**جون ميجر**

قصة حياتي

obeikandl.com

obeikandl.com

# جون ميجر

## قصة حياتي

تعريب

وليد شحادة

مكتبة العبيكان

obeikandl.com

First Published in English by Harper Collins Publishers, Ltd. Under the title:
**JOHN MAJOR THE AUTOBIOGRAPHY**
Copyright © 1999 by John Major

This Arabic edition published by arrangement with Harper Collins Publishers, Ltd. in London

**حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع هارپر كولنز، المملكة المتحدة**

**© العبيكان 1424 هـ - 2003م**

طريق الملك فهد، ص.ب. 6672، الرياض 11452 المملكة العربية السعودية
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O.Box 6672, Riyadh 11452, Saudi Arabia
**الطبعة العربية الأولى 1424 هـ - 2003م**
ISBN 9960-40-288-6

*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*

جون ميجر، قصة حياتي تعريب: وليد شحادة
1288 ص، 17 × 24 سم
ردمك: ISBN 9960-40-288-6
1 - سيرة ذاتية 2 - السياسة البريطانية
أ - شحادة، وليد (تعريب) ب - العنوان
ديوي 923,20942 441 - 24 رقم الإيداع: 441 - 24

ردمك: ISBN 9960-40-288-6

الطبعة الأولى 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

جميع الحقوق محفوظة. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior permission of the publishers.

obeikandi.com

إلى نورما واليزابث وجيمس

obeikandl.com

obeikandl.com

# المحتوى


| | |
|---|---|
| لائحة بالصور ومصادرها | 9 |
| مقدمة المعرّب | 15 |
| شكر وتقدير | 25 |
| كلمة لابد منها | 29 |
| 1. البحث عن توم ميجر | 41 |
| 2. من بريكستون إلى وستمنستر | 87 |
| 3. في مجلس العموم | 155 |
| 4. صعود السلّم | 191 |
| 5. في مجلس الوزراء | 211 |
| 6. «ما عاصمة كولومبيا؟» | 235 |
| 7. طموح يتحقق | 265 |
| 8. سقوط إمبراطورة | 323 |
| 9. رئيس الوزراء | 379 |
| 10. حرب الخليج | 409 |
| 11. الارتقاء بالمستويات | 447 |
| 12. ماسترخت | 477 |
| 13. الفوز بالتفويض | 517 |
| 14. الأربعاء الأسود | 557 |
| 15. ألـ «أوغاد» | 607 |
| 16. العودة إلى الأسس والثوابت | 681 |


obeikandl.com

المحتوى


17. حماية تراث الأمة 707
18. الاتحاد في خطر 729
19. في الضباب: آمال مشرقة، وأفعال قاتمة 755
20. العالم الواسع 855
21. مؤتمرات القمة 889
22. مطبخ الجحيم 917
23. سلوك لا برلماني 945
24. أوروبا في خط الصدع 989
25. إصبر على المكروه أو افعل ما يلزم 1037
26. البقرة المجنونة والأوروبيون 1103
27. الاقتصاد: من الفقر إلى الغنى 1121
28. وأسدل الستار 1173
ملحق أ: التسلسل الزمني للأحداث 1247
ملحق ب: التشكيلات الوزارية فيما بين تشرين الثاني / نوفمبر 1990 وأيار / مايو 1997 1253


obeikandl.com

# لائحة بالصور ومصادرها

فيما بين الصفحتين 288 - 289

وعمري تسعة أشهر (المجموعة الشخصية)

في مدرسة شيم المشتركة للأطفال (مجموعة ميرور Mirror Group News papers)

وعمري ثمان سنوات (المجموعة الشخصية)

والداي توم وغوين (المجموعة الشخصية)

وعمري عشر سنوات تقريباً (المجموعة الشخصية)

فريق الكريكيت للصغار في مدرسة روتليش، 1958 Rex Features

حفل الاستقبال يوم زفافنا، 3/10/1970 (المجموعة الشخصية)

متحدثاً في مجلس منطقة لامبث، 1970 (المجموعة الشخصية)

عضو البرلمان المنتخب حديثاً عن مقاطعة هنتنغدون شاير: أيار / مايو 1979 Rex Features

في حديقة همنغنورد غري مع نورما ودي وجيمس واليزابت Rex Feature

في الحديقة مع جيمس واليزابت Rex Features

لقائي الأول مع جورج بوش بصفتي وزيراً للخارجية (من الصور الرسمية للبيت الأبيض)

خطابي كوزير للمالية في مؤتمر حزب المحافظين سنة 1990 Toplam / Press Association

في الحديقة في فاينتغز، 1990 Comera Press / Srdja Djukanavic



obeikandl.com

إطلاق الحملة الانتخابية لزعامة حزب المحافظين، تشرين الثاني / نوفمبر 1990 (ريتشارد سميث Katz / Richard Smild)

حرب الخليج، لقاء جنود الكتيبة الثالثة لقوة جرذان الصحراء في شرق المملكة العربية السعودية، 8/ 1/ 1991 (دافيد غايلز David Giles / أخبار PA News)

مع نيلسون مانديلا في لندن، نيسان / إبريل 1991 (غلين غريفيث Glynn Griffiths / صحيفة أندبندنت)

مع فرانسوا ميتران وجورج بوش: لندن، تموز / يوليو 1991 (أسوشيتد برس)

في زيارة جورج بوش في كينيبنك بورت، آب / أغسطس 1991 (أسوشيتد برس)

فيما بين الصفحتين 608 ـ 609

مع صاحبة الجلالة الملكة في قصر بالمورال، أيلول / سبتمبر 1991 (المجموعة الشخصية)

رقصة الفالس الأولى في مؤتمر الحزب سنة 1991 (جون داوننغ / ديلي اكسبرس)

مع رئيس وزراء أستراليا بوب هوك أثناء مباراة كريكيت يرصد ريعها للأعمال الخيرية، مدينة هراري، تشرين الأول / أكتوبر 1991 (فرانك سبونر بكشرز)

مؤتمر القمة في ماسترخت: كانون الأول / ديسمبر 1991 (بيير آخ Pierre Ache / كاتز بكشرز)

اعتلاء صندوق الصابون للخطابة أثناء الحملة الانتخابية سنة 1992 في مدينة لوتون (آدم بتلر / بي آ، نيوز)

في مدينة تام ورث أثناء الحملة الانتخابية (جون فوز John Voos / صحيفة الاندبندنت)

مع كريس باتن أثناء المؤتمر الصحفي في المكتب المركزي (آدم بتلر / بي آ نيوز)

## لائحة بالصور ومصادرها

لدى وصولي إلى المكتب المركزي Central Office بعد الفوز في الانتخابات العامة لسنة 1992 (مارك ستيوارت / كاميرا برس Camera Press)

تحية إلى المؤيدين مع نورما وكريس باتن بعد الفوز بالانتخابات (مارك ستيوارت / كاميرا برس)

مع هيلموت كول: مؤتمر القمة في برمنغهام، تشرين أول / أكتوبر 1992 (م. كيلفر / اسوشيتد برس / توفام)

في قلعة دبلن أثناء المفاوضات التي أفضت إلى إعلان داوننغ ستريت، كانون الأول / ديسمبر 1993 (آدم بتلر / برس أسوسيشن / توفام)

مع الجنود البريطانيين في ثكنة غو Gough، أرماغ Armagh (بي آ. نيوز)

أثناء المؤتمر الصحفي مع بيل كلينتون في تشيكرز، حزيران / يونيو 1994 (بي آ. نيوز)

استعراض حرس الشرف مع هيلموت كول (المجموعة الشخصية)

في قاعة اجتماعات مجلس الوزراء مع الأطفال من مشفى الأطفال في برمنغهام (ريبيكا نادن / بي. آ. نيوز)

اجتماع مجلس الوزراء: تموز / يوليو 1994 (آدم بتلر / بي. آ. نيوز)

فيما بين الصفحتين 1056 ـ 1057

مع صاحبة الجلالة الملكة اليزابيث الملكة الأم أثناء احتفالات الذكرى الخمسين ليوم النصر (برندان بايرن Brendan Beirne / ريكس نيتشرز)

مع صاحبة الجلالة الملكة: 7/ 1995 (ألفا Alpha)

أعلن استقالتي من زعامة حزب المحافظين: 22 حزيران / يونيو 1995 (ستيفان روسو / برس أسوسيشن / توفام)

زيارة إلى الدائرة الانتخابية في مدرسة ايلوين Ailwyn، 23/ 6/ 1995 (ستيفن دانيلز)

جون ريدوود يعلن ترشيحه لزعامة الحزب (ريكس فيتشرز)

عودتي لزعامة الحزب، 4/ 7/ 1995 (طوني هاريس / بي. آ. نيوز)

مجلس الوزراء يعقد اجتماعاً في حديقة 10 داوننغ ستريت بعد انتخابات قيادة الحزب (ألفا)

إطلاق سياستي بعنوان «الرياضة ـ الارتقاء مستوى الألعاب» في نادي مبلوول لكرة القدم، تموز / يوليو 1995 (توم سميث / ديلي اكسبرس)

مع بادي آشداون وطوني بلير: آب / أغسطس 1995 (نيل منز / برس أسوسيشن / توفام)

مع بيل وهيلاري كلنتون في 10 داوننغ ستريت: تشرين الثاني / نوفمبر 1995 (مايكل ستيفنز / بي. آ. نيوز)

متحدثاً إلى الجنود البريطانيين في البوسنة والهرسك: أيار / مايو 1996 (اس تي آر سترنغر S. T. R. Stringer / أسوشيتد برس)

الجلسة الافتتاحية لقمة مجموعة السبعة في ليون: حزيران / يونيو 1996 (أو. إي. سترنغر O. E. Stringer / أسوشيتد برس)

زيارة ثلاثي الغناء الأوبرالي ـ تينور / إلى 10 داوننغ ستريت، تموز / يوليو 1996 (نيل منز Neil Munns / أسوشيتد برس)

فترة استراحة في مبنى تشيكرز، حزيران / يونيو 1996 (سايمون ووكر / تايمز)

مع بوريس يلتسن، أيلول / سبتمبر 1996 ( المجموعة الشخصية)

في اسكتلندا أثناء الحملة لانتخابات سنة 1997 (جيريمي هيبرت / ريكس فيتشرز)

مغادراً 10 داوننغ ستريت للمرة الأخيرة: 2/ 5/ 1997 (بوبرفوتو Popperfoto)

وأسدل الستار: عند انتهاء بياني الختامي من داوننغ ستريت (ديف كاولكين / أسوشيتد برس)

مع فرقة رولنغ ستونز في مدينة شارلوت بولاية كارولينا الشمالية، تشرين الأول / أكتوبر 1997 (آرابيلا واربرتون Arabella Warburton)

مع جورج وبربارة بوش: كينيبنك بورت، أيلول / سبتمبر 1998 (آرابيلا واربرتون)

مداعباً فهداً في جنوب افريقيا، تشرين الثاني / نوفمبر 1998 (آرابيلا واربرتون)

وأنا في الطائرة أتابع تأليف هذا الكتاب في أجواء الولايات المتحدة. . . (آرابيلا واربرتون). . . وكذلك أثناء رحلة في نهر النيل (آرابيلا واربرتون)

obeikandl.com

obeikandl.com

# مقدمة المعرّب

بين يدي القراء الآن النسخة المعربة لكتاب «قصة حياتي» لجون ميجر رئيس وزراء بريطانيا السابق، وهو كتاب يقدم معلومات غنية وحقائق ثابتة بأسلوب رشيق، شيق، يجذب القارئ فيشعر وكأن الكاتب يجلس إليه يحادثه عن طفولته ونشأته وجذوره وهواه بالسياسة وانجذابه إلى حزب المحافظين، ورؤيته لهذا الحزب واعتزازه بالانتماء إليه. وإن خطرت له دعابة يسوقها فتضفي شيئاً من التواصل الذي لا ينقطع بين الجليسين، يبث أحدهما للآخر شجونه وآماله بصدق العاطفة.

تحدث عن كفاحه ليبني لنفسه مستقبلاً وعن إحساسه بالندم لعدم تمكنه من متابعة دراسته فأراد أن يتيح الفرص للأطفال والتلاميذ لتلقي العلم ومتابعة التحصيل، وعن سعيه لتحسين مستوى الخدمات العامة عموماً. تكلم عن المصاعب الاقتصادية التي عانتها بلاده وكيف وضع الخطط لمكافحة التضخم والبطالة والنهوض بالاقتصاد. وتحدث عن علاقات بلاده مع الاتحاد الأوروبي وأسباب الانقسامات داخل حزبه، وعن سعيه الحثيث لإحلال السلام في إيرلندا الشمالية، وعن حرب الخليج والصراع في البلقان وعن فوزه في انتخابات سنة 1992، ثم خسارته وخسارة حزبه في انتخابات سنة 1997. وفي ذلك كله كان يروي الأحداث بصدق ونزاهة، يحكي ما له وما عليه، وفي كثير من الحالات يسائل نفسه هل أخطأ أم أصاب؟ لست بصدد الحديث عن الكتاب وتقييم ما جاء فيه، إنما أحسست أثناء عملي في نقله إلى العربية أن ثمة فراغاً قد يشعر به القارئ بسبب اختلاف الثقافتين. فالمؤلف يتوجه في حديثه إلى قارئ إنكليزي

الثقافة يلمّ بتاريخ المملكة المتحدة وأدبها، فيستشهد في كثير من المواضع بأسماء أشخاص لهم شهرتهم التاريخية أو أحداث تعد مألوفة للقارئ الإنكليزي. ومن هنا عمدت إلى إضافة بعض الهوامش علّها تنير السبيل أمام القارئ العربي ربما تكون بعض هذه الأسماء غريبة عنه. وإلى هذا أضيف فيما يلي لمحة موجزة عن الحكم والإدارة والحياة البرلمانية والحزبية في بريطانيا والتسلسل الوظيفي فيها علّها تكون ذات فائدة لمن فاته الاطلاع عليها.

تطورت مؤسسات الدولة في بريطانيا بصورة تدريجية عبر القرون وبالتحديد منذ القرن الثاني عشر، ولم يحصل انقطاع في استمراريتها هذه منذ حصول الثورة (1640 ـ 1660)، حين أطاحت المعارضة البرلمانية بالملك شارل الأول سنة 1640 ثم عودة الملك شارل الثاني سنة 1660.

والميزة الرئيسية للدستور البريطاني منذ ما يقرب من قرن أو يزيد تتمثل في كون مجلس الوزراء الحاكم الفعلي للبلاد. أي أن العنصر المهيمن في النظام السياسي البريطاني ليس الملك، أو الملكة، الذي يظل رأس الدولة، وليس البرلمان الذي يظل السلطة التشريعية، وإنما مجلس الوزراء الذي يستمد سلطته من الشعب. وبعد كل انتخابات تجري في البلاد يطلب الملك، أو الملكة، إلى زعيم الحزب الأقوى في البرلمان أن يكون رئيساً للوزارة ويشكّل حكومته. وحيث أن تشكيل الحكومة يتم عادة قبل أن يعقد البرلمان أولى جلساته، لا يواجه هذا المجلس الوزاري أية صعوبة في تنفيذ ما لديه من خطط ومشاريع. ومجلس الوزراء هو الذي يتولى إدارة الدولة ويتحكم بعملية سن القوانين وله الهيمنة على مجلس العموم حيث تكون لديه الأغلبية البرلمانية. ومجلس الوزراء هو الذي يقرر السياسات والأهداف التي يتبناها الحزب السياسي الذي ينتمي إليه. لهذا تعد الانتخابات العامة نوعاً من الاستفتاء الشعبي لصالح مجلس الوزراء أو ضده.

تتكوَّن إدارة الدولة عادة من موظفين اختصاصيين يتم اختيارهم عن طريق

المسابقات التي تجريها الدولة، وليس بالضرورة أن يشارك هؤلاء الموظفون في سياسة الحزب. غير أن الإدارة السياسية في الوزارات الكبرى يقوم بها الوزراء الذين ينتمون إلى الحزب الحاكم. وكل وزير على رأس وزارته يخضع للمحاسبة أمام البرلمان عن كل عمل أو تصرف يجري ضمن وزارته.

توجد خمس مراتب للوزراء. أعلاهم مرتبة هم أعضاء مجلس الوزراء الذين يترأسون الوزارات الهامة، ومنهم من يكون عضواً في المجلس دون حقيبة وزارية مثل منصب اللورد حامل أختام الملك Lord Privy Seal ومنصب مستشار دوقية لانكاستر Chancellor of the Duchy of Lancaster. وثمة وزراء يرأسون بعض الوزارات ولا يحضرون جلسات مجلس الوزراء. والمرتبة الثالثة من الوزراء هم وزراء الدولة الذين يقومون بمهمة معاون الوزير في الوزارات الكبرى التي يكون الوزير الحامل لحقيبتها كثير الواجبات. وهناك السكرتير الخاص بالشؤون البرلمانية (ويسمى في بعض الوزارات وكيل وزارة undersecretary) وهؤلاء في معظم الأحيان من الشباب الذين تتم تهيأتهم لتسلّم مناصب أعلى. والمرتبة الأخيرة هم «حاملو السوط» للحكومة الذين ينظمون عمل البرلمان. وقد تحدث المؤلف موضحاً عمل حامل السوط في الفصل الثالث من الكتاب عندما عيّن في هذا المنصب في أول ارتقائه بالمناصب الوزارية.

تطور مجلس الوزراء والمناصب الرئيسية فيه من مجلس مستشاري الملك The Privy Council أو كان في بادئ الأمر لجنة من لجان هذا المجلس، واتخذ شكله النهائي الحالي مع حلول القرن التاسع عشر. كان مجلس مستشاري الملك الهيئة الحاكمة للبلاد إلى جانب الملك، لكنه فقد هذه المهام في العصر الحديث بعد أن انتقلت جميع صلاحيات الحكم إلى مجلس الوزراء، ولم يبق لمجلس المستشارين سوى صفة الشرف وتقديم الرأي للملك، وإعلان وريث العرش. وقد كان في العصور الوسيطة يضم المسؤولين التنفيذيين الذين يعينهم

الملك لمساعدته في إدارة شؤون الحكم، لكن هذه الصلاحيات تضاءلت مع تنامي قوة مجلس العموم.

وإلى هذه الأصول تعود تسميات ووظائف الوزارات الحالية، من وظيفة الخازن Treasurer في مجلس المستشارين تطورت وزارة الخزانة Treasury ومن مهمة المستشار Chancellor نجد اليوم تسمية وزير المال Chancellor of the Exchequer، وعلى هذا النحو تكوّنت الأدميرالية Admiralty التي دمجت في سنة 1964 مع الجيش والطيران لتشكل وزارة الدفاع. كانت الممارسة في القرن السابع عشر بإجراء تعيين لجان من مجلس المستشارين للقيام بمهام خاصة. ومنذ ذلك الحين صار من الطبيعي أن تلحق وزارات يكبر حجمها بهذا المجلس وهكذا نشأت وزارات للزراعة والتربية والصحة وغيرها.

والأسرة المالكة، بالطبع، هي رأس المجتمع البريطاني. غير أن دور الملك، أو الملكة، ابتعد عن السياسة منذ وفاة الملكة فكتوريا سنة 1901. وبما أن الملك (أو الملكة) هو رأس الدولة فإن له بعض المهام السياسية منها الموافقة على القوانين التشريعية التي تصل إليه بعد مرورها في مجلسي البرلمان، واستقبال رؤساء الدول والسفراء ومنح الأوسمة وافتتاح الدور التشريعي للبرلمان. لكنه في هذه المهام كلها لا يتصرف الملك من تلقاء نفسه، بل بناء على توصية من مجلس الوزراء الذي يزوده بالخطاب اللازم لكل مناسبة. وبصورة خاصة عند افتتاح الدور التشريعي للبرلمان، والملك هو الذي يحل البرلمان بناء على تنسيب من رئيس مجلس الوزراء. وللملك (أو الملكة) مهمتان سياسيتان على جانب من الأهمية فهو الذي يختار رئيس الوزراء ويناقش بعض مشاكل الدولة مع الوزراء المختصين.

واختيار رئيس الوزراء عمل آلي، إذ ينبغي أن يكون هذا الرئيس زعيم الحزب الفائز في الانتخابات العامة بأغلبية برلمانية، لكن للملك حرية الاختيار عندما يشغر منصب رئيس الوزراء قبل الانتخابات، وذلك في مناسبات يندر

حدوثها، كحادثة وفاة مثلاً، أو استقالته بسبب المرض أو العجز عن متابعة أمور الحكم، أو عندما لا يوجد زعيم لحزب يتمتع بالأغلبية البرلمانية. لكنه حتى في مثل هذه الحالات يجري الملك مشاوراته التمهيدية مع مستشاريه الذين يقومون باتصالاتهم ويستأنسون برأي كبار رجال السياسة. وللملك (أو الملكة) الحق بأن يستشار، وأن يشجع أو يحذر. وهذا يعني أن يكون على إطلاع بما يقوم به الوزراء من عمل، وأن يستمع الوزراء لنصائحه رغم أنهم ليسوا مجبرين على الأخذ بها.

والبرلمان كما هو معروف هو الهيئة التشريعية العليا في الدولة وليس ثمة قيود على سلطته هذه، والقوانين الصادرة عنه لها القوة فوق كل القوانين الأخرى حتى لو كانت صادرة عن برلمان سابق. والمنافس الوحيد لهذه السلطة هو الحكومة التي تتحكم بالجدول الزمني للبرلمان وبيدها سلطة استمدتها من البرلمان ذاته لإصدار التشريعات في عدد كبير من القضايا المتعلقة بصورة رئيسية بالتفاصيل الإدارية.

ترجع الأصول التاريخية لنشأة البرلمان في بريطانيا، كما هو الحال في معظم دول غرب أوروبا، إلى القرن الثالث عشر حين وجد الملوك الإنكليز ضرورة لوجود برلمان يعاونهم في شؤون الحكم، منها سن القوانين وفرض الضرائب ومناقشة السياسات وتطبيق العدالة. ثم بدأ البرلمان يتخذ شكله النهائي في أواخر القرن الثالث عشر. فكان البرلمان يتألف من الملك وكبار الموظفين التابعين له مباشرة وبعض رجال الدين والنبلاء الذين يختارهم الملك وممثلين عن المدن الكبرى والمقاطعات. ومع بداية القرن التاسع عشر أخذ الملك وموظفوه ورجال الدين والنبلاء يعقدون جلساتهم في مجلس اللوردات وممثلو المدن والمقاطعات في مجلس العموم.

فالبرلمان إذن يتكوّن من الملك ومجلس اللوردات ومجلس العموم. بيد أن الملك من الناحية العملية لا يتدخل في مناقشات البرلمان، فيما عدا المراسم

الاحتفالية لافتتاح الدورة البرلمانية ووضع موافقته على كل قانون يصدر عنه من خلال المرور الروتيني للقانون عبر المجلسين.

يتألف مجلس اللوردات من كبيري الأساقفة الاثنين إضافة إلى 24 أسقفاً والنبلاء بالوراثة، والنبلاء الذين يمنحهم الملك النبالة الوراثية أو العضوية مدى الحياة. ورئيس مجلس اللوردات Lord Chancellor يعينه مجلس الوزراء، ولهذا المجلس ثلاث كيانات أو هيئات مستقلة، لكنه يجتمع بكامل أعضائه في المناسبات الاحتفالية. أحد هذه الكيانات هيئة مؤلفة من 100 عضو تمارس العمل التشريعي لهذا المجلس، وثمة هيئة من 15 قاضياً تسمَّى الهيئة القضائية Law Lords وتنظر في قضايا الاستئناف، ذلك أن مجلس اللوردات هو المحكمة العليا في بريطانيا وهو المحكمة المختصة بالنظر في بعض القضايا الخاصة باللوردات.

ليس لمجلس اللوردات سلطة على القوانين المتعلقة بالأمور المالية التي تصل إليه بعد موافقة مجلس العموم عليها، فمثل هذه القوانين ليست بحاجة لموافقة مجلس اللوردات. لكن هذه القوانين تتخذ صفتها القانونية بعد انقضاء شهر على موافقة مجلس العموم. وثمة بعض مشاريع القوانين التي تقتضي موافقة اللوردات عندما ترفع إليه للمرة الأولى، ولهذا المجلس الحق بردها إلى مجلس العموم. لكنها تصبح قانوناً بعد أن ترفع إليه للمرة الثانية. ولمجلس اللوردات صلاحية إرجاء موافقته على مثل هذه المشاريع لفترة لا تزيد عن عشرة أشهر أو اثني عشر شهراً.

يتكوَّن مجلس العموم من 630 عضواً إلاَّ أن هذا العدد يخضع لاعتبارات تجريها الحكومة كل عشر سنين من خلال تقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية تبعاً لعدد السكان. وتعقد الانتخابات لمجلس العموم مرة كل خمس سنوات إلاَّ إذا رغبت الحكومة بزيادة أغلبيتها في المجلس فتخفض الدور التشريعي إلى أربع سنوات. وحيث أن التمثيل النسبي غير موجود فإن كل دائرة انتخابية تنتخب

نائباً واحداً يمثلها في مجلس العموم. قلما يحصل حزب واحد على أغلبية مطلقة للأصوات على مستوى البلاد بأسرها، لكن الحكومة تضمن لنفسها أغلبية عملية. لذلك يندر تشكيل حكومة ائتلافية من عدد من الأحزاب السياسية.

أهم الأحزاب السياسية في بريطانيا هي حزب المحافظين وحزب العمال وحزب الأحرار الذي اتخذ لنفسه اسم حزب الديمقراطيين الأحرار مؤخراً. تأسس حزب المحافظين سنة 1689 من جماعة أعلنت تأييدها المطلق للملك شارل الثاني، وكان يحمل اسم حزب «التوري» Tory، غير أنه اتخذ لنفسه اسم المحافظين سنة 1840 وتابع نضاله السياسي في الدفاع عن التاج البريطاني وكنيسة إنكلترا والمصالح الزراعية بقيادة السير روبرت بيل Sir Robert Peel الذي تبنّى سياسة جديدة باعتماده قانون الإصلاح Reform Bill سنة 1832، لكن بيل كان أيضاً سبباً في انقسام الحزب على نفسه عندما ألغى قانون الذرة Corn Law سنة 1846. من أبرز زعماء هذا الحزب بنجامين دزرائيلي Benjamin Disraeli الذي فاز في انتخابات سنة 1874 وافتتح بذلك عهد القوة لحزب المحافظين. وجاء بعده ويليام غلادستون William Gladstone الذي تجسّدت في عهده سياسات حزبه بالدفاع الثابت القوي عن امبراطورية قوية. مني حزب المحافظين بهزيمة سنة 1906 بسبب حرب البوير Boer في جنوب أفريقيا (1899 ـ 1902) وبسبب سياسة جوزيف تشامبرلين Joseph Chamberlain بخصوص التعرفة. ثم استعاد موقعه القيادي في العشرينيات من القرن العشرين بقيادة ستانلي بولدوين Stanley Balduin (1924 ـ 1929) وكذلك من خلال وجود عدد من أعضاء حزب المحافظين في الحكومات الائتلافية التي حكمت البلاد بين سنتي 1931 و1939 وقد احتفظ المحافظون بقوتهم بعد أن تبنوا سياسات الإصلاح الاجتماعي التي كان ينادي بها حزب العمال وحزب الأحرار. من زعماء هذا الحزب أيضاً ونستون تشرشل الذي قاد البلاد خلال الحرب العالمية الثانية ثم خسر الانتخابات سنة 1945 لصالح حزب العمال بزعامة كليمنت أتلي.

أما الحزب المنافس القوي لحزب المحافظين قبل ظهور حزب العمال على المسرح فهو حزب الأحرار الذي كان يحمل اسم حزب «الويغز» Whigs منذ تأسيسه في القرن السابع عشر، وهم جماعة عرفت بأنها من خصوم الملك شارل الثاني، تتكوَّن في معظمها من الأسر الأرستقراطية ذات النفوذ. تمثلت سياسة هذا الحزب بتقييد سلطة التاج وتشجيع التجارة والعمل على إرساء دعائم الاستقرار المالي. كان اللورد شافتسبوري Ist Earl of Shaftsbury أول زعيم لحزب Whigs، ومن أبرز زعمائه السير روبرت ولبول Sir Robert Walpole فيما بين 1721 و1742. اتخذ هذا الحزب موقعاً سياسياً قوياً بعد أن خسرت بريطانيا مستعمراتها الأمريكية وكانت له قوته البرلمانية حيث كان المعارض القوي للملك جورج الثالث ولحزب المحافظين بقيادة ويليام بيت الأصغر William Pitt the Younger. أفل نجم هذا الحزب خلال الحروب النابوليونية، وبرغم ضعفه استطاع التصدي لحزب المحافظين القوي في البرلمان، حيث تقدم بسياسات اقتصادية أكثر ليبرالية ودافع عن الحقوق المدنية للكاثوليك ونادى بإصلاح البرلمان. وفي العقد الثالث من القرن التاسع عشر تبدَّل اسم الحزب إلى حزب الأحرار.

والحزب الثالث، أو بعبارة أكثر دقة الحزب الثاني من حيث القوة على المسرح السياسي البريطاني فهو حزب العمال. تأسَّس هذا الحزب سنة 1900 من عدد من زعماء نقابات العمال وبعض المفكِّرين الاشتراكيين الذين التقوا معاً وشكَّلوا لجنة باسم لجنة التمثيل العمالي وغايتها الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة. فكانت هذه اللجنة النواة التي منها انطلق حزب العمال وأخذ يزداد قوة شيئاً فشيئاً حتى استطاع الفوز بعدد جيد من المقاعد البرلمانية في انتخابات سنة 1918 حين جذب إليه قطاعات واسعة من المجتمع بسبب برنامجه الاجتماعي والاقتصادي. وعندما تزايد الانقسام في صفوف حزب الأحرار بات حزب العمال المنافس الرئيسي لحزب المحافظين. فاز بأغلبية جيدة وتسلَّم زعيمه

رامزي ماكدونالد Ramsey MacDonald رئاسة الحكومة سنة 1924 بدعم من حزب الأحرار، وكذلك للفترة ما بين 1929 و1931. وعندما شكّل حزب المحافظين حكومة وطنية سنة 1932 بسبب الأزمة الاقتصادية في بريطانيا شارك رامزي ماكدونالد وعدد من زعماء حزب العمال في هذه الحكومة. كانت سياسة حزب العمال في عقد الثلاثينيات تقوم على أساس الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة وخفض الاستثمار في ميزانية التسلُّح ودعم عصبة الأمم وأيَّد بقوة إعلان الحرب على الحكم النازي في ألمانيا. وعندما شكّل ونستون تشرشل زعيم حزب المحافظين حكومته سنة 1940 مع بداية الحرب العالمية الثانية ضم إليه عدداً لا بأس به من زعماء حزب العمال. وفي سنة 1945 كسب العمال نصراً ساحقاً بقيادة كليمنت أتلي Clement Attlee الذي اتخذ إجراءات تقشف وفرض سيطرة الدولة على الصناعات الهامة وهي السياسة التي وصفها بأنها أساس الانتعاش الاقتصادي. وللمرة الأولى استطاع حزب العمال أن يحصل على قوة برلمانية جيدة فلم يعد بحاجة لدعم من حزب الأحرار. من أبرز زعماء هذا الحزب هارولد ولسون Harold Wilson.

وتوجد أيضاً بعض الأحزاب الصغرى كما يرى القارئ من خلال مجريات الأحداث في هذه المذكرات، وقد أشار المؤلف إلى تطور نوعي أدخله طوني بلير رئيس الوزراء الحالي في حزبه فغدا يحمل اسم حزب العمال الجديد الذي خلع عن نفسه رداء الاشتراكية. ولهذا دعا رئيس الوزراء السابق إلى أن ينهج الحزبان المحافظين والعمال نهج الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة.

وسوف يلاحظ القارئ أيضاً أن زعيم الحزب الحاكم وهو في منصبه رئيساً للوزراء وحكومته لا يتعرض للمساءلة والمحاسبة في البرلمان من جانب الحزب المعارض فحسب، بل يتعيَّن عليه أيضاً أن يجيب على أسئلة نواب حزبه الذين يتخذون لأنفسهم المقاعد الخلفية في جلسات مجلس العموم، في حين تكون المقاعد الأمامية في المجلس لأعضاء الحكومة.

تلك لمحة تاريخية موجزة قصدت بها إلقاء الضوء على الحياة السياسية والبرلمانية والحزبية في واحدة من أعرق الديمقراطيات الغربية ربما يجد فيها القارئ ما ينير السبيل أمامه حين يدخل أروقة مجلس العموم ويستمع إلى ما يرويه المؤلف عن مناقشات ومنافسات تدور فيه حول مشروع قانون المصادقة على معاهدة ماسترخت الخاصة بالاتحاد الأوروبي، مثلاً، أو حين يدلي وزير المالية ببيان عن الميزانية التي تتقدم بها الحكومة، وغير ذلك من الأمور التي تعرض على البرلمان. أرجو أن أكون قد وفقت فيما تقدمت، وأن يجد القارئ المتعة والفائدة في مذكرات رجل أخلص في حبه لبلاده(*).

**وليد شحادة**

(*) المصدر الرئيسي للمعلومات الواردة في هذه المقدمة وفي الهوامش:

Encyclopedia International - Grolier - New York.



obeikandl.com

# شكر وتقدير

قدم لي العون في كتابتي هذه عدد كبير من الأصدقاء والزملاء، بعضهم لا يزال يعمل في الخدمة المدنية ولا بدّ من إغفال أسمائهم. لكنهم يعرفون أنفسهم فلهم مني الشكر من الأعماق.

في المراحل الأولى من هذا المشروع سألني ماثيو باريس عمَّن يقوم بالبحوث اللازمة، فأجبته إنني أنوي إجراء البحوث شخصياً. إذ ذاك أشار عليَّ أن أستعين بجوليان غلوفر. والحق أن جوليان أسهم إسهاماً عظيماً في النص بشكله النهائي. فقد نقَّب وبحث واقترح وأعدَّ المسودات وكتبها، وكان عمله أساسياً لا غنى عنه. فأنا مدين له بدين خاص. كما أنني مدين لماثيو لأنه أشار عليَّ الاستعانة بجوليان ولاهتمامه الكبير ومقترحاته المتواصلة التي كان لها شأن في تحسين السرد.

وثمة عدد من الأصدقاء الذين تركوا الخدمة المدنية فأستطيع أن أتوجه بالشكر الجزيل إليهم بأسمائهم. أذكر منهم اللورد بطلر بروكويل واللورد بيرنز بيتشانغر، واللورد رايت ريتشموند أبون تيمز، واللورد كريغ رادلي، والسير رودريك بريزوايت، والسير بيتر مدلتون، والسير كريسبن تيكل، والسير تشارلز باول، حيث أنهم جميعاً بحثوا في ذكرياتهم وقدَّموا لي المقترحات المفيدة. والشكر أيضاً للسير ريتشارد ويلسون، الأمين العام لمجلس الوزراء، الذي أتاح لي فرصة الحصول على مكتب أستطيع أن أضع فيه الكثير من الملفات السرية وقراءتها، والتي كانت تردني دون تأخير من مكتبه الخاص، ومن الموظفين المناوبين في مقر المجلس في 10 داوننغ ستريت.

الشكر والامتنان أيضاً إلى موظفي مكتبة مجلس العموم الذين استجابوا لطلباتي المتزايدة للمعلومات استجابة تدعو للإعجاب بهم وبمقدرتهم العالية. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى القيمين على مكتبة لندن للمساعدة القيِّمة التي قدموها لي.

أثناء كتابتي هذه تحدثت إلى الكثير من زملاء سابقين في الحكومة. وهم كثيرون جداً يضيق المجال عن ذكرهم جميعاً. فأخصّ بالشكر منهم زملاء لي هم الآن أعضاء في مجلس اللوردات وهم: تريستان غاريل ـ جونز، ودوغلاس هيرد، وأيان لانغ، وبادي ميهيو، وطوني نيوتن، وريتشارد رايدر. ومنهم أعضاء في مجلس العموم: كين كلارك، ومايكل هيزلتاين، وفرجينيا بوتوملي، ومايكل هوارد، وفرانسيس مود، ودافيد ديفز، والسير ألاستير غودلاد، فهم جميعاً كان لهم الفضل في توضيح أحداث كانت غامضة إلى حدٍّ ما في الوثائق الرسمية. كما أخص بالذكر زملاء سابقين آخرين أتاحوا لي فرصة الوصول إلى وثائق معاصرة وهم اللورد ماك كول دولويتش، والسير روبرت أتكنز، والسير غراهام برايت، والسير جون وورد. ومثل هذه الفرصة أتاحها لي أيضاً أعضاء آخرون سابقون وحاليون في مجلس العموم يرغبون بعدم ذكر أسمائهم.

كان الرئيسان السابقان لوحدة السياسة التابعة لي، البارونة هوغ كيتلز ثورب واللورد بلاكويل على غاية من السخاء في تقديم المعلومات وفي التحقق من الذكريات. وتلقيت عوناً كبيراً في الأمور الداخلية من عضو سابق في هيئة الموظفين في داوننغ ستريت، نيك ترو. وأذكر أيضاً هاول جيمس، أحد أعضاء الفريق السياسي، الذي تحقق من الذكريات ونقَّب في الملفات. كما أذكر جوناثان هيل وجورج بريدجز اللذين بمهارتهما الخاصة قدما لي عوناً كبيراً.

إنني مدين بالشكر الخاص إلى فيرنون بوغدانور، أستاذ مادة الحكم في جامعة أكسفورد الذي تفضَّل وقرأ قسماً كبيراً من هذا الكتاب ليتحقق من الدقة التاريخية، وقدَّم اقتراحات قيِّمة لإضافات جديدة للكتاب، وفي بعض الأحيان لإجراء حذف فيه. فأنا أقدِّر عالياً نصائحه الحكيمة. ولا يفوتني أن أشكر السير

مارتن غيلبرت الكاتب الشهير الذي كتب سيرة حياة ونستون تشرشل والذي قدَّم لي النصح والإرشاد في بدايات عملي بالكتاب والذي وافق على الاحتفاظ بوثائق توافرت لي، وأظن أنها ستكون خير معين للمؤرخين مستقبلاً في فهم دوافع الكثيرين ممن سيرد ذكرهم في هذا السرد. كما أودّ ذكر الدكتور أنطوني سيلدون الذي كتب سيرة حياتي فقد كان حافزاً ليقدم لي النصح كلما احتجت إلى ذلك.

كما قدَّم لي العون الكبير في البحوث وإعداد المسودات عن الشؤون الخارجية غابريل فاوست.

وثمة أصدقاء كثيرون بحثوا في ذكرياتهم من أجلي، أذكر منهم أوليف بادلي، وإميلي بلاتش وبيتر براون وبيتر غولدز وجين لوكاس وديريك أوكلي وآندرو تومسون وبربارة واليس، فهم جميعاً أصدقاء لكل المناسبات.

وقد كان الناشرون، هاربر كولنز، موضع الثقة على الدوام. أبدى ادي بيل ثقة هادئة بأنني سأقدِّم له المخطوط في الموعد المحدَّد دون تأخير وكذلك الناشر مايكل فيشوك ورئيس التحرير روبرت ليسي تأكدا من ذلك. وكان مايكل يعود إلى المخطوط في مناسبات كثيرة لإعادة تحرير أجزاء من القصة، وبمساعدة قديرة من روبرت وريغرز سكوت أعاد صياغة النص وأحكم أسلوبه. فلهم شكري والشكر أيضاً إلى ميلاني هازلدون التي تابعت الصور.

وأخيراً لا بد لي من أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أولئك الذين كانوا يلبُّون احتياجاتي وأنا أكتب. فقد أسهم بذلك كل أعضاء مكتبي. كانت ارابيلا وربرتون، سكرتيرتي الخاصة، قمة في القوة والدعم، تستعيد بذاكرتها وذكرياتها عن الفترة التي قضيتها في 10 داوننغ ستريت، وتقدِّم لي الأفكار وتنتقي الصور وتنظم حياتي وبرامج مواعيدي عبر القارات. كما أن لورن روبر كالديك تحمَّلت عبء تنسيق الكتاب وطبعت على الآلة الكاتبة القسم الأكبر من الخطوط وتحمَّلت دون شكوى أو تذمر كتابتي بخط اليد. وكذلك كارولاين

شيفلد التي طبعت على الآلة الكاتبة الفصول الأولى من المخطوط. وأذكر أيضاً فكتوريا بانتون وآن ليكمان اللتين أشرفتا على تسيير أمور المكتب حين كنا جميعاً نعمل. وتحمَّلت جينا هيرن، سكرتيرتي لشؤون الدائرة الانتخابية القسم الأعظم من العمل لكي تتيح لي فرصة الكتابة، كما قدمت لي إسهاماتها في الأمور السياسية. فقد أظهرن جميعاً رباطة جأش واتزان في أوقات عصيبة ترافقت مع تأليف الكتاب. وأنا واثق أنهن يشعرن الآن بالارتياح لرؤية الكتاب قد أنجز.

ولا بد أن أسرتي جميعاً تشعر بالارتياح بعد أن أنجز الكتاب. فالفضل يعود إلى شقيقي تيري في معرفة وإعادة كتابة قصة حياة والدي والذكريات عن مرحلة طفولتي. والفضل في ذلك يعود أيضاً إلى شقيقتي بات وإلى أختي غير الشقيقة كائلين التي تعرَّفت عليها مؤخراً. ابنتي اليزابث وابني جيمس كانا بشوق كبير لرؤية القصة كما يريانها من منظور عائلي. وفوق ذلك كله، أرجو أن أتوجه بالشكر إلى نورما التي شاركت بالبحث وبالطباعة على الآلة الكاتبة وحرَّرت وكانت خير مشجِّع لي، وعاشت معي طوال كتابة المخطوط لمدة سنتين. والحق أقول لولاها لفقدت القصة شيئاً مما أقوله. آمل أن تعود الآن إلى كتاباتها الخاصة وآمل أيضاً أن أتمكن من أن أرد لها الحب والدعم اللذين قدمتهما لي في حياتي السياسية وما يرافقها من سرور وأحزان. لست واثقاً أنني سأقدر على ذلك، لكنني سأحاول.

آمل أن يجلب هذا الكتاب الثقة لكل من يقرأه وأن يقدم له نظرة نافذة جديدة. فالآراء التي تم التعبير عنها والأخطاء إن وجدت بما يتعلق بالحقائق أو السهو في الكتاب هي جميعاً بالطبع مسؤوليتي الكلية.

**جون ميجر**

هنتنغدون،

أيلول / سبتمبر 1999

# كلمة لا بد منها

ما برحت مذ خرجت من 10 داوننغ ستريت أسائل نفسي، لماذا السياسة؟ ويأتي الجواب المعتاد من الساسة أنفسهم بأنها طموح متقد يهدف إلى تحسين أوضاع الفقراء، مثلاً، أو تحسين ظروف العاجزين أو «إحداث التغيير نحو الأفضل».

ولا تخلو هذه الادعاءات من الحقيقة، ولا يمكننا أن ننتقص منها شيئاً، غير أن الجواب في معظم الأحيان يحسب بحساب كسب الموافقة وخدمة الذات وكثيراً ما يكون جواباً غير كامل. فالدوافع التي تحث الرد على دخول ميدان السياسة أكثر تعقيداً من ذلك. وبالتأكيد هكذا كانت الدوافع عندي.

لقد جذبتني السياسة منذ نعومة أظفاري. وكنت أتوق لأن أكون مشاركاً في عملية صنع القرارات التي لها شأن في تكوين حياتي وعصري، بل كنت أمقت أن يكون لي دور في تلك العملية. ولم ترُقْ لي فكرة العمل الروتيني الرتيب، كنت أريد الإثارة، وأهوى الحافز الذي تحرّكه أشياء غير متوقعة، رغم أنني أدركت فيما بعد أن المرء قد يأخذ من ذلك جرعة أكثر من اللازم. كنت أؤمن إيماناً لا يتزعزع بالخدمة العامة وفي الالتزام نحو الجماهير ولو كان لي أن أختار بين أمرين اثنين، لاخترت وظيفة في الخدمة المدنية. لكن لم تكن لي رغبة في وظيفة من الطبقة الثانية، إذ قد تملي على ذلك المصير خلفيتي وافتقاري لوثائق المؤهلات إلى حدٍّ ما، بغض النظر عن أية موهبة قد أمتلكها. وحيث أنني لم أكن مثقفاً الثقافة الكافية لأكون مستشاراً لوزير فقد قرّرت أن أكون وزيراً وأن أسخِّر علوم الآخرين نحو إدراكي الخيِّر الطبيعي.

كتب هوارد سبرنغ «الشهرة هي الحافز» وكان كتابه يحمل ذات العنوان. وقد أصاب فيما قال. فالحياة السياسية تجد الدافع لها في الطموح. والطموح ليس هاجساً غير سويّ، ولا أرى في ذلك خطأً. وحتى في تلك الأيام التي سادها شعور الشك بالآخرين كانت العضوية في البرلمان شيئاً مغرياً، لا سيما عندما يكتب المرء اسمه متبوعاً بحرفين يحملان قيمة كبيرة يرمزان إلى عضويته في البرلمان MP.

شُدِدتُ إلى حزب المحافظين لأن هذا الحزب لم يأخذ خطابه من أحاسيس الحسد والكراهية المعتمة بل لأنه يهتم بالضعفاء والمسنين، وعلى النقيض من حزب العمال، لم يكن المحافظون يطالبون بالتمسك بصراع الطبقات مدى الحياة. كان الحزب يرى الناس أفراداً وليس جنوداً سياسيين. كانت عقيدة المحافظين التي نادى بها هارولد ماكميلان وأيان ماكلويد وراب بُطْلر تتفهم مشاعر التعاطف مع الآخرين وتتحدث لغتها. فمشاركة الآخرين أحاسيسهم فضيلة مثلى عاشها الحزب طويلاً ولولاها لما كان للحزب تلك القاعدة الواسعة للتسامح الذي انضمت إليه. والخطاب الذي شدَّني إلى المحافظين لم يدع أبداً إلى الحقد على الأقلية في سبيل تحسين ظروف الأكثرية. بل كان ينادي بإيجاد الفرصة لبناء الأمن والملكية والثروة، بل كان يوضح الطريقة العملية لذلك. لم يكن ذلك الخطاب مقيداً بقسوة الايديولوجية. وتلك الفلسفة شدَّتني إلى المحافظين منذ اللحظة الأولى التي فكَّرت فيها بالسياسة.

ليست الحياة السياسية مثل أية حياة أخرى. فيها الكثير من المتعة والإثارة، ولم أكن لأفتقد ذلك. لكن على المرء أن يدفع ثمن الشهرة والمتعة، وغالباً ما يدفع ذلك الثمن الأهل والأصدقاء. والسياسة، عند من في القمة، تستنفد كل شيء، يزول كل اهتمام، بل يخضع السياسي كل الاهتمامات لمطالب السياسة. وقد حاولت أن أصون نفسي من ذلك فأعيش حياتين

متوازيتين، الحياة السياسية والحياة الشخصية، وعملت كل ما بوسعي لأحول دون اندماج الحياتين معاً. وقد نجحت في ذلك، فحافظت على أصدقائي واهتماماتي الشخصية لأتيح لنفسي، كما آمل، شيئاً من التوازن في حياتي بعد أن أترك المنصب العالي.

لكن الاهتمامات الشخصية لا يمكن إخفاؤها جميعاً. مثال ذلك، كان يظهر اهتمامي بمباريات الكريكيت جلياً عندما أكون في مجلس اللوردات، أو في المكتب البيضاوي. وكان بعضهم يعرف اهتمامي بكرة القدم، لكن القليلين جداً عرفوا محبتي للعبة الركبي أو ولعي بالسينما والمسرح والموسيقى أو هوايتي في العمل بالحديقة، أو في المكتب. إذ لم أكن أبداً ألفت الأنظار إليها، وكنت أحتفظ بتلك الاهتمامات في زوايا خفية من حياتي بقدر المستطاع. وهكذا أجدني أعيش حياة، قسم منها يتوق إلى الأضواء والسياسة والقسم الآخر منها يهوى الحياة الشخصية بعيداً عن الأضواء.

وكانت لي أسبابي الخاصة لذلك. فبينما كان منصبي السياسي يرتفع وأصبح شخصية عامة أكثر فأكثر كنت أدرك في قرارة نفسي أن ذلك لن يدوم إلى الأبد. وكنت أدرك أيضاً أن الساسة ذوي المناصب العليا يقضون زمناً محدوداً في الشهرة، تحت الشمس، وأنا لم أكن أرغب أن أترك خط السياسة الأمامي قشرة لا حياة فيها، ومجرداً من كل شيء سوى ذكريات عن مجد سياسي غابر أتذكرها فيما بعد. وكنت أدرك تماماً أن من يتسلَّم منصب رئيس وزراء وهو في السابعة والأربعين من عمره سيكون رئيس وزراء سابق بعد دورتين برلمانيتين إلاَّ إذا حدث شيء غير اعتيادي. وكنت أنوي منذ البداية أن أكون مستعداً لذلك اليوم الذي أترك فيه المنصب، حيث سأعيش لفترة طويلة بعد ذلك اليوم.

قضيت عشرين عاماً في البرلمان تركت في نفسي احتراماً كبيراً لمعظم الزملاء فيه. ويوجد دوماً في مجلس العموم فئة قليلة من الدجالين الذين يضعون مصلحتهم الشخصية فوق مصلحة الحزب والبلاد. ويوجد أيضاً فئة من

النواب الذين يستعيرون أقوال غيرهم في سبيل الشهرة والدعاية. فهؤلاء يعتلون خشبة المسرح لفترة قصيرة من الزمن وسرعان ما يعرف الجميع حقيقة أمرهم. لكن هذه الأقلية القليلة قد أعطت عامة الناس فكرة غير كاملة عن الحياة السياسية.

لقد تغير الحكم تغيراً كبيراً عبر عقود من الزمن منذ تخلّى الملك عن العرش. في تلك الفترة وبالتحديد سنة 1936، قضى ستانلي بولدوين شهراً ونصف الشهر وهو يتصل هاتفياً من مقره في ايكس لي بين Aix - les - Bains مع مقر الحكومة في 10 داوننغ ستريت مرتين في الأسبوع ليعرف الأخبار. وكذلك الأمر عندما ساءت الأحوال الصحية لونستون تشرشل في أواخر عهده كرئيس للوزراء، إذ لم ينقل أحد هذه الأخبار ولم يعرف الناخبون شيئاً عن ذلك. وهكذا كان الأمر عندما ذهب هارولد ماكميلان سنة 1959 ـ 1960 في رحلة إلى أفريقيا حيث قضى عدة أسابيع تاركاً راب بطلر يرعى الأمور في البلاد. لا يمكن أن يحدث مثل ذلك، دون علم الصحافة، في أيامنا هذه. فاليوم تطلب الصحافة معرفة ردود فعل رئيس الوزراء يومياً وبشكل فوري، ويقوم مدير مكتبه الصحفي بتقديم المعلومات. وتغيرت أيضاً الأخبار التي تنقلها الصحف عن السياسة، وذلك بازدياد حدة المعركة فيما بين الصحف وزيادة أعداد توزيعها. ففي الثمانينيات توقفت صحيفة «التايمز» وصحيفة «ديلي تلغراف» عن نشر التقارير الحرفية عن أخبار البرلمان واستعاضت عنها بكتابة عمود في الصحيفة يكتبه كاتب مسرحيات. وأصبحت الرسوم الكاريكاتيرية بمثابة إضاءة على الحدث إلى جانب كونها تسلية. لكن غياب التقارير الإخبارية المناسبة كان فعلاً خسارة كبرى آمل أن تعود الصحف إلى هذا النوع من التقارير.

كما تغيَّرت وجهة التأكيد على نوعية الأخبار عند المراسلين حتى المراسلين المقيمين وصار الضغط أكثر لجهة الحصول على القصص المثيرة، وتضاءلت الخشية من نشر القصص الإخبارية التي لا تعتمد على الحقائق. وفي

غمرة هذا كله تنامت ميول تفتقر إلى الدقة وازداد الاستعداد لتصديق الشائعات مع الرفض لتصحيح خبر خاطئ أو الاعتذار عن خطأ ورد. وكأن الصحافة تنسى ما تنشره في الأسبوع الفائت في خبر رئيسي لها. فقد تنشر عنواناً يقول «الحكومة سوف تفعل كذا». وعندما توضح الحكومة بكل صبر أنها لم يكن في نيتها فعل شيء من ذلك، يظهر العنوان صباح اليوم التالي «الحكومة تتراجع عن فعل كذا». لا شك أن مثل هذه العناوين تزيد من مبيعات الصحف، لكنها في الوقت ذاته تقدِّم لقرائها أشياء غير كاملة.

ثم جاء التلفزيون الذي أعطى الأحداث السياسية صبغة الفورية، وساعد في نشر الوعي بتلك الأحداث. وقدَّم السياسيين الحديثين إلى ناخبيهم بطريقة لم يعهدها سابقوهم من قبل. في سنة 1989 كنت إلى جانب من اقترعوا ضد دخول كاميرات التلفزيون إلى مجلس العموم. لكنني اليوم أدرك أنني كنت على خطأ حينذاك. أضف إلى ذلك أن التلفزيون قد عرَّف الناخبين على الساسة الذين سيمثلونهم. وحتى لو تضاءل اهتمام الناخبين بالسياسيين، فإن الساسة أنفسهم يهتمون اهتماماً شديداً بما يريده الناس ويحسون به ويفعلونه. هذا تطور صحي إلى حدٍّ ما.

للتلفزيون سلطة قوية، لكن تركيز التلفزيون على الإيجاز يشوِّه الحقيقة. فالسياسة معقدة والتقارير الإخبارية في معظم الأحيان تبالغ في تبسيط الخبر ذاته. وقد قلت مرة إن خطاباً ألقيه حول التربية والتعليم في مدة ساعة من الزمن تخصص له دقيقة واحدة في نشرة الأخبار. ثم تعقبها دقيقة واحدة تخصص لزعيم حزب العمال يتحدث عن الخطاب في وقت لا يكون قد قرأ أو سمع الخطاب. ودقيقة ثالثة تخصص لزعيم حزب الأحرار الذي لم يستوعب ما جاء في الخطاب. كان قولي هذا سخرية، لكنها سخرية تتضمن كثيراً من الحقيقة. إلى جانب تلك الحقيقة وعلى قدم المساواة منها الصورة غير الدقيقة التي تنقلها وسائل الإعلام عن الرأي العام إلى النواب، فهي تغالي في تبسيط الأمور.

وفي مستوى القمة من السياسة، تجري دراسة دقيقة لكلمات السياسي وتمحص لاستخلاص فوارق دقيقة يمكن أن تختبئ وراء معانيها الصريحة. وهذه صناعة نمت على يدعدد من النقاد المعلّمين الذين يفسِّرون ما قد يعنيه الساسة بما يقولون، ويساعدهم في ذلك بعض «الأصدقاء» من الساسة الذين يتوقون لتقديم التفسيرات. وفي أغلب الأحيان تعني هذه الهمسات الصينية أن المنتج النهائي لا يمكن التعرف إليه، لكن في عصر يكون فيه نفاذ البصيرة هو كل شيء يصبح المعنى المقصود أقل أهمية من التقارير الإخبارية.

ومن ناحية أخرى نجد أن أثر ذلك كله قد أضاف شيئاً بالغ التأثير على تشكك الناخبين في الدوافع الكامنة وراء العمل السياسي. وقد أدركت ذلك وأنا رئيساً للوزراء ولم أستطع التحرر من ذلك الأثر، بل إنني نادم على ذلك. كنت أتوق للابتعاد عن «حديث الساسة» لكنني خشيت من سوء تفسير ذلك الابتعاد. ربما كان عليَّ أن أكون أكثر جرأة. من المؤلم أننا أحياناً نبتلي الناخبين بنوع من الهراء كأن نقول مثلاً «إن موقف الحكومة واضح» (عندما لا يكون كذلك)، أو أن نقول «لدينا خطط جديدة مثيرة» (عندما لا يكون لدينا خطط)، أو نقول «نريد مستقبلاً أفضل لشعبنا» (وهذا ما نريده فعلاً، ولكن انظر كم يكون في هذه العبارة من المن والتفضل فهم ليسوا تابعين لنا، ولا ينتمون لأي حزب سياسي. إنهم أفراد أكبر قيمة من أولئك الذين يمنّون عليهم).

في عصرنا هذا الذي يسود فيه التشوش الذهني، يقدَّم للناخبين كم هائل من أشياء عديمة القيمة يتلهون بها. وتتزايد صعوبة الحصول على عملة رائجة للأفكار أو المعتقدات دون اللجوء إلى كليشيهات مألوفة أو بيانات إذاعية مقتضبة. ولم أكن لأعرف تلك البيانات المقتضبة حتى لو شددت على القصبة الهوائية في حلقي. فكل أملي أن تكون المعاني التي أقصدها تناسب كلماتي وإن لم تَرُقْ إلى من يستمع إليها.

عندما كنت عضواً صغير السن في البرلمان لم أشأ أن أتودد إلى

الصحفيين، لكنني عندما صعدت السلم وأصبحت في عداد الوزراء تعرَّفت على بعضهم. وثقت ببعضهم ولم أثق بآخرين، وكنت أحرص على الابتعاد عن أولئك الذين اشتهروا بالحصول على روايات سياسية. وعلى العموم فإن السنوات الأولى من منصبي الوزاري كانت الصحافة ودودة معي إن لم تكن أكثر كرماً، ولم يكن لديَّ سبب يدعوني لعدم الثقة بها.

لكن هذا الموقف الإيجابي للصحافة تبدَّل بعد أن صرت رئيساً للوزراء. كان صعودي ذلك العمود الانزلاقي سريعاً ولم أكن مستعداً لذلك الهجوم. فالوضع يختلف مع زعماء الأحزاب، وهو أشد اختلافاً مع رؤساء الوزارات. في المديح لهم مبالغة وفي الذم يهاجمون حتى الهلاك. وفي أحيان كثيرة يلقون المديح والذم في آن معاً. لا أدعي أنني استمتعت بذلك، ولا يوجد أحد يستمتع بذلك. إن أردت أن أجد أحداً عليَّ أن أبحث عن سياسي له جلد غليظ كجلد الكركدن. يقال إن هذه الحيوانات الأسطورية ذات الجلد الغليظ موجودة، ولكن إن لم تنقرض تلك الحيوانات، وإن لم تكن خرافية فهي من النوع النادر جداً. وقد تعلَّمت ألاَّ أعير اهتماماً للأكاذيب والسخافات الواضحة، لكن، أجل، فهي تلسع وأعتقد أن من يقول إنها لا تلسع إنما يخدع نفسه.

غير أن السياسة تحمل الكثير من المكافآت التي تعوِّض عن تلك الوخزات. ومن الممتع أن يكون المرء في قلب الأحداث العظام. كما أن المرء يشعر بالرضا عن نفسه إن تمكَّن من حلّ معضلة تبدو عسيرة الحل. ومن المجزي أن يقدم المرء المساعدة لأولئك الذين يطلبونها. وثمة صداقات تنشأ وتنمو من خلال المنافسات بين الزملاء لكسب الجوائز. وتتكوَّن شراكات وعصابات ومكائد أيضاً. فالنوايا المشتركة والعمل الجاد والتخطيط، وكذلك التآمر، ومشاعر الفرح، كما مشاعر الحزن في الحملات المشتركة تخلق بين الأشخاص روابط لا يمكن فصمها، وتجارب مشتركة لا يمكن نسيانها. وليس هذا بالأمر المدهش. فالسياسة لها علاقة بالأفكار والقناعات والعواطف

والطموحات، ونواب البرلمان لديهم هذه الأشياء كلها بكثرة. بل قد يكون أمراً غير اعتيادي إن لم تؤدِّ كل تلك الأفكار والقناعات إلى تبادل للآراء مفعم بالحياة، وإن لم تنشأ جراء ذلك علاقات صداقة تتصف بالديمومة، وأحياناً، علاقات عداوة.

وقد وجدت ذلك صحيحاً بشكل خاص في مكتب حامل السوط(*) حيث يوجد فكر جماعي واحد ـ وقد جاءت فكرة مكتب لحامل السوط بعد نقاش ـ وهدف واحد يرمي إلى حماية مصالح الحكومة والعمل على تقدمها؛ إذ لا شيء يمكن أن يتسرب من حامل السوط. وكنت أرى في مناسبات كثيرة أن مكتب حامل السوط هو الأكثر أمناً وأماناً في أوروبا الغربية.

بالطبع كانت ثمة لحظات شعرت فيها بالندم. وسأشعر بالندم ما حييت لأنني قلما وجدت صوتي الحقيقي في السياسة. كنت محافظاً أكثر مما ينبغي، وتقليدياً أكثر مما ينبغي. وفي أحيان كثيرة كنت أبتعد عن المجازفة، وألتزم جانب الدفاع. وكنت سريع الانفعال في لحظات غير ملائمة. وفيما بعد كنت في أغلب الأوقات متردِّداً. لقد ورثت اقتصاداً مريضاً، وأعطيت من جاء بعدي اقتصاداً سليماً معافى. لكن شيئاً واحداً سيلازمني الندم بخصوصه هو أنني في غمرة ذلك العمل نحو الاقتصاد لم تكن لديَّ الموارد الكافية لأحقِّق التغيرات التربوية والاجتماعية التي كانت تهمني كثيراً، ورغم ذلك فقد وضعتُ البداية لها، غير أن البداية لا تكفي.

لست نادماً لأنني وضعت حداً لدورة التضخم المالي، أو للشروع في عملية السلام في إيرلندا الشمالية، أو للإصلاحات التي أحدثتها في التعليم والصحة. أو لأنني أدخلت اليانصيب الوطني الذي من شأنه أن يوفر التمويل

(*) حامل السوط هو عضو في البرلمان يعهد إليه حزبه بتطبيق الأنظمة الحزبية ويحمل نواب حزبه على حضور الجلسات العامة. (المعرّب).

اللازم وبشكل أكثر سخاء من أي وقت مضى للفنون والرياضة والتراث والأعمال الخيرية، بل إنني أشعر بالفخر والاعتزاز للإصلاحات التي أدخلتها في القطاع العام في سبيل حماية المستهلك، ولأنني بعد فوزي في انتخابات سنة 1992 وضعت الإطار القانوني للإصلاحات التي أنجزت خلال السنوات الثلاث عشرة السابقة وأجبرت حزب العمال على قبول ما كان حتى ذلك التاريخ محرَّماً عندهم. كان باعثاً للسرور في نفسي أنني أبقيت بريطانيا ضمن القارة الأوروبية، وأنني جنَّبت حزب المحافظين مرارة الانقسام. ومن أجل ذلك تحمَّلت الكثير من النقد الذي يتفهمه هارولد ماكميلان المؤيد لبقاء بريطانيا ضمن القارة الأوروبية. في هذا الصدد، يذكر سيلوين لويد، وزير الخارجية في حكومة ماكميلان، أن ماكميلان قال وهو على فراش المرض سنة 1963: «إن لوماً عنيفاً قد وجه إلى بلفور لأنه لم يكن له رأي في الحماية والتجارة الحرة. فقد قال بلفور إن الشيء المهم هو الحفاظ على وحدة حزب المحافظين. ومن أجل ذلك وجهت إليه انتقادات شديدة. ولكن من يجادل الآن في موضوع الحماية والتجارة الحرة؟ متى كانت آخر مرة تم فيها تبادل الحجج التقليدية؟ هل كان ذلك سنة 1923؟ بينما كانت السياسة الصائبة هي الحفاظ على المؤسسات الوطنية الكبرى. ربما كان لويد جورج شديد الوضوح في موضوع السياسة، لكنه دمَّر حزب الأحرار». وقد يأتي يوم يصدر فيه حكم مماثل بخصوص العملة الموحدة.

عندما كنت أتحدث عن مجتمع تنعدم فيه الطبقات، أردت أن أقول إن أولئك الأشخاص الذين يدفعون العربة الصغيرة ذات الدولاب الواحد حين كنت أخلط الاسمنت لأكسب عيشي هم بشر يستحقون الاحترام. لقد كنت جاداً في موضوع القضاء على الطبقات، وكنت أريد أن أقول إن تلك المعايير الدقيقة للازدراء التي تبتهج بها بلادنا وتلك التصنيفات وكل ما من شأنه الإقلال من قدر

الآخرين قد غدت في نفوسنا تصرفاً فطرياً حتى أننا لا ندري بأنفسنا ونحن نمارسها، بأنها أشياء مقيتة تمنعنا عن رؤية الرجال والنساء بكليتهم.

فالتمييز الطبقي عندي لا يختلف عن التمييز القائم على العرق. وقد شعرت باشمئزاز نحو التحاملات العرقية مذ كنت طفلاً. أكره لغة الحقد والازدراء، وأتوقع أن أكون عمياً عن لون الإنسان وطبقته الاجتماعية وألاَّ أزدري أحداً أو أمقته بسبب لونه أو طبقته، فالازدراء شقيق الحقد، ولا بد أن يحل التفاهم محل كل ذلك.

وما أؤمن به هو سلوك اجتماعي يضمن مستلزمات العيش اللائق يكون جاهزاً ليأخذ به الناس، ولا أود أن أعتذر لكوني غير علمي في ذلك. كان عليَّ أن أدعو إلى ذلك أكثر مما فعلت وأن أجعل منه فضيلة. لكن مثل هذا السلوك الجاهز للاستعمال ليس كافياً في نظر الكثير من السياسيين أو الناظرين إليه عن بعد. فهؤلاء يطالبون بإيديولوجية وبوجود مفكِّرين على درجة عالية من العلم وببيان سياسي يستطيعون من خلاله الحكم على كل ظرف من الظروف. وأنا أرفض ذلك. فمعظم الناس لا يفكِّرون بهذه الطريقة. بالطبع ينبغي وجود مبادئ عريضة وقيم معترف بها تكون سنداً للقرارات السياسية وتكون جزءاً منها. أما أن يؤمن المرء بأن القرارات لا تكون في المصلحة القومية إلاَّ إذا توافقت مع إيديولوجية شخص له مؤيدوه فهذا هراء. لتكن لنا قناعاتنا مهما كلفنا ذلك من عناء. ولكن ليس تلك القناعات المتولِّدة عن تعصب أعمى. وينبغي أن تكون مسؤولية السياسي قبل أي شيء آخر أن يفعل ما هو الأفضل في جميع الظروف في معالجة القضية الماثلة أمامه.

كانت سياستي السياسة الهادئة. ولم ترق لي المبادئ الشعبية المتهورة. لم أكن أميل إلى النزاعات الحادة. كنت أشعر بالراحة والاطمئنان عندما أعقد المصالحات. قد يبدو ذلك باعثاً للملل عند بعض الأشخاص وقد يراه آخرون

لوناً رمادياً، لكن في ذلك نقاطاً هامة. يروي أنطوني ترولوب في روايته «أيمكنك أن تصفح عنها؟» وهي أولى رواياته السياسية عن أسرة بوليزر، قصة مرشح طموح وهو يمعن التفكير في الواجبات التي يتعين على نائب في البرلمان أن ينهض بها. ثم يتم انتخابه فيخدم حزبه وبلاده خدمة ممتازة. كان اسمه، على ما أذكر جون غري (تعني كلمة غري اللون الرمادي). وربما عليَّ أن أذكِّر من ينتقدني بما قاله الرسام الانطباعي الشهير كميل بيسارو في رسالة وجهها إلى ولده لوسيان، وكان رساماً أيضاً، حيث أوصاه «لا تنس أن تستخدم كل مجموعة ألوان الرمادي الزاهية استخداماً لائقاً»، الشكر لله!

ليس هذا الكتاب تأريخاً للعصر الذي نعيش فيه. إنه وصف لرحلة شخص حقَّق نجاحات، كما صادف إخفاقات. ثم انتهت به الرحلة بإخفاق كبير في الأول من أيار / مايو 1997. لقد ارتكبنا ـ ارتكبت ـ أخطاء ودفعنا ثمنها. لكن كانت لنا نجاحات، مثلما كان لنا إخفاقات. يوم أصبحت رئيساً للوزراء كانت معدلات الفائدة 14٪، ونسبة التضخم 9,7٪ وكان العاطلون عن العمل يعدون 1,75 مليون نسمة والعدد بازدياد نحو حاجز الثلاثة ملايين. وعندما تركت منصبي في 10 داوننغ ستريت كانت معدلات الفائدة 6٪ والتضخم 2,6٪ وعدد العاطلين عن العمل 1,6 مليون نسمة ويسير نحو الانخفاض. تركت اقتصاد البلاد في أحسن حال ولم يصدف منذ عدة أجيال أن سلمت حكومة الحكومة التي جاءت بعدها اقتصاداً سليماً معافى مثلما فعلت حكومتي. ولكن كيف خسرنا بالرغم من كل تلك الإصلاحات فهذا ما سوف ترويه بعض جوانب هذه القصة. لن أترك امتلاك الماضي القريب إلى مؤلفي الأساطير من اليمين أو اليسار الذين لهم مصالحهم الخاصة في وضع لمساتهم على التاريخ الذي صنعناه. أما بالنسبة لحزب العمال الجديد فإن نظرتهم إلى السنة الصفر من السياسة تشكل تغطية لأخطاء وعثرات ارتكبها حزب العمال وتنكر كل تقدم أحرزته حكومة جيدة من حزب المحافظين.

كما أنني لا أترك فلسفة السنة الصفر عند من هم في اليمين. فالفكر المحافظ للحزب لم يكتشف في الثمانينيات، ولم يخسر في التسعينيات مثل هذا القول سخف ينافي المنطق السليم. كان عقد الثمانينيات فعلاً سنوات حافلة بالإنجازات، وأنا أعتز بكوني واحداً من أولئك الذين حققوا تلك الإنجازات. ولا يكون الاحترام اللائق بتلك المنجزات من خلال إعادة كتابة التاريخ، ولا بإنكار النجاحات التي تحققت قبلها أو بعدها. فالاستمرارية أمر هام عند المحافظين، غير أن بعض أصحاب الايديولوجيات اليمينية لا يذكرون تلك الحقيقة.

كان أوليفر كروموبل(*) سلفي العظيم الذي مثل منطقة هنتنغدون في البرلمان. وقد قال للرسام ليلي الذي كان يرسم لوحة شخصية له: «انتبه لكل تلك الخشونة في وجهي وكل تلك البثور والتآليل وارسم بريشتك كل ما تراه، وإلاّ لن أدفع لك بنساً واحداً ثمناً للوحة». كان كروموبل يريد صورة حقيقية له بأدق تفاصيلها. وكذلك أنا. وقد حاولت أن أنجز ذلك في كتابي هذا. والسياسة، شأنها شأن الحياة، ليست كلها بيضاء أو سوداء. قد تكون رمادية أيضاً. وفي قصتي هذه حاولت أن أضع اللون الرمادي بكل ظلاله.

(*) أوليفر كروموبل (1599 ـ 1658) قائد عسكري فذ وسياسي قدير تلقى علومه في مدرسة هنتنغدون ثم في كامبردج ودرس القانون في لندن. دخل البرلمان أول مرة سنة 1628، وكان إلى جانب طائفة المتطهرين (Puritans) المناهضة لسلطة الملك ولسياسة الأساقفة. عندما اندلعت الحرب الأهلية سنة 1642 قاد جيش البرلمان ضد الملك. وانتهت تلك الحروب سنة 1649 بإعدام الملك تشارلز الأول، وأعلن البلاد جمهورية وحكمها مدى الحياة بعد أن أعلن نفسه «الوصي» Lord Protector. (المعرّب).

الفصل الأول

# البحث عن توم ميجر

لم أكن أعرف الكثير عن أجدادي حتى بدأت العمل في هذا الكتاب فأجريت البحث والتنقيب وصادفت المفاجآت.

عندما كنت صبياً عشت تلك الحياة البعيدة عن التقاليد التي كان يحياها والداي. فقد كان والدي، توم، في شيخوخته يعاني من المرض، لكنه كان يسليني لساعات طويلة بقصص يحكيها عن أشياء استثنائية فعلها في الماضي، فيرسم صوراً مفعمة بالحياة عن أيام صباه التي قضاها في أمريكا في القرن التاسع عشر، وعن والده الذي كان يمتهن حرفة البناء. روى لي قصصاً عن السنوات التي قضاها في الأعمال الاستعراضية، فأعاد إلى الحياة أمامي شخصيات عظيمة في عالم الاستعراض مثل هاري هوديني وماري لويد. كانت لديه ذخيرة لا تنضب من القصص المثيرة وذاكرة جيدة تمتد بعيداً في القرن الماضي. كان راويةً بارعاً في سرد الحكايا وكنت مستمعاً جيداً أجلس إلى جانب سريره أصغي لكل ما يحكيه.

لا أشك أبداً أن والدي كان يضيف بعض الزخارف لقصصه ويبالغ في سرد ما يرويه من حكايا بغية إحداث تأثير معيَّن لدى السامع، لكنني لا أعرف عنه أنه يجانب الحقيقة. كان يسهو عن أشياء فيغفل ذكرها، كما اكتشفت لاحقاً، لكنه كلما عمد إلى المبالغة في أشياء أخرى، أو حاول زخرفتها،

أسرعت والدتي لتتدخل في روايته فتخفف من تلك المغالاة. وكبرت وأنا أحمل في ذاكرتي قصصه ورواياته التي قبلتها دون نقاش، حيث أنه لم يترك لنا دليلاً واحداً يؤيد صدق رواياته رغم أن حياته كانت تتصف بالتمرد والمعاندة. فيما بعد، عندما أصبحت عضواً في مجلس الوزراء سنة 1987، وحين بدأت الصحافة محاولاتها في كشف أسرار ماضي أسرتي، لاح انطباع لدى من يقرأ الصحف أنني أخفي بعض المعلومات. ولم يكن ذلك صحيحاً على الإطلاق. لأنني لم أكن أعرف الكثير. وفي ذلك الوقت أيضاً بدأت أسرتي، من جانبها، محاولاتها لكشف أسرار الماضي. وتحمّل عبء ذلك أخي تيري Terry. وفي وقت لاحق، عندما بدأت كتابة هذا العمل عملت معه سوية في سبيل ذلك. وكان علينا أن نضم المعلومات إلى بعضها دون أن تتوفر لدينا الوثائق الكافية لنحكي قصة حياة أسرة تمتد إلى 120 سنة خلت. كانت مغامرة شيِّقة. ومن خلال بحثنا عن توم ميجر، اكتشفنا حياة مثيرة لها خصوصياتها.

تمتد جذور توم ميجر إلى منطقة وست ميدلاندز West Midlands. وكان جدّه جوزيف بول Joseph Boll صانع أقفال شهير في ويلينهول Willenhall، وابنه جون بول John Ball، الذي ولد في أواخر عهد الحروب النابوليونية، صاحب حانة اسمها بريدج تافرن Bridge Tavern تقع قريباً من ولسول Walsall، وهي لا تزال قائمة حتى اليوم. كان لجون وزوجته كارولاين ستة أطفال، ثانيهم جدي ابراهام بول Abraham Ball المولود في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1848. تزوج ابراهام من فتاة إيرلندية اسمها ساره آن مراه Sarah Ann Marrah وهي جدتي، ولم تكن تعرف القراءة والكتابة، حتى أنها وقعت بالحرف (x) على شهادة ميلاد والدي. وبالطبع لم أعرفها، لكنني أحتفظ بصورة فوتوغرافية لها أُخذت في أواخر حياتها سنة 1919 تصوِّرها وهي تطعم الدجاج في حديقة منزل والدي في شروبشاير Shropshire. كانت سيِّدة قوية البنية، ومن النسوة اللائي يتوقع لها المرء أن تنجب ابناً محباً للمغامرات وكثير الترحال مثل والدي. فقد كان والدي دون شك ذلك الصنف من الرجال.

وُلِد سنة 1879 وعُمِّد باسم ابراهام توماس بول، لكنه عُرف باسم توم، ولم يستعمل اسم ابراهام قط. أما لقبه «ميجر» فهو الاسم الذي نودي به عندما كان يعمل في المسرح. ولو لم يفعل ذلك، لكان اسمي «جون بول»(*)، ذاك الاسم لذلك الزعيم الذي قاد ثورة الفلاحين(**) ضد ضريبة «الرأس»(***).

كان توم الابن الطبيعي الوحيد لابراهام وساره، وكنت أعتقد لفترة طويلة من الزمن أنه الولد الوحيد الذي ربّياه. لكن لم يكن الأمر كذلك. وهذه واحدة من المفاجآت التي صادفتني وأنا أجري البحوث الخاصة بهذا الكتاب. فقد علمت أنه كان لهما ولد أكبر سناً منه، اسمه ألفريد Alfred، تبنّاه جدي قبل أن يولد والدي. وهو الابن الطبيعي لشخص فقير معوز يعمل في صنع لجام رسن الخيول. وكان جدي وجدتي يقيمان في منزل مجاور لهذا الفقير، فأخذاه إليهما. ولم يدرِ ألفريد أنه الابن المتبنى حتى يوم وفاته. ولم يحدّثني والدي عنه أبداً.

نشأ توم وألفريد معاً وعاشا أخوين، لكنهما لم يمكثا طويلاً في منطقة الميدلاندز Midlands. عندما بلغ والدي الخامسة من عمره، هاجر والداه إلى أمريكا واستقر بهما المقام في مدينة بتسبرغ Pittsburgh، لعلهما كانا يحلمان بحياة أفضل من تلك التي هجراها. غادرا البلاد من ليفربول إلى فيلادلفيا على

(*) جون بول (ت. 1381) كان راهباً في الكنيسة، انضم إلى ثورة الفلاحين التي قادها وات تايلر Wat Tyler، انتقد أسلوب الكنيسة فحوكم وسجن عدة مرات. حرره الفلاحون من السجن أثناء ثورتهم وقتل سنة 1381 عندما أخمدت ثورة الفلاحين. (المعرّب).

(**) بسبب حروب المئة سنة والموت الأسود حصلت تغييرات جذرية في نمط الزراعة لصالح ملاك الأراضي وعلى حساب الفلاحين، وبسبب ندرة العمال عمل ملاّك الأراضي على استصدار تشريعات تقضي ببقاء الفلاحين في عملهم دون زيادة في الأجور وفرضت ضرائب جديدة على الفلاحين مما دفعهم للثورة والهجوم على لندن، لكن تمكن الملك ريتشارد الثاني من قمع ثورتهم سنة 1381. (المعرّب).

(***) ضريبة الرأس. يفرض على كل مواطن بالغ مبلغاً معيناً من المال يدفعه قبل أن يحق له الانتخاب. (المعرّب).

الباخرة إنديانا، ولم تكن ظروف الرحلة مريحة، بل كانت مروّعة لهما. كانت سفينة بصاريين، بدائية الصنع، صُمِّمت لتضمن الاستقرار على سطح الماء، دون أي اعتبار للسرعة أو لراحة المسافرين، وكانت تمتلكها شركة أمريكان لاين American Line. استغرقت رحلتهما تلك ثلاثة أسابيع. كان المهاجرون الفقراء يبيتون على سطح السفينة ويُطعَمون، كما حدَّثني والدي، سمك الرنكة المملَّح (من جنس سمك السردين) يقدمه لهم البحارة من البراميل، تماماً كما تُطعم حيوانات «سبع البحر» في حدائق الحيوان. لكن جدي كان أسعد حظاً من هؤلاء. فقد كانت ظروف رحلته أفضل. لم ينتظر جدي طويلاً حتى وجد عملاً له في أمريكا. اشتغل معلِّم بناء يبني الأفران العالية لصهر المعادن لشركة آندرو كارينجي للصلب Andrew Carnegie Steel Works في مدينة فيلادلفيا.

لا أعرف الكثير عن حياة أسرتي فيما وراء الأطلسي، إذ لم يبق من أثر ذلك أية صور فوتوغرافية أو سجلات. وإن تبادلوا الرسائل مع أحد، فليس من أثر لها. لكن الواضح أن ابراهام كان ناجحاً في عمله ووفَّر لوالدي تربية سعيدة ومريحة. ولعله أورثني شيئاً من نزعته الاستقلالية وميله نحو اللاطبقية.

حدَّثني والدي كثيراً عن حياته في فول هولو Fall Hollow على سفوح جبل أللِيغني Allegheny في بنسلفانيا. كان يروي لي قصصاً عن مشاهداته لرؤوس الحراب الهندية في الغابة خلف منزله. غير أنني لم أجد مكاناً اسمه فول هولو... يا للهول! هل قصة والدي ـ وبالتالي قصتي ـ غير صحيحة؟ وذلك إلى أن جاء لنجدتي تيري مستعيناً بصحيفة Pittsburgh Post Gazette التي ذكرت أن فول هولو كانت موجودة وتقع بالقرب من مدينة برادوك Braddock، تماماً كما قال والدي.

ربما استطعت أن أعرف الكثير عن ماضيه لو أنني ما زلت أحتفظ بتلك الحقيبة القديمة التي كان يستعملها في أسفاره والتي ملأها بوثائق وقصاصات تحكي عن حياته في أمريكا، وعن عمله كفنان يؤدي حركات التأرجح على

الأرجوحة العالية في السيرك. لكن تلك الحقيبة انتهت في زاوية من زوايا القبو في البناء رقم 80 شارع بيرتون بمدينة بريكستون حيث كان يسكن والداي، وبقيت في ذلك المكان عندما رحلت شقيقتي بات وزوجها بيتر عن ذلك المنزل. أذكر أنني كنت أفتِّش ما بداخلها وأنا طفل صغير. ورأيت فيها ملابس السهرة ذات القياس الكبير جداً والقبعة العالية، هو ذلك الزي الذي يرتديه في الصور الدعائية على البطاقات، كما رأيت صوراً له وهو يرتدي الزي الرياضي الخاص بأرجوحة السيرك العالية وغيرها عشرات من الصور الخاصة بفرقته الموسيقية الاستعراضية.

وقد وجد القاطنون الجدد في الغرفة العلوية للمنزل الكائن في ورستر بارك في سري Surrey حيث كنت أقيم وأنا صبي صغير عدداً من الأشياء الخاصة بوالدي وتروي جانباً من قصة حياته مثل علبة «أصبغة الوجه» وملابس المهرِّج والأحذية والشعر المستعار وعشرات الصفحات للنوطة الموسيقية والأغاني ومعظمها يحمل تواقيع مؤلفيها. وكانت تلك الأشياء كل ما تبقَّى من حياته في صالات الموسيقى الاستعراضية.

بدأ والدي حياته العملية مؤدياً للفنون في أمريكا. قال إنه انضم وهو طفل صغير إلى فرقة موسيقية تتكوَّن من عازف مزمار وضارب طبل في بنسلفانيا. وكان بارعاً جداً في تلويح عصا الفرقة الموسيقية وقال إنه قدم هذا الأداء مرتين أمام الرئيس غروفر كليفلاند Grover Cleveland. لا أملك دليلاً يثبت تلك البراعة الفنية، لكنني أذكر جيداً أن والدتي كانت تؤدِّي فن التلويح بالعصا في حديقة منزلنا (أمام دهشة سكان الحي، إذ لم يكن هذا الفن معروفاً في منطقة ورستر بارك). وكانت تقول لي إن والدي هو الذي علَّمها ذلك. إذن، لدينا دليل ظرفي يؤيِّد قصة والدي.

ولم يمض وقت طويل حتى صار والدي يؤدي فنونه في حلقة السيرك. فقد تعلَّم من تلقاء نفسه فن الأداء البهلواني في قبو البناء حيث كانت ورشة

والده. وقال إنه عندما كان في الثامنة من عمره اعتلى قمة هرم بشري شكله أربعة أشخاص. وفي يفاعته صعد إلى الأرجوحة البهلوانية العالية في السيرك، وأدّى بعض الأرجحات دون أن تنصب له شبكة الأمان خشية السقوط، وكان ذلك بهدف جذب أكبر عدد ممكن من الجماهير والحصول على أجر أعلى.

لست أدري على وجه الدقة واليقين لماذا ومتى عاد جدي من أمريكا. لكنني أعرف أنه في سنة 1896، عندما كان توم في السابعة عشرة عاد مع والده وشقيقه ألفريد إلى الميدلاندز الغربية West Midlands. وكان الشابان عضوين نشيطين في نادي السباحة في ولسول Walsall تحدَّثت عنهما كثيراً الصحافة المحلية في أواخر التسعينيات وهي تنقل أخبار مهرجانات السباحة. وشاركا مشاركة فعالة في الكثير من الأحداث الرياضية المائية مثل سباق الزوارق بالملابس الهزلية وسباقات «الديربي Derby» المائية (حيث يسبح ألفريد لاعباً دور الحصان الذي يمتطيه زميله وشريكه في السباق)، إضافة إلى عروض الإنقاذ والسباق في السباحة بملابس تنكرية (وقد أحرز توم جائزة لدوره الذي قام بتأديته بعنوان «امرأة جديدة» ترتدي بنطالاً طويلاً تحت تنورة قصيرة) إلى جانب مباريات كرة الماء.

ومع انتهاء القرن التاسع عشر لم يعد يظهر اسم والدي في الصحف. لعله في ذلك الوقت رحل عن ولسول أو أنه شغل نفسه بأشياء غير جديرة بما تذكره الصحف. من تلك الأشياء ما كان من أسرار العائلة، لم يذكره أحد، ولم أكتشفه إلاَّ حين إعداد هذا الكتاب. فقد اكتشفت أن لي أخاً غير شقيق، مثلما اكتشفت في السابق عماً لي تبناه جدي وجدّتي.

في شهر تموز / يوليو من سنة 1901 أنجبت راقصة شابة اسمها ماري موس Mary Moss متزوِّجة من موسيقي شاب اسمه جيمس موس James Moss ولداً في مدينة ويغان Wigan، أسمياه توم وسجل تاريخ ولادته في الخامس والعشرين من الشهر. لكن التفاصيل التي قدماها عند التسجيل لم تكن

صحيحة. إذ لم يكن جيمس موس والد الطفل، بل كان والدي توم هو الأب الحقيقي لذلك الطفل. كان والدي حينذاك شاباً في الثانية والعشرين من عمره، وغير متزوِّج. وقد ربَّى جيمس موس ذلك الطفل، توم، وكأنه ولده من صلبه، وربما لم يعرف أبداً أنه ليس والده الطبيعي، لكن توم ميجر ظل على اتصال مع ابنه ذاك. وقدّر لهذا الطفل ـ أخي غير الشقيق ـ أن يدخل في حياتي بعد سنوات كثيرة في مدينة بريكستون Brixton وفي ظروف لا يستطيع أحد أن يتصورها.

ليس من الصعب أن يقدِّر المرء كيف التقى والدي بماري وجيمس موس. كان والدي في ذلك الوقت فناناً مسرحياً محترفاً. ومن أولى استعراضاته في المنوعات المسرحية «الاستعادة The Encore» حسبما استطعت أن أعرف، وكانت تعرض في صالة غراند تياتر Grand Theatre في مدينة ستوكتون أون تيز Stockton - on - Tees في شهر آب / أغسطس 1902. وظهر اسم توم ميجر في برنامج المسرحية لقسم من فصل ثنائي بعنوان «درام وميجر» Drum and Major مع فنانة تدعى كيتي تزوَّجها فيما بعد Kitty.

كانت كيتي تكبر والدي بخمس سنين عندما التقيا، متزوجة من دافيد غرانت الاختصاصي بالتدليك. ولا بد أن بهجة الحياة مع شخص يعمل في حرفة التدليك قد ذوت، فعقدت شراكة دائمة تحترف الفن مع والدي، أبعدتها عن زوجها. وفي سنة 1910 وبعد وفاة زوجها غرانت تزوجت توم ميجر.

عمل الثنائي كيت وتوم أو «درام وميجر» Drum and Major معاً بشكل منتظم. ظهرا على المسرح سوية في مدينة بورتسموث في شهر أيلول / سبتمبر، ثم ذهبا معاً إلى هيستنغز Hastings في كانون الأول / ديسمبر. وفي النصف الأول من سنة 1903 قدما عروضهما في مدن كثيرة على التوالي في كامبرويل وفي بيرمنغهام وميدلزبورو ثم في بولتون ومانشستر وبيركنهيد وبليموث وستوكتون ولفرهامبتون. مثل هذا الأداء في أماكن متعددة ومدن

متباعدة لا يقوم به عادة إلاّ زعماء الأحزاب.

اتسمت حياتهما معاً بكثرة الترحال، لعلهما كانا يحبان السفر ويميلان إلى الانتقال من مكان لآخر. لم يمكثا طويلاً في بريطانيا. في شهر تموز / يوليو سنة 1903 أبحر الثنائي من ميناء ساوثمبتون ولم يعودا إليها إلاّ بعد سنة. فقد نشرت صحيفة تعنى بشؤون المسرح «The Stage» خبراً يقول إنهما في رحلة إلى أمريكا الجنوبية. كانت مغامرة جريئة منهما حيث لا يتحدثان اللغة الإسبانية. وقد حدثني والدي أنهما أمضيا بعض الوقت في مزرعة للأبقار في الأرجنتين، وحكى لي قصصاً عن رعاة البقر هناك وعن أسلوب حياتهم. وقال إنه عمل في نادٍ ليلي يملكه مليونير في بوينس أيرس، يراقب المخادعين في لعب الورق ويستعيد ما ربحوه. وأنا أعرف أن والدي مولعاً بلعب الورق في شيخوخته.

وقال ـ وكذلك تروي قصص العائلة على الأقل ـ إنه بعد عبوره نهر بليت Plate وصل إلى الأوروغواي حيث كانت تدور رحى حرب أهلية، فأجبر على الانضمام لفترة وجيزة إلى إحدى الميليشيات المحلية. ربما أثار اسمه ميجر [وتعني رتبة رائد في الجيش] التباساً لدى بعضهم فظنوه ضابطاً في الجيش. قال إنه كان يرتدي شريطاً أبيض اللون على ذراعه وأن الأوامر كانت تصدر إليه لإبعاد الأشخاص غير المرغوبين إلى خارج المدينة، وقد زعم أن تلك الربطة البيضاء على ذراعه تدل على رتبته كضابط في الميليشيا، لكن حقيقة الأمر التي اكتشفها أخي فيما بعد أن أوروغواي، أثناء زيارة والدي لها، كانت منقسمة إلى عشيرتين سياسيتين هما البيض والحمر (بلانكو وكولورادو)، ولون قطعة القماش، مهما كانت صغيرة، تشير إلى أي الفريقين ينتمي من يرتديها. ولعل والدي عن غير قصد انضم إلى عشيرة البيض (بلانكو) الثائرين ضد الحمر (كولورادو) في تحدٍّ فاشل انتهى إلى هزيمتهم.

ترك توم وكيتي تلك الأيام وراءهما وعادا إلى إنكلترا في نيسان / إبريل سنة 1904 حيث كانت تنتظرهما حياة مهنية ناجحة ومزدهرة. ولم يمض

أسبوعان على وصولهما إلى بلاكبول حتى ظهرا على المسرح ثانية يقدِّمان فنونهما. وطال تجوالهما في أنحاء البلاد حتى اندلعت الحرب سنة 1914. ولا شك أنهما قدما عروضهما على كل مسرح شهير في إنكلترا. غير أن الحياة لم تكن سهلة لأولئك الذين يؤدون الاستعراضات الموسيقية. كانت العقود تلغى دون سابق إنذار، وكانت العروض تنقل من صالة إلى أخرى دون تعويض. وكانت بعض الصالات تطلب إلى الفنانين أن يقدموا حفلة مجانية في وقت مبكر من المساء في حين يقبضون أجر الحفلة المسائية فقط. وكان الفنانون كأفراد تحت رحمة إدارة الصالة، لكنهم كانوا يؤمنون أن باستطاعتهم إن تكتلوا، أن يحموا أنفسهم. وقرَّروا ذلك.

ونودي إلى مؤتمر يضم المسرحيين القياديين حضره توم وكيتي بتاريخ 18 شباط / فبراير 1906 تم تشكيل اتحاد لفناني المنوعات في نادي فودفيل Voudeville Club بلندن، انضم إليه كل من شارك في المؤتمر ذلك اليوم، واصطفوا جميعاً ليدفعوا رسم الاشتراك البالغ 2 شلن وست بنسات(*). وكان توم وكيتي من الأعضاء المؤسسين لذلك الاتحاد يحملان الرقم 97 و98. ولا تزال شقيقتي بات تحتفظ حتى هذا اليوم بشارة العضوية ذات اللونين الأبيض والأخضر التي كان والدي يضعها على صدره. غير أنني لا أذكر أنني قلت أمام لجنة الانتقاء التابعة لحزب المحافظين عن منطقة هنتنغدونشاير Huntingdonshire إن والدي كان من رواد الحركة النقابية.

وما أن جاءت السنة 1914 حتى كانت فرقة توم وكيتي فرقة جوالة ناجحة. وتابع توم عمله المسرحي مع كيتي في فترة الحرب حيث أنه لم يدع للخدمة العسكرية بسبب حالة قلبه التي جعلته غير مؤهل للخدمة. وقد تضاعفت العروض المسرحية التي قدمها مع كيتي مع ازدياد أعداد المجندين. ولا تزال

(*) كانت فئات النقد الإنكليزي حتى سنة 1971 تتألف من الجنيه ويساوي 20 شلناً والشلن يساوي 12 بنساً. (المعرّب).

العائلة تحتفظ بدفتر أوتوغراف كان والدي يجمع فيه تواقيع الجنود من بين الحضور الذين منحوا الأوسمة تقديراً لشجاعتهم في القتال.

مع انتهاء الحرب عادت أمور العمل في المسرحيات الاستعراضية إلى وضعها الطبيعي. وخلال السنتين 1920 و1921 قدم توم وكيتي عروضهما في كافة أنحاء بريطانيا، لم يتوقفا في مدينة من المدن لأكثر من شهر يؤديان العروض المعروفة بأسماء «Stop Press» و«Ginger» و«Fantasy» و«After the Overture».

وهنا لا بد لي من ذكر مفاجأة وقعت لي وأنا أقوم ببحوث هذا الكتاب. فقد اكتشفت أن أختاً لي، غير شقيقة، قد انضمت إلى الفرقة. كان لوالدي في تلك الآونة علاقة مع امرأة اسمها أليس مود فرانكلاند Alice Maud Frankland، أنجبت منه ابنة أسمتها كاثلين Kathleen هي ثانية أبناء والدي. ولدت كاثلين في شهر تشرين أول / أكتوبر سنة 1923، لكن والدتها اختفت فتبنى توم وكيتي تلك الطفلة بعد شهر واحد من ولادتها. ثم وضعت في رعاية زوجين يعتنيان بها بسبب تجوالهما في طول البلاد وعرضها. وفي سنة 1927 أو 1928 قرّر والدي وزوجته أن يستعيدا الطفلة، فوصل الخبر إلى الأسرة المربّية بأن «عائلة ميجر تريد أن تأخذ الطفلة كات». كانت الخطة بالغة الأثر، تدمي القلوب، غير أن العقل تغلّب على العاطفة وتقرّر بقاء كاثلين حيث هي، رغم أن والدي لم يتوانَ عن تقديم الدعم المالي لها.

اقتربت روايتي لقصة عائلتي الآن من السنة 1930. تحدثت عرَضاً عن «عمٍّ» لا يمتّ بصلة قرابة لي. وتحدثت عن والدي كثير التجوال، وعن الأمية والجهل والفسق والزواج المتكرّر وتحدثت عن أخ وأخت غير شقيقين لم أعرفهما من قبل. لكن ذكريات الطفولة تركت لديَّ إحساساً قوياً نحو احترام الأسس التقليدية للحياة العائلية والواجبات نحو الأسرة، فإنني، خلافاً لعدد من زملائي في حزب المحافظين وبعض أنصار الحزب، أشعر بكثير من التحفظ

والريبة نحو أسطورة ذلك العصر الذهبي السالف للعائلات التقليدية والثقافة العالية والفضيلة الوطنية، وإن شعرت بذلك فلديَّ ولدى الملايين من أبناء وطني أسبابنا لذلك. فالحياة في بريطانيا لم تكن أبداً سهلة ولن تكون.

لم تدخل أختي غير الشقيقة كاثلين في حياتي إلاَّ بعد أن غادرت مقر رئاسة الوزارة في 10 داوننغ ستريت. كانت تعرف عني وعن أسرتي كل شيء، ولم أكن أعرف عنها شيئاً. ولا بد أنها فوجئت سنة 1990 عندما علمت أن أخاها غير الشقيق قد صار رئيساً للوزراء. كان باستطاعتها أن تبيع قصتها إلى الصحافة مقابل ثروة صغيرة، لكنها لم تفعل واحتفظت بأسرارها. ولم أدرِ أن لي أختاً غير شقيقة تعيش في إنكلترا وأنها بصحة جيدة إلاَّ بعد الانتخابات العامة سنة 1997.

كان من حسن حظ كاثلين أنها بقيت مع الأسرة التي ربَّتها، ذلك لأن كارثة كانت على وشك الوقوع كادت تودي بحياة كيتي. بينما كانت كيتي تؤدي بعض التمارين والتدريبات على المسرح، انحلَّ أحد الأربطة الفولاذية التي تشد ستار السلامة وسقط على رأسها. أُصيبت إصابة بالغة وعانت شهوراً من تلك الإصابة التي سبَّبت لها ارتجاجاً بالدماغ حتى لفظت أنفاسها الأخيرة في حزيران / يونيو سنة 1928. فكانت وفاتها رأفة بها، رحمة بتلك المرأة التي كانت تنبض بالنشاط والحيوية. دفنت في مقبرة بريز Prees في شروبشاير Shropshire. عاشت مع والدي ما يزيد عن خمسة وعشرين عاماً. وكانت محبوبة من الجميع وعند وفاتها وردت لوالدي رسائل تعزية كثيرة من كل من يعمل في المسرح، من مديري الصالات وحتى أصغر الموظفين.

عندما وقع الحادث لكيتي اعتنت بها ومرَّضتها طوال فترة معاناتها فتاة شابة كانت تعمل راقصة انضمَّت إلى عروض والدي قبل ست سنوات من الحادث، وعمرها آنذاك سبعة عشر ربيعاً، وكانت واحدة من ثنائي كان يقدم

فصلاً مسرحياً بعنوان Glade and Glen. كانت عنيدة، لا تعرف الخجل، وتحب مضايقة الآخرين وكثيراً ما تتعرَّض للمشاكل بسبب سوء تصرفها ومزاجها البريء، لكنها تفتن الآخرين في طريقتها للخروج من المآزق. كانت أثيرة عند كيتي. ولم تمض سنة على وفاة كيتي حتى تزوَّجت رئيسها في الفرقة، توم، الذي كان يكبرها بست وعشرين سنة، وعاشت معه ورعته حتى وفاته. إنها والدتي، واسمها غوين Gwen.

ماضي غوين حمل إليَّ الكثير من المفاجآت أيضاً. في سنة 1991 تلقيت رسالة من أحد الناخبين في المقاطعة التي أمثلها له اهتمام بتاريخ العائلات يقول فيها إن ثمة شيئاً مشتركاً بيني وبين مارغريت تاتشر غير العمل، ألا وهو جذور أسرة والدتي التي تمتد إلى مقاطعة بوسطن في لنكولنشاير، وهي منطقة لا تبعد كثيراً عن مدينة غرانتام Grantham، مسقط رأس مارغريت تاتشر، وأن البحوث تشير إلى احتمال كبير ـ رغم أن ذلك ليس أكيداً ـ بأن صلة قرابة تربطني بمارغريت تاتشر عبر أجداد مشتركين عاشوا في لنكولنشاير Lincolnshire في القرن الثامن عشر.

بانتهاء عقد العشرينيات لم يتبق شأن يذكر للأعمال الموسيقية الاستعراضية بما فيها من رقص وغناء وألعاب بهلوانية، فقد حلَّت السينما محلها. فترك والدي عمله في تلك العروض، وكان مصيباً في قراره، ذلك لأن المهنة التي امتهنها كانت في طريقها إلى الزوال، ولعله أحسَّ بألم شديد جراء ذلك. على أية حال، تشير شهادة زواجه سنة 1929 إلى أن صنعته «بنّاء»، لكن ليس ثمة ما يدعوني للاعتقاد أنه كان يعمل بتلك الحرفة، رغم أنه من المحتمل أن يكون قد موَّل بناء منازل «بنغالو Bungalow المؤلفة من طابق واحد». والمؤكَّد أنه بدأ يعمل في حرفة مختلفة هي صنع زخارف للحدائق وتشكيل الحيوانات. وانتقل والداي من شروبشاير إلى منزل مؤلف من طابق واحد في ورستر بارك Worcester Park حيث بدأت ولادة الأبناء. في سنة 1929 وُلِد لهما

صبي أسمياه توماس آستون الذي لم يعش سوى أيام معدودة. ثم جاءت بات Pat في سنة 1930 وتيري Terry سنة 1932.

قال لي والدي ذات يوم إنه في مسيرة حياته كوَّن ثروات كبيرة وأضاعها عدة مرات، لكنني لا أدري ماذا يقصد بكلمة ثروة غير أن فترة الثلاثينيات شهدت ازدهاراً في أعماله. كان أول من اقتنى سيارة في المنطقة، وأدخل ولديه بات وتيري مدرسة خاصة يدفع لها الأقساط، وكان لوالدتي من يساعدها في أعمال المنزل بينما انصرفت هي لتساعد والدي في عمله. لكن ذلك كله تبدَّل مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، حين صار عمر والدي ستين عاماً. انضم العمال الذين كانوا يعملون لديه إلى الخدمة العسكرية، وكما توقع، انهار سوق العمل في صنع الزينة. باع سيارته، وأخرج ولديه، بات وتيري، من المدرسة الخاصة. ربما أن بات كانت متفوِّقة في دراستها حازت على بعثة دراسية وأدخلت مدرسة للبنات Nonsuch Grammar School، وأدخل تيري في مدرسة تابعة للدولة. وأصبح والدي كبير المسؤولين في المنطقة عن الحماية من الغارات الجوية، ووجدت والدتي لنفسها عملاً في الكنيسة المحلية وكانت تساعد في زيادة دخل الأسرة عن طريق إعطاء دروس في الرقص.

كانت تتمنى أن تنجب ولداً آخر، لكن طال بها الزمن ولم تحمل. وفي ذات يوم من أواخر سنة 1942 أحسَّت بحرقة في معدتها لازمتها طويلاً، فذهبت إلى طبيبها وكان ذا مزاج حاد ولسان لاذع، فقال لها: «لا تكوني سخيفة يا امرأة. فأنت حامل». ولم يكن حملها سهلاً، ولم تكن ولادتي سهلة عليها. كانت في المطبخ عندما سقطت على الأرض حيث أعياها المرض بذات الرئة وذات الجنب، فأسرعوا بها إلى مستشفى سان هيلبير St. Helier في كارشلتون حيث أشرفت على الموت. ومضت ساعات قليلة من المعاناة والمخاض. وفي 29 آذار / مارس سنة 1943، ولدتني. وما لبثتُ أياماً حتى أُصبتُ بمرض خطير بسبب عدوى فيروسية. لكنني شفيت، ولا زلت حتى يومي هذا أحمل ندوباً

في كاحل قدمي بسبب عمليات نقل الدم المتكررة التي خضعت لها أثناء علاجي ذاك.

وعادت والدتي بعد ذلك إلى عملها في المكتبة، تأخذني معها كل يوم في عربة الأطفال. ذات يوم سقطت قنبلة أطلقها صاروخ ألماني في شارع مجاور قتلت عشرة أشخاص وحطَّمت زجاج مئات النوافذ وتطايرت الشظايا في كل مكان حتى أن واحدة منها حطَّت في العربة التي تضعني فيها والدتي، لكن لحسن الحظ لم أكن في العربة. وبعد سبعة وأربعين عاماً من حادثة القنبلة الألمانية تلك، قدر لي أن أسمع صوت تحطم الزجاج المشابه عندما أطلق الجيش الجمهوري الإيرلندي قذيفة هاون في شارع داوننغ ستريت. كانت تلك القنبلة الألمانية أكثر من أن تتحمل والدتي، مما حدا بالأسرة جميعاً إلى الانتقال إلى منطقة ساهام توني Saham Toney في نورفولك Norfolk حيث مكثت حتى نهاية الحرب، وعادوا جميعاً إلى ورستر بارك سنة 1945.

تحمل ذكرياتي الأولى عن منزلنا أنه منزل صغير «بنغالو» من طبقة واحدة، يتألف من أربع غرف وحمام ومطبخ، له حديقة أمامية طويلة وضيقة فيها بعض الحظائر الصغيرة التي كان يعمل فيها والدي. وكان لنا حول المنزل أرض مكسوة بالعشب الأخضر ليست واسعة لكنها تكفي لبعض ألعاب الكرة. وكان فيها حوضان للماء، أحدهما ضحل قليل العمق وضعت فيه أسماك صغيرة ذهبية اللون والآخر خزان من الحديد أنزل في الأرض. وكانت في الحديقة بعض أكوام من الصخور تثبت البنايات بينها، وبعض أشجار الفاكهة نقطف منها خفية، وأشجار أخرى أكبر حجماً كنا نتسلقها.

ورغم ذلك، لم يكن المال متوفراً لدينا بانتظام. كانت حياتنا مريحة ولم نكن بحالة مالية جيدة. كان الجيران ودودين ومحبين للغاية، وكنا نشعر بالراحة وسط هذه المجموعة. ثم أدركت سريعاً أن والدي ووالدتي كانا يختلفان عن آباء الكثيرين من أترابي. كانا أكبر سناً. إذ عندما ولدتُ كان والدي في الرابعة

والستين، وكانت والدتي لم تبلغ الثامنة والثلاثين. كانت والدتي غوين Gwin تحب ارتداء الملابس الرياضية ذات الزي السائد في الثلاثينيات وكانت تثير استغراب الجيران، حتى الودودين منهم، عندما تمارس لعبتها الرياضية وترمي العصي الهندية في الحديقة. وكثيراً ما كان الجيران يشاهدون والدي يحمل عصا قائد الفرقة الموسيقية، أو يشاهدون شقيقتي بات وهي تقوم ببعض الحركات البهلوانية. عندما تجول بخاطري تلك الذكريات، أتذكَّر وصف تشارلز لبعض الأسر العاملة في السيرك في روايته «أوقات صعبة Hard Times حين يقول:

> كان والد إحدى الأسر يرفع والد أسرة ثانية على عامود ويوازن ثقله. وفي معظم الأحيان كان والد أسرة ثالثة يشكِّل هرماً مع هذين الوالدين... كل هؤلاء الآباء كانوا يرقصون على براميل تتدحرج أو يقفون على زجاجات فارغة، ويلتقطون السكاكين والكرات، ويلوحون بحركات دائرية أطباقاً يحملونها بأيديهم. كانوا يمتطون أي شيء، ويقفزون فوق كل شيء ويتمسكون بلا شيء. والأمهات جميعاً يستطعن الرقص، وكنَّ يرقصن، على الحبال المشدودة عالياً، ويؤدّين حركات سريعة وهن يمتطين الجياد العارية من السروج ولم تكن واحدة منهن تهتم أو تقلق إذا كشف عن ساقيها...
>
> كانوا جميعاً يدعون أنهم لا يتقيدون بقيود الرسميات والتقاليد، وأنهم يعرفون كل شيء، لم يتأنقوا في ملبسهم ولا يعرفون الترتيب في الأعمال المنزلية. وإذا جمعت آداب الفرقة كلها لا تستطيع كتابة رسالة واحدة في أي موضوع. ومع ذلك توجد لديهم رقة تدعو للإعجاب إلى جانب براءة الأطفال. لا يبرعون في أي نوع من الممارسات الحادة، لكن لديهم استعداداً لا يعرف الكلل لمد يد العون إلى بعضهم بعضاً، يستحقون الاحترام والكثير من معاني السخاء مثلما تستحق الاحترام الفضائل المعتادة عند أي طبقة من طبقات الناس في العالم أجمع.

أذكر والدي رجلاً حازماً وفي ذات الوقت عطوفاً. وكانت والدتي تحبه

حباً جماً وتهتم وتعتني به كلما وجدت إلى ذلك سبيلاً. ربما كانت تعلم شيئاً عن عبثه في حياته الأولى، لكن لم يرد ذكر تلك الأيام إطلاقاً، أو على مسامعنا على الأقل. كانت كلمته قانوناً في المنزل، ولم يكن بحاجة لأن يرفع صوته ليحفظ النظام في البيت. كان في ريعان شبابه شخصية تدعو للإعجاب حقاً، أو كما قال أحد كتاب سيرتي: «كان ممثلاً أنيقاً وعظيماً من عصر الملك إدوارد. طوله ستة أقدام أو يزيد (183 سم)، رياضي البنية، صريحاً وغير متحفظ في إشاراته». أما الآن فهو يعاني من المرض، ومن شيخوخة قبل أوانها، ولا يزال سيد البيت.

لكن والدتي هي التي كانت تربي الأولاد وترعى شؤون الأسرة. كان والدي يتخذ القرار ووالدتي تنفذه. كانت ذات شخصية يمكن وصفها بشخصية بيتر بان(*) Peter Pan الذي يرفض أن يكبر. وكانت نزعة الأذى تلازمها. كانت تحب الآخرين ويحبونها. وكانت كريمة معطاءة للضعفاء والمساكين. أذكر أنني كنت أجلس إلى مائدة الغداء في أحد الأيام وأهمّ بتناول الطعام عندما طرق الباب غجري اشتد به الجوع والبرد. فدعته والدتي للدخول وقدمت له وجبة الطعام التي أعدتها لي وتركتني دون طعام. ولم تطلب مني أن أغسل الأطباق، لعلها وجدت أن ليس من الإنصاف أن تطلب إليَّ ذلك. كما لم تطلب من الغجري أن يغسلها.

كانت لغوين فلسفتها الواضحة. كانت تقول اقتسم ما لديك مع الآخرين. كن مهذباً مع الغير، أشعر بما يحسون، واعطهم الصدقات. كن واثقاً من

---

(*) شخصية بيتر بان، الطفل الذي رفض أن يكبر في السن، من أروع ما أبدعه الروائي والمسرحي البريطاني السير جيمس ماثيو باري Sir J.M. Barrie (1860 ـ 1937)، وذلك في مسرحيته الفانتازيا التي تحمل نفس العنوان (1904). وقد لقيت المسرحية قبولاً جماهيرياً واسعاً لدى القراء والمشاهدين، من الأطفال والكبار الذين نبهتهم لذكريات الطفولة. وتخليداً لهذه الشخصية أقيم تمثال لبيتر بان في حدائق كنزنغتون غاردنز في لندن. (المعرّب).

نفسك ولكن لا تسئ للآخرين أو تسبب لهم أذى هم في غنى عنه. لا تظهر مشاعرك للآخرين. كانت مجموعة قواعد بسيطة تؤمن بها وتعيشها.

في الخامسة من عمري ذهبت إلى مدرسة الأطفال المشتركة Cheam الكائنة في شارع لونغفيلو Longfellow على بعد نصف ميل تقريباً من منزلنا، وتخرجت منها في خريف سنة 1950 وذهبت إلى مدرسة جونيور Junior وبسبب بعدها كان ثمة من يصطحبني إليها. ثم وجدت أن الرحلة إلى المدرسة سهلة فصرت أغدو وأعود وحدي.

كنت أتلقى أحياناً بعض النقود مصروف جيب وعلى أساس اعتباطي، غير منتظم، أو كنت أكسب بغض المال لقاء عمل أؤديه. وفي كثير من الأحيان كنت أشتري بعض الهدايا لوالدتي، لكن هذا لم يعجب والدي. فقد سمعته ذات يوم يقول لها: «ليس لهذا نعطيه النقود. لماذا يفعل ذلك؟» كان غاضباً ولم أدرِ سبب غضبه، كانت وجهة نظره أنهم كانوا يعطونني شيئاً من قليل يملكانه، ولهذا لم يرَ سبباً لأن أنفق هذا القليل عليهما. لكنني كنت أفعل ذلك في معظم الأحيان. كنت أحب تقديم الهدايا وكانت والدتي تحب أن تتلقاها.

أحببت أن تأتيني الهدايا، أيضاً. وفيما عدا تلك المناسبة التي ليس فيها نقود، كانت مناسبات عيد الميلاد، أو يوم مولدي تجلب لي الكثير من الهدايا، مثل كرة القدم، وألعاب الميكانو، وأقلام الحبر وأقلام الرصاص من أجل المدرسة، وبعض الكتب الكلاسيكية مثل روايات آيفانهو Ivanhoe، وكونتن دروارد Quentin Durward، والسهم الأسود The Black Arrow، وأيام توم براون الدراسية Tom Brawn's school days، ورواية عشرون ألف عقد تحت البحر 20000 Leagues Under the Sea، وفرسان المائدة المستديرة Kinghts of the Round Table وقصص غري فرايرز Greyfriars. كل هذه الروايات، وغيرها كثير، كانت أثيرة لدي. وهكذا بدأت قصة غرامي مع الكتب ولم تنته.

فالكتب تنقلني إلى عالم لا أعرف عنه شيئاً، وتعرفني إلى أشخاص لن ألتقيهم. وكان والدايّ يشجعانني على القراءة، رغم أن والدي ليس من النوع الذي يمكن أن يكون قارئاً محباً للمطالعة، حيث كان رجلاً محباً للنشاط والحركة والمجهود العضلي، وكانت لديه أشياء أخرى كثيرة تشغله عن ذلك. لكن في وقت متأخر، عندما ضعف بصره، كان يجد المتعة في «الكتب الصوتية» التي كان يرسلها له مركز نوفيلد Nuffield لرعاية المكفوفين، فتصله ضمن حقائب كبيرة، لكنها كانت هشة سريعة الكسر مثل تلك الأسطوانات قياس 78 السائدة في تلك الأيام. كانت الكتب خير تسلية له، تحول دون استغراقه في التفكير عندما تنهار أحلامه. وكنت أجلس إلى جانبه أشاركه الاستماع لتلك الكتب لساعات طويلة. وفي معظم الأحيان كنا نتحدث عن هذه الكتب. وكان يذكر لي أسماء مؤلفين اشتهروا في أيام شبابه من أمثال رايدر هاغارد Rider Haggard وجاك لندن Jack London، وآرثر كونان دويل Arther Conan Doyle ـ ناهيك عن قصص شيرلوك هولمز، كما كان يقول.

سألني يوماً: «هل قرأت كتاب الفرقة البيضاء The White Company؟» لم أكن قد قرأتها. والواقع أنني لم أقرأها حتى التسعينيات عندما قدم لي نسخته الخاصة ستيفن وول Stephen Wall، مدير مكتبي الخاص حين كنت وزيراً للخارجية في 10 دواننغ ستريت، وفيما بعد سفيرنا لدى الاتحاد الأوروبي.

أمّا والدتي فلم تقرأ كثيراً، إذ لم تترك لها أمور العائلة وقتاً للمطالعة، إضافة إلى رعايتها لوالدي، واهتمامها بأمر الضعفاء الذين لا حيلة لهم. ولا أظن أخي تيري محباً للمطالعة. وقد أكون مخطئاً في ظني لأنه كان يحمل لي المفاجآت طوال حياتي. لم أكن أثق بما سيفعله بعد لحظة، ولا أعتقد أنه كان يدري ماذا سيفعل بعد لحظة. يبدو أنه يستمتع بأن يتيح للعالم أن يقلّل من شأنه بينما هو يضحك في نفسه على العالم.

غير أن شقيقتي، بات، تحب المطالعة، وكانت قارئة جيدة. من الناحية

العلمية، هي الأكثر علماً في العائلة، وكانت أكثرنا ذكاءً في الحكم على الأشخاص. بعد أن تسلّمت منصب رئيس للوزراء كانت تحدثني هاتفياً حاملة إليّ تحذيراً معيناً بقولها مثلاً: «لا تثق به. ليس فيه خير لك». وكانت على حق دائماً.

أما أنا، فكانت الكتب عندي ثقافة ومهرباً من أمور كثيرة. بعضها كان خير صديق لي في حياتي كلها. ولم تكن بعيدة عن متناول يدي كتب مثل «الشهرة هي الحافز للعمل Fame is thes pur» أو «فارس عابر سبيل A Horseman Passing By» أو «ما أجمل خضرة الوادي How Green was my Valley»، وكذلك مؤلفات ترولوب Phineas Finn - Trollope وPhineas Redux. وكانت كتب التاريخ والتراجم تمتعني وكذلك روايات أغاثا كريستي Agatha Christie ومؤلفات نيڤيل كاردوس Neville Cardus وتوماس كوستين Thomas Costain وكثيرين غيرهم. ولا أنسى ذكر رواية إيست لين East Lynne للسيدة هنري وود Mrs Henry Wood. وكنت أعشق روايات جين أوستن Jane Austin وروايات تشارلز ديكنز Charles Dickens لا سيما رواياته «أوراق بيكويك The Pickwick Papers»، و«قصة مدينتين A Tale of Two Cities» و«الآمال الكبيرة Great Expectations».

وأدركت أن ثمة أشياء كثيرة يتعلمها المرء من الكتب الأكثر مبيعاً ذات الأسلوب الجيد، مثلما يتعلم المرء من الكتب الجادة. فكانت هذه الكتب عندي أكثر من تسلية، بل كانت الرفيق والمعلّم والصديق الذي أكن له عظيم الاحترام، أعود إليها المرة تلو المرة، فهي الأثاث الحقيقي للذهن. وجرّبت أيضاً قراءة الكتب الأكثر جدية عندما انتقلت إلى مرحلة الدراسة الثانوية في أواخر سني يفاعتي. فقرأت كافكا Kafka وڤولتير Voltaire وسبينوزا Spinoza حول الأخلاق. وقرأت ما كتب أرسطو عن السياسة. وقرأت نيتشه Nietsche لأحاول معرفة الأسباب التي جعلت مؤلفاته الكتب الدراسية للنازيين. وتناولت أيضاً ما كتب ڤولتير وهاردي Hardy وكوليت Colette وأضفتها جميعاً إلى مجموعتي، ومعظمها لا يزال في مكتبتي حتى اليوم.

لا تسعفني ذاكرتي في تذكر أحد من أصدقائي في المدرسة الأولية. لكنني لا أستطيع القول إني لم أكن محبوباً بين زملائي. انتخبت رئيساً لفريق كرة القدم وكنا نكسب معظم المباريات. وكان فريقنا جيداً تمكن من الوصول إلى التصفيات النهائية للمدارس المحلية التي يخرج فيها الفريق المغلوب. ثم في إحدى المباريات خسرنا بنتيجة 2 ـ 1 عندما أضعت هدفاً كان تحقيقه في غاية السهولة. تألمت كثيراً. ولم يكن يعزيني شيء في ذلك. وكنت ألعب الكريكيت cricket. ومرة أعطيت 1bw للرمية الأولى للكرة عندما قيل لي إنني رددت الكرة بضربة شديدة من منتصف المضرب. فاعترضت على ذلك قائلاً: «لكنني رددت الكرة» وفي نفسي اعتقاد أن توضيحي هذا سيقنع الحكم بتغيير قراره الخاطئ. لكنه لم يفعل. بل ردّ علي وهو يشير بيده نحو خارج الملعب قائلاً: «أنت مبعد من اللعب.. أخرج حالاً». وكانت تلك المرة الأولى التي عرفت فيها أن الكبار ليسوا معصومين من الخطأ، وأنهم أكثر حزماً وإصراراً عندما تكون حججهم واهية من حالهم عندما يكونون على صواب.

لا تخلو الحياة المدرسية من نزاعات بين التلاميذ. وقد حدثت بعض المشاجرات بيني وبين أولئك الصبية الذين يرمون بأثقالهم على من حولهم وكانت تفضي إلى مشاكل. كنت ذات مرة في شجار عنيف مع أحد أولئك الصبية وكدت أهزم خصمي عندما شدني أحد المعلمين وصفعني بقوة على رأسي وكتفيّ ويبدو أنه فقد السيطرة على نفسه. احتقرته منذ تلك اللحظة وحتى يومي هذا إذ كنت أعتقد أنه لم يكن منصفاً. غير أني رغم ذلك لم أكن بطبعي محباً للمشاكل. كنت مجدّاً ومجتهداً في دراستي وحريصاً على أن أنال الرضا مثل كل التلاميذ الصغار. عندما طلب إلينا في المدرسة أن نحضر رسماً من أجل العرض، لم أفهم المطلوب جيداً وأحضرت لوحة من رسم شقيقتي الكبرى، بات، التي كانت فنانة في الرسم. لكنني أحسست بخزي شديد عندما سمعت عن غير قصد مني معلّماً يقول لآخر: «لقد أحضر لوحة رسمتها أخته» فشعرت أنني قد غششت وأنني لا ألقى الرضا.

كانت لي حيواناتي المدلّلة في البيت. كنت أربي الفئران وأبيعها للأصدقاء مع شريحة من كعك الفواكه كوسيلة إغراء للشراء. وكانت لي أرنبة بيضاء غزيرة الشعر اسمها فريسكي Frisky، زاوجتها مع أرنب أزرق يملكه أحد أصدقائي. وراقبنا حملها حتى ولدت وأنجبت عدداً من الصغار لم يعيشوا كلهم. وكان عندنا كلب من نوع Terrier اسمه Butch، كان رفيقاً رائعاً لي، يقوقع نفسه على سريري كل ليلة حين آوي إلى فراشي، ثم يذهب إلى صالة المنزل عندما يظن أنني استغرقت في النوم.

وأتوقف لحظة في روايتي هذه لأقول إن لكل امرئ ذكريات كهذه. ربما يجدر الإيضاح أن رؤساء الوزارات لا يختلفون عن غيرهم. فقد يخال المرء عند قراءة مذكرات بعض السياسيين أن رجل الدولة يبدو وكأنه تكوّن ليكون كذلك منذ ولادته، وأنه بعيد كل البعد عن تلك الأشياء التافهة التي تعني الكثير للطفل. لكن بعض الذكريات التي أستعيدها وأنا أكتب قصتي هذه تحمل في كل دقيقة منها ذات القوة وذات الأثر في نفسي التي تحملها عناوين كبرى في حياتي سوف آتي على ذكرها.

كانت متعتي خارج المدرسة ما أبتكره ذاتياً. كنت أذهب للسينما صباح أيام السبت لأشاهد أفلاماً غالباً تنتهي بلحظة درامية تغري المرء بالعودة للمشاهدة في الأسبوع التالي. وكنت ألعب الكريكيت، والفضل في ذلك يعود إلى شقيقتي بات التي كانت تشجعني، واصطحبتني ذات يوم إلى النادي لأشاهد مباراة كان يلعب فيها فريق ورستر بارك Worcester Park. وقرأنا سوية كتباً تعلّم فنون اللعبة، وكيفية قذف الكرة وطريقة استعمال المضرب. وكنت أقضي الساعات الطوال في التدريب، ألعب وحدي عندما لا أجد أحداً يشاركني اللعب، أنصب أعمدة الهدف wicket أمام باب المرآب في منزلنا، وأقذف الكرة نحوها. وفي فصل الشتاء كنت أفتح باب المرآب لأجعل منه مرمى لكرة القدم، أركل الكرة نحوه، وأضرب ضربات الجزاء دون عدد. وإن تصادف ووجد

بعض الصبية في الجوار، شاركتهم اللعب، وإن لم أجد أحداً، رضيت بنصيبي ولعبت منفرداً.

كنت أيضاً أمارس رياضة الجري. كان شارع لونغفيلو Longfellow طويلاً يتاخم شارع غرين لين Green Lane يفصل بينهما مبنى ضخم يبلغ طوله حوالى نصف ميل. كنت أجري حوله لساعات وساعات. كنت أسابق أي إنسان وكل إنسان، ودوماً كنت وحيداً. كنت أركض كثيراً حتى أن أحد الجيران قال لأمي إنني قد أهلك جرّاء ذلك، فمنعتني من الركض لفترة من الزمن.

يوجد جدول ماء يجري بمحاذاة شارع غرين لين، وكنت أقفز فوقه لأصل إلى الجانب الآخر فأتسلق الأشجار. وذات مرة سقطت عن الشجرة وعدت إلى المنزل والدماء تنزف مني ولم ألبث قليلاً حتى شفيت. في تلك الأيام لم يكن شارع ورستر بارك كثير الأبنية كما هو اليوم، بل كانت تكثر فيه الحقول والسياجات النباتية التي تبني الطيور فيها أعشاشها، فكنت أحضر معي إلى البيت بيوضاً لم تفقص أو بعض صغار البط التي سرعان ما تنفق. وأدركت حينئذٍ أن من الأفضل أن تترك الطبيعة وشأنها.

أما في داخل المنزل فكانت الأحاديث تدور حول أمور كثيرة ومتشعبة دون التطرق إلى السياسة أو الدين. كنت أعرف من شقيقي وشقيقتي بأن والدي كان ضد الاشتراكيين وأنه لم يغفر لأتلي Attlee الذي هزم تشرشل في الانتخابات العامة سنة 1945.

كانت الامتحانات المعروفة بـ eleven plus هي التي تقرر قبول الطالب في المدرسة الثانوية في الخمسينيات. والمعلم هو الذي يتلو أسماء المقبولين في الصف. وأخذ المعلم يتلو الأسماء، وحين وصل إلى اسم جون وقبل أن يكمل شعرت ربتة استحسان على كتفي من زميلي الجالس خلفي. ثم أكمل

المعلم الاسم جون هانت، فظننت أني لم أنجح. ولا أزال حتى هذه اللحظة أذكر ذلك الشعور الغامر بالارتياح الذي أحسست به عندما نودي باسمي. وهكذا تخرجت من مدرسة شيم Cheam المشتركة في سنة 1954 وذهبت إلى مدرسة روتليش الثانوية Rutlish Grammar School الكائنة في ميرتون Merton على بعد ثلاثة أميال من منزلنا. كانت تلك المدرسة خيارنا الأول ووددت الذهاب إليها. أعجبت بزي المدرسة الموحّد، وبلعبة الركبي Rugby التي اشتهرت بها مثلما اشتهرت بلعبة الكريكيت، أضف إلى ذلك الألعاب الرياضية الأخرى التي تخصص لها المدرسة فصلاً دراسياً في السنة، وهذا أمر لم يكن مألوفاً في تلك الأيام.

غير أن نجاحي في الامتحان وقبولي في مدرسة روتليش أثار حالة من الغضب والجدال العنيف لدى والديّ. شهادة ميلادي تذكر اسمي جون ميجر فقط. لكن عرّابتي أثناء العمادة وهي صديقة لوالدتي تعمل معها في المكتبة، اسمها الآنسة فنك Miss Fink، أدخلت على اسمي الاسم روي Roy، مما أثار غضب والدي. لم يعجبه اسم روي، ولم تعجبه الآنسة فنك. كانت سيدة مختلفة، تصبغ أظافر يديها وتدخّن السجائر من ماركة Passing Cloud. لكن ما العلة بأن أحمل اسمين؟ لقد كان لوالدي اسمان في حياته... عمّد باسم إبراهام توماس بول، لكنه استخدم «توم ميجر» عندما عمل في المسرح، وحتى بعد أن ترك العمل المسرحي. وكذلك الأمر مع شقيقي الأكبر تيري، الذي تذكر شهادة ميلاده أن اسمه الأول هو تيري ميجر، والكنيسة بول Ball. أمّا شقيقتي بات فهي الوحيدة فينا التي عمّدت وسجلت باسم ميجر بول. والآن، وفي الوقت الذي أستعد فيه للذهاب إلى مدرسة روتليش قرر والدي تسميتي بذلك الاسم الثنائي. اعترضت بشدة لأن ذلك ليس اسمي، ناهيك عن الإرباكات التي قد يسببها لي في المدرسة.

كان رأي والدي ووالدتي أن ذلك الاسم أكثر ملاءمة لي في المدرسة. لكنني لم أوافقهما الرأي. أعرف أن والديّ عطوفان وسهلاً إقناعهما لكنهما في تلك المناسبة كانا متعنتين وأصرا على موقفهما، ففي معارك مثل هذه يكون الفوز فيها عادة للكبار، لا سيما في الخمسينيات. وهكذا ومن خلال تصرفهما القاسي الوحيد الذي عرفته عنهما، صار اسمي جون ميجر بول - John Major Ball.

لطالما ساءلت نفسي عن مدى تأثير ذلك القرار على موقفي من المدرسة. وأغلب الظن أن أثره كان كبيراً جداً. كان وقعه في نفسي يفوق كل المقاييس. كان يعني ذلك أنني سأباشر حياتي المدرسية في روتليش بحذر وترقب ويقظة. واعتقدت أنه يتعين عليّ أن أتفوق في الرياضة وأن أكون متأهباً لاستخدام قبضة يدي لأكسب احترام زملائي. قد يبدو هذا الأسلوب في التفكير، الآن وبعد أربعين سنة من تاريخه، نوعاً من الاجتهاد غير السويّ. لكن ذلك لا يخرج عن واقع طفل في الحادية عشرة من عمره يشعر بارتباك كبير وهو يبحر في بحار واسعة يحمل راية غير رايته.

في تلك الأثناء كان والداي يعانيان من وطأة إجهاد كبير. صحة والدي تتراجع وبصره بدأ يضعف. أذكر أنه ذات يوم سقط عن الكرسي بينما كان يبدّل مصباح الإضاءة في المطبخ. ومنذ ذلك اليوم أخذت صحته تسوء أكثر. وأحسست أنني المسؤول عن ذلك إذ تصادف وقوعه عن الكرسي مع دخولي إلى الحجرة، قد يبدو هذا الشعور غير عقلاني، لكن هكذا كان إحساس الطفل. وكذلك بدأت صحة والدتي تتراجع، حيث كان الربو ومرض التهاب القصبات رفيقيها الدائمين.

وفي تلك الآونة أيضاً بدأت أعمال والدي في صنع زينة الحدائق تعاني

بعض المصاعب. في سنة 1950 أو 1951 فكّر ببيع أعماله ليسدد ديونه ويهاجر إلى كندا هو وأسرته جميعاً. لكن ضعف بصره الذي اكتشفه طبيب يقظ ومتنبه في المقابلة الثانية من أجل الهجرة إلى كندا وضع نهاية لهذا المشروع. لقد كان بحاجة ماسة للمال وفي سبيل ذلك عقد صفقة مع سيدة أرمل كانت تبحث عن عمل لصديق شقيقتها ودفعت مبلغ 3000 جنيه لقاء أن يكون هذا الصديق شريكاً لوالدي. وما إن بدأ ذلك الصديق يتعلم الصنعة حتى أحس أنها لا تروق له، فبدأ يتهرب من شقيقة السيدة الأرمل وما لبثا أن افترقا عن بعضهما.

وطالبت تلك السيدة باستعادة أموالها. ولم يكن والدي الذي يلتزم بكلمته ويعتبرها عهداً ملزماً قد وثق الصفقة بإطار قانوني، ولم يكن يملك المال ليرده إليها، فقد أنفقه. كما أنه لم يكن باستطاعته الذهاب إلى المحكمة للتقاضي، فلا هو قادر على ذلك مالياً ولا جسدياً، ناهيك عن كون قضيته تفتقر إلى عناصر النجاح. فالسؤال الأول الذي يطرح نفسه لماذا لم يعمل رجل ذو خبرة طويلة في أمور العمل على توثيق الصفقة قانونياً؟ كما أن بعض معارفه أشاروا عليه بأن القضية قد تفسر على أنها محاولة من رجل أعمال ماكر لاستغلال أرملة بريئة.

وتولّت القضية شقيقتي التي لم تكن قد تجاوزت الرابعة والعشرين من عمرها، وفاوضت السيدة ووافقت على سداد المبلغ بالتقسيط محاولة بذلك دون جدوى أن تجنّب والدي بيع المنزل. لكن الدّين كان أضعاف الراتب السنوي الذي تتقاضاه شقيقتي، وضاع كل شيء كان والداي يملكانه. لا شك أن الأمر كان في غاية الصعوبة عليهما، ولا شك أن هذا الوضع يفسر سبب إصرارهما على تغيير اسمي، كما يتبين لي الآن. ولم تمض بضعة شهور على

دخولي مدرسة روتليش حتى باع والدي منزلنا الكائن في ورستر بارك بمبلغ 2150 جنيهاً. ورأيت والدي ووالدتي يشيخان قبل الأوان.

انتقلنا إلى منزل جديد في مدينة بريكستون Brixton في شهر أيار / مايو سنة 1955 وكان عمري آنذاك اثنيّ عشرة سنة. كان انحداراً محزناً. فقد كان سكننا في الطابق العلوي من بناء ڤكتوري الطراز يتألف من أربع طبقات في شارع كولدهاربرلين ColdharbourLane. واضطررنا نحن العائلة المكونة من خمسة أشخاص، وكلبنا بوتش Butch والببغاء الأسترالية أن نقتسم الحجرتين. استقل والدي وأخي تيري وأنا في إحداهما بينما خصصت الثانية لوالدتي وشقيقتي وللطعام والجلوس أثناء النهار. كنا نشترك في استعمال موقد الغاز الموضوع في فسحة الدرج مع مستأجر آخر يقيم في حجرة ثالثة في الطابق، وكان رجلاً في وسط العمر وغير متزوج. أمّا المرحاض فكان تحت مسكننا بطبقتين، ولا يوجد غرفة حمام في مسكننا، فكنا نغتسل في حوض ماء أو على المغسلة.

كان ذلك المبنى سكناً لعدد كبير من الأشخاص عبر السنين، مجموعة متنوعة من الشخصيات. كان يسكن في الطبقة تحت سكننا مباشرة، وبين وقت وآخر، ثلاثة شبان إيرلنديون، يعودون إلى بلدهم كلما حان وقت دفع الضرائب. لكنهم كانوا في غاية المرح، ولعبنا كرة القدم سوية في الشارع. قال أحدهم واسمه كريستي Christie ذات مرة إن على شقيقتي بات أن تهرب معه. وثانيهم واسمه مايكل Michael عرض عليها الزواج عندما رآها في صباح أحد الأيام بينما كانت ذاهبة إلى عملها. لكنها تجاهلت قوله، وهذه موهبة تتميز بها، وما كان يهمها هذا القول. إلاّ أنها لم تدرك ما قال إلاّ فيما بعد حيث قالت إنها لو تزوجته فسيكون لكل منهما أحد عشر طفلاً. وعلى

أية حال كانت عازمة على الزواج من صديقها بيتر الذي تعرفه منذ زمن. وقد تزوجته فيما بعد.

من المستأجرين الآخرين في هذا المبنى لص محترف متوسط العمر كان يقيم مع صديقته التي لم تتجاوز التاسعة عشرة، رحلت عن المنزل عندما أودع في السجن. كانت تتجول في المبنى بملابسها الداخلية، وهذه بدعة في الخمسينيات، أضافت شيئاً لا بأس به لثقافتي. وقد أعطاني هذا اللص رهاناته لأراهن على خيول السباق لدى سمسار مراهنات يعمل بطريقة غير مشروعة في محطة قطار تحت الأرض عند لافبراجنكش Loughborough Junction وذات مرة عرض أن يعطيني نصف كراون (شلنين ونصف) لأرى إن كان يوجد أحد من رجال الشرطة في الشارع قبل أن يخرج من المنزل حيث كان يهمه كثيراً ألاّ يصادف أحداً منهم. ووافقت على مهمة الاستطلاع هذه، لكنني بكل إباء رفضت المبلغ. وعلى أية حال يحتمل أن يكون هذا المبلغ مسروقاً.

ومن المستأجرين أيضاً رجل من جامايكا يقيم مع صديقته البيضاء. ولم يكن مألوفاً في تلك الفترة من الزمن أن تجد بيضاء تقيم مع ملوّن رغم أن المهاجرين الوافدين من جزر الهند الغربية كانوا بأعداد كبيرة جداً في بريكستون. وهذا الشخص أيضاً أودع السجن لطعنه أحد رجال الشرطة بالسكين.

اتسمت حياتنا في تلك الشقة بكثير من الضيق والتقييد. كان والدي يخشى الكهرباء فيسرع ليطفئ المذياع كلما لاح برق في السماء، أو إن تساقطت قطرات الماء من سقف الغرفة. وإن كانت عطلة نهاية الأسبوع ماطرة لم نجد شيئاً نفعله. كنت ألعب لعبة Subbuteo وأقضي ساعات طويلة أسلّي نفسي بها

وأتصور في مخيلتي أنني أدير ألعاب كرة قدم وهمية. وفي بعض الأحيان كنت أخرج من البيت لأسير مسافة طويلة حتى أصل إلى المخبز الكبير لأشتري خبزاً طازجاً مباشرة من الفرن، رائحته شهية ومذاقه لذيذ يبعث على الدفء.

وفي بعض الأحيان كنت أسير إلى تل دنمارك Denmark Hill، أصعد التل وأهبط من الناحية الأخرى نحو Dulwich Village حيث أجول الشوارع أمتع ناظريّ برؤية المنازل الأنيقة يشع الدفء منها عبر ستائر نوافذها. ولا أنسى ليومي هذا الدفء والراحة في أحد المنازل عندما نظرت من النافذة ورأيت طفلين يلهوان مع والدتهما في لعبة على رقعة من الكرتون. أين وجه الشبه بين تلك الحياة وحياتي؟!

ذات مساء يوم شتائي، وكنت في الثالثة عشرة، وبينما كنت أسير بلا هدف أستطلع ما حولي تعرضت لهجوم من عصبة من الصبية الذين استخدموا موسى حلاقة وكتبوا بها كلمة «مارك Mark» على فخذي. لم أخبر أحداً عن هذه الحادثة سوى شقيقتي التي ضمدت جرحي باليود، ولم تخبر أحداً بما جرى لي. لم أكن أريد أن يعرف والداي ما حصل، وفعلاً لم يدريا بشيء عنه. وشفي الجرح ولم يبقَ أثر لتلك العلامة.

كانت تحيّرني علاقتنا مع صاحب المبنى. فالمالك رجل اسمه توم يصغر والدي بنحو عشرين سنة. وزوجته آن Ann ويدعوها الجميع باسم نان Nan، امرأة جميلة ذات قد طويل وشعر أشقر ولها من الأولاد صبيان وبنت واحدة، كارول وتوم الابن ونيكولاس. فقد كان واضحاً أن لهذه الأسرة معرفة سابقة مع والديّ، وأنها قدمت لنا المأوى حين احتجنا إليه. وعندما سألت والدتي عن توم ونان تجاهلت السؤال وتحاشت الجواب. وبدا لي أنها لا ترحب بأسئلتي حيث لم تعطني جواباً صريحاً.

كنت أدعو توم «بالعم» توم كما كنت أدعو زوجته «عمتي»، حيث كان مألوفاً في تلك الأيام اتباع هذا الأسلوب في مخاطبة الكبار. أقاموا في الطابق الأرضي والقبو. رحلت ابنتهما بعد قدومنا. كان نيكولاس أصغر مني سناً بينما كان توم الابن في مثل سني وتوطدت بيننا صداقة حميمة، لكنه رحل إلى أمريكا فيما بعد ليعمل هناك، وعاد ثانية بشكل مفاجئ دون إعلام مسبق وشارك في حملتي الانتخابية سنة 1992.

كان العم توم، مثل والديّ، يعمل في المسرح، يؤدي فنون الغناء بصوته القوي الجهوري من طبقة التينور الكلاسيكية. وعمل لسنوات كثيرة على المسارح مع شقيقته جيل سمرز Jill Summers التي حققت نجاحاً منقطع النظير في السنوات التالية عندما مثلت دور فيليس بيز Phyllis Pease في مسرحية «شارع القرنفل Coronation Street» قدم عروضه في كثير من الصالات وفي بعض الأحيان باسمه الفني الذي اشتهر به «السنيور باساني Signor Bassani» وقلّما كان بلا عمل.

كان آخر عمل قدمه توم على المسرح دور البديل للممثل هاري سيكومب Harry Secombe الذي جسّد شخصية مستر بيكويك Mr Pickwick في الحي الغربي West End. ولسوء الحظ، ولم تكن تلك المرة الأولى، فقد كان يشرب كثيراً، وذات مرة سقط عن الدرج فطرد من العمل. بعد ذلك، لم يعد يغني كمطرب محترف، رغم أنه مارس الغناء في المنزل، فقد كان صوته جميلاً متعدد الطبقات، ينتقل من طبقة لأخرى دون عناء. وكنا نقضي أمسيات رائعة لا يمكن نسيانها في بريكستون.

وقد اتضح لي أن الذي جاء بأسرتنا إلى بريكستون لم تكن المصادفة وحدها، بل روابط القربى، كنت أعرف أن كنية توم هي «موس» «Moss». ومع

أن هذا الاسم لا يعني شيئاً لي، فقد شعرت برغبة ملحة تدفعني لمعرفة خلفية ذلك الرجل. وأستطيع الآن أن أثبت المعلومات التي عرفتها عن خلفيته. كان «العم» توم ذلك الطفل الذي سجّل ولادته الموسيقي جيمس موس James Moss وزوجته ماري في سنة 1901. فهو أخي غير الشقيق. كنت أظن أنه من غير اللائق أن أتوجه بسؤال حول شكوكي تلك إلى والديّ اللذين يعتبران سؤالاً كهذا خطيئة لا تغتفر. لكنني كنت واثقاً أنني على صواب وشاركني في ذلك شقيقتي بات وشقيقي تيري. وهكذا لم يعد سراً سبب مكوثنا هناك.

ذكرياتي عن تلك السنوات الست، أو نحو ذلك، التي أمضيناها في كولدهار برلين Coldharbour Lane ليست متكاملة. لكنني أذكر جيداً أن ظروفنا المادية لم تكن على ما يرام. وكثيراً ما كنا نفتقر إلى المال، وفي أغلب الأحيان تبقى حجرة المؤن فارغة حتى يتلقى تيري بعض الأموال كدفعة مسبقة من أحد زبائن والدي النظاميين، السيد سبيرز من مارغيت Mr Spiers of Margate ثمناً لزخارف الحدائق التي لم يصنعها والدي بعد. وفي كثير من الأحيان كانت العمة نان تأتي لنجدتنا ببعض القروض، رغم أنني لم أكن أعرف ذلك في حينه.

أقام تيري لبعض الوقت في المرآب حيث يعمل، وذلك بسبب ضيق المكان في المنزل ولعدم رغبته في إنفاق مال يكسبه بصعوبة بالغة إيجاراً لسكن يستأجره. لكن إقامته في المرآب انتهت حالما علمت والدتي بالأمر. وكانت بات ترجئ زواجها من بيتر مرات عدة ذلك لأنها مع تيري يقومان بأود العائلة، وينفقان على تعليمي في المدرسة ويسددان ديون والدي. وكانا مصممين على ألاّ يشهر والدي إفلاسه.

كان لهذا الوضع المزري لحالتنا أثره العميق بوالديّ، وبالرغم من النكبات والكوارث التي ألمت بهما لم يذكرا أبداً أمامنا سوء صحتهما أو ظروف شقائهما. لم يقضيا أيامهما في المسرح عن عبث، وبإمكانهما أن يمثّلا. لكنني

كنت أرى والدتي تدنو سريعاً من شيخوخة قبل أوانها، وأرى والدي يستغرق في ماضيه أكثر فأكثر. لم يكونا أبداً بمزاج سيِّئ، ولم يظهر عليهما أثر للبؤس. بل ناضلا بطريقتهما الخاصة، يفرحان أشد الفرح لانتصار صغير يحققانه ودائماً متفائلين بأن الأمور سوف تسير نحو الأحسن، ويأملان بمستقبل مشرق لن يرياه، للأسف.

كانا يتقبلان المحن والشدائد دون تذمر. وعندما ضعف بصر والدي، كنت عينيه اللتين يرى بهما، وكنت أمسك بيده عندما يذهب ليقبض راتبه التقاعدي. وحيث كنا نقيم في كولد هاربر لين، فإن علينا أن نجتاز عدة طبقات من السلالم، بعضها من الحجر شديد الانحدار تقود من باب المبنى إلى رصيف الشارع، ثم السير لمسافة 150 ياردة نحو مكتب البريد. وكان يتعيّن عليّ أن أكون شديد الانتباه، أتجنب عثرات الطريق والكلاب الضالّة والسيارات التي تنعطف نحو الطرقات الفرعية، أي كل المخاطر التي يُعدّ تجاوزها عملاً بسيطاً عند من يملكون نعمة البصر. كانت تلك المشاوير بمثابة تدريب عملي لشخص سيصبح في المستقبل وزيراً لشؤون العاجزين.

كان والدي صلب المراس، معتداً بنفسه لا يعترف بحظ عاثر. فكان يرى تلك النكبات وسوء الصحة وضعف البصر نكسات عابرة سرعان ما تزول، ويخرج منها منتصراً بطريقة أو بأخرى. أما والدتي فكانت على ما يبدو منيعة الجانب لا تهزها ضربات الدهر، تزيحها عنها غير عابئة بنتائجها. تهتم بوالدي كثيراً وتدافع عنه. كانت المرأة التي لا تقهر مهما اشتدت المتاعب. وإن رأيتها مرة تذرف دمعاً، فإنني لم أرها قط دون أمل. وإن تساقطت قطرات المطر من سقف الغرفة ـ وكثيراً ما يحصل ذلك ـ كانت تقول يمكن مسح الماء وإصلاح السقف. وإن تراكمت الفواتير ولم نتمكن من سدادها، كانت تقول سوف تسدد في نهاية المطاف ولا شك في ذلك. وإن ساءت صحتها وصحة والدي، كانت تقول سوف تتحسن الصحة. كانت تؤمن بوجود غدٍ دائماً وأن هذا الغد سيجلب الاحتمالات الجميلة.

كان اهتمامهما بي خاصاً. فقد كانا يعتقدان أنّ علي أن أحقق ما لم يستطيعا تحقيقه، وأنّ عليّ أن أضع الأمور في نصابها، أصلح الأخطاء. وكانت والدتي على ثقة أكيدة بأنني سأنجز ذلك. وحيث أنني سُجّلت في مدرسة روتليش Rutlish بعد انتقالنا إلى كولدهاربرلين، فقد كانا واثقين أنني بدأت البداية الصحيحة، بل أفضل بداية ممكنة. غير أنني كنت أدرك في قرارة نفسي أن ثقتهما تلك لم تكن قائمة على أساس متين، لكنني لم أفصح لهما عن ذلك.

بما أن منزلنا كان في بريكستون Brixton، فإن ذهابي إلى المدرسة كل صباح كان يستغرق ساعة ونصف الساعة، ولمدة ستة أيام في الأسبوع ذلك لأن مدرسة روتليش لا تغلق صباح السبت. كنت أستقل القطار من محطة لافيرا جنكشن Lough borough Junction إلى محطة ميرتون ساوث Merton South في البداية، وبعد ذلك، عندما انتقلت إلى السنة الثالثة، إلى محطة ومبلدون شيس Wimbledon chase حيث كان للمدرسة صفوف دراسية مختلفة. ومن خلال تلك الرحلات بالقطار تولّد عندي إدمان لقراءة الصحف الصباحية، وكنت أقرأ صحيفة ديلي إكسبرس Daily Express في تلك الأيام. واستمر لدي ذلك الهوى بقراءة الصحف حتى منتصف أيام ولايتي في رئاسة الوزارة في داوننغ ستريت.

كنت أطالع الصفحة الرياضية قبل غيرها من الصفحات. إذ كانت أخبار انتصارات فريق سَري Surrey تشد اهتمام الجميع في تلك الأيام حيث فاز لسبع سنوات متتالية ببطولة الكريكيت للمقاطعة من سنة 1952 وحتى سنة 1958. وبعد الصفحة الرياضية أنتقل لمطالعة الأخبار. وما زلت حتى اليوم أذكر مشاعر الشك التي أحسست بها إزاء محاكمة روث إيليس Ruth Ellis بتهمة ارتكابها لجريمة ومن ثم إعدامها في شهر تموز / يوليو سنة 1955، وكانت آخر امرأة في بريطانيا ينفذ فيها حكم الإعدام شنقاً. لم أكن أصدق أن حكم الإعدام الصادر بحقها لن يستبدل بعقوبة أخف. ومنذ ذلك التاريخ، وعلى أثر تلك التجربة، صرت من معارضي عقوبة الإعدام ولا أزال وحتى آخر يوم في حياتي. وأذكر

أيضاً من الأخبار التي تناولتها الصحف آنذاك الكارثة الجوية التي وقعت في مطار ميونيخ في شهر شباط / فبراير سنة 1958 التي ذهب ضحيتها عدد كبير من أفراد فريق مانشستر يونايتد Manchester United، كما أذكر أيضاً تلك القصص الطويلة التي كانت تتساءل فيما إذا كان مدير الفريق مات بسبي Matt Busby سوف يشفى من إصابته. أذكر كل تلك الأخبار أكثر مما أذكر مدرسة روتليش.

كنا نرتدي زياً موحداً في المدرسة، وكان باهظ الثمن، ولا يباع إلاَّ في متجر واحد، هو متجر إيليز Ely's في ويمبلدون. وكانت أول سترة وقبعة اشتريتهما جديدتين. وفيما بعد، عندما كبرت في السن، صرت أرتدي سترة من الثياب المستعملة. ولحسن الحظ كانت المبيعات في السوق الخيرية التي تقيمها مدرسة روتليش تتضمن سترات ذات قياس كبير أضع لها أزراراً ذات نقوش نافرة تؤخذ من سترات لم تعد صالحة لي أحسنت حفظها، حيث أن الزر الواحد كان يكلف شلنين ونصف من متجر إيليز. وكلما اشترت والدتي سترة من سوق خيرية، كانت تطلب مني البقاء خارجاً، ذلك لأنها لا تريد أن يعرف أحد لمن هذه السترة. وكانت دوماً تشتري السترة بقياس أكبر من قياسي اعتقاداً منها أنها تنفعني إن كبرت. لا بد أنها كانت تظن أن أحداً لن يلاحظ ذلك.

لكنها كانت مخطئة في ظنها. ذات يوم، عندما فقدت زرين من أحد أكمام السترة استدعاني أمين سر المدرسة السيد ونزور Winsor وأعطاني خمس شلنات من صندوق المدرسة لأشتري بديلاً عنهما. كانت لفتة كريمة منه، شكرته على ذلك واعتذرت عن قبول النقود قائلاً له إن والديّ سيشعران بانزعاج شديد لو أني قبلتها. بل سيطلبان مني أن أعيدها وسيكون أمراً مخجلاً لي. وعلى أية حال أحسست بالخجل أمام ذلك التصرف الصادر عن حسن نية، وأحسست أيضاً بالذل والهوان لأنني كنت بحاجة لها.

لم تكن الأمور على خير ما يرام في المدرسة. بعض الأساتذة مثل بوبي أولتون Bobby Oulton نائب المدير، وهاري هاتواي Harry Hathaway، أستاذ

الرياضيات، لا تزال ذكراهما حية في مخيلتي، لكنني نسيت الكثير منذ زمن. لم يكن بيني وبين الأساتذة عداء مستحكم، إنما لم يكن بيننا بالتأكيد صداقة تجمعنا. كنت أتحاشى الأنشطة التي تنظمها المدرسة خارج أوقات الدوام، وذلك بسبب طول الرحلة بين المدرسة والبيت. ولم أجد في نفسي ميلاً للفرقة التي شكلتها المدرسة باسم «القوة المشتركة للطلبة» التي كان من أحد أسبابها الكلفة الغالية لزيها الموحد، كما كان سهلاً عليّ مقاومة إغراء ارتداء قبعة القش في الصفوف المدرسية العليا. فقد كانت كل تلك الأشياء تبدو لي ادعاء في غير محله.

كان اسمي سبباً في نشوب مشاجرات بيني وبين أترابي، رغم أنها كانت أقل مما توقعت. لكنني بعد مشادّة أو اثنتين، وإمكانياتي المبكرة في إتقان لعبة الركبي استطعت أن أثبت مكانتي بين أقراني، حتى أنني في السنة الأولى في تلك المدرسة عُينت قائداً لفريق الركبي وطلب مني اختيار أعضاء فريق من أجل المباريات التجريبية. وكنت سعيداً بهذه المهمة ورحبت بها وجعلت لها أسبقية على دراستي العلمية. كان مدير المدرسة السيد بلنكنسوب Blenkinsop يدرّسنا اللاتينية، وكان ينزعج لعدم حضوري دروسه القيمة، أفضل المباريات التجريبية عليها، لكنه كان حكيماً ولم يفكر في تجريدي من تلك المسؤولية. وعلى أية حال لعلّه قد يئس من تعليمي اللاتينية.

وفي مدرسة روتليش تعلمت اللغات الأجنبية والعلوم (حيث تعرفت إلى جميع المخابر التي تكثر فيها التيارات الهوائية والروائح الغريبة) لكن معرفتي هذه كانت كلقاء عابر. أما دروس التاريخ واللغة الإنكليزية فكانت أكثر قبولاً عندي. وكنت أنجز الواجبات البيتية الضرورية في القطار وأنا في طريقي إلى البيت، حيث أجد عربة قطار فارغة أكثر راحة لذلك من غرفتين مكتظتين في بريكستون.

كان عملي في المدرسة أقل ما يمكنني أن أقدم. فقد كنت أرى في

المكان نوعاً من عقوبة تكفيرية يتعين عليّ أن أتحملها. وكنت منطوياً على نفسي، أتعاون مع زملائي في الحدود التي تبعدني عن المتاعب. كان الوضع مجرد عدم مشاركة. ولم أحمل اهتماماتي المدرسية إلى البيت، ولم أضايق والديّ بالحديث عن الأنشطة خارج المنهاج مثل رحلات تنظمها المدرسة أو العطل المدرسية، ذلك لأنني كنت أعلم أنهما لا يملكان القدرة على تلبية الحاجات المادية لتلك الأنشطة.

في تلك الأيام اكتشفت أنني قصير البصر. لم أجد صعوبة في القراءة أو في لعب الألعاب الرياضية، لكنني وجدت صعوبة في قراءة ما يكتب على السبورة وأنا في مؤخرة غرفة الصف حيث كنت أجلس مبتعداً عن الأذى. وفي تلك الأيام كانت السبورة أساسية في التعليم، وقصر البصر مشكلة. لكن لم يلاحظ أحد ذلك إطلاقاً.

لقد قيل في بعض المناسبات إنني تعرضت للضرب في المدرسة من بعض زملائي. لكن هذا ليس صحيحاً. فقد كنت أجيد الألعاب الرياضية، وهذا بحد ذاته يبعد عني احتمالات تعرضي لأذى من زملائي. كنت واحداً من أفراد فريق الركبي وفريق الكريكيت اللذين يمثلان المدرسة. وكنت أجد السعادة الكبرى في تلك الساعات التي أقضيها في لعب هاتين الرياضتين. وهذا هو الجانب الأفضل في المدرسة، حتى أنني نلت ذات مرة شهادة تقدير من صحيفة إيفننغ ستاندرد Evening Standard لإحرازي سبعة أهداف مقابل تسع دورات حول الملعب في مباراة كنا نلعبها ضد فريق رويال ماسونيك Royal Masonic بما في ذلك ثلاثة أهداف متوالية تباعاً. ومرة كسبت رهاناً من زميلي في الفريق طوني ويموث عندما ضربت كرة كريكيت بالمضرب وأدخلتها من إحدى نوافذ المدرسة. لم تكن النافذة التي سددت الكرة نحوها، لكن الجميع قالوا إنها ضربة موفقة.

شغلت الألعاب الرياضية الجزء الأكبر من حياتي خارج المدرسة. ومنذ

تلك الأيام تكونت لدي صلة دائمة وولع بنادي سَري كاونتي للكريكيت Surrey Country Cricket Club وبنادي تشيلزي لكرة القدم Chelsea Football Club. وأذكر أول مباراة شاهدتها لنادي تشيلزي سنة 1955 عندما هزم فريق وولڤز Wolves بهدف واحد مقابل لا شيء وذلك بضربة جزاء سددها بيتر سيليت Peter Sillett ومنذ ذلك الحين تعلق قلبي بحب كرة القدم ونادي تشيلزي. قضيت الكثير من الأوقات السعيدة، وأحياناً الأوقات العصيبة، وأنا أشاهد المباريات في ستامفورد بريدج Stamford Bridge حيث كان فريق تشيلزي يعرض مهاراته الأسطورية، ولا أزال أذكر رائحة دخان السيكار، والفستق السوداني المحمّص في يوم مشمس في الستينيات عندما تغلب تشيلزي على إيڤرتون Everton بستة أهداف مقابل اثنين منها خمسة أهداف سجلها جيمي غريڤز Jimay Greaves. مثل تلك النتيجة لها قيمة تماثل قيمة الأشياء النادرة ناهيك عن السمعة العالية التي نالها في عصره. كنت من أنصار نادي تشيلزي طوال السنوات وكان حبي لهذا النادي شبيهاً بمن يهوى ركوب «الأفعوانية» في مدينة الملاهي، وكان له أيضاً فضل كبير كونه طور لدي نظرة فلسفية في الحياة.

لم تكن الرياضات الفردية تستهويني مثلما تشدني إليها الرياضات الجماعية، وذلك فيما عدا ألعاب القوى. ولا زلت أذكر تلك الأمسية الرائعة حين تفوّق كريس شاتواي Chris Chataway على العدّاء الروسي ڤلاديمير كوتز Vladimir Kutz الذي لا يقهر، في سباق المسافات المتوسطة، ولا تزال ترنّ في أذني نغمات الجمهور وهو يغني تشجيعاً له Chataway went thataway.

لكن لعبة الكريكيت هي حبي الأول. ولها مكانتها الخاصة. وبلغت شدة ولع كليمنت أتلي بلعبة الكريكيت أن وضع في مقر رئاسة الوزراء في 10 داوننغ ستريت آلة تلغراف قديمة الطراز تنقل إليه أولاً بأول أخبار سير المباريات وما

يتحقق فيها من أهداف. وكانت تلك الآلة لا تزال موجودة في مكانها عندما كنت في رئاسة الوزارة.

كانت أسعد لحظات حياتي تلك التي ألعب فيها الكريكيت(*) ـ ليس ذلك

(*) الكريكيت من ألعاب الكرة والمضرب. وممارستها شائعة على نطاق واسع جداً في دول الكومنولث البريطاني. يقال إن ممارسة هذه اللعبة تعود إلى القرن السادس عشر أو قبل ذلك. ترجع تسميتها إلى كلمة أنغلوسكسونية قديمة تعني «العصا المعقوفة» وهي العصا التي كانت بمثابة المضرب في الأيام الأولى لهذه اللعبة. أما قوانين هذه اللعبة فقد وضعت لأول مرة في منتصف القرن الثامن عشر.

تجري مباريات الكريكيت على أرض ملعب عشبي أبعاده النموذجية 525 قدماً (حوالى 160 م) و550 قدماً (حوالى 168 م) لكن تتركز كل أنشطة اللعب في منطقة متوسطة من الملعب تسمى Pitch تبلغ أبعادها 10 أقدام (حوالى 3 م) وطولها 66 قدماً (حوالى 20 م) ويوضع المرمى واسمه Wicket على كل جانب من جانبي الـ Pitch من جهة العرض. يتكون المرمى Wicket من ثلاث عصي قائمة بارتفاع 28 إنش (71 سم) والعرض الإجمالي لها هو 9 إنش (22,84 سم) يوضع في أعلى هذه العصي الثلاث التي تسمى Stumps قطعتان خشبيتان غير مثبتتين تسمى الواحدة منها bail طولها $\frac{3}{8}$ 4 إنش (11,11 سم) تبرزان بمقدار $\frac{1}{2}$ إنش (1,25 سم) فوق المرمى.

يتكون فريق الكريكيت من أحد عشر لاعباً، عشرة منهم لاعبو المضرب batsman يتناوبون في ضرب الكرة بالضرب bat، إلى أن يخرج الواحد منهم من اللعب أو يطلب إليه الخروج وذلك طوال جزئي المباراة. يسمّى الجزء الواحد من المباراة innings. والفريق الفائز هو الذي يسجل أكبر عدد من الدورات حول الملعب حيث الدورة الواحدة تسمى run. يقف لاعب المضرب batsman عند المرمى wicket ولاعب مضرب آخر من الفريق نفسه عند المرمى الآخر عندما تبدأ المباراة. وعندما يقذف الكرة الرامي bowler أو pitcher من الفريق الخصم نحو أحد هذين اللاعبين بالمضرب الواقفين عند المرميين يحاول لاعب المضرب أن يعترض الكرة بضربة من مضربه ليحول دون وصول الكرة إلى المرمى wicket الذي يدافع عنه وتسقط القطعتين الخشبيتين bails. لا توجد خطوط خطأ foul في هذه المباريات. عندما يعترض لاعب المضرب الكرة بمضربه، يضربها في أي اتجاه ليتمكن من إتمام دورة حول الملعب run وتسجل هذه الدورة عندما يضرب لاعب المضرب الكرة إلى مسافة بعيدة بحيث تتيح له تبادل الأماكن مع زميله لاعب المضرب الآخر الواقف عند المرمى wicket الآخر. وإن شعر أنه لن يستطيع تبادل أماكن الوقوف دفاعاً عن المرمى مع زميله فلا ضرورة له لأن يركض حول الملعب. يخرج=

لأني كنت جيداً جداً فيها بل كان الكثيرون ممن يحبون هذه اللعبة لاعبين غير مبالين. كانت لي لحظات تفوقت فيها، رغم أنها للأسف قليلة. كانت نتيجة سبعة لتسعة التي أحرزتها في إحدى المباريات وأنا في المدرسة قمة إنجازي رغم أن الذكرى التي أعتز بها هي تحقيق سبع وسبعين دون أن يطلب مني الخروج من الملعب (وكان ذلك مقابل ضعف في قذف الكرة والركض في الملعب في نيجيريا).

يقع مقر نادي سري Surrey في منطقة الأوڤال The Oval التي تبعد عن منزلنا في بريكستون مسافة دون الميل الواحد [الميل = 1,61 كم]. وكان فريق سري الذي حقق مجداً عظيماً في الخمسينيات بفوزه ببطولة المقاطعة Surrey Country لسبع سنوات متتالية مجهزاً لكل الظروف والأحوال. فكان يخصص لوك Lock وليكر Laker إذا كان المرمى Wicket يقتضي دوراناً سريعاً للكرة. ويخصص بدسر Bedser إذا كان اللعب يقتضي أرجحة الكرة. ولودر Loader إذا كان اللعب يقتضي الوصول السريع إلى المرمى. وخصص لاعباً اسمه مي May ومن بعده بارنغتون Barrington وستيوارت Stewart لتسجيل الدورات حول

---

= لاعب المضرب من اللعب إذا أصابت الكرة القطعتين الخشبيتين bails في أعلى المرمى wicket، أو إن استطاع لاعب من الفريق الخصم أن يلتقط الكرة التي صدها لاعب المضرب بمضربه وهي في الجو. ويخرج من اللعب أيضاً إذا صدّ الكرة بمضربه والتقطها أحد لاعبي الفريق الخصم في الوقت المناسب وتمكن من إسقاط القطع الخشبية bails في المرمى المقابل قبل أن يصل إليه لاعب المضرب. وبعد أن يقذف الرامي bowler عدداً معيناً من الرميات بالكرة (ست رميات أو ثمان رميات حسبما يتم الاتفاق قبل بدء المباراة) يعلن الحكم نهاية فترة الرامي over ويتولى أحد الرماة الآخرين bowler رمي الكرة من المرمى المقابل نحو لاعب المضرب الذي يقابله.

أما المضرب فهو أداة خشبية تشبه المجذاف لها مقبض مستدير طوله 1 قدم (30,48 سم) وأكبر طول مسموح به هو 38 إنش (96,5 سم) وأكبر عرض مسموح به هو $4\frac{1}{2}$ إنش (11,45 سم). الكرة من الجلد السميك تزيد $5\frac{1}{2}$ أونصة (156 غ) أو $5\frac{3}{4}$ أونصة (163 غ) ومحيطها 9 إنش (22,83 سم). ويحكم المباراة حكمان.

(المعرب من موسوعة Encyclopedia International للناشر Grolier ـ نيويورك).

الملعب يدعمه في ذلك فلتشر Fletcher وكلارك Clark وكونستابل Constable. وكانوا جميعاً على مهارة عالية في التقاط الكرة وهي في الجو والمناورة بها. فقد كان لوك Lock مثل النمر يرى فريسته عن بعد، وكان سردج Surridge مذهلاً في التقاط الكرة بذراعيه الطويلتين اللتين تشبهان التلسكوب، وكنت أعتقد آنذاك أنه الإنسان الوحيد في هذا العالم الذي يستطيع أن يطال قدميه وهو واقف منتصباً. لقد كان فريقاً رائعاً يضم خيرة المواهب ولا أتوقع أن أرى فريقاً آخر يعادله كفاءة.

كنت أقضي معظم أوقاتي أثناء العطل المدرسية في الأوڤال The Oval أحمل معي بعض الشطائر وقليلاً من المشروبات الخفيفة، أجلس على الجانب الشعبي من الملعب أشعر بسعادة تغمرني لما أرى. وإن كان الطقس صحواً والجمهور كبيراً (وغالباً ما يكون كبيراً) كنت أجلس على العشب خارج الحبل الذي يرسم حدود الملعب. كانت تلك متعتي قبل صدور تعليمات السلامة التي حظرت الاقتراب من ذلك الحبل. ربما أخال أن مباريات الكريكيت تلك قد أفسدتني، لكن تلك الأيام طبعت في ذهني ذكريات لا تمحى. قد ينخدع المرء بما يصوره له ذهنه، لكن ما أذكره الآن هو أن فريق سري Surrey كان يكسب دائماً، وأن منطقة الأوڤال في ساعات العصر كانت دوماً مشمسة والظلال وارفة.

كنت أجد البهجة والسرور الغامر بقراءة الأدب الذي كُتب عن الكريكيت فقد كان كنزاً فريداً من النفائس ولا أعتقد أن لعبة رياضية أخرى حظيت بمثل ما كتب عن الكريكيت. وكان أبرز من كتب في هذا المجال نيڤيل كاردس Nevill Cardus وسي. إل. آر. جيمس C.L.R.James وإي. دبليو سوانتون E.W. Swanton. أما كاردوس فقد كان الشاعر الذي خلّد تلك اللعبة، وكتب نثراً أيضاً ضمنه عشقاً ارتقى فوق ذلك العشق الدنيوي. كانت أول قطعة قرأتها له لوحة فنية للاعب دينيس كومبتون Denis Compton رسمتها كلمات شاعر يصف فيها

إصابة تلقاها اللاعب في ركبته فيقول «لقد عاملته الآلهة بأسلوب فظ غليظ وأصابته بعاهة دائمة». ولم أر كومبتون بعد ذلك دون أن تخطر بفكري تلك الكلمات.

كانت لديَّ شكوك بأن كاردوس يسترسل قليلاً فلا يذكر الحقيقة كما هي وهو يرسم لوحاته فيملأها حباً وعاطفة. وكنت أسائل نفسي هل لاعبو الكريكيت حقاً تلك الشخصيات التي يصفها أم أن سحرهم قد كبر في عين شاعر ينظر إليهم مذهولاً بهم؟ وحتى لو كان الأمر كذلك، فلم تنتقص مبالغات ذلك الكاتب شيئاً من ولعي بقراءة ما يكتب. ومرة أخرى يعود كاردوس للحديث عن اللاعب كومبتون، وفي ذلك ما يوضح ما أقول. يروي أنه سأل اثنين من الصبية لماذا لا يشاهدان مباراة الكريكيت ثم يقول عن لسانهما: «لعدم وجود لاعبين بمثل مهارة دينيس كومبتون». إن ذلك حقاً تكريم رائع لسحر فذٍ فريد من نوعه قدمه دينيس كومبتون في مهارته بصد الكرة بالمضرب. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل يمكن لصبي صغير أن يقول ما قاله كاردوس عن لسانه؟ أشك في ذلك. لكنني أعجبت كثيراً بهذا الوصف عندما قرأته. ومن يدري قد يكون ذلك صحيحاً.

أما أروع روائع سي. إل. آر. جيمس فهي روايته «فيما وراء الحدود» التي توضح أكثر مما فعل أي كاتب آخر سبقه أو جاء بعده كيف أن لعبة الكركيت تؤثر في الشخصية وترسم الفضائل الأمثل. لقد قوضت هذه الرواية كل تحاملاتي بأن مثل هذا العشق الشاعري للعبة يصدر عن قلم ماركسي ملتزم.

ومن جهته، بعد جيم سوانتون عميد الكتاب المعاصرين رغم أنه حينما يتحدث عن اللعبة يقدم قصب السبق لصديقه جون وودكوك John Woodcock. فقد شاهد الاثنان القسم الأعظم من أجمل مباريات الكريكيت التي جرت في السنوات الخمس والسبعين الماضية. وحيث أنني افتقدت مؤلفات سوانتون فقد أعطاني جونائان أيتكن Jonathan Aitken مجموعة كاملة منها هي من أثمن ما أملك من كتب. لقد كان أيتكن شديد الإعجاب بسوانتون.

كنت في معظم الأحيان أجلس إلى جانب سوانتون نشاهد مباراة كريكيت. والجلوس معه ثقافة تغني من يستمع إليه. فهو يتمتع بذاكرة أسطورية. حدثني مرة عن دونالد برادمان Donald Bradman وعن الرقم 234 الذي حققه في ملاعب لوردز سنة 1930 والذي كان في نظر دونالد أعظم إنجازاته، قائلاً «لقد صدَّ بمضربه أول كرتين تلقاهما من أصل أربع دورات، فذهبتا...». ثم أشار بيده: «نحو تلك اللوحة الإعلانية هناك».

وقد وجدت كثيراً من لاعبي الكريكيت القدامى وغيرهم ممن شاهدوا المباريات يتمتعون بذاكرة قوية. فقد روى آلف غوفر Alf Gover، الرامي السريع جداً في فريق سري وفي منتخب إنكلترا، تفاصيل رحلة قام بها إلى الهند في الثلاثينيات وكان الفريق برئاسة اللورد تينيسون Lord Tennyson. يقول آلف إنه كان يركض سريعاً ليرمي أول كرة في المباراة عندما أحس بتأثير توابل الكاري التي تناولها في الليلة السابقة. وعندما أحس بالكارثة لم يرمِ الكرة عندما وصل إلى المرمى wicket، بل جرى مسرعاً متجاوزاً المرمى، أمام دهشة الجميع، وإلى الخيمة مباشرة. وبعد دقائق معدودة، وبينما كان في دورة المياه، طرق الباب اللورد تينيسون قائلاً: «هل يمكننا أن نستعيد الكرة منك، يا آلف؟»

ليس من السهل أن يصف المرء سحر الكريكيت الخاص. فهي لعبة لا نظير لها. فيها الرشاقة والسحر والروح الرياضية، إنها لعبة يصعب التنبؤ بما يحصل فيها. تستطيع أن تبدل مشاعر الجماهير من حال إلى حال، من لحظات رضا واطمئنان يشوبه خمول إلى لحظات حماس وانفعال. وقد تدوم المباراة خمسة أيام ولا تحسم نتيجة المباراة إلاَّ في اللحظات الأخيرة. وقد تكون أحوال الطقس عاملاً في إنهاء اللعبة. لكن فوق ذلك كله ورغم بعض الهفوات من آن لآخر، فإن لعبة الكريكيت تتسم بسخاء روحي منعش مثلما هي غير متأنقة. إنها برأيي لعبة إنكليزية بكل ما في الكلمة من معنى وتحمل في ثناياها القيم القديمة.

الكريكيت لعبة لها طابعها الخاص، فهي تنمّي الشخصية منذ اللحظات الأولى وتجعل من لاعبيها محور الأدب الذي يخلّد ذكراهم. لذلك تجد محبّي هذه اللعبة يتحدثون لساعات طويلة عن فضائل لاعبين لم يروهم قط وعن أمجاد مباريات حصلت منذ زمن بعيد، فيقول المرء ليتني أذهب إلى ملاعب اليزيان Elysian Fiede فأرى ترمبر Trumper وغريس Grace ورانجي Ranji وكثيرين غيرهم.

فاللاعبون متواضعون، لا سيما حينما يتحدثون عن إنجازاتهم، لا يدركون مدى الإعجاب الذي يحرّكونه في قلوب عشاق الكريكيت الذين لا يملكون شيئاً من مهاراتهم. منذ سبع سنوات منح اللاعب رامي الكرة السريع هارولد لاروود Harold Larwood شهادة تقدير MBE، كانت في الواقع أدنى كثيراً مما حقق، وجاءت متأخرة بعدة عقود من الزمن. اتصلت به هاتفياً لأهنئه بمناسبة تلك الجائزة وهو في أستراليا حيث يقيم منذ سنوات طويلة. فردّت على الهاتف حفيدته، وبعد لحظات حدّثني جدها العجوز الذي بات كفيف البصر، ضعيف الجسد. هنأته، فشكرني لحصوله على الجائزة. ثم بدأ يحدثني، ليس عن إنجازاته هو شخصياً، وإنما عن جاك هوبز Jack Hobbs الذي يعتبره بطل الكريكيت. تكلم عن المباريات التي لعبها هوبز أمام مرمى wicket اتسم برطوبة شديدة تخدع اللاعب. ما رواه لي هارولد على الهاتف تعود أحداثه لسبعين سنة خلت، لكنها لا تزال حيّة في مخيلته مثل أحداث تجري في وقتنا هذا. ولم يكن حديثه عن مجد صنعه هو شخصياً وإنما كان مجرد إعجاب بمهارة شخص آخر.

وليس هذا التواضع شيمة ينفرد بها هارولد لاروود. أذكر أنني كنت ذات يوم أتحدث مع بعض اللاعبين الدوليين السابقين في منتخب إنكلترا ومنتخب أستراليا. وكنا نتناقش حول آخر أقسام المباريات التي لعبها برادمان Bradman. ودهش الجميع عندما ذكر أحد اللاعبين المشاركين في النقاش أن برادمان هذا،

وقف ليصد بمضربه كرة ثانية من إيريك هوليز Eric Hollies مقابل لا شيء. ولم أدرك أن آرثر موريس Arthur Morris الذي كان يشاركنا في النقاش قد حقق 196 دورة في تلك المباراة ذاتها إلاَّ عندما قرأت عن تلك المباراة في كتاب Wisden الذي يعدّه عشاق الكريكيت كتاباً مقدَّساً. إذ أن آرثر لم يذكر شيئاً عن إنجازاته أثناء نقاشنا.

كم كنت أتمنى لو أن بوسعي أن ألعب الكريكيت حتى أعلى مستوياتها. لكنني لا أملك المهارات الأساسية الكافية. كنت أتمنى لو أنني بالممارسة أستطيع تنمية تلك المهارات، ولكن لم يكن ذلك كافياً. كان يبدو لي في كثير من الأحيان أن الرياضيين الذين ينتمون إلى الصنف الممتاز يعيشون حياتهم رأساً على عقب، فهم في قمة الشهرة عندما يكونون في ريعان الصبا، وتنتهي حياتهم المهنية في سن يكون فيه معظم الآخرين من المهن الأخرى قد خطوا خطواتهم الأولى نحو مناصب ذات نفوذ. لكن مكافأتهم التي يحصلون عليها نعمة الشهرة والشباب والمجد معاً، ناهيك عن متعتهم بأنهم يفعلون ما يحبون فعله حباً جماً. إنها دون شك تركيب توافقي لا يعادله شيء. ولهذا السبب لم أجد أحداً من لاعبي الكريكيت الذين التقيتهم يشعر بندم على ما مضى من أيام قضاها في الملعب حتى لو كان مستقبل أيام بعض منهم دون المستوى العادي.

والسياسة إلى حد ما صورة معكوسة في المرآة للعبة الكريكيت حيث أن الشهرة والمجد يأتيان مع تقدم العمر. وما يبعث في نفسي الدهشة أن أرى عدداً قليلاً جداً من الرياضيين الشهيرين قد حملوا شهرتهم إلى ميدان الخدمة العامة. كريس شاتواي Cris Chataway، مثلاً، أصبح وزيراً في وزارة لحزب المحافظين، وسباستيان كو Sebastian Coe انتخب عضواً في البرلمان عندما كنت رئيساً للوزراء. وكولن كاودري Colin Cowdrey غدا عضواً في مجلس اللوردات. لكن هؤلاء قلة نادرة بالمقارنة مع أعداد الرياضيين الكبيرة.

وأعود لأروي ذكرياتي عن المدرسة، فلا أجد في مخيلتي ما يستحق

الذكر. إن كان التلميذ مجتهداً يلقى التشجيع وإن لم يكن كذلك يتجاهله المدرِّسون إلاَّ أن يكون مشاكساً، يسبِّب الفوضى. لهذا وجدتني أميل إلى البقاء في الظل حيث لا يهتم بي أحد. ومرة واحدة تحتَّم عليَّ أن أدفع ثمن كسلي وعدم اجتهادي. كنت في الثالثة عشرة، أو الرابعة عشرة، عندما أتيحت لي فرصة التقدم لامتحان القبول في مدرسة تشارتر هاوس Charterhouse. شعرت بتوق شديد لدخول الامتحان، لكن المدرسة لم تكن ترغب في ذلك. فالإدارة والمدرِّسون يريدون لهذا الامتحان أفضل تلامذتهم، ولا يريدون أحداً يفشل فيه. وعلاوة على هذا لم يرغب والداي بتلك المدرسة. ما العيب في مدرسة روتليش؟ ربما كان السبب في معارضتهم ـ رغم أنهما لم يصرِّحا بذلك ـ قلقهم من المصروف الإضافي الذي قد يترتب عليهما جراء التحاقي بمدرسة عامة رائدة. أدركت ذلك من نفسي، وذهبت تلك الفرصة السانحة.

ومضت السنون في تلك المدرسة لا أذكر منها شيئاً سوى ذكريات طفيفة. واقترب موعد امتحان شهادة الثقافة العامة GCE ـ مستوى (0) لسنة 1959 دون مفاجآت. ولم أجد من والديَّ حضاً ودفعاً لي للدراسة، ذلك أن سوء حالتهما الصحية وأحوالهما المادية امتصت كل قواهما. كانا يفترضان أنني سأجتاز الامتحان بسهولة مثلما فعلت شقيقتي المحبة للعلم ونجحت في الامتحان قبل عشر سنوات. لم أدرس جيداً ونجحت في ثلاث مواد دراسية فقط من مستوى (0) هي التاريخ واللغة الإنكليزية والأدب الإنكليزي.

كان فشلاً جلبته لنفسي بنفسي. ومع ذلك لم أسمع كلمة تأنيب واحدة من والديَّ المريضين. كانا، كعادتهما، رواقيي السلوك، لا يتأثران بالحزن أو الفرح ويرضيان بحكم الضرورة. لكنني أدركت في قرارة نفسي أنهما تألما كثيراً وخاب أملهما. كانا يأملان الكثير وحققت لهما القليل. خذلتهما. ومن خلال ألمهما رأيت بجلاء السرور الذي كان بمقدوري أن أقدمه لهما لو أنني حصلت على النتيجة التي كانا يرجوانها. كانت لحظة أحسست فيها بخجل عميق في نفسي.

وأدركت عندئذ أنه يتوجب عليَّ أن أجدّ وأجتهد. لكنني لم أرَ فرصة للجد والاجتهاد في مدرسة روتليش. ذهبت إلى مدير المدرسة لأخبره بأنني سأترك المدرسة. وبدا عليه أنه احتمل سماع نبأ مغادرتي الوشيكة بشجاعة، فلم يعترض على ذلك، ولم يسأل فيما إذا كان والداي موافقين. وكان ذلك لحسن حظي إذ أنني لم أخبرهما بنيتي تلك. وعندما حدَّثتهما بذلك فيما بعد وقلت لهما إن مدير المدرسة كان قانعاً بموقفي، لم يعترضا، فقد كان يقلقهما شيء آخر.

وهكذا كان الفراق بيني وبين مدرسة روتليش في ذكرى مولدي السادسة عشرة، وأخذت أفكّر بما جرى وكيف جرى لي في المدرسة علَّني أستفيد من عبر الماضي. فوجدت أنني قد أضعت وقتي سدى فيها ولم أكن بها سعيداً. تركت المدرسة وليس لديَّ أي طموح سوى تلك الرغبة الغامضة في دخول معترك السياسة. وازدادت رغبتي تلك عندما التقيت عضو البرلمان العمالي عن منطقتنا العقيد ماركوس ليبتون Colonel Marcus Lipton. حدثني عن السياسة وعندما رأى اهتمامي الشديد بها رتَّب لي زيارة إلى مجلس العموم لأستمع إلى المناقشات (ربما لم يخطر بباله أنني سأصبح في يوم من الأيام عضواً في حزب المحافظين).

عشقت مجلس العموم من أول نظرة حين جلست في المكان المخصص للزوار أشاهد وأستمع إلى المناقشات التي كانت تدور أمامي بصورتها الحية حول موازنة الدولة لسنة 1956. كان هارولد ماكميلان Harold Macmillan وزيراً للمالية، دخل المجلس ومكث قليلاً، وبعد ذلك، تولَّدت لديَّ الرغبة في دخول مجلس العموم وبأن أصبح وزيراً للمالية. ضقت ذرعاً لرؤيتي الآخرين يرسمون لي حياتي، وأردت أن أكون سيد نفسي أصنع قراراتي بيدي. لقد جئت من بيئة كنت فيها عالة على الآخرين، فأردت أن أكون معتمداً على ذاتي،

ليس فقط في نطاق أسرتي وأسلوب حياتي، بل وأيضاً في تقرير نوع الحياة التي أحياها وشكل البلد الذي أعيش فيه. ولا يزال ذلك الإحساس بداخلي حتى اليوم.

وظل طموحي بدخول البرلمان ثابتاً يزداد يوماً بعد يوم رغم أنه في تلك الأيام بدا حلماً يستحيل تحقيقه. وأخذت أبحث عن عمل، أكتب الرسائل طالباً وظيفة حتى وجدت عملاً في شركة وساطة للتأمين اسمها برايس فوربز Price Forbes القريبة من جسر لندن. استدعيت للمثول في مقابلة لدى الشركة، وعندما انتهت المقابلة لم أكن متأكداً من الراتب الذي عرضوه عليّ: وساءلت نفسي هل عرضوا 150 جنيهاً أم 250 جنيهاً في السنة؟ ولحسن حظي كان الرقم الأكبر. وهكذا كانت بدايتي في حياتي العملية.

اشتريت بزة جديدة، وفتحت حساباً في المصرف. وخصصت مبلغ جنيه وعشرة شلنات لصندوق العائلة، وذهب الباقي نفقات على التنقل والملابس وغيرها من النفقات المعتادة، فلم يبق منه شيء أنفقه على متعة استثنائية. وانطلقت في عالم واسع في وقتٍ بدأ فيه والدي ينسحب منه.

أراه الآن في مخيلتي، بشعره الأشيب الغزير الطويل، يرفعه إلى الوراء، وبقسمات وجهه الصارمة، يرتدي قميصاً وسترة تحت سترة خارجية من قماش التويد يخرج من البيت صباحاً ويغذُّ السير نحو مكتب البريد، متكئاً على عصاه ليظل منتصباً رافع الرأس. لم يكن يمشي الهوينا، بل كان ثابتاً واثق الخطوة. ورغم ضعف بصره حتى درجة الكفاف، إلاَّ أنه لا يُشفق على نفسه. تعلَّمت منه الكثير. علَّمني ألاَّ أتهيَّب الصعاب، وألاَّ أستسلم للقدر. كان يرى الانتصار والكارثة لحظات عابرة، على المرء أن يفرح بها أو يتحمَّلها، وحالما تنقضي، يتابع المسير دون ندم على شيء فات. لقد علَّمني ذلك كله.

الفصل الثاني

# من بريكستون إلى وستمنستر

كان دخولي ميدان العمل تجربة جديدة، لكنني أدركت منذ البداية أن العمل في شركة وساطة للتأمين لا ينبئ بأي تطور في حياة المرء. المبادئ الأساسية لهذا العمل سهلة للغاية، وكنت على استعداد لتقبل الضجر الناجم عن الرتابة فيه لو أن ثمة فرص فيه تتيح لي التشبث بها لأرتقي السلّم وأتسلّم مقاليد مسؤوليات جادة.

لكن ذلك لن يكون. فقد حصلت بعض الأمور التي كان من شأنها أن تدفعني للبحث عن مهنة جديدة. ذات يوم سمعت دون قصد مني أحد المديرين الكبار يكيل المديح جزافاً لأحد زملائي وأعرفه كسولاً لا يعمل، ويقول عنه «إنه من عائلة عريقة». فتساءلت في نفسي، هل تتخذ شركة برايس فوربز الاستحقاق أساساً لترقية الموظف؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فليس لي نصيب في الترقية. في ذلك اليوم أسندت لي وظيفة تحت إدارة رجل له وجه شبيه بوجه السمكة وشعر أشقر يكثر من وضع الزيت عليه. وكانت تلك الوظيفة إشارة أخرى تجعلني لا أطيق الشركة. وآخر ما في الأمر حادثة جرت لي على النحو التالي: استيقظت ذات صباح في الخامسة وقرأت دروسي قبل الذهاب للعمل، وفي الشركة طُلب إليَّ الذهاب إلى أحد المستودعات لأبحث عن ملف بدلاً من أن أُكلّف بعمل جدير، وقيل لي إن سبب اختياري لتلك المهمة هو

«أنني أستطيع التسلّق مثل قرد». فقلت في نفسي لقد حان الوقت لأترك العمل. وعلى أية حال، لاحت لي فرصة جديدة بمرتب يسيل اللعاب قدره ثماني جنيهات في الأسبوع.

في ذلك الوقت كان شقيقي تيري Terry لا يزال يعمل في مزخرفات الحدائق التي أسَّسها والدي. وكان بحاجة للمال. وعندما جاءه أحد زبائنه وهو ضابط متقاعد من سلاح البحرية اسمه Commander David يعرض عليه شراء الورشة قبل على الفور. لكن هذا المالك الجديد كان بحاجة لشخص آخر يعمل إلى جانب تيري. قبلت العمل رغم أني لم أكن على معرفة جيدة بزخارف الحدائق إلاَّ أن تيري علَّمني المهنة.

في شهر آب / أغسطس من سنة 1959 انتقلت من منزلنا في شارع كولد هاربر لين إلى شقة في منزل يقع في Minet Estrate، رقم 80 شارع بيرتون رود بمنطقة بريكستون Brixton. لم يكن في المنزل مستأجرون آخرون سوى زوجين حديثي العهد في حياتهما الزوجية هما بوب وأنيد Bob and Enid في الثلاثينيات من عمرهما. وكان سكننا في ذلك المنزل في القبو والطابق الأرضي وغرفة الحمام التي تقع في فسحة الدرج في الطابق الأول. وكان للمنزل حديقة صغيرة، وكانت حياتنا فيه أفضل من سابقتها وكانت والدتي، كعادتها، تكسب الأصدقاء بسرعة البرق.

وجدت الثقة في عملي مع تيري. نخرج من البيت سوية في الصباح الباكر، نركب الدراجة حتى شارع كولديو ستريت Coldew Street بالقرب من ولورت رود Walworth Road حيث كانت ورشتنا الصغيرة. وبعد ساعتين من العمل المتواصل يأخذ الجوع منا مأخذه فنتناول الإفطار الشهي في مقهى متنقل بسيارة تقف قريباً في الجوار. وفي عملنا في الورشة كنت أنا العامل وتيري الحرفي الفنان. بعد ذلك ببضع سنين وضع تيري كتاباً ضمنه وصفاً بليغاً لأعمال صنع زخارف الحدائق، أدهشني بما فيه من أشياء كنت أجهلها.

وتناولت الكتاب بشغف تلك الطبقة من الناس المحبين للهزء والسخرية فقالوا إن رئيس وزراء بريطانيا كان في صباه يصنع تماثيل لأقزام خرافية. لكنه كان عملاً يدوياً شريفاً لم أشعر أبداً بعار فيه أو ندم على فعله.

في سنة 1950 انضممت إلى رابطة الشبيبة لحزب المحافظين. وكان ذلك عندما جاءني في البيت شاب ممتلئ الجسم اسمه نيفيل والاس Neville Wallace يدعو إلى ضم أعضاء جدد للحزب. أيّدت والدتي تلك الخطوة فقد التقت قبل ذلك شخصاً اسمه ماريون ستاندنغ Marion Standing المسؤول عن منطقة بريكستون في حزب المحافظين. ولم أكن بحاجة للتشجيع منها ذلك لأنني كنت مغرماً بالسياسة. من المحتمل أن تكون والدتي هي التي طلبت إلى ماريون ستاندنغ أن يرسل إليَّ نيفيل، لكنها لم تعترف بذلك.

كانت جماعة شبيبة المحافظين فئة متنامية من الشبان المرحين. وكان لي القليل من الأصدقاء فدعوتهم للانضمام إلى الحزب. فصارت السياسة عملاً جاداً لنا اجتهدنا كثيراً في سبيلها. وكنا أيضاً نلهو. كان من أحد التأثيرات الجانبية لعملنا الجاد في السياسة أننا جذبنا إلينا عضوين من رابطة الشبيبة الاشتراكية في دولويتش Dulwich. وعندما اكتشفنا أمرهم وواجهناهم بحقيقتهم اعترفوا بولائهم للاشتراكية (رغم أنه كان ولاءً ضعيفاً). لكن أعجبنا قولهم إن حياتنا الاجتماعية أفضل من حياتهم. على أية حال لم يكترث أحد لكونهم من الاشتراكيين حيث أن أحدهما كان يتقن العزف على الغيتار والآخر يستطيع قيادة السيارة.

كنا جماعة مختلطة من الشبان. تيم بيدميد Tim Bidmead يدمن الاستماع إلى موسيقى نات كنغ كول وهناك ماريا التي كان والدها يحب قضاء نهاية الأسبوع بالراحة بعد عناء أسبوع كامل في كسوة أسطح المنازل بصفائح من حجارة الاردواز. وكان منا أيضاً مورين الفنانة التي كانت تدرس في أكاديمية ليفربول للفنون ثم تزوجت زميلها في الدراسة وأقامت هناك. وأذكر أيضاً سونيا

وابنة عمها آن، وجين ذات الشعر الأحمر التي تزوَّجت مديرها في العمل. كما أذكر ديريك ستون وكلايف جونز، واثنين يحملان اسم آلان وبيتي ومالكولم ودلفين وكارول وجيفري ومارغريت وكثيرين غيرهم ممن غابت عني أسماؤهم. وكنا نذهب في أواخر المساء إلى أحد المقاهي الليلية المحلية ونتحدث كيف نغيِّر العالم. ولم يخطر ببالنا أن الدولة هي التي تطعمنا وتخطط لحياتنا. لقد كنا نريد أن نفتح الأبواب مشرعة أمامنا لنصنع مستقبلنا بأيدينا. كنا جميعاً أفراداً في حزب المحافظين بالفطرة.

كان ديريك ستون هو الذي شجعني في أحد الأيام أن أقف على الصندوق وألقي خطاباً أمام جمهور عابر خارج مقر رابطتنا أو في ساحة السوق في بريكستون. كان ديريك الأكبر سناً فينا، وكان متزوجاً وأكثر معرفة بأمور الدنيا منا جميعاً. كان عذب الحديث، يحب المتعة، يقول عكس ما يؤمن به ليختبر آراء الآخرين. شعاره دوماً يتمثل بالقول «هيا، افعل ذلك، لِمَ لا؟» كان يعيش تلك الحالة، ويقنع الآخرين بها. جاءني ذات يوم يحمل بيده الميكروفون وبيده الأخرى صندوقاً لأقف عليه وأخاطب الجمهور. وهكذا انطلقنا. كان الأمر في غاية المتعة. لم يعرْ أحد اهتماماً كبيراً لما أقول لكن أحداً لم يبدِ تذمراً. كانت تلك الخطب تدريباً جيداً لي، ومنها تعلَّمت الكثير من التسامح الذي يتصف به البريطانيون.

كنا نسعى لنضم إلينا عدداً من الأعضاء الجدد، وقد انضم فعلاً عدد منهم. وكنا نساعد في الحملات السياسية ونعقد حلقات الرقص وننظم المباريات في كرة المضرب ونخرج في النزهات، ونصدر مجلتنا الخاصة بنا، ونتصدى للأعضاء العماليين في مجلس العموم، ونستمتع بأوقاتنا. وذات مرة فوجئت إحدى السيدات من أعضاء رابطتنا، وكانت متقدمة في السن، عندما رأت أحد الأعضاء يستخدم جوربها لتصفية حبر الطباعة، وقالت إن الفتيات يخلعن جواربهن لسبب واحد فقط. وكانت على حق في قولها. لكن ماذا نفعل ونحن بحاجة لتصفية الحبر.

في تلك الأثناء، وفي مطلع سنة 1960 تزوَّج شقيقي من صديقته شيرلي. وكان زواجاً ناجحاً لا يزال يحتفظ بقوة رباطه حتى اليوم وبعد مضي نحو سبع وثلاثين سنة. وانتقل ليعيش مع زوجته على بعد أميال قليلة إلى الجنوب من منزلنا، في ثورنتون هيث Thornton Heath. لكن عملنا معاً بقي على حاله. أما صحة والدتي فما زالت على حالها من البؤس، تصارع المرض. أعجبت أيما إعجاب برابطة الشبيبة لحزب المحافظين، وأحبَّت أعضاءها جميعاً، وبصورة خاصة، ديريك ستون وكلايف جونز الذي اتخذته إشبيناً لي يوم زفافي، وجعلت بيتنا مفتوحاً للجميع.

لكن صحة والدي أخذت بالتراجع سريعاً، بدأ جسده يذوي، وقلَّما غادر الفراش ورغم ذلك فقد احتفظ بذاكرة قوية ونشاط ذهني حتى آخر لحظة في حياته. توفي في فراشه في منزلنا بشارع بيرتون رود في الساعات الأولى من صباح يوم السابع والعشرين من شهر آذار / مارس سنة 1962. كان في الثالثة والثمانين وكنت في الثامنة عشرة. لكن الرباط الذي يشد ذلك الشاب إلى ذلك الشيخ المسن كان رباطاً قوياً جداً. لفظ أنفاسه الأخيرة بينما كانت الشمس ترسل أولى خيوط أشعتها، وكنت إلى جانبه عندما صعدت روحه إلى بارئها. كنا جميعاً نعلم أنه يحتضر، فأخذنا نسهر الليل بطوله إلى جواره بالتناوب. لكن، لحظة وفاته كنت جالساً بجانب سريره أمسك بيده، وظننت أنه وسنان، بين النائم والصاحي، وأعتقد أنه أسلم ذهنه قبل أن يسلم روحه. لا أعرف بدقة أية لحظة توفي. شعرت أن تنفسه بدأ يخبو تدريجياً، وأحسست بدفء يده يتلاشى شيئاً فشيئاً. لقد كانت نهاية هادئة لرجل قضى حياته على خشبة المسرح أحب الحركة والإثارة. لم يقل كلمات أخيرة قبل وفاته. ولم يفقد أحد شجاعته أمام ذلك المشهد الرهيب.

لقد توفي والدي، ذلك الرجل الذي وهبني الحياة ومنحني الحب.

ذرف الجميع الدموع لوفاته، وقيلت كلمات عزاء لوالدتي التي جلست

في ركنها والدموع تسيل بغزارة على وجنتيها تستعيد ذكرياتها الطويلة، وعندما احتضنتها تمسَّكت بي بقوة كأنها لا تود أن تتركني. ثم بدأت تلك الطقوس المهيبة. حضر الطبيب ووقَّع شهادة الوفاة. وجاء يقدِّم العزاء، الكاهن القس ج. فرانكلين تشين، ذلك الشاب الوديع الذي كان قبل أيام معدودة قد أجرى لقاءً صحفياً مع والدي لصالح مجلة الأبرشية ذلك لأن والدي، كما قال القس «من وجهاء الأبرشية». وحضر كل من في الجوار، جاءوا وذهبوا، والإبريق على النار، والشاي يقدَّم للجميع. وخيَّم على المنزل ذلك الجو البعيد عن الواقع الذي يعقب حوادث الوفاة.

خرجت من المنزل لأروِّح قليلاً عن نفسي، ولم أدرِ أين سرت، وقلت في نفسي لا تظل الحياة على حالها، لكنها مليئة بأشياء علينا أن نفعلها.

لقد شق علي أن أتقبل حتمية الموت. وكانت وفاة والدي المرة الأولى في حياتي التي أرى فيها شيئاً يحصل دون أن أتمكن من تصحيحه مستقبلاً. فالموت واقع لا يمكن تغييره. وقد جعل مما قاله لي والدي واقعاً ملموساً. كان يقول لي استفد من حياتك قدر ما تستطيع وإن هبَّت رياحك فاغتنمها، فقد لا تهب ثانية.

حتى تلك اللحظة، لم أكن قد استفدت شيئاً من حياتي. المدرسة ـ كنت فاشلاً فيها. الحياة العملية ـ لا شيء. الرياضة ـ لست جيداً بما يكفي. السياسة ـ لا أزال في مرحلة الهواية. وأحسست أني بحاجة لمؤهلات ولمهنة.

وبدأت أدرس بالمراسلة لأحرز نجاحاً في مواد أخرى من مستوى (0). تركت العمل عند شقيقي والكوماندر دافيد، وأخذت أبحث عن عمل واعد. ولم أكد أخطو الخطوات الأولى في هذا الطريق الذي رسمته لنفسي حتى اشتد مرض والدتي فاضطررت للبقاء إلى جانبها لرعايتها، ذلك لأن هذا الأفضل من الناحية الاقتصادية، حيث أن تيري وشقيقتي بات كانا يكسبان مالاً أكثر مما أكسب.

وهكذا كان. وعندما تحسَّنت صحتها قليلاً وأصبحت قادرة على البقاء وحدها في البيت، وجدت أنني لا أستطيع الحصول على عمل. وبقيت عاطلاً من شهر تموز / يوليو حتى كانون الأول / ديسمبر من سنة 1963، كما خالجتني خشية أن لا أكون مقبولاً في العمل. بعد سنوات من ذلك التاريخ، وحين كنت رئيساً للوزراء، زعم بعض نواب البرلمان من حزب العمال أنني لم أكن يوماً عاطلاً عن العمل. وأظن أن صحيفة الديلي ميل Daily Mail هي التي بحثت ونقبت وأبرزت الدليل القاطع أنني كنت في مرحلة من حياتي عاطلاً عن العمل. كنت شاباً عزباً، لي شقيق وشقيقة يعملان ويكسبان عيشهما، لكنني كنت أعرف كيف يكون شعور الإنسان البالغ الذي يتحمَّل مسؤوليات أسرة يعيلها ولا يجد عملاً. لقد كان هؤلاء النواب العماليون يقصدون بقولهم ذلك عني، أن أعضاء حزب المحافظين لم يجرِّبوا أبداً عناء البطالة ولهذا فهم لا يهتمون بأمر العاطلين عن العمل. وكان ينبغي عليَّ أن أعير اهتماماً أكبر لتكتيكاتهم، فقد استخدموا التكتيك ذاته مرة أخرى في وقت لاحق وعلى جبهة أكثر اتساعاً.

ووجدت نفسي في وضع مهين. كان لي طموحي ولم تكن أمامي الفرص لتحقيق هذا الطموح. تقدمت بطلبات للحصول على وظيفة، وسجلت اسمي لدى مكتب العمل التابع للحكومة، وحصلت على إعانة حكومية ولم أجد العمل الجدير بي. وكنت على استعداد أن أغض الطرف قليلاً بانتظار أن أجتاز الامتحان ببعض المواد المدرسية. رفض طلبي لوظيفة قاطع تذاكر في الحافلات العامة لأنني كنت طويل القامة. وأخيراً، وقبيل أعياد الميلاد من سنة 1963 قبلت بكل شكر وامتنان عرضاً للعمل في هيئة كهرباء لندن واستلمت وظيفة في مكاتب الهيئة في اليفانت آند كاسل Elephant and Castle.

كان المكان رحباً بهيجاً والموظفون من جنسيات متعددة، لكن رتابة العمل تجعل الذهن خاملاً. لم يقدر لي أن أعمل في هذا المكان سوى ثمانية

عشر شهراً. سألت المسؤولين أن يسمحوا لي بالعمل أربعة أيام في الأسبوع لأتفرَّغ للدراسة في اليوم الخامس (مقابل تخفيض مناسب في الراتب) فرفضوا. ووجدت أن هيئة كهرباء لندن لا تقدِّم لي مهنة أتخصَّص فيها، لكنني اعتبرت تلك الفترة مرحلة هامة في حياتي جعلتني أؤمن في قرارة نفسي أن باستطاعتي أن أفعل الأفضل.

غير أن السياسة ظلَّت هاجسي، ما فتئت أجد فيها سحراً لا يقاوم. في صيف سنة 1964 عندما بلغت الحادية والعشرين دخلت في أول معركة انتخابية للمجلس المحلي لمنطقة لامبث Lambeth. كانت دائرة لاركهول Larkhall الانتخابية حالة لا يأمل المحافظون بالفوز فيها. لكنني ناضلت، وعملت جاهداً لكسب المؤيدين في كل لحظة استطعت أن أجنِّدها لذلك. وكانت خسارتي جسيمة. ربما جرى عد الأصوات لصالحي بينما وزنوا الأصوات التي اقترعت لصالح العمال. غير أن التجربة ذاتها عززت شهيتي للعمل السياسي. جرت عملية فرز الأصوات في بلدية لامبث، وكان الجو مفعماً بالحماس والمكان مكتظاً بالناس المبتهجين الذين يرتدون الوردة الحمراء على صدورهم بينما ارتدى الخاسرون الشارة الزرقاء. لحزب العمال موقع حصين في منطقة لامبث سنة 1964. لكن موقعهم هذا ما لبث أن تبدل، ليس في الانتخابات العامة التي جرت في شهر تشرين الأول / أكتوبر من تلك السنة، عندما فاز هارولد ولسون Harold Wilson بفارق ضئيل جداً في الأصوات ضد السير أليك دوغلاس هيوم Sir Alec Douglas - Home وتمكَّنوا من العودة إلى الحكم بعد ثلاث عشرة سنة في المعارضة. في بريكستون كذلك، استطاع ماركوس ليبتون العمالي أن يهزم كين بين Ken Payne مرشح حزب المحافظين. لقد عملت كثيراً في سبيل نجاح كين الذي كان دوماً يشجعني ويغذي طموحي كما عرض أن يساعدني في الحصول على عمل. ولم تكن نتيجة الانتخابات موضع شك إطلاقاً. لو نجح كين لأصبح نائباً ممتازاً في البرلمان. لكن المؤسف أنه لن

يصل إلى مجلس العموم ووجد العزاء لنفسه بأن قبل وظيفة مميزة في الحكومة المحلية.

غداة تلك الانتخابات المحلية وما آلت إليه فكَّرت بمستقبلي. فالسياسة هاجسي وهي تومئ إليَّ يوماً بعد يوم. وأدركت أنه يتحتَّم عليَّ أن أملك المؤهلات المهنية وسيرة ذاتية سياسية لكي تتاح لي فرصة ترشيح حزب المحافظين في الانتخابات العامة. أما نشاطي السياسي فقد كان يسير بشكل مرضٍ لكن ليس لي شيء في مجال العمل المهني. لا أستطيع دخول الجامعة إذ ليست لديَّ المؤهلات العلمية لذلك، وحتى لو دخلت الجامعة ليس لي من وسيلة تدعمني مادياً لمواصلة تعليمي. لم يكن بوسعي أن أتلقى تدريباً في القانون عند أحد المحامين أو في شركة عند محاسبين قانونيين حيث لا يتوفر لي دخل لعدة سنين من هذين المجالين.

ووجدت نفسي أمام خيارين أولهما الانتساب إلى مدرسة مسائية، وهذا قد يحطِّم نشاطي السياسي؛ وثانيهما الدراسة بالمراسلة، وهذا سيحرمني من النوم. فاخترت الأخير. ثم ساءلت نفسي ماذا أدرس؟ المحاسبة؟ ممكن.. أم التأمين؟ لا.. أم أدرس الأعمال المصرفية؟ أجل. وكانت دراسة الأعمال المصرفية هي خياري الذي اخترته. فالعمل المصرفي يتيح للمرء خيارات كثيرة في المجال الوظيفي، وثمة فرصة للسفر إلى خارج البلاد، والترقية (كما كنت آمل) بحسب الجدارة والاستحقاق. والأهم من ذلك أنني أستطيع الدراسة في المنزل.

عملت في مصرف ديستريكت بنك District Bank في شهر أيار / مايو سنة 1965 براتب جيد جداً قدره 790 جنيهاً في العام. وابتدأت الدراسة على الفور. أستيقظ في الرابعة والنصف أو الخامسة صباحاً وأشرع في دراستي عندما يكون الذهن متفتحاً نشطاً خالياً من أية هموم. ولا زلت حتى يومي هذا مثابراً على نمط الدراسة هذا، لا سيما إذا وجدت أمامي أمراً عصياً يتطلب الدرس العميق.

وللمرة الأولى في حياتي أحسست بمتعة العلم والقراءة. وكان استيقاظي المبكر فرصة أيضاً لتوسيع مطالعاتي. وهكذا توزع عملي اليومي. الدراسة في الصباح الباكر، العمل في المصرف أثناء النهار، ومتعة العمل السياسي في المساء، إضافة إلى المطالعة حتى وقت متأخر من الليل. وما انقضت فترة الستة عشر شهراً حتى نجحت في خمسة موضوعات مخصصة للقسم الأول من الدبلوم في الأعمال المصرفية. كان سروري عظيماً لا يوصف ذلك لأنني أحسست أني أسير نحو هدف معيَّن.

وصارت تصلني دعوات لإلقاء الكلمات في اجتماعات ينظمها حزب المحافظين في مدينة لندن أو حولها. وكنت أقبل كل دعوة أستطيع تلبيتها. كان الحضور في أغلب الأحيان جمهوراً صغير العدد، لكن التجربة ذاتها كانت عظيمة القيمة، كان من عادة شبيبة المحافظين أن ينظموا مباريات فيما بينهم، يتحدّون واحداً منهم لينهض ويلقي كلمة لمدة دقيقة واحدة حول موضوع يتم اختياره عشوائياً. ومنذ ذلك الحين تولَّدت لدي عادة لا تزال تلازمني حتى اليوم. فقد كنت أذهب إلى مكتبة مينت Minet في بريكستون وأقرأ ما أستطيع عن الموضوع الذي أنا بصدده، وأدوِّن بعض الملاحظات والحقائق التي سأستخدمها في كلمتي، أضع الدوائر حول بعضها ثم تتطور في ذهني الحجة التي ستكون محور الكلمة.

كنت ولا أزال أحتفظ بمقدرة على حفظ الكثير من التفاصيل وأستعيدها في ذهني بكل سهولة، أرني صفحة مليئة بالأرقام فأذكرها جيداً. وإني وإن كنت لا أجد سهولة في كسب جدال غير متوقع، اكتشفت في وقت مبكر جداً أنني لا أخسر جدالاً إن تسلَّحت بالعلم والمعرفة. لهذا فإنني أخوض الجدال بقدرتي على عرض الحقائق التي تفوق قدرة الآخر، فأكون واثقاً مما أقول. ولم أشعر أبداً بالراحة عند إلقاء كلمة تكثر فيها العبارات المنمقة، ولا أستطيع أن ألقي خطبة إذا وجدت أنها لا تعني شيئاً. عندما أطلع عليها في وقت مبكر

من الصباح كنت بحاجة لأن أجد نفسي على أرض صلبة. ووجدت أنني أستطيع التغلب على ذلك الخوف الفطري من إلقاء الخطب إن كنت في تواصل مباشر مع الجمهور مثلما حصل ووقفت على الصندوق لأتحدث إليهم ـ أو في بعض المناسبات ـ عندما ألقيت كلمة في مجلس العموم، ذلك أنني في كثير من الأحيان بحاجة لما يستفزني لأقف وأتحدث إلى الجمهور، وأن أكون في موقف قوي ليكون أدائي أفضل ما يكون.

المعروف أن أصعب ما في الخطبة بدايتها ونهايتها. وعندما يكتب المرء كلمة ليلقيها في حفل ما، يمكنه أن يبدأ من أية نقطة، حتى لو كان ذلك من الفقرة الختامية. وقد اعتدت أن أقلّب النقاط أُعدّها للكلمة كثيراً، وأُعيد ترتيبها مراراً حتى أجد النمط المناسب. وبعد ذلك تأخذ كل نقطة هامة موضعها المناسب. لذلك لا أجد سهولة في قراءة خطبة كتبها شخص آخر. وكما يعرف كل من عمل معي، فإني لا أُطاق في اللحظات التي تسبق إلقاء خطاب هام، أذرع الأرض جيئة وذهاباً، وانفعالاتي عنيفة. قد يكون ذلك نوعاً من الاستعداد الذهني للمناسبة. وعندما كنت رئيساً للوزراء، شدّ ما أحسّ الموظفون عندي باليأس، ذلك لأنهم كتبوا كلمة جميلة رائعة فيروني أبدل فيها كثيراً والسبب أن العبارات فيها ليست عباراتي.

في منتصف الستينيات انتقلت شقيقتي بات وزوجها بيتر ومعهما والدتي من منزلهما في شارع بيرتون رود إلى منزل يقع في ثورنتون هيث قريباً من منزل شقيقي تيري وزوجته شيرلي لا يفصلهما عن بعضهما البعض سوى شوارع قليلة. ولم أنتقل معهم. كنت قد التقيت في وقت سابق، وفي إحدى المناسبات التي تنظمها الكنيسة بفتاة اسمها جين كيرانز Jean Kierans. كانت معلّمة في إحدى المدارس وتسكن قبالتنا في شارع بيرتون رود. كانت ذات شعر داكن، جميلة وجذابة، وأغرم واحدنا بالآخر. أحبَّتها والدتي ـ يستحيل عليها ألاّ تحبها ـ وذلك إلى أن تبين لها أن جين تكبرني باثني عشر عاماً، رغم

أن ملامحها لا تدل على ذلك، وأنها مطلَّقة ولها ولدان، سيوبهان وكيفن. لم توافق والدتي على هذه العلاقة، ومع ذلك ذهبت لأقيم معها. كانت جين تفعل ما بوسعها لتكسب ود والدتي، وليس ذلك بالأمر الهيِّن. فهي علاقة محكوم عليها بالفشل منذ البداية. كانت والدتي ترى أن فارق السن بيني وبينها كبير جداً، ولم تغير رأيها، لكن جين كانت تشجعني على الدراسة وتشاركني آرائي السياسية.

في مطلع سنة 1966 لفت نظري إعلان نشرته مجموعة مصارف ستاندرد بنك Standard Bank Group يعرض فرصة للعمل في مصرف خارج البلاد براتب جيد إضافة إلى تعويضات مجزية للاغتراب. تقدمت بطلبي للعمل وقبلت، وانضممت إلى موظفي المصرف وفي نيتي أن أتقدم بطلب للعمل في الخارج في أقرب فرصة. لم أتخلَّ عن طموحاتي السياسية، ولكنني رأيت في هذا العمل فرصة للسفر وتوسيع الخبرة وادخار بعض المال. وتكون سيرتي الذاتية أفضل مما هي عليه. أضف إلى ذلك شعوري بالملل والرغبة في السفر.

ولم يطل الأوان حتى جاءت فرصة السفر. كان مصرف ستاندرد بنك لغرب أفريقيا The Standard Bank of West Africa من أكبر المصارف في نيجيريا. وعندما اندلع القتال في بيافرا Biafra ـ وكان صراعاً مريراً تطور إلى حرب شاملة ـ أخذ المصرف يدعو الشبان غير المتزوجين ليتطوَّعوا للعمل فيه بصورة مؤقتة. كانت تلك هي الفرصة التي أريدها. تقدمت بطلب وذهبت إلى نيجيريا على أساس الإعارة في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1966.

كنت محظوظاً بالمكان الذي عُيِّنت فيه. أرسلوني للعمل في مدينة جوس Jos الواقعة على هضبة في شمال نيجيريا كانت مسرحاً لمعارك طاحنة قبل شهور من وصولي. وحين وصلت كانت بعيدة جداً عن ويلات الحروب. ترتفع مدينة جوس بضعة آلاف من الأقدام فوق سطح البحر والمناخ فيها ممتاز. اشتركت في السكن مع شاب من ليفربول اسمه ريتشارد كوكيرام Richard Cockeram،

سنّه مثل سنّي تقريباً، وهو موظف دائم في المصرف، وكان لدينا شاب من قبائل الهوسا Hausa، اسمه موسى Moses يعمل في المنزل ويؤدي مختلف الخدمات من طهي الطعام وحراسة المنزل وإدارته وكل ما نطلبه منه.

كان مدير فرع المصرف في جوس شخصاً آخر من ليفربول اسمه بيرت بطلر Burt Butler رغم أن معظم أعمال المصرف كان يقوم بها رجل من غانا، اختصاصه المحاسبة، يقال عنه إنه متعدِّد الزوجات. والمؤكد أن الزوجة التي يصطحبها إلى حفلات الكوكتيل المصرفية هي غير السيدة التي التقيناها في مكان آخر. ساعدني في التكيف مع العمل سريعاً، وكان يعرف تماماً روتين العمل المكتبي وجعلني أتقن النهوض بالمسؤوليات الإضافية التي كلفت بها.

كانت نيجيريا عالماً بعيداً عن تجاربي السابقة. كل شيء فيها جديد أمامي: لحظات الفجر ساحرة الجمال. السماء عالية صافية، الفضاء رحب وواسع، والبعد كل البعد عن كل شيء، فأدركت لساعتي ذلك الجسر الذي يجعل أفريقيا تجذب الكثيرين إليها. كان نادي جوس Jos Club هو المكان الذي يلتقي فيه المغتربون، وهو محور النشاط الاجتماعي. في هذا النادي تذوقت طعم الكاري لأول مرة (حيث يقدم إلى جانب أنواع كثيرة من الأطباق الإضافية مع الفواكه والمكسرات). وتعرَّفت أيضاً إلى العروض السينمائية في الهواء الطلق حيث نشاهد الصور المتحركة منعكسة على جدار أبيض بدلاً من شاشة بيضاء، وتعرَّفت على لعبة البلياردو، واعتدت قضاء أيام الآحاد إلى جانب حوض السباحة حيث لا أفعل شيئاً وعرفت الحياة المريحة الهادئة لكني افتقدت صخب لندن وسرعة الحركة فيها. كانت حياتي في نيجيريا فترة متعة لكنني سرعان ما شعرت بالحنين للوطن وخلال أسابيع معدودة من وصولي.

وما نقش في ذهني من ذكريات عن تلك الفترة في نيجيريا قوي لا يزول. في تلك البلاد قرأت Papillon وقرأت قصة حياة ناي بيفان Nye Bevan التي كتبها مايكل فوت Michel Foot وكنت أستمع إلى الموسيقى من الأسطوانات التي

استطعنا شراءها من مدينة جوس (أهم ما أذكره منها أسطوانة لألفيس بريسلي Elvis Presley بعنوان Blue Hawaei). وسافرت إلى فروع المصرف البعيدة في العربة التي تحمل النقود وتعرفت إلى مواطنين نيجيريين ووجدتهم يتصفون بالوقار وشدة الاحترام للغير. وتبادلت أحاديث كاملة مع مغتربين آخرين يعملون في المناجم والمصارف والإدارات الأخرى.

وعندما جاءت مناسبة عيد الميلاد، وكان ذلك بعد وصولي إلى نيجيريا بثلاثة أسابيع، طلب ريتشارد من موسى أن يشتري لنا دجاجة للغداء. كنا ذلك الصباح نجلس في شرفة المنزل وكأننا أسياد هذا العالم. وطال غياب موسى وكذلك غياب الدجاجة.

لم نهتم كثيراً لطول غيابهما. فانقطاعات الكهرباء كثيرة وفي معظم الأحيان يعمل خدم المنازل في مطابخ مشتركة، وربما ذهب موسى ليطهو الدجاجة في مطبخ آخر. وعندما حان موعد الغداء لم تحضر وجبة الغداء. وقدم ريتشارد بعض المشروب لمناسبة عيد الميلاد وذهب ليستطلع الخبر. ثم جاء موسى.

سأله ريتشارد محتداً: «أين الدجاجة؟»

أجاب موسى: «في الطابق الأرضي، سيدي».

قال ريتشارد: «في الطابق الأرضي؟ لا بد أنها جاهزة للطعام الآن. أحضرها».

وبدت في نظرات موسى أمارات الشك والحيرة. لكنه ذهب وعاد بعد هنيهة ومعه الدجاجة دون أن تكون مشوية بالفرن، بل تختال في مشيتها وتنظر إلى موسى الذي يجرها بخيط من القنب، وتنقر أرض الغرفة بحثاً عن شيء تأكله.

قال ريتشارد وقد استبد به الغضب: «يا موسى، نحن نريد الدجاجة لنأكلها لا لنأخذها في نزهة».

ردَّ موسى معترضاً: «سيدي، أنت لم تطلب مني أن أذبحها» وأخذ الدجاجة بيده، وضعها تحت إبطه، وأمسك برقبتها، وسأل: «هل أفعل ذلك الآن؟»

وبدا الجواب على وجه ريتشارد. لقد تأخر كثيراً غداء الميلاد في تلك السنة، لكن غداءنا في اليوم التالي Boxing Day كان جيداً جداً.

كرهت تلك العنصرية التي تميَّزت بها الحياة الاستعمارية. كرهت تعاملهم مع النيجيريين الذي ينعدم فيه الاحترام لهم، وانخفاض أجورهم والفرص الضئيلة المتاحة لهم بالمقارنة مع الأجور العالية جداً للمغتربين. إن الجزء الأكبر من تلك العنصرية يعود في أسبابه إلى انعدام التفكير. لم يكن المغتربون معادين للنيجيريين، بل كانوا لا يكترثون لهم ولمشاعرهم. ويبدو أن غالبية المغتربين لم يفكروا إطلاقاً أن الموظفين النيجيريين، سواء في المصارف أم مراسلين، أو خدماً في المنازل، لديهم مسؤولياتهم نحو عائلاتهم. وإن استمع المرء إليهم، بدلاً من أن يتحدث عنهم، يجد أن لديهم طموحاتهم أيضاً.

وعلى هذا النحو كانت مشاعر والدي الذي نشأ وترعرع في أمريكا في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. أما والدتي فقد كان لها وجهة نظر مختلفة. فهي تؤمن أن لا أحد أسمى أو أدنى من الآخر. كانت تتوقف عن شيء تفعله لتمد يد العون لشخص تراه في وضع أقل شأناً من حالها. وكنت أميل إلى والدتي في مشاعرها تلك، وكانت تلك المواقف بعضاً من الموضوعات التي كنت أجادل والدي فيها.

ولم يكن مفاجأة لي أن أجد الموظفين المحليين يكرهون القادمين الجدد، كما كانت الحال في بعض الأحيان. كنت أدخر 120 جنيهاً في الشهر، وهو مبلغ كبير بالنسبة لتلك الأيام، لكنه كان على الأقل أكبر من الراتب السنوي لواحد من الموظفين النيجيريين. كان المغتربون شديدي الحس الوطني نحو

بلدهم الذي اختاروا ألاَّ يعملوا فيه. وكان أعظم احتفال شهدته خلال وجودي في تلك البلاد هو تلك الحفلة التي أقيمت دون سابق تحضير بتنظيم من الاسكتلنديين العاملين في شركات المناجم عندما فازت اسكتلندا على إنكلترا بثلاثة أهداف مقابل هدفين في المباراة التي جرت في ويمبلي. شرب الجميع حتى الثمالة، وكنت منهم. ولم أصحُ من تلك النشوة إلاَّ عندما وجدتني أحاول الوقوف فأطرق رأسي بالسقف فأدركت أنني قد نمت تحت الطاولة. ولم أكن وحدي على تلك الحال. ولكن لا بأس، أعتقد أنه ليس من المعتاد أن تتغلب اسكتلندا على إنكلترا في مباريات ويمبلي.

كنت آمل أن أمكث في نيجيريا سنة ونصف السنة لولا أن تدخل القدر بعد خمسة أشهر فقط من وصولي إلى تلك البلاد. وكان ذلك عندما وقع لي حادث سيارة مؤسف. لا أذكر على وجه الدقة ما سبق الحادث. لكنني أذكر بصورة مبهمة أنني كنت أشاهد فيلماً سينمائياً في نادي جوس بينما كان ريتشارد يلعب البلياردو. تشير بعض الروايات، لا سيما تلك التي وردت في كتاب السيرة الذي ألَّفه أنطوني سلدون Anthony Seldon وهو كتاب شامل جيد البحوث، أنني كنت أحضر حفلة Roviny Party لوداع بعض المغتربين، لكن المؤكد أنني كنت في السيارة إلى جانب ريتشارد عائدين إلى المنزل، وكانت سيارة جديدة من طراز كورتينا Cortina، وهو لا يحسن القيادة جيداً. (لم يكن لزاماً على المغتربين في نيجيريا أن يتقدموا لفحص قيادة السيارات من أجل الحصول على إجازة سوق، كما أخبرني هو) كنت متعباً للغاية، يغالبني النعاس لكنني أحسست أنه لا يحسن السيطرة على السيارة.

لا أذكر شيئاً بعد ذلك، حتى أفقت من إغماء أصابني فوجدتني على قارعة الطريق، لا أستطيع الحراك. لقد وقع حادث للسيارة. نظرت حولي فوجدت ريتشارد جالساً على العشب على مقربة مني يمسك رأسه بيديه ويبكي من هول الصدمة. حاولت الجلوس فلم أستطع. الدماء على وجهي وذراعي

وتغرق قميصي. بنطالي ممزق، وساقي اليسرى ملتوية فوق كل توقع. وقبل أن أستعيد وعيي تماماً أدركت أن عظم الرضفة في ركبتي كسرت وساقي أصيبت بكسور بليغة. وقلت في نفسي «هذه هي نهايتي» وفقدت الوعي ثانية. ولست أدري كم لبثت أنا وريتشارد على قارعة الطريق. لم ينطق ريتشارد بكلمة، وكأن الصدمة أخذت منه كل مأخذ. وكنت أنا في ألم شديد.

بعد ساعات طويلة من الحادث توقفت سيارة عابرة، كما قيل لي، فحملني بعض الأشخاص برفق ووسدوني في القسم الخلفي من السيارة. وعندما استعدت وعيي وجدت نفسي مستلقياً على ظهري في غرفة العمليات بالمستشفى وحولي الأطباء والممرضات يرتدون الأردية والقبعات الخاصة والضوء الساطع في وجهي. وساقي مضمدة بالجبس من أعلى الفخذ حتى أخمص القدم ومشدودة نحو الأعلى.

استيقظت في اليوم التالي لأجد نفسي في المستشفى التابع للبعثة التبشيرية في مدينة جوس يقوم على خدمة المرضى فيه ممرضات كاثوليكيات. قيل لي إن ساقي مصابة بكسور في عدة مواضع، وأن عظم الرضفة في ركبتي لا يمكن جبرها. وقيل لي أيضاً «إن تجهيزات الأشعة السينية في المستشفى قديمة جداً لذلك لا نستطيع الحكم بمدى الضرر، لكن المؤكد أننا لا نستطيع معالجة ركبتك. حالما تتحسن صحتك، يجب أن تسافر عائداً إلى إنكلترا». لم يكن بمقدوري أن أعترض، لكن فكرة العودة إلى الوطن أعجبتني.

لم تسمح حالتي بمغادرة المستشفى على الفور، أو بالسفر. لكن المعاملة التي لقيتها في جوس كانت جيدة، بل أفضل ما يستطيعون تقديمه، ولم يكن أحد يعرف حق المعرفة مقدار الإصابة التي ألمَّت بي. سألتهم متى أستطيع الوقوف على قدميّ، ويبدو أن أحداً لا يستطيع طمأنتي إن كنت سأسير بصورة طبيعية. وذات ليلة، عندما صرخت من شدة الألم حضرت ممرضة لا تعرف الإنكليزية وبيدها بعض الماء البارد وبدأت برفع «الناموسية» ظناً منها أني أعاني

من ارتفاع في درجة الحرارة. ورغم وجود الناموسية لتقيني لسع البعوض، فقد وجد البعوض غذاءه في جسدي. لكن هذا كله لا يقارن بالآلام الأخرى المتسببة عن الحادث.

وعندما تحسنت صحتي وصرت قادراً على السفر، أقلتني طائرة خفيفة من مدينة جوس إلى كانو Kano. وقد أسندت ساقي المضمدة بالجبس إلى أكياس البريد. ثم إلى مطار هيثرو بلندن حيث كنت ممدداً فوق عدد من مقاعد الطائرة يصحبني في رحلتي تلك موظف مغترب يعمل في مصرف باركليس Barclays تلطف بمرافقتي. لا تسعفني ذاكرتي حول وضعي في تلك الرحلة، لكنني وجدت سيارة الإسعاف، ووالدتي وشقيقتي وجين بانتظاري في المطار.

نقلتني سيارة الإسعاف إلى مشفى مي دي Mayday في كرويدون Croydon التي وصلتها وأنا في حالة شديدة من المرض. وضعوني على سرير في أحد الأركان بينما كانت الموسيقى تصدح بصوت عالٍ والممرضات يثرثرن وهن ينظفن الجناح ويبدلن أغطية الأسرّة. على نحو مفاجئ تبدل كل شيء. لقد حضرت الأخت «رئيسة الممرضات» لواردیتها ورأت الوضع المزري. توقف الضجيج وخيَّم الصمت والهدوء. فاغتسلت بمساعدتهن، وقدمت لي الحبوب المسكنة للألم والحبوب المنوّمة، وأعد السرير على عجل وأسلمت نفسي للنسيان.

لا زلت أذكر تلك «الأخت»، وأذكر ذلك الشعور بالارتياح الذي أسبغه حضورها في ذلك الجناح من المستشفى. كنت أجدها قريبة مني كلما اشتد عليَّ المرض. وعندما تماثلت للشفاء وجهت كل اهتمامها لحالات أخرى جديرة باهتمامها. كانت قصيرة القامة، أنيقة تتفرغ لعملها بصدق ونزاهة. صارمة في ضبط النظام. والحق أقول إن المريض الذي يجدها قربه يكون سعيد الحظ.

لم تشف ساقي بسهولة. فقد احتجت لعدد آخر من العمليات الجراحية رغم أنني لا أعلم يقيناً الإمكانيات الحقيقية للشفاء. في بعض الأحيان كانت

تراودني أفكار وأنا مستلقٍ على السرير تفقد فيّ الأمل وتبعث فيّ اليأس وتجعلني أتساءل هل سأبقى طوال حياتي أعرج في مشيتي. وما زاد الأمر سوءاً أن الممرضات لم يبدين أية رغبة في الحديث عن حالتي، مما جعلني أخشى الأسوأ. وأدركت أنني لن أعود إلى ألعاب الكريكيت والركبي وكرة القدم. وقبلت ذلك بكل رضا أملاً بأنني لن أفقد ساقي، وأنني سأستطيع في يوم من الأيام أن أسير بشكل طبيعي.

في تلك الأثناء كان مصرف ستاندرد بنك في غاية الروعة. فقد كان موظفو قسم شؤون العاملين يزورونني بانتظام. ومنحت علاوات في المرتب والتعويضات. وبقيت وظيفتي محفوظة لي طوال الأشهر التي قضيتها في العلاج والنقاهة. لا أظن أنني قد ألقى معاملة أفضل مما قدم لي المصرف وسأبقى ممتناً له ما حييت.

حالما تحسنت حالي عدت للمطالعة. قرأت كل ما كتبته أغاثا كريستي Agatha Christie من قصص، بعضها جيد، وبعضها رديء، وقسم منها بين بين، لكنها جميعاً قمة في الإبداع. وصرت أتقن التعرف على الأوغاد من شخصيات قصصها (حتى أنني بعد سنوات من قراءاتي تلك استطعت التعرف على المجرم فوراً عندما شاهدت فيلماً لقصتها بعنوان «فخ الفأر The» Mousetrap. وقرأت كتب التاريخ وكتباً عن السياسة. قرأت مؤلَّف ونستون تشرشل عن الحرب العالمية الثانية، وكتباً ألَّفها نيفيل كاردوس عن ألعاب الكريكيت، ومؤلفات آر. إف. ديلدرفيلد R.F. Delderfield وهوارد سبرنغ Howard Spring وكتباً عن الأعمال المصرفية. قرأت كل ما استطعت تناوله من كتب. فالشهور الطويلة التي قضيتها في النقاهة لم تضع سدى.

غادرت المستشفى في شهر آب / أغسطس سنة 1967، لكنني لم أزل نحيلاً، أشعر بالألم، ولم تتحسن صحتي جيداً. وساقي هزيلة. وعندما أزيل الجبس عنها، ظهرت الندوب التي طال أمد شفائها، وكان منظرها مريعاً.

وذهبت للإقامة مع جين في بريكستون. اهتمَّت بي كثيراً ورعتني طوال فترة نقاهتي الطويلة. منحتني الدفء أكثر مما أستحق، وأعادت تأهيلي ذهنياً وجسدياً. كنت مغرماً بها وأحب قربها. ولكن كان يفصل بيننا ذلك الفارق في السن، الذي أفكر فيه في أعماق أعماقي. إضافة إلى اعتقادي أن تلك العلاقة لن تدوم. ولم أكن في ذات الوقت واثقاً إذا كان من الإنصاف أن أبقى عندها. غير أن الحنان الذي أحاطتني به غلبني فبقيت قربها.

وعندما اشتد عودي، وصار باستطاعتي أن أعتني بنفسي، انتقلت إلى شقة صغيرة يملكها بات وتيد ديفيز وهما من أصدقاء جين. وعدت إلى مواصلة الدراسة لنيل الدبلوم في الأعمال المصرفية. في شهر أيلول / سبتمبر من تلك السنة اجتزت الامتحان في مادة «النظرية النقدية وتطبيقاتها» وعدت أيضاً لعملي في المصرف. واستأنفت نشاطي السياسي على النطاق المحلي في منطقة لامبث. وفي الوقت الذي كنت أتماثل فيه للشفاء ببطء وافق الحزب في شهر كانون الأول / أكتوبر على ترشيحي عن دائرة فيرنديل Ferndale للانتخابات المحلية التي كان مقرراً لها أن تجري في شهر أيار / مايو من السنة التالية. كانت تلك الدائرة من الدوائر المحسوبة لحزب العمال، أو هكذا كان الاعتقاد. وقد تم اختيار المرشحين الذين نتمنى فوزهم لمختلف الدوائر. وبالطبع كانت الحملة الانتخابية ستبعدني عن الدراسة، لكنني نظمت برنامجي اليومي بحيث أتفرَّغ للأمرين معاً.

قبل أن يتم اختياري مرشحاً عن دائرة فيرنديل، ألقيت خطاباً أمام جمع من شبيبة المحافظين في منطقة كلافام Clapham. وذهبت إلى مقر الحزب في كلافام أتكئ على عكازين ووجدت أنه المكان الخطأ. حيث كان الاحتفال مخصصاً تلك الليلة لرابطة الأعضاء المتقدمين في الحزب. وبالمصادفة التقيت ضيف الاحتفال على الدرج، كان أحد مستشاري الملكة ومن المقرر أن يتحدث عن الإصلاحات القانونية. لم نتحادث معاً، وعرفت فيما بعد أنه السير دافيد

رنتون Sir David Renton النائب في البرلمان عن منطقة هنتغدونشاير.

كانت والدتي في تلك الأثناء كثيرة القلق حول صحتي وعلاقتي مع جين ولكي تكون على بيِّنة من أمري قبلت دعوتي إلى نادي Supper Club التابع لحزب المحافظين في بريكستون. وفي تلك الليلة طلب إليَّ أن ألقي كلمة قبل ساعتين فقط من الموعد المقرر للكلمة حيث أن الخطيب المدعو أصلاً للحديث اعتذر عن الحضور بعيد ظهيرة ذلك اليوم. وكانت تلك المرة الأولى والوحيدة التي شاهدتني والدتي ألقي خطاباً أمام الجمهور.

رأيتها جالسة بين الحضور، تتقبل الكلمات الجميلة التي يقولها من يجلس إلى جوارها. ولم يكن بي حاجة لأن أسألها ماذا يجول بخاطرها في تلك اللحظة. فقد أحسست أنها تقول في نفسها: لو أن توم كان هنا. لو أن... لكن توم لم يحضر، ولا يمكن أن يحضر. وهذا ما أحزنني أنا أيضاً. لكن والدتي كانت موجودة هناك، وقد ملأها الشعور بالاعتزاز والفخر، وسالت الدموع غزيرة من عينيها، وهي معروفة برقة أحاسيسها وغزارة دموعها الدافئة. وشعرت ذلك المساء أنني قريب جداً منها.

وبدأت خطوات العمل السياسي تتسارع. وأخذت أكتسب الخبرة من أولئك الذين التقيتهم ومن الأشياء التي فعلتها، من عملي في المصرف، ومن خلال ما فعلت في كل من بريكستون ولامبث. ومن خلال ما أفعل ليعرفني الجميع. كنت أحضر وأشارك في جميع اللقاءات والأنشطة التي تنظمها شبيبة المحافظين. ومن حسن حظي أنني كنت أبذل مجهوداً يعادل ضعف مجهود أي شخص آخر. وكنت أسعى لكسب التأييد لنفسي وللآخرين في الانتخابات. كنت أتواجد دوماً كلما دعت الحاجة. كنت عازماً عزماً أكيداً على ألاَّ أفشل. أو على الأقل ألاَّ يكون الفشل إن وقع ناجماً عن تقصير في جهد أبذله، كما حصل معي في المدرسة. وكنت على استعداد لقبول الفشل إن كان ناجماً عن

عدم اقتدار أو عن سوء حظ، أما الفشل الذي قد ينجم عن تقصيري في مجهود ضمن إمكانياتي فهذا لن يكون بالمطلق.

ظل ذلك الإخفاق في المدرسة هاجساً لم يغب عن ذهني، أحس به إحساساً قوياً. وعندما كنت أعمل مع تيري في صنع زخارف الحدائق، لم يداخلني شعور بأن هذا العمل سيكون عملي مدى الحياة. كنت أنظر حولي وأقول في نفسي ما هي المهارات التي أملكها؟ وماذا لديّ لأقدِّم؟ وشعرت أن شيئاً لديّ، وقرَّرت أنه يتعيَّن عليّ أن أثبت للآخرين أنني فعلاً أملك أشياء أستطيع أن أقدِّمها. ولهذا السبب بدأت العمل بجد واجتهاد. فالقوة الدافعة للمرء نحو العمل على قدر من الأهمية لا يقل عن الفكر.

ومنذ تلك اللحظة التي ألقيت فيها الخطاب، غدوت خطيباً نظامياً في المكتب المركزي لحزب المحافظين، وانتخبت خازناً لرابطة حزب المحافظين في بريكستون، وأدليت بشهادتي في تحقيق أجراه المكتب المركزي في نزاع حصل بين رئيس الرابطة اليميني المتشدِّد وكان ضابطاً في سجن بريكستون وعلى خلاف مع مندوبة الحزب ماريون ستاندنغ ويريد إزاحتها عن منصبها. لم تكن تلك الواقعة بالشيء السعيد، ولا أذكر تفاصيلها. كل ما أذكره أنني كنت مؤيداً لماريون. ورغم أنها خرجت من ذلك التحقيق بنتيجة لصالحها، إلاَّ أنها تركت الرابطة بعد ذلك بوقت قصير، وكذلك فعل رئيس الرابطة. وفي غمرة ذلك كله كنت أتابع دراستي.

لم أتوقع الفوز في دائرة فيرنديل، لكنني اعتقدت أن دخول المعركة الانتخابية يعزز مؤهلاتي وسيرتي الذاتية. وسعيت للحصول على تأييد الناخبين. أنتقل من مكان إلى مكان بمشيتي العرجاء وكنت ألقى استقبالاً من الناخبين أفضل مما كنت أتوقع. والواقع أننا كنا أكثر نجاحاً مما كنا نأمل في جميع أنحاء منطقة لامبث. ونقلت إلينا بربارة واليس Barbara Wallis مرشحتنا عن دائرة فوكسهول الانتخابية أنباء عن نتائج أولية جيدة رغم أن تلك الدائرة غير

واعدة لنا. وكذلك الأمر نقل إلينا السير جورج يونغ Sir George Young أنباء سارة من دائرة كلافام المجاورة. غير أني لم أعر اهتماماً لما قاله جورج الذي يبلغ طوله ستة أقدام وأربعة إنشات [حوالي 193 سم] ويطوف سعياً للحصول على تأييد الناخبين ومعه كلبه سيربيرس Cerberus الذي إن انتصب على قائمتيه الخلفيتين بدا أطول قامة من جورج. فلا عجب أن يمنحه التأييد كل من يلتقيه من الناخبين.

كان يحدونا الأمل والتفاؤل في كسب المقاعد في انتخابات المجالس، إذ لم تكن حكومة هارولد ويلسن Harold Wilson العمالية تحظى بتأييد شعبي. خفّضت قيمة الجنيه في السنة السابقة، ولم تقوَ على التصدي للصعاب التي واجهتها. ورغم ذلك لم يكن نجاحي في فيرنديل محتملاً.

وتدخل القدر، بتاريخ العشرين من نيسان / إبريل، أي قبل ثلاثة أسابيع من موعد الانتخابات المحلية، ألقى إينوك باول Enoch Powell خطابه الشهير الذي أثار عاصفة من الغضب في برمنغهام. تحت عنوان «أنهار من دماء» تكلّم باول محذراً من مخاطر الهجرة الوافدة، فحرّك المشاعر وأيقظ المخاوف وعمل على تغيير اتجاه ريح مؤاتية للمحافظين في انهيار جليدي بدّل المشهد السياسي. فأقدم تيد هيث على فصل اينوك من حكومة الظل وشجب خطابه كل من كوينتين هوغ Quintin Hogg وأيان ماكلويد Iain Macleod. لكن الملايين من عامة الناس أحسّوا أن إينوك باول كان يعبّر عن مخاوفهم. انطلق عمال الموانئ في مسيرات تأييد له وساد الصخب السياسي وانقسم الجميع إلى مؤيد ومعارض.

كان موقفي آنذاك أن باول على خطأ وأن خطابه مثير للفوضى والعصيان، وأنّ تيد هيث محق في فصله من حكومة الظل، وقلت رأيي بكل صراحة. أما لامبث، فقد كانت أيضاً مسرحاً لانقسامات سياسية في صفوف المحافظين. وكان بعض المرشحين للمجالس المحلية، ومنهم صديقي كلايف جونز، من

مؤيدي إينوك، وبعضهم الآخر أصدروا نشرات ضمن حملاتهم الانتخابية بعنوان «نحن نؤيد إينوك». وكان من المعارضين له بربارة واليس وصديق من أصدقائي هو لوري كينيدي، إلى جانب اثنين من كبار الشخصيات في الحزب على المستوى المحلي هما برنارد بيركنز وبيتر كاري. أما على الصعيد الشعبي فقد اعتقد الكثيرون من البيض في بريكستون أن باول إنما تحدث عن مخاوفهم، في حين أحسَّ السكان السود أنهم مهددون، ولم أكن أعرف الكثير منهم لأتحدث إليهم حول هذا الموضوع. وإن تحدثت إلى من أعرفه منهم ابتعدوا عني ونأوا بأنفسهم عن الحديث لعلهم كانوا في ريب من أمر من يحادثهم، غير واثقين إن كان مع أو ضد ما قاله باول.

لم أكن من أصحاب الرأي القائل إن باول عنصري. وأدركت أنه كان يعبِّر عن مخاوف حقيقية. بل كنت جازماً أنه على خطأ فيما قال. وبعد سنوات من ذلك التاريخ وعندما تعرَّفت إليه عن قرب في مجلس العموم رأيت فيه ذلك الإنسان الذكي الذي يسحر من يحدثه. لم أكن أتفق معه في كل ما يقول حيث يميل في معظم الأحيان إلى التطرف، لكنه كان برلمانياً من الطراز الأول. وقد كان له في سنة 1968 سحره السياسي القوي، وأدَّت سيطرته القوية على الجماهير إلى سقوط حكومة حزب العمال في الانتخابات. وعلى أية حال كانت نتائج الانتخابات المحلية في ذلك العام كارثة كبرى للعمال في الوقت الذي قدمت للمحافظين ثراءً سياسياً لم يخطر لهم.

حققنا فوزاً كاسحاً في لامبث حيث كسبنا سبعة وخمسين مقعداً من أصل ستين. وكانت عملية فرز الأصوات في قاعة البلدية مفعمة بالحياة تغمرها مشاعر من عدم التصديق والانفعال عندما دلَّت النتائج أن مقعداً تلو الآخر يذهب للمحافظين. وكان الأعضاء الجدد للمجلس المحلِّي خليطاً متنوعاً من المواطنين. فكان من الفائزين إلى جانبي عن دائرة فيرنديل ريغ آلنت Reg Allnutt وجين لانغلي Jean Langley اللذان لم يتوقعا الفوز فملأهما حماس رغم

أن ذلك النجاح كان بحفنة ضئيلة من الأصوات. وكذلك فاز كل من بربارة واليس وجورج يونغ وكلايف جونز وغيرهم كثيرون من أصدقائي كل في دائرته، وجميعهم من محترفي السياسة. وقد أصبحت بربارة فيما بعد سكرتيرتي لشؤون الدائرة الانتخابية عندما كنت في مجلس العموم وبعد ذلك في مجلس الوزراء. وهي قصيرة القامة، ذات شعر أحمر شديدة الحماس تنادي بالاعتدال (رغم أن ذلك الاعتدال يزول في سنوات لاحقة) أما جورج يونغ فقد صار وزيراً في حكومتي. وكلايف جونز الطويل القامة واللطيف المعشر الذي كان والداي يعدانه ابناً لهما فقد اتخذته إشبيناً لي يوم زفافي وجمعتني به صداقة حميمة لسنوات كثيرة.

بعد انتهاء فرز الأصوات وفي طريقي إلى البيت عرجت على منزل رئيسة الرابطة السيدة إيفانز محاولاً إيقاظها من نومها لأزف إليها النبأ السار. كانت مستغرقة في نومها إذ أوت إلى فراشها دون أن تتوقع لنا الفوز. كانت سيدة كهلة من ويلز، لم تجب عندما قرعت جرس الباب. فرفعني أصدقائي على عامود النور، وساقي تؤلمني، وقذفت ببعض الحصى نحو نافذتها. وعلى نحو مفاجئ خيَّم الصمت على رفاقي وأحسست أن ثمة شخصاً غريباً يقف على الرصيف ينظر إلينا. نظرت، فإذا هو شرطي يسألني «ماذا تفعل هناك؟» أوضحنا له أننا كسبنا الانتخابات. فمضى في طريقه يهز رأسه مستغرباً ذلك السلوك المجنون من فئة من الشبان يعملون في السياسة. لكننا لم نستطع إيقاظ السيدة إيفانز.

عندما استقر بي الأمر في المجلس، حدث أمر أو اثنان من الأمور المثيرة للنزاع. أولهما الموقف الذي اتخذه برنارد بيركنز وبيتر كاري المناوئين لفكر إينوك وأوضحا للجميع أن المجلس الجديد الذي يتألف من حزب المحافظين لن تكون له أية مشاركة في أعمال دعائية مناهضة للسود. وكنت من أشد المؤيدين لهذا الموقف وخضت معركتي الخاصة ضد النشطاء في تلك الدائرة

الانتخابية الذين يحملون آراء معارضة. أما الأمر الآخر فيمكن إيجازه فيما يلي: بعد بضعة أسابيع من انتخابي لعضوية المجلس المحلي، جاءني كاتب المجلس جون فيشويك وانتحى بي جانباً يستفسر عن صحة أهلية ترشيحي لعضوية مجلس لامبث المحلي. كنت في ذلك الحين أقيم في ثلاثة عناوين مختلفة، لكن العنوان المذكور على أوراق الترشيح لم يكن واحداً من تلك الثلاثة، بل عنواناً رابعاً لا أقيم فيه، وقد اكتشف فيشويك هذه الحقيقة وأراد الاستفسار.

والحقيقة أنني كنت أملك المؤهل الخاص بالإقامة من أجل الترشيح عن لامبث. فقد كنت أقيم مع جين وكان بوسعي أن أسجل اسمي في لائحة الناخبين في لامبث بناء على عنوان محل إقامتها، لكنني لأسباب ارتأيتها آنذاك لم أرغب أن أفعل ذلك. ولكي أضمن المؤهل الخاص بالإقامة استأجرت غرفتين في شارع تمبلار Templar Street المجاور، لكنني لم أتمكن من الانتقال إليهما قبل الموعد النهائي المحدد في شهر تشرين الأول / أكتوبر بوضعه في سجل الناخبين. فوقعت في مشكلة باعتباري مرشحاً لعضوية المجلس. لهذا السبب اتخذت لنفسي عنوان واحدة من صديقات والدتي هي السيدة أوليغانت التي تقيم في شارع تمبلار قبالة الغرفتين اللتين استأجرتهما. اقتنع فيشويك بهذا التوضيح وسرّ به. وطوي الأمر. ولم أعد أسمع شيئاً عن هذا الخداع البريء حتى كشفت الأمر صحيفة بانوراما Panorama بعد خمس وعشرين سنة من تاريخه، وبعد إزعاجات كثيرة سببتها للسيدة أوليغنت، ولم تذكر الحقيقة كلها.

كانت أكبر مشكلة تعاني منها لامبث ولا تزال هي مشكلة عدم صلاحية السكن. صحيح أن القسم الأكبر من أحياء ستريتهام Streatham ونوروود Norwood جميل وجذاب، وأن بعض أقسام كننغتون Kennington كان في طريقه نحو التحسن، إلاّ أن كلافام Clapham كانت تتضاءل وتسوء حالها. كما كان القسم الأعظم من بريكستون عبارة عن أحياء فقيرة مكتظة بالسكان تفتقر إلى النظام الصحي، يرتع فيها البؤس والشقاء. ويبدو أن عقد الستينيات الذي اتسم

بالتغيير، لم يطل لامبث. كانت أسعار الأراضي في صعود مستمر وامتلاك الشقق للسكن في تراجع شديد. أعداد السكان تتزايد ومع هذه الزيادة تزداد الأعباء المالية على المجلس. وكثيرون جداً هم المهاجرون الوافدون، ومعظمهم من جزر الهند الغربية، الذين جاؤوا إلى إنكلترا بحثاً عن حياة أفضل فوجدوا أنفسهم بلا عمل وبلا أمل بالحصول على عمل، يعيشون في ظروف قاسية من البؤس والحرمان، وتتصاعد من حولهم مخاوف صراع حقيقي. ووسط هذه الظروف التي تشبه برميل بارود انطلقت كلمات إينوك باول فوجدت صدى لها في كل الأنحاء، تؤكد للبيض أن ثمة من يهتم لمخاوفهم وفي ذات الوقت يزيد الخوف لدى السكان السود.

كانت منطقة لامبث غارقة في خضم تلك المشاكل. وكان الحل الوحيد لمشكلة السكن بناء مساكن جديدة. ولكن حتى لو بنيت منازل جديدة، فسوف تنجم مشاكل أخرى. فقد اختفت الشوارع التي كان يقطنها المالكون. والخليط السكاني آخذ بالتضاؤل لتزداد أعداد المعوزين. وتصاعد الضغط من أجل التعليم وغيره من الخدمات الأخرى. وهذا الإنفاق المتزايد يؤدي إلى رفع نسبة الضرائب والرسوم البلدية المحلية، كما يؤدي إلى إغلاق الشركات الصغرى وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة. وهكذا واجهت لامبث دورة من الحرمان.

ومن ناحية أخرى، كانت بريكستون تناضل بطريقتها الخاصة. فقد قامت مجموعات المستأجرين ومجموعات تابعة للكنيسة وغيرها من مجموعات المصالح الخاصة بمحاولات جيدة لإصلاح الأوضاع المحلية، ولو أدى ذلك في بعض الأحيان إلى نزاع مع السلطة المحلية التي لم تعمل على تلبية مطالبها، ولم يكن ذلك بالأمر المفاجئ. ومع ذلك وعلى الرغم من مشاكلها الكثيرة، كانت بريكستون مفعمة نشاطاً وحيوية، تتجليان في سوق بريكستون حيث تجد الجنسيات المختلفة، وحيث الصخب والجلبة، وأكشاك البيع، وحيث تسمع

الباعة يصرخون معلنين عن بضاعتهم بأصواتهم العالية، وتتعالى فوق ذلك كله أصوات الموسيقى، وتفوح رائحة التوابل ممزوجة مع رائحة النقانق وتسمع اللهجات المختلفة للقادمين من جزر الكاريبي ومن جنوب لندن.

كان برنارد بيركنز الشخصية البارزة في مجلس لامبث، زعيم المحافظين في تلك الأنحاء. ويعرف خفايا الحكم المحلي. كان بحكم المهنة موظفاً كبيراً في الحكومة المحلية لمنطقة واندزورث Wandsworth المجاورة، كرس معظم أوقات فراغه من الوظيفة لمنطقة لامبث، وكان إلى جانبه يقدم له الدعم والمساندة بيتر كاري Peter Cary، نائب القائد، وهو شخصية شبيهة إلى حد كبير بشخصية نايغل لوسون Nigel Lawson، وكان اختصاصياً بموضوع الإسكان. وقد أسعدني الحظ إذ جاء تعييني من برنارد في لجنتي المالية والإسكان. وهذا ما كنت أريده فعلاً، ولا أريد سواه. وشرعت أتعلم حيث وجدت إلى ذلك سبيلاً.

وهكذا أضحت السياسة تشغل الجزء الأكبر من حياتي. بعد الانتهاء من عملي اليومي في المصرف، كنت أذهب إلى رابطة حزب المحافظين حيث ما زلت أمارس وظيفة الخازن للرابطة، أو كنت أذهب إلى البلدية لأتابع عملي في اللجنتين، ومن أجل أية اجتماعات أخرى. وإن لم يكن لدي ما أؤديه، كنت أصغي لأحاديث الآخرين علّني أستزيد علماً بما يجري. وكنت في الصباح الباكر أواصل دراستي في علوم المصارف ثم أضفت إلى تلك الدراسة مهمة إعداد التقارير لاجتماعات المجلس. وفي متابعة تحصيلي العلمي كنت أجتاز الامتحانات، لكن تقدمي في الدراسة صار أبطأ من السابق.

في أواخر سنة 1968 اتفقت رابطة بريكستون مع رابطتي كلافام وفوكسهول المجاورتين على توحيد أنشطتهما ضمن مجموعة واحدة سمّيت مجموعة المحافظين لشمال لامبث، وتم تعيين جين لوكاس Jean Lucas مندوبة الحزب في كلافام مندوباً مشتركاً لهذه المجموعة. كانت جين صديقة وحليفاً

لي. ناصرتني وشجعتني. وكانت خير معين لي عندما كنت أناضل وأُسائل نفسي إن كنت سأصبح نائباً في البرلمان. وقدّر لها أن تلعب دوراً هاماً في تحقيقي لذلك الحلم. كان مع جين مندوب حزبي متدرب أعرفه جيداً هو بيتر غولدز Peter Golds، وهو أيضاً قدر له أن يلعب دوراً هاماً أكثر من مرة في مستقبل حياتي السياسية.

في شهر كانون الثاني / يناير من سنة 1969، ارتقت مرتبتي وصرت نائباً لبيتر كاري بمنصب نائب رئيس لجنة الإسكان. وبعد ذلك بشهرين أصبحت نائب رئيس رابطة حزب المحافظين لمنطقة بريكستون. أمّا مجلس لامبث فقد كان جيد الخدمة، ينهض بأعباء مهامه موظفون على درجة عالية من الكفاءة. كان جون فيشويك، كاتب البلدية، شخصاً قديم الطراز. وكان تيد هولامبي مدير التخطيط، كثير الحماس يكاد صبره ينفد في مسعاه لتنفيذ المخططات وإزالة الأحياء الفقيرة لترتفع مكانها المباني الحديثة، كان يجول بسيارته في أنحاء المنطقة يشير بذراعيه نحو المناظر الشاذة في الأحياء متناسياً أن قيادته للسيارة تستدعي الإمساك بالمقود.

لكن أمير تلك المجموعة هاري سمبسون Harry Simpson مدير الإسكان، فقد بدأ حياته العملية في سن الخامسة عشرة حين عمل لدى مجلس مقاطعة لندن London Country، ثم أصبح محصّلاً للإيجارات. وأضحى فيما بعد الإداري المختص بشؤون الإسكان الأكثر احتراماً في البلاد. وبعد أن ترك مجلس لامبث عيّن مدير سلطة الإسكان في إيرلندا الشمالية، وكانت آخر محطة له في حياته العملية مديراً للإسكان في مجلس مدينة لندن الكبرى.

تعلمت الكثير من ذلك الرجل الفذ. ويعود الفضل لقوته الدافعة ولقيادة برنارد بيركنز في حصول مجلس لامبث على سمعة عالية في أوساط الحكم المحلي. كنت ألتقي هاري في مكتبه قبل أو بعد اجتماعات المجلس لنتجاذب أطراف الحديث في أمور الإسكان، وفي كثير من الأحيان كان حديثنا يمتد حتى

وقت متأخر من الليل فكان خير من علمني سواء أمور الإسكان أم الأسلوب الحضاري الراقي لمعالجة القضايا العامة.

إلى جانب ذلك، ازداد اهتمامي بأمور سكني الخاص. فاشتريت أول منزل لي، وكان شقة تتكون من غرفتي نوم في بريمروز كورت Primrose Court في حي ستريتهام Streatham ودفعت ثمناً لها مبلغ 5600 جنيه. لم أكن ذلك الشاري الراغب، لكن زميلاً لي في المجلس، جيف موراي Geaf Murray كان يملك شقة في ذلك الحي اقنعني بالشراء. لم يكن ترددي في الإقدام على ذلك الشراء عدم رغبة مني، بل لانشغالي الدائم، وعدم توفر الوقت الكافي للبحث والشراء، فظل يحثني على ذلك إلى أن وافقت. وفيما بعد، انتقل إلى حينا عضو ثالث في مجلس لامبث هو جون ستيل John Steele ثم ألحق جي بريمروز كورت بمجلس لامبث المحلي. وغدا منزلي في تلك الشقة مكاناً يرتاده الشباب من أعضاء المجلس على كثرتهم. وبقيت في تلك الأيام على علاقة ودية مع جين رغم أن فتوراً قد اعتراها.

في تلك السنة ذهبت في زيارة إلى روسيا حيث توجد معاهدة توأمة بين لامبث وإحدى ضواحي موسكو هي ضاحية موسكفورتسكي Moskovertskey. كانت روسيا في السنة التي سبقت زيارتي لها قد اجتاحت تشيكوسلوفاكيا لتطفئ وهج ربيع براغ وتقضي على ألكساندر دوبشيك. لذا ازداد اهتمامي لأن أرى عن كثب حقيقة عدو لنا في أيام الحرب الباردة.

كانت تلك الزيارة كتلة من التناقضات. كان رئيس بلدية موسكفورتسكي رجلاً يدعى تشيليكن يمارس سلطته بقسوة شديدة، وليس دون ذلك مسؤوليته عن الإسكان. قال لي مرة وهو يبتسم، ولا أظنه مازحاً: «الطقس في الشتاء بارد جداً لمن ليس له شقة». وكانت الحفاوة بنا في مستوى يليق بالملوك. في تلك الزيارة شاهدت الأوبرا لأول مرة، وكانت أوبرا «البنت السباتي Queen of Spades» التي قدمت على مسرح البولشوي، كما شاهدت الباليه لأول مرة

وكانت باليه «بحيرة البجع» في قصر المؤتمرات لعبت دور البطلة فيها راقصة الباليه الشهيرة ناتاليا بسمرتنوڤا Natalia Bessmertnova. فضلت الباليه وكان إعجابي بها أكثر من الأوبرا، ولم أدرِ أنني سألتقي عما قريب بشخص يعرّفني الكثير عن بهجة الاستمتاع بفن الأوبرا. كان النظام الروسي يمنح السلطة السياسية لمن هم أكبر سناً فيرتقي منصباً المرء مع تقدم سنه. لذلك ذهل تشيليكن عندما علم أنني أصغر أعضاء الوفد سناً بل أنني أصغرهم بثلاثين سنة. وبعد انتهاء حفلة الباليه قدم لي كؤوس الشراب وألحّ عليّ بالمزيد منها وذلك حتى الساعات الأولى من الفجر ويهدف من ذلك أن يرى إن كنت أحتمل الشراب. وبما أن الدواء الذي كان والدي يقدمه للأطفال من أجل ألم الأسنان هو الويسكي (يزول الألم طبعاً لكن يظل أثر الويسكي في شعور الطفل بالصداع والنعاس) فقد احتملت، ولم أثمل، مما زاد في إعجاب تشيليكن.

لكنني لم أعجب بالمباني التي أخذني لرؤيتها. فإن كانت تلك هي الشيوعية، بئست الشيوعية. في المستشفيات رأيت الأسلاك الكهربائية ظاهرة للعيان، مثبتة على الجدران. ورأيت المنازل والشقق في أدنى مستويات البناء دون أدنى محاولة للاهتمام بالمنظر العام وإضفاء الجمال إلى البيئة. ولا يفصل بين كتلة بناء وأخرى سوى الطين والحجارة. لقد كانت تلك المشاهدات درساً لي لأعرف ما أتجنب فعله. غير أن زيارة بمهمة محددة قمت بها إلى فنلندا في وقت لاحق رأيت فيها الجودة العالية في البناء لِم تترك لدي فسحة من الرضا الذاتي عما كنا نقوم به في لامبث.

في تلك السنة واجهت لامبث إضراباً لعمال النظافة الذين من عادتهم البحث في القمامة عن شيء نافع لهم علّهم يشرون به ثمناً، حيث كانت تلك الممارسة سائدة. ودخلنا في مفاوضات مع أولئك العمال ابتغاء وضع حد لهذه الممارسة. وشعر العمال أن هذا حق لهم اغتصب، فأضربوا يريدون استعادة ذلك الحق. قاومناهم. لكن الإضراب استمر. فساءت أحوال النظافة والصحة

العامة. إزاء ذلك الوضع قرر أعضاء المجلس المحلي، وبمساعدة المتطوعين الذين قدموا أنفسهم كي يجمعوا القمامة بأنفسهم، وقادوا عربات جمع القمامة. كانت تلك الخطوة فريدة من نوعها لوضع حد للإضراب. لم يتخلف أحد من أعضاء المجلس عن ذلك العمل. وتحدثت الصحافة عنه بعناوين بارزة في كافة أنحاء العالم. لكن حديثها كان في معظمه يدور حول السيد جورج يونغ وزوجته أوربليا، وكلاهما من مجلس لامبث. إذ كان جورج نبيلاً من رتبة بارون. وكان منظره هو وزوجته يقودان عربة القمامة مثيراً للاهتمام، فرددت الصحف مهللة بهما عبارة «الوالد يقود عربة القمامة، يا أيها البارون». والجدير بالذكر أن تجاوب أعضاء المجلس كان في قمة النجاح. فقد تمت تسوية الأمور، ولم تواجه لامبث بعد ذلك أي اضطراب صناعي طوال سني المحافظين في المجلس المحلي.

في شهر شباط / فبراير من سنة 1970 تسلمت رئاسة لجنة الإسكان وفي الشهر التالي رئاسة رابطة حزب المحافظين في بريكستون. وكنا في تلك الأثناء نعدّ أنفسنا لخوض معركة الانتخابات لمجلس مدينة لندن الكبرى المقررة في التاسع من نيسان / أبريل، ومن ثم معركة الانتخابات العامة المنتظرة. سئلت فيما إذا كنت أرغب بترشيح نفسي لانتخابات مجلس لندن الكبرى عن دائرتي هامرسميث Hammersmith ولامبث، فاعتذرت لأن ما بيدي من أعمال يكفيني.

وجرت انتخابات مجلس مدينة لندن الكبرى تلك السنة على أساس المناطق، شارك فيها أربعة مرشحين تم انتخابهم من لامبث، واحدة منهم ديانا غيديس Diana Geddes التي كانت يوم الانتخاب تدير حملتها الانتخابية من مقر رابطتنا الكائن في بريكستون رود. في ذلك اليوم دخل بيتر غولدز Peter Golds ومعه صديقة له جاء بها لتساعدنا في كسب أصوات الناخبين. رأيتهما حين وصلا. كانت نحيلة، طولها أعلى من المتوسط، شعرها يميل إلى اللون الكستنائي، وعيناها عسليتان يفتر ثغرها عن ابتسامة عذبة ساحرة. كانت ترتدي

بذلة بيجية اللون تتشح بالمربعات وقميصاً بُنيّاً مائلاً إلى الاصفرار، وحذاء طويل العنق حتى الركبة. وكانت في غاية الجاذبية يكاد المرء يفقد صوابه أمام ذلك الجمال.

قدّمها بيتر لنا جميعاً لدى دخولهما قائلاً: «مرحى لكم جميعاً، هذه نورما جاءت لتساعدنا».

اسمها نورما جونسون Norma Johnson. وهي «شديدة الولع بالأوبرا» كما وصفها بيتر، بل زاد على ذلك قوله إنها لشدة اهتمامها هذا تقضي الليل بطوله خارج أبواب كوفنت غاردن Covent Garden لتشتري بطاقة لحفلة تغني فيها جون سذرلاند Joan Sutherland. ولم ألبث قليلاً حتى اكتشفت أنها معلّمة ولها سيارتها الخاصة طراز Mini ولها أيضاً شقتها الخاصة ـ لكنها تقيم بصفة مؤقتة في بيت العائلة لأنها أجّرت شقتها ـ لم تكن سياسية، رغم أنها من مؤيدي حزب المحافظين. وعرفت أيضاً أنها تصمم الأزياء وتخيط الملابس..

غير أن الالتزامات المترافقة مع عملية الانتخابات أبعدت واحدنا عن الآخر. خرج بيتر ونورما معاً بسيارتها لجلب الناخبين وإيصالهم إلى مراكز الاقتراع. بينما رحت أسعى لكسب أصوات العمال وتأييدهم، وكنت على اتصال مستمر مع المرشحين، وأقدم العون حيث يلزم ورتبت الأمور لتحضر نورما عملية فرز الأصوات في مبنى بلدية لامبث. كسبنا الانتخابات وكانت لنا الأغلبية في مجلس مدينة لندن الكبرى في تلك الليلة، لكننا لم نحصل على مقاعد مجلس منطقة لامبث. غير أني وجدت نورما.

اتصلت بي هاتفياً بعد بضعة أيام قائلة إنها ستقيم حفلة وسألتني إن كنت أرغب بالحضور. لم أكن في تلك الأيام من هواة حضور الحفلات. ولم تكن بي رغبة لألتقيها وسط حشد من الناس، أريدها وحدها بعيداً عن الآخرين. فاعتذرت عن تلبية الدعوة متذرعاً بارتباطات أخرى. واتصلت بي هاتفياً بعد

عدة أيام، وقالت «بالمصادفة أحمل تذكرة إلى حفلة في كوفنت غاردن» فهل أنا مهتم؟ بلى، كنت مهتماً كثيراً.

كانت المناسبة في كوفنت غاردن احتفالاً تكريمياً للسير دافيد وبستر Sir David Webster، أحد مديري صالة كوفنت غاردن بمناسبة إحالته للتقاعد. وكان برنامج الاحتفال طويلاً امتد حتى وقت متأخر من الليل. شعرت بحرارة المكان وبثقل وطأة الازدحام، وكانت الموسيقى هادئة جعلت النعاس يداعب أجفان شخص بعد عناء يوم طويل يبدأ في السادسة صباحاً بكتابة المقالات عن الأعمال المصرفية وينتهي في الثانية بعد منتصف الليل بقراءة الأوراق الخاصة بالمجلس المحلي. فلم أتمالك نفسي عن الاستغراق في النوم حالما بدأت جوان سذرلاند تغني المشهد المجنون من أوبرا لوسيا دي لامرمور Lucia di Lammermoor مختتمة به تلك الحفلة.

أدركت أن نورما هي الزوجة المناسبة لي منذ لحظة لقائنا الأول. وتمت خطوبتنا بعد عشرة أيام. كانت نورما الابنة الوحيدة لوالدتها دي Dee التي توفي زوجها نورمان عنها وهي في الثانية والعشرين وكان ذلك سنة 1945 عندما صدمته دراجة نارية. كان خلال الحرب العالمية الثانية في سلاح المدفعية الملكي. وقبل أربعة أشهر من وفاة الزوج فقدت دي ابنها كولن الذي لم يزد عمره عن ستة أيام. وهكذا عاشت الأم وحيدة مع ابنتها نورما التي كانت حينئذٍ في الثالثة من عمرها. قاست ظروف الحياة، وصبرت إذ اشتد عليها الدهر. عملت واشتغلت كثيراً. وفي معظم الأحيان كانت ترتبط بعملين أو ثلاثة أعمال لتضمن ألاً ينقصها أو ابنتها شيء. أرسلت ابنتها إلى مدرسة داخلية منذ كان عمرها أربع سنين. وكبرت الفتاة عصاميةً تميل إلى النواحي العملية.

أخذت نورما لزيارة والدتي التي أدخلت ثانية إلى المستشفى بسبب التهاب صدري. وللمرة الأولى لم أجد صداً أو تنبيهاً أو تحفظاً. منذ أيقنت والدتي، مثلما أيقنت، أنها هي الفتاة المناسبة.

في تلك الأثناء، كانت تعتلج في بريكستون بوادر أزمة صغيرة. كان مرشح حزب المحافظين للانتخابات العامة آنذاك جيمس هاركس James Harkess، هو شخصية ذات جاذبية وسحر لكنه يميني متطرف لا تختلف آراؤه عن آراء إينوك باول بخصوص الأعراق ويجاهر بها على الملأ. ولم أجد فسحة احتمال لأن أتفق معه في الرأي. فهو يرى المشاكل الناجمة عن وجود المهاجرين الوافدين، وكنت أرى فيهم أناساً يسعون إلى تحسين أوضاعهم المعيشية. ولم يتبين لي تلك الساعة أن حديثه ذاك كان برنامجاً سياسياً له من شأنه أن يكسب الأصوات. رغم أن نصف عدد ناخبيه لم يلقوا الترحيب في هذه الدائرة.

وألقى هاركس خطاباً اتسم بالتطرف والمغالاة في معاداته للهجرة الوافدة وذلك في الاجتماع العام للرابطة. وأحسست بصدمة تروعني جراء ما شاهدت من عدم تسامحه، كما أربكني كلامه لدى رؤيتي أحد الأعضاء الحاضرين من جزر الهند الغربية. لا بد أن مشاعره قد خدشت. فتصديت محتداً للرد على هاركس من موقعي كرئيس للاجتماع، فاحتدم النقاش وأدركت أن العلاقة بيننا قد ساءت إلى حد لا ينفع معه الصلح. وكانت عواقب ذلك شديدة. في خضم ذلك كله وجدت التأييد من مندوب الحزب في لامبث جين لوكاس، ومن الليدي كولمان Lady Colman الرئيس الأعلى للرابطة وأرسل نائب البرلمان السابق لهذا المقعد عن حزب المحافظين الذي هزم في انتخابات سنة 1945. ولم تكن تلك السيدتان وحدهما إلى جانبي، فقد كان عدد لا بأس به من الحاضرين في صفي.

ثم اتضح شيئاً فشيئاً وبالإجماع أن آراء جيمس هاركس تسيء كثيراً إلى العلاقات بين الأعراق في بريكستون، ومع هذه الإساءة تتضرر قضية حزب المحافظين. وأخذت أستطلع الآراء، وتحدثت إلى جيمس هاركس عما يقلقنا، فلم أجد منه موقفاً إيجابياً. وأخيراً تقدمت باقتراح إلى المسؤول التنفيذي للنظر

بأمر اختيار مرشح آخر بديلاً عنه، وكان مقدراً أن ينال اقتراحي هذا الموافقة بكل تأكيد، وكان بذهني ترشيح ديانا غيديس. غير أن هارولد ولسون دعا إلى انتخابات عامة قبل أن يتم ذلك وعوضاً أن يناقش في اللقاء أمر ترشيح البديل، خرج المجتمعون مؤيدين لترشيح هاركس، وكأن ذلك مجرد واجب عليهم القيام به دون إحساس بأي حماس.

كانت الحملة الانتخابية غريبة الشكل، جرت في جو لاهب. وأظهرت استطلاعات الرأي تقدماً كبيراً لحزب العمال، لكن ثبت فيما بعد أن تلك الاستطلاعات غير دقيقة. ظهر تقدم حزب المحافظين واضحاً أثناء فرز الأصوات ومنذ النتيجة الأولى وفي كافة أنحاء البلاد. ولم تنته الليلة حتى كان تيد هيث رئيساً للوزراء يتمتع بأغلبية مريحة في البرلمان. لم تكن تلك النتيجة مفاجئة له، رغم أنها فاجأت الجميع.

لم يخالج الشك أحداً بأن الكولونيل ماركوس ليبتون، المرشح العمالي، والنائب الممتاز عن دائرته، سوف يعاد انتخابه عن بريكستون بأغلبية جيدة. كما انتخب المرشح المحافظ بيل شلتون Bill Shelton في دائرة كلافام المجاورة بأغلبية مريحة ليشغل المقعد الذي شغلته النائب العمالي السيدة مارغريت ماك كي Mrs Margaret MacKay وذلك بعد هزيمة زميلها العمالي الأسود الدكتور داڤيد بيت Dr David Pitt، لكن دون إثارة قضية الأعراق. لقد أظهر فوزنا في كلافام مقدار قوة تلك القضية، وكم من الفوضى والشغب التي يمكن أن تحدث في بريكستون لو أنها أثيرت. لقد كان الحظ إلى جانبنا، إذ لم نكن نتوقع الفوز بالنظر إلى النتائج الإيجابية جداً التي قدمتها استطلاعات الرأي لصالح حزب العمال، وبالنظر أيضاً إلى طول فترة ولاية ماركوس ليبتون كعضو في البرلمان، فلم تعنِ هذه الأمور شيئاً سوى هزيمة جيمس هاركس. فهدأت مشاعر الغضب بحتمية خسارته، ثم رحل عن بريكستون. وكذلك خسر كلايف جونز مقعد دائرة فوكسهول المجاورة. أمّا في مجلس بلدية لامبث، فقد كان المحافظون

يعلمون أن بقاءهم في ذلك المجلس لن يطول، وأن حزب العمال سوف يستعيد السيطرة في الانتخابات المحلية القادمة المقرر إجراؤها سنة 1971. إذ كانت الأغلبية التي نتمتع بها ضئيلة جداً شعرنا من خلالها أن حركة في البوصلة السياسية مهما صغرت سيكون لها أثر كبير في ذلك.

فوجدنا، والحالة هذه، أن فرصتنا الوحيدة تكمن في شن هجوم عنيف ضد الأحوال السكنية السيئة السائدة، وأن يكون هجومنا مبنياً على أساس متين من العزيمة والإرادة. وحصلت على التأييد التام من برنارد بيركنز رئيس المجلس ومن بيتر كاري رئيس اللجنة المالية. وشرعنا في تنفيذ برنامج للبناء وهدم الأحياء الفقيرة. ووضعنا الخطط اللازمة لبيع المنازل التابعة للمجلس، وبناء منازل تخصص للبيع بهدف إنعاش التملك من أجل السكن وتشجيع المهارات والتوظيف في لامبث. وأحدثنا مخططات التسجيل لمعالجة مشكلة الاكتظاظ المتزايد. واتخذنا ترتيبات خاصة مع المدينة الجديدة في بيرت بورو لتشجيع الأسر على الانتقال إليها فيحصلون على فرصة عمل ويتاح لهم مسكن لائق (ولم يدر بخلدي آنذاك أن هؤلاء سوف يصبحون بعد ثماني سنوات جزءاً من دائرتي الانتخابية في هنتنغدون). وقمنا بتشجيع الوزراء على زيارة المنطقة بغية وضع الحكومة الجديدة في صورة المشاكل التي نعانيها ونحن نسعى للحصول على المساعدات والتمويل منها.

أذكر أنني آنذاك دعوت وزير البيئة الجديد بيتر ووكر ليرى بؤس الحياة في حي جينيفا درايف Geneva Drive وشارع سومرليتون Somerleyton في بريكستون، حيث الاكتظاظ السكاني الشديد والمنازل في وضع مزرٍ تخلو من المرافق. التقينا أحد الوافدين من جزر الهند الغربية في فسحة الدرج عند الطابق الثالث من البناء.

سألته بالنيابة عن الوزير: «أين تسكن؟».

أجاب والحيرة في وجهه: «هنا».

وألححت بسؤالي: «في أية غرفة؟».

قال: «ليس لي غرفة. أعيش هنا».

وفعلاً كان يسكن في فسحة الدرج.

والواقع أن مشاكل مثل هذه دفعتنا لافتتاح أول مركز استشاري للسكن في لندن. فكرة هذا المركز في غاية البساطة. أي شخص يعاني من مشكلة سكنية، مهما كان نوعها، يستطيع أن يطلب العون والنصيحة من هذا المركز، مجاناً. وسرعان ما أقبل عليه المواطنون واشتد عليه الازدحام.

ثمة جانب من جوانب الحياة في لامبث له تأثير قوي في نفسي. بعض الفقراء والمعوزين، وليسوا بالعدد الكبير، يتصرفون بصورة عدوانية. والغالبية الكبرى من الناس يخشون البيروقراطية والحكومة وسلطتها في فرض الضرائب، ورفع قيمة بدلات الإيجارات والموافقة أو عدم الموافقة على المخططات، وإسكانهم في المنازل التابعة للبلدية أو عدم إسكانهم فيها. أضف إلى ذلك أن أعضاء المجلس المحلي والموظفين لا يظهرون أمام الناس. فهم أشخاص مجهولون، رغم أن الجميع يعرف أن للقرارات التي يصدرها هؤلاء القوم أثر كبير في تحسين أحوالهم، أو تردي ظروفهم. وهذا صحيح لا سيما إذا تعلق الأمر بالقرارات الخاصة بإعادة إسكان الأسر بعد إزالة الأحياء الفقيرة وتشييد الأبنية الجديدة، وفي كثير من الأحيان في القرارات المتعلقة بفرض قيود على مستأجري المنازل العائدة للبلدية حتى لو تم إسكانهم مجدداً. وقد تجلى ذلك الاستياء واضحاً، وبصورة عنيفة، ضد أولئك الأشخاص المجهولين في اجتماعات المستأجرين.

وقررت أن أنظم جولات لمركز الاستشارات السكنية بحيث يحضر أعضاء المجلس المحلي والموظفون الاجتماعات العامة. فيلتقي الأعضاء لقاء مباشراً مع المواطنين، يجيبون عن أسئلتهم ويوضحون سياستنا. واجهت تلك الفكرة معارضة شديدة في بادئ الأمر، لكن تمت الموافقة عليها بعد تأييد قوي

من برنارد بيركنز وهاري سمبسون. كانت اللقاءات على درجة عالية من النجاح، جذبت إليها الأعداد الضخمة من المواطنين، الذين حضروا بالمئات وضاقت القاعات بهم على رحبها. وكنت أترأس الاجتماعات، التي كان يحضرها في معظم الأحيان رئيس لجنة التخطيط أو رئيس لجنة الخدمات الاجتماعية، إلى جانب أعضاء المجلس المحلي عن الدائرة الانتخابية المعنية. والمهم في هذه اللقاءات حضور مديري الإسكان والتخطيط وعدد من موظفي المجلس، وعلى وجه الخصوص الموظف المسؤول عن التأجير الذي يتولى أمر تخصيص المنازل والشقق السكنية.

اتسمت تلك اللقاءات في عمومها بالجو الودي والتسامح الذي كان يسودها، رغم حصول بعض المداخلات الدالة على الاستياء والغضب في بعضها. أحببتها ورأيت فيها صمام أمان عالي القيمة. وأحزنني ـ آنذاك وحتى اليوم ـ أنها لم تكن ممارسة منتظمة لجميع المجالس المحلية، وباعتقادي أنها يجب أن تكون كذلك.

وقد وقعت أحداث في تلك الاجتماعات لا زلت أذكرها حتى هذه اللحظة. فقد حدث في أحد الاجتماعات أن وقف رجل وبيده جرذ يلوّح به قائلاً إنه وجده في منزله وسأل ماذا يفعل به. سألته عن عنوان سكنه، فأجاب. فقلت له بعد مشاورات هامسة مع من معي، بما أنه يقيم في ساوثوارك Southwark، وهي خارج حدود المنطقة، فإن ذاك الجرذ من ساوثوارك وعليه أن يأخذه إلى عضو المجلس المحلي في تلك المنطقة رون براون Ron Brown، شقيق جورج براون النائب السابق لزعيم حزب العمال، وحالياً عضو بارز في مجلس بلدية ساوثوارك. فقذف الجرذ نحوي لكنه لم يكن رامياً ماهراً.

وفي لقاء آخر عقد في كيننغتون Kennington، وقفت سيدة شابة ذات جمال باهر ترتدي ثياباً من الجلد الأسود من قمة رأسها حتى أخمص قدميها لتسأل سؤالاً. نظر إليها الحضور باهتمام شديد.

ابتدأت سؤالها قائلة: «أنا زوجة القس. . .» ولم تستطع إتمام سؤالها لغرابة الموقف فهي التي شحنت الجو بضجيج علا فوق صوتها. ثم أكملت سؤالها بعد لأيٍ، ولا أذكر الآن ما هو. ثم أضحت فيما بعد عضواً في المجلس المحلي عن حزب العمال.

لم أكن أخرج من تلك اللقاءات فور انتهائها، بل أتلكأ في الصالة أقضي الوقت في معظم الأحيان مع هاري سمبسون الذي كان يوصلني بسيارته إلى مبنى البلدية، أهدف من وراء ذلك استجلاء ردود الفعل. فوجدت أن لتلك اللقاءات ردة فعل إيجابية جداً لدى الجماهير حتى عند أولئك الذين لم ترق لهم الإجابات التي يتلقونها عن أسئلتهم. فهي عمل سياسي حقيقي على أرض الواقع، وليست عملاً سياسياً يجري داخل الحجرات. فتركت في نفسي انطباعاً عميقاً وشعرت أنه لولا تلك اللقاءات، لبقيت السياسة بعيدة حقاً عن الناخبين الذين لم يتوقعوا على الإطلاق الدنو من صانعي القرار، والتحدث إليهم عن الخدمات السيئة. كانوا يرون المسؤولين بعيدين كل البعد عنهم، ويجدون أن النظام يسعى لخدمة الحكومة وليس لخدمة الشعب. وعاهدت نفسي بأنني إن أتيحت لي الفرصة فسأبذل قصارى جهدي لتكون الحكومة منفتحة على الشعب، وأن تكون أكثر عرضة للمحاسبة عن أعمالها.

ورغم كل تلك المشاغل، كنت أقضي كل لحظة تسنح لي مع نورما. أَخذَتْ تتعرف إلى العمل السياسي وبدأتُ أفهم الأوبرا. وشرعت والدتها دي Dee تخطط لحفل زفاف ضخم. وعلى نحو مفاجئ، وفي منتصف شهر أيلول / سبتمبر، ولم يتبق لحفل الزفاف سوى أسبوعين، رن جرس الهاتف عند الرابعة صباحاً. رفعت السماعة متوجساً خيفة بداخلي. كان المتحدث أخي تيري يتكلم وفي صوته كثير من الاضطراب وقال: «توفيت ماما منذ دقائق في مستشفى Mayday».

لم أتوقع هذا النبأ. صحيح إن صحتها تسوء، ولازمها المرض طويلاً،

ولم أعهدها بصحة جيدة مذ كنت طفلاً، لكنها كانت تقاوم المرض، وكانت مصممة على الخروج من المستشفى لتحضر زفافي، لكنها اليوم لن تكون إلى جانبي يوم الفرح فتفطر قلبي. لقد خسرت آخر معركة لها مع المرض ولم يبق للزفاف سوى ستة عشر يوماً.

أعدت السماعة إلى مكانها، وعدت إلى فراشي أستعيد ذكرياتي عن تلك المرأة التي كان كل أملها إسعاد الآخرين. كان همها الأول أن تسعد والدي ثم أولادها. وحيث كنت أصغرهم فقد غمرتني بعطف وحنان أكثر من الآخرين. وظننت أن ذلك أمر مفروغ منه. كانت أقل بادرة تبعث فيها سروراً عظيماً وترفع معنوياتها. ولم تكن أشد المصائب هولاً لتهزها. ربما كان والدي هو السيد المسيطر في البيت لكن والدتي هي القلب النابض بحب هذه العائلة. كان الغرباء يجدون عندها الحب والمودة فور لقياهم بها. وقد يصبح صديقاً لها من تلتقيه لساعة من الزمن. أحبت الآخرين ولم تكن تطيق الابتعاد عنهم. وحتى في أيام مرضها الأخير، كانت ودودة تصادق كل من يأتي إلى تلك الدكان الصغير عند زاوية الشارع التي أغلقت حداداً عليها يوم جنازتها. كانت لطيفة، سخية نحو الجميع، وكان جودها وكرمها نحو أسرتها ونحو من تجده معوزاً، لكنها كانت شديدة البأس وخصماً عنيداً إذا دعت الحاجة. أمّا لمن حولها فكانت ينبوع حب وحنان دافق. أحرقت جثتها بعد أيام قليلة من وفاتها في محرقة ستريتهام ڤيل Streattham Vale Crematorium وسجّي رمادها إلى جانب رماد والدي.

وسألت نفسي هل يتوجب علي أن أرجئ الزفاف إلى موعد آخر. لكنني كنت أعلم في قرارة نفسي أن والدتي لن توافق على ذلك. وفي الوقت نفسه أصرت شقيقتي بات وأخي تيري على عدم التأجيل، بل أن تسير الأمور كما كان مخططاً لها. لكن حدث أمر لم أحسب له حساباً في اليوم السابق لموعد الزفاف. فقد زلّت قدمي وأنا أسير في الممر الداخلي بمبنى بلدية لامبث وذلك

بسبب ضعف مفاجئ ألمّ بركبة ساقي اليسرى الضعيفة. تورَّمت ساقي وانتفخت كالبالون. وساعدني كلايف جونز في الوصول إلى البيت حيث استلقيت في حوض الحمام ألفُّ ركبتي بكيس من الثلج.

وأشرق صباح يوم السبت الثالث من تشرين الأول / أكتوبر، وكان يوماً صحواً، مشمساً تنعشه نسيمات باردة. واستطعت أن أسير مشية العُرجان، وهمّي الوحيد أن تسعفني ركبتي فلا تخونني. جاءت نورما متأخرة قليلاً عن الموعد، جمالها يسبي الناظرين وتم زواجنا.

أمضينا شهر العسل في إيبيزا Ibiza ثم عدنا إلى منزلنا في بريمروز كورت الذي حوّلته نورما من شقة عازب إلى بيت بكل ما في الكلمة من معنى. في هذه اللحظات وأنا أدوّن مذكراتي في أواخر التسعينيات، أجدني لا أذكر جيداً كيف كانت الحياة في سنة 1970. كان دخلنا نحن الاثنين نحو 3000 جنيه في السنة، وكان مبلغ 8 جنيهات في الأسبوع يكفي لمصروف المنزل، ومع ذلك كانت شقتنا تتخذ طابعاً جديداً كل أسبوع. امتلأت الفراغات في أركان المنزل، وتم طلاء الغرف ورصفت الكتب والتسجيلات في رفوف المكتبة وأعجبت الأصدقاء، بل ذهلوا لهذا التحول الكبير الذي طرأ على المنزل فغيّر نمط حياتي.

واستأنفت نشاطي السياسي والعملي في لامبث. وأدرج اسمي في لائحة المرشحين لمقعد برلماني شاغر عن نوروود Norwood، لكن هذه الدائرة قلعة برنارد بيركنز، فتم اختياره. وبدأنا التحضيرات اللازمة لانتخابات المجالس المحلية المقرر إجراؤها في شهر أيار / مايو، واختارني الحزب للترشيح عن دائرة ثورنتون Thornton في منطقة كلافام التي ظننتها رهاناً أفضل من فيرنديل. وفي الثامن والعشرين من شهر آذار / مارس، ورغم كل الجهود التي بذلها

المحافظون، خسرنا الانتخابات في منطقة لامبث، واستعادها حزب العمال حيث كانوا يعدونها معقلاً لهم. خلفني لرئاسة لجنة الإسكان كين ليفينغستون Ken Livingstone كما انتخب طوني بانكس Tony Banks عضواً للمجلس المحلي.

لم أكن أعرف أياً منهما قبل انتخابهما، رغم أن مجرد ترشيح كين لعضوية المجلس عن حزب العمال قد أثار موجة من الاضطراب في نوروود التي كانت فيها والدته عضواً نشيطاً في رابطة حزب المحافظين. لكنهما من الشخصيات المقدّر لها أن تشتهر. فقد تورط طوني بانكس في جدال طويل قيل عنه إنه المحرض الداعي إلى نزع صورة الملكة من قاعة المجلس البلدي (وجدير بالذكر أن صورة أخذت له في أعقاب انتخابات سنة 1997 وهو يقسم يمين الولاء أمام الملكة وهو يعقد إصبعيه خلف ظهره).

لم يحمل انتقالي إلى دائرة ثورنتون أية فائدة لي. خسرت الانتخابات بفارق 411 صوتاً، وخاب أملي بالنتيجة التي حصلنا عليها في لامبث لا سيما وأننا، باعتقادي، فعلنا جيداً من أجل تلك المنطقة وقدمنا خدمات لا تنسى أقر بها كين لينينغستون بعد سنوات حين امتدح المجلس الذي كان أعضاؤه من حزب المحافظين. وكان أمامنا الكثير مما يتوجب علينا فعله. وأخذت أقلّب الآراء حول خسارتي. ولم يرق لي كثيراً دور عضو مجلس في المعارضة.

وقررت أنه لا بد من الانتقال إلى العمل على المستوى الوطني، وأن الأوان قد حان لذلك. ولكي يتحقق طموحي هذا يتعين عليّ أن أفوز من خلال إجراءات الانتقاء للوصول إلى لائحة المرشحين الذين يوافق عليهم المكتب المركزي لحزب المحافظين. تبنت طلبي لهذا الترشيح جيل نايت Jill Knight عضو البرلمان عن منطقة إدغباستن Edgbaston التي تقيم في لامبث، وقد

استمعت إلى خطاباتي في كثير من المناسبات. وقدّم الطلب في أوائل شهر حزيران / يونيو. ثم تدخل القدر على يدي بيتر غولدز.

كان بيتر على قناعة تامة بأنني يجب أن أكون عضواً في البرلمان. وذكر رأيه ذاك أمام زميل له في الحزب اسمه طوني دي Tony Dey، واصطحبني ذات يوم لزيارة طوني فرأيت أيضاً بوب بيل Bob Bell الذي كان يشغل منصب رئيس رابطة سينت بانكراس نورث St. Pancras North. فاقترح الجميع وجوب تقديم ترشيحي لمقعد في البرلمان. ولم يخطر ببال أحد أنني لن أكون مرشحاً موافقاً عليه. فالمقعد الخاص بمنطقة سينت بانكراس نورث من المقاعد التي يفوز بها حزب العمال بسهولة، يفوز به دوماً جوك ستالارد Jock Stallard ذو النفوذ المحلي، لذلك فإن فرصة الفوز به ضئيلة جداً. ومع ذلك وجدت تلك الدائرة ملائمة جداً لي: فهي دائرة من دوائر لندن الانتخابية، قريبة من مكان سكني وعملي، وإمكانياتي المادية ودخلي المتوسط تسمح لي بذلك، وهي أفضل ما يمكن أن يتمناه امرؤ في الثامنة والعشرين من عمره.

وفي غضون ذلك كله لم أكف عن الدراسة، وفي شهر أيلول / سبتمبر من سنة 1971 تقدمت للامتحان في مادتي المحاسبة والتطبيقات المصرفية. ونجحت وبذلك أكون قد أتممت متطلبات الدبلوم في الاختصاص المصرفي. استغرقت دراستي تلك ست سنوات تقدمت خلالها لعشرة امتحانات نجحت فيها من المحاولة الأولى وتخللتها أعمالي في المعترك السياسي التي كانت تستهلك الساعات المتبقية من اليوم، كما تخللتها رحلتي إلى نيجيريا وحادث السيارة فيها ثم استشفائي بعد الحادث. سررت كثيراً لنجاحي في الامتحان ولو أن ذلك المؤهل لا يفيدني كثيراً في عملي المصرفي، لكنه عنصر مكمل في سيرتي الذاتية التي تؤهلني للعمل السياسي. وتقدمت بطلب الترشيح لملء

المقعد الشاغر لدائرة سينت بانكراس نورث واستدعيت للمقابلة مع ثلاثين آخرين، ثم أدرج اسمي في لائحة المرشحين المقبولين إلى جانب منافس واحد فقط.

في صيف تلك السنة قضيت مع نورما إجازة رائعة، في مبنى قديم تابع لإحدى الكنائس تحيط به حديقة غناء في مكان منعزل. نقضي أيام الصيف الطويلة في راحة واستجمام بعيداً عن عناء العمل ونخطط للمستقبل. وكان حملها يقترب من أوان الواضع، صحتها في أحسن حال وتغمرها السعادة، ولم تكن ابنتنا إليزابيث في عجلة من أمرها لتأتي إلى هذه الدنيا، حتى أعلنت عن قدومها مساء يوم من أيام شهر تشرين الثاني / نوفمبر.

كنت إلى جانب زوجتي وهي تعاني آلام المخاض. وحضرت ولادة ابنتي، وابني من بعدها. فقد اتخذت المستشفيات خطوة ثورية جريئة في سنة 1971 عندما ولدت اليزابيث، حيث سمحوا للآباء بحضور ولادة الأبناء. ولم تمانع في ذلك مستشفى كينغز كولدج Kings College في كمبرول Camberwell فكنت إلى جانب زوجتي. قضت اليزابيث أوان حملها كاملاً لكن المخاض بدا وكأنه لن ينتهي. وبعد انتظار خمس عشرة ساعة طلب إليَّ الخروج لأستريح، وقالت الممرضة: «إن ذلك متعب للغاية يا عزيزي». ثم جاءني بعض الأطباء بعد ساعات قليلة وانتحوا بي جانباً وقالوا إن نورما بحاجة إلى تخدير فوق الأم الجافية ثم شرحوا لنا مخاطر ذلك، فوافقت نورما. ثم جاءت اليزابيت في الساعات الأولى من صباح الثالث عشر من تشرين الثاني / نوفمبر، أي بعد ثلاثين ساعة من آلام المخاض وما تبعها، رأيتها على طاولة المخاض طفلة مكتنزة الجسم ممتلئة الصحة تعلن مجيء قوة جديدة تضاف إلينا.

في حياة كل امرئ لحظات لكل ثانية منها ذكراها الباقية التي لا تنسى.

ربما يشعر بذلك الكثير من الآباء عند ولادة أطفالهم. ولم أكن حالة استثنائية. عندما أخذت اليزابيث بين ذراعيّ للمرة الأولى أحسست أن تغيراً قد طرأ على حياتي. وجدت فيها الدفء والراحة. رأيتها طفلة صغيرة ضعيفة بحاجة لمن يشد أزرها ويقوم بأودها، طفلة نحبها على الدوام، سوف تكبر وتحكي لأحفادها عن نورما وعني.

كانت الساعة قد تجاوزت الثانية بعد منتصف الليل عندما ذهبت إلى البيت. مشيت المسافة كلها، فالحافلات قد انقطعت عن السير ولم أجد سيارة أجرة. لم أكن أسير، بل أطير. وإن رآني أحد في تلك الليلة، تساءل من هو ذلك المجنون الذي يعدو تارة، ويسير أخرى، ويقفز ويدور في حلقات يرقص ويغني وحيداً نشوان من شدة الفرح؟

وأخذت أخطِّط للمستقبل. لكن كخطوة أولى فورية سألت نفسي متى أزف النبأ لوالدة نورما. ولم تكن بي حاجة لأفكِّر طويلاً. إذ رنَّ جرس الهاتف لحظة دخولي المنزل. وكانت المتحدثة دي Dee قالت وهي لا تتمالك نفسها: «لقد ولدت، أليس كذلك؟ أعرف أنها ولدت، لم أستطع النوم. قل لي كيف هي؟ هل هي بصحة جيدة؟»

فأخبرتها ما حدث. تنهَّدت ثم قطعت المكالمة دون أن تنطق بكلمة. وبعد لحظات قليلة اتصلت ثانية وقالت: «أنا آسفة. لكنني شعرت بالارتياح بعد المعاناة. كنت أعرف أنها في حالة وضع. حدِّثني عنها، حدِّثني عن كل شيء».

وأخبرتها كل شيء. ولم أتصوَّر أن في العالم جدة أكثر سعادة وسروراً منها... حسناً، لا أستطيع أن أتصوَّر مدى سعادتها.

كان في نيتنا أن نسمّي ابنتنا جين، لكن لم يقدر لهذا الاسم أن يستمر. عندما ذهبت لرؤية نورما في المستشفى في اليوم التالي كانت تحتضن ابنتها التي بدت في أتم صحة وعافية وسعادة.

قالت نورما: «لا أظن أن اسم جين يناسبها. تبدو وكأنها اليزابيث».

وهكذا كان. وأسميناها اليزابيث.

في وقت لاحق من ذلك الشهر تم اختياري المرشح المنتظر للبرلمان عن دائرة سينت بانكراس نورث وذلك بعد المثول للمقابلة وإلقائي خطاباً أمام اللجنة والإجابة عن أسئلتها. وكان تجاوب اللجنة يفيض حماسة. لقد فزت بفارق جيد في الأصوات، حين أخبرتني بذلك جون كوزينز Joan Couzens التي أصبحت فيما بعد سكرتيرتي الصحفية، حين قالت: «اقترع بعضهم لصالحك وقليلون جداً الذين اقترعوا لصالح اليزابيث». كانت جون واحدة من أكثر أعضاء الرابطة حيوية ونشاطاً، ولم تكن تحتمل حزب العمال الذي عرفته في لندن، وهذا ما أثار فيها نزعات يمينية متطرفة وعنيفة جهدت لتكتبها برجاحة عقلها. كانت تجد تسلية أحياناً في مضايقة حزبيين عماليين، وكانت في أحيان كثيرة تكتب لي مسودة بيان صحفي بأسلوب شعري نابع من فطرتها الغريزية المناهضة لحزب العمال. دونما شيء من رجاحة عقلها، وكانت تدرك، كما كنت أدرك، أن مثل ذلك البيان لا يمكن أن يذاع، رغم أنه كان يمتعنا. كانت تهوى الفنون وتجيدها، وأصبحت هي وزوجها بيرتي Bertie من أعز الأصدقاء.

لم تكن دائرة سينت بانكراس نورث منطقة واعدة سياسياً لحزب المحافظين. لكن مدة ترشيحي التي استمرت ثلاث سنين، جرت خلالها انتخابات عامة في تشرين أول / أكتوبر سنة 1974، علّمتني الكثير عن

الحزب وعن المتطوعين الذين يشرفون على الانتخابات على النطاق المحلّي.

تعرّفت خلال تلك الفترة على طوني دي Tony Dey المندوب الحزبي قليل الكلام كثير الفعل، وعرفت بوب بيل Bob Bell رئيس الرابطة الأعلى وزوجته إديث Edith، وفرنسيس كلاين Francis Klein رئيس الرابطة، ودنيس فريز Dennis Friis ورولاند ووكر Roland Walker وكثيرين غيرهم من الذين يعملون دون كلل ودون انتظارٍ لمكافأة سياسية وإنما من أجل حزب المحافظين وفي سبيل مبادئه. لم يكونوا مناضلين إيديولوجيين، بل مؤمنين إيماناً لا يتزعزع بقضية الحزب. كانوا أحياناً يعبّرون عن شكواهم من بعض الزعماء ومن بعض النواحي السياسية، لكنهم يواصلون نضالهم الحزبي بكل إخلاص وتفانٍ.

وقد عملت بكل جد واجتهاد إلى جانبهم في دائرة سينت بانكراس. في الفترة الواقعة بين اعتمادي مرشحاً عن الحزب وانتخابات شباط / فبراير 1974، اشتغلت من أجل هذا المقعد الذي قد يسهل الفوز به، كما تسهل خسارته، أزور الغاضبين كل مساء وفي نهاية الأسبوع. وكانت تحضني على بذل قصارى جهدي المندوبة الحزبية مارغريت جي Margaret Jay، التي لم تقصر في بذل أي مجهود، فقد جاءت لهذا المنصب خلفاً لطوني دي Tony Dey. وكانت نورما تشاركني في كل ذلك كلما سنحت لها الفرصة. كان عملاً مضنياً لكنه ممتع في آنٍ معاً، رغم أنه ازداد نشاطاً وجهداً عندما تعرّضت حكومة تيد هيث لبعض المصاعب.

انتخب تيد هيث بناء على برنامج انتخابي يعتبر من يمين الوسط. لكن الظروف أجبرته على التخلي عن ذلك البرنامج، كما عملت النقابات العمالية بما لها من سلطة على رفع الأجور والأسعار وتسبَّبت في إيجاد سياسة خاصة بالدخل لم يرض عنها الكثيرون من أعضاء الحزب، وأثارت استياءً لدى

الموالين للحزب في دائرة سينت بانكراس نورث. كما عمل تيد على إدخال بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، وكان ذلك قراراً جريئاً وصائباً وحتمياً لا بد منه، لكنه أثار الكثير من الجدل.

ثم حدثت إضرابات عمال المناجم الذين طالبوا بزيادة في أجورهم تصل حتى 50٪، وعرض المجلس الوطني لمناجم الفحم زيادة قدرها 13٪، رفضها العمال، وابتدأ فرض حظر على العمل الإضافي. كان زعيم عمال المناجم في ذلك الوقت جو غورملي Joe Gormley وهو شخصية تقليدية من حزب العمال، ولم يكن مناضلاً، اهتمامه الوحيد هو تحسين أحوال عمال المناجم دون أن يهدف إلى مهاجمة حكومة حزب المحافظين، رغم أن بعض قادة عمال المناجم، من أمثال ميك ماك غاهي Mick McGahey وآرثر سكارغيل Arthur Scargill، رأوا في تلك الإضرابات فرصة للمواجهة وإسقاط الحكومة.

ازدادت حدة الإضراب وسيطر التعنت على المواقف ووجدت حكومة تيد هيث نفسها في وضع لا تحسد عليه. وأراد عدد كبير من المحافظين، معظمهم وليسوا جميعاً يمينيون، الضرب بيد من حديد، حجتهم في ذلك «من يحكم البلاد؟» وأدرك آخرون مدى التعاطف والاحترام الذي تشعر به شريحة واسعة من أفراد الشعب نحو عمال المناجم. وربما أدرك آخرون أن بعض قادتهم من المناضلين الأشداء. لكن المفهوم البريطاني عن العدل والإنصاف يشير إلى أن عمال المناجم يقومون بعمل يفضل معظم الناس الابتعاد عنه. أضف إلى ذلك أن الجماهير العريضة جميعاً أعجبت بعمال المناجم وبالمنطق السليم الذي كان يتحدث به أعضاء الاتحاد الوطني لعمال المناجم، لكنه لم ترق لأحد تصرفات بعض المشاغبين.

ولاحت بوادر الأزمة في الأفق وفرض مبدأ عمل ثلاثة أيام في الأسبوع اعتباراً من 31 كانون أول / ديسمبر سنة 1973. وفي الوقت ذاته بدأت أسعار أسهم الفحم بالهبوط. اشتد الضغط، وواجه تيد هيث معضلة جديدة. إن

فاوض العمال في سبيل الوصول إلى تسوية معهم، فسوف يتهم بالضعف ومن داخل الحزب على وجه الخصوص؛ وإن استمر الإضراب فسوف تتفاقم الأزمة الاقتصادية، وينقلب الرأي العام ضد الحكومة. أما الخيار الثالث فهو المغامرة الكبرى المتمثل بالدعوة إلى انتخابات عامة يكون الهدف منها تقوية سلطة الحكومة. ولم يفكر أحد كيف سيكون الوضع إذا أُعيد انتخاب الحكومة واستمر الإضراب.

واختار تيد هيث أن يغامر. ودعا إلى انتخابات عامة تحت شعار «من يحكم بريطانيا؟» في تلك اللحظات شعرت بسرور بالغ لا سيما وأن استطلاعات الرأي، في أولها، أعطت مؤشراً إيجابياً، وكذلك كانت النتائج الأولية لردود الأفعال. وحتى في منطقة سينت بانكراس نورث. لكن المشكلة أن الانتخابات التي تجري في سبيل قضية واحدة لا تخلو من المخاطر. فقد أشارت الدلائل، ونحن لا نزال في منتصف حملتنا، أن أجور عمال المناجم أقل كثيراً مما أعلنه الاتحاد الوطني لعمال المناجم. وزعم هارولد ويلسون أن الدعوة إلى الانتخابات كانت قائمة على «خطأ حسابي». وتعاظمت مشاعر التعاطف مع عمال المناجم.

تبدلت مواقف العامة. واقترع المحافظون المستاؤون لصالح الأحرار. وغدا حزب العمال أكبر حزب في البلاد. وخرج تيد هيث وعاد إلى داوننغ ستريت هارولد ويلسون الذي لم يكن يتوقع تلك النتيجة كما لم يتوقعها الكثيرون، ليترأس إدارة ذات أقلية. غير أن النقطة المضيئة في تلك الانتخابات فوز جورج يونغ بأغلبية ضئيلة عن دائرة ايلينغ، أكتون Ealing, Acton. أما في سينت بانكراس نورث فقد فوجئ جوك ستالارد Jock Stallard بالتأييد الذي حظيتُ به في بعض الأحياء إلاّ أنه فاز بأغلبية لا بأس بها.

وكان لا بد من إجراء دورة ثانية للانتخابات العامة في وقت لاحق من ذلك العام. وعلمت من رابطة المحافظين لمنطقة سينت بانكراس نورث أنني

أستطيع الحصول على مقعد أفضل بمباركة من الرابطة، وإن لم أجد ذلك المقعد أستطيع أن أترشح ثانية عن دائرة سينت بانكراس. لم أبذل محاولات جادة رغم أني كنت في لائحة المرشحين عن دائرة بادنغتون Padington غير المضمونة النتائج. وخسرت بفارق ضئيل في الأصوات لصالح مارك ولفسون Mark Walfson الذي انتخب فيما بعد نائباً عن سفن أوكس Seven Oaks. تقدمت بطلب الترشيح عن دائرة بورتسموث نورث Portsmouth North، حيث تعرضت لوابل من الأسئلة عن رأيي في عقوبتي الضرب والإعدام شنقاً من شخص مؤيد لهاتين العقوبتين ـ ولم أدرك تماماً أنه يقصد بسؤاله تأييدي العقوبتين معاً أم لواحدة كبديل عن الثانية ـ وأجبت بالنفي. وكانت تلك الواقعة النهاية أمامي في دائرة بورتسموث التي فاز فيها رجل أعمال شهير اسمه جون وورد John Ward الذي أصبح فيما بعد سكرتيري الخاص للشؤون البرلمانية عندما كنت رئيساً للوزراء.

بعد هذه النكسة قرّرت البقاء في سينت بانكراس نورث ورشحت نفسي عنها ثانية في الدورة الثانية للانتخابات التي جرت في شهر تشرين الأول / أكتوبر من ذلك العام. لم تكن تلك الدائرة تحظى باهتمام كبير على المستوى الوطني، والدعاية الوحيدة التي حصلنا عليها كانت لصالح مندوبتي الجديدة، سو ونتر Sue Winter الجميلة والأصغر سناً بين المندوبين الحزبيين في البلاد. ولم تجدِ تلك الدعاية نفعاً، فقد خسرت المعركة بعد حملة مكثفة وعملية فرز أصوات غير سارة اتسمت بتعليقات ساخرة من نشطاء حزب العمال وارتفاع نسبة الأغلبية التي حصل عليها جون ستالارد. وفاز حزب العمال بمقاعد برلمانية على مستوى البلاد دون أن تكون له أغلبية بأكثر من ثلاثة مقاعد. وسيجدون أنفسهم بحاجة لتأييد حزب الأحرار للبقاء في الحكم.

في تلك الأثناء بعنا منزلنا في بريمروزكورت واشترينا منزلاً تمتد أمامه شرفة واسعة في ويست أوك، بمنطقة بيكنهام West Ook, the Avenue,

Beckenham. فقد كنا بحاجة لسكن أكثر اتساعاً بعد أن كبرت اليزابيث. كانت ويست أوك منطقة عقارية صغيرة تحيط بها الأشجار الباسقة من جميع جوانبها ومعظم سكانها من المتزوجين حديثاً. كنا سعداء جداً في سكننا الجديد، وكان يقطن في الحي دافيد رودجرز David Rodgers، مساعد أيان ماكلويد سابقاً، وزوجته ايريكا Erica التي كانت نائبة رئيس رابطة شبيبة المحافظين على المستوى الوطني.

وحملت نورما ثانية وأنجبت جيمس في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1975. وكنت إلى جانب زوجتي في المستشفى عند الولادة. كانت ولادة جيمس أكثر يسراً وسرعة من ولادة اليزابيث، وسرعان ما اخترنا الاسم، حيث اتفقت مع زوجتي، وقبل زمن طويل من ولادتها أن اسم المولود سيكون جيمس إذا كان صبياً. وكان بصحة جيدة من أول لحظة جاء فيها إلى هذه الدنيا.

وتابعت العمل السياسي. في شهر شباط / فبراير 1975، فازت مارغريت تاتشر Margaret Thatcher برئاسة الحزب بعد أن هزمت تيد هيث. لم أكن قد التقيتها من قبل. ولم يدر بخلدي آنذاك أن سبيلي وسبيلها سيلتقيان مستقبلاً.

لم يتوقع أحد أن تجري انتخابات عامة أخرى في وقت مبكر. فقد أنهكت المعارك الانتخابية الساسة والجماهير معاً. ولكنني كنت أتقدم بطلبات ترشيح للانتخابات كلَّما شغر مقعد نيابي. وكان يرفض طلبي في كثير من الأحيان حتى دون أن تجرى لي مقابلة. واحترت في أمري ودبَّ اليأس في نفسي، وذلك إلى أن وجدت الحلَّ لحيرتي جين لوكاس Jean Lucas التي كانت المندوب الحزبي لمنطقة بوتني Putney. فقد اتصلت بي هاتفياً بعد أن تقدَّمتُ بطلب الترشيح لمقعد شاغر في تلك الدائرة وسألتني إن كانت سيرتي الذاتية بحاجة إلى إضافة أشياء ذات أهمية. ثم لاحظت أن السيرة الذاتية المرسلة من المكتب المركزي إلى تلك الدائرة لم تكن لي. وأجرت اتصالاتها واستفساراتها وتلقت إجابات تدعو للضحك. قيل لها يوجد اثنان يحملان اسم جون ميجر.

أحدهما، وهو أنا، أدرج في لائحة المرشحين للبرلمان الذين تمت الموافقة عليهم. وأدرج اسم الآخر في لائحة المرشحين المنتظرين لمجلس مدينة لندن الكبرى. وعرفت أيضاً أن شخصاً ما في المكتب المركزي استبدل سيرتي الذاتية بسيرة سميي الذاتية المقتضبة جداً إلى جميع الدوائر التي تقدمت إليها بالترشيح. وكان ذلك هو السبب في عدم مثولي للمقابلة.

على أثر تدخل جين استدعيت للمقابلة لدائرة بوتني وأدرج اسمي في لائحة المرشحين الذين تمت الموافقة عليهم. وقيل لي إن احتمال فوزي في الانتخابات أفضل من غيري، وقد يتبنى الحزب ترشيحي. ثم أعلن عن إجراء انتخابات فرعية في كارشالتون Carshalton التي تعتبر دائرة يقودها حزب المحافظين، ولم تكن عملية الانتقاء قد انتهت. مثلت للمقابلة ووصلت إلى مرحلة الثمانية. فانسحبت من بوتني التي اختير لها أحد المحامين غير المعروفين على نطاق واسع اسمه دافيد ميللور David Mellor، تنبأت له جين لوكاس بمستقبل باهر حين قالت: «إنه ذكي جداً وسيكون له شأن عظيم في يوم من الأيام».

عندما تقدمت للمقابلة في كارشالتون، كان قد سبقني في المثول أمام اللجنة شاب واثق يحمل بيده حقيبة كتب عليها الحرفان .N.F بخط بارز. سألت من هو، فقيل لي إنه نايغل فورمان Nigel Forman، فداخلني شعور بأن اللجنة سوف تختاره. وبالفعل تم اختياره عن تلك الدائرة، وفاز في الانتخابات الفرعية بفارق كبير في الأصوات.

وتابعت جهودي للتقدم بطلب الترشيح لمقعد في البرلمان. تقدمت من أجل مقعد سفن اوكس Seven Oaks، ولم أمثل للمقابلة. وفي سبيلي للتقدم من أجل مقعد روسلب نورثوود Ruislip Northwood، اختلفت في الرأي حول موضوع الإسكان مع أحد أعضاء لجنة الانتقاء، فلم توجه لي دعوة للمثول في مقابلة. ومن أجل مقعد دورست ساوث Dorset South وصلت إلى الجولة

الثانية من المقابلات، وكنت أنتظر دوري مع الآخرين عندما رأيت لجنة الانتقاء بكامل أعضائها يقفون احتراماً وإجلالاً لشابٍ قوي البنية أسود الشعر يدخل الغرفة. وصاح لرؤيته واحد من المرشحين في قاعة الانتظار قائلاً: «هذا هو اللورد كرانبورن Lord Cranborne. . إنه يملك هذه الدائرة الانتخابية». ولم يكن هذا الكلام صحيحاً، رغم أنه يملك الكثير من الأراضي. وقد تم اختياره. فقد كان روبرت يمتلك قدرات ذاتية عالية كما هو واضح، ولم يكن لامتلاكه تلك الدائرة أثر في ذلك الانتقاء. الجدير بالذكر أنني عيَّنته وزيراً لشؤون مجلس اللوردات في حكومتي بعد عشرين عاماً من ذلك التاريخ، ثم أدار حملتي الانتخابية التي بنتيجتها احتفظت بمنصبي كرئيس للوزراء.

وأدرك مصرف ستاندرد بنك بعد دورتين انتخابيتين خضتهما أنني عازم على امتهان السياسة وظل المصرف بكل من فيه مؤيداً وداعماً لي. ولم أجد تقصيراً في مد يد العون لي من راي مورتيمر Ray Mortimer أحد المديرين التنفيذيين أو من بيتر غراهام Peter Graham المدير العام، رغم علمهما أن المصرف يأتي ثانياً في ترتيب اهتماماتي. ومع حلول سنة 1976 تسلَّم رئاسة المصرف طوني باربر Tony Barber الذي شغل منصب وزير المالية في حكومة تيد هيث، وكان قد اختارني مساعداً شخصياً له عندما ذهب إلى مانيلا لحضور مؤتمر صندوق النقد الدولي، وكان الجنيه الاسترليني في تلك السنة يعاني بعض الاضطراب مما اضطر دينيس هيلي Denis Healey للعودة من المطار لمعالجة الأزمة.

نتيجة تلك الأزمة، توجهت كافة الأسئلة والمقابلات الصحفية في مانيلا إلى سلفه طوني باربر. وقد توليت بالنيابة عنه معالجة الكثير من تلك الأسئلة والمقابلات. وكانت تلك المرة الأولى التي أبرز فيها بأمور سياسية على مستوى عالٍ، فكانت بمستوى ما أصبو إليه من توقعات. كنت أعمل ثماني عشرة ساعة في اليوم، مما زاد في شهوتي لدخول المسرح السياسي، وعدت إلى الوطن وأنا أكثر توقاً لامتهان السياسة.

عندما أعلن الحزب أمام جميع المرشحين المعتمدين عن وجود مقعد شاغر في البرلمان لدائرة هنتنغدونشاير Huntingdonshire تقدمت بطلبي على الفور، لكنني لم أكن متفائلاً. فالمقعد يمثل منطقة ريفية ذات أغلبية كبرى من حزب المحافظين، وظهر لي أنه بعيد المنال. لكن نورما رأت غير ذلك، بل أصرَّت على تفاؤلها قائلة: «إنها لك». كانت تعرف تلك المنطقة معرفة جيدة، قضت فيها أياماً طويلة عندما كانت والدتها ترسلها لقضاء إجازة الصيف لعدة أعوام عند عمة الوالدة، ذلك لأن دي Dee كانت تتابع عملها حتى في أيام الإجازة المدرسية الصيفية. ولهذا السبب كانت نورما مطمئنة من تلك المنطقة.

تقدم بطلب الترشيح عن تلك الدائرة نحو ثلاثمئة مرشح من بينهم بيتر بروك، وكريس باتن، ومايكل هوارد، وبيتر ليلي. وأدركت أن المنافسة ستكون شديدة وقاسية. اتصلت بآندرو تومسون المندوب الحزبي للدائرة، أسأله بعض الأسئلة عن الرابطة والدائرة، فأجابني عن جميع أسئلتي بكل ما لديه من ود ومحبة.

تضمنت المقابلة الأولى إلقاء طالب الترشيح خطاباً صباح يوم السبت مدته عشرون دقيقة، يعقب ذلك حوار يجيب فيه عن أسئلة تطرحها اللجنة. وسارت الأمور على نحوٍ حسن. ثم اتصل بي آندرو تومسون في اليوم التالي وأخبرني أني وصلت إلى مرحلة الثماني عشرة. تلت ذلك مقابلة أخرى، كانت أفضل من سابقتها رغم أن المنافسة كانت أشد. لذلك لم أكن واثقاً من تحقيق أي تقدم، ومثلت أمام اللجنة بعد خروج بيتر ليلي، الذي وجدته بعد خروجي من المقابلة جالساً على مقعد في محطة هنتنغدون ينتظر القطار المتجه إلى لندن.

عندما استفسرت عن أحواله، أجابني «كانت جيدة، لكن لا يستطيع المرء أن يعرف» وأحسست أنه لم يكن متفائلاً. بعد شهور من تلك المقابلة، صدف أن ركب بيتر بسيارة مندوب حزبي شاب جرى الحديث بينهما عن اختياري لتلك الدائرة. ولم يخلُ حديثه من اكتئاب وحزن على ما جرى، متسائلاً

باستغراب: من أنا؟ وماذا فعلت ليتم اختياري لمقعد ثمين كهذا؟ فأحس المندوب الحزبي أن بيتر كان ينتقدني، فردَّ عليه بمحاضرة طويلة تعدد مناقبي. كان ذلك المندوب الحزبي بيتر غولدز Peter Golds أول مندوب متدرب عندي في بريكستون.

ثم مثلت للمقابلة الثالثة تم بعدها إدراج اسمي في لائحة المرشحين المعتمدين. وحيث أن هنتنغدونشاير كانت دائرة مضمونة للحزب، فقد كان ثمة اهتمام بالمتنافسين النهائيين. ثم ظهر مقال في صحيفة «صندي اكسبرس Sunday Express» بعنوان «المرشح لمقاعد المستقلين» تحدث عن ضآلة فرصتي في اختيار الحزب كمرشح عن تلك الدائرة. وحيث كنت أعرف سجل التنبؤات لتلك المقالة، فقد وجدت ما جاء فيه خبراً جيداً لي. وفي صباح ذات اليوم رن جرس الهاتف في منزلي، وكانت المتحدثة آن فورد Ann Foard العضو في لجنة الانتقاء.

ابتدأت حديثها على النحو التالي: «ما كان ينبغي لي أن أكلمك على الهاتف، لكنني... أرجو أن يكون هذا الحديث سراً بيننا». ثم قدمت لي بعض النصائح. قالت «كن كما أنت». ومن المفيد أن تظهر شيئاً من روح الدعابة لديك. ولا تنس أن نصف سكان تلك الدائرة والناخبين هم من سكان المدينة الذين جاؤوا ليقطنوا فيها... ثم استدركت قائلة: «بالمناسبة، سوف يعقد اجتماع لمجلس المقاطعة يوم الأربعاء، وسيكون من المفيد أن تحضر ذلك الاجتماع لتستمع إلى ما يقال وليراك الجميع».

كانت فعلاً نصيحة تنطوي على حكمة بالغة. وكنت قد سمعت قولاً بذات المعنى من آندرو تومسون. وذهبت للاجتماع الذي بدا مفاجأة سارة لي، لا سيما وأنني كنت معتاداً على النشاط السياسي في منطقة لامبث. كنت إلى حدٍّ ما المتفرج الوحيد، وكنت موضع الاهتمام، أومئ بالموافقة أو بعدمها حسبما يقتضي جدول الأعمال. لكن الجدال الدائر في الاجتماع أوقعني في

حيرة. كان عنيفاً يتمحور حول «أولئك الأشخاص المحليين المصابين بهوس إشعال الحرائق الذين يحاولون إحراق منطقتنا» كما وصفهم أحد أعضاء المجلس وأيده في ذلك الكثيرون. فالظاهر أنها موجة من الإجرام. ثم وقف للدفاع عن أولئك المهووسين بإشعال الحرائق رجال أقوياء البنية لوَّحت وجوههم عوامل الطقس يقضون أيامهم في العراء. فبانت الحقيقة: كان هؤلاء القوم يحرقون ما يتبقى في الأرض من الزرع بعد الحصاد. فالموضوع، إذن، ليس قضية إشعال حرائق، بل هو قضية ابن المدينة ضد ابن الريف. وكانت موضوعاً يوقظ المرء منبِّهاً لأشياء تترك أثراً عميقاً في المجتمع. لقد كانت زيارتي تلك إلى هنتنغدون من أفضل الزيارات التي قمت بها من حيث استثمار الزمن.

عندما كنت في طريقي إلى الاجتماع الختامي للجنة الانتقاء، أخذت أهيئ نفسي ذهنياً لخيبة أمل جديدة. لم أستطع إقناع نفسي بفكرة أن يتم اختياري للترشيح لمقعد يعتبر من أكثر المقاعد سهولة للفوز في إنكلترا. أما نورما فلم تجد في ذلك ما يثبط عزيمتها. كانت مطمئنة لفوزي. وبينما كنا نقود سيارتنا المستعملة نوع أوستن 1300 نحو هنتنغدون سألتني إن كنت أذكر أن «يوم الجمعة يصادف ذكرى عزيزة علينا». لقد كنت ناسياً، فذكَّرتني.

قالت: في مثل هذا اليوم منذ خمس سنوات خلت، اختارتك لجنة الانتقاء مرشحاً عن منطقة سينت بانكراس نورث، والليلة عليك أن تفعل ذات الشيء ثانية».

قد أكون شخصاً يؤمن بالخرافات، وقد رأيت فيما قالته فألاً حسناً. عقد اجتماع لجنة الانتقاء في قاعة Commemorahom Hull بمنطقة هنتنغدون. وكان التنافس شديداً في مرحلته الأخيرة. وقد علمت فيما بعد أن جوك بروس غاردين Jock Bruce - Gardyne، النائب السابق لمنطقة آنغوس Angus لم يوفق في أدائه بسبب زكام حاد ألمَّ به، وأن اللورد دورو Lord Dowro كان يحظى بنبأ

سعيد ذلك الأسبوع فقد تمت خطوبته عى حفيدة قيصر ألمانيا. وعلمت أيضاً أن آلان هيزلهرست Alan Haselhurst، الذي انتخب فيما بعد نائباً لرئيس مجلس العموم، قد ألقى خطاباً رائعاً وكان المفضل عندما ألقيت خطابي، حيث كنت الأخير من الأربعة المدعوين للمثول أمام اللجنة. وسارت الأمور على خير ما يرام، وانتهت المحنة التي أحسست بها. ورجعت ومعي نورما إلى غرفة الانتظار ثم ذهبنا إلى حانة مجاورة ونحن نفكر بالاحتمالات، بينما كان الاقتراع يجري في الداخل.

عندما رجعنا إلى قاعة الاجتماع في Commemorahon Hall، كان الصخب والضجيج يملأ المكان. لقد اتخذ القرار. وتناهى إلى سمعنا صوت تهاليل الفرح، فأسرعنا الخطى نحو غرفة الانتظار، وحاولت اختلاس النظر من خلال نافذة في باب الغرفة فرأيت آن فورد Ann Foard التي حادثتني بالهاتف سراً يوم الأحد تقف على كرسي رافعة يديها تصفق عالياً فوق رأسها.

وما هي إلاَّ لحظات حتى دخل رئيس الرابطة آرشي غري Archie Gray. فوقفنا جميعاً واجمين نترقب ما سيقول.

وقال: «أنتم جميعاً أحسنتم الأداء. وكان الاختيار صعباً. لكن تم انتقاء السيد ميجر». وتقدم مني مبتسماً ليشد على يدي. وعرفت في تلك اللحظة أن مجرى حياتي قد تغيَّر.

أدركت منذ البداية أن منطقة هنتنغدونشاير تناسبني تماماً كما القفاز يناسب اليد، رغم أن بعض الأعضاء الأكبر سناً لم يرق لهم أن يروا مرشحاً قادماً من بريكستون ومندوباً قادماً من غلاسكو. لكنهم ما لبثوا قليلاً حتى لانت قناتهم. وقررنا، نورما وأنا، أن ننتقل للسكن في هذه الدائرة ونعرض منزلنا في ويست أوك للبيع. لكن لحظنا العاثر صعب علينا بيع المنزل بسبب تدني الأسعار الناجم عن هبوط أصاب منزلاً مجاوراً لنا مما أدَّى إلى انخفاض في قيمته. واستغرق الأمر شهوراً طويلة كنت خلالها أتنقل بين منزلي في بيكنهام وعملي

في المصرف في وسط لندن والدائرة الانتخابية في هنتنغدون. ثم عثرنا على منزل جميل وجيد في حي سينت نيوتس St. Neots، لكنني عدلت عنه عندما أثار غضبي الشديد أحد الشركاء في مكتب عقاري حاول خداعنا. بعد ذلك وجدنا منزلاً مستقلاً يتألف من أربع غرف للنوم في قرية جميلة اسمها همنغفورد غري Hemingford Gray وانتقلنا إليه قبيل أعياد الميلاد سنة 1977.

كنت في ذلك الوقت قد تعرفت جيداً على تلك الدائرة الانتخابية وما فيها من تنوعٍ ثري من الاهتمامات. ومنذ اللحظات الأولى أحسست أن سكان الدائرة يعاملونني بصفتي نائب البرلمان المنتظر، وليس مجرَّد مرشح للانتخابات. كانوا على قناعة أكيدة بأنني سأفوز، رغم أني، حسب قولهم «لن أحقِّق عدد الأصوات التي قد يحقِّقها السير دافيد». هكذا كانوا يقولون لي من وقت لآخر، لكنني لم أسمع هكذا قول من سير دافيد نفسه، الذي عاش في الدائرة ورأى التغيرات الحاصلة فيها، ولم يكن لديه أية مخاوف من عدم حصوله على الأغلبية. بل على النقيض من ذلك، كان السير دافيد رنتون Sir David Renton خير نصير لي ومؤيد [يحمل الألقاب عضو البرلمان ووسام الفارس ولقب محامي الملكة وهو لقب تمنحه الملكة لمحام من الدرجة الأولى]. انتخب للبرلمان أول مرة سنة 1945 وهو لا يزال في زيه العسكري، وكان آنذاك برتبة رائد في الجيش عرف بلقبه «الرائد رنتون». وكان وزوجته بادي Paddy شديدي الانتماء لدائرة هنتنغدونشاير، كما هو حال أي نائب في البرلمان.

كان لدافيد وزوجته بادي ابنة متخلفة عقلياً اسمها دافينا Davina، لذلك عمل الاثنان دون كلل في سبيل دعم الجمعيات الخيرية، وعلى وجه الخصوص «الجمعية الوطنية للأطفال المعاقين عقلياً». وأخذ دافيد يشرك زوجتي نورما في هذا العمل الخيري، وازداد ارتباطها بتلك الجمعية التي أصبحت تعرف باسمها المختصر Mencap، وتنامى دورها مع مرور السنين. وبدأت أعتاد على رؤية

الكبار المتخلفين عقلياً الذين نمت أبدانهم دون أن تنمو عقولهم وهم يمسكون بيد نورما أو يداعبونها كما الأطفال في محبتهم. وتفهمنا عندئذ تلك الدوافع التي تجعل الكثيرين من المتطوعين يتفانون في سبيل تلك القضية. وبعد سنوات من ذلك التاريخ استطعنا أن نجعل من عنوان 10 داوننغ ستريت وعنوان وزارة المالية سبيل خير لجمع التبرعات لصالح تلك الجمعية وغيرها من الجمعيات الخيرية.

كان دافيد رنتون وزوجته بادي اللطف عينه، ولم يحصل بيننا أدنى احتكاك على الإطلاق. وجدنا في منزلهما كرم الضيافة، ورأينا منهما كل دعم وتأييد، ويسَّرا لنا سبل الحياة في هنتنغدون سأذكر ذلك كله بكثير من الامتنان لهما ما حييت، مع أمنيتي بأنني في يوم من الأيام سوف أقدم لمن يخلفني في تلك الدائرة مثلما قدَّم لي دافيد وزوجته.

كان للدعم والتأييد الذي منحني إياه السير دافيد أهميته القصوى. فقد قضى فترة طويلة في موقعه ذاك في الدائرة واجتذب إليه الكثير من الولاء، ولو أنه تفوَّه بعبارات أو تعليقات ليست في صالحي، أو لمَّح بنقد ولو بشكل خاص لانتشرت أقواله في الدائرة وسبَّبت لي المصاعب. من طبيعة الإنسان أن يلقي ظلالاً من الشك حول من يخلفه انتصاراً لإحساسه بالتفوق الذاتي، لكن دافيد لم يكن كذلك. بل وجدت فيه وعبر السنين التي عرفته فيها الناصح الأمين، والصديق السياسي الوفي، والإنسان الذي أسرّ له ما بنفسي وأثق فيه، ولم يخذلني على الإطلاق. في سنة 1998، عند احتفاله بعيد ميلاده التسعين، وقد أصبح اسمه اللورد رنتون Lord Renton، كان عضواً بارزاً كثير النشاط والحيوية في مجلس اللوردات. ومن دواعي سروري أنني تحدثت في كثير من المناسبات التي أقيمت احتفالاً بعيد ميلاده. وفي واحدة من تلك المناسبات تحدثت مارغريت تاتشر، وتحدثت أنا أيضاً، حيث أقيم الاحتفال في Middle Temple، حيث أشارت مارغريت أنها في مرة سابقة وكانت لا تزال تحمل اسم مارغريت

روبرتس Margaret Roberts استعانت بدافيد عندما كان محامياً شاباً، ولم يتردَّد في تقديم العون لها.

كان يحب الاستمتاع بمباهج الحياة، ولم يخمد حبّه هذا مع تقدم العمر. كان في العقد الثامن من عمره عندما ذهبت إليه ذات يوم أحد في وقت الظهيرة، فرأيته يرتدي سروالاً قصيراً عائداً من لعبة كرة المضرب. وهزَّ رأسه وعلامة الحزن على وجهه، وقال: «كنت ألعب التنس مع جيفري آرشر. ورأيت لعبه يتراجع رغم أنه لا يزال شاباً، كما تعرف». لقد كان جيفري في العقد الرابع من عمره آنذاك.

وجدنا الترحيب والاستقبال الدافئ من الأعضاء المتقدمين في رابطة حزب المحافظين لمنطقة هنتنغدونشاير. تعرَّفنا على موريس تويدل وزوجته دوريس وطوني ميتشنايتلي الذين عرفونا على الأحياء القديمة في هنتنغدون. في حين عرَّفنا مايك وبيريل روبرتسون على المناطق السكنية للقادمين من المدينة، وهما من أفضل القضاة في توضيح طريقة التصويت المحلِّي.

كان رئيس الرابطة آرشي غري Archie Gray وهو ضابط متقاعد في سلاح البحرية وإذا أصدر أمراً يطاع. لكن كانت رابطة هنتنغدونشاير، كغيرها من الروابط التابعة لحزب المحافظين، مجتمعاً أمازونياً (نسائياً)، معظم القوى التي تتحكم فيها من النسوة. الرئيس الأعلى للرابطة هي السيدة جو جونسون Jo Johnson، اسكتلندية، وأكثر الأعضاء نشاطاً. وهي من أكثر النساء اللاتي عرفتهن حكمة، وكانت نصيراً قوياً لي. لم تكن من أولئك الذين لا يذكرون الصديق إلاَّ في أوقات اليسر. وكذلك كانت إميلي بلاتش التي أصبحت فيما بعد البارونة بلاتش Baroness Blatch، وكانت عضواً رئيسياً في حكومتي. وهكذا أيضاً كانت أوليف ماكولي Olive Macawlay التي حضرت حفل زفافها وسلَّمت يدها لزوجها ايريك بادلي Eric Baddeley. أما آن فورد فقد راهنت بمئة

لواحد بأنني سأصبح وزيراً للمالية خلال عشر سنوات تقويمية من تاريخ انتخابي عضواً في مجلس العموم. وقد كسبت الرهان.

للمزارعين في هذه الدائرة أهميتهم. أحدهم، روجر جغنز ، أخذ يشرح عن الأعمال الزراعية. قال إن أسرته سكنت ستوكلي منذ عدة قرون ولديها التزام قوي لمحاكاة عائلة سيسيل أو عائلة تشرشل. وتعرفت أيضاً على تيد سميث الذي أضاف الكثير إلى معلوماتي عن الزراعة. وكذلك جو بيكارد الذي قال عبارة لن أنساها ما حييت: «يقولون إنك لا تعرف شيئاً عن الزراعة. لكن السير دافيد يقول إنك جيد». قال السير دافيد إنني جيد! فماذا أريد أكثر من ذلك التأييد أمام مجتمع مزارع؟

أما السيد سكينر العجوز فقد حدثني عن الخنازير. فهو يحب الخنازير التي يربيها ولا يضنّ عليها بشيء مهما غلا ثمنه. والمعروف أن الخنازير تنبئ بمكان تواجدها إن هبَّت الريح من خلفها مهما بعدت المسافة. لكن لم يتذمر أو يشكو من وجودها أحد، فالجميع يكنّ الحب والاحترام لسكينر العجوز، ومزرعة الخنازير التي يمتلكها تعتبر في غاية التطور.

وقد وجدت العون والتأييد أيضاً من أولئك الذين لا يعملون بالزراعة. أذكر منهم مايك بلو مفيلد وآيغور روس روبرتس ومايك هارفورد وجميعهم من رجال الأعمال الناجحين، عرفوني على مجتمع رجال الأعمال، وكغيرهم من سكان هنتنغدون أصبحوا أصدقاء حميمين لي.

كان مندوبي في الدائرة آندرو تومسون Andrew Thomson وهو اسكتلندي أيضاً. قد يكون في بعض الأحيان محباً للجدال، لكنه كان عاقد العزم على جلب أصوات الناخبين من المناطق التي يسكنها القادمون من المدينة من خارج هنتنغدون أو بيتربورو، وقد أرهقني بالعمل في سبيل ذلك. كان يردد دوماً قوله لي «قابل الناس. قابل الناس. قابل الناس». كان ذلك شعاره. وقد أعطى ثماره. فغدوت أعرف الدائرة معرفة وثيقة، وغدا كل من في الدائرة يعرفني.

وكانت العلاقة بيننا يسودها الود والوئام والسعادة. لم أكن كغيري من نواب البرلمان الذين يرون الدائرة الانتخابية وسيلة نقل تقلّهم إلى البرلمان، أو صليباً عليهم أن يتنكّبوه. كنت سعيد الحظ لأن أجد في هنتنغدون منذ أول لحظة قدمت إليها البيت الذي أجد فيه الدفء والراحة، والمعين الذي لا ينضب من الأصدقاء والحصن السياسي المنيع.

لم أترك شيئاً للمصادفة، خلال أشهر معدودة تعرَّفت على نوادي الروتاري، وجماعات رجال الأعمال والجمعيات الخيرية والمدارس، وجماعات المستأجرين والنوادي الرياضية، وكل ما عدا ذلك من أنشطة لها دورها في الدائرة. كنت أشعر أن الانتخابات قد تجري على حين غرة. رئيس الوزراء، جيم كالاهان، من خلال سعيه للبقاء في الحكم، شكَّل حلفاً من حزب الأحرار وحزب العمال، لكن هذا الحلف لم يكن بتلك القوة التي تبقيه في منصبه. وكنت أسائل نفسي كل صباح، وأنا في طريقي إلى محطة كنغز كروس King's Cross إلى متى سيدوم حكمه. وعندما أعود في المساء إلى هنتنغدون كان يحدوني الأمل بأن بقاءه في الحكم لن يطول.

وبدت الحكومة تتعثر، ويزداد تعثرها يوماً بعد يوم. وبدا أن الانتخابات أمر لا مفر منه. ثم أعلن جيم كالاهان في يوم من أيام تشرين الأول / أكتوبر سنة 1978 أنه سيذيع بياناً هاماً صادراً عن رئيس الوزراء. لكن الذي استرعى الانتباه فيما قاله أن الانتخابات لن تجري قبل الربيع. فكان وقع ذلك النبأ مثبطاً لعزيمتي بعد عمل مضنٍ طوال سنتين كمرشح منتظر عن دائرة هنتنغدونشاير، وسبع سنوات منذ ترشيحي لدائرة سينت بانكراس نورث. وأدركت أن شتاءً طويلاً وشاقاً ينتظرني، لكنه سيكون شتاءً أكثر مشقة وطولاً أمام حكومة حزب العمال فذلك الشتاء هو الذي أطلقت عليه تسمية شتاء القلق.

وأخيراً سقطت حكومة كالاهان في 28 آذار / مارس وذلك في اقتراع لحجب الثقة عن الحكومة، وبفارق صوت واحد. وفي اليوم التالي أعلن عن

إجراء انتخابات عامة، فكان ذلك النبأ أفضل هدية عيد ميلاد لقيتها في حياتي.

وانطلقت حركة الآلة الانتخابية في دائرة هنتنغدونشاير، تضاهي في حركتها وسرعتها سيارة من صنع رولزرويس بالمقارنة مع أية عملية انتخابية شاهدتها من قبل. كنت في النهار أسعى لكسب الأصوات فأزور النوادي والأسواق ومحطات سكة الحديد ومنازل المتقاعدين وأجري المقابلات الصحفية وأملأ كل لحظة من لحظات النهار بنشاط انتخابي، وفي المساء كنت أعقد ثلاثة اجتماعات عامة مع الجماهير في مختلف القرى. في الساعة السابعة والثامنة والتاسعة مساءً. وكان إقبال الجماهير على حضورها منقطع النظير، يحتشد الحضور فلا مكان للجلوس، بل الجميع وقوف على الأقدام. واتسمت الاستقبالات كلها بالمودة والألفة. والمعارضة تكاد تكون معدومة. لكنني لم أترك شيئاً لمحض الصدفة. كان منافسي في تلك الانتخابات الرائد دينيس رو Dennis Rowe، من حزب الأحرار وهو شخصية محلية معروفة، أما المرشح العمالي فكان رجلاً في مقتبل العمر اسمه جوليان فولبروك Julian Fulbrook، الذي أخذ يكيل المديح لحزب العمال الجديد بعد سنوات من ذلك التاريخ وأثناء الحملة الانتخابية بزعامة بلير سنة 1997، كما لو أنه شخص محايد لا ينتمي لأي حزب وأغرم فجأة بحزب العمال الجديد. لقد بدأ عصر التحولات السريعة.

كان يلاحقني في جولاتي الانتخابية تلك بعض الأشخاص الذين يهوون مضايقة المرشحين بأسئلتهم. أحدهم وهو من أنصار حزب العمال كان مصدر إزعاج دائم لي. وذات مساء كان جوابي عن أسئلته حاداً نوعاً ما، فنهض من مقعده وخرج حانقاً يتكلم كلاماً يدل على استيائه من إجابتي، فسجل امتعاضه هذا بطريقة عملية جعلته يخطئ باب الخروج ويدخل باباً يؤدي إلى غرفة الاحتفاظ بالمكانس. شاهد الحضور ذلك وابتهجوا لما حصل حتى أن الجميع صفق له بحرارة عندما عاد، وقد احمرَّ وجهه من الحنق والارتباك وذهب ولم

يعد. لقد افتقدته فيما بعد حيث كان يضفي بعض المرح أثناء الحملة.

أطلَّ صباح الثالث من أيار / مايو سنة 1979 وكان يوماً مشمساً تتخلله نسيمات باردة. الجو العام للانتخاب وما لمسته من البداية يشير إلى أننا سوف نفوز على المستوى الوطني بالرغم من أن الكثيرين كانوا يتساءلون هل تنتخب بريطانيا سيدة لرئاسة الوزارة، وأذكر ذلك اليوم بدافع الفضول فقط، كما أنني كنت على ثقة أكيدة من الفوز في دائرتي، بل إن آندرو تومسون كان أكثر ثقة مني بفوزي. كنت أجول بالسيارة في جميع أرجاء الدائرة الواسعة يرافقني في جولتي آرشي غري. نبدأ جولتنا من الجنوب، نزور مراكز الاقتراع واللجان، بينما تذهب نورما وآندرو تومسون بجولة مماثلة تبدأ من الشمال، ثم نلتقي في الوسط.

عندما وصلنا، آرشي وأنا، إلى قرية برامبتون Brampton، فوجئنا لرؤية أرتال طويلة من رجال سلاح الجو الملكي من محطة قريبة يقفون أمام مركز الاقتراع ينتظرون دورهم للإدلاء بأصواتهم. فهمس آرشي قائلاً: «انظر إليهم. إنهم عاقدو العزم على ألاَّ يروا حزب العمال عائداً للحكم. سوف تفوز اليوم يا صديقي». وأخرج زجاجة الشمبانيا احتفالاً بما توقعه. ثم أردف قائلاً: «من المبكر أن نحتفي بالنصر. لكن لدينا ما نحتفي به الآن».

وانتحينا بالسيارة جانباً وشربنا نصف ما في الزجاجة، وتابعنا المسير.

في كل حجرة من حجر اللجان التي مررنا بها كانت المعنويات مرتفعة، وإقبال الناخبين على الاقتراع عالياً، حزب المحافظين في المقدمة، حتى أننا لم نرَ أثراً للمعارضة في بعض المناطق. كان يوماً مفعماً بالبهجة والسرور، والحماس في أوجه. عندما أغلقت مراكز الاقتراع ذهبت إلى نادي The Views ثم إلى مقر الرابطة حيث كانت إميلي بلاتش تنتظرني وفي جعبتها بعض الأخبار.

قالت: «كنت أجري استطلاعاً خارج أبواب بعض مراكز الاقتراع،

وبحسب النتيجة التي توصلت إليها أنت الفائز. أعتقد أنك تفوز بفارق عشرين ألف صوت».

وهتف الجميع لي. لعل الخبر الجيد هو الإجماع، وليس ذاك الخبر.

بما أن دائرة هنتنغدونشاير منطقة ريفية شاسعة، لم يبدأ فرز الأصوات فيها حتى اليوم التالي. وجلسنا، نورما وأنا، أمام شاشة التلفاز نشاهد فصول تلك المسرحية الوطنية. وكان واضحاً منذ البداية أن الفوز لصالح المحافظين. وفاز في الانتخاب كثير من الأشخاص الذين غدوا فيما بعد أصدقائي الحميمين، أذكر منهم روبرت أتكنز الفائز عن دائرة بربستون نورث وجون واطسون عن دائرة سكيبتون، وكريس باتن عن باث وماثيو باريس عن ويست ديربي شاير ونيك لايل عن هيميل هامبستيد وغراهام برايان عن لوتون، ثم برايان ماوهيني الذي استعاد مقعد بيتربورو من حزب العمال. في تلك اللحظة ذهبت عني كل الشكوك. إن كنا قد ربحنا مقعد بيتربورو الذي لم يكن فوز المحافظين فيه مؤكداً، فهل يمكن أن نخسر مقعد هنتنغدونشاير المجاور؟ وذهبت للنوم في الخامسة صباحاً بعد أن تأكدت من فوز المحافظين بتشكيل الحكومة ومن الأغلبية البرلمانية المؤيدة لها في مجلس العموم.

سارت عملية فرز الأصوات سيراً حسناً في مركز سينت آيفز، وكانت النتيجة على وشك الظهور عندما وصلت إلى المركز صباح اليوم التالي. كانت لحظة رائعة وأنا أنظر إلى الجداول حيث تسجل الأصوات لكل حزب من الأحزاب، ورأيت الحقل المخصص للمرشح جون ميجر يمتد مسافة طويلة تفوق بطولها حقل أي مرشح آخر. ثم ظهر من يحمل أكواماً كبيرة من أوراق الاقتراع التي جرى فرزها وتنتظر إضافتها إلى الجداول. ونظرت إذ ربما تضاف إلى حقول خصومي المرشحين، فلم تضف إليهم، بل كانت كلها لحزب المحافظين. فأضيفت حقول أخرى إلى الجداول لتستوعب تلك الأعداد. لقد صدقت إميلي بلاتش في توقعاتها، بل فاقت النتيجة النهائية كل التوقعات. ثم

انتقل المرشحون جميعاً بالحافلات إلى هنتنغدون حيث يعلن عمدة البلدية النتيجة النهائية، وفق التقاليد، من شرفة قصر البلدية المطلة على ساحة السوق حيث احتشدت جموع الجماهير. لقد أحرزت أكثر من أربعين ألف صوت وفزت أخيراً بمقعد في البرلمان بأغلبية 21563 صوتاً.

في عصر ذلك اليوم وبعد احتفالات واسعة في نادي المحافظين ذهبت ونورما إلى البيت تغمرنا السعادة والسرور ووجدنا باب منزلنا مزداناً بالحبال المتدلية الحاملة للبطاقات والزهور والشوكولا والشمبانيا. لقد وجدت أخيراً موطني السياسي.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

# في مجلس العموم

عندما دخلت إلى مجلس العموم للمرة الأولى بصفتي عضواً فيه، صباح يوم التاسع من أيار / مايو سنة 1979، شعرت أن المكان لا يزال يحتفظ بسحره الذي أذكره مذ رأيته أول مرة وأنا في الثالثة عشرة. لقد أخذت عهداً على نفسي آنذاك أنني سآتي إليه ثانية عندما أستطيع دخوله لأن لي الحق فيه. والآن، وبعد انقضاء نحو مئة عام على مولد والدي، أحسست بداخلي تلك البهجة التي ستملأ صدر والدي ووالدتي لو أنهما كانا معي يوم دخولي إليه.

لم أفقد أبداً ذلك الشعور بالرهبة من تلك المؤسسة البرلمانية أو أمام جلال ذلك المبنى، فهو التاريخ عينه، في كل ركن من أركانه وكل زاوية من زواياه. فلا يسع المرء أمام عظمة تلك المؤسسة إلاّ أن يستحضر في ذهنه ظلال الماضي، رغم أن جوهر عمله هو رسم المستقبل. فالمكان إشارة واضحة إلى ما قد حصل. وأعتقد أن للهالة التي تحيط بمجلس العموم وبالمبنى ذاته أثرها العميق في السياسة وفي أوهام الأعضاء أنفسهم. فهل لمجلس تشريعي مكوَّن من زجاج وحديد أن يستثير ذات المشاعر فيما يتعلق «بالسيادة» مثلاً؟

عندما دخلت المجلس من الباب المخصص للأعضاء في اليوم الأول للبرلمان الجديد، حيّاني الشرطي تحية الصباح السعيدة وقال: «صباحك سعيد يا سيد ميجر، لك تهنئتي». دهشت لمعرفته اسمي لا سيما وأنا واحد من

عشرات النواب الجدد غير المعروفين، وقلت في نفسي إنه سريع يتقن أداء واجبه المنزلي. ثم علمت لاحقاً أن رجال الشرطة والموظفين والسعاة في مجلس العموم يشعرون بالاعتزاز عندما يعرفون أسماء الأعضاء.

كان عدد المقاعد التي فاز بها المحافظون في انتخابات سنة 1979 كبيراً، كما كان عدد أصحاب المواهب منهم، كما أكد لنا الكثيرون بكلام مفعم بالإطراء، يفوق أعداد أمثالهم في أية انتخابات سابقة، وقد وجد الكثير منهم طريقة لتسنم مناصب رفيعة، أذكر منهم كريس باتن وجون باتن ووليام والدغريف ودافيد ميللور وأيان لانغ وروبرت كرنبورن وستيفن دوريل ودوغلاس هوغ وبرايان ماوهيني الذين قدر لهم أن يستلموا حقائب وزارية. كما أذكر نيك لايل وتريستان غاريل جونز وروبرت أتكنز وريتشارد نيوهام وغيرهم الذين وصلوا إلى مناصب عليا. ومنهم أيضاً غراهام برايت وجون وورد اللذان عينتهما في منصب السكرتير الخاص للشؤون البرلمانية عندما كنت رئيساً للوزراء. وأذكر آخرين مثل ماثيو باريس وجون وطسون من أصحاب الكفاءات العالية لكنهما اتجها للعمل في الصحافة وميدان الأعمال عندما انتهت ولايتهما في المجلس.

لم ينتظر الأعضاء الجدد في البرلمان طويلاً حتى شكلوا تحالفاتهم. ففي خلال أسابيع قليلة من انعقاد المجلس، اجتمع بعض الزملاء ذوي الميول المشتركة وأسسوا نواديهم الخاصة التي تدعى «نوادي العشاء». وتألفت جماعة «بلو تشيبس Blue Chips» التي تضم الأعضاء الجدد الذين يتمتعون بخبرة تفوق خبرات غيرهم في الحلقات الداخلية للحكومة، وغالباً يكتسبون تلك الخبرة من خلال عملهم في المكتب المركزي للحزب أو لكونهم من النواب أصحاب المقاعد الأمامية في المجلس، أذكر منهم والد غريف وباتن الأول وباتن الثاني وكرانبورن وغاريل جونز. وكان أعضاء هذه الجماعة بمثابة الحرس الإمبراطوري للنواب الفائزين في انتخابات سنة 1979، كما كان وجودهم إشارة صحية فيما يتعلق بأية شكوك حيال دوافع رئيسة الوزراء الجديدة وموقفها من

الأمة الواحدة، حيث لم يكن أحد منا يعرف مارغريت تاتشر حق المعرفة. التقيتها أول مرة بمناسبة الانتخابات التكميلية في بيرويك Berwick وإيست لوثيان East Lothian سنة 1978، وذلك أثناء زيارتي لتلك الدائرة أساعد في الحملة الانتخابية للمرشح المحافظ فيها مارغريت مارشال، التي أكنّ لها صداقة حميمة مذ كنت عضواً في مجلس بلدية لامبث، وكان لدينا اعتقاد راسخ آنذاك بأننا سنفوز. جاءت مارغريت تاتشر ليوم واحد فقط وأخذت فكرة عن الجو السياسي هناك، وأسرّت للمقربين إليها أنها في قرارة نفسها غير واثقة من نجاحنا. وكانت محقة فيما قالت. وتبين لي أن لدى رئيسة الوزراء الجديدة حاسة شم قوية في النواحي السياسية.

كنت على وشك الانضمام إلى جماعة بلو تشيبس بُعيد انتخابات سنة 1983 لكنني وجدت نفسي أنجذب نحو نادي غاي فوكس Guy Fawkes الذي رأيته أكثر واقعية ونشاطاً من جماعة بلو تشيبس، وكان له نصيب جيد من الأعضاء الذين غدوا نجوماً في مستقبل أيامهم منهم ستيفن دوريل وداڤيد ميللور وغراهام برايت وبرايان ماوهيني. كنا نتساءل فيما بيننا ماذا يريد الواحد منا أن يحقق من آماله في البرلمان. فأجبت على الفور ودون تردد «وزير المالية». وقال آخر، غراهام برايت، وهو يفتقر إلى الخبرة والدراية مثلي، «السكرتير الخاص لرئيسة الوزراء للشؤون البرلمانية». والجدير بالذكر أن غراهام هذا صار سكرتيري الخاص للشؤون البرلمانية عندما كنت في وزارة الخزانة. إنه حقاً نائب وفيّ وواقعي يتمتع بعقلانية جيدة، فاز في الانتخابات عن دائرة لوتون ساوث Luton South، ثم انتقل معي إلى شارع داوننغ ستريت عندما تسلمت مقاليد رئاسة الوزارة بعد ذلك بأسابيع قليلة.

من زملائي الجدد في مجلس العموم عدد من النواب الذين بنوا لأنفسهم سمعة جيدة قبل دخولهم إلى البرلمان، لذلك كان يتوقع لهم أن يحصلوا على ترقية مبكرة. وثمة آخرون اختاروا لأنفسهم الاستراتيجية البطيئة، أو كما يقال

استراتيجية السلحفاة، فشرعوا يبذلون جهودهم في سبيل معرفة أسلوب العمل البرلماني. فمجلس العموم هو أفضل مكان في العالم أجمع لاستعراض المواهب. أمّا اللجان أو مجموعات نواب المقاعد الخلفية فهي الأماكن التي فيها تقدر الجدارة بالعمل البرلماني، أناس عرفوا بخبرتهم الطويلة ومعرفتهم الواسعة وذوقهم الرفيع، وعلى وجه الخصوص مكتب حامل السوط الذي يرى كل شيء ويعرف كل شيء ويتحكم بمصائر الأعضاء مثله في ذلك مثل رئيس الوزراء.

بعض الزملاء في المجلس أثبتوا جدارتهم البرلمانية قبل أن يجد غيرهم طريقه إلى غرفة الحمّام. لم يكن قد مضى على وجودي في المجلس سوى بضعة أيام، عندما التقيت فجأة بزميلي تريستان غاريل جونز، وذلك أثناء مروري في البهو المركزي في طريقي إلى حجرة اجتماع الأعضاء وصالة انعقاد جلسات البرلمان.

أمسك ذراعي وقال: «يساورني القلق بشأن الحكومة».

كان تريستان أول المتمردين من النواب المحافظين في تلك الدورة البرلمانية. انتقد الحكومة وصوّت ضدها حول طريقة معالجتها لموضوع استقلال جزر بانابان Banaban Islands الواقعة في جنوب المحيط الهادئ والتي كانت في طريقها للانضمام إلى دولة كيريباتي الصغيرة Kiribati. كان يقود حركة التمرد الصغرى تلك السير برنارد برين Sir Bernard Braine، أحد زملائنا القدامى، وهو من أنصار الحركات المناهضة للإجهاض وللمشروبات الكحولية، ومن مؤيدي بقاء تلك الجزر تحت السيادة البريطانية. كان يثير حماسنا عند الأعضاء الجدد بمواقفه النارية ضد الظلم. وهو سريع الغضب لكن ثورة غضبه سرعان ما تهدأ. إن ثار غضبه فبركان فيزوف حين يثور، يروّع من يراه في هذه الحال لأول مرة، رغم أن الاندفاعات التالية قد لا تثير مثل تلك

الانفعالات. ينتمي برنارد للدائرة الانتخابية برينتري Braintree التي تضم جزيرة كانفي Canvey لذلك تراه يحمل حساسية خاصة نحو الجزر، فهو يحبها كما يحب الوالد أبناءه. وفي سنة 1979 توجه حبه هذا نحو تلك الجزر البعيدة التعيسة الواقعة في جنوب المحيط الهادئ. وقد انضم إليه في نضاله ذاك عدد من الأعضاء الجدد، حيث كان مقنعاً في دعوته، وكان كما وصفه أحد النواب «الدون كيشوت القادم من إيسيكس»، وكان تريستان من أشد مناصريه، شاركه في نضاله مثلما كان سانشو بانزا الرفيق الدائم لدون كيشوت، رغم أني على يقين بأن تريستان لا يعرف موقع جزر باناباي على الخارطة.

لم يكن تريستان الوحيد من جماعة «بلو تشيبس» الذين شاطروا برنارد مشاعره نحو تلك الجزر. فقد دخل في هذه المعركة أيضاً جوسلين كادبوري Jocelyn Cadbury النائب الجديد عن دائرة برمنغهام نورثفيلد Birmingham Northfield والاختصاصي بالتاريخ الثقافي لمجموعة جزر بولينيزيا. كان جوسلين رجلاً صاحب مبدأ يناضل بقوة في سبيله، كما كان خجولاً وحساساً، انتقل بعد سنوات قليلة إلى عالم آخر أفضل من هذا العالم. لا أذكر بدقة ما حدث لجزر الباناباي بعد ذلك، لكنني لن أنسى أبداً ذلك المصير الذي لقيه جوسلين. تألمت كثيراً حين علمت بموته ذات مساء أثناء حفلة أقيمت في حديقة في هنتنغدون. وفيما بعد، عندما طلبت جماعة «بلو تشيبس» من روز سيسيل، شقيقة روبرت كرانبورن، برسم لوحة تضم أفراد الجماعة، طلبنا إليها أن تضيف إلى اللوحة رسم جوسلين. وهكذا يذكره زملاؤه ومحبوه من البرلمان كلما نظروا إلى اللوحة المعلقة على الجدار ووجدوا صورته في أحد جوانبها.

يعني وجود برلمان جديد انتخاب لجنة الـ 1922 التي تعتبر ممثلاً لكافة نواب المقاعد الخلفية في مجلس العموم من أعضاء حزب المحافظين، وكنت

مثل الكثيرين من زملائي الجدد لا نعرف إلاَّ القليل جداً عن المرشحين لعضوية تلك اللجنة. غير أننا سرعان ما تعرفنا إلى أساليب العمل البرلماني. وبدأنا نتلقى الرسائل من كل واحد من هؤلاء المرشحين يدعوننا فيها لتأييدهم. وتشكلت الجماعات المؤيدة والمعارضة لهذا أو ذاك. فالغريزة السياسية تدفع المرء بكل قوة ليكون جزءاً من جماعة. وكانت غرفة المدخنين تكتظ بالأنصار وانتشرت الشائعات داخل «البارات» وكثر اللغو. وقيل إن سيارة الرولز رويس العائدة للسير إدوارد دو كان Sir Edward du Cann كانت تتوقف في الشوارع الفرعية المجاورة لمبنى البرلمان في ويستمنستر وتعرض على النواب الجدد إيصالهم للبرلمان وفي كل مرة تأتي السيارة بعدد من النواب نجد أصواتاً جديدة تضاف إلى ما حصل عليه المرشح. كانت مناسبة تتسم بالمرح وروح الجماعة، وجميعنا أحببنا أن نكون جزءاً من هذا المرح. وقد أعطيت صوتي لصالح السير إدوارد (وذلك دون أن يكون عندي حافز لأركب بسيارته الرولز رويس) لأنني وجدت أنه أفضل من يترأس اجتماعاً. ومع ذلك رويت عنه قصصاً كثيرة.

سئل ذات مرة: «كم الساعة الآن يا تيد؟» فأجاب وهو ينظر في ساعة يده: وكم تريدها أن تكون يا عزيزي؟»

وروى لي أحد الزملاء كيف أنه باح بهمومه إلى السير إدوارد ذات يوم بينما كانا في غرفة المدخنين، وقد احتسى بعض البراندي يشكو إليه هجوم بعض الصحف المحلية عليه، فقال له السير إدوارد وهو يربت على ذراعه:

«لا بأس عليك، أعتقد أنك سوف تعتاد على هجوم الصحف بعد سنوات تقضيها في هذا المكان». ثم أضاف: «لكن الأشخاص الطيبين لا يعتادون على ذلك».

سيطرت أجواء المرح على انتخابات اللجنة، وكانت الصفقات تعقد بين المرشح والناخب في غرفة المدخنين وأثناء تناول المشروبات. فالجو يشبه إلى حد كبير تجربة السيد بيكويك في إيتانزويل Mr Pickwick at Eatanswill(*).

واستقرت بي الأمور وقررت أن أكون مستمعاً لأزداد معرفة بمجريات الأحوال في مجلس العموم قبل أن أعد خطابي الأول في المجلس. انتخبت أميناً مشاركاً لمجموعة البيئة المؤلفة من نواب حزب المحافظين للمقاعد الخلفية، إلى جانب جون هيدل John Heddle العضو الجديد عن دائرة ليشفيلد Lichfield. وكان مكتبي في غرفة واسعة تضم أيضاً عدداً آخر من النواب، منهم جون كارلايل John Carlisle الذي أضحى في السنوات التالية خصماً عنيداً وخطيباً مفوهاً يجد المتعة في الهجوم على كل ما هو صحيح من وجهة النظر السياسية. وكان يشاركني في تلك الغرفة أيضاً جون بوتشر John Butcher الذي كان يعارضني في بعض القضايا، لكنه كان يلتزم جانب التفكير أكثر من غيره، كما كان أقل ضجيجاً في كلامه.

دائرة هنتنغدونشاير دائرة واسعة مترامية الأطراف، والبريد الذي يصلني منها كبير جداً تزداد أعداد رسائله سنة بعد أخرى كلما طال بي العهد في المجلس. فاعترضتني مشكلة السكرتاريا لتعنى بشؤون الرسائل، وسرعان ما وجدت الحل. في يوم من الأيام وبينما كنت أسير قريباً من مكتب البريد المجاور لمجلس العموم اعترض طريقي شخص قصير القامة أحمر الشعر.

كان ذلك الشخص بربارة واليس Barbara Wallis زميلتي السابقة عندما كنت في مجلس لامبث البلدي. قالت: «كنت أقول في نفسي دوماً إنني سآتي وأعمل لديك إذا انتخبت لمجلس العموم. وها أنذا!»

---

(*) إحدى قصص الروائي الإنكليزي المعروف تشارلز ديكنز بعنوان «أوراق السيد بيكويك». (المعرّب).

قلت لها: «أظن إنك تعملين مع كريس باتن في دائرة البحوث التابعة لحزب المحافظين».

فأجابت: «أجل، عملت معه. لكن ذلك كان آنذاك. أما الآن فهو الآن. جئت لأعمل لديك. أنا أعرف أنك بحاجة لمن يعمل معك. وهذه هي شروطي».

وهكذا ابتدأت علاقة عمل جيدة قدر لها أن تدوم حتى تقاعدت بربارا عن العمل، وذلك بعد ثلاث عشرة سنة، قضت منها سنتين معي في 10 داوننغ ستريت. ولم تترك العمل إلاّ بعد أن رشحت من يخلفها، فكانت جينا هيرن Gina Hearn التي لا تزال معي حتى اليوم تقدم لي أفضل الخدمات.

كانت بربارا من ذلك النوع من الأشخاص الذين يستحيل الانتصار عليهم. لم تر في أي من النواب بطلاً. كانت أسطورة بين زملائها في مجلس أمناء السر الذي كان بمثابة «نقابة» لأمناء السر العاملين في مبنى وستنمستر. كانت في غاية الجرأة والشجاعة فيما يتعلق بالسياسة، لا سيما وأنها عملت معي في مجلس بلدية لامبث ورشحت نفسها للبرلمان مرتين عن دائرة فيلتهام Feltham، لها آراؤها السياسية القوية التي تتبدل أحياناً من ليبرالية شديدة إلى استغراق بالغ في التقاليد القاسية للمحافظين. كانت عظيمة الوفاء وكثيرة الفاعلية والنشاط بما قد يثير الخوف عند أقرانها. وكان يدور الهمس في الدائرة الانتخابية حول رقة وسلاسة الخدمات التي تؤديها. وقد استمتعت كثيراً بمكانة يعود الفضل فيها لما كانت تقدمه. ورغم ذلك، خرجت عن إجماع الكثيرين الذين كانوا يحضونني على الترشيح لمنصب قيادة الحزب بعد استقالة مارغريت تاتشر. فقد كان رأيها آنذاك «أن الوقت لم يحن بعد». وعلى أية حال، رشحت نفسي لزعامة الحزب، وانضمت بربارا للفريق وعملت ليلاً نهاراً ولم تغب لحظة عن المعركة في تلك الأيام العصيبة.

ليس كل من دخل البرلمان لأول مرة يحسن التكيف مع موقعه الجديد.

بعض النواب الجدد لا يجدون فسحة لذلك. وقد يظن المرء أنني في بادئ الأمر لم أشعر بالارتياح والتلاؤم مع موقعي لا سيما وأن خلفيتي تختلف عن كثير من النواب المحافظين، ولم أعتد ممارسة أسلوب نوادي المجتمعات الراقية. لكن الواقع كان غير ذلك. وحيث أنني كنت من أصحاب المقاعد الخلفية في مجلس العموم فقد كنت سعيداً بموقعي هذا مثلما كان Bunter يجد السعادة في عمله في المخبز. في أيامي الأولى في مجلس العموم لم أكن من أولئك الذين يتوقون لتناول الطعام على موائد الوزراء أو غيرهم من الأعضاء القدامى في المجلس. وذات مرة حضرت جلسة نقاش طرحت فيها بعض الأسئلة على وزير المالية جيفري هاو، ورأيت بأم عيني المخاطر المحفوفة بتلك المناسبات. كان لبعض الزملاء آراؤهم الخاصة فطرحوها على الوزير مثل قولهم: «لماذا الحكومة. . . .؟»، «ألا ينبغي على الحكومة. . .؟»، «من الواضح أننا يجب. . .» وبدا لي حينئذٍ وكأنهم يتناولون بيانات صحفية اقتبست من «دليل الحملات الانتخابية». وكان جيفري هاو يوضح الواقع السياسي بكل أناة وصبر، تاركاً بعض السائلين يبدون وكأنهم يفتقرون إلى الخبرة والنضج. بينما جلس الآخرون يستمعون دون أن ينطقوا بكلمة يعطون الانطباع بأن ألسنتهم قد عقدت فلا يتكلمون أو أنهم حكماء (وذلك اعتماداً على سلوكهم). ووجدت أن الأنسب لي التمسك بالأسئلة القصيرة ذات المغزى العميق التي وجدتها الخيار الأفضل. والآن وبعد أن قضيت عدداً من السنوات على الجانب الآخر من الطاولة، أجد أن ذلك الخيار الذي تمسكت به هو الخيار الصحيح في مثل تلك اللقاءات. وكما قال كينيث بيكر في معرض وصفه لحالة مشابهة في إطار مختلف «من الصعب جداً أن يطأ المرء ذلك الخط الدقيق الفاصل بين التملق والتمرد». كنت أشاهد الآخرين وأراقبهم مراقبة دقيقة، وأعير اهتماماً لما يجدي وما لا يجدي. ورأيت الأخطاء التي يرتكبها آخرون في محاولة لترويج الذات أو عندما يتوقون لإعطاء ملاحظة سطحية لتعليق سخيف عابر في الصحف.

ألقيت خطابي الأول في مجلس العموم في منتصف شهر حزيران / يونيو، وذلك أثناء مناقشة أول ميزانية يتقدم بها وزير المالية جيفري هاو. لم يكن عدد الحاضرين في تلك الجلسة يتجاوز ستين عضواً عندما وقفت لأتحدث، فشعرت برهبة لم يخفف من وقعها وجود هذا العدد القليل من النواب. كنت متأهباً لها، ولاحت مني التفاتة إلى الأعلى، إلى أماكن جلوس الزوار ورأيت وجه صديقي كانون رونالد جيننغز Canon Ronald Jennings أحد الناخبين من دائرة سينت آيڤز St. Ives الذي جاء ليحضر جلسة المناقشة، ازداد سروري وذهبت عني الرهبة عندما نظر إليّ نظرة استحسان اعتبرتها فألاً حسناً.

لم يكن ذلك الخطاب على جانب كبير من الأهمية. بل تضمن تلك الإشارة التقليدية للدائرة الانتخابية التي أمثلها، كما تضمن ذكراً لأوليڤر كروميل، الابن البار والشهير لمنطقة هنتنغدون وشكوى حول المنحة التي قدمتها الحكومة إلى مقاطعة كامبرد جشاير وتأييداً مطلقاً للميزانية. وانتهى الخطاب بأسرع مما توقعت. وكان إحساسي أنني إن لم أكن قد ميزت نفسي به، فإنني على الأقل لم أحطّ من قدري فيه. من التقاليد المتبعة في تلك المناسبات أن يلقى الخطاب الأول من العضو الجديد استحسان الحاضرين شريطة أن يتمكن الخطيب من التحدث بجمل مترابطة وفق تسلسل جيد. لذلك تلقيت من الزملاء رسائل صغيرة كتبت بخط اليد تحمل التهاني لي ولا تخلو أحياناً من بعض العبارات الهزلية (وقد عرفت فيما بعد ولخيبة أملي أن بعض الزملاء قد تلقوا أيضاً مثل تلك الرسائل). وذهبت إلى البيت قانعاً بما أنجزت وبأن عقبة في طريقي قد تغلبت عليها، وبأنني الآن أستطيع أن أنصرف لتوسيع آفاقي المستقبلية كعضو جديد في البرلمان. فقد انتهت مرحلة البداية وابتدأت مرحلة العمل الجاد.

ليس من السهل على مجلس العموم أن يكوّن انطباعاً جيداً عن الأعضاء الجدد، لكن لا ينسى إطلاقاً أي تصرف يدل على غباء من عضو جديد. من

أجل هذا كنت في غاية الحذر، أعدّ نفسي إعداداً جيداً كلما أتيحت لي الفرصة لأتحدث أمام الأعضاء. ولكي يستطيع النائب الجديد أن يثبت جدارته، يتعين عليه أن تكون لديه قضيته. ولم يطل بي الوقت حتى سنحت لي تلك الفرصة. في سنة 1980 تواترت الأنباء بأن الولايات المتحدة تعتزم نصب أربعة وستين صاروخاً من طراز كروز Cruise في قاعدة مولزورت Molsworth التابعة لسلاح الجو الملكي والواقعة ضمن نطاق الدائرة الانتخابية التي أمثلها. فأثار ذلك النبأ موجة عارمة من الاحتجاجات ضد الأسلحة النووية. والمعروف أن سكان هذه الدائرة قد أَلِفوا وجود قواعد لسلاح الجو الملكي في برامبتون Brampton وفي وايتون Wyton كما اعتادوا على مشاهدة الجنود الأمريكيين في منطقة ألكونباري Alconbury، لهذا لم تزعجهم أنباء وصول الصواريخ الوشيك. غير أنهم شعروا بقلق شديد عندما رأوا أعداد المحتجين تتزايد ونشاطهم يزداد. حتى أن ستيفن هيل، أحد سكان مولزورث وصف نشاطهم ذاك بقوله: «سوف تتسبب حركة السلام بأضرار في بيئتنا الهادئة المسالمة أكثر مما تسببه الصواريخ». وفي شهر آب / أغسطس من سنة 1984 قام نحو 2500 من المحتجين باحتلال جزء من القاعدة تعبيراً عن احتجاجاتهم ضد تلك الخطة. في شهر تشرين الأول / أوكتوبر بادروا لزراعة الحنطة على مساحة معينة من تلك القاعدة بهدف تقديم نتاجها لإغاثة الجياع في إريتريا.

وفي الوقت الذي شرع فيه هؤلاء المحتجون بإقامة «معسكر سلام» دائم في أطراف قاعدة مولزورث، أخذ أهالي القرية والقرى المجاورة في برنغتون Brington وبايثورن Bythorn بإحداث منظمة خاصة بهم تحمل اسم «دافعو الضرائب ضد مستعمرة مولزورت» وارتفعت درجة حرارة المشاعر لدى السكان، وأخذت أتحدث في الاجتماعات العامة التي دعا إليها أعضاء مجلس الأبرشية وعقدت في مدرسة برنغتون القريبة. وتعالت الأصوات المعبرة عن السخط والغضب نحو أولئك الغرباء المتطفلين، واستبد الغيظ لدى دافعي

الضرائب حتى أنهم استأجروا طائرة خفيفة حلقت فوق القاعدة تحمل يافطة كتب عليها «أخرجوا من هنا أيها الغرباء».

أقام بعض أولئك المحتجين على أرض تابعة للكنيسة، فجاء إليّ في مجلس العموم أسقف كنيسة بيتر لورو، بيل ويستوود Bill Westwood، ودام لقاؤنا ثلاث ساعات، وما أن رحل حتى أدركت أني قد وجدت حليفاً قوياً وألقيت في سلة المهملات زجاجة بعد أن أفرغت محتوياتها في جوفي. لقد بات بيل وستوود صديقاً مقرباً، وكان من أفضل من رأيت من الأساقفة الرعويين، يجلّه كل من يعرفه في أبرشيته، ثم أصبح فيما بعد الصوت الذي يعرفه الجميع لإسهاماته الدائمة في برنامج «اليوم» الذي تقدمه محطة الإذاعة الرابعة، حيث كانت له زاوية بعنوان «فكرة اليوم».

لمناسبة قضية مولزورث التقيت للمرة الأولى مع مايكل هيزلتاين Michael Heseltine الذي يصفه الجميع بأنه «وحش» مجلس العموم. وكان وزيراً للدفاع وأنا ما زلت عضواً في المجلس المحلي، وقد اعتزم أن يخوض المعركة ضد أولئك المحتجين المعارضين للأسلحة النووية. استقبلني بكل ترحيب، وكان لقاؤنا منفرداً، ثم التقاني مع وفد صحبني للقائه، وناقشنا طريقة التعامل مع مشكلة «معسكر السلام» ومع من يضمهم هذا المعسكر من زهاء ثلاثمئة شخص كانوا سبباً لكثير من الألم والمرارة في هنتنغدونشاير. وتحدثت باسم الكثيرين من الأهالي زوجة مزارع اسمها بيتي ستيل Betty Steel قائلة: «نحن نحب قريتنا كثيراً، ونحب بيوتنا وأسلوب حياتنا، ولا نريد إطلاقاً أن نرى منازلنا تدمّر وأسلوب حياتنا يهتك بغزو من الخارج».

وكنت أشاطرها الرأي، وكذلك هيزلتاين، الذي أراد أن يتم نصب الصواريخ في القاعدة بسلام ودون أية متاعب. وفي يوم السادس من شباط / فبراير سنة 1984، وبعملية مكثفة لم تستغرق سوى ليلة واحدة تمكن رجال الشرطة وبمساعدة من وزارة الدفاع من إخلاء هؤلاء المحتجين من القاعدة بينما

كان نحو 1500 جندي من سلاح المهندسين الملكي ينتمون لسبع سرايا ينصبون سياجاً بطول سبعة أميال حولها. كات عملية كبرى تم تنفيذها بذكاء ومهارة. وفي اليوم التالي قام مايكل بزيارة قاعدة مولزورث ليتفقد العمل. وبينما هو كذلك، ابتدأ هطول المطر بغزارة شديدة حتى أن أحد الضباط قدم له سترة واقية من المطر، من تلك السترات التي يرتديها رجال الدفاع الجوي. ونشرت الصحف صورة مايكل هيزلتاين وهو يرتدي تلك السترة مرات كثيرة في معرض تغطيتها لتلك الواقعة.

لم يكن دوري بصفتي نائباً عن تلك الدائرة يتطلب الكثير من الشجاعة. لكنني سررت أيما سرور لأن أجد أول قضية أستطيع أن أتحدث عنها في المجلس لا سيما وأنها تتعلق بأمر أؤمن به إيماناً قوياً، ومن خلاله أستطيع التعبير عن تأييدي لسياسة الحكومة، التي كانت تتمتع بشعبية واسعة على النطاق المحلي، وفي ذات الوقت كانت قضية قربتني من الوزراء بصورة إيجابية.

خلال السنتين الأوليين من عضويتي في مجلس العموم أعددت الكثير من الخطابات لكنني لم ألق سوى القليل منها. ولعل واحدة من الإحباطات التي تعرض لعضو جديد في البرلمان من المقاعد الخلفية، ومن حزب يتمتع بالأغلبية هي تلك المنافسة الشديدة بين الأعضاء لإلقاء الخطب، وندرة أن يدعو رئيس المجلس واحداً منهم لإلقاء خطاب، يضاف إلى ذلك حامل السوط التابع للحكومة حيث نجده أكثر اهتماماً بحض الأعضاء على العمل وبالصوت الذي يدلي به العضو لصالح الحكومة، دون أن يهتم بآراء الأعضاء، وإن اهتم بإلقاء الخطب فإنه يميل إلى تشجيع الخطب القصيرة، بل ويفضل ألاّ يرى العضو يلقي خطاباً.

في سة 1981 دعيت لمنصب السكرتير الخاص للشؤون البرلمانية لدى باتريك ميهيو Patrick Mayhew وتيموثي ريزون Timothy Raison، وزيري الدولة في وزارة الداخلية. فقد حدثني (باتريك) بادي Paddy بالأمر ذات مساء بعد

الانتهاء من التصويت على أمر معين وعرض علي هذا المنصب. وبدا عليه شيء من الارتباك وهو يقول: «آمل ألاّ يكون هذا العمل مملاّ لك، لكننا نريدك. فهذا المنصب يتطلب جهداً كبيراً، وليس له أجر. ما رأيك؟».

فكرت قليلاً: وقلت: «أجل، أرجوك». وشددت على يده بقوة. وكنت سعيد الحظ في هذا العمل. ومنذ ذلك الوقت غدا بادي ميهيو من أقرب زملائي البرلمانيين إليّ وبصورة خاصة عندما تسلّم حقيبة وزارة شؤون إيرلندا الشمالية. أما تيموثي ريزون فقد كان مفكراً يميل إلى التحفظ تابع عمله السياسي الذي أحبه حباً جماً. وكان الاثنان يتمتعان بحصافة الرأي والتمسك بتقاليد حزب المحافظين مع الابتعاد عن الإيديولوجيات.

ربما يكون دور السكرتير الخاص للشؤون البرلمانية مملاً، لا سيما وأن هذه الوظيفة تشبه إلى حد كبير عمل التابع الذي لا يتقاضى أجراً على عمله. فهو يرتب لقاءات الوزير مع أعضاء البرلمان، ويكون في ذات الوقت عين الوزير وأذنه في مجلس العموم. لكنه في الوقت نفسه يعتبر خطوة أولى في سلّم الارتقاء، وإلى جانب ذلك تتاح الفرصة أمام السكرتير للتعرف على عمل الحكومة من الداخل، ولو كان ذلك من الأطراف. كما يتيح الفرصة لحضور الاجتماعات الوزارية. وإذا جد الجد، قد يكون للسكرتير الخاص الدور المؤثر في قرار الوزير الذي يعمل لديه. لكنني في تلك الأيام لم يخطر لي أو لبادي Paddy أن عملنا سوية، وتعاوننا الوثيق سيكون أكثر قرباً وأشد ارتباطاً في مستقبل الأيام حول مشكلة إيرلندا الشمالية.

لقد فُتحت أمامي آفاق جديدة في عملي كسكرتير خاص للشؤون البرلمانية، حيث تيسّر لي أن أحضر الاجتماع الصباحي الدوري الذي كان يعقده وزير الداخلية ويسمى «اجتماع الصلاة». كان وزير الداخلية آنذاك ويلي وايت لو Willie White Law النائب الأول لرئيسة الوزراء مارغريت تاتشر. أذكر أنني ذهبت لأول اجتماع أحضره وكنت ضمن مجموعة صغيرة تضم وزراء دولة في

وزارة الداخلية إلى جانب عدد من السكرتيرين للشؤون البرلمانية نجلس خارج مكتب الوزير ننتظر الإذن بالدخول. وعندما دخلنا رأيت ويلي جالساً في الطرف البعيد من غرفة واسعة، كان رجلاً ضخم الجثة. نهض واقفاً لدى دخولنا جميعاً، ثم أشار إليّ شخصياً رغم أننا لم يسبق أن تبادلنا كلمة واحدة فيما بيننا قبل تلك اللحظة.

قال لي: «مرحباً بك، تعال إليّ، تعال واجلس هنا. يسرني أنك قد انضممت إلينا. إنه خبر سعيد. أجل، خبر سعيد حقاً. أجل خبر سعيد جداً».

فإن كنت مقبولاً للعمل مع بادي ميهيو وتيموثي ريزون، فإنني دون شك مقبول عند ويلي وايت لو. وكان ترحيبه بي عظيماً يبيح لي أن أعتقد أن قدومي كأصغر الأعضاء مرتبة في الحكومة (وبلا أجر) له أهميته في مستقبلها. كان يتمتع بموهبة فذة في ضم الأعضاء إليه والاحتفاظ بولائهم، ذلك لأنه هو شخصياً مخلص ووفيّ، فهو من أكثر مساعدي مارغريت تاتشر إخلاصاً ووفاء، وظل على وفائه كلما واجهتها الصعوبات، رغم أنها هزمته في معركة خلافة تيد هيث.

كان ويلي نسيج وحده. في صباح يوم من أيام شهر تموز / يوليو سنة 1982 انعقد اجتماع الصلاة الصباحي، وكان يخيم على الاجتماع هدوء مشوب بالاكتئاب. فقد وقعت يومئذ حادثة اقتحام مايكل فاغان Michael Fagan إلى غرفة نوم الملكة في قصر باكنغهام. وكان الحادث خرقاً فاضحاً للإجراءات الأمنية. عالجت الملكة هذا الأمر بكل ثقة ورباطة جأش، لكن ذلك لم يطمئن ويلي، وزير الداخلية.

ابتدأ الاجتماع بقوله: «لا بد لي من أن أستقيل، وأود أن أعرف رأي الزملاء».

اعترضنا جميعاً بقولنا. «لا، لا، لا، يا سيادة الوزير، لا ينبغي عليك أن تفعل ذلك». قاد المعارضة تلك بادي ميهيو، ثم أعلن كل واحد منا، وحسب

الأقدمية، رأيه بأن الوزير يجب أن يبقى. استمع إلينا جميعاً، ثم ساد صمت رهيب طويل بعد أن قلنا ما لدينا، قطعه ويلي بقوله: «أشكركم جميعاً. وإنني سأقبل بآراء الزملاء».

كان أداءً رائعاً يدل على احتراف بالغ. فقد كان ويلي وايت لو يتمتع بموهبة قل نظيرها، حيث يترك المرء في شك حول دوافعه. فهل كان حقاً ينوي الاستقالة؟ أم كان يختبر الأرضية التي يقف عليها ليرى إن كان موقعه آمناً بما يخول له البقاء في منصبه؟ لم أدرك أيهما الصحيح. إذ كان ذلك بعضاً من مهاراته. وعلى أية حال، ولحسن الحظ، لم يقدم استقالته وبقي في منصبه.

غير أنه من ناحية أخرى لم يكن كما وصف نفسه بقوله: «أقبل آراء الزملاء». فقد كانت لجنة نواب المقاعد الخلفية لحزب المحافظين الخاصة بالشؤون الداخلية مصدر إزعاج دائم له. كان يلتقي تلك اللجنة بصورة دورية، ويهمهم مستسلماً للأمر كلما جاء موعد اللقاء قائلاً: «أدخلهم، هل المشروب جاهز؟» وعندما يدخلون يستمع لما يقولون، فيشجعهم أحياناً، ويطريهم أحياناً أخرى، لكنه قلما يغير مسار ما ينوي فعله. ثم توضع مطالب اللجنة للمناقشة في اجتماع الصلاة صبيحة اليوم التالي.

فيقول ويلي في معرض مناقشة مطالب اللجنة: «زملائي، أظن أن علينا...» ثم يتوقف عن الكلام، ليستأنفه بعد لحظات طالباً رأي الحاضرين، أحياناً. وإن لم يطلب الآراء ننتظر لنسمع منه كيف سيعالج مطلباً معيناً.

ثم يقول: «حسناً، إن كان هذا رأي زملائي...» ثم يسكت ثانية قبل أن ينهي كلامه بلهجة دالة على انتصار حققه: «إذن، هذا هو رأيهم». وينتهي الأمر، وننتقل لمناقشة أمر آخر.

لكن خلف ذلك الأداء الماكر، يوجد ذهن سياسي وقّاد يحسب لكل أمر حسابه. لم يكن ويلي رجلاً يحب الخوض في التفاصيل لكن غريزته الفطرية

كانت من أروع ما رأيت، يشم الريح السياسية ويعرف من أين تأتي وفي أي اتجاه تهب.

في أوائل سنة 1982 سألني طوني مارلو Tony Marlow النائب في البرلمان عن دائرة نورثهامبتون نورث Northampton North إن كنت أرغب بالانضمام إلى وفد يعتزم القيام بجولة إلى الشرق الأوسط لأزداد معرفة بالصراع العربي الإسرائيلي. كان طوني قد كوّن لنفسه الانطباع بأنه على لائحة الانتظار ليصبح وزيراً، وكان نصيراً قوياً للفلسطينيين. لكنه في ذات الوقت مطبوع على «التهور» و«حب المتاعب» كما برايتون مطبوعة في جرف صخري. ورغم ذلك، قبلت الدعوة لا سيما وأنه أخبرني أن الوفد كبير يضم ممثلين من جميع الأحزاب. ولم تخل الرحلة من الأحداث.

وذات ليلة، وإذ كنت مستغرقاً في نومي في أحد فنادق بيروت، جاء من يوقظني ليقول لي إن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد لاستقبالنا. وركبنا السيارات وتوجهنا للقائه. رأيته رجلاً قصير القامة، يرسل لحية قصيرة، حديثه لطيف، يرتدي لباس الميدان وأمامه على الطاولة خارطة كبيرة. وقُدِّمَت لنا القهوة.

ثم دخل الغرفة رجل محدودب الظهر يحمل بيده صينية عليها كؤوس زجاجية ليقدم لنا الشاي. تعثر الرجل في مشيته فانسكب الشاي على الأرض مبللاً الخارطة المنشورة أمام عرفات التي يستعين بها لتوضيح مطالب الفلسطينيين بالأرض. ومسح عرفات الشاي عن الخارطة بلطف وهدوء وهو يستمع إلى أسئلتنا التي نوجهها إليه واحداً بعد الآخر. كان من أعضاء الوفد اثنان من حزب العمال أحدهما بيتر سنيب Peter Snape والآخر ديل كامبل سافيرز Dale Campbell - Savours وكانا يكلمانه بلهجة لا تخلو من العداء، فسأله أحدهما: «متى يعترف الفلسطينيون بإسرائيل؟ فأجاب عرفات بهدوء

ودونما انزعاج جواباً مفاده بأنه لا يعرف متى يكون ذلك، وإن كان يعرف، فلن يقول ذلك أمام مجموعة مختلطة من عدد من نواب المقاعد الخلفية في مجلس العموم البريطاني. وهنا تدخل في الحديث ريتشارد نيدهام Richard Needham وهو من حزب المحافظين وقال له إنه يتفهم حنق عرفات، لكن لقاءات مثل هذه لها أثرها ـ حتى أنها تؤثر فيه بصفته يحمل دماء يهودية إلى جانب دمه الإيرلندي.

فنظر إليه عرفات وقال: «كيف لي أن أخاطب شخصاً برتبة «الإيرل» Earl نصفه إيرلندي ونصفه الآخر يهودي؟».

فرد عليه سنيب Snape على الفور حيث يتعذر عليه كبح جماح نفسه فلم يستطع مقاومة الرد قائلاً «راكعاً، راكعاً».

خيم الجمود أوساط الغرفة لكن عرفات تبسم ضاحكاً واستمر اللقاء دون حادثة تذكر.

بعد يوم أو نحو ذلك كنا في طريقنا إلى بيت لحم عندما توقف الركب لسبب لا أعلمه. وما أن توقفنا حتى ظهر شاب عربي على قمة هضبة من ورائنا وقذف إلى الجو حجراً كبيراً. كنت في تلك اللحظة أتحدث مع كين ويتش Ken Weetch النائب العمالي عن دائرة إيبسوتش Ipswitch عندما ارتطم الحجر بالسيارة، وبما أننا لم ندر بما يدور حولنا، التفتنا إلى الوراء ونحن نسمع أصوات أعيرة نارية، فألقيت بنفسي على الأرض تحت السيارة بينما استلقى ريتشارد نيدهام وديل كامبل سافيرز على المقعد الخلفي للسيارة، لقد كانت دورية إسرائيلية تتجه نحونا وتطلق النار على رامي الحجر ووقعنا نحن وسط النيران. في تلك الأثناء لاحظت أن بيتر سنيب قد ألقى بنفسه أيضاً تحت السيارة (وبالصدفة كما زعم) وجد نفسه إلى جانب فتاة جميلة كانت دليلنا في رحلتنا. كانت لحظة شعرنا فيها بخوف شديد، نجونا منها لحسن الحظ.

أجمع أعضاء الوفد أن ذلك الفتى الفلسطيني كان غبياً وأن الإسرائيليين قد

بالغوا في ردهم عليه. وأصر ريتشارد نيدهام، الممثل البارع، وسنيب المستعد دوماً للمزاح، أن الحادثة تلك تتطلب الانتقام. وعندما توقفنا عند حاجز الجمارك الإسرائيلية تقمص نيدهام شخصية الملازم نيدهام، بينما تقمص سنيب شخصية العريف المرافق للملازم، وأخذا يتكلمان بلكنة ألمانية. ولم ننته من الجمارك إلاّ بشق الأنفس وبعد وقوف طويل، ولحسن حظنا أننا لم نؤخذ إلى السجن.

في الثاني من نيسان / أبريل سنة 1982 غزت القوات المسلحة الأرجنتينية جزر الفولكلاند Falkland وأقامت فيها حكماً عسكرياً. واجتمع مجلس العموم في اليوم التالي للغزو مباشرة، وكان يوم سبت، في جو مشحون بالسخط والغضب على موقف تعرض فيه الكبرياء القومى للذل والهوان. لكننا نسينا الآن أن مارغريت تاتشر كانت في وضع سيِّئ للغاية في أعقاب الغزو مباشرة. عندما غادرت مقر الحكومة في شارع داوننغ ستريت في طريقها لحضور الجلسة الطارئة للبرلمان استقبلتها الجماهير المحتشدة أمام مقر الحكومة استقبالاً عدائياً، وكذلك وزراء حكومتها الذين قابلتهم الجماهير بالصفير وصيحات الاستهجان وهم يتجهون نحو مجلس العموم.

كانت تلك المرة الأولى التي أرى فيها سلطة وقوة ذلك المجلس عندما يوجد ما يثيرها. كان الجو مشحوناً، ولم أكن أتوقع ذلك. كان واضحاً أن الحكومة في مأزق، وخلت أن النواب المحافظين سيقفون بكل قوة وراء رئيسة الوزراء التي لا تزال إلى حد ما حديثة العهد في الحكم. لكنني فوجئت بما شاهدت من نأيهم عنها، ذلك أن الجميع كانوا يشعرون بغضب شديد على واقع مؤلم جعل جزر الفولكلاند تتعرض للغزو وليس لدى الحكومة معلومات صحيحة حتى أنها عجزت عن الحيلولة دون حصوله. كما رأيت أن لأولئك النواب في المقاعد الخلفية آراءهم الخاصة. كان المشهد دليلاً واضحاً على أن الإرادة الجماعية للبرلمان تستطيع أن ترسم السياسة ولا يمكن لأي امرئ يرى

تلك الحال التي كان عليها مجلس العموم أو يحس بها عن قرب إلاّ أن يكون على ثقة أكيدة بأن على الحكومة أن تتصرف بمنتهى السرعة والقوة إذا أرادت أن تنجو من السقوط.

وأعلنت رئيسة الوزراء أنها قد أرسلت قوة مهام خاصة لاستعادة الجزر ـ وحسناً فعلت. إذ كان مجلس العموم في تلك الجلسة في حال تشبه حال حكم الرعاع أمام شائعات انتشرت في أوساط المجلس مفادها أن وزارة الخارجية كانت قد تلقّت خطط الغزو قبل أيام من وقوعه. وطالب مايكل فوت Michael Foot زعيم المعارضة الحكومة بأن تقدم ما يثبت أنها ليست المسؤولة عن خيانة تمس جزر الفولكلاند. أما رئيس لجنة 1922 السير إدوارد دوكان فقد أعرب عن دهشته البالغة بأننا لم نكن على أهبة الاستعداد لذلك الغزو. وقال نايغل فيشر من قدامى النواب المحافظين بأن على الوزراء أن يتحملوا مسؤولياتهم أمام البلد وأن يحاسَبوا على تقصيرهم. أمّا جون سيلكين John Silkin الناطق باسم لجنة الدفاع التابعة لحزب العمال، فقد وجه كلامه إلى رئيسة الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية قائلاً: «كلما أسرعتم بالخروج من الحكم، كان ذلك أفضل لكم».

وبعد تلك المناقشات وفي لقاءات خاصة بين النواب المحافظين من المقاعد الخلفية والوزراء، وجه النواب لوماً عنيفاً للوزراء. وتعالت أصوات الانتقاد رغم أن صيغته كانت بعبارات مبهمة ثم تلاشت حدتها أمام قوة التعليقات التي قيلت في حجرة الشاي وفي لجان نواب المقاعد الخلفية.

وعندما ركبت القطار في المساء عائداً إلى هنتنغدون كان يخالجني شعور بأن الحكومة لن تستمر في الحكم. فالوضع شديد الخطورة ولم نكن نحظى بتأييد شعبي، وساورتني أفكار بأنه لا بد من الإطاحة برؤوس بعض الوزراء. وقدم فريق وزارة الخارجية المكون من بيتر كارنغتون وهمفري أتكنز وريتشارد لوس استقالته، رغم أن وزير الدفاع جون نوط قد عرض أن يقدم استقالته لكن

مارغريت تاتشر رفضتها. وبالطبع لم يكن فريق بيتر كارنغتون وحده هو الذي يتحمل المسؤولية، لكنهم رأوا أنه لا بد من الإطاحة ببعض الرؤوس، فقرروا أن يكونوا هم الضحية، وأعتقد أن رأيهم ذلك كان صائباً.

لو لم يقرر مجلس الوزراء إرسال تلك القوة الخاصة لما استمرت مارغريت تاتشر في منصبها رئيسة للوزراء. وقد جازفت مجازفة كبرى تتطلب أعصاباً متينة. لكن البديل لتلك المجازفة هو الكارثة الحتمية. وفي مساء أحد الأيام سمعت عن غير قصد مني حديثاً دار بين اثنين من أعضاء مجلس الوزراء يشجبان تلك الحملة ويصفانها بأنها «مهزلة» و«خطأ كبير» والسبب في ذلك عدم وجود غطاء جوي لها يقوم بحماية الأسطول. ومن هذا الحديث استشعرت حجم ذلك التوتر المخيم على أوساط الحكومة.

من ذلك السيناريو الكئيب صنعت مارغريت تاتشر أعظم انتصاراتها. وما كان أرضاً وعرة في الميدان السياسي قد تمت تسويته حتى بات منظراً طبيعياً جديداً وجميلاً. في تلك الأسابيع القليلة برزت للعيان في أجلى صورها الطبيعة الحربية للأمة البريطانية، حشود هائلة من أفراد الشعب تجمهرت في ميناء بورتسموث تلوح مودعة لسلاح البحرية، واحتشدت جماهير أكبر عدداً في الميناء لتحية الأسطول العائد. فكان كل تطور في هذا الصراع موضع تأمل وتفكير طويلين، والنجاح الذي تحقق في النهاية حرّك مشاعر الاعتزاز القومي، وفي ذات الوقت أكد تلك الرمزية التي وصفت بها رئيسة الوزراء بأنها «المرأة الحديدية».

في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1983 قدم جون نوط استقالته من منصب وزير الدفاع بعد أن أعلن أنه لا يعتزم خوض الانتخابات القادمة، فأجرت رئيسة الوزراء تعديلاً وزارياً طفيفاً كان نصيبي فيه أن عينت مساعداً لحامل السوط، وكان هذا التعيين آخر ما أذيع في تلك التعديلات وأدناها مرتبة. ومع ذلك كنت ممتناً. كما أنضم إلى الحكومة أيضاً عدد من النواب

الجدد الفائزين في انتخابات سنة 1979، أذكر منهم جون باتن ودونالد تومسون وداڤيد ميللور وتريستان غاريل جونز وأيان لانغ وويليام والدغريف. وسررت لعدم نسيان اسمي في الحكومة. وقبلت دعوة تلقيتها عبر الهاتف من هاتف عمومي في محطة كنغز كروس، وأنا في طريقي إلى هنتنغدون وذلك استجابة لرسالة تخبرني بأن أتصل بمايكل جوبلنغ كبير حاملي السوط.

كان ذلك المنصب ترقية متواضعة لي. وللوهلة الأولى بدا أقل إثارة من منصب وزير في إحدى الوزارات. لكنني أدركت في الحال أن مثل هذا القول يقوله شخص من الخارج ليست لديه الدراية الكافية. وقد تبين لي من اللحظة الأولى التي استلمت فيها عملي في مكتب حامل السوط أن هذا المكتب واحد من الحجرات الرئيسة التي تضم بين جنباتها محركات عمل الحكومة. سرّت نورما أيما سرور بهذا التعيين، أو لعلها سرّت لسروري. وأخبرتها كل ما أعرفه عن عمل ومهام مكتب حامل السوط، فقالت: «يبدو رائعاً. لكن ماذا يفعل حقاً حامل السوط؟».

الواقع أن مكتب حاملي السوط شيء فريد من نوعه، ليس له نظير. وفي الانضمام إليه ميزة خاصة، ذلك أن التعيين في هذا المكتب لا يكون من لدن رئيس الوزراء، بل بموافقة عموم الزملاء في المكتب. وصوت واحد معارض يؤدي إلى استبعاد التعيين. والسبب في ذلك أن أعضاء هذا المكتب يعملون بتعاون وثيق، مما يستوجب التوافق والانسجام فيما بينهم. (حاملو الصوت يحمي بعضهم بعضاً، أما السياسيون الآخرون فيكيد الواحد للآخر وقد يمسك أحدهم ويشد على عنق الآخر). ويكون الإجراء على النحو التالي: يقترح كبير حاملي السوط لائحة بأسماء تمت الموافقة عليها، ثم يقوم المكتب بعملية الاختيار النهائي. وبعمله هذا يسعى المكتب لتحقيق التوازن بين مختلف الآراء السياسية داخل الحزب بالإضافة إلى ضمان أن يتم تمثيل مختلف أنحاء البلاد في عضويته.

ومكتب حامل السوط فريد من نوعه أيضاً في مجالات أخرى. فهو موجود لتنفيذ أعمال الحكومة. وبفعل ذلك حتى لو كان الرأي الجماعي للمكتب يقضي بأن التشريع المراد تنفيذه يفتقر إلى الحكمة. إن كان الأمر كذلك، فإن كبير حاملي السوط هو الذي ينقل هذا الرأي الجماعي ويقدمه بكل قوة إلى رئيس الوزراء، وإلى الوزراء الآخرين، وإن حدث أن تجاهل الوزراء هذا الرأي، تقع مغبة ذلك على مسؤولية الوزراء. ومما تجدر الإشارة إليه أن وجهة النظر التي يقدمها مكتب حاملي السوط تحاط بسرية تامة. وحسب معلوماتي بأن هذا المكتب هو الوحيد بين دوائر الدولة الذي يتصف بالمناعة ضد تسرب المعلومات. وقد يفاجأ الوزراء، وكذلك رئيس الوزراء ذاته، بعنف الآراء التي ينقلها حاملو السوط بسرية تامة حول سياساتهم أو أدائهم أو أشخاصهم. والجميع يعرف حق المعرفة أنه ليس من السهل خداع هذا المكتب، لا سيما أولئك السياسيون المتغطرسون. وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية: ذلك لأن حاملي السوط يعرفون أكثر من غيرهم الرأي الجماعي لحزب الأغلبية البرلمانية، وهم وحدهم القادرون على التعبير عن ذلك الرأي عندما ترسم السياسة. وللمكتب عموماً، ولرئيسه بشكل خاص، أهميته في تقديم المشورة لرئيس الوزراء حول أداء الوزراء، وأداء نواب المقاعد الخلفية في البرلمان. وهذه المشورة لها أيضاً أهميتها في تقرير ما إذا كان أعضاء البرلمان أهلاً لصعود السلم، وتسلّم مقاليد مناصب عالية، أو إذا كانوا يستحقون العزل من مناصبهم الرفيعة، أو تقرير أن يبقوا حيث هم في المقاعد الخلفية بالبرلمان ينتظرون ويأملون.

لم أكن أعرف الكثير عن هذا المكتب قبل أن أنضم إليه وأغدو عضواً في فريق مايكل جوبلنغ Michael Jopling. كان مايكل كثير الحيوية، عسكري السلوك، فظاً في حديثه لا يعرف المواربة. يؤمن أن مكتب حامل السوط ملزم بأن يقدم لرئيس الوزراء الحقيقة كما هي دون زيادة أو نقصان، وأن يسعى

لضمان الأغلبية له في ردهات مجلس العموم. وكان يقوم بواجبه خير قيام في الأمرين معاً. وفي معظم تصرفاته كان ذلك الرئيس المتمسك بالتقاليد لمكتب حاملي السوط، يتفهم التمرد الآني المستند إلى المبادئ، لكنه لا يتسامح إطلاقاً مع متمرد لا يستند إلى مبدأ ويصر على تمرده. في مجالسه الخاصة مرح يحب المتعة، يهوى ركوب الدراجة النارية (وهذا ما لا يتوقعه أحد) ويطوف بها في أنحاء البلاد مرتدياً لباساً من الجلد الأسود ومعه زوجته غيل Gail ذات الشعر الأحمر. إن رأى ما يزعجه في المكتب، لا يخفي ذلك، بل يقول على الفور: «إنني في أشد الاستياء». ومن مكان بعيد في القاعة تلتقط أذني المتنبهة دوماً صوت تريستان غاريل جونز يقول بخصوص أية كارثة يراها مايكل: «الحمد لله أنها مجرد لعبة لا أكثر».

يمتاز مايكل بفضائل عفا عليها الزمن. تروي حكاية تناقلها زملاؤه عن واقعة حدثت عندما ألقى ماثيو باريس خطاباً أمام اتحاد أكسفورد Oxford Union. استدعاه مايكل وهو في حيرة من أمره حول طريقة التعامل مع مشكلة هذا النائب العنيد.

وغادر ماثيو الجلسة وهو لا يدري ما الذي قصده مايكل بكلامه. وظل على جهله هذا حتى فسّر له بعض الزملاء المعنى الحقيقي لكلام مايكل في وقت لاحق.

كان أعضاء مكتب حامل السوط فريقاً ذا مواهب عالية. نائب مايكل جوبلنغ هو طوني بيري Tony Berry الذي شاء له القدر أن يلقى مصرعه في حادثة مأساوية نتيجة انفجار قنبلة زرعها الجيش الجمهوري الإيرلندي في برايتون في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1984. أما العمود الفقري للمكتب فكان لاثنين من قدامى العسكريين هما كارول ماثر Carol Mather وبوب بوسكاوين Bob Boscawen، وكلاهما منح وسام الصليب العسكري لحسن

بلائهما في ميدان القتال، حين أصيب كل واحد منهما بإصابة. فقد أصيب بوب بحروق في وجهه جعلته حقل تجارب لطبيب جراح متخصص بالجراحة التجميلية اسمه آرشيبولد ماك إندو Archibald McIndoe، غير أن شجاعته الفائقة جعلته يدخل معترك الحياة العامة. وفي مكتب حامل السوط يمسك هو وزميله كارول بناصية الأمور.

وكان المكتب يضم إلى جانب هؤلاء شخصاً لا يجاريهم في تصرفاتهم، اسمه سبنسر لو مارشان Spencer Le Marchant، لا يحب التحدث بأمور السياسة إلاّ وهو متناولاً شراباً. هدفه في هذه الحياة أن يظهر لطفه وكياسته أمام كل من يلتقيه مقدماً إليه المشروبات. وكان لكرم الضيافة هذا أثره في ارتفاع مبالغ الفواتير التي يسددها المكتب. وإذا أثيرت شكوى حول ذلك، كان سبنسر يقول: «إنني أستضيف الزوار وأقدم المشروب في سبيل مصلحة إنكلترا». يبدأ كرمه في الضيافة عند العاشرة صباحاً بقوله لمن معه: «بصحتك. هل أصب لك كأساً؟» وكان يقدم الشراب بكؤوس كبيرة من الفضة سعة الواحدة منها نصف باينت [ربع ليتر تقريباً]، بينما نحن نوقّع على الشيكات لصرف المبالغ، وهو يتجاهل ضخامة المصروف ويواصل احتساء المشروبات.

كان يتمتع بروح الدعابة التي تذهب به أحياناً إلى مدى بعيد. اقترح على أعضاء المكتب، ذات يوم، أن يلعبوا لعبة «سباق الخيول» داخل غرفة المدخنين حيث يلعب دور الحصان العضو الأصغر سناً. (فاختار سبنسر لنفسه ماثيو باريس وكان ينوي أن يزيّنه بالألوان الخاصة بأسرة لومارشان في سباق الخيول وهي الأصفر والأخضر) وعلى أن يكون مضمار السباق دورة واحدة في الغرفة ينتقل الحصان وركابه فيها على الطاولات والكراسي والأريكة ودون ملامسة الأرض. ثم ألغي هذا السباق، وتلك اللعبة، عندما علمت بالأمر صحيفة إيفننغ ستاندرد Evening Standard ـ فقد كان معدل البطالة حينئذ مرتفعاً

ويسير نحو الصعود، وكانت الصناعات البريطانية تواجه الكثير من الصعوبات، بل وعلى وشك الانهيار.

كان فريق العمل في هذا المكتب على مستوى عالٍ من الكفاءة. ذات يوم دخل إلى المكتب تريستان غاريل جونز، وكان آنذاك حامل سوط من المرتبة الأدنى، يرتدى معطفاً من نوع Loden. والمعروف عنه منذ صغره أنه إنسان، قليل الاحترام للآخرين، ويرى فيه بعض أعضاء المكتب إنساناً ميكيافيلي النزعة، وأطلق شائعة بأنه على صلة ببعض الجمعيات السرية. والمعروف أن المعطف من نوع Loden هو المعطف الذي درج على ارتدائه موظفو وزارة الخارجية، حتى أطلقت عليه تسمية «المعطف الأوروبي الموحد». لكن معطف تريستان في ذلك اليوم لم يكن أخضر اللون كما معاطف وزارة الخارجية، ولم يكن مظهر المعطف لائقاً لا سيما وأن تريستان قد نسي ارتداء الجوارب في ذلك الصباح. فرمقه كارول بنظرة من رأسه حتى قدميه، ثم نظر إلى بوب، وأعاد النظر إلى تريستان، وقال: «آخر مرة رأيت فيها شخصاً يرتدي معطفاً كهذا اردیته قتيلاً».

سمع تريستان قول بوب، الجندي القديم، فولّى هارباً.

كان انضمامي إلى مكتب حامل السوط في الفترة التي سبقت الانتخابات العامة التي دعت إليها مارغريت تاتشر، والمقرر لها أن تجري في التاسع من حزيران / يونيو سنة 1983. حيث كانت نتيجة تلك الانتخابات مضمونة. فقد أدى نجاحها في استعادة جزر الفولكلاند إلى اعتبارها البطل القومي الذي لا يقهر، وإلى تراجع حزب العمال فبات غير قادر على الفوز، سيما وأنهم قدموا برنامجاً انتخابياً يسارياً لا يقبل به العقل والمنطق، وصفه النائب العمالي جيرالد كوفمان Gerald Kaufman بأنه أطول رسالة انتحار في التاريخ، بل أسوأ من ذلك. هذا بالأضافة إلى أن عدداً من الشخصيات الهامة انشقت عن حزب

العمال وانضمت إلى الحزب الديموقراطي الاجتماعي. مما أحدث شرخاً عضوياً في جبهة اليسار، فضمن حزب المحافظين فوزاً ساحقاً. على أثر ذلك، سارت الانتخابات لصالحنا بسهولة ويسر وتمكنت مارغريت تاتشر من رفع أغلبيتها البرلمانية من 44 إلى 144 صوتاً. أمّا في هنتنغدون (حيث هكذا صار اسم الدائرة الانتخابية) فلم أجد صعوبة تذكر، وأعيد انتخابي لمجلس العموم وحصلت على 20348 صوتاً، أي 62 بالمئة من إجمالي أصوات المقترعين.

وتضاءلت أمالي المبهمة في تعييني وكيل وزارة للشؤون البرلمانية (وزيراً في إحدى الوزارات). وبقيت في منصبي مساعداً لحامل السوط في ذات المكتب الذي أجريت فيه بعض التعديلات. فأصبح جون ويكهام John Wakham كبير حاملي السوط Chief Whip وعيّن جون كوب John Cope نائباً له. وبمجيء ويكهام اتخذ المكتب أسلوباً مختلفاً عن السابق. كان جون ويكهام رقيق المعشر كثير التأمل مقنعاً بحديثه، ماهراً في إصلاح ذات البين، يهمه أن يسأل «لماذا» حدث أمر معين أكثر من اهتمامه بالسؤال «ماذا» حدث. يميل إلى توزيع المسؤوليات وهو بارع فيها. وكان يداعب السيدة تاتشر مثلما يداعب صياد ماهر اصطاد سمكة سلمون عظيمة القيمة. وانسجاماً مع سياسته بدأ يجلب إلى المكتب عدداً من المواهب الشابة الذكية من حزب الأغلبية البرلمانية. لقد كان حقاً الرجل المثالي للدور المسند إليه.

خلال السنتين التاليتين تعلّمت الكثير الكثير عن أعمال البرلمان، حيث كنت أرى من الداخل كل ما يجري فيه وعرفت كل شيء عن زملائنا وخصومنا. نقاط ضعفهم وقوتهم، اهتماماتهم وفي بعض الأحيان أسرارهم. وصرت أعرف جيداً من هم اللاعبون الذين يلعبون ضمن الفريق، ومن يلعبون وحيدين، ومن هم القادرون ذوو الكفاءة، ومن هم غير ذلك.

كان حاملو السوط يجتمعون يومياً في مجلس العموم عند الساعة الثانية والنصف فيما عدا يوم الأربعاء من كل أسبوع حيث يكون الاجتماع في مقر كبير

حاملي السوط في شارع داوننغ ستريت رقم 12. وعادة يكون هذا الاجتماع طويلاً يمتد من العاشرة والنصف وحتى موعد الغداء. كنا في تلك الاجتماعات نخطط للأعمال البرلمانية، فيتسم عملنا بضغوط من كبير على صغير أو مداهنة وتلطفاً حيث يلزم الأمر، ويطلع بعضنا بعضاً على كل معلومة استخباراتية تصلنا. نناقش الفرص المتاحة والثغرات التي يحتمل أن تصادفنا في الأسبوع القادم فنتخذ الترتيبات المناسبة. وكان جون ويكهام يتلقى كافة التقارير من مجلس الوزراء ويتيح لكل أعضاء المكتب قراءتها إذا شاء. وقد كنت أقرأ باهتمام شديد كل تقرير أجد فيه أهمية خاصة.

في ليلة من ليالي الشتاء الباردة، وكان الثلج يتساقط بغزارة وقع حادث مروّع في مجلس العموم، حيث كنا نستمع إلى نقاش امتد حتى وقت متأخر من الليل. كنت أجلس إلى جانب مايكل روبرتس الوزير في وزارة شؤون ويلز، وكان عدد الحاضرين قليلاً جداً. وقف مايكل ليتحدث أمام المجلس، وفجأة تعثر في كلامه وأخذ يكرر عبارة معينة، يتوقف عن الكلام عند كل كلمة فيها، ثم صدر عنه أنين خافت وسقط على الأرض بلا حراك إلى جانبي، هرعت إليه على الفور لعلي أسعفه، لكن لم تنفع معه أية مساعدة. لا بد أنه قد أصيب باحتشاء شديد في العضلة القلبية قبل أن يلامس جسده الأرض. فعلّقت الجلسة وطلب كبير حاملي السوط مايكل جوبلنغ إلى الصحافة والزوار الجالسين في شرفة الضيوف إخلاء القاعة «في تلك اللحظة العصيبة». فغادر الجميع بهدوء ودونما اعتراض، فقد أذهلتهم الصدمة، كما أذهلتنا جميعاً. وحمل جثمان مايكل إلى خارج المجلس وسط جو يسوده شعور بالذهول وعدم التصديق.

أذكر أنني في تلك الليلة قدت سيارتي تحت الثلج عائداً إلى البيت في الساعات الأولى من الصباح ومأساة ما وقع في تلك الجلسة لا تبرح مخيلتي. أخذت أفكر بالطبيعة الفانية للحياة وللعمل السياسي. لم يزل مايكل في أواسط الخمسينيات من عمره ولم تتقدم به السن. وأدركت حينئذ أن الناس سينسون

أمره ويفكرون بمن سيرشح نفسه للانتخابات التكميلية بعده عن دائرة كارديف.

أسندت إليّ مسؤولية إدارة الأعمال البرلمانية فيما يتعلق بوزارة البيئة في بادئ الأمر ثم وزارة إيرلندا الشمالية. ومن خلال عملي هذا تعرفت على السياسات التي تنتهجها هاتان الوزارتان. كما تعرفت على طريقة إدارة النقاش في المجلس. كنت أقضي الأسابيع بطولها ولساعات كثيرة كل مرة أجلس مع اللجان صامتاً أستمع، حيث لا تسمح لي التقاليد أن أتحدث في تلك اللجان. فكنت المسؤول عن متابعة الأمور الخاصة بالتشريعات. وأعقد الصفقات مع المعارضة بخصوص زمن انعقاد اللجنة ومدة انعقادها ومتى يكون الاقتراع فيها. وكنت أحصي الغياب من جانب الحكومة إذا أكد لي الأعضاء الحاضرون أن الغالبية مضمونة في صفنا.

وبصفتي حامل السوط الخاص بوزارة البيئة. كنت مشاركاً في القرار الذي أدى إلى إلغاء مجلس لندن الكبرى، وبالصراعات السنوية حول الدعم الحكومي للسلطات المحلية، وغالباً ما تكون تلك الصراعات حامية الوطيس ذلك لأن النواب كانوا يناضلون نضالاً مريراً للحصول على اعتمادات ترصد لصالح دوائرهم الانتخابية. فكان ذلك كله إعداداً جيداً للمستقبل. وعلاوة على ذلك أسندت إليّ أيضاً مسؤولية عامة تتمثل بتسليم أوراق اقتراع النواب المحافظين من إست آنغليا East Anglia واستقصاء آرائهم. كان هؤلاء جماعة مختلطة من البشر، لكنهم طيبو السريرة وسريعو الاستجابة للاقتناع ولا يأبهون للتهديد. وقد تكتل الكثير منهم في جماعة أطلق عليها اسم «مافيا إست أنغليا» تهبُّ لنجدتي كلّما دعت الحاجة لا سيما في ظروف مختلفة كتلك التي حدثت في تشرين الثاني / نوفمبر 1990.

بما أننا نملك الأغلبية البرلمانية فقد كان الطلب إلى أحد الزملاء أن يذهب لبيته مبكراً أسهل كثيراً من محاولة إقناعه بتغيير رأيه في قضية يؤمن بها إيماناً قوياً. ذات مساء وقف أحد النواب المحافظين من المقاعد الخلفية،

اليميني المنشق بيتر برونفيلز Peter Bruinvels، يتحدث في المجلس، وكان عدد الحاضرين قليلاً، واستطرد وأطنب في كلامه، متجاهلاً إيماءاتي له بأن يختصر وينهي خطابه. وعندما سئمت تجاهله هذا أرسلت له مذكرة كتب عليها: «هل لديك أطفال؟» حيّرته تلك الملاحظة، وهز رأسه بالنفي، وتابع كلامه. فأرسلت له مذكرة ثانية تحمل السؤال «إذاً، لماذا لا تذهب إلى البيت وتفعل شيئاً أكثر فائدة؟».

فسكت عن الكلام وجلس.

في غضون ذلك، كنا، نورما وأنا، نبحث عن منزل لنا في هنتنغدون يكون أكبر من منزلنا الحالي. واستمر البحث عدة شهور دون نتيجة. وأخيراً، جاءت إلى البيت مساء يوم سبت وقالت إنها وجدت منزلاً مقبولاً لكنه كبير جداً وباهظ الثمن. فقررنا أن نذهب سوية لرؤيته. اسم المنزل فايننغز Finings. دخلنا بسيارتنا عبر البوابة وسرنا في طريق ممهدة بالحصى تحيط بها من جانبيه أشجار الزيزفون العالية وتنتهي بمستديرة زرعت في وسطها شجرة أرز تعلو خمسين قدماً. يعود تاريخ بناء المنزل إلى سنة 1938. تعترش جداره الخلفي نبتة البولستريا ذات الأزهار العنقودية الحمراء، وتحيط بالمنزل حديقة غنّاء تبلغ مساحتها اثنين ونصف إيكر [حوالى عشرة آلاف متر مربع] تتوسطها مساحة واسعة من المرج الأخضر تكتنف جنباته الأشجار والشجيرات التي كانت بحاجة للعناية، وإلى جانب ذلك غيضة من أشجار الفاكهة فات أوان ثمارها وعلى كلا جانبي الحديقة توجد أراض زراعية أمّا الجانب الثالث لها فيطل على أرض معدة للبناء. ورغم أن الأشجار تحيط بالمنزل والحديقة من جميع الجهات إلاّ أنه لا يوجد سياج يحميه من المتطفلين، لذلك كانت الحديقة مأوى لقطعان من الأرانب. خلت في بادئ الأمر أن وجود الأرانب قد يعطي الحديقة منظراً جميلاً حتى رأينا الدمار الذي تسببه. ففي فصل الشتاء عندما يشتد بها الجوع تمزق لحاء الشجر لتسد رمقها. تراجعت تلك الأرانب لتختبئ عندما وصلنا. ويبدو أننا سنخوض معركة طويلة للتخلص منها.

كان للمنزل جميع المقومات التي تجعله مقبولاً لدينا وشعرنا أنه المنزل المناسب. فيه سحر وجمال ويعطي الانطباع أنه أقدم تاريخاً مما قيل لنا. ولا نملك المال الكافي، لكننا اشتريناه. وفي الوقت ذاته، لم يتيسّر لنا بيع منزلنا في همنغفورد غري، فاقترضنا قرضاً قصير الأمد نستطيع به تسديد ثمن المنزل إلى أن نتمكن من بيع منزلنا الأول، واستغرق ذلك ستة أشهر كنا خلالها في ضائقة مالية، لكنني لم أشعر بالندم على ذلك.

في الثالث من تشرين الأول / أكتوبر سنة 1984، ذكرى زواجنا الرابعة عشرة، ارتفعت رتبتي وصرت حامل السوط من الدرجة الأولى مع لقب «المفوض لشؤون وزارة الخزانة» والسبب في ذلك بسيط جداً. إذ عندما يخرج المتقدمون من مكتب حامل السوط، تتم ترقية المستجدين بصورة آليّة. وسررت كثيراً بحصولي على هذه الترقية. جاءني خبر هذه الترقية بعد عودتي من جولة في أمريكا اللاتينية، حيث أوكلت لي هذه المهمة بسبب تغيب أحد وزراء وزارة الخارجية. وشملت جولتي زيارات إلى كل من البيرو وفنزويلا وكولومبيا. كانت جولة رائعة تميزت بحادثتين كان لهما أثر في نفسي. أولاهما كانت زيارتي إلى ماشوبيشو Macho Piccu، مدينة الإنكا Lincas المفقودة التي اكتشفها عالم أمريكي سنة 1911 أدهشتني روعة آثارها. وكانت الحادثة الثانية دعوتي لتناول القهوة مع راهب كاثوليكي ذات صباح في ضاحية فقيرة من ضواحي العاصمة ليما. عندما دقت الساعة الثامنة خرج من تلك الأكواخ الحقيرة أطفال تبدو عليهم النظافة ويحملون حقائبهم المدرسية، أو أكياساً يضعون فيها كتبهم. أوقفت أحد الأطفال لأتحدث إليه بمساعدة الكاهن الذي تولى الترجمة. فسألته ماذا يريد أن يكون في المستقبل وأجاب أنه يريد أن يصبح طبيباً جراحاً متخصصاً بالدماغ. فقلت في نفسي إنه طرح جيد. أما أنا فأملي الوحيد أن أكون وزيراً للمالية.

في مساء يوم الحادي عشر من شهر تشرين أول / أكتوبر غادرت فندق

غرانداونيل في برايتون حيث كنت أقيم أثناء انعقاد مؤتمر حزب المحافظين عائداً إلى البيت في وقت مبكر عن المعتاد. وبعد خمس ساعات أي في الساعة الثالثة إلاّ ربعاً صباحاً انفجرت في الفندق قنبلة زرعها الجيش الجمهوري الإيرلندي بقصد قتل رئيسة الوزراء وكافة أعضاء حكومتها. كانت خطة مدبرة. لقي مصرعه في تلك الحادثة المفجعة خمسة أشخاص منهم طوني بري Tony Berry، وروبرتا زوجة جون ويكهام. أمّا ويكهام نفسه ونورمان تيبت وزوجته مارغريت فقد أصيبوا بجراح بليغة. لقد كانت معجزة حقاً أن الخسائر لم تكن أكثر من ذلك.

لم أدر بالمأساة إلاّ في الخامسة صباحاً عندما اتصل بي شقيقي تيري هاتفياً يريد الاطمئنان، وليتأكد أنني في منزلي أم أنني ما زلت في برايتون. أدرت جهاز التلفزيون وشاهدت مثلما شاهد الكثيرون غيري تلك الصور المروّعة لانتشال نورمان تيبت من تحت الأنقاض وهو في ألم شديد. وشاهدت صورة جون ويكهام الذي أصيب بجروح بالغة في كلتا ساقيه. وبسبب غيابه الطويل عن البرلمان تولى مسؤولية مكتب حامل السوط نائبه جون كوب. وحيث أني زميل له في إيست آنغليا عرضت أن أهتم بدائرة مالدون Maldon الانتخابية التي ينتمي إليها جون ويكهام فاستجاب لعرضي وقمت بهذا الدور لعدة شهور حتى شفي تماماً.

بصفتي حامل السوط المسؤول عن وزارة الخزانة كنت قريباً جداً من موقع وزير المالية. فكان تعييني لهذا المنصب على جانب كبير من الأهمية في مستقبل الأيام. كما كانت له أهميته عند مارغريت تاتشر، وذلك لأسباب سآتي على ذكرها فيما بعد. من موقعي هذا أتيحت لي الفرصة لأرى عن كثب الأثر الشديد لوزارة الخزانة في جميع نواحي الحكم. كما استمتعت بالعمل مع نايغل لوسون Nigel Lawson الوزير الراديكالي الواثق من فكره ومن كونه واحداً من مهندسي سياسة الحكومة.

تعرف الاجتماعات الصباحية التي يرأسها نايغل «باجتماع الصلاة». وتعقد عادة في مكتبه في المبنى رقم 11، كانت المناقشات مزيجاً من أحاديث فلسفلية يتخللها حديث مطوّل لشخص واحد، وحيث أنه كان حامل سوط سابقاً فإنه لا يزال يحتفظ بإعجابه لما يتقول به نواب البرلمان. لذلك كان يسعدني أن أنقل إليه أخبار مجلس العموم أولاً بأول. وقلما نلت تعليقاً بخصوص سياسته، وإن ذكرت شيئاً فبناء على دعوة منه، مع أنني كنت على الدوام أحتفظ بآرائي لنفسي. وإن تصادف أن قلت رأياً يصغي نايغل بكل اهتمام، لكنه لا يفعل شيئاً، فهو يدري ما يريد وليس لأحد تأثير في تغيير ما هو عازم عليه.

لكنني من ناحية أخرى اصطدمت مع رئيسة الوزراء من موقعي كحامل للسوط لشؤون وزارة الخزانة. تقضي التقاليد أن يدعو مكتب حامل السوط رئيسة الوزراء إلى حفل عشاء كلما جاء فصل الصيف. والتقينا في شهر حزيران / يونيو من سنة 1985 في مقر الحكومة في داوننغ ستريت. وعلى غير المعتاد دعي إلى ذلك الحفل حاملو السوط في مجلس اللوردات. والمعروف عن مارغريت تاتشر أنها لا تتبادل الأحاديث غير الرسمية مع الزملاء. ومضى ما يقرب من نصف وقت العشاء ولم تتخلله سوى بعض الأحاديث العرضية الخالية من الجد. ثم اتضح أنها ترغب الدخول في أحاديث جادة تتضمن نقاشاً سياسياً. فقال جون ويكهام: «إن وزارة الخزانة بمثابة القلب في السياسة وإنني أطلب إلى حامل الصوت المختص بهذه الوزارة أن يبدأ الحديث».

ورأيت من واجبي أن أنقل إلى رئيسة الوزراء ما يقوله نواب المقاعد الخلفية. وهكذا فعلت، قائلاً: «إنهم لا يحبون بعض جوانب سياساتنا. ويساورهم القلق بأن الإنفاق من رأس المال يذهب ضحية الإنفاق الجاري». وذكرت بالتفصيل عبارات التذمر التي يتناقلها النواب فيما بينهم، ويعرفها حاملو السوط جميعاً المتواجدون في القاعة كما هم على يقين بأنها آراء الغالبية العظمى من زملائنا في مجلس العموم.

لم ترق هذه الرسالة لمارغريت على الإطلاق وبدت وكأنها على وشك أن تنقضّ على ناقل الرسالة. فرأيت تصرفها هذا بعيداً جداً عن العقلانية وأعدت ذكر الرسالة ثانية، فازدادت حدة نقدها، وقالت بغضب واقتضاب «إنني مندهشة لما تقول». وأوضحت لها إنني لست سوى ناقل أنقل إليها آراء الكثيرين من النواب، لكنها واصلت هجومها عليّ، فازداد انزعاجي وقلت: «هذا ما يقوله الزملاء، سواء أعجبك ذلك أم غضبت له، ومن واجبي أن أنقله إليكِ، وهذا ما أفعله». ولم تهدأ عاصفة غضبها. في تلك اللحظة اشتد غضبي حتى الارتعاش ولم أعد آبه لحدود اللياقة، وكدت أخرج من الحفل. وأعدت ذكر الرسالة للمرة الثالثة، فلم تترك أدنى أثر. وبدا الانزعاج واضحاً على حاملي السوط المحيطين بي وهم ينظرون ويستمعون لعباراتها الغاضبة. فلم أستطع أن أتمالك نفسي، ولم أحاول إخفاء غضبي الشديد. وخامرني إحساس بأني أدمر مستقبلي السياسي، لكنني كنت في حالة من السخط والانفعال جعلتني لا أفكر بالتراجع، وهذا ما يفسر بالجبن. وجالت بخاطري أفكار بأنني لن أنال ترقية. ولم أهتم لذلك، فلا أرضى أبداً أن أهان.

وتدخل للدفاع عني كارول ماثر Carol Mather، فنال نصيباً من كلام مارغريت الغاضب، وتدخل أيضاً بوب بوسكاوين Bob Boscawen تأييداً لكارول فنظرت إليه مارغريت نظرة متفحصة. لم يكن في نيتي أن أتراجع، وألقيت بعض العبارات الأخرى. وتهدد الاجتماع بالانهيار لكثرة ما جرى من تبادل الاتهامات. وحاولت جين ترمبنغتون Jean Trumpington، وهي واحدة من حاملي السوط في مجلس اللوردات، أن تخفف من حرارة الموقف فلم تنج من كلام مارغريت جراء محاولاتها. لقد كان ذلك كله أداء غريباً من رئيسة الوزراء، يستحيل عليّ نسيانه. وعندما نهضنا لتناول المشروبات بعد العشاء اقترب مني زوجها دينيس وقال: «إنها سوف تستمتع بذلك». ومضى يحمل

كأساً من الجن والسرور ظاهر على محياه. ثم دنا مني جون كوب واقترح عليّ أن أصالح مارغريت. فأجبته: «أظن أن هذا عائد لها. ومن الأفضل أن تقول لها ذلك».

وفي اليوم التالي، ولشدة دهشتي، فعلت تلك المرأة غير العادية ما قاله لي جون كوب. وحيث أن ألفاظاً مثل «رطب» و«جاف» و«واحد منهم» و«واحد منا» كانت من المفردات التي تناولتها في حديثها على الدوام، فقد افترضت أن جدالنا في الأمسية السابقة سوف يلقي بي خارجاً إلى الظلام الدامس عند أول فرصة ألتقي بها. وكأنني كنت على يقين أن عملي المستقبلي سوف يعلّق لأجل معين، أو أن نهايته قد جاءت. لكنني كنت مخطئاً في ظنوني.

ففي وقت متأخر من عصر ذلك اليوم وبينما كنت جالساً في المقعد المخصص لحامل السوط المناوب من مقاعد وزارة الخزانة، رأيت مارغريت تنهض من مقعدها وتدور من وراء المكان المخصص لجلوس رئيس مجلس العموم ثم تدنو مني وتجلس إلى جانبي. كانت في روعة سحرها وفتنتها. ذكرت لي بعضاً من الأمور التي كنت قد طرحتها عليها سابقاً، ولا أذكرها اليوم، وقالت إنها تريد محادثتي بشأنها. ثم استدعت حامل سوط آخر ليجلس في مقعدي، وانتقلنا لنواصل حديثنا حول ذات الموضوع في مكتب حامل السوط. كانت تجلس في كرسي مريح وأنا أيضاً، ولم تأت على ذكر شيء مما دار بيننا في الليلة السابقة، وهكذا تم الصلح بيننا.

بعد أسابيع معدودة من ذلك اليوم أعادت مارغريت تاتشر تشكيل حكومتها، وعينتُ في أول منصب وزاري في إحدى الوزارات. لم تكن تلك المرة الأولى التي تدهشني فيها مارغريت تاتشر ولم تكن الأخيرة.

obeikandl.com

الفصل الرابع

# صعود السلّم

ذات يوم في أواخر صيف سنة 1985 كنت في منزلي في فايننغز أشاهد إحدى مباريات التصفيات النهائية للكريكيت بين إنكلترا وأستراليا في ملعب الأوڤال The Oval. كم تمنيت لو استطعت حضور المباراة، لكنني بقيت في المنزل إلى جانب الهاتف بسبب احتمالات إجراء تعديل حكومي، ناهيك عن شائعات كثيرة حول احتمال ترقيتي إلى منصب وزير. كان رامي الكرة لمنتخب إنكلترا ريتشارد إليسون يلحق الهزائم بالأستراليين، بينما كنت أنتظر. كنت وحيداً في المنزل، فقد ذهبت نورما لبعض شؤونها، والأولاد إليزابيث وجيمس في المدرسة. وأنا وحدي أعاني ما أكابده.

خشيت أن يسند إليّ منصب وزير الرياضة، فأنا أحب الرياضة والسياسة معاً، لكنهما جانبان من جوانب حياتي لا يلتقيان، ولم تكن لدي أية رغبة في المزج بينهما. وكانت تلك إحدى مناسبتين في حياتي ساءلت فيهما نفسي إن كنت أقبل الترقية أم لا. وأخذت أذرع أرض الغرفة جيئة وذهاباً وأنا أفكر ملياً بالأمر، ثم حسمت أمري بأنني أريد عملاً في صلب المعترك السياسي، أو لا أريده إطلاقاً. إن عرضت عليّ رئيسة الوزارة منصب وزير للرياضة فلن أقبل به، وسأطلب البقاء في مكتب حاملي السوط. وبدأت أستعيد في ذاكرتي الحجج التي سأقدمها رغم أني في قرارة نفسي كنت على يقين بأنها لن ترضى بذلك.

ورنّ جرس الهاتف. إنه من 10 داوننغ ستريت، وسمعت صوتاً يقول إن رئيسة الوزراء ترغب بالتحدث معي في وقت لاحق، فهل سأكون متواجداً في البيت؟ وأجبت بالإيجاب. وانتظرت. أروح وأجيء في الغرفة. إنكلترا ربحت المباراة. وانتظرت.

ثم رنّ جرس الهاتف ثانية، وكانت المتحدثة رئيسة الوزراء. قالت: «أريدك أن تترك مكتب حامل السوط، وتتسلّم عملاً في وزارة الضمان الاجتماعي. إنه المكان الذي ابتدأت فيه عملي. إنه مكان جيد وستكون تحت إمرة وزير الدولة نورمان فاولر Norman Fowler. اتصل به في الحال. أتمنى لك التوفيق». وهذا ما حصل. وتنفست الصعداء. لقد صرت وزيراً، بل وزيراً له حقيبة في المعترك السياسي.

لم يسبق لي أن تعرفت على نورمان فاولر، لكنه رحب بي ترحيباً حاراً عندما جئت إليه في وزارته، رغم أنه كانت لديه بعض التحفظات حول تعييني، كما اعترف لي صراحة فيما بعد خصوصاً بعد أن توثقت المعرفة بيننا. فقد خشي أن أكون عيناً لمكتب حامل السوط، جئت إليه لأراقب خطط وزارته التي تعد من أكبر وزارات الدولة إنفاقاً. وكانت لديه أسبابه التي جعلته يرتاب بأمري. فقد علمت من بعض المسؤولين أن واحداً من الوزراء في وزارته كان كثير الكلام ومرّر إلى نايغل لوسون معلومات تتعلق بتفاصيل خطة الوزارة لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي، وذلك قبل وصولي إلى هذه الوزارة بوقت قصير.

على أية حال، لم ألحظ في ترحيب نورمان بي أية تحفظات. بل كان خير معين لي، عرّفني على عمل الوزارة منذ اللحظة الأولى. وقامت بيننا صداقة متينة. ووجدت متعة العمل فيها منذ لحظة دخولي إليها. كان موقعي الرسمي هو وكيل وزارة الضمان الاجتماعي للشؤون البرلمانية، وهذا العمل متشعب وكثير التفاصيل ومرهق، يتعين علي أن أوقع بإمضائي على أوراق لا

عدّ لها ولا حصر. وكنت أصطحب معي إلى المنزل في نهاية الأسبوع ست صناديق حمراء أو سبعاً أقرأ ما فيها طيلة العطلة ولا أنتهي من قراءتها حتى مساء الأحد. لكن تلك القرارات الكثيرة عرفتني على بواطن الأمور في مجال من المجالات السياسية لا يتقنه إلاّ القليلون. ولم تكن حقيبة تلك الوزارة تحتوي أشياء مجردة، بل على النقيض من ذلك، كل شيء فيها ملموس، فهي تتضمن الرواتب التقاعدية والإسكان وتعويضات الضمان الاجتماعي، لذلك، فإن لكل قرار نتخذه أثره المباشر في حياة الكثيرين من الضعفاء.

ترأس نورمان فاولر الجانب الخاص بالضمان الاجتماعي في الوزارة. يليه مباشرة في المرتبة الأولى طوني نيوتن Tony Newton وزير الدولة المسؤول عن العجزة، وكنت أدنى مرتبة من طوني. وكانت جين ترمبنغتون Jean Trumpington، الشخصية الجليلة في البرلمان، وزيرتنا إلى مجلس اللوردات، تغطي كافة جوانب عمل الوزارة.

سألت جين مرة لماذا اختارت اسم «ترمبنغتون» لقباً لها. فأجابت: «حسناً، يا عزيزي، أنت تعرف أن الناس عادة يختارون ألقابهم نسبة إلى مكان يعرفونه جيداً. وكنت أعرف قريتين حق المعرفة، تدعى إحداهما ترمبنغتون، وتدعى الثانية سكس مايل بوتوم Six Mile Botton [القاع نحو ستة أميال]، فأيهما تختار؟» كانت جين تحب الدعابة وليس لدعابتها حدود. وجميع من في مجلس اللوردات يحبونها ويحترمونها. وكذلك نحن.

لنورمان فاولر موهبة سياسية عظيمة، وإذا صادفته مشكلة معقدة ينشغل بها دون غيرها لأيام طويلة حتى يجد لها الحل. وقلما يخطئ في الحلول التي يتوصل إليها، فكان نموذجاً لمن يوصفون «بسلامة اليدين» وحين كان يشغل نفسه بقضية معقدة تعترضه محاولاً تفادي حصول كارثة، فقد كانت تتراكم القرارات والمشاكل الأخرى في أماكن مختلفة إلى درجة تجعل كبار المسؤولين والوزراء في الوزارة يشدون شعورهم من شدة الإحباط. لكن نورمان كان دوماً

يثبت صحة موقفه. ولم أرَ وزيراً آخر يتقن إدارة وزارة على هذا القدر الكبير من الضخامة مثلما فعل (قدر لهذه الوزارة فيما بعد أن تقسم إلى وزارتين) فقد أدارها باقتدار وتميز لما ينوف عن خمس سنوات. وكان التنفيذي القدير الذي لا تلين له قناة في عمله، بل أكثر اقتداراً من كثيرين غيره من الشخصيات العامة، وقلما خسر جدالاً داخل مجلس الوزراء أو خارجه.

أمّا وزير الدولة طوني نيوتن فقد كان إنساناً بكل ما في هذه الكلمة من معانٍ سامية. ينكر ذاته ويفكر بالآخرين. وقد وصفت حبه للغير مرة بقولي: إذا استطاع بائس مسكين أن يسرق بزته فسيجري وراءه ليقدم له قميصاً يناسب البزة. وكان ينظر إلى كل مشكلة تعترضه من الزاوية الإنسانية أولاً، بالرغم من أنه يأخذ على عاتقه أمر التشريعات الأكثر إثارة للجدل ـ هذا إذا استطاع أحد إقناعه بأن التغيير ضروري. وكان اللاعب الأساسي في الفريق، يتمتع بثقة الجميع، الاختصاصي العليم بأمور الضمان الاجتماعي الذي يتقنه مثل الكثير من موظفي الوزارة. وكان طوني فيما بعد واحداً من وزرائي وثقت به واعتمدت عليه.

كان مقر عملنا جميعاً في مبنى ألكساندر فلمنغ هاوس Alexander Fleming House، وهو بناء من الإسمنت والزجاج كئيب المنظر، تكثر بداخله الممرات عديمة التهوية، يقع على بعد ميلين إلى الجنوب من نهر التايمز في منطقة الفانت آند كاسل Elephant and Castle، لذلك يعتبر هذا المقر قاعدة أمامية متقدمة من قواعد إمبراطورية مارغريت تاتشر. وكان قريباً جداً من مقر هيئة كهرباء لندن التي أسعدني الحصول على عمل فيها قبل عشرين سنة. تذكرت تلك الأيام، وجعلتني الذكريات أذكر على الدوام المصاعب المستترة التي يعاني منها أولئك الذين يتأثرون بقرارات هذه الوزارة.

كان عقد الثمانينيات فترة نعمنا فيها بأمجاد إطلاق مبدأ الاعتماد على الذات. وكان نجاحنا في هذا الميدان موضع حسد الآخرين الذين حاولوا

تقليدنا. هذا النمط من التفكير المتمثل بالقول «قف على قدميك» هو الذي دفع بريطانيا لتفعل الأفضل، وجعل الأمة تستعيد احترامها. لكن مبدأ الاعتماد على الذات قد يذهب بالمرء بعيداً، لذلك يتوجب الحفاظ على التوازن. والمشكلة أن كثيراً من الناس ليست لديهم القدرة على النجاح، وكثيرون غيرهم يقعون فريسة للظروف، وغالبية هؤلاء هم عملاؤنا في وزارة الضمان الاجتماعي. لذلك كانت سياستنا تهدف إلى تقديم العون للمحتاجين وتمكين أكبر عدد منهم من الوقوف على أقدامهم.

عندما دخلت الوزارة كانت على عتبة عملية معقدة من الإصلاح اثبتت جدواها في نهاية المطاف وذلك في مجالي التعويضات التقاعدية وتعويضات الضمان الاجتماعي. فالهدف النهائي لهذا الإصلاح هو تبسيط النظام، وضمان أن تذهب تلك المنافع لمن يستحقونها فعلاً. وقد وضع مشروع قانون بهذا الصدد قبل استلامي منصب الوزير ولكن عندما شرعنا، طوني وأنا، للتقدم بهذا التشريع إلى مجلس العموم، أدركنا على الفور أن الفقرات الأخيرة من مشروع القانون هذا الخاص بالضمان الاجتماعي بحاجة لتعديل لأنها تفتقر إلى ما يجعلها تحقق الهدف المرجو منها، وأنها بوضعها الحالي لا يمكن أن تحظى بموافقة المجلس.

وتوصلنا إلى حل لهذه المشكلة. أقوم أنا بدراسة الفقرات العشرين الأولى المتعلقة بالتعويضات التقاعدية وذلك في المرحلة التي يكون فيها مشروع القانون أمام اللجنة المختصة بالمجلس، بينما يعيد طوني ونورمان صياغة النصف الأخير من مشروع القانون. وقد تبين لي من دراستي أن تلك الفقرات الخاصة بالتقاعد في غاية التعقيد، وهذا ما تطلب مني الكثير من الجهد والقراءة حتى أنني كنت أستيقظ في الخامسة صباحاً أيام الثلاثاء والخميس، مواعيد انعقاد اللجنة لأدرس تلك الأوراق جيداً. وقد وجدت أن مشروع القانون قد اعتمد مبدأ تحرير سوق التقاعد في القطاع الخاص، الذي يجعل من السهل

على المستفيد أن ينقل حقوقه التقاعدية من مكان العمل السابق إلى مكان العمل اللاحق دون أن يتعرض لأية غرامات. وعلاوة على ذلك يستطيع المستفيد ومن هذا المبدأ أن يضع خططه الخاصة للتقاعد عن العمل. وبهذا التعديل يستفيد الملايين من الأفراد، ناهيك عن المساعدة السخية من الحكومة للتخفيف من الأعباء الضريبية. ومن المقدر أن يستفيد من التعويضات التقاعدية الشخصية نحو ستة ملايين نسمة قدّرت مبالغها بأكثر من 200 مليار جنيه. لقد كان مشروع القانون هذا معمودية أو تجربة شديدة القسوة لوزير حديث العهد بالوزارة. ورغم ذلك فقد استطعت أن أؤسس لعلاقة عمل ممتازة مع طوني ونورمان، كما جعلتني أثبت أقدامي في الوزارة بأسرع مما كنت أتصور.

كان حزب العمال الذي يشعر بثقة في هجومه علينا ينظر نظرة ارتياب إلى حكومة المحافظين في موضوع الضمان الاجتماعي. لكن ثقته هذه لم تكن دوماً بمستوى مقدرة وكفاءة الفريق الحزبي في المقاعد الأمامية. وقد استفدت كثيراً من تلك المعركة السياسية التي زودتني بالكثير من الخبرة فيما يتعلق بالأوراق الرسمية التي ترسل إلى المجلس.

يجري التصويت عادة على تلك المشاريع في وقت متأخر من الليل، وبعد انتهاء التصويت كنت وطوني نتأخر قليلاً في المجلس نتجاذب أطراف الحديث ونتناول شيئاً من المشروب . فهو مثلي، مدمن سياسة. تعلّم المهنة عندما خدم في مكتب حامل السوط وكانت علاقتنا منذ بداية تعارفنا مريحة ومطمئنة. كان يكثر التدخين، مما سبب له حرجاً عندما استلم حقيبة وزارة الصحة، ويرهق نفسه على الدوام بما يأخذ على عاتقه من التزامات لا يحتملها أي إنسان آخر. يقدم العون للآخرين، وقلما يطلب مساعدة من أحد حتى لو كان بأمس الحاجة إليها. ذات مرة تعرض لحادث أفقده اثنين من أسنانه الأمامية، وقد وقع الحادث له قبيل موعد مقرر له لحضور اجتماع إحدى اللجان والظهور على التلفزيون. عرضت عليه أن أنوب عنه في المقابلة التلفزيونية،

فقال: «وهل حقاً تريد ذلك؟ أأنت متأكد؟ أستطيع أن أفعل ذلك». لكن ابتسامته التي انفرجت عن فراغ في أسنانه جعلتني أدرك أنه نفسه يعرف أن ظهوره على التلفزيون ليس من الحكمة في شيء.

وكان نورمان فاولر يؤمن بإتاحة كل فرصة ممكنة للوزراء الذين يعملون لديه ليعززوا مواقفهم في الإعلام، وعلى وجه الخصوص إذا كانت المقابلات تذاع في الصباح الباكر أو في وقت متأخر من الليل. يدعم رأيهم إن حصل خطأ ما. وكان الوزراء في وزارته يشاركونه الغداء كل يوم اثنين في مطعم قريب من الوزارة يقدم فطائر «البيتزا»، حيث كنا نتبادل الحديث بعيداً عن المكاتب وعن الموظفين ونناقش الأمور السياسية الماثلة أمامنا. وبما أنني كنت على تواصل مستمر مع نورمان وطوني، فقد كنت أعرف موضوع الحديث مسبقاً، وبما أنني لا أحب فطائر «البيتزا»، فقد كنت أتغيب عن تلك المناسبة. لكن نورمان لم يعرف سبب تغيبي الدائم عن غداء يوم الاثنين إلاّ بعد انقضاء بضعة أسابيع، واستعاضتي عن «البيتزا» بأطباق السلطة في المكتب. فالموظفون الحكوميون لا يحبون رائحة الثوم في مكاتب الوزراء بعد الظهر.

وجدت كل تعاون بناء من الموظفين لدي في الوزارة، لا سيما من سكرتيري الخاص نورمان كوكيت Norman Cockett. كان نورمان هذا ملتحياً، يضع نظارة على عينيه ويحب الدعابة اللطيفة التي تذهب عن المرء عناء أية صعوبة، ولا يعكر صفو مزاجه شيء محباً لعمله ومخلصاً له، ولا يهمه قضاء الساعات الطوال في العمل، وهو الأول من موظفي الحكومة الذين عملوا معي ووجدت فيهم التفاني في الخدمة العامة. أجده على مكتبه عندما أحضر للعمل صباح كل يوم ليقدم لي الإيجاز الصباحي، وأراه قريباً مني عندما يجري التصويت في مجلس العموم عند الساعة العاشرة مساءً. وفي بعض الأحيان لا يذهب إلى بيته قبل الثانية صباحاً.

كان نورمان كوكيت هو الذي يعرّفني على نتائج قراراتنا عند الطرف

الآخر. قمنا بزيارتنا الأولى إلى مكتب تقديم الإعانات المالية في دائرتي الانتخابية، وكانت مناسبة جيدة لأتعرف على طبيعة عمل المكتب. لكن زيارتنا الثانية كانت صدمة لي. ذهبنا إلى مركز للضمان الاجتماعي في وسط لندن ووصلنا إليه قبيل الظهيرة، ولم نغادر إلاّ عند الثالثة والنصف، وطوال تلك الفترة كان المركز مكتظاً بالمئات من المراجعين التعساء الذين وقفوا في أرتال طويلة أمام حفنة قليلة من الموظفين الذين أنهكهم العمل يحاولون الرد على استفساراتهم ولم يكن متواجداً في المركز سوى ثلاثين مقعداً. وعلمت فيما بعد أن عدد الموظفين الذين يتبدلون ليأتي غيرهم في هذا المركز يعادل 100 بالمئة. لقد كان حقاً مكاناً كئيباً يثير السخط.

زرعت تلك التجربة في ذهني بذور ما أصبح يعرف فيما بعد «ميثاق المواطن»، لست أرى سبباً لجعل المواطن يعاني الأمرّين ويشعر بالذل جرّاء الخدمة السيئة. في اليوم التالي لتلك الزيارة جلست ونورمان كوكيت وأعددنا مذكرة لأرفعها إلى نورمان فاولر حول زيارتي لذلك المكتب أقترح فيها العمل على تحسين نظام تقديم الإعانات المالية في لندن. وقد أدت هذه المذكرة إلى وضع خطة كان من شأنها إدخال تحسينات كثيرة لنظام توزيع الإعانات المالية في العاصمة.

الواقع أن منصب وكيل الوزارة للشؤون البرلمانية فرصة جيدة للتدرّب والتعلّم. إن أثبت المرء جدارته في هذا الاختبار تفتح أمامه آفاق مناصب أعلى. ذلك أن لوكلاء الوزارات للشؤون البرلمانية فسحة للوصول إلى منصب وزير من المرتبة الأولى، وبيدهم صلاحية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالإجراءات اليومية إلاّ السياسة التي تظل الامتياز المحصور بيد زملائهم ذوي الرتب الأعلى. وكنت في الواقع سعيد الحظ لتعييني في وزارة الضمان الاجتماعي، حيث أتيحت لي الفرصة في وقت مبكر جداً للظهور مراراً في مجلس العموم أعمل على إنجاح تشريع له أهميته، وقد عزّز موقعي هذا من مكانتي السياسية لا

أعتقد أنني أستطيع تحقيقها لو لم أدخل الوزارة. ولعل هذا كان واحداً من الأسباب التي أدت إلى تسارع خطوات عملي السياسي.

وبدأت أتلقى الدعوات لحضور المناسبات السياسية في كافة أنحاء البلاد. ولا زلت أذكر حتى يومي هذا واحدة من تلك المناسبات. في ربيع سنة 1986 دعاني روبرت كرانبورن Robert Cranborne، أحد زملائي من جماعة بلو تشيبس Blue Chips والنائب في البرلمان عن دائرة دورست ساوث Dorset South لمشاركة مجموعة من النواب لإلقاء الكلمات في مناسبة نظمها حزب المحافظين في قرية صغيرة في دائرته الانتخابية. وكان معي في هذه المجموعة تريستان غاريل ـ جونز الذي ما زال في مكتب حامل السوط وفرجينيا بوتوملي العضو الجديد في مجلس العموم وسكرتيرة كريس باتن للشؤون البرلمانية، وماثيو باريس الذي ترك السياسة واتجه للعمل الصحفي عند أول انتخابات تكميلية حدثت بعد ذلك. ركبنا السيارة واتجهنا نحو دورست وأثناء الرحلة جرى بيننا حديث حول ما يمكن أن يطرح من أسئلة في الملتقى. كان حديثاً جذلاً خالياً من الجد. واقترح أحدنا ـ لا أذكر من هو ـ أن يدون كل واحد منا «حقيقة معينة ليست على جانب من الأهمية» على قصاصة ورق، ثم نطرحها ضمن إجاباتنا عن الأسئلة في ذلك المساء. كان ذلك الاقتراح مجرد دعابة في بدايته، لكننا ما إن وصلنا إلى الملتقى حتى أخذ بعضنا يتحدى الآخرين لمتابعة هذه الدعابة.

كان ماثيو أول المتحدثين وبهدوء تام مرّر الملاحظة التي دوّنها وأدخلها ضمن إجابته عن سؤال يتعلق بحقوق المرأة وقال إن جمهورية ڤولتا العليا قد غيرت اسمها فصار بوركينا فاسو التي تعني «بلاد الحكماء». أمّا فرجينيا فقد كانت أكثر إقناعاً من ماثيو عندما ذكرت ضمن إجابتها عن أحد الأسئلة حقيقة تقول «إن الضفادع تلتهم طعامها وعيونها مغمضة». ثم جاء دوري فذكرت الحقيقة التي ادخرتها لتلك المناسبة وقلت «كان لآن بولين ستة أصابع في إحدى

يديها». غير أن تريستان أخفق ولم يجرؤ على طرح الحقيقة التي كان ينوي ذكرها ـ أظن أنه كان يريد أن يذكر أن 18 بالمئة من سكان بريطانيا يشتركون في غرف حمام مشتركة. وفي اليوم التالي عندما جلسنا إلى مائدة الإفطار وضعنا ريشة بيضاء في طبقه.

انضم إلينا على العشاء ذلك اليوم بيتر بوتوملي، زوج فرجينيا، وهو أيضاً نائب في البرلمان ووزير في وزارة النقل، وحدّثناه عما فعلنا. فأبدى أسفه لعدم حضوره ومشاركتنا المتعة. لكنه عوّض تلك المتعة بمتعة هو ابتدعها مستفيداً مما فعلنا. وذلك عندما وقف في مجلس العموم بعد بضعة أيام يجيب عن أسئلة لها علاقة بوزارته. فقد طرح أحد الأعضاء سؤالاً عن الاختناقات المرورية في منطقة مي فير May fair فأجاب: «ركبت الحافلة إلى حي بارك لين Park Lane وبيدي شطيرة وعندما وصلت الحافلة إلى الطرف الآخر لم أكن قد انتهيت من أكلها، وكنت يقظاً مفتح العينين، لست كالضفادع التي تلتهم طعامها وهي مغمضة العينين. ولم ألحظ أن الحافلة أو غيرها من وسائط النقل توقفت جراء اختناق مروري».

ثم سئل سؤالاً آخر فأجاب: «ربما أتساءل، كما كان يفعل السكان الأوائل في بوركينا فاسو، التي تعني بلاد الحكماء، والمعروفة سابقاً باسم ڤولتا العليا، فيما إذا كان من الصواب أن نجعل كل تلك السلطات تحت إشراف وزارتي».

أما إجابته عن سؤال ثالث فقد أكملت مجموعة الحقائق التي طرحناها في تلك الأمسية، حيث قال: «نستطيع أن نفعل أشياء كثيرة بالاستعانة بالإحصاء. يمكننا أن نقول، مثلاً، كان لآن بولين ستة أصابع في يدها الواحدة، أو أن نقول إن 18 بالمئة من السكان يشاركون غيرهم في استعمال غرف الحمّام. لكن الأهم من ذلك كله أن ندرس مسار كل حافلة على حدة لنرى إذا كان الأمر جديراً بالعناء».

أعجبني أداء بيتر الرائع الذي يدل على ثقة عالية بالنفس، وعندما التقيت تريستان قلت له ساخراً ومداعباً: «إذهب وأخبر رئيسة الوزراء بما فعله بيتر». ففعل، وكان يهمه أن يرى رد فعلها إذ خشي ألاّ تنتبه لطرافة الموقف. ولم يكن قلقنا ذلك في محله، إذ قالت: «هذا هو الشيء الوحيد الجيد الذي سمعته عن بيتر».

في صيف سنة 1986 تناقلت ألسن الكثيرين شائعات بأني سأنال ترقية في التعديل الوزاري القادم. وقلت في نفسي لعلّ ذلك احتمال، لكن أغلب الظن أنه احتمال بعيد لا سيما وأنني قليل الخبرة وأن من عادة رئيسة الوزراء أنها تفضّل إبقاء المبتدئين في الأعمال الموكولة إليهم لفترة لا تقل عن السنة. ورغم أنني كنت أطمح لما هو أحسن، أو لترقية تأتيني، إلاّ أنني كنت سعيداً في عملي في وزارة الضمان الاجتماعي، ولم أشعر برغبة في ترك هذا العمل قبل أن أتقنه وأعرف كل صغيرة وكبيرة فيه.

لكن الأقدار كانت إلى جانبي. عندما أعادت رئيسة الوزراء تشكيل حكومتها في شهر أيلول / سبتمبر نقل طوني إلى منصب آخر في الوزارة وهو وزير دولة لشؤون الصحة. وبناء على طلب نورمان فاولر أسند إلي المنصب الذي شغر بانتقال طوني، ألا وهو منصب وزير دولة لشؤون الضمان الاجتماعي.

إذاً، أوكلت لي مسؤولية رعاية العجزة. من جانبها اهتمت نورما بالجمعيات الخيرية منذ أواخر السبعينيات. أما أنا فقد تذكرت والدي والمصاعب الجمة التي واجهها بعد أن فقد بصره. لذلك، ولهذين السببين معاً سررت بالمنصب ووجدت المتعة في المسؤولية، ناهيك عما يولّده العمل من شعور بالإخاء. ومن هنا وجدت أسلافي الذين اضطلعوا بهذا الدور ومن كلا الجانبين في مجلس العموم يعاملونني وكأنني واحد منهم. وأسعدني الحظ أيضاً أن معاوني الجديد في هذا المنصب، السكرتير للشؤون البرلمانية هو نيك لايل

Nick Lyell، واحد من أصدقائي وهو رجل قانون شهير له موهبة خاصة في الخوض في التفاصيل، فكان عملنا معاً مريحاً لا تشوبه شائبة. وكان سكرتيري الخاص الجديد كولن فيليبس Colin Phillips الذي عرّفني إلى متعة تناول طعام الغداء من لحم «الستيك» المشوي في مطعم صغير مجاور اسمه هورس آند غروم Horse and Groom حيث كنا نقضي الساعات نناقش بعض الأمور ونتخذ بعض القرارات. ولم أكن أدري أن هذه المتعة سينتهي أوانها عندما أزداد شهرة.

كانت قفزة كبيرة تلك التي نقلتني من منصب وكيل وزارة للشؤون البرلمانية إلى منصب وزير دولة بيده صلاحيات واسعة. وهذا يعني أنني دخلت محفل الوزراء الذين منهم يُنتقى أعضاء الحكومة. لقد صرت الآن أشارك مشاركة أكثر من السابق في اجتماعات اللجان المتفرعة عن مجلس الوزراء، التي تُعد الآلة الصانعة لسياسة الحكومة. وأصبحت أرى الحكومة وجميع أشخاصها من الداخل: من هم الذين لهم وزنهم والذين على علم تام بمسؤوليات وواجبات مناصبهم، ومن يملك الحنكة السياسية ومن له الشهرة الواسعة. واتضح لي خلال وقت قصير جداً لماذا تكون الشائعات صحيحة ودقيقة إذا كانت تطال من يخرجون من الحكومة عند أول تعديل وزاري. فاللجان المنبثقة عن مجلس الوزراء لا تعرف الرحمة عندما تكشف أمر وزير لا يكون على رأس عمله أو أمر وزير ينأى بنفسه عن سياسة الحكومة. ويكفي لأجل ذلك إجابات لاذعة معادية تقال أثناء مداولات مجلس العموم، لذلك يتحتم على المرء أن يتقن فن الخوض في التفاصيل ليكسب الجولة في اجتماعات اللجان.

في غضون أيام قليلة بعيد تعييني في هذا المنصب أدركت أنني سأكون المسؤول عن تقديم الإجابة عن أسئلة تطرح خلال المداولات التي ستجري في مؤتمر حزب المحافظين المقرر انعقاده في الشهر التالي. لقد حضرت مؤتمرات الحزب لسنين كثيرة خلت، وحاولت مراراً أن أطلب الحديث أمام المؤتمر،

لكنني لم أُدعَ مرة للتحدث فيه. والآن، ومع أنني غير معروف على نطاق واسع في البلاد سوف أقف لأتحدث من المنبر الخطابي أمام المؤتمرين. وحين أستعيد في ذاكرتي تلك المناسبة أرى أن النقاش في موضوع الضمان الاجتماعي لم يكن على ذلك القدر من الأهمية التي توقعتها. فالكلمات التي تهم المؤتمر هي تلك التي يلقيها الوزراء. على أية حال لم يكن ذلك هو الشعور الذي أحسست به في تلك الأيام، ولهذا السبب كنت شديد القلق.

جلست في حديقة منزلي في ذلك اليوم المشمس من أيام شهر أيلول / سبتمبر أحاول كتابة الكلمة التي سألقيها. لم أشعر في حياتي قط بصعوبة كتابة كلمة مثلما شعرت يومئذ. لم تكن لي تجربة في المهرجانات الخطابية الضخمة، ولم يكن موضوع الضمان الاجتماعي ذلك الموضوع الذي تسهل الكتابة عنه في خطاب يلقى أمام مؤتمر حزبي. ودون أن أدري وجدت الأوراق التي مزقتها تملأ الأرض حولي. ورغم ذلك كله، كانت كلمتي موضع استحسان الحاضرين واستقبلها بالتصفيق الحاد جمهور اشتد به الحماس وتساءل لمن الكلمة التالية، وهل ستكون كلمته ذات موضوع سياسي أكثر إثارة من كلمتي. لقد اجتهدت كثيراً في إعداد تلك الكلمة كما لم أفعل من قبل، وعندما انتهيت من إلقائها شعرت بارتياح كبير لأن كارثة لم تحدث جراءها.

عندما استأنف البرلمان عقد جلساته في شهر تشرين الثاني / نوفمبر بدأت أتعرف جيداً على مجموعات الضغط العاملة لصالح العجزة بكل تفانٍ وإخلاص. توقعت أن أجد معظم هذه المجموعات من المناضلين اليساريين، لكنهم لم يكونوا كذلك، وَلم يكونوا من المحافظين، أيضاً. وقد أمتعتني العلاقات التي أسستها معهم، وكم وددت لو كنت أكثر قرباً منهم، لكن دورهم الأساسي المتمثل في الضغط على الحكومة جعل تقربي منهم محاولة أكثر صعوبة مما تصورت.

بعد تعييني في منصبي بأيام قليلة وصلني تقرير ماك كول

McColl Report، ترأس أيان ماك كول وهو أستاذ شهير في الجراحة، لجنة تحقيق في الخدمات التي تقدمها مراكز الأطراف الصناعية. وأعطيت هذه اللجنة صلاحيات واسعة. وتضم في عضويتها برايان غريفيث الذي عين فيما بعد رئيساً لوحدة السياسات في مكتب رئيس الوزراء، بالإضافة إلى مرمادو هسي Marmadue Hussey الذي يلقب بـ «الدوق»، وكان قد فقد إحدى ساقيه في معركة شاطئ آنزيو Anzio - beach سنة 1943 ثم عمل في مهنة متميزة حيث كان المدير العام وكبير المسؤولين التنفيذيين للصحف الصادرة عن دار «تايمز».

تضمن التقرير نقداً شديد اللهجة للخدمات المتاحة للعاجزين. فأشار إلى الطراز البالي للكراسي المتحركة على دولاب. وتحدث عن المساوئ التي ترتكب عند تركيب الأطراف الصناعية، وذكر أن الترتيبات العقدية بين الوزارة والموردين من أشباه المحتكرين تفتقر إلى الكثير من الشروط الضرورية. وبما أنني كدت أفقد ساقي في الحادث الذي وقع لي في نيجيريا، كنت في غاية التعاطف مع العجزة، بل وجدت أن الحظ وحده هو الذي أسعفني فلم أكن بحاجة لطرف صناعي.

لم ترض الوزارة عن تقرير ماك كول، إلاّ أنني قررت وضعه موضع التنفيذ الحرفي، ودعوت رئيس اللجنة أيان ماك كول إلى مناقشة السبل المؤدية إلى تنفيذه. لم يسبق لي أن اجتمعت مع شخص ينتقد السياسة الحالية للحكومة بمثل هذا النقد اللاذع، لكنني عندما استقبلته في مكتبي وجدته رجلاً لطيف المعشر، نحيلاً، أشيب الشعر قليلاً، يتحدث برقة لا تخفي عزماً أكيداً لرؤية تقريره في مرحلة التنفيذ، أشار في معرض حديثه إلى أنه سمع تهديداً من أحد موظفي الوزارة بأن التقرير سيوضع على الرف. غير أن طبيعة ماك كول الطيبة كان لها أثر إيجابي أزال ما كان عند موظفي الوزارة من استياء. وتم تشكيل سلطة خاصة باسم «السلطة المعنية بالصحة الخاصة». أعطيت لها مهام واسعة للعمل على تحسين مستوى الخدمات المتاحة للعجزة. ودعوت لرئاسة هذه

السلطة اللورد هولدرنس Lord Holderness المعروف سابقاً باسم ريتشارد وود Richard Wood وهو نائب من حزب المحافظين ووزير سابق فقد كلتا ساقيه أثناء القتال في الحرب العالمية الثانية في ليبيا سنة 1943، وقد عمل وزملاؤه عملاً مميزاً في هذه السلطة كان له أحسن الأثر في رفع مستوى الخدمات المقدمة للعجزة.

لم يقدر لأيان ماك كول أن يخرج من حياتي، فتواصلت العلاقة بيننا لعهد طويل. في سنة 1989 أوفدته مارغريت تاتشر إلى مجلس اللوردات. وفي التسعينيات كان سكرتيري الخاص للشؤون البرلمانية في مجلس اللوردات. وكان يؤدي عمله على أكمل وجه، يذهب في الصباح الباكر لإجراء العمليات الجراحية في مستشفى غاي Gay أو مستشفى سينت توماس St. Thomas ثم يأتي إلى مقر الحكومة في 10 داوننغ ستريت حيث أصبح الطبيب المقيم، إضافة إلى منصبه كمستشار سياسي. كان واحداً من أكثر الأشخاص شعبية في شارع داوننغ ستريت.

بصفتي وزير دولة في الحكومة، كنت هدفاً لكثير من النقد. ففي واحدة من القضايا وصفني بعضهم بأني العدو الأول للشعب، لكن لحسن الحظ كان ذلك لفترة قصيرة من الزمن لا تتجاوز بضعة أيام. فقد كان شهر كانون الثاني / يناير سنة 1987 من أكثر الشهور التي تعرضت لها البلاد برداً وهطولاً غزيراً للثلج الذي غطى كافة أنحاء بريطانيا، واشتد القلق عند الجميع حول كيفية معالجة مشكلة التدفئة عند من لا يملكون القدرة على ذلك. كانت الوزارة قد أعدت برنامجاً في الصيف السابق تضمن تقديم المعونة المالية باسم «تعويض الطقس البارد» غايته مساعدة الفقراء إذا انخفضت درجات الحرارة دون معدل معين. لكن هذا البرنامج بدا شديد البيروقراطية وميؤساً منه أمام الهجوم المفاجئ للعواصف قطبية المنشأ. إضافة إلى ذلك وجّه الاتهام لي شخصياً بأنني وضعت برنامجاً لا يمكن تنفيذه (مع أن أحداً من النقاد لم يحاول التطرق إلى الأسباب الداعية لوضع مشروع كهذا أو من وضعه).

وبينما كنت متوجهاً بالسيارة من هنتنغدون إلى مجلس العموم صباح يوم كان فيه الثلج والجليد يغطي الطرقات، والسماء ملبدة بالغيوم، والجو مكفهر كئيب، سمعت من أخبار الإذاعة أن موضوع «الإعانات للطقس البارد» ستكون قضية الساعة، وأن هجوم المعارضة على ما أسموه «نظام عديم الرحمة» سيكون عنيفاً. ولم يخطر ببالي أننا عندما قدمنا مشروعنا لإعانة كبار السن في تسديد فواتير تدفئتهم إنما نفعل ذلك عن قصد لنجعلهم يقضون حتفهم من البرد والصقيع، وذلك إلى أن سمعت الناطق باسم حزب العمال يقول ذلك. وهذا ما أكده حزب العمال للجميع قائلاً إن تلك هي نيتنا، وأنحوا باللائمة عليّ شخصياً.

لا أملك صلاحية إجراء أي تعديل في المشروع أو تقديم الدفعات الأولى بمقتضاه دون الحصول على موافقة وزارة الخزانة، ودون الحصول على اعتمادات إضافية. ولم أجد أياً منهما في سبيله إلى التنفيذ. وزارة الخزانة رفضت الاعتمادات الإضافية، ومارغريت تاتشر، التي كانت دون شك تترقب بحذر الأسئلة التي ستوجه إليها حيث الضجيج مؤكد حصوله، عمدت إلى استدعاء جون ماك غريغور وزير الدولة الأول لوزارة الخزانة واستدعتني أيضاً لمقابلتها في مقر الحكومة في داوننغ ستريت وطلبت إلينا إيجاد الحلول لأزمة الشتاء تلك. طالبت بالحصول على التمويل اللازم، وعارض جون. كنا مجتمعين في حجرة المكتبة في الطابق الأول من البناء حيث تحب مارغريت أن تعمل. نظرت من النافذة ورأيت الثلج العميق يغطي حدائق هورس غاردز Horse Guards Parade وقلت: «لا بد أن البرد قارس جداً دون تدفئة عندما تكون درجات الحرارة بين اثنتين فوق الصفر أو اثنتين تحت الصفر، أو شبه ذلك». التفتت إلي السيدة تاتشر ثم نظرت من النافذة وعرفت حينئذٍ أنني قد كسبت الجولة.

إثر ذلك وافقت وزارة الخزانة على النفقة، وأعلنتُ على الملأ أن مليوناً

ونصف المليون من ذوي الدخل المحدود سيتلقون إعانة قدرها خمس جنيهات تساعدهم في تسديد فواتير التدفئة وهكذا اطمأن ذوو الدخل المحدود، وقتل الثعلب الذي يدبر المكائد في حزب العمال، وابتهج المحافظون، وانتهى كل ما قيل عني من كراهية الناس لي.

كانت تلك القضية مقدمة جاءت بالتوقيت المناسب لدخولي خضم المعترك السياسي الذي تغلب عليه كثرة المتاعب. فوزارة الخزانة ليست دوماً صاحبة السلطة المطلقة، وكانت مارغريت تاتشر أكثر تنبهاً لاهتمامات الناس مما يحاول منتقدوها أن يصوروها. لذلك في غضون ساعات قليلة تحسنت صورتي وغدوت بطلاً في عيون الشعب بعد أن كانوا ينظرون إليّ بأنني الوغد الذي لا يريد الخير للآخرين. وخلال وقت قصير أعدت مراجعة نظام معونة الطقس البارد لأجعل منه نظاماً أكثر فاعلية. وما أن أنجزت دراستي هذه حتى تحسنت أحوال الطقس، وبقي النظام دون اختبار.

قضيت في وزارة الضمان الاجتماعي سنتين وجدت فيهما متعة العمل، ولم أتوقع أن تصل تلك الفترة إلى نهايتها بهذه السرعة. في أوائل سنة 1987 أظهرت استطلاعات الرأي عودة حزب المحافظين لاحتلال مركز الصدارة، وشرعت جميع الأحزاب تتهيء للانتخابات العامة. وبدا حزب العمال الذي تعرض لهزيمتين متواليتين في الانتخابات بعيداً جداً عن الفوز، بينما كنا كحزب المحافظين واثقين من تحقيق فوز جديد. وازدادت التوقعات بالفوز مع اقتراب موعد الانتخابات. وكنت أتلقى معلومات عن كافة أساليب العمل في البرلمان الجديد.

كان دوري في التحضير للانتخابات التي ستجري في شهر حزيران / يونيو متواضعاً وذلك عن طريق معاونة وزارة الخزانة في حساب تقديرات كلفة سياسات حزب العمال في مجال الضمان الاجتماعي. غير أن الجزء الأكبر من ذلك العمل كان يقوم به آندرو تيري Andrew Tyrie الذي كان آنذاك المستشار

الخاص لنايغل لوسون الذي أصبح بعد انتخابات سنة 1997 النائب المحافظ عن دائرة شيشيستر Chichester. كان ذلك العمل قمة في النجاح في تقويض ادعاءات حزب العمال عن مقدرته في طرح برنامجه ذاك دون زيادات كبرى في الضرائب.

وجاء موعد الانتخابات. وكان مندوبي في دائرة هنتنغدون، بيتر براون، قد أعد لي برنامجاً أستعين به في النضال من أجل مقعد تلك الدائرة التي كان الفوز بها سهلاً مثلما هي سهلة خسارتها. والتزمت ببرنامج حافل يتضمن إلقاء ثلاث خطب في قرى مختلفة كل مساء، بالإضافة إلى جلسات حوارية مع بعض مجموعات المصالح الخاصة، حيث أتولى الإجابة عن أسئلتهم. وهكذا كانت ممارستنا العملية المعتادة. كنا نتوقع الفوز في هنتنغدون، وكلنا ثقة بذلك، لكننا لم نسلّم بالأمر جدلاً ولم نترك الأمور للمصادفة. بل عملنا كل ما باستطاعتنا للحصول على أكبر أغلبية ممكنة.

ازدادت بنود البرنامج تعقيداً عندما دعيت لحضور عدد من المؤتمرات الصحفية التي ينظمها المكتب المركزي أثناء الحملة ـ وبما أن هذه المؤتمرات تعقد في الصباح فقد كنت أذهب إلى لندن بالسيارة بعد أن أنتهي من إلقاء الكلمات في المساء وأعود إلى دائرتي الانتخابية قبيل الظهر. استبد بي التعب والإرهاق، وكاد النعاس يغلبني لكن رؤية الحملة الانتخابية من مركزها ينعش الفؤاد ويبهج النفس. وذات يوم، وقبل أسبوع واحد من يوم الانتخاب في الرابع من حزيران / يونيو، كنت في المؤتمر الصباحي عندما رأيت مارغريت تاتشر كثيرة الحركة على غير عادتها وسريعة الغضب لأتفه الأسباب، والكل يمشي وكأن على رأسه الطير خشية أن يستفزها شيء فتنفجر غاضبة ـ فالواقع أنها كانت تعاني من ألم في أسنانها وقد استبد بها التعب، حتى سمّي ذلك اليوم «خميس الرجفة».

اتضح للجميع من الجو السائد في المكتب المركزي ذلك الصباح أن

العلاقة بين نورمان تيبت Norman Tebbit بصفته رئيس شؤون الحزب، وبين داڤيد يونغ David Young وزير الدولة لشؤون التوظيف والشخصية الرئيسية في التخطيط للحملة، كانت علاقة تتصف بانعدام الثقة المتبادلة، غير أن استطلاعات الرأي اليومية الخاصة بنا لم تشر إلى أي تراجع وربحنا الانتخابات بأغلبية جيدة، وما زاد في حجم تلك الأغلبية حصول انقسام في القوى المعادية للمحافظين، بالرغم من أنها كانت أقل من السابق. وهكذا فازت مارغريت تاتشر بأغلبية 102 من الأصوات، مع أنها حصلت في استطلاعات الرأي على 42 بالمئة فقط. كان انتصاراً باهراً تحققه مارغريت تاتشر للمرة الثالثة.

أما في هنتنغدون فقد حققت فوزاً بأغلبية جيدة وصلت إلى أكثر من سبعة وعشرين ألفاً من الأصوات، أي أكثر من الثلثين. وباتت تلك الدائرة الانتخابية من المقاعد الثابتة لحزب المحافظين. وعدت مع نورما إلى منزلنا فايننغز لنحتفي بالنصر ونفكر في السنوات الخمس القادمة، ولم يخطر لي يومئذ أنه عندما يحين موعد الانتخابات القادمة، ونناضل في سبيل الدفاع عن أغلبيتنا سأكون رئيساً للوزراء.

obeikandl.com

الفصل الخامس

# في مجلس الوزراء

في اليوم التالي لانتخابات سنة 1987 تلقينا نبأ استقالة نورمان تيبت من رئاسة شؤون الحزب. كان هذا النبأ صدمة لنا رغم أن الجميع يعرفون الانتقادات الموجهة ضد الحملة الانتخابية فتصفها بعدم الكفاءة، ورغم كل الشائعات حول تدهور العلاقة بين نورمان ورئيسة الوزراء. فقد ربحنا الانتخابات فعلاً، لكن فوزنا كان أمام معارضة ضعيفة ليس بمقدورها الفوز. وكان نورمان محبوباً في أوساط الحزب بسبب تمسكه بالمبادئ الحزبية وبسبب عودته الشجاعة إلى الصفوف الأولى للسياسة عقب شفائه من الإصابة البليغة التي تعرض لها هو وزوجته إثر حادث التفجير الذي وقع في فندق غراند أوتيل في برايتون. وتشاء الظروف في السنوات التالية أن تشهد العلاقات بيني وبينه بعض الخلافات، لكنني أعتقد أن استقالته كانت خسارة كبرى للحكومة. شعرت بالأسى لتخليه عن رئاسة شؤون الحزب، وهكذا كانت مشاعر رئيسة الوزراء التي حاولت عبثاً أن تقنعه بالعدول عن استقالته رغم الخلافات القائمة بينهما.

طلب إليَّ الحضور إلى مكتب مارغريت تاتشر في 10 داوننغ ستريت عصر يوم السبت التالي ليوم الانتخابات. أحسست أن دوري في وزارة الضمان الاجتماعي قد شارف على الانتهاء، وها أنذا أقف على أعتاب سنة جديدة،

وعمل جديد. ولكن أين؟ وبدا لي أن انتقالي من منصبي الحالي بحركة جانبية دون صعود أمر بعيد الاحتمال، فالهاتف الذي جاءني من داوننغ ستريت يكفي ليولّد عندي ذلك الإحساس. وأخذت أدرس الاحتمالات. كنت واثقاً أن جون ويكهام سينال ترقية ويصبح عضواً في مجلس الوزراء، وبهذا التعيين يشغر منصب كبير حاملي السوط. أضف إلى ذلك أن جون ماك غريغور وزير الدولة الأول لوزارة الخزانة قد تسلّم حقيبة وزارته. وهكذا من المحتمل أن يعرض عليَّ واحد من هذين المنصبين الشاغرين. وبينما كنت في طريقي إلى لندن أستمع إلى نشرة أخبار الظهيرة ذكرت النشرة أسماء الوزراء الذين يحتمل استبعادهم من المجلس الجديد، فأحسست أن إعادة تشكيل الحكومة ستكون عملية كبرى.

عندما وصلت إلى مقر الحكومة في 10 داوننغ ستريت، أدخلت إلى غرفة الانتظار الصغيرة المجاورة لقاعة اجتماعات المجلس في الطابق الأرضي. ودهشت لرؤية وزير النقل جون مور جالساً ينتظر. وبعد دقائق انضم إلينا نورمان فاولر، ثم آمر المصرف العام كينيث كلارك، وجون ماك غريغور ووزير الصناعة بول شافون.

واستدعينا إلى الداخل واحداً بعد الآخر ليعلم كل واحد منا مصيره. وحين رأيت جون ماك غريغور يدخل قبلي شعرت أنني سأنضم إلى مجلس الوزراء بمنصب وزير دولة أول في وزارة الخزانة. وهذا ما حصل فعلاً. استقبلتني رئيسة الوزراء لدى دخولي بكل حرارة ومودّة، وتحدثت عن أهمية هذا المنصب، وقالت: «الملكة تنتظرك في القصر بعد الظهر، فيمكنك أن تنضم إلى مجلس مستشاري الملكة» Privy Counsit. ومع أن الانضمام إلى مجلس المستشارين هو انضمام آلي لأعضاء مجلس الوزراء، إلاّ أنَّ ذلك تفضيل له أهميته، والتنافس في سبيل الحصول على عضويته يعتبر تقديراً ما بعده تقدير في نظر أعضاء مجلس العموم. سررت كثيراً لهذا، وغادرت مقر

الحكومة مع نورمان فاولر الذي أسند إليه منصب وزير شؤون التوظيف متوجهين إلى المجلس الاستشاري ونحن في نشوة من البهجة والسرور. كان المطر يهطل غزيراً مدراراً، وانضوينا تحت المظلة اتقاء للمطر، لكن لا المطر ولا أي شيء آخر يستطيع أن يثبط من معنوياتنا العالية وسرورنا العظيم، فاجتماع المجلس الاستشاري أمر في غاية الروعة.

تبيَّن لي فيما بعد أن تخميناتي كانت بمحلها حول المنصبين اللذين قد يعرض عليّ أحدهما. فقد عرفت أن نيّة رئيسة الوزراء كانت تتجه في البداية نحو تعييني كبير حاملي السوط، يؤيدها في ذلك ويليام واتيلو William Whitelaw، بينما طالب نايغل لوسون بتعييني وزير دولة أول لديه، وبعد نقاش وجدال كسب نايغل تأييد ويليام ونال ما أراد. وهذا يعني أنني قد أصبحت عضواً في مجلس الوزراء، في حين لو عينت كبير حاملي السوط، فإن عملي ينحصر في حضور اجتماعات مجلس الوزراء دون أن تكون لي العضوية فيه.

تحفزني الرغبة الآن وأنا أدوِّن هذه المذكرات لأتأمل كيف تكون الأمور لو أنني عيّنت كبير حاملي السوط. فالتعيين في هذا المنصب يدوم طيلة فترة الدورة البرلمانية. ولو كان هذا هو الحال، لما استلمت مناصب وزير الخارجية، ووزير المالية، ورئيس الوزراء على التوالي. وبدلاً من ذلك، أكون في منصب حامل السوط في الفترة التي خاضت فيها مارغريت تاتشر معركة رئاسة الحزب ضد مايكل هيزلتاين Michacl Heseltine سنة 1990. وكثيراً ما تساءلت هل كان باستطاعتي آنئذٍ أن أحصل على أصوات إضافية لصالحها تجعلها تكسب المعركة من الجولة الأولى. ولو استطعت ذلك، بقيت في منصبها رئيسة للوزراء حتى موعد الانتخابات القادمة عندما يكون الناخبون جميعاً قد أتيحت لهم الفرصة للحكم على أعمال الحكومة. وأعتقد أن الأمور سارت على هذا النحو فإننا سنخسر الانتخابات القادمة بكل تأكيد، لكنها في ذاك الوقت ستكون نهاية أكثر ملاءمة لرئيسة وزراء حكمت لفترة طويلة من أن

تكون أزاحتها عن منصبها بفعل زملائها، والأهم من ذلك، لما أتيح المجال لحدوث ذلك الشعور بالألم والمرارة الذي ترك أثراً لا يمحى في حزب المحافظين منذ ذلك التاريخ، ولما كان الموضوع الأوروبي تلك القضية المسببة للانقسام في صفوف الحزب.

لكن ذلك كله حصل في السنوات التالية. سررت كثيراً بالمنصب الذي أسند إليَّ. وزارة الخزانة هي أقوى وزارات الحكومة، وهي لا تقرر سياسة الاقتصاديات الكبرى فحسب، بل وتتحكم أيضاً بالخيوط الخاصة بمحفظة الصرف، تفتحها وتغلقها متى شاءت. أما رسم سياسة الاقتصاديات الكبرى فهذا امتياز لوزير المالية نايغل لوسون وحده، ويكون الإنفاق العام مسؤوليتي بصفتي وزير الدولة.

تعتبر وظيفة وزير الدولة الأول في أية وزارة من الوزارات المرتبة الأدنى في مجلس الوزراء. لكن هذا الوصف قد يبدو خدّاعاً للوهلة الأولى، ذلك لأنه وزير يملك النفوذ الأقوى في تقرير التقسيمات التي يقسم إليها الإنفاق العام، وهو الذي يقرر من يأخذ ماذا. وهذا النفوذ يضع بين يديه صلاحيات واسعة، إذا أراد استعمالها، بتسهيل تنفيذ السياسات الجديدة أو تعسيرها. لهذا، فإن وزير الدولة الأول في الوزارة، بالرغم من أنه أدنى أعضاء الحكومة مرتبة في مجلس الوزراء، إلاَّ أنه يتمتع بصلاحيات تفوق إدراك أي مراقب عادي بمقدار كبير. لذلك، عندما تسلَّمت مقاليد رئاسة الوزارة حرصت حرصاً شديداً في اختياري الشخص الذي أعينه في هذا المنصب وكنت أراقب عن كثب ماذا يفعلون.

تمتاز وزارة الخزانة بأن لديها أفضل الموظفين في دوائر الدولة الواقعة في شارع وايتهول Whitehall. سكرتيرتي الخاصة، أو بحسب المفردات المستعملة في وايتهول رئيسة مكتبي الخاص، كانت جيل راتر Jill Rutter، الأكثر سرعة ورشاقة في وزارة الخزانة. تتمتع بذكاء حاد وروح دعابة لاذعة لا ينجو أحد من لذع دعابتها. تحترم كل من يملك الكفاءة ويحب العمل مهما كانت رتبته

الوظيفية، وليس فقط الأعلى مرتبة منها؛ جريئة لا تخشى أحداً ولا تقيم وزناً بلفتة صحية من جانبها للحكمة التقليدية، تدافع عن مكتبها ووزيرها. وفوق ذلك كله كانت تحب لعبة الكريكيت، وكانت عضواً دائماً في نادي شري للكريكيت Sarrey County Cricket Club، وكنا أحياناً في أوقات الراحة بين الاجتماعات نتابع سوية مباراة كريكيت على شاشة التلفزيون، وفي أحيان أخرى عندما يمتد العمل حتى وقت متأخر من الليل، كنا نشاهد على التلفزيون موجز الأنباء الرياضية يشاركنا في ذلك عدد من موظفي المكتب الخاص، قبل أن نغادر مبنى الوزارة.

غير أن الجانب الأكثر أهمية في العمل السنوي لوزير الدولة الأول للوزارة هو إجراء التقديرات الخاصة بالإنفاق العام، الذي يبدأ في الصيف عادة، عندما يقدم كل وزير «مقترحاته» للاعتمادات اللازمة لوزارته خلال السنوات الثلاث القادمة. فالمقترحات هذه تمثّل طموحات الوزارة لتلك السنوات. ولهذه الجولة من المناقشات حول الإنفاق العام طقوسها الخاصة التي تشبه إلى حد كبير رقصة العنكبوت المعروف باسم «الأرملة السوداء» التي يشارك فيها أربعة أزواج قبل التزاوج(*). تتضمن هذه المقترحات في معظم الأحيان مطالب غير واقعية، وقد رتبها صاحبها بطريقة تتيح له أن يقدم بعض التنازلات أثناء المفاوضات المباشرة في وزارة الخزانة.

عندما جئت إلى وزارة الخزانة وجدت المطالب لاعتمادات السنوات القادمة تحمل أرقاماً عالية: للسنة الأولى فقط تتجاوز مبلغ 6 مليارات جنيه، وهذا مبلغ يفوق ما خصص من اعتمادات في السنة السابقة، ولم يكن بالإمكان تقديم مثل هذه المبالغ. فكان ردّي على ذلك ـ وهو البند الأول من طقوس

(*) فصيلة من العناكب، سميت بهذا الاسم لأن أنثى العنكبوت رغم أنها في بعض الأحيان تعيش في وفاق مع الذكر إلاّ أنها في أحيان أخرى قد تقتله. وسم هذه الفصيلة قاتل ومميت... (المعرّب).

العمل ـ أنني أعددت مذكرة أقدمها إلى مجلس الوزراء في أواخر تموز / يوليو طالباً تحديد سقف الإنفاق للسنوات الثلاث القادمة. ومن أجل السنة الأولى التي من أجلها تخاض أكبر المعارك أرفقت تلك المذكرة بتوصية أقترح فيها أن يكون الإنفاق ضمن الحدود التي أقرها مجلس الوزراء في السنة السابقة، رغم أني اقترحت بعض الزيادات في الإنفاق بعد السنة الأولى. لهذه المذكرة التي أعددتها ثلاثة أهداف هي: الحصول على موافقة جماعية من مجلس الوزراء على المبلغ الإجمالي للنفقات التي يمكننا تقديمها، وإقناع السوق بأن لدينا سياسة تستند إلى العقلانية وأخيراً أن نؤكّد للجميع أن وزارة الخزانة ليست كهف علاء الدين المتروك للنهب. وقد أيدتني رئيسة الوزراء ووزير المالية في ذلك بقوة كما أيدني بعض الوزراء الآخرين حينما سعيت للحصول على تأييد.

غير أن ما أثار دهشتي أن بعض الوزراء الذين كانوا قد طالبوا بالحصول على أكبر الزيادات لوزاراتهم أيدوا بقوة الحد من النفقات الإجمالية. فعلى سبيل المثال، كان نيك ريدلي Nick Ridley من علماء النقد والمال المعروفين بصلابتهم في هذا الاختصاص، وقد رأى مجالاً واسعاً لاختصار النفقات بعيداً عن وزارته، بينما يؤكد أن ميزانية وزارته ـ وزارة البيئة ـ تتطلب اعتمادات أكبر كثيراً مما رصد لها. ولم يكن نيك وحيداً في هذه المواقف، كان مجرد زميل، له مقترحاته ومطالبه في الإنفاق التي تتناقض مع فلسفته.

وعملنا في وزارة الخزانة طوال شهر آب / أغسطس نبحث وندقق في مطالب كل وزارة على حدة. وهذا ما جعلني قادراً على معرفة نقاط الضعف التي أستفيد منها في هجومي عندما أكتب رأيي للوزراء معترضاً على مطالبهم والتكاليف التي قدروها. وهذا كله جزء من الطقوس التي تسبق اللعب لتحضير الأرضية التي أقف عليها في نقاشي المباشر مع الوزراء المعنيين حيث يتم الاتفاق على مستويات الإنفاق. ففي هذه اللقاءات الثنائية ندرس ونناقش بالتفصيل كل بند من بنود الاعتمادات المطلوبة، وقد تستمر هذه اللقاءات عدة

ساعات، وعادة تتطلب المناقشات عدة لقاءات قبل التوصل إلى النتيجة النهائية. فاللقاءات الثنائية هذه تعطي أفكاراً واضحة عن برامج عمل الوزراء وتكشف بما لا يدع مجالاً للشك قدرة الوزراء على تنفيذ هذه البرامج والتزامهم الشخصي بها.

ومن جهة ثانية، تمثل هذه العملية في ذاتها مجالاً لوزير الدولة الأول ليزداد علماً ومعرفة، حيث يتوجب عليه أن يكون قادراً على الاعتراض، ليس على أرقام الإنفاق فحسب، وإنما أيضاً على سياسة كل وزارة على حدة. وفي هذا إرهاق شديد، رغم أنه يتيح التبصر في داخل وزارات الدولة كلها، وهذا ما لا يتاح لأي وزير آخر. وفي مستقبل الأيام، عندما صرت رئيساً للوزراء وجدت ذلك البنك من المعلومات والمعرفة الذي أنشأته لنفسي من خلال عملي هذا بوزارة الخزانة ذا فائدة كبرى لي، حيث جعلني أتفهم تماماً ما يرمي إليه الوزراء عندما يقدمون مطالبهم برصد الاعتمادات فوجدت أن المهم عند رسم السياسة ليس ما هو المقترح، بل لماذا هذا المقترح.

كانت الشهور الأولى من عملي متعبة وشاقة لكنني شعرت أن وزارة الخزانة هي المكان المناسب لي. بل كانت السنتان الأوليان لي في هذا المنصب من أكثر السنوات متعة لي في العمل الحكومي. كان مقدار ما يتوجب عليّ أن أستوعبه من التفاصيل في غاية الضخامة، لكنني لم أُلقِ بالاً لهذا التعب لأنني أؤمن أن كل جنيه يصرف من أموال دافعي الضرائب يجب أن يكون له ما يبرر إنفاقه. ووجدتني أستوعب كل تلك التفاصيل بسهولة، وأستعيدها في ذاكرتي متى شئت. وهذا ما أعطاني ميزة الأفضلية في مفاوضاتي مع الوزراء. كما أنني لم أجد صعوبة تذكر في تنبؤاتي بدقة حول الحجج التي أتوقع أنه يأتي بها زملائي الوزراء. وضعت نفسي مكان كل واحد منهم وفكرت كيف يكون تصرفهم. كانت نتيجة ذلك الكم الهائل من العمل أنني لم أساهم في رسم سياسة الاقتصاديات الكبرى. ولم أهتم لهذا الأمر حيث أن نايغل لوسون كان

يستمع لآراء الآخرين لمجرد أن يكون هذا الاستماع تمهيداً لما يريد أن يعلنه عن نيته. ولم تكن لديّ أفكار ايديولوجية أطرحها بخصوص السياسة المالية والاقتصادية، وكنت علاوة على ذلك معجباً بمهارات نايغل.

قام نايغل بدوره كوزيرٍ للمالية خير قيام وبكل ثقة بالنفس. وصل إلى ذروة سلطته في الحكومة دون أن يخالجه أدنى شك في قدراته. كان في معظم الأحيان يعمل في مكتبه الكائن في رقم 11 شارع داوننغ ستريت، وقلما يأتي إلى وزارة الخزانة، يستدعي إليه الوزراء وكبار الموظفين في وزارته كلما دعت الحاجة. وإذا جاء إلى وزارة الخزانة فبهدف عقد الاجتماعات الموسعة مع الوزراء وكبار المسؤولين، فيترأس هذه الاجتماعات ويديرها كما لو كانت ندوة تخصصية. ويعلن نايغل خطته ويدعو المؤتمرين لإبداء الرأي، ويدافع نايغل عن خطته وتتقرر السياسة، ويبدو الحكم أمراً بغاية السهولة.

يعمل لدى نايغل فريق من الوزراء والموظفين. منهم السير بيتر ميدلتون Sir Peter Middleton الأمين العام الدائم وهو من بوركشاير، رجل حاد الطبع، حصيف، متزن لكنه يحب الجدال والمشاكسة حتى أنه يميل لإثارة جدال حباً بالمجادلة، وهو انعزالي لا يحب مخالطة الآخرين، وصديق حميم لنايغل. له بصيرة نافذة في الأحداث والأشخاص. ومنهم أيضاً روبن بطلر Robin Butler الأمين العام الدائم الثاني المسؤول عن الإنفاق العام، وكان سابقاً مدير المكاتب الخاصة بمارغريت تاتشر، لذلك فهو على علم ودراية كافيين بآلية العمل وأساليبه في الدوائر الحكومية الكائنة في شارع وايتهول. ولم يشعر أحد بالدهشة عندما قفز قفزات كبرى متجاوزاً من هم أعلى رتبة منه ليصبح الأمين العام لمجلس الوزراء ورئيس جهاز الخدمة المدنية. كان حسن المعشر يحب مساعدة الآخرين وقديراً في عمله، كما كان واحداً من أكثر الناس حباً للمنافسة شاهدته في حياتي، وهو رياضي متفوق في لعبة الكريكيت والركبي. أما الثالث في هذا الفريق فهو المستشار الاقتصادي تيري بيرنز Terry Burns، وهو شاب

أشعث الشعر، ممتلئ شباباً وحيوية، عبقري لا يحب التباهي، وكريم لطيف لا يحمل حقداً، له اهتماماته العاطفية، لا يجد في الحياة مللاً ولم يشعر بالإحباط (فيما عدا تلك اللحظات التي رأى فيها ناديه المفضل Queen's Park Rangers تلحق به خسائر متوالية) وله شهرته المعترف بها بأنه المتنبئ الاقتصادي في معهد لندن للأعمال London Business School.

من بين الوزراء الآخرين في هذه الوزارة الأمين العام للشؤون المالية نورمان لامونت Norman Lamont الذي كانت تربطني به علاقة ودية مشوبة بشيء من الحذر. وهو الثالث في تراتبية الوزراء في وزارة الخزانة. ولا بد أنه قد طمح إلى ترقية عقب الانتخابات ليصبح وزير الدولة الأول، ولا بد أن تعييني في هذا المنصب قد أصابه بنكسة، لكنه لم يشر إلى ذلك إطلاقاً رغم أن الأحاديث فيما بيننا في معظم الأحَيان كانت تتسم بالحذر والاحتراس. ولم يحدث أبداً أننا تبادلنا أحاديث فيها شيء من مكاشفة الأسرار. ومن الزملاء أيضاً بيتر بروك Peter Brooke العالم واسع المعرفة الذي عين وزير دولة مسؤولاً عن الشؤون الأوروبية وضريبة القيمة المضافة. التقيته أول مرة عندما كنت مرشحاً للبرلمان عن دائرة سينت بانكراس نورث، وكان دوماً على استعداد ليروي قصة فيها الدعابة. أما آخر الوزراء في هذه الوزارة ممن قدموا من مجلس العموم فهو وزير الاقتصاد بيتر ليللي Peter Lilley، الذي شغل سابقاً منصب السكرتير الخاص للشؤون البرلمانية لدى نايغل. وهو رجل خجول في طبعه، لا يحب الخوض في السياسة، لكنه على درجة عالية من الذكاء، له ذهن تحليلي من الطراز الأول، وسريع الغضب أحياناً. وهؤلاء جميعاً كانوا فريقاً رائعاً يتمتع بمواهب رفيعة وصلوا جميعاً فيما بعد إلى مناصب عليا في مجلس الوزراء. أما في مجلس اللوردات فقد كان سايمون غلينآرثر Simon Glenarthur القدير هو المتحدث باسم وزارة الخزانة، وقد أدى دوره خير أداء، وكم تمنيت لو أنه كان أيضاً يؤدي هذا الدور في مجلس العموم فيكون خير رديف لكل تلك المواهب.

في أوائل شهر أيلول / سبتمبر ابتدأت المحادثات الثنائية مع زملائي الوزراء لتتناول تفاصيل مقترحاتهم. كان أصعب المفاوضين على الإطلاق بيتر ووكر Peter Walker وزير الدولة لشؤون ولاية ويلز. كان بيتر يؤمن بفضيلة الإنفاق العام، وعازماً على استثمار المخصصات بكاملها في تلك الولاية. يتمثل موقفه التفاوضي بأنه لا يكترث إطلاقاً إن بقي في مجلس الوزراء أو تركه. ولا يريد أن يكون لاعباً في الفريق إذا كان دوره هذا يعني تقديم التنازلات لصالح سياسة اقتصادية لا يثق بها.

واتخاذ هذا الموقف كتكتيك تفاوضي من شأنه أن يدمّر المفاوضات. فكان بيتر يصر على أن مقترحاته من أجل الحصول على الاعتمادات هي الحد الأدنى اللازم له، وأنه لا يستطيع تدبر الأمور بمخصصات أقل، وأن رئيسة الوزراء قد وعدت بإعطائه المال اللازم عندما عينته في هذا المنصب الذي لا يريده أصلاً، وأنه لا يحب وزارة الخزانة لأنها تقف حجر عثرة يعرقل تنفيذ السياسة الحكيمة. وهكذا كان يتوقع أن ندفع له الأموال دون نقاش. (وبغض النظر عن رأيه في وزارة الخزانة) وبما أن القسم الأكبر مما قاله بيتر صحيحاً، لم يكن بيدنا حيلة. ومن حسن حظي أن معظم بنود ميزانية ويلز هي نسبة ثابتة من الاعتمادات المخصصة للوزارات الإنكليزية ذات المسؤوليات المماثلة. لذلك كانت مقترحات بيتر تتركز حول اعتمادات بمبالغ صغيرة، وهذا بالتالي جعله يشتاط غضباً لأنها لا تبدو بحاجة لنقاشات مطولة أمام المناقشات المتعلقة بالمبالغ الكبيرة. وكان يعرف ذلك ومن هنا كان عناده وإصراره تكتيكاً مقصوداً. وعلى أية حال يمكن إيجاز طريقة تعامله مع وزارة الخزانة بعبارة كنت أذكرها في جدول مواعيدي على النحو التالي: «في الثالثة والنصف ـ تسوية للنفقات العامة ـ ويلز (وزير الدولة ديك تيربن Dick Turpin)». سرقة بطريقة قطاع الطرق هي ما يتميز به.

أما كينيث بيكر Kenneth Baker وزير التربية والتعليم فكان على النقيض

من بيتر. يأتي إلينا مفعماً بالحماس، يحمل الكثير من الأفكار الجديدة، ويؤكد لي أن معظم هذه الأفكار الجديدة سيكون لها أكبر الأثر لدى الناخبين، مما يضمن لنا انتصاراً آخر في الانتخابات. كان كين يهتم كثيراً بقضايا التربية وكان يعالج هذه القضايا مع رئيسة الوزراء في اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الوزراء بطريقة أفضل من أي وزير آخر. وباعتبار أن مارغريت كانت سابقاً وزيرة للتربية فقد وجدت المتعة في البحث عن ثغرات في خططه وبخاصة عندما يقدم مقترحاته لتعديل المناهج. كانت لعبة يستمتع بها الاثنان على حد سواء. وقد تقول أثناء مناقشاتها: «هذا سخف. أنا أعرف من هو الموظف الذي اقترح ذلك». فينبري لها كين معترضاً وينكر اسم الموظف الذي ذكرته، ويلقي بدعاباته، ويرد لها انتقادها ثم يناور معها بلباقة ودهاء ليضعها في موقف تقبل منه تنازلات طفيفة حتى تبدو مطالبتها له بتنازلات أكثر غير لائقة.

كان نقاشهما أشبه بمباراة رياضية تسر الناظرين يستمتع بها باقي أعضاء اللجنة. وقد أعجبت بأدائه، لكن أسلوبه كان أقل فاعلية عندما يتعلق الأمر بالأموال وليس بالأفكار. فعندما تطرح عليه أسئلة بخصوص التكاليف، تبدو معلوماته ضحلة. لذلك لا يطول بنا الوقت للتخلص من حشو لا لزوم له أُدخل في خطة اقترحها كانت ذات أرقام عالية للإنفاق. وعندما تنتهي المفاوضات كان يخرج مسروراً مثلما دخل إلينا، ولكن باعتمادات أقل مما كان يسعى للحصول عليها.

أمّا وزير الصحة كينيث كلارك Kenneth Clarke فقد كان يجد المتعة في الجدال. وأدركت من حديثه لماذا اختار المحاماة مهنة له قبل دخوله ميدان السياسة. كانت لقاءاتنا معه تستغرق الوقت الطويل في مناقشة مختلف التفاصيل، نتفق على الحقائق، ونختلف في النتائج، غير أن هذه المناقشات رغم طول زمنها كانت تجري في جو ودي بعيد عن التشنج، لذلك، عندما نصل في حوارنا إلى طريق مسدود، كنت أقترح أن يخرج الموظفون، فننفرد

وحدنا خلف أبواب مغلقة ونعقد صفقة فيما بيننا. كنت أقول له إن مطالبه باهظة ليس بوسعنا احتمالها، فيوافق وقد ألقى سلاحه، ثم يقول لو وافق على ذلك مباشرة، فإنه يخشى أن أطلب تخفيضات أخرى. وهذا صحيح طبعاً، فقد كنا متفقين على أن يطالب بالكثير بل أكثر مما ينبغي، وأنني أقدم له القليل، بل أقل مما ينبغي، ثم نتوصل إلى حل وسط يرضي الطرفين. بعد ذلك، نجلس ونتبادل الأحاديث العابرة ونحن نتناول كؤوس الشراب، قبل أن نطلب إلى الموظفين الدخول ثانية لمواصلة الاجتماع، فنعلمهم بنتيجة ما توصلنا إليه.

كان دوغلاس هيرد Duglas Hurd وزير الداخلية مفاوضاً بارعاً يتصف بالذوق الرفيع والمكر والدهاء. يبدأ لقاءه معنا ببيان منطقي كثير الاستطراد يضمنه كافة النفقات التي يريدها والتي استخلصها من المقترحات المقدمة إليه قبل أن يعرضها علينا. ثم يقول: «كل هذه النفقات ضرورية جداً، وعلينا أن نقرّها في يوم ما، ولكن...» وهنا يهز رأسه أسفاً ثم يتابع: «أنا أعرف أن مطالب كثيرة موضوعة أمامكم، ولا بد من تلبيتها»، أسلوب ممتاز وذكي يهدف إلى قطع الطريق على ما تقدمه وزارة الخزانة من حجج مضادة. كان دوغلاس معتدلاً في طريقة عرضه لكنه لا يهادن عندما يتعلق الأمر بجوهر القضية. ثم يتكئ في جلسته على المقعد ويضع قدمه اليمنى على ركبته اليسرى ويعقد حاجبيه ألماً إذا طرح عليه اقتراح يتعلق بتخفيض يمس مطالبه. ويبدو أن كل هذا الكلام عن الأموال والاعتمادات لا يروق له. وإن كانت الحجة التي تقدمها وزارة الخزانة جيدة ومقبولة، تراه يقدم التنازلات تدريجياً، وهو يعبث برزمة المفاتيح بيده محاولاً تخفيف حدة التوتر الذي اعتراه. كان عبثه بالمفاتيح إشارة توحي أنه وصل إلى منتهى صبره واحتماله. وفي هذا الصدد أذكر عبارة قالتها جيل راتر Jill Rutter لو أن دوغلاس نسي مفاتيحه في البيت فلن نتوصل إلى نتيجة في مفاوضاتنا.

أمّا مالكولم ريفكند Malcolm Rifkind، الوزير الأسكتلندي، فكان صعب

المراس وكان في معظم الأحيان يهدد بالاستقالة إن لم يحصل على تسوية مرضية. سألته ذات مرة ونحن لا نزال في بداية الاجتماع إذا كان يريد أن يهدد بالاستقالة الآن أم أنه سينتظر حتى ننتهي من المناقشات، فأجاب مبتسماً: «أظن أنني سأنتظر». فقد كان يعلم أنه سيقبل بالتسوية في اللحظة الأخيرة. والواقع أن إسكتلندا كانت سعيدة الحظ بعدد من الوزراء الذين قدموا لها أفضل خدمة ممكنة كانوا يجعلون من المفاوضات الخاصة بالإنفاق العام فناً قائماً بذاته.

ليست عملية إجراء مسح عام لتقديرات الإنفاق بالأمر اليسير، فهي عملية شاقة تتطلب الجهود المتواصلة، بل جهوداً مضاعفة كما وجدتها أول مرة أجريتها. ووجدت لصالحي اقتصاداً جيداً وعائدات ممتازة، لكن الذي لم يكن في صالحي البيانات الانتخابية التي تجعل الوزراء يطالبون بتفويض خاص للانفاق تلبية لوعودهم الانتخابية، وبما أن التقديرات التي يجب أن يغطيها المسح تمتد للسنوات الثلاث الأولى من عمل البرلمان، فقد حرص الوزراء أن يضمّنوا مطالبهم كافة الوعود التي فازوا في الانتخابات على أساسها، وفي أغلب الأحيان كانوا يبالغون في تقدير النفقات اللازمة لتلبية هذه الوعود.

حاولت أن أخفض تلك المطالب، أو أن ألقي بعضها، معترضاً على ما يقدمه الوزراء وهم يجلسون أمامي أثناء المفاوضات، رغم علمي أنهم سيعودون إلى وزاراتهم ويدافعون عن الصفقات التي قبلوا بها. كنت دائماً أتركهم في حالة نصفها نحن في وزارة الخزانة بعبارة «قطعة الحلوى في طرف العود» حتى لو كنا قد رفضنا جزءاً كبيراً مما جاؤوا يطلبون. فلم تكن لدي أية رغبة في الانتقاص من مصداقيتهم أو من مصداقية الحكومة.

وهنا لا بد لي من ذكر قصة حصلت في ذلك الحين ويتعين عليّ دحض ما جاء فيها. فقد تناقلت الألسن أنني وجون مور John Moore الذي عُيّن بعد الانتخابات وزير دولة لشؤون الصحة والضمان الاجتماعي كنا في تنافس شديد. كما ساد الاعتقاد في بعض الأوساط أنني قدمت له تسوية غير مرضية وذلك عن

قصد مني لأدمّر مستقبله السياسي. كان جون سابقاً وزيراً في وزارة الخزانة وهو على قناعة أكيدة بمزايا ضغط الإنفاق، وقد حاول التوفيق بين سياساته وفلسفته ولكن بأسلوب شبيه بمحاولات دون كيشوت، واستمراراً لمواقفه الثابتة التي تحظى بالإعجاب كان يطالب بالقليل بدلاً من الكثير من الاعتمادات قبل أن يتوصل إلى التسوية ـ لكن هذا الاهتمام باقتصاديات حكيمة سبّب له مصاعب كثيرة، إذ يندر أن يجد المرء تعاملاً صادقاً في مثل هذه الأمور، وهذا ما جعل بعض الأوساط تنظر إليه بشيء من الازدراء.

كانت الصفقات تعقد بصورة تدريجية، وبعضها يستغرق الوقت الطويل. والمثال على ذلك، الصفقة التي توصلنا إليها مع جورج يونغر George Younger من وزارة الدفاع، والتي لم تكتمل إلاّ بعد تنازلات قدمت في عدة لقاءات كنت خلالها أصر على رفض تلبية جميع طلباته. كان مفاوضاً صعب المراس، لكنه من حيث النتيجة قبل بما طرحته من أنه لن ينال اعتمادات أخرى إن أصر على رفع قضيته إلى القضاء لدى محكمة تدعى «مجلس النجوم Star Chamber التي تبث النتيجة إن لم أتوصل إلى اتفاق وتسوية مع الوزير المختص صاحب القضية. لكن جورج كان وزير دفاع من الطراز الأول. إن هاجم فهو يهاجم بضراوة، وإن انسحب فبانتظام.

عقدت جميع الصفقات ضمن تقديرات السنة 1987 عبر لقاءات ثنائية. وكانت تلك السنة الأولى منذ سنوات كثيرة لم ترفع فيها قضية إلى مجلس النجوم. وفي هذه السنة أيضاً تحققت أهداف وزارة الخزانة، رغم أنني وافقت على اعتماد إضافي قدره مليار جنيه للإنفاق الرأسمالي إضافة لزيادات ضخمة في مخصصات الصحة والنظام العام والدفاع والتعليم. ورغم ذلك تدنى مستوى الإنفاق العام إلى أدنى نسبة له بالمقارنة مع الدخل القومي منذ بداية عقد السبعينيات.

في شهر كانون الثاني / يناير 1988 أحيل ويلي واتيلو Willie Whitelaw

نائب رئيسة الوزراء إلى التقاعد. فكان الشخصية العامة الشهيرة التي ترمز إلى العقيدة المتسامحة للمحافظين، والمستشار الحكيم الذي يكبح جماح مارغريت تاتشر. كان رجلاً لن تجد من يحل محله. وقد أنيطت به بعض المسؤوليات التي كان يتولاها، منها «المساعدة في عرض وإيضاح السياسة العامة» التي تعني بكل بساطة التأكد بأن برنارد إنغهام Bernard Ingham، السكرتير الصحفي لرئيسة الوزراء المعروف بسلوكه العدواني المحب للشجار، يحصل على المعلومات اللازمة بخصوص مدلولات مجلس الوزراء. كما أنيطت بي أيضاً مهمة الفصل في النزاعات الناشطة بين مختلف الوزارات إذا حصل نزاع بينها. لكنني عملياً قلّما دعيت للحكم في مثل هذه المواقف، إلاّ إذا كان موضوع النزاع يدور حول التمويل. وقد كثر الحديث عن هذه المسؤوليات، رغم انعدام الدقة فيها، وبدأ نجمي بالصعود.

كان الوضع المالي العام جيداً جداً عندما التأم اجتماع الوزراء وكبار المسؤولين في وزارة الخزانة في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1988 في المقر الريفي الخاص بوزير الخارجية، شيفننغ Chevening. الذي يُعار إلى وزارة الخزانة لمناسبة المناقشات السنوية التي تجري في عطلات نهاية الأسبوع حول مختلف الخيارات المطروحة للموازنة، حيث ستكون موازنة على غاية من الأهمية. صمّم نايغل على الاستفادة من الوضع المالي الممتاز ليقدم تخفيضات كبرى في ضريبة الدخل، تخفّض النسبة العليا من 60 بالمئة إلى 40 بالمئة، والمعدل الأساس إلى 25 بنس، وهو الهدف الذي حدّده جيفري هاو قبل عدة سنوات. كما رفع معدل السماح الضريبي الشخصي بمقدار يعادل ضعف معدل التضخم.

كان لميزانية سنة 1988 آثارها البعيدة. عندما ألقى نايغل لوسون بيان الميزانية في مجلس العموم وخلافاً لكل التقاليد، قاطعه عدد من النواب عدة مرات بعبارات السخط والاستياء. وعُلّقت اجتماعات المجلس لفترة وجيزة.

فقد صُدم نواب حزب العمال وكثيرون غيرهم مما اعتبروه ميزانية متهوّرة. ولم أوافقهم الرأي. وفي الوقت الذي أقدم فيه نايغل على تخفيض الضرائب، وبالتالي تخفيض واردات الدولة، فقد أصاب التخفيض أيضاً تقديرات الإنفاق العام بمعدل يتناسب مع الدخل القومي. وكنت مثل نايغل أرى التخفيضات الضريبية ربحاً يكسبه دافع الضريبة من خلال النمو الاقتصادي وتقييد الإنفاق العام. والأهم من ذلك، أن نايغل قدم ميزانية متوازنة، رغم التخفيضات في ضريبة الدخل التي كان لها أثرها الطيب لدى رئيسة الوزراء ومجلس الوزراء عموماً عندما طرح نايغل إجراءاته أمامهم في ذلك الصباح. وهكذا كان وقع الميزانية على نواب المقاعد الخلفية من حزب المحافظين.

لكن الرماد أخفى تحته جمراً، والبحر أخفى سمك القرش. كانت هناك أخطاء في الإحصاءات الرسمية لوزارة الخزانة، ضلّلت المتنبئين الاقتصاديين في تقديراتهم لمعدلات النمو الاقتصادي. واتضحت هذه الأخطار خلال أشهر معدودة من صدور الميزانية عندما ابتدأت بالظهور علامات ازدهار اقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم. ولمكافحة هذا التضخم أقدم نايغل على رفع سعر الفائدة إلى 12 بالمئة، ثم إلى 13 بالمئة و14 بالمئة وحتى 15 بالمئة. وهذا هو السعر الذي ورثته عنه عندما أصبحت وزيراً للمالية. ومع تزايد النهوض الاقتصادي ـ ومعه ازدادت قوة الإنفاق العام من خلال الزيادات في الأجور وتعويضات العمل الإضافي والتخفيضات الضريبية ـ اضطربت أسواق العقارات، التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً صاروخياً بسبب تهافت الناس على شراء المنازل. وبدا الوضع كأنه رهان باتجاه واحد، حيث ازداد قلق من اشتروا المنازل حول إمكاناتهم في سداد قروض الشراء، وظهر من الأمور المسلّمة أن أسعار المنازل ستواصل ارتفاعها. وعندما انهار الاقتصاد بصورة مفاجئة، وتحول النمو إلى ركود اشتدت مساوئه بفعل اقتصاد عالمي سيِّئ، أصاب الجمود سوق العقارات، فتراجعت الأسعار ووجد الملايين من الناس أنفسهم

مثقلين بأعباء سداد الديون المستحقة، بل مدينين بأثمان بيوتهم أكثر مما تساوي فعلاً. فأصابت هذه المشكلة الاقتصاد بالشلل في أوائل التسعينيات عندما أحس الناس، بحنين للعودة إلى سنوات الازدهار دون أن يدركوا أن تلك السنوات هي ذاتها أصل الكثير من المشاكل التي يعانون منها.

وعلى الرغم من أن ميزانية سنة 1988 هي التي أفرزت نهضة اقتصادية استحالت خلال وقت قصير جداً إلى ركود، إلاّ أن التعديلات الضريبية التي أدخلها نايغل كانت على صواب وفي محلها. فقد وضعت حداً للفرص غير المبرر للضريبة العالية على الدخل الذي بدوره أعاق فرص الاستثمار. رأى نايغل المنفعة التي ستتحقق على المدى البعيد بكل وضوح لكنه لم يتوقع المشاكل التي ستحدث على المدى القصير، وأنا أيضاً لم تكن لدي أية هواجس أو إحساس داخلي بما سيحدث. فدافعت عن الميزانية عن اقتناع كامل. ولكن عندما ظهر للعيان ذلك الترابط الخبيث بين التضخم وارتفاع سعر الفائدة وارتفاع معدلات البطالة وانهيار معدلات النمو لم يكن نايغل ولا مارغريت في الحكومة.

وبصفتي وزير الدولة الأول في وزارة الخزانة عينت في لجنة جديدة برئاسة رئيسة الوزراء مهمتها دراسة الآفاق المستقبلية لنظام الصحة الوطني وطريقة تحويله. وكان من أعضاء اللجنة أيضاً نايغل لوسون وجون مور وطوني نيوتن، ثم حل كين كلارك ودافيد ميللور محل الاثنين الأخيرين بعد التعديل الوزاري. فقد كان الوضع ملحاً لإصلاح نظام الصحة الوطني، إذ على الرغم من الزيادات السنوية في اعتمادات هذا النظام كانت المناقشات الدائمة تتفاعل في الأسابيع القليلة التي تسبق نهاية السنة المالية، ولم تكن سنة 1988 لتختلف عن سابقاتها. حرص نايغل وجون مور على اتخاذ خطوات جريئة لفعل شيء ما لحل هذه المشكلة. فعارضت مارغريت خطواتهما في أول الأمر ثم وافقت. يقول نايغل فيما بعد حسبما جاء في مذكراته إنه أقنع رئيسة الوزراء بضرورة

اتخاذ خطوات فورية لإعادة النظر في الخدمات التي تقدمها المستشفيات وذلك بعد أن حدّثها بالتخفيضات الكبرى في الضرائب التي يعتزم إدخالها في ميزانيته سنة 1988. وكان هذا تكتيكاً واضحاً من تكتيكات نايغل. فهو يعمد إلى تقديم شيء تسرّ له رئيسة الوزراء ثم يطلب موافقتها على عمل يريد هو القيام به.

استغرقت عملية المراجعة هذه الوقت الطويل وتناولت الكثير من التفاصيل، وخرجت بتوصيات من شأنها إجراء تغييرات جذرية، لا زلت حتى اليوم مقتنعاً بها رغم تعرضها للانتقادات الشديدة. ولكي نضمن الفائدة القصوى من استخدام التسهيلات التي يقدمها هذا بفاعلية، وبغية تحقق السرعة في معالجة المرضى، وضعنا نظاماً يقضي بانتقال الأموال حيث ينتقل المريض، وفي أغلب الأحيان خارج المنطقة الصحية المتاخمة. كما اقترحنا أيضاً مجالين من المجالات يتم فيهما الانتقال من المركزية إلى المحلية، أولهما السماح للمستشفيات بأن تحكم ذاتها بذاتها، وثانيهما السماح للممارسات الكبرى للأطباء الممارسين العامين بالتحكم في ميزانياتها الخاصة.

ومع أن هذين الاقتراحين كانا اختياريين لا يجبر أحد على الالتزام بأي منهما، إلاّ أن الجدال الذي أثير حولهما كان بدافع العاطفة، لا المنطق ـ كما هو حال كل جدال يتعلق بنظام الصحة الوطني. وكانت بعض الانتقادات ساخرة. قال حزب العمال إننا نحاول خصخصة الخدمات الصحية، مع أن ذلك لم يكن مطلقاً موضع نقاش ولو للحظة واحدة طوال مداولاتنا التي تعرضت لمختلف التفاصيل. وهاجم العمال أيضاً «السوق الداخلية» التي أحدثناها مدعياً أننا نهتم بالأموال أكثر من اهتمامنا بالمرضى. وهنا أيضاً كان حزب العمال على خطأ. فحقيقة الأمر أننا نضع مصلحة المريض في المقام الأول، وذلك من خلال التأكد بأن الأموال ترصد بصورة أكثر فاعلية وأن إجمالي المبالغ المخصصة للرعاية الصحية يزداد حسب الحاجة. وفي الوقت المناسب استصدرنا التشريع اللازم لوضع هذه الإصلاحات موضع التنفيذ

الفعلي. وكانت تلك الإصلاحات ذات فاعلية جيدة، وذلك إلى أن قامت حكومة حزب العمال بإلغاء بعضها في أعقاب انتخابات سنة 1997.

عندما ابتدأت تقديرات الإنفاق لسنة 1988، كانت المقترحات والمطالب أكبر كثيراً مما ينبغي وكان لبعض الوزراء مطالب قوية للحصول على اعتمادات إضافية. دوغلاس هيرد، مثلاً، كانت لديه قضية ملحّة من أجل زيادة النفقات الخاصة بالشرطة ولدعم برنامجه الخاص ببناء السجون. وكانت لدى كينيث كلارك ـ الذي أصبح الآن وزيراً للصحة ـ قضية يصعب الاعتراض عليها، فهي من أجل التحضيرات الخاصة بإصلاح نظام الصحة الوطني، وحيث أنني شاركت في وضع هذه الإصلاحات لم تكن لدي حجة للاعتراض على مطالبه. وبول شالتون ـ الذي أصبح وزيراً للنقل ـ كانت لديه قضية قوية أيضاً بخصوص الاستثمارات في الطرق والصناعات المؤممة. والآخرون أيضاً تقدموا بمطالبهم وناقشوا من أجلها بكل قوة، أذكر منهم نيك ريدلي وجورج يونغر وبالطبع بيتر ووكر.

في غضون ذلك نالت سكرتيرتي الخاصة جيل راتر ترقية وانتقلت إلى وظيفة أخرى، وجاءت مكانها كاريس إيفانز Carys Evans التي انتهجت أسلوباً مختلفاً لكنها لم تختلف عن سابقتها في نشاطها وفاعليتها. عندما جاءني بيتر كلارك ولعب ورقة ويلز مرة أخرى أمليت رسالة صغيرة موجهة إليه، قامت كاريس بترجمتها إلى لغة ويلز قبل أن ترسلها إليه. وتمنيت وجود أحد يتكلم اللغة الويلزية في مكتب بيتر.

وكالعادة كانت مفاوضات الإنفاق العام طويلة، وفي كثير من الحالات تمتد حتى وقت انعقاد المؤتمر العام لحزب المحافظين في برايتون في شهر تشرين الأول / أكتوبر. كنت أجلس في غرفتي في الفندق ويأتيني الوزراء ويذهبون، وأنتقل إلى فندق آخر من أجل المفاوضات المطولة، لا سيما إذا كان المفاوض جورج يونغر الذي يناضل بكل إصرار وتهذيب من أجل كل بنس

يريده. واستطعت أخيراً إقناعه أنني لا أستطيع تلبية كل مطالبه، فقدم تنازلات ولكن بعد قصف عنيف.

أما المفاوضات مع نيك ريدلي وزير البيئة فكانت تتسم بالتوتر والإجهاد. كنت أظن نيك رجلاً فائق الذكاء، مختلفاً عن غيره يتمتع بقدرة عالية ولا يحب المجاملات في عرض قضيته، وهو محبوب يتمتع بإعجاب الآخرين في بعض المناطق، يتحدث عنه بكل إعجاب الوزراء وكبار المسؤولين في وزارته، حتى أولئك الذين لا يميلون لآرائه التي لا تقبل الحلول الوسط. ودهشت، كما دهش غيري من أعضاء مجلس العموم عندما تم تعيينه في مجلس الوزراء. صحيح أنه يتمتع بذهن أصيل إلاّ أنه غير ملائم من الناحية السياسية. عندما نجلس وجهاً لوجه في مفاوضات مباشرة أظهر له الاحترام والتقدير، لكنني لا أحب ما يقوله من وراء ظهري. ولم أجد تفسيراً لهذا العداء الظاهر من شخص لا يعرفني حق المعرفة.

عندما نجلس إلى طاولة المفاوضات، يخلع نيك سترته، فيبدو وكأنه يريد النزال وهو يرتدي حمّالات بنطاله الحمراء. كنا نحاول أن نسير بالمفاوضات بيسر، ولكن حتى في البنود التي نتفق عليها كانت لكل واحد منّا أسبابه المختلفة. لم يكن أحدنا يشعر بالارتياح مع الآخر. والواقع أنني في حياتي كلها لم أجد إلاّ مناسبات قليلة جداً حيث لم أفلح في تكوين الصداقات مع الآخرين، لكنني ونيك لم نكن على اتفاق. ولا يقع اللوم عليّ في ذلك. وأذكرها اليوم للتاريخ فقط. وفي مستقبل الأيام عندما تسلّمت مقاليد وزارة الخزانة أدركت سبب الإحباط الذي أحس به نيك، فقد كان يريد المنصب لنفسه لأنه اعتقد أنه أكثر كفاءة مني. وكان بكل تأكيد أقرب إلى رئيسة الوزراء فتألم لذلك، وهكذا نقلت إليّ إحباطاته الخاصة.

ورغم ذلك كله، لم يحصل مرة أن اصطدمت مع نيك سواء في اجتماعات مجلس الوزراء، أو في اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس.

ظننت مرة أن تبادلاً للحديث بيني وبينه في اجتماع لإحدى اللجان التابعة لمجلس الوزراء قد يقرب المسافة بيننا، لكن لم يحدث ذلك. غير أن هذا الحديث أتاح لي فرصة للتبصر في أعماق رئيسة الوزراء التي تظهر براءة فاتنة بين وقت وآخر. في تلك الأثناء كان دافيد ميللور وزيراً للصحة. وأثار في معرض حديثه قضية الأمهات العازبات. فاقترح نيك بفظاظة القول أن نبني لهن جميعاً نزلاً شبيهاً ببيوت الشباب وذلك لكي «تقدم لهن الرعاية الكاملة» (ثم تواصل الحديث عن جدول الأعمال) وقد رأيت أن تلك الطريقة الأبوية لا تأخذ في اعتبارها الظروف الفردية لهؤلاء الأمهات، فقلت ساخراً «ولماذا لا نضع ضوءاً أحمر خارج ذلك النزل؟» فهم نيك ما قصدته فانفجر غاضباً، بينما لم تفهم رئيسة الوزراء تلك السخرية، فأيدت اقتراحي بحرارة، وقالت: «سوف تعرف الفتيات أين يذهبن، يا نيك». فالسخرية ليست من مفردات مارغريت.

لم تكن عدوانية نيك موجهة ضدي فحسب، بل امتدت لتطال سيسيل باركنسون (وزير الطاقة آنذاك). أثناء المناقشات التي سبقت ميزانية سنة 1988، وصلت مع نيك إلى نقطة تعذر معها أن نتوصل إلى اتفاق. فقلت له إنني أنوي أن أحيل التسوية الخاصة بوزارته إلى مجلس النجوم Star Chamber، وبما أن رئيس هذا المجلس هو سيسيل، لم يكن الاقتراح مستساغاً عند نيك. فأسرع وقبل التسوية اللازمة لوزارة البيئة في اجتماع قصير مع نايغل لوسون، كما توقعت. الجدير ذكره أن كراهيته لسيسيل حرمت وزارته الكثير من الأموال.

والواقع أنه لم يطلب تدخل سيسيل مرة طوال سنتين متتاليتين، حيث كانت تتم الاتفاقات الخاصة بالإنفاق دون اللجوء إلى مجلس النجوم. وقد تضمنت الخطط التي وافقت عليها زيادة تصل حتى 2,25 مليار جنيه من أجل الإنفاق الرأسمالي بالإضافة إلى زيادات كبرى في اعتمادات الصحة والنظام العام والدفاع والطرق والسلطات المحلية. ولم يكن مستحيلاً تحقيق هذه الزيادات بسبب خفض الأعباء في تسديد الفوائد على ديون الدولة والتوفير الحاصل في

مدفوعات الضمان الاجتماعي بسبب انخفاض البطالة. وقد تحقق التوازن في ميزان المدفوعات دون أية زيادات في إجمالي النفقات للسنة الأولى من تقديرات الإنفاق العام، ومن خلال زيادات متواضعة للسنتين التاليتين.

وعندما انتهت سنة 1988 توقفت لأفكر بما مضى. فرأيت جولتين من الإنفاق العام حققت فيهما نجاحاً. لكن الذي انتقص من رضائي عما حققت هو تلك الإشارات المتزايدة يوماً بعد يوم والتي تنذر ببروز مشاكل اقتصادية. وكنت خلال هاتين السنتين كثير الاهتمام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقي حتى أنني رفضت عروضاً كثيرة لإلقاء بعض المحاضرات من ذلك النوع الفلسفي الذي يميّز السياسي صاحب العقيدة والمبدأ. لم أتردد في رفض تلك الدعوات، فقد كنت كثير العمل واعتقدت أن الفرص ستأتي في المستقبل وستصلني دعوات كثيرة وسيكون أمامي متسع من الوقت لأوضح أفكاري. ولو كنت أدرك كيف ستتسارع واجباتي في المناصب التي سأتولاها لتصرفت بشكل مختلف. وحيث أن الحال كما كان، ألقيت خطاباً واحداً فقط، وكان ذلك أمام هيئة الرقابة في منتصف سنة 1989، حرصت أن أبيّن فيه أن ثمة نائباً واحداً على الأقل في حزب المحافظين يؤمن بدور عالي القيمة للخدمات العامة. كان ذلك الصوت قادماً من وزارة الخزانة، ومقدمة لإصلاحات أدخلتها مستقبلاً في نظام الخدمات العامة.

من منصبي هذا في وزارة الخزانة ازددت معرفة بمارغريت تاتشر، وحيث أن مهمتي تقتضي تقييد الإنفاق العام فقد كنت وإياها على جانب واحد. ورغم ذلك حصل بيننا خلاف حاد. كانت شركة شورتس إخوان Short's Brothers من أكبر الشركات المتخصصة في علوم وتكنولوجيا الطيران في إيرلندا الشمالية، وهي شركة لها أهميتها القصوى في التوظيف، وبشكل خاص في منطقة تكثر فيها البطالة. لكنها كانت تعاني من أعباء مديونية كبيرة. وكنت إلى جانب توم كينغ Tom King من مؤيدي فكرة بيع هذه الشركة إلى شركة كندية من

الاختصاص ذاته هي شركة بومبارديير Bombardier، وهدفنا من ذلك الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الوظائف. غير أن الشركة الكندية لم ترض الشراء إلاّ مقابل مَهرٍ غالٍ. ولدهشتي اعترضت مارغريت تاتشر على الشروط التي وضعتُها لهذه الصفقة. واستدعتني إلى مقر الحكومة في داوننغ ستريت حيث حصلت المواجهة بيننا طوال ساعتين من الزمن أمام مدير مكاتبها الخاصة آندرو تيرنبول Andrew Turnbull. كانت المواجهة في بدايتها هادئة ثم تحولت إلى مشادة حادة. وأحسست أنها لم تكن منصفة في انتقاداتها لي. لقد أمضيت سنتين تعتبران من أنجح السنين في مجال الإنفاق العام، والآن تقف أمامي لتتهمني بعدم الاكتراث بأموال دافعي الضرائب؟ ولم أتراجع عن موقفي، ولم تستسلم هي. وعدت إلى وزارة الخزانة عاقداً العزم على تقديم استقالتي فيما إذا استبعد مشروعي. وفي اليوم التالي طلبت مارغريت أرقاماً إضافية تسوّغ موقفي، ثم وافقت على مشروعي، وانتهى الموضوع.

ومرة أخرى سوف تقوم بإعادة تشكيل الحكومة ولتظهر أنها لا تحمل في نفسها ضغينة لأحد جراء مناقشات حادة.

obeikandl.com

الفصل السادس

# «ما عاصمة كولومبيا؟»

كنت أتلقى نصائح كثيرة يحثني فيها أصحابها على الانتقال من وزارة الخزانة إلى الوزارة التي أعتبرها وزارتي. لكن الترقية التي جاءتني كانت مفاجأة للجميع، إلاّ أنا، لقد عملت مافيا مكتب حامل السوط بكل ما لديها من تأثير معهود. قبل ثلاثة أيام من موعد إعادة تشكيل الحكومة، أنذرني تريستان غاريل جونز بأن رئيسة الوزراء بصدد تعييني وزيراً للخارجية. سخرت منه، ونصحته بأن يتناول قرصاً من الأسبيرين قبل أن يأوي إلى فراشه علّه يشعر بتحسن. لكني لم أكن على يقين من خطأ في قوله. حيث أن أمراً مثل هذا لا يخفى على حاملي السوط. ويبدو أنه واثق مما يقول. وقضيت نهاية الأسبوع قلقاً أفكّر باحتمالات قوله.

أما نورما فقد أرهبها هذا النبأ. من بين كل وظائف الدولة تلك الوظيفة لا ترغبها لي، والوظيفة التي لم أكن مستعداً لها. علاوة على ذلك، كنت سعيداً بعملي في وزارة الخزانة، حيث قضيت فيه سنتين أحسست فيهما أنني الأعلى مقاماً. صحيح أنه من الفرح أن يتلقى المرء نبأ الترقية، لكنني كنت أفضل أن يترسخ منصبي في وزارة الخزانة، وكنت أدرك في الوقت ذاته أن ترقية مثيرة كهذه سوف تلغي من الوجود الحكمة التقليدية المعاصرة القائلة بأنني ليس لي أعداء في السياسة. وكنت أدرك إلى جانب ذلك أن النجاح يولّد كراهية الآخرين

للمرء الناجح، وأنني سأكون الهدف السهل لهجوم يشنه الخصوم والزملاء والمعلّقون السياسيون.

وبدأت عملية إعادة تشكيل الحكومة صباح يوم الاثنين 24 تموز / يوليو 1989. وفي يوم كهذا يكون شارع وايتهول Whitehall مثل كرمة عنب نضجت ثمارها. وبقيت على اتصال بالهاتف مع زملائي. وعلمت أن أول من استدعي إلى مقر الحكومة في داوننغ ستريت هو بيتر بروك، تبعه كين بيتر، أمر لا يحتاج لإيضاح، ثمة تغيير في زعامة الحزب. ثم حضر جون غمر وسيسيل باركنسون ونيك ريدلي وجاء بعدهم كريس باتن. ووردت أنباء بأن آخرين أيضاً قد دخلوا سراً عبر مكتب المجلس. ولاح لي أن تعديلاً وزارياً واسعاً سيحدث، لكن دون نمط معين. لا بد أن ثمة خطأ ما. لكنني لم أدرك كنهه. ومكثت في وزارة الخزانة أفكّر وأنتظر.

بما أنني حصلت على الترقية ثلاث مرات متتالية في غضون السنوات الأربع الماضية، وجدت نفسي التابع الأمين لكل تعديل وزاري. كنت أعرف أن البداية تبدأ في الوزارات الأكثر أهمية والتي تنتهي عند الظهيرة. لذلك توقعت أن أتلقى الخبر في الصباح إذا كانت النية تتجه نحو ترقيتي. وجاء وقت الظهيرة وانقضى، ولم أسمع شيئاً. بل إن جيفري هاو بقي في منصبه. صارت الساعة الثانية، ثم الساعة الثالثة. كنت قد وضعت زجاجة الشمبانيا في الثلاجة على أمل أن أبقى في وزارة الخزانة. وعندما انقضت الساعة الثالثة، طلبت إلى كاريس إيفانز، سكرتيرتي الخاصة، أن تجلب الزجاجة من الثلاجة ومعها بعض الكؤوس. وبينما هي تفتح الزجاجة، رنَّ جرس الهاتف.

رفعت نظرها إلى الأعلى والتقطت سماعة الهاتف وقالت: «إنه تشارلز باول، هل تتفضل وتذهب لمقابلة رئيسة الوزراء؟»

كانت السيدة تاتشر في غرفة مكتبها ومعها آندرو تيرنبول، مدير مكاتبها الخاصة. كان وجهها يمتلئ نضارة، ووجنتاها متوردتين كعهدي بها. فتلك

علامات تدل على أنها في راحة تامة، وأنها تود أن تسدي معروفاً. قابلني تشارلز مبتسماً وهو يرافقني إلى الطابق العلوي. وأحسست قلبي يغور في جوفي.

قالت: «جون، تمسَّك بحزام مقعدك. أنت محور التعديلات التي أجريها. أريدك أن تكون وزيراً للخارجية».

لو لم أكن مستعداً لهذا الخبر، ما عرفت كيف أتصرَّف. وكما هو الحال، اعترضت على هذا التعيين، إشفاقاً عليها.. وعلى نفسي، بل اعتقدت أني مدين لها بالكثير.

وقلت: «سيدتي رئيسة الوزراء، أنا ممتن كثيراً، ولكن هل هذه فكرة صائبة؟»

أجابت: «أنا على يقين أنها فكرة جيدة. ولِمَ لا تكون؟» وتكلَّمت كلاماً فيه نقد لاذع لوزارة الخارجية، وليس ذلك بخصوص موقفنا من أوروبا فقط، ثم أردفت قائلة: «أريد شخصاً هناك يفكِّر كما أفكِّر».

وسألتها: «أليس ثمة آخرون أكثر كفاءة مني؟ دوغلاس هيرد؟ نايغل لوسون؟»

وأشارت بيدها رافضة سؤالي. ولم تكن بحاجة للكلمات.

وأصررت على موقفي قائلاً: «لست واثقاً أنها فكرة جيدة من وجهة نظرك. سيفترض الناس أنني سأكون هناك لتنفيذ طلباتك. ولن يكون هذا في صالحي أو صالحك. إن أعدتِ النظر بهذا الأمر لن أشعر بأي إساءة».

ولم تتقبل رأيي. وأحسست أنني لو أجبت بالرفض سيبدو الأمر جبناً مني. بل كيف يستطيع المرء أن يرفض قبول جائزة براقة لامعة قدمت له عن طيب خاطر؟ سيكون الوضع نكراناً للجميل دون شك، وتكون هي في موقف محرج مخيب للأمل، وربما تشعر بالألم. وتلاشت مقاومتي أمام هذا التعيين. فالواضح أن الأمر قد حسم، وأنه لا يوجد منصب بديل في الحكومة. وتذكَّرت

القول المأثور: «أنت لا تفاوض رئيس الوزراء. إما أن تقول نعم أو تقول لا وتتحمَّل العواقب». شكرتها، وجلسنا نتبادل الحديث، وخرجت من غرفة مكتبها وأنا أحمل حقيبة وزارة الخارجية.

في البهو التقاني تشارلز وسألني وهو يبتسم: «ما عاصمة كولومبيا؟»

أجبته: «بوغوتا. إنها بوغوتا يا تشارلز. فقد كنت هناك منذ سنين خلت».

ورجعت إلى مكتبي في وزارة الخزانة حيث رأيت بانتظاري الحماس الشديد والجو الاحتفالي الذي لا يخلو من الترقب والحذر. ولم يشاركنا نايغل لوسون باحتفالاتنا، بينما كنت أحتسي الشمبانيا انشغل ذهني بأسئلة أسائل نفسي عن أحاسيسه. تذكرت كيف اصطدم هو وجيفري هاو مع مارغريت تاتشر قبل انعقاد مؤتمر مدريد. لقد ذهب جيفري هاو ولم يعد في الحكومة. والآن ما مصير نايغل الذي قضى زهاء ست سنوات في منصبه وزيراً للمالية، ماذا ستكون نقلته التالية؟ كان يسعى للحصول على منصب وزير الخارجية. وها قد ذهب هذا المنصب لغيره، بل لوزير في وزارته.

لم يتسنَّ لي الوقت الطويل لتأملاتي هذه، فقد جاء لمقابلتي ستيفن وول Stephen Wall الذي سيكون مدير مكاتبي الخاصة في وزارة الخارجية، وآندرو بيرنز Andrew Burns مدير المكتب الصحفي، ليناقشا معي البيان الصحفي التمهيدي بخصوص استلامي منصب وزير الخارجية.

بعد ذلك، عدت إلى مجلس العموم حيث أدركت أن تعييني هذا سيكون موضع نقاش، وبينما كنت أسير عبر باحة New Palace Lord التقيت نورمان فاولر رئيسي السابق في وزارة الصحة والضمان الاجتماعي، وأحد أصدقائي المقربين.

سألني: «حسناً، علامَ حصلت؟»

أجبت: «. . . وزير الخارجية. لكنني أشعر بشيء من القلق».

فقال وهو يدفع بنظارته أعلى أنفه: «عجيب! . . . عجيب!»

في صباح اليوم التالي غادرت منزلي Durand Gardens في السابعة والنصف ووصلت إلى وزارة الخارجية في الثامنة. لم أُعلم أحداً إنني سأصل مبكراً. ولم يكن أحد في استقبالي عند باب الوزارة سوى نفر قليل من المصورين الصحفيين. وقفت قليلاً لالتقاط بعض الصور التذكارية، حيث أن ذلك تقليد متبع في اليوم الأول لقدوم وزير جديد. وذلك إلى أن حضر السير باتريك رايت Sir Patrick Wright، الأمين العام الدائم للوزارة، حيّاني بحرارة وبدا عليه شيء من الارتباك لأنه لم يكن موجوداً لحظة وصولي. ثم دخلنا الوزارة سوية.

أذكر أن سيسيل باركنسون قال لاحقاً في معرض تعليقه على تعييني: «هناك شعور بأن مارغريت قد بالغت في ذلك». لقد كان محقاً في ذلك، ولا ألومه. لكن ما هي دوافعها؟ وأذكر أيضاً قولها إلى ويلي واتيلو إنني سأكون خلفاً لها في الجيل القادم. فهل كانت حقاً تتوقع ذلك اليوم فتضعني الآن في موقع أكون في المكان المناسب للفوز في الجولة القادمة من الانتخابات؟ لا أستطيع أن أعرف ما يجول في ذهنها. على أية حال، كانت لفتة كريمة منها تدل على دعم قوي لي.

أدّى انتقالي إلى وزارة الخارجية إلى تغيير في أسلوب حياتي. لم أكن بحال من الأحوال سعيداً به. أصبحت الآن أعتبر هدفاً للإرهابيين. وكإجراء أمني اضطررت للانتقال من شقتي Durand Gardens التي استأجرتها من ستان هيرن Stan Hurn أحد أصدقائي من أيام عملي في المصرف. لكن التغيير الحقيقي في أسلوب حياتي حصل في منزلي فايننغز، ذلك المحراب الذي عشت فيه أيام السراء والضراء، والذي تغيَّر تغييراً جذرياً بحيث لا يعرف أحد كيف كان.

بين عشية وضحاها انتقل رجال الأمن إلى بيتنا، ووضعوا حجرة متنقلة في حديقة منزلي لتكون مقراً لفصيلة أمن تابعة لكامبردج شاير. وتنازلت لهم عن مرآب المنزل وغزت منزلي والحديقة الوسائل الالكترونية، وتغيَّرت معالمهما. وصارت ترافقني يومياً سيارة مدرَّعة وضباط حماية. وفقدت أثمن شيء في الوجود ألا وهو حرية الحركة.

لم يعد بوسعي أن أسير وحيداً في الطريق أو أن أزور متجراً، إذ يوجد من يرافقني على الدوام. ومع مرور الأيام اعتدت على ذلك، وأمسى رجال الأمن جزءاً من أسرتي الكبيرة الممتدة. وفي أثناء ذلك يغالبني الحزن أنا ونورما لفقداننا حرية الانفراد. لقد كانت الأسابيع الأولى في غاية التعاسة.

أما في وزارة الخارجية، فقد أُصيب الجميع بصدمة لفقدانهم جيفري هاو، الذي احتفظ بمنصبه هذا لما يربو عن خمس سنوات. لم يتوقع أحد منهم أن أكون بديلاً عنه، وتساءل الجميع إن كنت حقاً أهتم بالشؤون الخارجية؛ وفيما إذا جئت إلى هذه الوزارة لأكون رجل مارغريت تاتشر فيها. لهم أسبابهم في تفكيرهم هذا، فكل ما يعرفونه عني أنني كنت وزير دولة أول في وزارة الخزانة أناقش نفقات تلك الوزارة مثلما أناقش نفقات غيرها من الوزارات. ولم يكن ذلك بالتقديم الأفضل لهم. لكن المسؤولين كانوا في غاية الذكاء بحيث لم يدعوا ذلك يظهر عليهم.

غير أن مخاوفهم تلك تلاشت عندما أدركوا أنني لا أملك تفويضاً لتغيير سياساتنا نحو الاتحاد الأوروبي، وكذلك عندما فاوضت للحصول على تسوية مرضية بخصوص اعتمادات الإنفاق. ولم يكن ذلك التفاوض بالأمر الصعب. التقيت نورمان لامونت Norman Lamont الذي خلفني في منصبي بوزارة الخزانة، وكان يعرف بأنني قد وافقت على الأسس التي حددت في وزارة الخزانة، وأنني أذكرها جيداً. وأهم من ذلك أنني أعرف الصيغة الخاصة بوزارة الخزانة بخصوص الإنفاق لذلك لم يكن من الصعب عليَّ أن أقرأ ملاحظاته التي

دوَّنها من موضعي وأنا جالس قبالته. وفي الحال توصلنا إلى اتفاق. وكان اتفاقاً جيداً.

كانت غرفة مكتبي في وزارة الخارجية في غاية الجمال والروعة (وقد اعتذر الموظفون قائلين إنهم أعادوا تزيينها، فهل هذا مقبول؟) ملائمة جداً لاستقبال الضيوف، دون أن تكون ملائمة للعمل الجاد. فأنا أفضِّل غرفة عادية بسيطة للعمل، تحتوي على طاولة كبيرة أستطيع أن أضع أشيائي كلها عليها على نحو يريحني. ولم تكن هذه الغرفة لتلبي تلك المواصفات. اللهم إلاَّ إذا كانت مخصصة لاستقبال الضيوف. لذلك كنت في معظم الأحوال أنتقل إلى الغرفة المجاورة لمدير مكتبي.

وفي الوقت ذاته، لم يعجبني المقر الرئيسي لوزير الخارجية المعروف باسم Carlton Gardens. ولم يكن جيفري وإليزابت هاو Geoffrey and Elsapeth Hawe في عجلة من أمرهما ليغادرا ذلك المقر ولم أكن في عجلة من أمري للانتقال إليه. فطلبت إليهما ألاَّ يستعجلا الرحيل، وأقمت في شقة تابعة لوزارة الخارجية لأتمكن من العمل لساعات أطول وأظل على مقربة من الوزارة أشاهد ما يجري. وقد ظن الآخرون هذا شيئاً من الجنون.

ذهل جيفري لما حصل ولم يصدِّق ما رأى. وكان رد فعله يتمثل بقوله: «غريب. عجيب. مذهل، لا يصدق». وكذلك ذهل الحزب لما حصل. وعندما جاء إلى مجلس العموم أول مرة بعد التعيينات الجديدة وبصفته زعيم الأغلبية البرلمانية استقبل استقبالاً رائعاً دام لمدة طويلة. وكان واضحاً أن هذا الاستقبال الرائع لم يكن ترحيباً بجيفري هاو، بمقدار ما كان تعبيراً عن معارضة لمارغريت. كان ذلك إنذاراً ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار، لكنه لم يؤخذ.

مهما كانت مشاعره الخاصة، إلاَّ أن جيفري أعانني كثيراً في الاستقرار بوزارة الخارجية. والتقينا فيما كان مقدراً له أن يكون تقديم معلومات، لكن اللقاء سرعان ما تحوَّل إلى لقاء ودي تبادلنا فيه الأحاديث غير الرسمية. كانت

مصادفة غريبة أن يتمنى رجل محب لعمل ما ويريده التوفيق والنجاح لرجل لا يريد هذا العمل. كان جيفري خير نصير لي أمام الجميع، وفيما بيننا. إنه حقاً السلف الممتاز وإن أحس بغضاضة معينة، فالمؤكد أن ذلك الإحساس لم يكن ضدي.

وجدت وزارة الخارجية مصدر علم لي ومعرفة. وكان الأمين العام الدائم للوزارة باتريك رايت، اللطيف الأنيس، يترك ما بيده ليقدِّم لي العون. وكان كبار المسؤولين فيها على درجة عالية من الكفاءة. وكذلك كان الفريق الوزاري لهذه الوزارة، جميعهم، فيما عدا ويليام والدغريف، كانوا من المستجدين في العمل. ورغم ذلك بذلت جهوداً كبيرة، وقطَّعت أوراقاً كثيرة لأخرج بتقرير خطي طويل وشامل، كانت المهمة في هذه الوزارة تدعو للإعجاب. لكن تبين لي أن كل أمر من الأمور، حتى لو كان غير ذي أهمية، يجب أن يرفع إلى الوزير ليتخذ قراراً بشأنه، أو لمجرد العلم به. فقد وجدت وزارة الخارجية تعمل وفق تراتبية وظائفية أشد تعقيداً مما وجدته في وزارة الخزانة.

بعد أيام قليلة من استلامي منصبي في هذه الوزارة قرَّرت أن أتجه نحو اللامركزية في العمل. وأيدني في هذا ستيفن وول، القمة في القوة، كما أيدني باتريك رايت. فقد كان الوزراء في وزارتي أهلاً لاتخاذ القرارات دون الرجوع إلى من هم أعلى مرتبة منهم، وهم ويليام والدغريف، وفرانسيس مود، وتيم سينزبوري، وإيفون بربازون وصديقتي القديمة ليندا تشوكر. وعلى سبيل المثال يتمتع ويليام والدغريف بذهن علمي ذكي، وكانت الأوساط تتحدث عنه بأنه سيكون رئيس الوزراء في المستقبل القريب. كانت معرفته العلمية واسعة جداً، لكن ذكاءه لم يكن دوماً ليزيد من مؤهلاته، إذ لم يكن في جميع الأوقات متفهماً لآمال ومخاوف من هم دونه. وكان فرانسيس مود أيضاً كثير الذكاء وله ذهن يُعدّ من الطراز الأول، فهو لا ينظر إلى الأشياء كما يراها الجميع، بل ينظر إلى ما وراءها. وكان لديه الطموح الذي يغذي إمكاناته. أما ليندا تشوكر التي

عرفتها منذ كانت في السابعة عشرة من عمرها فقد أضحت شخصية أسطورية في البلاد الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، حيث أحبَّها الناس حباً جماً وأسموها «الأم البيضاء العظيمة». ما زلت أذكر حتى يومنا هذا موقفها ذات مرة وهي تلوح بإصبعها للرئيس الكيني دانيل آراب موا الذي يفوقها طولاً ويمسك بيده منشة الذباب.

لقد أردت من خطوتي تلك نحو اللامركزية تمهيد الطريق أمام القضايا الكبرى ـ وبشكل خاص القضية الأوروبية ـ التي أعرف أنني سأواجهها عما قريب. وأدركت في الحال أن وزارة الخارجية كانت تشعر بالغبن إزاء الطريقة التي تعاملها بها رئيسة الوزراء، والتي اتصفت بالازدراء الصريح، فقد وصل إلى الوزارة الكثير من ملاحظاتها وأقوالها. وقد رأيت النقيضين في أقوالها: رأيت رئيسة الوزراء معجبة بالكثير من شخصيات هذه الوزارة كأفراد، لكنها في الوقت نفسه تحمل شكوكاً حول الوزارة كمؤسسة قائمة بذاتها.

وأدركت أيضاً، وخلال وقت قصير جداً، الأسباب التي دعت السيدة تاتشر لتحمل تلك المشاعر. يعدُّ المسؤولون المذكرات المؤيِّدة لتوصية معيَّنة فيذكرون الحقائق التي يعتقدون أنها ستحظى بإعجاب رئيسة الوزراء، ويغفلون ذكر حقائق أخرى يعتقدون أنها لا تروق لها. وبالطبع كان تشارلز باول يكشف الخداع في هذا التكتيك ويقول إن وزارة الخارجية تحاول خداعه وخداع رئيسته. فتدخَّلت على الفور وعملتُ شخصياً على تغيير تلك المذكرات التي وجدت فيها خطأ من هذا النوع. ومنذ ذلك الحين انخفضت اتخفاضاً شديداً المتاعب القائمة بين وزارة الخارجية ورئاسة مجلس الوزراء.

عندما كنت في وزارة الخزانة تفهمت أسس العمل بسهولة لا سيما تلك المتعلقة بالحقائق الثابتة للأمور المالية، حيث إنني أتمتع بقدرة فذة في حفظ الأرقام. لكن أسس العمل في وزارة الخارجية تختلف عنها. فالأسس هنا لها علاقة بالأفكار وهذه أقل دقة من الكتابات الاقتصادية. وللوهلة الأولى لم أجد

سهولة في استيعابها مثلما اعتدت على ذلك سابقاً. وقد قيل عني فيما بعد إنني خلال عملي في وزارة الخارجية لم ترق لي طريقة معالجة عدد من القضايا في المرة الواحدة. لكن هذا القول ليس صحيحاً. لقد فعلت ذلك عندما كنت في وزارة الخزانة، وسيقدر لي فعل ذلك مستقبلاً عندما تسلَّمت مقاليد رئاسة الوزارة. لكن الشيء الذي لم يعجبني هو أن يطلب إليّ الموافقة على وثائق ما يقرب من عشرين مرة في اليوم الواحد، دون أن يترك لي الوقت الكافي لدرس محتواها وأفكِّر في أثرها السياسي. لا يعجبني أن توضع أمامي أوراق دوَّنت عليها بعض الملاحظات لمعلومات عامة ويطلب إليّ اتخاذ القرار فوراً. كنت أقول للجميع مراراً وتكراراً: «لا أعرف خلفية الموضوع. وأود أن أعرف ذلك قبل أن أوافق». وكنت أسأل عن ذلك الموظفين على اختلاف رتبهم ومهما صغرت رتبتهم الوظيفية من الذين يستطيعون أن يفيدوني. لم أكن أبداً أحب التوضيحات السطحية، ولم أكن على الإطلاق مستعداً لأكون مجرد شرطي يعطي إشارة المرور لأي من القضايا.

وأخذت أتكيَّف مع الوضع الجديد. واكتشفت بالمصادفة أن المهارات التي تلزمني كوزير للخارجية تشبه إلى حد كبير تلك المهارات التي كوَّنتها لنفسي في وزارة الخزانة، ألا وهي المقدرة على السيطرة على الخصم أثناء المحادثات المباشرة وجهاً لوجه، ودون أن أجعل خصمي يشعر بالمهانة؛ وأن تكون لي أيضاً القدرة على إصدار حكم قائم على العقل والمنطق دون العواطف فيما يمكن تحقيقه على المدى الطويل.

وحين استقر بي المقام في عملي هذا غدوت أكثر حماساً له. لكن الإحباط يأتي من الاجتماعات التقليدية مع السفراء والمفوضين السامين التي تأخذ مني الكثير من الوقت، رغم أني سمعت أن جيفري كان يحب هذه اللقاءات. وكذلك الأمر حيال الدعوات إلى المآدب وغيرها من المراسم، والشيء الوحيد الذي أمتعني بدرجة أدنى من المآدب التي لا أطيقها هو اجتماعات قمة مجموعة السبعة G 7.

والسياسة مع ذلك أمر مختلف. ففي هذا المجال يوجد أمام المرء ملعب واسع يلعب فيه. وآفاتها شيء يجد المرء فيها المتعة. والقرارات الصادرة عن وزارة الخارجية تلقي ظلالاً بعيدة. بعد يوم واحد من تسلمي مهام عملي، كان عليّ أن أعلم لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في مجلس الوزراء بقراري حول السماح، أو عدم السماح، ببيع طائرات هوك Hawk البريطانية الصنع إلى العراق. فقد كانت صفقة مغرية، تحمل الربح الوفير، وتبلغ قيمتها المبدئية زهاء مليار جنيه، تصل فيما بعد إلى ثلاثة مليارات، بالإضافة إلى منافع يستفيد منها ما يقرب من 230 متعاقداً ثانوياً.

كانت وزارة الدفاع تحبِّذ عقد هذه الصفقة، ورغم أن هذه الوزارة قد بيَّنت درجة المعارضة لهذه الصفقة إلاَّ أنها وجدت المبررات لها في حدود المبادئ الخاصة لمبيعات الأسلحة. والنسخة المعدّة للتدريب من طائرات هوك يمكن تعديلها بحيث تصبح قادرة على حمل جميع صنوف الأسلحة بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، ويمكن أن تكون ذات أذى كبير جداً إذا استخدمت، كما كنت أخشى، في عمليات القمع الداخلي ضد أكراد العراق. ولم أكن وحيداً في خشيتي هذه، إذ شاركني هذا الرأي عدد من نواب مجلس العموم ومن بينهم النائبان العماليان آن كلويد وجيري كوربين اللذان لفتا الأنظار إلى مسألة حقوق الإنسان في العراق، وكان لهما ما يسوّغ اعتقادهما ذاك. كنت شديد الوضوح في معارضتي لصفقة بيع طائرات تدريب من طراز هوك إلى العراق. وأبلغت موقفي هذا إلى رئاسة مجلس الوزراء وبأنني سأتبنى هذا الموقف أمام لجنة الخارجية والدفاع.

وكعادتها افتتحت السيدة تاتشر النقاش وعبَّرت عن تأييدها الصريح للموقف الذي تعلم أنني سأتخذه. ولم يتفوه أحد من الحاضرين من أعضاء الحكومة بكلمة واحدة ضد ما قالت. إذ لم تكن ثمة ضرورة لذلك. فالتوصية التي طرحتها كانت في غاية الوضوح والتأييد الذي جاء من رئيسة الوزراء كان

مطلقاً. ووافق الجميع على أن هذه الصفقة يجب ألاّ تتم. فمجلس الوزراء بكل أعضائه لا يحبذ التعامل مع الحكام الطغاة المستبدين، ولا يرغب ببيع أسلحة قد تستخدم في أعمالهم القمعية. والغريب في الأمر أن اتهاماً وجّه إلينا فيما بعد بأننا نصدِّر الأسلحة للعراق، في الوقت الذي أُتيحت لنا فيه فرصة لبيع السلاح ورفضنا.

كانت ثمة قضايا أخرى ملحّة على المستوى العالمي. الأمبراطورية السوفياتية في مرحلة انهيار؛ ويتعيَّن علينا أن ننظر في أمر تقديم العون للحكومة البولونية الجديدة المناهضة للشيوعية؛ وكنا بحاجة لإعادة العلاقات مع الأرجنتين بعد حرب الفولكلند؛ وانعقاد مؤتمر دول الكومنولث ليس بعيداً مع ما يحمله ذلك المؤتمر من صراع حول جنوب أفريقيا؛ والمجموعة الأوروبية تميل نحو ضم عدد من الدول إلى عضويتها؛ وأمامنا أيضاً قضية الفيتناميين الهاربين من بلادهم بالزوارق، ومن أجلهم أقيمت مخيمات في هونغ كونغ لتأوي نحو 150000 منهم، بينما لا تزال أعداد أخرى منهم تصل إلى هونغ كونغ، فكانت مشكلتهم مشكلة إنسانية عالمية؛ وفي غضون ذلك كان ثلاثة مواطنين بريطانيين، هم تيري ويت وجون ماكارثي وجاكي مان، لا يزالون محتجزين في لبنان لأكثر من ألفي يوم.

لكن الموضوع الأكثر إلحاحاً المائل أمامي هو مؤتمر السلام في كمبوديا الذي يحضره مندوبو أكثر من عشرين دولة والمقرر انعقاده في باريس في الثلاثين من تموز / يوليو، أي بعد أقل من أسبوع واحد على استلامي مهام وزير الخارجية. فالهدف الأول لهذا المؤتمر هو الحيلولة دون استفحال سلطة الخمير الحمر بقيادة المجرم بول بوت الذين يتحملون مسؤولية مجازر لا حصر لها من مواطني كمبوديا. والمعروف أن الدور البريطاني في هذه القضية كان هامشياً ولا نتوقع الشيء الكثير من نتائج هذا المؤتمر. غير أن هذه المناسبة التي كانت ظهوري الأول على المسرح السياسي العالمي، كانت مقدمة متميزة

لدخولي دائرة الدبلوماسية. والدبلوماسية هي بمثابة الزيت الذي يسهّل حركة الدول فتنقلها من مواقف متشددة إلى مواقف معتدلة تقبل الحلول الوسط. ولها خطابها الخاص ووثائق تميزها عن غيرها. والمثابرة والصبر صفتان أساسيتان في العمل الدبلوماسي؛ والواقعية والأسلوب الخطابي لهما وقعهما ومطلوبان، رغم أنهما متعارضان في كثير من الحالات. ولها سحرها الخاص إذا استطاع المرء أن يوجد لنفسه درجة عالية من التسامح أمام الإحباطات التي يواجهها، وفي بعض الأحيان يلزم المرء شيء من النفاق والرياء من أجل قضية لها جدارتها.

وثمة شيء أساسي له أهميته في الاجتماعات التي تضم وزراء الخارجية، ألا وهو المحادثات الثنائية، أو بتعبير أدق ذلك الاجتماع الذي يقتصر على رئيسي الوفدين يحضره كبار مساعديهما. وفي باريس كان لي لقاءات على جانب كبير من الأهمية.

أولهما كان مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، الحليف القوي للرئيس بوش. لم أكن قد التقيته من قبل. وكانت تشدني رغبة لحل نزاع أساء للعلاقات بين بلدينا، تمثل في أزمة الفيتناميين النازحين بالقوارب. فقد وصل منهم إلى هونغ كونغ نحو 31000 شخص في غضون سنة واحدة، علاوة على نزوح حوالي 300 شخص يومياً إلى تلك الجزيرة. فاللاجئون العاديون يوجد لهم مأوى في مختلف أنحاء العالم أما اللاجئون لأسباب اقتصادية فأمرهم مختلف، إذ لا يعتبرون لاجئين. وهنا تكمن عقدة المشكلة. أقيمت لهم المخيمات، لكن ظروف العيش في هذه المخيمات في بؤس شديد، وتزداد سوءاً يوماً بعد يوم، ولا تستطيع هونغ كونغ مجاراة الوضع. ولهذه الغاية عقد مؤتمر دولي في جنيف كان من نتائجه اتفاق الأطراف المشاركة على وجوب عودة من لا يُعتبرون لاجئين إلى أوطانهم. لكن المؤتمر لم يتطرق لأية إجابة عن السؤال القائل ماذا يفعلون بأولئك الذين يرفضون العودة إلى أوطانهم؟ وكان

رأي الحكومة البريطانية أنه إذا لم يتم إقناع هؤلاء المهاجرين لأسباب اقتصادية بالعودة إلى فيتنام طوعاً، فلن يكون أمامنا أي خيار آخر سوى إرسالهم إلى بلادهم عنوة. وكانت هونغ كونغ تطالب بعمل فوري، وكانت الولايات المتحدة تريد منا الانتظار.

كان لقاءً صعباً حيث أن جيمس بيكر يميل بطبعه إلى فرض رأيه والدخول في الموضوع مباشرة. وعبَّر كل منا عن رأيه في مواقفنا المتباينة بلغة إنكليزية صريحة وبسيطة. وقد أعجبتني طريقة تناوله للموضوع التي كما علمت هي أسلوبه المعروف في تبادله الحديث معنا، وتبادلنا الحديث معه. فالمصالح المشتركة لبريطانيا وأمريكا جعلتنا نتجاوز المجاملات الدبلوماسية ونتطرَّق سريعاً إلى جوهر الموضوع. وهذا إلى حدٍّ ما حصل في حديثي معه الآن، لكن ليس في كليته. وانتهى لقاؤنا وقد ازداد كل واحد منا معرفة بالتحفظات التي لدى الآخر، ولم يغيِّر أحدنا شيئاً في سياسته.

وفي باريس أيضاً التقيت وزير خارجية الصين كيان كيشن Qian Quichen ذلك اللقاء الذي ورثته من جدول أعمال جيفري. وكان أول اتصال يجري بين بريطانيا والصين منذ الأحداث الدامية التي وقعت في ميدان تيانانمان Tiananmen قبل أسابيع قليلة حيث حصدت دبابات الجيش الصيني مئات من المتظاهرين من أنصار الديمقراطية. وقد هزَّت العالم أجمع وحشية الحكومة الصينية في قمعها لتلك المظاهرات، وعلى وجه الخصوص سكان هونغ كونغ الذين لا حول لهم ولا قوة والذين كانوا على وشك أن يشهدوا عودة جزيرتهم للسيادة الصينية في الأول من تموز / يوليو سنة 1997. وكان صك الانتقال إلى السيادة الصينية هو الإعلان المشترك الذي وقعته مارغريت تاتشر وجيفري هاو في شهر أيلول / سبتمبر سنة 1984 وكان موضع انتقاد شديد ومحل سوء فهم منذ لحظة توقيعه. والواقع أنهما كانا يفاوضان من موقع ضعف لا أمل فيه، وعلى أية حال فإن عقد إيجار المناطق الجديدة

لمدة تسع وتسعين سنة لبريطانيا سينتهي في موعده المحدَّد قانوناً، وكان يعتقد آنذاك أن من المستحيل أن تبقى هونغ كونغ وشبه جزيرة كاولون تحت السيادة البريطانية دون المناطق الجديدة في البر الصيني. لكن النقطة الهامة في الموضوع هي فيما إذا كان هذا الانتقال سيتم بموجب اتفاق أم لا. أما موضوع السماح باستمرار أسلوب الحياة التقليدية المنفتحة التي اعتادت عليها هونغ كونغ فهذا يعتمد كلياً على النوايا الحسنة لحكومة الصين. وكان من الممكن الشعور بالتفاؤل حيال هذا الاستمرار قبل اندلاع مواجهات ميدان تيانانمان، لكن انعدمت الثقة بذلك بعد تلك الأحداث، فسيطرت على الإقليم حالة من اليأس أدَّت إلى هبوط الأسعار في سوق الأوراق المالية بمقدار 30 بالمئة، وتوقفت الاستثمارات. إزاء هذا الوضع أحسست أن رفضي الالتقاء مع وزير الخارجية الصيني سيلقى الاستحسان من الذين لا يفكرون، وأنه لن يكون أكثر من موقف علاقات عامة قد يؤدي إلى زوال أية مواقف قد نتخذها لمساعدة هونغ كونغ. لذلك قرَّرت الالتقاء مع كيان كيشن.

وقد وجدته رجلاً دبلوماسياً عصرياً، يميل إلى البدانة قليلاً، في عينيه تلألؤ واضح، قليل الإشارة كثير التأمل، يحاور عن قناعة تامة بما لديه من معلومات، لديه شعور قوي بأن السياسة التي يقودها قد صنعت في بكين، هادئاً لا يعرف المرونة. ويدرك جيداً قوة موقف بلاده القانوني في سيادتها على هونغ كونغ، لكنه يدرك أيضاً مدى الضرر الذي لحق بسمعة الصين العالمية جراء مذبحة ميدان تيانانمان. كان لقاؤنا حضارياً وإلى حدٍّ ما اتسم بالصراحة. وعلى الرغم من التباين الحاد في مواقفنا إلاَّ أننا حدَّدنا معالم الطريق للمستقبل، ووضعنا أسس حوار من المقدر له أن يستمر حتى موعد انتقال هونغ كونغ إلى السيادة الصينية سنة 1997، بالرغم من خلافات ظهرت بين آونة وأخرى. غير أن شيئاً من هذا كله لم يخفف من حدة النقد الذي أثاره لقائي مع الوزير الصيني في الصحف على المدى القصير.

والذي لفت انتباهي في تلك الآونة حول هذه القصة غير الهامة نسبياً هو ذلك المدى الذي يمكن أن تصل إليه الحكومات في فعل الخير دون أن تعلن ذلك صراحة. إذ لو أنني أذعت على الملأ بعض الأسباب التي دفعتني للموافقة على هذا الاجتماع، لكنت أثرت من المخاوف أكثر بكثير من تلك التي أطفأتها. فهل يمكن طمأنة الجماهير عبر قولي لهم إن حرصنا على إعادة الثقة في هونغ كونغ يهدف إلى تفادي شلل مالي، أم أنه سيؤدي إلى حدوث الشلل المالي؟ وعلى هذا النحو أيضاً، لو قلت إنني أريد منع الجيش الصيني من إساءة التصرف في هونغ كونغ، كما فعل في ميدان تيانانمان، فهل سيؤدي هذا القول إلى طمأنة سكان هونغ كونغ، أم العكس صحيح؟ ثم ألا يؤدي هذا التفكير البعيد عن الدبلوماسية إلى تعريض الحوار مع الصين إلى الخطر، وإلى الضرر بالمصالح البريطانية في مجال الأعمال؟ عدت من باريس، والأفكار هذه كلها تدور في ذهني. وبدأت على الفور أسعى لأزيد معرفتي بأسس العمل في وزارة الخارجية. ولم يساورني ريب بأنني قادر على إتقان عملي كوزير للخارجية، لكنني كنت أعلم أنني لست مسلحاً بالتجربة لهذا الدور. ومرة أخرى وجدتني بحاجة لأتعلّم الكثير.

عندما بدأت عطلة مجلس العموم الصيفية، عدت إلى منزلي فايننغز، وانكببت على قراءة الأوراق بنهم شديد. وذات يوم جاءني تريستان غاريل ـ جونز وعرض عليّ أن أذهب وعائلتي لقضاء بعض الوقت في منزله بإسبانيا، الواقع في سهل فسيح عند سفوح جبال غريدوس، فأستمتع بالهدوء التام والطقس الجميل، وقال: «المكان هادئ جداً. يمكنك أن تجلس في الظل وتعمل، بينما يقوم آخرون بتعريض أجسادهم للشمس، فأنا لست ذاهباً، الطقس شديد الحرارة بالنسبة لي في شهر آب / أغسطس». قبلت الدعوة بكل سرور. وذهبنا إلى إسبانيا، نورما وأنا والأولاد اليزابيث وجيمس، وذهب معنا روبرت إتكنز، النائب عن دائرة ساوث ريبل South Rible، وزوجته دولسي وولداهما، واصطحبت معي حقيبة سفر ملأتها بالأوراق الخاصة.

وكنت أمضي الوقت كله في القراءة، وأستزيد منها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، من الفجر حتى وقت الغروب، لا أنقطع عنها إلاّ من أجل وجبات الطعام، أو أحاديث عارضة، ونتائج مباريات الكريكيت التي تصلني من الوطن وجلسة شراب «الجن» في المساء وسماعي شكاوى روبرت من شدة الحر (كان الجو فعلاً حاراً جداً). لم يسبق لي أن أغرقت نفسي بهذا الكمّ من القراءة، كنت أقرأ، وأقرأ، وأقرأ، إلى أن استوعبت كافة أنماط علاقات بريطانيا ـ ومصالحها ـ في كل بقعة من بقاع العالم. ولحسن حظي أني سريع القراءة، ألتهم الكلمات بمجموعها وليس سطراً بسطر. في أيام العطل العادية أقرأ رواية في اليوم الواحد. والآن، وقد أنهيت حل أحجية الكلمات المعقدة، أصبحت أكثر حماساً للفرصة التي أتيحت لي. وجدت المتعة في قراءة الأشياء الجديدة حتى شعرت أن الأيام تمضي بسرعة. وباتت متعة التعلّم عندي كبيرة جداً، لا سيما ذلك الإحساس بأن ما أقرأه له هدف حقيقي وأنه يوسّع آفاق معرفتي. لأول مرة في حياتي أحسست بالندم لعدم دخولي الجامعة وأعتقد أنني لو دخلتها لوجدت فيها متعة العلم.

بعد عودتي من إسبانيا بوقت قصير شاركت رئيسة الوزراء في مؤتمر قمة مصغّر عقد في مبنى Chequers مع الرئيس الفرنسي ميتران، الذي اصطحب معه وزير خارجيته رولان دوما Roland Dumas، وكنت إلى جانب رئيسة الوزراء. وكانت محادثاتي مع دوما على هامش هذا المؤتمر، تدور حول الخلافات القائمة بين المملكة المتحدة وفرنسا بخصوص السياسة الاجتماعية والاتحاد النقدي الأوروبي، وهي خلافات تفاقمت مع مرور السنين. فالفرنسيون يفضلون سياسة أوروبية موحَّدة نحو القضايا الاجتماعية، ونحن لا نريد ذلك. وكنت أعتقد أن التدخل الأوروبي في هذا الشأن يزيد من حدة تقنين هذه القضايا ويرفع أسعار التكلفة وتفاقم البطالة. كما كنت أعتقد أن من بيده سلطة القرار في هذه النواحي في بريطانيا هو البرلمان. وأصبحت هذه الأمور كلها أفكاراً مألوفة لديّ في السنين القادمة. لكنها لم تكن مقبولة أبداً عند الفرنسيين.

وكانت ثمة خلافات أخرى بيننا، تتعلّق بتقرير ديلور حول الطريقة التي تتحرَّك فيها أوروبا نحو اتحاد اقتصادي ونقدي. في تلك الأثناء، كانت بنود ومضامين تقرير ديلور لا تزال في طور الدراسة، غير أن الهدف الذي يسعى إليه كان شديد الوضوح، ولا يلقى الترحيب من جانب الحكومة البريطانية، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية. وقلت لدوما: «لندع جانباً الرغبة في العملة الواحدة، فإن مشاكل إقناع الرأي العام والبرلمان بهذا الموضوع ستكون حادة جداً». وأضفت قائلاً إن مسألة وجود مصرف مركزي واحد أمر غريب عن تقاليدنا المعروفة التي تضع سلطة تحديد سعر الفائدة في يد وزير المالية.

غير أن هذه الخلافات لم تكن قضايا بحاجة لقرارات فورية. استغرقت محادثاتنا خمس ساعات وكانت ناجحة سواء على مستوى وزيري الخارجية أم بين رئيسي الحكومتين. كانت شخصية رئيسة الوزراء تختلف عن شخصية الرئيس ميتران، ومن المثير للاهتمام أن يشاهدهما المرء يسيران معاً. كل واحد منهما يمثل بلاده خير تمثيل. فلا يمكن لفرانسوا ميتران إلاَّ أن يكون الرجل الفرنسي النموذجي، وكذلك لا يمكن لمارغريت تاتشر إلاَّ أن تكون المرأة الإنكليزية النموذجية. لهذا كانا النقيضين الفاتنين. كان الواحد منهما يؤدِّي دوره على المسرح بينما يقف الآخر ينظر بإعجاب ليأخذ مكانه في وسط خشبة المسرح. ولم يكن اللقاء بينهما اجتماعاً رسمياً بقدر ما كان غزلاً آنياً. ويبدو أن الاثنين قد استمتعا به. يروى أن ميتران مرة وصف رئيسة الوزراء بقوله (بالفرنسية) «العينان عينا كاليغولا والفم فم مارلين مونرو»(*)، لكن ميتران أنكر قوله هذا عندما طرحت السؤال عليه بعد سنوات من ذلك اللقاء. غير أن مثل

(*) كاليغولا (12 ـ 41) إمبراطور روماني لقب بهذا الاسم نسبة إلى نوع الحذاء الحربي الذي كان يرتديه. كان حكمه في بدايته عادلاً ولكنه بعد إصابته بمرض خطير ارتكب الجرائم وازداد طغيانه حتى لقي مصرعه إثر مؤامرة حيكت ضده. مارلين مونرو ممثلة أمريكية شهيرة (1926 ـ 1962) كان جمالها مضرب المثل. (المعرّب).

هذا القول ليس غريباً عن شخصيته، وربما لأنني رأيتهما معاً وجدت القول ملائماً.

وحيث كانا يختلفان، كان أحدهما يدور حول الآخر متيقظاً وحذراً، لكن لم يحمل أحدهما تلك الخلافات إلى منتهاها. وعندما أوضحت رئيسة الوزراء الاعتراضات البريطانية على الفصل المتعلق بالشأن الاجتماعي، فعلت ذلك بكل وضوح وحزم، قائلة إنها ترى في ذلك محاولة لرفع معدلات التكاليف الصناعية في البلدان الأوروبية الأخرى إلى المستويات الألمانية. فردَّ عليها الرئيس ميتران وقال إنه في الوقت الذي يؤيد الميثاق إلاَّ أنه ليست لديه أهداف كأهداف ألمانيا. وهكذا كانت بريطانيا وفرنسا تتفاديان المواجهة بإطلاق عبارات مشتركة تدل على عدم موافقتهما على ما تقوله ألمانيا. وبدا الأمر وكأن اثنين من أمهر الطهاة يتبادلان الأدوار في تقطيع قطعة لحم واحدة. وكانت تلك الحوارات تخدم غرضها آنياً. لكن لذلك ثمنه. فقد علمت فيما بعد أن هيلموت كول كان على علم بكل تلك الأحاديث المتبادلة، وأن هذه الأحاديث قد أساءت لعلاقاتنا مع ألمانيا.

ثم جاء موسم المؤتمرات التي تعقد عادة في فصل الخريف. أول ما يهمني من هذه المؤتمرات هو اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول / سبتمبر، ثم المؤتمر العام لحزب المحافظين في بلاكبول في شهر تشرين الأول / أكتوبر، وأخيراً مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث الذي عقد في تلك السنة في العاصمة الماليزية كوالا لامبور.

اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عبارة عن مهرجان ضخم للسياسة الخارجية يلتقي فيه ممثلون من كافة أنحاء العالم ليعبر كل واحد منهم عن وجهة نظره. والغريب في الأمر ذلك التناقض الظاهر في وسائل الإعلام التي تتجاهل، مع بعض الاستثناءات، الكلمات التي يلقيها هؤلاء المندوبون. أما بالنسبة للدبلوماسيين فالترتيب يتخذ طابع الاستعجال فيما يتعلق بآمال أو

مخاوف، كل بلد على حدة. وكانت كلمتي في تلك المناسبة تحتوي على قدر كبير من العبارات المتداولة في السياسة الخارجية، رغم أنني اضطررت لأناضل في سبيل تضمين كلمتي عبارات شديدة القسوة حول الوضع الداخلي في الصين، بالإضافة إلى أمور شخصية أحسست أنها على جانب كبير من الأهمية، كان واحداً من هذه الأمور تجارة المخدرات.

في هذا السياق أذكر أنني منذ سنوات خلت، وعندما كنت في مكتب حامل السوط، ذهبت في جولة في بلدان أمريكا اللاتينية. وأثناء زيارتي إلى كولومبيا، وفي مكان قريب من السفارة البريطانية في العاصمة بوغوتا، التقيت رجالاً كانوا يرتدون الزي العسكري (زي ميدان القتال) ويعرضون للبيع بعض الأسلحة والوسائل الخاصة بالاستعمال ضد تجار المخدرات. وعرفت أنهم من أفراد الجيش البريطاني الذين أرسلوا إلى تلك البلاد لمساعدة السكان في حربهم ضد تلك التجارة المسبِّبة للموت. والآن، وأنا ألقي كلمتي من هذا المنبر الدولي عرضت زيادة هذه المساعدات.

كما تضمنت كلمتي شيئاً يسرُّ له الأفارقة، حيث تناولت بكثير من الإسهاب موضوع جنوب أفريقيا، وقلت: «لا يمكن لنظام الفصل العنصري (الأبارثايد) أن يستمر فهو غير جدير بالبقاء ولا يمكن التسامح فيه أو الصبر عليه. إنه نظام علينا جميعاً أن نعارضه دوماً وعلى نحو شامل». وكنت مؤمناً أشد الإيمان بما قلت، وكنت أرى فيه إضافة إلى ذلك بادرة قد تحسّن الأجواء لدى التئام مؤتمر دول الكومنولث في الشهر القادم. لكن يبدو أنني أخطأت في حسابي. إذ لم تعمل تلك الكلمات على تلطيف الأجواء. أما خطة إرسال بعثات طلابية خاصة لأبناء السود في جنوب أفريقيا التي أعلنتها في خطابي لقيت استحسان الجميع.

كان أول أعمالي كوزير للخارجية أن أعطي موافقتي على بدء المحادثات مع الأرجنتين في مدريد. وكان وفدنا بقيادة السير كريسبن تيكل Sir Crispin

Tickell مندوبنا الدائم في الأمم المتحدة. أحرزت هذه المحادثات بعض التقدم في سبيل إعادة العلاقات إلى سابق عهدها بعد أن سادها التوتر في أعقاب حرب الفولكلند، وقد حرصت على إحراز تقدم أكبر من خلال لقائي مع وزير خارجية الأرجنتين أثناء وجودي في نيويورك. كما التقيت طارق عزيز وزير خارجية العراق في محاولة لإطلاق سراح مواطن بريطاني محتجز في بلاده. حاول طارق عزيز أن يربط القضية بقضية أخرى لمواطن عراقيّ حُكم عليه في لندن لارتكابه جريمة. وأخبرته أن السياسيين في بريطانيا لا يستطيعون، بل لا يسمح لهم بالتدخل في النظام القضائي. فبدا عليه أنه أُحرج بهذا الرد. بعد سنوات من ذلك اللقاء، زعم، خطأ، روبن كوك، وزير خارجية حكومة الظل في حزب العمال، أن لقائي مع طارق عزيز كان «لقاءً سرياً» وكأنه يريد أن يقصد بذلك أننا ناقشنا موضوع صفقة غير شرعية لبيع الأسلحة. ولتكذيب هذا القول قضى موظفو وزارة الخارجية سحابة يوم السبت بأكمله وهم يبحثون في الملفات لتقديم وثائق ومعلومات تدحض ذلك الافتراء وتلك الإساءة.

وكانت لي أيضاً لقاءات ثنائية أخرى تركت ذكراها في نفسي. التقيت وزير خارجية الصين كيان كيشن، وكان لقاءً ودياً وإن لم يحقق نجاحاً. أما لقائي مع وزير خارجية إسرائيل موشيه أرينز فلم يكن ودياً على الإطلاق ذلك أني طرحت عليه بعض الأسئلة حول سياسة إسرائيل فامتعض، واعتبرها تحمل الإساءة إليه، حين أجابني قائلاً: «أنا لست في قاعة المحكمة ولست مضطراً للإجابة عن أسئلتك». لم أكن أسعى للشجار معه. والواقع أنني قضيت جزءاً كبيراً من وقتي فيما بعد وأنا رئيس للوزراء أسعى جاهداً لتحسين العلاقات الأنغلو ـ إسرائيلية. لقد كان ذلك اللقاء بداية غير مشجعة. أما وزير خارجية هنغاريا فقد اتصف لقائي معه بالمرح والحبور، يروي لي بعض النوادر ليبرهن لي أن البيروقراطية في المفوضية الأوروبية أسوأ من بيروقراطية الروس.

وكان ثمة لقاء غير متوقع. كنت أنوي دعوة وزير خارجية مصر إلى لقاء

ثنائي في فندق بلازا التابع للأمم المتحدة. ولسوء الحظ لم يحسن أحد موظفينا قراءة رقم الهاتف في الدليل الخاص بالوفود، فدعا وزير خارجية إثيوبيا. وبما أن علاقاتنا مع إثيوبيا قد أصابها الجمود منذ مدة، فقد دهش الوزير لكنه قبل الدعوة على الفور. والتقى بالمصعد مع ستيفن وول وكريسبن تيكل الذي لم يتمالك نفسه قائلاً «يا إلهي، إنه الإثيوبي. أعرفه، إنه الرجل الخطأ».

أدخل ضيفنا الذي لم نرغب حضوره إلى غرفة جانبية، بينما قدمت لي المعلومات الأولية عن إثيوبيا. ثم أدخل إلى غرفتي للقاء دام عشرين دقيقة خرج بعدها مذهولاً. والشيء بالشيء يذكر، قيل لي إنه قبل ذلك التاريخ ببضع سنوات، استدعت وزارة الخارجية سفيراً لألمانيا الشرقية، خطأ، بدلاً من نظيره الألماني الغربي، وقد ذهل حقاً لدعوته.

غير أنني خرجت من دائرة الغموض النسبي التي أحاطت بي عندما كنت في وزارة الخزانة إلى دائرة الضوء وإلى هالة منصبي الجديد أثناء انعقاد مؤتمر حزب المحافظين في بلاكبول في شهر كانون الأول / أكتوبر. لم يكن ذلك المؤتمر المناسبة الأولى لي لألقي كلمة أمام ذلك الجمع الغفير، بل كان الظهور الأول لي كوزير كامل العضوية في مجلس الوزراء. لوحظ في المؤتمر أن المشاعر المناهضة لأوروبا كانت تزداد قوة. قوبلت إحدى الفتيات بتصفيق حاد عندما قالت في كلمتها إنها وهي في التاسعة عشرة من عمرها تعرف ما هو في مصلحة المملكة المتحدة أكثر مما يعرف رجل في الستين مثل جاك ديلور. وزير الداخلية السابق المؤيِّد لأوروبا، ليون بريتان Leon Brittan الذي كان حينئذٍ نائب رئيس المفوضية الأوروبية، والذي كان يشارك في المؤتمر انضم إلى من صفقوا لتلك الفتاة، ولا أظن أنه قد سمع كلماتها. ولو تحدثت رئيسة الوزراء وأعلنت أنها سوف تسحب المملكة المتحدة من عضوية المجموعة الأوروبية لصفّق لها كل من في القاعة تصفيقاً حاداً يتردد صداه في كل الأركان.

على خلفية هذا الموقف الواضح بكل جلاء، وقفت لأعرض سياسة

الحكومة حيال أوروبا. وفيما يلي بعض ما قلت قبل أن أصبح رئيساً للوزارة. وبالنظر إلى كل ما حدث منذ ذلك التاريخ وحتى الآن فإنني لا أدين لأحد بالاعتذار لتكرار ذلك الآن:

«لست واحداً ممن يؤمنون بأوروبا سواء عن صواب أو خطأ. علينا أن نحكم على ذلك في ضوء ما نملك من مزايا. لكن نظرة فاحصة للمصالح الوطنية لبريطانيا تبيّن لنا دون أدنى شك أننا قد استفدنا من عضويتنا في تلك المجموعة... قبل خمسين عاماً كانت أوروبا مليئة بالشباب الذين يحملون جعبتهم على أكتافهم ويذهبون للقتال. أما اليوم فهي مليئة بالشباب الذين يحملون حقائبهم العادية ويذهبون للنزهات في أيام العطل. إنها اليوم أوروبا أفضل من السابق».

واليوم لن أغير كلمة واحدة مما قلته في تلك الكلمة، ولن أبدّل شيئاً من كلماتي عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي:

«إنه يعني أشياء مختلفة باختلاف نظرة الأشخاص إليه. وقد تركز النقاش حتى الآن حول مجموعة واحدة من الأفكار. تتضمن جميعها وضع نهاية للعملات الوطنية، وللمصارف المركزية الوطنية ذات الاستقلال، وللسيطرة الوطنية على السياسة المالية... ونحن لا نستطيع أن نقبل بهذه الأفكار، لكن توجد أفكار أخرى تطرح للنقاش، وسوف نعرضها للمناقشة».

وهذا ما فعلناه. طرحنا أفكاراً للنقاش. لكن للأسف، وكما تبين لنا مع مرور الزمن، جاء هذا الطرح متأخراً.

وفي مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث الذي عقد في كوالا لامبور في وقت متأخر من ذلك الشهر كان موضوع جنوب أفريقيا ومسألة العقوبات، الأسباب الرئيسة للصراع، كما توقعنا. فالمملكة المتحدة تعارض فرض العقوبات ورأيها في ذلك أنها قد تؤدي عكس المطلوب، بينما كان الجميع يؤيد

فرض العقوبات، موقفان بعيدان كل البعد، وليس ثمة نقطة تلتقي الوفود حولها.

حاولت مارغريت تاتشر أن تحول دون وصول المتاعب المتوقعة. والتقت الدكتور مهاتير رئيس وزراء ماليزيا والرئيس الحالي للمؤتمر، عشية انعقاد الجلسة الأولى تحثه للعمل على ألاَّ يكون موضوع جنوب أفريقيا المسيطر على المناقشات، لكن آمالها تلك، التي افتقدت القوة، لم تتحقق. كان صمت مهاتير أبلغ من أي جواب يمكن أن يقال.

في صبيحة اليوم الأول للمؤتمر تحدثت مارغريت تاتشر، وقد أثار سخطها ملاحظات جاءت في كلمات رؤساء الوفود الآخرين عند الافتتاح الرسمي للمؤتمر حول جنوب أفريقيا، فاقتطفت من أقوال الأسقف ديزموند توتو Desmond Tutu ذي الشهرة العالمية الواسعة في مناهضته الشديدة لنظام الفصل العنصري فيما يتعلق بالنتائج غير المحمودة للعقوبات. كانت نقطة جدال ذات أثر بالغ لا تخلو من الاستفزاز. واحتدمت المعركة وتصلَّب كل جانب بموقفه. ومع تواصل أعمال المؤتمر لم يظهر مجال واحد للتوافق حول السياسة الواجب اتباعها نحو جنوب أفريقيا. وشكلت لجنة الصياغة من عدد من وزراء الخارجية، حاولت أن تقرب وجهات النظر المختلفة بغية التوصل إلى اتفاق حول البيان المشترك.

اجتمعت اللجنة بتاريخ العشرين من تشرين أول / أكتوبر، واحتدّ النقاش. فقد طال كل جملة من جمل البيان المشترك بمفردها. وكان في معظمه يستند إلى العاطفة دون العقل. وكنت شبه معزول عن الآخرين. أناضل على جبهتين، في الأولى أسعى جاهداً للحيلولة دون أن يتضمن البيان صيغة تحاملية اقترحها الآخرون، وفي الثانية أسعى للحفاظ على وجهة النظر البريطانية في ذلك البيان في وجه معارضة شديدة من جميع وزراء الخارجية المتواجدين، وسيطرت على الاجتماع أجواء الغضب والمنازعات بالرغم من كل محاولات

وزير خارجية كندا ورئيس المجموعة جو كلارك لحفظ النظام. كانت الخلافات بيننا وبين وزراء الخارجية الأفارقة والآسيويين حادة جداً. كما كان الصدام مع غاريت إيفانز الأسترالي أكثر خشونة. اصطدمنا قبل انعقاد المؤتمر عندما حاول أن يجمعني مع زعماء حزب المؤتمر الوطني، وكانت سياستنا آنذاك تقضي بعدم الاجتماع بهم، فرفضت اللقاء وغضب لذلك حتى أنه صرخ في وجهي قائلاً: «لديك لائحة تعليماتك، لكنك جئت إلى هنا لتلعب اللعبة الخطأ».

كانت مواقفنا من العقوبات في لجنة الصياغة تلقى المعارضة الشديدة، والصراع والجدال يتناول كل سطر من سطور البيان. والجو يزداد التهاباً، ويعم اللهيب ليشمل المشاركين الآخرين. عندما استفسرت عن العنوان الذي وضع للجزء من البيان الختامي المتعلق بجنوب أفريقيا (وكان العنوان: أفريقيا الجنوبية ـ الطريق إلى الأمام) أجاب غاريت: «أعتقد أنك تريده أن يكون الطريق إلى الوراء». وكانت ثمة بعض الشتائم الخفيفة التي لا مسوّغ لها. في إحدى المراحل ثار غضب غاريت إزاء تعديل أدخله وزير خارجية زيمبابوي ناتان شاميوريرا، حتى أنه ألقى بالمسودة التي أعدها إلى الأرض قائلاً: «هذا ليس قرآناً. . . (كذا)». وأعتقد، بل أقسم على ذلك، أن المسلمين الحاضرين غضبوا أشد الغضب لقوله هذا، ورأيت وزير خارجية ماليزيا يرفع يده نحو عنقه ويحرّكها حركة سكين تقطع، وللحظات قليلة سررت أن لي بعض الحلفاء.

وأخيراً، عند الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، أي بعد ست عشرة ساعة من مشاحنات ومشادات وجدال عنيف، تم الاتفاق على صيغة نص وضعت فيها وفي أربعة أماكن متفرقة أوجه الخلاف بين بريطانيا والأغلبية. ثم ذهبت إلى فراشي وأنا راضٍ بعض الرضا بأن هذا هو أفضل ما يمكن التوصل إليه. إلاّ أن شيئاً يدل على غباء قد صدر عني وندمت عليه فيما بعد. فقد علمت أن أحداً سمعني أقول وأنا متعب وفي إرهاق شديد إن سلوك غاريت إيفانز «نموذج لمدرسة باترسون الدبلوماسية». وبالتالي التقطت هذه العبارة

وانتشرت في أستراليا. لكن هذه الملاحظة لا تنصف غاريت الذي بذل جهوداً مكثفة ومهارة فائقة في إدخال تعديلات على مسودة البيان كان من شأنها أن تغطي على مواقفنا المتضاربة.

في صباح اليوم التالي جلست إلى مائدة الإفطار مع باتريك رايت وباتريك فيروَذَر وكيل الوزارة لشؤون الكومنولث وستيفن وول، وأخذنا نستعرض نتائج المؤتمر. فكان رأيي أن بعض الدول الأفريقية السوداء التي تستفيد من تجارتها مع جنوب أفريقيا كانت منافقة في ادعائها أنها «دول المواجهة» وأن علينا أن نحدثها بصراحة في هذا الأمر. ولاحظت أن الرجلين باسم باتريك حدَّقا ملياً بالطبق أمامهما. أما ستيفن الذي كان أوسع منهما معرفة بي، قال إنني إن فعلت ذلك «سيظنون أنك مجنون» فهو رجل لا يؤمن بالتراجع إن رأى المتاعب قادمة.

وفي ذلك اليوم وضع النص الذي توصل إليه وزير الخارجية أمام رؤساء الحكومات للموافقة. فرأى بعض الرؤساء أنه يفتقر إلى القسوة اللازمة على جنوب أفريقيا، وقالوا ذلك صراحة، غير أن مارغريت تاتشر اقترحت تبني هذا البيان دون أي تعديل. وهذا ما حصل.

كان ذلك المؤتمر وما تخلَّله من مناقشات أول تجربة مباشرة لي بخصوص تلك الفجوة التي تفصل بين المملكة المتحدة وباقي دول الكومنولث حول جنوب أفريقيا. ووجدت هذه الخلافات تسبب الإحباط. فأنا أمقت سياسة الفصل العنصري، لكنني لا أؤمن بأن العقوبات تفيد في تسريع نهاية هذا النظام. رأيت فيها مجرد عملية تجميل ظاهري تخفي وراءها الضرر والأذى، الذي لا يطال سوى السود الفقراء في جنوب أفريقيا. وهذا ما ذكرته أمام الصحافة حين قلت: «أريد إملاء البطون الفارغة للأفارقة السود في جنوب أفريقيا. ولا أريد إرضاء ضمائر الأحرار خارج تلك البلاد».

كانت رئيسة الوزراء من المخضرمين في هذه النزاعات، وسئمت منها.

وافقت على التحفظات التي أبديتها على البيان المتفق عليه. إلاّ أنها شعرت ـ كما علمت لاحقاً ـ أنه فاتني إبداء التحفظ على عبارة تقول: «إن تلك العقوبات لا يقصد بها إجراء عقابي» لقد وافقت على تلك العبارة اعتقاداً مني بأنها اعتراف له أهميته من دول الكومنولث الأخرى، والتي يمكننا أن نستعملها حجة ضد أي اقتراح منها يدعو إلى عقوبات شاملة. فلم تكن مارغريت تاتشر تعلم الأسباب التي دعتني إلى تلك الموافقة لأنها لم تسألني عنها. ولم أدر بتحفظاتها لأنها لم تخبرني بها.

ولم أدرِ في الوقت نفسه أنها طلبت إلى تشارلز باول أن يضع نصاً لمسودة بيان ثانٍ توضح فيه وجهة نظرنا وتميز فيه بين وجهة نظرنا وتحفظاتنا إزاء وجهة نظر الأغلبية. ورضيت بذلك. وبدأ تشارلز عمله بهذا البيان بأسلوبه النشيط بعد أن ذهب رؤساء الحكومات إلى جزيرة لانكاوي، حيث وردتنا الأنباء أن مارغريت تاتشر قضت فترة الغداء وهي تطعم ابن بنازير بوتو البالغ من العمر خمسة عشر شهراً، بينما كان دينيس (زوجها) يشتكي من حرارة الطقس (إذ بلغت درجة الحرارة أكثر من 100 فهرنهيت أو 38 درجة مئوية) فذهب إلى البار علّه يجد الراحة هناك.

عندما اطلعنا على النص الذي أعده تشارلز، أضاف إليه ستيفن وول بعض الجمل التمهيدية بغية التأكيد على أجزاء في البيان المشترك أحرزت تقدماً. وعلى هذا الأساس رضيت به ووافقت على رفعه. لم أكن أدري بالنزاعات الحادة التي حصلت في لانكاوي حول المسودة التي صاغها وزراء الخارجية. ولم أدرِ أن شركاءنا في الكومنولث قد خففوا من غلواء مواقفهم ليرضوا مارغريت تاتشر كما جاء في أقوال برايان ملروني رئيس وزراء كندا. ولم أدرك أيضاً، لحسن ظني، ما يعنيه إصدار بيان مستقل عن خرق للإجراءات المعتادة، وحتى لو كنت أدري ذلك، فإنني لا أرى سبباً يجعلنا لا نعبِّر عن رأينا. ومع ذلك كنت أرى الخطورة الكامنة في إصدار بيان ثانٍ قد ينظر إليه

على أنه إسفين يُدق بيني وبين رئيسة الوزراء. لهذا السبب طلبت أن يصدر ذلك البيان باعتباره بياناً مشتركاً.

وقد أثار هذا البيان عاصفتين من المناقشات العنيفة، أولاهما، وقد أمكن وضع حدٍّ لها سريعاً، كانت أثناء اجتماع رؤساء الحكومات، حيث كان الاتهام «كيف توقع السيدة تاتشر اتفاقاً في الخامسة مساء ثم تتراجع عنه في السادسة مساءً؟ وكانت وجهة نظرنا أننا لم ننكث عهدنا بالاتفاقية، بل نحن إلى جانبها، لكننا أضفنا إليها الأسباب التي جعلتنا نمسك موافقتنا الصريحة على جزء منها. والواقع أن هذا النقاش الساخن والصريح عموماً بين رؤساء الحكومات كان ملائماً للجميع حيث رأوا فيه ما يقولونه حول وجهات نظرهم إلى جماهيرهم كل في بلده. والجميع وجدوا فائدة في ذلك وتصرَّفوا على هذا الأساس بكل حماس.

أما العاصفة الثانية فكان لها أثر داخلي على نطاق واسع. وقد أدليت ببيان إلى الصحافة البريطانية بأسلوب مفعم بالتفاؤل حول البيان المشترك الذي وافقت عليه. لكن الصحفيين لم يقتنعوا بقولي، بل عبَّروا عن استيائهم، وقالوا إنه وزير خارجية مبتدئ سرق منهم وهج نزاع مثير للاهتمام حدث في مؤتمر اتصف بالملل. والمؤسف أن البيان المقتضب الذي أذاعه برنارد انغهام على الصحف قُدّم على عجل، وبأسلوب إنغهام المعهود المعروف بغلظة القول، وكان إنغهام مثل كل واحد منا يحاول التحدث عن المسودة الجديدة. حتى أنه كاد يتلو شيئاً من كتاب سري المعلومات من تشارلز يتحدث فيه عن المناقشات التي دارت في لانكاوي، ويسجِّل فيه قول رئيسة الوزراء. إن النص الذي أعده وزير الخارجية لم يعجبها.

وقد حمل هذا الكلام على محمل النقد الموجَّه إلي، وأنه للصحافة منٌّ نزل من السماء. والصحافة تتوق للأخبار المثيرة، فصوّرت ذلك بصورة عدم اعتراف من السيدة تاتشر بالمفاوضات التي أجريتها، وأنها ذلَّتني وأحرجتني.

وقالت لقد تم تحجيم ذلك الطفل الرابض على الأكمة. فكانت الأسئلة التي وُجهت إليّ في مؤتمر صحفي تحمل شيئاً من هذا القبيل. ولكن بما أنني أعرف أن رئيسة الوزراء لا تنوي إطلاقاً أن تضعف مكانتي، لم أسمح لمثل هذه الأقوال أن تشغل تفكيري.

وبينما كنت في الطائرة عائداً إلى بلادي قبل يوم واحد من عودة السيدة تاتشر حيث من المقرر أن أجيب عن أسئلة مجلس العموم، أخذت أفكّر بكل ما جرى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من ولايتي في وزارة الخارجية. فوجدت العمل مرهقاً لكنني سعيد به. وأحسست أني حققت بعض المكاسب، وأدركت أنني على معرفة لا حدود لها بالسياسة الخارجية. كنت راضياً عن نفسي، وواثقاً متمكناً في محادثاتي الثنائية. وكنت على استعداد لأكسب جولاتي مع كل القادمين إليّ. في عهدي أُعيدت العلاقات بين بلادي والصين بعد انقطاعها بسبب أحداث تياتانمان، وكنت أحرز تقدماً في سبيل إعادة العلاقات مع الأرجنتين، وجازفت بموقف براغماتي نحو أوروبا وبدأت أحسن التكيف مع طريقة عمل المجموعة الأوروبية وهدَّأت كثيراً من صعوبة المواجهات في مؤتمر الكومنولث وشعرت أن جوهر المؤتمر قد سار سيراً حسناً.

عندما وصلت إلى مطار هيثرو وجلست في الجناح المخصص للوزراء، أدركت أنني كنت أحاول إرضاء الآخرين، وأن الصحافة تحاول استغلال تلك المناقشات الحادة التي دارت في مؤتمر الكومنولث بكل ما هو جدير بل وأكثر من ذلك، وأن الضرر الحاصل جراء ذلك كان شديد الوضوح. وأخذت ألعق جراحي، وأهنئ نفسي لأكون أكثر حذراً في المرة القادمة إن سافرت برفقة مارغريت.

لكن لن تكون ثمة مرة قادمة. فقد أشرفت ولايتي في وزارة الخارجية على نهايتها بعد أربعة وتسعين يوماً.

obeikandl.com

## الفصل السابع

# طموح يتحقق

بتاريخ السادس والعشرين من شهر تشرين أول / أكتوبر سنة 1989 ألقت رئيسة الوزراء بيانها حول مؤتمر كوالا لامبور في مجلس العموم. وما أن فرغت منه حتى التفتت إليّ حيث أجلس في المقاعد الأمامية ودعتني لتناول الشاي في الحجرة المخصصة لها خلف منصة رئيس المجلس. خلت أنها ستعقد صلحاً معي بعد تلك الضجة التي أثيرت حول بيان وزراء الخارجية. ومع أنها لا تقدم الاعتذارات، إلاّ أنها تظهر وداً غير معتاد نحو الزملاء الذين تسبب لهم شيئاً من المتاعب، فتدعوهم أحياناً لتجاذب أطراف حديث غير رسمي عن السياسة بأسلوبها الخاص المتميز بكثير من الاستطراد الذي تستمتع به وهي تستريح من عناء العمل. لكن دعوتها لي في تلك الأمسية لم تكن على هذا النحو من الحميمية. فقد كانت ستلقي قنبلة.

ولم نكد نأخذ أماكننا على الأرائك في تلك الغرفة، وبدون مقدمات قالت: «سوف يقدم نايغل استقالته من منصبه، وأريدك أن تستلم حقيبة وزارة المالية».

كان ذلك خبراً أزعجني، ورأيت له أبعاداً سياسية. وحرّكت الدماء في عروقي، وسألتها: «متى؟»

ـ «اليوم».

كل شيء واضح حتى اللحظة. لكن السؤال الذي اعتلج في ذهني هو «لماذا؟» لست بحاجة للجواب. فالتوتر الحاصل بينها وبين نايغل معروف على نطاق واسع. وعلى قدم المساواة منه، لاحظت أثناء اجتماعات مجلس الوزراء كم كانت تدعم نايغل، وفي بعض الأحيان تذعن له. كان تصرفها ذاك بعيداً عن طبعها، وقد يفسره بعضهم بأنه محاولة للصلح معه، رغم أنني لم أنظر إليه من هذا المنظار. وبالتأكيد، لم تعامله إطلاقاً بأسلوب المتعجرف غير المتسامح وغير اللبق مثلما كانت تعامل جيفري هاو، الذي كان تجمله بالصبر ولين معشره يدعوان للإعجاب أمام سلوكها الدال على عدم الاحترام. وفي مجلس العموم حيث وقفت منذ فترة وجيزة لتصف نايغل لوسون بأنه «منيع لا يمكن مهاجمته» كان مقبولاً بهذا الموقف، معروفاً بأنه الشخصية الهامة في الحزب وأنه واحد من قدامى الحزبيين الأكفاء، والعضو المتفرغ تماماً في جماعة «النزعة الراديكالية»، وبأنه وزير المالية الذي قبل سنة ونصف ليس أكثر كان عملياً يسير على الماء ويصنع المعجزات. لهذا لم يكن أحد ليفكّر بأنه سيقدم على خطوة من هذا النوع، بما في ذلك رئيسة الوزراء وأنا.

هذا وقد علمت لاحقاً أن نايغل قد طلب إلى رئيسة الوزراء إقالة السير ألان والترز Sir Alan Walters معلّمها وأستاذها الذي رجع في شهر أيار / مايو ليتسلّم عمله ثانية كمستشار اقتصادي لها. لا أعرف والترز ولم يسبق أن التقيته، لكنني على يقين أنه كان يسعى جاهداً في الاجتماعات الخاصة لتشويه سمعة الوزير، وكان ازدراؤه لنايغل واضحاً للعيان لا يخفيه شيء، وكان حديث الناس في الأوساط التجارية في لندن، وفي شارع الصحافة. والآن أصبح اللعب على المكشوف، لا سيما بعد أن نشر والترز مقالة في صحيفة «الفايننشال تايمز» يهزأ به ويصف سياسته بأنها «غير ناضجة» هي ذلك الخط السياسي الذي يؤيده نايغل وتعارضه رئيسة الوزراء، ألا وهو مسألة الانضمام إلى آلية سعر الصرف الأوروبية ERM التي تبقي قيمة الجنيه الإسترليني ضمن حدود يتم الاتفاق عليها

مسبقاً مقابل العملات الأوروبية الأخرى. ومع أن مقالة كهذه ظهرت سابقاً في صحيفة أمريكية قبل ثمانية عشر شهراً، إلاّ أن نشر هذه المقالة ثانية قد رافقه مذكرة توضح أن والترز لم يغير رأيه.

يستحيل على أي وزير مالية أن يقبل بهذا الوضع، وقد تعرض نايغل للّوم بسببه في البرلمان وخارجه. فمن هو وزير المالية الحقيقي، لوسون أم والترز؟ ومع من تتفق السيدة تاتشر؟ إنه لأمر محزن أن الجواب عن السؤال الأخير واضح. فهي تتفق مع والترز، وهذا أمر لا يقبل به رجل يعتد بنفسه مثل نايغل الذي طالب بتنحية والترز. وهو على حق في ذلك. لكنه عندما وضع الأمر أمام رئيسة الوزراء، قائلاً: «إما أن يذهب هو أو أنا» فقد وضعها أمام طريق مسدود ـ حتى لو كان الوضع كله من صنعها هي من خلال تعيينها لوالترز. فهي تتفق بالرأي مع والترز وليس مع وزير ماليتها. ولا تستطيع أن تتراجع عن ذلك، بل لم تشأ أن تتراجع. ولو أنها أقالت والترز سيبدو الأمر وكأنها فعلت ذلك تحت ضغط التهديد. فهي تعتمد عليه منذ وقت ويصعب عليها رحيله. لذلك سينظر إلى إقالته، إن حصل ذلك، على أنها ليست سوى انحدار نحو الأسفل. وتذكرَتْ مؤتمر القمة المنعقد في مدريد في حزيران / يونيو سنة 1989 عندما تضافرت جهود نايغل مع جهود جيفري هاو وأجبراها على الموافقة على الانضمام إلى آلية سعر الصرف ERM حين تحققت شروط معينة. لذلك وجدَتْ أن الاستسلام لنايغل وموافقتها على تنحية والترز سوف يسيء إلى سلطتها.

وهكذا تجمعت كل العناصر المؤدية إلى الكارثة، ولا يوجد ويلي وايتلو للتوسط بينهما. فقد وضع كل واحد منهما نفسه في موقف لا يقبل الحلول الوسط. وفي تلك اللحظات، على الأقل، كان موقف مارغريت الأقوى. ورفضت تنحية والترز. وفي عصر يوم الخميس السادس والعشرين من شهر تشرين الأول / أكتوبر قدم نايغل لوسون استقالته من منصبه، ولسخرية الأقدار تبعه في ذلك آلان والترز.

واليوم وأنا أدون هذه المذكرات، وأعود بذاكرتي إلى تلك الأيام أجد أن افتقاري إلى المعرفة بتلك الأحداث ينقصه ما يكمله. فالإشارات موجودة، ويا ليتنا عملنا على تحليلها وفك رموزها. كان علي أن أفعل ذلك. فقد كان واضحاً للجميع أن نايغل لم يعد يعمل بتوافق مع مارغريت: حيث أنه بتعتيمه على سعر صرف المارك الألماني وسعيه الحثيث لإدخال بريطانيا في عضوية آلية سعر الصرف الأوروبي ERM كان يضع نفسه في موضع تنافسي مع رئيسة الوزراء. والواقع أنه، إلى جانب جيفري هاو، قد حدد موقفه قبل انعقاد مؤتمر مدريد، وازدادت حدة الخلافات بينهما وبين رئيسة الوزراء عندما تجمعت الغيوم الاقتصادية في النصف الأول من سنة 1989.

وازداد هذا الوضع سوءاً وخرج إلى العلن من وقت لآخر. في شهر حزيران / يونيو سنة 1989، أي بعد شهر واحد من عودة آلان والترز إلى مقر الحكومة في داوننغ ستريت، أعلن نايغل في حوار تلفزيوني أن بقاءه في وزارة الخزانة ـ وقد بلغ آنذاك رقماً قياسياً، مدة ست سنوات ـ «أمر تقرره رئيسة الوزراء، كما أقرره أنا شخصياً، وسيتقرر ذلك في حينه». وعندما سئل فيما إذا كان سيحتفظ بمنصبه إذا طلب منه ذلك في التعديل الوزاري القادم. أجاب «إنتظر وسترى».

مثل هذه الكلمات لا يمكن أن تصدر عن وزير وصف بأنه «لا يمكن الهجوم عليه». والواقع أن مارغريت تاتشر، عندما أعادت تشكيل حكومتها، قد فكرت بتنحية نايغل. ومع ذلك، لم أكن الوحيد الذي فوجئ بأحداث تشرين الأول / أكتوبر 1989. حتى رئيسة الوزراء ذهلت لها. إذ لا توجد خلافات مهما بلغت ضخامتها لا يمكن أن تجد حلها مع نايغل، وفي داخل الحكومة أفضل من خارجها. وأدركت فيما بعد، عندما تسلمت حقيبة وزارة الخزانة، ومررت بتلك التجربة، أن موقفه كان صعباً. كان رحيله عن الوزارة مأساوياً، لا سيما وأنه كان على وفاق تام مع مارغريت في كل شيء تقريباً عدا قضية الجنيه

الإسترليني. وكانا معاً يحكمان سيطرتهما على آلية عمل الحكومة. وعندما تعاونا معاً فعلا الكثير لإعادة الحيوية والنشاط للاقتصاد البريطاني.

من سوء حظ نايغل أن الجميع يذكره على أنه هو الذي صنع ازدهاراً اقتصادياً لم يكن مستداماً؛ ذلك لأن سياسته الراديكالية، إضافة إلى سياسة سلفه جيفري هاو، قد أعادت تنظيم إرث اقتصادي متداعٍ لتجعل منه اقتصاداً نشطاً. وكانت منجزاته في مجالات الخصخصة والإصلاح الضريبي ومستلزمات إقراض القطاع العام قد وضعت بعض الأسس للانتعاش الحاصل في التسعينيات. وكان كغيره من وزراء المالية الأقوياء، لا يستسلم أمام الصرخات القوية القادمة من المعارضة، ومن الصحافة، ومن المقاعد الخلفية في البرلمان، وأحياناً من رئيسة الوزراء.

بعد أن ألقت مارغريت تاتشر قنبلتها، عدت إلى وزارة الخارجية، واتصلت هاتفياً بنورما. كانت في منزلنا فايننغز تستعد للذهاب إلى إحدى المناسبات المقامة في الدائرة الانتخابية. أخبرتها بما حصل، فقالت: «آه، كلاّ! مرة أخرى تزداد التراكمات في الوقت الذي بدأنا نستمتع بما لدينا. ولكن تلك هي الوظيفة التي طالما أردتها». وهذا فعلاً ما كنت أريد.

وجاء ستيفن وول، سكرتيري الخاص، ليراني، فقد علم أنني كنت مع رئيسة الوزراء. وجلس على الكرسي وبيده أوراقه ليدون ما أمليه عليه. أخبرته أني سأترك وزارة الخارجية، فاصفرّ لونه وشحب، معتقداً أن ما حصل في كوالالامبور قد أخذ يتصاعد. وبما أنه يعرف كم كنت منزعجاً من النقد الموجه لي بأني جئت إلى وزارة الخارجية لأنفذ تعليمات رئيسة الوزراء، فقد خشي الأسوأ. لكنه شعر بالارتياح من أجلي عندما أخبرته بما حصل فعلاً. لكنه ظل مذهولاً لما يحمله ذلك من مضامين سياسية.

كان التعاون بيني وبين ستيفن جيداً. والآن أشرفت هذه الشراكة على نهايتها، وسيكون معه وزير خارجية جديد، الثالث خلال مئة يوم. وقلت له:

«شيء من اللامبالاة. تخسر وزيري خارجية في وقت قصير كهذا».

تبسّم، وأخذ يفكر فيما سيأتي. فهو من أفضل موظفي الخدمة المدنية.

قلت له: «سيكون دوغلاس أفضل خيار».

سأل: «وهل هو الذي سيأتي؟».

أجبت: «لا أعرف. لكني سأفعل ما بوسعي ليكون هو».

لم يصدر تعليق من ستيڤن. ولمدة ساعتين تقريباً، جلسنا ومشينا في الغرفة نفكر بالخيارات، ونبدي أسفنا على ما سيحدث لخطتنا في إصلاح الوزارة. ونستعيد الأحداث التي جرت خلال الشهور الثلاثة الماضية، وننتظر علّ الهاتف يرن. وأخيراً رنّ جرس الهاتف.

وذهبت إلى مقر الحكومة في داوننغ ستريت ووجدت مارغريت في غرفة مكتبها في الطابق الأول متوترة، لكنها تحتفظ بهدوء أعصابها. . يدرك من يعمل قريباً من رؤساء الوزارات أن عليهم في أوقات الأزمات أن يحيطوا أنفسهم بحزام واقٍ اتقاءً لانفعالاتهم. كانت مارغريت تدرك أن عاصفة ستحدث، وبدأت تعليقاتها تتخذ طابع الرد الذي ستطلع به على الجمهور بخصوص رحيل نايغل عن الوزارة. فكان موقفها ذلك دون شك إشارة على أنها مستعدة للمعركة. فهي في أغلب الأحيان تحاول إقناع نفسها في خلوة قبل أن تحاول إقناع الآخرين علناً. وقالت لي إن آلان والترز سيستقيل أيضاً. وبذلك ضمنت بأنني لن أتحدث بهذا الموضوع الحساس.

وقبلت منصب وزير المالية. وتأملت أنني في هذه الغرفة ذاتها وقبل وقت قصير حاولت دون جدوى إقناع مارغريت بعدم تعييني وزيراً للخارجية. رأيت في تلك اللحظات أن الترقية جاءت قبل أوانها. والآن وبعد أربعة وتسعين يوماً أجدني غير راغب في قبول جائزة مغرية. أذكر الآن تفكيري المتشائم آنذاك وبأن أحداً لا يفكر مثلما فكرت في هاتين المناسبتين. ومرة ثانية يأتي عيد

الميلاد، وقت توزيع الهدايا، قبل وقته المعتاد، وسأنال الوظيفة التي طالما حلمت بها، إلاَّ أنها جاءت في ظرف يعد من أكثر الظروف غير السارة. فوزير المال يستقيل لأنه رغم مثابرته وإصراره وجد ما يحول بينه وبين متابعة سياسة اقتصادية يعتقد أنها الأكثر فائدة لبريطانيا. والحق يقال، إنها أفضل سياسة متماسكة يمكن تقديمها. وبالرغم من انتقادها الشديد لنايغل بسبب رغبته في الانضمام إلى آلية سعر الصرف ERM، إلاَّ أنها لا تملك سياسة اقتصادية بديلة. لذلك وجدتني أدخل في فراغ سياسة اقتصادية يهدد بعدم الاستقرار.

تمحور الحديث بيني وبين رئيسة الوزراء حول الخلفيات السياسية لاستقالة نايغل. وكان رأيها في ذلك: «لم يكن ذلك ضرورياً. لقد تصرف بسخف». ولا أظن أنها تعتقد ذلك. قد تكون امرأة ضعيفة في بعض الأحيان. وهكذا كانت تلك اللحظة. وظننت أنها على وشك البكاء في لحظة من اللحظات. وكدت أعرض عليها أي دعم يمكن أن تكون بحاجة إليه. والظاهر أنها تحاول إقناع نفسها بأن استقالة نايغل جاءت لأن الاقتصاد لم يكن في حال جيدة وأنه لا يدري ماذا يفعل. لكن ذلك بعيد الاحتمال. أعرف نايغل لوسون إنساناً لا يهاب المعارك. وليس من أولئك الأشخاص الذين يتهربون من مسؤولياتهم. وتحدثنا قليلاً عن الاقتصاد وعن التضخم، لكن لم يذكر أحدنا شيئاً عن الاتحاد النقدي الأوروبي أو عن آلية سعر الصرف. فلم يكن الوقت مناسباً لذلك.

أمّا أنا، فكنت قد بدأت أحب عملي في وزارة الخارجية. وما علمت أن حديثاً جرى قيل فيه إنني كرهت العمل فيها إلاَّ في وقت متأخر جداً. وها أنذا أُنقل من هذه الوزارة دون أن تُتاح لي فرصة أن أترك فيها بصماتي على سياستها، أو أترك إرثاً له صفة الديمومة. وأسوأ من ذلك أن انتقالي السريع منها وسط أزمة معينة كان يعني أن الإشاعات التي أطلقت حولي بأني «الأنا الأخرى» لرئيسة الوزراء سوف تلاحقني من وزارة الخارجية إلى وزارة الخزانة، وليس هذا بالأمر الجيد لي ولا لرئيسة الوزراء.

في الواقع أن العرض الذي قُدم لي لأستلم مهام وزير المالية وضعني في موقف تفاوضي أستطيع من خلاله طرح اسم دوغلاس هيرد ليخلفني في وزارة الخارجية. وهذا ما فعلت. أذكر أن رئيسة الوزراء عبرت عن رأيها بشيء من الحزن قائلة إنها تفضل سيسيل باركنسون، لكن المسؤولين أكدوا لي أنه مستبعد. طرح اسم توم كينغ. ومهما يكن من أمر، فقد استجابت لرغبتي دون تردد بأن دوغلاس هو الاختيار الأفضل. فالحكمة تقول إن عليك أن تتيح الفرصة للآخر ليقنعك بشيء أنت تريده. وهذه خطة ناجحة للفوز على من يحاول إقناعك. ربما كانت مارغريت تلعب هذه اللعبة معي ـ رؤساء الوزارات عادة يلعبونها ـ لكن أياً كانت دوافعها، فقد اتخذت القرار الصائب، وحصل دوغلاس على العمل المؤهل له، فهو دبلوماسي محترف عليم بمشاكل الدول الأخرى وليس بالشخص الذي يسهل خداعه.

بعد أن تم الاتفاق على تعيين دوغلاس، انضم إلينا كينيث بيكر فأخبرته رئيسه الوزراء بالتعديلات، حيث أنه رئيس شؤون الحزب عليه أن يتحمل وطأة الهجوم الإعلامي الذي لا مفر منه. هزته الصدمة لكنه أفاق منها سريعاً، وكان متفهماً ومؤيداً وداعماً. تكمن قوته في مهاراته البارعة بالعرض والتقديم. ولو أن رئيسة الوزراء عينت شيطاناً في وزارة الخارجية، فإنه سيقدمه للإعلام بكل صدق وولاء على أنه رجل واسع الخبرة في التعامل مع كافة القضايا والمشاكل في جو دافئ حميم، ذلك أن كين، ولله الحمد، رجل لا يعرف الخجل.

أمّا في وزارة الخزانة فقد سرت شائعات أن وزير المال الجديد هو جون م.، وهذا ما سبب بعض الفوضى والارتباك، فمن هو المقصود بحرف (م)؟ هل هو ميجر؟ أم ماك غريغور؟ أم مور؟ لا أحد يعرف. وبدأت المراهنات. لكنهم وجدوا عزاءً لأنفسهم أن لهؤلاء الثلاثة الذين تبدأ أسماؤهم بحرف (م) خبرة جيدة في وزارة الخزانة. واتسعت دائرة شائعة واحدة تقول، خطأ، إن الاختيار قد وقع على جون ماك غريغور.

لدى وصولي إلى الوزارة استُقبلت استقبالاً رائعاً، استبقال العائد لوطنه. الترحيب حار، والجو يوحي أن هؤلاء المرحبين كانوا يتوقعون مجيئي. لكن هذا كان نذيراً بكارثة ولا بد من اتخاذ الاستعدادات اللازمة في حال وجود حاجة لبعض الإجراءات. ولحسن الحظ تستمتع وزارة الخزانة بوجود أزمة، فلها تجربة واسعة بمثل هذه الأمور. وكانت القرارات الفورية صريحة. ليست لدي النية بإجراء تغيير في الوزراء أو البدء بعملية واسعة لإعادة تشكيل هذه الوزارة. لقد حرصت على الإبقاء على آندرو تيري ووورِيك لايتفوت وجوديث تشابلن الذين كانوا مستشاري نايغل وأعرفهم جميعاً معرفة جيدة، علاوة على أنهم يشكلون فريقاً ممتازاً. كان آندرو يعرف بلقب «الناب» ذلك لأنه يحب أن يتدخل ويعض بأسنانه على كل شيء. له ذهن وقاد يتميز بالدقة ولا يتوانى عن متابعة السياسة التي يفضلها. أما جوديث فكانت تميل إلى الاستقلالية، إنما مثل آندرو كالصقر في تعاملها. وكان ووريك اختصاصياً بارعاً شديد الحماس نحو عمله. كما سرني أيضاً وجود جون غيف سكرتيراً خاصاً لي وهو ذكي وطموح.

كان واضحاً أن علينا طمأنة السوق بعدم إجراء أي تغيير في السياسة، فأصدرنا بياناً يوضح ذلك. وكان قراري يقضي بعدم رفع سعر الفائدة بالرغم من الضغط الشديد الذي وصلني من الزملاء والموظفين لفعل ذلك. فقد قيل لي إن هذا القرار يظهر للآخرين «ثبات الهدف». غير أن بعض المتشككين أشاروا عليّ: «إرفع سعر الفائدة الآن وضع اللوم على الأزمة، ثم خفض السعر فيما بعد ويكون لك الفضل». لكن تحركاً كهذا يحمل خطأ كبيراً. إذ من شأنه أن يفاقم أزمة الاضطراب السياسي ويضر بقطاع الأعمال الذي ينادي بتخفيض سعر الفائدة.

اتصلت هاتفياً بنايغل لأبلغه أسفي على تركه الوزارة. وكان حديثاً وديّاً قصيراً لكنه غير مريح لكلينا. بدا لي منطوياً على نفسه، متعباً، متألماً لأن

المنصب الذي شغله لفترة طويلة من الزمن قد جاء من يشغله بمثل هذه السرعة، والذي شغله واحد من الوزراء الذين عملوا معه وتحت إمرته. كما كنت أشعر بالحرج أيضاً، إذ اعتقدت أنه كان يفضل لو تم تعيينه وزيراً للخارجية بدلاً مني قبل مدة من الزمن (رغم أن نايغل لم يلمّح إلى ذلك، ولم يكن يحب الأسفار) ـ وها أنذا اليوم أستلم حقيبة وزارة المالية، لكن شيئاً من هذا كله لم يخرج عن دائرة الصمت. وبكل الوقار الإنكليزي المعروف تحدثنا بما يجب أن يقال، تمنى لي التوفيق، وأنا بصمت وإخلاص تمنيت أن الطريقة التي رحل بها عن الوزارة لن تفسد إحساسه بالرضا عما أنجز.

ورغم ذلك كله، فإن هذا الرجل الذي استمتعت بالعمل معه سيشعر بكل تأكيد بالأسى والألم. وسيشهد حزب الأغلبية البرلمانية انقساماً، ولن يرضى عن نزاع علني مدمّر، وستحدث متاعب كثيرة وأشياء تسبب الألم. وقد حصل ذلك سريعاً، لكننا للأسف لم نحسن تقييم مداه.

كان من المقرر أن أتحدث في اليوم التالي أمام اجتماع حزبي في نورثامبتون، وأدركت أن ما سأقوله سيضع الأسس للسياسة المستقبلية. فالإرث الاقتصادي الذي وصلني كان في حالة يرثى لها. والازدهار الاقتصادي لأواخر الثمانينيات قد ولّد التضخم، ووضعنا على طريق يؤدي إلى الركود، ودمّر الاستراتيجية التي كنا ندير بها الاقتصاد. فقررت أن أركز في كلمتي على أهداف السياسة بدلاً من التركيز على الوسيلة لتحقيق هذه الأهداف. فالهدف الرئيسي أمامي هو القضاء على التضخم المقيت، الذي لا يعدو كونه وحشاً كريهاً رابضاً أمامنا ينتظر فرصته. إنه يسبب الكوارث، ويفسد الأخلاق ويدمر حياة الإنسان. والذين يقدرون على حماية أنفسهم من التضخم ويستطيعون أن يحققوا مكاسب منه هم الذين يملكون الكثير، والخاسرون هم الذين لا يملكون إلاّ القليل. والتضخم ضريبة يدفعها الفقراء، ومنفعة معفاة من الضريبة للأغنياء. وتذكرت أسرتي التي عانت كثيراً من الضائقة المالية، ولو كان ذلك لأسباب مختلفة.

وكنت أعرف بالتجربة الآثار السلبية للتضخم التي أصابت الجيران والأصدقاء. وهذا ما جعل كراهيتي للتضخم أمراً شخصياً علاوة على كراهيتي له من الناحية النظرية.

استيقظت مبكراً صباح اليوم التالي وبدأت أدون ملاحظاتي للكلمة التي سألقيها. كان المعدل الأساس 15 بالمئة. وكنت أدرك جيداً أن المعركة ضد التضخم ستكون طويلة ومؤلمة. كانت الزيادات في الأسعار المرة تلو المرة تحطم الاقتصاد، وتبطئ حركة النمو أو تؤدي إلى ركود كبير. وفي كل مرة كانت صرخات النجدة الصادرة عن قطاع الأعمال ـ إضافة إلى المطالب الفورية للسياسة ـ تقود الحكومات المتتالية إلى اتخاذ إجراءات للتحكم بالتضخم القادم قبل أوانه ولتخفيف الألم على المدى القصير، لكن هذه الإجراءات قادت فيما بعد إلى تكرار المشكلة.

سرنا على هذا الطريق الموحش مرات كثيرة، فقررت الآن أن أتجنب السير فيه. إذ يتعين علينا الآن أن نقتل التضخم ولو كانت الكلفة عالية. ليس من الأخلاق في شيء أن نتهرب من الواجب الملقى علينا، ولن نتهرب منه، لكن الإجراءات الواجب اتخاذها قد تسبب الألم، وسيعاني منها الكثير من الشركات والأفراد. وبالتأكيد لن تتمكن الحكومة من استعادة موقعها في الانتخابات.

وقررت أن أفصح عن نيتي بشكل لا لبس فيه. وقلت في نفسي «إن لم يسبب الألم، فهذا يعني أنه ليس ناجحاً». وهذا ما سيكون أمامنا. وجعلت تلك العبارة الفكرة الأساسية لكلمتي. كما أوضحت إلى جانب ذلك أنني أؤيد فكرة سعر الصرف المستقر للجنيه. ولم أوافق مطلقاً على فكرة أن أترك ذلك السعر ينخفض. ويتوجب علينا أن نتخلص من شبح آلان والترز. وعلى السوق أن يعرف أني أعني ما أقول بخصوص التضخم.

كان ندائي ذاك دعوة لحمل السلاح وقد قوبل بالترحيب من جمهور

الحاضرين في مؤتمر نورثامبتون. وقد استندت إلى تلك الكلمة عندما أدليت ببياني بعد ذلك بأيام قلائل أمام مجلس العموم بصفتي وزيراً للمالية. وأكدت أنه يتوجب علينا القضاء على التضخم. كما أكدت أيضاً أن دخول بريطانيا في عضوية آلية سعر الصرف الأوروبية ERM سيساعدنا في تحقيق ذلك. ولو أبدت رئيسة الوزراء شيئاً من الاضطراب في جلستها فلم يلحظ ذلك واحد من الحاضرين في المجلس. ولم يكن لديها سبب لذلك. أكدت على الصيغة المعتمدة للشروط المتفق عليها في مؤتمر مدريد. كما عبرت عن عظيم التقدير والاحترام لنايغل.

ومع أني كنت صادقاً كل الصدق فيما قلته من تقدير واحترام لنايغل، إلاّ أن توجهاتي تختلف عن توجهاته. ركزت على التفاوت وعدم التكافؤ الحاصل في التجارة، وتحدثت عن ذلك عندما كنت وزير الدولة الأول، في حين لم يهتم نايغل بذلك. كان نايغل يفضل استقلالية مصرف بنك إنكلترا Bank of England، بينما كنت معارضاً لذلك، وكان على استعداد لأن يتبع المارك الألماني وذلك ما رأيته يعطينا جميع مساوئ عضوية آلية سعر الصرف ولا يقدم لنا أية فائدة منها.

ولم تكن تلك الاختلافات الوحيدة فيما بيننا. فقد شعرت أن نايغل لم يعطِ التصنيع حقه من الأهمية، أما أنا فقد أرّقني تدهور الصناعة. نايغل خفّض البدلات الرأسمالية، أما أنا فقد كنت على استعداد لتسديد جزء منها في السنة الأولى. وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد اقتنعت فيما بعد أن سياسة نايغل على صواب وأن سياستي على خطأ. وعندما درست هذه القضية بغية إعادة ترتيب البدلات الرأسمالية هذه تلقيت محاضرة بأسلوب لوسون من جوديث تشابلن وآندرو تيري حول أخطاء هذه السياسية. وقد أقنعوني للأسف.

غير أن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية. رغم هذه الاختلافات فيما بيننا لم يتناقص إعجابي بنايغل لوسون كوزير للمالية. صحيح أنه أخطأ في

تقديره للتضخم، لكن السبب في ذلك خطأ في قراءة الدلائل الدالة عليه مثل الارتفاع السريع في أسعار العقارات. وبالنتيجة استقال من منصبه تاركاً وراءه تضخماً يسير في تصاعد حاد. قد يكون من أسباب ذلك عدم رغبته في جعل سعر صرف الجنيه يتحمل جزءاً من هذا الإجهاد، أو التعويض عن ذلك في نواحٍ أخرى. وفي هذا أيضاً لا يستحق ذلك الحكم القاسي من نيك ريدلي عندما قال: «كان يعرف أن الاقتصاد يسير في الاتجاه الخاطئ، ويعرف أيضاً أنه هو وحده يتحمل المسؤولية الكلية». ولم يكن نايغل ليختلف عنا جميعاً في سوء تقدير عمق الركود الاقتصادي الذي سيصيب بريطانيا والعالم أجمع، بل كان يعتقد أن ذلك الركود سينتهي سريعاً وسيكون ذلك خلال عهده بالوزارة. أما القول «إنه خرج في الوقت المناسب» فما قيلت إلاَّ لتبدو مقبولة في وقت متأخر جداً.

في الأسابيع القليلة الأولى من عملي كوزير للمالية لقيت طريقة معالجتي للتضخم قبولاً حسناً من الجميع. لكن بعد بضعة أشهر من ذلك، وعندما وقعت المعركة الحقيقية بين سياستي وهذا الوحش المفترس ظن بعض المراقبين أنها صلبة قاسية لا تعرف اللين. الجميع تحدثوا بمديح غير صادق لمبدأ الحد من التضخم، لكن السياسات التي تتصف بالقسوة كانت شيئاً آخر. أما بالنسبة لي فقد كانت مكافحة التضخم أمراً محورياً، وهو في الثابت الذي لا أحيد عنه، ولم يكن على الإطلاق خياراً إضافياً. وفي مستقبل الأيام كان هذا الهدف السبب في دخولنا آلية سعر الصرف الأوروبية ERM، وقد طالب نايغل لوسون بانضمامنا إلى عضوية هذه الآلية منذ سنة 1985 بعد أن حصل على تأييد جيفري هاو وويلي واتيلو وليون بريتان ونورمان تيبيت، ولم تؤيد ذلك مارغريت تاتشر التي تأثرت بأقوال آلان والترز.

ولو كان ثمة طريق آخر مفتوح أمامي تؤيده جماعات رجال الأعمال والمعلقون مثلما أيدوا الانضمام إلى عضوية آلية سعر الصرف ERM لسرَّني

ذلك. لكن لا يوجد أمامي طريق آخر. لقد كانت تلك الآلية بمثابة النجم الهادي الذي يدلنا على الطريق وكنا بحاجة إليه، وكانت ناجحة في إيجاد الحل أمام كل ما تشير إليه الأصابع في أعقاب حوادث «يوم الأربعاء الأسود» من سنة 1992 (انظر الفصل 14). ومن جهتي لا أتفق في الرأي مع أولئك الذين يقولون إن وحش التضخم يمكن ترويضه من خلال سياسة سعر الفائدة وحدها. ونترك هذا الأمر للمستقبل. أما الآن ومن موقعي كوزير للمالية، أرى المشكلة بوضوح تام وإن لم يكن الحل واضحاً أمامي. والسياسة الاقتصادية تتهاوى وهي بحاجة لمرساة تستند إليها.

كانت تتزايد الشكوك حول الاتحاد النقدي الأوروبي وآلية سعر الصرف، كما كانت ترتفع حرارة المناقشات داخل حزب المحافظين. والصراع حول سياسة سعر الفائدة ما زال يهدد بانقسامات داخل الحكومة. وكان الموضوع الأوروبي مثل قنبلة موقوتة تدق ساعتها مهدِّدة بالانفجار في أية لحظة. بعد أيام قلائل من تعييني وزيراً للمالية، ألقى جيفري هاو، نائب رئيسة الوزراء، خطاباً وصفته مارغريت تاتشر فيما بعد بأنه خطاب مليء «بحقد يتعمد الأذى»، أكَّد فيه على ضرورة أن نحترم التزاماتنا نحو أوروبا بخصوص آلية سعر الصرف ERM. إشارة أخرى تشير إلى انقسام في مجلس الوزراء. وكذلك كان خطاب استقالة نايغل الذي تضمن هجوماً شديداً على أسلوب رئيسة الوزراء في الحكم، وقد عكس هذا الخطاب الآراء غير المعلنة لأعداد متزايدة من أعضاء حزب المحافظين.

إضافة لكل ما تقدم، وجدت أمامي مشاكل أكثر إلحاحاً. يتعيَّن عليّ أن أتقدَّم «ببيان الخريف» الذي أعلن فيه اعتمادات الإنفاق العام، وليس أمامي سوى أسابيع معدودة، وعليّ أن أضع الميزانية العامة بشكلها النهائي وفق شروط مقيدة، ولما يبدأ العمل الجاد بها. وأمامي إلى جانب ذلك الرسوم التي تجبى باسم «ضريبة المجتمع» الذي كان عبئاً لا يمكن التخلص منه حيث كان

التزام رئيسة الوزراء به كبيراً جداً. وكنت مثل غيري من الوزراء مضطراً لأبذل جهوداً واعية تماماً لأتفادى إثارة غضب مارغريت بالإشارة إلى هذا الرسم بأنه «ضريبة الرأس». ولم يحالفني النجاح في ذلك.

في يوم الأحد التالي لاستقالة نايغل ظهرت رئيسة الوزراء في مقابلة تلفزيونية غير مقنعة ضمن برنامج Malden الشهير الذي يقدمه مقدِّم البرامج المعروف برايان مولدن Brian Malden النائب العمالي السابق. وبعد أسبوع واحد من تلك المقابلة ظهر نايغل في البرنامج ذاته. فكان الحديثان على طرفي نقيض، ابتهج لذلك حزب العمال. قدم كل من مارغريت ونايغل تفسيرات متباينة للأحداث، وكان حديثهما أول إشارة تدل على عدم اهتمام بالمصلحة العامة لحزب المحافظين، حتى شاع ذلك وتفاقم فيما بعد وبات أمراً عادياً في كل ما يتعلق بالسياسة نحو أوروبا، وهذا ما سبَّب للحكومة عذاباً وألماً شديداً.

من أولى المهام الملقاة على عاتقي أمام مجلس الوزراء أن أتقدم بمذكرة أعدها نايغل لوسون حول «العملات المتنافسة» التي كانت بديلاً عن خطة ديلور الخاصة بالاتحاد النقدي الأوروبي. تميَّزت خطة ديلور بأنها وصفية تتضمن الإلغاء القسري للعملات التقليدية، في حين كانت مذكرة نايغل تنادي بتنسيق تدريجي يقوده السوق للسياسات الاقتصادية في أوروبا كلها. فكانت هذه المذكرة على درجة عالية من العبقرية والإبداع، وقبلها مجلس الوزراء على الفور. ولكن كان واضحاً أنها لن تصيب نجاحاً، والسبب في ذلك احتمالات فوز المارك الألماني لما له من عمق كبير وسيولة ومصداقية في حال دخول الجنيه الاسترليني في منافسة معه.

قوبلت تلك الخطة بمزيج من الرضا والمعارضة عندما تقدمت بها في أول اجتماع أحضره من اللقاءات الشهرية لوزراء المال والاقتصاد لدول الاتحاد الأوروبي بتاريخ 13 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1989. وللأسف جاءت هذه الخطة في وقت متأخر، فنظر إليها الأوروبيون على أنها تكتيك يقود إلى

الانهيار. فبينت لنا هذه المناسبة مقدار الذعر الذي شعرنا به إزاء الحماس المتواصل من شركائنا الأوروبيين من أجل عملة أوروبية واحدة، لا سيما بعد أن أعيدت الحياة إلى الاتحاد النقدي الأوروبي على يد هانز ديتريتش غينشر وزير خارجية ألمانيا ونظيره الفرنسي رولان دوما في أواسط الثمانينيات. ثم تبنى ذلك جاك ديلور الذي لم يستطع التحرك قدماً دون مساندة قوية من ألمانيا وفرنسا. ولم يكن اقتراحنا بعنوان «عملات متنافسة» المرة الأخيرة التي حاولنا فيها الالتفاف على مبادرة ديلور بسبب ما رأينا فيها من قوة تدميرية بما يتعلق باقتصادنا.

لدى عودتي إلى بريطانيا كان الحزب والصحافة في شوق شديد لمعرفة ماذا أنوي فعله. ووجدا فرصتهما بعد يومين فقط، أي في الخامس عشر من تشرين الثاني / نوفمبر عندما أدليت بالبيان المعروف باسم «بيان الخريف» أمام مجلس العموم، ظهوري الأول أمام المجلس منذ استقالة نايغل بصفتي وزير المالية. وقد تبين لي من الأحداث الجارية في الشهر المنصرم أن انتباه الجميع قد توجه لمعرفة أدائي أكثر مما هي الحال عادة. وها أنذا أتقدم ببياني والجزء الأكبر منه يدور حول الإنفاق السنوي الذي هو من عمل وزارة الخزانة الذي أمتعني كثيراً. عندما كنت وزير الدولة الأول لهذه الوزارة شاركت نايغل في إعداد بيانه، والآن أقدِّم بياناً القسم الأعظم منه من إعداد نورمان لامونت الذي خلفني في ذلك المنصب.

كانت التنبؤات التي تضمنها البيان أول اعتراف بأن الاقتصاد يتباطأ. وهذا ما لفت نظر الكثيرين. وكما حصل، لم تكن التنبؤات صحيحة، إذ يشق على المرء أن يعطي تنبؤات دقيقة عندما يكون الاقتصاد في منعطف، سواء نحو الصعود أم الهبوط، النمو أو الركود. وكانت التنبؤات في معظمها أقل قتامة مما كانت عليه، رغم أنها كانت أشد قتامة مما توقع الكثيرون.

لم تتح لي الفرصة الكافية خلال الأسابيع الثلاثة منذ تعييني لأترك

بصماتي على هذا البيان. ولم يتنبه لذلك الصحافيون الذين نقلوا لقرائهم معلومات تقول إنني خرجت عن تقاليد تاتشر ولوسون عندما قمت منفرداً برفع نسبة الإنفاق والتنبؤ بأوقات صعبة قادمة. فحقيقة الأمر أن الوضع الاقتصادي هو الذي أدّى للخروج عن هذه التقاليد، ذلك أن معظم الزيادات في الإنفاق كانت لا إرادية والهدف من ذلك الإبقاء على المستوى الحالي للخدمات أمام تزايد الطلب. وأنا لم أشذ عنهما لأتخذ لنفسي اتجاهاً جديداً، وإنما كنت أستجيب لمتطلبات الظروف. ولو أن نايغل بقي في منصبه لكان بيانه مماثلاً لبياني. وأكثر من ذلك، لو أنه نفّذ سياسته بخصوص الدخول في آلية سعر الصرف ERM عندما طرحها أول مرة لكانت الأوضاع التي ورثتها عنه أقل إيلاماً.

كانت أكبر زيادة في الإنفاق في مجال نظام الصحة الوطني، وقد أملت ذلك ضرورات إصلاح هذا النظام. ثم جرى الحديث فيما بعد، أن تمويل تلك الإصلاحات كان المؤشر بأنني رفعت سدادة الزجاجة وأطلقت الإنفاق العام من عقاله. وهو ما أدّى بالتالي إلى التضخم. والواقع أن هذا الإنفاق قد ساعد في تخفيف آثار الركود الذي حصل لاحقاً. أما الارتفاع الحاد في معدل التضخم فقد نجم عن الهبوط المستمر في قيمة الجنيه الاسترليني والارتفاع المتواصل الذي لا يرحم في الأسعار. وهذه هي التركة التي خلّفها ازدهار اقتصادي شهدناه في أواخر الثمانينيات.

قوبل بيان الخريف في حينه باستحسان جيد سياسياً واقتصادياً. غير أن الجنيه الاسترليني تأثر بضغوط الأحداث السياسية والاقتصادية التي حدثت بعد ذلك بوقت قصير. ففي الرابع من كانون الأول / ديسمبر، وأثناء مناقشة خطاب الملكة (خطاب العرش) عقب الافتتاح الرسمي للدورة البرلمانية، وقف أحد نواب المقاعد الخلفية من حزب المحافظين، السير أنطوني ماير Sir Anthony Meyer وشن هجوماً على مارغريت تاتشر وقال إن لم يطعن أحد في قيادتها للحكومة، فإنه يفعل ذلك.

كان أنطوني ماير رجلاً متوحداً لا يميل إلى الجماعة، ومن أشد المدافعين عن أوروبا وهو من يسار الوسط في حزب المحافظين. كان جريئاً جداً في تحديه لرئيسة الوزراء ذات المركز القوي والأغلبية البرلمانية والدعم الوطني الواسع. لكن الجميع كانوا يعرفون أن طعنه في قيادة رئيسة الوزراء مصيره الفشل. وهذا ما حصل على أرض الواقع، إذ ما لبثت رئيسة الوزراء أن قامت بحملة سريعة خاطفة حصلت بنتيجتها على 314 صوتاً لصالحها مقابل 33 صوتاً ضدها و24 ورقة انتخابية لاغية وثلاثة فقط امتنعوا عن التصويت. والمهم في هذا كله أنه لفت الأنظار إلى وجود صراع. ومن نتائج ذلك تأثر الأسواق بما يجري. في أواخر كانون الأول / ديسمبر واصل الجنيه انخفاضه حتى وصل سعر الصرف إلى 2,72 مارك ألماني، مما حطم الآمال بتخفيض معدل التضخم، وبالتالي بتخفيض أسعار الفائدة.

تبع بيان الخريف مجدداً الضغط من أجل رفع سعر الفائدة، وهذا ما أيده نورمان لامونت، وزير الدولة الأول لوزارة الخزانة. وهذا الأمر مقبول ومتوازن من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية السياسية فقد وجدت أنه لا يوجد مسوغ لذلك فرفضت. ولم يكن رفضي هذا لأنني أخضعت قرارات سعر الفائدة لاعتبارات سياسية بل لأنني وجدت أن سعر الفائدة لن يكون له ذلك الأثر الاقتصادي المبتغى بالنظر للحالة السائدة في الأسواق وموقف البرلمان. بل على العكس، سوف يزيد من تفاقم الأزمة ويولد هلعاً سياسياً ويشعل فتيل استياء أعم وأشمل في البرلمان، وبالتالي يستبعد أي نفع قد يرتجى منه.

وكانت مارغريت تاتشر تدرك أن هذه الزيادة سوف تفسر على أنها الثمن الاقتصادي المتوجب دفعه لقاء صراعها السياسي مع نايغل، لذلك أعطت موافقتها على قراري بكل ما أوتيت من قوة. وعلى أية حال كانت تفضل خفض سعر الفائدة وليس رفعها. وكان هذا هو موقفها طوال السنوات المتبقية لها في رئاسة الوزارة، والفكرة القائلة بأنها «السيدة الحديدية» المناهضة للتضخم ليست سوى خرافة.

ومهما تكن الأحوال فقد كانت علاقة العمل التي تربطني بها علاقة مريحة لكلينا. أنا سعيد بعملي في وزارة الخزانة وهي مسرورة بوجود وزير للمالية في حكومتها تشعر بالراحة في التعامل معه. وأحاديثنا كانت طبيعية وهادئة، في حين لم تكن كذلك بينها وبين نايغل. كنت صريحاً ومنفتحاً في حديثي معها، وهكذا كانت معي.

غير أننا كنا نختلف في المجالات التي يتوجب التأكيد عليها. فكنت أرى أن عضويتنا في آلية سعر الصرف تساعدنا في المضي بسياستنا لمكافحة التضخم، بينما كانت تنأى بنفسها عن ذلك، حيث كانت دوافعها ـ وكذلك الحجج التي يقدمها لها آلان والترز ـ تجعلها تتخذ سلوكاً معادياً لآلية سعر الصرف. ومع ذلك، لم تقدم هي أو أي شخص آخر بديلاً لمسار العمل هذا، وقد أحسست منذ البداية أن من الممكن إقناعها بالدخول في عضوية تلك الآلية إذا كان القرار الخاص بذلك لن يسبِّب لها الشعور بمهانة التراجع.

أما الاتحاد النقدي الأوروبي والعملة الواحدة فلم تكن لتروق لكلينا، وكنا متفقين في وجوب معارضة ذلك، رغم أننا اختلفنا حول طريقة المعارضة. فهي تفضل أن تقول «كلا» مباشرة، وكنت أدرك أن ذلك لن يفيد. ولن يمنع شركاءنا من المضي في هذا المشروع، ناهيك عن كون هذا الموقف يحرم المملكة المتحدة من فرصة التأثير في تلك الخطة. كانت ترفض حجتي تلك، بل وتزدريها أيضاً، فهي لم تدرك، ولم تقتنع، بأني لم أطلب إليها أن تغير سياستها إزاء العملة الواحدة ـ فأنا متفق معها بالرأي في هذا الشأن ـ وإنما أردتها فقط أن تليِّن صلابة موقفها المعارض، وأن تكون أقل رفضاً لأولئك الزملاء الذين يفكِّرون بطريقة تختلف عن طريقتنا.

ورأيت أيضاً شيئاً أظن أن مارغريت تاتشر لم تره، ألا وهو مقدار الأذى الذي يلحق بها جراء الصراع في السياسات مع الكثير من أعضاء الحزب. إذ لم تكن السياسة ذاتها كمبدأ عقائدي تدافع عنه هي التي سبَّبت لها الضرر. كانت

فعلاً في خطر حقيقي، وخطر ضخم، لكن نداءاتي لم تجد من يستمع إليها. فلم تدرك قصدي. وكما أظهرت الأحداث لاحقاً وفي غضون سنة واحدة، لم تكن السياسة وحدها التي سبَّبت لها الضرر. وعلى أية حال لم يبدأ الاشتباك بيننا بصورة حادة حول آلية سعر الصرف أو العملة الواحدة إلاَّ في أوائل ربيع سنة 1990.

قبل ذلك الموعد، حان وقت تقديم أول ميزانية لي. وتقديم الميزانية السنوية من المباهج التي تسر وزير المالية. أذكر في هذا السياق قولاً لا ينسى قاله أيان ماكلويد Iain Macleod «المال أصل كل تقدم». وهو محق في ذلك. حين كنت وزير الدولة الأول في وزارة الخزانة لمدة سنتين تفاوضت مع الزملاء حول اعتمادات الإنفاق العام وأدركت حينئذ أن من الممكن إجراء تعديل في الأولويات السياسية من خلال الإفراج عن الأموال أو عدم الإفراج عنها. لكن في سنة 1990 كانت خيارات إجراء تغييرات هامة في الميزانية محدودة ومقيدة، حيث وضعتني الحالة الاقتصادية في البلاد في موقف لا أحسد عليه.

اتضح لي هذا الأمر بصورة حية واقعية من رسالة تلقيتها من نايغل لوسون في أوائل شهر كانون الثاني / يناير سنة 1990 يقدِّم لي فيها نصيحة أستفيد منها عند وضع أول ميزانية لي. كانت نصيحة جيدة رغم أنها حرَّكت فيّ بعض التشاؤم. قال لي نايغل: لا ترفع الضرائب ولا تخفضها؛ لا تظن أن إغراءات رفع نسبة الضريبة سيؤدي بالضرورة إلى خفض أسعار الفائدة؛ لا تخفّض أسعار الفائدة لبعض الوقت؛ ولا تعمل مهما كانت الأسباب على رفع سقف المعونات في فوائد الرهونات العقارية المحدَّد بـ 30000 جنيه (وهذا مطلب ثابت ودائم لمارغريت تاتشر)؛ ولكن من الممكن أن ترفع معدلات سلّم المنافع من السيارات وتجنَّب قليلاً الدالاَّت التأشيرية. كل ما قاله نصائح اقتصادية جيدة لكنه لا يثير الحماس. وكنت أدرك أنني لن أستطيع تقديم ميزانية من شأنها أن تحدث التغيير الذي أتمناه.

وشرعت في دراسة الخيارات الماثلة أمامي فور تسلّمي منصبي. قد يكون نايغل من أكثر الوزراء معرفة بالأمور المالية واختصاصاتها منذ عهد غلادستون(*) Gladstone لكنه لم يكن يتحسَّس دوماً أماكن الضعف عند الآخرين أو حاجاتهم. لا يعرف كيف يكون شعور المرء عندما لا يكون لديه نقود يوم الخميس مساءً قبل أن تبدأ عطلة نهاية الأسبوع. أما أنا فقد كنت أعرف تلك الأحاسيس وأتألّم لها. وكان نايغل يفضل رجال الأعمال الذين يحرّكون عجلة الاقتصاد، وقد فعل الكثير لأجلهم. كانت رئيسة الوزراء تميل إلى الكادحين الذين يشقون بسعيهم ويحقّقون نجاحاً، فأرادت تقديم العون لهم ليواصلوا نجاحهم. وأردت أن أركّز اهتمامي نحو أولئك الذين يريدون النجاح ويرغبون في مواصلة السعي لكن لم تساعدهم الظروف أو لا يستطيعون التغلب عليها. هؤلاء هم محور اهتمامي، وسأشعر بالندم طوال حياتي لأنني خلال عهدي في السلطة لم أستطع أن أقدم لهم المزيد من ذلك، حيث أن ضعف الاقتصاد وإصلاح توازنه كان أولى الأولويات لديّ.

غير أن ما استطعت تقديمه لهم هو جهودي المكثفة في مكافحة التضخم الذي كان مصدر ألم لهم أكثر من غيرهم. ومن حيث النتيجة لا يختلف هذا العمل عن تخفيض الضرائب المرهقة للفقراء. وبالطبع كان أيضاً بمثابة التخلص من الأذى، ولو لم يجلب منفعة، إضافة إلى كونه ذا صدى سياسي ضئيل. والأسوأ من ذلك أن الإجراءات المضادة للتضخم التي اضطررنا لاتخاذها قد

(*) ويليام غلادستون (1809 ـ 1898) شخصية مهيمنة في تاريخ الليبرالية البريطانية في القرن التاسع عشر. بدأ حياته السياسية نائباً في البرلمان من حزب المحافظين، ثم عضواً في حكومة روبرت بيل الذي كان له الأثر البالغ في اهتمامات غلادستون الاقتصادية لا سيما سياسة بيل في التجارة الحرة. تسلّم منصب وزير المالية عدة مرات، ثم تخلى عن المحافظين وانضم إلى حزب الأحرار سنة 1859 ضمن حكومة بالمرستون. تولى منصب رئيس الحكومة أربع مرات وله الكثير من الإصلاحات. عرف في عصره وبعد وفاته بلقب «الشيخ العظيم». (المعرّب).

سبَّبت ألماً للكثيرين وجعلتنا نبدو أمام الآخرين وكأننا لا نهتم، مما سبَّب لي الكثير من المرارة والإحباط.

أردت أن يكون لي تأكيد في خطتي حول الضرائب والنفقات يختلف عن السابق. فالموازنة التي قدمها نايغل سنة 1988 خفضت ضريبة الدخل المباشرة المفروضة على ذوي الدخول العالية تخفيضاً كبيراً. والآن وجدت الوقت المناسب لأن أتوجه نحو ذوي الدخول المتدنية جداً. فأخذت أفكِّر بما يمكن أن نفعله خلال مدى طويل من الزمن. ودرست إمكانية تخفيضات ضريبية خاصة للقسم الآخر من المجتمع، يكون هدفها المبدئي رسماً قدره 20 بنساً، وعتبة من الدخل قبل تحقق الضريبة أعلى من السابق. وكنت أفضل إعطاء حوافز ضريبية لتشجيع التمويل الذاتي بالإضافة إلى إصلاحات جذرية في مساهمات التأمين الوطني، التي وجدت فيها نوعاً من الضريبة غير المتوازنة تحمل في مضمونها علاقة تداخل مع استحقاقات من يستحقون الضمان الاجتماعي. كل هذه الأمور، وغيرها كثير، كانت في ذهني، لكنني في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة لم يكن بمقدوري أن أدخلها في الميزانية.

وقد طلبت إلى وزارة الخزانة إجراء دراسة عميقة من أجل إصدار ما أسميته «رزمة رعاية من أجل الميزانية». لكن لم ينتج عن هذه الدراسة شيء هام. فالخيارات الضريبية التي اقترحتها الوزارة لا تفيد الأسر ذات الدخل المحدود، لأن هذه الأسر لا تدفع ضريبة أصلاً، وإجراءات الإنفاق العام محددة فقط ضمن حدود التحرك في حساباتنا الوطنية ما بين التسديد السنوي للديون واحتياجات الاقتراض السنوي. واتضح لنا أنه ليس لدينا المال الكافي لإصدار ميزانية أرضى بها حتى من قبل انعقاد الاجتماع السنوي لوزراء ومسؤولي وزارة الخزانة الذي يعقد في عطلة نهاية الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني / يناير في المبنى المعروف باسم شيفيننغ Chevening، وأننا بحاجة لعبقرية خلاقة فذة إن كنا نريد أن نطلق ميزانية جيدة.

وقضيت عطلة عيد الميلاد في منزلي فايننغز منعزلاً، بعيداً عن الآخرين واحتفالاتهم، أدرس الأوراق التي أعددتها من أجل المناقشات التي تسبق وضع الميزانية في شيفيننغ. وبينما كنت مستغرقاً في دراسة هذه الأوراق في اليوم التالي لعيد الميلاد جاءتني ابنتي اليزابيث التي احتفلت بعيد ميلادها الثامن عشر في الشهر السابق، تسألني ماذا أفعل. فأوضحت لها أن عطلة نهاية الأسبوع في شيفيننغ أصبحت مثل مؤسسة لها طقوسها الخاصة، فقالت: «وكذلك عيد الميلاد، ضع الأوراق جانباً».

العمل في شيفيننغ في عطلة الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني / يناير كثيف ومتعب، وكذلك المتعة والتسلية. أحد تلك الطقوس التقليدية مباراة البلياردو التي يلعبها فريق من الوزراء ضد فريق من كبار الموظفين التي فاز فيها تلك السنة بيتر ميدلتون وتيري بيرنز ضدي أنا ونورمان لامونت. فقد كانا يتدربان في نادٍ يدعى نادي الإصلاح Reform Club، وهذا ما اعتبرته أنا ونورمان من قبيل الغش والخداع، حيث قال نورمان: «يعطياننا صناديق من الأوراق نشتغل بها، بينما يتدربان». تبسَّم تيري وبيتر، اعترافاً منهما أن قوله صحيح.

أما المبنى شيفيننغ فليس على الإطلاق المنزل الذي أحلم به. التقشف صفته المميزة مما يجعله موحشاً، ووجدته مختلفاً عن المبنى الآخر المعروف باسم شكرز Chequers. لكن جيفري هاو كان يحبه، ويقضي فيه كثيراً من الوقت. أما أنا فلم أذهب إليه إلاَّ نادراً. ومع ذلك كانت تقام فيه الحفلات، والتجوال حول البحيرة الجميلة الواقعة خلف البناء ممتع ويخفف من عناء عمل نهاية الأسبوع.

والوضع الاقتصادي، من ناحية أخرى، كان بعيداً كل البعد عن المتعة. كنا في أوائل سنة 1990 نخرج لتوّنا من انفراج اقتصادي لم يسبق له مثيل في حجمه، وكان يحرك هذا الانفراج القطاع الخاص وليس السياسة الاقتصادية، والطلب المحلي على البضائع الاستهلاكية يفوق العرض بمقدار كبير جداً. ولم

تستطع التنبؤات الاقتصادية أن تسجل حجم هذا الفارق بين العرض والطلب. وحصل التضخم رغم الارتفاع السريع في سعر الفائدة ورغم سياسة مالية محكمة. ارتفعت أسعار المنازل والعقارات ارتفاعاً جنونياً في أعقاب الانهيار الذي أصاب سوق الأوراق المالية سنة 1987. ازدادت الديون وانخفض حجم الادخار. ولم تستطع الحكومة أو القطاع الخاص والتنبؤات التي تجريانها أن تبيِّن ذلك المدى الذي وصل إليه الوضع الاقتصادي. بل كانت التنبؤات غير أكيدة. وكنا نقود العملية الاقتصادية وكأننا نسير في ضباب كثيف. فكان لزاماً علينا أن نتوخى الحذر. واتضحت كل هذه الأمور بمداها الواسع في اجتماعات شيفيننغ.

وبالتدريج، وعبر لقاءات كثيرة ومتوالية، ظهرت لدينا سلسلة من الإجراءات الواجب اتخاذها. وأدركت أن الميزانية التي سأتقدم بها لن تكون ميزانية «ضخمة». فالوضع الاقتصادي السائد كان يعني بكل جلاء أنني محكوم بتقديم رزمة محايدة مالياً. ولكي أضيف لها شيئاً من الحيوية بحثت عن بعض الابتكارات اللافتة للأنظار. وأكثر من ذلك، بما أنها ستكون أول ميزانية تذاع بنقل حي ومباشر على التلفزيون فقد أردت أن أقدِّمها بطريقة يتفهمها الإنسان العادي الجالس أمام التلفزيون في غرفة المعيشة بمنزله، مثلما يتفهمها الاختصاصيون الجالسون في غرف تجارة العملات الأجنبية. فكانت تعليماتي إلى الموظفين كما يلي: «علينا أن نوضح للجميع ليس فقط ما نحن فاعلون، بل وأيضاً لماذا نفعله، وكذلك النتيجة المتوقعة لفعلنا». أردت أن يكون عرضنا للميزانية إنسانياً ومفعماً بالحياة. أما الأهمية الحقيقية للميزانية فتكمن في جوهرها الذي أقرته مسبقاً المناقشات الجارية في شيفيننغ.

ويمكن القول إن جمع المعلومات الخاص بالميزانية وتصنيفها عمل شاق مثبط للهمم. في كل يوم تأتينا مقترحات عما يجب فعله (وما لا يجب فعله) من آلاف المصادر، من اتحاد الصناعات البريطانية، ومعهد المدبرين ومؤتمر

وعمري تسعة أشهر تقريباً.

حوالي العام 1949، في مدرسة تشيم المشتركة للأطفال، عمري حوالي ست سنوات ـ الأول من اليمين في الصف الأمامي.

في حديقة منزلنا مع قطتنا ساهام، عمري ثمان سنوات.

أعلى: والداي توم وغوين، عام 1951، وكلينا بتش.

إلى اليسار: حوالي عام 1953 وعمري حوالي 10 سنوات.

أسفل: فريق أشبال مدرسة روتلسن للكريكيت في عام 1958 ـ الثالث من اليسار في الصف الأخير.

obeikandl.com

حفل الاستقبال في مبنى بلدية لامبث.
تزوجت من نورما. بريكستون في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر 1970.

إلى اليمين: ألقي كلمة في قاعة مجلس بلدية لامبث 1970.

أسفل: النائب في البرلمان لأول مرة عن دائرة هنتنغدونشاير: أيار/مايو 1979.

في حديقة منزلنا هممنغفورد غري، أول منزل لنا في الدائرة الانتخابية، مع دي والدة نورما وجيمس واليزابث عام 1979.

في حديقة منزلنا هممنغفورد غري مع جيمس واليزابث عام 1979.

في ايلول /سبتمبر 1989 عندما كنت وزيراً للخارجية في لقائي الأول مع جورج بوش في المكتب البيضاوي مع: (من اليسار إلى اليمين) سكرتيري الخاص ستيفن وول، الأمين العام الدائم باتريك رايت، السفير البريطاني انطوني اوكلاند، وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر، وبرنت سكاوكروفت مستشار الأمن القومي للرئيس بوش.

ما زلت على وفاق مع مارغريت تاتشر بعد الإعلان عن دخولنا في عضوية آلية سعر الصرف الأوروبية. أثناء إلقاء كلمتي كوزير للمالية في مؤتمر حزب المحافظين في بورنموث، تشرين أول/أكتوبر 1990.

من الصور المفضلة لدى سرديا ديوكانوفيش التقطتها لنا في حديقة منزلنا فاينغز عام 1990.

إطلاق الحملة الانتخابية لزعامة حزب المحافظين بعد استقالة مارغريت تاتشر في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1990.
الجالسون من اليسار إلى اليمين: آندرو تيري، أنا، نورمان لامونت وغراهام برايت.

حرب الخليج: مع جنود الكتيبة الثالثة من قوة جرذان الصحراء، في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية في 8 كانون الثاني/يناير 1991.

لدى وصول نيلسون مانديلا إلى مقر الحكومة في داوننغ ستريت بمناسبة زيارته الرسمية الأولى إلى لندن بتاريخ 24 نيسان/أبريل 1991.

في الأعلى: في محاولة للتغلب على الحاجز اللغوي مع فرانسوا ميتران وجورج بوش أثناء قمة مجموعة السبعة الاقتصادية في مبنى لانكستر هاوس بلندن، تموز/يوليو 1991.

إلى اليسار: أثناء جولة رئاسية في ساحل ولاية مين ضمن زيارة لثلاثة أيام إلى كينيبنك بورت، منزل العائلة لجورج وبربارا بوش، 28 آب/أغسطس 1991.

نقابات العمال، وغرف التجارة والمؤسسات التجارية والجمعيات الخيرية والمصارف وجمعيات البناء، وغيرها، وغيرها، وكل واحد منهم يريد أن يدلي بدلوه. وكذلك تجيئنا مقترحات من الزملاء في مجلس الوزراء، بعضهم يقدم مقترحات مبتكرة، وآخرون لا يقدمون سوى ملاحظات قديمة متكررة ومألوفة. وزارة الصحة، مثلاً، تريد رفع الرسوم المفروضة على التبغ، ووزارة شؤون اسكتلندا تريد تخفيض الرسوم المفروضة على الويسكي. وزارة الضمان الاجتماعي ترغب في تقديم الإعانات للفقراء، ووزارة التجارة والصناعة تفضّل مساعدة قطاع الأعمال... وهلم جرا. ولو كان لدينا وزارة تعنى بشؤون الطقس لطلبت مزيداً من نور الشمس كل سنة.

وأقول في هذه المناسبة إن كل عرض واقتراح كان يؤخذ في الاعتبار، رغم أن بعضها كان يلقى في سلة المهملات فور وروده. لذلك كان يقوم وزير الدولة للشؤون المالية بيتر ليللي Peter Lilley، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية ريتشارد رايدر Richard Ryder وآمر الصرف العام مالكولم كيثنس Malcolm Caithness بغربلة هذا الكمّ الهائل من الخيارات ويقدمون توصياتهم.

وبصفتي وزير المالية، اقتديت بالعادة التي اتبعها نايغل في عقد اجتماعات موسعة يشارك فيها جميع وزراء الدولة في وزارة الخزانة، بالإضافة إلى كبار المسؤولين ـ ومن بينهم مندوبون عن دائرة الجمارك والمكوس والريع الداخلي ـ يدرسون بعمق «أولويات الموازنة» ويتفحصونها من جميع الزوايا، فلا يبقى من هذه الأولويات إلاّ ما كان جديراً أو ما كان يؤيده بقوة الوزراء الذين يرون فيه ضرورة سياسية. وإن لم يجد هؤلاء الموظفون شيئاً يعجبهم في ذلك يقولون رأيهم بصراحة، لكنهم يذعنون في النهاية بقولهم وهم يبتسمون: «طبعاً، يا سيادة الوزير، إذا كنت ترى في ذلك ضرورة سياسية...» لكن قولهم هذا يعني أنهم يرفعون عن أنفسهم أية مسؤولية، وفي الوقت نفسه أنهم يستسلمون للأمر الواقع.

الموظفون يقدمون النصح. والوزراء يتخذون القرار. وهكذا يتم التوازن بين موظفي الخدمة المدنية وحكومة انتخبها الشعب، وبالتدريج تخرج من هذا التوازن رزمة تكون جيدة الإعداد فيها بعض اللمسات المبتكرة، لكنها تخلو من الإثارة. وكانت الميزانية التي خرجنا بها في وصف موجز «ميزانية من أجل المدخرين». وفيها ألغيت «ضريبة النسبة المركبة» التي تجبى آلياً على فوائد الادخار من المصدر حتى لو كان دخل المدِّخر أدنى من أن تفرض عليه ضريبة. وكان هذا الإلغاء شيئاً من الإصلاح الذي كان يُفترض أن يُعمل به منذ زمن بعيد. وشجعنا شركة واسعة لامتلاك الأسهم. وأدخلنا مبدأ حسابات ادخار خاصة معفاة من الضرائب Tax Exempt special savings Accouns (الذي صار يعرف باسم تيسا المكون من الحروف الأولى للتسمية TESSA من ابتكار سكرتيري الصحفي غوس أودونيل Gus O'Donnel). فكرة هذا المبدأ فكرتي أنا لقد ارتأيت أنه يجب أن نفعل شيئاً من أجل أولئك الذين ليس لديهم ادخار، وذلك بأن نقدم لهم مزايا ادخار معفى من الضرائب، شبيهة بتلك المزايا التي قدمها نايغل لأولئك الذين أحوالهم المادية جيدة تحت اسم «خطة الأسهم الشخصية Personal Equity Plans». لقد كنت عازماً على تقديم ميزة ضريبية ذات قيمة إلى صغار المدخرين الذين لم يستفيدوا شيئاً، أو استفادوا قليلاً، من الميزانيات السابقة. فكانت فكرة حساب التوفير الخاص (تيسا Tessa) ردي على ذلك. وأردت أيضاً أن أستحدث شبكة باسم شبكة سلامة الادخار، وكانت خطتي أن يسير العمل في مبدأ حساب التوفير الخاص (تيسا Tessa) لفترة خمس سنوات مبدئياً، بحيث يكون استثمار الفرد خلال هذه المدة مبلغ 9000 جنيه. حققت هذه الفكرة نجاحاً على الفور ومع مرور تلك الفترة تتحقق مبالغ ادخار من صغار المدخرين تبلغ 30 مليار جنيه.

أمّا التعديلات الضريبية فقد كانت محدودة، وكثير منها جاء مقابل مؤشرات التضخم. وأدخلت زيادات في الضرائب المفروضة على السكائر

والمشروبات الروحية ومستخدمي سيارات الشركات والبنزين الحاوي للرصاص. وأدخلنا تعديلات من شأنها تشجيع امتلاك الأسهم والشركات الصغرى والمتوسطة، والتبرعات المقدمة إلى أعمال التدريب والأعمال الخيرية.

وقررت، علاوة على ذلك، تقديم العون لكرة القدم. فقد وقعت مآسٍ كثيرة في السنوات الأخيرة في برادفورد وهيلزبورو وشيفيلد حيث إجراءات السلامة غير الكافية قد أدت إلى حدوث وفيات كان يمكن تفاديها. ولهذه المآسي آثار بالغة الوقع لدى أمة تحب الرياضة. في أعقاب التحقيقات التي أجراها القاضي تايلر تقدم بتوصيات لاتخاذ إجراءات سلامة كانت باهظة التكاليف لا تقدر عليها سوى النوادي الشهيرة جداً. فقررت اقتطاع 2,5 بالمئة من الرسم المفروض على المسابح شريطة أن يذهب المبلغ الناجم عن هذا الاقتطاع والبالغ 100 مليون جنيه إلى اتحاد نوادي كرة القدم لاستخدامه في تحسين الملاعب. وكنت أريد تطوير ملاعب أكثر سلامة وأكثر راحة وأقل تخريباً بحيث تنجذب إليها العائلات ويبتعد عنها الغوغائيون المخربون. وقد لقي هذا الإجراء الشعبي ترحيباً على مستوى واسع من الجماهير، رغم أنه انطلق بعد شكوك كثيرة داخل وزارة الخزانة، لكن واحداً من عشاق كرة القدم، تيري بيرنز، أيده بقوة مما ساعد في انطلاقته. كان القلق يساور الموظفين والمستشارين على حد سواء الذين لم يعجبهم أن تعطى ميزة منفعة ضريبية للنوادي التي بمقدورها إنفاق الملايين من الجنيهات في سبيل شراء اللاعبين. فاقترح فرض جباية على مبالغ الشراء هذه، وذلك بعد دراسة متأنية لعمليات شراء اللاعبين. ذلك أن أحداً لا يعلم حجم المبالغ الإجمالية التي تدفع في هذا المجال. أوفد غوس أودونيل لشراء الكتاب السنوي لكرة القدم الصادر عن شركة روثمانز Rothmans Football Year Book والذي يتضمن جميع عمليات شراء اللاعبين، لتتمكن الوزارة من حساب كم ستكون الجباية من هذا الإجراء. ولن أنسى أبداً أن كريس وادل Chris Waddle انتقل من نادي Spurs إلى مارسيليا

Marseilles مقابل 4,5 مليون جنيه وأن غاري لينكر Gary Linker انضم إلى نادي Spurs من فريق برشلونة Barcelona مقابل 1,5 مليون جنيه. مثل هذا التنوع من المعلومات يصل إلى طاولة وزير المالية.

من حق كل وزير مالية أن يشعر بالتوتر العصبي وهو يخرج من مقره في المبنى رقم 11 صباح يوم تقديم الموازنة، يحمل بيده الصندوق الأحمر ويتجه إلى مجلس العموم للإدلاء ببيانه. ومع اقتراب الساعة من الثالثة والنصف بعد الظهر أحسست بالأدرينالين، يضخ بقوة داخل جسدي. غير أنني وكأي وزير آخر، كنت مطمئناً لأن لدي فريق جيد عالي الكفاءة. وضعت اللمسات الأخيرة على كلمتي التي سألقيها، منذ الليلة السابقة، وهي الآن مطبوعة وجاهزة. كما أنهيت صياغة نص اللقاء التلفزيوني الذي سيذاع مساء ذلك اليوم. وقد أعد القسم الأكبر من هذا النص أنطوني جي Anthony Jay الكاتب المشارك لكل حلقات البرنامج التلفزيوني الناجح «أجل، سيادة الوزير»، كما أعددت لما سوف أقوله في لقائي مع نواب المقاعد الخلفية بعد أن ينهي وزير المالية إلقاء بيانه. وتحققت من المعلومات التي ستأخذ طريقها إلى الإعلام. وأخيراً، وبعد الغداء، تجولت قليلاً في حدائق شارع داوننغ ستريت ليصفو ذهني وأراجع الكلمة دون أن يكون النص أمامي لأطمئن نفسي بأني أحفظها جيداً. من التقاليد المتبعة عندما يلقي وزير المالية بيان الموازنة أن يوضع إلى جانبه كأس من البراندي، وكان يومئذ من البراندي صنف Hine مع قليل من الماء، وهو الصنف المفضل لديّ.

كان الإجراءَ الأكثر شعبية في الموازنة اقتراح بالحد من أثر «ضريبة الرأس»، التي كانت تزداد كراهية الناس لها يوماً بعد يوم. وأعلنت عن مضاعفة مستوى الادخار من 8000 جنيه إلى 16000 جنيه، وهذا ما سوف يهمل عند حساب الحسومات من ضريبة الرأس. وقد قوبل إعلاني هذا باستحسان منقطع النظير، إلاّ أنه أدى على الفور إلى مشادات عنيفة. أُدخلت ضريبة الرأس في

اسكتلندا منذ سنة وذلك بناء على طلب الوزراء الاسكتلنديين من حزب العمال بتظلم أرادوا استغلاله. فأحدثوا ضجيجاً أثناء إلقائي لكلمتي. لم يكن ذلك الضجيج غير مسبوق رغم أن تقاليد مجلس العموم تمنع مقاطعة كلمة الوزير أثناء إلقائه بيان الموازنة. ولم تلحظ هذه التقاليد أثناء كلمتي واستغل التلفزيون ذلك.

وما إن أنهيت كلمتي وجلست حتى وقف مالكولم ريفكيند Malcolm Rifkind وزير شؤون استكلندا، وهدد بالاستقالة إذ وجد نفسه في وضع وصفه بأنه «مستحيل» إذا لم يطبق الأثر الرجعي في تنفيذ تلك الحسومات، وكان ريفكند واقعاً تحت ضغط الإعلام الاسكتلندي المعادي. نظرت فرأيت أنه لم يمض على استقالة نايغل سوى بضعة أشهر أعقبه استقالة نورمان فاولر (الذي قال إنه يريد قضاء وقت أطول مع عائلته) لذلك فإن استقالة وزير آخر أمر غير مقبول. ثم رأيت أيضاً أن تنازلاً أقدمه له لن يكلفني أكثر من 4 ملايين جنيه. لكن الذي أغضبني، وأغضب رئيسة الوزراء، شعورنا بأننا غلبنا على أمرنا، وهكذا حصل مالكولم على ما يريد من أموال، وابتهج الاسكتلنديون، وأنقدت ماء وجهي. ولم يدر بخلدي أن مثل هذا التذمر يحمل في طياته مثل تلك القوة. وهكذا بدأت معرفتي بأمور السياسة الاسكتلندية.

وعلى العموم أحس تجار العاصمة الذين تسرهم إجراءات التقشف، وكذلك الصحافة، بخيبة الأمل. كانوا يريدون موازنة تتسم «بالشدة» دون زيادات في الإعفاءات الضريبية للأشخاص. ولم أوافق على ذلك لعدم ثقتي بالتنبؤات الاقتصادية ولخشيتي بأن موازنة «شديدة» ستقود إلى ركود اقتصادي. والآن وأنا أعود بذاكرتي لتلك الأيام أجد أنني كنت على صواب ومن انتقد سياستي كان على خطأ. غير أن الأسواق كان لها موقف مختلف، فهبط سعر صرف الجنيه الإسترليني أمام باقي العملات. ولم تخفف المساعدات المخصصة لضريبة الرأس من ألم ومعاناة الناخبين. ولم يمض يومان على تقديم

الموازنة حتى خسرنا الانتخابات التكميلية لمقعد دائرة ميد ستافوردشاير Mid-Staffordshire الذي شغر بوفاة جون هيدل John Heddle بفارق 21 بالمئة من الأصوات ضد الحكومة (كان زميلاً لي ودخلنا البرلمان معاً وفي اليوم نفسه).

بمناسبة الانعقاد الدوري لوزراء مالية واقتصاد دول الاتحاد الأوروبي تعرفت لأول مرة على وزير المالية الإيرلندي ألبرت رينولدز الذي تولى فيما بعد منصب رئيس وزراء إيرلندا، وتوطدت علاقتنا على الفور. والتقينا، نورما وأنا، معه وزوجته كاثلين، على مائدة الإفطار ذات صباح في لقاء غير رسمي لوزراء المالية والاقتصاد في قلعة آشفورد Ashford Castle. وكانت تلك المرة الأولى التي تحدثت فيها عن المسألة الإيرلندية مع الرجل الذي بمشاركته أُطلقت فيما بعد عملية السلام في إيرلندا الشمالية. وفي هذه المناسبة أيضاً تعرفت على بيير بيريغوفوا Pierre Beregovoy الذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء فرنسا، ونَمَت بيننا صداقة جيدة، لكنه لم يكن سهل المعشر. أذكر أنني دعوته ذات مرة لتناول الإفطار في سفارتنا بواشنطن وحاولت التحدث معه لإقناعه بوجهة نظرنا، وسياستنا الخاصة «بوحدة العملة الأوروبية الصعبة إيكيو ecu» التي قدمناها بديلاً للتحول المفاجئ إلى العملة الأوروبية الواحدة. لكنه تجنب الحديث بهذا الموضوع وأبدى إعجابه بالسفارة كبناء وصفه بأنه «قصر فخم». المؤسف أن هذا الرجل الذي أعجب به كل من عرفه انتحر بظروف غامضة محزنة.

وفي هذا المؤتمر أيضاً رأيت البيروقراطية الأوروبية بحالة العمل. وشاهدت فعالية المقترحات الإنكليزية. كان مندوبنا الدائم في المجموعة الأوروبية السير دافيد هاني Sir David Hannay الدبلوماسي المنافس، ومن حيث مظهره يعادل نايغل هوثورن والسير همفري أبلباي مجتمعين إذا ظهر في البرنامج التلفزيوني «أجل، سيادة الوزير». غير أن السير دافيد أشد قوة وصلابة من السير همفري. وكان منظره وهو ينتحي جانباً مع مسؤول أوروبي شاء له سوء طالعه أن يلتقي به ليقنعه بحقائق الحياة السياسية من مباهج لقاءات

بروكسل. وكثيراً ما كنت أبعد ناظري عن تلك المناسبات لأنني أكره رؤية الدماء.

استمتعت بجو العمل في اجتماعات وزراء المالية والاقتصاد ذلك أن الموضوعات التي تطرح للمناقشة تتفق وميولي، بل هي أكثر قرباً مني من اجتماعات مجلس الشؤون الخارجية حيث تقال الملاحظات ذات العلاقة بصوت عال، وكلها ملاحظات جوفاء. وقد شكل وزراء المالية لأنفسهم رابطة، ذلك لأنهم على النقيض من وزراء الخارجية، يستبعدون من مؤتمرات القمة الأوروبية التي هم أصلاً لا يطيقونها. لكن اللوم في هذا الاستبعاد يقع على الرئيس الفرنسي ميتران الذي كان يعتبر الأموال وسيلة تقود إلى الغاية، وكان وزراء المالية في نظره مجرد «محاسبين». وهذا ما فسر لي الأسباب التي تعتبر الأمور المالية مسألة تأتي في المرتبة الثانية من حيث اهتمامات المجلس الأوروبي. غير أننا في مؤتمر ماسترخت حصلنا على موافقة الجميع لحضور وزراء المالية اجتماعات المجلس إذا كانت المناقشات تتعلق بالاتحاد الاقتصادي والمالي. وكان الفضل في هذا يعود إلى كين كلارك الذي ناضل في سبيل ذلك.

حدثت بعض المناوشات في مؤتمر وزراء المالية والاقتصاد الأوروبي عرفتني على الكثير من سياسة الاتحاد الأوروبي. وكسبنا معارك من أجل كبح التنسيق الضريبي فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، وفي سبيل إحداث البنك الأوروبي للإعمار والتنمية في لندن. وكان الهدف من إنشاء هذا المصرف المساعدة في توجيه الاستثمارات نحو شرق أوروبا، وهو أكبر مؤسسة أوروبية استطعنا جذبها إلى المملكة المتحدة. بدأ هذا المصرف عمله بداية متعثرة برئاسة جاك أتالي Jacques Attaly المستشار السابق للرئيس ميتران لكنه ما لبث أن انطلق انطلاقة جيدة برئاسة خلفه جاك دولا روزيير Jacques de la Rosiere.

وقد اتضح لي أثناء مؤتمر وزراء المال والاقتصاد أن شركاءنا الأوروبيين

كانوا أكثر إصراراً مما توقعت على تنفيذ ما جاء في تقرير ديلور بخصوص الاتحاد الاقتصادي والنقدي ـ ومن ثمّ الانتقال نحو العملة الواحدة. ففي حين كنا نرى هذا الانتقال طموحاً غير واقعي بعيد المدى تعترضه مشاكل لا حصر لها، كانوا يرون فيه أمراً واقعاً إلى حد ما. وكانوا يعتبرون من ينتقد ذلك وكأنه ارتكب إهانة شنيعة لا تقل في خطورتها عن البصق في الكنيسة.

عندما انضمت بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية في الأول من كانون الثاني / يناير سنة 1973، كان التأييد للعملة الواحدة في بداية نموه داخل الدول الأعضاء، غير أن الأحوال الاقتصادية السيئة التي سادت ذلك العقد من السنين ضمنت ألاّ يُتخذ أي إجراء عملي في هذا الصدد حتى سنة 1978 عندما أحدث النظام النقدي الأوروبي في ظل رئاسة روي جنكنز Roy Jenkins للمفوضية الأوروبية. ومنذ ذلك الحين اعتبر الاتحاد النقدي، طموحاً على الصعيد الرسمي للمجموعة بعيد التحقيق في نظر الكثيرين. أمّا التأييد البريطاني له فكان في أحسن حالاته تأييداً يفتقر إلى الحماس. وفي سنة 1978 نأى عنه دينيس هيلي Denis Healey وجيم كالاهان Jim Calleyhan. وفي مطلع الثمانينيات لم تبدِ مارغريت تاتشر أي حماس له.

لكنها في الوقت نفسه لم تبدِ أية معارضة عندما أتيحت لها الفرصة لتقول رأيها. وفي سنة 1985 وافق رؤساء الحكومات الأوروبية بالإجماع على قانون العملة الواحدة. وكان هذا القانون بمثابة معاهدة وضعت الأسس للسوق الواحدة، وهذه أعظم قصة نجاح كتبتها المجموعة الأوروبية. ألزمت هذه المعاهدة بريطانيا «بالتحقيق التدريجي المتصاعد للاتحاد النقدي والاقتصادي» فكانت تلك المرة الأولى التي يقدم فيها تعهد من هذا النوع وبمثل هذه الصراحة في القول. ولم أفهم حتى الآن الأسباب التي دعت مارغريت تاتشر لتقبل بهذا. ومهما يكن الجواب، فإنها لم تحرك ساكناً في محاولة لإخراج المملكة المتحدة من هذا الالتزام. لكن تلك الكلمات على جانب كبير من الأهمية. لعل

مارغريت وافقت عليها لأنها أُدخلت في مقدمة المعاهدة، ولأنها اعتبرت الاتحاد النقدي طموحاً بعيداً جداً عن الواقع. قد يكون ذلك ممكناً، ولكن حتى لو كان كذلك، فإنه سوء تقدير. لا أنسى ذلك القلق الذي أحس به نايغل لوسون إزاء مقدمة تلك المعاهدة عندما كنت حامل السوط المختص بشؤون وزارة الخزانة. كانت تلك الكلمات عبئاً ثقيلاً يطوّق أعناقنا طوال المفاوضات التي جرت في ماسترخت حين قالوا لنا إننا ملتزمون سياسياً بهذا القانون الذي يقضي بالتحقيق التدريجي المتصاعد للاتحاد النقدي الأوروبي.

ثم جاءت الخطوة التالية نحو الاتحاد النقدي بعد ثلاث سنوات من صدور القانون الأوروبي الواحد، حين قدم رئيس المفوضية الأوروبية جام ديلور الخارطة التفصيلية الكبرى للاتحاد النقدي. وبعد سنة من ذلك التاريخ وفي أعقاب إعادة توحيد شطري ألمانيا صار هذا المشروع في قلب السياسة الأوروبية. ثم انضم المستشار الألماني هيلموت كول إلى مشروع الرئيس الفرنسي ميتران الخاص بالاتحاد النقدي، وذلك مكافأة لفرنسا وتأييدها للتوحيد المبكر لألمانيا الذي لم يكن آنذاك أكيداً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن موقف مارغريت تاتشر المعادي للتوحيد المبكر لشطري ألمانيا أضاف عنصر قوة للتحالف الفرنسي الألماني، وذلك في الوقت المناسب جداً لنا للاستفادة من الشكوك الألمانية إزاء مشروع العملة الواحدة.

لهذه الأسباب بدت المعارضة السياسية من جانب المملكة المتحدة الهادفة لإيقاف هذه العملية أمراً بعيد الاحتمال. وفي حين كان لنفوذنا أثر له ثقله في معظم القضايا، كان شركاؤنا يستمعون لآرائنا حول الاتحاد النقدي بكل أدب واحترام ثم يتجاهلوننا. الجميع عرفوا رأي مارغريت، ووجدنا أنفسنا مهمشين، فنحن لسنا أعضاء في آلية سعر الصرف ERM، ولسنا من أنصار العملة الواحدة، لذلك كنا خارج المناقشات.

وبدأت أبحث عن وسيلة تعطينا نفوذاً أكبر بغية أن يؤخذ رأينا حول العملة

الواحدة بعين الاعتبار. في مطلع سنة 1990 جاءني خبر من نايغل ويكس Nigel Wicks في وزارة الخزانة أن ثمة فكرة يقوم بإعدادها أحد موظفي وزارة الخارجية السابقين هو السير مايكل بطلر Sir Michael Butler الذي تقاعد عن العمل ويعمل حالياً مديراً في مصرف هامبروز Hambros Bank.

كانت تلك الفكرة «وحدة العملة الأوروبية الصعبة hard (hard ecu) european eurrency unit وصاحبها هو بول ريتشاردز Paul Richards من مؤسسة ساموبل مونتاغيو Samuel Montague. ثم أصبح مايكل بطلر من أقوى أنصارها ومروّجيها. رئيس مؤسسة مونتاغيو مايكل يوليزر قدم هذه الفكرة إلى بيتر ميدلتون الذي طلب إلى نايغل ويكس أن يطلع عليها. وبمساعدة فريق من موظفي وزارة الخزانة بقيادة نايغل ويكس وضع مايكل بطلر مشروعاً «العملة مشتركة» تتخذ أساساً لها وحدة العملة الأوروبية الصعبة (hard ecu) وتسمح بأن توضع في التداول أوراقاً نقدية لوحدة العملة الصعبة.

وقد كانت لهذه الفكرة جوانبها الإيجابية، إذ يمكن للعملة المشتركة أن تتعايش مع العملات المحلية القائمة ولا تتطلب الإلغاء الفوري لهذه العملات. وهي علاوة على ذلك تترك الخيار أمام الشركات والمستهلكين، وتتيح المجال للسوق ليقرر ما إذا كان من الضروري أن تتطور عملة واحدة مستقبلاً. على النقيض من ذلك كان مشروع ديلور يقضي بالتنفيذ الفوري ويعتمد على الإلغاء الفوري لعملة كل دولة تدخل في منطقة العملة الجديدة.

ومن ناحية أخرى، لمشروع «وحدة العملة الأوروبية الصعبة» الذي تقدمت به بريطانيا فوائد ومزايا كثيرة. فهو يعمل بانسجام مع آلية السوق، وهذا ما يجعله مقبولاً لدى الأعضاء من حزب المحافظين الذين تستهويهم الإيديولوجيات. وهو ليس أمراً واجب التنفيذ، وليس من صنع أوروبا. ومع أن هذا المشروع يؤدي مستقبلاً إلى عملة واحدة، فإن هذا الأمر ليس أكيداً، ذلك أنه يعتمد على الخيارات التي يقوم بها عدد كبير جداً من الأشخاص وعبر فترة

زمنية طويلة. أضف إلى ذلك أنه يتيح المجال واسعاً أمام الخيال ليقدم إبداعاته. وهو إيجابي، سوف يفاجئ شركاءنا الأوروبيين عندما نطرحه عليهم. وسوف يخفف من حدّة الانقسامات داخل حزب المحافظين، ويعيد بريطانيا لتحتل موقعها في المناقشات الأوروبية ويجعل صوتنا مسموعاً ونحن نعارض توجه الكثيرين نحو العملة الواحدة. هذه الجوانب الإيجابية كلها جعلتني أفكر بهذا المشروع، ذلك أنني كنت على يقين بأننا بحاجة لندخل في مباحثات حاسمة، فوجدت مشروع «وحدة العملة الأوروبية الصعبة» اقتراحاً أكثر أهمية من مشروع نايغل لوسون الذي يحمل اسم «العملات المتنافسة»، وأنه يحمل كل إمكانيات النجاح.

كانت رئيسة الوزراء تحمل عداء صريحاً للعملة الواحدة، وتبين لي أنها لا تدرك شدة التزام شركائنا الأوروبيين بها. وكانت على ثقة أكيدة بأن مشروعهم هذا لن يحقق نجاحاً، وبدت على قناعة أن مجرد تأكيدها بأنه سيفشل، فإنه سيفشل. ولم تر ضرورة للتصدي لإصرارهم. وعندما اقترحت عليها في شهر نيسان / أبريل أننا يجب أن نعطي موافقتنا على الاتحاد النقدي الأوروبي من أجل شركائنا، وعلى أن تكون هذه الموافقة مشروطة بأن تكون لنا آلية حرية الاختيار بالخروج منه، وذلك لتتمكن المملكة المتحدة من البقاء خارجاً إذا رغبت، رفضت ذلك. ولم تقتنع بأننا لا نستطيع أن نوقف مسيرة الاتحاد النقدي الأوروبي لمجرد استخدام حق النقض (الڤيتو)، فالمعروف أن فرنسا وألمانيا والآخرين على أتم الاستعداد للمضي قدماً في تنفيذ معاهدة الأحد عشر، تاركين المملكة المتحدة خارجاً. وفيما بعد كتبت تقول إنني «ابتلعت شعارات اللوبي الأوروبي» وأنني فكرياً «انجرفت مع التيار». لكن الواقع غير ذلك. فقد كنت أتعامل مع الواقع، بينما هي تدع الواقع يتجاوزها. أما اعتقادها بأننا سنجعل أوروبا ترقص للّحن الذي نعزفه لها، فليس أكثر من وهم.

وعلى أية حال، وافقت في شهر حزيران / يونيو على أن أقوم بطرح مشروع «وحدة العملة الأوروبية الصعبة» قبل أيام معدودة من موعد انعقاد القمة الأوروبية في دبلن. وفعلتُ ذلك، طرحت المشروع ضمن كلمة ألقيتها، بدلاً من نورمان لامونت، في حفل عشاء أقيم على شرف رجال أعمال إنكليز وألمان. وأوضحت للجميع «في المدى البعيد إذا اختارت الشعوب والحكومات ذلك يمكن لهذه «الوحدة» أن تتطور لتصبح عملة واحدة». ولتوضيح مدى جديتنا في هذا الطرح أوفدت عدداً من الوزراء والمسؤولين إلى العواصم الأوروبية لشرح قضيتنا من الزاوية التي رأيتها.

لكن جهودي هذه ذهبت هباءً. في اليوم التالي لإطلاق هذا المشروع أعلنت رئيسة الوزراء في مجلس العموم أن مشروعنا «لا يعني أننا نوافق على العملة الواحدة». فكان إعلانها هذا قاصمة الظهر للطرح الذي قدمته. ذلك أن واحدة من النواحي الإيجابية فيه أنه سيقود مستقبلاً إلى عملة واحدة إذا وافقت الشعوب على ذلك مع مرور الزمن. لذلك فالملاحظات التي قالتها جعلت الناس يعتقدون أنها ترى فيه انحرافاً أو تكتيكاً مدمراً ـ اعتقاد خاطئ في كل ما يهمني. وهكذا كان اعتقاد شركاءنا الأوروبيين أيضاً. فكان الفرنسيون والألمان، بصفة خاصة، شديدي العداء لمشروعنا، لمّا علمت أن بنك فرنسا قدم اقتراحاً مماثلاً للرئيس ميتران لمجرد أن يرفضه.

أما فيما يتعلق بآلية سعر الصرف ERM، فلم أكن شخصياً من أنصار هذه الآلية من حيث المبدأ. لكنني اعتقدت أن فوائدها المتوخاة كثيرة. ورأيت، كما رأى نايغل لوسون قبلي، أن عضويتنا في هذه الآلية تؤمن الاستقرار لقيمة الجنيه وتساعدنا في جهودنا لتخفيض معدل التضخم. وأظن أن هذه القضية حظيت ببعض القوة وأنا أستعيد في ذهني بحثنا الطويل عن الكأس المقدسة التي من شأنها تأمين استقرار الأسعار طوال العقدين المنصرمين من الزمن، حين كنا ندور في متاهة معقدة من الأسعار الرسمية وغير الرسمية وسياسات للمداخيل،

وتخفيضات تدريجية لسعر الصرف، وغير ذلك. فأنا لم أكن من أنصار آلية سعر الصرف كخطوة نحو العملة الواحدة لأوروبا، ولم أر فيها مكيدة أوروبية تهدف لإخراج سياستنا المستقيمة الحكيمة عن مسارها. بل ربما أكون غير ناضج إيديولوجياً إن لم أفترض أن الأجانب لا يضمرون الخير لنا، لكن فكرة كهذه لم تخطر لي. كل ما كان يشغل تفكيري هو إصرار وعزم أكيد على التخلص من الآثار البغيضة لارتفاع الأسعار. والسجل الحافل الذي حققته ألمانيا والمارك الألماني في هذا الصدد شيء ينبغي علينا أن نعتز به. ولم أقبل دون تبصّر أن تكون عضويتنا في آلية سعر الصرف أمراً حتمياً لا مفر منه. كان من أول أعمالي كوزير للمالية أن طلبت إجراء دراسة حول البدائل المحتملة للتعامل مع سعر الصرف. ولم أكن، كما زعمت مارغريت تاتشر، إنساناً بدائياً لا يملك الخبرة عندما كنت في وزارة الخارجية، بل أدركت مقدار قوة التيار المؤيد لآلية سعر الصرف. معظم الآراء السياسية كانت تؤيد دخولنا في عضوية تلك الآلية. وهكذا كانت آراء المعلقين الاقتصاديين، وهذا ما أيده أيضاً رأي الشركات وقطاع الأعمال. كما أبرز استطلاع للرأي لدى قطاع الأعمال أجرته الصحيفة الأسبوعية «فايننشال ويكلي Financial Weekly» أن 97 بالمئة من المدراء التنفيذيين في الشركات يفضلون انضمام الجنيه الإسترليني إلى آلية سعر الصرف ERM وأن 66 بالمئة لا يهمهم سعر الصرف الذي يكون عليه الجنيه عندما ندخل.

وكما كان عليه الحال في الوطن كان الحال خارج أرض الوطن. كنت ووزير الخارجية دوغلاس هيرد نواجه ضغوطاً كبيرة من شركائنا الأوروبيين من أجل الدخول في عضوية آلية سعر الصرف. وكانت ذريعتهم في ذلك تعكس قلقاً متزايداً إزاء هيمنة المارك الألماني. كانوا يرون باريس وبون على صلة وثيقة ببعضهما مما يشكل تهديداً للآخرين حيث وصفهما لي أحد الوزراء الإيطاليين قائلاً: «إنهما تهديدان يرتديان جلداً واحداً». وكانوا يرون وصول

الجنيه الاسترليني إضعافاً لهيمنتهما. وأكثر من ذلك صحة حقيقة تقول إن التقاء فرنسا وبريطانيا معاً هو الشيء الوحيد الذي يصنع التوازن المضاد لألمانيا. ومع أن أحاديث الفرنسيين كانت دوماً ودية وحميمية مع البريطانيين إلاَّ أنهم كانوا في نهاية المطاف يقفون إلى جانب ألمانيا، والسبب الرئيسي في ذلك أن الألمان كانوا في معظم الأحوال يستسلمون لطلبات الفرنسيين. إلى جانب ذلك كله، يوجد ضغط أوروبي باتجاه انضمامنا. وبالتدريج تولَّد لديّ حماس يشدني إلى تلك العضوية لأن المنطق يدفعنا نحوها بقوة.

في تلك الأثناء كان الاقتصاد يتباطأ، وكانت المصاعب الاقتصادية يضاف إليها ضريبة الرأس Poll Tax والصراعات في أوروبا تستنزف الثقة بالحكومة وبرئيسة الوزراء. وكان الجنيه الاسترليني يتعرَّض لضغط مستمر حسب ازدياد أو نقصان التخمينات حول احتمالات الانضمام أو عدم الانضمام. ولم يكن لدينا بديل ترسو عليه سياستنا الاقتصادية. وتهاوت أمامنا الاحتمالات واحداً بعد الآخر. وفي أعقاب الازدهار الاقتصادي لأواخر الثمانينيات فقد المصداقية كل من أصحاب النظريات النقدية والاستراتيجية المالية ذات المدى المتوسط. ولم تعد أهداف عرض النقد تجد المصداقية، لم تعد تجدي نفعاً عملية التخفيض التدريجي لسعر صرف المارك الألماني، كما كان يفعل نايغل، الذي تخلَّى عن هذه السياسة. ودرسنا عمليات ضبط الدَّين فوجدنا عدم جدواها. وفكَّرت بإعطاء بنك إنكلترا Bank of England استقلالاً في سياسة التحكم بسعر الفائدة، كما أراد أن يفعل نايغل لوسون وكما فعل غوردون براون. لكنني صرفت الفكرة عن ذهني لأنني رأيت أن المسؤول عن السياسة النقدية يجب أن يكون ذلك الشخص الذي يجيب عن أسئلة نواب مجلس العموم حول هذه السياسة.

وإن فكَّرنا بتعويم سعر صرف الجنيه، فمن المؤكد أن قيمة الجنيه ستهبط ويرتفع بالتالي معدل التضخم. وإن حصل هذا، تكون الخيارات أمامنا قائمة. نستطيع أن نرفع سعر الفائدة، أو نرفع الضرائب، لكنني لم أجد أياً منهما يروق

لي. كنا مقيدين. وفي الوقت ذاته كنت أدرك أننا يجب أن نعيد المصداقية لاقتصادنا إذا كنا حقاً نريد أن نخفّض معدل التضخم، ونكسب الانتخابات القادمة، لا سيما ونحن في منتصف الدورة البرلمانية. وأمامي آلية سعر الصرف ERM التي من شأنها أن تؤكد على استقرار سعر صرف الجنيه. صحيح أنها ليست الدواء الشافي لجميع الأمراض، إلاّ أنني وجدتها أفضل سبيل لنا، إن لم تكن السبيل الوحيد المتاح أمامنا. كنت أستيقظ في الرابعة صباحاً كل يوم، هذا إن لم أقضِ الليل أرقاً لأسأل كم يكون سعر صرف الجنيه في ذلك اليوم. أرق لازمني طويلاً، أتلقى التقارير عن أحوال السوق ساعة بساعة. وكانت الشاشة التي توضح أسعار الصرف محور اهتمامي، ويزداد قلقي إن رأيت سعر الصرف يصعد أو يهبط مقدار فينيك واحد (جزء من مئة جزء من المارك الألماني)، وكنت أقول في نفسي إن هذا الوضع يجب ألاّ يستمر.

ومثلما كنت أعاني من هذا الإحباط، كانت رئيسة الوزراء، ونحن نرى التضخم في تصاعد مستمر، وأسعار الفائدة تزداد ارتفاعاً. لا يوجد رئيس وزراء يحب أن يرى هذين الشبحين المخيفين، ولم تكن مارغريت تاتشر استثناء في هذا. وكانت تخشى أثر ذلك في دائرتها الانتخابية التي تغص بأصحاب الشركات والأملاك. لكنها لا تملك سياسة تحارب بها هذين الشبحين. والغريب في الأمر أنها كانت تعارض السياسات المؤدية إلى تخفيض التضخم سواء كان ذلك من خلال إجراءات لرفع سعر الفائدة أو إدارة سعر صرف الجنيه، أو عبر زيادة الضرائب. كانت تعرف الأشياء التي لا تحبها، لكنها لا تملك الاستراتيجية المحكمة التي تمكنها من تحقيق ما تريد، فالذي تريده هو جنيه استرليني قوي، وأسعار منخفضة للفائدة، وكان هذان الأمران مثل حصان وعربة غير متوائمين، والإدارة الاقتصادية في مهب الرياح.

تتسم شخصية مارغريت تاتشر بمزيج من الحسابات السياسية ذات الذهاء والاستجابات العاطفية. وعندما يسبق حكمها السياسي عاطفتها يدرك أنه ما من

خيار أمامنا سوى الانضمام إلى آلية سعر الصرف. ولكن عندما تستولي العاطفة عليها تحاول تأخير انضمامنا. وهكذا كلما تصارعت عاطفتها مع حكمها السياسي، سارت عملية صنع السياسة خطوتين للأمام وخطوة للوراء. وهذا موهن للعزيمة. وعلى هذا النحو تكون السنة التي أمضيتها وزيراً للمالية كثيرة التعليمات والبيانات التي تؤكِّد لي أن رئيسة الوزراء حقاً تتفق مع سياسة حكومتها. أما عداؤها الشديد فهو نحو عملة أوروبية واحدة والتداعيات السياسية للتخلي عن السلطة النقدية. ومعارضتها لاقتسام تلك السلطة داخل آلية سعر الصرف فهي أقل من تلك العداوة رغم أنها معارضة حادة، وقد شعرت أن التغلب على تلك المعارضة ليس مستحيلاً ذلك أن لديها رغبة أكيدة في رؤية استقرار اقتصادي. وليس ذلك بالأمر السهل طالما أنها تصغي لأصوات نيكورس ريدلي وآلان والترز التي تحضها على عدم الاستسلام. وكانت إلى جانب ذلك صلفة ومتعنتة لإحساسها أن جيفري هاو ونايغل لوسون قد أرغماها على الدخول في التزام بالانضمام إلى آلية سعر الصرف ERM قبيل مؤتمر مدريد، وهذا ما لا تغفره لهما.

في أوائل شهر شباط / فبراير سنة 1990 علم نيك ريدلي أنني أستعد للانضمام إلى آلية سعر الصرف فلم يوافق. وسعى ليشد أزر معارضة رئيسة الوزراء. فطرح عليها رأياً يقول إن إعادة توحيد ألمانيا، وهذا ما تعارضه مارغريت، قد أصبح الآن حقيقة واقعة، وسيكون عذراً جيداً لنا للتراجع عن تعهدنا بالانضمام إلى آلية سعر الصرف. ورئيسة الوزراء المقتنعة بكل ما يقوله نيك ريدلي وافقته الرأي بأن ألمانيا قد غدت قوية بما يهدِّد بالخطر، لكنها لم تقتنع بما قاله عن آلية سعر الصرف. وتمسكت بموقفها، ولم تشجِّعه على المضي بآماله، أو بأن يأمل بأنها قد تغيِّر رأيها، ومع ذلك قال إنه سيثير تلك الشكوك المشتركة فيما بينهما في مجلس الوزراء، وليس أمام الملأ، إلاَّ إذا تم توضيح ذلك بشكل مباشر معها.

وفي مطلع شهر آذار / مارس، حين كان معدل التضخم قد تجاوز 8 بالمئة، ازدادت قناعتي بأن دخولنا في آلية سعر الصرف هو الخيار المعقول. فطلبت إعداد لائحة تبين لنا مقدار قربنا من المعايير التي حددتها قمة مدريد للدخول في هذه الآلية. وأدركت أننا إذا دخلنا تلك الآلية، فلن يكون دخولنا على حساب مصداقية رئيسة الوزراء. لذلك يتعيَّن علينا أن نبرهن بأن شروطها متحققة. وكانت تقديرات شهر آذار / مارس لهذه الشروط مشجعة، لكن لا يزال أمامنا طريق طويل. وطلبت أيضاً إعداد دراسة حول الأخطار المحتملة جراء الدخول المبكر، إضافة إلى مزايا ذلك التوقيت المبكر للدخول. فإن كنا سندخل يجب أن أكون مقتنعاً بأننا على صواب في ذلك، وأنني أستطيع أن أناقش جوانبه الإيجابية مع رئيسة الوزراء عن إيمان به، وأدافع عنه عن قناعة.

ثم أخذت تسيطر المناقشات حول السياسة الأوروبية بصورة متزايدة على كل محادثاتي، ليس فقط مع رئيسة الوزراء، وإنما أيضاً مع دوغلاس هيرد. مما يجدر ذكره أن علاقات العمل بيني وبين دوغلاس كانت مريحة على الدوام. عندما كان وزيراً للداخلية وكنت وزير دولة في وزارة الخزانة كنا نلتقي على الغداء بصورة دورية منتظمة في مطعم ميجانو Mijanou الواقع في شارع ايبوري Ebury Street. وبعد أن صار وزيراً للخارجية انتقل لقاؤنا إلى مقره الرسمي في كارلتون غاردنز Carlton Gardens حيث نتناول الإفطار معاً بينما كانت زوجته جودي هيرد تبعد عنا الأطفال أثناء محادثاتنا.

كان دوغلاس يرى أن علينا أن نحسِّن علاقاتنا الأوروبية، ليس فقط لمجرد استخدام هذه العلاقات لمصلحتنا الداخلية. وكنا نحن الاثنين نعتقد أن إقناع رئيسة الوزراء بذلك ينبغي أن يكون باليسر واللطف وليس بالمجادلة العنيفة. كنا نعرف جيداً أنها لا تحتمل أن تفقد وزيراً للمالية، أو وزيراً للخارجية، ولم نفكِّر إطلاقاً باستخدام هذه الورقة. كنا نريد أن نقنعها بمزايا

الدخول في آلية سعر الصرف، وكنا نؤمن أن المنطق والإقناع اللطيف قد يحقق الغاية التي لا يمكن أن تتحقق بالإنذار والوعيد. في غضون ذلك، كان نيك ريدلي الذي لم ينس محور هاو ـ لوسون، يرتاب في أمر لقاءاتنا ويرى أن غموضاً يكتنف اجتماعاتنا على موائد الإفطار. لكن السر الذي لم يجد له تفسيراً هو كيف يمكننا أن نتحدث بأمور العمل في وقت كان فيه أطفال دوغلاس يستعدون للذهاب إلى المدرسة صباحاً.

بتاريخ التاسع والعشرين من شهر آذار / مارس، الذي يصادف عيد ميلادي السابع والأربعين، بدأت مهمة التحدث إلى رئيسة الوزراء وإقناعها. كنت أدرك أن حديثي معها لن يكون مباشراً وصريحاً، لكنني وجدت يومئذٍ أن الدخول في عضوية آلية سعر الصرف أمر لا مناص منه. وقد وافقني دوغلاس الرأي بأن إقناع مارغريت يجب أن يكون لأسباب اقتصادية، وبأسلوبه المعروف بحبه للدعابة، قال: لقد فتح نابليون معظم أوروبا لذلك فإن إقناع رئيسة الوزراء بالدخول إلى جزء منها ليس بالأمر اليسير.

وأطلقت العملية في أول نقاش معها، وكانت النتيجة تباعداً في الآراء. لكنني لحسن حظي كنت أقرب إلى تفكيرها من نايغل لوسون فيما يتعلق بآلية سعر الصرف. كنت أرى أننا يجب ألاَّ نحدِّد موعداً في المستقبل للانضمام إلى هذه الآلية لأن ذلك يضعنا في موقف نكون فيه تحت رحمة الأسواق. وقلت أيضاً إن دخولنا في هذه العضوية يجب أن يكون ضمن حزم واسعة في تذبذبات أسعار الصرف، وألاَّ نكون محصورين ضمن حزمة ضيقة. ووافقت مارغريت على ذلك. ثم أوضحت لها أن الجنيه الاسترليني يعاني من الضعف، وأن أسواق صرف العملات الأجنبية باتت معتادة على أسعار أعلى للفائدة لدعمه. وهذا أمر خطير كان له أثره لدى مارغريت التي أعربت عن رغبتها بالعمل السريع لتخفيض سعر الفائدة.

وفي هذا اللقاء بحثنا أيضاً مسألة المؤتمر الحكومي حول الاتحاد النقدي

الأوروبي المقرر انعقاده في شهر كانون الأول / ديسمبر حيث ستجري مناقشات حول الكثير من المقترحات التي ليست في صالح بريطانيا، ذلك أن ابتعادنا عن آلية سعر الصرف ERM قد جعلنا خارج تلك المناقشات. لم تعجبها تلك الملاحظة، ولو أنها تركت أثراً لديها. وشعرت أني أحرز تقدماً أفضل مما توقعت. عندما أنهت الحديث قائلة إنها ليس لديها الوقت الكافي لمتابعة النقاش ذلك الصباح. ولم تكن هذه الحادثة بيننا آخر مناسبة تعرب فيها عن عدم رغبتها في الحديث حول هذا الموضوع. فهي على الأقل لم ترفض مناقشته رفضاً نهائياً، وقلت لها إني سأعود لمناقشة الأمر معها ثانية.

وفي وزارة الخزانة لم يكن أحد متيقناً من الحصول على قرار سياسي بخصوص دخولنا في عضوية آلية سعر الصرف، رغم أنني قد طلبت إليهم إجراء دراسة حول التواريخ المحتملة والممكنة لدخولنا. وشرعنا نبحث عن التواريخ المحتملة على افتراض أن يوم الدخول يجب أن يكون في عطلة نهاية الأسبوع وذلك بهدف إعطاء الأسواق فرصة لتهيء نفسها قبل استئناف العمل صباح الاثنين، أول أيام الأسبوع. وهذا الأمر قلّل فرص الخيارات بدرجة كبيرة، لكن لحسن الحظ لم يدرك المعلّقون كم هي محدودة تلك الفرص. ولو أدركوا ذلك، لكانت تخميناتهم حول ما إذا كنا سندخل تلك الآلية، وزمن دخولنا أكثر انفعالاً. لكن الصحافة رغم ذلك لم تمتنع عن ممارسة لعبة التخمين.

كانت النافذة الأولى لدخولنا ما بين نيسان / إبريل وتموز / يوليو، لكنها بعيدة الاحتمال، ذلك أننا في هذه الفترة لا نكون قد حققنا شروط مدريد. وبدا التوقيت الأفضل ما بين مطلع أيلول / سبتمبر وأواخر تشرين الأول / أكتوبر. ولم نجد الفترة ما بين تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر مقبولة لأن هذه الفترة قريبة جداً من موعد انعقاد المؤتمر الحكومي. وسيرى شركاؤنا الأوروبيون في ذلك الموعد محاولة متأخرة لفرض نفوذ لنا في المؤتمر، وفي

هذه الحال سيكون مصيرنا الفشل. إن كنا نريد أن يكون لنا ذلك النفوذ، ونحن حقاً نريده، فيجب أن يكون دخولنا في وقت مبكر أكثر. والسبب في ذلك أن المناقشات ستكون كثيرة حول عدد من القضايا الملحة قبل انعقاد المؤتمر.

بتاريخ السابع عشر من نيسان / إبريل، دعي بيتر ميدلتون لإلقاء محاضرة حول آليات الانضمام إلى آلية سعر الصرف في ندوة اقتصادية. وقد أرسلت هذه المحاضرة إلى رئيسة الوزراء بعد أيام قلائل من الانتخابات المحلية الجارية في جميع أنحاء البلاد بتاريخ 3 أيار / مايو والتي أوضحت نتائجها أننا فقدنا الكثير من الدعم السياسي بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية والصراعات داخل الحزب حول أوروبا. وهكذا وجدت أن قضية انضمامنا إلى آلية سعر الصرف أخذت تزداد قوة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

كنت ألتقي بصفة دورية مع روبن لي بمبرتون Robin - Leigl - Pemberton حاكم مصرف إنكلترا Bank of England وأناقش الموضوع معه. وهو رجل يتمتع بسحر خاص في مناقشة أمور العمل، مرح، حسن الأخلاق والتهذيب، يحب لعبة الكريكيت وذو محتد إنكليزي أصيل. في واحد من هذه اللقاءات اطلعنا على رسم كاريكاتيري نشرته إحدى الصحف، يصوِّر قارباً تقوم بالتجديف فيه مارغريت تاتشر وأنا، ويسير باتجاه سهم كتب عليه «نحو النظام النقدي الأوروبي»، ومع كل ضربة بالمجداف تقول مارغريت «خارجاً، خارجاً» وأقول أنا «داخلاً، داخلاً» يدعمني في ذلك نايغل لوسون وروبن الذي يقفز على الضفة المحاذية. وأخذنا نتراهن من منا سوف يشتري أصل ذلك الرسم المعبِّر عن الواقع. وكسبت الرهان وحصلنا على الرسم الذي لا أزال أحتفظ بنسخة منه معلّقة على جدار مكتبي. كنا، روبن وأنا، متفقين حول ضرورة الانضمام إلى آلية سعر الصرف، وإن كنا نختلف على مقدار الحماس لذلك. كان يؤمن به كمبدأ. أما أنا، وكما قلت في مناسبات سابقة، فكنت أؤمن به كسلاح أستخدمه في محاربة التضخم.

في أوائل شهر حزيران / يونيو ظهر جلياً أن سعر صرف الجنيه ارتفع في الأسواق بسبب الاعتقاد الراسخ بأننا سوف ندخل آلية سعر الصرف. وأشار عليّ المسؤولون في وزارة الخزانة أننا نستطيع الدخول في أي موعد شريطة أن يكون ذلك ضمن مرونة التحرك 6 بالمئة نحو الأعلى أو الأسفل من السعر المركزي يوم الدخول. وأضافوا قائلين بينما يكون موعد الدخول حين يكون التضخم في أدنى مستوياته، إلاّ أن ذلك ليس من الأهمية بمكان. أما على الصعيد السياسي فالوضع مختلف، إذ تنص شروط مدريد التي حددتها مارغريت تاتشر أن يكون التضخم في هبوط. لذلك علينا أن نعرف على وجه اليقين أن التضخم قد وصل إلى ذروته.

كان شهر حزيران / يونيو شهراً حاسماً. فالرأي في وزارة الخزانة يزداد تصلباً نحو الدخول المبكر. الأسواق في حالة اضطراب وتعاني المصاعب. والحكم الجيد يتطلّب قراراً. واستقصيت آراء الوزراء في وزارة الخزانة، فلم يقدم أحد رأياً يؤيد بقاء الجنيه الاسترليني خارج آلية سعر الصرف، سوى آندرو تيري الذي اقترح عليّ التفكير في تأخير موعد العضوية.

ومرة أخرى أبلغت رئيسة الوزراء بهذه «النوافذ للدخول» وبينت لها الأسباب الداعية لاتخاذ قرار سريع. واقترحت عليها تاريخ 20 تموز / يوليو كموعد مبكر ممكن، وكنت أدرك أنها سوف تصدني على الفور، لكنني في الوقت ذاته كنت آمل أن هذا التاريخ سيشجعها على قبول تاريخ معين في شهر أيلول / سبتمبر أو تشرين الأول / أكتوبر.

وفي اجتماعنا الثنائي التالي بتاريخ 14 حزيران / يونيو قالت رئيسة الوزراء ما معناه إنها للمرة الأولى ليس لديها تحفظات حول دخولنا، لكنها تفضل التأخير. كانت تريد أن ترى التضخم يسير نحو الهبوط، ويساورها قلق أكيد حول مدى تأثير الاتحاد النقدي الألماني. وقالت لي أيضاً إنها تأمل «بمكافأة» مقابل الدخول، إما أن تكون هذه المكافأة سعر صرف أعلى للجنيه،

أو تخفيضاً في سعر الفائدة. وأدركت تلك اللحظة أن أفكارها بدأت تتجه نحو الفوائد التي يمكن أن نجنيها من انضمامنا إلى تلك العضوية والطريقة التي سوف نسوغ بها تلك العضوية. ووافقت على أن أعيد التفكير بالتوقيت وأخبرها رأيي.

وعندما فعلت ذلك، اقترحت عليها الدخول في شهر أيلول / سبتمبر أو بعد هذا الموعد، وذلك اعتماداً على أداء الاقتصاد. وبذلك أضحت قضية دخولنا تدور حول متى يكون ذلك وليس إذا تم ذلك.

في الثاني من تموز / يوليو اقترحت على رئيسة الوزراء الانضمام قبل انعقاد مؤتمر حزب المحافظين في شهر تشرين الأول / أكتوبر، حيث رأيت أنه في حال عدم وجود قرار سيكون من الصعوبة بمكان تمرير ذلك سياسياً في المؤتمر أو في غيره من المناسبات. مثل مناسبة المأدبة التي يقيمها رئيس بلدية لندن في شهر تشرين الثاني / نوفمبر. وإن كانت ثمة شكوك تتزايد التخمينات قبل أي من هاتين المناسبتين، ناهيك عن كون الأسواق تتوقع إعلان شيء ما. لذلك فنحن بحاجة لقرار نهائي، إما سلباً أو إيجاباً.

كنت على يقين أننا سنقبض على الشوك وننضم إلى تلك العضوية. والقرار الإيجابي بالدخول سوف يتيح لنا استغلال مناسبات إلقاء الكلمات في فصل الخريف لنتحدث عن مضامين الدخول. وفي الوقت نفسه، كانت رئيسة الوزراء في حالة من التردُّد وعدم اليقين، وذلك إلى أن تجد الشروط التي فرضتها هي في مؤتمر مدريد قد تحققت. وهكذا ضاع خيار شهر تموز / يوليو الذي كان خياراً ممكناً ولو أنه ليس الخيار المفضَّل لديّ.

بتاريخ الرابع من تموز / يوليو، ذكرى استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وافقت رئيسة الوزراء على النظر في تواريخ معيَّنة لدخولنا في عضوية آلية سعر الصرف. وكان الخياران الأكثر احتمالاً 14 أيلول / سبتمبر أو 5 تشرين الأول / أكتوبر. ولكي تضمن أن يؤثر سعر الصرف يوم الدخول إيجاباً في التضخم، طلبت رئيسة الوزراء إليّ أن أدرس النواحي العملية لحزمة

تراوح ما بين 4 بالمئة حول السعر المركزي للجنيه بدلاً من 6 بالمئة التي وافقت عليها سابقاً. كان هذا التغيير في المسار داعياً للدهشة لكنه جدير بالاعتبار إذ أنه يجعل الدخول ممكناً. أما الشركات وقطاع الأعمال فما زالت على موقفها المتحمس للدخول. وفي اجتماع مع CBI تحدث المدير العام هوارد ديفيز قائلاً: «إنهم لا يزالون على التزامهم الثابت نحو الدخول وأنهم يعارضون تخفيض قيمة الجنيه من جانب واحد».

حتى في تلك المرحلة المتأخرة كانت تنتظرنا بعض المخاوف الأخرى. في شهر تموز / يوليو حدَّدت ألمانيا سعراً للصرف بحيث جعلت المارك الألماني الشرقي مساوياً للمارك الألماني الغربي. وكان هذا القرار مدفوعاً بدوافع سياسية وبعيداً عن الواقع، مما أدَّى إلى ممارسة الضغط على سعر الفائدة في كافة أنحاء أوروبا. وفي مطلع شهر آب / أغسطس أقدم العراق على غزو جارته الكويت ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً مفاجئاً، وبالتالي ارتفاع سعر صرف الجنيه الذي وصفته الأوساط التجارية في العاصمة، لندن، بأنه «عملة نفطية» وذلك لأسباب تتعلق باحتياطنا من نفط بحر الشمال. لكن هذه الحركة في الأسواق لا تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي، فتعرضنا لخطر انخفاض حجم العملة المتداولة وبالتالي انخفاض الأسعار وهذا ما يؤثر سلباً في الصادرات. وبسبب قلقها الشديد إزاء أزمة الخليج واحتمال نشوب حرب تشارك فيها بريطانيا ـ وأيضاً كما أظن، أحسست بوجود فرصة أخرى لتأجيل اتخاذ قرار تعلم أنه ضروري لكنها لا ترتاح إليه ـ فكَّرت مارغريت مرة أخرى بتأجيل موعد الانضمام إلى آلية سعر الصرف.

وساءلت نفسي هل هذا قرار حكيم؟ ووجدت أنه ليس كذلك. وبدا لي أن أموراً كثيرة يتوقف مصيرها على ما سوف يحدث في أزمة الخليج. إن كانت هذه الأزمة ستطول، فسيكون لدخولنا المبكر قوته، حيث في دخولنا المبكر هذا نكون في وضع أفضل لمعالجة ذلك الاضطراب في ظل حماية تلك الآلية

مما لو كنا وحيدين. وإن كانت الحرب قصيرة الأمد فالأسلم، كما رأيت، أن نكون خارج هذه الآلية إلى أن تنتهي الحرب. ووافقتني رئيسة الوزراء على ذلك؛ أي، بما أنه لا يوجد حل فوري قريب فإن أزمة الخليج لن تمنعنا من الانضمام، وهكذا نعود إلى مسارنا. وما زاد في دهشتي أن كتاباً جديداً من تأليف آلان والترز نشر مؤخراً لم يجعلها تغير رأيها.

بتاريخ الثالث من أيلول / سبتمبر كتبت مذكرة مطولة ألخص فيها وضعنا (في ذلك اليوم نبهني مكتبي الخاص بالقول: «إنه يوم اندلاع الحرب. فهل هذا توقيت مناسب لإرسال المذكرة؟» وقد أرسلتها فعلاً). كنا في أوائل الصيف نشعر بالقلق بأن قيمة الجنيه ستكون أدنى مما ينبغي لدخولنا في العضوية مما يجعل عضويتنا في آلية سعر الصرف غير ناجعة في محاربة التضخم. وبعد ذلك شعرنا بالقلق بأن تلك العضوية سوف تؤثر في رفع سعر الصرف كثيراً مما يضطرنا إلى تخفيض سعر الفائدة في وقت يكون غير ملائم للتخفيض لأسباب داخلية. لكن خوفنا هذا لم يخرج إلى دائرة العلانية. وفي مطلع أيلول / سبتمبر درسنا فكرة أن يكون سعر الصرف يوم الدخول 3 مارك ألماني، وذلك بموافقة تامة من بنك إنكلترا.

واجتمعت برئيسة الوزراء في الرابع من أيلول / سبتمبر واتفقنا على ما يلي: بما أنه لا يمكن تخفيض سعر الفائدة حالياً، فإننا سوف نستطيع فعل ذلك قريباً دون المساس بسياستنا الخاصة بمكافحة التضخم، لكننا سوية أحسسنا بضرورة تخفيض سعر الفائدة قبل الدخول في آلية سعر الصرف، حيث أن ذلك سوف يبدو وكأننا نوجه رسالة بأن سعر الصرف سوف يهبط. وليس هذا بكل تأكيد ما كنا نريده.

لم نكن متأكدين متى يكون التضخم في ذروته. فالواضح أن هذا هو الذريعة التي نتذرع بها للدخول، مثلما يكون أيضاً ذريعة لتخفيض سعر الفائدة إذا وجدنا ذلك مناسباً. وفي هذا اللقاء، ولأول مرة، تحدثت رئيسة الوزراء عن

إمكانية الدخول وتخفيض سعر الفائدة في آن معاً. وبهذا بدت وكأنها تضيف السكر لقرص دواء تعلم أنه لا بد من ابتلاعه ولا تريده. ولم أعترض على ذلك حينئذٍ لأنني لا أريد أن أقول شيئاً يبعدها عن التفكير الإيجابي في موضوع الدخول. لكنني أدركت مستقبلاً أن هذه كانت غلطة مني. فقد فرضت رئيسة الوزراء في وقت آخر تخفيضاً في سعر الفائدة، كان له أثره السلبي الضار.

وأخذت الخطوات تتسارع منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من وجود مؤشرات إحصائية اقتصادية في شهر أيلول / سبتمبر لا تبشر بالخير، قررنا المضي بقوة نحو الاتجاه المؤدِّي إلى العضوية. وفي اجتماع مع بيتر ميدلتون ذكرت أن ثمة شعوراً متزايداً بأن الركود الاقتصادي وشيك وأن الضغط سوف يتزايد من أجل تخفيضات في سعر الفائدة. وأردت ذلك الانضباط الذي تجلبه لنا آلية سعر الصرف أن يضمن لنا بأن تلك الخطوات لها ما يبررها، وأننا لا نقوم بخطوتنا تلك لأسباب سياسية بحتة. وفي تلك الأثناء وردتنا تقارير من بنك إنكلترا تفيد أن الأسواق باتت عصية على التحكم، وصعبة إدارتها. وحذرني روبن لي بيرتون أن هذا الوضع سوف يزيد الأمور سوءاً في إطار التحضيرات للمؤتمر الحكومي المقرر انعقاده في كانون الأول / ديسمبر.

وفي الحادي عشر من أيلول / سبتمبر نقلت إلى رئيسة الوزراء ما مفاده أن الأسواق تنتظر الدخول وتتوقعه، وأن الرأي العام يرحّب بذلك، وأضفت قولي إن التأخير سيؤدي إلى ضعف سعر الصرف ويزيد من حجم التضخم ويؤخر عملية تخفيض سعر الفائدة. وقدمت لها تقريراً يحوي النواحي الإيجابية والسلبية للتواريخ الممكنة للدخول. ولحظت في تقريري أن يوم الخامس من تشرين الأول / أكتوبر هو آخر فرصة لنا للدخول إلى عضوية آلية سعر الصرف قبل انعقاد مؤتمر الحزب.

وفي وزارة الخزانة دعوت إلى اجتماع موسَّع حضره كبار المسؤولين ـ بيتر ميدلتون وتيري بيرنز ونايغل ويكس ومايكل شكولار وبول غري ـ ووضعنا

جدولاً زمنياً للانضمام إلى آلية سعر الصرف بحيث يكون يوم الدخول هو الثاني عشر من تشرين الأول / أكتوبر الذي يصادف يوم إلقاء رئيسة الوزراء كلمتها في المؤتمر، وفي الوقت نفسه لم أستبعد يوم الخامس من الشهر ذاته. بعد يومين من ذلك الاجتماع أخبرني بعض المسؤولين أن ذروة التضخم ستكون في شهر أيلول / سبتمبر حيث تبلغ 10,9 بالمئة (الإعلان سيكون في تشرين الأول / أكتوبر) وأن بإمكاننا أن نبرر تخفيض سعر الفائدة بعد ذلك التاريخ بأسبوعين. فكان أمامنا ثلاثة احتمالات لتوقيت التخفيض: أولها بمعزل عن دخولنا في الآلية، وقبل موعد الدخول (وهذا ما لم يفضله أحد)؛ وثانيها بالتزامن مع دخولنا (وهذا ما كانت رئيسة الوزراء تصر عليه)؛ وثالثها بعد الدخول (وهذا ما تفضله وزارة الخزانة وبنك إنكلترا). ومع أنني كنت أعرف ما تفضله رئيسة الوزراء إلاّ أنني كنت أرى أن توقيت ما بعد الدخول هو التوقيت الأنسب وقدمت إليها توصيتي على هذا النحو.

وفي اليوم التالي اجتمعت المجموعة ذاتها من المسؤولين وانضم إليها إدى جورج Eddie George نائب حاكم بنك إنكلترا (بسبب غياب الحاكم روبن لي بمبرتون خارج البلاد) وعقد الاجتماع في مقر رئاسة الوزراء بالمبنى رقم 10. وبعد نقاش ساخن حول تخفيض سعر الفائدة، ورغم معارضة الجميع، فازت رغبة رئيسة الوزراء، ألا وهي «لا دخول، لا تخفيض»، وليس لدينا أي خيار سوى الإذعان لرغبتها.

وما زالت أمامي ثلاثة أمور أخشى حدوثها: أولها، أن رئيسة الوزراء قد تغير رأيها في اللحظة الأخيرة أو أن شيئاً غير متوقع قد يحدث، وهذا أمر غير محتمل، لكنه ممكن. وثانيها أن تأخير أسبوع واحد بعد صدور قرار أكيد بالانضمام قد يفسح المجال لتسرب معلومات إلى الإعلام، فالصحافة كانت تتابع موضوع التاريخ يوماً بيوم. وثالثها أن انتسابنا إلى العضوية بتاريخ الثاني عشر من شهر تشرين الأول / أكتوبر يصادف يوم إلقاء رئيسة الوزراء لكلمتها

في مؤتمر الحزب، وهذه نقطة سلبية كبيرة ضد هذا التاريخ، ذلك أن كلمة رئيسة الوزراء تحظى بتغطية إعلامية واسعة وغالباً ما تكون إيجابية. فإن انتهت من كلمتها في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، وأعلنت أن دخولنا في عضوية آلية سعر الصرف بعد خطابها بنصف ساعة لن تنال كلمتها حظها من التغطية الإخبارية. لذلك اقترحت على المجتمعين أن نأخذ في اعتبارنا الانضمام بتاريخ الخامس من تشرين الأول / أكتوبر. وساد صمت لفترة وجيزة، واتضح للجميع أن عدم الانتظار لأسبوع واحد له فائدته. فقالت رئيسة الوزراء: «إفعل ذلك، إفعل ذلك غداً».

في الساعة الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم عدنا جميعاً إلى وزارة الخزانة، وفي السابعة والربع رجعنا إلى مقر الحكومة، وقد تم إعداد النص الخاص بالإعلان عن انضمامنا إلى العضوية، كما تم إعداد النص التفصيلي حول التوقيت الذي سيذاع في اليوم التالي. واكتملت الترتيبات الخاصة من أجل لجنة شؤون النقد، وتم تحضير المواد اللازمة للإعلام. وتقررت أسماء الأشخاص الذين سيجري الاتصال بهم. ولم نفكّر مطلقاً بالإساءة إلى خطاب زعيم حزب العمال نيل كينوك Neil Kinnock في مؤتمر حزبه الذي سينعقد في اليوم التالي. لكننا في الوقت ذاته لم نر ما يدعونا للتأجيل لهذا السبب. كنا على أتم الاستعداد للانطلاق. ذهب إيدي جورج لإجراء محادثات مع محافظي المصارف الأوروبية، وتحدث نايغل ويكس مع ماريو سارسينللي رئيس لجنة شؤون النقد الذي رحب بقرارنا بحرارة.

تحدثت بالهاتف مع روبن لي بمبرتون الذي سرّ لهذا النبأ، ومع كارل أوتو بول، رئيس المصرف المركزي الألماني الذي هنأني على هذا القرار واصفاً إياه بأنه «جريء وشجاع». وأعرب عن دعمه لخطوتنا، ولم يذكر أية عبارة سلبية حول سعر الصرف الذي ندخل به وكان في نيتنا الدخول به.

وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة الخامس من تشرين الأول /

أكتوبر، وبعد إغلاق أسواق الأوراق المالية أذعت الإعلان الرسمي لدخول بريطانيا في عضوية آلية سعر الصرف، وأدلت رئيسة الوزراء ببيان مقتضب خارج مقر رئاسة الوزراء في شارع داوننغ ستريت قالت فيه: «لقد فعلنا ذلك لأن سياستنا صحيحة».

رحبت الصحافة بهذا الإعلان، فقالت صحيفة «فايننشال تايمز» في صدر صفحتها «التوقيت صحيح». وأكدت «التوقيت مناسب جداً على الصعيدين السياسي والاقتصادي» وكذلك كان موقف معظم الصحف الأخرى:

فقالت صحيفة الاندبندنت: «ميجر يلعب الورقة الرابحة ـ أسعار الأسهم في ارتفاع والحكومة تأخذ زمام المبادرة السياسية والاقتصادية».

وأشارت صحيفة الديلي تلغراف: «ليس خياراً سهلاً».

وكان عنوان صحيفة صنداي تلغراف: «الشكر لله ـ والآن نحو نظام قوي».

وأكدت صحيفة صنداي تايمز: «قطاع الأعمال يرحب بدخول بريطانيا في آلية سعر الصرف».

وقالت صحيفة الغارديان: «المحافظون يكسبون رهان آلية سعر الصرف. أسعار الأسهم في ارتفاع وسط تزايد في نشاط الأسواق».

وبعد سنتين من ذلك التاريخ وعندما اضطربت أحوال السوق واضطررنا للخروج من آلية سعر الصرف، اتخذت بعض الصحف خطاً مختلفاً اختلافاً كبيراً. ولم نجد أحداً من أولئك الذين دافعوا عن دخولنا، بينما أولئك الذين زعموا أنهم حذرونا من كارثة لا بد واقعة ظهروا في كل مكان، وكأن الزمان عصر ذهبي لمن يدرك حجم الشيء بعد وقوعه.

رحّب نيل كينوك بالقرار ووصفه بأنه «هام جداً» بينما هاجمه جون سميث وزير ماليته في حكومة الظل قائلاً إن شروط مدريد لم تتحقق (هراء قوله هذا

حيث أنه أصلاً لم يؤيد تلك الشروط)، وإنما آذنت بقدوم «منفعة محتملة قد يجلبها سعر صرف أكثر استقراراً لعمل ضروري جداً ليستعيد الاقتصاد البريطاني عافيته». آنذاك أيَّد حزب العمال سعر الصرف الذي دخلنا به، لكن يبدو أنه نسي تأييده هذا بعد سنتين عندما انسحبنا. وجون سميث الذي انتقد الحكومة بعد دخولها في تلك الآلية، قال عن حزب المحافظين «إنهم المهندسون الوحيدون لوضعنا الحالي الكئيب وهم ولا أحد سواهم من صنع ذلك الوضع». لم يكن هكذا رأي جون سميث في تلك الآونة. وكان ثمة أيضاً بعض الانشقاقات الداخلية. سكرتيري الخاص للشؤون البرلمانية طوني فافل Tony Favell الذي عمل معي منذ كنت في وزارة الصحة والضمان الاجتماعي استقال احتجاجاً على ما حصل. وكانت استقالته ما لم أتوقعه فكان ذلك دون شك مؤشراً لما سوف يحصل.

وفي مجلس العموم أدليت ببيان عقب دخولنا مباشرة وافتتحت نقاشاً حول ذلك بعد أيام. قلت في بياني: «لهذه الآلية سجل حافل بالنجاح تثبت صحته عبر السنين وذلك بضمان استقرار أسعار صرف العملات وتخفيض التضخم. وتعتقد الحكومة أن بريطانيا، أيضاً، سوف تستفيد من عضويتها، ذلك أن آلية سعر الصرف سوف تدعم سياستنا في مكافحة التضخم، وتساعدنا في تأمين الاستقرار والثبات اللذين تحتاجهما الصناعة. وتضع الإطار الصحيح لاستئناف عملية النمو القائمة على أسس سليمة بعيدة عن التضخم». وفي ختام نقاش آخر فيما بعد شدَّد لوزمان لامونت على حقيقة مفادها أن انضمامنا لتلك الآلية أمر حتمي لا مناص منه وقال لو انتظرنا مدة أطول كان ذلك أشبه ما يكون «بمتعة التلذذ بتعذيب الذات». وكان محقاً في قوله هذا.

وفي حين لقي انضمامنا تأييداً منقطع النظير، كان نقاد السياسة الأوروبية داخل حزب المحافظين من أمثال جون بيفن John Biffen يهاجمون القرار. وأثار تيدي تايلور Teddy Taylor أسئلة حول خيارات الانسحاب إذا دعت الضرورة

لذلك، وقال بيل كاش Bill Cash: «إلى هنا، وكفى!» ونادى نيك بدجن Nick Budgen بتعويم الجنيه، ونورمان تيبت Norman Tebbit الذي أيد القرار سابقاً وقال إنه «لا يدري» شيئاً عن دخولنا في آلية سعر الصرف. ويبدو أن عبارته «لا أدري» سوف تعني معارضته ولكن بأسلوب لطيف.

أحد المعلقين الاقتصاديين، بيل كيغان من صحيفة «الأوبزرفر» الذي كان في الماضي شوكة في خاصرة نايغل لوسون، كان دقيق التنبؤ بما سيحصل. فقد قال منذ اللحظة الأولى إننا دخلنا بسعر صرف عالٍ جداً للجنيه، وعندما انسحبنا بعد سنتين كان من القلائل جداً الذين يحق لهم أن يقولوا: «قلت لكم ذلك». لكنه لم ينبس ببنت شفة حين دخلنا حول إمكانية التفاوض للدخول بسعر صرف أدنى.

دخلنا آلية سعر الصرف بسعر 2,95 مارك للجنيه حسب سعر السوق. ولم يكن أمامنا خيار حقيقي لنبتعد كثيراً عن ذلك السعر الذي بدا فيما بعد مفيداً من الناحية السياسية لبعض النقاد ليزعموا أنه كان أمامنا خيار. ولو حاولنا الدخول بسعر صرف أدنى، لما وافق شركاؤنا الأوروبيون ولم يكونوا ليسمحوا لنا باكتساب ميزة تنافسية لدى دخولنا بتخفيض غير حقيقي لقيمة الجنيه. وحتى لو كنا نجونا في هذا، فإن الضغط على الجنيه سيكون أكبر كثيراً ولاضطررنا لتخفيض أسعار الفائدة كثيراً في محاولة لمقاومة ذلك التدهور، وذلك قبل أن يكون التخصيص سليماً من الناحية الاقتصادية. وعلى هذا فإن أي اقتراح يقول بإمكانية الدخول بسعر صرف أدنى من ذلك هو اقتراح غير واقعي. وعلى أية حال لم يقترح ذلك أحد من الذين شاركوا في المفاوضات. في ذلك الوقت كان المصرف المركزي الألماني يفضل دخولنا بسعر صرف أدنى قدره 2,9 مارك للجنيه، بينما فضل الآخرون سعراً أعلى من ذلك، حيث كان رأي مصرف فرنسا المركزي والمصرف المركزي الإيطالي أن ندخل بسعر 3 مارك للجنيه. أما رئيسة الوزراء وبنك إنكلترا فقد كانا إلى

جانب سعر صرف ثابت وذلك بهدف الوصول إلى تخفيض في سعر الفائدة. والواقع أن سعر 2,95 مارك كان حول المعدل الوسطي لسعر الصرف خلال العقد المنصرم من السنين، وبحسب الحسابات التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «للقوة الشرائية للجنيه» كان ذلك السعر أدنى من القيمة الحقيقية للجنيه بمعدل 17 بالمئة.

غير أننا أحسسنا بشيء من الزهو «بعدم التفاوض» مع لجنة شؤون النقد في بروكسل حول موضوع سعر الصرف عند دخولنا. فقد كان ماريو سارسينللي يريدنا أن نقول: «إننا لا نسير ضد تيار السوق» بدلاً من أن نحدد سعر الصرف عند الدخول. ربما كان ذلك بداعي الأدب والتهذيب منه. ولكن لا يوجد شيء نفاوض عليه لأنه لم يكن من الممكن إبداء مرونة حقيقية حول سعر الصرف عند الدخول. وبعد سنتين من ذلك التاريخ، ولدى خروجنا من عضوية آلية سعر الصرف وعندما كان التضخم قد خرج من المنظومة، استعاد الجنيه قيمته ضمن الهوامش الأصلية للسعر حين الدخول.

لم تكن الأمور تسير كما خطط لها. لقد كان قرار تخفيض أسعار الفائدة لحظة الدخول خطأ بكل تأكيد. وقد هاجمه بعنف نايغل لوسون في مجلس العموم كما هاجمه بعض المعلقين الاقتصاديين. فقد قال نايغل: «لأسباب معروفة جيداً ـ ويمكن للمرء أن يخمّن ما هي ـ فإن صديقي المحترم ـ ويقصدني ـ لم يدرس إمكانية الانضمام إلى آلية سعر الصرف قبل تخفيض سعر الفائدة... وهذه ليست ذات شأن ضئيل، لأنّ الربط بين الاثنين، للأسف، قد أدّى إلى حالة من السخرية في الأسواق سوف ندفع ثمنها». أما كين بيكر فقد كتب ذات مرة «كان تخفيض سعر الفائدة «ورقة التوت» التي استخدمتها مارغريت من أجل الدخول» وهذا صحيح إلى درجة كبيرة، لكنها ليست الحقيقة الكاملة. فقد كانت مارغريت حريصة كل الحرص على أن ترى سعر الفائدة ينخفض، ولم يكن أحد مستعداً لإعطائها الضمانة بأنه سينخفض خلال وقت

قصير من تاريخ دخولنا، كما رفض بنك إنكلترا أن يعطي التزاماً صريحاً بهذا الشأن. لذلك اتخذت الخيار المربح لها بأن يحدث تخفيض في سعر الفائدة عندما تعلم أنها سوف تحصل عليه.

وكنت أزداد قلقاً عندما بدأت رئيسة الوزراء تخبر سراً بعض الزملاء الذين ينتقدون دخولنا بأننا سوف نستطيع وبكل سهولة أن نعيد ترتيب الأمور وأنها لن تستخدم الاحتياطي للدفاع عن سعر صرف الجنيه. فهذا شيء لا يُصدّق: إعادة ترتيب الأمور ـ أي من حيث الجوهر تخفيض قيمة الجنيه ـ لن يكون بالأمر السهل، وعندئذ لن يكون أمامنا خيار آخر سوى استخدام ما لدينا من احتياطي العملات الأجنبية من أجل الحفاظ على سعر الصرف إذا بدأ سعر الصرف ينخفض كثيراً. لقد أظهرت ملاحظات رئيسة الوزراء عدم التزام (أو عدم تفهم) بالنظام الذي أعطت موافقتها للدخول فيه. ولم يكن هذا الأمر منسجماً مع أهدافها. لقد كانت تطالب بالدخول بسعر عال للصرف لتضع حداً للتضخم (وتسريع العمل لتخفيض سعر الفائدة) لهذا لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون من يعمل على تخفيض قيمة الجنيه، وأن تقوم بتخفيض هذه القيمة عند أول إشارة للمصاعب الاقتصادية وتقوض بذلك سياستنا في مكافحة التضخم. ومع ذلك، فقد أثارت ملاحظاتها في ذهني شكوكاً حول ما إذا كانت تتمسك بهذه السياسة حين بدأت السياسة تسبب بعض الألم ـ وهذا ما يحتمل حدوثه عندما نضغط التضخم إلى خارج الاقتصاد ـ أو فيما إذا كانت سوف تنأى بنفسها عن هذه السياسة وتدع الجميع يعرفون أن هذه السياسة قد فرضت عليها. لكنني أخرجت هذه الأفكار من ذهني حين رأيت الجنيه محافظاً على قوته وأن قلقي كان مجرد تفكير علمي بعيد عن الواقع.

غير أن تلك السنة لم تخل من وقائع مفرحة. في شهر أيلول / سبتمبر حضرت مؤتمر وزراء مالية دول الكومنولث الذي عقد في ترينيداد، كانت تلك زيارتي الأولى لجزر الهند الغربية. وانتهزت الفرصة لأزور ملاعب الكريكيت

في مدينة بورت أوف سبين Port of Spain. ولم أشهد فيه مباراة للأسف، لكن منظر الملعب ذاته بعث في نفسي سروراً عظيماً. وسررت أيضاً بلقاء دافيد شاؤول David Saul وزير مالية برمودا الذي عرفني على مشروب مفضل لديه العنصر الرئيسي من مكوناته هو «الروم» وقال لي مداعباً «الكأس التالية أفضل من الأولى» وبالتأكيد كانت كذلك.

كان موضوعي الرئيسي في هذا اللقاء إطلاق مبادرة بخصوص ديون البلدان الأكثر فقراً في العالم. وقد عملت طيلة ستة شهور خلت لأنجز هذه المبادرة. كانت معظم تلك الدول تعيش في فقر مدقع، وازداد الوضع سوءاً مع ارتفاع أسعار النفط في أعقاب غزو العراق للكويت، فاقترحت رزمة إغاثة تتمثل في إعادة جدولة الديون ومضاعفة قيمة معونة الإغاثة من الثلث إلى الثلثين، ورسملة الفائدة المستحقة على الدين، وإعطاء فترة سماح بحيث يبدأ تسديد الدين بعد خمس سنوات ورفع فترة السداد إلى خمسة وعشرين عاماً.

ابتهج وزراء مالية دول الكومنولث لهذه الرزمة التي أيدها فيما بعد صندوق النقد الدولي في اجتماعه المنعقد في واشنطن، ورحب بها الأمين العام للأمم المتحدة. تمثلت النتيجة الصافية لتلك المبادرة بإلغاء ديون قدرها 18 مليار دولار أمريكي مستحقة على الدول الأكثر فقراً والأكثر مديونية وذلك بكلفة تتحملها المملكة المتحدة قدرها 900 مليون دولار أمريكي هي بالطبع قيمة إسمية لأنه من غير المحتمل أن يتم سدادها. والجدير بالذكر أن لبريطانيا سجلاً حافلاً في الإعفاء من الديون، حيث بدأ بتلك المبادرة نايغل لوسون قبل عدة سنوات، ثم جاء بعده كين كلارك وغوردون براون اللذان قدما مبادرات لتخفيف أعباء الديون، وأملي كبير أن تلك المبادرة قد بعثت في نفوسهم الرضا كما بعثت في نفسي فهذه البلدان الفقيرة بحاجة للعون، وأنه حقاً لذنب لا يغتفر أن تترك تلك البلدان تتخلف كثيراً عن باقي دول العالم.

ولكن بالرغم من كل المصاعب التي صادفتها على الصعيدين السياسي

والاقتصادي فقد أمتعني العمل في موقعي كوزير للمالية. وقد شعرت أنني، إزاء وضع يكثر فيه التحدي ويتميز بارتفاع في معدلات التضخم وفي أسعار الفائدة، وقيمة غير مستقرة للجنيه واقتصاد في حالة ركود وسكون، لقد لملمت شظايا القطع المتكسرة والمبعثرة في تشرين الأول / أكتوبر سنة 1989 ووضعت سياسة اقتصادية ذات فاعلية وأثر حقيقي.

وتقدمت ببيان الخريف الثاني في الثامن من شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1990، لكن الحدث ذاته لم يحظ بالاهتمام الإعلامي اللازم أمام لعبة التخمين التي لعبتها الصحافة حول مستقبل رئيسة الوزراء. إن كان الحزب يأمل بسماع أخبار مبكرة عن ربيع اقتصادي، فقد خاب أمله. غير أن تنبؤاتي التي تضمنها البيان أشارت إلى زيادة متواضعة في النمو خلال السنة القادمة. ورغم شكوكي بأن الركود الاقتصادي لم ينته بعد، إلاَّ أن ذلك لم يتجاوز دائرة الشك إلى اليقين، وليس ثمة فائدة يمكن للمرء أن يجنيها من تنبؤ لا يخرج عن كونه احتمالاً. وفي غضون ذلك كان للبطالة المتصاعدة والتباطؤ في النمو الاقتصادي أثرهما في رفع معدلات الإنفاق في مجال الضمان الاجتماعي بمقدار ثلاثة مليارات جنيه، في حين أضافت الإصلاحات الضرورية في النظام الصحي الوطني مبلغاً مماثلاً في الإنفاق.

بعد خمسة وعشرين يوماً استقال جيفري هاو، وتجمعت مشاعر الاستياء. ضريبة الرأس والانقسامات التي تتزايد اتساعاً داخل مجلس الوزراء حول السياسة الأوروبية كانت تؤذن بحدوث انفجار يؤدي إلى خروج مارغريت تاتشر من شارع داوننغ ستريت. وفي الشهر التالي توليت منصب رئيس مجلس الوزراء.

الفصل الثامن

# سقوط إمبراطورة

ثمة أسطورة ضربت جذورها في أعماق القصص الشعبي لحزب المحافظين لا يقبلها العقل ولا تتفق مع الواقع، قد يفهمها المحلّلون النفسيون دون المؤرِّخين. وازداد الإيمان بهذه الأسطورة لدرجة كبيرة أدَّت إلى بروز تاريخ زائف لدى الإعلام وفي بعض أوساط حزب المحافظين. تقول الأسطورة في لحظة خطأ ومكيدة لا يمكن تفسيرهما، أو في لحظة جنون، عمل نواب في البرلمان من حزب المحافظين على إخراج قائد لهم كانت في أوج سلطتها تترأس حزباً سياسياً يتمتع بصحة جيدة وتتربع على قمة أمة هادئة راضية وتشرف على مجموعة من الظروف الخارجية غير الأليمة. لكن الحقيقة غير ذلك.

في خريف سنة 1990 كان الاقتصاد البريطاني يعاني من مشاكل عميقة الجذور، والصراعات الداخلية مستعرة حول السياسة الأوروبية، والضريبة المعروفة باسم رسم المجتمع والتي أسماها الملايين ضريبة الرأس. مقتها الجميع وأثبتت عدم جدواها العملية وكلفتها الباهظة، ورئيسة الوزراء في خصام مع نائبها ولا تكلمه، ووزير مالية عظيم الخبرة قد استقال لعدم رضاه عن السياسة، والحزب يتراجع بخطى سريعة أمام تقدم حزب العمال في استطلاعات الرأي، والانتخابات على الأبواب ليس بيننا وبينها سوى سنة ونصف السنة وفي داخل حزب المحافظين ذي الأغلبية البرلمانية إحساس بالسخط نحو قيادته صار ملموساً.

صرت رئيساً للوزراء لأن مارغريت تاتشر سقطت. وقد تسارعت خطاها نحو السقوط بسبب أمرين اثنين من لائحة المتاعب التي أدَّت بها إلى هذا المصير هما ضريبة الرأس وأوروبا. وأعتقد أن باستطاعة مارغريت أن تظل رئيسة للوزراء لواحد من هذين الأمرين لو كان وحده، إلاَّ أن اجتماع السببين معاً أوقعها في هذا المصير.

أحكمت مارغريت تاتشر هيمنتها داخل حزب المحافظين ابتداء من حرب الفولكلند. وهي لا تختلف عن سواها من رؤساء الوزارات، وكأي رئيس وزراء آخر وجدت داخل الحزب من لا يعجبه أسلوبها وبعض سياساتها، لكنها استطاعت إسكات من يعارضها عبر انتصارات متوالية في ثلاث جولات انتخابية هزمت فيها حزب العمال الضعيف الذي لا يملك سياسة واضحة. فكان استياء هؤلاء المعارضين قضية جانبية أمام أفراح انتصار المحافظين وآلام هزيمة العمال. واعتباراً من سنة 1989 عندما بدأت المشاكل تتراكم فوق بعضها البعض ازدادت تحفظات هؤلاء الحزبيين قوة ووجدت لها ما يسوغ موقفها، ناهيك عن ازدياد عددهم. وفي البرلمان انضم إليهم أعضاء مخلصون ينتمون إلى يمين الوسط اشتد قلقهم من أثر ضريبة الرأس، وانحاز إليهم كذلك بعض الزملاء الذين أغضبتهم انفعالاتها الحادة إزاء السياسة الأوروبية. فكان اجتماع هذه الهموم معاً مقدمة التغيير الحاسم. ومع أن الكثيرين كانوا على عهدهم يبجلون «المرأة الحديدية» إلاَّ أن الاستياء كان على نطاق واسع ذلك لأنها في أغلب الأحيان تتمسك برأيها الخاطئ. ثم تنامى الاعتقاد بأن أفضل أيامها كانت على وشك الانتهاء. وقد تعززت هذه الشكوك عندما أظهرت استطلاعات الرأي أن عدداً لا بأس به من المقاعد البرلمانية سيخسرها المحافظون في الانتخابات القادمة. وهكذا أضيف إلى خضمّ الهموم همٌّ جديد هو الدافع الغريزي لدى أعضاء الحزب نحو الحفاظ على الذات.

كانت محبتها قوية في نفوس الجميع، لذلك لم تكن معارضتها غضباً

واستياءً منها بقدر ما كانت حزناً عليها. فكانت، مثلاً، عبارة «ليتها تصغي لأصوات الآخرين» على أفواه الكثيرين وبالمثل، كان الجميع يقولون: «لماذا لا تليّن مواقفها؟» ليتنا كنا نعلم ذلك، هكذا كان لسان حال حزب ذي أغلبية برلمانية لم يعجبه تدهور شعبيته فبات يبحث عن التغيير. لكن مشاعر كهذه لم تبلغ حد اليقين ليعمل على إزاحة مارغريت من مركزها القيادي، إلاّ أنها جعلت ما يفكّر به أحد أمراً يمكن حصوله.

إذن، الإشارات موجودة منذ بعض الوقت. في أواخر سنة 1989 هزمت رئيسة الوزراء منافسها القوي السير أنطوني ماير Sir Anthony Meyer هزيمة كاسحة في انتخابات زعامة الحزب. وفي غمرة أفراح الانتصار لم يتنبه معظم أعضاء الحزب للأهمية التي افرزتها نتائج الانتخابات، وهي أنه قد ظهر من يتحدى، ولو رمزياً، رئيسة الوزراء ذات التاريخ الطويل في قيادتها للحزب وذات السجل الحافل بثلاثة انتصارات متوالية في الانتخابات البرلمانية. أضف إلى ذلك أن 60 عضواً من أعضاء الحزب البرلمانيين امتنعوا عن التصويت لها. وبعد انتهاء الانتخابات، أبلغني تريستان غاريل ـ جونز أنه بالإضافة إلى هؤلاء الأعضاء الستين، كان ثمة مئة آخرون توجب عليه بذل الجهود لإقناعهم في البقاء إلى جانبها. واقترحت على تريستان أن يخبر مارغريت بذلك. وأبلغها الرسالة مساء يوم الأحد في أعقاب إعلان فوزها. وبأسلوبه المعروف، المتسم بالخفة والحيوية، قال لها إن النواب المؤيدين للسياسة الأوروبية غير مرتاحين لأسلوبها وإن الاستياء من ضريبة الرأس يزداد انتشاراً في كل مكان. وأضاف محذراً: «إن لم تحذري، سيعودون، وسيرشح نفسه هنري (مايكل هيزلتاين) وسيهزمونك». ثم أضاف «ويكون ذلك خيانة علنية واغتيالاً في وضح النهار لرئيسة الوزراء».

لم تظهر رئيسة الوزراء أي رد فعل مضاد لناقل الرسالة، كما هي عادتها. لكنها انبرت تدافع عن ضريبة الرأس، وانتقدت بهجوم عنيف أنصار السياسة

الأوروبية، فما كان من تريستان إلاَّ أن كرَّر الرسالة، قائلاً: «لست سوى نائب رئيس مكتب حاملي السوط، وأقولها لك ثانية اغتيال في وضح النهار لرئيسة الوزراء».

والآن وأنا أستعيد بذاكرتي تلك الأيام أشعر بالخطر الذي تهددها أكثر مما أحسست في حينه. وبما أنني سبق لي أن كنت حامل سوط فقد كانت لي شبكتي في كافة أقسام الحزب، فسمعت الكثير من التذمر. لكن الواقع كان أكثر سوءاً مما سمعت. همسات التذمر تحوَّلت إلى معارضة قوية. وباعتباري وزيراً جديداً للمالية، كانت أمور العمل تشغل وقتي كله، لا سيما وقد بدأ الركود الاقتصادي يعض بنابه، وأمامي عبء وضع أول ميزانية أتقدَّم بها، ناهيك عن المعاناة التي تسبِّبها محاولات التحكم بالإنفاق العام. وفوق ذلك كله كنا العضو الجديد في آلية سعر الصرف، وكان عليّ أن أتخذ الاستعدادات اللازمة لما سيفرزه الغزو العراقي للكويت من آثار سلبية على اقتصاد البلاد. ولهذا كنت بعيداً عن معرفة ما يجري من أحاديث وثرثرة في غرفة تناول الشاي في مجلس العموم. وبالرغم من كل هذه الأقاويل السياسية التي وصلتني ظلَّت رئيسة الوزراء في قمة سلطتها، فلم أتصوَّر يوماً أن تنحيتها عن موقعها ممكنة، فصرفت عن ذهني معظم ما سمعت واعتبرته لغواً سياسياً.

كانت الحكومة قد أعلنت لتوها عن برنامجها للدور التشريعي الحالي في خطاب العرش (خطاب الملكة الذي تتلوه رئيسة الوزراء كبيان وزاري لحكومتها) ولم تكن رئيسة الوزراء التي وضعت الانتخابات القادمة نصب عينيها في شك من أمر فوزها، وفي بقائها بمنصبها لتنفذ هذا البرنامج. وهي أيضاً كانت دائمة التفكير في احتمال نشوب حرب في الخليج. من أجل ذلك، كان الحديث عن تحدي زعامتها للحزب الذي تصاعد في الربيع قد بدأ يذوي في شهر أيار / مايو، لا سيما بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي تراجع حزب العمال. ثم حسم الأمر كله مايكل هيزلتاين عندما أعلن أنه لن يتحدى زعامتها

«في هذا الجانب من الانتخابات» وقال إن كل من يفعل ذلك سيفشل حتماً.

لقد دعمت مارغريت تاتشر ومنحتها كل تأييدي كرئيسة للوزراء، وكنت في غاية السرور لأنني عملت في حكومتها. ودافعت عنها بكل اقتناع عندما كنت أسمع انتقادات ضدها. لكنني بداخلي لم أكن مرتاحاً. لم تعجبني طريقتها الأوتوقراطية وأسلوبها الفردي في الحكم، الذي أخذ يتزايد حدةً. فالصفات الحربية في الحكم ليست طراز حزب المحافظين. في العلن كانت حقائقها التي نعتبرها أمراً أكيداً تبعد الناس عنها. وعندما تنفرد لنفسها كانت قادرة على تغيير رأيها بسرعة مذهلة، وذلك إلى أن تكوّن لنفسها موقفاً علنياً. خدمتها تلك الطريقة في العمل جيداً، لكن ليس دوماً. كانت ثمة مناسبات تطرح عليها أفكاراً جيدة، لكن هذه الأفكار كانت تصطدم بأبواب موصدة لذهن مغلق. وفي كثير من الأحيان كانت تدير أمور حكومتها بدافع غريزي؛ عن اقتناع كما يقول بعضهم، لكنه اقتناع في أحسن الأحوال غير مستند إلى دراسة ناضجة محايدة للقضايا. لقد فقدت رشاقتها السياسية وسرعة تحركها، فكانت النتيجة ضريبة الرأس وسياسة معادية لأوروبا تفتقر إلى النضج.

كانت ضريبة الرأس هي التي زرعت لها بذور الدمار. فهذه الضريبة من الناحية النظرية صحيحة لا يداخلها خطأ. الجميع يستفيدون من الخدمات التي تقدمها الحكومة، لذلك يتوجب على الجميع أن يساهموا في تحمل تكاليف هذه الخدمات. ولم تكن هذه النظرية حالة الضريبة العقارية* التي تجبيها السلطات المحلية، حيث الأقلية فقط هم الذين يدفعون الضريبة للحكومة المحلية. لذلك كنا نجد السلطة المحلية ذات الإنفاق العالي أيام الانتخابات معزولة عن غضب القلة القليلة من المواطنين الذين يدفعون الضريبة بالكثرة الكثيرة من المواطنين الذين لا يدفعون. لهذا كان الأمل أنه من خلال إعطاء كل

(*) الضريبة العقارية هي الضريبة التي يدفعها لسلطة الحكم المحلي كل من يملك عقاراً. (المعرّب).

إنسان مقيم في مكان ما حصة مالية معينة يدفعها للحكم المحلي، فسوف تكون بين الناخبين القدرة على إجبار المجالس المحلية الفاسدة على إصلاح أحوالها.

وكانت الوعود التي قدمها وزير البيئة كينيث بيكر تشير إلى أن تكاليف ضريبة الرأس على الكثيرين من المقيمين أقل من الضريبة العقارية. ولكن عندما حددت المجالس المستويات الضريبية لها والتي عرفت أيضاً باسم رسم المجتمع تبين للجميع أن وسطي الفواتير التي يدفعها هؤلاء أعلى كثيراً من ذي قبل. كان أمراً مؤلماً جداً. وعاد نواب حزب المحافظين من دوائرهم الانتخابية واليأس يملأ جوارحهم، حتى أولئك الذين كانوا من أشد المؤيدين لهذا الإصلاح تبدلت مواقفهم وازدادوا غضباً.

فالتعقيدات والمتاهات التي اعترضتنا ونحن نعالج الآثار السلبية لهذه الضريبة أساءت لسمعتنا وجدوى عملنا. فقد أنفقنا بلا طائل نحو 1,5 مليار جنيه من الأموال العامة في سبيل الشروع بتطبيق هذه الضريبة وإدارتها ومن ثم استبدالها. وبلغ إجمالي كلفة التحويلات إلى دافعي الضرائب حتى سنة 1993 ـ 1994 ما ينوف عن 20 مليار جنيه. وعلاوة على ذلك كان من نتائج ضريبة الرأس أن جعلت سلطات الحكم المحلي تعتمد على وزارة المالية فيما يقرب من 80 بالمئة من أموالها. إنها حقاً قصة محزنة، كان لي في نهاية المطاف دور ضئيل جداً فيها. وأخيراً ومع أنني لا أدعي لنفسي موقفاً محيراً في الوقوف ضدها، إلاّ أن هذه الضريبة رفعت عن كاهل المواطنين في عهدي كرئيس للوزارة.

لماذا أصرت مارغريت على المضي قدماً في أمر تبين في النتيجة أنه انتحار سياسي؟ قد تكون لها أسبابها، وربما كانت أسباباً قوية، واللاموس(*)

(*) اللاموس نوع من القوارض شبيه بالجرذ وله ذيل قصير يعيش في المناطق الباردة لا سيما شمال أوروبا، يرتحل جماعات لمسافات طويلة جداً غير عابىء بالأخطار. (المعرّب).

أيضاً له أسبابه. ولكن في غمرة صرخات الاحتجاج التي أعقبت إدخال ضريبة الرأس، نسي الناس انعدام العدل والإنصاف في نظام الضريبة العقارية. كانت هذه الضريبة موضع سخرية الجميع وكثرت الألغاز والأحاجي فيها، منها قولهم إن أرملة كهلة تدفع ضريبة تعادل ما يدفعه أربعة من صغار الكسبة يسكنون في المبنى المجاور لها. وتلقى نواب حزب المحافظين من ناخبيهم أكداساً مكدسة من الرسائل تشجب هذه الضريبة. وتقدم كثيرون منهم بمقترحات في جميع مؤتمرات الحزب يطالبون بإلغائها.

ثم جاءت عملية إعادة تقييم التكليف الضريبي التي حمّلت الملايين من دافعي الضريبة أكثر مما يطيقون، فأشعلت ناراً من جمر الاستياء، انطلقت شرارتها في اسكتلندا سنة 1985، حيث حركت موجة من الاحتجاجات الصارخة المطالبة بإلغاء نظام الضريبة العقارية. وفي إنكلترا حيث نظام هذه الضريبة مختلف كان لإعادة تقييم التكليف الضريبي أثر أشد خطورة. لذلك كان من المؤكد في مثل هذا المناخ من الهلع المكبوت، أن شيئاً ما يجب أن يعمل في هذا الشأن وبالسرعة القصوى. إزاء هذا الوضع والخوف المتزايد من الأثر السلبي لإعادة تقييم التكليف الضريبي، انتقلت فكرة ضريبة الرأس من دائرة الذي لا يمكن تصوره إلى دائرة الذي لا يمكن تجنبه.

وهكذا، في شهر أيار / مايو سنة 1985 وعندما كنت حامل سوط من المرتبة الأدنى مسؤولاً عن شؤون وزارة الخزانة، وافق مجلس الوزراء على اقتراح تقدم به كينيث بيكر يقضي باستبدال الضريبة العقارية التي يدفعها أصحاب الأملاك فقط بضريبة الرأس على أساس معدل ثابت، واعترض على هذا الاقتراح نايغل لوسون، لكن اعتراضه رفض. كان كينيث بيكر ساخناً في عرضه لاقتراحه، كما هي حاله في عرض أية قضية غير جيدة، ولا يجاريه أحد في إتقانه لفن الدعاية السوداء. وقد كسب جولات كثيرة داخل مجلس الوزراء من خلال تعامله مع مارغريت تاتشر بمهارة ودهاء.

قوبلت خطة كينيث بيكر الأصلية باستحسان الجميع. وكانت تقديراته حول المستوى المقرر لضريبة الرأس مبلغ 30 جنيهاً للرأس الواحد وسطياً للسنة 1990 وذلك عندما توضع هذه الضريبة موضع التطبيق الجزئي ثم ترتفع إلى مبلغ 250 جنيهاً في سنة 2000، وسيكون ثمة نظام خاص للحسومات لمساعدة الأشخاص ذوي الدخول المتدنية. وكان لتلك المبالغ المنخفضة آثار إيجابية كثيرة جداً. ولم ندرك أنها لا يمكن أن تتحقق إلاّ في وقت متأخر جداً. أمّا الضرائب غير المنزلية التي كانت كالبقرة الحلوب للكثير من السلطات المحلية، والتي لم تكن تروق للشركات فقد ألغيت فيما بعد، وحلّ محلّها ضريبة سميت بالرسم التجاري الموحد التي فرضت على المستوى الوطني، وجعلت وفق مؤشرات التضخم.

من سخرية القول أن نلاحظ أن ضريبة الرأس طبقت أولاً في اسكتلندا بناء على رغبة الاسكتلنديين أنفسهم الذين استاؤوا كثيراً من إعادة تقييم التكليف الضريبي للضريبة العقارية، وفيما بعد كان الاستياء الشعبي العام ـ وكذلك الزعم الخاطئ بأن استكلندا استخدمت كحقل تجارب لمعرفة جدوى هذه الضريبة ـ عنصراً أساسياً للحجة الداعية إلى التغيير. لقد ألقت ضريبة الرأس ظلالاً بعيدة المدى.

في أعقاب انتخابات سنة 1987 تقدمت الحكومة بمشروع قانون إلى مجلس العموم يقضي بتطبيق ضريبة الرأس في كافة أنحاء المملكة المتحدة باستثناء إيرلندا الشمالية. وقام حاملو السوط بتقصي آراء النواب فوجدوا عشرين معارضاً لمشروع القانون هذا من نواب المقاعد الخلفية إضافة إلى نحو مئة آخرين من المتشككين. ولم تخشى مارغريت تاتشر هذه النتيجة إذ كانت تقول «هؤلاء الضعفاء الذين لا رأي لهم» سيُشاهدون ثانية. وعندما جرى الاقتراع على تعديل أدخل على هذا التشريع تقدم به مايكل ميتس Michael Mates في شهر نيسان / أبريل سنة 1988 اقترع ضد التعديل عدد لا بأس به من النواب المحافظين أو امتنعوا عن التصويت، وبذلك انخفضت أغلبية الحكومة مما يزيد عن الثمانين إلى خمسة وعشرين فقط.

وقد أُدخلت ضريبة الرأس إلى وزارة الخزانة عندما كنت وزير دولة فيها في أعقاب انتخابات سنة 1987. وقد ظل نايغل لوسون على موقفه المعارض هذا داخل مجلس الوزراء محذراً بأن هذه الضريبة غير عملية وتنذر بكارثة سياسية. ومع أنني كنت متحمساً للأساس المنطقي الفكري لهذه الضريبة إلاَّ أنني اقتنعت بما كان يقوله نايغل. وبما أنني وزير دولة في وزارة الخزانة فقد كان يوفدني نايغل لمناقشة أمور الوزارة في اللجان المنبثقة عن مجلس الوزراء. لكنني وإن خلت أني أكسب الحجة في النقاش فقد فقدت القرار. هزمت من حيث جوهر القضية، وبقيت مشاركاً في المسائل العملية لتطبيقاتها.

لقد أحدثت ضريبة الرأس تغييرات كبيرة في أعباء الضرائب المحلية لدى الملايين من الأشخاص. وواجهتنا مشكلة اتخاذ القرار الحاسم: هل نقدم هذه التغييرات دفعة واحدة أم على مراحل وبالتدريج؟ كان كينيث بيكر قد اقترح مراحل طويلة الأجل. لكن نيك ريدلي الذي خلفه في منصب وزير البيئة فقد كان إلى جانب المراحل قصيرة الأجل، والأفضل عدم وجود فترة انتقالية. أما نايغل لوسون الحليف الدائم لنيك فقد رأى ذلك «شيئاً غير سياسي لآخر درجة».

في بادئ الأمر فاز الاقتراح المرحلي. لكن نيك لم يتراجع، وهو لا يتراجع أبداً. فأطلق حملة ضغط واسعة النطاق بغية الانتقال السريع إلى ضريبة الرأس. في مؤتمر الحزب المنعقد في شهر تشرين الأول / أكتوبر وقف خطيب تلو خطيب ينادون بإلغاء الضريبة العقارية ودون فترة انتقالية. وساد الاعتقاد في وزارة الخزانة أن نيك وراء هذا كله وأنه يهدف إلى إرضاء مارغريت. وعندما واجهته بهذه الحقيقة أنكرها بقوة، مدعياً أن الذي حصل ليس سوى نهوض فكري تلقائي من أعضاء في الحزب يفكرون. إن كان الأمر كذلك، فإن عدداً كبيراً من هؤلاء الحزبيين سوف يفكرون ثانية.

وبالطبع ابتهجت مارغريت بما جرى. واتخذ القرار بإلغاء الفترة الانتقالية

في جميع المجالس المحلية عدا القليل منها، وذلك رغم معارضة فريق وزارة الخزانة. وفي شهر حزيران / يونيو من سنة 1988 تخلّينا نهائياً عن المسار الضريبي المزدوج. لقد ربح الجولة نيك ريدلي.

وصارت ضريبة الرأس قانوناً في شهر تموز / يوليو. لكن هذا الموضوع ظل طي النسيان إلى أن بدأنا بعد سنة تقريباً بمناقشة مقدار الدعم المالي الواجب تقديمه لدافعي الضرائب والذي ينبغي أن يترافق مع الضريبة الجديدة عند بدء تطبيقها. وعندما صعب على وزارة الخزانة ووزارة البيئة التوصل إلى رقم معين تدخلت مارغريت وتم الاتفاق على زيادة مقدارها 2,6 مليار جنيه. وعند هذه النقطة ذاتها فقدنا السيطرة. وفي هذه الفترة ازدادت فواتير ضريبة الرأس إلى ما فوق 300 جنيه. أصاب الذعر زملاءنا، لكن الأسوأ آتٍ. بدأت معدلات التضخم ترتفع، وكذلك الأجور. وأخذت السلطات المحلية ترفع معدلات إنفاقها وتنحي باللائمة على الضريبة الجديدة لارتفاع الفواتير. وفي أواخر فصل الخريف ظهرت عناوين الصحف لتحذر بأن فواتير ضريبة الرأس ستكون أعلى مما هي بكثير.

في هذه الأثناء كانت مارغريت قد عينت كريس باتن الصديق للناخبين وزيراً للبيئة بدلاً من نيك، وذلك في أواخر شهر تموز / يوليو سنة 1989. وقد حذرها كريس في حديث خاص أن هذه الضريبة عبء كبير، وبدأ منذ ذلك الحين بأول مراجعة لهذه الضريبة ـ لكن مارغريت أوضحت له «أن المراجعة» لا تعني استبدالها.

وشيئاً فشيئاً اتضح المدى الذي ستبلغه المشكلة السياسية. واكتشف المكتب المركزي لحزب المحافظين أن ما نسبته 82 بالمئة من ناخبي عشر دوائر انتخابية غير مؤكد الربح فيها سيخرجون عن دائرة الولاء لنا نتيجة التخلي عن الضريبة العقارية ـ وذلك على افتراض متفائل جداً بأن السلطات المحلية سترفع معدل إنفاقها بنسبة 7 بالمئة فقط. كان نظام الضريبة العقارية في وضع يصعب

الدفاع عنه، لكن يبدو أن ضريبة الرأس ستكون في وضع أسوأ.

وانحدرت الأمور سريعاً. في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1990، وكنت حينئذٍ قد خلفت نايغل لوسون في منصب وزير المالية، بدت ضريبة الرأس وكأنها وحش كاسر يعيث فساداً ويلتهم الأخضر واليابس. عندما وضعت السلطات المحلية موازناتها وسط مناقشات عاصفة في البلديات كان المعدل الوسطي لضريبة الرأس 360 جنيهاً، وفي بعض الدوائر أعلى كثيراً من هذا الرقم، حيث وصل معدلها الوسطي في دائرتي القديمة، لامبث، إلى رقم 560 جنيهاً. وفي شهر آذار / مارس تعرضنا لنكسة كبرى في الانتخابات التكميلية لدائرة ميد ستافوردشاير Mid Staffordshire. وحمّلت الصحافة ضريبة الرأس مسؤولية هذه الخسارة، بينما قال نوابنا في المقاعد الخلفية إن المسؤول عن ذلك مارغريت ونيك.

في أواخر شهر آذار / مارس اتصلت بي مارغريت هاتفياً وهي في حالة لا ترضي. قالت إنها تعتقد أن السلطات المحلية سوف تتحمل الملامة لرفع المعدلات الضريبية إذا زادت معدلات إنفاقها. ومن جهة ثانية كانت الحكومة تتحمل اللوم بسبب الانتقال إلى ضريبة الرأس. وقد أرقها كثيراً الأثر السلبي لارتفاع فواتير الضريبة عند المواطنين ذوي الدخول المتواضعة (وكانت تقول «مواطنينا») بعد اقتطاع إعانة رسم المجتمع. وطلبت إليّ أن أدرس الوسيلة اللازمة لممارسة نوع من السيطرة المباشرة على إنفاق السلطات المحلية بحيث نعمل على خفض الفواتير التي يدفعها المواطنون لقاء ضريبة الرأس بعد تقديم منحة كبيرة لهذه السلطات. ووافقت على طلبها.

كانت مارغريت محقة فيما قالت فالتفكير مرة ثانية ضروري. لكن الغريب في هذا أنها تؤيد ذلك وتدافع عنه خصوصاً وأن الألم الذي يتحمله المواطنون فيما يتبقى بعد مستوى الإعانة هو النتيجة المباشرة «لعملية المحاسبة عن الأعمال المالية» التي كان يقال عنها إنها الميزة الرئيسية لضريبة الرأس.

بتاريخ 31 آذار / مارس، أي في اليوم السابق لوضع ضريبة رسم المجتمع حيز التنفيذ في إنكلترا اندلعت احتجاجات سياسية سرعان ما تحولت إلى أعمال شغب وعنف في ميدان ترافلغار Trafalgar Square. ربما كان قسم كبير من المتظاهرين من الرعاع المأجورين، لكن قسماً كبيراً منهم ليس كذلك. لقد فوجئت حقاً لرؤية هذا الشعب البريطاني الهادئ المعروف بصبره الطويل وندرة اندفاعه نحو الغضب يخرج في مظاهرات احتجاجاً على إصلاح في النظام الضريبي العائد لسلطات الحكم المحلي. لم يسبق أن قامت مثل هذه المظاهرات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وسرعان ما اتضح أن ضريبة الرأس لم تكن عبئاً ثقيلاً فحسب بل قنبلة موقوتة مهيّأة للانفجار في أية لحظة. أمّا النتائج السياسية لهذه المظاهرات وما رافقها من أعمال شغب فلم تكن شيئاً بالمقارنة مع ثورات الغضب التي اندلعت في المقاطعات المعروفة بولائها لحزب المحافظين عندما بدأت تصلها فواتير دفع ضريبة الرأس. وبالتالي كانت نتائج انتخابات الحكم المحلي التي جرت في شهر أيار / مايو في غير صالحنا.

وبدأ الذعر يستولي على نوابنا في المقاعد الخلفية عندما وصلتهم رسائل لا حصر لها تعبر عن غضب مرسليها. وما إن اقتربت السنة من نهايتها حتى كثر الهمس حول زعامة مارغريت تاتشر مدفوعاً بهذه القضية. وبدت مارغريت مقيدة لا تعرف كيف تنجو. ومع أنها سبق وأن غيرت مواقفها كثيراً منعطفة انعطافات حادة ـ مدعية أنها لم تفعل ذلك ـ إلاّ أنها في موضوع ضريبة الرأس حشرت نفسها في زاوية ضيقة. صارت تدافع عن هذه الضريبة بحماس وتعصب شديدين، مما يعني أنها اعتبرت كره الناس لهذه الضريبة فشلاً شخصياً لها، وأن عجز هذه الضريبة المتسارع عن تلبية هدفها هو انحدار سريع من أسوأ الأصناف. فالإمبراطورة بدأت تفقد لباس الأباطرة.

استعرت المناقشات الحادة بين وزارة الخزانة ووزارة البيئة ورئاسة

الحكومة في شهري نيسان / أبريل وأيار / مايو. كنا نعتقد في بادئ الأمر أن علينا أن نستصدر تشريعاً يخوّلنا التحكم بالمبالغ التي تنفقها المجالس المحلية. وبصفتي وزيراً للمالية وأمامي ميزانية يتوجب عليّ التقيد بها أيدت هذه الفكرة، لكنني باعتباري حامل سوط سابق ساورتني شكوك كثيرة حول إمكانية صدور مثل هذا التشريع في مجلس العموم لما وصل إليّ من معلومات حول مشاعر نوابنا في المقاعد الخلفية. ثم حالفني الحظ في شهر تموز / يوليو حين أشار رأي قانوني جديد يقول إذا وضعت الحكومة رقماً معيناً تعتبره «إفراطاً» في الإنفاق، فإن باستطاعتنا أن نستخدم صلاحياتنا القانونية الراهنة لمنع السلطات المحلية من تجاوز هذا الرقم.

وبعد أخذ وردٍّ طويلين أعلنّا أن باستطاعة السلطات المحلية أن ترفع سقف إجمالي نفقاتها بمعدل 7 بالمئة عما كان عليه في السنة السابقة. وزدنا مؤونة المنح المقدمة لهذه السلطات بمقدار 3 مليار جنيه، وهو مبلغ يمكّن السلطات من جباية ضريبة «رسم المجتمع» بمعدل 376 جنيهاً وفقاً لتقديرات وزارة البيئة في ذلك الحين. كانت هذه الخطوة تسوية سخيّة، لكنها لم تكن تكفي لإرضاء الكثير من الزملاء. فقد بدا واضحاً أن أي رسم أعلى من 300 جنيه غير مقبول لديهم.

لم تستطع مارغريت تاتشر أن تذهب أبعد من ذلك لتخفيف الألم لأنها إن فعلت فسوف تعرّض سياستها للسخرية. غير أن نواب المقاعد الخلفية ما فتئوا يطلبون المزيد. ثم اتضح لنا في خريف تلك السنة أن الضريبة يجب أن تلغى، ولم تكن مارغريت على استعداد لإلغائها وتعالت الأصوات المطالبة بذلك. وظهرت موجة جديدة ثانية من الاستياء وعدم الرضا عن مواقف مارغريت. تلك الموجة هي الموضوع الأوروبي. وفي هذه المرة لا بد أن ينهار شيء ما. وكانت هي.

ظهرت أساطير كثيرة حول سقوط مارغريت تاتشر. تقول واحدة من هذه

الأساطير إن السبب في سقوطها يعود لجماعة من الأشخاص المناصرين لأوروبا وصفتهم «بالجبناء» عارضوا مواقفها التي رأوا فيها خطأ صريحاً وواضحاً ضد أي شيء له علاقة بأوروبا متحدة. لكن لا شيء لدى مارغريت تاتشر يمكن أن يوصف بأنه صريح وواضح، ذلك لأنها في معظم أيام حكمها كانت أفعالها تدل على براغماتية وتشكك بخصوص أوروبا، حيث كانت تختبر الأفكار الجديدة اختباراً قاسياً حتى درجة التدمير قبل أن تقبل بها، وكانت في معظم الأحيان تقبلها. ومع أن الكثيرين اعتقدوا أن حظها السياسي نحو أوروبا كان مزعجاً للغاية إلاّ أن أحداً لم يختلف معها في القرارات التي اتخذتها ـ في نهاية المطاف. لم يستطع أحد إقناعها في مسألة العملة الواحدة، لكنها كانت على استعداد لقبول، بل وللترحيب، بالتكامل مع أوروبا في قضايا أخرى مثل السوق الواحدة. وعلى العموم، يمكن القول إن رئيسة الوزراء قد ركبت القطار الأوروبي رغم أنها لم تكن سعيدة بوجهة سيره، وتتذمر عند كل محطة يتوقف فيها.

المشكلة هي وجود شخصية أخرى لمارغريت تاتشر، تحجز نفسها في غرفتها الخاصة، تظهر رد فعل عنيف غالباً ما يكون معادياً لأوروبا. كانت ترتعد لمجرد ذكر كلمة بروكسل. كما يعتقد الكثيرون أنها تشارك نيك ريدلي Nick Ridley الرأي بخصوص ألمانيا الذي نشرته له صحيفة سبكتيتر Spectator في شهر تموز / يوليو سنة 1990 وكان بعيداً عن الاعتدال مما اضطره للاستقالة من الحكومة. وقد قيل إن استقالته كانت بناء على طلب من مارغريت تاتشر نقل إليه بواسطة تشارلز باول. فواقع الأمر أنه قد نحّي عن منصبه. كان سيِّئ الحظ، فعلاً. إذ أخبرني أن تلك الآراء التي نشرت له كان قد قالها خارج الحوار الصحفي، لكنها نشرت على أية حال، وكانت السبب في ذلك المصير الذي لا يحسد عليه. وكانت آراء مارغريت بذات القدر من الصراحة حين قالت «لا تثقوا أبداً بالألمان». وحسب رأيها، فإن حربين عالميتين قد أثبتتا أن تلك الدولة

توسعية بطبعها، وأن دور بريطانيا هو أن توقف هذا التوسع. وقد نظمت ندوة أقيمت في صالة Chequers حول الوحدة الألمانية تحدثت فيها بعبارات شديدة العداء لألمانيا أفزعت الكثير من الحاضرين.

والحقيقة أن هاتين الشخصيتين لمارغريت استطاعتا أن تتعايشا معاً وهكذا كان الوضع في معظم أيام ولايتها كرئيسة للحكومة. ولكن بعد انقضاء عشر سنين وهي في السلطة، بدأت تفقد القدرة على إبقاء هاتين الشخصيتين متحدتين. قد يكون خطأً فادحاً أن يناقش المرء من منطلق عاطفي، لكن رئيسة الوزراء بدأت تفعل ذلك. فكانت مثل دارة كهربائية أصابها ماس فتحدث أصوات فرقعة متقطعة. يكون مصباح السياسة الأوروبية متوهجاً، وبشكل متقطع يخبو نوره، ثم يتلاشى. وتظهر عندئذ بعض التعليقات والملاحظات التي تبعث الحياة، فيضيء ذلك الجانب من شخصية مارغريت الذي يجذب المحب لإنكلترا. وقد كلفها ذلك كثيراً، فقدت ثقة الكثيرين من أعضاء حزبها لكنه في الوقت ذاته أكسبها إعجاب نواب البرلمان الذين لم تستطع أن تضمهم إلى حكومتها.

وانهار كل شيء في أواخر شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1990، عندما وقفت في البرلمان لتجيب عن أسئلة النواب لدى عودتها من اجتماعات المجلس الأوروبي المنعقد في روما. ليته لم ينعقد. إذ في هذا المؤتمر وجدت مارغريت نفسها مدفوعة دفعاً وبشكل غير متوقع نحو الاتحاد النقدي. فقد تم التوصل إلى صفقة، وفي مجلس العموم في ذلك اليوم كانت الشخصية الظاهرة هي شخصية رئيسة الوزراء البراغماتية التي حققت الكثير من الإنجازات والقائد الذي يدرك أهمية انضمام بريطانيا إلى عضوية آلية سعر الصرف. وقالت وهي تطمئن النواب في إجاباتها على أسئلتهم: «بالطبع نريد أن نرى المملكة المتحدة والمجموعة الأوروبية تحققان الازدهار. وقد فعلت الحكومة والبلاد الكثير من أجل ازدهار المجموعة الأوروبية». ثم أضافت بعد

بضع دقائق في معرض بيانها عن قمة روما: «أعتقد أن بالإمكان إيجاد الحلول التي تمكّن المجموعة الأوروربية من المضي قدماً لتصبح مجموعة من اثنتي عشرة دولة».

وبعدئذ انطلقت من عقالها الشخصية الثانية مارغريت تاتشر حين وصفت الاتحاد النقدي ـ الذي انضمت إليه عندما وقعت على القانون الأوروبي الموحد ـ بأنه ليس سوى «باب خلفي لأوروبا فيدرالية». وبات مشروعي الخاص بوحدة العملة الأوروبية الصعبة (ايكيو hard ecu) غير ذي أهمية رغم أنها سبق ووافقت عليه ـ وهو مشروع من شأنه أن يوحّد الرأي داخل حزب المحافظين، ذلك لأنه يترك السوق يقرر ما إذا كنا سندخل في عضوية العملة الأوروبية الواحدة. فقد قالت في مجلس العموم وعلى نحو مفاجئ: «في رأيي لن تكون وحدة العملة الصعبة، الإيكيو في تداول واسع داخل المجموعة الأوروبية».

كدت أسقط من مقعدي عندما سمعت هذه العبارة منها. بكلمات قليلة قالتها في مجلس العموم حطمت عمل أشهر متواصلة. وكانت أوروبا في تلك الأثناء في ريب من أمر «الإيكيو»، ترى فيه تكتيكاً يقصد به استبعاد العملة الواحدة، والآن تتفوه رئيسة الوزراء بكلمات قليلة فتقنعهم بأنهم محقون في ريبهم. ولم تتوقف عند هذا الحد، بل واصلت هجومها مستخدمة سلاحاً أشد مضاءً، حين قالت: ذكر رئيس المفوضية الأوروبية السيد ديلور في مؤتمر صحفي عقده مؤخراً إنه يريد البرلمان الأوروبي أن يكون الهيئة الديموقراطية للمجموعة، ويريد المفوضية أن تكون الهيئة التنفيذية ويريد مجلس الوزراء أن يكون مجلس شيوخ. لا، لا، لا».

عندما كنت أستمع لأقوالها وأدهش لانفعالاتها، أدركت مصدر ذلك كله. إنه الإحباط عينه. عادت مارغريت من روما مكلومة، تكاد تنفجر، وتريد أن تتكلم. أزعجها ما جاء في أقوال جيثري هاو حين قال ضمن البرنامج التلفزيوني الحواري «مالدن Malden»: «ستصبح وحدة العملة الصعبة

ـ الإيكيو ـ العملة الأوروبية الواحدة». إذ ذاك، أدلت ببيان معدٍ مسبقاً منسجم مع الخط السياسي، كما ينبغي لأي رئيس وزارة أن يفعل. وبعد ذلك، وجواباً عن سؤال طرح عليها، تحدثت بذلك الأسلوب الانفعالي الذي اشتهرت به مؤخراً. سمعت زملاءنا النواب يهتفون لها، وأدركت أن المتاعب لا شك قادمة. وكما اكتشفت في وقت متأخر، من السهل جداً أن يتحدث المرء في مجلس العموم بصوت عالٍ بغية تأكيد فكرة معينة خشية أن يفسر الآخرون الجواب الهادئ بصوت خافت على أنه مقدمة لتغيير في المواقف، فهذا يحمل في طياته أخطاراً كبيرة.

كانت النتيجة الفورية لهذه الانفعالات إخراج جيڤري هاو من الحكومة، حيث قدم استقالته في اليوم التالي. ومع أن الانفعال الذي أظهرته مارغريت في مجلس العموم كان أداءً يدعو للإعجاب، إلاَّ أنها، وكما ذكر جيڤري هاو فيما بعد، «ظهرت وكأنها تبعد نفسها عن حزبها». علمت باستقالة جيڤري هاو وأنا في السيارة متجهاً إلى مجلس العموم في وقت مبكر من المساء. وعندما وصلت لم أجد سوى عدد قليل من النواب المحافظين يتجمعون في مجموعات صغيرة يتحدثون وتعلو أصواتهم في مناقشات ساخنة. ذلك أن جيڤري من ذلك النوع من الشخصيات الذي لا غنى عنه في حكومة تسعى للنجاح في أعمالها. والذي جذبه للعمل السياسي لم يكن حباً للعظمة والمجد، بل حبه للعمل الدؤوب في صنع السياسة. ولا أجد تفسيراً يبرر رحيله عن الحكومة. وأدركت، إذ رحل، أن آمالنا بكسب الجولة القادمة من الانتخابات قد تلاشت. ولم أتصور أن استقالته قد آذنت باقتراب نهاية رئيسة الوزراء. وبالمثل، لم تتوقع ذلك صحيفة التايمز The Times الصادرة في اليوم التالي، حين وصفت قيادة مارغريت تاتشر بأنها «قوية، شجاعة ولا يمكن الطعن بها».

لكننا في الواقع كنا في مشكلة حقيقية، تزداد سوءاً. فقد استقال وزير المالية قبل فترة، وها هو نائب رئيسة الوزراء يستقيل. وهما شخصيتان من

الرعيل الأول، من قدامى المناضلين، وهما المهندسان اللذان وضعا القسم الأكبر من برنامج عملنا، وهما القوة الفكرية المحركة لما بات يعرف «بالمذهب التاتشري». فإن تحرر هذان الرجلان من الوهم، ما الذي سيحدث للعلاقات فيما بين أعضاء الحكومة ذوي الخدمة الطويلة؟

لو تقدم جيڤري باستقالته في السنة الماضية، لما أدهشني ذلك. في تلك الآونة أزيح عن منصبه في وزارة الخارجية، وعيّن في منصب زعيم الأغلبية البرلمانية، واسمياً، نائب رئيسة الوزراء. وهذا التعيين يعتبر تخفيضاً في مرتبته، فبقي في الحكومة، ولم يغادر، ليلقى معاملة لا تحتمل من رئيسة الوزراء. لهجة حديثها معه كانت حادة عموماً، وفي بعض الأحيان قاسية، وإن أحس بالظلم جراء هذه المعاملة فله كل الحق في ذلك.

آخر اجتماع لمجلس الوزراء حضره جيڤري كان يوم قدم استقالته، وكان أسوأ الاجتماعات كلها على الإطلاق. جلس جيڤري ومارغريت جنباً إلى جنب، وقبالتي تماماً. لم يحاول أي منهما أن ينظر في وجه الآخر. يحدّق في أوراقه ويزم شفتيه، وهي في حالة يدل مظهرها الخارجي عن ازدراء لمن حولها، وعيناها تتلألآن. إن نظر إلى الطاولة أمامه، رفعت بصرها إلى الأعلى، وإن مالت برأسها إلى الأمام قليلاً لتقرأ ما بيدها، نظر هو إلى الأعلى. لم تكن ثمة حاجة للكلام ليفهم الجميع ما يجري، فلغة الإشارة وحركات الجسد فسرت كل شيء. هذا النوع من المعاملة نحو عضو قديم في الحكومة له مكانته وثقله أربك مجلس الوزراء بأجمعه. لا أحد يحتمل هذا النوع من المعاملة، هذا إن وجد أحد، ولا أحد على الإطلاق إلاّ ويشعر بالاستياء الشديد. ولم يعرف جيڤري، الذي يتصف بالمزاج الهادئ الرزين، كيف يتعامل مع وضع كهذا. لقد كان أمام هذه السيدة القاسية في تعاملها رجل مهذب أكثر من اللازم.

رحل نايغل. والآن يرحل جيڤري. ومايكل هيزلتاين ينتظر. كان مايكل

من أشد منتقدي سياسة مارغريت نحو أوروبا وسياستها الخاصة بضريبة الرأس، والآن وجد فرصته ليثبت مصداقية مواقفه إزاء هاتين القضيتين. وإلى جانب ذلك، كان يشعر أنه ضحية عمل قذر أدى إلى مفترق طرق بشأن مسألة طائرات Westland المروحية، التي انتهت بخروجه من الحكومة سنة 1986. وهو الوحيد بين زملاء مارغريت كلهم الذي كان في أفضل وضع ليتحدى قيادتها. فهو رجل قدير وذو خبرة طويلة ومن أفضل الخطباء في مؤتمرات الحزب. ومن حيث مزاجه، فهو ذئب يحب الصيد وحيداً. ولو أن له عصبة من المؤيدين المستعدين للصيد معه. وحتى خصومه يعتقدون أنه الشخصية التي توفر للحزب الفوز في الانتخابات. وإن واجهت مارغريت من يقف أمامها في منافسة حول زعامة الحزب فهو الخصم القوي الذي يستطيع أن ينافسها.

لم أكن حليفاً لمايكل في تلك الآونة. وفيما عدا تلك المساعدة التي قدمها لي سنة 1984 في موضوع «معسكر السلام» الذي أقيم في قاعدة مولزورث Molesworth، فإنني لا أعرفه جيداً. كان إنساناً ودوداً، لكنه يتحرك في مجال يختلف عني. ولم أكن أرغب في أن أرى من يتحدى رئيسة الوزراء، فلم أمنحه تأييدي. وبقي ولائي وإخلاصي حيث كانا. كنت في السابعة والأربعين من عمري وأتبوأ منصباً طالما حلمت به هو منصب وزير المالية. وكانت أمنيتي أن أظل في هذا المنصب حتى موعد الانتخابات القادمة. وبعد ذلك، وجدت أمامي احتمالين لا ثالث لهما. أولهما أننا بحسب استطلاعات الرأي قد نخسر الانتخابات أمام حزب العمال، وفي هذه الحال يتوقع أن تتقاعد مارغريت تاتشر وسوف نضطر لانتخاب زعيم جديد للحزب. ولا أريد أن أرشح نفسي، إذ لا أريد أن أكون زعيم حزب المعارضة. فالمعارضة فن قائم بذاته، وأعتقد أن مايكل هيزلتاين وكين كلارك وكريس باتن أفضل مني في وضع كهذا. وإن كانت الظروف كذلك فإنني أفضّل أن أستلم حقيبة وزارية هامة في حكومة الظل، ربما تكون حقيبة وزارة الخارجية.

وإن ربحنا الانتخابات، فإن رغبتي هي أن أحتفظ بمنصبي كوزير للمالية لمدة سنة، ثم أنتقل بعدها إلى منصب وزير الخارجية أو وزير الداخلية. وعندئذ، وبمقدار ما ذهب إليه تفكيري، من المتوقع أن تتقاعد مارغريت من منصبها كرئيسة للوزراء خلال تلك الدورة البرلمانية. أما استقالتها من منصبها ومغادرتها لمقر الحكومة في شارع داوننغ ستريت قبل موعد الانتخابات فهذا أمر لم يخطر لي على بال.

كنت أعلم أن بعض القيادات في الحزب يرون منذ زمن بعيد أنني إلى حدٍ ما الخلف الأكيد لمارغريت. أذكر أنني بعد أن تسلّمت مقاليد وزارة المالية بوقت قصير جاءني سكرتيرها الخاص بيتر موريسون ومعه فرانس مود وزير الدولة للشؤون المالية في وزارة الخزانة، وقالا إنهما يعتقدان أني أفضل من يتولى زعامة حزب المحافظين بعدها. ثم دعاني بيتر إلى منزله لتناول كأس من الشراب وليقول لي إنني يجب أن أرشح نفسي بعد «أن ترحل مارغريت». كان حديثنا هذا سراً بيننا. لكن المعروف أن بيتر صديق حميم لرئيسة الوزراء وموضع أسرارها. لذلك كانت الرسالة التي نقلها لي واضحة كل الوضوح. ولم يقل إذا كانت مارغريت تعلم بما حدثني به أم لا، ولكنه ما كان ليذكر لي ذلك لو أنه يعرف أنها لا توافق.

شخصية بيتر موريسون هي شخصية العضو الكلاسيكي في حزب المحافظين. كان والده رئيساً للجنة 1922 لنواب المقاعد الخلفية للحزب ورغم أنه أصغر سناً مني ببضعة شهور إلاّ أنه انتخب عضواً في مجلس العموم منذ سنة 1974. وهو من النواب الذين لا يسعون لمنصب لأنفسهم، ظناً منهم ـ وبتواضع من جانبه ـ أنهم لا يملكون الكفاءة اللازمة للمنصب، وإنما يريدون لحزبهم النجاح والتوفيق والبقاء في الحكم. شعرت بالاعتزاز لثقته هذه بمستقبلي، لكن كل ما قلته له: «ربما، لكن الوقت لم يحن لذلك». ليس أكثر. ولم توضع خطط لذلك، ولم يصدر عن ذلك شيء.

في عطلة نهاية الأسبوع التي أعقبت استقالة جيڤري، بعث مايكل هيزلتاين رسالة مفتوحة إلى رئيس دائرته الانتخابية ينتقد فيها قيادة الحزب. كانت تلك الرسالة بمثابة طلقة تحذيرية لم يغفل ذكرها في بيان أصدره في بداية الأسبوع التالي حين قال: «أعتقد أن السيدة تاتشر سوف تقود حزب المحافظين نحو الانتخابات العامة القادمة، وأن حزب المحافظين سيفوز بها».

فاستجابت رئيسة الحكومة لهذا بأن دعت لإجراء انتخابات قيادة الحزب في موعد مبكر بغية «التخلّص» من أولئك الذين يتحدّون القيادة. وأعلنت رئيسة الحكومة أيضاً أن استقالة جيڤري هاو كانت بسبب خلاف حول الأسلوب، وليس الجوهر. وفي هذا أيضاً خطأ في التقدير لم يكن منه إلاّ أن زاد في غضب جيڤري، مما جعله يردّ على ذلك في بيان حول استقالته أدلى به في مجلس العموم حين قال: «لا بد أنني أول وزير في التاريخ يستقيل من الحكومة لأنه على وفاق تام مع سياستها». وكذلك لم ينجح مايكل هيزلتاين من لوم عنيف حين قالت في إيجازات للصحفيين في بهو المجلس إن عليه «أن يتحمل الموجود أو يلتزم الصمت».

لكن جرذان المقاعد الخلفية بدأت تهجر أوكارها وتبتعد عن رئيسة الوزراء. وكان أول من غادر الركب طوني مارلو Tony Marlow المؤمن بقضايا الشعب والنائب عن دائرة نورثامبتون نورث، قائلاً: «سيكون لدينا رئيس وزراء جديد قبيل عيد الميلاد». وكانت ملاحظته، بعد كل الذي حدث، مثل غشاء السيل لا تدل إلاّ على غباء. لكن طوني يتواجد دوماً في مجلس العموم، وكان على اطلاع جيد بآراء نواب المقاعد الخلفية دون أن يدرك أحد ذلك. وبدأت الصحافة تحس بوجود ما يثير الاهتمام. وكثر عدد المستائين وازدادت المتاعب.

كانت الكلمة التي ألقاها جيڤري هاو بمناسبة استقالته بتاريخ 13 تشرين الثاني / نوفمبر من الأسباب التي أوصلت الأمور إلى ذروتها. وقد وصفت

مارغريت تلك الكلمة في مذكراتها بأنها «مليئة بالسموم». لكنه كان مدفوعاً ليقولها. شغل جيڤري منصب وزير المالية ثم وزير الخارجية، وخلال عمله في هذين المنصبين كان الجانب الآخر المغاير للهجة مارغريت المتصلبة. وبذات القدر الذي كانت تعتمد على قوته وقوة هدفه خلال شراكتهما، صارت تتجاهل هذه القوة وهي تجابه الخطر. لقد تصلب رأيه وأخذ يستجيب على هذا النحو. مثال ذلك قوله: «أصبح كل من في أوروبا يرون رئيسة وزرائنا تلوح بإصبعها مهددة متوعدة ويسمعون رأيها الصادر عن انفعال بكلمة لا، لا، لا، أكثر مما يسمعون محتويات نص أحسنت صياغته... لقد أصبح الأمر عقيماً بلا فائدة... أن نحاول التظاهر أن ثمة سياسة مشتركة عندما تكون كل خطوة نخطوها للأمام معرضة للهلاك بتعليق غير مسؤول أو جواب لاذع».

أصغيت لكلمته في المجلس كما أصغى كل الحاضرين بإمعان شديد لكل دقائق التفاصيل التي أوردها وانتابني شعور هو مزيج من الاتفاق مع ما يقول ومن الخوف واليأس. عندما تكلَّم عن الطريقة التي أفسدت بها رئيسة الوزراء مشروع وحدة العملة الصعبة «ايكيو» لم يكن بوسعي إلاَّ أن أتفق معه، لكنني في الوقت نفسه لم أتوقع أن أرى جيڤري يلقي كلمة من شأنها أن تدمِّر مارغريت. لم يقدر أحد مدى صلابة شخصية جيڤري حق قدرها، ذلك لأن الجميع يعرفون عنه مزاجه الهادئ الرزين. وهنا أيضاً يكمن خطأ التقدير عند مارغريت التي لم تعرف هذا الجانب من شخصيته. فهي بكل بساطة كانت تتجاهل آراءه فيما بينهما، وكانت تلك فرصته الوحيدة لتصحيح هذه الأخطاء علناً وأمام الملأ. وهذا ما كان يفعله. عندما نظرت حولي لأتبيَّن ردود الفعل، لم أستطع أن أرى وجوه الزملاء الجالسين ورائي، لكني رأيت وجوه نواب حزب العمال وحزب الأحرار الجالسين على الجانب الآخر وقد انفرجت أساريرهم وتحوَّل سرورهم إلى فرح غامر وهم يرون مارغريت في وضع غير مريح، وهنا أستعير تشبيهاً من لعبة الكريكيت أورده جيڤري، يشاهدون الكرات تغزو المرمى دون أن تجد من يصدّها.

كنت جالساً إلى جانب مارغريت في الصف الأمامي ولم يكن من السهل أن أتبيَّن ردة فعلها. بل أحسست أنها كانت متوترة الأعصاب من قمة رأسها حتى أخمص قدميها. ووجدت من غير اللائق أن ألتفت إليها وأقول كلمات مواساة. جلسنا صامتين نستمع لما يقال، وأنا أسائل نفسي ما الذي سيحدث بعد ذلك، وكيف سنتعامل مع النتائج. وماذا لدينا لندفع عن أنفسنا التهمة بأن اثنين من أعظم مهندسي المذهب التاتشري قد تبرآ من رئيسة الوزراء؟ يقول برنارد إنغهام Bernard Ingham، الناطق المخلص باسم مارغريت وبكل إصرار إن استقالة جيفري كانت بسبب خلاف حول الأسلوب ليس أكثر. بينما يوضح خطاب استقالة جيفري بكل جلاء أنها لم تكن كذلك. وهذا ما أدَّى إلى ازدياد حدة الانقسام داخل حزب المحافظين. والجبل الجليدي الذي أشار إليه نايغل لوسون قبله قد طفا على السطح بأكمله بعد أن كانت تسعة أعشاره مغمورة بالماء.

بعد أن أنهى جيفري كلمته تحدثت مع مارغريت في الحجرة المخصصة لرئيس الوزراء خلف مقعد رئيس مجلس العموم، فأدركتُ جيداً معرفتها بمدى الضرر السياسي الذي ألحقه بها خطاب جيفري، رغم أنها، كما أظن، لم تتعجل انتخابات رئاسة الحزب. وتبيَّن لي أن كل اهتمامها قد توجه نحو ما كشفته كلمة جيفري عن علاقتها المتأزمة معه. ولا أظن أنها قد فهمت سبب حصول ذلك، أو أنها قد أدركت مدى الألم الذي أحس به جراء الازدراء الذي كانت تكيله له واحداً بعد الآخر. جلسنا معاً لبعض الوقت أحاول أن أضع الطلاء اللامع لما حصل قدر استطاعتي، ولم يكن بوسعي أن أدعي بأن ما حدث لم يكن نكسة خطيرة. وقدَّمت لمارغريت تحليلاً عسى أن يبعث الأمل في نفسها حيث قلت إن تلك الكلمة قد تكون دواءً مهدئاً من شأنه أن يجعل زملاءها يلتفون حولها، وأشرت أيضاً أن من المحتمل أن يزداد التأييد لها عندما يرى الزملاء أنها بأمسّ الحاجة للتأييد.

لكن ذلك لم يحصل. كان جيفري قد دعا في بيان استقالته «الآخرين لينظروا في طريقة ردهم» وهذا ما جعل مايكل هيزلتاين يخرج للعلن، ويقول في اليوم التالي وهو يقف أمام باب منزله: «لديّ القناعة أنني الآن أمام احتمال أفضل من السابق لأقود حزب المحافظين نحو انتصار رابع في الانتخابات».

وعلى الفور طلب بيتر موريسون إليّ وإلى دوغلاس هيرد أن نقترح، ترشيح رئيسة الوزراء لزعامة الحزب في الانتخابات التي ستجري الآن. وفعلت ذلك دون تحفظ. وبدا لي أنه أمر طبيعي أن يقف وزير المالية ووزير الخارجية إلى جانب رئيسة الوزراء. وعلى الرغم مما كان يساورني من قلق، فقد اعتقدت أن لمارغريت كل الحق في دخول تلك المنافسة بصفتها رئيسة الوزراء وأن يترك المجال مفتوحاً أمام الناخبين بمجموعهم ليحكموا على سجل أعمالها، ورأيت أن أية محاولة لإزاحتها عن منصبها ليست عملاً سياسياً طيباً. لذلك لن أقف ضدها مهما كانت الظروف.

ربما يذكر أولئك الذين عاشوا انتخابات الرئاسة داخل حزب المحافظين أنهم لم يصدقوا ونحن على أعتاب انتخابات الرئاسة هذه أن يجدوا أعضاء الحكومة جميعهم يقفون إلى جانب رئيستهم. لكن الجميع كانوا حقاً إلى جانبها. واقترع الجميع لصالحها باستثناء أحدنا هو دافيد هنت David Hunt. ولم نصغ لأصوات من كان يحضنا ـ وكان عددهم لا بأس به ـ على الاقتراع ضدها. كنا نطلب إلى كل من يسألنا النصح أن يدلي بصوته لصالحها، ونؤكّد له أننا سنفعل الشيء نفسه. وكنا نعني ما نقول، حيث كنا نعتقد أنه إذا كان لا بد من عزل رئيسة الوزراء فليكن ذلك عن طريق الشعب البريطاني كله.

قبيل انتهاء الأسبوع أصدرتُ بياناً أعرب فيه عن تأييدي لمارغريت تاتشر وصفتها فيه بأنها «واحدة من أكثر رؤساء حكومات هذا البلد نجاحاً في عصر السلم». كان البيان تعبيراً صادقاً لآرائي، لكنه افتقر إلى شيء، ذلك أنني لم آتِ على ذكر ما يقلقني. لقد كنت شديد الرغبة في أن أقدِّم مساعدة أكثر من ذلك

لحملتها. لكن لم تكن ثمة أية محاولة لانخراطي في هذه الحملة. فقد طمأنني بيتر موريسون أن كل شيء تحت السيطرة.

والواقع أن كل شيء لم يكن تحت السيطرة. لم يوجد في مقر الحكومة بشارع داوننغ ستريت أية تراتبية وظائفية ولا سعي منظم للحصول على أصوات المؤيدين، ولم يدرك أحد مدى الخطر السياسي. وفي الأيام الأخيرة الحاسمة من هذه الانتخابات كانت رئيسة الوزراء في باريس تشارك في مؤتمر القمة لمجلس الأمن والتعاون الأوروبي احتفاءً بانتهاء الحرب الباردة. والآن وأنا أستعيد ذكريات تلك الأيام أجد أنها لو ناضلت حقاً ضد مايكل هيزلتاين (الذي أجرى أكثر من خمسين مقابلة صحفية في يوم واحد يعلن فيها ترشيحه) لكان الاحتمال كبيراً بأن تكسب مارغريت صوتين إضافيين يضمنان لها الفوز في الاقتراع الأول. لكنها حتى لو فعلت ذلك، فإن جرحها عميق جداً. وكما تبيَّن لنا، لقد تركها أقرب المقربين إليها. وكما قال تريستان غاريل ـ جونز «كما يترك المرء مظلة قديمة في سيارة أجرة عامة».

ومع ذلك، كان ذهاب مارغريت إلى باريس عين الصواب. كانت كل التوقعات تشير إلى فوزها. وباعتبارها الرئيس الوحيد للوزراء الذي خاض معركة زعامة الحزب وهو في منصبه، فإنني أرى أنه من غير اللائق بها أن تطوف في أقسام الحزب طالبة تأييد النواب. فالمعركة ضد مايكل هيزلتاين تختلف اختلافاً كبيراً عن معركة انتخابية خاضتها ضد طوني ماير قبل عام مضى، وقد نبهها حاملو السوط أنه سيحصل على عدد كبير من الأصوات. ثم، إن مارغريت تاتشر قادت هذا الحزب لستة عشر عاماً، وحقَّقت النصر في ثلاث جولات انتخابية متوالية، لهذا فالنواب المحافظون يعرفون كل شيء عنها. ولو أنها ناضلت نضالاً مستميتاً في قاعة ويستمنستر، فسيقول الناس إنها أجبرت على ذلك لأن مايكل هيزلتاين «يحقق نتائج أفضل مما كان متوقعاً». ولا بد أنها اعتقدت أن وقوفها إلى جانب زعماء العالم كواحدة من أبطال النصر في الحرب

الباردة أفضل لها كثيراً من أن تلقي بنفسها وسط غوغائية نواب محافظين في قاعة ويستمنستر.

ورغم كل هذه المجريات، لم أكن في الملعب. في صباح يوم السبت السابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر، أي بعد ثلاثة أيام من بدء الحملة التي أطلقها مايكل هيزلتاين دخلت مستشفى Herts Essex في Bishop's Stortford لإجراء عملية جراحية لضرس العقل كان قد تم الترتيب لها مسبقاً. ومع أنني خرجت من المستشفى في اليوم التالي إلاَّ أنني قضيت فترة النقاهة في منزلي فايننغز ولم أعد إلى لندن إلاَّ يوم الخميس التالي، أي في اليوم الذي قررت فيه مارغريت الانسحاب.

فكَّرت بتأجيل موعد إجراء العملية الجراحية عندما أعلن مايكل ترشيحه، ذلك لأن الأطباء قد نبَّهوني بأنني سأبتعد عن العمل لمدة أسبوع. الحكومة في أزمة، والصحافة في حالة غليان. وهل يكون الجندي المقاتل غير قادر على القتال بسبب إصابته؟ لم يعتقد ذلك جيفري آرشر Jeffrey Archer أحد مؤيدي رئيسة الوزراء النشطاء. فقد جاء إليّ في وزارة الخزانة وطلب إليّ أن أؤجل العملية. لم أقبل، لأنني لو فعلت ذلك فسيكون الانطباع بأنني أتوقع خسارة رئيسة الوزراء وأنني أهيء نفسي للترشيح في الجولة الثانية للاقتراع.

على أية حال، عندما استقالت مارغريت ودخلت أنا جلسة المناقشة، انتشرت شائعة تقول إن العملية الجراحية التي أُجريت لي لم تكن إلاَّ خدعة يقصد بها أمر ما. والتقط دافيد ديفز، النائب عن دائرة هولتنبرايس وهودين Holtenprice & Howden وأخذ يدور بها، وعندما سئل عن مصدرها قال إنه يظن أن مصدرها واحد من المؤيدين شديدي الحماس لدوغلاس هيرد الذي كان يحاول الإساءة لي ولترشيحي. لكن سرعان ما تلاشت هذه الشائعة رغم أنها دخلت في التيار السياسي، وقدر لها أن تبرز مرات كثيرة في السنوات التالية وكأنها حقيقة.

هراء كل ما قيل، فقد كنت في حقيقة الأمر أعاني طويلاً من خرّاج تحت ضرس العقل، وتم حجز موعد العملية قبل أسابيع، وذلك حين كنت في أمريكا، واضطرت جيني أوكلاند زوجة سفيرنا في واشنطن لنقلي في حالة إسعاف إلى أحد أطباء الأسنان هناك. ثم أصرَّت زوجتي نورما على ضرورة إجراء العملية، وكذلك كان إصرار غراهام برايت مدير مكاتبي الخاصة مؤكداً على عدم تأجيل العملية الجراحية.

قال لي: «لا تقلق، سأنقل إليك أخبار ما يجري وأعلمك كل شيء».

وأجبته: «لا أريد لك أن تروح وتجيء وتنظم الأمور».

ونفَّذ أوامري، وبقي على اتصال بي. وفي ذات يوم جاءني يقول: «يجب أن ترشِّح نفسك». فرأيت في يقينه هذا ما يغريني بأن لي فرصة في النجاح إن لم تنجح مارغريت. سمعت مثل هذا القول سابقاً، لكنني لم أقتنع. ورحت أسائل نفسي ورأيت التأييد لا ينقصني. تذكرت ما جرى قبل دخولي المستشفى حين جاءني تيرنس هيغنز Terence Higgins العضو البارز في مجلس العموم والنائب عن دائرة ورثنغ Worthing يحدثني في مكتبي بوزارة الخزانة ويحثني على ترشيح نفسي إن لم تنجح مارغريت. وبما أن تيرنس وزير سابق في وزارة الخزانة، وعضو في مجلس مستشاري الملكة وزعيم المعتدلين في حزب المحافظين في مجلس العموم ومن الشخصيات اللامعة في لجنة 1922، فقد أخذت أقواله على محمل الجد. لقد طمأنتني كلمات تيرنس فوجدت أنني سأكون مرشحاً له مصداقيته، لا سيما وأنني قد ساورتني شكوك قبل ذلك بأنني لن أحظى بتأييد كبار الشخصيات في الحزب الذين قد يرون أنني لا أملك الخبرة الكافية لهذا المنصب.

وفي ذلك اليوم لم أجد في نفسي الحماس لكي أتقدم للترشيح. وذات مساء، وكان ذلك يوم الخميس الخامس عشر من شهر تشرين الثاني / نوفمبر، وفيما كنت في مكتبي بالمبنى رقم 11، رنّ جرس الهاتف. كان المتحدث

تريستان غاريل جونز يكلّمني من وزارة الخارجية. لقد اشتهر تريستان بميوله الميكيافيلية لذلك يسهل على المرء أن يتجاوز حقيقة ثابتة هي أنه في سلوكه الشخصي إنسان صريح ومن المدرسة القديمة. فيقول ما يجول بخاطره دون تكلف، وعلى وجه الخصوص إذا تحدث مع أصدقائه. وهكذا كان حديثه معي، حين قال وبدون مقدمات: «أعتقد أنك يجب أن تعرف. لقد جاءني نورمان لامونت يسعى لكسب صوتي لصالحك. ولا بد لي من القول إن طريقته غير لائقة».

وافقته على ما قال. والواقع أن نورمان لم يكن يعمل بتشجيع مني، وقلت له ذلك، وأضفت «إن كان يفعل ذلك، فليس هذا بتشجيع مني. فأنا أريد أن أدلي بصوتي لصالح رئيسة الوزراء. وسأطلب من الآخرين أن يفعلوا مثلما أفعل».

فأجابني تريستان قبل أن ينهي مكالمته: «هذا جيد».

كنا، نحن الاثنين، نعرف أن هذه ليست نهاية القصة. فقد قال لي تريستان منبهاً: «ولكن إذا ساءت الأحوال معها، فستجد كل هؤلاء القوم يصطفون في رتل أمامك». كان يعرف، مثلما عرف غراهام برايت، وكلاهما أكثر معرفة مني، مقدار قوة التأييد لترشيحي عند يمين الوسط في هذا الحزب.

مساء يوم الجمعة ذهبت بالسيارة إلى دائرتي الانتخابية، وصباح اليوم التالي افتتحت معرضاً في هنتنغدون لجمع التبرعات لجمعية Mencap الخيرية المفضلة لدى زوجتي نورما. ولانشغالها في هذا المعرض لم تستطع نورما أن توصلني إلى المستشفى، فقام بتلك المهمة بيتر براون مندوبي في الدائرة الانتخابية. وأجريت لي العملية الجراحية فور وصولي، ولم تحدث أية متاعب.

في هذه الأثناء، لم تكن الأمور في لندن على نحو حسن مع رئيسة الوزراء. صحوت من التخدير العام مساء يوم السبت فوجدت حولي زوجتي

نورما وابنتي إليزابيث. لا أذكر شيئاً من الحديث الذي دار بيننا ساعتئذٍ، غير أن إليزابيث تذكر أني سألتها إذا كانت لمارغريت فرصة النجاح في الجولة الأولى المقررة ليوم الثلاثاء. وتقول أيضاً إني تساءلت فيما إذا كنت سأرشِّح نفسي، وإن كان كذلك، فإني قد أظن أن الجواب المتوقع هو النفي المؤكد. لكني لم أحصل على هكذا جواب، بل قالت اليزابيث «ادخل المعركة» وأيدتها في ذلك نورما وقالت قد لا تتاح الفرصة ثانية.

استيقظت صباح يوم الأحد وأنا أشعر بجفاف في فمي. لكنني قادر على الذهاب إلى البيت. أشعر بألم كلما تكلّمت أو تناولت طعاماً. أُعطيت أنواعاً مختلفة من أقراص المسكنات. وحال وصولي إلى منزلي، هرعت لأرى ما تقوله الصحف، التي امتلأت بأخبار وتخمينات عن احتمال ترشيح دوغلاس هيرد نفسه ليحل محل رئيسة الوزراء. لكن أحاديث النواب في لندن ـ ولم أكن أعلم بها ـ كانت تدور حول فرصة ترشيحي وإمكانية حصولي على تأييد جميع أعضاء الحزب. لم أكن قد استعدت صحتي جيداً بعد العملية، عندما جاءني إلى البيت أيان لانغ ليبلغني تأييده إن رشحت نفسي. شكرته على مبادرته تلك وقلت له بإصرار إنني لا أفكِّر بترشيح نفسي إلاَّ إذا انسحبت مارغريت من هذه المنافسة. فقد كنت لا أزال على اعتقادي أنها ستكسب الانتخابات من الجولة الأولى.

وفي صباح يوم الاثنين جاء لزيارتي في منزلي فايننغز جيفري آرتشر Jeffrey Archer وفي جعبته الكثير من الكلام، وتحت إبطه الكثير من الصحف (منها صحيفة تايمز التي ذكرت على صدر صفحتها الأولى «تأييد واسع لميجر الخيار البديل»). جيفري إنسان فريد من نوعه، عصي على الغرق، يحظى بإعجاب الجميع في صفته هذه، حتى بإعجاب مولي براون الشهيرة بأنها الوحيدة التي نجت بعد غرق سفينة تايتانيك Titanic. وهو يعمل بدأب ودون كلل لما هو في صالح حزب المحافظين الذي يعرفه جيداً من قواعده الحزبية

حتى أعلى درجات العضوية فيه. كان يريد النجاح لمارغريت، لكن رأيه في فرص نجاحها لا يبعث على التفاؤل. تحدثنا، وشاركتنا الحديث نورما، حول ما يمكن أن تفرزه الانتخابات التي ستجري في اليوم التالي.

وفجأة قالت نورما: «هل تدرك أننا نجلس هنا نتحدث عن فرصتك بأن تكون رئيساً للوزراء؟» ومع أنني ما زلت أشعر بالوهن، إلاّ أن الفكرة وجدت طريقها داخل نفسي. وقلت في نفسي هذا شيء مغرٍ، لكنه غير واقعي. ما زلت أتوقع الفوز لمارغريت. رنَّ جرس الهاتف مرات كثيرة، ذلك أن الزملاء والصحفيين كلهم يحاولون جس نبضي ويطلعوني على آخر الأخبار عما يجري في لندن.

كما اتصل الكثير منهم بغراهام برايت. وكانت رسالته لهم جميعاً في غاية الوضوح، إذ يقول لهم: «جون لا يريد أحداً أن يسعى له لكسب الأصوات. وهو لا يريد تنظيماً وهي موجودة لم تذهب». ثم يقول من وحي رأيه الخاص: «لكن ما تستطيعون فعله هو أن تعلموني عن أشخاص آخرين يفكّرون التفكير ذاته». وقد أبلغني بالهاتف أن ثمة تأييداً لي منقطع النظير لكي أرشح نفسي.

وبدلاً من أن أعرب له عن امتناني، انتابتني شكوك، فسألته: كيف عرفت؟ هل كنت تحاول الحصول على تأييدٍ لي؟»

أجاب بالنفي، قائلاً: «أنت تعرف زملاءنا، إنهم يتخذون مواقع لهم». وأود أن أشير هنا إلى أن الكثير من أعضاء الحزب كانوا يهيئون أنفسهم، من قبل أن تجري الجولة الأولى من الاقتراع، للتخلي عن رئيسة الوزراء التي كانت موضع إعجابهم لفترة طويلة من الزمن، وسبب ذلك إحساسهم بأنها قد تخسر الانتخابات. فالسياسة أحياناً عمل كريه.

لم أكن في وضع يسمح لي بالتحدث طويلاً مع أحد، لكن الانطباع الذي تولَّد لديّ كان واضحاً. لم تكن ثمة حملة لصالحي. ولم تكن ثمة مكائد.

جميع أصدقائي (ومنهم من انتهى به المطاف لتأييد دوغلاس هيرد) كانوا يخطّطون للاقتراع لصالح مارغريت. وهكذا كنت أنا ووكيلي غراهام برايت. لكن سرعان ما افتقدت حملتها كل التأييد الذي ابتدأت به وظهر الاحتمال أنه ستكون هناك جولة أخرى للاقتراع. وإن حصلت جولة ثانية فليس ثمة ما يؤكّد فوزها. وكان دوغلاس قد لمّح بأنه سيرشح نفسه إن انسحبت مارغريت. فصار واضحاً أن الآخرين يتوقعون أن أفعل الشيء نفسه.

ظهرت نتائج التصويت الأول في وقت مبكر من مساء الثلاثاء 20 تشرين الثاني / نوفمبر، وشاهدنا ذلك كله على شاشة التلفزيون من المنزل حيث كنا نورما وأنا نتابع العملية الانتخابية. وكانت النتيجة 204 أصوات لصالحها ضد 102 وامتناع 16 نائباً عن التصويت وذلك من مجموع عدد نواب البرلمان من حزب المحافظين البالغ 372 نائباً. أي أن رئيسة الوزراء حصلت على 55 بالمئة من الأصوات (وهذه النسبة من الأصوات تفوق ما حصلت عليه من أصوات في انتخابات قيادة الحزب سنة 1975 حين حققت نسبة 53 بالمئة وأعلى من 49,7 بالمئة التي حصلت عليها بعد أسبوع). ولكن حسب خصوصية نظام الحزب كانت بحاجة لصوتين اثنين لتفوز من الجولة الأولى.

كنت أحاول استيعاب كل هذه التداعيات وأنا في حجرة مكتبي عندما رن جرس الهاتف. كان المتحدث دوغلاس هيرد يكلّمني من سفارتنا في باريس. قال إنه بصدد التحدث مع مارغريت، فأخبرته أنني عازم على مواصلة تأييدي لرئيسة الوزراء طالما ظلت على ترشيحها نفسها. وتابعت مشاهدة مسلسل الأحداث على شاشة التلفزيون مثلما تابعها الملايين من المواطنين في كافة أنحاء البلاد، وشاهدناها وهي تخرج من السفارة وتعلن للجميع أنها ستخوض الجولة الثانية.

واتصل بي أيان لانغ يقترح أن أذيع بياناً أعرب فيه عن تأييدي لرئيسة الوزراء، كما فعل دوغلاس. فأصدرت البيان وطلبت إليه أن يظل على اتصال

معي، في ذلك المساء، وبعد إعلان نتائج الجولة الأولى، أقام تريستان غاريل جونز حفل عشاء دون سابق تحضير في منزله في كاترين بليس Catherine Place، فسّر خطأ في الروايات المتواترة على أنه تجمع مناهض لتاتشر. دعي إلى ذلك العشاء غراهام برايت الذي اتصل بي هاتفياً يسألني رأيي في تلبيته للدعوة، فأجبته أن عليه ألاَّ يذهب. فلم يحضر ذلك العشاء.

وفي صباح يوم الأربعاء، وطوال النهار، أخذ الهاتف يرن في منزلي، منذ الثامنة إلاَّ ربعاً صباحاً حين اتصل بي أيان لانغ ليخبرني أن ثمة شائعات تقول إن دوغلاس هيرد غير متحمِّس لترشيح نفسه ورغم ذلك فإن ثلثي أعضاء مجلس الوزراء أخذوا ينحازون لصفه. وفي حوالي الساعة العاشرة طلبت إلى رئيسة الرابطة أوليف بادلي Olive Baddeley أن تأتي إليَّ في منزلي فايننغز. وعندما وصلت كان مندوبو الصحف على أبواب منزلي. واستقبلتها في غرفة الجلوس بينما كانت نورما تطعمني وتناولني الحبوب المسكّنة.

أردت أن أسمع رأي أوليف حول ما يتوجَّب عليّ فعله إذا قررت مارغريت الانسحاب. وسألتها: «هل أرشِّح نفسي؟ وكيف سيكون شعور الدائرة الانتخابية إزاء ذلك؟»

قالت إنني يجب أن أرشح نفسي إن كنت أحظى بالدعم الكافي، وأن هنتنغدون ستؤيدني. وفي هذه اللحظة أطلَّت نورما عبر الباب لتبلغني تأييدها. حملت أوليف بعض القهوة إلى الصحفيين المتجمهرين خارجاً، وأخبرتهم أني لن أخرج لأتحدث إليهم، وأن بإمكانهم أن يذهبوا. وبقيت معنا في المنزل لتأخذ المكالمات الهاتفية التي لم تنقطع طوال اليوم. وكانت واحدة من هذه المكالمات من جون كول John Cole المراسل السياسي لمحطة B.B.C.، وهي إحدى المكالمات القليلة التي رددت عليها وكان قصدي الحصول على معلومات أكثر من إعطائها. واتصل بي أيضاً كينيث كلارك، الذي انتقل من وزارة الصحة إلى وزارة التربية في التعديل الوزاري الأخير، وأكَّد لي ضرورة أن

أرشح نفسي، وأن دوغلاس أيضاً يجب أن يرشح نفسه. وأضاف إنه سوف يطلب إلى مارغريت أن تنسحب. فقلت له: «لا تفعل ذلك يا كين». ورددت العبارة مرتين على مسامعه. لكنه قال إن مارغريت ستهزم هزيمة فادحة في الجولة الثانية. كما أخبرني فرنسيس مود أنه تحدث إلى مارغريت وأن لديه الانطباع القوي بأنها ستنسحب، وأكد لي أنه في حال انسحابها فإني سأجد الدعم القوي من الحزب.

عند الظهيرة عادت رئيسة الوزراء من فرنسا، وأكدت على قرارها بمواصلة النضال في هذه المعركة. لكن فترة المساء شهدت مايكل هيزلتاين يحاول التودد إلى عدد لا بأس به من النواب الذين أدلوا بأصواتهم لصالح مارغريت في اليوم السابق، ويكسب أصواتهم لصالحه.

عندئذٍ اتصلت بي رئيسة الوزراء في منزلي فايننغز وكانت متوترة الأعصاب. وقالت دون أن تتيح لي فرصة الكلام: «سوف يرشحني دوغلاس وأريدك أن تثني هذا الترشيح». ومع أن نتيجة الاقتراع الأول كانت أسوأ مما خشينا، إلاّ أنها لم تأتِ على ذكرها. كما أنها لم تسألني رأيي فيما كانت بصدده، أو فيما إذا كان عليها أن ترشح نفسها ثانية. لقد افترضت أن دعمي لها مؤكَّد. لقد كانت طريقتها هذه ذلك النموذج الكلاسيكي لأسلوبها في الإدارة. فوجئت بما قالت، وانقضت لحظة صمت قبل أن أجيب: «إن كان هذا ما تريدين، لك تأييدي».

عن هذه المكالمة تقول مارغريت في مذكراتها: «كان ترددي واضحاً». وقد كان كذلك فعلاً. ولكن ليس بسبب تفكيري في موقفي. على العكس، كنت على أتم الاستعداد لتأييدها، وقلت ذلك لدوغلاس. إنما سبب ذلك التردد يعود إلى رغبتي في مناقشة الوضع معها والبحث عن استراتيجية حملتها قبل أن تقدم على الترشيح ثانية. وعلى سبيل المثال، كنت أعرف مشاعر كين كلارك، وأعرف أنه ليس وحيداً. لكن مارغريت تحب أن تفرض رأيها ومرة

أخرى شعرت باليأس من أسلوبها في التعامل رغم أني عاهدتها على التأييد.

وكانت اللحظة الحرجة لمارغريت في ذلك المساء عندما التقت أعضاء حكومتها فرداً فرداً آملة أن تضمن تأييدهم الفاعل. لا بد أنها اعتقدت أن فرصة نجاحها في كسب تأييدهم ستكون أفضل عندما تتحدث إليهم وجهاً لوجه. لكن خاب أملها. وقد وصفت تلك اللقاءات بعد سنوات من ذلك التاريخ بأنها «الخيانة على وجهها ابتسامة». لم يخبرها أحد، سوى القلائل جداً، أن فرصة نجاحها تكاد تكون معدومة، رغم ذلك وعدها أعضاء مجلس الوزراء بمنحها تأييدهم، لكنهم قالوا إنهم يعتقدون أنها سوف تخسر، ونصحوها بالانسحاب لتتجنب المهانة. وفي ذلك اليوم أيضاً طالب المسؤول التنفيذي للجنة 1922 بوجود عدد أكبر من المرشحين لإتاحة فرصة أكبر للاختيار، والرمز السياسي لهذه الدعوة، اعتقادهم أن مارغريت لن تكسب الجولة الثانية.

ثم اتصل بي أيان لانغ ثانية في وقت مبكر من المساء ليقول: «رئيسة الوزراء مصابة بجرح بليغ، لكن النهاية قد تكون أسوأ كثيراً». وأبلغني أيضاً أن ثمة شعوراً متزايداً بالاستياء من مايكل هيزلتاين قائلاً ليس كل من اقترع لصالحه بالأمس يريد له النجاح. وأخبرته أنني تلقيت معلومات من غراهام برايت تفيد بأن نحو ثمانية وتسعين زميلاً اتصلوا به يسألونه بكل دفء عن نيتي. فأجاب أيان «لا يدهشني ذلك».

وعند الساعة الثامنة والنصف من ذلك المساء جاءني إلى منزلي سائق سيارة جيفري آرتشر يحمل بيده أوراق ترشيح رئيسة الوزراء للجولة الثانية وقد وقّع عليها دوغلاس هيرد بإمضائه، فوضعت إمضائي عليها تحت توقيعه. وأدركت إذ ذاك أن احتمال استخدام هذه الأوراق بات ضئيلاً جداً.

وسألت نفسي: «هل أنا مستعد لأرشح نفسي؟» في هذه الأثناء وبناء على اقتراح من غراهام برايت طبعت نورما على الآلة الكاتبة وثيقة ثانية تعتبر جاهزة للاستخدام حال لزومها، تتضمن إعلاماً لرئيس لجنة 1922 كرانلي أونسلو

Cranley Onslow أنني أوافق على طرح اسمي. لم أرغب بتاتاً بأن أعهد بهذه الوثيقة إلى أحد أياً كان حتى غراهام نفسه طالما بقيت رئيسة الوزراء في ميدان المنافسة. فطلبت إلى سائق جيڤري أن ينتظر قليلاً. وتريّث مدة ساعتين من الزمن تناول خلالها طعام العشاء، وذلك إلى أن اتصل بي هاتفياً بيتر موريسون ليبلغني أن انسحاب مارغريت في صباح اليوم التالي صار خبراً أكيداً. فوقعت الوثيقة باسمي ووضعتها في مغلف مختوم وسلمتها للسائق ليوصلها إلى غراهام برايت شخصياً وبالذات. وأخبرت غراهام بإصرار بعدم استخدام هذه الوثيقة بأي حال من الأحوال إذا لم تنسحب مارغريت. وانطلق السائق بسيارته نحو لندن.

وأوجست خيفة أترقب. فقد أدركت أنني خلال أربع وعشرين ساعة قد أكون في خضم معركة انتخابية توصلني إلى سدة الحكم، وخشيت أن الوقت لا يزال مبكراً لأتبوأ منصباً كهذا. لكن التنحي الآن قد أمسى عسيراً. خشيت من عدم تيقني من الفوز، أو من الفوز بنتيجة قد أكون فيها موضع سخرية الآخرين. لكن الأحداث كانت تتطور سريعاً ومن تطورها يتولد زخمها.

ذهبت إلى فراشي وبداخلي اعتقاد أن رئيسة الوزراء ستعلن استقالتها صبيحة اليوم التالي. وعندما استيقظت حدثني بيتر موريسون بالهاتف وأكَّد لي ذلك. أغلق باب الترشيح للجولة الثانية عند الظهر. انطلقت بالسيارة نحو ويستمنستر ترافقني نورما في وقت مبكر من صباح يوم الخميس. وعند وصولنا إلى شرق لندن رأيت يافطة تتدلي من إحدى نوافذ الأبنية كتبت عليها عبارة «ذهَبَتْ». أدرت المذياع لأسمع الأخبار وعرفت أن خبر استقالتها أذيع وأن منصب رئيس الوزراء سوف يكون لشخص آخر خلال أسبوع.

فمن هو هذا الشخص الآخر؟ المرشحون الأوفر حظاً للوقوف ضد مايكل هيزلتاين هما اثنان، دوغلاس هيرد وأنا، ولم أكن أرغب في منافسة دوغلاس مثلما هو غير راغب في الوقوف ضدي. وكنا نحن الاثنين على

استعداد لسحب ترشيحنا إذا تبين أن واحداً منا أوفر حظاً للفوز من الآخر، ولا بد من الإشارة إلى أن اجتماعاً كان قد عقد ليل الأربعاء الفائت في إحدى الغرف المخصصة للوزراء في مجلس العموم ضم نحو اثني عشر وزيراً ـ لم أعلم عنه شيئاً في ذلك الحين ـ تدارسوا فيما بينهم مزايا الاتفاق على مرشح واحد إذا انسحبت رئيسة الوزراء التي بدا انسحابها أمراً محسوماً. ويظهر أن الفكرة أعجبت الجميع ما عدا ريتشارد رايدر الذي أسقطها، حيث كانت حجته في ذلك أن تسمية مرشح واحد سوف ينظر إليها على أنها محاولة من مجلس الوزراء لرتق الفتق، ولن يقبل الحزب في حالته الراهنة أن يرتدي ثوباً كهذا، وتلك هي الحقيقة. وعلى هذا النحو شاءت الظروف أن ندخل المعركة الانتخابية، دوغلاس وأنا، كمرشحين متنافسين بغض النظر عن رغبة أيٍّ منا.

قدَّم دوغلاس أوراق ترشيحه صباح يوم الخميس. وتجمع النواب الذين يريدون ترشيحي في وزارة الخزانة. ولكن أين المرشح؟ لم يكن لديّ هاتف خليوي. ولم يكن بمقدور أحد أن يتصل بي وأنا في وسط ازدحام المرور في لندن. هل سيفوتني الموعد النهائي لتقديم أوراق ترشيحي؟ لم يذكر غراهام برايت شيئاً عن الأوراق التي وقعتها والتي يحملها في جيبه.

لم يبق سوى نصف ساعة لانتهاء موعد تقديم الأوراق، عندما وصلت إلى مكتبي في الوزارة. دخل عليّ نورمان لامونت ليقول لي إن أعداد المؤيدين لي كبيرة جداً. عارضته في ذلك قائلاً إن دوغلاس هو المرشح الأفضل. هزَّ رأسه بعدم الموافقة. وفجأة رأيت أبواب المكتب تفتح بقوة ويدخل المؤيدون، ومن بينهم مايكل هوارد وجون غومر وبيتر ليللي ودافيد ديفز وفرنسيس مود. وأكثرهم من الوزراء الذين جاؤوا إليّ من مقر الحكومة. وآخرون من زملائي في وزارة الخزانة، بعضهم نجوم صاعدة من أمثال ويليام هيغ الذي لم يمض على دخوله البرلمان سوى عام واحد. أذهلني مجيئهم جميعاً. وقد سمعت وأنا في هنتنغدون ما قيل عن تردد اسمي كثيراً في ويستمنستر. ولم أدرك أنني سوف أحظى بمثل هذا الدعم القوي بمثل هذه السرعة.

ولا بد من القول إن عمق هذا التأييد يعود لأسباب أصفها بالإيجابية والسلبية في آن معاً. فالأسباب الإيجابية تكمن في السمعة التي كونتها لنفسي من موقعي كوزير للمالية. وبالرغم من كون المؤشرات الاقتصادية غير مشجعة، إلاّ أنني اتخذت خطوات جيدة تكبح التضخم والركود، وأدخلت الجنيه في آلية سعر الصرف وعملت على تخفيض سعر الفائدة. كما اكتسب الإنفاق العام خلال الأسابيع المنصرمة الإطراء في الكثير من المراجعات مما جعل حزب العمال لا يجد شيئاً ينتقده، يضاف إلى ذلك كلمتي التي ألقيتها في مؤتمر الحزب في شهر تشرين الأول / أكتوبر الفائت التي حازت على إعجاب الجميع. أما الأسباب السلبية فهي أني لست مايكل هيزلتاين، لكنني أفضل من يهزمه.

ولو تقدم للترشيح شخص من الجناح اليميني للحزب لكان الوضع مختلفاً. لكن أحداً من هؤلاء لم يتقدم. ولا يوجد أحد ليتقدم لهذا الترشيح. كثر الحديث عن احتمال أن يرشح نورمان تيبت نفسه، وذلك قبل أن يعلن تأييده لي. يتمتع نورمان بسمعة ممتازة وبإمكانه أن يكسب دعم الأقلية، لكنه لن ينال تأييد الوسط واليسار من نواب الحزب، وكان يعرف ذلك. وأظن أنه قد أيّد ترشيحي لاعتقاده بأنه لو رشح نفسه فسوف يفوز مايكل هيزلتاين.

كنت أفضّل البقاء في منصبي الوزاري مدة أطول قبل أن أسعى للوصول إلى زعامة الحزب، لكن وجود وزير الخارجية في خضم المعركة الانتخابية، ووجود منافس من خارج مجلس الوزراء جعلني أعتقد بأنني لو ابتعدت عن المنافسة سيتكوّن الانطباع لدى الكثيرين بأنني لا أملك الشجاعة لأتبوّأ ذلك المنصب الرفيع. ولم يعد أمامي خيار آخر سوى أن ألقي بالقبعة وسط الحلبة وأدخل ميدان الصراع، إلاّ إذا رغبت أن يقال عني مستقبلاً إني تخاذلت أمام التحدي، وذلك بالرغم من أنني ما زلت غير متحمّس لذلك.

والذي أملى عليّ الوقوف لحظة للتأمل أنني وجدت بعض الزملاء

المقربين، ومنهم تريستان غاريل جونز وكريس باتن، قد وقفوا إلى جانب دوغلاس هيرد. كان يسعدني جداً أن أكون معهم، وأمنح تأييدي لدوغلاس لولا أنني كنت على يقين بأن مايكل هيزلتاين سيهزمه. أما فريقي فقد امتد إلى داخل أعضاء البرلمان من حزبنا ليضم إلى صفوفه الكثير من أولئك الذين يقفون إلى اليمين من آرائي. كما منحني التأييد أيضاً عدد كبير من أنصار مارغريت ذلك لأنهم لمسوا تفضيلها لي أثناء حملتها الانتخابية. لكنهم يخدعون أنفسهم، وهي منهم، لو ظنوا أني سأسير على خطى سياستها، رغم أني لم أهدف قط إلى تضليل أحد. لقد حاولت أن أوضح آرائي بكل جلاء. أدعو إلى الإصلاح الاجتماعي وتخفيض الضرائب عن الفقراء وتحسين الخدمات العامة. وقد ذكرت في مقالة نشرت لي في صحيفة «صن» Sun يوم الجمعة «علينا أن نساعد المحرومين والمعوزين»، والتي لم تكن نداء نفير إلى اليمينيين من أعضاء الحزب.

وبينما كانت الساعة تقترب من موعد إغلاق باب الترشيح عند الظهيرة، وقّع جون غومر John Gummer ونورمان لامونت أوراق ترشيحي وهرع غراهام برايت مسرعاً ليقدمها إلى كرانلي أونسلو، رئيس لجنة 1922، الذي أوكلت إليه مهمة الإشراف على الانتخابات. فكان المشهد مثيراً، كان سباقاً ضد الزمن. غراهام، في عجلة منه ليفتح باب المصعد القديم، أسقط من يده تلك الأوراق الهامة، وتطايرت وكادت تضيع في هاوية بيت المصعد لولا أن أمسك بها في اللحظة الأخيرة. لقد ظن كرانلي أن شخصين فقط يبدأ اسم الواحد منهما بحرف «هـ» (هيرد وهيزلتاين) هما الوحيدان اللذان تقدما للترشيح، فكان وصول غراهام إليه قبل الإغلاق مفاجأة له فقال «آمل ألاّ ينتهي الأمر كله بالدموع».

العمل السياسي نوع من التجارة يتسم بالقسوة. فلا يترك مجالاً للمرء ليعبر عن حزنه لرحيل رئيسة الوزراء عن السياسة. إذ منذ تلك اللحظة بدأت

عملاً مكثفاً في سبيل الانتخابات. تقرر أن تجري الجولة الثانية يوم الثلاثاء في السابع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر، أي بعد خمسة أيام فقط. وكنت بحاجة لفريق عمل يقوم بالحملة الانتخابية، وبحاجة أيضاً لمقر أدير الحملة منه، ناهيك عن وضع الاستراتيجية اللازمة وإعداد البيان الانتخابي. اقترح ويليام هيغ أن نتخذ قاعدة لنا منزلاً يقع في شارع غيفير Gayfere Street المجاور، يملكه مرشح شاب طموح للبرلمان اسمه آلان دنكان Alan Duncan. وانطلق ويليام يصحبه دافيد ديفز، من وزارة الخزانة، نحو المنزل ليبدلا مواضع الأثاث فيه، بينما ذهبت لتناول طعام الغداء في المطعم المخصص للأعضاء في مجلس العموم يصحبني غيليان شبرد وروبرت أتكنز وأيان لانغ. كنت متوتر الأعصاب أشعر بشيء من الخوف لوجودي في مجلس العموم لأول مرة بعد سقوط مارغريت تاتشر.

وتم تشكيل فريق العمل في الحملة سريعاً، وتولى قيادة هذه الحملة زميلي من وزارة الخزانة نورمان لامونت ـ لكن ليس دون بعض المعارضة، كما قيل لي ـ وانضم إليه أيان لانغ ومايكل هوارد وفرنسيس مود وريتشارد رايدر الذين أسهموا جيداً في تقدمها. فكان فرنسيس وروبرت هيوورد النائب عن دائرة كينغز وود والاختصاصي في علوم الانتخابات يهتمان بعملية الاقتراع والأرقام. وترأس ريتشارد العمليات الإعلامية، وأفاد كثيراً من اتصالاته مع أعضاء الحزب في كافة أنحاء البلاد وجنَّد رؤساء الاتحاد الوطني والدوائر الانتخابية ليدعموا ترشيحي. أما أيان لانغ فكان الشخصية الهامة في فريق العمل من بداية الحملة وحتى نهايتها، كما كان له شأن كبير في مناسبات أخرى تالية، حيث كان على الدوام خير سند لي. فهو أول من تحدث معي عقب العملية الجراحية، وأول من هنأني عند إعلان النتائج. وأشرف غراهام برايت على جدول أعمالي اليومي.

كانوا جميعاً يعملون بعزم أكيد على أن أتفوق على غيري من المرشحين.

في الجولة الأولى للانتخابات التقطت كاميرات التلفزيون صوراً كثيرة لمايكل هيزلتاين وهو يمشي وحيداً، تاركاً الانطباع لدى الجميع أن دخوله ميدان المنافسة للفوز بقيادة الحزب إنما هو عمل يقوم به وحده دون أن يكون له فريق. أما أنا فكان يحيط بي الكثير من المؤيدين أينما ذهبت وكان فريقي حريصاً على إبراز حقيقة تمتعي بتأييد جميع أجنحة الحزب.

لكن سؤالاً يفرض نفسه ويحتاج إلى جواب فوري. ماذا لديّ من اقتراحات بشأن ضريبة الرأس؟ فقد كسب مايكل هيزلتاين عدداً جيداً من الأصوات في الجولة الأولى عندما وعد بإلغائها. لقد كان فريقي يضم نحو سبعة من الوزراء الرئيسيين الذين تحرَّروا مؤقتاً من المسؤولية الجماعية وقد طرحوا آراءهم بكل قوة. ومنهم مايكل هوارد الذي كان ذات يوم الوزير المسؤول عن هذه الضريبة وقد ألحّ على إجراء مراجعة أساسية لدور سلطات الحكم المحلي وطريقة تمويلها، وبذلك يكون قد زايد على مايكل هيزلتاين. لكنني لم أكن مستعداً لرفع غطاء صندوق باندورا Pandora's Box(*) فوضعت لنفسي خطاً أكثر تواضعاً وذلك بمساعدة أيان لانغ وأندرو تيري مستشار الوزير في وزارة الخزانة. يقضي هذا الخط السياسي بأن أنضم إلى رأي مايكل هيزلتاين بتقديم الوعود بخصوص الإلغاء، لكنني لن ألزم نفسي بالإلغاء إلاّ إذا كان الخيار الأفضل. واتفقنا على أنه في حال اشتداد الإلحاح، سأقول: «إن مبدأ أن يساهم الجميع في دفع شيء للحكومة لا يختلف عليه اثنان، أما مبدأ الضريبة ذات المبلغ الثابت فأمر آخر». وكان من شأن هذا القول أن مهد الطريق أمام فرض ضريبة قبل انتخابات سنة 1992 هي «ضريبة المجلس المحلي».

ومن القضايا المهمة الأخرى قضية الإعلام. وقد قدم دافيد ميللور أداءً

(*) باندورا في الميثولوجيا اليونانية امرأة أرسلها زيوس، رب الآلهة عقاباً للجنس البشري بعد أن سرق بروميثيوس النار وأعطاها صندوقاً ما إن فتحته حتى انطلقت جميع الشرور التي عمّت البشر، ولم يبق داخل الصندوق غير الأمل. (المعرّب).

رائعاً وبطولياً في سلسلة برامج تلفزيونية فكان لدفاعه وتأييده الذي لم يخلُ من صخب مرح شأن كبير في إضعاف مواقف المرشحين الآخرين. كما تطوع خيراً بإجراء اللقاءات التلفزيونية غيليان شبرد، أحد الوجوه التلفزيونية المعروفة من بين نواب الحزب في البرلمان. وأخذ آندرو تيري على عاتقه عبء كتابة المقالات الصحفية. ووضع نورمان لامونت بالتعاون مع جون غومر الذي اقترح ترشيحي وثنّى عليه، الشعار: «جون ميجر هو المرشح الوحيد القادر على إعادة توحيد الحزب وهو الذي يمثل الجيل الجديد لزعامة الحزب، ونحن نجد التشجيع القوي جداً في هذا التأييد العفوي العارم له من جميع أقسام الحزب». وكان ذلك صحيحاً.

عندما أعلن باب الترشيح للجولة الثانية أصدرت بياناً مشتركاً مع دوغلاس هيرد أوضحنا فيه أننا نريد انتخابات تسودها الروح الرياضية. ولم يخرج أحدنا عن مضمون هذا البيان. وكنت أتحدث بشكل دوري ومنتظم أثناء الحملة مع دوغلاس. ويذكر دوغلاس جيداً أنني كنت أنهي حديثي معه بعبارة «بلّغ تريستان سلامي». وبما أنني كنت أدعو لمجتمع تنعدم فيه الطبقات، فقد ساءني كثيراً الأسلوب الذي اتبعه الإعلام في تصوير تلك الانتخابات، عن غير وجه حق، بأنها صراع بين «ذلك الفتى القادم من بريكستون» و«ذلك الشاب المتأنق صاحب الأملاك». ودوغلاس نفسه لم يرض بهذا الأسلوب.

في غضون ذلك، كان نيل كينوك يصبو لاستغلال الموقف لصالحه علّه يستفيد من الفوضى فتقدم باقتراح دعوة مجلس العموم لجلسة خاصة بحجب الثقة عن الحكومة، على أن تعقد تلك الجلسة يوم الخميس الواقع في 22 تشرين الثاني / نوفمبر. وخلافاً لكل توقعاته، كانت النتيجة عكس ما يتمنى. كنت جالساً في النسق الأمامي من المقاعد. ووقفت مارغريت تاتشر لتتحدث. كان أداؤها رائعاً جداً ومن أفضل ما فعلت في فترة حكمها. وضعت حزب العمال أمام التحدي. ولا بد أن معظم الجالسين في المقاعد المخصصة

للحكومة قد تساءلوا في أنفسهم إن كانوا على حق في أن ينكروا لزعيمهم الفوز في الاقتراع الجاري قبل يومين.

لكن لا مكان للتراجع. إن كان حماسي لهذه الجولة ضعيفاً في بدايته، فقد ازداد قوة الآن مع دوران عملية الحملة الانتخابية. وجاءني النواب من كافة أركان الحزب يعربون عن تأييدهم. كان الأمر مؤثراً للغاية، أقل ما فيه أنه لم يكن متوقعاً.

أحب الانتخابات وبدأت أجد المتعة فيها. أجريت الكثير من المقابلات الصحفية، وفي جميعها كانت الأسئلة: «هل أنا الابن السياسي لمارغريت تاتشر؟ ماذا سأفعل بضريبة الرأس؟ هل أتوقع الفوز؟» وكانت إجاباتي عن كل تلك الأسئلة تتصف بالتهذيب والكياسة، رغم أن صحتي لا تساعدني بعد شفائي من العملية الجراحية التي لم يمض عليها سوى أيام قليلة. كنت أتناول أقراص الباراسيتامول المسكنة إلى جانب المضادات الحيوية.

في وقت متأخر من ليل الخميس التقيت مصادفة غراهام برايت الذي كان يقف قرب بوابة «لا»(*) في الردهة يحاول أن يثني النواب عن عزمهم ويقنعهم بالتصويت إلى جانب الحكومة بغية إلحاق الهزيمة بحزب العمال. سألته: «كيف حال المعركة؟» وأنا أربت على كتفه.

أجاب باقتضاب: «ليست بحال سيئة». ثم أضاف: «لقد حصلتَ لغاية

(*) يجري التصويت في البرلمانات عادة بطريقة رفع الأيدي علامة الموافقة. لكن الأمر مختلف في مجلس العموم البريطاني. عندما يطلب التصويت على قضية معينة في هذا المجلس يخرج الأعضاء جميعاً من قاعة الجلسة إلى الردهة حيث يجدون بوابتين كتب على إحداهما كلمة «نعم» وعلى الثانية «لا». والبوابة تسمح بمرور شخص واحد فقط. فيدخل الموافقون عبر بوابة «نعم» وغير الموافقين عبر بوابة «لا». ويقوم حاملو السوط بالتعداد. (المعرّب).

الآن على أصوات ثلث عدد نواب الحزب». ظننت أنه يمازحني، لكنه كان جاداً. وأكّد لي هذه الأرقام فرنسيس مود.

وانطلقت الحملة رسمياً من وزارة الخزانة صباح يوم الجمعة. وكانت حملة لا تخلو من الصخب والضجيج. جماعات كبيرة من المصورين الصحفيين وأضواء تعمي الأبصار، وأصوات عدسات التصوير تطغى على أصوات من يطرحون الأسئلة. وصعب علينا الوصول إلى المراسلين المقيمين الذين ضاعوا وسط زحام غرفة ضاقت بمن فيها من رجال الإعلام. حاولت إقناع المصوِّرين بالخروج من الغرفة بعد أن يلتقطوا الصور، فأجاب واحد منهم: «لن نخرج يا صديق». وكأنه يتكلّم باسمهم جميعاً. حاولت ثانية دون جدوى ثم استسلمت للأمر الواقع، فأشرت إليهم بالهدوء، وابتدأت قولي.

إن هدفي أن أعيد الوحدة لحزب أصابه الانقسام. فقلت «حاولت جاهداً تجنّب التسميات لأنها مضلّلة». وفيما يتعلق بأوروبا ذكرت أني إلى جانب «المراحل المتدرجة والسلوك العملي والفهم الواعي». وبخصوص ضريبة الرأس، قلت: «لديّ القناعة الكاملة بأننا لا نستطيع أن نترك الأشياء كما هي». لكنني لم ألزم نفسي بإلغائها. وأشرت إلى «ضرورة تحسين المستويات التعليمية». وعرضت لمحة عن السياسات التي آمل من خلالها تحسين النتائج وتنويع أساليب السيطرة على المدارس وتوسيع مجالات الاختيار أمام الآباء وتحسين أوضاع المعلمين. وكان من أشد ما تحمست له اقتراحي بأننا لم نعط «عمال الياقة الزرقاء» المهرة حقهم من التقدير، لذلك يتوجب علينا «إجراء تغييرات واسعة في كافة أنحاء البلاد من شأنها أن تخلق مجتمعاً تنعدم فيه الطبقات، ويستطيع فيه الفرد أن يرتقي إلى أعلى مستوى تؤهله له كفاءاته من العمل مهما كانت نقطة البداية التي ابتدأ منها». وكانت تلك المرة الأولى التي أستخدم فيها عبارة «مجتمع بلا طبقات»، وهو اقتراح أظنه من آندرو تيري، لكنه ينسجم مع مشاعري وطموحاتي. وهو في اعتقادي برنامج سياسي معتدل

رغم أنه يميل نحو يسار الوسط. وبذلك لا أكون في موضع من يضلل الآخرين حول موقفه.

وأنهيت كلامي بعبارة استعرتها من لعبة الكريكيت: «كان يوماً رائعاً، حتى الآن، لكن ثمة استثناء واحد فقط. أظن أن منتخب إنكلترا كله يلعب من أجل 194. ليست نتيجة ممتازة للفريق، لكنها عندي نتيجة مرضية».

وانطلق الصحفيون بعد لقائي بهم إلى الحملة التي يطلقها دوغلاس هيرد، وقد ساورني القلق بأن هذا اللقاء كان فوضوياً. وخشيت أن تظهر الصحف في اليوم التالي واصفة إياه بأنه كارثة غير منظمة. لكن قلقي لم يكن في محله. كان ممتازاً جداً على التلفزيون، وقال لي أحدهم إنه سمع روبن أوكلي، المراسل السياسي لصحيفة «تايمز» يقول إن انطلاقة الحملة جيدة بكل المعايير، وبأسلوب أمريكي. فرحت لهذا الوصف. ومنذ ذلك الحين ازداد نشاطي في الحملة وازدادت ثقتي بأني سوف أحصل على نتيجة جيدة، وهذا ما شجعني للتفكير بالفوز.

ومع أن عدد الأصوات المؤيدة لي كان يتزايد باطراد، إلاَّ أن فريق الحملة لم يسمح لي بالراحة. في الموقع الذي اتخذناه لنا في شارع غيفير Gayfere كان فرنسيس مود وروبرت هيوورد ينظمان اللوائح بأسماء النواب الذين وعدوا بإعطاء أصواتهم لصالحي. وقد أراني فرنسيس بعض هذه اللوائح، ومع اقتراب الحملة من نهايتها بدأت أظن أنه كان يعدِّل في اللوائح ليجعلها تبدو وكأن النتيجة غير مضمونة، يهدف من وراء ذلك إلى أن يجعلني أعمل أكثر. قلت له أكثر من مرة «ستكون النتيجة أفضل من هذا». ثم تبين أنها فعلاً أفضل. وعندما سألته، أجاب أن السبب في الخطأ أنه كان يطبّق «حسماً» في الأرقام أكثر مما ينبغي ـ ويبدو أن الحسم بمعدل صوت واحد من كل عشرة أصوات مضلل للمرشحين. وعلى أية حال فإن الحذر الذي توخاه فرنسيس له ما يبرره، ذلك أن المرشحين الثلاثة قد ادعوا أنهم يحصلون على تأييد مجموع النواب البالغ

عددهم 450 في حين أن عدد نواب حزب المحافظين لا يتجاوز 372.

وشرعنا، نحن المرشحين الثلاثة المتنافسين على زعامة الحزب، جهودنا الحثيثة للحصول على تأييد الشخصيات الهامة في الحزب. وما إن جاء يوم الاثنين حتى حصلت على دعم ثمانية من أعضاء مجلس الوزراء، منهم دافيد وادنغتون وزير الداخلية وسيسيل باركنسون وزير المواصلات آنذاك، بينما أعلن نايغل لوسون وجيفري هاو تأييدهما لمايكل هيزلتاين. قرار جيفري مفهوم وشبه متوقع، لكنني حزنت لأن نايغل الذي كانت تربطني به علاقة حميمة وكان تعاوني معه وثيقاً لم يساندني. وهو يقول في مذكراته إن السبب في ذلك هو أني لم أطلب منه ذلك. وهو محق في ذلك. ولعلّي أخطأت بعدم طلبي تأييده. لكن ذلك لم يمنعه من الدخول في نقاش حاد مع نورمان لامونت عندما عرف الجميع بخبر مساندته لمايكل.

كان موقف الصحافة ودياً على العموم، بالرغم من خيبة أملي من صحيفة الديلي تلغراف Daily Telegraph المعروفة بأنها صحيفة حزب المحافظين، التي أعطت تأييدها لدوغلاس من خلال مقالة نشرتها بقلم رئيس التحرير المساعد تشارلز مور Charles Moore. وقد أجرى تشارلز حواراً معي في لقاء لم يكن مريحاً لأي منا. وهو من أقوى المناصرين لمارغريت تاتشر (وفيما بعد أصبح الكاتب الرسمي لقصة حياتها). يبدو أنه استاء كثيراً من جرأتي على ترشيح نفسي لخلافتها. وكان واضحاً من البداية أن الانسجام بيننا معدوم مثل الزيت والماء. وقد انزعج فريقي من الطريقة التي أجرى فيها الحوار معي. ولم أجد في كتاباته اللاحقة ما يشير إلى دعم لي. أما صحيفة صنداي تايمز Sunday Times فقد وقفت إلى جانب مايكل هيزلتاين، إلاّ أنني كسبت تأييداً منقطع النظير من صحافة «التابلويد».

وكان التحول الكبير في الحملة يوم الأحد، حين نشرت الصحف النتائج الباهرة لصالحي في استطلاعات الرأي، بالإضافة إلى حوار تلفزيوني أجريته

ضمن برنامج «لقاء على الإفطار مع فروست» كان في منتهى الروعة. شعرت فيه بالارتياح لا سيما وأن دافيد فروست David Frost محاور خطر. وإنه ليس عدائياً في المقابلات التي يجريها لكنه يستدرج ضيفه في البرنامج إلى مناطق محفوفة بالأخطار. وهو يتمتع بقدرة بارعة على إقناع الآخر بأن يسقط دفاعاته بطريقة لا يستطيع التحكم فيها المحاور العدواني. وفي هذا الحوار أوصلت رسالتي: «إن ما أريد إنجازه، سواء وصف ذلك «بالمبادئ الميجرية» أم لا، هو درجة أكبر من الفرص والخيارات. أنا أعرف أن هذا الكلام مجرد شعار، لكنه شعار له أهميته الكبرى». ولم تكن كلماتي تلك بأسلوب تاتشري، بل كانت رداً على آخر سؤال طرحه عليّ فروست، الذي استوعب المناخ المتفائل للحملة. وحيث أن احتفالات عيد الميلاد كانت على الأبواب سألني إذا كان على المهنئين أن يرسلوا بطاقاتهم إلى الرقم 10 (مقر رئاسة الحكومة) أم إلى الرقم 11 (مقر وزير المالية) فأجبت «سيكون المهنئون على الجانب الأسلم إن أرسلوا بطاقاتهم وهي تحمل العنوان عن طريق وزارة الخزانة، ذلك لأن رئيس الوزراء هو الرئيس الأعلى لوزارة الخزانة».

في ذلك اليوم شاركت مع نورما في مناسبة لالتقاط الصور أقيمت في حدائق سينت جيمس St. Jamess Park، ولن أنسى هذه المناسبة. فقد أقلتني إلى مكان الاحتفال الذي لا يبعد أكثر من بضع مئات من الياردات عن شارع غيفير، سيارة من نوع جاغوار تخص أيان غرير Ian Greer، وقد دفعنا له أجر استخدامها بناء على إصرار ريتشارد رايدر. وقد ذهلت لدى وصولنا لرؤية الأعداد الضخمة من الصحفيين الذين حضروا خصيصاً. لم يكونوا من هيئة الإذاعة البريطانية، BBC أو من ITN، أو من الصحافة البريطانية فقط، بل حضر أيضاً صحفيون من كافة أنحاء العالم. وعند انتهاء المناسبة سألت: «هل ثمة شيء لا أدري به؟»

أجاب غراهام برايت: «بالطبع، ستكون رئيس الوزراء القادم».

لم تكن جميع مراحل الحملة بمثل هذا الحماس. فقد أُحرجت مرة حرجاً كبيراً في مقابلة ضمن برنامج «يوم الأحد» الذي تبثه محطة الإذاعة الرابعة، حين سُئلت عن اعتقادي الديني. فأنا أعتقد أن ديانتي أمر خاص بي، ولا أريد أن أتباهى بها أمام الجميع. أؤمن برسالة الدين أكثر من إيماني بالطقوس الكنسية، لم يكن بي رغبة لإجراء هذا الحوار، لكن أعضاء فريقي أشاروا عليّ بأنني إن تجنبت الظهور فسوف يفسر الأمر خطأ بأنني «غير مؤمن». كانت الأسئلة الموجهة لي ذات طابع شخصي بحت، ولا يمكن الإجابة عنها دون أن أبدو مرائياً أتظاهر بالتقوى، فحوّلت إجاباتي إلى قضايا أكثر أهمية. كانت مقابلة لطيفة، ولم أجد إلحاحاً زائداً من المحاور، وسررت كثيراً لانتهائها. وأنا دوماً أتخذ موقف الحذر من أولئك السياسيين الذين يحبون الكلام عن إيمانهم الديني، وأفضل التحفظ الإنكليزي المعروف بخصوص هذه الموضوعات.

لم ترق لي فكرة الاتصال هاتفياً مع النواب في البرلمان طالباً تأييدهم، إذ وجدت من غير اللائق أن أتطفل عليهم بهذه الطريقة رغم أن فريقي كان يصرّ على ذلك. وفي أول مناسبة، أدار نورمان قرص الهاتف ووضع السماعة بيدي لأتكلّم مع مايكل جوبلنغ الذي كان رئيس مكتب حامل السوط عندما كنت في هذا المكتب. اتسم حديثنا بالمجاملات، وشعرت أنني لا أستطيع أن أطلب وعداً منه بالتأييد، وهو لم يعرض ذلك.

لا تزال بعض لحظات هذه الحملة حيّة في ذاكرتي. ولا أنسى لقائي مع روبرت رودس جيمس، أستاذ التاريخ الذي رشح نفسه للانتخابات عن مقعد كامبردج، في اليوم السابق ليوم الاقتراع في الجولة الثانية. قال لي إنه قد وعد بتأييد مايكل، لكنه مستعد أن يغيِّر رأيه إذا حصلت جولة ثالثة. وأذكر أيضاً حادثة أخرى. تقع الغرفة المخصصة لوزير المالية في مجلس العموم إلى جانب غرفة رئيس الوزراء، والجدار بين الغرفتين سميك جداً يعزل الصوت. ذات يوم

جلسنا في هذه الغرفة نتحدث أنا وروبرت وإذا بأصوات عالية وضجيج يصدر من الغرفة المجاورة، وسمعنا صوتاً عالي النبرات يتكلَّم غاضباً فيما يبدو أنه صوت مارغريت رغم أنني لم أكن متيقناً منه. تعالى الصراخ لأصوات عدد من الرجال، وكان الضجيج عالياً جداً حتى أنني وروبرت اقتربنا من بعضنا أكثر ليسمع أحدنا ما يقوله الآخر.

وأذكر أيضاً نفراً قليلاً من الزملاء الذين أرادوا عقد صفقات في هذه الانتخابات. وقد خذلتهم جميعاً، ومن بينهم شخص جاء إلى مقر الوزارة في المبنى رقم 11 يجر وراءه زوجته وأطفاله. وبينما كان ينتظر دوره للدخول إلي، نبهني غراهام برايت أن الرجل يحمل بيده لائحة بأشياء يطالب بتحقيقها يريد سماع موافقتي مقابل إعطاء صوته لي. ثم دخل وبدأ يستعرض ما في لائحته التي تضمنت طريقاً التفافياً حول قسم من دائرته الانتخابية، بالإضافة إلى مستشفى جديد في دائرته. قلت له محتداً إن هذا ليس أسلوب عملي، فلم يسمع. ثم جاء من يدفعه خارجاً فتابع قوله وهو في طريقه نحو الباب: «أنا رجل مهذب، وأنت رجل مهذب، وهذا اتفاق بين رجلين». ومع ذلك لم يدرك أن أسلوبه هذا قد أخفق حتى كلمه غراهام صراحةً بقوله: «لن تحصل على طريق التفافي، ولن تحصل على المستشفى».

في عطلة نهاية الأسبوع علَّق هيزلتاين وهيرد نشاط حملتيهما، إلاَّ أن فريق عملي تابع العمل والنشاط. في صباح يوم الأحد وقف نورمان لامونت عند باب الوزارة وأعلن أننا نملك وعوداً من نحو 150 من المؤيدين. وفي داخل الوزارة جلسنا نستعرض أمور الحملة الإعلامية. فأشرقت آمالي عندما رأيت غوردون ريس Gordon Reece، الشخصية الإعلامية البارزة لمارغريت تاتشر، ينضم إلينا.

كان مقر الوزارة في المبنى رقم 11 خلية نحل بكل ما فيها من نشاط وعمل وحيوية منذ ابتداء الحملة، يتواجد في المقر ما لا يقل عن اثني عشر

زميلاً طوال الوقت. والجميع بحاجة إلى طعام وشراب، ولا يوجد من يعاوننا في ذلك. فانضمت إلينا بربارة واليس Barbara Wallis سكرتيرتي في الدائرة الانتخابية وتولت الإشراف على هذه الأمور، بينما ذهبت زوجتي نورما إلى هنتنغدون لتفي بالتزاماتها هناك. ثم جاء ليشاركنا هذا النشاط ديريك أوكلي. Derek Oakley، زوج بربارا، الذي كان يلتفت لأمور المطبخ كلما وجد زوجته مشغولة بالرسائل والمراسلات. وكان أحياناً يقوم بدور الطبيب يقدّم إلي الدواء في موعده حيث ما زلت أتناول بعض الأدوية في أعقاب العملية الجراحية. وكان يتبعني أينما ذهبت ليطمئن بأنني قد تناولت الدواء، حتى أنه في بعض الأحيان يضع أقراص الدواء على وسادتي قبل النوم وإلى جانبها ملاحظة دوّنها على قطعة صغيرة من الورق. أصيب نورمان لامونت ذات مرة بزكام وسعال شديدين، فكان يشاهد وهو يدور في أرجاء المنزل حاملاً بيده زجاجة دواء السعال. وفي إحدى المرات نسي أين وضعها، فذهب إلى المطبخ يسأل عنها، فتلقى جواباً لم يعجبه، إذ قيل له «حيث وضعتها آخر مرة».

من غير المعتاد أن يأتي الزوار إلى المبنى رقم 11 في عطلات نهاية الأسبوع لذا نفد كل ما لدينا من طعام أمام تلك الأعداد المتزايدة من الأشخاص. ذهب ديريك يصحبه ألان دنكان، الذي غصّ منزله الكائن في غيفير ستريت أيضاً بالقائمين على الحملة، إلى محلات سينزبري Sainsbury وعادا محمّلين بأنواع الأطعمة. في بعض الأحيان، ولا سيما عند وقت الظهر، كان المطبخ يبدو وكأنه مطعم مختص بتقديم الشطائر، وألان بداخله يغسل الأطباق مهللاً فرحاً. في يوم الأحد طلبت إلى ديريك عند الساعة السابعة مساءً أن يهيء طعام العشاء لعشرة أشخاص، وفي الساعة السابعة والنصف قلت له صار العدد اثني عشر شخصاً، ثم ارتفع العدد إلى أربعة عشر شخصاً في الثامنة إلاّ ربعاً. وهكذا استطاع وعاء الطهي أن يستوعب الأعداد المتزايدة من الدجاج، وتجملنا بالصبر أمام تأخر العشاء حتى الثامنة. وقبيل الساعة الثامنة

جاء نورمان إلى المطبخ ثانية يسأل عن زجاجة دواء السعال. وقد أضيف إلى وجبة الطعام طبق من الفاصولياء المشوية بالفرن قدمت على صينية من الفضة أدخلت إلى غرفة الطعام بمراسم احتفالية، وصاح داڤيد ميللور وهو يراها «هذا الطبق المفضّل عندي». ومع أن هذه الوجبة لم تكن العشاء التقليدي إلاّ أنها كانت في غاية المتعة.

قضيت معظم الوقت أدير الحملة من مقر وزارة الخزانة في المبنى رقم 11، لكن العمل الحقيقي للحملة كان يجري في المبنى الآخر في شارع غيفير. وكان المحرك الرئيسي للحملة أيان لانغ وفرنسيس مود ومعهما ريتشارد رايدر. وكانوا يعملون على مدار الساعة ـ وكذلك عمل الكثير من المستشارين السياسيين الشباب، وعدد لا بأس به من موظفي المكتب المركزي الذين أخذوا إجازة غير مأجورة من عملهم، أو استقالوا ليعملوا في الحملة. في صباح يوم الاثنين، اليوم السابق للجولة الانتخابية، تأكدت من فوزي. لم أكن بحاجة لمن يخبرني عن عدد الأصوات التي ضمنّاها قبل الانتخاب. فأنا أفهم لغة الجسد، لا سيما حين أرى ردود أفعال مختلفة من الزملاء في مجلس العموم، وقد عرفت كل شيء من الهمسات والنظرات المتبادلة بين الزملاء منذ اللحظة التي دخلت فيها إلى غرفة الشاي في المجلس.

ثم عقدنا لقاء مصغراً في مقر وزارة الخزانة عرضنا خلاله لأمور الحملة واتفقنا أن المشكلة الآن هي كثرة العدد. فقررنا استراتيجية جديدة تتمثل بأن يتصل شخص واحد فقط بكل نائب في البرلمان نجده متردداً لا يعرف لمن يدلي بصوته. واطلعنا أيضاً على الأسماء والأرقام، حيث عرض كل مشارك في الاجتماع ما لديه.

ومع إطلالة فجر يوم الثلاثاء كان النواب من حزب المحافظين على أتم الاستعداد للإدلاء بأصواتهم في الجولة الثانية للاقتراع. شكرت أعضاء فريق الحملة فرداً فرداً على ما بذلوه من جهود ونشاط مما جعل حملتنا الانتخابية من

الدرجة الأولى. نشرت يومئذ صحيفة الإندبندنت نتائج استطلاع للرأي تؤكد أنني المرشح الأوفر حظاً، والأقدر على جذب الناخبين وإعادتهم إلى صفوف حزب المحافظين. دهشت لما جاء في الصحيفة ذلك لأنني لم أحسب يوماً أن عامة الناس يعرفونني هذه المعرفة التي تجعلهم يضعونني في مركز متقدم عن مركز مايكل هيزلتاين. وعلاوة على ذلك، لم أحاول مرّة التودّد إلى الصحافة. ثم عرض نورمان لامونت آخر التقديرات لديه حول الدعم المتوقع لي، وقارن بينها وبين تلك العائدة لدوغلاس هيرد، مستبعداً أسماء النواب الذين وعدوا بتأييد أكثر من مرشح واحد. فكانت التنبؤات التي توقعها نورمان 175 صوتاً، أي أقل من الأغلبية اللازمة بمقدار اثني عشر صوتاً. لكنني كنت واثقاً بأني سأحقق نتيجة أفضل من تنبؤاته.

كنت متعباً جداً، فأنا لم أستعد عافيتي تماماً إثر العملية الجراحية، وأرهقتني الحملة كثيراً ولولا الأدرينالين ما استطعت الاستمرار، ونومي قليل. ذهبت إلى مقر الحكومة في المبنى رقم 10 وتناولت كأساً من الشراب مع مارغريت تاتشر قبل الاقتراع، ثم عدت إلى مكتبي في المبنى رقم 11. كنت على ثقة أكيدة أنني سأفوز، أو على الأقل سوف أكسب عدداً من الأصوات يؤهلني لدخول الجولة الثالثة، التي سيكون التنافس فيها بين المرشحين اللذين حققا أكبر عدد من الأصوات. وعلى أية حال أمامي أيام عمل طويلة. وقررت أن أفعل شيئاً لم أفعله طوال حياتي أثناء النهار. لقد قررت أن آوي إلى فراشي، واستغرقت في نوم عميق، لم أفق منه حتى الساعة الخامس بعد الظهر ولم يبق سوى ساعة واحدة لإعلان النتيجة. استحممت وارتديت ملابسي وهيأت نفسي لما سيأتي.

وصلت إلى صالة الاستقبال الرئيسية في المبنى رقم 11 حيث وجدت حشداً كبيراً من الناس. يوجد في الصالة جهاز تلفزيوني، لكن الهوائي غير مناسب والصورة تكاد تظهر بصعوبة بالغة. وأعلن كرانلي أونسلو النتيجة، لكن

عندما بدأ يتكلم وضعت ذراعيّ الاثنتين حول نورما، ثم بدأ يذكر الأرقام: 56 لصالح دوغلاس، 131 لصالح مايكل، و185 لصالحي. وهنا ضجت القاعة بالتصفيق والهتاف.

تعتبر هذه النتيجة التي حصلت عليها، بحسب الأنظمة الانتخابية، ناقصه بمقدار صوتين فقط عن الفوز الأكيد. لكنني أدركت أنني قد نجحت، حتى لو توجب إجراء جولة ثالثة. عندئذ سوف أكسب هذين الصوتين. وقلت في نفسي «كان بإمكاننا أن نحقق الفوز هذه الليلة». ثم خطر لي أنني لن أكون مضطراً لتقديم الإجابات عن «جلسة مجلس العموم المخصصة لسؤال رئيس الوزراء» إذا استمرت العملية الانتخابية لجولة ثالثة ستجري يوم الخميس.

هل يتوجب إجراء جولة أخرى؟ بينما كنا نشاهد التلفزيون رأينا مايكل هيزلتاين يخرج من منزله ليعترف بهزيمته. وقال إنه ودوغلاس سوف يطلبان من مؤيديهما إعطاء أصواتهم لي. وهكذا انتهت العملية الانتخابية، ثم جاء كرانلي أونسلو ليؤكد أنه لن يطيل أمد الانتخابات. لقد نجحت. وأعلن نبأ فوزي في حي لا يبعد أكثر من ثلاثة أميال عن حي كولدهاربر لين Coldharbour Lane من حيث أتيت لأصبح رئيساً للوزارة.

كان مشهداً رائعاً. وكان أول المهنئين أيان لانغ الواقف ورائي. نظرت حولي وإذا الدموع تسيل من عيني جون غونر ومن عيون الكثير من الزملاء الواقفين ورائي. وأسرع نحوي فرنسيس مود وشدّ على ذراعي تعبيراً عن فرحه، لكنه ما لبث أن تراجع حين أدرك أنني لم أعد زميلاً له في مجلس الوزراء. وعبر الباب الواصل بين المبنى رقم 10 والمبنى رقم 11 في شارع داوننغ ستريت دخلت مارغريت تاتشر يصحبها أندرو تيرنبول، مدير المكاتب الخاصة في مقر الحكومة ويتبعهما دينيس ومارك تاتشر. اقتربت مارغريت مني وقالت: «أحسنت صنعاً يا جون. أحسنت صنعاً». ثم التفتت إلى نورما وقالت: «هذا ما كنت أريده دوماً».

وفي شارع داوننغ ستريت خارجاً كانت الصحافة تنتظرني. قبل خروجي إليهم كنت قد أعددت ما أود قوله لهم وراجعته بمعاونة آندرو تيري وريتشارد رايدر. ثم اتجهت نحو الباب، عندئذ قالت مارغريت «سوف أخرج إليهم الآن». كان ينبغي لي أن أوافق على خروجها معي، وندمت كثيراً لأني لم أفعل. والسبب في ذلك حساسية أعضاء فريقي إزاء ما أشاعه حزب العمال بأني «الابن السياسي لمارغريت». وكانوا يخشون أن تظهر بمظهر من يحرك خيوط الدمى. اتجه إليها نورمان لامونت وأبعدها عن الباب قائلاً لها: «أرجوك، دعيه يستمتع بلحظته». وشاهدتني مارغريت وأنا أتحدث إلى الصحافة، وهي واقفة تطل من إحدى نوافذ الطابق العلوي. التقطت لها صورة تعد من أروع وأشهر صورها.

وتكلمت إلى الصحافة عبر الميكروفون: «كانت انتخابات نظيفة، أساسها الجوهر وليس الأشخاص. إنه لأمر مثير حقاً أن أصبح زعيماً لحزب المحافظين، لا سيما حين أتسلّم زمام القيادة من زعيم يعد واحداً من أعظم القادة الذين عرفهم حزب المحافظين. سوف نتّحد جميعاً وبالمطلق، وسوف نكسب الانتخابات العامة القادمة».

بعد دقائق قليلة من إعلان النتيجة استأنفت آلية الخدمة المدنية دورانها المعتاد. أجرى آندرو تيرنبول الترتيبات الخاصة لذهاب مارغريت تاتشر لرؤية الملكة صباح اليوم التالي، ثم ترتيبات ذهابي أيضاً. في غضون ذلك، أمسى المبنى رقم 11 مركز اهتمام عالمي، لكنه غير مجهز لمثل هذه المناسبات. وفي المطبخ تجمّع موظفو السكرتاريا والأصدقاء القدامى من أمثال بيتر غولدز، وشقيقي تيري وبربارا وديريك لتناول القهوة. وكان غراهام برايت يحاول أن يسخّن لي شريحة خبز إذ لم أذق طعاماً طوال النهار. وسط هذه الفوضى رن جرس الهاتف، وكان المتحدث الرئيس بوش يريد أن يهنئني من طائرته، طائرة سلاح الجو رقم 1، من ارتفاع ثلاثين ألف قدم. وأخذ الجميع يبحثون عني،

في هذا المبنى الكبير الواسع ولم أكن في مكان قريب من الهاتف. الفوضى في كل مكان. ردّ شقيقي تيري على الهاتف من المطبخ بينما ذهب الجميع يبحثون عني. كان صوت جورج بوش يصلني متقطعاً بسبب تقطع الاتصال عبر الأقمار الصناعية، وفي النهاية كان حديثي مع الرئيس بوش حديثاً ودياً بينما كان آندرو تيرنبول يقف خلفي يحاول أن يحجب ما أمكن من أصوات غسيل الكؤوس من أشخاص لا يعلمون مع من أتحدث. لا يوجد بلد في العالم سوى بلدنا الاستثنائي حيث يمكن أن يحصل فيه تغيير لرئيس الوزراء بهذه الطريقة.

في ذلك المساء ذهبت إلى مجلس العموم لأدلي بصوتي. وفي الأحوال العادية عندما يوجد حامل السوط يهرع النواب إلى الردهة الفاصلة بين «بوابة لا» و«بوابة نعم» كما يهرع الأطفال إلى خارج المدرسة عند انتهاء الدوام. لكنهم لم يكونوا كذلك في تلك الليلة. عندما وصلت إلى تلك الردهة قوبلت بموجة عالية من الهتافات. وخلافاً لكل التقاليد وقفت على الدرجات المؤدية إلى «البوابة لا»، وارتجلت كلمة قلت فيها إنني أعتزم إعادة توحيد الحزب بحيث تنضم معاً كافة فئاته واتجاهاته، ووعدت بأنني سأشكل حكومة تضم كافة فئات الحزب. ثم أدليت بصوتي وعدت إلى قاعة المجلس حيث تقدم مني نيل كينوك مصافحاً ومتمنياً لي التوفيق. بعد ذلك وجدت مايكل هيزلتاين في غرفة المدخنين يوزع الشمبانيا، لفتة كريمة منه باتجاه التقارب والعلاقات الودية.

وفي تلك الأثناء أعلنت مارغريت تاتشر موقفها للصحافة حين قالت: «لن أكون بعيدة أحرك الروافع عن بعد، بل سأكون مثل سائق سيارة يجلس في المقعد الخلفي (تقديم الرأي)». لم تقل هذا الكلام عن خبث ومكر، لكن كان لأثر هذه الكلمات وقع مؤذٍ. فقولها هذا يعني أنها سوف تظل بعد مغادرتها للمبنى رقم 10 تتخذ القرارات حول طريقة تسيير الأمور. لكن هذا لن يكون. وملاحظتها تلك التي قالتها للصحافة تؤكد أنني إن تابعت السير على وقع

السياسات التي وضعتها فسوف ينظر إليّ وكأني فعلاً «ابن تاتشر»، وإن لم أفعل فسوف يقال «إنني أحطم إرثها». وهذا ما حصل في نهاية المطاف. لقد كانت كلماتها تلك بمثابة إسفين تدقّه بيني وبينها كان من شأنه أن يباعد المسافة بيننا شهراً بعد شهر.

في صباح اليوم التالي ذهبت مارغريت لرؤية الملكة واستأذنتها بالرحيل. وبعد دقائق قليلة ذهبت ونورما لرؤية الملكة و«لأقبّل يدها» كرئيس جديد للوزارة. سارت بنا السيارة عبر الشارع The Mall. الجدير بالذكر أن عبارة تقبيل اليد عبارة رمزية، قديمة، عفا عليها الزمن، فالواقع أنه لا يحصل تقبيل ليد الملكة. وبعد حديث قصير معها كلفتني بتشكيل الحكومة. وبقبولي لهذا التكليف أصبحت حقاً رئيساً للوزارة.

وفي طريق عودتي إلى مقر الحكومة في شارع داوننغ ستريت عبر شارع The Mall أخذت أفكر ماذا سأقول للإعلام ورجال الصحافة المنتظرين هناك. ودوّنت على قطعة من الورق بعض الأشياء التي أؤمن بها، مثل آمالي بصنع أمة متآلفة مع نفسها. أردت أن أجعل تلك الاضطرابات الناجمة عن ضريبة الرأس شيئاً من الماضي، وأن أبعد عن المجتمع فكرة الانعزال التي تحس بها أقليات كثيرة وأولئك الذين تركوا خارج السباق نحو الازدهار الذي شهدناه في الثمانينيات. أفكار تخرق التقاليد، دون شك، لكنني أشعر بها في أعماقي.

ثم خاطبت الصحافة ورجال الإعلام قائلاً: «لا أعدكم أن كل شيء سيكون سهلاً، ولا أعدكم أن ذلك سيكون سريعاً. لكنني أعتقد أن أمامنا عملاً كثيراً يجب أن نفعله، وهو ليس عملاً سهلاً ولا سريعاً. إن سمحتم لي، سأدخل الآن إلى المبنى رقم 10 مباشرة، وأصنع البداية من هذه اللحظة».

وعندما دخلت، استقبلني السير روبن بطلر Sir Robin Butler أمين عام المجلس والموظفون الذين اصطفوا رتلاً طويلاً من الباب الأمامي وعلى طول

الممر المؤدي إلى قاعة اجتماعات المجلس يحيونني بالهتاف. ورافقني آندرو تيرنبول إلى داخل قاعة الاجتماعات بينما صعدت نورما إلى الطابق العلوي حيث الشقة السكنية. توجد قرارات تنتظر توقيع رئيس مجلس الوزراء.

obeikandl.com

الفصل التاسع

# رئيس الوزراء

لم يكن الإرث الذي ورثته واعداً. كنا على أعتاب حرب وشيكة الوقوع. والازدهار الاقتصادي الذي شهدناه في الثمانينيات لم يكن سوى فقاعة هواء أوشكت على الانفجار. والتضخم يقترب من معدلات ثنائية الأرقام. وسعر الفائدة قد وصل إلى 14 بالمئة. والبطالة قد بدأت ترتفع بمعدلات عالية، وبنسبة تزايد تبلغ خمسين ألف عاطل عن العمل كل شهر. أسعار العقارات في هبوط مستمر. والاقتصاد في مرحلة أولى من الركود الحاد. وبانتظارنا انخفاضات كبرى في معدلات النمو وفي قيم الأوراق المالية وفي المبيعات.. وفي الثقة. وجميعها ناجمة بشكل مباشر عن حجم الازدهار الاقتصادي الحاصل في أواخر الثمانينيات، رغم أن عضويتنا في آلية سعر الصرف ستكون في بعض هذه الأمور كبش الفداء المناسب.

وإجراء تغيير في السياسات أمر حتمي لا بد منه. ضريبة الرأس، مثلاً، أمست غير مقبولة على المستوى الشعبي كله ويستحيل استمرارها. رغم أننا لا نملك مبدئياً مصدراً بديلاً للضرائب المحلية. والجرح الذي أحدثه انصراف مارغريت تاتشر كان عميقاً ومؤلماً. بعض أعضاء الحزب يريدون الإبقاء على إرثها، وآخرون يفضلون ترك هذا الإرث وشأنه. وبدأت الخرافة والأسطورة تطردان الواقع لتحلا محله حول عهدها كرئيسة للوزراء.

كان الجدال حول السياسة الأوروبية أوضح مثال للمزج بين الواقع والأسطورة وبين من يريدون الاحتفاظ بإرثها ومن لا يريدون. ووجدت نفسي من بداية عهدي أقف على شفيري صدع عميق في الحزب آخذ بالاتساع. وبينما كنت أفكر في هذه الأمور كلها، تراءى لي طيف سلفي من القرن التاسع عشر، رئيس الوزراء المحافظ السير روبرت بيل Sir Robert Peel الذي ظل طيفه يلازمني طوال عهدي في الحكم. عندما أقدم بيل على إلغاء قوانين الذرة Corn Laws سنة 1846 مما تسبب في حدوث انقسام في صفوف حزب المحافظين بين أقلية هم أنصار التجارة الحرة الذين كانوا إلى جانبه وأغلبية كبيرة من أنصار سياسة الحماية، وليس وهماً أن نرى احتمال انقسام مماثل في حزبنا الحديث. فالقضية الأوروبية كانت السبب الهام لاستقالة نايغل لوسون وجيفري هاو، ولهزيمة مارغريت تاتشر في الانتخابات الحزبية، وليس مستبعداً أن يكون ثمة ضحايا آخرون، ولم أشأ أن يكون حزب المحافظين ذاته من بين هؤلاء الضحايا. فالتوقعات الماثلة أمامي من كل الجهات بحر محيط من المتاعب، وبدا الاحتمال أن فترة رئاسة الحكومة ستكون قصيرة تمتد حتى الانتخابات القادمة.

ومع ذلك، لم تكن هذه الصورة الكاملة. فقد انتقلت البلاد إلى أحوال حسنة خلال الفترة الأخيرة ابتداء من سنة 1979. أدخلت إصلاحات في نقابات العمال أزالت ذلك الطوق الخانق الذي يهدد شؤوننا باستخدام القوة. كما عملت التغييرات في جانب العرض من الاقتصاد على زيادة المرونة الاقتصادية وتحسين الوضع الاقتصادي. وخفضت الخصخصة كثيراً من احتكارات الملكية العامة، وأصبحت الخدمات العامة التي تعاني من وضع سيِّئ شركات خاصة تدخل ميدان المنافسة. وكسبت الشركات الخاصة المعركة ضد الاشتراكية. وازدهرت الثروة الفردية من خلال امتلاك الأشخاص للعقارات والأسهم، وازدادت الادخارات بمعدلات عالية. فهذه كلها جزء من إرث حققناه عبر كفاح

طويل لتكون ذات فائدة دائمة للاقتصاد البريطاني. وأكثر من ذلك أن حزب العمال لم يكن مهيئاً للحكم وهكذا رآه الجميع. وكذلك الأحرار الديموقراطيين الذين لم يكونوا أكثر من متفرجين في المعركة الحقيقية من أجل السلطة. وإن لم يجد حزب المحافظين التأييد الشعبي، فليس ثمة حماس من أجل خصومنا الرئيسيين، لهذا كنت أعتقد أن فوزنا في الانتخابات القادمة مؤكد.

جلست إلى طاولة مجلس الوزراء أحاول ترتيب الأولويات التي كنت واثقاً ومتأكداً منها. كانت مزيجاً من عدة عناصر: التضخم والخدمات العامة وإيرلندا الشمالية والبطالة. وكل واحد من هذه العناصر له أهميته الخاصة عندي. فالتضخم حطم اقتصادنا مرات كثيرة، لذلك فأنا مستعد للمضي في الإجراءات القاسية والشديدة، وإن لم يرض عنها الآخرون، لأحول دون أن يحطم الاقتصاد مرة أخرى. ولن يحصل على الإطلاق أن نخرج من ركود اقتصادي بأعمال تحمل في طياتها بذور كساد اقتصادي آخر.

أردت أن أرتقي بمستوى الأداء في الخدمات العامة. وإن وجدت أن القطاع الخاص يقدم بعضها بشكل أفضل فسوف أتجه نحو الخصخصة. وإن لم أجد ذلك فسوف أعمل على تطوير آلية اتخاذ القرار بحيث تنخفض البيروقراطية وتتحسن صورة تلك الخدمات، وترتفع معنويات القائمين على الخدمة العامة. ولن يقبل أي عذر لضعف في الأداء. ثقافة القطاع العام بحاجة لتغيير وأعتقد أنني أعرف كيف أغيرها.

كما شغلت تفكيري الصراعات والأحقاد في إيرلندا الشمالية. وبدا لي أن أمتنا قد أضناها هذا الجرح الذي لا يندمل حتى ظن الجميع أن لا شيء يمكن فعله بهذا الشأن، ولم أكن من هذا الرأي. فأنا أؤمن بسياسة العقل والمنطق ولديّ العزم الأكيد للعمل على إيجاد تسوية تضع نهاية لهذا العنف وأن أبقي هذا الإقليم جزءا من المملكة المتحدة ـ إلاّ إذا اختار سكان إيرلندا الشمالية الخروج منها.

كانت البطالة تقترب من رقم المليوني عاطل عن العمل. وأقلقني موضوع الهدر الاقتصادي، وأرقني أكثر من ذلك ما تحمله هاتان المشكلتان من تداعيات اجتماعية في حياة الأفراد والأُسر. فقد كانت لي شخصياً تجربة قصيرة عندما كنت شاباً في مقتبل العمر وليس لي عمل، وعرفت مرارة اليأس الذي يحس به رجال ونساء يريدون أن يجدوا مورد رزق فلا يجدون عملاً. ولم أر حلاً طويل الأمد من خلال إيجاد فرص عمل غير حقيقي، رغم أن حلاً كهذا من شأنه أن يخفف وطأة المصاعب على المدى القصير. وكنت أؤمن بالإمكانات المتوفرة في بيئة خالية من التضخم على خلق فرص عمل، كما أؤمن بفوائد ومزايا المناخ الاجتماعي والتعليمي الذي يقدر قيمة المهارات اليدوية مثلما يولي أهمية للإمكانيات العلمية. لذلك وجدت أن السياسة في هذا المجال ينبغي أن تكون سياسة المدى البعيد.

عكست هذه الأولويات آمالي في المستقبل مثلما أتاحت لي التبصر بالماضي القريب. فقد شهد الملايين من أبناء شعبنا تحسناً في أسلوب حياتهم في عقد الثمانينيات. ومع ذلك فإني أجد حزب العمال محقاً في شكواه حين تحدث بالنيابة عن أولئك الذين لم يستفيدوا من هذا التحسن فتخلفوا بعيداً. لهذا كنت أريد أن أمد يدي إلى المحتاجين وأن أصوغ سياسات لحزب المحافظين تقدم العون لأولئك الذين كانت بداياتهم متعثرة. وأعتقد أنني قادر على ذلك.

هذه الأفكار والأولويات جعلت الكثيرين يتحدثون عما أسموه «المذهب أو المدرسة الميجرية» لكنني أعزف عن مثل هذا القول. فحزب المحافظين لا ينتمي لفرد معين، وهذه «المذهبية» التي أرغبها هي «مذهبية» حزب المحافظين التقليدية مع بعض التعديل لكي تظهر تفهماً وتعاطفاً مع الحياة على مختلف الأصعدة. وقد أوضحت ذلك بكل جلاء في كلمتي الأولى التي ألقيتها أمام الحزب بصفتي رئيساً للوزراء، حين قلت:

«نحن نهدف إلى مجتمع يتيح الفرص. . . لكن في خضم أعباء هذه الحياة يجب أن تسود المجتمع العاطفة والمحبة بأصالتهما ـ ذلك لأن في هذا المجتمع أناس يحتجون ليد تمتد إليهم بالمساعدة ليتمكنوا من الاستمتاع بحياة تتصف بالاستقلال وحرية الاختيار».

لم أقدم شيئاً جديداً عندما أطلقت هذه الفكرة، التي كانت في معظم الأحيان صرخة يطلقها حزب المحافظين. وتلك هي «المذهبية» التي تمثلها إيان ماكلويد Iain Macleod التي جذبت إليها الكثيرين من أبناء جيلي نحو يمين الوسط في السياسة.

وقد تابعت هذه الفكرة بطموح يرمي إلى نشر مبدأ «القدرة على الاختيار والحق في التملك». وقد أنجزت مارغريت تاتشر قدراً كبيراً منها ـ وأمثلة ذلك كثيرة منها تخفيض الضرائب وبيع منازل تمتلكها المجالس المحلية ـ لكنني كنت في حالة تأهب أرقب بحذر مخاطر استبعاد الأقلية الكبيرة من الاستفادة من هذه المزايا. وأردت أن أضمن أن هذه الأقلية لن تظل خارج الازدهار الجديد. وفي هذا الصدد أذكر قول المقدم ويليام رينزبورو William Rainsborough في مداخلته أثناء النقاش الشهير المعروف سنة 1649 باسم «مناقشات بتني Putney حيث أكد: «أعتقد أن أفقر شخص في إنكلترا له حياة يجب أن يحياها مثلما يعيش أعظم رجل». أنا أتفق مع هذا القول الذي قيل قبل ثلاثمئة سنة. وهذا يفسر لماذا أنادي «بمجتمع بلا طبقات» ولا أقول مجتمعاً بلا فروق، إنما مجتمع تختفي فيه الحواجز. وفي الكلمة التي ألقيتها يوم قبلت قيادة الحزب طرحت السؤال: «ما هي آمالنا؟» ثم قلت:

«دعوني أخبركم بآمالي. إنني آمل أن أبني مجتمعاً منفتحاً بكل ما في الكلمة من معنى ـ وأقول منفتحاً لأننا نؤمن أن الرجال والنساء يجب أن يتمكنوا من المضي إلى أبعد مدى ممكن حسبما تؤهلهم مواهبهم وطموحاتهم وجهودهم. وينبغي ألاَّ توجد أمامهم حواجز صنعية قائمة

على البيئة التي يأتي منها الفرد أو دينه أو العرق الذي ينتمي إليه. نحن نهدف إلى إقامة مجتمع تُتاح فيه الفرص للجميع ليحسّنوا أحوالهم وأحوال أسرهم من خلال جهودهم الخاصة ـ نهدف إلى بريطانيا جديدة تجعل الجميع يتحكمون بحياتهم فيمارسون خياراتهم الخاصة في الزمن الذي يريدون وبالطريقة التي يرتأونها».

وكنت أعني ما أقول. ثم استخدمت العبارة ذاتها بعد سنة من ذلك التاريخ عندما بدأت الحملة الانتخابية في الانتخابات العامة، حيث قلت:

«أريد أن أخلق بلداً من نوع آخر. أريد أن أدفن إلى الأبد تلك الانقسامات التي تفصل الشمال عن الجنوب، وعمال الياقة البيضاء عن عمال الياقة الزرقاء، ومعاهد البوليتكنيك عن الجامعات، فهذه كلها أشياء بالية، مثل قبعة قديمة ينبغي نبذها».

ذلك هو محور اهتماماتي. وأردت أن أكسب الانتخابات العامة لأجعل تلك الأماني واقعاً ملموساً.

في وقت متأخر من ليل ذلك اليوم الذي انتخبت فيه لزعامة الحزب بدأت أضع اللمسات لتشكيل أول حكومة لي. وبما أننا على مقربة من موعد الانتخابات العامة القادمة، لم أشأ أن أجري تغييرات واسعة في مجلس الوزراء. ومن الممكن أن يحتفظ معظم الوزراء الذين عينتهم مارغريت تاتشر بمناصبهم، غير أن اختيار وزير مالية جديد أمر ضروري. وكانت أمامي أربعة احتمالات: كريس باتن. وكين كلارك وكلاهما سياسيان من الصنف الأول، لكن ليس لأيٍّ منهما خبرة في وزارة الخزانة، وعلى أية حال كنت أريد كريس لمنصب آخر. وبقي أمامي مرشحان هما جون ماك غريغور ونورمان لامونت، ومن هذين الاثنين نورمان يشغل حالياً وزير دولة في وزارة الخزانة، لذا فهو أكثر معرفة بالسياسة المالية.

لقد نال نورمان ترقية قبل هذه. وإن نقلته إلى وزارة التجارة والصناعة

ـ وهذا كان تفكيري الأولي ـ فسيكون لديّ فريق جديد كلياً مسؤولاً عن السياسة الاقتصادية في وقت تتجه البلاد فيه نحو ركود اقتصادي. يضاف إلى ذلك أن بريطانيا عضو لا يزال حديث العضوية في آلية سعر الصرف ERM، لذلك ليس الوقت مناسباً لتعيين وزير جديد للمالية يبدأ تعلّم عمله وهو في منصبه. وبناء على ذلك فإن الاحتمال الأقوى هو تعيين وزير معروف في الأسواق وفي الوسط التجاري للعاصمة. طرحت عليّ أسماء جديدة، وسمعت آراءً متباينة عن نورمان من أولئك الذين استشرتهم، لكنني لم أكن على قناعة بأحد. والأهم من ذلك كله أننا كنا بحاجة للاستقرار بعد الاضطرابات الحاصلة في الأسابيع الأخيرة. وهكذا تم تعيين نورمان لامونت وزيراً للمالية. وكانت تلك اللحظة على جانب كبير من الأهمية، كما أثار تعيينه أكبر عاصفة من الجدال شهدتها طوال ولايتي كرئيس للحكومة. تعرضتُ للنقد آنذاك من زملاء كثر، وهذا دون شك وضع نورمان في مواجهة صعوبات جمّة. يتعيّن عليه أن يكتسب المصداقية بجهده، لا أن تأتيه المصداقية بحكم منصبه الجديد، وهذا أمر ليس سهلاً أمام وضع اقتصادي يتصف بالركود. أما قول الآخرين بأنه يفتقر إلى المقدرة الاقتصادية، فهذا غير صحيح. والاهتمام بماضيه السياسي أكثر مصداقية لدى تأزم الوضع الاقتصادي. وقد اتسمت ولايته في وزارة الخزانة بالكثير من الجدل، كما انتهت نهاية مؤسفة. وكما سأوضح في مكان آخر من هذا الكتاب، كان وزيراً أفضل كثيراً مما قيل عنه، ومن إرثه أن الاقتصاد كان في وضع ممتاز جداً عندما سلّمنا مقاليد الحكم إلى طوني بلير سنة 1997.

طلبت إلى دوغلاس هيرد أن يحتفظ بمنصبه وزيراً للخارجية، وهو دور، برأيي، خلق له. كان دوغلاس يعرف السياسة البريطانية حق المعرفة، يصول ويجول فيها حتى ليصعب على أقرب الزملاء له أن يعرف متى يحرك دفة القيادة بنفسه، ومتى تعمل بسيطرة التيار الآلي. يتمتع بأناقة لغوية فائقة تجعله قادراً على الخروج بخفة وسهولة من أي شرك ينصب له. وله مني كل الشكر على

تلك المقدرة. وكموظف مدني كان عظيم النشاط والحركة كما لو أن توربيناً دافعاً يحركه. وهو خطيب مفوه. كنت أثق به ومعجباً به وبحاجة إليه. وإن ساورتني في لحظات معينة أية شكوك نحوه فذلك مردّه إلى قدراته العظيمة دون غيرها. يتقن فن إقناع الجميع بأن الأمور تسير نحو الأفضل، وأن مخاوفهم مجرد وهم. وكم ساءلت نفسي إذا كان هو نفسه مقتنعاً بما يقول. وكنت أتساءل إذا رأيت العربة تخرج عن نطاق السيطرة، في أية لحظة سوف يصرخ دوغلاس طالباً النجدة وهو يقول: «النجدة! أوقفوا العربة!» ولم أعرف الجواب إلاّ بعد حين.

فكرت كثيراً بأمر مارغريت. هل أحاول إبقاءها في الحكومة؟ ولم أفكر طويلاً إذ سرعان ما حزمت أمري وقررت عدم بقائها. لقد ترأست الحكومة لفترة طويلة من الزمن، فلم أتصور إطلاقاً أن أعهد إليها بمنصب أقل شأناً. ولم أر خيراً في بقائها ضمن حكومة معظم أعضائها وجدوا ضرورة تنحيتها. ومع أن تعيين السير أليك دوغلاس هيوم وزيراً للخارجية في حكومة تيد هيث بعد أن كان رئيساً للوزراء يشكل سابقة. فإن هذه السابقة لا تنطبق في حالة مارغريت، فالشخصيّتان تختلفان اختلافاً كبيراً. وعلى أية حال، أي منصب وزاري يمكن أن يعهد إليها؟ لا يمكن أن تكون وزيرة للمالية أو وزيرة للخارجية بعد كل تلك الصراعات حول الموضوع الأوروبي. فكرت لها بمنصب زعيم الأغلبية البرلمانية، لكنني استبعدت ذلك على الفور، لأنه كان آخر منصب تولاه جيفري هاو. ومع أنه قد توجد مناصب أخرى قد تليق بمزاجها، إلاّ أنني لم أستطع أن أدركها. سألت نفسي إذا كانت ترغب أن تذهب سفيرة لنا في واشنطن، وتذكرت أنها عرضت هذه الوظيفة على تيد هيث سنة 1979، ووجدت أن هذا التعيين سيبدو كما لو أنني أريد إبعادها عن المسرح السياسي. ثم استقر رأيي على أنه لا يوجد منصب معقول أقدمه لها.

ثم برز أمامي سؤال آخر هو ماذا أفعل بمايكل هيزلتاين؟ كان مايكل

يطمح لاستلام حقيبة وزارة التجارة والصناعة. وبما أنه قد حصل على تأييد قوي في انتخابات زعامة الحزب، فإن تعيينه في منصب وزاري رفيع قرار حكيم من حيث المبدأ ناهيك عن كونه ضرورة عملية. وعلاوة على ذلك فإن وجوده يشكل عنصراً إيجابياً في سبيل الفوز في الانتخابات العامة القادمة. ناقشت الخيارات معه واكتشفت أنه كان يخشى أن أعرض عليه منصب وزير الداخلية، وذلك حين صاح مستبقاً أي عرض قد أقدمه له: «لا أريدها، إنها مقبرة».

الواقع، أنني ومايكل لم يعرف أحدنا الآخر معرفة وثيقة. لم يسبق أن عملنا معاً، أو التقينا في مناسبات اجتماعية. وحين خضنا انتخابات زعامة الحزب كنا خصمين متنافسين، وكان أحدنا متحفظاً نحو الآخر، وغير أكيد من ماهية العلاقة فيما بيننا. لكن مايكل رجل الجماهير. له تأثيره فيهم، ولديه قوة إقناع. ورغم أن له طموحاً شخصياً لا حدود له، ولديه زهو بنفسه وخيلاء لا يفتقر إليه أحد منا، إلاّ أنه رجل له معتقداته التي يتمسك بها بقوة. لغته قوية، وأفكاره كبيرة، وآفاقه واسعة. ولديه إحساس لا يخطئ بلفتة كبرى. كان صنفاً من السياسيين شبيهاً بالأنبياء الذين ورد ذكرهم في العهد القديم، ورجلاً له شغف بأمور على غاية من الأهمية مثل أوروبا ورفع سيطرة الدولة عن عدد من المشاريع وتحسين المدن وزراعة الأشجار وكسب المال. وإن وجد شيئاً لا يميل إليه، ينتقده ويكشف عيوبه بجرأة لا تعرف الخجل أمّا لو كان به شغف نحو أمر ما فإنه يدافع عنه بصلابة وعناد ويقاوم كل ما لا يتناسب وتصوراته الأولية. وإن اعترضته مشكلة فإنه على سبيل الاستعارة يلوّح بالعصا الفولاذية الشائكة ليضرب بها أعداءه. وفوق ذلك كله كان أفضل الخطباء السياسيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد اكتشفت في سنوات لاحقة أن الأزمات عند مايكل بمثابة الطعام والشراب. يحبها كما يحب الغذاء. إن وقعت أزمة ترى وجهه وقد احمرّ متحفزاً، يهتز ويرتعش ككلب صيد وقع على فريسة. أذكر مرة كنت أسير في

الممر داخل مقر الحكومة والأزمات تحيط بنا من كل جانب، فوجدت مايكل يبتسم لي ويقول: «أليس ذلك ممتعاً؟» وما تلاحق الأحداث، وانفعالات السياسة، حلوها ومرّها، إلا مصدر سرور عظيم له. فهو يعشقها، ذلك هو جوهر شخصية مايكل هيزلتاين.

وفي شخصية مايكل أيضاً صفة أدركتها شيئاً فشيئاً، تلك هي إخلاصه المطلق ودعمه الكامل عندما يحتاج المرء للعون، أو عندما يكون في وضع حرج. وإن تعرَّض امرؤ لهجوم ووجد الكثيرين انفضوا عنه خشية أذية تلحق بهم، يتقدم مايكل للقتال غير هياب أو وجل. وفي أحلك الأيام ترى مايكل دوماً الرفيق الأنيس الذي يسعد المرء بصحبته، وواحداً من القلة القليلة من الناس الذين قد يختار المرء الجلوس معه حول كأس من شراب ليستريح من عناء العمل. وإلى جانب ذلك كان في نظر الكثيرين وحشاً ضخماً في أدغال العمل السياسي، لكنه لم يكن وحشاً متعجرفاً. ولم يخذلني قط في موقعه كنائب لرئيس الوزراء.

بيد أني لم أعرف عنه شيئاً مما ذكرت وأنا أضع خطة التشكيل الوزاري. وكل ما أعرفه أن هذا الرجل أسقط مارغريت تاتشر عندما رشح نفسه للانتخابات، وأن فوزي في الانتخابات واستلامي هذا المنصب قد خيَّب كل آماله بأن يصبح رئيساً لمجلس الوزراء مثلما كان يطمح. لذلك لم يكن غريباً أن ينظر أحدنا إلى الآخر نظرة ارتياب وحذر. وكان ثمة منصب واحد لا يمكن لمايكل أن يرفضه، وعرضته عليه، وهو منصب وزير البيئة الذي كان يشغله والذي يتضمن في جملة ما يتضمنه مسؤولية إعادة صياغة ضريبة الرأس. فابتسم ابتسامة الساخر الذي تعجبه حركة ذكية من خصم في مباراة شطرنج، وقبل الوظيفة.

سرت معه حتى الباب الخارجي للمبنى وصافحته مودِّعاً على الدرج أمام الباب يحدوني الأمل بأن هذا الظهور المشترك أمام الملأ يؤكد وحدتنا لزملائنا.

وكان لهذا الموقف أثره الإيجابي عند بعضهم، لكنه أعطى مفعولاً عكسياً عند الآخرين. فقد استاء بعض النواب المخلصين لمارغريت تاتشر من عودته لمجلس الوزراء. وبدأ الهمس يكثر بأنني قد لا أسير على خطو الرئيسة السابقة لمجلس الوزراء في كثير من النواحي.

واكتمل تشكيل الحكومة مع انتهاء التعيينات الأخرى. كان كينيث بيكر رئيساً لشؤون الحزب ومخلصاً لمارغريت لكنه تعرَّض لضربات سياسية بسببها جراء بقائه في هذا المنصب. فهو رد الفعل السياسي الانعكاسي متجسداً، وله ذهن ليبرالي. استلم حقيبة وزارة الداخلية ـ ولم تكن هذه الوزارة بالنسبة له «مقبرة» كما قال مايكل هيزلتاين ـ وكان هذا آخر منصب وزاري له. وعيَّنت كريس باتن رئيساً لشؤون الحزب. أمامنا انتخابات عامة يتعين علينا أن نكسبها، لذلك أردت الشخصيات القديرة والوجوه المألوفة لدى الناخبين أن تكون في وسط خشبة المسرح حيث يراها الجميع. يتميز كريس بعلاقاته الجيدة مع الإعلام وله موهبة فذة في جذب الولاء، ويعرف المكتب المركزي معرفة جيدة، وهو صديق قديم كانت علاقة العمل بيني وبينه مريحة جداً، يضاف إلى ذلك علاقاته الحميمية مع القسم الأكبر من الناخبين.

وتم تعيين أيان لانغ، حليفي القوي، وزير دولة لشؤون اسكتلندا. كان أيان في عقد الستينيات يكتب النصوص للبرنامج الإذاعي الساخر «هذا هو الأسبوع الذي كان». يتمتع أيان بصفات رائعة، فهو هادئ بطبعه، أهل للثقة ويمكن الاعتماد عليه، ويتميَّز بدهاء وذكاء عالٍ، وذهن منظم. وشخصيته ملائمة جداً لمنصب وزاري. قد يقدر له أن يصبح رئيساً للوزراء في عصر أقلّ غوغائية مما نحن فيه. ومع ذلك فإن هدوء مزاجه ونغمة حديثه وتسامحه التقليدي وارتيابه الشديد في المواقف المتطرفة جعلت الذين لا يفكِّرون يصفونه بأنه من «الأغرار» الذين لا يعرفون ايديولوجية حزب المحافظين. لكن عندما يعرفه المرء كما عرفته أنا، يجد فيه الرجل السياسي المتميز بوعي معرفي

وشموخ أنف وبإحساس لا يخطئ بالصالح وغير الصالح. كان أيان المقلّد الذكي، والزميل الحكيم الوفي. ثم عيَّنت في منصب وزير الدولة لوزارة الخزانة دافيد ميللور الذي يملك لساناً لاذعاً وقدرة على المماحكة إضافة إلى مهارات الطبيب الشرعي التي تعتبر مثالية في دور المفاوض الرئيسي في مناقشات الإنفاق العام. وكلفت ريتشارد رايدر بوظيفة رئيس حاملي السوط، وهو رجل له أفضل حاسة شم سياسي في ويستمنستر. وطلبت إلى دافيد وادنغتون، من يمين الوسط، أن يستقيل من مقعده في ويستمنستر ليتسلَّم منصب زعيم اللوردات، وفي ذهني أن يكون المستشار العام الذي يقوم بحل المشاكل مثلما كان يفعل واتيلو Whitelaw. لكن هذه الحركة كانت خطأً من كلينا، ذلك أننا خسرنا المقعد الشاغر باستقالته في الانتخابات التكميلية، كما أدرك دافيد فيما بعد أنه كان يفضل لو بقي في مجلس العموم.

وعينت مالكوم ريفكند بعد ترقيته إلى منصب وزير النقل، ليحل محل سيسيل باركنسون الذي أراد أن ينسحب من مكانه في المقاعد الأمامية بالبرلمان. كان مالكولم يخفي خلف مظهره المتحضر الممعن في التفكير شخصية إنسان طموح لا يتورع عن الخداع، وكان داهية يرفع إصبعه في الهواء ليعرف اتجاه الريح. يحب الأفكار الجديدة ويثق بقدراته الفكرية حين يقوم بمنعطفات حادة، وكعضو في حزب المحافظين يعتبر فيلسوفاً جريئاً. لكن من يظن أنه غارق في عالم الفكر وبعيد عن الواقع، يخطئ في تقديره لوزير حاد الذكاء قادر على رؤية متبصرة وتكوين الرأي.

أردت أن أدخل عدداً أكبر من هذه الوجوه الجديدة وأن أنشِّط عمل الحكومة، وليس ثمة مكان يمكن من خلاله تنشيط عمل الحكومة أفضل من تشكيلة الحكومة. وقد تحدث واحد على الأقل من أعضاء الحكومة في أول اجتماع لها برئاستي عن المعنى المقصود بـ «التحرر»، كما يفهمه. ولم يكن الوضع كذلك حين كانت مارغريت تاتشر رئيسة للوزراء. كانت في معظم

الأحيان تطرح موضوعات للمناقشة في اجتماعات مجلس الوزراء، وتقترح الحل المفضل لديها، طريقة مخزية، لكنها مؤثرة وفعالة. وعلى النقيض من ذلك، كنت أفضل أن يعرف الجميع آرائي سراً، وأحاول التعرف إلى من لا يوافق عليها قبل الاجتماع، ثم أشجِّع النقاش، وألخِّص ما جرى من مداولات بعد الاجتماع. طريقة مختلفة، لكنها برأيي ذات أثر وفعالية مماثلة. كانت مارغريت تشعر بأسعد لحظاتها عندما تتصدى لخصومها السياسيين الأشداء. أما أنا فقد اخترت مبدأ الإجماع عند صنع السياسات، هذا إن لم يكن ذلك مطبقاً دوماً في تطبيق السياسات. كان كل واحد منا نتاج عصره وشخصيته وموقعه البرلماني. فقد جاءت إلى الحكم في أعقاب عقد من السنين كان كارثياً تحت سيطرة حزب العمال. وتمكنت بكل جرأة من التعامل مع الإرث الذي انتقل إليها. أما أنا فكان عليّ أن أطوِّر الإرث الذي ورثته، وفي الوقت ذاته أتحرَّك بهدوء لتصحيح أخطاء الحزب الذي أنتمي إليه.

كنت عالماً بالدور المميز والتاريخي لرئيس الوزراء ولم أتهيبه. أعرف المهام التي تنتظرني وحزمت أمري على متابعتها، وليس سهلاً عليّ أن أعبِّر عن مشاعري الخاصة والشخصية. كنت أشعر أن ثمة أشياء لا أستطيع فعلها ولعل السبب في ذلك نظرتي القديمة إلى الطريقة التي يتوجب على رئيس الوزراء أن يتصرف بها. وكنت أظن أن أي تهاون في أمور خطيرة سوف يفسر على أنه تفكير سطحي وضحل. وتصورت أنني إن أطلقت العنان لمشاعري فسيكون ذلك في غير صالحي، وبصورة خاصة من موقعي كرئيس للوزراء، أكثر من أي موقع آخر. لذلك، حرصت بعد تلك السنوات المليئة بالزهو والخيلاء والاحتفاليات التي تميَّز بها عهد مارغريت تاتشر أن أقدم للجمهور الدواء المضاد لكل تلك المظاهر، فأردت أن أبيِّن للناس أن من الممكن أن يكون المرء رئيساً للوزراء دون أن يتغيَّر أو أن يفقد شيئاً من الاهتمامات التي يهتم بها أي بريطاني آخر، وذلك دون أن يكون لديه وقت للإجازة، أو لممارسة الرياضة

أو لأي شيء آخر سوى الأشياء العليا في الحياة. أردت أن أبيِّن أن من الممكن للمرء أن يصبح رئيساً للوزراء، ويظل كما هو، إنسان، مثل أي شخص آخر من أولئك الخمسة وخمسين مليون إنسان في هذا البلد، إنما له عمل استثنائي يختلف عن أعمالهم.

وأحسست أيضاً أنني، بما أملك من سلطة ونفوذ بحكم موقعي الجديد، أستطيع إيذاء الآخرين، وبصورة خاصة أولئك الذين لا حول لهم ولا قوة ولا يستطيعون أن يردوا الأذى. أحسست أن قدرتي هذه أصبحت الآن حقيقة، وذلك من خلال تجاهلهم أو عدم الاهتمام بهم أو الظهور بمظهر من نسيهم. لكنني حرصت على ألاَّ يحدث ذلك. وسواء في شارع داوننغ ستريت أو في أي مكان آخر كانت إرادتي أن تكون معاملة الأشخاص الذين لا حول لهم ولا قوة بالاحترام الذي يعامل به رؤساء الحكومات، ذلك لأني أعتقد أنهم يستحقون ذلك. ومن هنا، رأيت أن امتلاك السلطة يعني أنها يجب أن تمارس بطريقة تجعل صاحب السلطة إنساناً لا يختلف عن غيره. وليست مشكلة بالنسبة لي أن أمارس السلطة وآمر الناس بفعل الأشياء. فهي أداة، وآلية. وأذكر أن دوغلاس هيرد قال لي ذات مرة إنه يشعر «بأنني لا أستمتع بالعمل». ربما كان على حق. غير أنني نشأت في بيئة علَّمتني أن أقبل الالتزامات المتوجبة عليّ مثلما أقبل الحقوق التي لي. وأحسست بهذا الشعور وقوته عندما صرت رئيساً للوزارة. وأظن أنني بإحساسي هذا نحو السلطة أختلف عن أي رئيس وزراء آخر في هذا القرن.

ومنذ البداية فعلت كما كنت أفعل دوماً كلما أستلم مهام عمل جديد. لم أهتم كثيراً بالترقية التي نلتها معتبراً إياها ذات أثر ضئيل، وشرعت بالعمل. أذكر أنني جئت إلى البيت لأقضي عطلة نهاية الأسبوع الأول بعد تسلمي منصب رئيس الوزراء وسألتني ابنتي اليزابيث: «هل حدث شيء هذا الأسبوع؟»

في مقر الحكومة بالمبنى رقم 10 كان لديّ روبن بطلر، أمين عام

المجلس، وآندرو تيرنبول وهما شخصيتان أعرفهما جيداً منذ كنت في وزارة الخزانة. ومعي أيضاً غوس أودونيل الذي تولى عمل السكرتير الصحفي، وجوديث تشابلن ذات الاتجاهات اليمينية التي جئت بها لتتولى إدارة المكتب السياسي. وكان مؤلماً لي أن أترك آندرو تيري في وزارة الخزانة. غير أن جوديث بأنوثتها أضفت شيئاً من الحيوية لمكتب كل أعضائه من الذكور. ولم تكن دوماً تتفق معي في الرأي حول السياسات، وعندما اقترب موعد انتخابات سنة 1992 كرَّست جلَّ وقتها لدائرتها الانتخابية نيوبري Newbury حيث كانت المرشح للبرلمان عن حزب المحافظين. ونتيجة لذلك لم تحضر بعض المناقشات حول السياسات التي وجدت في تغيبها عنها ما خيَّب أملها. كنت أقدر عالياً مشورتها الحكيمة، وسررت كثيراً لنجاحها في الانتخابات.

جاء سقوط مارغريت وفوزي في الانتخاب بصورة سريعة جداً حتى أنني لم أجد الوقت الكافي لتشكيل وحدة خاصة بشؤون السياسات في مقر الحكومة. لذلك لم أفعل شيئاً سوى تقرير ما أحتاجه من وجوه جديدة لهذه الوحدة وتوجه جديد لها وكنت أناقش هذا الأمر مع كريس باتن في مكتبي الخاص عندما تبادر إلى ذهني وذهن كريس في آن واحد اسم سارة هوغ Sarah Hogg فطلبت إلى مكتبي الخاص أن يبحثوا عنها، فجاءت بعد نحو ساعة من الزمن ترتدي ثوباً خاصاً للسهرات، حيث قدمت إلينا مباشرة من عرض مسرحية «داخل الغابة» كان يقدمه ستيفن سوندهايم في حفل تكريمي لرئيس جمهورية غامبيا، كانت ترعاه إلى جانب زوجها دوغلاس الوزير في وزارة الخارجية والذي دخل البرلمان يوم دخلته أول مرة. في ذلك المساء عيَّنتها رئيسة لوحدة شؤون السياسات. ومنذ ذلك الحين عملت إلى جانبي في السنوات الأربع التالية.

خلقت سارة لتكون في قمة السياسة. فهي ابنة جون بويد كاربنتر الوزير في حكومة هارولد ماكميلان. تتمتع بذكاء خارق تخفيه ضحكة آسرة، جعلها

واحدة من أكثر الصحفيين الاقتصاديين تأثيراً في الرأي العام. وقد عرفت مهاراتها عن كثب خلال فترة عملي في وزارة الخزانة. تحظى باحترام الجميع، الساسة وموظفي الخدمة المدنية، على السواء، وهذا شيء لا يمكن اكتسابه بسهولة، وكميزة إضافية توجد صداقة بينها وبين كريس باتن، وهذا يعني أن العلاقة الحرجة بين مقر الحكومة والمكتب المركزي ستكون في أيدٍ أمينة.

بيد أن مهمة سارة ليست سهلة، أقلها أن أمامنا ثمانية عشر شهراً لانتهاء الدورة البرلمانية، وليس ثمة ما يشير بشكل مؤكد إلى ربحنا الانتخابات القادمة. لهذا قلت لها إنني أتوقع أن يكون تعاونها كاملاً مع كل من المكتب المركزي وجهاز الخدمة المدنية، ولكي تحصل على هذا التعاون يتعين عليها أن تتبع الوسيلة التي تراها مناسبة، بالإقناع والضغط. كانت قوية وفاعلة، ومثلت دور مانع الصواعق في المجادلات. وأطلق عليها بعضهم لقب «نائب رئيس الوزراء». ومن هذا الموقع تلقت ضربات كثيرة كنت أنا المقصود بها. كانت سارة الشخصية الرئيسية في وضع برنامجنا الانتخابي لسنة 1992، وهذا عمل في غاية الصعوبة أمام ثمان عشرة سنة من اهتمامات مترسخة، وذرفت الكثير من الدموع أمام إحباطات واجهتها في عملها هذا، دون أن أدري.

وسرعان ما شكَّلت سارة الفريق الذي سيعاونها في مهمتها. وكان من أعضاء هذا الفريق نيك ترو Nick True الذي شغل منصب مستشار خاص في وزارة الضمان الاجتماعي عندما كنت وزير دولة فيها، وفيما بعد في وزارة الخزانة. كان يعرفني جيداً، وسررت كثيراً لانضمامه إلى وحدة شؤون السياسات حيث كان يصوغ أفكاري في خطب بليغة. وعلى مدى السنين القادمة كانت أجمل العبارات التي قلتها من تأليفه. ودعت سارة أيضاً جوناثان هيل Jonathan Hill للانضمام إلى فريق عملها بصفة اختصاصي لشؤون الإسكان والنقل، وقد كان مستشاراً لكين كلارك. وسرعان ما أتقن عمله وتفهم أصول صنع السياسات من كافة الجوانب، فهو يتمتع بالقدرة على تحديد مكان

المشكلة ومعالجتها. فغدا عضواً أساسياً في مقر الحكومة، حيث انتقل من وحدة شؤون السياسات ليصبح سكرتيري للشؤون السياسية سنة 1992. وترك العمل في المكتب السياسي سنة 1994 لكنه عاد بعدئذٍ ليساعدني في الانتخابات لزعامة الحزب في سنة 1995 ثم في الانتخابات العامة لسنة 1997. أما العضوان الآخران لوحدة شؤون السياسات فقد تم اختيارهما سريعاً وهما كارولين سنكلير وجون ميلز اللذان يملكان ذهناً منفتحاً وحيوياً له أثره في القضايا التي كانت تواجهنا.

اهتممت بهذه الوحدة اهتماماً خاصاً يفوق ما كانت تحظى به من أي رئيس وزراء آخر. أذهب إليها بزيارات غير رسمية كلما سمح لي وقتي بذلك. وقد علمت فيما بعد أن أحداً لم يسمع بمثل هذا الاهتمام من قبل، وبعد ذلك أصبحت مثل هذه الزيارات نمطاً مألوفاً في تلك الوحدة. كانت أحاديثنا ومناقشاتنا الرسمية وغير الرسمية تؤتي ثمارها دون تأخير. كانت أول خطوة في الإصلاح الداخلي في مجال التربية والتعليم. وأذكر أنني في فصل الربيع خاطبت شبيبة حزب المحافظين بقولي: «أضع قضية التعليم في قمة جدول أعمالي. فالتعليم هو المفتاح الذي يفتح المسارات الجديدة لجميع أصناف الناس، وليس فقط للموهوبين، وفي كل مرحلة من مراحل حياتهم».

ولأنني لم أنل حظي من التعليم فقد كنت شديد الحرص على هذا الإصلاح.

وحيث أن كين كلارك معروف باهتمامه الشديد بعمله في وزارة التربية كما هو في غيرها من الوزارات فقد أخذ هذا الالتزام على عاتقه. والفكرة الأساسية التي تناولتها سياستنا التعليمية هي نفوري الفطري من ذلك التكبّر المقلوب الذي شوّه الكثير من أسلوب حياة أمتنا. وفي شهر أيار / مايو سنة 1991 أصدرنا «الكتاب الأبيض» الذي كان من أحد آثاره الباقية إلغاء ذلك الخط الزائف الفاصل بين معاهد البوليتكنيك والجامعات. وقد كتبت حينئذ أقول «في

بريطانيا وحدها ودون سواها يظن الناس نقيصة أن يكون المرء ماهراً وذكياً بمقدار النصف». وفي انتخابات سنة 1992 نشرنا بياناً انتخابياً مستقلاً عن التعليم نؤكد فيه التزامنا.

ومن الأولويات الأخرى وربما تكون أقل تميزاً من سواها هي التسامح. والتسامح قيمة من القيم التي يتمثلها حزب المحافظين لكن تجاهلها بعض أعضاء الحزب وأردت إعادتها إلى مكانتها. وفي هذا السبيل قمت بعملين سريعين: فقد قررت رفع التجميد المفروض على الإعانات الخاصة بالأطفال (وقد تحقق هذا الأمر بناء على طلبي في أول موازنة وضعها نورمان لامونت). وثاني هذين العملين هو تقديم تعويضات للأشخاص المصابين بمرض الناعور ونزف الدم والذين يصابون بمرض متلازمة نقص المناعة من جراء عمليات نقل دم غير نظيف. وكان من نصيب هذين القرارين أن أحدثا ضجة وصفها بعض المعارضين بسوء السمعة وبأنهما دلالة على الخروج عما جرت عليه العادة. لكن هذا الوصف قصة غير حقيقية. والتقاليد المعروفة عن حزبنا أنه متسامح. وإن ظهرت أصوات متعالية ونغمات تحمل النقد واللوم فهذا تحديداً ما أبعد الحزب عن ماضيه المعروف. ولم تكن رئيسة الوزراء التي استلمت القيادة بعدها غير متعاطفة، إنما رأى بعض الأعضاء الأقل تسامحاً في أسلوبها ومدرستها وسيلة يعبِّرون من خلالها عن عدم التسامح وفي بعض الأحيان عن حقد وتحامل.

وعموماً لست ممن يحبون التحامل، بل أمقته مهما كان نوعه. والبيئة التي نشأت فيها لم تترك في نفسي أية مخاوف بخصوص الأعراق. ولم أرَ في الشذوذ الجنسي شراً اجتماعياً. يوجد عدد كبير من الأشخاص الشاذين جنسياً، ولا أرى سبباً يجعلنا نلقي بهم في دائرة النسيان لكونهم شاذين. وفي هذا الصدد اتخذت خطوة رمزية إذ دعوت لزيارتي في المبنى رقم 10 الممثل المسرحي أيان ماك كيلين وهو من أقوى المدافعين عن قضية الشاذين جنسياً.

وانهالت علينا الرسائل الكثيرة ينتقد معظمها تلك الخطوة، وقليل منها يثير الضحك، ناهيك عن الثرثرة التي كثرت لدى نواب المقاعد الخلفية. لقد صدمت لذلك الموقف المعبِّر عن الاستياء للقائي ماك كيلين. (لغرابة المصادفة أن زائرتي بعد مغادرة ماك كيلين كانت إديث كريسون رئيسة وزراء فرنسا التي اشتهرت بقولها إن نصف عدد الذكور من الأنغلوسكسون هم مثليو الجنس. ولم أسألها كيف عرفت ذلك).

كنت قد التقيت أيان ماك كيلين في حفل عشاء أقامته ماري سوفر بعد عرض مسرحي في المسرح القومي. ووجدت الرجل مدافعاً جريئاً عن قضية مساواة الشاذين بغيرهم أمام القانون. لم أتفق معه بالرأي حول جميع النقاط التي أثارها ـ ولا أعتقد أنه كان ينتظر أن أوافق ـ إنما كان لديه قضية تستحق أن أستمع إليها. وبتشجيع مني اقترع البرلمان في شهر شباط / فبراير سنة 1994 على تخفيض سن الإدراك والتمييز عند الشاذين جنسياً من 21 سنة إلى 18 سنة، وليس 16 سنة كما كان يطالب ماك كيلين. والمعروف أن هذا تصويت حر أي دون تدخل حامل السوط لكنه أكثر من تعبير ساخر يطلقه حامل سوط سابق [جون ميجر] يبدي ملاحظة بأن التصويت الحر لا يحدث دائماً.

وكان ثمة شيء آخر في مجال التمييز يبرز أمامي ويعاتبني كل يوم. ألا وهو عدم وجود عنصر نسائي في أول حكومة شكلتها. وفي هذا الصدد أبلغتني رأيها بكل وضوح وصراحة واحدة من نواب حزب المحافظين في المقاعد الخلفية هي تيريزا غورمان. كانت تيريزا مزيجاً من الجناح اليميني في حزب المحافظين ومن أقوى المدافعين عن حقوق المرأة، ولو أن للمقاعد الأمامية في البرلمان قضبان حديدية تحيط بها لربطت نفسها لهذه القضبان بالسلاسل. تعاطفت معها في قضيتها، ولكن ما الحيلة إن لم تطرق بابي مرشحة واحدة تطلب الدخول! وقررت ألاَّ أنصاع للرمزية ولطلبات تيريزا الملحة. وعملت، بدلاً من ذلك، على إدراج اسمين من أسماء النجوم الصاعدة، هما جيليان شيرد

وفرجينيا بوتوملي إلى جانب اسم ليندا تشوكر في مناصب رفيعة أدنى من رتبة أعضاء الحكومة الرسميين لتكونا جاهزتين عند أول تعديل حكومي.

وإضافة لذلك، كلفت آنجيلا رمبولد بمهمة رئاسة مجموعة وزارية تهتم بقضايا المرأة. وبعد جهود وضغط من إلزابيت هاو اضطلعت بدور شخصي في حملة عرفت باسم «الفرصة سنة 2000» التي تهدف إلى تحسين فرص العمل أمام المرأة. وأطلقنا مشروع هذه الحملة في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1991، وكان ندائي آنذاك: «إحداث تغيير في دور المرأة أمر صحيح بكل المقاييس. لماذا نترك نصف عدد سكان البلاد يقضون حياتهم مثل حصان يعدو في سباق حواجز وقوائمه مشدودة برباط ثقيل؟ والجواب عن هذا السؤال أن هذا النصف يجب ألاَّ يظل كذلك». لكن المشكلة تكمن في قلة عدد النساء من أعضاء حزب المحافظين في البرلمان حينذاك، وكما هو الحال الآن.

والآن وبعد انقضاء نحو تسعة أعوام أعود إلى بعض الأفكار التي تكونت لديّ وأنا رئيس للوزراء. وأذكر اثنتين منها، إحداهما هي أسفي على ضياع الكثير من طموحاتي بعد سنة 1992، والسبب في ذلك المعارك المتواصلة داخل الحزب والظروف الاقتصادية. كانت الشهور الثمانية عشر التي تفصلنا عن انتخابات نيسان / إبريل 1992 هي الفترة الواعدة بالنسبة لي في الحكومة. وكنت أمنّي نفسي بأن أفعل الكثير الكثير بعد الانتخابات. لكنني وكما تبين بالنتيجة، لم أستطع إنجازها، وسأشعر بالندم على ذلك ما حييت.

والنقطة الثانية التي تبرز أمامي بقوة هي أن حزب العمال الجديد مدين لي بدين كبير. فالكثير جداً من الأفكار التي ساقها حزب العمال ضدنا في انتخابات سنة 1997 هي الأفكار ذاتها التي ناديت بها قبل خمس سنوات خلت وهي: حريةِ الاختيار والملكية والمسؤولية وإتاحة الفرص. والشعار الذي رفعه طوني بلير سنة 1997 بعنوان «التعليم، ثم التعليم، ثم التعليم» لم يكن إلاَّ ترديداً للشعار الذي طرحته، أنا، سنة 1992، وكذلك الأولوية الأولى للإنفاق العام من

خلال رصد مخصصات أكبر للتعليم والصحة والتي وضعت موضع التنفيذ بعد تاريخ الأول من أيار / مايو سنة 1997. ربما كانت اللغة التي تحدث بها حزب العمال بليغة ومن الدرجة الأولى لكنها لغة مأخوذة عن الغير. عبارة «مقتبسة وليست أصلاً» تلك هي اللغة الصادرة برتابة عن طوني بلير. وهي عبارة قلتها مرات كثيرة سنة 1991، وكذلك في الانتخابات التي جرت في السنة التالية. وعلى النحو ذاته استخدم طوني بلير عبارة «للأغلبية وليس للقلة القليلة». فقد قلت بعد سبعة أيام من تسلمي مقاليد رئاسة الوزارة حين تحدثت عن الامتيازات «المتاحة للقلة القليلة يجب أن تتاح لتستمتع بها الكثرة الكثيرة». قد يكون في التقليد والمحاكاة شيء من الإطراء للنفس، لكن التقليد الذي طلع به حزب العمال الجديد، بعد أن فقدنا أذناً صاغية من الأمة، كان مثل «مدحلة» داست علينا، إنما بعد خمس سنوات.

كانت جهودي لدفع حزب المحافظين نحو جذوره التي تحمل التعاطف مع الآخرين كبيرة جداً، وأكبر من مجرد عملية تسويق منتج تشوهت صورته. كنت أؤمن بتلك الجذور وبما كنت أصنع. لكن النتيجة جاءت على غير ما كنت أتوقع. فقد تحولت عني مارغريت تاتشر التي كانت من أقوى المؤيدين لطموحاتي القيادية في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1990، ولم تعجبها أعمالي من موقعي الجديد. كان عندي توق شديد «لبناء أمة منسجمة مع نفسها» وحسبت مارغريت أن لديّ الرغبة بالتخلّي عن منجزاتها. وبدافع الضغط ممن حولها أظهرت بشكل شبه علني انزعاجها من قرارات اتخذتها في بادئ الأمر.

تفهمت الألم الذي شعرت به جراء تنحيها عن منصبها، ولعلها لم تدرك ذلك. كنت أرى ذلك الألم في وجهها وفي طريقة جلستها عندما تتخذ مقعداً لها في الصفوف الخلفية في البرلمان. كان هذا الألم واضحاً في تصرفاتها وفي إيماءاتها عندما نلتقي، فتبدو غير واثقة من طريقة تعاملها مع شخص يحتل الآن منصباً تعتبره موقعها الخاص وملكاً لها. ذهبت تلك الحميمية العفوية المتسمة

بالمرح والابتهاج. هيمنت السياسة على حياتها. والآن ترى نفسها بعيدة عن المنصب السياسي الرفيع الذي شغلته كرئيسة للوزراء. شعرت وكأن شيئاً تمتلكه قد انتزع منها وأنها خدعت وخانها من كانت زعيمتهم. والآن وقد أبعدت عن آلية الدعم التي اعتادت عليها في شارع داوننغ ستريت ظهر رجال أقل شأناً من أولئك الذين كانوا مستشارين لها يصبون السم في أسماعها، ربما كان قصدهم أن يبعدوا الحزن عنها. وهدفهم من ذلك كله دون شك هو ذلك الإنسان الذي خلفها في منصبها، ومن عساه يكون غيره؟ ثم أعطت هذه السموم التي اجترعتها بالتنقيط ثمارها في شهر آذار / مارس سنة 1991، حين هاجمت بشكل علني ما رأت فيه «نزوعي لتقويض» ما أنجزت خلال ولايتها. وقالت إنني «أعطي سلطة أكبر للحكومة». وبدأت تتسع الهوة فيما بيننا. وكانت القرارات التي أزعجتها كثيراً تلك التي لا بد من اتخاذها ومن ضمنها عودة مايكل هيزليتاين إلى الحكومة ووأد ضريبة الرأس وتخفيف وطأة المصاعب الاقتصادية.

ورغم ذلك، لم تكن التهمة التي وصمتني بها صحيحة حين قالت بأنني «أخون الإرث الذي أخذته عنها». ولم أكن إطلاقاً ذلك الثوري المناهض لها عندما تناولتُ مواضيع السياسة الاقتصادية والخصخصة وفرض النظام والقانون. ففي هذه السياسات سرت على وقع خطى تاتشر بكل اقتناع ذلك لأنني أؤمن بها، ومع ذلك كانت إجراءاتي لإعادة التوازن في السياسة الاجتماعية في نظر مارغريت تلقي بكل ما تقدم ذكره في زاوية مظلمة، والسبب الأهم في ذلك أنني ألغيت واحدة من سياساتها التي تعتز بها كثيراً وهي ضريبة الرأس، التي لا مفر من إلغائها، لأن الإبقاء عليها يشبه الاحتفاظ بإناء مكسور. وقد ثبت أن هذه الضريبة كارثة، غير عادلة، غير مقبولة، وصعب نجاح تجربتها. عندما تسلمت منصب رئيس الوزراء لم ألزم نفسي بإلغائها مع أنني في قرارة نفسي كنت أشعر أن إلغاءها أمر حتمي. وأثناء انتخابات زعامة الحزب تركت خيار

الإصلاح قائماً رغم إدراكي أنني لا أملك البديل لها إن طالبت بإلغائها.

فكّرت كثيراً بهذه المعضلة في أيامي الأولى برئاسة الحكومة. واليوم وبعد مرور عشر سنين يبدو من السهل نسيان حقيقة أن ضريبة الرأس كانت واحدة من القضايا التي ثارت ضدها المشاعر وتصارعت حولها الأفكار، لكنها حينئذٍ كانت واحدة من أكثر السياسات أهمية تواجهني وأنا رئيس للوزارة. والسبب في ذلك، أساساً، يعود إلى مارغريت تاتشر وإرثها. فأمست المسألة عند بعض المسؤولين مسألة إيديولوجية، وعند بعضهم الآخر مسألة شخصية بحتة. وبالرغم من الفزع الذي أصاب نواب المقاعد الخلفية لدى رؤيتهم الفواتير عالية القيمة لضريبة الرأس إلاّ أنه لم يظهر أي إجماع في الرأي داخل حزب المحافظين بأن مبدأ ضريبة بمعدل عام وثابت مبدأ خاطئ. والمنطق الذي اكتنف فرض هذه الضريبة ـ منطق أن كل فرد في المجتمع يجب أن يساهم بشيء من كلفة الخدمات التي يستفيد منها الجميع ـ ظل مضللاً للكثيرين كما كان. رأى المخلصين لمارغريت تاتشر إرثها شيئاً مقدساً، فكان إلغاء هذه الضريبة التي كانت تصر عليها في نظرهم نوعاً من تدنيس للمقدسات. وحتى في هذه اللحظة وأنا أدوّن مذكراتي لا يزال يوجد بعض النواب من حزب المحافظين الذين يؤمنون أن لهذه الضريبة في نهاية المطاف جانباً إيجابياً. وثمة بعض النواب من الزملاء العقلانيين الذين أزعجهم إجراء تعديل جديد على نظام الضريبة المحلية. هؤلاء، مثلاً، أيان لانغ الذي يرتعد لمجرد أن يتذكر إعادة تقييم التكليف الضريبي للضريبة العقارية وصرخات الاحتجاج التي تعالت في اسكتلندا جراء ذلك. وكان ينظر بحذر وارتياب إلى فكرة العودة إلى ضريبة تفرض على أساس الملكية.

واتضح لي أن ثمة مسألتين منفصلتين هما الطريقة التي نجعل بها الضريبة محتملة على المدى القصير، والثانية تتعلق بمصير تلك الضريبة على المدى البعيد. وعزمت على الإجابة عن هاتين المسألتين بحسب التسلسل. فالزمن

ليس لصالحي، ذلك لأن تسوية موضوع توفر الأموال في أيدي المجالس المحلية يجب أن تقرر قبل نهاية شهر كانون الثاني / يناير 1991 على أبعد تقدير. وإن كنا بخلاء في هذا المجال فسوف ترتفع قيمة الفواتير التي يدفعها المواطنون لقاء ضريبة الرأس. وبالمقابل، إن سخونا وكنا كرماء فسوف ترتفع مخصصات الإنفاق العام. لذلك كنت بحاجة للوقت ليتسنى لي التغلب على مقاومة التغيير داخل الحزب دون أن أنكأ الجراح التي أحدثها رحيل مارغريت تاتشر. غير أني في الوقت نفسه كنت أدرك أنه يتوجب عليّ أن أسوّي أمر هذه الضريبة أو أستبدلها بغيرها قبل أن أدعو إلى انتخابات عامة. وهذا يعني أن أضع مشروعاً جديداً يهدئ الثورة داخل الحزب وأحصل على التشريع اللازم من مجلس العموم. ولن يكون هذا العمل سهلاً.

في غضون أيام قليلة من استلامي منصب رئيس الوزراء جاءني كريس باتن بالخبر القابض للصدر بأن فواتير ضريبة الرأس للسنة القادمة سوف تكون نحو 400 جنيه وقد تصل إلى 420 جنيهاً وبما أنه كان آخر وزير للبيئة في عهد مارغريت تاتشر فهو يعرف كيف يتعامل مع لوجستية هذه الضريبة، لكنه الآن وبصفته الرئيس الحزبي في حكومتي فقد أفزعته التداعيات السياسية لهذه الضريبة. وهكذا كان شأني. اقترح كريس وجوب تقديم اعتمادات مالية أكثر للمجالس المحلية، وإلزام هذه المجالس بتقديم هذه المنافع والإعانات على شكل فواتير أقل قيمة.

في أوائل شهر كانون الأول / ديسمبر صادق مجلس الوزراء على مشروع يقضي بإجراء مراجعة شاملة لضريبة الرأس لكنه لم يلزم نفسه باستبدال هذه الضريبة. وهكذا وجدنا أمامنا تلك العقبة الكأداء التي كانت دوماً تقف حائلاً أمام أجيال من المصلحين الذين يتصدُّون لنظام الضرائب المحلية، ألا وهي عدم وجود نظام أفضل. إذاً ليس ثمة مهرب من الواقع السياسي: ضريبة بمعدل ثابت عام وبمستوى يمكن أن يتحمله الأشخاص الأشد فقراً. وبمثل هذا

المعدل تكون الجباية ضئيلة. وفي حال وجود من يتلقون الإعانات، تكون جباية هذه الضريبة واقعاً غير اقتصادي. إذاً، الأمر واضح بجلاء، ضريبة الرأس يجب أن تلغى كلياً.

وهذا، دون شك، استنتاج كئيب، لكنه الاستنتاج الصحيح. غير أن إلغاءها سوف يستغرق زمناً قبل أن نقرر الضريبة البديلة. لذلك قررت أن الخيار المعقول على المدى القصير يتمثل في تخفيض قيمة الفواتير تخفيضاً كبيراً من خلال زيادة نسبة إنفاق المجالس من أموال دافعي الضرائب، وهو اقتراح وضعته سارة هوغ وأسمته مشروع «بيرتا الكبرى Big Bertha». وبناء على طلبي أدخلت وزارة الخزانة هذا المشروع في حساب الخسائر لشهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1990. توقعت الوزارة حين أخذت المشروع في حسابها أنه سيكلف ثمانية مليارات جنيه وهو ما لا تستطيعه، فأصدر نورمان لامونت الذي آلمه المشروع تحذيرات شديدة حول النتائج الاقتصادية لمثل هذه الزيادة في الإنفاق.

لقد كان محقاً فيما فعل. لكن هذا الأمر وضعنا في موقف سياسي شبه مستحيل. فالانتخابات وشيكة، والصحافة والرأي العام وغالبية أعضاء الحزب يطالبون بعمل فوري. وهنا نبهني أيان لانغ إلى أن على السلطات المحلية الاسكتلندية أن تحدد الرسوم التي تجبيها قبل انتهاء شهر كانون الثاني / يناير ولا تستطيع إعادة تحديدها بعد ذلك التاريخ. وهكذا وضعنا خطة مشروع «بيرتا الكبرى» على لائحة الانتظار بتاريخ 11 كانون الثاني / يناير ووافقنا على رزمة إغاثة لفترة انتقالية مقدارها 1,1 مليار جنيه من أجل مساعدة المتضررين أكثر من غيرهم من هذه الرسوم. كانت تلك الرزمة نوعاً من العلاج المهدئ، وليس حلاً نهائياً. وبقيت معدلات ضريبة الرأس أعلى من 400 جنيه. وفي شهر آذار / مارس خسرنا المقعد النيابي الذي كان لدائيد وادنغتون والذي كنا نظن أنه لنا في الدائرة الانتخابية ريبل فالي Ribble Valley لصالح حزب الديمقراطيين

الأحرار، وذلك في الانتخابات التكميلية التي أسموها «استفتاءً» على ضريبة الرأس.

كنت أقضي معظم وقتي ـ حين أتفرَّغ من أزمة الخليج ـ في ترؤس اللجنة المنبثقة عن مجلس الوزراء المكلفة بدراسة واقتراح نظام بديل للضرائب المحلية. كانت اللجنة تدرس مشروعاً وراء آخر وتستبعدها جميعاً. وبدا الحل محيراً، كمن يبحث عن الكأس المقدسة بحثاً طويلاً وشاقاً ودائماً. وفي اليوم الذي أطلق فيه الجيش الجمهوري الإيرلندي ثلاثة صواريخ من مدفع هاون على مبنى مجلس الوزراء في شارع داوننغ ستريت، كان مايكل هيزلتاين داخل المبنى يناقش موضوع إلغاء ضريبة الرأس مع سارة هوغ، بينما كان الزجاج يتطاير من النوافذ والانفجار تتردد أصداؤه في أرجاء المبنى، نظر مايكل إلى سارة وتبسم وقال: «هذا موضوع متفجر أكثر مما توقعت». فكان قوله هذا ينم عن طبيعة إنكليزية نموذجية بهدوئها يصدر عن شخصية هامة في مجلس الوزراء ينحدر من أصل جذوره في ويلز Wales. ولكن مع دوي القنابل أو بدونه استمر العمل من أجل استبدال ضريبة الرأس بضريبة أخرى.

ومن تلك المقترحات الغزيرة التي تقدم بها مايكل هيزلتاين (بعض هذه المقترحات قدمها بطريقة وصفتها وحدة شؤون السياسات بطريقة التلويح باليد) ومن المذكرات التي أعدتها وحدة شؤون السياسات ومن المناقشات الجارية لدى اللجنة المنبثقة عن مجلس الوزراء، تولَّد لدينا مشروع جديد هو ضريبة على الأملاك ذات حزم متعددة وحسومات خاصة للمنازل التي يقطنها شخص واحد. ورفع هذا المشروع إلى مجلس الوزراء بكامل أعضائه في شهر نيسان / إبريل. غير أن قوننة هذا المشروع تحتاج لوقت، وفي تلك الأثناء كان الألم الذي سببته ضريبة الرأس يستفحل ويصيب الكثيرين. وفي ذات يوم اتصلت بي سارة هوغ في منزلي فزعة مما وصلها من أخبار، وأقنعتني بعد أن استعرضنا الخيارات الماثلة أمامنا بأن نبعث من جديد مشروع «بيرتا الكبرى».

بتاريخ الثالث من آذار / مارس، وكان يوم أحد، وقبل أسبوعين من موعد تقديم الموازنة العامة، دعوت نورمان لامونت إلى اجتماع في قاعة اجتماعات المجلس وألقيت قنبلة «بيرتا الكبرى» في صميم عملياته الحسابية في الموازنة. ولم أسمح له بالمناقشة بل قلت له: «يجب علينا أن نفعل ذلك، وعلينا البحث عن مصادر أخرى من أجل التعويض». ذهل نورمان، ومن حقه أن يذهل، فقد انتهى لتوّه من مشروع الموازنة. وكان واضحاً أن تخفيض ضريبة الرأس إلى مستويات معقولة لا يمكن تمويله إلاّ من خلال رفع نسبة الضرائب المركزية. ولم يكن أمام نورمان سوى أيام قليلة جداً للبحث عن مصادر التمويل. لم أحب أن أرغمه على ذلك بهذه الطريقة، لكن ما باليد حيلة، وليس أمامي خيار آخر، ويتعين علينا أن نتصدَّى لتلك المستويات العليا التي وصلت إليها ضريبة الرأس.

غادرت البلاد متوجهاً لزيارة جنودنا في الخليج. ولدى عودتي أبلغت أن نورمان قد فعل ما طلبت، ولكن بشيء من الامتعاض. فقد اقترح تعويض التخفيضات في ضريبة الرأس من خلال رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة بمعدل 2,5 بالمئة. أي أنه استبدل ضريبة بضريبة أخرى، ولكن دون زيادة في العبء الضريبي الإجمالي، أي أن الناس لن يدفعوا أكثر بل سيدفعون بصورة أكثر عدلاً.

وأدلى نورمان ببياناته الخاصة بالموازنة بكل ثقة. وفي سنة 1991 لا بد أنه استمتع أكثر حين أخرج الأرنب من القبعة وقدم موازنة أقل إثارة. وكسب بذلك استحسان الجميع بعبقريته. وبعد شهر من ذلك التاريخ كشف مايكل هيزلتاين النقاب عن ضريبة سميت «ضريبة المجالس». وبأداء رائع لا يخلو من خيلاء قدمه في مجلس العموم وهو يوضح هذه الضريبة أزاح أكبر عقبة من طريقنا نحو فوز رابع في الانتخابات العامة. واعتباراً من ذلك التاريخ، وبعد التخفيض الجذري في ضريبة الرأس والبديل لها في أيدينا لم يعد أمامنا مشكلة في

موضوع تمويل سلطات الحكم المحلي. إنه حقاً إنجاز رائع إذا أخذنا في الاعتبار محاولات الحكومات المتعاقبة بلا طائل لإيجاد البديل للضريبة العقارية.

لم يكن من السهل إلغاء شيء من إرث مارغريت تاتشر دون إحداث شرخ واسع في حزب الأغلبية البرلمانية، مما أدى إلى ضياع خيارنا في الدعوة إلى انتخابات مبكرة، كما أدى ذلك أيضاً إلى تغذية الاتهامات التي كالها حزب العمال واصفاً الحكومة الجديدة بأنها «مترددة» و«غير حاسمة». وقد وجدت هذه الاتهامات من يصدقها في مجلس العموم عندما وقف نايغل لوسون يتكلّم فاقتطف عبارة من أقوال بيير منديز فرانس Pierre Mendes France «أن تحكم يعني أن تختار». وهذه حقيقة. وقد أكد لي نايغل فيما بعد أنه لم يقصد بهذه العبارة الإساءة لي، بيد أن هذا القول قد فسّر أنه نقد لي ولقيادتي أمام الاتهامات التي وجهها حزب العمال إلى حكومتي بأنها «مترددة». وفي حفل استقبال أقامه مكتب حامل السوط في مقره بالمبنى رقم 12 شارع داوننغ ستريت، واجهتني الصحافة طالبة تعليقي على ما قاله نايغل، فأجبت بغضب وانفعال شديدين، فما كان من جوابي إلاّ أن زاد الغليان. وما كان ينبغي لي أن أرد بهذه الطريقة، والأفضل لو أنني لم أكترث للسؤال، لا سيما وأن النقد في هذه المرحلة عبث لا طائل تحته إذا أخذنا في الاعتبار أن البلاد كانت على أبواب دخول حرب كبرى فيما وراء البحار في وقت تنشغل فيه الحكومة بصراعات داخلية حول إيجاد البديل لمصدر رئيسي للضرائب المحلية.

والآن فقط، وبعد كل هذه السنين، استطعت أن أدرك حجم خسارتنا لأنني جئت لرئاسة الحكومة من داخل الحكومة ودون برنامج سياسي، ولم آتِ لهذا المنصب من المعارضة. لو أنني جئت من المعارضة يكون لديّ برنامج سياسي وأولويات وخطة عمل. والمثال على ذلك يتضح في السرعة التي تمكنت بواسطتها حكومة حزب العمال من العمل فور تسلمها مقاليد الحكم في

أعقاب انتخابات سنة 1997. كانت لديها خطتها الجاهزة للتنفيذ، فتولَّد الانطباع الحسن عن ديناميكيتها حتى لو كانت بعض سياساتها من وجهة نظري تفتقر إلى الحكمة.

لقد جئت إلى الحكم بعد حكم للمحافظين دام ثلاث عشرة سنة، ورثت منهم سياسات تعبت كثيراً في تغييرها أمام معارضة قوية من الحزب الذي أنتمي إليه، وأمام صرخات هزء وسخرية من خصومي السياسيين. ولم أجد المتعة في وضع برنامجي كما أشاء وفي الوقت الكافي لذلك. فاضطررت لوضعه بالسرعة الممكنة ووسط غليان داخل الحكومة. وبعد هذه الفترة الطويلة من حكم حزب المحافظين، لم تتح لي الفرصة لأكوِّن صورة جدول أعمال جديد لي يتضمَّن كلمات وخطباً حول فلسفة مبادئ حزب المحافظين. وفوق ذلك كله كان الجميع يطالب بأفكار جديدة وسياسات جديدة... وبالسرعة القصوى.

وتحتم علينا أن تكون استجابتنا لكل هذه الأمور تدريجية. توجه جديد أكثر مودة نحو أوروبا؛ برنامج عمل جديد للتعليم يكون التركيز فيه على التأهيل المهني والتدريب لمتابعة التعليم بعد المدرسة؛ سلسلة من التغييرات لا تزال في طورها الجنيني لتحسين مستوى الخدمات العامة واستبدال ضريبة الرأس. وكان لا بد من صوغ كل هذه الأفكار بطريقة تحافظ على استمرارية السياسات القائمة. يضاف إلى ذلك كفاح مرير ضد ركود اقتصادي يزداد سوءاً. بينما كنت أصارع هذه المشاكل العسيرة، كنت أبذل قصارى جهدي لتوحيد حزب المحافظين في كافة أنحاء البلاد وأهيّء بطريقة جديدة في التعامل مع الانتخابات العامة القادمة.

كل هذا كان جدول أعمال كافٍ، لكنه ليس لائحة للمطالب الفورية الماثلة أمامي. وبعد أسابيع قليلة من استلامي منصب رئيس الوزراء واجهنا الالتزام الذي لا مفر منه والذي صغرت أمامه كل الأشياء الداخلية فقد دخلنا حرب الخليج.

obeikandl.com

الفصل العاشر

# حرب الخليج

بتاريخ الثاني من شهر آب / أغسطس سنة 1990 قام العراق باجتياح دولة الكويت المجاورة، وبدأت بهذا الغزو سلسلة من أحداث أفضت إلى حرب الخليج. كان اعتداءً ليس له ما يبرره ونفّذ بوحشية رافقتها أعمال إرهابية، وارتكبت أثناءه أعمال عنف وتنكيل بشعة، وأقدم الجنود العراقيون على تعذيب وقتل المئات من الكويتيين. اغتصبوا النساء وأسروا الآلاف، ومثّلوا بالقتلى. في غضون خمسة أشهر فقط انخفض عدد سكان الكويت بمقدار الثلثين. وكان ذلك الاجتياح محاولة من طاغية مستبد ليمحو دولة بكاملها عن الخارطة.

والخوف المترافق مع هذا الغزو هو أن يواصل الزعيم العراقي صدام حسين اجتياحه نحو دول الخليج الأخرى والمملكة العربية السعودية الغنية. فالواضح بجلاء أن اهتمامه الرئيسي هو السيطرة على احتياطي نفط الشرق الأوسط. وفي أيام معدودة بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا تحركهما الدبلوماسي والعسكري لتشكيل تحالف عسكري يقف في وجهه، وأرسلت الطائرات البريطانية لحماية المنطقة الشمالية الشرقية من السعودية. في أواخر شهر آب / أغسطس فرضت الأمم المتحدة عقوبات على العراق وأعطت تفويضاً باستخدام القوة المسلّحة لفرض تنفيذ هذه العقوبات.

في تلك الأثناء لم تهدأ مارغريت تاتشر. كانت تدرك الأهمية

الاستراتيجية لمنطقة الخليج وكانت تكره الحكام الطغاة. وكان من الأهمية بمكان ألاَّ يُسمح للعراق بضم أراض متى يشاء. في أوائل شهر أيلول / سبتمبر دعي مجلس العموم لجلسة دامت يومين جرت خلالها مناقشة الأزمة، تمَّت الموافقة إثرها على استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر وذلك بأغلبية 437 صوتاً ضد 35 صوتاً. وتم تعيين الجنرال السير بيتر دو لا بيلييه Gen. Sir Peter de la Billiere القائد السابق للقوات الخاصة المعروفة باسم (فرقة المهام الخاصة SAS) قائداً عاماً للقوات البريطانية في الخليج، وأرسلت الفرقة المدرعة السابعة إلى السعودية لإسناد القوة المتعددة الجنسيات. وفي آخر اجتماع لحكومة تاتشر بعد أن أعلنت استقالتها حضر الاجتماع السير دافيد كريغ Sir David Craig رئيس هيئة أركان الدفاع. كما تمت الموافقة على إرسال ستة عشر ألف جندي إضافي إلى الخليج مع الموافقة على رفع هذا العدد إلى خمسة وأربعين ألفاً. وهكذا ابتدأت بكل زخمها ولأقصى مداها العملية التي أطلق عليها اسم «عملية غرانبي Operation Granby».

ذلك هو الوضع الذي ورثته عن الحكومة السابقة. ولم تكن الحرب إذ ذاك حتمية الوقوع، لكنها الأكثر احتمالاً. بتاريخ 30 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1990، أي بعد يومين من تسلمي مقاليد الحكم أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره رقم 678 الذي يحدد تاريخ 15 كانون الثاني / يناير سنة 1991 موعداً نهائياً لانسحاب العراقيين من الكويت، وتضمن هذا القرار تفويضاً باستخدام «جميع الوسائل الضرورية» لإجبار العراق على الانسحاب. وعبارة «جميع الوسائل الضرورية» تعني الحرب.

شكلت مارغريت تاتشر لجنة من مجلس الوزراء باسم «لجنة الدفاع لما وراء البحار ـ الخليج» مهمتها الإشراف على هذه الأزمة. وكان أول اجتماع لها برئاستي بتاريخ الخامس من كانون الأول / ديسمبر. ومن أعضائها البارزين دوغلاس هيرد وزير الخارجية وتوم كينغ وزير الدفاع. وكان إلى جانبهما في

عضوية اللجنة جون ويكهام وزير الطاقة وباتريك ميهيو المحامي العام، كما انضم إليها منذ بداية عملها مارشال سلاح الجو الملكي السير دافيد كريغ رئيس هيئة أركان الدفاع، وهو طيار متميز ذو خبرة طويلة في قيادات الخدمة العسكرية. وحيث أن حرب الخليج ستكون في معظم مجرياتها حرباً جوية فإن لخبرته وآرائه قيمة كبرى.

وكان يقدم العون لهذه اللجنة السير بيرسي كرادوك، مستشاري للسياسة الخارجية، وأمين عام مجلس الوزراء السير روبن بطلر بالإضافة إلى لين ابليارد من مكتب رئاسة الوزراء. ومن أعضاء هذه اللجنة الهامين تشارلز باول سكرتيري الخاص للشؤون الخارجية وغوس أودونيل رئيس مكتبي الصحفي. وكانوا جميعاً فريقاً رائعاً ومقتدراً. كنت أعرف روبن بطلر وغوس أودونيل معرفة جيدة منذ كنت في وزارة الخزانة. أنيطت بغوس مهمة أن يضمن الدقة والإتقان في البيانات الصحفية التي تذاع على الرأي العام. أما بيرسي كرادوك مستشار هذه اللجنة للأمور الاستخباراتية فقد كان شخصية تثير الاهتمام والفضول، يحب النشاط الفكري ويكره الدوافع العاطفية، بل يزدريها، ويزن كلماته بدقة بالغة وعندما يتكلم يجدر بالجميع أن يصغوا إليه. عمل سفيراً لبلادنا في كل من الصين وألمانيا الديمقراطية لذلك فهو يمتلك خبرة واسعة بالأنظمة الديكتاتورية. وهو لطيف المعاملة، دمث الأخلاق يعتقد أن رجال السياسة يختلفون عن الدبلوماسيين، وربما أقل شأناً منهم، وأنهم دوماً بحاجة لمن يقدم لهم المشورة. لذلك كان يقدم لنا مشورته بسخاء ودون تردد، وكانت نصائحه طوال تلك الأزمة عالية القيمة.

كان تشارلز باول الطرف اللندني للخط الهاتفي المباشر مع البيت الأبيض بواشنطن، الذي كانت تتدفق عبره معلومات على جانب كبير من الأهمية. وكان يحضر اجتماعات هذه اللجنة عدد من الوزراء وكبار المسؤولين كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ومن هنا كان لا بد من تسمية هذه اللجنة «مجلس وزراء

الحرب» وقد شاءت الظروف أن يعقد هذا المجلس ما لا يقل عن ستة وعشرين اجتماعاً خلال الأسابيع التالية.

بدأت اللجنة المصغرة تتخذ الاستعدادات اللازمة للحرب، وحددت الأهداف الاستراتيجية والعسكرية واعتمدتها، واتخذت الإجراءات الكفيلة بإعادة موظفي السفارات والمواطنين البريطانيين إلى بلادهم. ووضعت الخطط اللازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية التي كانت من أولى اهتمامات دوغلاس هيرد. وتم إبعاد العراقيين غير المرغوب ببقائهم في بريطانيا، وقد أدركنا فيما بعد أن أخطاءً قد ارتكبت عند التعرف إلى هؤلاء، ولعل السبب في ذلك يعود إلى العجلة أو الإفراط في الحذر. وناقشنا كافة المعلومات المتوفرة لدينا عن حجم القوات المسلحة العراقية وإمكانياتها، ودرسنا احتمالات وجود تهديد لإسرائيل والطريقة التي يمكن أن ترد بها إسرائيل إذا هوجمت. وعندما أطلق صدام حسين تهديداته بأن العراق سيلجأ للعمليات الإرهابية كجزء من هذه الحرب الخليجية، اتخذنا إجراءات لحماية المصالح والأشخاص المعرضين للخطر في منطقة الشرق الأوسط والمملكة المتحدة.

تم تأمين المعدات العسكرية واستصدرنا تشريعات خاصة بالصلاحيات المتعلقة بالطوارئ. واتخذت الترتيبات اللازمة للعلاج الطبي الميداني ونقل المصابين مهما كان عددهم إلى أرض الوطن إذ ربما تصل أعدادهم إلى عشرات الألوف. وتطوَّع الأطباء والممرضات للذهاب إلى الخليج، ورصدت اعتمادات إضافية لنظام الصحة الوطني، وخصصت أجنحة مستقلة في المستشفيات لعلاج الجرحى والمصابين بالحروق والغازات.

غير أننا، ونحن في غمرة استعداداتنا، كنا نخشى شيئين اثنين، أولهما يتعلق بكفاءة القوات العراقية. نحن نعلم أن للعراق جيشاً ضخماً وقوياً، ومزوداً بأفضل المعدات وغالبية جنوده يتمتعون بخبرة قتالية واسعة اكتسبوها من خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. والقوة الضاربة في هذا الجيش هي الحرس

الجمهوري الذي له سمعة تبث الخوف في النفوس. لكن بيرسي كادوك، بشكل خاص، لم يكف عن التفكير بمدى كفاءة هذا الجيش.

والشيء الثاني الأكثر إلحاحاً هو السؤال الذي فرض نفسه: هل يجرؤ صدام حسين على استخدام الأسلحة الكيميائية والجرثومية في ميدان القتال؟ أخبرني الجنرال كولن باول رئيس هيئة الأركان المشتركة في الولايات المتحدة أن «أخشى ما يخشاه» أن يكون صدام غبياً بحيث يستخدم مثل هذه الأسلحة. ولم نجرؤ على استبعاد استخدام الأسلحة الكيماوية ـ حتى قبل أن تبدأ الحرب ـ كأداة إرهابية في مراكز التجمعات السكانية في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرهما من البلدان الأعضاء في التحالف. وكانت تلك المرة الأولى التي يواجهنا فيها مثل هذا التهديد. وهذا ما يؤكد ضعف المجتمعات الغربية. كنا نعرف أن العراقيين يملكون أسلحة كيميائية وجرثومية متطورة، لكننا كنا نظن أنهم لا يملكون الرؤوس الحربية لحمل هذه الأسلحة، وأنهم لم يتقنوا بعد تكنولوجيا التفجير النووي. كان هذا مطمئناً بعض الشيء، إلاّ أن الذي لا يطمئن هو معرفتنا أنهم طوروا جرثومة داء الجمرة الخبيثة المميت للمواشي والإنسان كسلاح بيولوجي، كما طوروا «جراثيم مرض الطاعون» كسلاح بيولوجي آخر، على شكل قنابل ذات جدار رقيق تقذف من الجو أو على شكل أوعية رذاذ تحمل جواً. وهذا النوع من الأسلحة مفزع للغاية إن تعرَّض له جنودنا، وداء «الجمرة» مميت إن استنشقه الإنسان ودخل رئتيه، بينما يتسبب التسمم بغازات BTX في حدوث شلل في العضلات يؤدي إلى الموت اختناقاً. ومع أن جراثيم هذه الأمراض التي طوَّرها العراقيون تستجيب للمضادات الحيوية إلاّ أنها قد تؤدي إلى أمراض رئوية ذات نسبة عالية جداً من الوفيات. إزاء هذا الوضع تقرر إعطاء لقاحات مضادة لجميع الجنود البريطانيين (وعلى أساس طوعي) وبشرط ألاّ يعطى اللقاح إلاّ بعد اختبارات قاسية تجري على كل دفعة من اللقاحات. وقد اتخذت الولايات المتحدة إجراءات مماثلة لحماية جنودها.

وأوضحنا للجميع أننا لن نتساهل إطلاقاً إذا استخدم العراق أسلحة كيميائية أو جرثومية سواء كان ذلك ضد الجنود في ميدان القتال أو كسلاح إرهابي ضد السكان المدنيين الآمنين الذين لا تتوفر لهم الحماية. وبالمثل فعلت الولايات المتحدة. ووجهنا تحذيراً شديد اللهجة إلى صدام حسين حول النتائج الفورية والعواقب الكارثية التي يتعرض لها العراق في حال القيام بأي هجوم من هذا النوع ضد المدنيين. وآمل أن يكون صدام قد اعتبر، لكنني لست أكيداً. كنت أعرف أنه إذا استخدم هذه الأسلحة الشريرة فإننا سنضطر إلى تصعيد قوة ردنا بحيث نضع نهاية سريعة وحاسمة للحرب قبل أن يتعرض عدد أكبر من جنودنا لأخطار هذه الأسلحة.

وتواصلت الجهود الدبلوماسية للحيلولة دون نشوب الحرب طوال شهر كانون الأول / ديسمبر، لكن دون بارقة أمل واحدة نحو احتمالات النجاح. رفع العراق القيود المفروضة على سفر الأجانب ليتمكنوا من العودة إلى أوطانهم، لكنه لم يقدم أية إشارة حول نيته في الانسحاب من الكويت. وبات خيار الحرب الأكثر احتمالاً، بالرغم من أن القوات المتحالفة لم تفقد الأمل بأن الانسحاب سيتم قبل الخامس عشر من كانون الثاني / يناير. وتطوَّع الرئيس بوش بإرسال وزير خارجيته جيمس بيكر إلى بغداد، ودعا وزير خارجية العراق إلى واشنطن. وعندما أعلن بوش عن نيته هذه اتصل بي هاتفياً ليؤكد أن الولايات المتحدة ليست «مترددة». وكانت هذه اللفظة تعليقاً على ما شاع بين الناس حول ما قالته مارغريت تاتشر من قبل حين تحدثت معه وذكرت «ليس هذا أوان التردد يا جورج». لم يكن متردداً، إنما كان يرى أن الجهود الدبلوماسية ضرورية إذا أريد للدعم العسكري أن يظل قائماً ومتيناً.

وفي بريطانيا، أيضاً، كنا نأمل تفادي وقوع الحرب. أرسل لي دوغلاس هيرد مذكرة يقترح فيها أن نخبر صدام بأنه لن يتعرض «لهزيمة منكرة» إذا انسحب من الكويت. وقد لمس المستشارون العسكريون حولي أنه لا يوجد

أحد على كلا جانبي المحيط الأطلسي يريد الحل العسكري وكان ثمة قلق داخل «مجلس وزراء الحرب» إزاء الأثر الذي تتركه حرب جوية طويلة على الرأي العام.

كنت أريد الحصول على أوسع تأييد ممكن من البرلمان والرأي العام من أجل هذه المهمة الماثلة أمامنا والتي تحف بها المخاطر. وفي جهودي لكسب هذا التأييد كنت أخوض حرباً من نوع آخر. فالحرب الوشيكة ليست حرب الفولكلند، وليست بلادنا هي التي تعرضت للغزو. ومع أن قراراً قد اتخذ فعلاً لإرسال جنودنا إلى حرب سوف تقع، إلاّ أنني كنت أريد الإجماع من داخل الحزب، وكنت عازماً على أن يكون نيل كينوك زعيم المعارضة وبادي آشداون زعيم الديمقراطيين الأحرار على علم بكل ما يجري. وليست هذه الخطوة ضرورية على الصعيد البرلماني فحسب، إنما هي ضرورة أيضاً ليكون جنودنا على ثقة بأنهم يتمتعون بأعلى وأوسع مستويات الدعم في البلاد في المهمة الملقاة على عاتقهم. إضافة لذلك فإنها توضح للعراقيين عمق الشعور البريطاني إزاء سلوكهم هذا. ومن جهة أخرى قام دوغلاس هيرد وتوم كينغ بالاتصال بكبار الشخصيات السياسية وتوضيح ما يجري بغية الحصول على أقصى درجات الإجماع الوطني.

تحدثت إلى نيل كينوك في الحجرة المخصصة لرئيس الوزراء في مجلس العموم ذات مساء قبل أسبوع واحد من عيد الميلاد، ولمست منه كل تأييد لخطوات الحكومة. وبعد مغادرته فكرت بمدى الإحباط الذي شعر به جراء ذلك الصراع في الخليج؛ فقد كانت نتائج استطلاعات الرأي قبل وصولي إلى سدة الرئاسة تشير إلى تقدم حزب العمال عن حزبنا، وبعد انتخابي لزعامة الحزب انقلبت النتائج لصالحنا. والآن وجد نفسه يعرب عن تأييده لرئيس وزراء كان منذ فترة قريبة يريد النيل منه. ورغم ذلك كله، ومع وجود أقلية في حزبه لا توافقه الرأي، فقد عبَّر عن تأييده، وثمَّنت موقفه عالياً. يعتبر نيل

كينوك رجلاً وطنياً من المدرسة القديمة. أما بادي أشداون، الجندي السابق المحترف من مشاة البحرية، فلم يختلف عن كينوك في مواقفه المؤيدة للحكومة، بل كان على قناعة أكيدة بضرورة مشاركتنا في هذه الحرب. ولم يحاول أي منهما، وفي أي وقت من الأوقات، أن يستغل هذا الصراع لمصلحة حزبية معينة. قد يقول قائل إن التأييد الشعبي لموقفنا كان عظيماً جداً، ولا مندوحة أمامهما سوى أن يسبحا مع التيار، لكنني رأيتهما رأي العين، وعرفت أن تأييدهما لم يكن قط في سبيل مصلحة سياسية ذاتية، والرأي عندهما أن عملنا صحيح، وهما يؤيدانه.

ذات يوم ذهبت إلى وزارة الدفاع لأقدم إيجازاً عن الوضع الراهن. وقف دافيد كريغ يخاطب الحاضرين ويؤكد لهم ضرورة مراعاة السرية القصوى بخصوص المعلومات التي يسمعونها. ووقعت حادثة في ذلك المساء سبَّبت لنا حرجاً وإرباكاً كبيرين، فقد سرقت من صندوق السيارة المغلق جيداً ثلاث حقائب مليئة بوثائق ذات مستوى قيادي تتعلق بخططنا الحربية بالإضافة إلى جهاز كمبيوتر من النوع الذي يحمل باليد استخدمته أثناء الإيجاز الذي قدمته في صباح ذلك اليوم، وكانت السيارة في طريقها إلى مقر قيادة القوة الضاربة في معسكر وايكومب Wycombe. الغريب في الأمر أن ضابط الصف المكلف بنقل هذه الحقائب والكمبيوتر والسائق توقفا في الطريق وغادرا السيارة لزيارة صالة عرض للسيارات، فاستغل اللص فرصة غيابهما وسرق الحقائب. وهذه كارثة. لم تكن لدينا أدنى فكرة عن السارق... هل هو مجرد لص ينتهز الفرص؟ أم أن السرقة عملية من عمليات المخابرات العراقية؟

استُرجعت الوثائق سريعاً، لكن جهودنا للعثور على الكمبيوتر المحمول باءت بالفشل. هل يا ترى يختزن الكمبيوتر معلومات عن خططنا العسكرية؟ لا أحد يدري، وجاء عيد الميلاد ومضى. واتفقنا جميعاً على أمر واحد وهو بما أن الوثائق لا يبدو أنها وصلت إلى علم العراقيين، فإننا لن نعلم الولايات

المتحدة بهذه القصة حتى يتبين لنا ماهية محتويات الكمبيوتر. وبتاريخ 29 كانون الأول / ديسمبر ترامى إلى علمنا أن صحيفة «ميل أون صندي» Mail on Sunday تريد أن تنشر هذه القصة، فأبلغنا الولايات المتحدة على الفور. وبعد أيام قلائل جاءنا خبر من اللص ذاته، الذي أخبرنا أن الكمبيوتر موجود في موقف للسيارات في منطقة St. John's Wood. فعثرنا عليه في المكان ووجدنا إلى جانبه رسالة ضمن مغلف بني اللون موقعة بإمضاء شخص اسمه «ادوارد» يقول فيها كلاماً كثيراً أهم ما فيه أننا سعداء الحظ لأن السارق لص محب لوطنه. وأحسسنا أنه لا ضرورة لأي رد على هذا العمل. أعيد الكمبيوتر (بكل ما فيه من معلومات مختزنة بعد أن نقلت إلى قرص) إلى وزارة الدفاع حيث بقي لعدة أيام ملقى على الطاولة في غرفة البريد دون أن يسأل عنه أحد، ودون أن يدرك أحد أنه الجهاز الذي كان الجميع يبحث عنه.

قبيل عيد الميلاد ذهبت إلى واشنطن برفقة زوجتي نورما، إذ كان عليّ أن أضمن ثقة الأمريكيين الذين هزتهم استقالة مارغريت تاتشر. كان مقرراً أن تجري محادثاتنا في كامب دافيد المنتجع الريفي للرئيس. لكن سوء الأحوال الجوية حال دون انتقالنا إليه من البيت الأبيض بالطائرة. فذهبنا بالسيارة في ليل شديد الظلمة وأضواء خافتة على طرقات تغطيها الثلوج. كنت إلى جانب الرئيس في سيارته ومعنا تشارلز باول وبرنت سكاوكروفت مستشار الرئيس للأمن القومي. بينما ركبت في السيارة الثانية زوجتي إلى جانب زوجة الرئيس بربارة بوش، وسفيرنا في واشنطن السير أنطوني أوكلاند وزوجته جيني.

كانت معرفتي بالرئيس بوش قبل هذا اللقاء ضئيلة جداً. صحيح أنني التقيت به عندما كنت وزيراً للخارجية، لكن هذه الزيارة كانت أول مناسبة لي للتباحث في أمور خطيرة. كان اللقاء مريحاً جداً كما لو أن صداقة قديمة تجمعنا معاً ويعرف أحدنا الآخر معرفة وثيقة. قد يلتقي المرء في بعض الأحيان شخصاً لأول مرة فتنشأ بينهما علاقة مريحة منذ اللحظة الأولى. وهكذا كان

حالي مع جورج بوش، وأظن أن شعوره كان كذلك. ليس ثمة تردد في الحديث، ولا انزعاج أو قلق، لا تحفظات، ولا محاولة من أحدنا لسبر أغوار موقف الآخر. وبعد المجاملات المعتادة شرعنا في محادثات العمل الجاد، بينما أخذ تشارلز وبرنت يدوِّنان الملاحظات والسيارة منطلقة بسرعة 70 ميلاً في الساعة. أخبرني الرئيس أنه يفضل البدء بالأعمال الحربية يوم 16 كانون الثاني / يناير، أي في اليوم التالي مباشرة للموعد النهائي الذي حددته الأمم المتحدة لانسحاب العراق من الكويت، وأن أي تأخير بعد هذا التاريخ سيمكن صدام حسين من السعي لإقامة تحالفات مدعياً أننا نخشى مواجهته على أرض المعركة. وليست لنا أية فائدة نجنيها من التأخير. واتفقنا على أن الحل العسكري هو الحل الوحيد أمامنا. تشتمل الخطة على القيام بضربات جوية كثيفة تشل الدفاعات العراقية يعقبها هجوم بري. وقد اعتقد حلفاؤنا العرب أن الحرب لن تدوم أكثر من بضعة أيام. لكن العسكريين الأمريكيين والبريطانيين كانوا على قناعة بأنها ستكون أطول من ذلك، فوضعوا خططهم على هذا الأساس.

بحثت مع الرئيس بوش المخاطر الماثلة والخيارات القائمة. وتحدثنا عن الطريقة التي نتعامل فيها مع انسحاب عراقي جزئي ورأينا في ذلك مناورة من العراق للحصول على تأييد دولي، لكنها لا تكفي لتحرير الكويت. ولم يقبل أيّ منا بحل يقدم في اللحظة الأخيرة. وقال الرئيس «هذا أصعب خيار أمامنا». وكنا متفقين على وجوب تطبيق الشروط التي تضمنتها قرارات الأمم المتحدة تطبيقاً كاملاً، وأن أي حل يقدم في اللحظة الأخيرة غير مقبول. وكان يساورنا القلق أيضاً بأن صدام يعمد لمهاجمة إسرائيل التي قد ترد عليه عسكرياً، وبذلك تتسع رقعة الحرب. وبينما كانت السيارة تسير بنا مسرعة تشاورنا في التحركات الدبلوماسية فوافقنا على بعضها واستبعدنا بعضها الآخر.

وتدارسنا أيضاً في لوجستية العمل العسكري: كيف ومتى نتشاور مع

حلفائنا؛ والطريقة التي نضمن فيها المباغتة؛ وكيف يرى الخبراء ضرورة القصف الليلي من الجو؛ وما إذا كان من الضروري «إعلان الحرب» رسمياً؛ والاهتمامات البيئية لقصف مواقع الأسلحة الكيميائية والجرثومية؛ وكيفية التعامل مع الصحافة والرأي العام. ولحسن الحظ، كانت تقديراتنا للخسائر أكبر كثيراً مما حصل فعلاً على أرض الواقع. بحثنا كل هذه الأمور وغيرها كثير من الأشياء التي كان يفكر فيها أحدنا بصورة مستقلة عن الآخر قبل اجتماعنا. وبعد ساعة ونصف الساعة وصلنا إلى كامب دافيد، وكنا قد اتفقنا على الخيارات الرئيسية لعملية «عاصفة الصحراء».

كانت حرب الخليج حرباً بقيادة أمريكية والمملكة المتحدة التي تمثل قوة الإسناد الرئيسية موافقة على القيادة التكتيكية للولايات المتحدة. وكان القائد العام لقوات التحالف الجنرال نورمان شفارزكوبف Gen. Norman Schwarzkopf، لم نجد أية صعوبة في هذا المبدأ، فالتعاون بين القوات المسلحة في البلدين وعلى الصعيد العسكري كان على أحسن مستوى. كان دافيد كريغ على اتصال يومي مع رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال كولن باول، وكذلك الأمر فيما بين الكثير من كبار الشخصيات العسكرية. وكنا متفقين في الرأي مع الولايات المتحدة حول الرغبة في حفظ السلام في منطقة الخليج، حين كنا حلفاء منذ أمد بعيد وحيث لنا مصالح اقتصادية هامة. كنا نعرف المنطقة معرفة جيدة، ولم تساورنا أية شكوك حول الرغبة في التعاون مع الولايات المتحدة، حليفنا الأول حالياً، وفي كل الأوقات.

وما أن وصلت الرحلة السيارة إلى منتهاها حتى كنت والرئيس بوش على اتفاق تام حول كيفية المضي قدماً بالعمل، بل أكثر مما توقعت. وباعتباري رئيس وزراء دولة سوف تنخرط عما قريب في حرب برية واسعة النطاق، كان الأمر كله غريباً وغير متوقع بالنسبة لي. منذ أشهر قليلة فقط كنت وزيراً للمالية كل ما يشغل ذهني آلية سعر الصرف، وقبل سنوات كنت أحضّر لإصلاح نظام

الضمان الاجتماعي. لكنني زودت نفسي بمعلومات كاملة شاملة حتى تأكدت من جميع الحقائق وتأكدت من أهدافنا. غير أني لم أمارس العمل العسكري فلم أشعر بالاطمئنان إزاء إرسال جنودنا للحرب بالرغم من أنني لم أشك أبداً بصواب ما نفعله.

أما جورج بوش فله تجربة في الحرب وله سجل متميز في هذا الشأن. لكنه ليس رجلاً عسكرياً بطبعه ولا يتباهى بالحرب أو بالقوة العسكرية للولايات المتحدة. كان محارباً رغماً عنه وإن حارب فهو مقتنع بما يفعل. وهذا الشعور بعدم الرغبة في سعي وراء مجد أو عظمة يكسبهما من الحرب دفعه لبناء تحالف موسع بعيد الاحتمال من شأنه أن يردع روسيا والصين عن أي عمل سوى ترديد كلام يدل على عدم الموافقة. لقد كان هذا عملاً دبلوماسياً من الدرجة الأولى صادر عن رئيس من الدرجة الأولى.

عشية الحرب وجه الرئيس جورج رسالة إلى أولاده جورج (حاكم ولاية تكساس الحالي) وجيب (حاكم ولاية فلوريدا الحالي) ونيل ومارفن ودورو توضح بجلاء صفات وأهداف الرجل الذي تعرفت إليه، حيث يقول فيها:

> «كل حياة إنسانية غالية. وعندما يسألني سائل: «كم عدد الرجال الذين سوف تضحي بهم؟» يتفطر قلبي. والجواب، طبعاً، لا أحد. ولا أحد إطلاقاً. لقد انتظرنا لنعطي فرصة للعقوبات، وحركنا قوة هائلة بغية الإقلال ما أمكن من الأخطار التي قد يتعرَّض لها الجندي الأمريكي فيما لو استخدمت القوة. ومع ذلك يبقى السؤال عن خسارة الأرواح مؤرقاً ويدمي الفؤاد».

فالعالم بكل تأكيد يبقى في أمان وسلام وفي أيدٍ أمينة إذا كانت تلك مشاعر قادته عشية الحرب.

لدى وصولنا إلى كامب دافيد عقدنا اجتماعاً موسعاً آخر للتداول في قضايا غير خليجية. بحثنا أموراً تتعلق بالاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة «غات

GATT» والعلاقات الأوروبية الأمريكية، وإمكانية وصول طائرات شركات الطيران الأمريكية إلى مطار هيثرو، وهذه كلها قضايا ليست شائكة، لكن أذهان الجميع كانت متجهة نحو الخليج.

وبعد الانتهاء من أحاديث العمل أتاح لنا جورج وبربارة فرصة الاستمتاع بعطلة نهاية الأسبوع، نجلس حول موقدة نستدفئ بنار وقودها الحطب، يقدم لنا الطعام الشهي، ونستمع لأغاني عيد الميلاد من فرقة غناء عسكرية من الرجال ونشاهد فيلماً سينمائياً بين آونة وأخرى. وكان الرئيس مطمئناً لما ينبغي عمله، وأنا لا يساورني أي ريب في أنه على صواب.

وعدت من الولايات المتحدة لأقضي إجازة عيد الميلاد بهدوء في منزلي فايننغز، أتأمَّل بعام يحمل المفاجآت. احتفلنا بعيد رأس السنة في مبنى Chequers وكانت معي زوجتي والأولاد اليزابيث وجيمس وبعض الأصدقاء القدامى، لكن ذهني كان مشغولاً بالحرب المتوقعة في الخليج. فيما عدا تشارلز باول ودافيد كريغ لم يكن أحد في المملكة المتحدة يعلم أننا سندخل الحرب بعد خمسة عشر يوماً. وهذا أمر مروع لرئيس وزراء لم يمض على وجوده في الحكم أكثر من خمسة أسابيع.

وتواصلت التحضيرات. وفي أثناء ذلك طالب النائب العمالي تام داليل Tam Dalyell، وهو رجل أمين وشجاع أحترمه كثيراً، بدعوة البرلمان لمناقشة الوضع. لكنه نائب من المقاعد الخلفية ولم يحظ بتأييد المعارضة الرسمية. والواقع كان ثمة بعض كبار النواب غير المرتاحين للوضع. فقد ذهب تيد هيث وطوني بن إلى بغداد للتفاوض بشأن الإفراج عن الرهائن. وكان ذهابهما، برأيي، خطأً كبيراً تعرضا إثره للمهانة، لكن أحداً منهما لم يكترث لذلك، إذ كانا يظنان أن ما فعلاه صواباً، وأنهما يبغيان تفادي إراقة الدماء. وقد تحدث دينيس هيلي بلهجة منتقدة عن أخطار الحرب. لكن التأييد البرلماني عموماً كان قوياً، بل أقوى من تأييد الكونغرس في الولايات المتحدة للإدارة الأمريكية،

حيث كانت الآراء أكثر انقساماً، والأغلبية الديمقراطية في الكونغرس كانت تفضل عقوبات طويلة الأمد. بيد أن الناطق الرسمي باسم حزب العمال للشؤون الخارجية، جيرالد كوفمان، حذّر بأن حزبه لا يؤيد الاستخدام المبكر للقوة العسكرية. إلاّ أن تصريحه هذا ظل في مكانه دون متابعة ذلك لأن المقصود منه قطع الطريق على المناوئين داخل حزب العمال وليس ردع الحكومة. وفي موسكو كان الرئيس غورباتشوف يعارض استخدام القوة واتصل بي هاتفياً ليبلغني موقفه هذا. وفي الوقت ذاته أمر الرئيس بوش بتكثيف المبادرات الدبلوماسية في الوقت الذي كان يؤكد للعراقيين أنه لا توجد حلول وسط تقدم إليهم وأن قرارات الأمم المتحدة يجب أن تطبّق كاملة.

قمت بزيارة إلى الخليج في أوائل شهر كانون الثاني / يناير لأتفقد قواتنا هناك وألتقي بحلفائنا العرب. في أوضاع كهذه لا يهم ما لدى المرء من معلومات، أو عدد الخبراء الذين يقدمون الرأي والمشورة، أو الكم الهائل من الأوراق التي تتراكم على طاولة المكتب، بل المهم أن يخرج المرء ويسافر ويلتقي بالآخرين وجهاً لوجه، وعندئذ تتكوّن لديه القدرة على رؤية الأشياء طبقاً لعلاقاتها الصحيحة وأهميتها النسبية. كانت رحلة حافلة باللقاءات. وصلت إلى الطائف في العربية السعودية في وقت متأخر من مساء يوم السادس من كانون الثاني / يناير، وصباح اليوم التالي توجهت للقاء أمير الكويت وولي عهده ورئيس وزرائه، كانوا في حالة من اليأس وفقدان الأمل، يعتصرهم الألم لرؤية بلدهم مغتصباً. وكانت خشيتهم واضحة بأن صدام قد ينجو بفعلته إذا نفذ انسحاباً جزئياً من الكويت. ثم انفرجت أساريرهم وأشرقت آمالهم عندما طمأنتهم بأن هذا لن يحصل. وكان قلقهم شديداً إذا انسحب العراق دون حرب، إذ تكون الكويت عندئذ تحت تهديد دائم من جار لها يكن لها العداوة وجيشه وأسلحته على ما هي عليه من قوة وبأس. وهذا صحيح دون أدنى شك وسيكون كابوساً مخيفاً يروع الكويت لفترة طويلة قادمة. فوجدتني أكثر قناعة

من ذي قبل أن الحل العسكري هو الأفضل من كل الجهود الدبلوماسية مهما كانت نتائجها جيدة على المدى القصير.

بعد لقائي مع الأمير غادرت بالطائرة إلى الرياض لألتقي الجالية البريطانية هناك. وبعد الظهر ذهبت لتفقد القوات البريطانية حيث أبلغت بيتر دو لا بيلييز أن تاريخ السادس عشر من كانون الثاني / يناير هو الموعد المحتمل للهجوم. فشعر بالارتياح لأن القرار قد اتخذ فعلاً وبأن المناورة غير الأنيقة لتجنب الحرب قد باتت بعيدة الاحتمال. وهكذا وجدت المعنويات عالية والتحضيرات تدعو للإعجاب.

وفي اليوم التالي ذهبت لتفقد الوحدات العاملة في اللواء المدرع الأول المتمركز في المنطقة الصحراوية الواقعة بين ميناء جبيل والحدود الكويتية. فقد أردت أن ألتقي الجنود لأوضح لهم لماذا نطلب إليهم أن يعرِّضوا حياتهم للخطر. صعدت إلى ظهر دبابة من نوع تشالينجر Challenger وألقيت كلمة أمام جمع غفير من الشبان الأقوياء الذين يتحرقون شوقاً لمعرفة ما ينتظرهم. تحدثت إليهم بكل صراحة عن الخطر الجاثم أمامهم وعن الأسباب التي تدفعنا للمشاركة في هذه الحرب. أصغوا جميعاً بكل اهتمام لما كنت أقول، ثم جلسوا متحلقين حولي يحدثونني ويمازحونني، وكانوا في غاية الحماس. سألت أحدهم وأنا أتردَّد في طرح السؤال: «ما هو شعورك؟» فأجاب: «إنه السبب في مشاركتنا. هذا واجبنا». وعرفت أن معنويات الجنود عالية وليس ثمة مشكلة في ذلك.

كانت قيادة هذا اللواء بيد الجنرال روبرت سميث Gen. Rupert Smith وزملائه من كبار الضباط. وقد التقيته لدى ترجلي من الطائرة المروحية في الصحراء، حيث حيَّاني ضابط تدل ملامحه على شباب نشط، قادني إلى مقر قيادة الجنرال، في خيمة نصبت حديثاً ليس فيها من الأثاث سوى بعض

الخرائط، وطاولات قديمة وبضع كراسي. ثم تبين لي أن ذلك الضابط ذو الملامح الشابة هو الجنرال نفسه.

وفي ميناء جبيل التقيت كتيبة من البحرية الملكية. شاهدتهم وهم يفرغون شحنات من المعدات الخاصة بالقوات البريطانية. ثم انتقلت إلى الظهران وتفقدت الطيارين لطائرات التورنادو Tornado وموظفي الإسناد ومعظمهم من الموظفين المدنيين من شركة إيروسبيس Aerospace البريطانية. كان الطقس حاراً جداً، لكنه يميل إلى البرودة قليلاً، والجو ساكناً شأنه في ذلك الجزء من العالم. وفي الظهران وبينما كانت الشمس تميل نحو المغيب وقفت مرة أخرى على صندوق خشبي لألقي كلمة حين تجمع حولي طيارو سلاح الجو على شكل نصف دائرة. وكانت ملامحهم تدل دلالة واضحة على التوتر الذي يحسون به. حملوا اللافتات على أعمدة طويلة كتبت عليها عبارات مثل «سلاما يا أمي!» و«متى أستطيع الذهاب إلى البيت؟» تحدثت إليهم عن الخطر الداهم، وعن سبب وجودهم هناك، وأجبت عن أسئلتهم. وكان أهم سؤال سمعته منهم وقد طرح على الفور: «هل سيتوجب علينا أن نقاتل؟»

فأجبت: «أجل! وقريباً ـ ربما خلال أيام». فلم توجه إلي بعد ذلك أسئلة كثيرة. وبعيد انتهاء هذا اللقاء الارتجالي، جلس الجنود على الأرض من حولي، وفي نفوسهم ابتهاج وحماس وكأنهم مقبلون لحضور حدث رياضي. وقالوا: «شكراً لك لأنك أخبرتنا. إذ لم نعتقد أنك ستخبرنا».

ثم كان لي لقاء مع السلطان قابوس، سلطان عُمان المفعم بالحماس والذي يعد من أقوى حلفائنا. كان كعهده دوماً كريم الوفادة وقوي الدعم. وللسلطان موهبة في المفاجآت. لم يناقش معنا تلك المشاكل الماثلة أمامنا. فقد افترض أن الحرب واقعة وأننا سوف نكسب هذه الحرب، ولكن ماذا بعدئذ؟ ـ «فيما وراء ذلك الجبل البعيد» ـ كما قال. أعجبني أنه كان يركز فكره

على ما سيحصل بعد الحرب قبل أن تطلق الرصاصة الأولى. وبينما كنا نسير معاً في حديقة قصره عرفت أن السلطان ينظر دائماً إلى البعيد.

وفي طريق عودتي إلى أرض الوطن توقفت في القاهرة لألتقي الرئيس مبارك رئيس مصر. وهو رجل قوي البنية، يخرج عن حذره بشكل يدعو للإعجاب. وهو قائد سابق من قادة سلاح الجو وبه ولع لرواية القصص التاريخية ولديه معين لا ينضب من النوادر الدالة على سرعة الخاطر وذات الصلة بالموضوع. عندما التقينا أعرب عن ضجره من أعضاء الكونغرس الأمريكي الذين كانوا يأتون إليه جماعات يعبِّرون عن معارضتهم للحرب. فقال «الوقت يمضي مسرعاً». وكانت وجهة نظره «باشروا العمل». كان قلعة التحالف العربي، وقد وجَّه رسالة إلى صدام حسين منذ بضعة شهور قال له فيها «إنك تقدم على عمل انتحاري». وظل على هذا الرأي. وهذا ما كنت أريد سماعه منه. وعندما ركبت الطائرة عائداً إلى بلادي أحسست بالارتياح بأن حلفاءنا العرب ليسوا إلى جانبنا فحسب، بل هم أكثر شوقاً لوضع نهاية سريعة لهذا الوضع. لقد أخطأ صدام في تقديراته عنهم، إذ كان يعتقد أن الضربات الجوية سوف تفجِّر المشاعر المعادية لأمريكا في كافة أنحاء العالم العربي، وعندما يحصل هذا الانفجار سوف تتراجع الولايات المتحدة وتلجأ للحوار معه بدل الحرب.

بعد وصولي إلى أرض الوطن عقدت لقاءً مطولاً مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في قاعدة الكونبري Alconbury الجوية عصر يوم شديد البرودة. وقد تركز القسم الأكبر من محادثاتنا حول دراسة تداعيات قصف منشآت الأسلحة الكيميائية والجرثومية العراقية بالقنابل الحارقة. وقد أرقني كثيراً موضوع مهاجمة مواقع صنع وتخزين هذه الأنواع من الأسلحة دون أن تنطلق السموم المميتة إلى الجو. وشاركني جيم هذا القلق، وأخذنا نسأل

العسكريين بإلحاح شديد «هل يمكن ذلك؟» وكان جوابهم بالإيجاب، يمكن فعل ذلك دون حدوث أية أخطار جانبية. ووافقت على أن يبقى هذا الخيار جزءاً من أسلحتنا.

وبينما كنا نمضي قدماً نحو الحرب، ظل القلق يساورني إزاء حالة من السلم الظاهري، غير الحقيقي، القائم على الشروط الخطأ. فالرئيس غورباتشوف مصرّ على تفادي الحرب رغم أنه لم يحاول عرقلة صدور قرار مجلس الأمن. اتصل بي عدة مرات ليحاججني ضد الحل العسكري، لكن لم تكن لديه أسباب مقنعة ولا بديل للحرب. كان من الممكن أن تكون هذه المحادثات الهاتفية صعبة، ولم تكن كذلك. كانت العلاقة بين ميخائيل غورباتشوف ومارغريت تاتشر علاقة وفاق اتسمت بالحيوية والنشاط. أحبَّ أحدهما الآخر وأعجب به في إطار تجاذب الضدين. وقد رحَّب بي سريعاً بصفتي خلفاً لها، فكانت العلاقة بيننا سهلة ومريحة.

كان غورباتشوف رجلاً رائعاً واستثنائياً، يختلف اختلافاً كبيراً عمن سبقوه. بعد انقضاء عام على حرب الخليج دعوته للعشاء في دار الأدميرالية Admirally House حيث استغرقت محادثاتنا ساعات طويلة، أوضح لي خلالها آراءه عن «روسيا الأم». وهو رجل ساحر في حديثه، يتمتع بظرف وفطنة وخفة دم. وما زلت حتى يومي هذا أذكر قصة طريفة رواها لي. قال: كانت روسيا تعاني من نقص في المواد الغذائية، وكان الناس يقفون في أرتال طويلة للحصول على الخبز. وفي يوم من الأيام رأى رجلاً يشعر بالإحباط والبرد الشديد وقد خرج من الرتل وقال: «كل هذا من أخطاء غورباتشوف، سوف أقتل غورباتشوف!» ثم رحل الرجل وعاد بعد يومين ورأى الرتل وقد تحرَّك إلى الأمام قليلاً. سأله «هل قتلت غورباتشوف؟» فأجاب الرجل «كلا! إن رتل الأشخاص المنتظرين هناك أطول كثيراً من هذا الرتل». روى لي غورباتشوف هذه الحكاية والسرور بادٍ على محياه. وفكَّرت وقلت في نفسي لا يمكن أن

أتخيَّل ستالين يروي قصة كهذه. إن غورباتشوف حقاً رجل يسرّ المرء بالتحدث إليه، رغم الاختلاف بيننا في موضوع الخليج.

والخلاف بيننا عميق. كنت على قناعة أكيدة بأنه لا خيار في التوصل إلى تسوية سوى الحرب وهو يكره التفكير بهذا الخيار. فالعراق صديق تقليدي لروسيا والحرب ضد العراق أمر يحمل المهانة للرأي العام الروسي كما يسيء إلى مشاعر غورباتشوف الشخصية، ناهيك عن إضرارها بمصالح روسيا المالية في العراق. وأهم من ذلك أنها تضر بموقف غورباتشوف على الصعيد الداخلي. وروسيا دولة قوية وقد ألفت أن يكون لكلمتها أثرها الفعال. ومع ذلك لم يكن باستطاعة رئيس روسيا أن يمنع نشوب الحرب.. وكان الوضع صعباً للغاية أمام غورباتشوف لكنه وافق عن غير رضى على ضرورة الحرب.

قبل يومين من انقضاء الموعد النهائي الذي حددته الأمم المتحدة اجتمعت بالرئيس ميتران في باريس حيث استغرقت محادثاتنا زهاء ساعتين احتل موضوع الخليج جزءاً يسيراً منها. كانت مناقشاتنا ودية وممتعة. ولم يذكر الرئيس شيئاً عن مبادرة دبلوماسية أطلقها الفرنسيون في نيويورك بعد ساعات قليلة من اجتماعنا هذا. ولم يقل شيئاً إنه قد حذر الأمريكيين. ثار غضبي وقلت له ذلك. وبدا لي الأمر موقفاً قديماً يسعى للحفاظ قدر الإمكان على العلاقات التجارية طويلة المدى التي تربط بين فرنسا والعراق. أحسَّ ميتران بالإساءة فكتب لي محتجاً. لقد ترك هذا الحادث المؤسف أثراً غير مستساغ، لكن محادثة هاتفية بيني وبينه أعادت المياه لمجاريها نوعاً ما. وعلى أية حال لا يوجد هدف من النزاع.

وبينما كان الوقت يمضي مسرعاً، دعوت كبير أساقفة كنتربري روبرت

رونسي والكاردينال باسيل هيوم إلى اجتماع عقد في قاعة اجتماعات مجلس الوزراء، وذلك لأضمن تأييدهما للعمل العسكري الذي لم يتبقّ له سوى أيام معدودة. جلسنا نتحدث ونتناول الشاي، وأخبرتهما أن المساعي الدبلوماسية لم تحقق غرضها بما في ذلك مبادرة اللحظة الأخيرة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة خافير بيريز دي كويار في بغداد. وأكدت لهما أن العراقيين لا يرفضون الانسحاب من الكويت فقط بل لا يعترفون أن غزو بلد مجاور يعد خطأً كبيراً. وقلت لهما لا يوجد أمامنا خيار سوى استخدام القوة وأكدت أنه لا يوجد ضعف في الإرادة من جانب حلفائنا العرب حول إخراج العراق من الكويت.

واعترف الرجلان أن الضربة العسكرية قد باتت أمراً لا مندوحة عنه، لكنهما أعربا عن خشيتهما من التصعيد وفق وجود خسارة كبيرة في الأرواح. ولهذا الخوف ما يسوغه، لا سيما وأن العراق قد ادعى علناً أنه يملك «سلاحاً سرياً» قادراً على إيذاء مئات الألوف من قوات التحالف. وقد ذكرت صحيفة الدفاع العراقية «تحتوي ترسانة العراق من الأسلحة على الكثير من المفاجآت التي ستدهش أعداءنا». اعتقدنا أن هذا نوع من الخداع، لكننا لم نكن واثقين. وقد أعرب كبير الأساقفة رونسي والكاردينال هيوم عن تأييدهما وأكدا لي في الوقت ذاته أنها ستكون حرباً عادلة. ومع أنني لم ألجأ قط إلى التباهي بعقيدتي الدينية، إلاّ أن تأييد رجلي الدين هذين كان مهماً كثيراً لي. وبدون هذا التأييد لن أشعر بالارتياح.

وفي اليوم التالي افتتحت جلسة مناقشات في مجلس العموم حول أزمة الخليج. اتسم الجدال بالتوتر وتأجج المشاعر، زاد في حدتهما هتافات مناوئة للحرب صادرة عن سدة الزوار في المجلس. وما أن تحدثت عن الإرادة الصلبة

لدى قوات التحالف، حتى ألقيت مساحيق بلون أحمر من سدة الزوار على النواب في قاعة الاجتماعات فأصابت النواب العماليين أكثر من غيرهم، ومنهم النائب اليساري رون لايتون Ron Leighton كما أصابت النائب المحافظ الأنيق جوليان كريتشلي Julian Critchley. وواصلت كلامي في تلك الجلسة بينما كان جوليان ينفض المساحيق عنه وعلامات الاشمئزاز بادية عليه. وفي نهاية النقاش جرى التصويت، وكانت النتيجة 534 صوتاً من كافة الأحزاب إلى جانب العمل العسكري ـ ولا بد من القول إن بعضهم كان متشككاً ـ مقابل 55 صوتاً ضد العمل العسكري، وجميعهم من حزب العمال، منهم اثنان من الناطقين باسم المعارضة استقالوا من المقاعد الأمامية. كان تأييداً جيداً جداً كما كنت أتمنى. ولم يكن أحد في المجلس يعرف متى سيكون هذا العمل العسكري.

واضطررت لمغادرة الجلسة بينما كان رئيس المجلس يعلن النتيجة وذلك لأتلقى مكالمة هاتفية من جورج بوش في الحجرة المخصصة لرئيس الوزراء في المجلس. وقد أكد لي أن العمل العسكري سوف يبدأ قبيل منتصف الليل بتوقيت غرينتش في اليوم الثاني أي بتاريخ 16 كانون الثاني / يناير، كما اتفقنا في لقائنا عشية عيد الميلاد. وطلب الإذن للسماح للطائرات الأمريكية باستخدام مطار جزيرة دييغو غارسيا Diego Garcia البريطانية في المحيط الهندي. ووافقت على الفور.

ذهبت إلى الفراش ومشاعر مختلفة تنتابني، الانتظار والتوقع بالطبع. وكذلك، الثقة بأننا لا نملك الخيار في ذلك، وأننا على صواب فيما سنقدم عليه، والشعور بكل ما يتوجب فعله في الأيام القادمة. لقد أرقني ما هو آتٍ. وأكثر ما أرقني ما يدور في أذهان أولئك الشبان في سلاح الجو الذين سوف ينطلقون نحو العمل العسكري لأول مرة في حياتهم. لقد شقَّ عليَّ أن أتخيَّل

ذلك كله. لكن زيارتي الأخيرة لهم قد ولّدت لديّ القناعة بأنهم على أهبة الاستعداد للقتال وبأنهم سيؤدون واجبهم بكل تميز.

كانت الإجراءات الأمنية شديدة ومحكمة وحتى مجلس وزراء الحرب أو الزملاء الوزراء لم يعلموا بالعمل العسكري حتى الساعات الأخيرة قبل وقوعه. ولم يعلم به أحد سوى السير دافيد كريغ رئيس هيئة أركان الدفاع، والسير بيتر دو لا بيلبير Sir Peter de la Billiere وتوم كينغ وتشارلز باول. أما دوغلاس هيرد فلم يسمع به إلاّ قبل ساعة واحدة من بدء القصف الجوي.

بعد بدء عملية عاصفة الصحراء Operation Desert Storin توقفت إلى حدٍّ ما العداوات السياسية المعتادة بين الأحزاب. وفي الليلة الأولى لهذه العملية سهرت طوال الليل في الشقة المخصصة لي في مقر الحكومة بالمبنى رقم 10، وذلك إلى أن وردتني تقارير عن الهجوم الأول. أنام وأصحو، أو يوقظني بين وقت وآخر تشارلز باول، الذي لم ينم إطلاقاً، ليقدّم لي تقارير مكتوبة بخط اليد عن المعلومات الجديدة التي تصله.

في الساعة السابعة من صباح اليوم التالي عقد اجتماع مجلس وزراء الحرب للاستماع إلى تقرير عن العمليات الجارية أثناء الليل. وعقب هذا الاجتماع أدليت ببيان إلى الصحفيين ومصوّري التلفزيون. كان برنامج عمل اليوم حافلاً، إذ يتعيَّن عليّ أن أقدّم إيجازاً لكبار السياسيين، وعليّ أن أعدّ الإجابات لجلسة مجلس العموم حول الأسئلة الموجهة لرئيس الوزراء، وكذلك إعداد البيان البرلماني ونص خطاب رئيس الوزراء الإذاعي لذلك المساء. وذهبت أيضاً لمقابلة الملكة لأطلعها على مجريات الأمور.

كان ذلك اليوم عيد ميلاد ابني جيمس الذي بلغ السادسة عشرة. واتجه تفكيري بعيداً إلى أولئك الجنود الذين التقيتهم في الخليج، والذين لم يكونوا أكبر منه بكثير. فكّرت فيهم وبابني. لا يمكن للمرء أن ينأى

بنفسه عن واقع الحرب. فالأمر يتعلق بإرسال فتيان للقتال، ربما يتعرَّضون للموت، من أجل قضية يقرر الرجال الأكبر سناً أنها جديرة بالحرب. وفي هذه الحرب لم يكن هؤلاء الفتيان يحاربون دفاعاً عن البيت والوطن كما حصل في حربين عالميتين في هذا القرن. ولا يحاربون لاستعادة أرض تمتلكها بريطانيا كما حصل في حرب الفولكلند. لقد أرسلوا ليحاربوا دفاعاً عن شيء أقل شأناً من ذلك، ألا وهو الدفاع عن القانون الدولي. وكانوا يحاربون لمنع طاغية من بسط نفوذه الذي قد يمتد ليهدد قسماً كبيراً من العالم بحرب أوسع وأكثر شمولاً.

كان يحس بتلك الآلام والمخاوف الناجمة عن الحرب آباء ومحبو أولئك الجنود الذين أرسلوا للقتال. وأحس بها الرجال والنساء عموماً. لذلك فالغاية من بياني الإذاعي لذلك اليوم أن أوضح لمن يجلسون في بيوتهم أمام شاشات التلفزيون في غرف معيشتهم الأسباب التي دفعتنا لخوض هذه الحرب. ولم يكن القرار الذي اتخذته بخصوص ذلك البيان الإذاعي وليد لحظته ـ كما ظن الكثيرون ـ بل تم الاتفاق بشأنه مع دوغلاس هيرد عندما اجتمعنا في Chequers في عيد الميلاد. لكن الذي قدمته ارتجالاً هو ذلك القسم الذي يبدأ بعبارة «ليبارك الله. . .» في نهاية البيان والذي كثر التعليق عليه في حينه. فقد كان هذا القسم يعبِّر تعبيراً صادقاً عما أكنّه من مشاعر نحو كل أولئك الشباب الذين يعرِّضون حياتهم للخطر، هو الكلام الذي قد أقوله لجيمس.

كنت طوال تلك الفترة أسهر حتى الساعات الأولى من الفجر، أنام قليلاً وأستيقظ في السادسة صباحاً كعادتي. وتبين لي أن تشارلز باول قلما ينام. كان دؤوباً، مثابراً كثير النشاط. وأدركت لماذا كانت مارغريت تقدره كثيراً. كنت محظوظاً بمن حولي من موظفي مكتبي الخاص طوال السنوات التي قضيتها في سدة الحكم. وكان تشارلز بما لديه من نشاط وفاعلية وجَلَد على العمل النموذج الأول لما أتلقاه من الموظفين حولي.

وثمة آخرون أكثر سهروا الليالي الطويلة خلال الحرب ليضمنوا أن القرارات السياسية والعسكرية تتخذ بناء على معلومات بغاية الدقة. ففي مكتب مجلس الوزراء كانت الهيئة الخاصة بالتقييم تجتمع عند الساعة الرابعة صباحاً بشكل يومي لجمع المعلومات الاستخباراتية من كافة المصادر. وفي السادسة صباحاً تجتمع اللجنة الاستخباراتية المشتركة لتعد تقريرها لترفعه إلى الوزراء. يلي ذلك اجتماع لكبار الموظفين في الثامنة والنصف صباحاً لتحضير جدول أعمال الوزراء الذين يجتمعون في العاشرة. وهذه الأنشطة التي كانت تجري في شارع وايتهول Whitehall كان يماثلها أنشطة أخرى في المقرات العملياتية لكل فرع من فروع الخدمات.

اشتملت الحملة على أربع مراحل، حيث يتركز الهجوم في المرحلتن الأولى والثانية على ضرب الدفاعات الجوية العراقية والمطارات والاتصالات والخنادق الخاصة بالقيادة. تتبع ذلك المرحلة الثالثة التي يكون التركيز فيها على إضعاف قوات صدام البرية عبر تدمير الدبابات والمدفعية ومستودعات الذخيرة وخطوط الارتباط اللوجستي، بالإضافة إلى تدمير الكثير من الجسور الرئيسية بهدف قطع الإمداد عن القوات العراقية المتواجدة في «ميدان العمليات بالكويت» عن باقي أنحاء البلاد. وأخيراً تبدأ المعركة البرية بعد أن تكتمل بنجاح المراحل الثلاث الأولى وتكون القوات البرية جاهزة. كانت التقديرات قبل بدء الحرب أن تستمر الحملة الجوية ما بين أسبوعين إلى ستة أسابيع، وأن تستمر المعارك البرية مدة شهر واحد أو نحو ذلك. وهذا يتوقف على مقدرة العراقيين على تحمل الحرب. وعلى العموم كانت تلك الحرب أكثر الحروب تعقيداً وكثافة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت أكبر كثيراً مما كان يعتقد معظم البريطانيين.

كانت غارات القصف الجوي للمرحلتين الأولى والثانية تبدأ عند منتصف الليل وتستمر حتى الصباح. وكان «أمر المهمات الجوية» لكل أربع وعشرين

ساعة يصدر في مئات الصفحات المليئة بأدق التفاصيل التي يتوجب على كل طاقم جوي أن يتقيد بها بالثانية. حيث يتمثل الهدف الإجمالي لهاتين المرحلتين، والذي تحقق بنجاح، هو إضعاف قوات الجنود العراقيين وتحطيم معنوياتهم حتى تتمكن قواتنا البرية من تحقيق كامل أهدافنا. وقد أنجزت الحملة الجوية على نحو رائع جداً في مئة ساعة فقط وبأقل خسائر من جانبنا. وذلك بالرغم من ضرورة ملحة برزت خلال أربع وعشرين ساعة من بدء الحملة جعلتنا نوجّه رُبع مواردنا للتعامل مع الهجوم العراقي بصواريخ سكود Scud على إسرائيل والمملكة العربية السعودية.

ومن حيث الأهداف، كان أمامنا بعض المطارات التي تعد من أكبر مطارات العالم ـ مثال ذلك مطار طبيل Tabil كان أكبر من مطار هيثرو Heathrow ـ وجميعها تحت حماية صواريخ أرض ـ جو ومدافع مضادة للطائرات. وقامت طائرات سلاح الجو الملكي بأخطر المهام وذلك بالقصف من ارتفاعات منخفضة. فقدنا في هذه العمليات ست طائرات من طراز تورنادو Tornado، اثنتان منها فقدتا في الساعات الأربع والعشرين الأولى، ولحسن الحظ نجا من الموت سبعة من الطيارين الاثني عشر. لم نخسر أي طائرة من طراز جاغوار Jagwar. هذا وقد أثار استعراض الطيارين البريطانيين الأسرى أمام كاميرات التلفزيون كنوع من الدعاية العراقية غضباً شديداً في بريطانيا. إذ كنت قد التقيت بعضهم في الظهران قبل أيام قليلة فأحسست شخصياً بكل ما يشعرون من معاناة.

بالرغم من خسارتنا لطائرات التورنادو هذه، فقد كان واضحاً بتاريخ 23 كانون الثاني / يناير أننا حققنا التفوق الجوي. وبغية الإقلال ما أمكن من الأخطار التي قد تتعرَّض لها طائراتنا انتقلنا إلى مرحلة القصف من ارتفاع متوسط. وقد حققت هذه الخطة نجاحاً بشكل خاص عندما أدخلنا في المعركة طائرات من نوع بوكانير Buccaneer المزودة بتجهيزات ليزر تحدد الأهداف

بواسطتها لطائرات التورنادو Tornado المحملة بقنابل تصيب الهدف بدقة. كما كانت طائرات التورنادو مزودة بأسلحة عالية التطور وباهظة الكلفة، مثل JP 233، لقصف الطائرات ذات السطوح الملساء فتمنع الطائرات العراقية من الإقلاع منها. وقد أدهشنا أن القوات الجوية العراقية لم تعط أية إشارة عن نيتها في الرد على هذا الهجوم. فالواقع أن عدداً لا بأس به من الطائرات المقاتلة العراقية قد أرسلت خالية من الأسلحة إلى إيران، العدو السابق للعراق. وهكذا، ولحسن الحظ، أبعدت هذه الطائرات عن المعركة. ولم نعرف سبب خروجها، لكننا خشينا أن يكون صدام يدخر طائراته هذه ليستخدمها فيما بعد حين نبدأ الهجوم البري. والواقع أنه لم يسترجع طائراته هذه قط.

كان من أهم اهتماماتنا أن نتفادى إلحاق الضرر بالأماكن المقدسة الشيعية في كربلاء والنجف. ذلك أن الإضرار بهذه المقدسات يثير الرأي العام العربي ويحرّكه ضد التحالف. لذلك كنا نطلب إلى طيارينا التقاط الصور لهذه الأماكن بشكل دوري ومنتظم بغية أن نبين للجميع أننا لم نتسبب لها بأي ضرر وأنها بقيت سليمة متماسكة بعد الحرب.

منذ اللحظات الأولى لبداية الحرب بقيت على اتصال وثيق مع كبار الشخصيات السياسية، وعلى وجه الخصوص مع مارغريت تاتشر التي اهتمت كثيراً بالحصول على المعلومات وكانت تتوق لإعطاء النصح. فكانت تتابع كل تطور من تطورات الوضع بدقة وعن كثب. وكنت أدرك مدى الإحباط الذي شعرت به لعدم مشاركتها من الموقع الذي كانت تشغله. لهذا أعطيت تعليماتي بأن تظل على اطلاع كامل بكل ما يجري. كما اتخذت الترتيبات اللازمة بأن تصل المعلومات الكاملة إلى تيد هيث Ted Heath ونيل كينوك Neil Kinnock وبادي آشداون Baddy Ashdown، وحرصت على أن ألتقي بهم شخصياً لمناقشة خططنا وأستمع إلى آرائهم.

شعرت بالراحة التامة لهذا الإجماع وكوفئت على ذلك. كانت نصيحة

نيل كينوك «لا تسمح بالتوقف لحظة عن القصف بعد يوم أو نحو ذلك» خشية أن يدفع صدام عن نفسه الهزيمة ويكسب التعاطف من الخارج»، التي أضاف إليها ملاحظته «وأقولها لك بصراحة إن أفضل وقت لتضرب فيه خصمك عندما يكون في حالة يأس». كانت حقاً نصيحة قيِّمة، ليس فقط في زمن الحرب، كما أدركت فيما بعد.

ولم يخل الأمر من لحظات إنذار بالخطر أثناء الحملة الجوية. ذات ليلة أيقظني تشارلز باول في الساعة الثالثة صباحاً من يوم الثامن عشر من شهر كانون الثاني / يناير، أي بعد أربع وعشرين ساعة من بدء القصف الجوي، ليبلغني نبأ كنا نخشاه من قبل الحرب. أطلق صدام حسين صواريخ سكود Scud على إسرائيل. وقد اتصل برنت سكاوكروفت Brent Scowcroft بتشارلز يبلغه ذلك بينما كانت الصواريخ في الجو متجهة نحو إسرائيل. ولم نعرف ماذا تحمل الرؤوس الحربية لهذه الصواريخ: هل تحمل متفجرات تقليدية؟ أم كانت تحمل سلاحاً كيماوياً أو جرثومياً؟ وقد تبين فيما بعد أنها كانت تحمل متفجرات تقليدية، مما كان له أثره في تهدئة النفوس. ومع ذلك بذلت الجهود الدبلوماسية المكثفة لإقناع إسرائيل بترك موضوع الرد على هذا الهجوم لقوات التحالف. فالعراق، طبعاً، كان يريد أن يجر إسرائيل إلى الحرب بأمل أن يستعيد شيئاً من التأييد العربي، لكن هذا التكتيك باء بالفشل. بيد أن موضوع صواريخ سكود قد اكتسب أهمية بالغة ذلك أن لهذا الطراز من الصواريخ قدرة بعيدة المدى بحيث تصل إلى القدس غرباً وإلى الرياض والظهران جنوباً. لهذه الأسباب وجدنا ضرب تلك الصواريخ والقضاء عليها هدفاً حيوياً له أهميته، فانضم عدد من جنودنا البواسل من القوات الخاصة إلى السلاح الجوي الملكي ليقوموا بالاستيلاء على مواقع إطلاق صواريخ سكود في العراق. ولم يحن الوقت بعد للحديث بالتفصيل عن قصصهم، لكن يكفي أن نقول إن بعض جنودنا الاستثنائيين ضحوا بحياتهم أثناء قيامهم بعمليات رائعة غير عادية.

ومع توالي الأيام المتبقية من شهر كانون الثاني / يناير تتابع وصول التقارير اليومية حول سير عمليات القصف الجوي. ومع إطلالة يوم الحادي والعشرين من الشهر ذاته كانت الطائرات قد أنجزت سبعة آلاف طلعة أحدثت إصابات مباشرة في الدفاعات الجوية العراقية ومراكز القيادة والتحكم ومواقع الأسلحة الكيميائية والجرثومية وأهداف داخل بغداد إضافة للمطارات. وقد لعب سلاح الجو الملكي دوراً بارزاً خلف القيادة الأمريكية. فقامت طائرات التورنادو طراز GRI بإلقاء قنابل زنة الواحدة منها ألف رطل وقامت طائرات تورنادو طراز F3 بدوريات قتال جوي تدعمها طائرات التزويد بالوقود، وشاركت بالعمليات طائرات جاغوار Jaguar بينما كانت طائرات الدوريات البحرية من طراز نمرود Nimrod تقوم بعمليات المراقبة. وفي البحر تمكنت القوات البحرية البريطانية من أسر زارعات ألغام وكاسحات ألغام عراقية وأحكمت سيطرتها على الخليج. لكن الجيش العراقي لا يزال نشطاً ولو أنه أصيب بأضرار، وقواته ذات المهارة العالية أو الحرس الجمهوري، لا تزال تحت حماية الدفاعات الجوية وصواريخ أرض ـ جو، واحتفظت بقوتها رغم تدمير وسائل الاتصال المدنية والعسكرية قبيل نهاية الشهر. فقد كان للعراق كابلات اتصال عميقة تحت الأرض جيدة الحماية. إلاّ أن تفوقنا الجوي قد أضحى مطلقاً.

استمرت المعارك الجوية زهاء خمسة أسابيع ونصف الأسبوع. وكان التأييد لمواصلة المعارك هائلاً. من كل فرد في بريطانيا. وفيما عدا عدد قليل من نواب المقاعد الخلفية العماليين، كان مجلس العموم موحداً في موقفه الداعم. وظل نيل كينوك Neil Kinnock وبادي آشداون Paddy Ashdown على موقفهما المعلن صراحة. وكانا يقدمان المقترحات الإيجابية في أحاديثنا الخاصة. وكانت الأحاديث التي نتبادلها خلال جلسات «أسئلة إلى رئيس الوزراء» تتسم بالتنسيق والانسجام. وقد أبعدتني هذه التجربة عن تلك

الصراعات السياسية بين الأحزاب التي لم أشعر إطلاقاً بميل نحوها. فالآن نحن أمة واحدة تعمل معاً بتعاون وثيق. لقد كانت حقاً تجربة غنية.

في ليل 29 ـ 30 كانون الثاني / يناير شن العراق خمسة اعتداءات قوام الواحد منها كتيبة من الجنود على مدينة خالية من السكان ودون دفاعات تحميها تبعد نحو ثمانية أميال داخل الأراضي السعودية. وقد صدّت تلك الاعتداءات قوات عربية بقيادة السعودية. وتم أسر نحو 500 جندي عراقي وظن السعوديون أن العراق قد فقد الإرادة والعزيمة على القتال. بدأ فرار الجنود العراقيين من الخدمة يتزايد رغم أن قواته البرية ظلت محتفظة بقدرتها القتالية الجيدة. واستخدم العراق أسلحة من نوع آخر ـ ففي الخامس والعشرين من الشهر أطلق ملايين البراميل من النفط في مياه الخليج مسبباً في ذلك أضراراً كبيرة للبيئة.

في يوم الخميس السابع من شباط / فبراير ترأست اجتماعاً لمناقشة أمور الحرب عقد في قاعة اجتماعات مجلس الوزراء في المبنى رقم 10. كان جدول أعمال الجلسة كثيفاً جداً يتضمن إعادة إعمار الكويت وتكاليف المشاركة في تحمل الأعباء وشروط وقف إطلاق النار. حضر الاجتماع جميع الأعضاء من وزراء وكبار المسؤولين: الفريق المختص بشؤون الخليج المكوّن من دوغلاس هيرد وتوم كينغ وجون ويكهام وبادي ميهيو بالإضافة إلى روبن بطلر وداڤيد كريغ وبيرسي كرادوك وتشارلز باول وغوس أودونيل ولين أبليارد. كنا قد بدأنا لتونا مناقشة احتمالات قيام العراق بأعمال إرهابية في لندن. أذكر أن آخر كلمة تفوهت بها هي «قنبلة».

وفجأة سمع دوي انفجار هائل خارج نوافذ قاعة الاجتماعات قبالتي ونحو الكتف الأيمن لبادي ميهيو. صاح توم كينغ «إنها قذيفة هاون». وفي هذه اللحظة دفعني تشارلز باول إلى الأرض وتحت الطاولة وبينما تطايرت شظايا الزجاج إلى داخل القاعة، مضى كل واحد يبحث عن مخبأ. تبع ذلك الانفجار دوي انفجارين آخرين أعقبهما سكون تام. ثم تناهى إلى سمعي أصوات صراخ

وصفير سيارات الأسعاف. عندئذ قلت للجميع: «ينبغي أن نستأنف مناقشاتنا في مكان آخر». واتجهنا إلى غرفة تحت مستوى سطح الأرض في شارع داوننغ ستريت تسمى كوبرا Cobra.

لم يصب أحد بأذى ولله الحمد، رغم وضوح النية في القتل عند المعتدين؛ إذ من المعتاد أن يعقد اجتماع مجلس الوزراء بكامل أعضائه في هذا الوقت لكن الاجتماع أرجئ ذلك الصباح بسبب ضرورة عقد اجتماع خاص بأمور الخليج. لم تعرف فيما إذا كان المعتدون عراقيين أم من الجيش الجمهوري الإيرلندي، لكن سرعان ما اتضح أن مسؤولية الهجوم تقع على الأخير. أطلقوا ثلاث قذائف هاون من سيارة نقل مغلقة مختطفة كانت متوقفة في شارع وايتهول Whitehall قريباً من وزارة الدفاع وكادوا يقتلون الوزراء وكبار المسؤولين الذين لهم علاقة مباشرة بالتوجه السياسي لحرب الخليج. ونجونا جميعاً بأعجوبة أمّا بالنسبة للجيش الجمهوري الإيرلندي وبعد محاولة ثانية ضد هذا المكتب فلم يبق لديهم سوى الأسى لإخفاقهم في القتل.

وقرّرت أن يجتمع مجلس الوزراء في الساعة الحادية عشرة كما كان مقرراً وذلك للحيلولة دون أن يدعي الجيش الجمهوري الإيرلندي بالنصر. وعلى أية حال أمامنا للمناقشة قضايا داخلية على جانب كبير من الأهمية، أكثرها إلحاحاً الأحوال الجوية شديدة القسوة التي تجتاح البلاد وضرورة الموافقة على رصد اعتمادات إضافية لصالح الضمان الاجتماعي ليتمكن أصحاب الرواتب التقاعدية من الحصول على مورد إضافي للتدفئة في هذا الطقس البارد. واتفقنا أن يكون إعلان هذا النبأ قبل أن يتوجه الوزراء كل إلى وزارته. واستمر عمل الحكومة.

غير أن حرب الخليج ظلت هاجسنا جميعاً. فقد ألقى صدام حسين خطاباً مليئاً بالتحدي ذكر فيه أن لديه ستين لواءً على أهبة الاستعداد لدخول «أم المعارك» التي ستبدأ قريباً. وبتاريخ 23 شباط / فبراير أبلغت مارغريت تاتشر ونيل كينوك وبادي آشداون أن الحملة البرية سوف تبدأ في اليوم التالي.

وكان الهجوم ـ الذي ابتدأته الولايات المتحدة في اليوم الأول تبعتها بريطانيا في اليوم الثاني ـ ناجحاً على نحو لا يصدق. وقال صدام لجنوده من الحرس الجمهوري إنه قد تم إيقاف تقدم قوات التحالف. لكن هذا عكس الحقيقة. فقد اخترقت قوات التحالف المتفوقة الخطوط العراقية بسرعة مذهلة وفي كافة القطاعات. وحققت القوات الأمريكية والسعودية مكتسبات جيدة في اليوم الرابع والعشرين من الشهر وفي اليوم التالي استسلمت كتيبة كاملة من قوات العدو إلى قوة بريطانية تابعة لوحدة ستافوردز الأولى Staffords.

واعتباراً من ذلك اليوم تابعنا تقدمنا. وارتفع عدد الأسرى العراقيين ارتفاعاً مذهلاً حتى وصل إلى خمسة وعشرين ألفاً، وكانت المكتسبات العسكرية هائلة. بيد أن حادثاً مؤسفاً قد وقع حين كانت طائرة أمريكية من طراز A10 تقوم بإسناد جوي قريب فهاجمت بطريق الخطأ عربتين مدرعتين من طراز Warrior تابعتين للفرقة المدرعة الرابعة فقتلت تسعة أفراد من جنود فرقة المشاة الملكية الثالثة Fusiliers وجرحت أحد عشر آخرين. فكان هذا الحادث أكبر خسارة لنا في الأفراد طوال هذه الحملة. إذ يقتل الجنود برصاص من قوات صديقة إلى جانبهم. أو كما يقولون «أزرق ضد أزرق» ـ وهذه هي عبثية الحرب. وقلت في نفسي هذا حزن مزدوج لعائلات هؤلاء الجنود الذين سيذكرون على الدوام وفاة أحبائهم دون سبب. وقد تأثر الأمريكيون كثيراً لهذا الحادث واتصل بي هاتفياً الرئيس بوش وكولن باول وأعربا لي عن عميق حزنهما.

غير أن هذه المآسي قد رافقها في بعض الأحيان حوادث هزلية. ذات يوم كانت مركبة تابعة لمشاة البحرية الأمريكية تسير في أرض موحلة على ضفاف نهر الفرات فتوقفت وعجزت عن متابعة السير. فتقدم طاقم دبابة عراقية لنجدتها وسحبوا المركبة من الوحل وأوصلوها إلى الطريق العام. وعندما وجد العراقيون جنوداً أمريكيين يخرجون من المركبة رفعوا أيديهم للأعلى واستسلموا

لهم. وعلى هذا النحو أخذت الحرب تدنو سريعاً من نهايتها، فالمقاومة تتهاوى وأزعج قوات التحالف إطلاق النار على شبان عراقيين عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم كمن يطلق النار في حقل للرمي. فرفع القادة العسكريون توصياتهم بوقف إطلاق النار ووافق الرئيس بوش على ذلك وتبعه جميع الزعماء السياسيين المشاركين في التحالف.

كان إعلان وقف إطلاق النار بتاريخ 28 شباط / فبراير نهاية مثبطة للعزائم. الكويت تحررت والهدف من الحرب قد تحقق. ومع أن مصرع جندي واحد يعتبر خسارة كبرى، إلاّ أن الخسائر البريطانية كانت أقل كثيراً من كل تقديراتنا المتفائلة ـ 47 قتيلاً في المعارك وفي حوادث خارج القتال. شلّت الآلة الحربية العراقية وهزم صدام حسين هزيمة نكراء، لكن لم يتم القضاء على نظامه بالرغم من إخفاقه. وبقي صدام يطلق التحديات في العالم ويهدد بالانتقام من أعدائه داخل بلاده. وهذا ما فعله.

بعد انقضاء فترة من الزمن على انتهاء حرب الخليج ظهر من ينتقد تلك النهاية التي انتهت إليها. منهم من يجادل بقوة بأنه كان يتحتم على الحلفاء أن يقضوا على صدام وإن لزم الأمر دخول قوات التحالف إلى بغداد. لكن الأهداف العسكرية التي تم الاتفاق بشأنها مع الولايات المتحدة من قبل أن أصبح رئيساً للوزراء تقضي بإخراج القوات العراقية من الكويت وإضعاف القدرات القتالية للحرس الجمهوري العراقي لنضمن ألاّ يعود العراق لغزو الكويت مرة أخرى بعد أن يغادر المنطقة الأعضاء الغربيون في هذا التحالف. إنني أتفهم جيداً مدى الإحباط الذي شعر به المنتقدون لأنني شعرت بمثله آنذاك. وكذلك الرئيس بوش. فكانوا مخطئين في نقدهم هذا، علاوة على أنهم لن يلقوا التأييد لرأيهم هذا من رؤساء الحكومات أو من القادة العسكريين الذين عليهم تقع مسؤولية مواصلة الحرب.

عندما بدأت الحرب كان اشتراكنا فيها بناء على القانون الدولي. وقد

حددت قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أهداف الحرب، وعلى هذا الأساس أيد مجلس العموم وغيره من الهيئات السياسية مبدأ تحرير الكويت. وفي المملكة المتحدة كان حزب العمال وحزب الديموقراطيين الأحرار في كل لحظة وكانا يحثاننا على الامتثال الكامل لقرارا الأمم المتحدة ـ ليس أكثر. ولم تذكر هذه القرارات شيئاً من التأييد لفكرة القضاء على النظام العراقي والسبب الوجيه لذلك هو أن البلاد العربية لم تكن لتدخل في التحالف لو أن هذه القرارات أشارت إلى ذلك. ولا يوجد قرار واحد منها يعطي الصلاحية لقوات التحالف لدخول بغداد ولتجرَّ صدام من عقيبه إلى خارج الحكم. ولا يمكن لقوات التحالف أن تفعل ذلك ولو كان ممكناً. وإذا كانت الدول التي دخلت الحرب على أساس القانون الدولي هي ذاتها تخرق هذا القانون، فما هي الفرصة التي ستبقى في المستقبل ليسود النظام وتنتهي الفوضى؟ وما هي الصلاحية التي ستكون بيد الدول العظمى لتستخدمها مستقبلاً ضد من يخرقون القانون، إذا كانت هذه الدول ذاتها هي التي تخالف القانون وتتجاوز حدود الصلاحيات الممنوحة لها من الأمم المتحدة؟ لن تجد من يثق بها ثانية في مثل هذه الحال. ولن يكون بالإمكان تكوين مثل هذا التحالف مستقبلاً. وحتى لو حاولوا ذلك فهل سيجدون صدّام؟ إن خلعوا صدام عن الحكم فهل يمكن للحلفاء أن يحتلوا بغداد ويحكموها؟ وكيف ستكون استراتيجية الخروج؟

الواقع لن يكون مقدراً لهذا التحالف أن يصمد لو دخل الحلفاء بغداد. سوف ينسحب العرب من التحالف وتعود لترتفع من جديد الشعارات القديمة بخصوص الإمبريالية الغربية. فالدول العربية كانت تحدوها الرغبة بأن ترى الكويت متحررة وصدام حسين ذليلاً مدحوراً، وكانت في الوقت ذاته تخشى أن يكون للحلفاء الغربيين نوايا خفية نحو تدمير العراق وتقسيمه. وبالطبع لا صحة لهذه المخاوف ولو أنها موجودة في أعماق مشاعرهم، وستجد ما يسوغها لو أن الحرب لم تنته عندما أخرج العراق من الكويت. والأهم من ذلك أن انعدام

الثقة الذي قد ينجم عن تلك المسوغات ستكون له عواقب سياسية وتجارية طويلة الأمد لا يعرف مداها. وسيجد صدام فرصته ليرقص فرحاً لو رأى في لحظة هزيمته العالم العربي يتوحد ثانية ضد الغرب. وسيشاركه فرحته هذه الاتحاد السوفياتي. وعندئذ نكون قد كسبنا الحرب وخسرنا السلام.

بعد الانتهاء من المجهود العسكري، بدأنا العمل في مجموعة جديدة من قرارات الأمم المتحدة تهدف إلى تطبيق وقف إطلاق النار، ووضع إطار للجم صدام حسين وإحداث وحدة خاصة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة الأسلحة وفرض تحييد على أسلحة الدمار الشامل. وقد علمنا فيما بعد أن صدام لم يحترم تعهداته.

بعد وقت قصير من انتهاء الحرب، وفي طريق عودتي إلى أرض الوطن إثر زيارة قصيرة لموسكو حيث التقيت الرئيس غورباتشوف توقفت في الخليج لأرى حجم الدمار الذي خلّفه صدام عقب خروجه من الكويت. رأيت سحباً كثيفة من دخان أسود تنبعث من مئات الآبار النفطية التي أشعلها الجنود العراقيون عن سابق إصرار قبل انسحابهم. ورأيت بقعاً كبيرة من الزيت تغطي مياه الخليج فتشوه منظره. آثار الحرب والدمار في كل مكان. إنه عمل وحشي صمم خصيصاً لإحداث أكبر ضرر اقتصادي ممكن. والتقيت جنودنا في الكويت والظهران، تحدثت إلى طياري سلاح الجو الملكي لطائرات تورنادو Tornado F3 وأسراب المدفعية كما تحدثت إلى موظفي شركة British Acrospace البريطانية الذين ساهموا مساهمة فعالة في المجهود الحربي. أحاط الجنود بي وقدموا لي هدية تذكارية هي قميص لاعب كرة قدم من فريق تشيلزي Chelsea وبندقية من غنائهم طراز AK47. رفعت البندقية بيدي وألقيت دعابة وكأنها لحظة من لحظات من يشعر بما سيأتي وقلت «سوف تفيدني في مجلس الوزراء». وقد وُضعت هذه البندقية فيما بعد في المتحف الحربي الملكي. كما قدم لي أمير الكويت سيفاً رائعاً جميلاً تعبيراً عن اكتمال عملية عاصفة الصحراء. وقد

وضعته على طاولة جانبية في قاعة اجتماعات مجلس الوزراء في المبنى رقم 10 بشارع داوننغ ستريت حيث بقي ما بقيت في منصبي.

هنأت الجنود بحرارة على أدائهم الرائع، وأحسست أنهم ينتظرون ليسمعوا شيئاً آخر أقوله لهم ـ وعرفت ما يريدون، لكنني أردت أن أستفزهم قليلاً، ثم قلت عبارة هي الأكثر شعبية فيما قلت وأنا رئيس للوزراء: «أعدكم، سوف تعودون إلى الوطن قريباً». رقصوا لشدة سعادتهم. إذ كانت تلك العبارة هي الشيء الوحيد الذي أرادوا سماعه. لقد أنجزت الحرب بكل نجاح، لكن العودة إلى الوطن بعد الحرب هي الأمر الأهم.

عندما التقيت الملك فهد، كانت أحاديثنا سعودية بالمطلق. أوضح لي أنه كان منهمكاً في العمل، ولم يشأ أن يدعني أدخل السعودية دون أن يلتقيني. ثم أضاف، لشدة سروري، إنه يعتبر لندن وطنه الثاني، ويتعين عليّ أن أعتبر السعودية بلدي الثاني.

في أعقاب حرب الخليج حدث أمر مؤلم للغاية. فقد انصب غضب صدام حسين بعد هزيمته في الحرب على خصومه داخل بلاده وأخص بالذكر الأكراد. كان صدام مثل حيوان جريح، هزم في الحرب لكنه لم يسحق تماماً. والإبادة الجماعية كانت في فكره، وهي في طبعه. ثار ضده السكان العرب في الأهوار بجنوب العراق والأكراد في شماله لكنه قمع ثورتهم بسهولة بقواته الأكثر عدداً وعدة. وبدأت أعمال انتقامية دموية شديدة القسوة.

بتاريخ 21 آذار / مارس أثرت قضية الأكراد في اجتماع مجلس الوزراء لشدة اهتمامي بها. وأثناء عطلة عيد الفصح وردتني تقارير تفيد بتزايد حالة الأكراد سوءاً ودنوها من حرب إبادة شبه جماعية. ونقلت شاشات التلفزيون صوراً لهذا الواقع المأساوي، والأكراد يفرون إلى الجبال في شمال العراق دون طعام أو متاع هرباً من القتل الجماعي. إنها كارثة إنسانية.

تحدثت في مجلس الوزراء بكل وضوح عن وجوب تقديم المساعدة. إذ لا يعقل أن يقع الأكراد ضحية لقسوة صدام. وشعرت مارغريت تاتشر الشعور ذاته وطالبت علناً بتقديم العون لهم، دون أن تدري أن العمل في هذا السبيل قد اتخذ فعلاً. فقد سبق وتقدم جون ويستون John Weston المدير السياسي في وزارة الخارجية، بالخطط التي سوف تعرض في الأسبوع التالي إلى اجتماع مجلس المجموعة الأوروبية في لوكسمبورغ، حيث علمنا أن الفرنسيين، على الأقل، سوف يدعموننا. كما أعدت ليندا تشالكر Lynda Chalker وزيرة التنمية لما وراء البحار الترتيبات الخاصة من جل إنزال جوي للأغذية والأدوية، وكانت تشارك مشاركة فاعلة في تقديم المساعدات الإنسانية.

جوهر خطتنا بسيط جداً، لكن تنفيذ الخطة ليس بمثل هذه السهولة. إذ تقضي الخطة بتحديد المناطق الآمنة ـ أو الملاذ الآمن كما أصبحت تعرف ـ حيث يكون الأكراد في مأمن من الهجوم ويمكن تقديم السكن والغذاء لهم. إنها خطة باهظة التكاليف، وكبيرة جداً لا تستطيع القوات البريطانية القيام بها وحدها. فأدركت أننا بحاجة لدعم أمريكي وأوروبي. ولا يبدو أن أحداً منهم يرغب الأخذ بزمام المبادرة. فقررت أن أفعل ذلك. إنها عملية محفوفة بالمخاطر وقد تفشل لكن الضرورة الإنسانية واضحة رأي العين. إنها مجازفة كنت لها على أتم الاستعداد. إن فشلت يكون فشلي مجرد إحراج سياسي، لكنه عند الأكراد يعني الموت المحتوم لعشرات الألوف من البشر. ولم يساورني شك حول صحة المضي بهذه الخطة.

بيد أن تنفيذ الخطة كان في غاية التعقيد، ومن المرجح أنه سوف يقحم قواتنا في مخاطر جديدة لا يعرف أحد إلى متى تطول. ولم يتم الاتفاق حول التفاصيل النهائية لهذه الخطة إلاّ بعد رحلة جوية من نورثولت Northolt إلى

لوكسمبورغ صباح يوم الثامن من نيسان / أبريل. عملت على هذه التفاصيل ونحن في الطائرة مع مايكل جي Michael Jay من كبار موظفي وزارة الخارجية وستيفن وول Stephen Wall الذي كان سابقاً مدير مكتبي الخاص بوزارة الخارجية وقد حل محل تشارلز باول الذي استقال من عمله قبل أسبوعين ونصف (فقد قرر تشارلز ألاً يقبل منصب سفير عرض عليه والذي يستحقه بكل جدارة، ولم يقبل العودة إلى وزارة الخارجية، وأتيحت له فرصة للعمل في القطاع الخاص فخسرت الخدمة العامة رجلاً قديراً). عندما حطت بنا الطائرة في لوكسمبورغ كانت تفاصيل الخطة قد اكتملت وتقررت والتكتيكات قد وضعت لكن كلمتي التي سألقيها لم تكن قد طبعت بعد.

تحدثت إلى جاك سانتير Jacques Santer رئيس وزراء هولندا ورئيس المؤتمر قبل بدء أعمال القمة حول الخطة التي أعددتها. وتلقيت الدعم من المستشار الألماني هيلموت كول الذي قال «جيد، يا جون، جيد جداً». كما تلقيت الدعم من فرانسوا ميتران بقوله «سوف تؤدي فرنسا واجبها». وبعد أن تسلحت بمثل هذا الدعم والتأييد تأكد لي تأييد المجموعة الأوروبية. وكان دعماً كاملاً. كانت المجموعة الأوروبية ترغب في تقديم العون للتخفيف من بؤس ومعاناة الأكراد لكنها كانت سعيدة أيضاً للتعبير عن تأييدها لاقتراح بريطاني تقدمنا به إلى المجموعة الأوروبية. وفي الحال اتصل ستيفن وول هاتفياً مع برنت سكاوكروفت Brent Scowcroft في البيت الأبيض ليبلغه النبأ. وهكذا وجدت سياسة «الملاذ الآمن» طريقها للتنفيذ. وبعد دقائق معدودة كان سفيرنا في الأمم المتحدة داڤيد هاني David Hannay بكسب التأييد لهذه الخطة في نيويورك.

لم تكن الولايات المتحدة في بادئ الأمر راغبة في هذا المشروع، فقد

كان المجهود الحربي الذي اضطلعت به كبيراً جداً، بينما كانت مقترحاتنا بخصوص «الملاذ الآمن» تقتضي التزاماً بتقديم الجنود بالإضافة إلى المصاريف الباهظة، ويحتمل أن يمتد لفترة طويلة من الزمن وهو عمل لا يخلو من المصاعب. تحدثت هاتفياً مع الرئيس بوش مرتين حصلت بعدهما على موافقته الكاملة، فدخلت الخطة مرحلة التنفيذ. أرسل الرئيس بوش خمسة آلاف جندي وهي أكبر قوة في هذه العملية. وأرسلت ألفي جندي بينما أرسل الرئيس ميتران ألف جندي. قدمنا الأغذية والمياه والألبسة والمأوى على نطاق واسع. وهكذا استطعنا تفادي الإبادة الجماعية، وتم إنقاذ حياة عشرات الألوف من البشر. وأعتقد أيضاً أننا قد أنقذنا سمعة التحالف التي سوف تهبط للحضيض لو أننا أغمضنا عيوننا عن تلك المأساة الإنسانية.

رُب سائل يسأل إذ يرى صدام حياً يرزق: «هل حققت حرب الخليج شيئاً؟» أجل. لقد حققت أشياء كثيرة. فقد تم تحرير الكويت وصانت بقية دول الخليج من تهديد محيق بها كان يتزايد. وأضعفت قوة حاكم طاغية. وعرّفت العالم كله بقدرة هذا الطاغية على إيذاء الآخرين. ووضعت نمطاً خاصاً لحفظ السلام، وأتاحت الفرصة للأمم المتحدة للبدء ببرنامج للتفتيش عن الأسلحة وهذا ما كان له شأن في الحد من قدرة العراق على امتلاك الأسلحة الكيميائية والنووية. وأكدت أن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الأولى في العالم.

وفوق ذلك كله وبالرغم من أنه ليس تقليدياً استخدام عبارات كهذه، إلاّ أن هذه الحرب كانت على صعيد السلوك الأخلاقي الشيء الصواب. لقد أعطت الإشارة بأن العالم يتوقع مستويات معينة من السلوك الدولي وأنه سوف يعمل على تحقيق هذه المستويات.

الفصل الحادي عشر

# الارتقاء بالمستويات

عزمت عند استلامي منصب رئيس الوزراء على العمل لتصحيح مشكلتين اثنتين امتدتا عبر الجهاز الحكومي، وأقضتا مضجعي ورأيت أن التصحيح بحاجة لقوة مؤثرة تأتي من رئاسة الحكومة.

المشكلة الأولى هي ثقافة الخدمات العامة في بريطانيا. فالكثير جداً من الخدمات التي تهم الناس يقدمها القطاع الحكومي ويتم تمويلها من الضرائب. وبالرغم من وجود الكثير من موظفي الخدمة العامة الممتازين، إلاَّ أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين غالباً ما تكون من منطلق التفضل على الآخرين والغطرسة. ويبدو أن بعض الموظفين يظنون أن الخدمات بما أنها تقدم «مجاناً» فيتوجب على المواطنين أن يشعروا بالامتنان مهما كان مستوى الخدمة المقدمة لهم حتى لو كانت غير متقنة. كانت توجد عقلية في بعض أقسام الخدمة العامة تشير إلى أن أحداً لا يملك المسؤولية ليقدم خدمة أفضل لعامة الناس، إلاَّ إذا تلقى رشوة، طبعاً، تتمثل بساعات عمل أقل وأجر أعلى. وكان يتم التعامل مع الشكاوى بإغفال الأسماء وبازدراء، مما يؤدي إلى تركيع شركة خاصة بسبب فقدانها لزبائنها. وأساليب العمل في معظم الأحوال تتسم بعدم الجدوى، والعمل كيفما اتفق، وذلك لعدم وجود الدافع للمنافسة وفقدان المحاسبة على الأداء. وكان ينظر إلى الأفكار الجديدة على أنها خطر يحمل التهديد. وهكذا

تتم إدارة الخدمات بإهمال وهدر وعجرفة. وبدا لي أن الخدمات تقدم حسبما يروق لمن يقدمها وليس لفائدة المستفيد منها سواء كان المستفيدون هم الآباء أو التلاميذ أو المرضى.

مثل هذه الحال تبعث الاشمئزاز في نفسي. فالخدمات ليست «مجانية»، بل تدفع أثمانها مسبقاً من دافع الضرائب: إما عن طريق الحسم الإلزامي للضريبة من دخولهم، أو من خلال الضرائب التي تضاف إلى قيمة مشترياتهم. لذلك فهم، برأيي، يستحقون أن يجدوا خدمات ذات جودة عالية، كما لو أنهم يدفعون قيمتها عداً ونقداً.

ومع ذلك عزف المواطنون عن الشكوى والتذمر برغم عدم رضاهم عن المستوى المتدني للخدمات. فقد تبين لهم أن لا جدوى من التذمر، وذلك الحجر الضخم الأصم لن يصغي، ولن يحدث شيء يغير الواقع. ومثل هذا التصور يسبب الإحباط ويثبط العزائم لكلا الطرفين، للمستفيدين من الخدمات العامة، وللخدمات ذاتها. وانتُزع الاحترام الذي كان يتمتع به القطاع العام، وبالتالي شعر موظفو الخدمات العامة المخلصون بضآلة احترامهم لأنفسهم، وهم الذين يستحقون كل احترام وثناء لجهودهم التي يبذلونها.

أما المشكلة الثانية فهي سياسية. لقد أدخلت الخصخصة الكثير من التحسينات على نوعية الخدمات في عقد الثمانينيات بالإضافة إلى رخص أسعارها. ومع ذلك، بدا حزب المحافظين وكأنه قد أتاح للآخرين، عن إهمال أو سوء تقدير، أن ينظروا إليه على أنه لا يهتم بتحسين أوضاع القطاع العام. والكثيرون ممن هم في مواقع المسؤولية لم يعترفوا بالأعمال الرائعة التي يقدمها موظفون ممتازون في قطاعات التعليم والتمريض والنقل. لقد تناسوا أهمية مهارات هؤلاء الموظفين لكل فرد تقريباً من أفراد المجتمع.

وفي أسوأ الأحوال أخذ بعض الزملاء ينظرون إلى بعض الخدمات، سكة الحديد مثلاً، على أنها إرث تاريخي لا أهمية له. ورأوا نظام الصحة الوطني

مشكلة محيّرة بحاجة للأموال دوماً، وليس مصدر اعتزاز قومي، وهو حقاً كذلك، وهذا يجب أن يبقى. مثل هذه الآراء تثبط العزم على الصعيد السياسي. ناهيك عن كونها آراء سخيفة وعبثية، لا سيما وأن حكومات حزب المحافظين المتعاقبة قد رعت هذا النظام للقسم الأكبر من سني حياته الطويلة، وقدمت له التمويل اللازم سنة بعد أخرى، وأسهمت في بنائه ليكون واحداً من أفضل أنظمة الخدمة الصحية في العالم أجمع. لكن الانطباع الذي نقل إلى معظم الناس هو أن دعمنا لهذا النظام أقل مما يكفي، وأن سياستنا نحو خصخصة بعض جوانب القطاع العام جعلت الناس يعتقدون أننا ضد هذا النظام بمجمله.

فكان الإقدام على معالجة هاتين المشكلتين هو الدافع لوضع برنامج عمل يحمل العنوان «ميثاق المواطن Cihzen's Charter». وبالطبع كانت رغبتي من وراء هذا الميثاق أن يصبح حزب المحافظين أكثر شعبية، لكن هذه الرغبة تضاءلت أهميتها أمام الشيء الأهم وهو رفع جودة ومكانة الخدمات العامة بمجموعها.

ولماذا كل هذا الاهتمام؟ كان اهتمامي بكل تأكيد نابعاً من تلك الدوافع الخفية والعقلانية في نفسي. كما كنت أهتم بها لأسباب شخصية وعاطفية. فقصة حياتي تختلف كثيراً عن قصص حياة معظم من سبقني إلى المبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت. فقد نشأ اعتناقي لمبادئ حزب المحافظين عما رأيت، وشعرت وفعلت مثلما نشأ عما قرأت. وهذه كلها كونت بداخلي ما أردت أن أفعله وأنا في منصبي. عندما كنت طفلاً صغيراً كانت عائلتي تعتمد اعتماداً كبيراً على الخدمات العامة. لم أنس، ولن أنسى ما حييت، ما كان يعنيه نظام الصحة الوطني لوالديّ، ولا الأمان الذي كان يقدمه لهما عندما كانت تشتد قسوة الحياة عليهما.

ولا أنسى أبداً تلك الرعاية التي تلقيتها في وقت عصيب جداً من حياتي على أثر الحادثة التي وقعت لي في نيجيريا. لقد ولّدت هذه التجارب الشخصية

عندي شعوراً بعدم التسامح نحو تلك النظرات المتعالية من سياسيين عاشوا في دلال ونعيم، أو نحو الإعلام في المدينة، أو أولئك البيروقراطيين الذين يعملون في شارع وايتهول Whitehall، والذين بمجموعهم يأنفون من استخدام الخدمات العامة، ولا يعرفون أهمية هذه الخدمات عند الآخرين. ربما ينظرون من علٍ إلى القطاع العام ويزدرونه ويعدونه خدمة من صنف رديء. لكن أغلبيتهم لا يعرفون شيئاً عن الأشخاص العاملين فيه والمشاكل الكثيرة التي يواجهونها في عملهم.

وإلى جانب اهتمامي بتحسين نوعية وجودة الخدمات العامة كانت تشدني رغبة ملحة في رفع سوية مئات الآلاف من الأشخاص الذين يعملون في مختلف فروع هذه الخدمات، أولئك الذين ينكرون ذاتهم ويفتخرون بما يصنعون. لقد أردت أن يشعر هؤلاء بأنهم يلقون كل تقدير وثناء على ما يفعلون. وصمَّمت أن أرى مستويات جديدة للخدمات تعترف بها الجماهير، تلقى الثواب على ما تقدمه، في لوائح الشرف ومن خلال جوائز للخدمة الممتازة تُقدم للجهات العامة، وهذا شيء ابتكرته عندما أحدثت نظام «علامة الجودة في الميثاق» Charter Mark.

ومن جهة أخرى، لم تجعلني خبرتي في الحياة ساذجاً أمنّي نفسي بآمال غير معقولة بخصوص الخدمات العامة. عندما كنت شاباً لا أملك نقوداً أو امتيازاً عائلياً أستند إليهما حيث نشأت في الجانب المظلم من الحياة، كنت أعاني من سوء الخدمة الهاتفية، إن أجاب صوت على الهاتف تسمع الشكوى والتذمر، وقد لا يجيب إطلاقاً. كانت غرف الهاتف للعموم تقفل بينما لا يزال الناس ينتظرون أمامها أرتالاً. ويذهب الوقت سدى حين لا يستطيع المرء أن يحدِّد موعداً للقاء أو يحافظ على موعد تلقاه. أوقات انتظار طويلة جداً لا يمكن القبول بها. وإن اضطر امرؤ للذهاب إلى إدارة بعيدة المسافة، ويقضي رحلة طويلة بالحافلة، يصل فلا يجد أحداً يعرف موضوع قضيته. ويبقى الناس

في الظلام لا يدرون لماذا يحدث شيء ما، أو لماذا لا يحدث. وقد يسمع أصواتاً من أناس مجهولين يرفضون إعطاءه اسم الشخص الذي يتعين عليه الاتصال به. إدارات ومكاتب حيث المراجعات والمراسلات لا يعالجها الشخص ذاته، فتضيع القضايا ويعود المرء ليبدأ من جديد، مرة وثانية وثالثة. هكذا كان الواقع الأسبوعي للملايين من الأفراد في بريطانيا وحتى نهاية عقد الثمانينيات. إنها حقاً مشكلة يجب التصدي لها.

من السهل جداً على المرء أن يبحث عن العيوب ـ كما كان بعضهم من اليمين واليسار على وشك أن يفعلوا بالميثاق ـ وأن يقول من موقع من له امتياز عائلي وحسابات مصرفية أن هذه أمور تافهة، أو أنها دلالة على موقف معادٍ مني. فأنا أرفض هذا القول جملة وتفصيلاً. إذ يندر أن تجد شخصاً حياً يرزق لم يعان من هذه الإزعاجات أو أكثر منها. ثم إن هذا التلكؤ في العمل عبء كبير على الاقتصاد بمجمله، فيه الهدر للمال والوقت، ويسبِّب الإحباط والألم. وكانت وجهة نظري صريحة بدون تكلف: دافعو الضرائب يدفعون المال للقطاع العام، لذلك فهم جديرون بخدمة شخصية وفورية وبأعلى جودة.

كان الرأي التقليدي لأصحاب اليمين السياسي في الثمانينيات أنه لا سبيل إلى ذلك إلاّ عن طريق الخصخصة. والخصخصة هي الدواء المناسب في بعض الحالات كما ثبت بخاصة في حالة الخطوط الجوية البريطانية British Airways وفي خدمة الاتصالات البريطانية British Telecom بعد أن تم بيع هذين القطاعين. لذلك، ازدادت إغراءات الخصخصة على أثر هذا النجاح، لا سيما وأن هذه التجربة اقتبست في أنحاء كثيرة من العالم. ومن هنا يتبين مدى الخطأ التاريخي الذي ارتكبه حزب العمال ابتداء من مايكل فوت Michael Foot وانتهاء بطوني بلير Tony Blair عندما عارضوا كل خطوة نحو الخصخصة. ولنأخذ على ذلك مثلاً: كان بالإمكان جمع مئات الملايين من الجنيهات في السوق من أجل إصلاح السكك الحديدية لو لم يرفع طوني بلير وكلير شورت Clare Short شعار

إعادة التأميم السخيف في حينه، لكنه المعقول سنة 1996. لكن طوني بلير يخبرنا الآن أنه لم يكن يعتزم تنفيذ ذلك التهديد. وكانت النتيجة أننا خدعنا بصدق ما يقوله حزب العمال فكان حالنا كحال من تُقدم له حلوى «غزل البنات».

وعلى أية حال، ثمة مجالات في القطاع العام قد لا تكون جاهزة للخصخصة، أو لا تنفع معها الخصخصة. لذلك أردت أن أدخل التحسينات في مثل هذه الحالات. أما أن نضع قدرنا كله في الخصخصة فهذا بنظري شيء ايديولوجي أكثر مما ينبغي، ويفتقر إلى الرؤية والطموح. والخدمات التي لا يمكن، ولا يجوز أن تخصخص هي تلك التي تهم الملايين من الناس في حياتهم اليومية مثل المدارس والمستشفيات بصورة رئيسية. ولكي أنجز هذه التحسينات كان عليّ أن أتصدّى للمواقف القديمة سواء إزاء هذه الخدمات أو بداخلها. ولم يكن اليمينيون من أعضاء حزب المحافظين وحدهم الذين كانت لديهم مشكلة موقف منها إذ كانوا يعتقدون أن الخدمة العامة الجيدة هي فقط تلك التي يقدمها القطاع الخاص، بل كان إلى جانب هؤلاء أغلبية كبيرة من موظفي الخدمة المدنية، حتى في وزارة الخزانة، الذين اعتقدوا أن الطريقة الوحيدة لتحسين الخدمات هي إعطاؤها الكثير من الأموال.

وبدأت أرسم معالم هذه المنطقة علناً في سنة 1989 عندما كنت وزيراً في وزارة الخزانة. في شهر حزيران / يونيو من ذلك العام، ومن خلال محاضرة ألقيتها أمام هيئة الرقابة المالية نبهت إلى خطورة تشويه إرثنا الثمين في القطاع العام. وقلت إننا بحاجة لتحسين استخدام هذا القطاع للموارد المتاحة له، وشددت على أهمية قياس مدى أدائه بصورة أكثر صرامة، وأكدت ضرورة جعل الخدمات أكثر استجابة لحاجات مستخدميها. وكانت رسالتي المتضمنة لهذه الأقوال أن التغيير ضروري جداً للحيلولة دون دخول التعفن والانحلال إلى هذه الخدمات.

وبعد أسابيع قليلة نقلت من وزارة الخزانة إلى وزارة الخارجية، ثم رجعت إلى وزارة الخزانة بعد 94 يوماً لمنصب وزير المالية. وتوالت الأحداث متلاحقة خلال السنة التي تلت رجوعي، مما لم يترك لي فرصة لمتابعة موضوع هذه التحسينات. ورغم ذلك، ظل مستقبل قطاع الخدمات العامة يحتل موقع الصدارة في برنامج عملي لشهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1990 عندما وصلت إلى سدة رئاسة الوزارة. وحددت الأولويات في أول اجتماعين عقدتهما مع وحدة شؤون السياسات في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1991. تحدثت في هذين الاجتماعين عن شعوري بأنه كان يتوجب علينا في الماضي أن نضغط بجرأة أكبر للعمل على خصخصة قطاعي السكك الحديدية British Rail والفحم British Cool، إلاّ أنه لديّ تحفظات بخصوص قطاع البريد Royal Mail. وذكرت أن التعاقدات الخارجية Contracting - out التي تجريها الحكومة المركزية أو سلطات الحكم المحلي يجب أن تكون بعض أسلحتنا. وكنت إلى جانب ذلك شديد الاهتمام بأن تقوم تلك الجهات في شارع وايتهول Whitehall التي تحوّلت إلى وكالات تعمل «خارج سلطة القانون الضريبي للدولة off-shore» على احتضان المهارات المعروفة في القطاع الخاص وأن تشركها في أعمالها. لقد أردت أن أدخل في قطاع الخدمات العامة تلك الفاعلية والانضباط المعروفين لدى القطاع الخاص.

وكما قلت لوحدة شؤون السياسات، ليس هدا كافياً. علينا أن نذهب أبعد من ذلك. علينا أن نزيل ذلك الغموض الايديولوجي الذي اكتنف عمل بعض مجالات القطاع العام التي لا أسمح بخصخصتها مثل الصحة والمدارس. وعلينا أن نبحث عن وسائل جديدة لرفع مستوى الجودة في الخدمات العامة، وإعطاء صلاحيات متساوية للمستهلكين والآباء والمرضى وركاب وسائط النقل. وأصدرت تعليماتي إلى وحدة شؤون السياسات لتجعل هذا الأمر في قمة أولويات خطة عملها. وحيث أننا في مطلع سنة 1991 نترقب حصول

الانتخابات العامة في أواخر السنة فقد حرصت على توضيح أفكاري الجديدة في مجالات السياسات الداخلية بصورة سريعة، حيث أن طريقتنا الجديدة هذه بحاجة لأن تقدم منافع عملية حقيقية تأسر خيال الجماهير، وفي الوقت ذاته تقتل ذلك الثعلب الذي يظهر بين آونة وأخرى من حزب العمال، إن أمكن.

وكان أملي أن تشكل بعض الأفكار والقرارات التي يفرضها تطور تلك السياسات العنصر الأهم في بياننا الانتخابي وجدول أعمال داخلي للدور التشريعي القادم. وقد طلبت سارة هوغ Sarah Hogg إلى نيك ترو Nick True أن ينسق تطور هذا المسار للسياسة، وحيث أن نيك واحد من الأشخاص الرئيسيين الذين يعملون معي في إعداد الخطب الهامة، فقد استخدمنا هذه الخطب كوسيلة اختبار لمعرفة ما يوجد تحت السطح ولإغواء بعض الزملاء الذين لا يستجيبون لنا.

كنت في منتهى الصراحة في حديثي عما أنوي فعله عندما ألقيت خطاباً بتاريخ 7 شباط / فبراير سنة 1991 أمام مؤتمر لشبيبة حزب المحافظين عقد في مدينة سكاربرا Scarborough، حيث ركزت على قضية التعليم الذي رأيت فيه الخدمة التي تحتاج للتغيير أكثر من غيرها. فالمعلمون والمدارس جميعاً يرزحون تحت عبء رواسب أفكار فاشلة، ووزارة تنتهج البيروقراطية في أسلوب عملها وتبدو مهووسة بتوسيع سلطتها ونفوذها. وكان كينيث كلارك Kenneth Clarke وزير الدولة لشؤون التعليم المستعد دوماً للشجار الرجل المناسب لهذا العمل. لكنني كنت أشعر بالحاجة لتوفير غطاء خارجي قوي لهذه الوزارة. لهذا السبب أصدرت تعليماتي في أواخر شهر كانون الثاني / يناير بأن يتم التشاور معي بخصوص مستقبل دائرة تفتيش المدارس. وبالطبع لم يكن التركيز على المدارس وحدها. فالهدف الذي أوضحته في خطابي هو «البحث الدائم والمتواصل عن الجودة الأفضل في كل الخدمات العامة التي نقدمها». وكان هذا البحث قد بدأ فعلاً بعيداً عن الأنظار.

وقد أظهرت المناقشات الأولية، سواء في مقر الحكومة بالمبنى رقم 10 أو في الوزارات الأخرى أن عملاً جيداً قد تم إنجازه فعلاً، لا سيما وأن كينيث كلارك كان مبدعاً حقاً. بيد أن الأمر لا يخلو من التباطؤ والتردد في كثير من الوزارات، ربما يعود السبب في ذلك إلى عدم وجود طاقة إبداعية في قمة الوزارة، وربما يعود السبب في جزئه الآخر إلى محاولات كسب الوقت التي تترافق مع اقتراب موعد الانتخابات، وبصورة خاصة عندما يسود الاعتقاد لدى موظفي الخدمة المدنية بأن تغييراً سوف يحصل في الحكومة.

وقررت أن أزيد سرعة السير قليلاً. فاعتمدت تكتيكاً يقضي لأن نتحدث أكثر أمام الجمهور وبعدئذٍ نجمع الوزراء الرئيسيين فنسبر غور آرائهم. وفي الحالات التي يكون إدخال الاختيار والمنافسة إليها أمراً غير عملي، وجدت عن يقين بأن نشر المعلومات عن أداء مختلف المدارس والمستشفيات والسلطات المحلية ووسائط النقل، يشكل نوعاً من التنافس المبطن البديل للمنافسة الحقيقية وهذا ما يحفز الارتقاء بمستوى الخدمة. وعلى هذا النحو تصبح تلك الجهات ذات المستوى المتدني تحت ضغط يحضها على تبيان الأسباب فنسعى نحو الأحسن. وإذا استطعنا في الوقت نفسه أن نحول شيئاً من المسؤوليات الإدارية من إدارة الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية، كما كنت أعتزم، فسوف يتاح المجال لمحافظي الحكم المحلي وللمعلمن والمديرين ومشغّلي القطارات وغيرهم للارتقاء بمستوى الخدمات، بل ويكون لديهم الحافز لذلك. وبذلك تكون الثورة في المعلومات الطريقة الأجدى والأكثر فاعلية لتحسين الخدمات مثلما كانت طريقة التنظيم السارية التي أحدثت سلطة محلية للتعليم، فتلقى التمويل اللازم من الحكومة وتعمل بصورة مستقلة عنها. فهي تتيح حرية أكثر وتفسح المجال أمام التنوع والتجربة كما تجلب الشعور بالرضا عندما يتحقق النجاح.

امتدَّت معاناة القطاع العام لسنوات كثيرة. والسبب في ذلك احتفاظه

بأسراره ومحاولته التغطية على الأداء المتدني. أمام هذا الوضع توصلت إلى استنتاج بأن من الضروري الفصل بين سلطة من يقدم الخدمة وسلطة من يقوم بالتدقيق فيها. وأردت من ذلك أن أجعل القطاع العام مفتوحاً على المحاسبة والتفتيش. نحن بحاجة لتحويل التركيز من مجرد عملية وزن ساذجة للذهب الموجود في السلة إلى عملية تقييم جاد لنوعية الخدمات المقدمة إلى عامة الناس، ومعرفة القيمة الحقيقية للأموال التي يدفعونها. وعلينا أن نضع نهاية للتركيز المفرط على «المدخلات» المالية، دون النظر إلى «المخرجات» الخدمية. وكنت على ثقة أكيدة أننا إذا استطعنا تحقيق ذلك، فإن مكاسبنا ستكون كبيرة جداً، على صعيد دافعي الضرائب والمستفيدين من الخدمات على حد سواء. من العبث أن يظل تقييم عمل الوزراء (سواء في شارع وايتهول Whitehall حيث معظم الدوائر الحكومية) أم في طول البلاد وعرضها، على مقدار ما ينتزعون من أموال ومخصصات من وزارة الخزانة، دون أن يكون قائماً على مقدار ما يوفرونه من الأموال العامة ورفع مستويات الخدمات. فهذا مقياس خاطئ، وعليّ أن أعمل لتنظيم هذه العملية. ولم يكن الأمر سهلاً، ذلك أن وزارة الخزانة المعروفة بكونها الحليف القوي للفاعلية في العمل بدأت تتزايد فيها الشكوك وتظهر بمظهر من يعتقد أن الحديث عن خدمات عامة أفضل هو برهان على أن رئيس الوزراء مخبول همه الوحيد هو الإنفاق والإكثار من الإنفاق.

وكجزء من ثورة المعلومات هذه، قررنا نشر مستويات الأداء لكل خدمة من الخدمات، وهدفنا في هذا يتكون من شقين، الشق الأول أن تكون هذه المستويات علامة قياس تقاس عليها درجات التحسن، والشق الآخر أن يكون عامة الناس على بيِّنة مما يتوقعون وجوده، وكذلك ما يتوقعون من نتائج عند معرفة التفاصيل الواضحة. وأردت أن أرى تقارير الأداء هذه في المكتبات العامة وفي الصحف، إذ توضح هذه التقارير في سلسلة من المقاييس الرئيسية كيف

تسير الخدمات المحلية، وعلى هذا الأساس يكون النجاح النسبي مصدر اعتزاز، كما أردت أن أقدم الحوافز للأداء الجيد، وذلك من خلال مكافآت تشجيعية مالية تتعلق بالأداء، وأن يكون الضعف النسبي موضع ضغط على الإدارة المقصرة فترتقي بمستوى أدائها. ومن الناحية التالية لا بد من تطبيق العقوبات المالية للتقصير في الخدمة. بل وأكثر من ذلك أردت تحسين إجراءات الشكاوى بهدف ضمان أن يحصل المواطن صاحب الشكوى على إنصاف أو تفسير أو اعتذار عن موضوع الشكوى ولو وصل ذلك إلى حدود تقديم التعويض.

وقد وضعت هذه الأفكار بتفصيل مسهب في خطاب ألقيته أمام المجلس المركزي لحزب المحافظين بتاريخ 23 آذار / مارس 1991. وفي هذا الخطاب استخدمت عبارة «ميثاق المواطن Citizen's Charter» لأول مرة، وتعهدت أننا بهذا الميثاق سوف ننظر لنرى إلى أي مدى يمكن أن نرتقي بمستوى الخدمة في كل ناحية من نواحي الخدمات العامة. لم تعجبني كثيراً تسمية «ميثاق المواطن» ذلك أنني لمست فيها نغمة غريبة عن مجتمعنا بما تحمل من صدى للثورة الفرنسية. وفكّرت مرة بتسميته «ميثاق الشعب People's Charter» لكن مثل هذه «الشعبية» قد تكون مثار ضحك وقد تؤخذ على أنها وسيلة خداع وتحايل. وقال أحد موظفي الخدمة المدنية «إنه رغم كل شيء سياسة جادة» وهكذا اعتمدت رسمياً تسمية «ميثاق المواطن».

أجد أن خطابي والمقترحات التي تضمنها تنطبق جيداً في هذه الأيام، رغم أنها قوبلت في حينها بازدراء من جانب بعض الزملاء والمعلقين الذين لم يروا فيها الأهمية المطلوبة، أو الذين لم يقدِّروا حق التقدير إرادتي على وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ الفعلي. في أواخر شهر آذار / مارس التقيت بزملاء من كبار المسؤولين لمناقشة أمور السياسات في مبنى Chequers. وفي هذا الاجتماع حققنا بعض الخطوات إلى الأمام في قطاعي الفحم والسكك

الحديدية اللذين دفعتهما بعض الوزارات إلى مواقع تنعدم فيها أهميتهما. واتضح لي أنه مهما كثرت مشاكل تحسين مستويات الخدمة في السكك الحديدية وتحديد أنموذج لإدخال الملكية الخاصة والمنافسة إليها ـ وهي مشاكل ضخمة جداً ـ فليس السبيل إلى ذلك من خلال المحافظة على التأميم الذي ورثناه من زمن بعيد.

وفي اجتماع Chequers الذي امتد طوال نهاية الأسبوع قرَّرنا أيضاً إعادة النظر في فاعلية الأجهزة الناظمة لعمل المرافق وفي توسيع نطاق التعاقدات الخارجية contracting out وإعطاء الاستقلال التام إلى هيئة التفتيش على المدارس، وتحسين وتبسيط الاختبارات في المدارس وزيادة عدد المدارس المستفيدة من المنح بالسرعة الممكنة. وهذا ما يتفق مع اعتقادي بضرورة اللامركزية في الإدارة المحلية، ويعمل على تغيير ميزان القوى بحيث يصبح بيد مديري المدارس والآباء ويبتعد عن البيروقراطية. وقد أصدرت تعليماتي إلى وزارة النقل لإعداد خطة عمل تتضمن قياس الأداء ونشر المعلومات اللازمة كما تتضمن تحسين مستوى الخدمات في مؤسسة السكك الحديدية British Rail ومترو الأنفاق في لندن London Underground بالإضافة إلى العقوبات المقترحة لتدني مستوى الأداء.

أحرزنا بعض التقدم في هذه المجالات لكنه ليس كافياً. عندما عدت إلى مقر الحكومة صباح يوم الاثنين تحدثت مع الوزراء التسعة عشر ذوي المسؤوليات المباشرة عن الخدمات العامة في مختلف الوزارات، وأطلعتهم بعبارات واضحة على ما تتضمنه مبادرة «ميثاق المواطن». وطلبت إليهم أن يقدِّموا لي خلال شهر واحد الأفكار المناسبة لخطة العمل. ولكي أهدّئ مخاوف وزارة الخزانة، أوضحت أيضاً أن هذه الأفكار ينبغي ألاَّ تتضمن إضافات كثيرة إلى الإنفاق العام. وتنفست الوزارة الصعداء، لكنها لم تصدق.

وتباطأ قدوم الإجابات من معظم الوزارات، وكانت ضعيفة المحتوى.

وفي معظمها لم تتطرق للقضايا الرئيسية حول جودة الخدمة والمنافسة الحقيقية والمبطنة ونقل السلطة إلى مؤسسات الحكم المحلي والمحاسبة على الأداء. ويبدو أن أصحاب هذه الإجابات يعتقدون أن التغيير المؤسساتي في الدوائر الحكومية في شارع وايتهول Whitehall سوف يؤدي بي إلى خارج الحكم. لكن سواء عن قصد أو عدم اهتمام لم تؤخذ الغاية الأساسية في الاعتبار. كانت سارة هوغ Sarah Hogg ونيك ترو Nick Treue يدفعان بكل ما في وسعهما من طاقة من خلال عملهما في وحدة شؤون السياسات. ثم اتضح لي أن هذه الوحدة بحاجة إلى آلية رسمية قوية لتتمكن من العمل بالمقدرة التي أريدها لها.

بحثت هذه المسألة مع السير روبن بطلر Sir Robin Butler أمين عام مجلس الوزراء الذي تفهم سريعاً أهمية هذه المبادرة وكافة مجالاتها. شعر بخيبة الأمل التي شعرنا بها أنا ووحدة شؤون السياسات إزاء ذلك النوع السيء من الالتزام الذي شوهد حتى الآن، ورحَّب باقتراحي حول ضرورة إحداث لجنة خاصة في مكتب مجلس الوزراء تعمل بالتعاون مع وحدة شؤون السياسات ووزارة الخزانة للإشراف على التقدم في تنفيذ بنود الميثاق. قد تبدو مثل هذه الدقائق في عمل المؤسسة الحكومية غامضة بعض الشيء. غير أن مبنى رئاسة الحكومة في الرقم 10 بشارع داوننغ ستريت مبنى صغير، ولم أكن أول رئيس وزراء، ولن إكون آخر رئيس وزراء لأجد مكتب مجلس الوزراء في حالة انتشار موظفيه بالشكل المناسب، ذلك السلاح الفعال في فرض سلطة الدولة وبسط النظام في دوائر الحكومة بشارع وايتهول.

واستحدثت تلك اللجنة وعيَّنت رئيساً لها آندرو ويتنول Andrew Whetnall أحد كبار موظفي مكتب رئاسة الوزارة، وقام بعمله خير قيام. وهو لم يعمل فقط على ضم كافة الخيوط الرسمية إلى بعضها إنما أيضاً أظهر مقدرة لا حدود لها على استيعاب الأفكار والمحاضر القادمة بشكل متواصل من وحدة شؤون السياسات وترجمتها إلى عمل. كانت هذه اللجنة تضم في عضويتها إلى جانب

رئيسها آندرو ونيك ترو اثنين من موظفي وزارة الخزانة هما روبن فيلغيت Robin Fellgate وكيت تشايفرز Kit Chivers بالإضافة إلى ديانا غولدزورثي Diana Goldsworthy الموظفة في مكتب مجلس الوزراء وهي كثيرة النشاط والحيوية لا تعرف الكلل أو الملل. غدت ديانا من أقوى المدافعين عن الميثاق، وخشيت ألاً تجد الود من زملائها في الدوائر الحكومية نتيجة لذلك. وقد كانت خسارتنا لها من الخدمة العامة أمراً محزناً. إذ أن أحد أسباب ذلك شعورها بالإحباط. وكانت هذه المجموعة التي تعمل بإشراف آندرو ونيك، وفيما بينهم وخلال ثلاثة أشهر فقط يتلقون المعلومات ويستخلصون منها برنامج عمل الميثاق، وإلى حدٍّ ما كل ما انبثق عنه فيما بعد.

بدت النتائج في هذه المرحلة غير مؤكدة. ولهذا السبب ألقيت كلمة في اسكتلندا بتاريخ 10 أيار / مايو سنة 1991 ضمنتها قراري بأن أزيد الرهان من خلال تعهدي بإصدار «كتاب أبيض» White Poper في صيف ذلك العام. وكخطوة إضافية تعطي دافعاً للعمل وافقت على طلب من وحدة شؤون السياسات بعقد اجتماع يضم كبار المديرين في القطاع الخاص إلى جانب عدد من الشخصيات الطموحة في كل قطاع الخدمات العامة علاوة على مدققي حسابات ومفتشين مسؤولين عن التنظيم وممثلين عن المستهلكين وبعض من ذوي الخبرة ممن يؤيدون الفكرة. الهدف من هذا اللقاء هو التحقق من صحة مسارنا ومحاولة ابتكار أفكار أخرى من شأنها أن ترفع مستوى خدمة الزبائن قد يطرحها أولئك الضالعون وعلى احتكاك مباشر بهذه الخدمات. وأقيمت الندوة في مبنى Chequers.

ولكن قبل انعقاد هذه الندوة كان لا بد من وضع تلك القطعة الأساسية الهامة في مكانها الصحيح في أحجية الكلمات. مشهد انفصام الشخصية التي أصيبت به وزارة الخزانة عندما يقدم إليها أي مشروع بخصوص تحسين الخدمات العامة مشهد يمتع الناظرين إليه. بعض هؤلاء الموظفين يخشون أن

مشروعاً كهذا ليس سوى مؤامرة عميقة لرفع معدل الإنفاق، ويرى آخرون فيه فرصاً يتيحها التغيير البنيوي الجذري لفرض فاعلية أكبر في أداء القطاع العام. والشيء الذي كانت وزارة الخزانة تواقة لفعله هو الضغط من أجل الخصخصة والمنافسة والتعاقدات الخارجية. وأنا أيضاً أؤيد هذا التوجه. والحقيقة أنني رأيت في ذلك جزءاً أساسياً من الميثاق. من أجل ذلك وجدت فرصة لتحويل هجوم وزارة الخزانة على الميثاق، إلى هجوم على خصوم الميثاق.

بتاريخ الثالث من أيار / مايو طلب نورمان لامونت موافقتي على تكليف فرنسيس مود Francis Maude، وزير الدولة للشؤون المالية في وزارته، على القيام بلقاءات ثنائية مع وزراء دولة في بعض الوزارات يستطيع من خلالها استقصاء آرائهم ومعرفة خططهم من أجل الخصخصة والمنافسة والتعاقدات الخارجية. ثم أرسلت سارة هوغ ونيك ترو لجس نبض فرنسيس مود حول جدية استجابته لو أننا أردنا توسيع دائرة محادثاته لتشمل جميع من لهم علاقة بالبنود الأخرى للميثاق، حيث أنني رأيت وجود وزير دولة من وزارة الخزانة في قلب هذه العملية أفضل وسيلة لإبطال مفعول معارضة وزارة الخزانة، أو على الأقل الحد من العراقيل التي تضعها وزارة الخزانة.

وكانت البدايات مشجعة. فقد أبدى فرنسيس رغبته الجادة بهذه المهمة. وبعد أخذ موافقة وزير المالية، اتصلت بفرنسيس في منتصف شهر أيار / مايو وطلبت إليه القيام بالمهمة. وفي الحال قبل التحدي هو وسكرتيره الخاص فيليب روتنام Philip Rutnam. وقضى فرنسيس فصل الصيف بطوله في عقد جلسات استماع مع كافة الوزارات التي لها علاقة بالخدمات العامة يساعده في ذلك نيك ترو من وحدة شؤون السياسات وجميع أعضاء المجموعة الرسمية. وفي بعض الأحيان يزورون عدداً من الوزارات أكثر من مرة وينتزعون منها المعلومات التي أصبحت فيما بعد المادة الأساسية للميثاق.

كانت العملية بسيطة للغاية. أعدّ نيك ترو بالتشاور الوثيق معي وبمساعدة

زملائه في وحدة شؤون السياسات مجموعة من الأسئلة التي سيوجهها إلى مختلف الوزارات بالنيابة عني كل من فرنسيس مود وآندرو ويتنول وغيرهما من أعضاء المجموعة الرسمية في لقاءات ثنائية. وبعد ذلك دعي أعضاء مجلس الوزراء والأمناء الدائمون في وزاراتهم، واحداً بعد الآخر، لتوضيح ما لديهم من أفكار أخرى تفضي إلى تحسين الخدمات العامة. وطلبت إلى فرنسيس أن يوجه مذكرة، وإن أمكن، مسودة الكتاب الأبيض إلى الزملاء في نهاية شهر حزيران / يونيو.

وقرَّرنا توقيت ندوة سوف تعقد في Chequers قبل الجولة الأخيرة من المحادثات مع مختلف الوزارات بغية أن نقدم للسائلين أفكاراً جديدة. وعقدت الندوة في الثالث من حزيران / يونيو، وكان بين المدعوين مديرون من القطاع العام مثل بوب ريد Bob Reid مدير مؤسسة السكك الحديدية British Rail ومايكل بيشارد Michael Bichard مدير وكالة الإعانات Benefits Agency، ومندوبون عن «لجان الخبرة Think-tank» مثل دافيد ويليتس David Willetts وغراهام ماذر Graham Mather، وشخصيات من القطاع الخاص مثل ريتشارد غرينبري Richard Greenbury من شركة ماركس أند سبنسر Marks & Spencer ومسؤولون عن أجهزة تنظيم العمل مثل بريان كارسبرغ Bryan Carsberg، ومفتشون مثل ستيفن توميم Stephen Tumim وممثل عن دائرة الشكاوى السير ويليام ريد Sir William Reid وبعض الوزراء ذوي العلاقة مثل فرنسيس مود Francis Maude.

كنت في ذلك الحين أشك فيما إذا كان من ليس لهم علاقة مباشرة وبعض الممارسين من الداخل سوف يؤيدون عملنا من خلال الميثاق. لكنني وجدت أن شكوكي ليست بمحلها فقد أظهرت المناقشات حماساً شديداً وأفرزت أفكاراً جديدة. كان ريتشارد غرينبري مشجعاً، حيث قال حالما تنشر أفكارنا هذه فإنه على يقين بأن كثيراً من الشركات الخاصة سوف تعتمدها. وقد كان محقاً فيما قاله ـ وقد دهشنا فعلاً برؤية الكثير من الرزم ذات التوجه

للمستهلك قد أصدرتها شركات خاصة رائدة بعد أن نشر الكتاب الأبيض للميثاق.

صدرت عن هذه الندوة أفكاراً كثيرة استفاد منها فرنسيس في لقاءاته الثنائية. وقد يبدو من نافلة القول أن أصف جولات الغدو والرواح لتلك اللقاءات التي لم أكن مشاركاً فيها بصورة مباشرة. ويكفي القول إن بعض الوزارات، وبصورة خاصة وزارات النقل والداخلية والتربية ووزارة التجارة والصناعة كانت كحال جواد سباق يضطر فارسه ليقوده مرات كثيرة إلى أحد حواجز السباق قبل أن يستعد للقفز، ثم لا يقفز إلاّ والسوط في ظهره.

يبدو أن وزارة النقل تستعبدها عناصر كثيرة تغضُ أبصارها من داخل إدارة مؤسسة السكك الحديدية British Rail. وقد أرغمت على الموافقة على مبدأ الخصخصة رغم أن تفاصيل الخصخصة ستوضع لاحقاً. لكنها تراجعت أمام أفكار ثورية مثل التعويض للركاب عن سوء الأداء، وأن تكفل القيام بالتعرف على الموظفين المسؤولين عن رداءة الأداء، ووضع مستويات معينة للخدمة، وإعطاء المعلومات للركاب عن نوعية الأداء في كل خط من خطوط النقل. لكنني استطعت في نهاية المطاف من إقناع الوزارة بالموافقة على كل هذه النقاط. لكن ذلك كان مثبطاً للعزم وتطلب الجهد الكبير.

واتضح لي من خلال محادثاتنا حول التربية والتعليم أن الوزارة قد وافقت مكرهة على طبع نتائج امتحانات المدارس، ورغم ذلك فقد ظهرت معارضة شديدة من المسؤولين لنشر هذه النتائج بالصيغة العامة للمقاومة على المستوى الوطني. وتبين لي، مثلما تبين لنيك ترو وجون ميلز John Mills، أنه يجب الإصرار على تلك الخطوة. ووافق كينيث كلارك على ذلك في الحال. وهكذا ولدت فكرة ما هو معروف الآن بجداول الأداء الوطني التي يمكن تطبيقها على نطاق واسع لدى سلسلة كبيرة من الهيئات والخدمات العامة. ورغم المعارضة الشديدة من حزب العمال الذي غضّ بصره آنذاك ومن بعض أصحاب

الايديولوجيات في المؤسسة التعليمية آنذاك، ومنذ ذلك الحين، فقد أثبتت هذه الجداول جدواها وشعبيتها حتى أن حكومة حزب العمال الجديدة قد تبنتها، بل وطبَّقت أيضاً الخطط التي وضعناها من أجل نشر بيانات ومعلومات أكثر من هذه بخصوص مقارنة الأداء في المستشفيات. وهذه واحدة فقط من السياسات التي كانت موضع هزئهم وسخريتهم عندما كانوا في المعارضة ثم تبنوها عندما جاؤوا إلى الحكم. والسبب في ذلك أن هذا الشكل من أشكال المحاسبة والمنافسة المبطنة قوة ذات سلطان كبير من أجل خير المجموع، وقد ابتكرت لتبقى ولتكون ميزة من ميزات الحياة العامة.

أما وزارة الداخلية فقد امتنعت في البداية عن نشر جداول الأداء لأقسام الشرطة، لكنها في النهاية وافقت على ذلك. وقد عارضت، في البداية أيضاً، انتساب المواطنين العاديين إلى سلك تفتيش الشرطة Police Inspectorate. وكانت الندوة المنعقدة في Chequers قد أقرت مبدأ الفصل بين وظيفة تقديم الخدمة ووظيفة من يفتش ويدقق في الأداء. أضف إلى ذلك أن مبدأ وجود هيئة تفتيش مستقلة، وعلى وجه الخصوص في قطاع التعليم، مبدأ أساسي وهام في الميثاق. لذلك كنت حريصاً على أن أرى المواطن العادي يمكنه الانضمام إلى مثل هذه الهيئات حيث أمكن. كنت أجد في معظم الأحوال مقدمي الخدمات والمفتشين عليها يأتون من الوسط نفسه ويشتركون جميعاً بالافتراضات المهنية الواحدة الخالية من التفكير. أي كأنه جو عائلي مريح. لذلك رأيت أن إدخال عيون خارجية، معظمها من طبيعة المستهلكين، إلى داخل هذه العملية سوف يضيء الزوايا الضبابية ويقدم لنا آراء جديدة. وكنت على قناعة تامة بأن هذه الطريقة هي عين الصواب.

وبات مبدأ التفتيش المستقل مقبولاً على نطاق واسع، رغم أنني لم أضغط في حينه بقوة كافية لإدخال هذا المبدأ في الخدمات الاجتماعية. واعتبر هذا خطأ مني. كنت على يقين بوجود نقاط ضعف كثيرة في الكثير من دوائر

الخدمات الاجتماعية. ورأينا النتائج المأساوية للمعايير التي تتصف بالبطء والإهمال، حيث الأطفال وغيرهم من أفراد هذا المجتمع الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة لا يجدون الحماية التي يحتاجون إليها. لست ممن يميلون للرأي القائل «سحقاً لعامل الخدمة الاجتماعية». فالعمل الاجتماعي مهنة صعبة تتميز بالإخلاص والتفاني. وقد عملنا على تقوية نفوذ «هيئة التفتيش للخدمات الاجتماعية» لكن ذلك لم يكن كافياً. وكانت وزارة الصحة، طوال عهدي في رئاسة الحكومة، تقاوم بشدة مبدأ فرض التفتيش على المدارس والسجون وأنموذج عمل الشرطة، لذلك قبلنا بالحل الوسط وأدخلنا ذلك الحل في بنود الكتاب الأبيض ويقضي باستحداث وحدات تفتيش داخلية. لكنني وأنا أفكّر بهذا الموضوع الآن، أجد أنه كان لزاماً عليّ أن أضغط أكثر فالتفتيش الكامل الخارجي المستقل أمر في غاية الضرورة.

وكان من الصعوبة بمكان إقناع وزارة الصحة لفوائد نشر المعلومات العامة وأوقات الانتظار. كانت ترتعد خوفاً من حساسيات الرابطة الطبية البريطانية British Medical Assotiation مثلما كانت وزارة التربية ترهب نقابات المعلمين. لذلك اضطررنا للتسوية بالموافقة على نشر معلومات جزئية حول الخدمات، دون أن تتضمن آنذاك معلومات في مجال المستوصفات، التي أصبحت الآن أكثر انفتاحاً. وعلى أية حال، فقد نجحت بعد نضال مرير في الحصول على التزام منها بخصوص موضوع طال النقاش فيه يتعلق بفترات الانتظار غير المحدودة في أقسام المرضى الخارجيين من المستشفيات. وكان إصراري شديداً من أجل الحصول على ضمان يعتبر الأول على المستوى الوطني بخصوص الحد الأقصى لفترات الانتظار من أجل العمليات الجراحية، مع تعهدات محددة للعلاجات الهامة مثل استعاضات عظم الورك، وعمليات المياه الزرقاء في العين (الساد)، وعمليات القلب المفتوح وقرنية العين. ومن الجدير ذكره أن عمليات القلب المفتوح ازدادت بمعدل الثلث بين عامي 1991

و1995، وعدد عمليات المياه الزرقاء (الساد) ازدادت بمعدل الثلثين. فكان ذلك تخفيضاً كبيراً في المعاناة التي لا لزوم لها، وهو في الوقت ذاته مصدر اعتزاز يفخر به نظام الصحة الوطني.

وعلى العموم، قدمنا ضماناً بأن لا يضطر أحد للانتظار أكثر من سنتين من أجل العلاج، وهو هدف تمكنت وزيرة الصحة فرجينيا بوتوملي Virginia Bottomley من تخفيضه فيما بعد إلى سنة ونصف. وقد ثبت نجاح هذا البرنامج. ففي سنة 1990 كان عدد من ينتظرون أكثر من سنة واحدة لتلقي العلاج ما يزيد عن 200000 مريض، وانخفض هذا العدد في سنة 1996 إلى نحو خمسة عشر ألفاً فقط، أي أن ما نسبته مريض واحد أو أكثر قليلاً من كل مئة مريض ينتظرون دخول المستشفيات. وإنني أشعر بأسف شديد لأن تركيز الحكومة الحالية على مؤشر أقل أهمية للوائح الانتظار الإجمالية سوف يؤدي حسب التوقعات إلى فترات انتظار طويلة بسبب اليأس ناهيك عن كونها تشوه نمط تقديم الخدمات في مستشفياتنا. وهذا مجال كان ينبغي على الحكومة الجديدة أن تتبنى سياستنا فيه، لكنها لم تفعل.

أما مشكلة وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الطاقة المرتبطة بها، فهي مشكلة من نوع مختلف. فالمسؤولون هنا لم يقبلوا بوجهة نظري بأن الصلاحيات الرسمية المعطاة لمختلف أجهزة تنظيم العمل يجب أن ترتقي إلى أقوى المستويات وذلك بهدف تأمين مستويات خدمة أفضل، وليكون لديها وضوح أفضل في أزمان التعيين ولكي تقدم التعويضات. واستطعنا في النهاية أن نحصل على موافقتها. بيد أنه للأسف ورغم التحسينات الكثيرة التي أدخلت إلى الخدمات لم تنجح المرافق في إزالة الإزعاجات والقهر التي تفرضها مكاتبها الخلفية على الزبائن. إذ لا يزال مبدأ توقيت التعيينات المعروف عموماً في عالم الأعمال سراباً في عيون تلك المرافق في الوقت الذي يجب أن يكون ممارسة نموذجية.

أثناء إعداد الميثاق كنا نتصور تطبيق حوافز تنظيمية من شأنها أن ترفع المعايير الخاصة بالزبائن. وبعد ذلك، ومع مرور الزمن، توقعت أن تتلاشى تدريجياً سيطرة الدولة الرسمية عندما تبدأ بالظهور نتائج التنافس المتنامي. واليوم نبدو وكأن لدينا أسوأ الأشياء في العالم. أجل، يوجد لدينا تنافس متزايد، ولكن لا تزال موجودة نقاط ضعف كثيرة في خدمات الزبائن التي لم يطبق عليها أي ضغط، يضاف إليها سيطرة الدولة متطفلة ومكلفة للسياسات المالية لما تعتبر الآن شركات خاصة. لذلك فإن إعادة دراسة التوازن فيما بين المنافسة والخيار المتاح للزبائن من جهة والسيطرة المتطفلة وغير المنظمة للدولة على هذه السياسات ينبغي أن تكون على جدول أعمال أول حكومة قادمة للمحافظين.

وبقي على لائحة الأعمال غير المنجزة موضوع البريد. كما أشرت إلى وحدة شؤون السياسات في البداية، كنت متشككاً في موضوع الخصخصة الكاملة لمؤسسة البريد Royal Mail، لكن شكوكي هذه لم تشمل كافة جوانب مكتب البريد Post office. كنت أعلم أنها بحاجة لتحسين مستوى الأداء العام وتأمين حرية تجارية أكبر.

وعندما وصل الأمر إلى تحديد السياسة الخاصة بها مورست علينا ضغوط من جميع الاتجاهات. كانت وزارة الخزانة تريد الخصخصة الكاملة، بينما كانت وزارة التجارة والصناعة تهتم بحماية الموقع الذي يحتله مكتب البريد Post office، ومن ناحية أخرى كان الفريق المختص بالميثاق يريد تأمين الضمانات لمستويات الخدمة، وكان المطالبون بالخصخصة غير راغبين بالموافقة على أية سياسة لا تكون الخصخصة منتهاها. وأخيراً تم التوصل إلى حل وسط يتمثل بوضع خطة لرفع احتكار مكتب البريد على نقل الطرود البريدية التي تقل كلفتها البريدية عن جنيه واحد، وإحداث جهة ناظمة للعمل تتمتع بالاستقلال وعلى أن توضع معايير الخدمة خارجياً من قبل وزارة التجارة والصناعة. وستكون ثمة

قواعد وأحكام أفضل للمعلومات وتعويضات أكبر في الحالات التي تتدنى فيها مستويات الخدمة. وفي الوقت نفسه يطلب إلى مكتب البريد أن يسمح للزبائن أصحاب الكميات الكبرى من البريد بفرز مسبق لبريدهم وتوجيهه إلى القناة البريدية الخاصة.

كانت هذه الرزمة من التوجهات أساس سياسة بياننا الانتخابي لسنة 1992، كما كان في جميع نواحيه حلولاً وسطاً. لذلك لم يدهشني بعد الانتخابات أن أرى مايكل هيزلتاين ونورمان لامونت يعكفان على إعادة دراسة هذه السياسة. وفي النهاية ثبت أن مؤسسة البريد Royal Mail واحدة من المجالات التي لم نستطع أن نجد لها حلولاً مرضية، وذلك بسبب الشكوك التي كانت تساور الأوساط البرلمانية للحزب. فقد بذل النواب المحافظون من كلا جناحي الحزب اليمين واليسار جهوداً كثيفة لكي لا نحصل على الأغلبية في مشروع خصخصة البريد. ومنهم رودس بويسون Rhodes Boyson ونيك ونترتون Nick Winterton من صقور المحافظين، وقد نفرا من هذه السياسة.

إن تقريراً موجزاً عن بعض بنود الميثاق الأكثر إثارة للجدل قد يعطي فكرة عن المدى الواسع لهذه المبادرة، ويوضح أيضاً التشكيك الذي واجهناه والذي وصل إلى درجة وضع العراقيل. غير أنه من الخطأ أن يكون التركيز على المصاعب فقط. فالفضل في إيجاد الحلول لمعظم المشاكل يعود بشكل رئيسي إلى فرنسيس مود الذي دعمته بتدخلي الشخصي حين لزم الأمر، وإلى المعارك التي خاضها في دوائر الحكومة بشارع وايتهول سارة هوغ ونيك ترو. واستطعنا أن نقدم إلى مجلس الوزراء بتاريخ 11 تموز / يوليو سنة 1991 رزمة من المشاريع تبدو من حيث مجالاتها وترابطها مثيرة لإعجاب أكثر الزملاء تشككاً، وقد أثارت حماس الضدين السياسيين على حد سواء هما مايكل هيزلتاين Michael Heseltine وجون ريدوود John Redwood.

ثم انطلقت مبادرة الكتاب الأبيض White Paper على الصعيدين البرلماني

والشعبي بتاريخ 22 تموز / يوليو. كان حزب العمال في موقف معاد. إذ كان يعتبر القطاع العام حرزه وحماه لذلك يقوم بالهجوم على أية محاولة نقوم بها لتحسين وضع هذا القطاع. كما اتسمت تعليقات بعض المعلقين من أقصى اليمين بضآلة المعلومات حيث ليس لديهم أي اهتمام حقيقي بالخدمات العامة. لكن كانت ردة الفعل لهذه المبادرة عموماً إيجابية. وأقولها بصراحة، لم تكن تهمني كثيراً الاستجابات الفورية للمبادرة التي غالباً ما تكون متوقعة. إنما الذي كان يهمني ما سوف يحصل بعد تلك الاستجابة، أي ما يقصد إنجازه من خلال الميثاق، أو بمعنى آخر التحولات في نوعية الخدمات العامة ووضعها والفائدة المتوخاة لمجموع المواطنين.

ولكي أحافظ على الزخم الحاصل للكتاب الأبيض أنشأت وحدة خاصة داخل مكتب رئاسة مجلس الوزارة تكون بقيادة فرنسيس مود، كما شكلت هيئة من المستشارين من خارج الحكومة برئاسة جيمس بلايت James Blyth المدير التنفيذي لشركة بوتس Boots. والمطلوب من هاتين الهيئتين أن تساعدا على تطوير أفكارنا. وقد ثبت أن لهاتين المبادرتين قيمة كبرى.

ثم قررت أن أجعل هذه الهيكلية تكتسب الصفة الرسمية بعد انتخابات سنة 1992، فأحدثت وزارة دولة جديدة هي وزارة الدولة لمعايير الخدمات العامة Office of Public Service Standards (OPSS) وذلك لأضمن أن السعي نحو المستويات الأعلى للخدمات العامة لن ينحرف جانباً ويكون موضوعاً هامشياً مثلما يحصل دوماً بالمبادرات الجديدة عندما تتحول أنظار رئيس الوزراء إلى موضوع جديد. وكان أملي أن يستطيع فرنسيس مود قيادة هذه الوزارة كما يستحق فعلاً، لكن للأسف فقد مقعده النيابي في انتخابات سنة 1992، فأخذ هذا المنصب ويليام والدغريف William Waldgrave الذي قام بهذا العمل بذكاء وحكمة.

ولكن إلامَ وصل ذلك؟ إلامَ يصل هذا كله؟ بعد هذا كله، بقي «ميثاق

المواطن» واحداً من أشياء قليلة بعيداً عن هوس حكومة بلير Blair، المزعج أحياناً، ذلك الهوس الذي يجعلها تعيد تسميته، أو تعيد اختراع أشياء لم تبتدعها هي أصلاً. كنت أرى هذا الميثاق برنامج عمل لعشر سنين على الأقل. وبعد مرور ست سنوات على انطلاقته، وبالرغم من كل المصاعب التي اعترضت سبيله، فقد ظل صامداً أمام اختبارات الأحداث. ذلك أن التأكيدات التي تضمنها لجهة وضع المعايير، ونقل المعلومات، كانت مثالاً يحتذى حتى لدى القطاع الخاص. كما تنبأ ريك غرينبيري Rick Greenbury. وكانت وحدة شؤون ميثاق المواطن، وفيما بعد وزارة الدولة لشؤون معايير الخدمات العامة OPSS محط اهتمام، وزيارة مندوبي الحكومات من مختلف أنحاء العالم الذين اهتموا بمعرفة تلك الأداة التي ابتكرناها وكيف يمكن تطبيقها في بلادهم لإيجاد الحلول لمشاكلهم الداخلية. لكن أهم وأفضل مكافأة لنا كانت من داخل بلادنا. فقد تابعنا تنفيذ البرنامج الذي تضمنه الكتاب الأبيض White Paper خلال السنوات التي أعقبت شهر تموز / يوليو سنة 1991، وبدأنا بتوصيف المعايير، سنة بعد أخرى، من أجل الخدمات العامة.

ولم نترك بنداً من بنود البرنامج لم نضعه موضع التنفيذ. وكنت في داخل نفسي راضياً كل الرضا عن الطريقة التي بدأ بها أولئك الذين يعملون في ميدان الخدمة العامة يعرفون معنى احترام الذات الذي يشعر به المرء بعد أن يقدم خدمة أفضل للجمهور، هذا إن لم يكن ذلك الاعتراف من قادة النقابات. وابتكرنا «جائزة الميثاق» وهي جائزة تحتفظ بها لمدة ثلاث سنوات مؤسسات الخدمة العامة التي تحقق المعايير الموضوعة لتلك الخدمة، وأصبحت بالتالي الجائزة الأكثر شعبية حيث تصلنا كل سنة آلاف الترشيحات للجائزة، علاوة على حسن تقدير واعتراف من المستفيدين من الخدمات. وقد تم توزيع نحو 650 جائزة خلال خمس سنوات من تاريخ انطلاقة الكتاب الأبيض للميثاق، إضافة إلى ما يقرب من 350 هيئة نالت كلها شهادات التقدير العالي. لقد كان

هدفي على الدوام رفع مستوى الخدمات العامة ورفع مستوى القائمين على هذه الخدمات وتحسين أوضاعهم.

رب قائل قال إن الميثاق ليس راديكالياً ولا يحدث تغييرات جذرية. وإنني أقول إنه أكّد على خصخصة السكك الحديدية؛ ورفع إدارة الحكومة عن النقل بالحافلات؛ وأعطى المواطن حق رفع الدعوى أمام المحاكم في حالات وجود أعمال صناعية غير قانونية تعوق الخدمات العامة؛ وشجع التعاقدات الخارجية في القطاع العام إضافة إلى المنافسة. فهذا البرنامج، والحالة هذه، ليس برنامجاً كليلاً.

وثمة من قال إن البرنامج يتسم بضيق الأفق والتفكير. وهذا القول هراء بالتأكيد. إذ يمكن اعتبار وضع لبنة واحدة فقط عملاً تافهاً، لكن على المرء أن يضع اللبنات الكافية ليحصل على بنيان كامل، صحيح أننا كنا نريد أن يتقدم الناس لاختبارات قيادة السيارات في عطلة نهاية الأسبوع، وأن يتمكنوا من حجز أماكنهم لهذه الفحوص بالهاتف ويدفعوا رسومها ببطاقات ائتمان. وصحيح أننا كنا نريد أن نكفل للآباء أن يتلقوا التقارير السنوية عن سير أعمال أبنائهم في المدارس (حيث أن مئات الآلاف من الآباء لم يتلقوا مثل هذه التقارير، وذلك خلافاً لما قاله أمين عام دائم سابق)، وصحيح أننا كنا نريد معاملة أفضل للشهود في المحاكم ولأعضاء لجنة المحلفين فيها. وصحيح أننا كنا نريد تخفيض زمن الانتظار للحصول على جواز سفر إلى النصف كما فعلنا. أجل هذا كله صحيح، حتى أننا أردنا أن نخصص مراكز للخدمات على الطرقات العامة.

إن من أبسط الأشياء في الدنيا أن يعمل المرء على الإقلال من أهمية هذه التحسينات. غير أن العمل الصبور في وضع اللبنات فوق بعضها ليكتمل البناء قد جلب المنافع الكثيرة لعدد لا يحصى من الأشخاص الذين لم يدركوا جيداً أن الفضل في ذلك كله يعود للميثاق. وعلاوة على ذلك يعود الفضل أيضاً للميثاق في تحويل الخدمات الأساسية الكبرى كالصحة والتعليم نحو الأفضل

بكل المقاييس. ليس ثمة نقطة للتوقف فالطريق طويل والمرء يجد أمامه دوماً مسافة يتعين عليه أن يقطعها؛ لكن هذا المسار الطويل ما كان له أن يبدأ لولا التغيير الحاصل في المواقف، ولولا التركيز الجديد على المعايير وعلى المحاسبة على الخطأ.

وهنا تكمن الراديكالية الحقيقية والنزوع إلى التغيير الجذري التي تتضمنها مبادرة الميثاق، ونقصد بذلك الانسلاخ عن تلك النظرة القديمة المكررة دون تغيير والقائلة إن الوسيلة الوحيدة للتقدم هي دفتر شيكات الحكومة (أي أموال دافعي الضرائب)، وأن يظهر للآخرين بأنه من خلال رفع المستويات، تكون حرية عمل الإدارات المحلية التي توازنها المحاسبة أكثر فاعلية من التشريعات والنشرات الدورية والأنظمة. فالبيروقراطي يحلم دوماً بوضع قوانين جديدة، أما السياسي فيجب أن يهتم بالنتيجة النهائية. وتلك هي الأشياء التي أريد للميثاق أن يعرّفها وأن يستهدفها وأن يقيسها.

وقد اتبعنا طباعة الميثاق الأصلي بتقارير سنوية حول سير عمله وحددنا أهدافاً جديدة لتحسين الأداء. وأصدرنا وثائق متخصصة لكل قطاع على حدة تحدد المستويات المتوقعة، والضمانات المقدمة والمسؤوليات الملقاة على كل خدمة من الخدمات العامة. وقد طبعت هذه الوثائق بلغة إنكليزية بسيطة وواضحة يستطيع قراءتها وفهمها كافة المستهلكين. ومع حلول سنة 1997 تم طبع اثنين وأربعين ميثاقاً إفرادياً وضعت بنودها على مرأى من عامة الناس، في الدوائر الحكومية وفي المطارات وفي محطات السكك الحديدية والمستشفيات وغيرها من الأماكن في طول البلاد وعرضها. وتم توزيع نسخ من الوثائق الرئيسية مباشرة إلى المنازل مثل الميثاق الخاص بالآباء، والميثاق الخاص بالمرضى وميثاق المستأجرين. تضمنت هذه الوثائق أهدافاًعدة. كانت تخضع هذه الوثائق لمراجعة جديدة كلما اقتضى الأمر وذلك بهدف تشديد قسوة الأهداف، كما كانت مصدر دعم أساسي لرفع مستوى الخدمات.

وللأسف لا بد لي من الاعتراف أنني كنت على قناعة أكيدة بأن للأسماء والدعاية الواسعة أهميتهما. فميثاق المواطن لم يستطع أن يستقطب اهتمام الجماهير كما كان ينبغي له بما يحتويه من هجوم واسع وعميق على رداءة الخدمة العامة وأساليب العمل القديمة الطراز والبالية. كنا هادئين، غير فعالين في ثورتنا لدرجة أن القليل النادر من العامة لاحظوا ذلك الجدار العالي الذي يتعين علينا أن نتسلقه. حتى التشابه في أسماء تلك المواثيق المنفصلة عن بعضها جعل بعض النقاد يزعمون أن كل ما يتضمنه البرنامج هو نشر وثائق. لكن الواقع يختلف بالطبع عن هذا الزعم. هذه الوثائق الإفرادية المختصرة والمركزة كانت فقط جزءاً من كل تلك السلسلة من الآليات التي عبرها وضعت أهدافنا موضع التنفيذ.

ومن بين كل المبتكرات التي تضمنها الميثاق، كان وضع مستويات الخدمة في العلن أمام الجميع، ووضع التقارير حول نتائجها إضافة لنشر جداول المقارنة لمختلف الروابط الأثر بعيد المدى. وقد اضطر حزب العمال وهو في الحكم بسبب ما رآه من شعبية هذه المبتكرات وقيمتها العملية أن يتخلى عن معارضة نشر تلك الجداول. وقد عمَّمنا هذه الجداول تباعاً في كافة ميادين الخدمة العامة. واجهنا مقاومة من النقابات التعليمية، كما سوف أعرض لهذا لاحقاً. وقد كنا على صواب فيما فعلنا. فمن غير المعقول ألاَّ توضع تلك المعايير لمستوى الخدمات أمام الجمهور وألاَّ يجري قياسها علناً، وهذا هو التحدي الذي يحث المديرين ومقدمي الخدمات على العمل نحو الأفضل. وهكذا يستطيع المستفيدون من الخدمات أن يقارنوا النتائج النهائية. ولا أعتقد أن أحداً يشك في ذلك. فمثل هذا النظام لم يكن ليفكر به أحد قبل سنة 1991.

وكنا على صواب أيضاً في الإصرار على الفصل الرسمي بين الصلاحيات، صلاحيات من يقدمون الخدمات، وصلاحيات من يقوم بالتفتيش عليها. فكان إحداث هيئات تفتيش مستقلة، أو تفعيل الهيئات القائمة، عنصراً

أساسياً في رفع مستوى الأداء. وعندما طرحت فكرة إحداث وزارة خاصة للمعايير في القطاع التعليمي Office of Staudards in Education تتمتع بصلاحيات واسعة وتكون من الناحية التشريعية مستقلة عن وزارة التربية. لم تجد الفكرة صديقاً لها في الحكومة. ولم أجد التأييد لها إلاّ من وحدة شؤون السياسات ومن كين كلارك Ken Clarke ومايكل فالون Michael Fallon الوزير في وزارته. ومرة أخرى كانت الحكمة التي تلقيناها على خطأ.

كانت الحجج التي قدمها ستيفن توميم Stephen Tumim في الندوة التي عقدت في Chequers والتي يدافع فيها عن دوائر تفتيش مستقلة استقلالاً تاماً سنداً قوياً لمشاعري الخاصة. فالأنظمة قد تميل إلى الترهل إن لم تتعرض للتحدي والتحريض من الخارج. وقد تغدو الأوساط ذات النفوذ مطمئنة لبعضها بعضاً. لذلك كنت شديد التصميم على أن تكون كل مدرسة في البلاد معرضة للتفتيش الخارجي، وذلك بهدف بناء قاعدة صلبة للمعرفة ولمعايير يجري قياسها ومعلومات تُنقل للآباء، ونستطيع أن نبني على أساسها نهضة تربوية تضطلع بها الدولة. وبدأت وزارة المعايير في القطاع التعليمي Office of Standards in Education بقيادة ستيوارت سذرلند Stewart Sutherland وكريس وودهيد Chres Woodhead تنهض هذه المهمة بشكل رائع. فالتفتيش المستقل هو العنصر الأهم في تحسين مستويات الخدمة العامة، ويجب أن يظل كذلك، سواء على صعيد السلطات المحلية، أو المدارس أو السجون أو الشرطة، أو الخدمات الاجتماعية، وله موقعه أيضاً في نظام الصحة الوطني. لكن هذا التفتيش، في الوقت نفسه، يجب أن يقاوم إغراءات الإغراق في البيروقراطية. ويتعين عليه أن يركز جميع موارده على تقديم العون للمقصرين بدلاً من الأخذ بالنجاحات من خلال دفاتر الأنظمة. وينبغي أن يركز على تأمين النتائج الجيدة دون إملاء طريقة عمل معينة. كما يتوجب ترسيخ استقلالية التفتيش عن نفوذ وتأثير الوزارات. فالدوائر الحكومية في شارع وايتهول Whitehall تميل إلى

الدخول في علاقات حميمية مع مندوبي من يقدمون الخدمات العامة. صحيح أن مثل هذه العلاقات أفضل من وجود عداوات فيما بينهم، لكن مثل هذه العلاقات يجب ألاَّ تمنع التدقيق الصارم في أعمالها الذي كنا ننادي به، كما كان يحصل في الماضي.

لقد حققت التغييرات التي أحدثناها نصيبها من النجاح. وكانت نموذجاً احتذت به كثير من الدول في أرجاء العالم. وقد أعطت ثورة المعلومات هذه الصلاحيات الواسعة للمستفيدين من الخدمات كما لم يحصل من قبل. جعلتهم قادرين على معرفة إمكانيات تحقيق المستويات الأفضل والإصرار عليها. وبالإضافة إلى سياساتنا بخصوص توسيع مجالات الاختيار فقد كان من شأن هذه الثورة أن حفزت المنافسة. وعلى سبيل المثال، ما هي قيمة حق الاختيار عند الآباء عندما يفكرون بمدرسة لأبنائهم إذا كانوا لا يعرفون المستويات والمعايير المطبقة في تلك المدرسة؟ أما الآن فهم يعرفون.

المنافسة والاختيار، عند ممارستهما بشكل مباشر أو عندما يتم تقليدهما عن طريق الغير، هما العنصران الأساسيان في عمل الميثاق. وإلى جانب هذين العنصرين يجري تحديد الأهداف من أجل التحسين والانفتاح والمحاسبة والتفكير بالمستهلك وراحته، بالإضافة إلى حق المستهلك بالحصول على الإيضاحات والتفسير، أو التعويض، إذا حصل خطأ ما.

بيد أن ميثاق المواطن ليس عصا سحرية. ولم أزعم يوماً أنه كذلك. إنما هو انطلاقة لعملية تغيير بطيئة وطويلة المدى. ولا بد لهذا التغيير أن يحصل من أجل خير مدارسنا ومستشفياتنا ووسائط النقل لدينا ومن أجل خير الخدمات العامة كلها. إنه تغيير من أجل خير الملايين من الناس الذين يعتمدون على الخدمات العامة. وقد ترسخت هذه الانطلاقة الآن، ولا بد من المضي بها قدماً. خلال الأربعين سنة من عمل الخدمات العامة قبل انطلاقة ميثاق المواطن، لم يحصل إلاَّ القليل النادر من التقدم، وفي غضون ثمان سنوات منذ انطلاقته تغيرت المواقف، وارتفعت المستويات كما ارتقى احترام المواطن لهذه

الخدمات العامة، كما كنت آمل، في كثير من الحالات. إنها عملية ليس من السهل تعريفها بكلمات أو وصفها في عناوين مختصرة. ومع ذلك فأنا على قناعة تامة أنها العملية الصحيحة، وأن نتائجها وآثارها بعيدة المدى تحمل الفائدة للجميع. إنها عملية انطلقت لكي تستمر وتبقى.

obeikandl.com

## الفصل الثاني عشر

# ماسترخت

«نحن نعرف غايتنا الرئيسية. لن أحيد عن موقفي. والخيار لهم، سوف نقول «لا» إذا اضطررنا لذلك».

كانت تلك عبارة تحمل في طياتها نغمة عدوانية كتبتها في مذكرة تؤكد أن الزعماء الستة من الديمقراطيين المسيحيين في المجموعة الأوروبية، قد اتفقوا على ألاً يقبلوا بأية نتيجة للمفاوضات الخاصة بمعاهدة الاتحاد الأوروبية «لا تؤكد على عدم الرجوع عن التطورات الديمقراطية والفدرالية للاتحاد المستقبلي». ثم أكدوا على هذه النقطة من خلال تأييدهم للفصل الخاص بالشأن الاجتماعي في المعاهدة والمطالبة بصلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي. وكانت رسالة غير مشجعة تلقيتها عشية سفري إلى ماسترخت في هولندا من أجل المفاوضات النهائية للمعاهدة في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1991.

وقد فُسرت آراؤهم تلك على أنها إنذار لبريطانيا. هؤلاء الزعماء الديمقراطيون المسيحيون هم المستشار هيلموت كول Helmut Kohl ورؤساء الحكومات في كل من بلجيكا واليونان واللوكسمبورغ إضافة إلى رئيس وزراء هولندا رود لوبيرز Ruud Lubbers الذي سوف يرأس المؤتمر. من هنا اتضح لي أننا مقبلون على وقت عصيب. لقد وجدت معاهدة ماسترخت، كما أصبحت تعرف فيما بعد، ماثلة أمامي منذ اللحظة التي استلمت فيها منصب رئيس

الوزراء. وكانت بنود جدول الأعمال الهادفة إلى التوصل إلى اتحاد نقدي أوروبي EMU قد تحددت في تقرير ديلور Delors Report لسنة 1989، وأُضيف إليه فيما بعد اتحاد سياسي نتيجة لصفقة عقدها كول وفرنسوا ميتران. كانت تلك القمة نذيراً بانقسامات تهدِّد حزب المحافظين، وفيما بين شركائنا على حد سواء. وكان رأيي أن هذه مفاوضات جاءت قبل أوانها، وأصابني الإحباط بأن معاهدة جديدة لا تزال على جدول الأعمال.

كان القانون الأوروبي الموحد Single European Act لسنة 1986 قد أنشأ سوقاً واحدة للتجارة والخدمات في أوروبا، وهذا أمر جيد جداً للتجارة، وفي الوقت ذاته فهو محرك يدفع باتجاه التكامل، مما جعل الكثيرين يفكِّرون جدياً بالمضي قدماً نحو المزيد. والآن، وبعد مضي خمس سنوات على هذا القانون لا تزال السوق الموحدة غير مكتملة، حيث أن الكثير من شركائنا لا يستسيغون كل ما تتضمنه معاني التجارة الحرة، ويعارضون تطبيقها في مجالات هامة. ومع ذلك كانت ثمة رغبة واضحة في المضي قدماً في هذا السبيل، حيث كان شركاؤنا تواقين لدعم هذا التكامل التجاري باتحاد نقدي وسياسي، وذلك بإلحاح من المفوضية الأوروبية، ولم يكونوا على استعداد قط للتوقف عن هذا الاندفاع بفعل الحذر الذي أبداه عامة الناس حيال أوروبا «أكثر» مما هم فيه، حيث كانت دعوتهم بصوت عالٍ أن السوق الأوروبية الواحدة بحاجة لعملة أوروبية واحدة. لذلك لا ينبغي لنا أن نشعر بأية مفاجأة في ذلك، فهذا طموحهم منذ زمن طويل.

لكن طموحهم هذا كان مشكلة لبريطانيا. فأية معاهدة من شأنها أن تعطي صلاحيات أوسع ونفوذاً أكبر للمجموعة الأوروبية لن تلقى القبول في المملكة المتحدة، ناهيك عن أن توقيت مثل هذه المعاهدة، القريب جداً من موعد انتهاء الدورة البرلمانية هو أسوأ توقيت. ففي ذلك الوقت كان توجيه السياسة الأوروبية مصدراً للانقسام داخل حزب المحافظين. والجراح التي خلَّفها رحيل

مارغريت تاتشر لا تزال تنزف وليس ثمة ما يشير إلى التئامها. وقد أقنع أخلص المخلصين لها، بأن سياستها المعارضة للتكامل الأوروبي هي السبب الرئيسي لسقوطها. لذلك كانوا يعارضون أي توجه نحو تغيير هذه السياسة. وكان أعضاء آخرون في الحزب يفضلون موقفاً أكثر تعاوناً. ولم يكن من السهل التوفيق بين وجهتي النظر هاتين حتى في أفضل الأوقات، أما بعد رحيل مارغريت تاتشر فقد صار مستحيلاً، لا سيما وأنها الآن تحرَّرت من قيود الوظيفة والمنصب، وصارت زعيمة من يتولون الموقف العدائي لبنود في المعاهدة يراها شركاؤنا أساسية وجوهرية.

لهذا اتخذت الموقف البراغماتي بخصوص المجموعة الأوروبية. رأيت أن مصلحتنا الاقتصادية تقتضي أن نكون عضواً في هذه المجموعة. رحبت بالتعاون المعقول. ولم يكن لديّ صعوبات أو مخاوف إزاء ألمانيا. واقتنعت بفكرة أن كوننا عضواً في مجموعة تضم خمسة عشر بلداً، يعني أننا في بعض الأحيان قد نتوصل إلى إجماع في الرأي حول أمر قد لا يكون في كليته لصالحنا. وكنت أتوق لإعادة بناء الجسور المتكسرة وأن أحول دون أن يُنظر إلى بريطانيا على أنها الرجل الغريب في جماعته الذي يستبعد دوماً عن المشاورات الخاصة، التي كانت في أغلب الأحوال تسبق اتخاذ سياسة جديدة في أوروبا.

لقد فوجئت حقاً عندما اكتشفت في أوائل حضوري لاجتماعات المجلس الأوروبي أن قوة الإرادة التي عرفت بها مارغريت تاتشر، كانت موضع إعجاب الجميع داخل بريطانيا قد استخدمت ضدنا في الخارج. وكانت موضع دعابات ساخرة من الآخرين. ومعظم الزعماء الآخرين لا يتفقون معها في الرأي. فقد قيل لي: «إنها قوة توحد الجميع، فقد وحَّدتنا جميعاً ضدها». وبعد أن تجري أحاديث تتسم بالبرود يلجأ شركاؤنا لإعادة المرح فيما بينهم من خلال ملاحظة ساخرة يطلقونها عن عدوهم المشترك ـ مارغريت.

ورغم ذلك كله، كنت أشاطرها الرأي في ما يثير قلقها. لم أكن من المتحمسين لفكرة أوروبا اتحادية (فدرالية). ولم أقبل بمبدأ الاتحاد السياسي. ولم أرغب إطلاقاً بالتخلي عن الجنيه الاسترليني. أما بخصوص «الفصل الاجتماعي» في المعاهدة فقد رأيت أن ما جاء فيه يشكل إضافة زائدة إلى التكاليف التي يتحملها أرباب العمل ويزيد من حدة البطالة. ولم أرغب في رؤية صلاحيات أوسع بيد المفوضية الأوروبية. كنت أؤمن أن توسيع المجموعة الأوروبية لتضم دول وسط أوروبا أمر جيد. وفي هذه القضية لم أكن وحيداً، أما في غالبية القضايا الأخرى فقد كانت بريطانيا معزولة عن الآخرين. لم يشأ أحد أن يقف إلى جانبنا حتى لو رأوا أن موقفنا صحيح، وذلك يعود إلى سمعتنا بأننا الزمرة صعبة المراس داخل المجموعة.

كنا بحاجة لحلفاء. لدينا حقنا بالنقض (فيتو) واستخدمنا هذا الحق لمنع تبني سياسات حول قضايا لا نقبل بها من جهة المصالح الوطنية. لكن هذا الحق سلاح لا يمكن استخدامه إلاّ نادراً. ولا يمكن لدولة واحدة أن تقف دوماً بوجه طموحات إحدى عشرة دولة أخرى بخصوص سياسات تلتزم بها تلك الدول الإحدى عشرة. وقررت أن أتعرَّف على زملائي قادة الدول الأخرى معرفة أوثق. أردت أن أعرف ما الذي يجعلهم يتردَّدون. لماذا يفضلون سياسات لا تروق لنا؟ ما هي أولوياتهم؟ ما الشيء الذي يمكن أن يسلِّموا به وما الشيء الهام والأساسي عندهم؟

ووجدت أنه لا يوجد تحامل ضد بريطانيا من حيث الأساس، والكثيرون من القادة الآخرين إلى جانب بريطانيا، غير أنهم، وعلى نحو مشابه لموقفنا، تدفعهم مصالح بلادهم في المقام الأول. وأهم صانعي السياسة ثلاثة هم المستشار كول والرئيس ميتران وجاك ديلور Jaques Delors رئيس المفوضية الأوروبية.

أما جاك ديلور فهو شخصية عمقتها صحافة التابلويد البريطانية. لكن

الذين يعرفونه عن كثب يجدون فيه شخصاً مقتدراً ذا إحساس مرهف، ولو كان في بعض الأحيان سريع الغضب. لبق في حديثه ويتكلم بهدوء، رغم أنه لا يحسن التعبير عن مبتغاه باللغة الإنكليزية. في أول لقاء لي معه كان شديد الحماس والعاطفة وهو يتحدث عن أحد الساسة الأوروبيين يدعى دو ـ غلاس Du Glas، بينما كان يعدد مزايا هذا الرجل، بدأت أشعر بشيء من الاهتمام وساءلت نفسي لماذا لم تكن معلوماتي أفضل مما هي عليه؟ من هو ذلك النموذج لرجال السياسة؟ وما لبثت أن اكتشفت أن ذلك الرجل هو دو ـ غلاس هيرد Dou-glas Hurd.

لاجتماعات المجلس الأوروبي تقليد خاص به يتضمن الدعوة إلى مأدبة غداء غير رسمية تقدم فيها الدولة المضيفة أفضل الأطعمة وأحسن أنواع النبيذ. وفي مآدب الغداء هذه يكون ديلور Delors عادة الشخصية المتميزة بقوتها، في نظره. وأثناء المأدبة يقوم رئيس مؤتمر القمة بدعوته لطرح بعض القضايا ذات الصلة بالمؤتمر، ويستغل ديلور هذه المناسبة فإن كان الموضوع لا يروق للبريطانيين، تتبدل لهجته ليغلظ قوله ويأخذ بالحديث عن عموميات مبهمة بدل الحديث عن تفاصيل يتقن الكلام فيها كل الإتقان. وهذا، بالطبع شرك يقع فيه من لا يحذر المطبات. لذلك عودت نفسي أن أمتنع عن النبيذ ذلك لأن اقتراحاً مثيراً للجدل يتقدم به ديلور أثناء المأدبة قد يمسي أحد نتائج القمة إن لم يعترض عليه أحد في حينه. ولم أتصوَّر نفسي يوماً أقول لمجلس العموم إن اقتراحاً مثيراً للذعر قد مرَّ أمامي خلسة وأنا أمتِّع نفسي باحتساء كأس من نبيذ Puligny Montrachet.

أعجبت بهيلموت كول Helmut Kohl منذ اللقاء الأول، وغدونا أصدقاء، بل وحلفاء في بعض الأحيان. ثمة أشياء كثيرة مشتركة بيننا. فهو ابن موظف بسيط، عمل حجاراً ليتمكن من متابعة دراسته. وهو رجل ذو نزعة عاطفية ومشاعر عمومية الرؤية تشبه تلك التي تميز بها ويلي واتيلو Willie Whitelaw

ويكره التفاصيل. يتمتع بروح مرحة تحب الدعابة إضافة إلى اهتمام شديد بالسياسة البريطانية. وهو معجب بونستون تشرشل Winston Churchill وغالباً ما يتحدث عنه بدفء العاطفة. كانت لقاءاتنا تمتد لوقت أطول مما هو متوقع لها، ونحن نتحدث عن المكائد السياسية الحاصلة حولنا قبل أن ننتقل للحديث عن جدول أعمالنا. وهو رجل حاد الذهن ذو دهاء سياسي وكثيراً ما يعتمد على إحساسه الداخلي، وحيث أنه على علم واسع بتاريخ بلاده لا ينسى إطلاقاً ماضي ألمانيا ويسعى دوماً لترسيخ موقعها بشكل مأمون في أوروبا المستقبل.

كان يكثر المزاح حول الصندوق الوزاري الأحمر الذي يحمله سكرتيري الخاص، فيقول ساخراً كلما يراه «آه ـ ذاك هو! كل أسرار الحكومة البريطانية. كيف نتغلب على أوروبا بصندوق واحد». وغدت تلك العبارة النكتة الدارجة، وغالباً ما يلحق هذه النكتة بعض الإضافات أثناء مآدب الغداء في اجتماعات القمة. وبعد بضع سنوات على ابتداء علاقة العمل هذه طلبت أن يُصنع لي مجسَّم صغير لهذا الصندوق الأحمر لأجله. وعندما جاء به رودريك لين Rodric Lyne سكرتيري الخاص للشؤون الخارجية الذي خلف ستيفن وول Stephen Wall، ووضعه على الطاولة الصغيرة بيني وبينه، بدأ هيلموت مزاحه المعتاد. فقلت له «هذا مختلف فهو يحتوي على الأسرار الألمانية»، ثم أدرت المجسَّم نحوه لأريه النسر الألماني وقد نقشت الكلمات تحته بالذهب: «السيد المستشار الاتحادي هيلموت كول «Herr - Bundeskunzler Helmut Koul» أشرق وجه هيلموت، مثلما يفرح طفل في عيد الميلاد، وقلت له واعداً «وفي السنة القادمة ستأخذ المفتاح».

ربما تكون مثل هذه الأحاديث تافهة لا قيمة لها، لكنني أعتقد أن مثل هذه الألفة الشخصية تضيف بعداً إنسانياً للدبلوماسية. إذ بالصداقة والتفاهم يتولد قسط من الثقة التي قد تجعل العالم أكثر أمناً وسلامة. ومن الخطأ القول إن الكيمياء الشخصية بين الزعماء ليست بذات أهمية عندما يراد التوصل إلى

قرارات حاسمة، وبأن المصالح القومية فقط هي التي تهم. وأنا لا أتفق مع هذا الرأي. وفي الوقت ذاته، من غير الحكمة أن نبالغ في وضع قيمة أكبر لعملية الصداقة في الشؤون الدولية. لكن ينبغي ألاَّ نبخس الصداقة حقها. فكِّروا، وتأمَّلوا للحظة واحدة فقط كيف تخلق المصاعب من الغضب والمشاكسة وسوء التفاهم.

وعلى نحو هيلموت كول، جاء فرنسوا ميتران من بيئة متواضعة. لكنه أكثر جلالاً ومهابة في سلوكه وعاداته، وهو عالم متبحر في التاريخ وعلى معرفة واسعة جداً بتاريخ بريطانيا. ذات مرة ونحن نتناول طعام الغداء في المبنى رقم 10 بلندن سألني من هو أعظم ملوكنا. فأجبته محاولاً استفزازه «الملك هنري الثاني» أجابني بسؤاله «أحقاً تقول؟ هذا مثير للاهتمام. ولماذا هو؟» أجبت «لقد فتح معظم أنحاء فرنسا وتزوج الباقي». وهنا ردَّ عليّ ميتران بهجوم أقوى: «أما أنا فأعتقد أنه ويليام الأول الذي فتح إنكلترا كلها ولم يتزوج بامرأة إنكليزية واحدة».

كان ميتران يبدو في معظم الأحيان شاحب الوجه معتلاً. وهو فعلاً كذلك. فهو يعاني من سرطان البروستات الذي تسبَّب بوفاته في كانون الثاني / يناير سنة 1996. وكانت شجاعته في مواجهة هذا المرض وبقاؤه في منصبه شيئاً يدعو للإعجاب. كنا نراه في بعض الأحيان عندما تلقى كلمات باعثة للضجر يستغرق في كتابة بطاقات بريدية. وفجأة ودون سابق إنذار يستيقظ من استغراقه هذا ليبهر الجميع بتحليل عميق للموضوع المطروح للنقاش ثم ينهي تحليله هذا بالتأكيد على الموقف الفرنسي. وإن كان المحور الفرنسي الألماني موحداً يكيل جزيل الثناء على هيلموت كول. وإن لم يكن موحداً يكيل له أيضاً الكثير من المديح والإطراء. وكان هيلموت يردها بمثلها. وقد قال لي يوماً: «يجب على المرء أن ينحني ثلاث مرات أمام العلم ثلاثي الألوان». وأدركت من فوري أن تحقيق المآرب في أوروبا شأن له اختصاصه وله إيقاعه الخاص. ومن الأفضل

للمرء أن يلعب وفق القواعد المعروفة في النادي، وأن بريطانيا بحاجة لترفع صوتها وتجعله مسموعاً من داخل تلك الدائرة الساحرة.

في الأيام الأولى من ولايتي كرئيس للحكومة تركز كل اهتمامي على حرب الخليج والضريبة المعروفة باسم رسم المجتمع والوضع الاقتصادي المتدهور. ورغم ذلك كان الموضوع الأوروبي يفرض نفسه على جدول أعمالي. وكذلك كان الأمر عندما انعقدت القمة الأوروبية في روما في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1990 والتقيت زملائي رؤساء الحكومات. كنت أقابَل بالترحاب والمودة حيثما ذهبت، بالرغم من أنني فوجئت بردود فعل جافة في بعض أنحاء البرلمان والصحافة إزاء لقاءاتي الناجحة مع هيلموت كول، ذلك أن معظم المتشككين حول الموضوع الأوروبي والإعلاميين كانوا يحبذون المشاحنات بيني وبينه. كما كان لقرار مارغريت تاتشر بقبولها رئاسة مجموعة بروغز Bruges Group (وهي مجموعة من النشطاء المعادين للكثير من التطورات الأوروبية) بالإضافة إلى مجموعة من أعضاء حزب المحافظين يسمّون أنفسهم مجموعة اللاعودة إلى الوراء No Turning Back Group (وهي مجموعة من الأعضاء اليمينيين في الحزب المنتقدين للمجموعة الأوروبية)، ما كان من شأنه أن يوجه الأنظار لرسم خطوط المعركة. وفي هذا تقول مارغريت بكل إصرار إن هذا بعيد كل البعد عما في نيتها. ولم تكن تلك المرة الأولى ولا الأخيرة التي يصعب فيها على المرء أن يعرف إذا كانت أكثر، أو أقل، سذاجة مما تبدو.

وبما أنني كنت حريصاً على تحسين وضعنا في أوروبا فقد قبلت الدعوة لإلقاء محاضرة في مؤسسة كونراد أديناور Konrad Adenauer Stiftung في شهر آذار / مارس سنة 1991. وهي مؤسسة فكرية إلى يمين الوسط. وكانت الدعوة بناء على اقتراح من سفيرنا في بون السير كريستوفر مالابي Sir Christopher Mallaby. وقد ألحّ عليّ كريس باتن Chres Patten وسارة هوغ Sarah Hogg بقبول الدعوة وساعداني في كتابة نص المحاضرة التي ثبت فيما بعد أنها فاجعة.

جاء في كلمتي:

«يمكن بكل بساطة توضيح هدفي من كون بريطانيا في المجموعة. أريد أن نكون حيث ننتمي، في قلب أوروبا، نعمل مع شركائنا في بناء المستقبل».

وقد رأيت أن هذا الهدف هدف غير استثنائي. وكنت مخطئاً في ذلك. لم يسبق في التاريخ السياسي البريطاني المعاصر أن استفزت المشاعر مثل هذا الدمار، أو أسيء استخدامها. ولم أرَ الخطر آنذاك. لقد استعملت عبارة «في قلب أوروبا» من قبل، وبصورة خاصة أثناء حملتي الانتخابية لزعامة الحزب، حين اقترع لصالحي معظم الذين أراهم الآن مستائين من هذه العبارة. وأكثر من ذلك، أوضحت في محاضرتي في بون أننا سوف نتقدم باقتراحاتنا للمؤتمر الحكومي الذي سينعقد في ماسترخت حيث أنني لم أقبل بما هو مطروح للنقاش. كان جوهر رسالتي واضحاً جلياً، غير أن عبارة «في قلب أوروبا» جعلت المتخوفين من أوروبا يعتقدون أنني سوف أقبل بالفدرالية.

إن هذا كله هراء لا يمس جوهر الحقيقة وقد اعتبرته نقداً خطيراً. هل يعقل أن يتمنى شخص لديه ذرة عقل أن نكون على أطراف أوروبا بينما يقرِّر الآخرون سياسات تؤثر في صميم بريطانيا؟ لا أظن ذلك. وبدا لي الأمر واضحاً دونما حاجة لتفسير إذا أردنا البقاء في أوروبا فيجب أن نكون في مكان القلب منها لنحمي مصالحنا. وإذا تركنا الآخرين يهيمنون على المناقشات فسوف نظل إلى الأبد دون تأثير يذكر. لكن هذا المنطق لم يجد له صدى. وتم اختراع الأسطورة القائلة إنني صديق أوروبا. واستخدم بعضهم كلمتي في بون كمرآة مشوَّهة يرى فيها كل امرئ ما يريد أن يراه. وفي عين المشاهد جرى التركيز والاستقطاب على آراء متباينة.

لكن المشاهد لم يبتعد عن تلك المرآة. في منتصف شهر حزيران / يونيو نشرت صحيفة Daily Telegraph رسالة أصدرتها مجموعة Bruges Group (كتبها

شخص في الثالثة والعشرين من عمره) تتهمني بأنني أفضل مبدأ الفدرالية في أوروبا. وأضاف إليها نيك ريدلي Nick Ridley تعليقاته اللاذعة. فكان لالتقاء ما جاء في رسالة Bruges مع تعليقات Nick أثره العميق في إقناع الجميع بأن تلك الرسالة تحمل في طياتها آراء مارغريت تاتشر. وبدأت هذه الاندفاعات توسع شقة الانقسامات داخل حزب المحافظين وتجعل الجميع يعتقدون أنني أملك جدول أعمال غير معلن من أجل أوروبا فدرالية. الواقع أنني لم أظهر بمظهر المعادي لأوروبا ولذلك رأيت أنني يجب أن أتخذ موقفاً متكيفاً نحوها. وتلك هي المحاكمة العقلية السهلة. ويبدو أنه لم يدر بخلد من ينتقدني أن معارضته تشمل الأصل والفروع لكل ما هو أوروبي هو السخف بعينه، فهي تسمِّم الأجواء وتجعل من المستحيل أن نجعل صوتنا ضد الفدرالية مسموعاً فينجح موقفنا. وقرأ الأوروبيون ما كتب عن مناقشاتنا الداخلية واعتقدوا أن أقوالي المضادة للفدرالية هي مجرد تهدئة للرأي العام في الحزب وليست صادرة مني عن اقتناع. لذلك استمعوا لخطابي بكل هدوء وأدب ولم يهتموا لما كنت أقول حقيقة.

وبينما كانت الانقسامات الداخلية في حزب المحافظين تشتد توتراً، استلم الهولنديون رئاسة المجموعة الأوروبية في الأول من تموز / يوليو سنة 1991 وألقوا قنبلتهم. لم تعجبهم مسودة معاهدة ماسترخت التي وضعتها اللوكسمبورغ عندما كانت هذه الأخيرة رئيسة المجموعة الأوروبية قبلهم مباشرة، فألقوها جانباً وقدموا مسودتهم، التي كانت كارثية. يبدو أنهم جمعوا الكوابيس التي تقض مضاجع كل من يروج دعاية مضادة لأوروبا ووضعوها في النص الذي تقدموا به: صلاحيات جديدة لتقرير السياسة الخارجية والشؤون الداخلية على صعيد المجموعة الأوروبية؛ سلطات أوسع لمحكمة العدل الأوروبية؛ صلاحيات للبرلمان الأوروبي لنقض قرارات تتخذها حكومات ذات سيادة؛ رفع نسبة الأغلبية عند التصويت على قرارات ذات صلة بالشؤون الاجتماعية والصحة والتعليم. وخلاصة القول إن هذا النص يفضي إلى إنشاء «الولايات المتحدة الأوروبية».

كان ذلك سوء تقدير منهم. إذا كان الهولنديون يعتقدون أن الآخرين سيسيرون على وقع أنغام طبولهم، فهم مخطئون. فمثل هذه الخطط من الطموحات ليس لها فرصة لكسب التأييد حتى من الحكومات الأشد مناصرة لأوروبا. فالرئيس ميتران، مثلاً، أحس بالإهانة عند رؤيته ذلك الاقتراح القائل بأن قرارات تتخذها حكومات ذات سيادة معرضة للنقض. وقد قال لي رأيه هذا. كما أبلغني رأيه جانبياً حول البرلمان الأوروبي إذ قال: «ليس له صفة الشرعية ولن تكون له هذه الشرعية في مئة عام». لكنه لم يقل ذلك علانية، وعلى أية حال لم يضطر لقول ذلك.

وقد تعرض هذا النص الهولندي لهجوم عنيف في اجتماع وزراء الخارجية في أواخر شهر أيلول / سبتمبر. قاد هذا الهجوم جاك بوز Jacques Poos وزير خارجية اللوكسمبورغ، الذي غضب كثيراً لرؤية النص الذي أعده قد أُلغي. ولا بد أن الهولنديين قد فوجئوا بهذا الموقف من Poos المعروف بوداعته، وحيث أنه يعتبر نموذجاً للإجماع الأوروبي. لكنه، على أية حال ليس وديعاً لدى مشاهدته نصاً أعده يدمَر. فكانت تلك الساعة فرصته للانتقام.

وكانت تلك الساعة فرصة إيطاليا أيضاً. فقد التقى دوغلاس هيرد بوزير خارجية إيطاليا جياني دي ميكليس Gianni di Michelis الذي يحب المسرح وموسيقى «الديسكو» والذي بدوره انضم إلى الخصوم. وشارك في انتقاد هذا النص أيضاً الدانمركيون والإيرلنديون والبرتغاليون. وعند انتهاء النقاش لم يكن إلى جانب النص سوى صديق واحد هو بلجيكا (وحتى هذا الموقف البلجيكي كان مجرد نوع من التضامن المعروف بين دول البنيلوكس Benelux). ثم جاءت الضربة الأخيرة للمسودة الهولندية من وزير خارجية ألمانيا هانز ديتريش غينشر Hans - Dietrich Genscher الذي يعد من أقوى المناصرين لأوروبا والذي قال إن هذا النص لن يفي بالغرض المطلوب حتى لو وافق عليه. وهكذا كان إلغاء هذا النص مطمئناً، لكن الذي لا يطمئن هو الحقيقة أن الهولنديين قد طلعوا به.

وهذه الحقيقة شجعت المتشككين حول أوروبا ليرتابوا أكثر بأن ثمة جدول أعمال غير معلن حول السياسة الأوروبية. وكان من المستحيل دحض هذه الشكوك لأنها، في بعض الحالات، صحيحة.

قبيل انتهاء المفاوضات الختامية في ماسترخت التقيت القادة الأوروبيين لأحدِّثهم عما يهمني. كنت عازماً عزماً أكيداً على أن أبقي بريطانيا بعيدة عن أية شروط في المعاهدة قد تعود عليها بالضرر. وبدأت بحملة ضغط لحشد الحلفاء لي وأتفادى أي سوء نية قد يحصل فيما بعد. وكنت قد نبهت شركاءنا منذ مدة خلت بأننا قد نضطر لرفض المعاهدة كلها أو أجزاء منها. وكنت قد شكلت لجنة في مجلس الوزراء لدراسة المقترحات التي يحتمل أن تعرض علينا. كان يترأس اجتماعات هذه اللجنة دوغلاس هيرد، فيما عدا تلك الاجتماعات التي تعقد بخصوص مسائل عالية الإثارة للجدل، حيث كنت أترأس هذه الاجتماعات شخصياً لأضمن أن كل عضو من أعضاء مجلس الوزراء قد استشير، وأن بإمكانه أن يضيف شيئاً هاماً إلى مداولاتنا، حيث كان مجلس الوزراء يضم كل تلك الآراء المتباينة التي يحملها نوابنا في المقاعد الخلفية للبرلمان. وكنت بحاجة لأن يكونوا جميعاً ملتزمين بموقفي التفاوضي.

وغاب النص المقترح من هولندا، لكنني ما زلت أخشى ما هو ماثل أمامي. كان الاتحاد النقدي الطموح الدائم للمجموعة الأوروبية منذ سنوات. وقد جرت المصادقة عليه ضمناً سنة 1957 حين تم التوقيع على معاهدة روما التي وقَّع عليها بإمضائه تيد هيث Ted Heath وبموجبها دخلت بريطانيا السوق المشتركة سنة 1973، ومؤخراً وقّعت مارغريت تاتشر على مقدمة القانون الأوروبي الموحد Single European Act لسنة 1985. والآن في أعقاب تقرير ديلور Delors Report لم يعد هذا الطموح مجرد حلم، بل أصبح اقتراحاً صريحاً.

لم أرغب في رؤية عملة واحدة لأوروبا، وقد بنيت موقفي المعارض

لذلك على أسباب اقتصادية وسياسية في آن معاً. قد أرى الفوائد المتوقعة لعملة واحدة كبيرة وقوية ومقاومة للتضخم وتكون قلعة صامدة في وجه اضطرابات السوق، وأسعار فائدة منخفضة تعم أوروبا كلها بالإضافة إلى الشفافية في التسعير. وقد أرى المنافع المتوقعة لمثل هذه العملة واضحة للعيان عند كل من لديه الاستعداد لدراسة الموضوع بتجرد. لكن هذا كله سابق لأوانه. فالدول الأوروبية تختلف عن بعضها البعض اختلافاً كبيراً من حيث التطور والفاعلية الاقتصادية. وهذه الدول بحاجة لأن ترى كيف يمكنها أن تتطور لتلتقي مع الغير اقتصادياً كما أنها بحاجة لأن تدرك سرعة هذا التطور قبل أن تنتقل جميعاً نحو الخطوة التالية وتكون لأوروبا كلها عملة واحدة. وكان لي اعتراض ثانٍ إلى جانب هذا. لقد بدا لي توسيع المجموعة الأوروبية بحيث تضم دول وسط وشرق أوروبا ديناً بذمتنا علينا الوفاء به. لقد تركنا هذه الدول تحت الهيمنة السوفياتية لمدة خمسين عاماً، والانتقال المبكر نحو العملة الواحدة سيؤخر دخول هذه الدول في عضوية المجموعة الأوروبية، في الوقت الذي تركز هذه المجموعة جل اهتمامها على الاتحاد النقدي EMU، وحتى لو دخلت هذه الدول في العضوية لن تكون على استعداد للمشاركة في العملة الواحدة.

وعلاوة على ذلك، لم تعجبني المضامين السياسية للاتحاد النقدي التي رأيت فيها ما يتعذر القبول بها في المملكة المتحدة. إن وجود مصرف مركزي واحد وسياسة نقدية واحدة يبعد عن الحكومة والبرلمان أهم خيارات السياسة الاقتصادية. ويفتح المجال واسعاً أمام المطالبات بتنسيق السياسة الضريبية (ودون شك نحو فرض ضرائب أعلى) ويدمر الميزة التنافسية التي لدينا من خلال انخفاض الضرائب وهي ميزة حصلنا عليها بشق الأنفس. إضافة لذلك، فإن الاتحاد النقدي يعطي صلاحيات أوسع لبروكسل ولسيطرة تنظيمية أكبر على الاقتصاد، أو كما قال دوغلاس هيرد سيتيح التدخل بصورة أكبر في «كل زوايا وخفايا» الحياة البريطانية. سوف تضعف قوة البرلمان، وقوة الحياة الديمقراطية

في بلدنا. ولم أجد في هذا كله ما يروق لي ولو من بعيد. وكنت أعرف جيداً أن دخول العملة الواحدة مرحلة التطبيق سيضعنا أمام قرار صعب. وكان الخيار النهائي واضحاً أمامي منذ البداية، ألا وهو المفاضلة بين فوائد اقتصادية بعيدة المدى ومتوقعة، مقابل إضعاف مسؤوليتنا السيادية على قراراتنا الداخلية.

وبينما كانت مشاعري كلها ضد العملة الواحدة وبكل قوة، كانت تقديراتي تشير إلى أن هذه العملة الواحدة سوف تطبق في يوم من الأيام. وإن أثبتت نجاحها فإن نظاماً اقتصادياً ذا ضغط منخفض يطبق في القارة كلها سوف يمتص الجنيه الاسترليني. وإذا كان وضعنا الاقتصادي الجيد يقتضي دخولنا، كما أظن أنه سوف يحصل في يوم ما، فإننا لا بد داخلون. وهذا هو رأيي.

واعتماداً على مثل هذه الأحاسيس المسبقة وضعت إطار سياستنا الرامية إلى تأخير اعتماد العملة الواحدة ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. وإن لم نستطع فعلينا أن نجد الضمانات. ولن نقبل بحال من الأحوال بأي التزام يفضي إلى دخول الجنيه الاسترليني في هذا الاتحاد. وسوف نعمل إذا أمكننا ذلك على الاحتفاظ بحق التفاوض حول كيفية سير أعمال الاتحاد النقدي EMU مع احتفاظنا بحق الاختيار، دون عقاب، بالدخول إذا شئنا ذلك، أو البقاء خارج الاتحاد إذا فضلنا ذلك. وليس من المعقول الاعتقاد أن الحيلولة دون إنجاز المعاهدة كلها سيمنع شركاءنا من الاستمرار. بل إنهم في مثل هذه الحالة سوف يعملون من خارج معاهدة توقع عليها اثنتا عشرة دولة ولن يكون لبريطانيا في هكذا وضع أي نفوذ أو تأثير في خططهم.

لم تكن هذه السياسة خطة قصيرة المدى تهدف إلى تأجيل الصراع، بل كانت تمليها عليّ نظرة بعيدة المدى. ولم تكن قط تحت تأثير المعارضة الشديدة للدخول المتمثلة بمايكل هوارد Michael Howard وبيتر ليللي Peter Lilly ومايكل بورتللو Michael Portello، وكبار أعضاء الحزب مثل نورمان تيبت Norman Tebbit أو سيسيل باركنسون Cecil Parkinson أو مارغريت تاتشر

Margaret Thatcher. ولم يقررها الدعم الدافئ لهذا المبدأ من جانب كين كلارك Ken Clarke أو مايكل هيزلتاين Michael Heseltane أو جون غومر John Gummer، وغيرهم من الشخصيات البارزة مثل تيد هيث Ted Heath أو بيتر كارنغتون Peter Carrington. لقد أملاها عليّ موقفي الوسط بين هذين النقيضين فقررت السياسة التي اعتقدت أنها السياسة الصحيحة. وإنه من قبيل المصادفة ليس أكثر أنها جاءت وسطاً بين هذين الموقفين.

لكن لم تكن تلك الطريقة التي نظر فيها إلى القرار. فقد رآه بعض المعلقين والمراقبين على أنه حل وسط تقدم به حاملو السوط، أو على أنه شيء من حسن إرادة حزبية تقدم به رجل ليس لديه قناعة أو مبدأ. ومن سخرية الأقدار أنني كنت أماطل في مبدأ، وهو مبدأ راسخ بعمق. فلم يعد لديّ أمل بأن يفهم موقفي حق الفهم. ورفضت أن ألزم نفسي بشيء حتى أتبيَّن أنه هو الشيء الصحيح من أجل بريطانيا. ولأسفي الشديد اتهمت بكل ما في الدنيا من آثام: اتهمت بعدم القدرة على القيادة؛ واتهمت بأني أضع مصلحة وحدة الحزب قبل مصلحة البلاد؛ واتهمت بالتردد والضعف؛ وبأنني لا رأي لي؛ وغيرها كثير من الاتهامات، ووجدت أولئك الذين يسمحون لعواطفهم بالتغلب على قدرتهم على المحاكمة متحدين جميعاً لتوجيه النقد إلي. ورأيت أن التعبير عن مثل هذه الآراء البسيطة لم يستطع تغيير موقف الشعب البريطاني إزاء قضية بالغة التعقيد تستحق أن تعامل بحكمة ودراية أكبر مما حصل. لا بأس من الخضوع للعاطفة لكن العاطفة التي ساقها من ينتقدني نحو هذه القضية كانت من النوع الذي كان يصرخ «لا للكاثوليكية» وأحرق الساحرات. إن وطننا جدير بما هو أفضل.

ولم تكن مسألة الاتحاد الاقتصادي والنقدي المشكلة الوحيدة التي عليّ أن أواجهها في ماسترخت. فالمقترحات المقدمة من أجل الباب الخاص بالشأن الاجتماعي سوف تلغي كافة الإصلاحات التي أدخلناها في سوق العمالة لدينا، وسترفع معدلات البطالة. لقد قضت حكومات المحافظين المتعاقبة سنوات

وسنوات في محاولاتها لوضع حد للممارسات التقييدية ولتطوير الجانب المتعلق بالعرض في السياسات الاقتصادية وفي إرغام الشركات على اتخاذ قرارات من شأنها أن تزيد ربحيتها. ولا أريد أن أرى هذه المنجزات تتحطم أمام تشريعات تؤدي إلى تدمير أعمال تبنتها حكومات ائتلافية داخل المجموعة الأوروبية وفرضتها على الناخبين في بلدانها. كنت مقتنعاً بأنه يتعين علينا أن نتجنَّب تحميل الشركات البريطانية مثل هذه الأعباء. وكنت أعرف أننا سنواجه اتهامات بأننا نحبذ «الأجور المتدنية» و«العمالة المكافحة». وحيث أنني أؤمن بالفكرة القديمة القائلة بأن العمال البريطانيين يكونون أحسن حالاً وهم على رأس أعمالهم، مما لو كانوا يتقاضون الإعانات الحكومية لبطالتهم، فقد كنت مستعداً لتجاهل تلك الانتقادات. لكنها آتية، وقد جاءت بالطبع من حزب العمال. وجاءت أيضاً من الرئيس ميتران، وذلك في بعض اللقاءات الحادة أثناء مؤتمرات القمة الأوروبية.

وتراكمت مشاكل أخرى أمامي. نحن لا نستطيع أن نسمح لسياستنا الخارجية أو سياستنا فيما يتعلق بشؤوننا الداخلية بأن تكون تحت سيطرة بروكسل، كما لا يمكننا أن نوافق على مصير ينتهي بأوروبا «فدرالية»؛ أو أن نسمح بدور للمفوضية الأوروبية في سياستنا الدفاعية. واتضح لي أننا مقدمون على لعب دور بغيض «يتمثل بعدم وجود رجال» في المفاوضات وأننا سنواجه نوعاً من النشاز وتنافر النغمات داخلياً في نصائح متعارضة.

وقد فاوضت وجادلت من أجل قضيتنا في طول أوروبا وعرضها. وحاولت إقناع القادة الآخرين أنني لست مخادعاً. وفيما يتعلق بالعملة الواحدة لم أحرز أي تقدم، فقد كانت مناقشاتي معهم أشبه ما تكون بحوار الطرشان. وبدأ بعض شركائنا يقبلون عن غير رضى بفكرة أن بريطانيا سوف تبقى خارج الاتحاد، لكن الكثيرين منهم لم يقتنعوا إذ قالوا إنهم سمعوا هذا كله سابقاً من رؤساء وزراء بريطانيين، ثم رأوهم يوقعون في آخر الأمر. وعرضت همومنا

بكل صبر وبكثير من التفصيل؛ وأكرر الرسالة ذاتها بأنني لست أخادع، وبأنني لا أستطيع القبول بما يقترحه شركاؤنا.

وقد عرض نورمان تيبت Norman Tebbit الكثير من النصائح علانية وبأقصى ما لديه من مقدرة دعائية، وثار غاضباً عندما رفضت استبعاد فكرة عضوية بريطانيا في العملة الواحدة في وقت لاحق. كل همسة همست بها مارغريت تاتشر انتقلت من فورها إلى الإعلام المتربص الذي كان ينشر خطبها وتعليقاتها التي كانت تتفوه بها أثناء جولاتها لإلقاء المحاضرات في الولايات المتحدة. ومن خلال محاضراتها وتعليقاتها كانت تعبّر عن عدائها الدائم للعملة الواحدة وللفدرالية. وظلّت آراؤها تلك تلقى تجاوباً من مختلف فئات الحزب. فتأكد لي من هذا كله أن الجدال سيظل محتدماً.

أمام هذه الخيارات غير المقبولة التي تواجهنا في ماسترخت، قرّرت أن أطرح الموضوع للنقاش في مجلس العموم بتاريخ 20 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1991 بغية الحصول على موافقة المجلس على موقفنا التفاوضي. وكان ريتشارد رايدر Richard Ryder كبير حاملي السوط من أقوى المؤيدين لهذا التحرك. إنها استراتيجية محفوفة بالمخاطر لكنني أريد أن أزيل من طريقي أية معارضة. ضمنت تأييد مجلس الوزراء والآن أريد تأييد مجلس العموم أيضاً. كنت مصمماً على ألاّ أرى شكوكاً تحوم حول الحدود الدنيا التي أرضى بها، ألا وهي: لا التزام بالانضمام إلى العملة الواحدة، ولا عضوية في الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي من المعاهدة. لكن الخطر الكامن في مناقشات مجلس العموم هو تقليص خياراتي التفاوضية. وكنت مستعداً للمجازفة. كنت أدرك أن تأييد المجلس لموقفي، إن حصل، فهذا سيعطيني قوة إضافية لرفض بعض أجزاء المعاهدة.

ومضى النقاش في المجلس بصورة حسنة. عرضت أهدافي التفاوضية بحذر شديد: لا فدرالية، لا التزام بالعملة الواحدة، لا للفصل الخاص بالشأن

الاجتماعي، لا سلطة للمجموعة الأوروبية على سياستنا الخارجية أو شؤوننا الداخلية أو سياستنا الدفاعية. التعاون في هذه المجالات، نعم. الإكراه لا. ولا يمكن لهذه الأهداف أن تكون أكثر وضوحاً. وعرضت إلى جانب ذلك ما كنت آمل أن أكسبه في مفاوضات ماسترخت ألا وهو صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي في السيطرة على المفوضية الأوروبية والتحقيق في قضايا الغش والخداع، ومجموعة أوروبية أكثر انفتاحاً لتوسع حدودها نحو الشرق. واعتراف تتضمنه المعاهدة «بتقديم الدعم المالي» ـ ينص هذا المبدأ على أن تقوم المجموعة الأوروبية بفعل الأشياء التي لا تستطيع الدول الأعضاء أن تفعلها جيداً على نحو متساوٍ ـ وذلك بهدف وضع حد للزحف المتزايد لنفوذ المفوضية. واقترحت أيضاً إعطاء سلطة أوسع للمحكمة الأوروبية لتفرض مجالاً منبسطاً ومتعادلاً للصناعة بحيث تحول دون استغلال السوق الواحدة.

وفي نهاية النقاش حصلت على تأييد الأغلبية العظمى من النواب وبفارق مئة صوت وصوت، وستة فقط من نواب حزب المحافظين أعطوا أصواتهم ضد موقفي التفاوضي. كانت تيريزا غورمان Teresa Gorman واحدة من عدد من النواب الذين أيدوا موقفي التفاوضي عندما أتيحت لهم الفرصة، لكنهم فيما بعد صاروا من المتمردين.

وتحدثت مارغريت تاتشر أثناء المناقشة. وكان حديثها واحداً من مداخلاتها النادرة من موقعها في المقاعد الخلفية بعد أن تنحت عن منصب رئيسة الوزراء. وطالبت بإجراء استفتاء شعبي بخصوص العملة الواحدة. رأيت في هذه الفكرة ما يجذبني إليها، وكان من الممكن إقناعي بها ـ رغم أن مارغريت لم تكن تعلم هذا، حيث أننا لم نتكلم بهذا الموضوع، ولم أكن على علم بأنها ستطرح الفكرة أثناء المناقشة ـ لكن ثبت أن اقتراحها هذا لا يخدم الهدف الذي نحن بصدده، فقد كان كين كلارك ودوغلاس هيرد ومايكل بورتللو من بين أعضاء مجلس الوزراء الذين عارضوا فكرة الاستفتاء لأسباب

دستورية، بينما امتنع غيرهم من الوزراء عن الاستجابة لهذا الطرح لأنهم رأوا فيه لعبة سياسية بتوجه شعبي من رئيسة وزراء سابقة.

لكن الحجة التي تقدمت بها بحاجة إلى جواب، ولا يمكن أن يكون الجواب غير كلمة «لا». وكان رد فعل الوزراء لنصيحة مارغريت المعلنة سيئاً، ولم يتزحزحوا عن موقفهم قيد أنملة. طلب فرنسيس مود تعليماتي، وفي كلمته التي أنهى بها المناقشة استبعد فكرة الاستفتاء. وظهرت مارغريت على التلفزيون لتتهمني «بالغطرسة»، دون أن تدري أن مداخلتها قد أثارت ردود فعل معادية لها في مجلس الوزراء. وكان ظهورها هذا على التلفزيون مقدمة لمناسبات كثيرة أعطت فيها تكتيكات المتشككين حول أوروبا نتائج انقلبت عليهم، ذلك لأنهم أعلنوا مطالبهم علانية دون أن يعلموا الحكومة، أو يعطونا الفرصة للرد عليها، إذا شئنا، بصورة إيجابية. لكنني، فيما بعد، وفي أواخر سنة 1995 حصلت على الموافقة من أجل إجراء استفتاء على العملة الواحدة. وفي ذلك الوقت كان حزب المحافظين قد أنهكته الانقسامات الحادة.

ومع اقتراب موعد المفاوضات النهائية، ازدادت كثافة المناورات الدبلوماسية. التقيت هيلموت كول Helmout Kohl وورود لوبرز Ruud Lubberz الشخصيتين الهامتين. وكانت الرسالة التي قدمتها إليهما واحدة، ألا وهي لن أقبل بما هو مطروح للنقاش، لكنني سأوافق على معاهدة إذا حصلنا على الامتيازات التي نريدها. ولم أكن واثقاً من النجاح، ورغماً عني أسلمت أمري لنتيجة غير مرضية، مع لوم لبريطانيا لأنها تحبط اتفاقية كانت جميع الدول الأعضاء الأخرى على استعداد لقبولها.

كان الموقف الذي واجهته مؤلماً من الناحية السياسية. إن حجبت موافقتي على المعاهدة فسوف يتسبَّب ذلك في حصول كراهية لنا في القارة، وسينقسم حزب المحافظين على نفسه، وسيدعي خصومنا بأن حزبنا المعروف بعالميته لن يقدر على التعامل مع أوروبا. وإن توصلت إلى صفقة غير مرضية،

فقد أكسب المحبة في القارة لكن حزب المحافظين سينقضها، وسينقسم مجلس الوزراء على نفسه وقد يسقط في البرلمان. وعندئذ سنواجه انتخابات عامة في أسوأ الظروف. وليس أمامي سوى أن أحصل على اتفاقية تلبي الأهداف التي نلت على أساسها موافقة مجلس العموم لأتمكن من تقديمها في بلادي. قليلون جداً يعتقدون أن اتفاقية كهذه ممكنة. وكنت أسمع صوت شحذ السكاكين.

وافق مجلس الوزراء على موقفنا التفاوضي بتاريخ 5 كانون الأول / ديسمبر. لكن هذه الموافقة لم تتحقَّق إلاَّ بعد محاولات إقناع مكثفة لمايكل هوارد وبيتر ليللي قمت بها شخصياً بالتعاون مع دوغلاس هيرد استخدمنا فيها كل ما لدينا من مهارات إقناع. ووضعنا أنا ودوغلاس أمام مجلس الوزراء كافة مجالات وبنود مسودة المعاهدة التي لا تزال موضع نزاع حاد، وكانت قائمة طويلة.

وغادرنا إلى ماسترخت بالطائرة بتاريخ 8 كانون أول / ديسمبر، رافقني في هذه الرحلة دوغلاس هيرد ونورمان لامونت اللذان عملا لشهور طويلة على دراسة الجوانب السياسية والاقتصادية لهذه المعاهدة. كما رافقنا أيضاً تريستان غاريل جونز Tristan Garel - Jones الوزير المسؤول عن الشؤون الأوروبية، ليعالج النواحي الصحفية أثناء المفاوضات ويناضل معنا حيث يلزم.

تتعرض الخدمة المدنية في كثير من الأحيان لسخرية من أناس يبخسونها حقها لأنهم لا يعرفونها معرفة جيدة. لكن هذه الخدمة تضم في صفوفها رجالاً ونساءً يُعدّون من أفضل وأقدر الموظفين من أبناء جيلهم، لا سيما في المراتب الوظيفية العليا. وقد كنت سعيد الحظ بالفريق الذي كان معي. منهم السير نايغل ويكس Sir Nigel Wicks من وزارة الخزانة الذي أجرى كافة التحضيرات الخاصة بالاتحاد النقدي قبل قمة ماسترخت. وهو على معرفة جيدة جداً بكل المعلومات اللازمة بهذا الشأن. وهو رجل متوسط القامة، مشرق الوجه، يميل إلى البدانة قليلاً، أجعد الشعر، ترى جيوب بزته ممتلئة دوماً تكاد لا تستوعب

ما يوضع فيها، تعلو وجهه قسمات أستاذ جامعي هادئ يتعامل بكل مودة مع طموحات طلابه التائهة. كان يحمل مسودة الاقتراح البريطاني الخاص بخيار عدم المشاركة في الاتحاد النقدي.

ومن نجوم هذا الفريق أيضاً مايكل جي Michael Jay من وزارة الخارجية، وهو واحد من أفراد عشيرة جي Jay الواسعة الانتشار وعظيمة الاقتدار، الذين يحملون فيما بينهم كل رأي سياسي يحظى باحترام الجميع. وكان أستاذاً لا يجارى في الشأن الأوروبي الذي وصفت مفاوضاته مرة بأنها «لعبة شطرنج ذات اثني عشر بعداً». ويستطيع مايكل أن يلعبها بثلاثة عشر بعداً.

وكان من أعضاء الفريق أيضاً رجل وصفه تريستان بأنه «أذكى وأمهر رجل في العالم الغربي» وأسميته أنا باسم «ميكيافيلي Machiavelli» وهو السير جون كار Sir John Kere سفيرنا في الاتحاد الأوروبي. وهو رجل يتصف بالأصالة والابتكار، يعرف متاهات القارة الأوروبية، وكان رأيه أثناء تكتيكاتنا التفاوضية هاماً وحاسماً.

ومن الأعضاء الآخرين في الفريق ستيفن وول Stephen Wall سكرتيري الخاص للشؤون الخارجية وسارة هوغ Sarah Hogg اللذان لا يمكن الاستغناء عنهما. يعرفان ما يجول في ذهني حول أي موضوع. وكان لسكرتيري الصحفي غوس أودونيل Gus O'Dounell الذي يعمل في مهمة تكاد تكون مستحيلة، وهو على اطلاع على آخر المعلومات حول حركة المفاوضات السريعة وتعقيداتها، وإعطاء الإيجازات للصحافة المتشوّقة للحصول على الأخبار لأنها في حال عدم وجود أخبار يحتمل أن تأخذ حريتها بالتوصل إلى تكهنات.

لم يكن أحد منا واثقاً مما هو متوقع عندما وصلنا إلى ماسترخت. لكن أي توتر قد ينشأ يمكن تهدئته من خلال الألفة القائمة بين الرجال والنساء الذين تربطهم علاقات مريحة تنامت من خلال التعاون الوثيق فيما بينهم حول قضية مشتركة. وكنا نعرف أن الأخطار كبيرة.

في ذلك المساء التقيت ودوغلاس هيرد مع رود لوبيرز Ruud Lubbers ووزير خارجيته هانز فان دن بروك Hans Van den Brock لمناقشة البنود الواردة في جدول أعمال المؤتمر ولتوضيح الكثير من الحالات التي لا تزال موضع عدم اتفاق. وأثناء محادثاتنا مثلت أمامنا أحداث جسام: فالعالم كله لم يتوقف بعد ليتكيف مع قمة ماسترخت بالرغم من وجود أشخاص في القمة، دون شك، كانوا يتمنون ذلك. وفي وقت مبكر من ذلك المساء بدأت ترشح إلينا أنباء هامة عن تفكك الاتحاد السوفياتي.

فقد اتفق الرئيس الروسي يلتسين Yeltsin ورئيس أوكرانيا كرافشوك Kravchuk والسيد شوشكوفيش Shushkevich زعيم بيلوروسيا على إقامة كومنولث الدول المستقلة Commonwealls of Independent States (CIS) وأعلنوا في بيان أصدروه «نلحظ أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية USSR لم يعد له وجود». لقد انتهى الاتحاد السوفياتي ـ فماذا سيحصل بعد ذلك؟ لا أحد يمكن أن يكون متأكداً. ولم نعرف لمن ستكون السيطرة على الترسانة النووية الضخمة التي وضعت العالم كله في حرب باردة لعدة عقود من السنين. واتصل ستيفن وول هاتفياً بالبيت الأبيض ليتبادل الرأي حول هذه المعلومات المحدودة مع برنت سكاوكروفت Brent Scowcroft مستشار الرئيس بوش للأمن القومي. بعدئذ رتّب لقاء بيني وبين الرئيس ميتران في صباح اليوم التالي لمناقشة المستجدات. والحقيقة، لم يكن بوسعنا أن نكون أكثر من متفرجين. ماذا يجري في تلك المنطقة المضطربة؟ هل ستعم الفوضى في أحد أطراف القارة ويكون الجمود في الطرف الآخر منها؟ ذهبت للنوم في تلك الليلة دون أن أدري جواباً لهذه التساؤلات، وفوجئت بأن وجدتني أركّز تفكيري على روسيا، وليس على المفاوضات التي ستبدأ سريعاً.

وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي اجتمع فريق العمل لإجراء مراجعة أخيرة لخطنا التفاوضي. وبدأ مصنع الشائعات الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من

أعمال مؤتمرات القمة الأوروبية يعمل بكامل طاقته، منها إشاعة قيل إن الفرنسيين أطلقوها ومفادها أن بريطانيا مستعدة للانضمام إلى الجيش الأوروبي الموحد. وهذا هراء. وطلبنا إلى غوس أودونيل أن ينفي ذلك بقوة. ولم تكن تلك الشائعة أول بالون اختبار كان عليه أن يسقطه.

بدأت أعمال المؤتمر في مبنى Provincienhuis في مدينة ماسترخت Maastricht بتاريخ التاسع من كانون الأول / ديسمبر بخطاب موجز ألقاه رئيس البرلمان الأوروبي. يعتبر هذا الخطاب من التقاليد المتبعة في القمم الأوروبية، وكما هو الحال عادة استمع الجميع له باهتمام يكفي لتفادي الاتهام بسوء السلوك. ثم أطلق رود لوبرز بعض الأسئلة الروتينية غير ذات أهمية يداعب فيها رؤساء الحكومات الجالسين بصمت قبل أن يغادر رئيس البرلمان القاعة. واشرأبت الأعناق فالمعركة سوف تبدأ.

في اليوم الأول لاجتماعات المجلس الأوروبي، عادة، يقوم كل رئيس بشرح موقفه بإسهاب مطوَّل، فيوضح الأمور التي يستطيع القبول بها وتلك التي لن يقبلها. وفي الليل تعكف رئاسة القمة على دراسة كل هذه المداخلات والاقتراحات وتطلع بنص ترى أنه أفضل ما يمكن أن يضمن الموافقة.

يوزع هذا النص على الوفود عند الساعة السادسة صباحاً من اليوم التالي. ثم يقوم الموظفون المسؤولون، ومنهم من لم يذق طعم النوم طوال الليل، بدراسة هذا النص وإبلاغ مضمونه لوزرائهم. قد يتضمن النص الجديد، في بعض الأحيان، شيئاً من التحسينات. وفي أغلب الأحيان يتضمن فيما يخص بريطانيا عبارات بغيضة يتوجب على الوزراء قبولها أو رفضها وحذفها من النص. ويكون اليوم الثاني في حالة توتر، ويمكن أن يتطور إلى أمزجة حادة. وتبدأ المساومات عندما يحاول كل واحد أن يتسلَّل عبر المراجعات الجارية خلال الليل محاولاً إمالتها نحو جهته ليثبِّت مواقفه ويقرر في أية مجالات يمكن تقديم التنازلات.

قدم رود لوبرز جدول الأعمال وبدأت المناقشة حول الاتحاد الاقتصادي والنقدي. كان أول المتحدثين هيلموت كول Helmut Kohl قائلاً إن العملة الواحدة أمر ضروري وهام وينبغي عدم التراجع عنها، إنما «الشروط الاقتصادية الصحيحة» أمر جوهري، وينبغي علينا جميعاً أن نكون مستعدين للاتحاد النقدي مع حلول سنة 1996 ـ 1997 إذا تمكنت «كتلة هامة» من الدول أن تلبي هذه الشروط. وهذا أسلوب نموذجي من كول. والتاريخ الذي حدده، سنة 1996 ـ 1997 إنما هو إنذار أطلقه ليخيف به المتلكئين. ولم يكن حديثه بالتأكيد على الاستعداد الاقتصادي إلاّ صدى لصوت المصرف المركزي الألماني Bundes bank. وتبعه في الحديث رئيس وزراء بلجيكا ولفريد مارتنز Wilfried Martens الذي أكّد على ما قاله كول بأن العملة الواحدة قرار لا ينبغي الرجوع عنه وأنه أهم قرارات المجموعة الأوروبية منذ معاهدة روما.

وتقدمت للحديث بعده، وكان نورمان لامونت يجلس إلى جانبي، حيث اخترت الحديث في هذا الوقت قبل أن يشتد تيار الحماس للموافقة. وكان من شأن الملاحظات التي أبديتها أنني خرقت ذلك الإجماع وعبّرت عن رأيي بأسلوب حرصت على ألاّ يكون داعياً للمجابهة. وأوضحت أن بريطانيا غير مستعدة للموافقة على الدخول في العملة الواحدة، وعرضت المخاطر التي كما أراها قد تنجم عن وجود مسارين متوازيين لأوروبا. وأوضحت أيضاً أن الظروف الاقتصادية يجب أن تكون مناسبة لبدء عمل الاتحاد النقدي. وفي محاولة لاستباق رفض أية مطالب كنت أعرف أنها سوف تعرض أكدت على ضرورة عدم وجود أي اقتراح يقضي بإجبار الدول غير الراغبة على الدخول في العملة الواحدة.

ثم تحدث فيليب غونزاليز Felipe Gonzales رئيس وزراء إسبانيا، الذي أسرّ بصحبته بعيداً عن طاولة المفاوضات رغم أنه خصم حول الطاولة، فأيّد ما قاله كول وكانت كلمته تحمل ضمناً معارضة لموقفي. تبعه في الحديث فرانسوا

ميتران Francois Mitterrand الذي كان بدوره معادياً للموقف البريطاني، حيث جاء في كلمته إن قرار العملة الواحدة قرار لا رجوع عنه، ويتعيَّن علينا أن نحدِّد تاريخاً لها، وكان يفضل أوائل سنة 1999. وأكَّد أن أي خيار بعدم المشاركة ـ وفي ذلك إشارة واضحة ومباشرة ضد بريطانيا ـ ينبغي أن يكون غير محدد زمنياً ولا عمومياً في طبيعته. وفيما كانت الكلمات تتوالى من رؤساء الوفود، اتضحت أمامي النقاط التي ستثير المتاعب.

لم تكن الانقسامات حول الاتحاد الاقتصادي والنقدي مصدر قلقي الوحيد. فالتصميم البريطاني على خيارها بعدم المشاركة في العملة الواحدة قد نقل إلى الجميع سابقاً وعبر المناقشات التي سبقت انعقاد القمة، لهذا لم يكن هذا الموقف مفاجئاً لأي من الوفود. ومع ذلك، كان ثمة الكثير من الأخطار منها الشروط والظروف والثمن الذي سيدفع، إذا كان ثمة ثمن يدفع، والنفوذ الذي سنحتفظ به عند تطبيق الترتيبات المستقبلية لإطلاق العملة الواحدة.

وكنا على أتم الاستعداد لكل ذلك. فقد عملت وزارة الخزانة منذ شهر حزيران / يونيو على إنجاز مسودة قرارنا الخاص بخيار عدم المشاركة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي وقد صمم بحيث يلبي احتياجاتنا. وكنت أنوي تقديم هذه المسودة عندما يتحدث الرؤساء الأوروبيون عن مخاوفهم من الجمود الاقتصادي والفشل، وعندما لا يكون لديهم الوقت أو الميل إلى تمزيقها. وعندما انتهت جولة إلقاء الكلمات حول الاتحاد النقدي دعا رود لوبرز Ruud Lubbers وزير ماليته فيم كوك Wim Kok ليرئس اجتماعاً لوزراء المالية لمناقشة نتائج مداولاتنا. وكانت المشكلة الرئيسية الماثلة أمامهم الفترة الانتقالية التي تسبق المرحلة النهائية للاتحاد النقدي. وكنت إذ ذاك ما زلت محتفظاً بموقفي بعدم إبراز مسودة الخيار البريطاني بعدم المشاركة، رغم أن نايغل ويكس Nigel Wicks قد تعرَّض لضغط أثناء اجتماع المسؤولين لإبرازها، وقد تصلَّب في موقفه الرافض هذا قائلاً «ليست لدي الصلاحية لأفعل ذلك حتى الآن». عضّ

زملاؤه الأوروبيون على أسنانهم وانتظروا، ولكن دون صبر على الانتظار.

ثم بدأ رؤساء الحكومات مناقشة السياسة الخارجية والدفاع. وانضم إليّ في هذه المداولات دوغلاس هيرد. وهنا، ثانية، كان الجدل والنزاع بانتظارنا. طالب ولفريد مارتنز Wilfried Martens بوضع شروط وبنود في المعاهدة تتضمن الدفاع المشترك كما طالب بإنهاء طريقة صنع القرار بإجماع الموافقة، التي تسمح بنقض القرار عندما تستخدم دولة واحدة حقها بالنقض (الفيتو)؛ بالإضافة إلى إنهاء قيام أية دولة بعمل عسكري من جانب واحد. وهنا تدخلت لأعلن عدم موافقتي، وهذا ما أفضى إلى مناقشات ساخنة استمرت حتى جانب من مأدبة الغداء الفخمة التي دعتنا إليها الملكة بياتريس Queen Beatris ملكة هولندا في قصر نوركاسة Chateau Nurcase. كانت الملكة بياتريس شديدة الحماس للتطور الأوروبي. وسألتني بكل لطف وهي ترحّب بضيوفها «هل ستكون الأمور على ما يرام؟» ولم أجد جواباً أقوله لها سوى «آمل ذلك». لكنني لست أكيداً أن الأمور ستكون على ما يرام. وفي تلك اللحظة كنت أشك في ذلك.

وبعد الغداء شرعنا بمناقشة اقتراحات معقدة ترمي إلى إصلاح المؤسسات وصلاحيات المجموعة الأوروبية، والشؤون الداخلية والهجرة. وفي هذا الصدد أكدت على تصميمنا في إبقاء السياسة الخارجية والشؤون الداخلية بيد سلطة صنع القرار الوطني في بريطانيا وعمدت إلى تقديم سلسلة من الاقتراحات الإيجابية حول موضوعات أقل إثارة للانفعال، مثل إحداث إدارة لتلقي ومعالجة شكاوى المواطنين، وحول دور البرلمان الأوروبي وعملية صنع القرار وإحداث محكمة من المدققين الماليين Court of Auditors، لتعمل على تحسين الرقابة المالية بالإضافة إلى التعاون فيما بين الحكومات في مسائل داخلية وعدلية. وقلت مخاطباً المؤتمرين «لا يمكن أن نقبل بفقدان حق النقض (الفيتو)، غير أن النص الماثل أمامنا يشكل إساساً لصفقة». وقد قوبل هذا التأكيد بتجاوب دافئ

من لوبرز Lubbers الذي قال: «بداية جيدة». كما رحَّب به كول Kohl الذي ضرب الطاولة بيده قائلاً «نعم، نعم».

وفي هذا الجو العام البعيد عن التوتر استطعت أن أعيد التأكيد على تصميمنا بعدم قبول الهدف الذي تدعو إليه المعاهدة بشكل مبطن نحو إقامة فدرالية وذلك دون معارضة تذكر، بالرغم من المعارضة المعروفة من جانب المفوضية الأوروبية وكل رئيس حكومة آخر موجود في القاعة. ثم جلست قليلاً بينما واصل دوغلاس هيرد الحديث عن قضيتنا بخصوص الفقرة المتعلقة بالمساعدات الداعمة التي تقدمها المجموعة الأوروبية، وذلك ليضمن أن القرارات تتخذ على مستوى المجموعة الأوروبية فقط إذا كان من المفيد اتخاذها على هذا المستوى. كانت ألمانيا، مثلنا، حريصة على المبدأ الخاص بهذه الفقرة، إلاَّ أنها أرادت بعض التعديلات في التفاصيل بحيث تعكس البنية الاتحادية لحكومتها، فتدخلت لأعرب عن تأييدي لها. وقد تولى دوغلاس أمر المناقشات الخاصة برصد الاعتمادات.

من أغرب الأحاديث تلك التي أوضحت، في عيون البريطانيين على الأقل، الطريقة التي تسير فيها الأمور في اجتماعات المجلس الأوروبي. وزراء المالية غير مسموح لهم بحضور اجتماعات رؤساء الحكومات وهي مسألة حق. حتى لو كان موضوع النقاش له علاقة بالشؤون المالية والموازنة. وهم يرغبون بحضور هذه الاجتماعات. وقد وجه فيم كوك Wim Kok بصفته رئيساً لوزراء الاقتصاد والمالية، كتاباً بهذا الخصوص إلى مؤتمر القمة. اعترض فيليب غونزاليز Felipe Gonzales. أما دوغلاس هيرد فقد أبدى ملاحظة هادئة قائلاً إن وزراء المالية قد عرضوا قضيتهم لأسباب وجيهة ويجب ألاَّ يستبعدوا. لكن ميتران قال محتداً: «لا تسألوا وزير ماليتي، أنا أتخذ القرارات هنا باسم فرنسا».

فقلت له مذكراً إنني أنا أيضاً أتخذ القرارات باسم بريطانيا، لكن من المهم للمرء أن يكون لديه من يقدم له المعلومات عن المضامين المالية قبل أن

يتخذ قراره. وكان قولي هذا بمثابة فكرة ثورية أكثر مما ينبغي تلقفها رئيس وزراء إيطاليا جوليو أندريوتي الذي قال: «لقد اتخذت المجموعة الأوروبية قراراتها دوماً دون أن تدري كيف تموّل هذه القرارات، يجب عليها أن تكون قادرة على فعل ذلك». أظن أن هذا المثال يوضح الكثير من الأمور المالية للمجموعة الأوروبية. لكن الاقتراح الذي تقدم به وزراء المالية والاقتصاد لم يلق الترحيب (بعد عدة سنوات من ذلك التاريخ أخذ كين كلارك يؤكد حضوره في المجلس ويتحدَّى أي إنسان ليحاول إخراجه ولم يفعل أحد. ومع مرور الزمن بدأ وزراء المالية الآخرون يحذون حذوه).

مع انتهاء اليوم الأول للقمة كانت جميع المشاكل قد وضعت في بؤرة الاهتمام، وبدأت بعض الحلول تتخذ شكلها النهائي. ثم تحدثت في مؤتمر صحفي حاشد بثقة وتفاؤل، لكنني في داخلي كنت قلقاً، هل ستؤخذ اهتماماتنا وهمومنا بعين الاعتبار، أم أن شركاءنا يفترضون أننا سوف نتراجع في النهاية؟ لم أدرِ ما النتيجة، واعتقدت أن المعاهدة سوف تنهار لأننا لن نتمكن من التوقيع عليها.

لم تكن الأخبار الواردة إليّ صباح يوم الثلاثاء الباكر سارة. فقد تعكّر صفو المزاج على مائدة الإفطار عندما قرأت مقتطفات من تقارير صحفية وصلتني من أرض الوطن. وأخبرني الموظفون أن كثيراً من المراجعات التي أجريت في الليل على المعاهدة لم تكن مرضية وأن تحسينات طفيفة أدخلت إلى النص الخاص بالشأن الاجتماعي بقصد مساعدتنا، لكنها لا تفيد. وبقيت كافة القضايا الكبرى دون حل. إذاً سيكون أمامنا يوم حافل.

كانت المسودة المعدّلة التي تقدمت بها الرئاسة أساساً لمناقشاتنا المتجددة. وسرعان ما تحوَّلت المناقشات نحو الشأن الاجتماعي في المعاهدة الذي كان موضع نزاع شديد. التفت إليّ رود لوبرز من أجل تعليق تمهيدي. وعرضت موقفنا ذلك أن الاقتراح الذي تقدمت به الرئاسة غير مقبول لدينا من

حيث الأساس، لقد اتخذت فيه بعض الخطوات الصغرى نحو الاتجاه الذي نريده، لكن هذا الاقتراح لم يتطرق لمشاكلنا الأساسية. لذلك لا أستطيع القبول به.

وأوضح ميتران أن لديه تحفظات حتى بخصوص تلك التنازلات الصغرى التي قدمتها الرئاسة الهولندية إلى بريطانيا. وبدأ حديثه على النحو التالي: «توجد مسائل مبدئية كثيرة معرضة للخطر وتخفيف حدة النص لن يجدي». وكانت لديه تحفظات على النص الهولندي أيضاً، لكنه اعتقد أن أوروبا يجب أن يكون لها فصل خاص بالشأن الاجتماعي، ثم أعلن تحديه: يجب على أوروبا أن تلزم نفسها به، وإلاَّ فإن فرنسا سوف تصوِّت ضد المعاهدة. وحذَّر الجميع بأنه سيعارض علانية ميثاقاً صورياً. لقد ألقى القفاز.

وأسرع فيليب غونزاليز للموافقة. ثم ألقى سؤاله وهو ينظر في جميع الاتجاهات عدا جهتي: «هل ثمة شيء للمناقشة؟ لا يمكن أن يحدث اتحاد سياسي دون عنوان اجتماعي. يجب أن نوافق...».

واستشعر رود لوبرز الخطر. سوف تقف بريطانيا حائلاً دون المعاهدة إذا تضمنت الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي. وفرنسا هدَّدت بالوقوف ضد المعاهدة إذا لم تتضمَّن ذلك الفصل. واجتمع الآخرون. ولفريد مارتنز، على نحو ميتران لن يوافق على المعاهدة بدون الفصل الاجتماعي. وقال أندريوتي إن الرأي العام الأوروبي لن يفهم لماذا حذف الفصل الاجتماعي من المعاهدة.

إن كان هذا يعني شيئاً، فقد تصلَّب موقفي أمام منظر هذا الجمع الذي لا يمكن وصفه إلاَّ بوضع من يقول سأتبع القائد. كنت متيقناً أن ميتران كان يخادع وازداد امتعاضي من الإيحاء المبطن الذي أخذ ينجلي حول طاولة المفاوضات بأن المملكة المتحدة لا تملك الشروط الاجتماعية الكافية. وعرضت سجلنا وقلت بعبارات لا تحتمل الخطأ إنني لست على استعداد لتقويض التشريعات والقوانين التي استصدرتها حكومة حزب المحافظين خلال العقد الأخير من

السنين. وأشرت بشكل خاص إلى تفوُّق سجلنا في خلق فرص العمل، حيث كنا في بريطانيا نوجد فرصاً للعمل تزيد عن مجموع فرص العمل التي يخلقها شركاؤنا مجتمعين. وإنني لا أرى فائدة ترتجى من إضافة البرامج المعتمدة في المجموعة الأوروبية إلى جهودنا داخل بلادنا. وأنهيت كلامي بالقول: «إن موقفي هذا ليس مفاجئاً لكم». ثم أردفت قائلاً في إشارة مباشرة إلى ميتران: «بعض الزملاء لن يوقعوا بدون الفصل الاجتماعي. وأنا لن أوقِّع بوجود هذا الفصل».

وخيَّم صمت طويل بعد أن أنهيت كلمتي. وأعتقد أن الجميع قد أدركو للمرة الأولى حجم ذلك الانقسام الذي يفصل بيننا، وأن بريطانيا جادة كل الجد في موقفها المعارض، وأنها لن تذعن.

وقطع الصمت سؤال من لوبرز «ماذا نفعل؟» ليس موجهاً لأحد بالتحديد. كان كل واحد ينظر باتجاه، والذين لم ينظروا إلى السقف تطلَّعوا إليّ وفي عيونهم إشارة بأن أُجيب. فقلت: «فكِّروا ملياً في المناقشات الثنائية. هذا النص غير مقبول. سوف أرى إذا كان ثمة شيء يمكن أن أقبل به. وبالطبع لا أستطيع أن أمنع الآخرين من الاتفاق على السياسات الاجتماعية الخاصة بهم». لكن هذه الإشارة لم يلتقطها أحد.

وتصرَّف كول Kohl وكأنه صوت العقل. فقال: «لقد تغلَّبنا على الكثير من المواقف الصعبة. وفيما عدا المملكة المتحدة الجميع مستعدون للموافقة. ضعوه ضمن قوسين ونعود إليه في وقت لاحق».

وافق لوبرز. واحتج ميتران الذي لم يرَ ما الذي يمكن عمله. لا تستطيع المملكة المتحدة أن تقبل، لذلك يجب أن نبحث عن إمكانية لإعفائها. التأخير لن يساعد، والدبلوماسية يجب أن تتوقف. لكنه لم يكرِّر التهديد بأنه سيقف حائلاً أمام المعاهدة.

حاول لوبرز كسب الوقت. وقرر أن المملكة المتحدة وألمانيا تريدان

التأخير. لكن ميتران قال: «لا يعجبني هذا. كان رئيس وزراء بريطانيا واضحاً في كلامه، وهو لا يخشى المسؤولية». وربح لوبرز الجولة. وانتقلنا إلى الموضوع الثاني على جدول الأعمال. وتبادل نورمان لامونت ودوغلاس هيرد في الجلوس إلى جانبي كمن يلعب لعبة الكراسي الموسيقية، بينما كنا نناقش بنود المعاهدة بنداً بنداً.

من المظاهر الغريبة التي تدعو للعجب في أعمال المجلس الأوروبي جانب يقضي بعدم السماح للموظفين بالجلوس مع رؤساء الحكومات ليقدموا المشورة لهم. فيجلس رؤساء الحكومات في الاجتماعات وحدهم. بيد أنه من الضروري إرسال الرسائل إلى خارج قاعة الاجتماع، أو طلب الرسائل من الخارج بين لحظة وأخرى. وقد توفرت من أجل ذلك حفنة من بطاقات الإذن بالدخول للموظفين. وأعطيت واحدة من هذه البطاقات إلى السير جون كار Sir John Keir الذي طوّر لنفسه عادة الدخول السريع جداً إذا طلب والخروج البطيء جداً، وأحياناً يجلس القرفصاء إلى جانبي محاولاً البقاء أطول مدة ممكنة دون أن يلاحظ وجوده أحد. وكانت مشورته في اللحظات الحرجة عالية القيمة، رغم أنها في بعض الأحيان لا تخلو من تبادل فوضوي للحديث. وهو ضليع باللغات، وكذلك رود لوبرز الذي كان يرد على التساؤلات بلغة مألوفة لدى رئيس الحكومة المعني. وليست اللغة مشكلة لأي من الحاضرين، حيث كنا نستمع إلى إجاباته من خلال الترجمة الفورية عبر سماعات توضع على الأُذن موجودة في كل مكان، ولا يستطيع جون كار الاستفادة من هذه الميزة وهو يجلس القرفصاء تحت الطاولة. لكنه يتقن من اللغات الروسية والفرنسية والإيطالية. في بعض الأحيان يعمد لوبرز للتحدث بلغته الأم، الهولندية. في لحظة من اللحظات أحسست شيئاً غامضاً يقوله لوبرز، همست إلى جون الجالس القرفصاء بجانبي «ماذا تفهم من هذا؟» بدَّل جلسته بعد أن آلمته ساقاه من وضع القرفصاء إلى وضع القعود على الركبتين وقال هامساً: «هذه لغة هولندية لعينة، هولندية، وأنا لا أعرف الهولندية».

في غضون ذلك، كانت تجري مسرحيات في مكان آخر. من إحدى القواعد القاسية المتبعة في اجتماعات المجلس الأوروبي أن يتقدم الفرنسيون باقتراح مفاجئ عند نقطة معيَّنة. وينبغي ألاَّ يقلِّل أحد من أهميتهم أو يتجاهلهم، فهم يقاتلون بضراوة من أجل أهدافهم، وشرسون في قتالهم. في اليوم الأول للقمة، وأثناء مأدبة الغداء التي أقيمت على شرف وزراء المالية، قدَّموا مفاجأتهم الرائعة التي وضعت الألمان على الجانب الخطأ وأزعجت البريطانيين ووجدت الترحيب من بلجيكا وإيطاليا.

فقد اقترح الفرنسيون إدخال نص في المعاهدة يحدِّد تاريخاً معيَّناً للبدء بتطبيق العملة الواحدة. والمقصود بذلك إلزام الدول الموقعة على المعاهدة بالانضمام إلى العملة الواحدة في موعد لاحق تكون فيه قد حققت المعايير الاقتصادية المتفق عليها. واقترحوا موعداً محتملاً العام 1997 شريطة أن تكون أغلبية الدول جاهزة اقتصادياً، وإن لم تكن جاهزة يكون الموعد عام 1999 فتدخل الدول التي حققت المعايير المقترحة حتى لو كانت أقلية.

كان الهدف من الاقتراح الفرنسي تحويل الخيار المستقبلي إلى التزام في الحاضر. وعلى نحو مفاجئ ازدادت أمامنا احتمالات تطبيق العملة الواحدة. فوجئ وزير مالية ألمانيا ثيو فيغل Theo Waigle، وشدَّ على أسنانه وطلب الفرصة للتشاور. لكنه وافق في اليوم التالي. أما نورمان لامونت Norman Lamont فلم يقل كلمة واحدة، إذ فضَّل الصمت لأننا كنا نريد حرية اختيار عدم المشاركة. وافق الآخرون على الاقتراح الفرنسي، وكان الاتحاد النقدي الاحتمال الأرجح أثناء مأدبة غداء وزراء المالية.

عند ظهيرة يوم الثلاثاء وبعد محادثات ثنائية مطولة مع رود لوبرز حول النص المتعلق بالشأن الاجتماعي لم نحرز خلالها أي تقدم، فوّضت نايغل ويكس Nigel Wicks بتقديم مسودة فشرعنا بخيار عدم المشاركة في الاتحاد النقدي إلى كبار المسؤولين الممثلين لحكوماتهم ضمن مجموعة «المستوى

العالي High Level» التي يرأسها كيس ماس Cees Maas أحد كبار المسؤولين الهولنديين البارزين، وهو رجل يعتد بشاربيه الكثيفين المنتصبين اللذين يحسده عليهما هيركول بوارو Hercule Poirot.

وفوجئت تلك المجموعة ذات المستوى العالي High Level Group، إذ كان أعضاء هذه المجموعة يتوقعون أن يجدوا نصاً من بضع كلمات عمومية، فوجدوا أمامهم وثيقة مطولة مليئة بتفاصيل صيغت بدقة، وكتبت بلغة قانونية تناولت كافة مواد المعاهدة التي لا تنطبق على المملكة المتحدة وأوصدت الباب أمام أية تفسيرات بديلة. وانهمرت الأسئلة على نايغل كالقذائف تنهال عليه من هذه المجموعة، وكل ما يقوله لهم «إنها غير قابلة للتفاوض».

ثم أحالت القمة هذه الوثيقة إلى وزراء المالية للدراسة، علماً أنه لم يدخل عليها أي تعديل بالرغم من كثرة الأسئلة التي عذَّب المسؤولون الكبار نايغل ويكس بها. ويبدو أن الوزراء قد سئموا كثرة النقاش وصار لديهم ميل لقبولها، فشرعوا بدراستها بالتفصيل وتوجيه الأسئلة الهامة. كان نورمان لامونت، وإلى جانبه نايغل ويكس، يعرف جيداً أن هذه الوثيقة غير قابلة للتفاوض. وكانت لديه معلومات جيدة جداً أعدها له مارك بلايذ المحامي الذي صاغ هذه الوثيقة، وكان نورمان يستطيع الرد على الأسئلة.

لكنه اختار ألاَّ يفعل. أزعجته الأسئلة، وخرج من الاجتماع قائلاً إنه يريد التشاور معي. فظن الفرنسيون أن هذه حركة مسرحية منه يقصد بها زيادة الأخطار، وأعجبوا بها إلى حدٍّ ما. لكن الآخرين كانوا أقل منهم حباً للخير، فلم تعجبهم تلك الحركة إطلاقاً. كان تصرفاً غريباً غير متوقع من نورمان. كان باستطاعته أن يطلب رفع الجلسة للاستراحة، فلم يفعل. بل نهض وخرج، بالرغم من أن خيار عدم المشاركة الذي نريده ونسعى إليه يعتبر جزءاً من المعاهدة، وينبغي على كل حكومة من الحكومات الأخرى أن تتبناها في تشريعاتها داخل بلدانها. ووزراء المالية الآخرون لهم كل الحق في الأسئلة التي

يطرحونها حول هذه الوثيقة. فكان رد فعلهم الاستياء والامتعاض إزاء خروج نورمان بهذه الطريقة. على أية حال، فقد خرج من الاجتماع، ووجدني في قاعة اجتماعات المجلس أفاوض رؤساء الحكومات الآخرين. وطلب إلى جون كار John Kerr وهو في حالة من الحنق والغضب الشديدين أن يبلغني ضرورة خروجي من الاجتماع لمقابلته. اعترض جون على ذلك وقال له: «لا يمكنه أن يخرج فهو مستغرق في مفاوضاته». وحاول تهدئته.

كنت في تلك الأثناء فعلاً مستغرقاً في مفاوضات مطوَّلة وصعبة حول نص المعاهدة. فقد كنا طوال فترة ما بعد الظهر نناقش موضوع توسيع المجموعة الأوروبية ومشاكل الانتقال نحو المرحلة الثالثة من الاتحاد النقدي، وقلق الدانمركيون من إجراء الاستفتاء الشعبي حول المعاهدة. وقد قلت أثناء المناقشة: «ليست لدينا مشكلة بخصوص الاستفتاء، فالبرلمان هو الذي يقرِّر وهذا صريح ومباشر». ولا بدّ أن الأقدار التي تعرف ما يخبئه لنا المستقبل قد ضحكت ضحكة الهزء والسخرية وهي تسمع قولي هذا. كانت المفاوضات متعبة جداً، لكنها مفيدة رغم أن بعض القضايا الكبرى ظلّت عالقة.

كانت المداولات تمضي بسرعة، وتتسبب في إرهاق رؤساء الحكومات. وكانت الأمور الفنية تمرّ بسهولة. وكنت أعمل انطلاقاً من معلومات مفصلة ـ أسميناها المتوالية ـ وكانت تتضمن أهم ما في كل فقرة وبند في المعاهدة وسياستنا إزاء ذلك كله. وزودت نفسي بمعلومات مفصلة ودقيقة، وكانت هذه «المتوالية» مليئة بملاحظاتي الشخصية التي دوَّنتها بخط يدي لتساعدني عندما أقدِّم حجتي بعبارات قوية مقنعة. في لحظة من لحظات الاستراحة بين الجلسات طلبت إلى ستيفن وول أن يأتيني بتلك «المتوالية»، فلم يجدها. لقد ضاعت، ولم يستطع أحد أن يعثر عليها. وأخذ الجميع يبحثون عنها في كل مكان. ودخلت إلى قاعة الاجتماع بدونها. وجاءتني الرسائل وأنا في الاجتماع بأن لا أثر لها. وبدأت الشكوك تساورني جراء فقدانها. لست بحاجة إليها أثناء

المفاوضات فحسب، إنما كنت أخشى الأسوأ. إن وقعت بيد أحد من أعضاء الوفود الأخرى، فسيعرف الجميع مواقفنا والحدود الدنيا لدينا. وفجأة سمعنا صرخة الانتصار والبهجة من جيريمي هيوود Jeremy Heywood السكرتير الخاص القدير لنورمان لامونت الذي اكتشفها ضمن أوراق نورمان. تنفَّس الجميع الصعداء. وقد قال لي أحد الدبلوماسيين فيما بعد «إنها أسوأ لحظات حياتي العملية».

وتوالت الساعات، وانتقل النقاش من العموميات إلى المسائل الجوهرية التي لا تزال معلَّقة والتي كانت مثار اهتمام وقلق الوفود. لم يسمح لوبرز Lubbers بالتوقف عن المناقشات للاستراحة لتناول الطعام أو الشراب، معتقداً، وأظنه على حق في ذلك، أن الحرمان من الطعام والشراب يسرِّع الوصول إلى اتفاق. وشيئاً فشيئاً تمَّت الموافقة على بنود وشروط المعاهدة. وفي محادثات جانبية كان الكثير من الوفود يحثوننا على تعديل موقفنا بخصوص الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي. ونحن نصرّ على موقفنا ونقول لا سبيل إلى ذلك. وفي غضون ذلك، كانت سارة هوغ على اتصال دائم وطوال النهار مع مايكل هوارد الذي ما فتئ يزودها بالذخيرة لمقاومة العروض المغرية، حيث أن مايكل، باعتقادي، كان يخشى أن نتوصل مع آخرين إلى حل وسط بخصوص الفصل الاجتماعي في اللحظة الأخيرة، فيكون غير مرضٍ. لكن مثل هذا الحل الوسط بعيد الاحتمال، ولا سبيل إليه من جانبنا. فالفصل الاجتماعي هذا برمته لم يرقْ لي، وكنت أعرف جيداً أنني إذا كنت أريد الحصول على موافقة البرلمان على هذه المعاهدة كلها فيجب عليّ أن أرفض هذا الفصل.

عندما عدت إلى الجناح المخصَّص لوفدنا، هرع إليّ تريستان غاريل جونز ليخبرني أن المسؤولين في وفدنا يلوون أيديهم من شدة اليأس لأن «وزير المالية قد خرج من الاجتماع مع نظرائه بينما الآخرون يناقشون مسودة خيارنا بعدم المشاركة... وثيقتنا نحن، تناقش... ولا أحد منّا موجود».

في فترة الاستراحة بين الجلسات طلب رود لوبرز Ruud Lubbers مقابلتي لمناقشة الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي. فطلبت من الجميع أن يحاولوا العثور على نورمان فيما ذهبت إلى مكتب لوبرز يرافقني ستيفن وول. وقد انضم إلينا في الاجتماع هيلموت كول، كما انضم إلينا في وقت لاحق فيم كوك Wim Kok، والظاهر أنه يتحرَّق شوقاً للحديث عن نورمان بصورة غير إيجابية كما أدركت من قسمات وجهه. ولكن عندما رآني تكلَّم باقتضاب وللحظة واحدة قائلاً: «توجد صعوبات. وسيخبرك رود». تحدَّث لوبرز عن وثيقتنا الخاصة بخيار عدم المشاركة، وعدَّد بعض المشاكل الصغرى الناشئة عن الأسئلة التي طرحها وزراء المالية. وقد تم إيجاد الحلول لها سريعاً بعد أن انضم إلينا في الاجتماع نورمان لامونت.

أوضحت إلى لوبرز وكوك أنه لا مجال عندي لمناورات تتعلق بخيارنا في عدم المشاركة بالاتحاد النقدي والاقتصادي EMU، لكنني لن أقف بوجه طموحاتهم شريطة أن نحصل على هذا الخيار بعدم المشاركة opt-out. خاب أملهما، لكن هذا أمر جدير. ثم وافقوا خلال دقائق معدودة بعد مناقشات لم تستغرق وقتاً يذكر. وأعتقد أن أقل ما يمكن أن يقال عن موافقتهم أن أذهانهم كانت مشغولة بخطر أكبر يتهدَّد المعاهدة كلها بسبب الطريق المسدود الذي وصلت إليه أمام الفصل الاجتماعي. كما أنهما لم يعترضا على مشاركتنا مستقبلاً في أية مناقشات حول الاتحاد النقدي والاقتصادي بالرغم من أننا لن نكون ملزمين بذلك. فقد اعتقدا، برأيي الأكيد، أنهما يستطيعان أن يتحايلا مع المملكة المتحدة حول نقطة واحدة وليس اثنتين وكسبنا الجولة في خيار عدم المشاركة، وبذلك تحقق أول هدف رئيسي لنا.

لم يكن كسبنا الجولة في هذا الموضوع غير متوقع في نظري. أما أن نكسبها دون شروط صعبة تلحق بها فهذا فعلاً جائزة لنا. لقد ناقش وزراء المالية ورؤساء الحكومات مبدأ الاتحاد الاقتصادي والنقدي مرات كثيرة، لكننا

حصلنا في نهاية المطاف على خيارنا بعدم المشاركة دون مفاوضات حقيقية. وضعت مسودة الوثيقة في لندن، وناقشت مبادئها العريضة مع القادة الآخرين في كل لقاءاتي الثنائية معهم، وقدّمت في مؤتمر ماسترخت، ووافق عليها لوبرز وكوك، وباتت تنتظر مصادقة القمة عموماً. لقد أعطى ثماره أخيراً عمل وزارة الخزانة وإعدادها. وكان نايغل ويكس Nigel Wicks متواضعاً لا يغره الانتصار، وعاد مبتهجاً إلى اجتماع وزراء المالية، وأجاب عن أسئلتهم التي انهالت عليه بسرعة وكثافة. ولم تجر أية محاولة لإبقاء وثيقة خيارنا بعدم المشاركة خارج إطار المعاهدة.

وهكذا غدا خيارنا بعدم المشاركة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي صفقة منجزة. فانتقلنا، لوبرز وكوك وأنا، لمناقشة الفصل الاجتماعي الذي كان آخر بند هام معلقاً. وكان الخيار في ذهني بسيطاً، وهو إما أن يقبلوا بشروطنا أو لا نوقّع على المعاهدة. وبدأ لوبرز يدرك تدريجياً أن موقفي نحو هذا الفصل ليس تكتيكاً تفاوضياً. فأخذ يقدّم لي عروضاً تجريبية تهدف إلى التخفيف من حدة المقترحات الاجتماعية. لكنني لم أجد فيها ما أستطيع القبول به. واقترح إدخال بعض التعديلات. درستها ثم قلت لا. وكان جون كار، في تلك الأثناء، يتجوّل حاملاً بيده وثيقة للفصل الاجتماعي مقلوبة رأساً على عقب أعددناها نحن وتتضمن كل شيء تمّت الموافقة عليه بالإجماع، فيما عدا ما أشار النص عليه خلاف ذلك. وكانت مقترحاً مخففاً لا يمكن أن يقبل به شركاؤنا. وكنت أفضل عدم وجود هذا الفصل إطلاقاً. وعندما تحدثت مع لوبرز ولم نتوصّل إلى اتفاق لاح أمامي خيار آخر بعدم المشاركة، أو بعض الترتيبات الأخرى التي يقوم بها الأعضاء الأحد عشر الآخرون ونستبعد المملكة المتحدة.

لكن خياراً ثانياً بعدم المشاركة له مساوئه. فهذا يعني أن الفصل الاجتماعي سيظل جزءاً من المعاهدة، ولا أريد ذلك. وأكثر من هذا، أننا أنفقنا شهوراً كثيرة في وضع وثيقة خيار عدم المشاركة في الاتحاد الاقتصادي

والنقدي، ولم أكن واثقاً بأننا، دون عناية فائقة، نستطيع أن نضع مشروع وثيقة تتضمن شروطاً محكمة بخصوص الفصل الاجتماعي تحمينا من أي طعن يقدم للمحكمة. فالشروط لا تخلو من الخطر إذا افتقرت إلى الدقة. وكظمت غضبي ورفضت مبدأ الخيار بعدم المشاركة. وقلت للوزير لا أريد شيئاً في المعاهدة.

وطوال تلك المناقشات التي لا بد أرهقته كانت تصرفات لوبرز سليمة لا يشوبها خطأ أو عيب. معلوماته جيدة، ويُشهد له بالابتكار والهدوء. ولم يحدث مرة أن خرج عن طوره بالرغم من وجود طبائع تثير الانفعال لأتفه الأسباب.

كنا نجلس نحن الثلاثة، لوبرز Lubbers وكول Kohl وأنا، نستعرض ثانية أوجه الخلاف التي باتت معروفة للجميع. واقترحت دراسة النسخة المعدلة للفصل الاجتماعي التي اقترحناها وذلك لمجرد أن أشعرهما أنني لست متعنتاً، وكنت في الوقت ذاته أدرك في قرارة نفسي أنهما لن يقبلا به. خرج كول Kohl للحظات ليناقشها مع موظفيه، ثم استبعدها. وأخيراً اقترح لوبرز اتفاقاً يعقد فيما بين الدول الإحدى عشرة خارج نطاق المعاهدة. ووافق كول على ذلك، وقبلت بهذا الاقتراح. ثم دُعي الموظفون للاجتماع ثانية، وتمَّت الصفقة. وهكذا أمسى الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي ميتاً أي سيطبق هذا الفصل لدى الدول الإحدى عشرة الأخرى فقط من خلال بروتوكول خاص يلحق بالمعاهدة وينص صراحة على عدم تأثرنا به. وخرج لوبرز وكول من الاجتماع ليبلغا الوفود الأخرى ما تم التوصل إليه. وعندما التقيت بالمسؤولين في وفدنا سألت نفسي إن كنت قد نسيت شيئاً. وعرفت أنني لم أنس شيئاً. لقد حصلنا على ما نريد وأصبح مؤكداً الآن حصول الاتفاق على هذه المعاهدة.

استأنف الرؤساء اجتماعهم بعيد التاسعة مساء. وعرضنا نحن الثلاثة، لوبرز وكول وأنا، ما جرى من نقاش بيننا ودعا كول إلى معاهدة توقع عليها الدول الإحدى عشرة وطلب إلى لوبرز أن يأخذ موافقة جميع الوفود على حدة.

ووافق الجميع واحداً واحداً ـ ميتران Mitterrand، وميتسوتاكيس Mitsotakis، وأندريوتي Andreotti، ومارتنز Martens، وهووي Haughey، وسانتر Santer، وشلوتر Schluter، وغونزاليز Gonzales، وكافاكو دي سيلفا Cavaco de Silva ـ جميعهم ساروا في خط واحد.

وعكف الجميع، وقد أخذ منهم الإرهاق كل مأخذ، على دراسة فقرات المعاهدة، فقرة فقرة، أدخلت تعديلات طفيفة، وانقضت ساعات كثيرة. وفي الجولة الأخيرة رفضت اقتراحاً يقضي بأن تكون الموافقة على نفقات البحوث والتطوير بالأغلبية بدل الإجماع، ولم يكن رفضي هذا من قبيل التعنت، وإنما بناء على حكم ارتأيت أنه يعطينا نفوذاً وسلطة في معرفة كيف يجري إنفاق الأموال الكثيرة. وعندئذ قال لوبرز موجّهاً كلامه لي بصيغة تحمل شيئاً من الإغراء: «لقد وافق الأحد عشر. فهل توافق؟» أجبت بكل هدوء: «الإجماع يقتضي موافقة الاثني عشر، وليس الأحد عشر». ولم تجرِ أية تعديلات. وكان ذلك آخر النقاش. ألقى كول برأسه إلى الخلف وضحك ضحكة عالية. وفي الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل انتهت المفاوضات حول معاهدة ماسترخت.

هنأت لوبرز على حسن إدارته للجلسات وشكرت كول شخصياً. لقد كان من شأن إحساسهما بهمومنا أن سارت المفاوضات على نحو أقل إيلاماً مما يمكن أن تكون. وكنت ممتناً لهما. ثم نهض الجميع، والإعياء بادٍ عليهم، وخرجوا ليعد كل منهم ما يقوله للصحافة والمقابلات الإعلامية.

تحدَّث غوس أودونيل Gus O'Donell إلى الصحافة، وقال: «حذف الفصل الاجتماعي من المعاهدة». وقال أيضاً: «يوجد بروتوكول خاص بالأعضاء الأحد عشر... وباللغة الفرنسية على أحد جانبي الوثيقة». وقال بقوة رداً على سؤال لأحد الصحفيين: «نحن لا نتحدث عن انتصارات». لكن أحد الموظفين التابعين له قال سراً وقد أبهجته النتيجة: «إنها لعبة، حدِّد موقفك

والعب». وقد نسب إليّ بعضهم صيحة الانتصار هذه. وما كان لهذه العبارة أن تقال، فقد سببت بعض الألم للوبرز وميتران الذي رأى فيها تصرفاً غير لائق من البريطانيين. وهذا ما حدا بالناطق الصحفي الفرنسي ليقول معلِّقاً: «نأسف لغياب السيدة تاتشر». وهذا أيضاً جعل جاك ديلور يقول رداً على سؤال من أحد الصحفيين: «إنني أفضل قواعد لعبة كرة القدم. ولعل رئيس وزرائكم يفضل قواعد لعبة الركبي. لذلك يصعب علينا تقييم أداء رئيس وزرائكم». وبدأت تظهر الندوب التي خلفتها الجراح.

أما الصحافة في أرض الوطن فقد ابتهجت بنشوة الانتصار. فكان العنوان الرئيسي لصحيفة تايمز صباح الأربعاء «ميجر يفوز بكل ما طالب به في ماسترخت». وفي اليوم التالي وبعد أن عرفت الصحيفة تفاصيل أكثر عن نتائج قمة ماسترخت، كانت الصحيفة أكثر إيجابية. كما تصدر الصفحة الأولى لصحيفة ديلي تلغراف Dailt Telegraph العنوان «النواب المحافظون يهلِّلون لنجاح ميجر في ماسترخت». وكان عنوان التعليق بقلم رئيس التحرير «من القمة إلى الضوء». وكان تعليق صحيفة التايمز The Times حول «نجاح مؤكد لجون ميجر» حيث حمل العنوان «عمل أحسن صنعه». ووصفت صحيفة الإيكونومست Economist ما حصل في ماسترخت بقولها: «الصفقة التي كان الوزراء المحافظون ونواب المقاعد الخلفية يتمنونها».

وعندما أدليت ببياني حول نتائج قمة ماسترخت في مجلس العموم ضجَّت قاعة المجلس بالتصفيق وبتلويح الأوراق. وفي مجلس الوزراء كان الجميع يتحدث بأعذب الكلام، كان كين كلارك بشكل خاص جياش العاطفة وأطنب في حديثه. واستُقبل دوغلاس هيرد ونورمان لامونت أحسن استقبال لدى لقائهما مع نواب المقاعد الخلفية من حزب المحافظين. وكان نصراً مؤزراً بعبارات عصرية لاحتفالات الرومان بانتصارهم.

وعما قريب، ستختلف الأمور اختلافاً بيِّناً.

الفصل الثالث عشر

# الفوز بالتفويض

قبل أيام قليلة من موعد الانتخابات العامة لسنة 1992 امتدَّت إليّ يد من وسط الجماهير المحتشدة تعلو وجه صاحبها ابتسامة مشرقة، فمددت إليها يدي لأشد عليها بحرارة، لكن شيئاً ما كان على غير ما يرام.

نظرت فرأيت يدي اليمنى وكمّ القميص وقد اتسختا بسواد لون زيت المحرّكات. أم هو حبر أسود؟ لا أدري. وفي اللحظات التي انقضت قبل أن أستوعب ما يجري تفوّه الرجل صاحب اليد ببضع كلمات تحمل الشتائم ثم ضاع وسط الزحام. كانت حادثة عابرة ولم تتناقلها الألسن بشكل منصف حسب اعتقادي. تألَّمت لبعض الوقت أن شخصاً لا يعرفني يعبِّر عن كراهيته لي بهذه الطريقة الشخصية الغريبة، وأنه كان ينتظر فرصته ليضرب ضربته. لقد كانت تلك الحادثة خرقاً صامتاً من مجهول لمسار الحملة الانتخابية.

ولم تكن تلك الحادثة الوحيدة. فقد تعرَّضت للرشق بالبيض في مدينة ساوثمبتون Southampton، حيث أصابتني بيضة كان وقعها ثقيلاً عليّ أسالت الدم من وجهي، وخلت للوهلة الأولى أنني قد أصبت بعيار ناري. وفي مدينة بولتون Bolton قبل بضعة أيام وقعت حوادث شغب. وكانت الحشود تدافع وتصرخ مما جعلنا، نورما وأنا، نشق طريقنا بصعوبة بالغة وسط ذلك الشجار

بين المحتشدين حتى أكملنا دورة كاملة حول ساحة المدينة لنصل إلى الحافلة ومعي رجال الأمن المكلّفون بحمايتي.

واجب هؤلاء الضباط، بالطبع، توفير الحماية وإبعاد الأذى عني. غير أن تلك اللحظات، في الحقيقة، ولّدت في نفسي متعة النزول إلى الشارع والالتقاء بالجماهير. وعلى نحو مفاجئ وجدت نفسي أستمتع بهذه اللقاءات التي تجعل الانتخابات مفعمة بالحياة. والمشاعر التي أطلق المتظاهرون لها العنان بيّنت لنا أين مكمن الخطر. ولا أعتقد أن غوغائية الرعاع تستطيع أن تبعد أيّ رئيس وزراء بريطاني عن الشارع. وعزمت منذ تلك اللحظة أن أقف وأخاطب الجماهير. وفعلت ذلك منذ ذلك الحين.

كان قراري بهذا الخصوص نابعاً من دوافعي الداخلية ومن حسابات أجريتها. وقد رأيت نيل كينوك Neil Kinnock وقد أقنعه واضعو استراتيجيات حزب العمال أن يناضل في حملة جرى ترتيبها بكل إتقان، بحيث تجلس الجماهير خلف الحواجز وتتخللها مناسبات للتصوير بالكاميرات. أراد أن يظهر بمظهر رئيس الوزراء، ورئيس الوزراء هو أنا. وأردت نزالاً عنيفاً. وكنت أعرف جيداً أن عدسة الكاميرا لا تفيدني. وبعد ذلك الذي حدث في شوارع مدينة بولتون ازداد إصراري على النزول إلى الشارع مرات أكثر، وليس أقل مما كان متوقعاً.

وأتيحت لي الفرصة بعد أيام قليلة عندما قمت بزيارة إلى الدائرة الانتخابية لوتون ساوث Luton South ذات الأغلبية الضئيلة جداً للمحافظين، حيث المرشح عن هذه الدائرة واحد من أصدقائي وسكرتيري الخاص للشؤون البرلمانية غراهام برايت Graham Bright. وهي دائرة ذات أهمية جوهرية، أي يتعيَّن على حزب العمال الفوز فيها إذا أراد أن يكون له أمل في كسب الانتخابات العامة القادمة.

استقبلتني بالترحيب الحار عند وصولي جماهير غفيرة. والقليلون جداً

منهم المحايدون والأغلبية العظمى من أنصارنا. ومع ازدياد أعداد الجماهير، طلبت إخراج الصندوق الخشبي من سيارتي، ووقفت عليه لألقي خطاباً. قد يبدو هذا المشهد مختلفاً اختلافاً كبيراً عن الصورة التقليدية لرئيس وزراء يقوم بجولته الانتخابية، لكنها كانت بالنسبة لي ذات أثر أفضل كثيراً من الأثر الذي تحدثه صورة دعاية لمعجون أسنان. وقد اختطفها الإعلام، بعضهم باستياء واستهجان وبعضهم الآخر باستحسان. غير أن الشيء المؤكد أن هذه الصورة أيقظت الأعضاء المتشككين في حزب المحافظين في دائرة Luton. وغدا ذلك الصندوق الخشبي الذي استخدمته منبراً للخطابة رمزاً من رموز الحملة الانتخابية، صحيح أنه كان موضع هزء وسخرية، إلاّ أنه كان بالتأكيد عنصر جذب قوي للجماهير.

أحببت هذا الجانب من الحملة الانتخابية. وكنت أشعر بالراحة وسط كتلة كبيرة من البشر كثيرة الضجيج، جاؤوا جميعاً بمحض اختيارهم. وكذلك شأني، كنت وسطهم لأني اخترت ذلك. أحببت تلك العفوية التي لا يمكن توقعها، وأحببت الحوار مع الجماهير. كنت أحس بمنتهى النشاط والحيوية إذ سارت الأمور سيراً حسناً، ولم أكترث للحظاتٍ لم ترق لي. وعلى العموم، كان الاستقبال دافئاً. وفي معظم الأحيان كانت الجماهير تواقة. وقد ظهر شيء من الجيشان حول تلك اللقاءات العفوية التي كان محورها الصندوق الخشبي الذي استخدمته منبراً للخطابة استمتع الجميع بها وأعطتني إحساساً بالقرب من الجماهير والناخبين، أكثر مما تعطيه نتائج استطلاعات الرأي، ومجموعات الهدف والصحف التي تتحدث عن موقفنا. وعندما تجمعت الجماهير بكثرة في ساحة إحدى المدن في جبال البنين Pennines، شعرت بأنني لا أريد مفارقتها.

ومع ازدياد لقاءاتي الشخصية مع الناخبين، ازدادت ثقتي بإمكانية الفوز. وتولّدت في داخلي قناعة خاصة حول النتيجة. لم أكن أصدِّق أنني قطعت كل

تلك المسافة من حي كولدهاربر لين Coldharbour Lane إلى شارع داوننغ ستريت Dawning Street لأمكث في منصبي كرئيس للوزراء لبضعة شهور فقط. والآن وأنا أستعيد بذاكرتي هذه الأشياء يبدو لي أن ذلك ليس سبباً أساسياً لتلك الثقة، بل هي تعبير صادق عما كنت أحس به في تلك الأيام. كان إحساسي بكل بساطة أنني لا أستطيع تصوُّر حزب العمال في الحكم.

وكانت تلك الثقة التي أحسست بها محيّرة للبعض وقد تكون مدعاة للضحك أحياناً. معظم استطلاعات الرأي التي أُجريت في تلك الأثناء والتي بلغ عددها سبعة وخمسين استطلاعاً على المستوى الوطني أشارت إلى فوز العمال. حتى في المبنى رقم 10 ـ مقر الحكومة ـ حيث أجرى موظفو الخدمة المدنية استطلاعاً سريعاً للرأي حول النتائج، اعتمدت غالبيتهم على نتائج الاستطلاعات وراهنوا على انتصار العمال. وخارج مدينة لندن، أحسست أن ثمة عمليتين انتخابيتين، الأولى هي تلك التي أشارك في حملتها والثانية هي التي أقرأ عنها في الصحف صباح كل يوم. وقد تعزز إحساسي هذا من مشاهدتي لبعض الأحداث الصغيرة. كنت في إحدى المدن وإذ برجل حليق الرأس كثير الوشم يدفع بنفسه في طريقي. رجعت قليلاً إلى الوراء، ورأيت الضابط المكلف بحمايتي يلقي بنفسه بيني وبين ذلك الرجل. بيد أن الرجل الحليق مدَّ يده ليمسك بذراعي وهو يقول: «هيا يا جون لا تدع مجالاً للعمال للفوز بها». وأطلق بعض العبارات التشجيعية الأخرى بينما كانت الجماهير تحمله وتبعده عني. وهكذا نجد أن استطلاعات الرأي لم تلتقط آراءً مثل تلك التي أطلقها ذلك الرجل.

كان ذلك النجاح غير المنظور للحملة الانتخابية لحزب المحافظين لسنة 1992 يتحقق في ظل وضع اقتصادي اتصف بالركود، وفي ظل ضريبة الرأس، ودون ذكر لأوروبا. فكان الناخبون يتيحون لي ـ ولحزب المحافظين ـ فرصة «فائدة الشك» [كما الحال في المحاكم لعدم كفاية الأدلة ـ المعرِّب ـ ] حيث

كانوا لا يريدون انتخاب نيل كينوك وحزب العمال الذي لا يزال يحتفظ بالكثير من عناوينه الاشتراكية. لقد كان حقاً مصدر رضى أن أكسب وأفوز بالتفويض الخاص بي. لقد شغلت الانتخابات تفكيري منذ اللحظة التي دخلت فيها إلى المبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت. ولم يغب عن بالي قط أن الفوز في الانتخابات هو إرادة الحزب، ولم أنس الاعتقاد السائد في الحزب بأن توقعات خسارة مارغريت تاتشر هي التي حملتني إلى سدة رئاسة الوزارة.

ولم تكن تلك الفترة الفاصلة بين لحظة استلامي زمام الحكم ولحظة السعي للحصول على التفويض بالطريقة الديمقراطية لتخلو من بعض الالتباس والغموض. أمامي إدارة يتعيَّن عليّ تسيير أمورها، وأمامي الإرث الذي تركته لي مارغريت والذي عليه سوف أبني، أو أصحِّح بعض جوانبه، ولي أفكاري التي ينبغي عليّ اختبارها قبل اعتمادها. ولكن بالرغم من ذلك كله كان ذهني مشغولاً على الدوام بذلك القرار الذي لا بد من اتخاذه ولا مندوحة عنه، ألا وهو متى ألتقي جماهير الناخبين في الشارع؟ لقد كان يلازمني إحساس طوال الشهور الثمانية عشر المنصرمة بأني مذنب بحق الناخبين، وأردت أن أكفِّر عن ذنبي. لقد استنفدت كل ما لديّ لأؤجل الدعوة إلى الانتخابات حتى أنتهي من إلغاء ضريبة الرأس إلغاءً نهائياً، وأنتهي أيضاً من مفاوضات معاهدة ماسترخت. لكن الذي كان قض مضجعي أن الاقتصاد يرفض التحسن بكل عناد.

راودتني فكرة إجراء الانتخابات في ربيع سنة 1991، أي بمجرد انتهاء حرب الخليج. والواقع أن الحديث عن هذا الخيار بدأ قبل أن يتوقف القتال. لكن فكرة انتخابات توصف بأنها «انتخابات بالزي العسكري» لم ترق لي، كنت أرى فيها شيئاً يدعو للملامة. ورأيت أيضاً أن نصراً نحققه في أعقاب جنون وهج عملية عاصفة الصحراء لن يكون نصراً حقيقياً. وهكذا، بدل أن تكون حرب الخليج حافزاً للدعوة لانتخابات مبكرة صارت هذه الحرب حجة ضد انتخابات مبكرة.

أما كريس باتن Chris Patten، رئيس شؤون الحزب، فقد رأى أن انتخابات تجري في منتصف صيف سنة 1991 ستكون في وقت متأخر أكثر مما ينبغي لكي أتخذ زمام المبادرة كرئيس وزراء حديث التعيين، كما تكون في الوقت نفسه في وقت مبكر أكثر مما ينبغي ليجني الحزب ثمار أي تحسن قد يطرأ على الاقتصاد. فكان رأيه «أدخل الانتخابات مبكراً أو متأخراً». غير أن الحكمة التقليدية تقول لا يمكن لأية حكومة أن تكسب الانتخابات في ظل وضع اقتصادي متردٍ. لكن تنبؤات وزارة الخزانة تشير إلى تقدم وشيك نحو الأفضل. وعلى هذا الأساس فضلت التأخير في الدعوة للانتخابات.

كما استبعدت أية أفكار أخرى تتجه لإجراء الانتخابات في حزيران / يونيو سنة 1991، كما كان متوقعاً أن تختار مارغريت هذا الموعد لو أنها بقيت في الحكم ـ حيث كانت تكسب الجولات الانتخابية على دورات مدة الدورة الواحدة أربع سنوات ـ وذلك لأسباب تعود إلى النتائج السيئة للانتخابات المحلية التي أجريت في شهر أيار / مايو، وإلى خسارتنا في الانتخابات التكميلية في دائرة مونموث Monmouth التي أجريت بعد أسبوعين من الانتخابات المحلية بسبب وفاة جون سترادلنغ توماس John Stradling Thomas، العضو المحافظ الدائم عن هذه الدائرة. فقد شن حزب العمال في هذه الدائرة حملة انتخابية باهظة التكاليف قامت على نشر الأكاذيب والذعر بين الناس بخصوص خططنا المتعلقة بنظام الصحة الوطني. فكانت انتخابات دائرة مونموث نموذجاً لحملاتهم الانتخابية في سنتي 1992 و1997.

كان موعد خريف سنة 1991 الاحتمال الأكثر بحثاً ودراسة. وبدأ الإعلام يتحدث عن هذا الاحتمال، وانتشرت الشائعات بأني سوف أدعو للانتخابات في كلمتي التي سألقيها في مؤتمر حزب المحافظين الذي سيعقد في مدينة بلاكبول Blackpool في شهر تشرين الأول / أكتوبر. وفي يوم الأحد الواقع في 29 أيلول/ سبتمبر، أي قبل انعقاد مؤتمر حزب العمال، استعرضت وكريس باتن

الخيارات ـ إما التأجيل حتى سنة 1992، أو تأخير اتخاذ القرار إلى ما بعد انتهاء مؤتمر حزبنا.

كنت وكريس باتن متفقين ضد انتخابات مبكرة. وبدا الخيار المعقول الانتظار حتى ربيع سنة 1992 حيث ترجح احتمالات تحسن الاقتصاد، ويبقى تحذير واحد، هو أن يعمد الحزب في مؤتمره إلى تغيير بعض الأمور. وهكذا قررنا التريث قبل أن نتخذ قرارنا. لكن هذا التريث وضع أمامنا مشكلة. إن لم نقل شيئاً فسوف تنهال أسئلة الإعلام على مؤتمر الحزب تسأل «هل سيسمي اليوم. . . أم لا؟» ناهيك عن التعليقات الساخرة التي تشير إلى أن الأداء الجيد لحزب العمال في الأسبوع السابق لمؤتمرنا قد أفزعني فلم أجرؤ على تمديد موعد الانتخابات. لذلك كان من الأنسب أن نكشف عن أفكارنا. فطلبنا إلى جون ويكهام John Wakeham الذي يتصف بالدقة والحكمة والدهاء أن يتحدث إلى رؤساء تحرير الصحف بأمل أن يخففوا من غلواء تكهناتهم.

لكن هذا التكتيك أعطى مفعولاً عكسياً. وبدلاً من أن يغفل رؤساء التحرير الحديث عن الموضوع، تحدثت البرامج التلفزيونية ذلك المساء، وأكدت الصحف في اليوم التالي، أن الانتخابات لن تجري في الخريف. وكانت عناوين الصحف تحمل كلمات تسبِّب الإرباكات، لكنها على الأقل تحدثت عن الخيار الذي أفضله. لقد كنت أفضل موعداً للانتخابات في سنة 1992، ذلك لأن أفكاري كلها تركزت، بمناسبة قرب انتهاء سنة 1991، على المعاهدة الخاصة بالاتحاد الأوروبي التي ستجري مفاوضاتها في ماسترخت في كانون الأول / ديسمبر. وبقيت متوتر الأعصاب حيال تفاعلات الموضوع الأوروبي في أذهان الناخبين ـ هل سيكون باعثاً على القلق، وإلى أي مدى؟ وما هو المدى الذي ستكون نتائجه غير متوقعة؟ ـ لذلك كنت أفضل أن أتوجه إلى الناخبين بعد انتهاء المفاوضات. وفي استباق لأمور خشيت أن تحدث سنة 1997، أردت أيضاً أن أحول بين نواب المقاعد الخلفية وبين أن يلزموا أنفسهم

بموقف مناوئ لأوروبا قد يفقدنا فرصة النجاح في الانتخابات، أو في حال فوزنا في الانتخابات قد يقوض استراتيجيتي التفاوضية في المستقبل.

وفي شهر كانون الثاني / يناير من سنة 1992، وضع كريس باتن Chris Patten لائحة بالمواعيد المحتملة. ولكل موعد منها مساوئه. فمن الناحية القانونية يتحتم إجراء الانتخابات في شهر تموز / يوليو كحد أقصى. وكنت واثقاً أن الوضع الاقتصادي في ذلك الشهر سيكون أفضل حالاً. لكنني غير متأكد بأن أي تحسن اقتصادي قد يشعر به الناخبون في جيوبهم قبل صيف ذلك العام. وهذا يشير إلى احتمال إجراء الانتخابات في الربيع. وبدا لي أن موعد 9 نيسان / إبريل جيد. وهو جيد أيضاً من الناحية السياسية، إذ سيكون لدينا متسع من الوقت من أجل الموازنة ومن أجل استصدار التشريعات اللازمة لإلغاء ضريبة الرأس. وكان لي، علاوة على كل ما تقدم، سبب شخصي لاختيار هذا الموعد، إذ يصادف هذا التاريخ ذكرى أول لقاء لي مع نورما. وكان هذا السبب العاطفي وراء قراري بتحديد يوم 9 نيسان / إبريل موعداً لإجراء الانتخابات العامة.

الغريب في الأمر أنني تلقيت مكالمة هاتفية غير متوقعة صبيحة اليوم التالي حيث كنت في مكتبي في المبنى رقم 10. كان المتكلم الليدي «بابلز» روذرمير Lady «Bubbles» Rothermere زوجة صاحب مجموعة صحف «ميل» Mail. قالت لي على الهاتف: «أريدك أن تنجح في الانتخابات. لكن ينبغي ألاّ تدخل الانتخابات في شهر نيسان / إبريل ـ ليس هذا في طالعك». لا أعرف الليدي روذرمير، لكنني شكرتها على عطفها بمحادثتي وانتهت المكالمة. وسألت نفسي هل هذا نوع من الفأل؟ إن كان كذلك فلن أكترث له.

ولم يصدر الإعلان الرسمي بتحديد موعد الانتخابات حتى تاريخ الحادي عشر من آذار / مارس. غير أن الحملة الانتخابية قد بدأت فعلاً قبل يوم واحد من ذلك التاريخ، يوم أعلن نورمان لامونت عن موازنته العامة التي دعاها

«الموازنة لاستعادة العافية». وحيث أنني وزير مالية سابق، كنت أهتم شخصياً بجميع الموازنات التي يضعها نورمان. غير أن تلك الموازنة لسنة 1992 كانت الموازنة التي تأثرت أكثر من غيرها بتوجيهات رئاسة الحكومة خلال عهدي كرئيس للوزارة. وقد شاركت شخصياً في وضعها مشاركة عميقة. ولا بد لي من الاعتراف أن سبب هذه المشاركة يعود إلى حزن شعرت به لأنني لم أعد وزيراً للمالية. ومع أن نورمان قد ساعدني كثيراً خلال حملتي الانتخابية للفوز بزعامة الحزب سنة 1990، إلاّ أن علاقة العمل بيننا لم تتطوَّر إلى علاقة صداقة شخصية، رغم أنه دمث الأخلاق وحلو المعشر. ولعل بذور ما سبب الشقاق بيننا بعد أحداث يوم الأربعاء الأسود كانت موجودة آنذاك.

كانت موازنة سنة 1992 واحدة من أكثر الموازنات شمولاً وتغطية خلال عهدي في رئاسة الوزارة، ليس فقط لأنها جاءت قبل الانتخابات العامة الحاسمة، وإنما أيضاً لأنها وضعت الأسس لإخراج بريطانيا من الركود الاقتصادي. وهذا أمر جوهري الآن. لقد كانت قلوب أعضاء حزب المحافظين تنقبض كلما ظهرت على شاشات التلفزيون نشرات الأخبار الاقتصادية. وكانت الحكمة التي يرددها المعلّقون تقول دوماً إننا سوف نخسر الانتخابات إن لم يطلّ الانتعاش الاقتصادي قبل يوم الانتخاب.

عندما اقترب موعد الانتخاب في النصف الأول من سنة 1991 كان الركود الاقتصادي قد أفضى في أسوأ الحالات إلى نوع من الاستقرار لم يخل من تذمر وشكوى (عندما قامت وزارة الخزانة بمراجعة أرقام هذه الموازنة بعد خمس سنوات من وضعها وجدت أن الاقتصاد البريطاني قد بدأ يتحسن فعلاً قبل سنة 1992). غير أن ذلك الانتعاش لم يكن منظوراً. ولم يكن بالقدر الكافي الذي يجعل الأشياء أفضل عند الناخبين الذين أثقلتهم الديون، أو البطالة، أو المستقبل غير المضمون؛ أو عند الكثير من أصحاب العقارات الذين اشتروا منازلهم بأسعار عالية في سنوات الازدهار الاقتصادي أواخر الثمانينات ووجدوا

أسعار منازلهم تهبط كثيراً فوقعوا في شرك الأسهم السالبة. فكان ذلك الركود أول جمود اقتصادي يعاني منه أصحاب «الياقة البيضاء»، وظهرت أسوأ نتائجه في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد حيث يوجد أقوى تأييد لحزب المحافظين.

وعندما بدأت الحملة الانتخابية، لم تشهد في أي مكان فوائد هذه الفترة المؤلمة، بل كانت ثمة فوائد تمثلت بانخفاض معدلات التضخم وزيادة الإنتاجية. وعندما أشار نورمان لامونت في بيانه إلى «الأغصان الصغيرة الخضراء التي بدأت تنبثق دلالة على العافية» بدت كلماته جوفاء. وفي خطابي أمام مؤتمر الحزب في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1991 حاولت أن أصور هذه الحالة حيث قلت «أعرف أن الأوقات كانت عصيبة. فقد ارتفعت معدلات البطالة وشعر الكثيرون بمصاعب جمة. وأعرف مشاعركم». وقد أشرت أيضاً إلى مستقبل أفضل حين قلت: «نستطيع الآن أن نرى طريقنا الذي نسير عبره للخروج من الركود». وكنت مؤمناً بما أقول. وأثبتت الأحداث صحة أقوالي. لكنني كنت في الوقت نفسه أحس بالشكوك التي تساور أذهان الناخبين.

والواقع أن تلك الفترة من أوائل سنة 1992 بدت وكأنها منتصف شتاء اقتصادي. بالرغم من أن معدل التضخم انخفض إلى ما دون 3 بالمئة إلاّ أن عدد العاطلين عن العمل قد تجاوز حاجز 2,5 مليون نسمة؛ ونحو 75 ألف شخص قد فقدوا منازلهم جراء مصادرتها لعجزهم عن سداد ديونهم، كما أن الناتج القومي الإجمالي قد تدنى، بينما ازداد حجم اقتراض الحكومة. فانعكست هذه الأمور كلها في استطلاعات الرأي التي أظهرت نتائجها تقدم حزب العمال بأربع نقاط بعد سنة واحدة فقط من استلام نيل كينوك زعامة الحزب الذي كان يتراجع أمام تقدم حزب المحافظين.

وكان رد فعلنا قوياً. في شهر حزيران / يونيو سنة 1991 قدّر المكتب المركزي حجم الوعود العمالية بالإنفاق بمبلغ 35 مليار جنيه. وإن تمسك

العمال بوعودهم هذه سوف يتحمل هذا العبء دافعو الضرائب إضافة إلى ما يتحملونه من نفقات إضافية ناشئة عن الجمود الاقتصادي. وكان هذا هدفاً مفتوحاً. وبتاريخ السادس من شهر كانون الثاني / يناير سنة 1996 أطلقنا حملة خطط لها كريس باتن Cgris Patten، ترمي إلى تسليط الأضواء على «قنبلة الضرائب عند حزب العمال». وكان لهذه الحملة أثرها الفوري وأتبعناها بعبارة جديدة دخلت معاجم المصطلحات باللغة الإنكليزية هي: «التعويذة المزدوجة لحزب العمال Labour's Double Whammy». وكانت رسالتنا «إن السعر الذي يطلبه حزب العمال هو 1250 جنيهاً في العام لكل عائلة». وظلت الضريبة السلاح الأمضى الذي استخدمناه في الحملة حتى يوم الاقتراع.

أما بالنسبة لحزب العمال، فقد كان ثمة شيء غير متوقع لا يسر سماعه بخصوص موازنة كان يمكن أن تكون حذرة بالضرورة. لم تكن لدينا الأموال المتوفرة من أجل مشاريع إنفاق كبيرة. لكننا أسقطنا التوقعات بخصوص نقطة واحدة. في ختام بيانه حول الموازنة أعلن نورمان: «أقترح لهذا العام تخفيض نسبة ضريبة الدخل بمعدل 5 بنس إلى 20 بنس بالنسبة للشريحة الأولى للدخل الخاضع للضريبة وقدرها 2000 جنيه.

لقد زعزع هذا التحرك كيان المعارضة. فهو يحمل الفائدة لكل من يدفع الضرائب في البلاد، بل وتكون فائدته أكبر نسبياً لذوي الدخول المتدنية. وفي رده على بيان الموازنة أعلن نيل كينوك التزام حزبه بإلغاء حزمة الـ 20 بنساً. فاستخدمت هذه الخطوة في حملتنا بعنوان «قنبلة الضريبة جعلت حزب العمال يتراجع عندما بدأت الانتخابات». ومع ذلك، كانت النسبة الجديدة للضريبة أكثر من مجرد وسيلة استخدمت قبيل الانتخابات. ذلك أنها خفضت نسبة الهامش الضريبي لنحو أربعة ملايين فرد من ذوي الدخول المتدنية، إضافة إلى كونها خطوة حاسمة أولى باتجاه التزامنا طويل الأمد بتخفيض النسبة الأساسية لضريبة الدخل حتى 20 بالمئة. وقد نشأت هذه الفكرة أصلاً من المبنى رقم 10

حيث كنت منذ زمن بعيد وبمساعدة وحدة شؤون السياسات أبحث عن تحرك مثير بخصوص نسب ضريبة الدخل. لم أكن قانعاً بالممارسة المعتادة لوزارة الخزانة لتخفيض بنس واحد أو بنسين من النسبة الأساسية. وقد نوقش هذا الأمر مع نورمان لامونت قبل وضع الموازنة ووافق عليها، وكانت بكل تأكيد مفاجأة للمعلقين الصحفيين.

بعد أسبوع تقريباً من إعلان الموازنة كشف وزير مالية حكومة الظل جون سميث John Smith النقاب عن «موازنة حكومة الظل» وما فيها من شكليات غير حقيقية. وكان تصلبه الذي يعزى إلى نشأته في أدنبره يخفي طبيعة مقترحاته المتمثلة بنفقات إضافية تبلغ 38 مليار جنيه، يتم تحصيلها من خلال ضرائب إضافية تتحقق على كل فرد تقريباً. وقد عرض هذا الهراء الذي يسميه موازنة ببراعة فائقة. ولبضعة أيام كانت وزارة الخزانة خلالها تعدّ ردّها المفصَّل على هذه المقترحات، كان حزب العمال يتباهى بأنه الحكومة المنتظرة. وفي حوار تلفزيوني بين نورمان لامونت وجون سميث، كسب جون جولة الحوار هذه رغم أنه يعرف حق المعرفة أن مقترحاته هذه غير واقعية (الحقيقة أنه قال سراً لواحدٍ ممن يشرفون على استطلاعات الرأي وهو عمالي اسمه فيليب غولد Philip Gould: «على أية حال لن نتقدم بنصف هذه المقترحات»). غير أن نصره المبكر لم يدم طويلاً. إذ سرعان ما انهارتَ هذه المقترحات عند الدراسة الجادة.

ثم نقل حزب العمال معركته إلى أرضنا. وقد وصف كريس باتن ذلك بقوله: «الكلاب تنبح والقطط تموء، وحزب العمال يرفع معدلات الضرائب». وكان وصفه هذا صحيحاً. إذ على النقيض من ذلك، لم يساور الشك أحداً بأنني كنت أرغب تخفيف العبء الضريبي. وقلت ذلك بكل وضوح عندما تحدّاني الصحفي طوني بيفنز Tony Bevins خلال مؤتمر صحفي صباحي عقد إبان الحملة الانتخابية.

لقد كانت رغبتي أكيدة بتخفيض الضرائب، وخصوصاً عن الجهة الفقيرة من المجتمع. وكانت رغبة صادقة، وكنت أؤمن أن هذا التخفيض ممكن. وكان جوابي للصحفي بيفنز إن تقديرات وزارة الخزانة في ذلك الوقت تشير إلى أن عجز الموازنة سيبلغ ذروته في سنة 1993 ـ 1994 حين يصل الرقم إلى 32 مليار جنيه، ثم يتراجع بعدئذ فيتيح خفض الضرائب. والواقع أن دخل وزارة الخزانة انخفض بعد الانتخابات فبلغ العجز مبلغ 46 مليار جنيه. وفي مثل هذه الحال لا بد من زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق في ظروف الركود الاقتصادي. وفي هذا ضرر كبير للقسم الأعظم من سكان بريطانيا، وللاقتصاد بمجمله بكل تأكيد. وهكذا ارتفعت النسب الضريبية. وهنا زعم حزب العمال أني «كذبت» بخصوص الضرائب أثناء الحملة الانتخابية. والحق أقول إنني لم أفعل شيئاً كهذا، ربما كنت على خطأ، لكنني لم أكذب البتة.

في صباح يوم الحادي عشر من شهر آذار / مارس، وبينما كانت أصداء إعلان الموازنة ترن في أسماعي، وفي حين كان حزب العمال يتقدم علينا بثلاث نقاط في استطلاعات الرأي، دعوت إلى إجراء الانتخابات العامة. كان مجلس الوزراء في ذلك اليوم في هرج ومرج. كل من كان حاضراً اعتقد أن باستطاعتنا الفوز، لكن لم يعتقد أحد أننا سوف نفوز. وعندما نظرت إلى وجوه كل من كان يجلس حول طاولة الاجتماعات، راودني إحساس بأن بعض الوزراء كانوا يتساءلون في أنفسهم ما إذا كانوا يجلسون إلى هذه الطاولة ثانية. ورأيت آخرين وقد ازدادوا نشاطاً بفعل ازدياد إفراز الأدرينالين تحفزاً للمعركة التي تنتظرهم.

عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء ذهبت لمقابلة الملكة في قصر باكنغهام من أجل حلّ البرلمان رسمياً. التقيت مع صاحبة الجلالة لفترة قصيرة من الزمن في حجرة مكتبها في الطابق الأول من القصر. كان في الحجرة ثلاثة كلاب من

نوع كورجي Corgi(*) كانت أول المخلوقات من خارج مجلس الوزراء تعرف القصد من هذه الزيارة. وقد رقد أحدها بكل تودد إلى جانبي واضعاً أنفه على قدمي فداعبته وأنا أمر بيدي في شعر عنقه وسألت نفسي هل يحب نيل كينوك الكلاب؟

بعد أربع وعشرين ساعة من هذا اللقاء، كنت في مجلس العموم لأجيب عن الأسئلة الموجهة لرئيس الوزراء. وظنَّ الكثيرون أن هذه الوقفة ستكون آخر مناسبة لي أجيب فيها عن مثل هذه الأسئلة في مجلس العموم. وهنا تقدم مني نيل كينوك بطلب ظاهري، غير حقيقي، من أجل حوار تلفزيوني بين زعماء الأحزاب، وقد رددت رميته بضربة منخفضة من المضرب (والاستعارة هنا من مباريات لعبة الكريكيت) وقلت: «بادي Paddy وأنا لن تكون لنا فرصة للكلام». وكان هذا القول صحيحاً فأسقط الموضوع.

عندئذ عكف نيك ترو Nick True وروني ميلر Ronnie Millar في مقر رئاسة الوزارة بالمبنى رقم 10 على إعداد سلسلة من الخطب التي سألقيها إبان الحملة الانتخابية. وكلاهما من مدمني السياسة، انصرفا للعمل الجاد طوال فترة الحملة، يكتبان، ويضعان التصورات، يلاحظان، ويحسبان، ويقدمان لي كل يوم نصوصاً خطابية بمستوى رفيع وبمنتهى الدقة. كان روني أثناء عمله يستعين بالويسكي الجيد، فيقول: «أجل، يا عزيزي، أريد المزيد... لا، لا، دون ماء، شكراً فالماء يخفف الإلهام أيضاً». وعندما أعود إلى المبنى رقم 10 في وقت متأخر من الليل بعد عناء عمل يوم كامل في الحملة، يخرجان من وكرهما، فأجد الإلهام عندهما كالمشروب في صفائه وتركيزه حين يضفي كل منهما شيئاً من المرح بعد هذا العناء.

رغم كل الجهود الممتازة التي بذلها نيك وروني، لم تكن مشيئتي أن

(*) نوع من الكلاب المعروفة في مقاطعة ويلز، صغيرة الحجم جسمها طويل وقوائمها قصيرة ولها رأس يشبه رأس الثعلب. (المعرّب).

أشن هجوماً شخصياً على خصومنا. غير أن مايكل هيزلتاين Michael Heseltine اندفع يهاجمهم بلا رحمة. هذا طبعه. وقد أتاح لي ذلك فسحة لأتخذ خطاً تصالحياً. وكذلك الأمر مع كريس باتن الذي يتميز بموهبة خطابية قاسية تردَّدت أصداؤها لمصلحتنا.

لكن قد يكون من الصعب في بعض الأحيان مقاومة الإغراءات. ونحن في منتصف الحملة اخترت خطاباً كان نيل كينوك قد ألقاه في حملته الانتخابية لسنة 1983 وحاكيته محاكاة ساخرة فقلت إذا ربح العمال «فإني أحذركم لا تكونوا من ذوي المؤهلات العالية. أحذركم. لا تكونوا ناجحين في أعمالكم. أحذركم لا تشتروا الأسهم. أحذركم لا تدخروا الأموال. أحذركم لا تشتروا تعويضاً تقاعدياً. أحذركم لا تمتلكوا بيتاً». فكان هجوماً صارخاً لا يملك حزب العمال جواباً عليه. وفي هذا قال مؤلفا النص نيك وروني: «سيكون له أثره الإيجابي». وقد كان ذلك.

وخطرت لنا فكرة أخرى أيضاً كان لها أثرها ولكن أقل إيجابية وهي اللقاءات المفتوحة بعنوان «التقوا جون ميجر Meet John Major» حيث ألتقي بمجموعات صغيرة من الناخبين أتحدث إليهم بإيجاز وأجيب عن أسئلتهم. وقد استمتعت بمثل هذه اللقاءات عندما ذهبت إلى الخليج وخاطبت الجنود الذين تحلَّقوا حولي جماعات. وقلت في نفسي «إنه عمل مسرحي محض». ومثل هذه اللقاءات تناسبني جيداً وتطابق ما كنت أنوي فعله حقاً بالانتقال من استديوهات التلفزيون المغلقة فتكون لقاءات حية مع الجماهير.

وسارت التجارب سيراً حسناً قبل أن تبدأ الحملة، ثم أصابها الفساد والتلكؤ. كنت أتمنى أن أعقد لقاءات في الهواء الطلق، في ساحات السوق، أو في مراكز التسوق، وأن أتلقى أسئلة من كل القادمين. لكن الشرطة أصيبت بالذعر إذ لن يكون بمقدورها توفير الحماية لي، وربما تطلق النار عليّ. وكان المكتب المركزي أكثر عصبية من الشرطة. بغض النظر عن احتمال إطلاق النار

عليّ، قد تتعطل اللقاءات. فكان أحد التعليقات التي كان لها أكبر الأثر في إلغاء هذه اللقاءات قولهم: «قد تغدو ملعباً للمختلين عقلياً، وفرصة لنقل تلفزيوني غير مقبول».

وهكذا تراجعنا عن هذا النوع من الالتقاء مع الجماهير، واستعيض عنها بلقاءات تكون داخل الغرف المغلقة، وأمام جمهور مختار، وبحيث لا يسمح بدخول محبي الشغب والذين قد يقومون بالاغتيالات. لكن ظلّت الأسئلة عفوية رغم أن أحداً لم يصدق أنها فعلاً كذلك. وأسوأ من هذا أننا عن غير تبصر وحكمة عقدنا أول لقاء بعنوان «التقوا جون ميجر» في دائرتي الانتخابية هنتنغدون Huntingdon، وكان هذا اللقاء الضربة القاضية التي وضعت نهاية لهذه الفكرة. أُعطيت الوعود للصحافة أن الحملة ستتخذ شكلاً جديداً، وإذا برجال الصحافة يشاهدون لقاءً ودياً عادياً يعقد بعد الغداء بين رئيس الوزراء وجماعة من الناس معروفة لديه، فظهر الوضع وكأن اللقاء معد مسبقاً، مع أنه لم يكن كذلك. وهكذا تأكّد لنا أنه ليست ثمة فرصة لنجاح هذه الفكرة. أجريت ثلاثة لقاءات أخرى بعنوان «التقوا جون ميجر» لكنها لم تحظ باهتمام على مستوى واسع. وتخلينا عن هذه الفكرة نهائياً. لقد استمتعت بها ولم تحدث فيها أية أخطاء. ولعل هذا سبب آخر لخيبة أمل الصحافة.

وأود أن ألحظ هنا أن الحملة التي قادها طوني بلير Tony Blair بعنوان «التق مع الناس» في أعقاب انتخابات سنة 1997 قد ألغيت نهائياً وبصورة سريعة. ربما اكتشف مساوئ تلك اللقاءات مثلما اكتشفت أنا ذلك.

تم الاتفاق على جدول أعمالي الانتخابي قبل أن تبدأ الحملة وذلك بإشراف شيرلي ستوتر Shirley Stotter القديرة ذات العزيمة والتصميم. يقضي هذا البرنامج أن أتنقل في طول البلاد وعرضها، أسافر في معظم الأحيان بالحافلة الخاصة بالحزب. والهدف من هذه الرحلة ذو شقين أولهما تسليط الضوء على أفكارنا المقررة مسبقاً وثانيهما زيارات أقوم بها لجميع الدوائر

الانتخابية في معظم أرجاء البلاد. والغاية دوماً جمع ثلاثة أشياء معاً الصورة والكلمة والفعل.

ولم يتحقق ذلك. فالفكرة الأولى ـ المقرر أن تدوم طوال الأسبوع الأول ـ كانت قد كشف سترها في شهر كانون الثاني / يناير فيما عرف أنه «حملة تنطلق قرب نهاية الدور التشريعي». وقد شهدت كريس باتن Chris Patten يعمل ببراعة وذكاء على ترويج رسالتنا حول السياسات الضريبية لحزب العمال فأخذت البغتة نيل كينوك Neil Kinnock. لكننا لم نستطع أن نخفي لوقت طويل جهودنا في جذب الإعلام للأرض التي اخترناها. وفي الوقت الذي كانت الحملة فيه على أشدها كنا قد فقدنا عنصر المباغتة.

كانت أفكارنا في بعض الأحيان تخرج عن مسارها المرسوم وذلك بفعل طبيعة الأشياء في الانتخابات، مما يؤدي إلى نوع من المشاهد السخيفة. في يوم من الأيام كنت في جولة إلى مؤسسة السكك الحديدية British Rail، والصحافة تتبعني. وفي ساحة خاصة لتجميع القطع الخاصة بالقطارات والمعدة للترحيل وكانت تستخدمها شركة Pedigne Petfoods وقفت أتحدث عن بعض جوانب سياستنا في قطاع النقل. وتحول الحديث كما شاءت الظروف إلى الاقتصاد، لكنني أثناء ذلك علقت قدماي في وصلة سكة الحديد، ولم يكن المشهد نصراً لدائرة العلاقات العامة.

وكانت ثمة أحداث أخرى من هذا القبيل. كنت في زيارة إلى غريفشام Gravesham لأتحدث عن الصادرات البريطانية ودخلت إلى مستودع كبير مليء بالتفاح الطازج الشهي المنظر وقد لاحظت أنه تفاح مستورد من جنوب أفريقيا، وليس تفاحاً من إنتاج مقاطعة كنت Kent معداً للتصدير. عندئذ اتخذ بعض مرافقي مواقع لهم بين التفاح والمصورين الصحفيين، وأخرجوني سريعاً من هذا المستودع. تحدث مثل هذه المواقف في الحملات الانتخابية فتسبب الإرباك، ولا تبرح الذاكرة.

كنا في كثير من الأحيان نفقد الشعور بالزمن، وتمتد بنا الحملة لوقت متأخر من الليل، نسير الهوينا في الحارات الضيقة فيتذمَّر الصحفيون خشية فوات المواعيد النهائية لتقديم تقاريرهم. في إحدى المناسبات، وكان الوقت قد تجاوز الموعد النهائي لهم فعلاً، كنت ونورما داخل الحافلة في مطار كارديف Cardiff نتناول وجبة طعام من السمك والبطاطا المقلية. التقط الصحفيون الصور لنا، ووجدنا الصحف في اليوم التالي تنشر تلك الصور وتغطي هذه الوليمة تغطية واسعة. قد تكون المواعيد النهائية عند الصحافة مرنة إذا أرادوا ذلك.

في جولاتنا لإلقاء الخطب السياسية كنا نخرج بمظهر غير رسمي نسافر مع فريق صغير، كما كنا منعزلين عن المعارك الانتخابية التي يخوضها الإعلام والتي يزيد في إوارها معلومات مضللة تغذيها استطلاعات للرأي ـ كما تبين لي فيما بعد. كانت نورما ترافقني في كل جولاتي، وهي هادئة بطبعها، تلقى شعبية كبرى عند كل محطة نتوقف فيها. ولم تكن صورتها كامرأة محبة لبيتها تتصف بالحياء وتحرص على تجنب الأضواء إلاَّ جزءاً من الحقيقة. وكانت بكل ما أوتيت من قوة تريدنا أن نكسب الانتخابات، تحمل معها أينما ذهبت تلك الهالة المفرحة لشخص لا يراوده أي شك بأن النتيجة ستكون حتماً لصالحه.

لكنني في كل ليلة أعود فيها إلى المبنى رقم 10 يكون حالي كحال من سقط من علٍ إلى الأرض سقوطاً مفاجئاً يحدث صوتاً كبيراً عندما تردني آخر أخبار الانتخابات ـ وغالباً تكون أخباراً غير سارة ـ والأخبار السيئة دائماً تسبق غيرها. وفي معظم الأحيان أجد حلفاء سلفي في المنصب قد اتصلوا بالموظفين في وحدة شؤون السياسات وبالموظفين السياسيين في المبنى رقم 10 أثناء النهار ليخبروني بأن حملتنا غير ناجحة وأن الحزب قد يخسر الانتخابات بسببها. إنه وضع مربك يسبِّب الإحباط أن أجد نفسي أقضي النهار بطوله مع الجماهير التي أراها مفعمة بالحماس، ثم أسمع بعد ذلك أفكاراً سلبية.

كان كريس باتن Chris Patten في معظم الأمسيات قريباً مني. أجده كتلة

من الهدوء مثل صخرة ضخمة في بحر عاصف لا تكترث للأمواج العاتية. كان صامداً بشجاعة في مواجهة ما يثير قلقه. وكان ينهكه التعب جراء تنقله السريع بالطائرة المروحية بين لندن ودائرته الانتخابية في مدينة باث Bath، يواجه هذا الخضم من الاضطراب الداخلي لعلمه أنه قد لا يحتفظ بمقعده الانتخابي في الوقت الذي يسعى فيه لفوزي أنا في الانتخابات، ذلك أن أثر ضريبة الرأس Poll Tax في تلك الدائرة كان شديد البأس على الناخبين بشكل خاص. كان كريس Chris صوت العقل عندما تتراكم المشاكل، وما أكثرها. وله ميزة من يعترف بخطئه عندما يعتقد أنه المسؤول عن الخطأ. فهو يقول الاعتراف يفيد الروح، هكذا يتكلّم كاثوليكي مؤمن ومقتنع.

كنت أستيقظ في الساعة السادسة والنصف صباحاً لأجد سارة هوغ Sarah Hogg تنتظر لتأخذ موافقتي على بيانٍ سوف أدلي به في المؤتمر الصحفي لذلك الصباح. بعد ذلك أستعرض سريعاً الوثائق التي تزودني بالمعلومات حول القضايا الهامة لذلك اليوم، ثم أصطحب الوزراء الذين سيحضرون المؤتمر الصحفي ونتجه جميعاً إلى المكتب المركزي.

وقبل أن تبدأ المؤتمرات الصحفية يقول لي كريس باتن فيما بيننا: «أنا هنا، يا سيدي الرئيس، مستعد لألقي بنفسي على سيفي فداء لك». وهو يقصد بقوله هذا إنه مستعد للتدخل في المؤتمر الصحفي إذا كانت الأسئلة تثير المتاعب والإزعاج، أو بعبارة أخرى إن حدث خطأ ما فإنه يعتبر تعليقاً غير مقصود من رئيس بشؤون الحزب، في حين يعتبر خطأ صريحاً من رئيس وزراء، وهذا شيء آخر. غير أن المعلومات التي زودت نفسي بها كانت جيدة، وكنا عموماً نتفادى الارتطام بالصخور. وكان كريس يدير المؤتمرات الصحفية بكل براعة ويبتسم مبتهجاً وإن ضرب فهو يضرب بقوة. لقد كانت براعته مكسباً كبيراً لنا.

أعلنت بياننا الانتخابي بعنوان «المستقبل الأفضل لبريطانيا The Best

Future for Brintain بعد أسبوع واحد من بدء الحملة. والمضحك في الأمر أن تصادف إعلاننا هذا في اليوم الذي أعلن فيه حزب العمال بيانه الانتخابي. وتحسباً لأي طارئ كنا قد أرجأنا إعلان البيان ليوم واحد لكي نحول دون أن تطغى موازنة حكومة الظل من جون سميث على ما نريد قوله، ودون أن ندري أن سميث قرَّر تقديم موعد إعلان بيانه يوماً واحداً ليتجنب ابتعاد الأضواء عن سياساته الضريبية حين تسلط على بياننا. كنت شديد الحماس لما تضمنه هذا البيان من مقترحات. وقلت في إعلاني لهذا البيان: «هذا أنا. كل كلمة فيه تعبِّر عما في داخلي». ومع أنني لم أكتبه كله إلاَّ أنه كان يعكس ما أؤمن به: سياسة فاعلة، وليس مواجهات أيديولوجية تضمن البيان تفاصيل كثيرة ووعوداً بلغ تعدادها 350 منها التزام بزيادة القدرات التنافسية في المرافق العامة وخصخصة مؤسسة السكك الحديدية British Rail وصناعة الفحم، والعمل على توسيع الاتحاد الأوروبي، وكان إلى جانب ذلك بياناً راديكالياً.

وضعت الصيغة النهائية لمحتويات البيان فيما يعرف باستعجال اللحظة الأخيرة وبإشراف سارة هوغ التي أرهقتها كتابته، وانتهت منه قبل ساعات معدودة من إرساله للطبع. وليست كتابة بيان انتخابي بالأمر السهل، رغم أن أسس هذا البيان قد وضعت من قبل أثناء اجتماعات كبار الوزراء في مبنى Chaquers سنة 1991، وتمت متابعته في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1992 عندما شرع في العمل به «الفريق آ. A - Team» المؤلف من كبار الوزراء والمستشارين.

لكن النقاد لم يقضوا وقتاً طويلاً ليقرروا أن البيان يفتقر إلى «الفكرة الكبرى». فما الذي أرادوا أن يجدوه في بيان يصدر بعد ثلاث عشرة سنة من حكم حزب المحافظين؟ لست أدري. فالبيان الانتخابي للحزب سنة 1979 وسنة 1983 لم يتضمنا أية فكرة راديكالية، ومع ذلك ربحت السيدة تاتشر كلتا هاتين الجولتين من الانتخابات وأحدثت ثورة في البلاد. وفي سنة 1992 نبذ حزب

العمال فكرته الكبرى القديمة ولم تذكر كلمة «الاشتراكية» مرة واحدة في بيانهم الانتخابي.

ودخلنا الأسبوع الثاني من الحملة ونحن لا نزال في موقع متأخر خلف الآخرين في استطلاعات الرأي، ولا نزال نتعرَّض للهجوم. من رسائلنا الانتخابية إلى الجماهير شعار يقول «لا تستطيعوا أن تثقوا بحزب العمال»، وقد أبدلت في كافة أنحاء البلاد بتحريف بسيط لتصبح «تستطيعون أن تثقوا بحزب العمال». وثمة شعار آخر يقول «إذا دخل العمال يخرج الجميع» فأضاف بعضهم إلى نهايتها كلمة «ليحتفلوا». دعابات عذبة، لا شك. لكنني بقيت على يقين مما ستصير إليه الأمور. كان إيماني أكيداً أن البلاد تثق بأن العمال سيستلمون الحكم، بغض النظر عن الآراء التي يقدمها الناخبون لاستطلاعات الرأي.

في غضون ذلك استأثر اهتمام الإعلام برنامجان تلفزيونيان، برنامج لكل حزب. هذا إن لم يأسر اهتمام الأمة كلها. البرنامج الأول فيلم بعنوان «الرحلة The Journey» أنتجه لصالح حزب المحافظين المخرج السينمائي الشهير جون شلزنجر John Schlesinger، بثه التلفزيون ليلة إطلاق بياننا الانتخابي، يركز الفيلم على قيادتي للحزب وعلى نشأتي في بريكستون Brixton. ولم أكن راغباً بتصوير هذا الفيلم، وبقيت حتى يومي هذا أشعر بالحرج، بينما يقول الآخرون إنه تصوير يعكس بصورة مؤثرة وفعالة ما أؤمن به والمنطقة التي جئت منها. لكنني لا أشعر بالراحة عندما أجد العوامل الشخصية تتداخل في السياسة. ولم تعجبني فكرة استخدام نشأتي وسيلة لكسب الأصوات.

جاءت فكرة الفيلم من اقتراح تقدم به كريس باتن قبل شهور كثيرة من بدء الحملة. وأحضر المخرج شلزنجر لرؤيتي. أعجبت بهذا الرجل لكنني كنت متردداً بشأن الفكرة. وقد بذل كريس جهوداً مضنية لإقناعي بالموافقة. أراد شلزنجر أن نذهب سوية إلى بريكستون للتصوير ليعرض على المشاهدين

الأماكن التي عرفتها في طفولتي. وذلك أمر هيِّن لولا عقبات المنصب الذي أنا فيه والتي تلازم حياة رئيس للوزراء، أهمها الاحتياطات الأمنية وضيق الوقت. وهذا يعني أني لا أملك سوى أن أقوم بزيارة قصيرة يكون القسم الأكبر منها بالسيارة. وتوقفت السيارة بنا في سوق بريكستون، الذي لم يتغيَّر عما كان عليه عندما كنت آتي للتسوُّق فيه في الستينات. ثم اتجهت بنا السيارة إلى شارع بيرتون رود Burton Road ونحو منزلنا القديم الذي عشت فيه طفلاً في كنف والديّ.

وبينما كنا نقترب نحو المنزل سألت السؤال «هل لا يزال موجوداً؟» والسؤال معقول. ذلك لأن بعض التطوير حصل في الشارع. ومع اقترابنا أكثر رأيت المنزل فأجبت على سؤالي: «نعم، نعم. لا يزال موجوداً. لم يتغير». لقد فوجئت حقاً. لكن الإعلام دوماً نقّاد، وربما هذا هو حاله. فكان الصحفيون في كل ليلة، وطوال فترة الحملة، يصيحون ساخرين كلما وصلت بهم الحافلة إلى المكتب المركزي «هل لا يزال موجوداً؟ نعم. نعم. لا يزال موجوداً». كان تيم كولنز Tim Collins المسؤول الصحفي يصحب هؤلاء الصحفيين في الحافلة كل يوم ويتلقى منهم هذه الدعابات الساخرة. ثم وجد فرصته للانتقام ليلة الانتخابات فصار يغني ويقول: «هل هو لا يزال موجوداً؟ نعم، نعم. لا يزال موجوداً».

أما البرنامج الإعلامي التلفزيوني الآخر الذي استقطب الانتباه فكان من حزب العمال. وقد أفضى إلى بعض المشاحنات التي كانت في حينها على جانب كبير من الأهمية، لكنها تبدو سخيفة ونحن نفكر بها بعد مرور زمن عليها. يعرض الفيلم قصة فتاتين صغيرتين تحتاج كل واحدة منهما إلى عملية جراحية في الأذن. يصوِّر الفيلم ذوي إحدى الفتاتين بحالة ميسورة يستطيعون دفع نفقات العلاج في المستشفيات الخاصة، في حين لا يستطيع ذوو الفتاة الثانية ذلك، فكانت النتيجة معاناة طويلة للفتاة. مثل هذه القصة قريبة جداً من

نقطة المقبول أو اللامقبول. (وكذلك الحال في واحدة من الملصقات الإعلانية التي اعتمدها حزب العمال. يقول الملصق: «توفيت جورجينا نوريس Georgina Norris لأن نظام الصحة الوطني لا يملك المال الكافي»). فكان من الممكن أن تمضي قصة كهذه دون أن يلاحظها أحد، لولا أن حزب العمال زعم أن القصة مأخوذة من الواقع. وبعد سلسلة معقدة من تسرب معلومات ومعلومات مضادة استطاعت الصحافة أن تتعرَّف على أسرة الفتاة التي تأخر علاجها. وتبادل الحزبان الشتائم وغدا الموضوع بمجمله يعرف باسم «حرب أذن جنيفر Jennifer». ومع أن للمكتب المركزي دوراً هاماً في التعرف على أسرة الفتاة ـ وذلك بعد أن اتصل أقارب الفتاة ليبلغوا المكتب شكواهم من استخدام حزب العمال لهذه القصة ـ إلاَّ أنني لم أكن في وضع مريح وأنا أرى نزاعاً جعل الحملات الانتخابية تركز على الخدمات الصحية التي تعتبر ملعب حزب العمال. والرابح الوحيد من هذه المعركة هو حزب الديمقراطيين الأحرار الذي ارتفع عدد نقاطه قليلاً في استطلاعات الرأي، ولبضعة أيام فقط، وهذا ما يزيد من خطر وجود برلمان لا يملك فيه حزب من الأحزاب الأغلبية.

واستقر رأيي حول ما يمكن أن أفعله في حال عدم فوزنا بالأغلبية. لا أستطيع أن أعقد صفقة مع بادي آشداون Paddy Ashdown والديمقراطيين الأحرار، بل أفضل أن أكون في المعارضة على الثمن الذي يطلبه لقاء التمثيل النسبي. هذا فيما خلا كوننا لا نتفق معاً على الصعيد الشخصي. كنت أشعر على الدوام بأن لبادي آشداون شخصيتين، الرفيق المقبول على موائد العشاء، وشخصية السياسي المغرور المتعجرف كما يبدو للجميع. قد أكون مغروراً، لكن الغرور عندي في عتبة منخفضة، أما الغرور عند بادي فلا يعرف سقف له. قد نجلس سوية على مائدة عشاء ونشعر بالارتياح معاً، لكن لا توجد فسحة لعلاقة عمل تربط أحدنا بالآخر.

وهذا بالتالي يعني أن الشركاء الوحيدين لنا في الائتلاف هم حزب ألستر

الاتحادي الرسمي Official Ulster Unionists بزعامة جيم مولينو Jim Molyneaux. قد يكون جيم شريكاً جيداً، لكن ائتلافاً مع حزبه من شأنه أن يحكم على إيرلندا الشمالية بالبقاء في وضع مجمد لخمس سنوات أخرى، حيث لا يمكن لأي جماعة قومية أن تثق بحسن نيتنا نحو أيرلندا الشمالية طالما أن للاتحاديين موقعاً رسمياً في الحكومة. ويستحيل عليّ أن أرضى بهذا الوضع.

وكما شاءت الظروف، بدأ اهتمام الإعلام يتجه نحو فرصة عقد اتفاق بين نيل كينوك وبادي آشداون. وقد أسعدني أن أرى هذه القصة تنتشر في الأوساط، ذلك لأنها جعلت هذين الرجلين يظهران بمظهر السياسي المتقلب الذي يغير رأيه تبعاً للظروف والمستعد للانقضاض واختطاف ولو قطعة صغيرة من السلطة قدر استطاعته. ودهشت للأمر. إذ كان كينوك قاب قوسين أو أدنى من الفوز بالسلطة دونما حاجة لشريك، هذا إذا كان المرء يصدق ما يسمع من أخبار عن الانتخابات تنقلها وسائل الإعلام.

في يوم الأربعاء الأول من نيسان / إبريل، وبينما كنت أصعد سلّم الطائرة في طريق عودتي إلى لندن من حفل خطابي أقيم في بريستول Bristol سمعت صوتاً عالياً يسأل عن آخر أخبار استطلاعات الرأي. سألت نورمان فاولر Norman Fowler ونحن نتخذ أماكننا في الطائرة: «ماذا كان ذلك؟» لم يكترث لسؤالي، فألححت عليه، حيث كنت أحس بمعنويات عالية إثر الحفل الخطابي، وأتوق للحظة تتحوَّل فيها نتائج استطلاعات الرأي لصالحنا. ولم تتحوَّل. عندئذ أبرز نورمان نتائج ثلاثة استطلاعات سوف تنشر في الصحف لليوم التالي، وكانت كلها تشير إلى تقدم حزب العمال بفارق ثمان نقاط بالمئة. شعرت بصدمة تهز كياني. هل لا تزال النتائج سلبية بعد كل ما نفعله ونراه؟ نشاط جيد ليوم كامل في الحملة، ارتفاع في الحماس، حفل خطابي ناجح، ومع ذلك الجماهير ضدنا؟ هل أنا على خطأ؟ هل خرجنا عن مسارنا بعد ثلاث

عشرة سنة من الحكم؟ وازدادت الكآبة والتجهم في داخلي. ثم قال نورمان: «إنها مجرد استطلاعات. لا تنس موقف الجماهير».

فأجبته: «أليس هذا نهجي؟» ليس صحيحاً ما يقال عن السياسيين بأنهم لا يعيرون بالاً لاستطلاعات الرأي. بل هم يدرسونها بدقة حتى لو كانوا لا يثقون بها. وكانت تلك الاستطلاعات تشير على الدوام إلى فوز حزب العمال. عندما عدت إلى مبنى رئاسة الوزارة في داوننغ ستريت ذلك المساء، جلست وكريس باتن في شقتي نتأمل ما يجري. وحيَّرني ما أراه حولي، وكان كريس حذراً لا يميل للكلام. ربما تفيدنا تلك التنبؤات في قضيتنا، وربما يميل إلينا بعض الناخبين غير الواثقين من مواقفهم. ففي الأيام القليلة التالية، عندما رحت أتحدث إلى الجماهير في مختلف أنحاء البلاد تيقنت من إصرار مؤيدينا على كسب المعركة الانتخابية. كانوا يقولون لي بصوت عالٍ، بل أعلى من أي وقت سابق: «لا نريد العمال، يجب عليك أن تضع لهم حداً، يا جون».

وقد ازداد زخم هذه المشاعر عندما أقيم مهرجان خطابي احتفالي لحزب العمال في الأول من نيسان / إبريل في مدينة شيفيلد Sheffield اتسم باستعراض انتصاري قبل أوانه لنيل كينوك. في تلك المناسبة، أحسَّ الكثيرون من أبناء الشعب البريطاني بتزايد احتمالات وجود حكومة عمالية، فحزموا أمرهم وقرروا الوقوف إلى جانبنا.

بيد أني أعتقد أن ثمة عاملين آخرين كان لهما الأثر الإيجابي لصالحنا. والغريب في الأمر أن الركود الاقتصادي قد ساعدنا. فقد اعتقد الناخبون أننا أقدر من حزب العمال على إخراج البلاد من هذا الركود. وكان اعتقادهم في محله. في سنة 1997 أعطينا الحكومة التي جاءت بعد حكومتنا اقتصاداً منتعشاً رغم أن الجهود التي بذلناها في هذا السبيل كلفتنا غالياً.

ومن جهة أخرى، بدأ الناخبون يرون الآثار المحتملة لفوز العمال في

دستور البلاد. وهذا أمر خطير تحدثت عنه في شهر شباط / فبراير أثناء زيارة قمت بها إلى اسكتلندا، ثم أثرت الموضوع ثانية عند بدء الحملة. تقضي سياسة حزب العمال بنقل الكثير من السلطات من الحكومة المركزية إلى الحكم المحلي، ولم يكن هذا الأمر موضع نقاش سوى في اسكتلندا، وحتى في تلك المناطق شمال الحدود، لم يلق هذا الموضوع دراسة جيدة لدى الناخبين. فأرّقني كثيراً عدم الاهتمام بهذا الأمر. كنت أرى بريطانيا تجازف بالسير نحو هذا الاتجاه دون أن تدري عواقبه كمن يمشي في نومه نحو عصر من التراكمات الدستورية الراديكالية التي تهدِّد وحدة البلاد.

نقل إليّ أثناء الحملة تعليق قاله عرضاً مسؤول صحفي في المكتب المركزي، حيث ذكر أن اهتمامي الظاهري بوحدة البلاد ليس بذي أهمية عندي، إنما المهم عندي هو الضريبة. غضبت لذلك وطلبت إلى نيك ترو Nick True وروني ميلر Ronnie Miller أن يعدّا لي خطاباً مطولاً يدور حول الدستور من أجل مهرجان خطابي سوف يقام في اسكتلندا. وكانت العبارة الختامية لهذا الخطاب تزخر بالعاطفة، إذ قلت: «لو أنني استجمعت كل سلطات منصبي هذا، لوضعتها جميعاً في هذا الإنذار الوحيد، ألا وهو المملكة المتحدة في خطر. استيقظوا يا بني وطني، انهضوا قبل فوات الأوان».

وكان وقع هذه الكلمات في القاعة مدوياً بقوة. ورددت قولي بإصرار متزايد، فضربت جذورها في أعماق الجماهير. وغدوت أتلقى أسئلة عنها أثناء الحملة.

ولكن، لسبب أو لآخر، كان الفارق بين الحزبين الرئيسيين في استطلاعات الرأي لا شيء تقريباً خلال الأيام القليلة الأخيرة من الحملة. كما أظهرت هذه الاستطلاعات تراجعاً لحزب الديمقراطيين الأحرار. ذات مساء، ولم يبق لموعد الانتخاب سوى يومين، جاءني في مكتبي بشارع داونغ ستريت كريس باتن Chris Patten، وطوني غاريت Tony Garrett وهو واحد من أقدر

العاملين في المكتب المركزي. ثم انضمت إلينا سارة هوغ وجوناثان هيل Jonathan Hill. كان طوني طوال فترة الحملة على اتصال دائم مع المرشحين ومندوبي الحزب، هذا عدا إشرافه على برنامجنا الخاص للاقتراع. ووضع بين يدينا النتيجة التي يتوقعها. فتنبأ بأننا سنكون أصحاب الأغلبية في البرلمان الجديد، حيث سنكسب ما بين 336 إلى 339 مقعداً. (وكانت تقديراته صحيحة، إذ كسبنا 336 مقعداً).

ومع أن مثل هذه الأخبار عن الفوز مطمئنة، إلاّ أنني أدركت أن الأرقام التي يحدثني بها طوني تعني أن عدداً لا بأس به من النواب المحافظين سيخسرون مقاعدهم. وطلبت أسماء المرشحين الذين يتوقع خسارتهم، فقال «فرنسيس مود Francis Maude» وهو الوزير المسؤول عن «ميثاق المواطن»، و«جون مابلز John Maple»، وهو نجم صاعد آخر، و«غراهام برايت Graham Bright»، سكرتيري الخاص للشؤون البرلمانية وحليفي منذ سنة 1979. وأضاف قائلاً: «أخشى يا سيدي الرئيس أننا سوف نخسر أيضاً مقعد دائرة باث Bath، وهو مقعد كريس باتن.

كانت ضربة مؤلمة. دائرة باث Bath منذ القديم دائرة انتخابية غير مؤكد الفوز بها، تتأرجح تارة لصالح حزب العمال، وتارة أخرى لصالح الأحرار، غير أن كريس مرشح قوي وله سمعته الطيبة على المستوى الوطني، ولم أفكّر يوماً أننا سنخسر هذه الدائرة منذ فاز بها كريس. والآن يبدو أن رئيس شؤون الحزب سوف يهزم. سألته: «هل هذا صحيح يا كريس؟» فأجاب: «بالمطلق يا سيدي الرئيس». ولم أملك أن أقول شيئاً. وكذلك الأمر مع غراهام برايت Graham Bright، الذي ذكر أنه يحتمل أن يخسر مقعده، حين قال: «سوف تفوز بالانتخابات، لكنني سوف أخسر». (والواقع أنه احتفظ بمقعد لوتون ساوث Luton South ضد كل الاحتمالات، وبأغلبية 799 صوتاً فقط، ولعل التغطية الواسعة للظهور الأول على الصندوق الخشبي المستخدم منبراً للخطابة قد ساعد

على ذلك). والآن، مثل أمامي احتمال تشكيل حكومة للدور التشريعي الرابع دون مساعدة من بعض الأشخاص الذين جاؤوا بي إلى النصر. ولم يكن بوسعي أن أفعل شيئاً سوى أن أمنّي نفسي بأن طوني على خطأ.

وفي صبيحة يوم الانتخاب أشارت بعض استطلاعات الرأي إلى أننا نتقدم بفارق نصف نقطة فقط. وحيث أن هذه استطلاعات قد فات عليها يوم واحد على الأقل، ربما كان التحرك لصالحنا، فقد افترضت أننا فعلاً نتقدَّم على الآخرين عندما افتتحت مراكز الاقتراع أبوابها. وقلت في نفسي: «على أية حال سيتضح كل شيء سريعاً».

وأشرق صباح يوم التاسع من نيسان / إبريل مشمساً ودافئاً ـ كما هو عادة يوم الاقتراع ـ أو على الأقل هكذا هو يوم الانتخاب في ذاكرتي. ظهرت الصحف ذلك اليوم ومعظمها تدعو قراءها للتصويت لصالح حزب المحافظين، ما خلا صحيفة فايننشال تايمز Financial Times، لدهشتي، كانت تدعو لحزب العمال. أما صحيفة The Sun فقد نشرت على كامل صفحتها الأولى صورة شديد القسوة تصوِّر نيل كينوك يجلس على مصباح إضاءة، وعنوان الصحيفة يقول: «إذا فاز كينوك اليوم، فإننا نرجو من كل شخص في بريطانيا أن يطفئ الأنوار». ألقيت هذه الصحيفة على الطاولة في مطبخ منزلنا أمام نورما، التي نظرت نظرة فاحصة إلى الرسم، وقالت: «قد تكون أنت في المرة القادمة».

قضيت النهار بطوله ذلك اليوم أقوم بجولة على المراكز الانتخابية، وغرف لجان حزب المحافظين في دائرتي الانتخابية. رأيت أعضاء حزب المحافظين في كل مكان. يضعون وردة الحزب على صدورهم. ورأيت الناخبين أيضاً يهلِّلون ويلوحون بأيديهم. وقبيل الساعة العاشرة إلاّ قليلاً جاءني هاتف خاص يخبرني بأرقام النتائج الأولية لاستطلاع قامت به ITN، حيث أشارت الأرقام إلى حصول المحافظين على 303 أصوات، وهذا الرقم لا يكفي

حتى لتشكيل حكومة أقلية دون شريك. ملأت كأساً كبيرة من البراندي وجلست أنتظر.

كنت ونورما في منزلنا فايننغز Finings عندما انضم إلينا جوناثان هيل وسارة هوغ وتيم كولينز ومعهم إدوارد لويلين Edward Llewellyn الذي قضى معظم وقته إبان الحملة الانتخابية يصدّ عني البيض الذي قذفته الجماهير عندما وقفت على الصندوق الخشبي أخطب فيهم. كنا جميعاً أمام شاشة التلفزيون حين أُذيعت أول نتيجة، وكانت من دائرة سندرلاند ساوث Sunderland South التي احتفظ بمقعدها كريس مولن Chris Mullin من حزب العمال بزيادة ضئيلة جداً في عدد الأصوات. وأدركت أن هذه النتيجة لا تكفي لفوز حزب العمال على المستوى الوطني. واتجه تفكيري نحو فوزنا عندما ظهر على شاشة التلفزيون مشهد من دائرة باسيلدون Basildon، التي تعتبر مثل دائرة لوتون Luton دائرة غير مؤكد فيها الفوز، أو بعبارة أخرى، إنها دائرة يتوجب على العمال الفوز بها إذا كانوا يريدون الفوز بالحكم. وبينما كانت الكاميرا تستعرض صور المرشحين، توقفت للحظات عند صورة المرشح المحافظ دافيد أميس David Amess. كانت قسمات وجهه تدل على عاطفة مكبوتة. صاح أحدهم «لقد خسر». أما أنا فقد نظرت إلى وجه زوجته، وقلت: «لا، لم يخسر. لقد ربح. أنظروا إليها». وما هي إلاّ لحظات حتى أعلنت النتيجة، ورأيناه يرفع يديه عالياً ويلوح ابتهاجاً بالنصر.

أذكر أنني قلت في تلك اللحظة: «لقد حسم الأمر، وربحنا». وذهبت إلى الغرفة حيث يجلس اليزابيث وجيمس يتابعان النتائج على التلفزيون، وقلت لهما: «إذا كنا قد ربحنا مقعد دائرة باسيلدون Basildon، فهذا يعني أننا فزنا بالانتخابات». وقد ربحنا.

وكما توقع طوني غاريت Tony Garrett، خسر كريس باتن مقعد دائرة باث Bath. شاهدت على التلفزيون من منزلي المرشحين الفائزين في هذه

الدائرة من حزب الأحرار وهم يضحكون ساخرين ويغنون لفوزهم. وفي لندن، كما قيل لي فيما بعد، احتفل أليستير ماك الباين Alistair McAlpine خازن الحزب في عهد مارغريت تاتشر وضيوفه بهزيمة كريس باتن وذلك في حفل أقامه ليلة الانتخاب، وأخذوا يقولون بهزء وسخرية «عضو محافظ يفوز في دائرة باث Bath!» ومع أن ماك ألباين لم يعد في الدائرة الصغرى للحزب، وكان غير موالٍ للسياسة الأوروبية، إلاَّ أن عملاً كهذا يدل على حقد وتحامل لرئيس شؤون حزب المحافظين. حزنت كثيراً لذلك وتعاطفت كثيراً مع كريس وزوجته التي كانت إلى جانبه محطمة الفؤاد، شاحبة اللون، وهو يحاول جاهداً أن يتكلَّم. لقد خسر كريس المقعد النيابي وخسرت أنا شخصاً كنت سأعيِّنه وزيراً للمالية.

واحتفظنا بمقاعد لدوائر انتخابية تعتبر في نظرنا غير مؤكد الفوز بها. وحققنا مكاسب في اسكتلندا. وأصبح مؤكداً أنني باقٍ في منصبي، فتحت سارة هوغ حقيبة الأوراق التي كانت تضعها في حجرها وأخبرتني والابتسامة تعلو وجهها عن بعض الوثائق التي بحوزتها. من هذه الوثائق وثيقة تتحدث عن طريقة مغادرتي للمبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت فيما لو خسرت، وكانت سارة قد رفضت مناقشة هذا الأمر معي إلاَّ إذا استدعت الضرورة ذلك، رغم أن تصرفها هذا أغضب بعض موظفي الخدمة المدنية.

ولم يكن ذلك الموقف منها الحادثة الوحيدة للشجار بينها وبينهم. فقد قال واحد من كبار موظفي الخدمة المدنية لنورما منذ بداية الحملة الانتخابية: «أنتِ، طبعاً، طلبت سيارة مغلقة لنقل الأمتعة؟» والواقع أنها لم تطلب سيارة كهذه، وكل ما فعلته أن أقدمت على حزم بعض الكتب وقليلاً من المتاع الشخصي، وكان ذلك مجرد إشارة، وليس اعتقاداً منها بأننا سوف نخسر. إنه حقاً سؤال غريب يصدر عن واحد من الموظفين، بتضمن المعنى المبطَّن بأن انتقال رئيس وزراء مهزوم من مقر رئاسة الوزارة في شارع داوننغ ستريت سيكون أمراً شاقاً يصعب احتماله. وفي وقت لاحق وردت إلينا بطريق الخطأ

واحدة من الوثائق التي أعدها حزب العمال في حال فوزه في الانتخابات. تضمنت تلك الوثيقة تقديم أموال حكومية إلى غلينيز كينوك Glenys Kinnock لتدخل التحسينات على الشقة السكنية في المبنى رقم 10. وفي هذا ضغينة أخرى، إذ لم يوافقوا سابقاً على أية أموال تصرف لتحسين تلك الشقة عندما دخلناها أول مرة.

وعندما أعلنت نتيجتي، اتضح أني حصلت على أغلبية كبرى إذ أشارت الأرقام إلى فوزي بـ 36230 صوتاً، وهذا الرقم يفوق بفارق كبير جداً كل التقديرات التي توقعها بيتر براون Peter Brown المندوب الذي عينته في تلك الدائرة، وفي الوقت ذاته يعكس الأعمال الرائعة التي قام بها إبان الحملة. كان الجو في غرفة فرز الأصوات لطيفاً على نحو غير معهود. لم يسمحوا بدخول المؤيدين لي من أعضاء الحزب، وليس في القاعة من يضفي شيئاً من التغيير والحيوية سوى اللورد ستش Lord Sutch، ذلك الشرير ضخم الجثة والمعتوه النزّاع إلى الشر وزميله اللدود المرشح اللورد باكيتهيد Lord Buckethead. وبعد إعلان النتيجة تقدم Sutch نحوي وأسرّ لي قوله «سررت بفوزك». وقد رددت له التحية بمثلها وقلت له إنه الأذكى بين خصومي. أما اللورد باكيتهيد الذي كان يرتدي أبهى حلّة، وأكمل عدة، فقد كان أيضاً ودوداً للغاية، رغم أني لم أستطع أن أسمع تعليقه.

في حوالي الساعة الثالثة والنصف صباحاً استقليت، ونورما، السيارة الرسمية المصفحة من طراز ديملر Daimler التي انطلقت بنا مسرعة إلى لندن. كنا متعبين للغاية، وكان شعورنا شعور الرضى بالنتيجة أكثر منه شعوراً بالانتصار. أذكر أنني قلت لنورما والمذياع يبث آخر النتائج: «يبدو أن أمامنا خمس سنوات أخرى». وأجابت: «جيد! أنا أستطيع احتمال ذلك، إذا كنت أنت تستطيع». والتفت إليها وإذا بها قد استغرقت في نوم عميق. واسترخيت في مقعدي وأخذت أفكّر بما سأقوله لدى وصولنا إلى المكتب المركزي،

وأخرجت مجموعة من الأوراق لأدوِّن عليها بعض الملاحظات. أمامي إعادة تشكيل الوزارة وبرنامج عمل جديد يتعيَّن عليّ أن أقدِّمه للبرلمان.

لدى وصولنا إلى المكتب المركزي وجدت بانتظاري حشداً كبيراً من الجماهير يقفون خارج المكتب وقد ملأهم الحماس. ووجدت أيضاً كريس باتن الذي لم يعد عضواً في مجلس العموم. نظرت إليه ونظر إليّ والصمت يعقد الألسنة لهزيمته في الانتخابات. ثم دخلنا معاً لنشارك في الاحتفال. وطاف معي في أنحاء المكتب لنشكر كافة العاملين فيه على ما بذلوه من جهد رغم خسارته ورغم المشاهد المؤلمة لهذا السبب. لقد حزّ في نفسي أن أرى كريس يخرج مهزوماً في تلك الانتخابات.

وفي اليوم التالي، اتضحت النتائج الكاملة للانتخابات. فاز المحافظون بـ 336 مقعداً، والعمال بـ 271 مقعداً، والديمقراطيون الأحرار بعشرين والاسكتلنديون والقوميون الويلزيون بسبعة مقاعد فيما بينهم. وقد سررت لعدم رؤية جيري أدامز Gerry Adams النائب السابق عن Sinn Fein بين الفائزين السبعة عشر عن إيرلندا الشمالية. وبهذه النتيجة يكون لنا أغلبية 21 صوتاً. وبدت لنا هذه الأغلبية جيدة جداً ونحن في نشوة الانتصار، لكن تبيَّن لنا أن هذا الحكم قرار خاطئ، فقد أثبتت الأيام أنها أغلبية ضئيلة، حيث كانت تتقلَّص من خلال هزائم لحقتنا في الانتخابات التكميلية، ولأسباب تعود لردة بعض أعضاء الحزب الذين اختاروا التخلِّي عن الحزب. ولو كانت لي أغلبية أكبر لاستطعت أن أعمل بقوة ضد أولئك الأعضاء في الحزب الذين اختاروا التمرد. وكان هذا الواقع ترفاً استمتعت به مارغريت تاتشر حتى نهايته ولم أستمتع به.

لم يسعفنا الحظ في الحصول على أغلبية أكبر من هذه رغم أننا حصلنا على أصوات تفوق في عددها ما حصل عليه أي حزب آخر في التاريخ السياسي البريطاني. فقد كسبنا 14092891 صوتاً، أي بزيادة قدرها نصف مليون صوت عما حصل عليه حزب العمال في فوزهم الساحق في انتخابات سنة 1997،

وأكثر مما حققت مارغريت تاتشر في انتخابات سنة 1987 بثلث مليون صوت. وعلى الصعيد الوطني حققنا تقدماً بفارق 70 مقعداً. وعندما حسبت النسب المئوية لنتائج الأحزاب جميعاً كانت النتائج على النحو التالي: 42,8 بالمئة للمحافظين لكافة أنحاء بريطانيا و35,2 بالمئة للعمال. أي بفارق يزيد عن 7 بالمئة لصالح المحافظين، وهذا أكبر فارق في نسبة الأصوات منذ سنة 1945، ورغم ذلك كانت أغلبية ضئيلة في عدد المقاعد البرلمانية.

لقد أعطى الناخبون قرارهم الواضح. وهذا ما أذهل حزب العمال. وبدت الصدمة على وجوه الجميع في مقر حزبهم عندما وقف نيل كينوك ليعترف بالهزيمة. حزنت لأجله. فقد كان كينوك زعيماً أكثر قوة ونشاطاً وفاعلية من حزب المحافظين، وحتى مما أقرَّت به الصحافة. أحدث تغييرات هائلة في حزبه، وفي وقت يعتبر فيه مثل هذا التغيير عملاً صعباً يتطلب الجرأة والقوة. وكانت قيادته للحزب الأساس المسبق لما أصبح يعرف فيما بعد حزب العمال الجديد.

كنت قد فكَّرت بصورة تمهيدية بإعادة تشكيل الحكومة التي من المقرر لها أن تعقب الانتخابات. لكن التغييرات التي سوف أجريها الآن من شأنها أن ترسم المسار للسنوات الخمس القادمة. غير أن هزيمة كريس باتن في الانتخابات أحدثت ثغرة في خطتي. كان بوسعه أن يكون وزير مالية من الطراز الأول، ولو كان موجوداً لعينته في هذا المنصب، ونقلت نورمان لامونت لمنصب آخر. وكما كان الحال، أبقيت نورمان في منصبه، كما كان يتمنى ـ حيث علمت من داخل وزارة الخزانه أنه كان يخشى أن ينقل من منصبه. لكن ثبت فيما بعد أن هذا التعيين قد أفضى إلى نتائج غير محمودة لكلينا. حيث أنه بصفته وزيراً للمالية اضطر لمواجهة الاضطراب المعروف بيوم الأربعاء الأسود، وما أعقب ذلك من مصاعب شخصية له كان من شأنها أن تؤثر سلباً في مصداقيته. لكن لهذا قصة سوف نأتي على ذكرها لاحقاً.

طلبت إلى كينيث بيكر Kenneth Beker أن يتنحّى عن وزارة الداخلية وعيّنت بدلاً منه كينيث كلارك Kenneth Clarke، وعرضت على كينيت بيكر حقيبة شؤون ويلز، لكنه رأى في هذا التعيين محاولة مني لأتفادى إبعاده عن الحكومة. فرفض المنصب. أظن أنه كان لديه إحساس مسبق بما سيحصل ذلك لأن كتاب استقالته كان في جيبه، ولم يقدمه لي حتى سمع ما عرضت عليه. أعتقد أنه كان مخطئاً في رؤيته لمنصب وزير شؤون ويلز على أنه إشارة ساخرة مني. إذ لم يكن ذلك قصدي بكل تأكيد. ثم كان في ذهني بيتر ووكر Peter Walkor الذي أثبت قدرة فائقة كوزير لشؤون ويلز في أواخر الثمانينيات، خلال سنوات قليلة رشح اثنان من الوزراء الذين استلموا حقيبة شؤون ويلز نفسيهما لزعامة الحزب نجح أحدهما.

وزير الداخلية الجديد كينيث كلارك رجل قوي أهل للتعامل مع التحديات التي يضعها أمامه عمل يعتبر من أصعب الأعمال الحكومية. وهو ليبرالي بطبعه ويمكنه أن يكون قاسياً لا يرحم، وهذه صفة مثالية لرجل عليه أن يتولى أمر الإصلاحات التي أردت إدخالها في نظام العدالة. بيد أن سيماه الدالة على عدم الانشغال بالهموم تخفي شخصية قوية لا تكترث للنقد، قلما رأيت شخصاً مثله.

واحتفظ دوغلاس هيرد بمنصبه وزيراً للخارجية. وقد راودتني فكرة إسناد منصب إداري له شبيه بدور «ويلي واتيلو Willie Whitelaw» لكنه وزير خارجية ممتاز لا يمكن الاستغناء عنه. وأسندت إلى نورمان فاولر Norman Fowler، رئيسي السابق عندما كنت في وزارة الضمان الاجتماعي بعد أن وافق على العودة إلى الصفوف الأولى للسياسة، المنصب المتعب منصب رئيس شؤون الحزب. وحصل مايكل هيزلتاين على المنصب الذي أراد الحصول عليه سنة 1990 وهو منصب وزير التجارة والصناعة. وانتقل بيتر ليللي Peter Lilley وما لديه من أفكار راديكالية إلى وزارة الضمان الاجتماعي. وأسندت إلى ويليام

والدغريف William Waldgrave مسؤولية الإشراف على «ميثاق المواطن Citizen's Charter» بعد فترة اتسمت بالاضطراب حين كان وزيراً للصحة.

واستقال عدد من الوزراء القدامى مثل: توم كينغ Tom King وزير الدفاع، ودافيد وادنغتون David Waddington [وزير] شؤون مجلس اللوردات، وبيتر بروك Peter Brooke وزير شؤون إيرلندا الشمالية. وباستقالتهم أتيح لي المجال لإدخال عدد من أولئك الذين ينتظرون دورهم لدخول الوزارة. عيَّنت زميلي في نادي Blue Chips Club البرلماني جون باتن John Patten وزيراً للتربية، حيث لم يوفق في عمله للأسف. وتمَّت ترقية فرجينيا بوتوملي Virginia Bottomley وعيَّنتها وزيرة للصحة، وجيليان شبرد Gillian Shephard وزيرة للتوظيف Employment، وكلتاهما تستحقان الترقية، وبتعيينهما استطعت إدخال العنصر النسائي إلى مجلس الوزراء. وأخيراً أسندت منصب وزير الدولة في وزارة الخزانة إلى مايكل بورتللو Michael Portello لما لديه من شهرة بأنه صقر فيما يتعلق بالإنفاق العام، وهو منصب شغلته في سابق عهدي.

لقد فكَّرت ملياً قبل أن أقدم على تعيين مايكل عضواً في مجلس الوزراء. ثم قررت أن مقدرته وكفاءته تستحقان الترقية. غير أني في السنوات التالية لم يعد بمقدوري أن أحزم أمري بخصوصه. كان مزيجاً غريباً عجيباً. لديه كبرياء وتحفظ وقلما يفصح عما بداخله، ولديه أيضاً القدرة على المباغتة. بعد سنوات من تعيينه جاء يزورني في مكتبي بمجلس العموم ليعترف لي بأنه مصدر بعض التعليقات التي تحمل القدح لي تضمنها مقال نشرته صحيفة سبكتيتر Spectator. وطلبت إليه ألاَّ يكون بمثل هذا الغباء ثانية، وأنهيت المقابلة. قلت في نفسي إن ذلك سلوك حسن منه أن جاء ليعترف، والآخرون لم يفعلوا. وقد علمت مؤخراً، وأنا أدوِّن هذه المذكرات، أن معلومات تفيد بأنه هو نفسه كاتب تلك التعليقات قد تسرَّبت في حينه، وأنه قد جاء ليراني خشية أن أكتشف الأمر من مصادر أخرى. وفي مناسبة ثانية، وبعد أن رقيته لمنصب وزير الدفاع في سنة

1995، ألقى خطاباً لم يحسن التفكير فيه مستخدماً فرقة القوات الخاصة SAS لأغراض سياسية. وبعدئذ تودَّد كثيراً للعسكريين وذهب إلى هيئة أركان الدفاع ليقدم اعتذاره.

وقد تجلَّت مقدرته هذه على الالتفاف والتغير المفاجئ والكامل في سلوكه بكل وضوح في أعقاب انتخابات سنة 1997 التي خسر فيها مقعده عن دائرة Enfield Southgate. أما في الحكومة فلم يكن ثمة أحد يتسم وجهه بقسمات حادة، قاسية، لا تعرف اللين مثل وجه ذلك العضو المحافظ الجديد. ولم يكن ثمة أحد خارج الحكومة يقول إن علينا أن نصغي ونفهم بصورة سريعة أكثر من ذلك الشخص الذي يحمل اسم مايكل بورتللو الخاسر الجديد في الانتخابات.

في صباح اليوم التالي للانتخابات اجتمعت وكريس باتن في المبنى رقم 10 لنتحدث في أمور كثيرة. وتركز تفكيرنا حول الاحتمالات المتوقعة للسنوات الخمس القادمة. ولم يخطر ببال أحدنا الفوز في الانتخابات للمرة الخامسة على التوالي، فقد اعتقدت أننا قد شددنا أوتار الحياة الديمقراطية إلى أقصى مدى ممكن. وإذ رأيت حزب العمال في فوضى عارمة أدركت أن المعارضة الحقيقية لنا سوف تأتي من الإعلام ومن نوابنا في المقاعد الخلفية. وهذا ما حصل فعلاً.

سألت كريس ونحن نتجاذب أطراف الحديث ما الذي سيفعله في المستقبل. هزَّ رأسه وقال لا أدري. قلت له «أريدك أن تعود إلى الحياة العامة» وطرحت عليه بعض الأفكار: منصباً في مجلس اللوردات، أو منصباً في الحكومة من خلال مجلس اللوردات، أو العودة إلى مجلس العموم عبر انتخابات تكميلية، ومن أجل هذا سأحاول أن أخلق الفرصة، أم منصب الحاكم العام لهونغ كونغ قبل أن تعود هذه الجزيرة إلى حكم الصين في سنة 1997.

تحدثنا بالتفصيل عن هذه الخيارات. فكان رد كريس عليها أنه لا يزال

أصغر سناً من أن يصبح عضواً في مجلس اللوردات، ثم قال وهو يسترجع ذكرياته عن سلوك الديمقراطيين الأحرار عند فرز الأصوات في دائرة Bath، إنه مصمِّم على ألاَّ يعرِّض نفسه وأسرته لتجربة أخرى في انتخابات تكميلية قادمة. وحاولت إقناعه بلا جدوى.

ثم سألته: «هلاَّ فكَّرت بهونغ كونغ؟ وسأبقي الخيارات مفتوحة أمامك». ووعدني بدراستها. وهنا انتهى حديثنا وخرجنا معاً إلى شارع داوننغ ستريت لتحية الجماهير.

وهكذا انتهت الانتخابات. وبدا المستقبل أمامنا مشجعاً. بدأ الاقتصاد يتعافى، والمعارضة قد هزمت. ومع أن مفاوضات معاهدة ماسترخت انتهت منذ أقل من ستة شهور خلت، إلاَّ أن صوتاً واحداً من داخل حزب المحافظين لم ينطق بكلمة حول الموضوع الأوروبي طوال فترة الانتخابات. ومهما تكن هواجسي فإن نواب حزب المحافظين لم يخفوا فرحتهم بأن حزبهم قد فاز للمرة الرابعة.

ولاح أمامي صيف هادئ. لكن ما لبثت أن تفجرت القذائف: رفض الدانمركيين لمعاهدة ماسترخت، الأربعاء الأسود، استقالة دافيد ميللور David Mellor، برنامج إغلاق مناجم الفحم والتصديق على معاهدة ماسترخت... والقائمة طويلة. وعلى نحو مفاجئ بدا شهر نيسان / إبريل سنة 1992 مختلفاً كثيراً عن ذلك الصباح المشرق الجميل المليء بالثقة يوم بدأت الانتخابات. أما لجهة المعارضة، فقد شرع حزب العمال يعيد تنظيم صفوفه متردداً غير واثق في البداية في ظل قيادة جون سميث، ثم بثقة وقوة بقيادة طوني بلير ، فأحدث تغييرات كبرى بداخله استعداداً للنصر في الانتخابات المقبلة... وفي خضم هذه الأحداث المحيطة بنا كان حزب المحافظين لا يفتأ يمزق أوصاله يباعد بين صفوفه.

تخطر ببالي أحياناً أفكار أقف أمامها حائراً، أسائل نفسي ماذا يمكن أن

يحدث لو أننا لم ننجح في انتخابات سنة 1992. إذاً، سيواجه العمال، وليس حزب المحافظين مشكلة الأربعاء الأسود، ومشكلة جنون البقر، والموقف المتشكك من أوروبا منتشراً على نطاق واسع داخل حزبهم كما كان داخل حزبنا. وفي مواجهة هذه المتاعب جميعاً سوف يجد نيل كينوك نفسه مجبراً على إبعاد وعزل الجناح اليساري في حزبه.

ومن حيث الشكل، يستطيع المحافظون أن يكسبوا أية انتخابات تأتي بعد حكومة عمالية تتمتع بأغلبية ضئيلة لدور تشريعي واحد. ومن منطلق هذه الفرضية شغل بعض المحافظين أنفسهم بشيء من التفكير التاريخي. فيقولون إن انتخابات سنة 1992 هي الانتخابات التي كان ينبغي علينا أن نخسرها، وأن الشيء الذي كان المحافظون بحاجة إليه ليس فترة جديدة في الحكم وإنما هم بحاجة إلى صدمة حادة يقدمونها من المعارضة، وإلى التطهير الايديولوجي لتنمو لديهم حاسة الذوق والقدرة على تمييز الخطأ والصواب.

لكنني لا أتفق مع هذا الرأي رغم خسارتنا في سنة 1997. أما فكرة مجيء حكومة عمالية في سنة 1992 بأنها المفيدة لبريطانيا فلا تستحق عناء التفكير بها. لقد ضمن لنا انتصارنا في هذه الانتخابات أن نجعل إصلاحاتنا التي أدخلناها خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية تتمتع بصفة الديمومة. كما أوجدت ورسخت نظاماً اقتصادياً جديداً بعد فترة من الاضطراب، ومع هذا النظام جاءت منافع الانتعاش الاقتصادي الخالي من التضخم، وهذه هي القوة الهائلة لبريطانيا، وهي التي صانت البلاد من خطط حزب العمال ذات الإنفاق العام الضخم، والتي تعني إما ارتفاعاً كبيراً في الضرائب أو أن يتخلى العمال عن كل ما كان ينادي به الحزب يوم الانتخاب. والأهم من ذلك، أن فوزنا في هذه الانتخابات قد درأ الخطر المحدق بالدستور. كما كان في انتصارنا القضاء المبرم على فكرة الاشتراكية في بريطانيا. ولا بد لي من أن أصل إلى الاستنتاج بأن هذا النصر قد هيَّأ لطوني بلير عالماً آمناً. لقد جاء فوزنا في سنة 1992 ليعني

أن على حزب العمال أن يتغير فيما بين العامين 1992 و1997، فلم تعد بريطانيا مقيَّدة بالنظام القديم الذي يشبه رقصة التانغو يرقصها حزبان اثنان فقط، يقوم أحدهما بتغيير كل شيء ابتكره الحزب الذي سبقه في الحكم. وهذا بالتأكيد هو الذي يفيد الوطن.

لقد كان من المفيد لبريطانيا أن فاز المحافظون في انتخابات سنة 1992، ولو اختار الحزب أن يسلك سلوك حزب حاكم خلال السنوات الخمس التي أعقبت فوزنا لكان ذلك من أجل خير حزب المحافظين أيضاً.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع عشر

# الأربعاء الأسود

الأربعاء الأسود، السادس عشر من شهر أيلول / سبتمبر سنة 1992 يوم خرج الجنيه الاسترليني من آلية سعر الصرف ERM، كارثة سياسية واقتصادية معاً. ففي هذا اليوم عمَّت الفوضى والخراب صفوف حزب المحافظين، وتغير المشهد السياسي لبريطانيا. في ذلك اليوم بدا النصر الانتخابي الخامس على التوالي لحزب المحافظين، والذي لا يمكن حصوله ما لم تدمِّر العاصفة ذاتها، أمراً بعيد المنال إن لم يكن مستحيلاً.

كنت وزير المالية الذي أدخل بريطانيا في عضوية آلية سعر الصرف، وكنت رئيس الوزراء عندما اضطررنا للخروج من هذه العضوية. وإنني أتحمل المسؤولية لكل ما حدث. لكن الكارثة السياسية لخروجنا لم تكن نتيجة خطأ في حساب سعر الصرف الذي على أساسه دخلنا. يقول أصحاب بعض الايديولوجيات إن بعض الأحداث العشوائية التي تحمل في ثناياها حتمية بنيوية معينة قد سبَّبت ذلك. لكن ليست هكذا تجربتي. بل إن قسوة آلية سعر الصرف وافتقارها إلى المرونة من شأنها أن تسبِّب الاحتكاك، ومن ثم الضغط تحت الأرضي، وبالتالي لا مندوحة من حصول الزلزال. وقد تسرَّع حدوث هذا الزلزال بفعل تجمع ظروف كثيرة ـ ربما كان تجمعها بشكل اتفاقي غير مقصود ـ

وأعتقد أننا لم نحسن تقدير مخاطر حدوث نوبات سيسمية عندما أدخلنا الجنيه في تلك الآلية، ولا أعتقد أننا تجاهلنا اعتبار ذلك شيئاً مؤكداً.

قد يجد المرء نفسه في السياسة أمام خيارين، أحدهما سيّء والآخر أسوأ. وهكذا كان الوضع في شهر حزيران / يونيو سنة 1992. في ذلك الشهر أشارت تنبؤات وزارة الخزانة إلى زيادة في العجز التجاري، ومع هذه الزيادة سترتفع اقتراضات الحكومة، وتزداد معدلات البطالة، أي أننا دخلنا في مرحلة أعباؤها كثيرة وطويلة الأمد. وتلاشت آمالي بانتعاش اقتصادي يجلب معه مواقف أكثر هدوءاً لحزب المحافظين. وبدلاً من ذلك وبغية تصحيح الأوضاع الاقتصادية توجب علينا أن نتخذ قرارات من شأنها أن تسبِّب الأذى لأولئك الذين كنت أتمنى من صميم قلبي مساعدتهم.

ومع ذلك، أعتقد أنه كان بإمكاننا أن نتغلب على وضع كهذا لو أننا لم نتلق ضربة جانبية جاءتنا من جهة غير متوقعة. بتاريخ الثاني من حزيران / يونيو كنت أحضر حفل عشاء في نادي الكارلتون Crlton Club عندما وصلتني رسالة حول نتيجة الاستفتاء في الدانمرك بخصوص الموافقة، أو عدم الموافقة، على معاهدة ماسترخت المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. وكانت النتيجة على عكس ما هو متوقع، فقد رفض الدانمركيون المعاهدة.

وفي اليوم التالي لصدور نتيجة استفتاء الدانمرك، اتخذ قرار آخر، وهو أيضاً خارج إطار المملكة المتحدة، كان له أثر خطير على أسواق العملات. فقد أعلن الرئيس ميتران أن فرنسا أيضاً سوف تطرح معاهدة ماسترخت في استفتاء شعبي. وكان هذا الإعلان صدمة لا تُرحب بها، وعما قريب ستطلع استطلاعات الرأي بما يشير إلى احتمالات رفض الفرنسيين لهذه المعاهدة. وإن حصل هذا الرفض، فقد يقضيْ على المعاهدة، وقد يقضيْ نهائياً ـ إن لم يكن لفترة طويلة من الزمن بكل تأكيد ـ على أي تقدم نحو التكامل الأوروبي. لقد تزعزعت الثقة إلى درجة كبيرة وبدأت المخاوف تدخل الأسواق، وأخذ سعر

الجنيه بالانخفاض من سعر 2,91 مارك ألماني في شهر أيار / مايو إلى سعر 2,81 مارك في تموز / يوليو، وإلى 2,80 في شهر آب / أغسطس، ويدنو كثيراً من الحد الأدنى المحدد لنا في آلية سعر الصرف وهو 2,778 مارك ألماني.

لقد جاءت القوى المختلفة التي تسبَّبت في حصول هذه الأمور من اتجاهات كثيرة، ولم يكن من السهل التنبؤ بها جميعاً. في سنة 1992 انخفض سعر الدولار لأن المصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بدأ بخفض سعر الفائدة ضمن مساعيه ليرفع معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، تدفقت أنهار من الأموال من وول ستريت Wall Street إلى سكوير مايل Square Mile بحثاً عن عائدات أفضل، واستثمرت معظم هذه الأموال بالمارك الألماني وهو العملة الثابتة التي تحسب على أساسها باقي العملات في آلية سعر الصرف ERM. وبالطبع ارتفع سعر المارك، مما أدَّى إلى تولد إجهاد شديد على ارتباطه ضمن آلية سعر الصرف بالعملات الأخرى الأعضاء في هذه الآلية مثل الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي والليرة الإيطالي.

دخل الجنيه الاسترليني في آلية سعر الصرف في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1990 بسعر صرف مركزي قدره 2,95 مارك ألماني، ورافق ذلك السعر التزام بأن قيمة الجنيه سوف تكون ضمن معدل 6 بالمئة زيادة أو نقصاناً أي ضمن المجال 3,12 مارك كحد أعلى و2,778 مارك كحد أدنى. وما أن دخلنا تلك الآلية حتى بات أمر الحفاظ على سعر الصرف رمزاً للرجولة السياسية في كافة أنحاء أوروبا. وحيث أن شركاءنا كانوا أكثر التزاماً بالعملة الواحدة صارت سياستهم تتمادى في انعدام المرونة فتغيَّرت طبيعة آلية سعر الصرف ERM. وتبدلت أيضاً السياسة النقدية الألمانية في مواجهة المشاكل الناجمة عن إعادة توحيد ألمانيا، فازدادت النفقات وارتفع معدل التضخم

وتدخل المصرف الاتحادي (المركزي) Bundesbank. وكان ذلك تطوراً على جانب كبير من الأهمية.

المصرف المركزي في ألمانيا Bundesbank هو الذي يحدِّد أسعار الفائدة. وهو مصرف مستقل عن الحكومة، وهو ملتزم بأن يأخذ في اعتباره رفاهية ألمانيا. وهذا ما يفعله، وحين يوضع أمام خيار أسعار الفائدة الأفضل لمصلحة ألمانيا، والأسعار الأفضل لأوروبا، تكسب ألمانيا. وبما أن المارك الألماني هو المعيار الذي على أساسه تقاس بقية العملات في آلية سعر الصرف، فإن هذا الوضع زاد من شدة الضغط على أسعار الفائدة في أوروبا كلها. ومنذ بداية سنة 1991 ـ أي بعد أسابيع قليلة من دخولنا في تلك الآلية ـ وحتى شهر تموز / يوليو سنة 1992 ارتفعت أسعار الخصم الألمانية بمعدل 2,75 بالمئة، وهذا ما لم تتوقعه وزارة الخزانة ولا الوسط التجاري في مدينة لندن حين دخلنا آلية سعر الصرف ERM. والمصرف المركزي الألماني Bundesbank مؤسسة قوية جداً ولا يعقل أن تكون واعية لنتائج قراراتها، ولكن لم يفعل المصرف المركزي ولا الحكومة في ألمانيا شيئاً أكثر من مجرد التعبير عن الأسى والتعاطف والتفهم للفوضى التي أحدثتها سياستهم خارج ألمانيا. وفي هذه الأجواء من الفوضى والأسى ازداد انحراف السياسة مع ارتفاع معدلات البطالة في أوروبا كلها مما أكد أن المشكلة ليست مشكلة بريطانيا وحدها.

في منتصف شهر حزيران / يونيو سنة 1992 تحدث نورمان لامونت إلى النواب المحافظين في المقاعد الخلفية الذين حضروا اجتماع اللجنة المالية قائلاً لهم لا سبيل إلى التخلي عن التزامنا نحو آلية سعر الصرف. فقد كان لدينا العزم الأكيد على خفض التضخم وهذه الآلية هي الأداة لفعل ذلك. وأعاد التأكيد على سياستنا هذه في وقت لاحق من الشهر مضيفاً إلى ذلك دفاعاً قوياً عن هذا النظام منبهاً إلى أنها «السياسة الوحيدة التي يمكن أن تنجح».

وحتى من خلال كلامه كان واضحاً أن الانتعاش الاقتصادي متباطئ بينما

كانت الشركات تقلل من توقعاتها في الأرباح. وتزامن ذلك مع الخوف من الركود «المزدوج» وهذا بدوره أثر سلباً في أسواق العملات الأجنبية. ثم ظهر عاملان جديدان كان لهما أثر سلبي أيضاً. خضع الليرة الإيطالي لضغط شديد وبرزت مخاوف تخفيض قيمته. وتساءلنا إذا خفضت قيمة الليرة، أين ستكون الضربة التالية القادمة من الأسواق؟ هل سيكون الهدف الجنيه الاسترليني؟ وفي تلك الأثناء كان الدولار أيضاً يسبب المصاعب للجنيه. إذ كان الدولار يواصل هبوطه متأثراً بانخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. ولهذا أهميته القصوى، ذلك أنه بالرغم من كوننا أعضاء في آلية سعر الصرف فإن المستوى المتقدم للتجارة والاستثمار بين بريطانيا والولايات المتحدة يعني أن الأسواق لا تزال تعير اهتماماً كبيراً للعلاقة السعرية بين الاسترليني والدولار. إن هبط سعر الدولار، يتأثر الاسترليني بكل تأكيد.

ومع استمرار هبوط الدولار تواصل تدفق الأموال خارج وول ستريت Wall Street وبالتالي تواصل ارتفاع سعر المارك الألماني. وازداد ارتفاعه أكثر عندما رفع المصرف المركزي الألماني أسعار الفائدة بتاريخ الحادي عشر من شهر تموز / يوليو. فوقع الجنيه الاسترليني وسط تبادل النيران بين الدولار والمارك. ونحن من جهتنا نرى أن اقتصادنا الوطني يتطلّب أسعار فائدة أدنى، لكن تنامي قوة المارك الألماني حالت دون ذلك. وقد عانت من هذا الأمر أوروبا كلها واشتكت منه لكن المصرف المركزي الألماني Bundesbank لم يقدم على تغيير سياسته. وأبلغ الأسواق بعدم وجود أية إمكانية لخفض أسعار الفائدة الألمانية، بل ثمة احتمال قوي لزيادتها أكثر من ذلك.

وألقت عملية الاستفتاء الفرنسي على معاهدة ماسترخت المقرَّرة في 20 أيلول / سبتمبر بظلالها، في الوقت الذي أشارت فيه استطلاعات الرأي إلى احتمالات خسارة المعاهدة. وهزيمة المعاهدة في فرنسا أشد خطورة من هزيمتها في الدانمرك، ذلك أن فرنسا محورية في هذه المعاهدة، وإن لم تستطع

المصادقة عليها، يُقضى على المعاهدة، وعندئذ سوف تشعر بالمهانة والإحراج كل حكومة من حكومات المجموعة الأوروبية، وقد تستقيل الحكومة الفرنسية، وقد يستقيل الرئيس ميتران. إن الأخطار جسام.

في هذا الوقت وأنا أستعيد بذاكرتي تلك الأحداث، أستطيع أن أرى كيف تجمعت عدة عوامل معاً لتسرع المسير نحو الأربعاء الأسود. وهي: الضعف الاقتصادي داخل البلاد، اضطراب الأسواق الذي زاد في حدته الارتباك السياسي، الخوف من سقوط معاهدة ماسترخت إذا كانت نتيجة الاستفتاء في فرنسا لغير صالحها، هبوط أسعار صرف الدولار الذي يشد قيمة الجنيه نحو الأسفل، بينما كان المارك الألماني القوي يدفع أسعار الفائدة إلى الأعلى عبر أوروبا كلها فيزيد من حجم البطالة ويبطئ النمو. لقد كان ذلك كله مثل مزيج من صنع الساحرات.

وبتاريخ 14 تموز / يوليو انتابني ذعر شديد دفعني لأكتب إلى المستشار كول Chancellor Kokl. كانت لديّ أسبابي القوية لأشعر بالاستياء إزاء السياسة الألمانية رغم أني لم أكن على الإطلاق معادياً لها. ولم أكن أسعى لنزاع معه. كانت تربطني علاقة مودة مع المستشار، لكن يبدو أنه كان في وضع يسوده الإرباك والتعقيد ولا يدري بالضرر الذي تسببه سياسة المصرف المركزي Bundesbank. وقد كتبت إليه لأنني أردت أن تكون رسالتي إشارة تنبيه للبيروقراطية الألمانية للأخطار المحدقة، فتعمل على تلافي الأخطار من خلال الجواب الذي سوف يبعثه إليّ. كان باستطاعتي أن أتحدث معه هاتفياً، لكنه لا يرتاح للحديث بالتفاصيل الاقتصادية وحسب علمي سوف يتحدث بالعموميات.

وكان كتابي له صريحاً عرضت فيه ما يقلقني وقد جاء فيه ما يلي:

«أشعر بقلق شديد إزاء الآثار التي ستتركها في أوروبا كلها أية زيادة أخرى في أسعار الفائدة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي.

ففي بريطانيا توجد إشارات لانتعاش اقتصادي، أما إذا ارتفعت أسعار الفائدة ثانيةً فإن هذا الانتعاش سيتعثر. وأعتقد أن الشيء ذاته ينطبق على أوروبا.

وإضافة لذلك، فإننا نواجه معارضة مخططنا الخاص بالاتحاد الاقتصادي والنقدي حيث تعزى الصعوبات المالية الناجمة عن أسعار الفائدة إلى الطريقة التي تعمل فيها آلية سعر الصرف، حتى أصبح قرارنا بربط أنفسنا بالمارك الألماني موضع تشكك متزايد حتى من جانب مؤيدينا.

سوف أجد مشقة بالغة في محاولة الاحتفاظ بتأييد نواب المقاعد الخلفية لمعاهدة ماسترخت».

وقد أنهيت كتابي بعبارة أصبحت فيما بعد الشكوى المألوفة ضد ممارسة تؤدي إلى نتائج مهلكة، حيث جاءت كما يلي:

«ثمة عدة تقارير صادرة عن المصرف المركزي مؤداها إذا كانت الدول الأخرى غير راضية عن الآثار الناجمة عن محافظتها على نسب أسعارها مقابل المارك الألماني فإن باستطاعتها أن تخفض قيمة عملتها متى شاءت.

وكما تعلمون، إن السياسة المعلنة للمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا تقضي بالمحافظة على نسب الأسعار الحالية مقابل المارك، كذلك فإنه من الضرر الكبير أن نجد المسؤولين في المصرف المركزي الاتحادي يتحدثون إلى الصحافة بطريقة تثير الشكوك حول هذا الالتزام. وأعتقد أن هذا الأمر قد ساهم في زيادة بلبلة أسواق صرف العملات. وإنني كبير الأمل بأنكم سوف تشيرون [إلى الدكتور شليزنجر رئيس المصرف المركزي] كم هي ضارة تلك القصص».

لا أعتقد أن هيلموت كول قد سرّ لاستلامه كتابي، ولم أكن مسروراً

لكتابته. لم أتلق منه جواباً فورياً. ولا أعرف حتى يومي هذا إذا كان كول قد تحدث إلى شليزنجر. وإن كان قد تحدث فعلاً، فلم يكن لحديثه أي أثر حيث أن جواب شليزنجر جاء من فوهة مدفع، إذ بعد يومين فقط رفع المصرف المركزي الألماني Bundesbank سعر الخصم بمعدل 0,75 بالمئة ليصل إلى 8,75 بالمئة، وتوالت بعد ذلك الإيجازات الصحفية التي تحمل الضرر على فترات منتظمة.

ينتمي شليزنجر إلى المدرسة القديمة للمصرف المركزي الألماني، وهو أقل اهتماماً من كول بالقضايا الإنسانية للسياسة في أوروبا. وقد دعاه الفرنسيون «الخوذة ذات المسامير» بسبب مواقفه المتشددة التي لا تعرف المرونة والتي تحمل في ثناياها الطباع البروسية. قال ذات مرة في أحد المؤتمرات الصحفية إن زيادة سعر الفائدة إجراء ألماني محلي ليس غير، بيد أن حجته هذه تقوَّضت عندما أقدمت إيطاليا على رفع سعر الخصم لديها، وعندما عمدت هولندا وبلجيكا إلى رفع معدلات سعر السلف وأرجأت اليونان تخفيضاً في المعدلات كان من المتوقع أن تعمل به. فإن كان ذلك إجراءً ألمانياً داخلياً، فقد كان له أثر واسع المدى في الدول الأخرى.

في أواخر تموز / يوليو كان لي حديث خاص حول العلاقة بين الجنيه الاسترليني والمارك الألماني لكن تأثير هذا الحديث اتسعت دوائره فيما بعد. دعاني آندرو نيل Andrew Neil رئيس تحرير صحيفة صنداي تايمز Sunday Times آنذاك إلى حفل عشاء في منزله، وحضر حفل العشاء عدد من زملائه. قبلت الدعوة وذهبت مصطحباً معي غوس أودونيل Gus O'Donnell. كان الوقت قبيل عطلة البرلمان الصيفية. كنت مسترخياً واعتقدت أني أتحدث حديثاً ليس للنشر، وأسهبت في كلامي حول آمالي فيما يتعلق بالحكومة والاقتصاد، وبالنظر للأحوال الراهنة في الأسواق كان الوضع الذي وصل إليه الجنيه الاسترليني في مقدمة أفكاري. تحدثت عن امتعاضي من التضخم وعن الهبوط

المتواصل لقيمة عملتنا ولماذا، وكيف، أريد تصحيح الأوضاع. وأتيت على ذكر فوائد آلية سعر الصرف ERM بوصفها نظاماً ضابطاً لمكافحة التضخم وامتدحت القيمة العالية لعملة قوية. وقلت مع مرور الزمن ماذا اتبعنا سياسات من شأنها أن تكبح جماح التضخم، فإنني لا أرى سبباً يمنع الجنيه الاسترليني من أن يكون عملة قوية بمثل قوة المارك الألماني، إن لم يكن أقوى منه. وأوضحت ـ أو على الأقل أظنني أوضحت ـ أن هذا الأمر طموح طويل الأمد. وتحدثت أيضاً عن رغبتي في التمسك بسياسة نقدية شديدة وقاسية لأنني أحسست أن مثل هذه السياسة ستجلب لنا مكتسبات بعيدة المدى. كانت أمسية مفعمة بالمرح والبهجة والشراب. ولم أشعر أنا، أو غوس، بأي خطر داهم من هذه الأمسية عندما غادرنا عائدين إلى المبنى رقم 10.

لقد دهشت حقاً وفوجئت عندما رأيت الأهمية البارزة التي أسبغتها صحيفة Sunday Times لدى صدورها يوم الأحد على آرائي تلك، وتركز على طموحي طويل الأمد بخصوص الجنيه الاسترليني وعلاقته بالمارك الألماني. إنه أمر مثير للسخط حقاً، لكن ليس إلى درجة خطيرة وسرعان ما أبعدته عن تفكيري. غير أن الذي أقلقني حين فكّرت بالأمر أن الصحيفة لم تضع طموحاتي التي تحدثت عنها ضمن الإطار الزمني الصحيح. أما غوس Gus فقد رأى أن ذلك يعود إلى رداءة في التحرير.

وبعد أسابيع قليلة، وفي أعقاب تخفيض قيمة الجنيه، استخدم جون سميث John Smith هذه القصة المشوّهة ضدي وبأثر قوي، وذلك في أول خطاب يلقيه بعد أن تسلّم زمام المعارضة خلفاً لنيل كينوك. ثم طويت هذه القصة وما اكتنفها من سخرية من طموحاتي، عندما كان الجنيه عملة قوية سنة 1997 يوم تركت الحكم.

لقد أجبرتني المصاعب التي يعاني منها الجنيه في الأسواق مقابل المارك الألماني وقيمته العالية على التفكير في تخفيض قيمته ضمن آلية سعر الصرف

ERM، رغم أني كرهت ذلك كرهاً شديداً وطالما تمنيت ألاَّ أقدم على هذه الخطوة. وكإجراء احترازي كنت قد طلبت إلى سارة هوغ، وقد كنت مكرهاً على ذلك، أن تعد مذكرة بخصوص هذا الاحتمال وذلك في خريف سنة 1991. لكنني وضعتها جانباً (ودون أن أناقش هذه المسألة مع نورمان لامونت) لأن تنبؤات وزارة الخزانة أشارت إلى إمكانية مقايضة الجنيه بسعره السائد دون صعوبات. لكنني لم أنس هذا الاحتمال.

وفي وقت متأخر من عصر يوم الثلاثاء الواقع في 28 تموز / يوليو قام وزير المالية يصحبه اثنان من كبار موظفي وزارة الخزانة برحلة قصيرة من شارع وايتهول Whitehall إلى المبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت لحضور «ندوة عن الاقتصاد» سرية، كان عنوان اللقاء هذا ذراً للرماد في العيون بغية إخفاء أهمية ذلك الاجتماع الذي طلبت عقده.

قلت لهم ونحن نتخذ أماكننا «أنا لا أبحث عن سياسة دفاعية نموذجية. يتعيَّن علينا أن نفكِّر ملياً بأشياء هجومية». وأدرك الحاضرون جميعاً ما كنت أعنيه في كلامي. كان أمامنا موقف يغرينا باتخاذ خطوة جزئية نحو التغيير المفاجئ، ألا وهي تخفيض قيمة الجنيه إما ونحن داخل آلية سعر الصرف أو خارجها. إنه خيار مثير للانفعال. إن تركنا الآلية، فهذا يعني أننا نتقاعس ونتراجع عن القتال من أجل عملة قوية ومستقرة، وقد تتيح لنا أن نخفض أسعار الفائدة رغم أن ذلك غير أكيد. كما أن هذه الخطوة سوف تساعد الأشخاص الذين يكدون ويشقون لتأمين الأقساط المتبقية من أثمان بيوتهم، وقد تعيد الحياة إلى الاقتصاد. لكنها، علاوة على ذلك هي «الخيار السهل» الذي نبهت إليه سنة 1989 عندما كنت وزيراً للمالية وأدخلت بريطانيا عضواً في آلية سعر الصرف.

لست معارضاً عنيداً لتغيير المسار، إن كان هذا التغيير يقود نحو الخيار الأفضل. لكننا أثناء حوارنا، اتضح أنه ليس الخيار الأفضل. ووسط الكثير من

الجدال والحجج المقدمة حول أثر ذلك التغيير في السياسة، توصلنا إلى قناعة بأن تخفيضاً كبيراً في قيمة الجنيه، إذا أجري طوعاً، سيؤدي إلى زيادة في أسعار الفائدة وليس إلى تخفيضها، ذلك لأن الأسواق سوف تفقد الثقة بالجنيه الاسترليني.

بيد أننا لا نستطيع أن نترك سعر الجنيه يهبط كثيراً. إذا انسحبنا من آلية سعر الصرف، وهدّد هبوط سعر الجنيه بإعادة إشعال نار التضخم، فسوف نضطر إلى رفع سعر الفائدة في الوقت الذي نسعى فيه لتخفيض أسعار الفائدة. وسيكون هذا السيناريو لارتفاعات في سعر الفائدة هو الاحتمال الأرجح إذا انسحبنا من آلية سعر الصرف ERM دون أن نفعل كل ما يمكننا فعله لنبقى داخل تلك الآلية.

وقد اعترفت أثناء مناقشاتنا أن ثمة بعض المكاسب التنافسية لبريطانيا إذا خفضت قيمة الجنيه، واعترفت أيضاً أنه إذا استمر الناتج الاقتصادي بالتدهور فقد لا يكون أمامنا خيار آخر. ومن جهة أخرى كان لدينا الأمل بأن الانتعاش الاقتصادي والتخفيضات في أسعار الفائدة الألمانية لن تكون بعيدة المنال. وعندما انفض الاجتماع كانت الخيارات جميعها قد نوقشت ودُرست. وبقيتُ ونورمان لامونت غير قانعين بأنه من الصواب تخفيض قيمة الجنيه أو أن نخرج من آلية سعر الصرف. وكذلك كان حال كل من حضر الاجتماع ذلك اليوم، الجميع غير قانعين. وقفنا على حافة جرف شديد الانحدار وقررنا ألاّ نقفز.

ثم ازداد الوضع سوءاً في شهر آب / أغسطس عندما بدأ الاستفتاء الفرنسي على معاهدة ماسترخت يحتل مركز الصدارة من حيث الأهمية. ذات يوم من هذا الشهر، وقبيل مغادرتي لقضاء إجازتي اتصل بي إيدي جورج Eddie George نائب حاكم بنك انكلترا Bank of England هاتفياً أعرب لي في حديثه عن مخاوفه وقلقه وليطلب مني الإذن له برفع سعر الفائدة إذا رأى ضرورة لذلك. وأخبرته أنني قد أقبل برفع سعر الفائدة في النزع الأخير. وعندما كنت في

الإجازة اتصلت بي سارة هوغ وزودتني بمعلومات عن ثلاثة خيارات في حال كون نتيجة الاستفتاء الفرنسي رفض معاهدة ماسترخت. وكانت تلك الخيارات الثلاثة: رفع سعر الفائدة. أو تخفيض قيمة الجنيه، أو الخروج من آلية سعر الصرف وندع الجنيه يتدبَّر أمره دون مساعدة من أحد. ولم يكن أمامنا حل آخر.

وبتاريخ 21 آب / أغسطس وصلت مخاوف نورمان لامونت منتهاها مما جعله يتصل بي هاتفياً من توسكاني Tuscany حيث كان يقضي إجازته. في ذلك اليوم أقدم نحو ثمانية عشر مصرفاً مركزياً على محاولة لدعم الدولار الأمريكي من خلال تدخل منسق وفشلت في محاولاتها. وكان ذلك أول نصر كبير تحرزه الأسواق التي استساغت طعم الدماء، فصارت كالوحش الكاسر يطوف خلسة بحثاً عن فريسة، فيصيد الضحية الضعيفة التي يسهل عليه غرز أنيابه فيها.

أحس نورمان وهو يتحدث معي أن المعطيات تشير إلى ضرورة عدم تجنب زيادة سعر الفائدة. وارتأى أن يقطع إجازته ويعود إلى مقر عمله للتعامل مع ما يمكن أن يكون كارثة. وقال: «إذا رفعنا سعر الفائدة بمعدل واحد بالمئة الآن فمن المحتمل أن يتبعنا الفرنسيون». كان يقلقه ارتفاع سعر الفائدة في فرنسا حيث وجد في ذلك احتمال إصعاف فرصة فوز معاهدة ماسترخت في الاستفتاء في ذلك البلد.

وقد ساورني ذلك القلق على نحو مماثل، فقد يكون من شأن هذه الزيادة أن تبطئ الانتعاش الاقتصادي في بريطانيا، ويدفع بالكثيرين من النواب المحافظين في المقاعد الخلفية إلى المعسكر المناوئ لماسترخت، حيث بلغ عدد هؤلاء المناوئين نحو 30 ـ 40 عضواً. ووافقت ونورمان، مكرهين. على أن الزيادة في أسعار الفائدة قد تكون ضرورية، ولكننا بسبب قلقنا حول ضعف اقتصادنا الوطني، وضعنا بين أيدينا تقييماً للأثر المحتمل لهذه الزيادة في قطاع الإسكان والبناء الذي اتصف في تلك الفترة بالضعف.

وفي يوم الأحد التالي لتلك المناقشات اتصلت هاتفياً مع تيري بيرنز Terry Burns في مكتبه بوزارة الخزانة، فقد كانت لا تزال عندي رغبة في الدفاع عن قيمة الجنيه ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. وقلت له: «لقد استثمرنا الكثير في آلية سعر الصرف، وإن خفضنا قيمة الجنيه في أول مرة نتعرَّض فيها للضغط، فستفقد سياستنا في مكافحة التضخم مصداقيتها. لذلك يتعين علينا أن نقنع الألمان بأنهم إن لم يخفضوا أسعار فائدتهم فقد نضطر إلى رفع سعر فائدتنا، وعندئذ سوف يتبعنا الآخرون». وقد لحظت له في حديثي أن هذا الأمر سيكون له أثر ضار على آلية سعر الصرف ERM وعلى احتمالات المصادقة على مشروع قانون ماسترخت.

كان الإقدام على رفع سعر الفائدة مجرَّد احتمال. إذ لا يزال الجنيه في وضع وسط بين قوة المارك الألماني وضعف الدولار الأمريكي. غير أن عدم الثبات هذا ازداد سوءاً ذلك أنه لا أحد يستطيع أن يخلِّص الأسواق من الآثار التي يخلفها اتفاق معاهدة ماسترخت في الاستفتاء الفرنسي، أو من الاضطراب الذي تسببت به السياسة النقدية الألمانية، أو من عواقب تدفق الأموال من الدولار الضعيف إلى المارك القوي.

وبدأ نورمان لامونت حملة ضغط لكسب تأييد وزراء المالية الآخرين بغية إقناع المصرف المركزي الألماني Bundesbank بخفض أسعار الفائدة. وتابع جهوده هذه دون كلل بدعم مني. وبتاريخ 25 آب / أغسطس تناولنا طعام الإفطار معاً في المبنى رقم 10، وشاركنا في هذا الإفطار تيري بيرنز وسارة هوغ وأليكس آلن Alex Allan الذي تولى منصب مدير مكتبي الخاص خلفاً لآندرو تيرنبل Andrew Turnbull، والذي كان دعماً كبيراً لي طوال السنوات الباقية من ولايتي في منصبي. وهو رجل ذكي ومحبوب قادم من عرين وزارة الخزانة، وليس على الإطلاق من طراز موظفي الخدمة المدنية، يعشق الفرقة الموسيقية لموسيقى «الروك» المعروفة باسم Grateful Dead، ومارس هواية التزلج المائي

في نهر التايمز Thames، ولا يزال يحتفظ بصور التقطت له وهو أصغر سناً. وشعره طويل يتدلّى حتى كتفيه. كان يعمل لساعات طويلة بشكل لا يصدق، يحبه كل من يتعرَّف إليه، كما كان نشطاً يحب عمله ويجيده. وكان من حسن حظي أن جاء ليعمل معي، وحمدت الله على ذلك في كثير من المناسبات.

كان المقصود من هذا اللقاء الصباحي أن نراجع ما لدينا ونحضِّر لاجتماع مجموعة الدول الأربع G 4 التي تضم وزراء مالية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، والمقرر انعقاده في باريس، حيث كان نورمان يأمل في الحصول على إجماع بخصوص أسعار الفائدة يكون من شأنه أن يشكِّل ضغطاً على ألمانيا. استعرضنا المخاطر الماثلة أمامنا ونحن نتناول طعام الإفطار، إذ يبدو من الأرجح أن ترتفع أسعار الفائدة في المملكة المتحدة، وقد تتبعها في ذلك فرنسا وإيطاليا، وقد يكون لذلك أثر بعيد المدى. ففي فرنسا يحتمل أن تكون نتيجة الاستفتاء خاسرة، وفي المملكة المتحدة يحتمل أن تفشل السياسة الاقتصادية والأوروبية، وقد تكون أوروبا عرضة لأسوأ أزمة اقتصادية شهدتها منذ سنوات كثيرة. جرى صقل المعلومات التي زوّد بها نورمان والمخاوف هذه كلها في الأذهان.

وفي اجتماع مجموعة الأربع في باريس حصل نورمان على الإجماع الذي يبتغيه، ولم يحصل على تخفيض في سعر الفائدة. فقد كان المصرف المركزي الألماني Bundesbank معزولاً، لكنه ثابت صامد في موقفه لا يتحرك. وكان هذا الاجتماع هو الاجتماع الذي وافقنا فيه على عدم خروجنا من آلية سعر الصرف ERM، وأننا لن نعمل على إعادة ضبط سعر الجنيه إلاَّ إذا أعادت ألمانيا تقييم عملتها. وتحدثت إلى هيلموت كول وأخبرته أن أوروبا بحاجة لخفض مبكر في أسعار الفائدة الألمانية. وفي محادثتين أخريين أجريتهما ذلك اليوم حثثت جوليانو أماتو Giuliano Amato رئيس وزراء إيطاليا أن ينقل إليه الرسالة ذاتها، ووافق. وقد أتبعت محادثتي مع كول برسالة وجهتها إليه ودعوته فيها

لأن يطرح أربع نقاط على مجلس المصرف المركزي الألماني Bundesbank Counie1، وعرضت المشكلة أولاً حيث جاء في رسالتي:

«لقد دفع انهيار الدولار الأمريكي المارك الألماني إلى أعلى ارتفاع له، كما أدّى إلى جانب ذلك إلى ارتفاع أسعار عملات أخرى أعضاء في آلية سعر الصرف. فوصل الجنيه إلى سعر يعادل (2) دولارين، وهذا مستوى غير معقول. ولكن بما أن الارتفاع الرئيسي كان من نصيب المارك الألماني، فقد تأثرت آلية سعر الصرف كثيراً حتى بات الجنيه والفرنك الفرنسي والليرة الإيطالي قريبين جداً من مستوياتهم الدنيا كل في حزمته».

وعرضت وجهة نظرنا على هيلموت موضحاً بأن أسعار الفائدة في المملكة المتحدة التي كانت آنذاك عند حاجز 10 بالمئة قد ترتفع لتصل إلى 12 بالمئة إن لم تتخذ ألمانيا إجراءاتها، وأكدت له أن فرنسا وإيطاليا ستحذوان حذونا، وهذا ما يتهدَّد بعواقب خطيرة على أوروبا كلها، وحثثته على أن يحيط مجلس المصرف المركزي الألماني علماً بأن الأسعار الأعلى للفائدة تنذر بتحول الركود الاقتصادي إلى كساد، وأن أسعار الصرف العالية ستفقد الصادرات الأوروبية قوتها التنافسية مما يمهد الطريق للولايات المتحدة واليابان لتسرقا منا أسواقنا وأشرت له أن نتائج الاستفتاء الفرنسي معرضة للخطر. (في ذلك اليوم أشار أحد استطلاعات الرأي في فرنسا إلى أن 51 بالمئة من المشاركين كانوا ضد المعاهدة). وأخيراً، ذكرت في رسالتي له بكل صراحة إن الخيار هو بين خفض أسعار الفائدة في ألمانيا أو ارتفاع هذه الأسعار في أوروبا كلها.

وفي صباح اليوم التالي، وفي محاولة منه لوضع حد للاضطراب أصدر نورمان بياناً إلى أسواق صرف العملات الأجنبية أكد فيه التزامنا بآلية سعر الصرف ERM وأننا لن نترك هذه الآلية ولن نخفض قيمة عملتنا، مشيراً إلى «أن

هذا الأمر هو في صميم سياستنا». وقال إنه أصدر هذا البيان «لا لشيء، وإنما في حال وجود مثقال ذرة من شك». وإن كان يوجد مثل هذا الشك، فإنه في بيانه هذا يدرؤه. وفي اليوم التالي، وأثناء غيابي عن لندن حيث كنت أترأس مؤتمراً حول يوغوسلافيا، تحدث نورمان مع رئيس الوزراء الفرنسي بيير بريغوفوا Pierre Beregovoy الذي أبلغه أن لقاءً قد تم بين فرانسوا ميتران وهيلموت كول وأن المستشار الألماني أوضح بأنه لا توجد إمكانية لتخفيض أسعار الفائدة الألمانية.

وبتاريخ 28 آب ( أغسطس كان لي لقاء آخر مع وزير المالية، حيث أن بنك انكلترا Bank of England لم يتدخل في الأسواق في اليوم السابق، واجتاز الجنيه الاسترليني تلك الظروف دون أن يصاب بأذى، وهذه علامة طيبة، لكن موقفنا للمدى البعيد لا يزال يعتمد على تخفيض أسعار الفائدة في ألمانيا. فوجهت رسالة ثالثة إلى هيلموت، جاء فيها:

> «لا بد لي من القول بصراحة إن إعادة توحيد ألمانيا يكمن في صميم هذه المشاكل... وقد أيدت بريطانيا [هذا التوحيد] بكل قوة، غير أن الكثيرين في بريطانيا يعتقدون أنهم الآن مطالبون بدفع ثمن غالٍ له... وإزاء هذا الوضع، فإن الموقف الذي يتبناه المصرف المركزي الألماني... يصعب فهمه».

ومرة أخرى، أردت أن تتخذ ألمانيا خطوة عملية يكون من شأنها تهدئة الأسواق. وللمرة الثانية رفضوا اتخاذ مثل هذه الخطوة.

وفي مطلع شهر أيلول / سبتمبر وصلت أحوال النظام النقدي الأوروبي إلى نقطة الغليان بفعل الأسعار العالية للفائدة في ألمانيا والمخاوف المرتبطة بالاستفتاء الفرنسي. وفي هذا الوقت أيضاً أجرت وزارة الخزانة تقييماً للآثار المتوقعة في بريطانيا نتيجة رفع المعدل بمقدار (1) بالمئة من المعدلات الأساسية. وتبين من هذا التقييم أن معدلات الفوائد على الأقساط سترتفع،

وسيزداد انخفاض الأسعار في سوق الإسكان، وستهبط أسعار المنازل، وسترتفع أيضاً قيم الاستردادات ومتأخرات الأقساط. وهذا أمر في غاية السوء لكن الأسوأ من هذا كله أن ارتفاع أسعار الفائدة سوف يهدد المصارف الصغيرة بالإغلاق ويحتمل أن يعرِّض واحدة أو اثنتين من كبريات جمعيات البناء للخسارة.

بتاريخ الثالث من أيلول / سبتمبر اتصلت هاتفياً برئيس وزراء إيطاليا جوليانو أماتو Giuliano Amato، الذي كان شديد القلق أيضاً. كانت إيطاليا تدافع عن الليرة بشكل يومي مثلما كنا نحن ندافع عن الجنيه الاسترليني. ولم يتوصل إلى أي حل مع هيلموت كول بخصوص آثار السياسة الألمانية. وكما فعلت أنا، كان جوليانو يسعى لإقناع الفرنسيين بممارسة ضغط على كول Kohl (وغالباً ما يكون لهذه الطريقة مفعول إيجابي) لكنه حتى تلك اللحظة لم يفلح في مسعاه. واتفقنا أن نبقى على اتصال وأن ننسق المواقف بين وزيري المالية عند اجتماع وزراء المالية والاقتصاد المقرر انعقاده في نهاية الأسبوع في مدينة باث Bath برئاسة نورمان لامونت.

وفي اليوم التالي أعلن نورمان أننا أخذنا قرضاً بعملة أجنبية قدره 100 مليار ايكيو ecu (وحدة العملة الأوروبية ـ أي ما يعادل 7 مليار جنيه) وكان لهذا الخبر وقع حسن في الأسواق. ارتفع سعر صرف الجنيه إلى ما يزيد عن 2,80 مارك ألماني، مما أعطانا بعض الارتياح أمام كل هذه المضاربات. لكن هذا كله كان للحظات عابرة، إذ جاءت الأخبار كلها مفزعة على نحو مفاجئ. كان كينيث بيكر Kenneth Baker يدعو لإعادة ضبط سعر الصرف، الولايات المتحدة خفضت أسعار الفائدة، أما الإيطاليون الذين كانوا في متاعب كثيرة فقد رفعوها.

تحدثت إلى تيري بيرنز Terry Burns وتبادلنا الرأي حول نتائج الاستفتاء

الفرنسي حيث كنت في تلك الآونة أميل إلى أن تكون النتيجة إخفاق المعاهدة، وقلت لتيري ولأول مرة «تلك فكرة جذابة».

ثم انعقد اجتماع وزراء المالية والاقتصاد الأوروبيين في مدينة باث Bath في ظل أزمة عميقة. حاولنا إدخال البهجة والسرور من خلال حفل عشاء أقيم في فندق Royal Crescent Hotel لكن هذا لم يدم طويلاً، ليس أكثر من لحظات افتتاح المؤتمر. كان الجميع يعتقدون اعتقاداً جازماً أنَّ على ألمانيا أن تعيد تقييم المارك الألماني أو أن تخفض أسعار الفائدة. ووجد نورمان التشجيع لموقفه من عدد من الوفود ليحاول التوصل إلى هذه النتيجة. تحدثت إليه في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم، وطلبت إليه أن يحاول إبقاء المؤتمر مستمراً مهما طال الزمن حتى يتم التوصل إلى اتفاق، وقلت له: «الخيار الآن هو بين أزمة حالية، أو الموت البطيء فيما بعد، وإنني أميل إلى أن يكون الصراع الآن».

وعرض نورمان قضيته بقوة وإصرار وأعاد تكرارها. لكنه لم يتوصل لشيء. وازداد غيظ الألمان. كنت في ملاعب Lords أشاهد المباراة النهائية لنادي Natwest للكريكيت عندما جاءني رسول من سكرتير نورمان الخاص جيريمي هيوود Jeremy Heywood يبلغني أن الأمور تزداد سوءاً في اجتماع باث Bath. وكانت إيطاليا تقود الدعوة لألمانيا لتتخذ إجراءاتها. بينما رفع نورمان وتيرة الضغط. واحتدَّت الأمزجة. واستبدَّ القلق بنورمان فتحرَّق شوقاً للكلام. وقرعت نواقيس الإنذار في وزارة الخزانة. تيري بيرنز غادر مباراة الغولف التي كان يلعبها واتجه إلى مدينة باث Bath بسيارته. وفي مقر الحكومة بالمبنى رقم 10 كان ألكس آلان Alex Allan يحاول الدعوة لاجتماع يضم نورمان وتيري وغوس Gus وسارة. وكانت سارة تقضي إجازتها في اسكتلندا. فكانت دعوته لها اختباراً لفاعلية المقسم الهاتفي لمنطقة شارع داوننغ ستريت الذي كان يعاني كثيراً من صعوبة تأمين خطوط اتصال صافية.

لأسباب أمنية كان تيري بيرنز في حركة دائمة يستخدم هاتفه المحمول

وبالتالي صار الاتصال به رديئاً فطلبت إليه التوقف قليلاً على جانب الطريق العام M 4. أما سارة فقد خرجت للنزهة والتجوال في التلال الاسكتلندية بصحبة صديقتها فيفيان دوفيلد Vivian Duffield فوجدت صعوبة بالغة في الوصول سريعاً إلى هاتف آمن. لكنها أخيراً وجدت واحداً في مركز للشرطة أقيم على عجل من بناء مسبق الصنع لتغطية زيارة الملكة المنتظرة لحضور دورة الألعاب الرياضية في برايمر Braemer. لكن ظهورها ورفيقتها فيفيان أمام مركز الشرطة قوبل بكثير من التشكك وعدم الاقتناع، ذلك أن تصريح الدخول إلى المبنى رقم 10 الذي تحمله لا يقطع جليداً في منطقة المرتفعات Highlands، ولم يقبل به أحد. وأخيراً لم يستطع رجال الشرطة أن يكونوا نداً لهاتين السيدتين، فوافقوا في النهاية على أن تقوم سارة بالاتصال هاتفياً مع المبنى رقم 10 واضطرت بالتالي إلى التحدث بالهاتف واثنان من رجال شرطة المرور يقفان قريباً جداً منها.

وكما تبين لاحقاً، لم يكن لهذا الاجتماع تلك الضرورة، ذلك أن كل ما استطعنا أن نفعله هو تهدئة نورمان الذي كان يعاني موقفاً عصيباً. وحالما وصل تيري إلى باث Bath، أخبرني أنه سيقدم الدعم الكافي لنورمان وسيأتيني بالمعلومات أولاً بأول. أما سارة فتحمل ذكرى حية لا تنساها عن دورها في هذه المناسبة، وهي ذكرى تعود إلى ردة الفعل التي لمستها ممن حولها عندما كانت في برايمر Braemer. تقول عندما كانت تحدثني على الهاتف، وكان الصوت يصلها متقطعاً وغير واضح، اضطرت لترفع صوتها وتتحدث بصوتٍ عالٍ وهي تقول: «يا حضرة الرئيس لا أعتقد أنه يمكننا الاعتماد على الألمان». فقال الشرطيان الواقفان بجانبها بصوت واحد: «هذا صحيح كل الصحة». لم يكن الشرطيان يعرفان عما كانت تتحدث، ولكن يبدو أنهما يعرفان شيئاً في الشؤون العالمية.

وقبل حلول مساء ذلك اليوم وضع حكام المصارف المركزية الأوروبية

مشروع بيان مشترك يحتوي كلمات تفتقر إلى القوة حول عدم وجود ما يدعو لارتفاع جديد في سعر الفائدة الإلمانية. ازدادت حدة الانفعالات، وفي لحظة معينة تمتم الدكتور شليزنجر Schlesinger بلغة بافارية قائلاً: «أعتقد أننا يجب أن نذهب الآن». واضطر الآخرون لإقناعه بعدم المغادرة. كما اغتاظ ثيو فيغل Theo Waigel وزير المالية الألماني، وقال: «نحن لا نفعل هذا عشر مرات يا نورمان». ومع ذلك واصل نورمان ضغطه بغية الحصول على شيء محدد بشكل أفضل. وبعد مناقشات غير مجدية أعلن رفع الجلسة للاستراحة ولإتاحة الفرصة لمحادثات ثنائية. ثم حصل ما سبَّب الإرباك للجميع. فالقاعة التي تعقد فيها الاجتماعات كانت محجوزة للساعة السابعة من أجل حفلة راقصة خاصة.

واحمرَّت وجوه المسؤولين البريطانيين الذين نظموا هذا الاجتماع. لكن وجوههم يمكن أن تكون أكثر احمراراً لو لم يتبيَّن لهم أن الجلسات قد اقتربت من نهايتها. لحظنا العاثر لم يكن الألمان على استعداد للتنازل عن موقفهم الذي بدا مثيراً للغضب أكثر فأكثر، ذلك أنه أثناء حفل العشاء تلك الليلة، وفي حديث خاص، قال الدكتور شليزنجر في تعليق عابر إن المصرف المركزي الألماني قد يعمد إلى تخفيض سعر الفائدة في نهاية المطاف شريطة أن تتخذ ترتيبات لإعادة تعديل وضبط أسعار العملات بالتوازي مع هذا الخفض. أما فرنسا المصمِّمة على إبقاء «الفرنك قوياً» فلم تبد أية بادرة بالموافقة.

وأمام هذا الرفض الألماني لتغيير مسارها، كان الخيار أمامنا أن نعقد اجتماعاً في اليوم التالي من أجل التخطيط لتخفيض قيمة الليرة الإيطالي، أو أن نتوصل إلى اتفاق في تلك الليلة ونقدم على المجازفة مع الأسواق. وبحث نورمان لامونت الخيارات مع الإيطاليين الذين قرروا المجازفة. لكن ذلك لم يدم طويلاً إذ اضطروا لخفض قيمة عملتهم بعد أيام قليلة.

انزعجت كثيراً لأن الفرصة التي لاحت في مؤتمر باث Bath قد ذهبت هباءً. وكان انزعاجي أكثر في الليلة التالية عندما سمعت آراء المترجمين أثناء

الحفل الموسيقي EuroProm الذي أقيم في صالة ألبرت الملكية Royal Albert Hall. فقد أقيم هذا الحفل احتفاء باستلام بريطانيا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي. وكانت الفقرة الختامية معزوفة السمفونية التاسعة لبيتهوفن التي من حركتها الأخيرة المعروفة باسم O de to joy ـ أنشودة السعادة ـ أخذ النشيد الوطني للاتحاد الأوروبي. لكن السعادة لم تكن من نصيبي تلك الليلة في الاستقبال الذي أقيم بعد الحفل الموسيقي. والظاهر أن الألمان استاؤوا من طريقة نورمان في إدارة جلسات المؤتمر في مدينة باث Bath. قلت لواحدة من المترجمات وهي تتقدم لمصافحتي لا بد أنها قضت يوماً شاقاً. وبدلاً من أن أسمع منها ذلك الرد المألوف في مثل هذه المناسبة، أخذت تطلق كلاماً عنيفاً عن أسلوب نورمان في إدارة اللقاء. فزعمت أن طريقته كانت رديئة للغاية أثارت الانفعالات وبدت وكأن بريطانيا تدافع دفاعاً خاصاً تحت ستار الاهتمام بفرنسا. وقد علمت أن المترجمين عقدوا اجتماعاً خاصاً بهم بعد انتهاء مؤتمر وزراء المالية والاقتصاد تحدثوا فيه عن أداء مختلف المشاركين، وكأنهم يعقدون اجتماعاً لتقييم أداء الفرق الرياضية عقب مباراة نهائية للفوز بالكأس تعادلت فيها نقاط الفريقين المتباريين.

الواقع أن بعض المشاركين في المؤتمر أشاعوا أن لقاء باث Bath قد أخفق في تحقيق غايته لأن نورمان اعتمد أكثر مما ينبغي على الأوراق التي بيده. ولا أظن أن هذا القول إنصاف له. ومهما كانت إدارة جلسات المؤتمر غير بارعة، فالواضح تماماً أن الألمان لم يكونوا على استعداد لتغيير موقفهم المتصلب بخصوص أسعار الفائدة دون إعادة ضبط وتعديل لأسعار العملات الأخرى. وهذا ما لم يكن قط ضمن اهتمام الفرنسيين. قد يكون نورمان أزعج زملاءه لكنني لا أعتقد أنه أضاع فرصة من يده.

وحيث أنني لم أتلق جواباً بعد على رسالتي الأخيرة إلى هيلموت كول Helmut Kohl، أوعزت إلى سفيرنا في بون السير كريستوفر مالابي Sir

Christopher Mallaby أن يستفسر عن ذلك الرد. والسير كريستوفر دبلوماسي قدير ذو خبرة ممتازة ولديه مكانته في ألمانيا. كان الجواب من مكتب المستشار كول فاتراً، سوف يبعث المستشار برده، هذا ما أقروا به بعد الضغط، وقالوا إن رسالتي الثالثة «غير عادية، وخارجة عن حدود الممارسة المعتادة، لذلك يستغرق الرد عليها وقتاً أطول من المعتاد».

هراء. صحيح أنني كنت صريحاً جداً في خطابي إليه، لكن الظروف فرضت عليّ ذلك. وكنت وكول نعرف بعضنا جيداً دون أن نحتاج للبحث عن الكلمات المنمقة. والتأخير في الرد ليس خطأ من جانب كول، بل الخطأ هو من بعض البيروقراطيين في المستشارية. وجاءني الرد في اليوم التالي.

ولم يكن من شأن هذا الرد أن يجعلنا نتقدم خطوة للأمام. قال كول في رسالته: «لا يعتزم المصرف المركزي الألماني Bundesbank رفع أسعار الفائدة أكثر من ذلك». ـ وهذا ما رحبنا به كما جاء في النص ـ لكنه تجاهل الواقع الذي نريده ألا وهو التخفيض في أسعار الفائدة. لقد تفهم المشاعر المناوئة لأوروبا التي أخذت تتزايد في المملكة المتحدة، فأضاف قائلاً في رسالته: «وليس بالأمر السهل في ألمانيا، أيضاً، أن نحصل على موافقة البرلمان على معاهدة ماسترخت. فالقلق يساور الجماهير الألمانية بأن لا يؤخذ هدف المعاهدة في ضمان الاستقرار على محمل الجد بصورة متساوية لدى الدول الأعضاء».

كلام مفاجئ شد اهتمامي وانتباهي كله. ليس هذا الكلام صادراً عن هيلموت. إنه صوت المصرف المركزي الألماني قادم إليّ عبر رسالة كول. ليست بريطانيا هدفاً لهذه السخرية، ولكن بسبب الظروف الخاصة للجنيه الاسترليني، قد نكون الضحية لهذا الهزء. والمصرف المركزي الألماني لم تعجبه فكرة العملة الواحدة لكنه خشي أن يفرضها السياسيون. وإن فعلوا فإنه يريد أوروبا خالية من أي تضخم، وتكون فيها اقتصاديات الدول الأعضاء قد

تخلصت نهائياً من أي تضخم. وعلى أية حال، لم ترقْ لي مضامين هذه الرسالة. وقد أنهى هيلموت رسالته منكراً بشدة أن لب المشكلة يكمن في إعادة توحيد ألمانيا.

ولا أتصور أن الإيطاليين قد تروق لهم رسالة كهذه، ذلك أنهم في اليوم نفسه رفعوا أسعار الفائدة إلى 15 بالمئة. أبلغني بذلك نورمان لامونت مساء ذلك اليوم، مضيفاً إلى ذلك قوله: «سوف أضطر لأن نبقي الموقف الإيطالي موضع مراجعة دقيقة، إذ لا يمكن استبعاد خطر اضطرارهم لاتخاذ خطوة أكثر راديكالية قبل 20 أيلول / سبتمبر».

في تلك اللحظات، لم يتبق على موعد الاستفتاء الفرنسي سوى عشرة أيام. وثمة احتمال كبير جداً بأن حالة التوتر السائدة في الأسواق قد تهدأ إذا كانت نتيجة الاستفتاء إيجابية، رغم أن ذلك غير أكيد. فاستطلاعات الرأي تشير إلى احتمال هزيمة المعاهدة. وكنا نأمل، بل ونعتقد أن الجنيه الاسترليني سيثبت سعره خلال تلك الأيام. وقد ساعدنا في ذلك الدعم الشعبي لعضويتنا في آلية سعر الصرف ERM من خلال هوارد ديفيز Howard Davies المدير العام للـ CBI، مجلس الأعمال والصناعة، ولكن دون تعليقات تدل على الذم والاستخفاف تنسب إلى المصرف المركزي الألماني. غضبت كثيراً، وكتب نورمان لامونت رسالة إلى الدكتور شليزنجر جاء فيها:

> «انزعجت كثيراً عندما علمت أن مصادر في المصرف المركزي الألماني نقل عنها قولها إن تخفيضاً في قيمة الجنيه أمر حتمي لا مندوحة عنه. وإنني أقدر لكم عالياً خطوتكم التي اتخذتموها لإصدار نفي له. ومع ذلك، فإن الحادثة ذاتها قد سبَّبت الضرر. ويؤسفنا أن تقريراً من هذا النوع قد صدر عن المصرف المركزي الألماني في مناسبتين سابقتين على الأقل».

كان نورمان في رسالته تلك يردِّد كلماتي التي تضمنها طلبي إلى هيلموت

كول بأنه يتوجب على المصرف المركزي الألماني Bundesbank أن يكون أكثر حذراً.

في ذلك المساء سافرت إلى غلاسكو Glasgow لألقي خطاباً حدّد موعده منذ فترة طويلة أمام فرع اسكتلندا لمجلس الأعمال والصناعة CBI ولم أستطع أن أتجنَّب الحديث في خطابي عن الجنيه الاسترليني. وقعدت وسارة هوغ في غرفتي بالفندق نتبادل الرأي حول ما يجب عليّ قوله في هذا الصدد. إن لم أعبِّر عن تأييدي القوي لسعر صرف الجنيه ضمن آلية سعر الصرف الأوروبية، فسوف تزداد الشائعات وتنطلق الأقوال بأن الجنيه مخاطرة سياسية وأنه سوف يؤول إلى الهبوط بانحدار شديد. وإن أعربت عن تأييدي، واستمر في هبوطه سوف أبدو أمام القوم غبياً.

كانت سارة تعلم علم اليقين ذلك الضعف الذي أصاب الجنيه، وتعرف أيضاً اهتماماتي الشخصية التي كانت في الوقت ذاته اهتمامها الرئيسي، فأوصتني بالحذر. تردَّدت كثيراً ثم قرَّرت أنه لا يوجد أمامي سوى خيار الدفاع بقوة عن سعر الصرف. وكان رأيي أنه إذا جرى تخفيض لقيمة الجنيه فإن ذلك كارثة، وليس أكثر من تصرف أحمق يدل على غباء قلما يلاحظه أحد. ولخيبة أمل سارة، قرَّرت أن أفرغ ما في جعبتي في سبيل ذلك الهدف.

وأعدت إلى أذهان رجال الأعمال المجتمعين في ذلك اللقاء أن التجارة والصناعة تريدان منفعتين من الحكومة هما استقرار الجنيه وخفض التضخم. وقلت قبل انضمامنا إلى آلية سعر الصرف كان التضخم قد تخطى حاجز 10 بالمئة وكان بتصاعد، والآن انخفض التضخم إلى 3,7 بالمئة ويسير نحو الهبوط. وعلاوة على ذلك كانت الزيادات في الأجور تسير نحو التناقص والكسب المستتر الذي كان يؤدي في معظم الأحيان إلى التضخم قد وصل الآن إلى أدنى مستوياته منذ ربع قرن. ثم أردفت قائلاً سيكون من الجنون أن ندع منافسينا يسلبوننا تفوقنا في معالجة التضخم، ونحن بحاجة إلى سياساتنا الحالية

سواء بقينا داخل آلية سعر الصرف أم لا. ولكي أجعل طموحاتي بخصوص مكافحة التضخم أكثر حيوية وشخصية في آن معاً، أضفت قائلاً: «الخيار السهل، خيار تخفيض قيمة الجنيه، خيار التضخم، هذه كلها خيانة لمستقبلنا، وليست هكذا سياسة الحكومة».

لقد جعلت مني الأحداث شخصاً مرائياً. كنت أناقش موضوع تعليق عضويتنا في آلية سعر الصرف، ولكنني بغية حماية الأسواق من أي ضرر كنت أعلّق سمعتي الشخصية على البقاء ضمن تلك الآلية. وكان ذلك تظاهراً بالجهل لم يفتني وأنا ألقي خطابي.

في يوم الأحد الثالث عشر من أيلول / سبتمبر اتصل بي هاتفياً جوليانو أماتو Giuliano Amato وكان صوته يدل على حزن واكتئاب. كنت يومئذ وزوجتي نورما في قصر بالمورال Balmoral في ضيافة الملكة. تلقيت المكالمة في غرفة نومي في الساعة العاشرة إلاّ ربعاً، أي قبل توجه الملكة وضيوفها إلى القداس في كنيسة Crathie. وبينما كنت على الهاتف كان عازف على مزمار القربة يعزف لحناً حزيناً وهو يروح ويجيء على المرج الأخضر خارج غرفة نومي، وفي بعض اللحظات لم أستطع أن أسمع صوت جوليانو إلاّ إذا وضعت إصبعي في إحدى أذنيّ وأنا أمسك سماعة الهاتف باليد الأخرى.

أراد جوليانو أن يخبرني عن خطته لتخفيض قيمة الليرة الإيطالي وبالتوازي مع ذلك عن تخفيض في أسعار الفائدة الألمانية. وكان ردي على ذلك أن خفض سعر الفائدة شيء نرحب به، لا سيما وأن الزيادة التي أقدم عليها المصرف المركزي الألماني بتاريخ 16 تموز / يوليو هي السبب في مشاكلنا الحالية. تنهَّد ثم وافق، وقال إن الألمان الآن مقتنعون بضرورة تغيير سياستهم. فقلت في نفسي لقد تأخروا في ذلك، وعلى أية حال فإننا نرحب به. وفي يوم الجمعة جاءت الأنباء إلى الإيطاليين تحمل خبر استعداد الألمان لإعادة تقييم المارك وأن مجلس المصرف المركزي الألماني Bundesbank Council سيعقد

اجتماعاً طارئاً لخفض أسعار الفائدة. فقد بعث هيلموت كول رسالة شخصية إلى جوليانو يقول فيها إنه يضغط من أجل ذلك، لكنه يحتاج بالمقابل إلى تخفيض في قيمة الليرة الإيطالي. وبما أن هيلموت كول كان دوماً يقول لي إن سياسة أسعار الفائدة في ألمانيا هي من اختصاص المصرف المركزي Bundesbank وحده حصراً، تبسمت ابتسامة ساخرة نوعاً ما لهذا التطور.

وسألني جوليانو فيما إذا كانت قيمة الجنيه سوف تخفض، آملاً أن يسمع جواباً إيجابياً، لكن آماله خابت حين نفيت ذلك قائلاً له لا، إلاّ إذا جرى تخفيض في قيم العملات عموماً مقابل المارك الألماني، بما في ذلك الفرنك الفرنسي. ولم يكن الفرنسيون على استعداد لمجرد التفكير بذلك. وخاب أمله لأنه اعتقد أن تخفيضاً في قيمة الاسترليني سيوفر له غطاءً سياسياً في إيطاليا.

فهل كان ذلك فرصة أضعناها؟ أعتقد لا بكل تأكيد. ولم يكن الاعتزاز القومي الذي منعني من تخفيض الجنيه في وقت بقي فيه الفرنك الفرنسي قوياً. إنما منعني من ذلك إحساسي الداخلي الذي جعلني أدرك أن الأسواق سوف تتجاهل تحركاً ضعيف الفاعلية وفي توقيت غير مناسب مثل هذا. وهذا ما حدث فعلاً، حيث أن التخفيض أحادي الجانب من إيطاليا أثار شهية الوحوش الضارية التي هرعت تبحث عن ضحية تفترسها، وخلال أيام قليلة كان الليرة الإيطالي خارج آلية سعر الصرف ERM.

وأعلنت إيطاليا خفض قيمة الليرة في وقت لاحق من يوم الأحد ذاك، وعُلم يومئذ أن المصرف المركزي الألماني Bundesbank سيخفض أسعار الفائدة في اليوم التالي. وهكذا فعل، ولكن بأقل نسبة ممكنة، أي أن سعر لومبارد Lombard Rabe ذو الأهمية العالمية البالغة خفض بمعدل 0,25 بالمئة، كما خفض سعر الخصم بمقدار 0,5 بالمئة. وهذا تخفيض قليل جداً إذا أخذنا في الاعتبار أنه أول تخفيض يجري في خمس سنوات. ومع ذلك، وحتى بهذه

النسبة الضئيلة فقد اعتبر هذا التخفيض في كافة أنحاء أوروبا إشارة إلى أن السياسة الألمانية قد بدأت تلين. وفي هذا الصدد قال بيير بيريغوفوا Pierre Beregovoy الذي كان كل همه الحصول على الأصوات لصالح المعاهدة في الاستفتاء المقرر إجراؤه بعد أسبوع واحد: «إن روح ماسترخت تطغى على كل الاعتبارات القومية».

وقد نسبت صحيفة لوموند Le Monde القرار الألماني بتخفيض سعر الفائدة إلى دنو موعد الاستفتاء حيث أبرزت بعنوان رئيسي: «المصرف المركزي الألماني يقترع لصالح ماسترخت». وقالت الصحيفة أيضاً أن المصرف المركزي الألماني Bundesbank قد أُجبر على الإعلان بأن آلية سعر الصرف ليست مجرد «دكتاتورية المارك الألماني» وهذا دليل على أن الإحباط الناجم عن السياسة الألمانية كان في كل مكان. وأظن أن الفرنسيين قد استطاعوا أخيراً أن يقنعوا الألمان بأن الاستفتاء الفرنسي على المعاهدة قد لا يعطي النتيجة الإيجابية إذا لم تقدم ألمانيا على خفض سعر الفائدة، حيث أن خسران الاستفتاء في فرنسا فيه قضاء على المعاهدة الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

كان إقدام المصرف المركزي الألماني على تخفيض سعر الفائدة بشكل مسبق بادرة غير مسبوقة، جعلت الرأي العام في ألمانيا يعتقد أن بلاده قد خضعت للضغط. وكانت رسالة كول إلى أماتو تحمل ضمناً هذا المعنى. لكن الدكتور شليزنجر قال: «لا ليس الأمر كذلك». وقد عزا أسباب اتخاذ هذا القرار إلى «تدفق العملات الأجنبية» مما أجبر المصرف المركزي الألماني على شراء القطع الأجنبي وبشكل رئيسي الليرة الإيطالي، وذلك وفاء للالتزام بنظام النقد الأوروبي EMS، وقد نجم عن هذا الشراء تقويض السياسة النقدية كما أوضح، مشيراً إلى أنه طلب إلى الحكومة الاتحادية الألمانية بتاريخ 11 أيلول / سبتمبر أن تعمل على إعادة ضبط أسعار العملات الأخرى. وأضاف قائلاً لقد طلب الشركاء الأوروبيون، ويقصد إيطاليا، خفض سعر الفائدة.

لم يلق هذا التفسير غير المقنع الترحيب في ألمانيا. فقد استقبل الدكتور شليزنجر لدى حضوره مؤتمره الصحفي بالسؤال: «هل تفكّر بالاستقالة الآن وقد ساءت سمعة المصرف المركزي الألماني Bundesbank؟» إذ لم يكن سؤال كهذا دلالة على الاحترام الذي اعتاد عليه رئيس المصرف المركزي الألماني. ولا أستطيع التكهن فيما إذا كان هذا السؤال قد أزعجه. إنما بعد أيام قلائل من ذلك المؤتمر كانت التعليقات التي أطلقها عن عدم اكتراث، أثرها البالغ في قيمة الجنيه.

غادرت ونورما قصر بالمورال Balmoral في وقت مبكر من صباح يوم الاثنين الواقع في 14 أيلول / سبتمبر، وأنا أدرك أنني سأواجه أياماً صعبة من الاختبار. اجتمعت بنورمان لامونت وتيري بيرنز وسارة هوغ مساء ذلك اليوم لنستعرض سياستنا بعد الأحداث التي وقعت في عطلة نهاية الأسبوع. كان نورمان أول المتحدثين حيث أعرب عن رضاه لبقائنا ضمن آلية سعر الصرف حتى لو كانت نتيجة الاستفتاء الفرنسي رفض المعاهدة. وأشار في معرض حديثه إلى منافع البقاء في هذه الآلية ـ انخفاض في معدل التضخم ـ وأكد أنه سيناضل في سبيل المحافظة على موقعنا حتى لو كان ذلك يعني أن أسعار الفائدة سوف ترتفع. ولكن، وللمرة الأولى، اعترف أننا قد نضطر لإعادة النظر، إذا دخلنا في سنة 1993 دونما إشارة للتحسن الاقتصادي. فقلت له «قبل ذلك الوقت بمدة جيدة».

وعرضت ما يثير قلقي. وقلت: «أنا مستعد لرفع سعر الفائدة. لكن هذا الارتفاع قد يؤثر سلباً بالاقتصاد، وليس واضحاً أن تلك الخطوة قد تساعد في سعر الصرف». وعرضت على المجتمعين الخيارات الصعبة، وقلت: «وهذا يضعنا أمام خيارين لا ثالث لهما: تخفيض قيمة الجنيه أو الانسحاب من آلية سعر الصرف». وأضفت إلى ذلك: «إذا كانت نتيجة الاستفتاء الفرنسي رفض المعاهدة فيجب علينا أن نقول للألمان إن معاهدة ماسترخت قد قضي عليها.

وبمناسبة الحديث عن احتمال خروج الاستفتاء بنتيجة سلبية، أخذت أتأمل النتائج المحتملة لرفع سعر الفائدة بمعدل 2 بالمئة، أو احتمالات تخفيض قيمة الجنيه أو الانسحاب من آلية سعر الصرف.

رأى نورمان أن هذه الخيارات ليست وهمية فيما لو اقترعت فرنسا ضد معاهدة ماسترخت في الاستفتاء العام. وأردف قائلاً: «ولكننا لدينا التزام. وأسعار الفائدة هي ما نحتاج إليه لدعم هذا الالتزام». وقال يجب أن نكون على استعداد لرفع سعر الفائدة بنسبة 4 بالمئة رغماً عن كل ما يقال في الصحف. وأنهى كلامه بالجملة القائلة: «الاستسلام دون شكوى وتذمر أمر شاق وعسير. يتعين علينا أن نقفز من خلال حلقات النار قبل أن ننسحب».

والآن وأنا أقرأ ثانية مذكرات مناقشاتنا تلك، يتضح لي أننا كنا نهيء أنفسنا للأزمة لكننا غير مقتنعين بأن الأزمة قادمة. لقد عرض نورمان خط الدفاع المفضل عنده، ألا وهو رفع أسعار الفائدة أولاً، ومن ثم نحاول كسب إعادة لتعديل سعر صرف الجنيه ضمن نظام آلية سعر الصرف. وبعد ذلك، كما قال، «علينا أن نفكّر بما لا يمكن التفكير به»، ويقصد بذلك الانسحاب. لكنه أعرب عن أمله بأن هذا الخروج من الآلية لن يكون قبل «ثلاثة أشهر أو أربعة».

عندئذ قلت لهم: «وهذا يعني فوضى سياسية»، ثم أضفت إلى ذلك قولي «ولكن قد نضطر للتفكير بهذا الأمر رغم أنني لا أفضل الخروج».

وفي عصر يوم الثلاثاء سمعت إشاعة تقول إن صحيفة ألمانية هي هندلزبلات Handelsblatt أجرت حواراً سوف تنشره في اليوم التالي يقول فيه الدكتور شليزنجر: «إن التوتر داخل آلية سعر الصرف لم ينته بعد... ليس مستبعداً إجراء تخفيضات أخرى في قيمة بعض العملات. ويحتمل أنه لا تزال ثمة بعض الضغوط على عملات أخرى». وبالنظر إلى أن الليرة الإيطالي قد خفضت قيمته، ولكون الجنيه الاسترليني في خط النار الأول، فإن آراء مثل

هذه، صادرة عن واحد من أكثر رؤساء المصارف المركزية نفوذاً، لا تحمل إلاّ رسالة واحدة إلى الأسواق هي «بيعوا الجنيه الاسترليني».

وفي هذا الصدد لا بد من صدور رد سريع وموثوق من المصرف المركزي الألماني. لكن مثل هذا الرد لم يصدر. وبعد ضغوط متوالية من بنك انكلترا Bank of England أصدر المصرف المركزي الألماني بياناً فاتراً، يفتقر إلى القوة جاء فيه: «النص المذكور غير معتمد. وهو لم يقل ذلك، ولم يكن هذا ما قصده بقوله».

فكان هذا البيان أسوأ من عدم الرد ذلك أنه لا يتضمن نفياً لما قيل، بل يزيد الإرباك، وكان فاتراً، وجاء متأخراً. ثم بدأت المجزرة. في نيويورك ذلك المساء هبط الاسترليني إلى ما دون السعر الأدنى المحدَّد له ضمن آلية سعر الصرف، مما جعل المتعاملين الذين اشتروا الاسترليني في نيويورك يبيعون الجنيه بربح بسيط إلى بنك انكلترا بلندن في اليوم التالي وفق السعر الذي حدده البنك لتدخله. وهذا الوضع بدوره أدَّى إلى إضعاف الجهود المبذولة لحماية سعر الصرف. وقد كلفنا ذلك غالياً.

في ذلك المساء، وفيما كنت أحضر لقاء جمع الشمل مع أصدقاء قدامى أعرفهم منذ كنت عضواً في مجلس بلدية لامبث Lambeth كان ذهني مشغولاً بما يمكن أن يحدث تلك الليلة في أسواق صرف العملات في نيويورك. ثم عرفت ما حدث في وقت مبكر من صباح اليوم التالي.

فقد جاءني في شقة سكني أليكس ألن Alex Allan عند الساعة السابعة صباحاً. وقال: لقد كان الوضع «سيئاً جداً» وبالرغم من تدخل بنك إنكلترا عارضاً الجنيه الاسترليني للبيع بكميات هائلة. ثم جاء سكرتيري السياسي جوناثان هيل Jonathan Hill الذي وصل مبكراً أيضاً وقلت له: «سيكون يوماً حافلاً بالإثارة. إبقَ معي لترى ماذا يحصل».

تحدثت إلى نورمان لامونت قبيل الساعة التاسعة صباحاً عندما بدأت

أسواق لندن نشاطها. واتفقنا على استراتيجية تقضي بمواصلة التدخل رغم علمنا أن هذا التدخل سيكون وقعه ثقيلاً علينا، كما تقضي بزيادة أسعار الفائدة إن لزم الأمر، وكنا نخشى ذلك.

بعدئذ ترأست اجتماعاً في مبنى Admiralty House، ولا تزال قيمة الجنيه الاسترليني تشغل كل أفكاري. كان الهدف من الاجتماع استعراض ما يمكن عمله وكيف سيكون ردنا على الاستفتاء الفرنسي المقرر إجراؤه في نهاية الأسبوع. حضر الاجتماع دوغلاس هيرد، وكينيث كلارك ومايكل هيزلتاين وريتشارد رايدر وجون كار وأليكس ألن وستيفن وول وغوس أودونيل. ولم تكن نتيجة الاجتماع بعيدة المنال. كنا نعلم أن التصويت ضد المعاهدة في الاستفتاء الفرنسي يعني سياسة النهاية في أوروبا، لكن الذي يعنيني أكثر من هذا في الوقت الراهن هو أحوال السوق. وبدأت ترشح إلينا الأخبار السيئة. وسرت في أسواق العملات نغمة شر البلية ما يضحك. ومع ذلك اتفقنا على أن يجتمع الوزراء المعنيون مساء يوم الأحد حين تكون نتائج الاستفتاء الفرنسي قد ظهرت فنستطيع عندئذ أن نحدد موقفنا بدقة أكثر. إن قال الفرنسيون «لا» فسوف نسحب مشروع القانون بالمصادقة على معاهدة ماسترخت حيث تكون قد قضي عليها، وإن قال الفرنسيون «نعم» فسوف نحترم وعدنا الذي قطعته لنيل كينوك في جلسة «أسئلة لرئيس الوزراء» في مجلس العموم الذي يقضي «بمناقشة تمهيدية» ليوم واحد قبل تقديم مشروع القانون للبرلمان. ولم يخطر ببال أحد منا أن المعركة البرلمانية التي ستعقب هذا القرار ستكون طويلة إلى المدى الذي استغرقته.

كان ذلك الاجتماع أول ثلاثة اجتماعات عقدتها ذلك اليوم مع عدد من الزملاء، علاوة على المناقشات التي أجريتها مع نورمان لامونت. وقد احتج بعض الوزراء فيما بعد لأنهم «لم تكن لديهم أدنى فكرة عن الحالة المتردية التي وصل إليها وضعنا ضمن آلية سعر الصرف. استغربت ذلك. فالصحف تنقل

الأخبار يوماً بيوم. والآن، وفي يوم الأربعاء الأسود على وجه الخصوص، اتخذت خطوات من شأنها أن تضمن وصول المعلومات لكبار الوزراء طوال اليوم.

رفع بنك إنكلترا سعر الفائدة بنسبة 2 بالمئة في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر في الوقت الذي كان اجتماعنا حول الاستفتاء الفرنسي متواصلاً. ولم يكن لرفع سعر الفائدة، أو لتدخل البنك على نطاق واسع أي أثر يذكر في تلك الموجة العارمة من عرض الجنيه الاسترليني للبيع. أصدر نورمان بياناً جاء فيه: «ستتخذ الحكومة كل الإجراءات الضرورية للمحافظة على تعادل قيمة الجنيه ضمن آلية سعر الصرف». وسمعت الأسواق ذلك البيان وتجاهلته. وأصبح رفع سعر الفائدة حدثاً مثيراً على الصعيد السياسي. وهرع أفضل رجال الصحافة إلى وستمنستر Westminster بعد أن هبّوا من غفوة أصابتهم في هاروغيت Harrogate حيث كانوا يحضرون المؤتمر السنوي لحزب الديمقراطيين الأحرار.

وفي الساعة الواحدة إلاّ ربعاً جاءني نورمان لامونت، شاحب الوجه، مسرعاً لمقابلتي في مبنى Admiralty House وبصحبته حاكم بنك إنكلترا روبن لي ـ بمبرتون Robin Leigh - Pemberton ونائب الحاكم إدي جورج وتيري بيرنز وسارة هوغ. فالأخبار سيئة للغاية. قال نورمان واليأس قد أخذ منه كل مأخذ «لم تنجح الخطة»، مشيراً بذلك إلى رفع سعر الفائدة وتدخل بنك إنكلترا لشراء الجنيه الاسترليني، وأضاف تيري إلى ذلك: «ما فتئوا يبيعون الجنيه».

كان واضحاً أنهم ناقشوا خياراتنا قبل مجيئهم. وعرض نورمان الخيارات وهي: الاستمرار بالتدخل ورفع سعر الفائدة وإعادة تعديل السعر، أو تعليق عضويتنا في آلية سعر الصرف. ولم أجد في أي من هذه الخيارات ما يغري للأخذ به.

وكان نورمان إذ ذاك يفضل تعليق عضوية الاسترليني في آلية سعر الصرف تعليقاً مؤقتاً. لكنه لم يكن واثقاً بمدى فاعلية التدخل الأكثر في الأسواق.

وحذر بأن رفع سعر الفائدة أكثر من ذلك ستكون له تداعيات شديدة على الاقتصاد، ولهذا السبب لن تنجو النواحي السياسية من هذه التداعيات. اعترض على خيار إعادة تعديل سعر الجنيه ضمن آلية سعر الصرف معتبراً هذا الخيار «مربكاً ومخاطرة». وأحس أن تعليق العضوية هو الخيار الأقل سوءاً، وأكد «علينا أن نشدِّد بأن هذا التعليق مؤقت وأننا نعتزم العودة للانضمام سريعاً».

لم أصدِّق أن هذا الأمر ممكن. إذا انسحبنا من آلية سعر الصرف فإنني لا أرى كيف نستطيع أن نستعيد مصداقيتنا ضمن هذا النظام. وإن لم نستطع ذلك فليس ثمة فائدة من العودة. لم أفكِّر كثيراً بهذه الأمور إذ انشغل تفكيري بأسئلة لا أدري جواباً عليها. هل يستطيع الألمان أن يتدخلوا بقوة لصالحنا؟ وتلقيت الجواب بالنفي، بل وإن تدخلوا فلن يكون ذلك ألاَّ مقابل شيء نقدمه. ما مقدار فاعلية رفع أسعار الفائدة أكثر من ذلك؟ وكان الرأي الذي سمعته أنها لن تكون ذات فاعلية أكبر، حيث يتوجب أن تكون الزيادة أكبر كثيراً حتى نستطيع أن نعوض خفض قيمة الجنيه الذي قد نقدم عليه خلال أيام قليلة. إلى أي مدى سوف يهبط سعر الاسترليني إذا انسحبنا من آلية سعر الصرف؟ وكان الجواب الذي سمعته تخميناً بمقدار 20 بالمئة. واستنتجت: «إعادة تعديل سعر الجنيه يعني خفض قيمة الجنيه. ولست واثقاً أنه يوجد سعر للفائدة يمكن استدامته. إن علَّقنا عضويتنا سيهبط الجنيه كثيراً. ولماذا يصدق [أحد في الأسواق] ما نقول ونعيد؟».

واستمرت الحياة السياسية العادية، بالرغم من أزمة العملة هذه. كان مقرراً أن أحضر اجتماعاً مع نواب المقاعد الخلفية لمناقشة بعض القضايا التي تهمهم. وبعيد الساعة الواحدة ظهراً وصل إلى مقر رئاسة الوزارة في المبنى رقم 10 كل من دوغلاس هيرد ومايكل هيزلتاين وكينيث كلارك وريتشارد رايدر، حيث استدعيتهم على عجل بسبب ضرورة اتخاذ قرارات سريعة، ولم يكن لدينا الوقت الكافي لعقد اجتماع لمجلس الوزراء بكامل أعضائه. قلت لهم إن رفع

سعر الفائدة لم ينفع، ولم ينفع أيضاً تدخل بنك إنكلترا، ووضعت أمامهم الخيارات التي ناقشتها مع نورمان. كنا ندرك جميعاً أننا بقراراتنا التي سوف نتخذها إنما نصنع تاريخاً. كان الجو كئيباً يخيم عليه صمت رهيب، لم تقطع كآبته سوى نكتة عابرة تنتزع الابتسامة انتزاعاً. لقد عملنا معاً لفترة طويلة من الزمن فلم يكن بيننا تكلف في كلام أو سلوك أو توجيه اتهامات. وكنا نعرف أنه ليس أمامنا وقت للتشاور أو التأمل، إنما مساهمات سريعة للقرارات الواجب اتخاذها.

وتدارسنا الخيارات. هل بالإمكان أن نحصل على تعليق عام من عضوية آلية سعر الصرف وذلك إلى أن نعرف نتيجة الاستفتاء الفرنسي ويتم استيعابها؟ لم نعتقد ذلك. هل يمكننا أن نرفع أسعار الفائدة بين عشية وضحاها وبصورة حادة كما فعل السويديون مؤخراً؟ كلا. فهذه خطوة غير عملية في ظل غياب ضوابط القطع وبالنظر لمعطيات هيكلية أسعار الفائدة في المملكة المتحدة. هل يمكننا الانسحاب من آلية سعر الصرف ويستمر التعامل في الأسواق لذلك اليوم؟ هذا شيء مخالف للقانون.

قال نورمان الذي روعته أحداث ذلك اليوم إن تعليق عضويتنا مؤقتاً في آلية سعر الصرف هو الخيار الوحيد الذي يؤيده. ولم يوافق على ذلك كينيث كلارك وحجته في ذلك أن تعليق العضوية تراجع سياسي، وأن ترك الجنيه يتدهور كما يسقط حجر من ارتفاع شاهق من شأنه أن يسبب ضرراً كبيراً، لذلك أراد رفع سعر الفائدة ثانية. وأيّده في رأيه هذا مايكل هيزلتاين الذي طالب ودعا أيضاً إلى إعادة تعديل سعر الجنيه ضمن آلية سعر الصرف. ورأى دوغلاس هيرد أن ذلك هو الخيار الأفضل. ثم جرى نقاش مستفيض للسلبيات والإيجابيات. وعملت على تلخيص النتائج.

كنا نريد وقتاً كافياً يتيح لنا أن نمارس ضغطاً على ألمانيا وفرنسا لترفعا من وتيرة تدخلهما لما فيه صالحنا، ولتتخذا إجراءات مفيدة لنا في سياساتهما.

وأغلق سوق لندن في غضون ساعتين، وكان على بنك إنكلترا أن يعلق على الفور رفع سعر الفائدة بنسبة 3 بالمئة لتصل إلى 15 بالمئة مضمناً إعلانه شرطاً بأن يبدأ مفعول الزيادة صبيحة اليوم التالي. وفي غضون ذلك نقوم أنا ونورمان لامونت وروبن لي بمبرتون بالتحدث كل مع نظيره في المجموعة الأوروبية لنرى ما العمل المشترك الذي يمكن اتخاذه. وإن لم يحدث رفع سعر الفائدة أي تأثير على الاسترليني فسوف نعلق عضويتنا في آلية سعر الصرف عصر ذلك اليوم. وعندما اجتمعنا ثانية عند الساعة الخامسة بعد الظهر، كان النرد قد أُلقي، والمصير قد تحدد، والقرار اتخذ ولا سبيل إلى تغييره.

تحدثت إلى هيلموت كول هاتفياً عند الساعة الثانية والربع بعد الظهر وأخبرته بأنه لا خيار أمام الاسترليني سوى الانسحاب من آلية سعر الصرف ما لم تتدخل المصارف المركزية الأوروبية وتشتري الجنيه، أو أن تعمل على تخفيض أسعار تلك الفائدة في كافة أنحاء أوروبا. وأضفت قائلاً إذا خرج الجنيه من تلك الآلية فسوف يتبعه الفرنك الفرنسي وعندئذ سوف ينهار النظام بأجمعه. ووعدني هيلموت بأنه سيجري مشاوراته في الحال ويعود ليستأنف الحديث معي. لكن الأحداث تسارعت بصورة أسرع من عودته لاستئناف حديثه معي.

وتحدثت أيضاً مع بيير بيريغوفوا Pierre Beregovoy رئيس وزراء فرنسا، وهو زميل لي كان مثلي وزيراً للمالية سابقاً. وكان ينتقد بقسوة المقابلة التي أجراها الدكتور شليزنجر مع صحيفة Handelsplatt. كان همه الرئيسي الاستفتاء الفرنسي الذي لم يتبقَّ له سوى أربعة أيام. فكان بحاجة لاستقرار في الأسواق. واقترح عليّ إجراء إعادة تعديل وضبط العملات عامة، وهو اقتراح نرحب به، أو أن يعلّق الاسترليني عضويته في الآلية مؤقتاً. لكنه أضاف «إلاّ أن هذه مخاطرة كبرى». وطلب وقتاً للتفكير. وعندما عاود الاتصال معي قال إنه أجرى اتصالاً مع ثيو فيغل وزير مالية ألمانيا (إذ لم يستطع الاتصال مع هيلموت كول)

وقد استنتج من حديثه أن على الاسترليني أن ينسحب من آلية سعر الصرف حيث أن الفرنسيين لن يقبلوا بإعادة تعديل وضبط للعملات «هذا الأسبوع»، وأظن أنه كان يقصد قبل الاستفتاء. وهكذا بدا لنا أن تعليق عضوية الاسترليني هو الاحتمال الأرجح.

وفي الساعة الخامسة إلاَّ ثلثاً من ذلك المساء اجتمعت ونورمان ثانية في مبنى Admiralty House. وأخبرني نورمان أن الزيادة الجديدة في أسعار الفائدة لم يكن لها أي أثر يذكر، وبات من المتعذر الدفاع عن الوضع الذي وصل إليه الجنيه. قال إنه تلقى اتصالات من زملائه وزراء المالية الذين أعربوا له عن مواساتهم وأن ألمانيا رفضت المساعدة بكل إصرار. وقال إنه بموجب أنظمة وقوانين آلية سعر الصرف يتوجب دعوة لجنة النقد في بروكسل للاجتماع وبحضور مندوبنا السير نايغل ويكس Sir Nigel Wicks. أما روبن لي بمبرتون فقد أخبرني أنه لم يستطع التحدث مع الدكتور شليزنجر الذي «لم يكن موجوداً في مكتبه»، وهذا ما يدعو للدهشة والاستغراب. ومع ذلك كله، قال روبن «إن من المستحيل أن نجد شروطاً واقعية لإعادة تعديل وضبط الأسعار» فأجبته: «أعرف ذلك، فقد أخبرني بذلك بيريغوفوا».

وتم الاتفاق سريعاً على أنه إذا لم يتمكن نايغل ويكس من الحصول على تعليق عام في عضوية آلية سعر الصرف (وهذا ما لم نتوقعه) فإننا سوف نعلِّق عضويتنا من جانب واحد. وكنت أعلم أن هذه الخطوة ستكون تحولاً في المسار للمدى البعيد، فقلت: «لا أرى إمكانية للعودة إلى هذه الآلية. لن يكون ذلك ممكن التحقيق سياسياً».

وبعد دقائق قليلة انضم إلينا في اجتماعنا كينيث كلارك ومايكل هيزلتاين ودوغلاس هيرد. أوضح نورمان لامونت وإيدي جورج الوضع، فكان رأي كين «إنه مسدَّس مصوَّب إلى رؤوسنا. وبوجود أسعار فائدة مرتفعة وأسعار صرف

متدنية فإنها كارثة مزدوجة». لكنه وافقنا الرأي بأنه ليس أمامنا خيار سوى تعليق عضويتنا. وأراد تخفيض أسعار الفائدة فوراً لتعود إلى نسبة 10 بالمئة. وكان نورمان قد وافق على التراجع عن الزيادة الأخيرة، الثانية لذلك اليوم والعودة إلى سعر 12 بالمئة.

أيد مايكل هيزلتاين ما قاله كين، حيث ذكر «علينا إصلاح الاقتصاد. وهذا لا يتوافق مع أسعار فائدة بنسبلا 10 بالمئة» ـ فما بال نسبة 12 بالمئة؟ ولم يشارك نورمان لامونت في هذا الاندفاع نحو تخفيض أسعار الفائدة فقد كان يعرف أن الجنيه يواصل انخفاضه كمن يسقط من جانب صخرة شديدة الانحدار ويريد مظلة تشده للأعلى.

كنت متأكداً بأنه ينبغي علينا العودة بسعر الفائدة إلى 10 بالمئة، لكنني لم أشأ أن أضغط على نورمان لاتخاذ قرار بهذا الخصوص أمام الزملاء. فاستعرضت ما سيقوم به نايغل ويكس من أعمال أثناء انعقاد لجنة النقد، وأوضحت أن من واجبنا إعادة النظر في خياراتنا بعد ظهور نتيجة الاستفتاء الفرنسي. وفي غضون ذلك يتعين علينا أن نحيط مجلس الوزراء والبرلمان علماً بذلك.

دخلت قاعة اجتماعات مجلس الوزراء في وقت مبكر من مساء ذلك اليوم وتحدثت هاتفياً إلى الملكة. قلت لها إنني سوف أدعو لجلسة خاصة للبرلمان أثناء اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي، وإنني لا أتوقع أن تخسر الحكومة في اقتراع على الثقة بها، لأن ذلك إن حصل قد يسرِّع الدعوة إلى انتخابات عامة. وأضفت في حديثي إليها أنني أتوقع أن تبقى الأسواق مضطربة إلى ما بعد الاستفتاء الفرنسي الذي لا تزال نتائجه غير أكيدة لا سيما وأن استطلاعاً للرأي أجري ذلك اليوم أعطى نتيجة سلبية. وكعادتي كنت صريحاً مع الملكة وعرضت لها مدى كل تلك الانعكاسات على الحكومة، وقلت: «والأسواق

على ما هي عليه ما كان بوسعنا الاستمرار. وسيبدو الأمر مثل وضع الملك كنوت King Conute»(*).

وعند الساعة السابعة والنصف من ذلك اليوم أعلن نورمان تعليق عضويتنا في آلية سعر الصرف ببيان مقتضب تلاه من خارج مبنى وزارة الخزانة، وأكد أن الزيادة الأخيرة على سعر الفائدة من 12 ـ 15 بالمئة لن تنفّذ. وتمنيت لو أن الزيادة التي سبقتها قد أُلغيت أيضاً.

وأويت إلى فراشي تلك الليلة وأنا شبه مقتنع بأن أيامي كرئيس للوزراء أشرفت على نهايتها، وقضيت ليلة تقطع فيها نومي حيث لم تبرح أحداث ذلك اليوم مخيلتي. لقد تعرضنا لهزيمة نكراء. ولم أكن موقناً إن كنت ونورمان نستطيع إعادة بناء السياسة الاقتصادية. وبعد نكسة كهذه هل يمكنني، أو يكون لائقاً بي، الاستمرار في منصبي؟ إذا استقلت، ماذا ستكون النتيجة؟ قد يثني عليّ بعضهم بأنني تحملت اللوم، وقد يدينني بعضهم الآخر لأنني وضعت الحزب في موقف حرج.

وإن ذهبت، لن يكون أمام نورمان خيار سوى الذهاب أيضاً. وماذا ستكون نتيجة خسران اثنين هما وزير مالية سابق ووزير مالية حالي؟ فهل ستبقى الحكومة ذاتها؟ وكيف سنعيد بناء سياستنا الاقتصادية؟ كان جلياً أن هذا أمر عاجل. ولكن إذا أعلنت استقالتي، فإني أدفع الحزب إلى فراغ في قيادته في وقت تقتضي الضرورة فيه اتخاذ القرارات السريعة. ومن ناحية أخرى، إن أعلنت بأنني سوف أتقدَّم باستقالتي في وقت لاحق، عندما تكون السياسة الاقتصادية قد أعيد رسمها، فسوف أكون الشخص العاثر الحظ الذي قد لا تنفذ

(*) ولد كنوت سنة 995 (؟) ونادت به القبائل الدانمركية في إنكلترا ملكاً على البلاد سنة 1016، إضافة لذلك تولى الملك على الدانمرك سنة 1018 بعد وفاة والده وعلى النرويج سة 1028. أدخل إصلاحات إدارية هامة لكنه حرص على الإبقاء على النظام الإداري والقضائي المتبع لدى القبائل الأنغلو سكسونية في إنكلترا. (المعرّب).

سياسته. أو قد لا يوافق من يأتي بعدي على قراراتي. وهكذا رأيت القرار الخاص بمستقبلي قد ذهب إلى ما هو أبعد من مشاعري الشخصية. ومع ذلك كانت أحاسيسي الخاصة واضحة: يجب أن أستقيل. لم أكن متأكداً إن كنت سأستعيد موقعي السياسي بسبب تخفيض قيمة الجنيه، فانهيار الجنيه الاسترليني هزيمة ما بعدها هزيمة شعرت بها في أعماقي. لقد كان يوماً شديد القسوة قد يكون من شأنه تغيير إدراك الحكومة أي أننا قد لا نستمتع ثانية بالثقة ذاتها التي كانت قبل يوم الأربعاء الأسود.

في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم الخميس السابع عشر من أيلول / سبتمبر اتصل أليكس ألن هاتفياً مع تيري بيرنز، ليخبره أنني أريد إرجاع سعر الفائدة إلى نسبة 10 بالمئة قبل موعد انعقاد مجلس الوزراء لذلك اليوم. وبعد ساعتين شرعت في وضع مسار سياستنا المستقبلية في اجتماع عقدته مع تيري بيرنز. وعندما انعقد مجلس الوزراء لم يكن جميع الأعضاء حاضرين. حيث كان طوني نيوتن في نيوزيلندا، وأيان لانغ في الولايات المتحدة وجيليان شبرد في روسيا. أي أن ثلاثة من أقوى حلفائي تغيبوا عن الاجتماع. ورغم ذلك كله كان الوزراء مؤيدين لي، ودون تردد أكدوا لي القرارات التي تحدثت بها إلى الملكة في اليوم السابق. وقد ازدادت كآبة الاجتماع لمدى إذاعة أرقام جديدة عن البطالة ذلك اليوم. حيث ازداد عدد العاطلين عن العمل بمقدار 47 ألفاً ليصل العدد الإجمالي لهؤلاء إلى 2,8 مليون، وليس ثمة أية دلائل تشير إلى انخفاض في عددهم.

وطالبت الصحافة باستقالة نورمان لامونت. فقد كان ماكس هيستنغز Max Hastings رئيس تحرير صحيفة ديلي تلغراف Daily Telegraph على قناعة بضرورة ذهابه. وقد سمعت فيما بعد أن محادثة سادها الغضب قد جرت بينهما. لقد كان هيستنغز حتى تلك اللحظة مؤيداً لنا وداعماً لسياستنا الأوروبية المعتدلة أكثر بكثير من زملائه الصحفيين المتشككين في الشأن الأوروبي المتواجدين في

صحيفة Telegraph وكان يدور الحديث في الأوساط الصحفية أن زملاءه قد سببوا له إحراجاً كبيراً عندما حصل انفجار داخلي في آلية سعر الصرف، وأن الدعم الذي قدمه لنا جعله مكشوفاً، ولن يعيد ارتكاب الخطأ ثانية شعرت بأن عليّ التزاماً نحو نورمان وأن هذا الالتزام يدعوني لدعمه. كتبت بضع كلمات على قطعة ورق قلت له فيها ألاَّ يستقيل. لقد ورث عني سياستي التي دعمها وأيدها بكل إخلاص، فاعتقدت أنني يجب أن أقرِّر مستقبلي قبل أن يوضع مستقبله موضع تساؤل.

وظلَّت مسألة الاستقالة تشغل تفكيري. وقد نصحني زملائي في مجلس الوزراء بعدم تقديمها، ولكن هل كان نصحهم هذا عن إخلاص لي أم قناعة؟ وطلبت رأياً محايداً من ستيفن وول الذي أعرفه جيداً وأثق به. أقر بفكرة الذهاب لكنه في الوقت ذاته طرح الجانب الآخر. سأل هل كان دخولنا في آلية سعر الصرف مزاجاً شخصياً لي أم كان ذلك مطلباً ملحاً؟ ألم يؤيد ذلك الوسط التجاري في لندن ومجالس النقابات ومجلس الأعمال والصناعة ومجلس الوزراء والحزب في ذلك الحين؟ ألم تنتقدنا المعارضة من حزب العمال وحزب الأحرار لعدم دخولنا؟ ألم تكن الصحافة آنذاك إلى جانب دخولنا؟ ألم يكن الاسترليني يعاني من المتاعب خارج آلية سعر الصرف؟ ألم تكن أسعار الفائدة في وضعها الممتاز لأننا كنا نتوقع دخولنا تلك الآلية ولم ندخل؟

كل هذا صحيح. لكن للسياسة قواعدها وما فتئت ينازعني القلق بأننا دخلنا آلية سعر الصرف حينما كنت وزيراً للمالية، ونخرج منها اليوم وأنا رئيس للوزراء. ولم يغير في الحقيقة شيء أنني فكَّرت بتعليق عضويتنا هذه، لكنني قرَّرت ألاَّ أتخذ إجراءً بهذا الصدد دون أن أحاول أولاً إقناع الألمان بتخفيض سعر الفائدة لديهم، وذلك بهدف تحرير الأسواق من التوتر ويبقى الاسترليني داخل تلك العضوية. ولم يتخذوا أي إجراء ولم أعلق العضوية،

فجاءت الكارثة. لقد قامرت وكانت لي أسباب وجيهة وسليمة، لكنني خسرت.

في ذلك المساء اتصلت بي شقيقتي هاتفياً (كما كانت تفعل دوماً هي وشقيقي عندما تشتد بي أزمات الدهر). سألتني عن حالي، وبعد مداعبات كلامية لطيفة قالت: «تبدو وكأنك تضع الاقتصاد عند أصابع يديك. لقد جعلتنا أكثر تنافسية» ثم سألتني ماذا سأفعل، وقلت لها أفكِّر بالاستقالة.

قالت: «هذا سخف. لا يمكنك. إن كنت أخطأت أصلح الخطأ. ولهذه الأسباب تم انتخابك». تلك هي طبيعة شقيقتي بات. ثم أضافت: «افعل كما تفكِّر، ولكن يجب ألاَّ تهرب. لم يمض وقت طويل على انتخابك. فماذا عن أولئك الناس الذين أدلوا بأصواتهم لصالحك؟ هل يطلبون إليك الرحيل؟»

كلا! لم يطلبوا إليّ الرحيل. وهكذا كان رأي دوغلاس هيردِ حيث قال: «لقد انتخبوك منذ وقت قصير، ولا يمكنك الرحيل». عبارة كريمة ولطيفة لا سيما وأنه يدرك أنه في حال رحيلي، يكون هو اليد الأمينة التي ستأتي إلى المنصب بعدي. أما نورمان فاولر فكان أكثر فظاظة في كلامه، إذ قال: «تستقيل؟ هذا عته وجنون!» واعتبرت سارة هوغ استقالتي نوعاً من إطلاق العنان لأهوائي الشخصية.

لكن كل هذا الكلام لم يقنعني بالعدول عن الاستقالة. كتبت مسودة خطاب الاستقالة لكي أتلوه في مؤتمر صحفي أو بالإذاعة. وطلبت إلى ستيفن وول أن يقرأه، فرفض. ولم يخبرني إلاَّ بعد مغادرتي للمبنى رقم 10 حين قال لو أنه وافق على قراءته لدخل في تحليل للنص قد يرجح احتمالات الاستقالة.

كان الضغط عليّ لجهة البقاء وليس الرحيل. ولم أكن أكيداً آنذاك أن هذا صواب. وكذلك حالي الآن. ومع ذلك بقيت ولم أرحل. أحس بعضهم أنني كنت على خطأ. ولعدة سنوات من ذلك التاريخ ما برح سايمون هيفر Simon

Heffer، وهو صحفي متزمت في مناهضته للسياسة الأوروبية، يقول كان عليّ أن أستقيل في ذلك الحين. ويبدو أن عدم استقالتي هي المسوغ لكل ما كان يقوله. لعله لم يعرف ذلك، لكنني في هذه النقطة تعاطفت مع آرائه. وكان ثمة آخرون أكثر لطفاً منه. فقد أرسل لي ألان غرينسبان Alan Greenspan رئيس مصرف الاحتياطي الفدرالي Federal Reserve في الولايات المتحدة رسائل ودية عبر سفيرنا بواشنطن السير روبن رينويك Sir Roben Renwick، حيث قال للسفير إن الأسواق استطاعت أن تضع رهاناً باتجاه واحد ضد تاريخ مؤكد عند اقتراب موعد الاستفتاء الفرنسي.

وبدأنا نضع استراتيجية الانتعاش الاقتصادي في لقاءات مع دوغلاس هيرد ونورمان لامونت. وقد وافق نورمان بأنه كانت توجد أسباب قوية لكي نحتفظ بعضويتنا في آلية سعر الصرف، وبما أننا قد علّقنا عضويتنا، فقد أحس أنه ليس من المعقول أن نعود للانضمام إليها سريعاً. ووافق دوغلاس على ذلك. أما وجهة نظري فكانت «ليس سريعاً، وربما لا مطلقاً».

ولكن من هذه الكارثة المفاجئة ظهر بعض الخير. كنت أريد، عندما فكرت بتعليق عضويتنا، أن نتمكن من تخفيض سعر الفائدة. والآن نستطيع ذلك. قال نورمان إننا نحقق هدفنا، بل أكثر منه، فيما يتعلق بالتضخم. واقترحت تخفيضاً بنسبة (2) بالمئة فوراً ودون تأخير. ثم اتفقت ونورمان على التخفيض بنسبة (1) بالمئة خلال أسبوع على أن يتبع ذلك سريعاً تخفيض آخر بنسبة (1) بالمئة أيضاً.

تبع ذلك بعض المشاحنات التافهة مع الألمان. في بادئ الأمر وصلتنا تقارير نُسبت إليهم تشير بأنني أخبرت هيلموت كول بأننا سنعود للانضمام إلى آلية سعر الصرف سريعاً ـ وقد رددنا على هذا الكلام العاري عن الصحة في حينه ودون تأخير. ثم وجهت رسالة إلى هيلموت لأطمئن لعدم وجود سوء تفاهم. والحقيقة، ليست لديّ النية بالعودة إلى هذه الآلية إلاّ إذا أُدخلت

إصلاحات جذرية في آلية سعر الصرف هذه، تحول دون وقوع أحداث مماثلة لما حصل معنا في المستقبل. وأنا لم أرَ كيف يمكن ذلك.

ولم نستطع، أنا ونورمان، أن نخفي انزعاجنا من طريقة سلوك المصرف المركزي الألماني Bundesbank. وقد وضعت وزارة الخزانة لائحة مطولة بالجنح التي ارتكبها هذا المصرف. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه قام السفير الألماني الهر فون ريختهوفن Herr Von Richthofen بزيارة إلى دافيد غيلمور David Gillmore وكيل الوزارة الدائم في وزارة الخارجية، ليقدم ردوده على كافة النقاط الواردة في انتقاداتنا الموجهة ضد الدكتور شليزنجر والمصرف المركزي الألماني. ولم يقتنع دافيد غيلمور بهذه الردود. وذكّر السفير أنه في مناسبة واحدة على الأقل وكان ذلك أثناء مؤتمر دعوت إليه للبحث في قضية البوسنة، وكان حاضراً المؤتمر، صدرت تعليقات غير مفيدة قالها علانية هانز تيتماير Hans Tietmeyer نائب الدكتور شليزنجر في المصرف المركزي الألماني، كان من شأنها أن ألقت ظلالاً من الشك على وضعية الجنيه الاسترليني ضمن آلية سعر الصرف. وقال غيلمور للسفير إنه نتيجة تلك التعليقات طرح الجنيه الاسترليني للبيع في الأسواق بكميات كبيرة جداً مما أفقده قيمته. وذكر له أيضاً غير ذلك من التجاوزات.

كانت حادثة محزنة وأعقبها تبادل كلمات حادة بيني وبين هيلموت كول، ورسالة قاسية اللهجة أرسلها حاكم بنك إنكلترا إلى الدكتور شليزنجر، يفنّد فيها ومن خلال تحليل دقيق دفاعات المصرف المركزي الألماني عن أفعاله، ولا شك أنه يذكر فيها مستذكراً عدم تواجد الدكتور شليزنجر في مكتبه عندما حاول الاتصال به يوم الأربعاء الأسود. ومن هنا يتضح أنني لم أكن ونورمان الوحيدين في ثورة غضبنا على سلوك المصرف المركزي الألماني.

وبينما كنا نصارع الأوضاع في أعقاب انسحاب الجنيه الاسترليني من آلية سعر الصرف، كنا لا نزال بانتظار صدور نتائج الاستفتاء الفرنسي. إن كانت

النتيجة خاسرة قضي على معاهدة ماسترخت وإن كانت النتيجة رابحة، فإن علينا أن نستصدر قانون المعاهدة في مناخ برلماني أسوأ مما كنا نتوقع. وصلت إلى مبنى الأدميرالية Admirally House مساء يوم الأحد ويداخلني شعور أكيد بأن مخاطر كبيرة جداً تنتظرني.

كان الجميع يتناولون وجبات طعامهم الخفيفة بصمت وكآبة وهم يستمعون إلى نتيجة الاستفتاء. عملية فرز الأصوات تسير وئيدة، وبدت النتيجة على شفا طرف حاد طيلة المساء، لكن يبدو أن اتصالاتنا في باريس على ثقة من النتيجة، ونقلت إلينا تنبؤات الفرنسيين قبل ساعات من انتهاء عملية الفرز، وهذا ما أثار الدهشة على هذا الجانب من القنال الإنكليزي. كيف لهم أن يعرفوا؟ لا شك أن ذلك ارتشاح شبيه بخاصية التناضح في السوائل. وفي النهاية ظهرت النتيجة وفازت المعاهدة بهامش ضئيل جداً. علّق أحد المراقبين الذين امتعضوا لهذه النتيجة قائلاً: «لقد وجدوا مقاطعة كوك Cook County» وهو يذكر بالتأكيد تلك النتيجة التي جعلت كينيدي Kennedy يهزم نيكسون Nixon في انتخابات الرئاسة الأمريكية سنة 1960.

مع أنني رحبت بهذه النتيجة علانية، إلاّ أنني كانت لي هواجسي وشكوكي. كنت أعتقد أنني فاوضت في ماسترخت للحصول على أفضل نتيجة ممكنة لصالحنا. لكنها كانت معاهدة قبل أوانها أمام الرأي العام البريطاني. وبعد أن قبلنا هذه الاتفاقية وحصلنا على التنازلات التي نريدها لا أظن أنه من الممكن أن ألقي بها جانباً بصورة انتهازية. ولو أن الفرنسيين رفضوها من خلال الاستفتاء لكنت تحملت خسارتها بشجاعة. لكن أصوات فرنسية ضئيلة أنقذت المعاهدة. وأمامنا الآن وضع برلماني صعب لا يبشر بتبني مشروع قانون ماسترخت. لست متأكداً من النجاح.

بداية، يتعيَّن عليّ حضور الجلسة الخاصة للبرلمان التي دعوت إليها لمناقشة تخفيض قيمة الجنيه وذلك بتاريخ 24 أيلول / سبتمبر. كان المجلس

يغص بعدد كبير من النواب وكان الجو عدائياً عندما افتتحت النقاش. قوطعت كلمتي مراراً من كافة الجهات. وجه لي نيك بدجين Nick Budgen سؤالاً حاداً يذكرني بأن الكثيرين من زملائي المحافظين غير راضين عن عضويتنا في الاتحاد الأوروبي. وفي محاولة مني للحيلولة دون تحول الجميع نحو جناح المتشككين في الموضوع الأوروبي عرضت المعايير لأوروبا التي أفضلها.

فقلت: «يوجد عموماً ثلاث مدارس فكرية بخصوص عضويتنا في المجموعة الأوروبية. أولى هذه المدارس وهي ذات انتشار ضعيف في كل حزب سياسي تقول: إن علينا أن ننسحب من هذه المجموعة وما كان ينبغي لنا أن ننضم منذ البداية. إنها وجهة نظر الأقلية وغالباً ما يخفيها كلام يؤكد الدعم لمبادئ العضوية في حين تكون الأفعال مخالفة لذلك. وثمة أشخاص يفضلون في داخلهم لو أننا لسنا أعضاء في هذه المجموعة ويتاجرون تحت ألوان زائفة، ولا يوجهون حججهم لمضامين عدم العضوية فيما يخص الوظائف والازدهار والمستقبل.

وتقول المدرسة الفكرية الثانية إن التطور الأوروبي أمر حتمي ويسير باتجاه واحد، أي أن أوروبا مركزية أمر حتمي إن آجلاً أو عاجلاً. والمؤمنون بهذه المدرسة هم في معظم الأحوال المنحدرون من أصول كانت قبل عشرين عاماً ترى أن الاشتراكية أمر حتمي، وذلك قبل أن تفقد الاشتراكية مصداقيتها في العالم كله.

أما المدرسة الثالثة، وهي التي أتمثل أفكارها، فهي شيء يختلف عما سبق ذكره. تقول هذه المدرسة إن من مصلحة بريطانيا ـ وأعني بذلك مصالحنا وأهدافنا وازدهار بلادنا ـ أن نكون جزءاً من تطور القارة التي ننتمي إليها. ولا أعني بكلمة جزء أن نكون جزءاً عارضاً، ولا أعني أن نكون مجرد أعضاء فيها. بل أعني أن نلعب دوراً قيادياً ضمن المجموعة الأوروبية، وأن نساعد في تقرير اتجاه السياسة وبناء السياسة التي نريدها ونقاوم السياسات التي لا نريدها.

سوف نضطر للمهادنة في بعض الأمور، لكن هكذا شأن كل دولة في أوروبا، إلاَّ إذا عدنا لعصر القَبَلية في كل أنحاء أوروبا.

غير أن كلماتي هذه لم تترك أثراً يذكر ـ أما جواب جون سميث فقد كان له أثره. كان رده أداءً رائعاً في المناقشات لا سيما وأن تلك المناسبة كانت أول ظهور له كزعيم للمعارضة في مجلس العموم، فقدم أداء بهدف مفتوح وألقى الكرة في شباك المرمى. أعجبتني بلاغته الخطابية كما أعجبتني جرأته وثقته بنفسه فهو جون سميث نفسه الذي انتقدنا بقسوة لعدم انضمامنا إلى آلية سعر الصرف، وعندما دخلنا تلك الآلية أيد شروط الدخول. لكنه الآن انبرى ينتقدنا بعنف، وهذا ما أعطاني الانطباع، من خلال إطلاقه العنان لموجة من النفاق، بأن أمامي رجلاً آراؤه مرنة وسريعة التقلب، يمكن أن يكون خصماً عنيداً. كانت، فعلاً، مناسبة برلمانية غير مريحة، تثير الاشمئزاز، ولو أنها لم تكن مفاجئة لنا حيال الكارثة التي ألمَّت بنا.

بيد أن المفاجأة جاءت من التعليقات الصحفية. كتب سايمون جنكنز Simon Jenkins أحد كتاب الأعمدة في صحيفة التايمز Times آنذاك، يقول إنني كنت «متردداً كثيراً» بخصوص يوم الأربعاء الأسود، وفقدت أعصابي، وأن شائعات سرت في ذلك اليوم مفادها أن «ثمة ساعتين ضائعتين». لكن جنكنز لم يتحقق من صحة ما كتبه عني. وعلى أية حال فهو صحفي يحترمه الجميع، ولا يمكن أن يكون قد لفق القصة، ولا بد أن شخصاً آخر قد لقَّنه المعلومات فصدقها معتبراً أن مصدر هذه المعلومات موثوق. والحقيقة هي أن القصة كلها ملفقة وغير صحيحة.

تقول إحدى الحجج إن السبب الذي جعل المتشككين في القضية الأوروبية يعومون سريعاً، يرجع إلى كون مارغريت تاتشر قد أُجبرت على الدخول في آلية سعر الصرف عن غير رضى منها، وأن الذي أجبرها على ذلك وزير ماليتها الجديد. أحد القائلين بهذا الرأي نورمان تيبت Norman Tebbet

الذي كان أول من أثار هذا الحديث. وهي فكرة سخيفة طبعاً. لقد وافقت تاتشر على الانضمام إلى آلية سعر الصرف لأنها شخصية تؤمن بالواقعية السياسية، وكانت تعرف جيداً أنه في الظروف السائدة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1990 لم يكن أمامنا خيار آخر. وكانت الحكومة آنذاك ملتزمة من حيث المبدأ بالانضمام إلى تلك الآلية قبل أن أتسلَّم منصب وزير المالية. لم يسدِّد أحد مسدساً إلى رأسها. إن أي قول يزعم أن هذه المرأة القوية كانت مدفوعة من وزير مالية جديد في حكومتها كلام يفتقر إلى الواقعية. وعلى أية حال لم تكن تلك المناسبة آخر مرة يحاول فيها المعجبون بمارغريت تاتشر أن يعيدوا كتابة التاريخ. فكرتهم دوماً هي الفكرة ذاتها لا يغيرون فيها شيئاً: إن سارت الأمور حسناً فالفضل يعود إلى قرارها وعزمها الحديدي، وإن لم تكن كذلك يقولون إنها كانت تحت تأثير شخص قد غمَّ بصرها.

وفي الأيام التي أعقبت الأربعاء الأسود ازدادت شراسة الأسواق نحو الفرنك الفرنسي. وقدم الألمان الدعم للفرنسيين، وحاربوا المضاربين بقوة كما لم يفعلوا للدفاع عن الاسترليني. اشتركت عدة عوامل للدفاع عن الفرنك ولتضع حداً للمضاربات، منها زيادات كبيرة في أسعار الفائدة في فرنسا وتدخل على نطاق واسع من فرنسا وألمانيا معاً، وإعلان فرنسي ألماني مشترك بأنه ليس ثمة مسوغ لإجراء تغيير في أسعار الصرف. فتراجعت مبيعات الفرنك وبقي السعر المركزي للصرف على حاله دون تغيير.

وبعد أيام قليلة عمدت كل من إسبانيا والبرتغال وإيرلندا إلى إعادة إدخال قوانين سيطرة مؤقتة على القطع. وفي الشهر التالي خفضت قيمة البيزيتا والايسكودو. ولم يمض وقت قصير حتى أقدمت النرويج والسويد على قطع علاقاتها وارتباطها بوحدة العملة الأوروبية الايكيو ecu. وفي الأشهر الأولى من سنة 1993 خفضت إيرلندا وإسبانيا والبرتغال قيمة عملتها. وهكذا انقضت العاصفة.

لقد دخلنا آلية سعر الصرف بترحاب من الجميع عموماً، وخرجنا ونحن نسمع الشتائم من الجميع. ومع ذلك، تحولت بريطانيا من خلال هذه العضوية إلى اقتصاد يتسم بتضخم منخفض. لقد عانت بريطانيا من موجات متتالية من التضخم طوال ثلاثين عاماً وتحت حكم رؤساء وزارات كثيرين ابتداء من هارولد ولسون وحتى مارغريت تاتشر، فما تلبث موجة أن تنحسر حتى تأتي موجة أخرى كالطوفان، مثل حركة المد والجزر. في خريف سنة 1990، وقبل انضمامنا لآلية سعر الصرف كان التضخم يقاس بمعدلات ثنائية الأرقام، وبعد سنة واحدة من انضمامنا كان التضخم في أسعار البيع بالتجزئة أقل من 5 بالمئة، وقبيل حلول شهر حزيران / يونيو اتجه معدل التضخم نحو الهبوط مسجلاً 4 بالمئة في حزيران / يونيو، ثم 3,5 بالمئة في شهر تموز / يوليو. لقد دخلنا آلية سعر الصرف بهدف الحد من التضخم، وقد خفضناه وكنت على ثقة أكيدة أن ذلك كان على جانب كبير من الأهمية لبريطانيا ومستقبلها البعيد وأننا للمرة الأولى لم نترك مجالاً ليعود التضخم زاحفاً إلى اقتصادنا.

لقد لعبت أسعار الفائدة العالية والضعف الاقتصادي دوراً في انخفاض التضخم. وكان بوسعنا أن نحقق ذلك سواء كنا داخل تلك الآلية أم خارجها. إلاَّ أن آلية سعر الصرف قد أعطت مصداقية لسياستنا كان من الممكن أن نفقدها لو لم ندخل في عضوية هذه الآلية. ففي عقد الثمانينيات، وحين كان التضخم في أدق مستوياته، لم يحدث أن انخفض معدل نمو العائدات لأقل من 7,5 بالمئة. ولم تنخفض معدلات النمو هذه إلاَّ في مطلع التسعينات حين مارست آلية سعر الصرف ضغطاً أدَّى إلى هبوطها إلى معدلات أدنى. وقد ساعد ذلك في تحييد ضغوط التضخم حتى عندما بدأ الاقتصاد يتعافى.

لم تكن آلية سعر الصرف دوماً قيداً يقيد أسعار الفائدة: كانت أسعار الفائدة 15 بالمئة عند انضمامنا إلى هذه الآلية في تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1990، وانخفضت بعد ثمانية عشر شهراً إلى 10 بالمئة. صحيح أن هذا السعر

ظل عالياً، لكن السبب في ذلك لا يعود إلى آلية سعر الصرف، وإنما إلى كون أسعار الفائدة الألمانية عالية وتسير في صعود. وسواء كنا في داخل هذه الآلية أو خارجها فإن حركة أسعار الفائدة عندنا تظل تحت تأثير أسعار الفائدة الألمانية. غير أن أحد الإجراءات لتأثير عضويتنا في آلية سعر الصرف على أسعار الفائدة لدينا، كتأثير مضاد لأثر الأوضاع الاقتصادية العامة، يكمن في انخفاض التفاضل بعيد المدى بين الجنيه الاسترليني والمارك الألماني في هذه الفترة.

ولم تكن آلية سعر الصرف تلك الملاءة الاقتصادية الخانقة التي صورها برسم كاريكاتيري أولئك الذين يحملون الفأس السياسي ليضربوا بها. وكما جاء في كتاب من تأليف الاقتصادي الشهير كريستوفر داو Christopher Dow في سنة 1998، أن المشاكل الاقتصادية في بريطانيا في مطلع التسعينات لم تكن بسبب آلية سعر الصرف، وإنما كانت «رد فعل تلقائي لسيكولوجية الازدهار الاقتصادي الذي سبق ذلك العقد من السنين». ويقول أيضاً «إن مشاعر الابتهاج الجماعي المهووس الذي أدّى إلى ارتفاع الأسعار وشجع الكثيرين على الدخول في المديونية هي التي أرهقت الاقتصاد».

بيد أن الأداء التجاري الذي كان في تحسن قبل «يوم الأربعاء الأبيض» كما دعاه المتشكّكون في الشأن الأوروبي، كان التفسير الذي وجده هؤلاء المتشكّكون مفيداً لقضيتهم. لقد كنا نصعد خارجين من الركود. ومع أن الجنيه كان يمكن أن يكون أسعد حظاً بسعر صرف أدنى بصورة معتدلة مقابل المارك الألماني الذي ارتفع سعره بشكل طبيعي، فإن أولئك الذين يقولون إن قيمته ارتفعت يجب أن ينظروا إلى سعره الذي حافظ عليه لفترة طويلة من الزمن بعد انسحابه من آلية سعر الصرف. واليوم وأنا أدوّن مذكراتي هذه يبلغ سعر صرف الجنيه 3,126 مارك ألماني، أي أكثر قليلاً من السقف المحدَّد له ضمن آلية سعر الصرف.

بعد انسحابنا من آلية سعر الصرف، استطعنا أن نخفض سعر الفائدة سريعاً وذلك من خلال ما دعاه نورمان لامونت «الأداء الأعلى» بخصوص التضخم. فاستمتعنا بسنوات سبع من النمو لم تواجهنا خلالها أية مصاعب تتعلق بالأجور أو تضخم الأسعار. وهذا شيء غير مسبوق في السنوات الأخيرة ويعود الفضل الأكيد في ذلك إلى آلية سعر الصرف. قاسينا كثيراً جراء ذلك، لكن الخطة نجحت.

كانت آلية سعر الصرف الدواء الذي يشفي من المرض، ولم تكن المرض ذاته. ومهما حاول الآخرون إعادة كتابة التاريخ فلن يجعلوها الداء بدل الدواء.

openkandl.com

## الفصل الخامس عشر

# ألـ «أوغاد»

في ساعة متأخرة من عصر يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر تموز سنة 1993، كنت وحدي في غرفة الجلوس البيضاء White Drawing Room في الطابق الأول من المبنى رقم 10 شارع داوننغ ستريت، لعلّي أجد الراحة بعد عناء يوم طويل استنفد كل ما عندي من طاقة. لم أذق طعم النوم إلاّ قليلاً منذ ليل الثلاثاء. إذ عانيت خلال هذه الساعات الستين أحلك ظروف مرَّت على الحياة البرلمانية في بلادنا خلال هذا القرن من الزمان. لكنها انتهت بالمصادقة على معاهدة ماسترخت بعد سنة شهدت حروباً طاحنة في مجلس العموم، وأخيراً جاءت المصادقة بأغلبية ضئيلة جداً وبهامش حطَّم الأعصاب.

في الليلة التي سبقت هذه المصادقة جرت جولتان من التصويت كادت الحكومة أن تسقط على إثرهما. كانت الأولى بناء على اقتراح من حزب العمال يهدف إلى الحيلولة دون أن يتبنى المجلس هذه المعاهدة وكانت النتيجة التعادل في الأصوات. وهذه نتيجة لم يُسمع بها من قبل لا سيما وأنها بخصوص قضية بالغة الأهمية مثل هذه. أما الجولة الثانية فقد أفضت إلى هزيمة الحكومة بفارق ثمانية أصوات. أي أن هذه النتيجة من شأنها أن تمنع المصادقة على معاهدة فاوضت بشأنها، وكانت مفاوضاتي تستند إلى موافقة البرلمان بأغلبية ساحقة. كان وضعاً لا يمكن وصفه إلاّ بالسخف

والعبثية، أوصلنا إليه عدد من النواب المحافظين المتمردين. ولكي أجد مخرجاً من هذا الوضع اقترحت عقد جلسة طارئة للتصويت على الثقة بالحكومة. وأوضحت خلال هذا الطرح أننا إذا هزمنا من خلال تمرد آخر فسوف أسعى لحل البرلمان، وإجراء انتخابات عامة فورية. وهذه آخر مقامرة يلجأ إليها أي رئيس وزراء.

لقد وقعت في شرك نصبه لي تحالف غير مقدَّس يضم أعضاء من حزب المحافظين عزموا على قتل المعاهدة التي توصلت إليها في ماسترخت، انضموا إلى المعارضة التي أيدت المفاوضات في حينها لكنها تتوق إلى إسقاط الحكومة، وخلال هذه القصة التاريخية الطويلة استطاع المتمردون من حزب المحافظين أن يحصلوا على التسامح من دوائرهم الانتخابية وفي بعض الحالات على تأييد الناخبين الذين أخبروهم أن تصرفهم هذا نابع عن قناعة وعن مبدأ. والآن أقدم لهم مبدأً جديداً ألا وهو أن يساندوا السياسة التي على أساسها تم انتخابهم أو أن يدافعوا عن مقاعدهم في انتخابات جديدة.

وعندما أعلنت السيدة رئيسة مجلس العموم نتيجة الاقتراع على الثقة بالحكومة في اليوم التالي، كسبنا الجولة بأغلبية 39 صوتاً. وبهذا الفوز ارتدَّت الهزيمة التي تعرَّضنا لها في اليوم السابق. وهكذا، بعد ثلاثة عشر شهراً كسبنا معركة ماسترخت، لكن الحرب على السياسة الأوروبية لم تنته.

أحسست بالزهو والسرور لنتيجة الاقتراع على الثقة، وأجريت سلسلة متواصلة من المقابلات الصحفية للإذاعة واتلفزيون في المبنى رقم 10 كان آخرها مع المحرِّر السياسي لشبكة ITN الصحفي المخضرم مايكل برنسون Michael Brunson. وبعد انتهاء المقابلة وبينما كان الفنيون يحزمون أجهزتهم ويعيدون تغليفها جلست وبرنسون نتحدَّث حديثاً عادياً تناول في جانب منه الأوضاع الراهنة داخل حزب المحافظين. كانت الكاميرات جميعاً مقفلة سوى كبل «التغذية» الذي يحمل مقابلة سابقة أجريتها مع الـ BBC وكان لا يزال في

اليمين: مع صاحبة الجلالة الملكة في قصر بالمورال، أيلول /سبتمبر 1991.

أسفل: حفل الفالس الأول في قاعة مجلس المدينة ونترغاردن بمدينة بلاكبول ـ مؤتمر الحزب في تشرين الأول/أكتوبر 1991.

obeikandl.com

اليمين: العودة إلى السرادق بعد الرمي بالمضرب مع رئيس وزراء استراليا بوب هوك في مباراة خيرية في هراري بمناسبة انعقاد مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث في زيمبابوي، تشرين الأول/أكتوبر 1991.

أسفل: فتح صندوق باندورا، مؤتمر القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة ماسترخت في 10 كانون الأول/ديسمبر 1991. إلى يميني تريستان غاريل جونز وإلى يساري جون كار سفيرنا إلى الاتحاد الأوروبي.

أعلى: أعتلي الصندوق الخشبي كمنبر خطابي إبان الحملة الانتخابية في لوتون عام 1992. كان حزب العمال الاشتراكي يقوم بحملة قوية لكن سكرتيري للشؤون البرلمانية غراهام برايت احتفظ بمقعده عن المحافظين.

اليسار: الالتقاء بالجماهير في تامورث إبان الحملة الانتخابية عام 1992 وخلفي نورمان فاولر يحمل المظلة، ولا يحاول إبعاد الأرواح الشريرة.

مع رئيس شؤون الحزب كريس باتن في المؤتمر الصحفي في المكتب المركزي خلال الحملة الانتخابية عام 1992.

أعلى: لدى وصولي إلى المكتب المركزي لحزب المحافظين وإلى جانبي نورما وكريس باتن واليزابيث وجيمس في الساعات الأولى من صباح 10 نيسان/ إبريل 1992 بعد الفوز في انتخابات عام 1992 وقد خسر كريس مقعده عن دائرة باث لصالح الديمقراطيين الأحرار.

إلى اليسار: ألوح بيدي للمؤيدين وإلى جانبي نورما وكريس باتن من داخل المكتب المركزي لحزب المحافظين صباح يوم النصر في الانتخابات.

اليمين: مع هيلموت كول أثناء القمة المنعقدة في برمنغهام تشرين الأول/أكتوبر 1992. كان هيلموت في مزاج حسن وفي وقت سابق من ذلك اليوم قام عمال مناجم الفحم بمسيرة أنشدوا فيها خارج قاعة المؤتمر «الفحم Coal إلى الأبد».

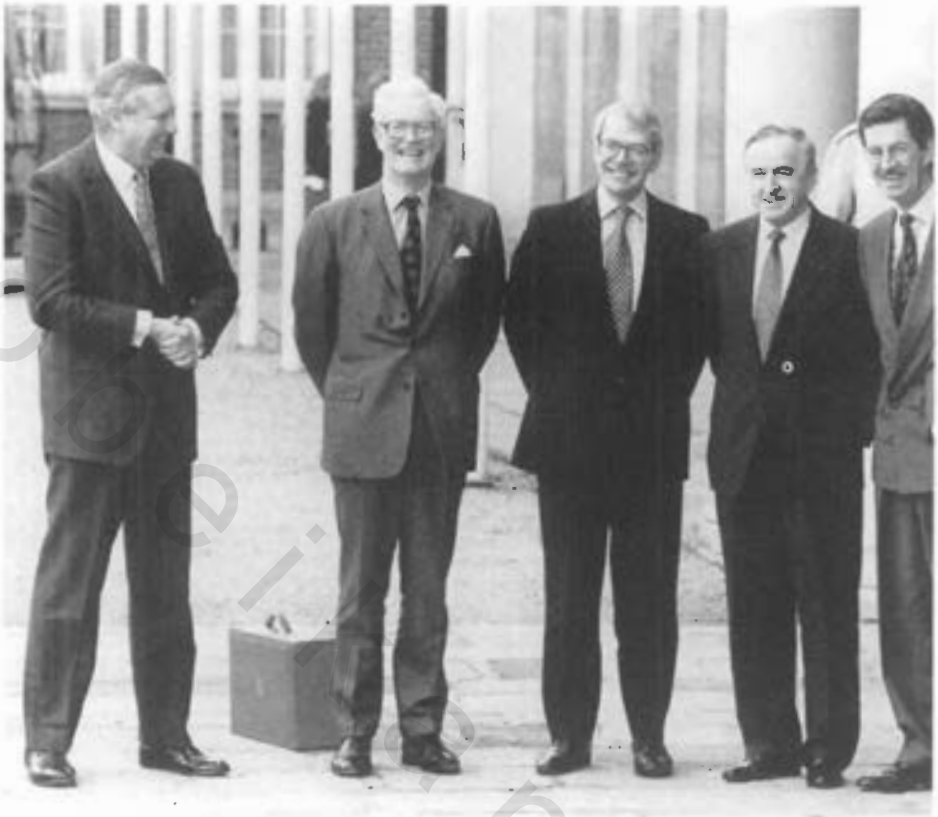

الجميع يبتسمون في نهاية يوم شاق ومناقشات طويلة في قلعة دبلن لوضع أسس إعلان داوننغ ستريت.
من اليسار: بادي ميهيو، دوغلاس هيرد، أنا، البرت رينولدز وديك سبرنغ، 3 كانون الأول/ديسمبر 1993.

في أعقاب الإعلان المعروف باسم إعلان داوننغ ستريت مع الجنود البريطانيين في ثكنة Gough بمدينة Armagh إبان واحدة من زياراتي العديدة إلى إيرلندا الشمالية، 22 كانون الأول/ديسمبر 1993.

أعلى: في المؤتمر الصحفي مع بيل كلنتون في مبنى Chequers عقب محادثات ثنائية بمناسبة احتفالات الذكرى الخمسين ليوم التحرير D-Day في 5 حزيران/يونيو 1994.

اليسار: اثنان في واحد، استعراض حرس الشرف مع هيلموت كول.

أطفال من مشفى برمنغهام للأطفال في زيارة إلى المبنى رقم 10 لتشكيل مجلس وزراء من الصغار، 9 حزيران/يونيو 1994.

أثناء الدورة البرلمانية يعقد اجتماع مجلس الوزراء عند الساعة العاشرة والنصف من صباح كل يوم خميس. ويجلس الوزراء حول طاولة زورقية الشكل كان هارولد ماكميلان أول من جاء بها ومن حيث شكلها يستطيع رئيس الوزراء أن يكون على تواصل مع الجميع ويرى كل الجالسين حولها. تموز/يوليو 1994.

وضع التشغيل، ولم أكن أعلم شيئاً عن هذا، وكذلك حال مايكل برنسون.

أشار برنسون أثناء حديثنا أن ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء قد هددوا بالاستقالة بسبب سياستنا الأوروبية. فقلت له: «فكّر بهذا الأمر ملياً من وجهة نظري. أنت رئيس للوزراء ولديك الأغلبية بثمانية عشر صوتاً ووراءك حزب لا يزال يفكّر بعصر ذهبي لم يكن موجوداً بالماضي وإنما اخترعوه الآن. أستطيع أن أدخل في الحكومة أشخاصاً آخرين. ولكن برأيك من أين تأتي معظم هذه السموم؟ إنها تأتي من الذين كانوا يملكون وصاروا لا يملكون أو من الذين لم يمتلكوا قط. أنت وأنا قد نفكّر بالوزراء السابقين الذين يتسبَّبون بكل هذه المتاعب فهل تريد ثلاثة آخرين من الأوغاد ليكونوا هناك؟»

كل هذا الكلام انتقل عبر الكبل إلى الاستديوهات في Millbank قرب قصر ويستمنستر Palace of Westminster، وعلى الفور عرف الجميع به. كان إهمالاً مني أن تحدثت بمثل هذه الحرية مع برنسون. كان المفروض أن أرد على سؤاله بعبارة «لم يهدِّد أحد بالاستقالة». دون أي شيء آخر. غير أن شهوراً طويلة من مواقف معينة وإعطاء معلومات ليست للنشر من جانب المتشكِّكين قد بنت في داخلي مشاعر من الإحباط جعلتني أتكلم بصراحة أكثر مما ينبغي. حتى رئيس للوزراء يعض على شفتيه ندماً لوقت طويل.

كان الإعلام سريعاً جداً للتأكيد على أن الوزراء الثلاثة الذين أشرت إليهم هم الثلاثي المتشكِّك في الشأن الأوروبي بيتر ليللي Peter Lilly وجون ردوود John Redwood ومايكل بورتللو Michael Portello. لقد أوحت لي الحقيقة القائلة إن هؤلاء الوزراء فعلوا ذلك بشكل جماعي بأن الإعلام يعرف شيئاً عنهم وبعض مستشاريهم قد تحدثوا إلى الإعلام سراً عن عدم موافقتهم على التشريع الخاص بمعاهدة ماسترخت. لكن لم يأتِ إليّ وزير واحد وهدَّد بالاستقالة بسببها. وإذا أعدنا قراءة الحوار بيني وبين برنسون فمن السهل اكتشاف السبب في افتراض أني أشرت إلى وزراء حاليين. الحقيقة هي غير ذلك. وحيث أني

كنت متعباً للغاية ظهر عدم الترابط بين الكلمات التي قلتها والمعاني التي أقصدها. أما بخصوص من كان بذهني في ذلك الوقت، فالمقصود هم الوزراء الذين تركوا الحكومة وأخذوا يبذرون بذور الدمار من خلال أنشطتهم المعادية لأوروبا بعد أن أطلقوا لأنفسهم العنان حين وجدوا أنهم صاروا بعيدين عن المسؤولية الجماعية المشتركة.

كانت قصة لا تسر أحداً أذكت إوار الاستياء عند بعض المتشككين بسبب خسارتهم لمعركة كانت ستحملهم إلى النصر، لكنها جلبت لهم هزيمة منكرة. فحولت اهتمامهم من الفشل إلى التركيز على موقفي منهم. وبهذا تقلصت كثيراً فرصة نجاح المصالحة داخل الحزب التي نحن بأمس الحاجة إليها. ولا ألوم إلاّ نفسي على ذلك. لكن التعليق بحد ذاته كان مجرد زلة لسان، وليس كارثة. إنه واحد من «حازوقات» الحكومة التي تذهب سريعاً طيّ النسيان. وكان من الممكن أن يظل لفترة طويلة من الزمن لو لم يتخذ المتمردون الإهانة التي أصابتهم من كلماتي بما يناسب غاياتهم. فقد رأوا في انتقاداتي لأنشطتهم وسام شجاعة لهم، وليؤكدوا لي أن النزاع نزاع شخصي. وهو ليس كذلك، بل صار كذلك عند بعضهم.

فما الذي أوصلنا إلى هذا الوضع؟ جاءت الشرارة من التشريع الخاص بتطبيق معاهدة الاتحاد الأوروبي التي وافقت عليها في ماسترخت في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1991. إلاّ أن الانقسامات داخل حزب المحافظين تعود في تاريخها إلى زمن قبل ذلك.

ثمة بعض الأعضاء في حزب المحافظين لم يشعروا بالارتياح مع أوروبا. عندما تأسست السوق المشتركة سنة 1957 كان التقليد السائد في الحزب يضمن أن تظل «المياه الزرقاء الصافية» فاصلاً بيننا وبين جيراننا. وبقينا خارج السوق. ثم جاء تيد هيث Ted Heath ليقود حملة تغيير جزئي في عقد الستينات، وترأس المفاوضات الخاصة بدخولنا في السوق المشتركة Common Market. لكن كلمة

«لا» الباتة القاطعة التي قالها ديغول De Gaulle سنة 1963 لرئيس وزراء بريطانيا آنذاك هارولد ماكميلان Harold Macmillan أظهرت العداء لعضويتنا من الجانب الآخر من القنال، فانعكست داخلياً لدى كثير من أعضاء حزب المحافظين الذين كان ولاؤهم يمتد عبر المحيط الأطلسي أو داخل الكومنولث.

ثم رسمت خطوط المعركة داخل حزب المحافظين مع تنامي السوق المشتركة. وازدادت خطوط هذه المعركة عمقاً عندما فاوض تيد هيث من أجل دخولنا في هذه السوق المشتركة في سنة 1971. وحصل الانقسام بين الحزبين الرئيسيين عندما شقت التشريعات الخاصة طريقها بصعوبة مؤلمة داخل البرلمان. ومع أن معارضة دخول السوق كانت واسعة الانتشار وأدَّت إلى كثير من الاحتكاك، إلاَّ أنها لم تكن بمثل تلك المرارة التي شوهت المناقشات في التسعينيات. والغريب في الأمر أن عدداً كبيراً من أولئك الذين عارضوا معاهدة ماسترخت بكل قوة وبحماس ديني كانوا في السابق وقبل سنين كثيرة من أولئك الذين رحبوا بدخولنا إلى المجموعة الأوروبية. حتى أن أليستير ماك ألباين Alistair McAlpaine الذي كان قبل سنة 1997 أحد عرّابي حزب الاستفتاء Referendum Party الذي تزعمه جيمس غولد سميث James Goldsmith والذي كان خصماً عنيداً لأوروبا، كان له دور إيجابي في تحقيق الفوز في الاستفتاء الجاري سنة 1975 حول عضويتنا في المجموعة الأوروبية (وكذلك فعل غولد سميث نفسه). وكذلك كان موقف جون ويلكنسون John Wilkinson، أحد نواب المقاعد الخلفية، والذي حظي بأهمية في البرلمان بسبب موقفه المتشكك من أوروبا، كان من أشد المؤيدين لإدوارد هيث، وكان على قناعة أكيدة بأن مصيرنا مرتبط بالتكامل مع أوروبا. ومن هؤلاء أيضاً المؤرِّخ والمفكِّر الراحل ماكس بيلوف Max Beloff الذي ذهب في معارضته كل مذهب حتى أنه وضع كتاباً يشجب فيه معاهدة ماسترخت وهو الذي قبل عقدين من الزمان كان ينادي بـ «نظام أوروبي فدرالي» في مؤلف آخر من مؤلفاته. وليس هؤلاء وحدهم في حركاتهم الالتفافية.

لم تكن سخرية الأقدار لتتوقف عند شخصيات غير ذات أهمية. فقد شارك في هذه الحملة لاعبون أكثر شأناً وأكثر أهمية. من هؤلاء مارغريت تاتشر التي كان عداؤها المتأخر لكل ما هو أوروبي أمراً يدهش الناظرين، كانت من خلال أعمالها وهي رئيسة للوزراء قد قربتنا كثيراً من الاتحاد الأوروبي، وكانت في الثمانينات تدفع بكل قوة وإخلاص نحو سوق حرة للبضائع والخدمات تضم أوروبا كلها، فكان هذا تطوراً أيّده البيروقراطيون الأوروبيون وعارضته بشدة الأصوات المنادية بالحماية في جميع أنحاء ما كان يعرف آنذاك بالمجموعة الأوروبية. ومضت دون رادع تدفع إلى جانب حلفائها غير المتوقعين نحو ما كان في ذلك الحين قضية جيدة، مصممة على كسبها، وفعلاً كسبتها ـ ولكن بثمن. وكان ذلك الثمن تلك التنازلات التي قدمتها في القانون الأوروبي الموحد لسنة 1985، عندما تنازلت عن شيء مثير جداً في موضوع اتخاذ القرارات بالأغلبية ـ وهذا من حيث الجوهر فيه تنازل جزئي عن سيادتنا في صنع القرارات، مقابل حصة في سيادة جماعية ـ الذي كنا نراه منذ انطلاقة المجموعة الأوروبية. وما أن عادت من المفاوضات حتى أخذت تمتدح الاتفاقية التي توصلت إليها بكلمات دافئة وتبناها مجلس العموم بكل سهولة وخلال أيام قليلة. أما جون بيفن John Biffen الخصم العنيد للمجموعة الأوروبية، فقد كان آنذاك زعيم الأغلبية البرلمانية في مجلس الوزراء، وقد تقدم باقتراح للبرلمان «يعتبر مقصلة» يقضي بتحديد زمن المناقشة واستصدار التشريع ليصبح قانوناً في زمن أكثر سرعة.

كان القانون الأوروبي الموحد Single European Act قد أثار شهية كل من في القارة من أجل عملية صنع القرار ضمن المجموعة وغذى طموحاتهم. تضمن هذا القانون أول إشارة رسمية للاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي، وأعطى القوة للحجة القائلة بأن العملة الواحدة أمر ضروري جداً للسوق الواحدة، وشدد الدعوة لتنسيق وتوحيد السياسات. كانت الرياح تسوق أشرعة

المنادين بالفدرالية. وفي السنوات التالية، وبينما كانت مارغريت تاتشر تقاوم الامتداد المنطقي لتلك التغييرات التي ابتدأتها، لا بد أنها فكّرت كثيراً في نفسها كيف أن نجاحها في قضية السوق الواحدة قد سرَّع هذه التغييرات.

تلك هي خلفية معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تم الاتفاق عليها في ماسترخت والتي كانت قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور عندما استلمت منصب رئيس الوزراء (انظر الفصل الثاني عشر). كانت المفاوضات صعبة وتمكنت خلالها من استبعاد كثير من الأفكار غير المقبولة لنا. وقد استبعدت بعبارات صريحة إلزام بريطانيا بالانضمام إلى العملة الواحدة ومن الاتفاقيات الخاصة بالشؤون الاجتماعية، ونتيجة لهذا الموقف استبعدت هذه الاتفاقيات كلية من المعاهدة (رغم أن شركاءنا اتفقوا عليها خارج إطار المعاهدة). وقد قوبلت هذه النتيجة بكثير من الاستحسان في مناقشات مجلس العموم، وأهم من ذلك كله من جانب الكثير من النواب المحافظين الذين أدلوا بأصواتهم ضد المعاهدة بعد فوزهم في الانتخابات ليلة وراء أخرى. ولم يبق معادياً لها وغير مقتنع بها سوى عدد ضئيل من المتشككين بالشأن الأوروبي منذ وقت طويل. وفي ذلك الحين لم يلحظهم أحد وعدّهم الجميع لا علاقة لهم حتى من جانب من تحالفوا معهم. لقد وقّع على المعاهدة بالنيابة عن بريطانيا في شهر شباط / فبراير سنة 1992 نورمان لامونت وزير المالية وفرنسيس مود بالنيابة عن وزير الخارجية وكلاهما أعربا عن استحسانهما الشديد لها، حتى أن فرنسيس في وقت لاحق كان يمسك قلم الحبر الذي به وقّع على المعاهدة ويرفعه للأعلى متباهياً وفخوراً به.

والآن بدأت جهودنا المضنية للحصول على موافقة البرلمان على ما كنت قد فاوضت عليه. في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1992 كان يفصلنا عن موعد الانتخابات العامة مدة ثلاثة أشهر فقط. قررت أن أنتظر حتى انتهاء الانتخابات لأتقدم بالتشريع لمجلس العموم فتصبح الاتفاقية قانوناً. والآن وأنا

أستعيد بذاكرتي تلك الأيام، أجد الكثيرين قد انتقدوا هذا التأخير مع أن أحداً في تلك الأيام لم يعبِّر عن استيائه إزاءه. والواقع إن محاولة دفع مشروع القانون في البرلمان في ذلك الوقت كان من شأنه أن يجنبنا وبكل تأكيد أسوأ أنواع الإفراط الذي حصل فيما بعد. لكن كانت ثمة عقبات خطيرة تمنعنا من ذلك. أولها أن مشروع القانون لم تكن قد وضعت مسودته بعد. وثانيها أن تقديم المشروع للبرلمان كان يعني إرجاء عشرات مشاريع القوانين الأخرى التي كانت على وشك الاكتمال. والعقبة الثالثة، حتى لو ضحينا بمشاريع القوانين الأخرى يكون الوقت قد نفد ودخلنا في الانتخابات ولا يكون التصديق على المعاهدة قد اكتمل. وهذا يعني عوداً على بدءٍ بعد الانتخابات الجديدة. وعلاوة على ذلك، لم يكن الوضع يقتضي الاستعجال. فالمفاوضات لقيت قبولاً رائعاً في المجلس حتى اعتقدت أن التصديق عليها بعد الانتخابات لن يواجه أية عراقيل.

وعندما التأم المجلس الجديد في انعقاده بعد الانتخابات في شهر أيار / مايو 1992 ظل الوضع على حاله، دون تغيير. نالت الاتفاقية أغلبية كبيرة من جميع أوساط مجلس العموم ومن نواب حزب المحافظين. حتى النواب الذين تمردوا فيما بعد امتدحوا معاهدة ماسترخت في كل خطبهم أثناء حملاتهم الانتخابية، ومنهم السير تريفور سكيت Sir Trevor Skeet. لكن تغييراً قد حصل، وهو تغيير على جانب كبير من الأهمية. انخفضت أغلبية الحكومة إلى 21 ويوجد ما ينوف عن 21 من المتشككين في مقاعد حزب المحافظين.

أدركت الخطر، وأحسست به. كيف لا؟ وإشارات الإنذار موجودة. في سنة 1991 تغلب نورمان فاولر Norman Fowler بأغلبية ضئيلة جداً على بيل كاش Bill Cash النائب عن دائرة ستافورد Stafford والخصم الذي لا يلين لكل شيء له علاقة بأوروبا ليترأس اللجنة الأوروبية من نواب المقاعد الخلفية. وقد حصل كاش على 90 صوتاً. وكنت قد توصلت إلى قناعة في حديثي مع ريتشارد رايدر

قبل الانتخابات أن نحواً من 50 عضواً من أعضاء البرلمان الذين خرجوا من المجلس كانوا موالين لنا ومن أنصار أوروبا في حين أن الكثيرين من نواب الجيل الجديد، الأحدث سناً، الذين حلّوا محلهم في مقاعد تعتبر بالنسبة لنا دوائر انتخابية مأمونة، وفوزنا فيها مضموناً، يتخذون رأياً مخالفاً لهم. والواقع أن تركيبة نواب الحزب تغيرت كثيراً بين سنتي 1979 و1992. فالحرس القديم القادمون من مجالس المحافظات ومجالس المدن الذين يصمدون عند الخطر وليست لهم طموحات شخصية لاستلام منصب وزاري قد ذهبوا وجاء مكانهم جيل من السياسيين المحترفين، وبصفتهم يدافعون عن الايديولوجية لا يبدو أنهم يدركون بأن بقاء حزب المحافظين ونجاحه يعتمد أساساً على الانضباط الذاتي المؤسساتي.

لقد أراد معظم الذين جاؤوا حديثاً إلى البرلمان. أو توقعوا في أحسن الحالات، أن يصبحوا وزراء خلال أشهر معدودة من وصولهم إلى ويستمنستر Westminster. وقد التقى أربعة من هؤلاء النواب الجدد لسنة 1992 مع كبير حاملي السوط Chief Wliep في سنة 1993 يسألون متى سيصبحون وزراء. سلوك لم يفكر به أحد من نواب الأجيال السابقة.

والفئوية أيضاً تم تشجيعها خلال الثمانينيات. فكان الوزراء يلقون الدعم، أو الدمار، من هذه الفئوية والانحياز إلى الفئات. وكان يتم انتخاب مسؤولي المقاعد الخلفية في المجلس حسب الفئات. والوظائف الوزارية صارت تطلب وفق الفئات. بدأ حزب المحافظين يقلّد عيوب ونقائص حزب العمال القديم، وعليه أن يدفع الثمن السياسي لهذا السلوك وهذا ما حصل في نهاية المطاف.

بينما نكبر ونتعاظم في فئتنا،

نكون دون حماس في المعركة،

لماذا لا يحارب الرجال كما كانوا يفعلون

بكل شجاعة في الأيام الخوالي.

هذا بالطبع كلام ماكولي Macaulay(*) جاء في كتابه «أناشيد من روما القديمة Lays of Ancient Rome». ونجده يعبِّر أصدق تعبير عن حال النواب الجدد الذين أوضحوا موقفهم سريعاً بأنهم على استعداد لمعارضة المعاهدة ومعارضة رئيس الوزراء الذي وافق عليها، على حدٍّ سواء. فكانوا كما وصفهم أحد أفراد جماعتهم آلان دنكان Alan Duncan «مدربين للقتال» وبدأوا يمارسون أساليبهم القتالية من أول لحظة.

وبالرغم من ذلك، وفي أعقاب الانتخابات مباشرة مضى مشروع قانون ماسترخت دون عراقيل أو صعوبات في القراءتين الأولى والثانية. وبعدئذ، فتحت أبواب الجحيم مشرعة على مصراعيها وذلك بتاريخ 2 حزيران / يونيو سنة 1992 حين رفض الدانمركيون في الاستفتاء الشعبي الاتفاقية التي وقعتها حكومتهم في ماسترخت بأغلبية ضئيلة. وهذا يعني أن المعاهدة لن تصبح نافذة المفعول في أي مكان في أوروبا إلاَّ إذا غيَّر الدانمركيون رأيهم، أو إلى أن يتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على اتفاقيات جديدة. وكان واحد من هذين الاحتمالين، أو كلاهما، ممكن. وكما سيتضح فيما بعد فإن سياستنا المستقبلية سوف ترتكز على هذين الاحتمالين وأرجحيتهما.

كانت نتيجة الاستفتاء في الدانمرك حظاً سيئاً بانتقام مزدوج بالنسبة لي.

---

(*) توماس بابنغتون ماكولي Thomas Babington Macaulay (1800 ـ 1859) 1st. مؤرخ وسياسي بريطاني، تلقى علومه في جامعة كامبردج التي تخرج منها سنة 1822 وعمل محامياً. انتخب عضواً في البرلمان لأول مرة سنة 1830. عين في المجلس الأعلى للهند (1834 ـ 1838) وكانت له إسهاماته في تحسين النظام التعليمي في شبه القارة. بعد عودته إلى إنكلترا انتخب نائباً في البرلمان مرتين وعين وزيراً للحربية (1839 ـ 1841). أشهر مؤلفاته «تاريخ إنكلترا منذ اعتلاء الملك جيمس الثاني العرش» ويقع في خمس مجلدات ويعتبر من أعظم كتب التاريخ عند حزب الأحرار Whigs ويعكس الرأي الأكيد للمؤلف بأن تفوق بريطانيا العظمى يكمن في انتصار الحرية والتقدم. أنعم عليه الملك بلقب «بارون» سنة 1857. (المعرّب).

فقد كانت بريطانيا بصدد استلام الرئاسة الدورية لمجلس وزراء المجموعة الأوروبية، وفي الوقت نفسه كان إنقاذ المعاهدة قد ألقي بين يديّ. وفي البرلمان كان مشروع القانون الخاص بتطبيق هذا التشريع في طريقه للدراسة لدى اللجنة المختصة في اليوم التالي مباشرة.

لم يُعرف عن الدانمركيين أن يتسبَّبوا بمثل هذه الفوضى منذ عهد الفايكنغز Vikings(*) وأوج عظمتهم. وفي لحظات كهذه تنهار الدبلوماسية الدولية الهادئة. كنا بحاجة لأن نعرف نوايا الحكومة الدانمركية قبل أن نقرر كيف تسير أمورنا. وهذا أمر مستحيل، إذ لم نستطع أن نتصل برئيس وزراء الدانمرك أو وزير خارجيته. لعلهما كانا يحاولان التغلب على ما نجم عن هذا الاستفتاء.

إزاء هذا الوضع عقدت اجتماعاً ضم دوغلاس هيرد وريتشارد رايدر وعدداً من زملاء هذا الأخير في مكتب حامل السوط، لنتدارس ما إذا كان من الحكمة أن تبدأ مرحلة دراسة اللجنة لمشروع القانون في اليوم التالي. وقررنا البدء بهذه المرحلة رغم أن الوضع لا يبشر بالخير. ورداً على سؤال طرحته أجاب ريتشارد رايدر: «سوف نحصل على التأييد لمشروع القانون إذا دفعنا بقوة. لكن سوف تسيل دماء كثيرة». كما وافق دوغلاس هيرد على إجراء مقابلة إذاعية لتوضيح موقفنا من برنامج Today الذي تبثه الإذاعة الرابعة لمحطة BBC.

وانطلق حاملو السوط عبر الممر الواصل بين المبنى رقم 10 والمبنى رقم 12 حيث عرينهم وهم يفكرون بالاستنتاج الذي توصلنا إليه. وفي طريقهم، وبينما هم في المبنى رقم 11 التقوا نورمان لامونت (كما قيل لي فيما بعد) الذي كانت لديه ردة فعل مختلفة إزاء رفض الدانمركيين لمعاهدة ماسترخت. ففي رأيه أن نتيجة الاستفتاء هذه «أفضل كثيراً» من النصر الذي حققناه في الانتخابات

(*) الفايكينغز من الأقوام الإسكندنافية الذين جابوا البحار يعيثون نهباً ودماراً على سواحل بحر الشمال وسواحل أوروبا الغربية في الفترة الممتدة بين القرنين الثامن والعاشر الميلاديين. (المعرّب).

قبل بضعة شهور. مثل هذا الموقف المتشكك المفاجئ لم يكن ظاهراً عليه عندما جلس إلى جانبي ونحن نفاوض في ماسترخت. ولم يعبر عن وجهة نظره هذه حينذاك.

كان دافيد ديفيز David Davies، حامل السوط المختص بالشأن الأوروبي، ذو الطبع الحاد، والمستعد للقتال، تواقاً لممارسة الضغط. وكذلك كان حال تريستان غاريل جونز، وزير الدولة في وزارة الخارجية المسؤول عن الشؤون الأوروبية. ومع ذلك لم أشعر بالراحة إزاء هذا الوضع، وشاطرني في مشاعري هذه ريتشارد رايدر. لقد شعرنا أن التشريع سوف يواجه العراقيل. وقد ازداد موقف المتشككين بالشأن الأوروبي صلابة بانضمام عدد من الزملاء إليهم لم يرغبوا بتحمل أعباء نضال عدواني شاق على منبر مجلس العموم من أجل معاهدة قد تخفق نهائياً إذا لم يصادق عليها الدانمركيون، أو الفرنسيون بعد انتهاء الاستفتاء لديهم.

ولكن، بعد دراسة ثانية، توصل حاملو السوط إلى رأي يعارض التقدم حالياً إلى مرحلة دراسة اللجنة لمشروع القانون. اتصلوا بي وأعلموني رأيهم ووافقت على إعادة التقييم التي أجروها وطلبت إليهم أن يعلموا مجلس الوزراء بقرارهم هذا. فاستخدم دوغلاس هيرد لقاءه مع برنامج Today ليعلن أن مرحلة دراسة اللجنة سوف ترجأ حالياً إلى أن تتضح نوايا حكومة الدانمرك.

فهل كانت هذه الخطوة صائبة؟ لست واثقاً من الجواب، إذ من الممكن تقديم الحجة القوية في أي من الحالتين لو أننا مضينا قدماً قد نستطيع أن نمرِّر التشريع، وقد ينجح اعتماداً على ما تلقاه من دعم أثناء القراءتين الأولى والثانية. لكن ذلك مجازفة لا تخلو من المخاطر لا سيما وأن حزب العمال سوف يستخدم نتيجة الاستفتاء الدانمركي ذريعة لمعارضة تحمل كل الأذى. ولو أن الحال كان كذلك ـ حيث أن سلوكهم فيما بعد يوحي بأنهم كانوا سيفعلون ذلك ـ عندئذ يكون مشروع القانون قد أرجئ بصورة خطيرة في

أفضل الحالات، أو خسرناه في أسوأ الحالات. والأمر الصحيح بكل تأكيد أنني كنت قادراً على تمرير المشروع سريعاً اعتماداً على تأييد من حزب العمال وحزب الديمقراطيين الأحرار وحدهم دون سواهم. لذلك وجدت من الصواب ألاَّ أدخل في معركة قد تسبب الانقسامات ونحن في غنى عنها، وأن أنتظر إلى أن يتضح الموقف الدانمركي. والأهم من ذلك أنني كنت أحس بعداء شديد نحو أوروبا داخل صفوف الحزب. لذلك حرصت على عدم إشعال نار قبل أوانها، وقد يعرضني ذلك لاتهامات بالاستفزاز وقد يستخدم لتسويغ معارضة أكثر قوة.

على أية حال اتخذ القرار بالتأجيل ومع هذا القرار وضع التشريع على الرف، ولم يعد للحياة مرة أخرى إلاَّ بعد انقضاء عام إلاَّ قليلاً. في تلك الأثناء نشطت فايروسات المتشككين في الشأن الأوروبي وبدأت عدواها تنتشر في الأنسجة الجديدة. وظهرت أعراضها، في اليوم التالي لإعلان نتيجة الاستفتاء الدانمركي أقدم الوزير السابق مايكل سبايسر Michael Spicer وهو نائب في البرلمان عن دائرة Woncestershire East على استطلاع رأي عدد من نواب المقاعد الخلفية ومن بينهم نواب جدد من أمثال نيرج ديفا Nirj Deva وجون ويتنغريل John Whittingdale ومايكل فابريكانت Michael Fabricant حول «اقتراح للبرلمان في أول النهار Early Day Motion» يدعو إلى اعتماد طريقة جديدة في التعامل مع الشأن الأوروبي. وبالتالي تقدم باقتراحه هذا إلى المجلس، وأخذ بيل كاش Bill Cash يطوف أرجاء المجلس قائلاً للنواب «إن رئاسة مجلس الوزراء تريدكم أن توقعوا على هذا». لا أتصوَّر ما الذي دعاه ليقوم بهذا. ربما كان يظن أنهم قد يساعدونه فكانت النتيجة أن تسعة وستين نائباً وافقوا على الاقتراح ـ وهذا العدد أكبر من ثلث عدد النواب المحافظين في المقاعد الخلفية.

يعتبر «اقتراح أول النهار Early Day Motion» الطريقة البرلمانية لأسلوب

كتابة الشعارات المعادية للحكومة على الجدران، لذلك لا يهتم حاملو السوط بها كثيراً. لكنهم في هذه المناسبة أظهروا اهتماماً كبيراً، إذ عرفوا الضرر الكامن فيها منذ اللحظة الأولى. وبهذه المناسبة أذكر أن واحداً من هؤلاء النواب الجدد الذين يملأهم الطموح قال مبتهجاً لحامل السوط: «ربما يهمك أن تعرف أنني قد وقَّعت على EDM» [وهو يقصد طبعاً اقتراح أول النهار]، ذكر هذا لحامل السوط وهو ينتظر أن يسمع كلمة شكر من حامل السوط على موقفه «المؤيد» ذلك.

أجابه حامل السوط: «وهل تعرف ماذا تعني EDM»؟

قال النائب: «كلا!»

فردَّ عليه حامل السوط مجيباً على سؤاله: «إنها تعني الأعضاء الأغبياء جداً»

Edm § Extremely Dim Members.

ومضى هذا النائب يجرِّر أذيال خيبة أمله.

وفي الردهات الفاصلة بين بوابتي التصويت «نعم» و«لا»، نشط حاملو السوط في جهودهم لإزالة ذلك الضرر. من حاملي السوط هؤلاء دافيد لايتباون David Lightbown وهو رجل ضخم الجثة، عريض المنكبين، فظ في تعامله، أجش الصوت، لكن هذه الصفات تخفي طبيعة لطيفة المعشر. دنا دافيد من أحد النواب الجدد الأغرار وقال له بصوته الأجش: «اسحب اسمك من اقتراح أول النهار EDM. لقد أفسدت مستقبل حياتك السياسية». وهذا أسلوب دافيد المعروف جيداً لدى النواب القدامى، ولا يعرفه النواب الجدد.

بيد أن مثل هذه اللهجة الحادة لا تنفع كثيراً عندما يتعلق الأمر بمعاهدة ماسترخت. منذ فترة وجيزة كان عدد النواب الذين صوتوا ضد مشروع القانون في قراءته الثانية واحداً وعشرين فقط. والآن وقع على اقتراح أول النهار EDM تسعة وتسعون نائباً.

ثم برز أمامنا شيء آخر. في السابق كان ثمة حفنة من المتشككين الذين عارضوا مارغريت تاتشر، ولم تضعف الأغلبية التي كانت تتمتع بها أمام هذه المعارضة. أما الآن، فإن هذه المرأة التي ارتقت إلى رتبة النبلاء حديثاً وأصبحت البارونة تاتشر Baroness Thatcher تقف إلى جانبهم، ومعها عدد من النواب الذين كانوا في حكومتها واليوم نجدهم في كلا المجلسين، مجلس اللوردات ومجلس العموم. منهم نورمان تيبت (الذي أصبح اللورد تيبت Lord Tebbit الذي عمل علانية لتأجيج نيران التمرد، وكذلك كينيث بيكر Kenneth Baker الذي تتغيَّر مواقفه مع تغير اتجاه الرياح، والذي كان مؤيداً لنتائج مفاوضات ماسترخت في مجلس الوزراء وفي البرلمان أيضاً، دعا الحكومة من موقعه في المقاعد الخلفية «لأن تعيد النظر» متوقعاً هزيمة مشروع القانون.

لقد بدأت مارغريت تاتشر، منذ لحظة إعلان نتيجة الاستفتاء الدانمركي، حملتها المكثفة لحمل النواب المحافظين في المقاعد الخلفية على معارضة الحكومة وهزيمة المعاهدة. وقد اتصل جيرالد هوورث Gerald Howarth، النائب السابق الذي عمل سكرتيراً لمارغريت تاتشر للشؤون البرلمانية وبقي إلى جانبها. يعد من النواب الجدد بالنيابة عنها ودعاهم للاجتماع بها لتقنعهم بالتصويت ضد معاهدة ماسترخت.

كانت حادثة فريدة من نوعها في تاريخ حزبنا. رئيسة وزراء سابقة تقوم بتشجيع نواب المقاعد الخلفية من حزبها، ومعظمهم يجلها ويحترمها، لقلب سياسة من خلفها في المنصب، وهي سياسة تعد التزاماً ببيان انتخابي أعلن على الملأ قبل أقل من ستة شهور. لقد كان موقف مارغريت تاتشر المؤيد لهزيمة التشريع الخاص بمعاهدة ماسترخت هو الذي حوَّل عمل حاملي السوط من مهمة صعبة إلى مهمة مستحيلة. وأكثر من ذلك، بدأت مارغريت تظهر في كل مكان لترى كيف تستطيع أن تحرِّك الحزب نحو موقف أكثر تشكيكاً في الشأن الأوروبي. وفي بداية خريف سنة 1993 أخذت تشيع بين أصدقائها أنها تأمل

بإجراء انتخابات لزعامة الحزب قبل سنة من حلول موعد الانتخابات العامة القادمة، وأنها تطمح لأن يفوز بهذه الزعامة مايكل بورتللو Michael Portello.

في جلسة البرلمان الخاصة بأسئلة موجهة إلى رئيس الوزراء بتاريخ 3 حزيران / يونيو سألني نيك كينوك إذا كنت أوافق أن يقوم المجلس بمناقشة تقرير [حول تداعيات نتيجة الاستفتاء الدانمركي التي ظهرت في اليوم السابق] قبل وصول أي تقدم في المناقشة حول مشروع القانون؟» لقد أفضى هذا السؤال إلى ما صار يعرف باسم «المناقشة التمهيدية Paving Debate». ومع أن هذا النقاش ليس ضرورياً وفق أصول الممارسة البرلمانية، إلاّ أني اعتقدت أنه من الصواب إتاحة الفرصة لإثارة نقاش برلماني حول اهتمامات شرعية. فمثل هذه الخطوة تضع بسلك التشغيل في مكانه المخصص وتبعث الحياة في التشريع بعد فترة من السكون. وما كنت لأعرض هذه الفرصة لو أنني عرفت بأمر تلك القنبلة النيترونية السياسية والاقتصادية التي كانت على وشك الانفجار بصورة «يوم الأربعاء الأسود».

في أواخر صيف سنة 1992 تعطل العمل في المبنى رقم 10 بسبب الإصلاحات اللازمة في أعقاب الخراب الذي سببته القنبلة التي ألقاها الجيش الجمهوري الإيرلندي في السنة السابقة. لذلك عقدت اجتماعاً مع حاملي السوط المسؤولين عن إعادة دراسة مشروع قانون ماسترخت في الحجرة المعروفة باسم Cobra Room، وهي حجرة باردة تقع تحت سطح الأرض بشارع داوننغ ستريت، تضاء بمصابيح النيون وتستخدم عادة للإدلاء بالإيجازات الصحفية. طرح ريتشارد رايدر ودافيد ديفيز مزايا إتاحة الفرصة للتصويت الحر على هذا المشروع ـ أي إجراء التصويت دون تدخل حاملي السوط.

كانا يحبذان هذه الفكرة لكنني لم أوافق عليها. فالتصويت على مشروع قانون دون تدخل حاملي السوط يزيد من حدة الشقاق داخل حزب المحافظين ويشجع المتشكّكين للخروج متسلّلين من مخابئهم، وربما تتكون إغراءات لدى

نصف عدد نواب المقاعد الخلفية في حزب المحافظين ليدلوا بأصواتهم ضد المشروع، ونكون عندئذ مجبرين للاعتماد على تأييد غير مضمون من المعارضة من أجل تبني هذا القانون. وهذه حجج قوية. لكن السبب الذي دعاني لرفض فكرة التصويت الحر، دون تدخل من حاملي السوط يكمن في أن رفضي هذا قائم على أساس مبدئي وهو «أننا وافقنا على القانون كحكومة واحدة، وعلينا أن نقدمه بصفتنا الحكومية». ولا أريد التسلّل من الخلف. لقد وافقت حكومة حزب المحافظين على المعاهدة بعد التشاور مع مجلس العموم حول موقفنا التفاوضي، وحصلت على المصادقة من الناخبين على هذه السياسة. ولحزب المحافظين في البرلمان التزام يتوجب عليه أن يفي به، وإلاّ فلا مكان لنا في الحكم.

لدى خروجهما من هذا الاجتماع سأل دافيد ديفيز زميله حامل السوط المساعد جيمس أربوثنوت James Arbuthnot: «ما رأيك في هذا؟» كانا يعرفان جيداً أنني من خلال إصراري على التصويت بتدخل من حاملي السوط فإنني أربط مصيري بمصير مشروع القانون هذا ـ إن سقط المشروع فسوف أسقط.

أجاب جيمس: «أمر مثير للأعجاب، لكنه مثير للذعر أيضاً».

في يوم الأربعاء الأسود، السادس عشر من أيلول / سبتمبر سنة 1992، انسحب الجنيه الاسترليني من آلية سعر الصرف من خلال كارثة معلنة (انظر الفصل 14). ومنذ ذلك التاريخ هيمنت على «الأجندا» السياسية نزاعات داخل حزب المحافظين حول دور بريطانيا في أوروبا. غير أن الفرص والتحديات الحقيقية التي تقدمها لنا هذه العضوية في الاتحاد الأوروبي لم تنعكس بشكل منصف في خضم هذا الصراع. تم استبعاد الأسلوب التحليلي لتحل محله العواطف. صار يُنظر إلى أوروبا بمنظارين فقط، فهي إما «جيدة» أو «رديئة»؛ إما أن يكون المرء «متخوفاً من أوروبا» أو «محباً لأوروبا» ـ إما أن يكون «معنا» أو «ضدنا». هكذا أصبح الاختيار بصورته المبسطة، السخيفة التي تدعو

للضحك. وصارت الانقسامات داخل الحزب غنيمة مفتوحة. واستحالت التصدعات إلى فجوات سحيقة. وترسخت الفئوية.

وهكذا نجد أن «يوم الأربعاء الأسود» قد حوَّل ربع قرن من القلق وعدم الارتياح إلى رفض بات لأي انخراط أكثر اتساعاً في أوروبا. كما نجد أن الكثير من أعضاء حزب المحافظين قد ألقوا المنطق جانباً. وطافت أنهار المشاعر العاطفية فحطَّمت الحواجز. لقد أيقظ يوم الأربعاء الأسود مشاعر لدى القليلين فقط من زملائي حوَّلت حب المرء لبلاده إلى قومية وعزلة تحمل الحقد والكراهية للآخرين. أو بعبارة أخرى، باتت أقلية صغيرة جداً ليست فقط محبة لبريطانيا بل معادية لكل ما هو أجنبي. فكان هذا التحوُّل في نظر أولئك الذين يؤمنون بحزبية محافظة متسامحة وبراغماتية لها تطلعات نحو الخارج مزعجاً من الأعماق.

وقد فكر على هذا النحو عدد كبير من النواب المحافظين. ولم يزد عدد المتمردين عن الأربعين، وثمة أكثر من خمسين نائباً من حيث المجموع تحدثوا عن مواقفهم بصوت عالٍ ـ رغم أن عدداً كبيراً من الآخرين قد صفقوا لهم ـ لكنهم ظلوا صامتين. وأصبحت تسمية «المتشكك بما يتعلق بأوروبا» العملة المتداولة في هذه الأيام، مع أنها تتضمن في ثنايا معانيها التجانس الذي يفتقر إليه المتمردون. ومن هذا التمرد كان ما يقرب من خمسين عضواً يخرجون أو يدخلون إليه كلما اختلفت القضايا واختلفت الأزمان. كان بعضهم يعبِّر عن مخاوف حقيقية من معاهدة ماسترخت، بينما كان الآخرون يستخدمون المعاهدة غطاء لعدائهم السافر لعضوية بريطانيا في المجموعة الأوروبية. وقليلون جداً كان اهتمامهم بأوروبا أقل من اهتمامهم بإزاحتي عن منصبي، ففرحوا وابتهجوا بالدعاية التي حققها لهم تمردهم. بعضهم لم يملك نظرة متوازنة للموضوع الأوروبي ولم يروا فيه إلاَّ تهديداً. وكثيرون شعروا بعدم الارتياح لأثر ما كانوا يفعلون في الحكومة والحزب. والقلة القليلة من المتشككين استاؤوا لأن أحداً

لم يعترف بما لديهم من مواهب، رغم أن المرء قد يحتاج إلى تلسكوب طويل المنظار ليرى هذه المواهب في بعض الحالات. وآخرون أحسوا بالمرارة إزاء النهاية التي وصلت إليها حياتهم المهنية كوزراء في الحكومة فرأوا فيها نهاية جاءت قبل أوانها. لكن المتمردين كلهم جمعتهم معاً حقيقة واحدة مفادها أن الأغلبية الضئيلة التي نتمتع بها في البرلمان تعني أنهم بغض النظر عمن يكونون أو يفكّرون فإن الأهمية تعود إليهم عندما يصل الأمر إلى تبني تشريع معين في المجلس، وبالتالي لديهم قبضة القفل على عنق الحكومة.

وقد كان للمتمردين تمويلهم الخاص. إذ كانت تأتيهم الأموال من الملياردير السير جيمس غولدسميث Sir James Goldsmith المتخوف من أوروبا، بالإضافة إلى مصادر أخرى دون شك. كان مقرهم في شارع Great College St. في ويستمنستر Westminster يعود في ملكيته إلى Alistair McAlpine أليستير ماك ألباين الخازن السابق للحزب والذي نأى بنفسه عنه. وهو معروف لدى الكثيرين بأنه شخص يحب المرح وله شعبيته. يلتزم الصمت والقليل من الكلام بحضوري، وبالتالي صار خصمي وعدوي. كان ضلوعه مع المتشككين أمراً غريباً يثير الفضول. سمعه بعض الزملاء سنة 1993 يقول إن كينيث كلارك ينبغي أن يكون زعيم الحزب. وفي سنة 1994 استقرت مشاعره في هذا الشأن مع مايكل هيزلتاين. ومع أن كين ومايكل كانا أكثر حماساً مني نحو التكامل مع أوروبا، إلاّ أن هذا لم يمنع ماك ألباين من الانشقاق عن الحزب والانضمام إلى حزب غولدسميث المغالي في تشككه والمسمَّى حزب الاستفتاء Referendum Party وذلك وسط الكثير من الضوضاء والضجيج قبل انتخابات سنة 1997.

كان بيل كاش يتواجد على الدوام في غرفة العمليات الخاصة بالمعارضة البرلمانية للمعاهدة. اقترع ضد الحكومة متجاوزاً خطوط حاملي السوط وبعدد أكثر من المرات من أي متشكك آخر، ولم يمنعه ذلك من التأكيد للآخرين أنه كان «على اتصال دائم» معي ومع وزير الخارجية. ومن المعلومات التي رسخت

لي استطعت أن أستجمع معلومات مفادها بأنه يعتقد بأنني أريده أن يستمر في تمرده لكي «نضغط» على الاتحاد الأوروبي علّه يغير مساره. إن كان حقاً يظن ذلك، فهو مخطئ دون أدنى شك.

يبدو أن كاش لم يدرك مدى الضرر الذي يتسبب به. كان يعتقد، كما أظن، أن كل ما علينا فعله هو أن نلقي بأنفسنا في صف المعارضة لأوروبا وبذلك نجعل كل من في هذا الوطن يقف إلى جانبنا. كان كاش محامياً بارعاً يكثر القراءة، وهو مهووس في الشأن الأوروبي، ويستطيع أن يتلو عن ظهر قلب مقاطع مطولة من نصوص معاهدة ماسترخت. ويرجع في أصوله إلى الليبرالي الراديكالي الإنكليزي جون برايت John Bright الذي عاش في القرن التاسع عشر، ويفتخر بنسبه هذا ويهوى التأكيد في كثير من المناسبات أنه لا يشاطر المتمردين الآخرين بأي من إرثهم اليميني.

في سنة 1997 وعندما انتهى كل شيء وخسرنا الانتخابات التقيت به مصادفة في مجلس العموم في إحدى الليالي وعرضت أن أستضيفه إلى كأس من الشراب. قَبِل وجلسنا نتجاذب أطراف الحديث، ونضحك معاً وطلبت له كأساً مزدوجاً من مشروب الشوكران hemlock وطال الحديث بيننا، وكان ودياً للغاية، تناول في معظمه مباريات الكريكيت وهو الموضوع الوحيد، دون غيره، الذي يجمع الحماس المشترك بيننا.

ومن المتمردين ذوي الأهمية في مواقفهم تيريزا غورمان Teresa Gorman. أذكر أنني ذات مرة طلبت إليها أن تأتي لمقابلتي مساءً قبيل الاقتراع في مجلس العموم حين كانت نتيجة التصويت متعادلة. جاءت وجلست ثم ابتدأت حديثي معها على النحو التالي: «الآن، يا تيريزا، بمقدورك أن تفعلي شيئاً لأجلي، قلما فعلته سابقاً، وليس هذا بالأمر الشاق عليك. بل قد تستمتعين بفعله». اتسعت حدقتا عينيها وهي تنظر إليّ، وتابعت كلامي: «بمقدورك أن تدلي بصوتك لصالح الحكومة».

لكنها لم تفعل ذلك في تلك الليلة كما لم تفعل في مناسبات كثيرة غيرها. كانت تيريزا امرأة دافئة المشاعر حادة الذكاء تحب أن تلفت الاهتمام إليها. وكانت غير عادية، استثنائية بين أولئك المتشككين بالشأن الأوروبي حيث أنها لا تأخذ الأمور على محمل الجد. ذات مرة أثارت غضب حامل سوط مسؤول عن تخصيص الحجرات داخل مجلس العموم وقد اشتهر بميله إلى الصمت وقلة الكلام. غنَّت له على الهاتف أغنية «You're the tops» بعد أن خصص لها غرفة مكتب جيدة. كانت ترغب أن تصبح وزيرة، وكانت صريحة في طلبها لهذا المنصب، لكنها كانت منشقة خارجة عن الجماعة.

لم تكن تيريزا غبية على الإطلاق، فهي نافذة البصيرة. أذكر أنني قلت عنها ونحن نشاهدها على شاشة التلفزيون تتحدث عن «المصالح البريطانية» في أوروبا: «نحن جميعاً نضحك، لكنها عندما تضحك تقصد شيئاً». لكن المشكلة لديها، كما لدى الكثيرين من المتشككين أنها لا تدرك بأن عامة الناس أقل اهتماماً منها بالموضوع الأوروبي، وأن الانطباع الدائم عن هذا الانقسام قد سبَّب لنا ضرراً كبيراً.

كان يدير تلك الدسائس التي يحيكها المتمردون جيمس كران James Cran وكريستوفر جيل Christopher Gill اللذان أصبحا «حاملي سوط» لهؤلاء المتشككين. كان جيل بائع لحوم سابق في مقاطعة شروبشاير Shropshire أصبح نائباً في البرلمان في سن متأخرة من عمره. ليست لديه آمال باستلام منصب وزاري. وكان شخصاً لا يمكن مجاراته، متشدِّداً أكثر من كل المتشدِّدين بخصوص الشأن الأوروبي. قال عنه واحد من حاملي السوط الذين أضناهم بكلامه: «لا تحاول إطلاقاً أن تقلل من شأنه فهو ماكر كالثعلب».

شعرت بالأسى لرؤية زميل جيل «حامل السوط» لدى المتمردين جيمس كران ضالعاً في المعركة ضد الحكومة. فقد كان من القادمين الجدد إلى مجلس العموم وذا موهبة بارعة، ويقدر عندما يعجز الآخرون، أن يضع الموضوع

بأكمله ضمن السياق. ومع انتهاء حركة التمرد هذه تراجع عن موقفه هذا وعاد لتأييد الحكومة. كانت حجته في ذلك أن معاهدة ماسترخت جديرة أن يخوض المرء معركة ضدها، لكنها ليست جديرة بحرب شاملة. له مستقبل جيد في عمله، وآمل له ذلك.

من حسن طالعنا أن جيل وكران لم يسبق لهما أن عملا في مكتب حامل السوط، ولعدم وجود مهارات حاملي السوط الحقيقيين لديهما، لم تسعفهما الفرصة لهزيمتنا لا سيما وأن التكتيكات التي اتبعها حزب العمال وحزب الديمقراطيين الأحرار في التصويت ضد ما يعتقدون جعلتنا في معظم الأحيان نحصل على أقلية الأصوات، ودون أن نخسر الأصوات. ولم ينجح حاملو السوط التابعون للمتشككين سوى في إبقاء المتمردين متكتلين، وفي اصطياد بعض الزملاء الذين أظهروا إشارات نحو التصويت لصالح مشروع القانون.

ثم كان مايكل سبايسر Michael Spicer صاحب فكرة «اقتراح أول النهار» في اليوم الذي أعقب ظهور نتيجة الاستفتاء الدانمركي. فقد كان واحداً من قادة المتمردين الروحيين رغم أنه ظل على اتصال ودي مع حاملي السوط التابعين للحكومة طوال تلك الفترة. ومع ذلك، وحيث أنهم حاملو سوط، وكإجراء احترازي كانوا يأخذون كلامه دون أن يصدقوا كلمة واحدة منه. كان مايكل يظهر لي الود كلما التقيته رغم أن الشائعات كانت تملأ أجواء البرلمان بأنه من أكثر المتمردين تشدُّداً. لقد قطع رحلة طويلة من مطلع حياته العملية عندما كان عضواً في جماعة «الضغط من أجل مذهب اجتماعي واقتصادي لحزب المحافظين» وهي جماعة ضغط يسارية النزعة.

ومن المتمردين أيضاً طوني مارلو Tony Marlow الأشقر البوهيمي الذي كان من أكثر المتشككين عدائية. له رقبة قصيرة وغليظة تشبه رقبة الثور أطلق عليه زملاؤه ـ والصحافة أيضاً ـ لقب طوني فون مارلوف Tony Von Marloff، يبتهج بعمل تخريبي، دون حقد، ودونما اكتراث لنتائج أفعاله. وعندما تمت

المصادقة على المعاهدة بعد طول لأي ونزف دموي كنا بغنى عنه، ابتسم وتقدم من دافيد ديفيز حامل السوط الحكومي الذي تابع عملية المصادقة من بدايتها حتى نهايتها وشد على يده. لا بد أن ذهنه إذ ذاك كان يتجه نحو تمرد آخر.

ومنهم أيضاً جون ولكنسون John Wilkinson الذي يشاطر مارلو رأيه المعادي لأوروبا. كان جون ضابطاً سابقاً في سلاح الجو الملكي وهو حسن الأخلاق والتهذيب، يتكلّم وكأنه وزير دفاع حيث طالما حلم أن يُعيّن في هذا المنصب. وهو أيضاً قطع رحلة طويلة لينتقل من موقفه المؤيد لأوروبا إلى موقف متشكّك متشدِّد. بل فاق الكثيرين غيره في اعتقاده المؤلم بأن حزب المحافظين قد خان السيادة البريطانية.

بيد أن النواب المتمردين الذين طالت خدمتهم في البرلمان، وهم الأكثر تأملاً، عارضوا المعاهدة لأسباب مختلفة. ريتشارد بودي Richard Body، مثلاً، كان من طائفة الكويكرز Quakers(*)، بل من الجناح الأكثر ليبرالية من هذه الطائفة. وهو مراوغ ـ كان في بداية عمله مدافعاً عن البيئة ومن أنصار الحملة القائلة «الصغير جميل» ـ يزدري المناصب ولا يثق بالكتائب الكبرى، ويعتبر بروكسل رمزاً بالياً عفا عليه الزمن. وعندما أبعد حامل السوط الحافظ عن عدد من المتمردين في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1994 انضم بودي إليهم طواعية. قلت ذات مرة تعليقاً في لحظة عفوية ذهبت مثلاً بين الناس، وكان ذلك عندما ذكر اسمه أمامي: «أسمع صوت رفرفة المعاطف البيضاء». والواقع أنني كنت أشير في قولي هذا إلى خصوصية مزاجه وليس إلى سلامة عقله.

(*) طائفة الكويكرز أو هم «جماعة الأصحاب» نشأت في إنكلترا في منتصف القرن السابع عشر من أصل تعود جذوره إلى طائفة المتطهرين Puritans رغم أنهم تعرضوا للاضطهاد على يد كروميل. يؤكدون على البساطة في الملبس ويكرهون الطقوس الخارجية ويؤدون طقوس العبادة بصمت في معظمها. يقاومون العنف والحرب ودعيت طائفتهم أيضاً «بالمهتزين» لأنهم يهتزون لسماعهم كلمة «الرب». (المعرّب).

قال بودي Body مرة وبصورة علنية إنه تعرَّض للضغط لكي يؤيد الحكومة في اقتراع معين بعد دعوة خاصة من رئيس الوزراء. وقد حيَّرني أمر هذا القول ذلك أنني لم أوجه مثل هذه الدعوة. وقد اكتشفنا فيما بعد أنه كان ضحية خدعة من روري بريمنر Rory Bremner الانطباعي التلفزيوني. وعندما واجهه السير روبن بطلر Sir Robin Butler أمين عام مجلس الوزراء وأنبأه بالخديعة تلك، رفض أن يصدق في بادئ الأمر لكنه اضطر في النهاية أن يوافق. لكن مثل هذه الخدعة لم تنطل على غيره من النواب. من هؤلاء جون كارلايل John Carlisle المعادي لأوروبا الذي تسبَّب بكثير من المتاعب، جاءته مكالمة زائفة مشابهة، لكنه أحس بالخديعة فتحدث إلى حاملي السوط. ولست أدري إذا كان بريمنر Bremner الوحيد الذي حاول خداع النواب غير أن سلوكه وتصرفاته الغريبة الحمقاء هذه قد أربكت هيئة الموظفين في مجلس الوزراء.

أما ريتشارد شبرد Richard Shepherd فكان رومانسياً، ومثله مثل عدد كبير من المتشكِّكين الفضوليين، ونائباً عن West Midlands، وهو انفعالي، يهوى المثاليات ويميل إلى العاطفة. لعله كان أفضل المتشكِّكين كلهم. يؤثر العزلة، وهو سياسي عن اقتناع لا يدبِّر المكائد. له مواقف شجاعة إزاء الكثير من قضايا الحريات المدنية. يعارض فكرة الاتحاد الأوروبي لأنه رأى فيه خطراً يتهدَّد الحقوق البريطانية. يتكلم بعاطفة جياشة في مجلس العموم، وفي معظم الأحيان تتخلل صوته بعض الانقطاعات. لم ينظر بريبة إلى المؤيدين لأوروبا. وكان على سبيل المثال قريباً جداً من جاره في البرلمان روبرت رودس جيمس Robert Rhodes - James الذي يختلف عنه في الرأي اختلافاً كبيراً.

ومن هؤلاء المتمردين أيضاً الوزير السابق جون بيفن John Biffen الذي خدم طويلاً في مجلس العموم نائباً عن دائرة West Midlands. ومثله مثل ريتشارد شبرد كان جديراً بالاهتمام لما هو أكثر من عدائه للتقارب مع أوروبا. يحب القراءة ويكثر التفكير وفي بعض الحالات ليبرالي النزعة. وكان في موقفه

المتشكك متسامحاً على نحو غير مميز. وقد خيَّب آمال مارغريت تاتشر لأنه كان يفكِّر لنفسه. وهو من أقوى أنصار الدستور. لم يكن أيديولوجياً ولم يكن بطبعه محباً للانضمام إلى العصابات. قدَّم الدعم الكبير لقضية المتشككين، وانضم إليه في موقفه هذا بيتر تابسل Peter Tapsell البرلماني القوي الذي تبنى اتجاهاً يسارياً في الحزب إزاء الكثير من القضايا. كنت من المعجبين ببيتر، ولو كان وزيراً لنجح في عمله. لكنني لم أستمتع بمواهبه العالية التي تستحق عن جدارة منصب الوزير. كان يظهر ازدراءً متعالياً للكثير من المتمردين الذين وجد نفسه ضالعاً في قضيتهم وحاولت أن أبعده عنهم لكنه أبى.

النائب الذي نجح في الانتخابات البرلمانية عن دائرة ولفرهامبتون نورث ويست Wolverhampton North West والذي خلف إينوك باول Enoch Powell في مقعده عن هذه الدائرة هو نيكولاس بدجن Nicolas Budgen، المحامي القصير القامة والبخيل الذي لا يعرف دفء المعاملة، يرتدي الجوارب كثيرة الثقوب ويهوى إيذاء الآخرين. وهو يعشق رياضة صيد الثعالب والتمسك بالتقاليد الإنكليزية. ولا يستطيع المرء أن يدري بوجوده إن كان في صحبته. تبنى المواقف اليمينية المعروفة في دائرة ولفرهامبتون Wolverhampton كنوع من التحدي الفكري الذي تميز به إينوك باول. وهو متسامح لكنه تظاهر بكونه كثير النقد والبحث عن العيوب عند الآخرين، مثال ذلك عندما حاول أن يصنع قضية من موضوع الهجرة قبيل انتخابات سنة 1997، ومع ذلك لم يفلح بالاحتفاظ بمقعدة النيابي.

وقد يجد المرء بعض مزايا شخصية بدجن Budgen هذا في تصرفات جورج غاردنر George Gardiner الرئيس السابق لمجموعة 92 البرلمانية، وهو من تبنى رأي الجناح اليميني عموماً. كان جورج مصدر حيرة لي في معظم الأحيان ـ كثير العقد والالتفاف حتى ليصعب عليّ أن أفهمه، يصلح أن يكون الشخصية الرئيسية في كتاب يتحدث عن العُقد. كان يظن نفسه من أشد

المخلصين لمارغريت تاتشر، لكنه في الوقت نفسه الشخص الذي لم تفكِّر مارغريت يوماً بترقيته. عندما يأتي إلى البرلمان نواب جدد يهرع إليهم ليختبر مقدار تحملهم الأيديولوجي، وإذا رأى فيهم موقفاً أيديولوجياً سليماً يجرهم إلى زمرته، وهذه بالنسبة لهم تجربة شبيهة بلقاء عابر مع ملاك الموت. كان بفطرته مدبراً للمكائد. يعمل على تنظيم «بطاقة الدخول» للمرشحين اليمينيين إلى لجان نواب المقاعد الخلفية حتى قبل الانتخابات. يجد المتعة في التمرد ويتقن فن تشجيع الآخرين عليه. عندما انتخب رئيساً لمجموعة 92 استخدم موقعه هذا للترويج الذاتي. كان يكتب إليّ الرسائل طالباً مقابلتي ليعرض آراء المجموعة التي يترأسها، والتي أجد فيها تشابهاً غريباً لآرائه الشخصية عندما أستمع إليها. وكان يستبق لقاءه معي ببيانات يوزعها للصحافة يقول فيها إنه سوف يقابل رئيس الوزراء «ليعبِّر له عن عدم الرضا»، أو «ليطالب بإلحاح بتغيير المسار»، أو «ليدعو إلى قيادة فاعلة...». كان يحرص على أن يخبرني مَنْ مِن الوزراء ينبغي عزله لعدم الكفاءة. أو مَن منهم غير مقنع من الناحية الأيديولوجية. وبما أنه كان متيقناً من طرح هكذا موضوع، فقد كان بالطبع يفكِّر ببعض المرشحين من الجناح اليميني للحزب ليحلوا محل من ينتقدهم. وفي إحدى المرات تطاول كثيراً حتى أنني طردته من مكتبي بعد ثلاثين ثانية فقط من دخوله. وطلبت من المكتب الصحفي إخبار الصحافة بما جرى. وقد سرّ بهذه الحادثة الكثيرون، حتى أصدقاؤه، فكانت واحدة من القصص التي تندَّر بها أعضاء مجلس العموم. وقد قرَّرت جماعته في دائرة Reigate الانتخابية عدم اختياره مرشحاً عنهم في انتخابات سنة 1997. استقال من منصب حامل السوط في حزب المحافظين، وكان لفترة وجيزة عضواً في حزب الاستفتاء، ثم خاض الانتخابات بتلك الصفة، لكنه لم ينجح. لقد تحمل حزب المحافظين خسارته بكل شجاعة.

ومن المتشككين الدائمين في الموضوع الأوروبي عن قناعة الاسكتلندي

تيدي تيلر Teddy Taylor، الذكي، الذي عارض إدوارد هيث عندما انضمت بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية. وفيما بعد انضم إلى حكومة الظل التي شكلتها مارغريت تاتشر. كان شديد القسوة في معارضته لمعاهدة ماسترخت. قد يعترف عن طيب خاطر أنه من أشد المتعصبين فيما يخص أوروبا، ثم صار عنصراً ثابتاً في الإعلام المعارض لماسترخت طوال فترة مناقشة التشريع في المجلس.

انتخب تيدي عضواً في البرلمان لأول مرة سنة 1964 عن دائرة Glasgow Cathcart ثم خسر مقعده النيابي في انتخابات سنة 1979، فارتحل إلى الجنوب بحثاً عن دائرة انتخابية أخرى تضمن له النجاح. التقينا ذات مرة على مائدة إفطار وأخبرني يومئذ أنه تلقى رسائل كثيرة تتوسَّل إليه أن يرشِّح نفسه مرة أخرى عن غلاسكو Glasgow. سألته: «وهل جاءت كلها من Southend؟» كان سؤالي نوعاً من الدعابة المثيرة. لكن شخصاً يحب الثرثرة كان جالساً معنا إلى مائدة الإفطار، روى هذه القصة بطريقته الخاصة مما أثار انزعاج تيدي فور انتشارها. لكنه لم ينزعج في تلك اللحظة بنصف مقدار انزعاجه من معاهدة ماسترخت.

أما عائلة ونترتون Wintertons ـ نيكولاس وزوجته آن ـ فقد كانا يشغلان مقعدين متجاورين عن دائرة شيشاير Cheshire. كان نيك الأطول خدمة منهما. وهو الأكثر ضجيجاً في هذين الزوجين والأكثر مثابرة وأيديولوجية. وهو رجل طيب القلب كثير الاعتداد بنفسه، يحمرّ وجهه كلما ألقى خطاباً مطولاً، وهو ما يحدث في الغالب. ولو شكَّل حكومة بمفرده لانشقّ على نفسه. لكنه كان نائباً ممتازاً يكرِّس جهوده لخدمة دائرته الانتخابية، يتمتع بتأييد الجميع حتى من الذين يخالفونه الرأي. كان رقيقاً، حسن المعشر وبرلمانياً قديراً ومن أفضل المنادين بسلطة الشعب في الحزب.

في سنة 1992 انضم إلى كل هؤلاء النواب المخضرمين المناوئين

لأوروبا، عدد كبير من النواب المحافظين الجدد، كان من أبرزهم اثنان قديران دخلا البرلمان سنة 1992 وهما أيان دنكان سميث Iain Duncan Smith وبرنارد جنكن Bernard Jenken. جاء أيان خلفاً لنورمان تيبت عن دائرة تشنغفور Chingford. وهو رجل ذو أسنان حادة وعينين براقتين وفكر يميل إلى الاضطهاد وأيديولوجيا من يمين الوسط. طموح يقاتل بضراوة ويعمل كثيراً وراء الكواليس. يضم جهوده إلى برنارد ليمارسا معاً ضغطاً على النواب الجدد ليصوتوا ضد الحكومة. أما برنارد جنكن فهو ابن باتريك جنكن النائب السابق والوزير السابق الذي يكنّ له الجميع كل الاحترام، لكن الابن برنارد لديه طموح لا يقل عن طموح أيان دنكان سميث، وكان حليفاً لمايكل بورتللو Michael Portello. قد يكون في بعض الأحيان لطيفاً حسن المعشر وفي جلساته الخاصة كان مقلداً ساخراً ماهراً في تقليده لمارغريت تاتشر ولي، حسبما أخبروني. كان واحداً من المتشككين الذين انضموا مؤخراً إلى تلك الفئة المعادية لأوروبا، ولم يكن على الإطلاق من أولئك الذين عاشوا القضية بكل جوارحهم. ولو أسند إليه منصب حكومي في وقت مبكر لكان من أشد المخلصين.

لم يكن هؤلاء المتمردون يعملون وحدهم في مسيرتهم من أجل هزيمة مشروع قانون المجموعة الأوروبية (التعديل). بل كانت إلى جانبهم بعض الصحف التي أطلقت حملة تحمل أصداء دعوة كان قد نادى بها اللورد بيفربروك Lord Beaverbrook لإقامة «امبراطورية التجارة الحرة» والتي نشرتها صحيفة ديلي اكسبرس Daily Express قبل الحرب العالمية الثانية، حيث وضعت بعض الصحف الموضوعية جانباً، وباتت شريكاً نشطاً في النقاش. وفي هذا صار صنع الأخبار البديل في عمل الصحف لنقل الأخبار. وأضحت الصحف والإعلام التي تعتبر صانعة الرأي العام، شريكاً ولوقت طويل في الحملة المعادية لأوروبا. ثم انضم إلى هذا الركب عدد من الصحف عقب صدور نتيجة الاستفتاء الدانمركي، وفي أعقاب يوم الأربعاء الأسود. ومعظم الصحافة

الموالية إلى حد ما لحزب المحافظين وقعت رهينة العداء لأوروبا، ولم تطلق نفسها من هذا العقال حتى كتابة هذه السطور.

الجدير بالذكر أن اثنين من أصحاب وسائل الإعلام الرئيسية الثلاثة، وهما روبرت مردوك Rupert Murdock وكونراد بلاك Conrad Black ـ وكلاهما لا ينتميان إلى المواطنية البريطانية ـ كانا منذ البداية من أشد المعارضين لانخراط بريطانيا في أوروبا. وقد استخدما رؤساء تحرير يحملون الأفكار ذاتها. من هؤلاء تشارلز مور Charles Moore ربيب بلاك Black الذي اصطدمت معه أثناء الحملة الانتخابية لزعامة الحزب سنة 1990. كان مور يحب مارغريت تاتشر حتى العبادة وهو أنيق الملبس حتى الإسراف، وذكي تولى رئاسة تحرير صحيفة Spectator ثم صحيفة Sunday، ومن بعد صحيفة Daily Telegraph. تأثر كثيراً بآراء مارغريت وتبنى الموقف المعادي لأوروبا، وألقى بثقل صحيفة Daily Telegraph وهي الصحيفة الرئيسية الموالية لحزب المحافظين إلى جانب المتمردين وضد سياستنا. أما بيتر ستوثارد Peter Stothard رئيس تحرير Times التي يملكها روبرت مردوك، فقد كان أقل مناصرة للقضية رغم أنه يشاطر مور عداءه لأوروبا، ويقدم تغطية واسعة لكل ما يؤمن به المتشككون. وفي كلتا الصحيفتين يتحدث التعليق الرئيسي وكتّاب الافتاحيات بكل قوة ضد معاهدة ماسترخت التي رحبوا بها في البداية.

وكانت بعض صحف «التابلويد» شديدة العداء على حد سواء. ويبدو أن قصة «الوحش اليومي Daily Beast» الواردة في رواية Scoop للروائي إيفلين وو(*)

(*) إيفلين وو Evelyn (Arthur St. John) Waugh (1903 ـ 1966) روائي إنكليزي اشتهر بهجائه. ارتحل في البلاد لعشر سنين عاد بعدها إلى إنكلترا وانصرف لكتابة روايات يهجو فيها أخطاء سياسية واجتماعية بالإضافة إلى رواياته عن أسفاره. من رواياته Scoop (1930) ورواية Decline and Fall (1928) وروايته Alittle Learning (1964) التي يعدها النقاد قصة حياته. (المعرّب).

قد عادت للحياة من جديد. وكان هذا الوحش Beast صحيفة Sun ذاتها التي يملكها مردوك واتخذت شعاراً لها «إنكلترا ضد العالم» تحت قيادة رئيس تحريرها كالفن ماكنزي Kelvin Mackenzie الغريب الأطوار، والذي يميل للاعتداء على الغير ويخلط ذلك بعبقرية من يؤيد سلطة الشعب. لكن طموحات ماكنزي تجاوزت الحدود فترك مردوك ومؤسسته News International. خلفه في رئاسة تحرير Sun ستيوارت هيغنز Stuart Higgins الذي حافظ على توجه الصحيفة في «خوفها من كل ما هو أجنبي Xenophsbia» رغم أنه جعل الصحيفة تنأى بنفسها عن ذكاء موسمي وفكاهة عرفت بهما.

ربما يعود أحد أسباب الموقف العدائي للصحف إلى ما عرف في تلك الأيام «بحرب توزيع الصحف»، حيث انخفضت مبيعاتها بمعدل مليون صحيفة في العام (أذكر أن ستوثارد Stothard قال سراً لأحد أصدقائه عندما سئل عن سبب عداء صحيفته للحكومة: «أنت لست مضطراً لبيع الصحيفة، فهذه مشكلتي»). لذلك نجد أن الصحف في شارع Flett Street(*) تبحث عن قصص مثيرة تنفرد بنشرها لكي تبيع أكثر، حيث أن الالتزام بنقل الخبر الصحيح لا يزيد شيئاً في مبيعات الصحيفة. لقد انعدمت الدقة في البحث عن الخبر الصحيح، وساد في عمل الصحيفة البحث عن شيء «جديد»، أي شيء. حرّفت الاقتباسات وأعيدت صياغتها، وكثر تسريب الأنباء وتوجهت الصحف نحو وضع العناوين البارزة اللافتة للاهتمام. ولم يعد ثمة احترام للسرية. وصارت سمعة الإنسان ضحية تقدم على مذبح لفت الأنظار لخبر معين لا يدوم سوى أيام معدودة.

الصحفيون السياسيون والساسة على حد سواء يتناولون الغذاء من مائدة واحدة. وابتداء من يوم الأربعاء الأسود وضعت الصحف الموالية لحزب

(*) فليت ستريت Flett Street منطقة في لندن اشتهرت بتواجد أكبر عدد من دور نشر الصحف، وأصبحت التسمية ذاتها تطلق على الصحف بمجملها. (المعرّب).

المحافظين نفسها بتصرف العناصر الأكثر نشاطاً في سبيل قضية العداء لأوروبا. وغدت اللقاءات «بالمصادفة» تجري في شرفة مجلس العموم، أو في مآدب الغداء التي تقيمها صحيفة Spectator، أو حفلات العشاء التي تنظمها Telegraph، أو الاجتماعات في مطعم Wilton أو Royal Ascot، أو في منازل الاستراحة أثناء رحلات الرماية والصيد في اسكتلندا أو استوديوهات BBC في ويستمنستر. كل هذه الأماكن صارت مواقع لقاء لعدد من نواب البرلمان والإعلاميين، فيكثر لغوهم ومناظراتهم الفكرية وعقليتهم الغوغائية فيحركوا التمرد ذات اليمين تارة وذات الشمال تارة أخرى، مرة نحو متملق يميني يسعى للزعامة، ومرة نحو ومضات من الولاء المخلص لي، لا يلبث بعدها أن يتحوَّل إلى تحدٍّ صارخ.

وثمة جماعة من كتّاب الأعمدة في الصحف، يكثرون النقد وقلما يبدعون، يصنعون دعاية تسيطر عليها الطبقية. نجد أحدهم مثلاً يصرخ بأعلى صوته كلما ذكر اسم مارغريت تاتشر، ويقول: «الأم تتحدث عن إنكلترا». ولا يكون وحيداً في تصرفه هذا. كل هؤلاء المعلقين الصحفيين يبتهجون دون تفكير ويظنون أنفسهم يدافعون عن إنكلترا التي أثقلتها الطبقية ضد أي شكل من أشكال التقدم أو التسامح. ولم يفكّروا للحظة واحدة أن بلادي وكل آمالي من أجل بلادي هي الحقيقة التي تفوق كل أوهامهم والتي يلمسها الغالبية العظمى من أبناء بريطانيا.

لقد حلَّت الأوهام محل الحقائق. نشرت صحيفة التايمز Times في شهر تشرين أول / أكتوبر سنة 1992 مقالة تحمل العنوان: «هل يستطيع ميجر أن يتحمَّل كل هذا الضغط؟» تحدثت فيها عني بقولها إني أقلِّل من وزني وأنني أقلعت عن شرب المسكرات وأنني أصبغ شعري باللون الرمادي الأشيب. كل هذا الكلام غير صحيح، بل هو السخف بعينه. قلت لأليكس ألان Alex Allan: «لو كنت أصبغ شعري، فهل أختار هذا اللون؟»

كانت مثل هذه المعارضة اليومية تقض قلب ولايتي لرئاسة الحكومة وتحدث الأذى والضرر داخل حزب المحافظين، وأوشكت في لحظة من اللحظات على إسقاط الحكومة. وقد يحتج بعض أولئك المتورطين في هذه المعارضة بأن ذعرهم هذا هو تأثير لما يفعلون. أذكر أن مارغريت تاتشر وصفتهم ذات مرة بقولها: «أولئك الذين يعملون في الصحف هم جميعاً رجال صغار ونساء صغيرات يملكون سلطات واسعة». لكن الشيء المؤسف أنها لم تقل ذلك علانية.

وانضم إلى هذا الرهط بعض كتّاب الأعمدة في الصحف ذوو التاريخ الطويل الذين يفترض أن تكون معرفتهم أفضل من غيرهم. من هؤلاء ويليام ريس موغ William Ress - Mogg رئيس التحرير السابق لصحيفة التايمز Times وهو لورد محافظ بالرغم من موقعه في مقاعد المستقلين في مجلس اللوردات. فكان يكثر من تحذيراته حول انتهاء عهد الدولة القائمة على الأمة الواحدة. ومن هؤلاء أيضاً الصحفي بول جونسون Paul Johnson الذي ينوس كرقاص الساعة، تراه تارة في أقصى اليسار وتارة أخرى في أقصى اليمين، ولا أحد يدري أين يكون في المستقبل. وقد هاجم الحكومة كثيراً في صحيفة Spectator. وأخيراً ما كان منه إلاّ أن نبذ هؤلاء المتشككين ليتخذ طوني بلير Tony Blair صديقاً له.

ولكن لم يكن كل الكتّاب، ولا كل الصحف، على هذه الشاكلة. فهناك الكثير من الصحفيين الذين لم يجعلوا من الأشياء التي تؤرقهم نكداً وسوء سلوك. من هؤلاء أذكر على سبيل المثال لا الحصر: هوغو يونغ Hugo Young من صحيفة Guardian وآندرو مار Andrew Marr من صحيفة Independent وسايمون جنكنز Simon Jenkins من صحيفة The Times وبروس أندرسون Bruce Anderson من صحيفة Spectator. فقد انتقد هؤلاء توجهات الحكومة وتركيبتها بدرجات متفاوتة ولكن ضمن حدود العدالة الصحفية.

بتاريخ 20 أيلول / سبتمبر من سنة 1992، أي بعد أربعة أيام فقط من يوم الأربعاء الأسود، أعطت نتيجة الاستفتاء الفرنسي أغلبية ضئيلة لصالح تصديق المعاهدة الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وبذلك زال أكبر خطر يتهدد الاتفاقية التي تم التوصل إليها في مدينة ماسترخت. وبصفتي رئيس الدورة الحالية للمجموعة الأوروبية، وضعت تلك النتيجة على عاتقي مسؤولية مساعدة الدانمركيين لكي يصادقوا على هذه المعاهدة. وذلك بالإضافة إلى مواجهة خصوم هذه المعاهدة داخل المملكة المتحدة.

ولم يكن هؤلاء الخصوم يعرفون بدقة ما كانوا يفعلون وهم يتبادلون الحديث عن رسم كاريكاتيري سخيف عن هذه الاتفاقية. ولو كان جزء صغير من ذلك الهراء الذي يتحدثون به صحيحاً لكنت أول من قال «لا» للمعاهدة. فحديثهم هذا لا يستند إلى معلومات صحفية. وكإجراء مضاد لأقوالهم الملفقة، كنت أعرض الحقائق بصورة متكررة، وهي: بريطانيا غير ملزمة بالعملة الواحدة. نأينا بأنفسنا عن الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي في المعاهدة. سياسة الهجرة تحت السيادة البريطانية، وليست تحت سيطرة المجموعة الأوروبية. استبعدنا تدخل المجموعة الأوروبية في السياسة التعليمية. بقيت السياسة الخاصة بالدفاع خارج إطار المعاهدة. يحتفظ المواطنون البريطانيون بوضعهم الحالي وليسوا مواطنين أوروبيين.

لكن أقوالي تلك وتكرارها ذهب هباء، دون جدوى. عندما انعقد مؤتمر حزب المحافظين في برايتون Brighton في مطلع شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1992، كان الجميع قد نسي الانتصار الحاسم الذي حققناه في الانتخابات منذ ستة شهور خلت. بل قد يخرج المراقب لأجواء المؤتمر بانطباع بأننا كنا الخاسرين في تلك الانتخابات. قاد المعارضة في هذا المؤتمر نورمان تيبت Norman Tebbit وذلك من خلال كلمته التي ألقاها وكانت مفعمة بالهزء والسخرية من سياستنا دون خجل، ولم يستمع إليها أحد إلاّ وظن أن من

يتحدث يزدري المجموعة الأوروبية من قمة رأسه حتى أخمص قدميه. لقد عادت إلى ذاكرتي، وهو يتكلم، صورة نورمان وهو عضو في حكومة مارغريت تاتشر، يقف في الردهة الفاصلة بين بوابتي «نعم» و«لا» في مجلس العموم يحض النواب على إظهار ولائهم للحكومة آنذاك من خلال تصويتهم إلى جانب القانون الأوروبي الواحد Single European Act. وقد استغربت كثيراً التعديل في موقفه من ذلك القانون ومن آلية سعر الصرف ERM التي كان من مؤيديها في السابق. قوبلت كلمته بالترحيب الحار وهو يتلاعب بمشاعر هذا الحشد من الوطنيين. كنت أجلس إلى جانب دوغلاس هيرد على المنصة الرئيسية وكتبت له بضع كلمات أحثه على عدم السكوت عن ذلك حين جاء دوره ليتكلم:

دوغلاس،

أتمنى لك التوفيق. افتح عليهم أبواب الجحيم، ولا تقلق إن سببت الإساءة لأحد.

**جون**

وكانت الكلمة التي ألقاها دوغلاس أفضل ما قال في مؤتمرات الحزب، يحاول جاهداً أن يبقي الحزب موحداً. وقد جاء في كلمته موجهاً قوله للمندوبين: «لا تعيروا اهتماماً لهذا المجنون».

لكن الأسوأ آتٍ. بعد يومين اثنين، أو في اليوم قبل الأخير من انعقاد المؤتمر، نشرت مارغريت تاتشر مقالة في صحيفة The European، وهي صحيفة توقفت عن الصدور هذه الأيام، قالت فيها: «إن معاهدة ماسترخت سوف تعطي صلاحيات أوسع للبيروقراطيين الذين لا يُنتخبون وسوف تقلص الكثير من حريات الرجال والنساء العاديين». لكن المعنى المبطن لما جاء في المقال واضح جداً: إنها لم تكن لتوافق على معاهدة ماسترخت لو بقيت في

منصبها، بينما أنا وافقت، وأنها لو بقيت لصانت «حريات الرجال والنساء العاديين» بينما أنا لم أصنها.

وحيث أن هذه المقالة قد نشرت عشية اليوم الذي سألقي فيه كلمتي، فقد كان واضحاً أن توقيت النشر قد حسب بهدف أن تلهب المقالة الرأي العام واستثارة المتشككين في الشأن الأوروبي. لكنها كانت في الوقت ذاته نقيضاً صارخاً لما كان يمكن أن تقوم به مارغريت لو بقيت في الحكم. كانت ستوقع على معاهدة الاتحاد الأوروبي، ويعرف ذلك كل وزير أو مسؤول عمل معها.

بيد أن هذا كله لم يقلّل من أهمية محور تاتشر ـ تيبت. إننا الآن نواجه اثنين من المحاربين العظام يحملان درجات الشرف، ويبتعدان عن مهاراتهما البراغماتية التي كانت دليل عملهما حين كانا في الحكم ويدنوان من مشاعرهما الخاصة التي ادخراها لعرض خاص. فكان هذا الوضع مربكاً لحزب نشأ وكبر على مشاعر الولاء والإخلاص: اتفاقية كانت قبل أشهر معدودة في طور الجنين، غدت الآن موضع شجب وإدانة من شخصيات تلقى إعجاب المخلصين.

إن حزب المحافظين مؤسسة غريبة تثير الفضول: كل دائرة فيه تشكل على صعيد القواعد الحزبية مؤسسة ذاتية الحكم، تختار مرشحيها للبرلمان بصورة مستقلة. وفي اللحظات الصعبة إبان هذه الأزمة بصفة خاصة، عندما حاول رؤساء المناطق الحزبية أن يقنعوا دوائرهم بحض مندوبيهم على الالتزام بخط الحزب، عارض الكثيرون منهم وكانت رسالتهم دوماً: «ما هو صواب في رأي مارغريت تاتشر هو صواب في رأي النائب عن دائرتنا». وعلى هذا الأساس، لقي كل واحد من المتمردين التأييد لموقفه من دائرته الانتخابية. وبموجب دستور الحزب، ليس للمكتب المركزي أية سلطة في مثل هذه الحال.

كانت مارغريت تاتشر وحليفها نورمان تيبت يعرفان جيداً ماذا يصنعان داخل المؤتمر. فقد كان انتقالهما المعلن إلى معسكر المتشككين في الشأن

الأوروبي، وتوقيت هذا الانتقال، أمراً محورياً. واعتباراً من هذا التاريخ، فيما عدا بعض الكلمات التي كانت تطلق أحياناً، بخصوص الشكل، لم تكن ثمة موانع لإبداء الرأي، وكانت معارضتهما لا تعرف المهادنة. فأدّى هذا النزاع والصراع الذي أعقب انتقالهما هذا إلى النتيجة الحتمية التي حدثت في انتخابات سنة 1987 بعد أربع سنوات ونصف.

كنت عازماً على المضي في سن قانون المعاهدة. فقد قطعت وعداً بذلك بالنيابة عن بريطانيا. ولم أفعل ذلك إلاّ بعد أن صادق البرلمان بأكثرية ساحقة على أهدافي التفاوضية. وعلاوة على ذلك، أيد البرلمان ذلك الاتفاق، بل رحب به ترحيباً حاراً عندما طرحت هذه الاتفاقية للنقاش في المجلس. لا أستطيع أن أرى كيف يمكن إلغاء هذه المعاهدة التي أسهمنا كثيراً في التفاوض بشأنها. كرامتنا القومية سوف تتعرض للأذى لمدى طويل. وقد أدهشني حقاً أن ثمة أشخاصاً لم يبصروا بأم أعينهم ما هو واضح كل الوضوح في نظري. إن تصرفنا على هذا النحو، من سيثق بنا في المستقبل؟ من سيقدم لنا تنازلات إذا أحس الآخرون بريب من ناحيتنا وبأننا سنضع تلك التنازلات في جيوبنا ثم نمضي بعيداً؟ سوف تضيع سمعتنا بأننا دولة تصدق في أقوالها. من أجل ذلك كله لست على استعداد إطلاقاً للالتفاف على اتفاق توصلت إليه. وليست المسألة قضية تعنت أو غطرسة. فهي ليست أكثر من التزام تعهدت به بالنيابة عن بريطانيا. ولو أن البرلمان نقض ما فعلت، حيث له الصلاحية في ذلك، فلا أعتقد أنني أستطيع أن أمثّل بريطانيا ثانية، وعندئذ لا بد لي من الاستقالة.

وبغض النظر عن أي شيء آخر، فإني مؤمن بالاتفاقية التي وقعت عليها. نجحنا حيث ظن الآخرون أننا لن ننجح، في ضمان خيارنا بعدم المشاركة في جانبين من هذه الاتفاقية يعتبران الأكثر إثارة للجدل فيما تم التفاوض عليه في ماسترخت، وهما: العملة الواحدة والفصل الخاص بالشأن الاجتماعي. واحتفظنا بحقنا بالموافقة على أي منهما إن تبدلت الظروف والآراء حول

فوائدهما. وإلى جانب ذلك، أوضحت المعاهدة، بل وحدَّدت، صلاحيات المفوضية الأوروبية. وعزَّزت في الوقت ذاته صلاحيات البرلمان الأوروبي، واستجابت لمختلف المطالب الناشئة عن فترة ما بعد الحرب الباردة، وفتحت المجال لقبول الكثير من دول الكتلة الاشتراكية سابقاً في عضوية الاتحاد الأوروبي. وتركت السياسة الخارجية والأمن حيث تنتميان أصلاً، أي في حلف شمال الأطلسي (الناتو Nato) والدول القومية بذاتها الفردية. ولم تشتمل المعاهدة على أي التزام بالفدرالية.

وعندما تحدثت أمام مؤتمر الحزب الذي لا يزال يترنح من أثر المسرحيات التي قدمتها مارغريت تاتشر وحليفها نورمان تيبت، حاولت أن أسكِّن المخاوف. وقد جاء في كلمتي:

«كانت المناقشات حول موقعنا في أوروبا تشكل موضوعاً مثيراً للحساسية والإزعاج، في حزبنا وفي بلادنا. ولا أجد في ذلك مفاجأة. وثمة قضايا هامة معرضة للخطر. والآراء تنبع من العواطف. من الصواب أن نتحدث بصراحة وبشكل مباشر حتى لو كان في ذلك إزعاج لبعض الحاضرين.

إننا نجد عند الكثيرين منكم، قلبه يشده باتجاه وعقله يشده باتجاه آخر. ولا يوجد شيء يستثير القلب مثل تاريخ هذا البلد. والتغيير ليس قادماً، بل هو موجود ودائم. وأنا أريد لبريطانيا أن تحكم قبضتها على هذا التغيير وأن تقود هذا التغيير نحو مصالحنا القومية.

وهذا ما أعنيه بقولي أن نكون في قلب أوروبا. وألاَّ نصم آذاننا لنبض قلب بريطانيا، بل أن تكون لدينا الشجاعة لأن نقف شامخين ونفعل ما نؤمن أنه الصواب.

وليكن كل من في هذا المؤتمر على ثقة أكيدة بأن هذه الحكومة لن تقبل أوروبا مركزية...

لا ينبغي أن تسيطر العواطف على السياسة. إن في صميم سياستنا هدف واحد، وواحد فقط، ألا وهو الحسابات الهادئة، وبرؤية واضحة للمصالح القومية البريطانية...

وإن كنت أعتقد أن ما يقوله بعضهم حول هذه المعاهدة صحيح، فإنني أول من يصوت ضدها. لكنني لا أعتقد ذلك، ولهذا فسوف أعيد المعاهدة الحقيقية ـ تلك التي فاوضت عليها ـ إلى مجلس العموم...

عندما أسمع بعض النقد الموجه للمعاهدة، تتبادر إلى ذهني شخصية دون كيشوت الذي رأى أشياء غير موجودة».

وتشاء الظروف أن أتحدث بتفصيل أكثر عن هذه الحجة لشهور طويلة متتالية. ولكن يبدو أنه لا توجد حجة يمكن أن تقنع المتشككين، أو بعض الأصدقاء السابقين، بهذه المعاهدة. كين بيكر الذي كان من أشد المؤيدين لها لم يعد كذلك. وقد قال لي في أحد الاجتماعات الجانبية على هامش المؤتمر: «سوف أدلي بصوتي ضد معاهدة ماسترخت، ولا أستطيع أن أفعل غير ذلك».

لدى عودة البرلمان للانعقاد عقب عطلته، جاء غراهام برايت Graham Bright ليراني فجلسنا نتجاذب أطراف الحديث حول كأس من الشراب في المبنى رقم 10. كان مشغول البال على نحو غير اعتيادي بخصوص ذلك الرجل المعروف بمرحه، وكان واضحاً في كلامه أنه يريد أن يقول شيئاً ما. وعلى نحو مفاجئ انفجر قائلاً: «لا أدري كيف أقولها لك، لكن الجو غير مريح. الكثيرون منهم» ـ ويقصد المناهضين لأوروبا ـ «قد انقلبوا ضدك، وسينالون منك إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. يظنون أنك تتخوَّف من أوروبا. وأنت لست كذلك. بعضهم صوَّت للخلاص من مارغريت، والآن يشعرون بالحنين إليها. وأسوأ من ذلك فهم يشعرون بعقدة الذنب».

لقد كانت مثل هذه المشاعر ظاهرة للعيان لدى بعض النواب المحافظين في أعقاب إيجاز صحفي أدليت به دون أن يكون للنشر قبيل مغادرتي إلى مصر

للمشاركة في احتفالات الذكرى الخمسين لمعركة العلمين في شهر تشرين الأول / أكتوبر. وبالتالي سئلت عن «النقاش التمهيدي» الذي وعدت به نيل كينوك قبل مرحلة دراسة اللجنة لمشروع قانون ماسترخت فأجبت بما معناه «إن الأمر عائد في النهاية للناخبين». وكنت أقصد بقولي هذا إن كان الناخبون لا يوافقون على ما فعلته فيمكنهم إخراجي من الحكم في الانتخابات القادمة. ولم يعلّق أحد على هذا الجواب في حينه. ولم يظن أحد أنه جواب استثنائي. ولم يتابعه أحد. ولكن بعد يوم أو نحو ذلك، نشرت صحيفة Sun في صفحاتها الداخلية ما مفاده أني أهدِّد بالدعوة إلى انتخابات عامة إذا خسرت بنتيجة التصويت. لم يكن هذا ما قلته. ولو أني قلته لكان قولي خبراً ينشر في صدر الصفحات الأولى من كل الصحف. بل كنت أعتقد أنه يتعيَّن عليّ أن أستقيل إذا كانت نتيجة التصويت خاسرة لي. ولم أفكِّر بأن أوسِّع هذا القول لأطلب حل البرلمان. وهذا ما أكدته، وأكده أيضاً دوغلاس هيرد أثناء النقاش.

وأكثر من ذلك، إن هذا الخبر الذي نشرته صحيفة Sun قد أثار عاصفة أخرى. كنا في الطائرة متوجهين إلى مصر عندما سئل سكرتيري الصحفي غوس أودونيل Gus O'Donnel عن هذا الخبر ثانية. إن هذا هراء. ولو كان الظرف الزمني أكثر هدوءاً لقال غوس ذلك. لكننا كنا آنذاك نواجه صحافة مضادة منذ يوم الأربعاء الأسود، ولم تكن بنا رغبة لأن نقدِّم للصحف خبراً ليس في صالحنا وقد يثير اهتماماً ضئيلاً. ولو نشر خبر تحت عنوان «ميجر ينفي التهديد بانتخابات عامة» فإن مثل هذا الخبر من شأنه أن يشجع المتمردين الذين تساورهم بعض الشكوك للانضمام إلى المعسكر المضاد. لذلك قلت لغوس Gus بألاَّ يكترث للسؤال. لكنني عندما فكَّرت بالأمر ثانية، وجدت أنه كان ينبغي أن أكون أكثر جرأة بقولي، ذلك أن غياب النفي قد يفسر على أنه تأكيد لما أضمر في نفسي. وهذا ما أدَّى إلى انتشار الأخبار بأن الانتخابات العامة سوف تعقب خسارتنا بنتيجة الاقتراع في البرلمان. لقد أشعل هذا الزيف

والكذب نار الغضب في مجلس العموم وشجع حزب العمال على التحالف مع المتمردين من حزب المحافظين. وعلى نحو مفاجئ تحوَّل النقاش الاعتيادي الروتيني إلى مسألة ذات أهمية حاسمة لا يستبعد من جرائها هزيمة الحكومة. وازدادت المخاطر.

بتاريخ 29 تشرين أول / أكتوبر سنة 1992، أي بعد أربعة أيام من عودتي من مصر، حاولت تهدئة المشاعر في حديثي إلى لجنة 92 من نواب حزب المحافظين في المقاعد الخلفية. وأعدت التأكيد في ذلك اللقاء الذي غص بأعداد ضخمة من النواب بأنني قد درست جيداً كافة التعديلات الأوروبية قبل أن أوصي بها. وقلت أيضاً إنني من هذا المنظور «أكثر الناس تشكيكاً في الموضوع الأوروبي في مجلس الوزراء». وكانت هذه العبارة الأكثر استخداماً خارج إطارها فيما بعد.

كان المتمردون من حزب المحافظين على قناعة بأنهم إن فازوا في التصويت التمهيدي فسوف يهزمون المعاهدة. ومن هنا بدأت أعمال «حامل السوط» لديهم بكل جد ونشاط. وكانوا يعوّلون على أصوات أحزاب المعارضة الرئيسية التي إن صوَّتت ضدنا فلن تكون لدينا الأكثرية للفوز بمشروع القانون الخاص بالمعاهدة. لكن حزب العمال وحزب الديمقراطيين الأحرار أرادا تبني مشروع القانون إلاَّ أنهما يريدان الضغط علينا في سبيل الحصول على أية فائدة سياسية ممكنة، وليحاولا إجبارنا على إدخال الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي في المعاهدة. وعلى النقيض منهما، كان حزب اتحاديي ألستر Ulster Unionists يعارض مشروع القانون هذا دون أن تكون لديه أية نية في هزيمة حكومتنا وإفساح المجال لحكومة عمالية.

وبدأ ريتشارد رايدر ومعه حاملو السوط التابعون للحكومة حملة ضغط مكثفة. وجنّد كبار الوزراء أنفسهم ليقوموا بالتحدث مع نواب المقاعد الخلفية الذين يستطيعون التأثير فيهم. كان الوزراء وحاملو السوط يقولون للنواب: «إذا

خسرنا هذه الجولة فسوف يسقط رئيس الوزراء». دون أن يشيروا من قريب أو بعيد إلى الكلام الذي أشيع أني قلته، ولم أفعل بأنني قد أدعو إلى انتخابات عامة جديدة.

ثم جاءني ريتشارد رايدر في اليوم السابق للتصويت وهو يوم الثالث من تشرين الثاني / نوفمبر ليقول إننا قد نخسر على الأرجح. وفي الوقت الذي كان يحدثني فيه، كانت العصبة الأساسية المتشدِّدة من المتمردين تعقد اجتماعاً لها في مجلس العموم بهدف الإعداد لاستعراض قوة جماعي. وقد وجدوا التشجيع من خلال التأييد الذي أتاهم من عدة أوساط، وبشكل خاص من نورمان تيبت ومارغريت تاتشر التي ما فتئت تدعو نواب المقاعد الخلفية المحافظين إلى غرفتها في مجلس اللوردات لتحضهم على معارضتنا أثناء التصويت، فإن وافقوا معها كانت تكيل لهم كلمات المديح والإطراء، وإن لم يوافقوا أمطرتهم بكلمات اللوم والتوبيخ. وسرعان ما رشحت هذه الأخبار إلى مجلس العموم. وقد علمنا أن جون ويتنغديل John Whittingdale السكرتير السياسي السابق لمارغريت تاتشر عندما كانت رئيسة الحكومة، وكان من المتشككين، أخبرها أنه سيؤيد الحكومة. كان ويتنغديل رجلاً شديد الحساسية، وله فكر مستقل، ومخلص. وبدا عليه وهو يخرج من غرفتها الانزعاج الشديد لأنها جعلته يشعر بابتعاده عن رئيسة الوزراء التي خدمها بكل إخلاص لفترة طويلة من الزمن. وثمة آخرون ممن وعدوها بمعارضتنا ثم انفضوا عنها بعد أن وجدوا التشجيع لذلك.

وفي صباح يوم التصويت، 4 تشرين الثاني / نوفمبر، كان حاملو السوط لا يزالون متخوفين من الفشل. كان ريتشارد رايدر من عشاق مباريات الركبي، ويحمل ذكريات جميلة عن ويلي جون ماك برايد Willie John Mc Bride رئيس فريق لايونز Lions البريطاني الذي حقق الكثير من الانتصارات في مباريات سنة 1974 في جنوب أفريقيا، حيث كان ماك برايد يستخدم رمزاً معيناً. عندما يقول

«تسعة وتسعين» للاعبي خط الهجوم، فإنه يعني: «اهجموا بكل قوة وكونوا الأوائل في الأخذ بالثأر». وقد حرص زيتشارد على أن يكون حاملو السوط جميعاً على علم جيد بهذا الأمر. في صباح يوم الاقتراع نظر إلى زميله حامل السوط دافيد لايتباون David Lightbown البالغ من الوزن 18 ستون (أي حوالي 125 كغ) والذي يفترض أن يكون خط الهجوم الثاني وقال له: «تسعة وتسعون اليوم يا دافيد»، يبدو أنه سيكون يوماً طويلاً.

كنت أول المتحدثين في النقاش الجاري عصر ذلك اليوم. وقبل أن أدافع عن المعاهدة، وضعت عضويتنا في المجموعة الأوروبية في إطارها الصحيح. لم يكن لدى خصومنا أي خيار، فهم لا يستطيعون أن يطالبوا الحكومة بالانسحاب من المجموعة الأوروبية، وفي الوقت ذاته لا يريدون أن نكون أكثر ضلوعاً فيها. لقد تم اقتراح عدد من السيناريوهات غير الممكنة مثل تحالف تجاري مع الولايات المتحدة أو منطقة تجارة حرة في أوروبا (وهذه أمور لم تكن موضع نقاش إطلاقاً)، وجميعها سيناريوهات غير واقعية ولا تحمل أي عنصر جذب لها. نستطيع أن نختار عدم المشاركة في أية تطورات أوروبية لا تروق لنا ـ وهكذا فعلت ـ أما أن نقف على الهامش متجهمي الوجه، فهذا ليس دوراً لائقاً ببريطانيا على الإطلاق.

وفي ذلك اليوم كان نورمان تيبت يقوم بجولات مكوكية منتظمة طوال النهار بين مجلس اللوردات، والبهو الخاص بأعضاء البرلمان خارج مكتب حاملي السوط يحض النواب على الانشقاق عن الحكومة. وكان مثله مثل «البحار العجوز Ancient Mariner»(*) يوقف واحداً من كل ثلاثة نواب ليحكي له

(*) قصيدة البحار العجوز Rime of the Ancient Marines ملحمة شعرية للشاعر الإنكليزي الرومانسي صامويل تايلر كولردج Samuel Taylor Coleridge (1772 ـ 1834). تحكي القصيدة كيف أن بحاراً عجوزاً يوقف واحداً من ثلاثة أشخاص مدعوين لحضور حفل زفاف ليروي له قصته، حين كان يبحر على ظهر سفينة تعرضت لبعض المخاطر وكيف =

قصته المروعة. فما كان من حاملي السوط إلاّ أن ضاعفوا جهودهم حتى قال أحدهم عندما رأى تيبت في البهو المخصص للأعضاء في مجلس العموم: «إذا جلس هنا فسوف أعتقله». حيث أن التقاليد تقضي بأنه لا يجوز لعضو من أعضاء مجلس اللوردات أن يجلس على كرسي في هذا المكان المخصص للقاءات النواب. لكنه كان يتحدث بتهكم.

في ذلك المساء استقبلت في غرفتي الخاصة في مجلس العموم بعض المتمردين المحتملين لعلّي أقنعهم بالعودة إلى صفوفنا. ثم جاءني مايكل هيزلتاين في فترة الاستراحة عند الساعة التاسعة والنصف، وقال: «أظن أننا لا نزال متخلفين عن غيرنا».

وذهبنا سوية لرؤية ريتشارد رايدر الذي أكد ما قاله مايكل: «ربما بصوت واحد». ثم قال مايكل: «دعني أعالج الأمر». لقد ظن أنه يستطيع إقناع مايكل كارتيس Michael Carttiss وجيري فوغان Gerry Vaughan بالتصويت إلى جانبنا. ثم هرع خارجاً يبحث عنهما. وقد وعد هذان الرجلان بأنه من الصواب التصويت لصالح الحكومة حيث أننا لن نستأنف الحديث والمناقشة عن مشروع القانون هذا حتى يتضح الموقف الدانمركي.

عندما دخلت إلى قاعة الجلسات التي كانت تغص بالنواب الذين قدموا لحضور الدقائق الأخيرة من النقاش، شاهدت بعض المسرحيات الصغرى تتلاقى مع بعضها البعض. لقد عمل دافيد لايتباون بجد ونشاط حتى أرهقه التعب. وحين قرع الجرس ليخرج النواب من القاعة من أجل التصويت أخذ يجري مسرعاً هنا وهناك ليتأكد أن جميع النواب قد توجهوا إلى البهو الخاص بالتصويت، وإذا به يجد نفسه داخل غرفة الغسيل وقد أقفل عليه الباب. لم

---

= أنه لم يحترم كرم الضيافة لبعض الأقوام، وأنه لشدة بأسه قتل طائراً يحمل الفأل الحسن فلاحقته اللعنات جراء ذلك. (المعرّب).

يستطع أن يدلي بصوته رغم كل هذا العناء الذي بذله. وفي غضون ذلك وجد بعض النواب لدى عودتهم إلى قاعة الجلسات قصاصات من الورق الوردي تحمل لهم رسائل هاتفية معلقة على لوحة الرسائل. كانت كلها من مارغريت تاتشر تحثهم فيها على التصويت ضد الحكومة.

وعندما اتخذت مكاني في المقاعد المخصصة لوزارة الخزانة كنت لا أدري إن كنا سنربح أم سنخسر. لكنني كنت أدرك في قرارة نفسي أن الهزيمة في هذا التصويت ليست بعيدة الاحتمال. ولو خسرنا لنهضت واقفاً وأعلنت استقالتي. حيث أن حصول أمرين معاً ـ الأربعاء الأسود وإخفاقي في المضي قدماً بمشروع قانون ماسترخت ـ قد جعلا موقفي في موقع يتعذر الدفاع عنه، ولما استطعت الاستمرار في منصبي.

وفي غمرة ذلك الصخب العارم من الانفعالات جرى الاقتراع الأول حول تعديل تقدم به حزب العمال يقضي بإرجاء تبني مشروع القانون إلى ما بعد القمة الأوروبية المقرر انعقادها في مدينة أدنبرة في شهر كانون الأول / ديسمبر. وقد فاز هذا التعديل بأغلبية ستة أصوات فقط. أما الاقتراع الثاني فكان أكثر أهمية، إذ كان بخصوص الاقتراع التمهيدي الذي تقدمت به الحكومة ويقضي بإعادة دراسة مشروع القانون على الفور. وبدا الاقتراع في ظاهره لا يحمل أي أذى أو ضرر. لكن إن خسرنا فقد يكون من العسير، بل من المستحيل، أن نعيد تقديم مشروع القانون هذا دون أن يحدث انشقاق في الحزب لا يمكن إصلاحه. عندما نهضت لأتوجه إلى الردهة الخاصة بالتصويت رأيت مايكل كارتيس لا يزال متردداً غير واثق من موقفه بالرغم من الحديث الذي جرى بينه وبين مايكل هيزلتاين. كان لديه الدافع ليدلي بصوته ضد المشروع لكنه لا يريد أن يحرجني أو أن يرى الحكومة تنهزم بنتيجة التصويت هذا.

وضعت ذراعي فوق كتفيه وقلت له: «هيا يا مايكل، نحن بحاجة إليك اليوم».

أجاب: «ولكن قد تكون نتيجة التصويت في الدانمرك «لا» مرة أخرى».

فأوضحت له: «يا مايكل لن نستكمل مشروع القانون هذا حتى نعلم موقفهم النهائي».

وبدا عليه شعور بالارتياح. وسرنا معاً إلى الردهة التي اكتظت بالنواب. وقد علمت من حاملي السوط أن أعداداً لا بأس بها من النواب المحافظين قد أدلوا بأصواتهم لصالح حزب العمال، وأن آخرين قد امتنعوا عن التصويت، وأن الديمقراطيين الأحرار قد وفوا بوعدهم وصوتوا لصالحنا. وأحسست أن النتيجة ستكون متقاربة: أدليت بصوتي ورجعت إلى قاعة المجلس وما زلت غير متيقن من الفوز. جلس ريتشارد رايدر إلى جانبي صامتاً لا ينبس ببنت شفة. وقدم العدادون نتيجة الاقتراع إلى رئيس المجلس. كان دافيد ديفيز يقف خلف مقعد رئيس المجلس، رفع إبهامه إلى الأعلى ونفخ وجنتيه في إشارة لي إلى أن النتيجة متقاربة جداً.

الظاهر أنني عند هذه اللحظة انحنيت إلى الأمام لأصلح جوربي، ويبدو أن بعض الصحفيين الجالسين في شرفة الزوار بالمجلس لاحظوا انحناءتي. وحسبما علمت، أخبرهم أحد الزوار الجالسين في الشرفة (ولم أستطع أن أعرف اسمه) أن تلك الانحناءة علامة أقوم بها حين أفوز. وقال لهم هذا الضيف إن حمالة جورب رئيس الوزراء إشارة ذكية على استسلام الآخرين، وليست لديّ أدنى فكرة إن كانت هذه العادة صحيحة أم لا. وإن كانت صحيحة فالملاحظة إذن في محلها.

واصطف حاملو السوط أمام رئيس المجلس وأعلنوا النتيجة. لقد ربحنا بفارق ثلاثة أصوات فقط. وفتحت أبواب الجحيم. وأخذ معظم زملائي يلوحون بأوراقهم، وساد صمت رهيب في صفوف المتشككين المغالين الذين بصمتهم هذا لم يخفوا شراً للمستقبل. وفي صباح اليوم التالي كشف مايكل كارتيس النقاب عن الحديث الذي جرى بيني وبينه قبيل التصويت حين ذكرت

له أن مشروع القانون لن يستكمل حتى نتيقن من الموقف الدانمركي. وجرى الحديث عن هذا الرأي بأنه محاولة يائسة قمت بها في اللحظة الأخيرة لكسب الأصوات.

وهذا صحيح إلى حدٍّ ما. لكن تصرفي هذا كان يعكس الواقع. فالتصويت عند القراءة الثالثة من أجل الموافقة النهائية على مشروع القانون في الوقت الذي يكون فيه الموقف الدانمركي يفتقر إلى الوضوح يحمل خطر العودة إلى المسرحية التي نعيش فصولها، وفي هذا كل الغباء. ومع ذلك، في الساعات المحمومة قبيل التصويت لم أكن قد تحدثت مع وزير الخارجية دوغلاس هيرد عن الاحتمالات المتوقعة جراء التأخير. وكان ينبغي عليّ أن أفعل ذلك. ولا بد أن مايكل هيزلتاين الذي سبقني وتحدث إلى كل من مايكل كارتيس وجيري فوغان قد أخبر دوغلاس عن عزمه ذلك عندما جلسا جنباً إلى جنب في المقاعد الأمامية في المجلس قبيل انتهاء المناقشات. لكن دوغلاس كان مشغول البال بالخطاب الذي سوف يلقيه، وربما لم يستوعب ما قاله له مايكل. وعندما عرف الخبر من خلال نائب من نواب المقاعد الخلفية الذي غيَّر رأيه عندما علم بهذا الموقف، لكنه على أية حال كان عرضاً يقدم في اللحظة الأخيرة.

وانتقلت معركة ماسترخت مسافة ثلاثمئة ميل نحو الشمال، إلى مدينة أدنبره Edinburgh التي استضافت القمة الأوروبية في منتصف شهر كانون الأول / ديسمبر. وقد اتسم اللقاء الأوروبي بقبول أو رفض المعاهدة. وفيما يتعلق بالرئاسة الدورية لبريطانيا للمجموعة الأوروبية لفترة ستة أشهر، فلا يمكن أن تكون الآمال في درجة أدنى مما كانت عليه، لا سيما في أعقاب يوم الأربعاء الأسود وازدياد حالة التشكيك نحو أوروبا وما سبق ذلك في القمة التي انعقدت في برمنغهام. كانت الصحافة على يقين بأن المسألة بمجملها سوف تلغى، وهكذا كان رأي عدد من القادة الأوروبيين. لكن لحسن الحظ لم يحصل ذلك.

كان أمامنا عدد من القضايا الهامة، لكن أكثرها صعوبة وأهمية أن نخرج باتفاق يكون من شأنه التغلب على الرفض الدانمركي للمعاهدة، وفي الوقت ذاته تبقى المعاهدة سليمة متماسكة. أما القضية الثانية فتتمثل في الاتفاق على الخطة العامة لميزانية المجموعة الأوَروبية حتى نهاية العقد من السنين. وكانت المسألة المالية على الدوام موضوعاً شائكاً يثير الكثير من الجدال والمنازعات. الدول الغنية بقيادة ألمانيا تأمل دوماً الخروج من هذه المناقشات بأقل النفقات في الفواتير التي تدفعها، بينما تأمل الدول الفقيرة بزعامة إسبانيا أن تخرج بنقود أكثر تدخل خزائنها. وكانت مهمتي أن أسعى لتحقيق التوازن بين هذين المطلبين، وكنت أدرك جيداً أنه إذا استحال التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، وهو الأرجح كما يبدو، فسوف تتجه أنظار الجانبين الجائعة إلى الحسومات البريطانية التي فاوضت بشأنها مارغريت تاتشر سنة 1984.

وكان في رأس هذه القضايا مسألة توسيع المجموعة الأوروبية. وكانت بريطانيا على قناعة بوجوب انضمام السويد والنمسا وفنلندا إلى المجموعة، وإن حصل ما يفسد مؤتمر القمة هذا فقد لا تتاح لهذه الدول الفرصة للانضمام لعدة سنوات قادمة. إلى جانب ذلك، كانت ألمانيا تريد عدداً أكبر من المقاعد في البرلمان الأوروبي بالنظر لازدياد عدد سكانها بعد توحيدها. لكن بعض الدول الأعضاء الأخرى لم ترغب بذلك. يضاف إلى ذلك كله دراسة ماذا يمكن للمجموعة الأوروبية أن تفعل في سبيل مساعدة الاقتصاديات المتدهورة في أوروبا وارتفاع معدلات البطالة. لقد وجدت نفسي أشبه المهام الماثلة أمامنا بوضع شخص يحاول أن يكمل أحجية مكعَّب روبيك Rubik وهو معصوب العينين. أعجب غوس أودونيل بهذا التشبيه وأسرع لوضعه في التداول. ومن جهة أخرى شبَّه آخرون هذه القمة بمباراة في كرة الطاولة يلعبها اثنا عشر فريقاً.

وصلت إلى أدنبره وكلي ثقة بأنني أملك المهارات التي تؤهلني لأخرج من القمة باتفاق، لكنني لم أعلن إن كنت حقاً سأحصل عليه. عُقدت القمة في

قصر Holyrood House المقر الرسمي لإقامة الملكة في اسكتلندا. روعة المكان وعظمته ليست بحاجة للإيضاح. إنما ظروف عملنا كانت أكثر ملاءمة لعصر الملكة اليزابيث الأولى منها لعصر الملكة اليزابيث الثانية. دوغلاس هيرد ونورمان لامونت، مثلاً، ومعهما عدد من المسؤولين في كلتا الوزارتين اشتركا في إحدى غرف النوم التي كان بداخلها سرير ضخم ذو أربعة أعمدة. وكان فريق وزارة الخزانة يعمل في جانب من الغرفة بينما كان فريق وزارة الخارجية يعمل في الجانب الآخر منها، يفصل بينهما ذلك السرير الضخم ولم يتسن لأي من هؤلاء وقت للنوم.

وقد أمكن التغلب في هذه القمة على واحدة من العقبات بسهولة مذهلة. فقد ساد جو من سوء التفاهم بيني وبين هيلموت كول دام لبضعة شهور. كنت أشعر أن الألمان لم يعاملونا معاملة حسنة في تلك الأيام التي سبقت الأربعاء الأسود، مما أدَّى إلى تبادل كلمات غاضبة بين الحكومتين. وكنت في الوقت ذاته أعلم أنه إذا رفض هيلموت التعاون معنا فسوف تفشل القمة ولن نتوصل إلى شيء. لكنه كان عوناً كبيراً لنا في أدنبره. لم يكترث لانتقادات جاك ديلور بخصوص طول الزمن الذي استغرقته بريطانيا للمصادقة على معاهدة ماسترخت، وأيد جهودي لتحقيق نتيجة يقبل بها الجميع بخصوص المفاوضات المتعلقة بالميزانية. وبعد ساعات طويلة من المناقشات والمساومات توصلنا إلى اتفاق يقضي بزيادة ميزانية المجموعة الأوروبية من 51 مليار جنيه سنة 1992 إلى 64 مليار جنيه سنة 1999 دون أخذ التضخم بالاعتبار. كانت تلك الزيادة أقل كثيراً مما اقترحه عدد من الدول الأعضاء، وكانت أقل أثر نسبياً على بريطانيا من غيرها من الدول. إلى جانب ذلك دافعت، بل ومددت الحسومات الخاصة بنا في الميزانية، فتغلبت بذلك على وجهة نظر الآخرين الذين كانوا يطالبون بإزالتها. وفي أعقاب قمة أدنبره صارت مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية تعكس بصورة قريبة جداً من الواقع مقدار ثروة كل دولة. وتراجعت أحجام

المساهمات الصافية لبريطانيا حتى بات مقدار ما تدفعه أقل من نصف المبلغ مقابل الفرد الواحد بالمقارنة مع ألمانيا وهولندا. وخلاصة القول أصبحت مساهمات بريطانيا في الفترة الواقعة بين سنة 1992 و1996 بحدود 0,3 بالمئة من إجمالي الناتج القومي، بينما تراوحت نسبة المساهمات الألمانية في الفترة ذاتها ما بين 0,6 و0,8 بالمئة من الإجمالي الأكبر كثيراً. انزعجت لهذا الأمر هولندا التي تعد أقوى المؤيدين لأوروبا. وقد توقعت أن يكون من شأن هذه التغييرات التي وجدت الترحيب الكبير أن تشجع الدول المساهمة على الانضمام إلينا بإيجابية أكبر في سعينا الدائم للقضاء على مشكلة الاحتيال داخل المجموعة الأوروبية.

كانت تلك صعوبة متوقعة وقد أزيحت من طريقنا. وأزيحت أيضاً صعوبة أخرى عندما تم التوصل إلى حل بخصوص المشكلة الدانمركية بعد جدال قانوني طويل. بعد اجتماعات مطولة ومناقشات استمرت طوال فترة رئاستنا للمجموعة الأوروبية كنت خلالها أضغط من أجل سلسلة من خيارات عدم المشاركة، استطعنا أخيراً أن ننزع الأشواك التي أقضت مضاجع الدانمركيين فجعلتهم يرفضون المعاهدة. وأخيراً وفي شهر أيار / مايو سنة 1993 وافق الدانمركيون في عملية استفتاء ثانية للمصادقة على معاهدة ماسترخت وذلك بهامش مريح.

بعد تحقيق هذين النجاحين، وعلى عكس كل التوقعات وضعنا تفاصيل المفاوضات حول توسيع المجموعة الأوروبية، وتلبية المطلب الألماني بزيادة عدد نوابهم في البرلمان من خلال تحقيق التوازن في هذه الزيادة مقابل زيادة أصغر حجماً لأعضاء آخرين من الدول الكبرى. وعلاوة على ذلك أحرزنا بعض التقدم في سبيل دحض أية ادعاءات تشير إلى أن معاهدة ماسترخت قد تعني أوروبا فدرالية. واتفق القادة الأوروبيون على أن «السلطات الوطنية هي القاعدة وليست الاستثناء».

لقد كانت هذه القمة، إذا استثنينا معاهدة ماسترخت، أكثر القمم الأوروبية نجاحاً حضرتها وأنا رئيس للوزراء. وكنت فخوراً برئاستي لها. تحدثت عنها صحيفة Telegraph قبل أيام من انعقادها فقالت «قليل من التفاؤل في أدنبره» لكنها قالت في عنوان بارز لها بعد انتهاء القمة: «القمة تعرب عن شكر أوروبا لميجر». وهذا عنوان غير مألوف في الصحف تلك الأيام وقد لقي كل ترحيب.

وهكذا، وبعد أن أصبح مستقبل المعاهدة مضموناً، أمكن البدء بمرحلة دراسة اللجنة لمشروع القانون. فطرح المشروع على المجلس لمناقشة جميع الأعضاء (بدلاً من دراسة لجنة خاصة، كما هي الحال في معظم التشريعات التي تقوم بدراستها لجان مستقلة) وعلى أن يكون البدء بالمناقشة بعد أعياد الميلاد. كانت مناقشة ماراتونية مطولة امتدت أكثر من مئتي ساعة خلال ثلاثة وعشرين يوماً من أيام انعقاد المجلس تمت خلالها دراسة ما ينوف عن ستمئة تعديل بالإضافة إلى فقرات جديدة. بدَّد المتمردون خلالها الوقت الكثير في جدال مصطنع قصد به، كما أقرَّ بذلك صراحة جون بيفن John Biffen، إطالة أمد دراسة اللجان ومن خلال ذلك التعبير عن قوة ونجاح المتشككين البريطانيين الذين كانوا يأملون التأثير على الدانمركيين ليصوتوا ضد المعاهدة في الاستفتاء الثاني». وبالطبع لم يحصل هذا. لكن الذي حدث هو ذلك الأثر الذي تركته في نفوس الناخبين البريطانيين فسئموا، وأحبطوا جراء النزاعات داخل حزب المحافظين، مما جعلهم يصوتون ضد المحافظين في الانتخابات العامة والمحلية في مختلف أنحاء البلاد.

وكجزء من حملتهم لإحباط مشروع القانون هذا أقدم المتمردون من حزب المحافظين على عقد اتفاقات مع نواب المقاعد الأمامية للمعارضة وغيرها من أحزاب الأقلية البرلمانية. فقد شوهد جيمس كران وكريستوفر جيل، حاملا السوط عند المتشككين، مرات كثيرة في الردهة الخاصة بالأعضاء

يتبادلان الأسماء والأرقام مع دون ديكسون Don Dixon، نائب كبير حاملي السوط عند حزب العمال أو مع من ينوب عنه. كما كان بيل كاش يشاهد أحياناً في مكتب حامل السوط التابع للمعارضة. وشوهد جورج غاردنر George Gardiner وهو قادم إلى مجلس العموم بصحبة ديريك فوستر Derek Foster كبير حاملي السوط في حزب العمال. وبطبيعة الحال كان حزب العمال يرحب باستقبال المتمردين من حزب المحافظين. وذات يوم أوضح حامل سوط عمالي أنه قبيل التصويت على بعض مشاريع القوانين الهامة كانت لي بعض الأحاديث المختصرة مع بيل كاش وطوني مارلو، مثلاً، لأرى ماذا يمكن أن يفعلا. ومن وجهة نظرنا بصفتنا المعارضة فإن مسرحية الساعة الأخيرة عندما يتساءل الناس ماذا سيحصل هو جزء من تكتيكاتنا لنضع الحكومة في موقف يلزمها باتخاذ الإجراء الصحيح.

وكان محقاً في قوله. لقد وضعتنا هذه التكتيكات فعلاً في مثل هذا الموقف. لكن المضحك في هذا التعاون موقف حزب العمال الذي كان على استعداد للتسبب في إيلام الحكومة إلاّ أنه لم يكن راغباً في هزيمة مشروع القانون. أما أحابيل المتشككين فقد كانت موجهة فقط لتهديد بقاء حزب المحافظين في الحكم، وليس التشريع الذي اعترضوا عليه. فكان المتمردون يبتهجون لفكرة أنهم يستغلون حزب العمال لأغراضهم. وكانوا مخطئين في ذلك، بل العمال كانوا يستغلونهم.

استمرت مرحلة دراسة اللجنة حتى شهري شباط وآذار (فبراير ومارس) سنة 1993، واضطر حاملو السوط لدينا لممارسة الرياضيات (العمليات الحسابية) السياسية. وكدليل تقريبي في حساباتهم وجدوا أن خمسة وعشرين متمرداً سوف يصوتون ضدنا، وخمسة وعشرين آخرين أو نحو ذلك سوف يمتنعون عن التصويت. وبالإضافة إلى هؤلاء الخمسين قد يوجد عدد غير معروف من النواب الذين ربما يدخلون ردهة الحكومة وفي الوقت ذاته يقولون

للمتمردين «قلوبنا معكم» بعض أفراد هذه الجماعة وزراء. وكثيرون آخرون أعربوا عن تأييدهم للمتمردين سراً وظلوا صامتين داخل الحكومة لا يعبِّرون عن آرائهم أو أفعالهم. وفي هذا إضعاف للحكومة. بعد أن أقصي إدوارد لي Edward Leigh وزير الدولة عن الحكومة في شهر أيار / مايو 1993 زعم ـ وليس ثمة ما يدعوني ألاَّ أصدقه ـ أن عدداً من الوزراء كانوا يلتقون سراً وهم أعضاء في الحكومة و«أنهم على استعداد للاستقالة إذا استطعنا أن نمنع تبني مشروع القانون» لكن أحداً لم يفعل، ولم يأتِ إليّ واحد منهم يهدِّد بالاستقالة.

مرة واحدة فقط أوشك بعضهم على التهديد بالاستقالة. فقد كان مايكل بورتللو وإيريك فورث وبيتر لويد وإدوارد لي من الزملاء الذين أصرُّوا ذات مرة على الاجتماع بي أو بكبير حاملي السوط. وبدا الوضع وكأنه حركة تمرد في طور الولادة. وهذا ما لا يسمح به داخل الحكومة. أرسل ريتشارد رايدر نائبه دافيد ديفيز ليراهم وبيده بيان معد مسبقاً. وبدأ قوله لهم: «أنا مفوض بأن أخبركم جميعاً إذا كنتم تريدون الاجتماع برئيس الوزراء وتصرون على ذلك، فسوف تحصلون على هذا اللقاء، ولكن بصورة إفرادية وعلى أن يكون لقاءً قصيراً ولغاية محددة ـ وربما يكون هذا آخر لقاء لكم معه ـ هل من أسئلة؟»

لم تكن هناك أسئلة.

كانت استراتيجية المتمردين ضرباً من حرب العصابات، كرّ وفرّ، نصب الكمين ثم التراجع والانسحاب. كانوا يريدون عرقلة مشروع القانون لعلَّ حدثاً معيناً من خارج بريطانيا (كالاستفتاء الدانمركي مثلاً) قد يكون سبباً لانهيار معاهدة ماسترخت. وإن لم يحدث مثل هذا الأمر فإنهم يأملون بإجبار الحكومة على طرح المعاهدة في الاستفتاء العام في المملكة المتحدة، وبذلك ينقلون المعركة إلى خارج البرلمان. وقد وضعت هذه الطريقة في المعارضة الآلام الناجمة عن انقساماتنا في مقدمة ما تراه الجماهير لشهور طويلة قادمة فتولد اليأس لدى مؤيدينا وعم السرور خصومنا.

في مثل هذا الجو بات موضوع تأمين الأغلبية البرلمانية كابوساً يؤرق حاملي السوط لدينا، لا سيما وأن المتمردين قد لجأوا إلى وسيلة إجرائية من شأنها إطالة أمد النقاش في البرلمان. فكانت مشاعري تحثني على رفع مشروع القانون، وهذا ما يجعلني أحضر المناقشات ليلاً ونهاراً إلى أن تتم الموافقة. ولكي أفعل ذلك يقتضي الأمر أن أحصل على موافقة خاصة من مجلس العموم تلك المعروفة باسم «اقتراح الساعة العاشرة» (10 o'clock motion). وهنا أيضاً أمامي مشكلة. لكي أكسب التصويت من أجل تنفيذ النقاش المتواصل، كنت بحاجة لتأييد كامل من حزب المحافظين، أو الحصول على أصوات من خارج الحزب. وليس لديَّ التأييد الكافي من حزب المحافظين. كان الديمقراطيون الأحرار على استعداد لتأييد عدد معيَّن من الاقتراحات، لكنهم بعد برهة وجيزة رأوا أن الفائدة السياسية لحزبهم تكمن في عدم التأييد. وهذا يعني أننا قد لا نستطيع أن نكون متأكدين من استمرار النقاش لما بعد الساعة العاشرة ليلاً. وبهذا قدمت المناقشات المقيدة كل فرصة ممكنة لخصوم مشروع القانون لعرقلة أي تقدم. فاستفادوا من هذه الفرصة ومضى النقاش في مشروع القانون يسير سير السلحفاة.

وهذه النقطة حاسمة. لا نستطيع أن نكون على ثقة من مقدار التقدم الذي بوسعنا أن نحرزه. فالقرارات تتخذ على أساس يومي، وأحياناً كل ساعة. ومرة أخرى، لعب المتمردون في استخدامهم لهذا التكتيك بأوراق حزب العمال. وكانت الحكومة في موقف العاجز غير القادر على السير مما أبهج حزب العمال. إنه سلوك لا أخلاقي ومدمر.

كان ريتشارد رايدر طوال فترة مناقشة مشروع القانون على اتصال بشكل دوري مع نظيره في حزب الديمقراطيين الأحرار آرشي كيركوود Archie Kirkwood ليرى ما إذا كان الحزب على استعداد لمساندة الحكومة في أي من الاقتراعات القادمة. وكان آرشي يقول إن حزبه يدعم الحكومة، وكان دوماً يفي

بوعده. وكان دافيد ديفيز حامل السوط المسؤول عن مشروع القانون يلتقي مع آرشي كيركوود كل صباح تقريباً خلال هذه المرحلة المطولة من مناقشات اللجنة.

بيد أن المتمردين كانوا متماسكين برغم اختلافاتهم وتنوع مشاربهم. وكان حاملو السوط لدينا ينجحون أحياناً في إبعاد بعض الأشخاص عنهم، لكن حاملي السوط لدى المتمردين كانوا يغوونهم بالعودة إليهم. وكان تضامنهم هذا يشتد أزره كل ثلاثاء عندما يعقدون اجتماعهم الأسبوعي برئاسة مايكل سبايسر Michael Spicer. لقد كان نائب واحد على الأقل يرتاب في هذه الاجتماعات حيث كانت الأوراق التي تذكر ما يدور في هذه الجلسات تترك على الطاولة في مكتب حامل السوط التابع للحكومة، ولم نستطع أن نتعرف إلى هوية ذلك الشخص الذي ينقل إلينا المعلومات إلاّ أن المؤكّد أنه من قلب الوسط في معسكر المتشككين.

بتاريخ الثامن من آذار / مارس 1993 فاز تعديل أدخله حزب العمال على مسألة ليست بذات شأن يذكر ـ تكوين اللجنة الخاصة بالمناطق داخل المجموعة الأوروبية ـ بأغلبية اثنين وعشرين صوتاً، مما أثار بهجة المتشككين. وفي هذا الاقتراع صوّت نحو خمسين من نواب المحافظين في المقاعد الخلفية ضد الحكومة، أو امتنعوا عن التصويت. وهذه أول هزيمة لي كرئيس للوزراء في مجلس العموم. التعديل في ذاته ليس بذي أهمية، لكن الهزيمة لها أهميتها ذلك لأنها أكدت وجوب وجود مرحلة وضع التقرير لمشروع القانون، وهذا بدوره يؤخر تبني القانون. وفي هذا قال بيل كاش، عندما سئل عن هزيمتنا: «إن هذا اقتراح فاشستي [إخضاع الجميع لسلطة الدولة]. . . ولهذا السبب أدليت بصوتي بالطريقة التي فعلت ـ إنها مسألة مبدأ». والحقيقة أنه بنتيجة التصويت تم استبعاد رجال الأعمال وقادة الأقاليم عن اللجنة. وهذا مبدأ لا ينبغي على أعضاء حزب المحافظين أن يؤمنوا به.

وكان من نتيجة هذا الاقتراع أن ازدادت الخصومات والعداوات داخل صفوف نواب الحزب في البرلمان. تيري ديكس Terry Dicks، مثلاً، النائب عن دائرة Hayes and Harlington، والذي فاز بمقعده البرلماني بأغلبية ثلاثة وخمسين صوتاً، والذي يعزو أسباب نجاحه في الانتخابات لدعمي، غادر فراش المرض بعد أيام قلائل من عملية جراحية أجريت له، ليأتي إلى المجلس ويدلي بصوته تأييداً لنا. فقد قال: «أنا مستعد لأسير على الزجاج المكسور لأمنح تأييدي لجون ميجر. لن أسامح نفسي إن خسرنا بصوت واحد». ونائب آخر هو مايكل فابريكانت Michael Fabricant عن دائرة Mid-Staffordshire وهو ليس من المتحمسين لأوروبا قال: «يتصرف المتمردون حول الشأن الأوروبي وكأنهم أناس آليون «روبوط» خرجوا عن السيطرة. لا أظن أنهم يقدّرون مدى الضرر الذي يتسبَّبون به». وكثيرون آخرون كانوا يشعرون بمثل هذه الأحاسيس.

في تلك الأثناء أضحى عدد كبير من المتمردين الأشد إضراراً ومثابرة شخصيات مشهورة على المستوى الوطني على نطاق محدود وتكاد لا تكتمل البرامج السياسية دون مساهمتهم. صاروا من الشخصيات الثابتة المعروفة في College Green، تلك المساحة الخضراء الممتدة أمام البرلمان ويستخدمها مقدمو برامج التلفزيون في مقابلاتهم. وقد احتفى بهم الإعلام لتمسكهم بمبادئهم بينما كانت الحكومة تدان لتمسكها بمبادئها. وبالطبع كان بعضهم يؤمنون عن عاطفة قوية بما كانوا يفعلون، لكن بعضهم الآخر لم تكن لديهم أسباب مقبولة لمعارضتهم. كل نجاح لهم ولو كان صغيراً كان نكسة للحكومة. لذلك لا عجب أن أجد حاملي السوط التابعين لحزب العمال يحيوني بابتسامات على وجوههم كلما مرّوا بي في مجلس العموم.

لقد أصاب حزب العمال هدفه بكل دقة عندما أدخل التعديل في مرحلة نقاش اللجنة، حيث كان يقصد به اعتماد الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي في المعاهدة الذي رفضته أثناء مفاوضات ماسترخت. وبناء على رأي قانوني، قال

تريستان غاريل ـ جونز أمام مجلس العموم ـ وهو الوزير المسؤول عن الشؤون الأوروبية والذي ظل واقفاً على قدميه لساعات طويلة في المجلس خلال مناقشات مشروع قانون ماسترخت ـ إن هذا التعديل يدمر المعاهدة كلها. وبموجب الإجراءات البرلمانية فإن هذا الرأي يجعل التعديل غير مقبول للنقاش. وما أن أعلن تريستان هذا الرأي القانوني حتى طلعت أصوات من وزارة الخارجية تستفسر عن مصدر هذا الرأي القانوني. عندئذ أصرَّ دوغلاس هيرد، وحسناً فعل، على إعادة دراسة هذا الرأي القانوني. وعندما فعل ذلك، ظهرت ردود فعل غاضبة في مجلس العموم إزاء ذلك التصريح المبدئي من تريستان، مما أضعف موقفنا. وعندما تبدَّل هذا الرأي القانوني وسبَّب لنا الإحراج تجشم دوغلاس هيرد عناء مهمة لا يحسد عليها لتوضيح الأمر للنواب الغاضبين والمرتابين الذين اعتقدوا أننا قد وقعنا في شرك ممارسة تصرف مشبوه واحتيال. هكذا بدت الأمور بكل تأكيد، لكنها لم تكن كذلك.

لقد انطلق المتمردون ومعهم حزب العمال مجتمعين ليتقدموا باقتراح تعديل يربط التصديق على المعاهدة بقبول الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي. كانت مكيدة أحسنت المعارضة تدبيرها، ذلك لأنها أتاحت لهم أن يؤكدوا تأييدهم للمعاهدة من خلال ربطها بشروط يعلمون أني لن أوافق عليها. وفي هذا كان حزب العمال ثابتاً في موقفه لأنه أعرب عن تأييده للفصل الخاص بالشأن الاجتماعي منذ البداية. أما المتمردون، ومعظمهم من الجناح اليميني لحزب المحافظين ويعارضون بقوة أية امتدادات للتشريعات الاجتماعية تأتي من بروكسل، وقد أصبحوا الآن حلفاء للحملة الاشتراكية التي يقودها حزب العمال والتي تهدف إلى أن نتخلى عن خيارنا بعدم المشاركة. إنه حقاً تحالف مجنون.

في بادئ الأمر استبعد نائب رئيس المجلس التعديل بعد أن أعاد حزب العمال صياغته على اعتبار أنه مخالف للنظام، وقوبل هذا الاستبعاد بأصوات استنكار من دينيس سكنر Dennis Skinner المعروف بلسانه اللاذع الذي قال «إن

لديه إحساساً بأن شيئاً ما خطأ» وأن الحكومة قد خدعت نائب رئيس المجلس. وهذا سخف طبعاً. ليس سكنر من عشاق الاتحاد الأوروبي وقد انتهز الفرصة للإعراب عن مشاعر تعتبر من الجناح اليساري لحزب العمال ويحرج الحكومة بآن معاً.

وعندما أعلن نائب رئيس المجلس أخيراً أن ثمة فقرة جديدة سوف تطرح للمناقشة أسرع حزب العمال ليدعو تلك الفقرة «القنبلة الموقوتة». وكانت تسمية صحيحة ودقيقة. ومع أن هذا التعديل لا يمنع المشروع من أن يصبح قانوناً إلاّ أنها بحاجة لتصويت مجلس العموم على الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي قبل المصادقة الرسمية على المعاهدة لتصبح نافذة المفعول. لقد أحدثت وضعاً سخيفاً.

في أواخر شهر نيسان / إبريل أكمل مشروع القانون رحلته المليئة بالمتاعب عبر مرحلة اللجان، وفاز ضد هجوم أخير شنه المتشككون الذين كانوا يتحرَّقون شوقاً لإجراء استفتاء شعبي للتصديق على المعاهدة بمجملها. كانت الدعوة للاستفتاء لغة مألوفة منهم وقد عارضتها من حيث المبدأ. ذلك أني أعتقد أن للبرلمان السلطة الدستورية وهو الذي يشاء أن يصادق على المعاهدة أو لا يصادق عليها. والغريب في الأمر أن المتمردين الذين يكونون أول من يتكلم باحترام شديد لسيادة البرلمان يحثون سعيهم في البحث عن وسيلة يستطيعون من خلالها أن يتجاوزوا إرادة مجلس العموم عندما تتعارض هذه السيادة مع معتقداتهم الخاصة. ولحسن الحظ كان زعيم حزب العمال جون سميث يشاطرني هذه المشاعر وبذات القدر من القوة. وقد صوت حزبه لصالح الحكومة ليضمن ألاّ يكون ثمة استفتاء.

مع انتهاء مرحلة دراسة اللجنة، تأكد لنا أن المشروع سيصبح قانوناً. فاحتفلت بهذا النصر بخطاب ألقيته بتاريخ 22 نيسان / إبريل 1993 أمام مجموعة من أعضاء حزب المحافظين المهتمين بالشأن الأوروبي. وأظن أنه كان خطاباً

تقدمياً تضمَّن هجوماً قوياً، أوضح موقفي في التعامل مع الشأن الأوروبي بعد أن خرجت الحكومة من مستنقع مرحلة دراسة اللجنة. وقد قدر لهذا الخطاب أن يكتسب الشهرة لسبب مختلف.

قلت في خطابي: «كانت معاهدة ماسترخت كبش فداء بسبب مخاوف مختلفة من أوروبا لا يعرف أحد اسماً لها. ومعظمها لا علاقة للمعاهدة به. أنا لم أقل يوماً إن معاهدة ماسترخت مثالية، لكن هذه المعاهدة تجعل أوروبا أفضل مما هي عليه. ونحن المحافظين يجب أن تكون لدينا الثقة والإصرار الأكيدان بأن نبقى في قلب النقاش الأوروبي، وذلك لنكسب مجموعة أوروبية مؤلفة من أعضاء أحرار ومستقلين». وقلت أيضاً إن المتشككين يجدون الحافز في موقفهم هذا «في الإحباط الذي شعروا به بأننا لم نعد نملك القوة العالمية... وهم يمارسون نوعاً من الشعور بالعظمة التي يتخيلونها، أو هو رداء مدرع يصدر صوتاً ليس أكثر لكن لا يمكن استخدامه».

فكرة هذا الخطاب متفائلة وتحمل النظرة إلى الأمام. لكنه لم يحظ بالاهتمام المطلوب خارج إطار من استمعوا إليه. إلاَّ أن الشيء الوحيد الذي التقطه الذهن الإعلامي هو الفقرة الختامية. كنت أقصد أن أذكّر المستمعين بأن ضلوع بريطانيا في أوروبا لا يهدد تميزنا القومي على الإطلاق. فقلت: «بعد خمسين سنة من الآن سوف تظل بريطانيا ذلك البلد الذي يلقي بظلاله الممتدة في ملاعب المقاطعات، وبلد البيرة الدافئة والضواحي الخضراء المنيعة. وبلد من يحبون الكلاب ـ وكما قال جورج أورويل George Orwell(*) بلد الفتيات الجميلات تركبن الدراجات حين يذهبن إلى قداس «العشاء الرباني» يلفهن ضباب الصباح الباكر. وإذا حصلنا على ما نريد فسوف تظل مسرحيات شكسبير

(*) روائي وأديب إنكليزي اسمه الحقيقي Eric Arthur Blair (1903 ـ 1950) من أشهر رواياته «مزرعة الحيوانات Animal Farm» و«1984». ومنها أيضاً Down and out in Paris and London» التي يصف فيها حياة الفقر التي عاشها بعد استقالته من الوظيفة سنة 1927. (المعرّب).

تقرأ ـ حتى في المدارس. وستبقى بريطانيا تحتفظ بجوهرها دون أن يمس التغيير شيئاً منها».

لم أكن أرتجل غنائية حلوة الأنغام عن ذلك النوع من الدولة التي أردتها أن تكون، إنما كنت أشير إلى أن التعاون الأوروبي لا يعني بالضرورة تناغماً وتنسيقاً أوروبياً إلاّ إذا نحن أردنا ذلك. ولا يفيد في شيء أن أعترض على الطريقة التي أصبحت فيها هذه المقولة اختزالاً لرسم كاريكاتوري يتحدث عن فلسفتي السياسية.

بعد شهر واحد من خطابي هذا، اجتاز التشريع الخاص بمعاهدة ماسترخت مرحلته الأخيرة بتاريخ 20 أيار / مايو حين تبناه المجلس إثر القراءة الثالثة بأغلبية برلمانية حقيقية بلغت 180 صوتاً. كانت تلك اللحظة بالنسبة لي تمثل الهبوط المفاجئ من الهام إلى الأقل أهمية. فقد كانت تشوب ذلك الانتصار حقيقة تشير إلى أن 46 نائباً محافظاً تمرَّدوا على الحكومة، وهذا أسوأ رقم حتى الآن. ومع ذلك وإزاء عدم وجود أغلبية من المحافظين إلى جانب مشروع القانون فإن تحقيق هذا النصر هو نتيجة إنجاز رائع هو أروع ما قام به حاملو السوط. ريتشارد رايدر وزملاؤه وبشكل خاص دافيد ديفيز، وحامل السوط الذي جاء بعده اعتباراً من نيسان / إبريل 1993 بوب هيوز Bob Hughes وغريغ نايت Greg Knight حامل السوط الرديف، جميعهم، قاموا بأداء بطولي، ولولا جهودهم لسقطت الحكومة.

غير أن المعركة البرلمانية حول معاهدة ماسترخت قد تعرضت لنكسات أخرى منها الوفاة المأساوية لجوديث تشابلن Judith Chaplin سكرتيرتي السابقة للشؤون السياسية في وزارة الخزانة وفي مجلس الوزراء بالمبنى رقم 10. تنحت جوديث عن منصبها في مجلس الوزراء قبيل انتخابات سنة 1992 لتتابع أمور ترشيحها وانتخابها في دائرتها نيوبري Newberry. ولم يمض على عضويتها في مجلس العموم زمن طويل حتى اضطرت لدخول المستشفى لإجراء عملية جراحية عادية. ولا بد أن خطأ ما حصل لها أثناء العملية فاختطفها الموت. لقد

كان مصرعها صدمة كبرى لي. سمعت نبأ وفاتها ذات مساء وأنا في السيارة في طريقي إلى دائرتي الانتخابية. كنت مشغول الذهن كثيراً بالأوضاع السائدة في مجلس العموم حتى أنني لم أدرِ أنها قد دخلت المستشفى، وهي لم تذكر لي شيئاً عن حاجتها للعمل الجراحي عندما التقينا معاً آخر مرة.

ثم كانت الانتخابات التكميلية الناتجة عن وفاتها كارثية، فقد ربح مقعدها الديمقراطيون الأحرار بكل سهولة. وكذلك كانت انتخابات مجالس المقاطعات التي جرت في إنكلترا وويلز في ذلك اليوم. لقد كان الناخبون في يأس مرير جراء النزاعات المتتالية داخل حزب الأغلبية البرلمانية. وتنحى نورمان لامونت عن الحكومة عند إجراء التعديل الوزاري رغم أني عرضت عليه منصباً آخر في الحكومة. وبعد أن ترك الحكومة وبات لا يحمل أية صفة مسؤولة، انقلب إلى ناقد ينتقد بشدة كثيراً من الأشياء التي كان سابقاً ينادي بها. وفي غمرة هذه الأحداث أصيب مايكل هيزلتاين بنوبة قلبية وهو في مدينة البندقية بإيطاليا. فأوقعني مرضه هذا في حيرة حول ما إذا كان سيعود بعدها إلى الخطوط الأمامية للمعترك السياسي. فالأمور السياسية ترفع ضغط الدم والنضال ضد الزملاء مؤلم لا يستساغ ويبعث على اليأس.

غير أن البقعة المضيئة في كل هذه الأحداث كانت في مجلس اللوردات الذي وقف موقف المؤيد القوي للمعاهدة، بالرغم من الدفاع المضاد الذي قاده الخبير الدستوري اللورد بليك Lord Blake. رفض مجلس اللوردات طلب المتمردين إجراء استفتاء، وكان رفضهم هذا أكثر شمولية من رفض مجلس العموم. وقد تبنى هذا المجلس المعاهدة بعد اثني عشر يوماً من المداولات، أي في مدة زمنية أقصر مما توقعت، وبعدئذ حظيت المعاهدة بالموافقة الملكية بتاريخ 20 تموز / يوليو 1993.

لكن العراقيل ما زالت موجودة. بتاريخ 19 تموز / يوليو حصل الصحفي ويليام ريس ـ موغ William Rees - Mogg الخصم العنيد للمعاهدة الإذن بالتقدم

إلى المحكمة العليا يطلب النظر في المصادقة على المعاهدة من خلال مراجعة قضائية. وكانت هذه الخطوة لمجرد الإزعاج أكثر منها خطراً يهدِّد المعاهدة. وقد رأيت أن هذا الطلب الذي تقدم به ريس ـ موغ تكتيكاً دعائياً ونوعاً من المضاربة يقصد به التدمير لا سيما وأن التمويل يأتيه من جيمس غولد سميث وبذلك لا يكون عاجزاً من الناحية المالية. وعندما سحب طلبه هذا شعرت أن حكمي هذا عليه له ما يسوغه.

وقد أرقني أكثر التصويت في البرلمان على «القنبلة الموقوتة» التي جاء بها حزب العمال، والمقرر أن يجري في شهر تموز / يوليو. حاولنا ما استطعنا أن نتفادى هذا التصويت أثناء مرحلة دراسة اللجان وكنت آمل أنني حين أنتظر إلى أن يصبح مشروع المعاهدة قانوناً، قد أستطيع أن أمنع المتمردين في حزب المحافظين من الانضمام إلى جبهة المعارضة في الردهات. وظننت أن المتشككين سيشعرون بالخزي والعار لتأييدهم حزب العمال في قضية الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي. إذ كنت أظن أنهم عندما يرون مشروع القانون قد أقر سيعترفون بأن اللعبة قد انتهت. لكنهم لم يفعلوا. وكان واضحاً أن حزب العمال سوف يصوت بشكل جماعي لصالح إدخال الفصل الاجتماعي ضمن القوانين البريطانية، وكذلك سيفعل الديمقراطيون الأحرار (الذين غيَّروا تكتيكاتهم بأمر من بادي آشداون)، وإلى جانبهم كان الحزب الوطني الاسكتلندي والاتحاديون الديمقراطيون بزعامة أيان بيزلي Ian Paisley، وإذا تجمعت قوة من المتمردين في حزبنا ضدنا، فإن هزيمتنا محققة.

لقد كانت صدمة كبيرة لي أن أجد بعض المتمردين في حزبنا الذين كان أملهم عرقلة التشريع الذي وافق عليه البرلمان على استعداد للتصويت لصالح الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي، الذي كان كل فرد من أعضاء حزب المحافظين يؤمن أنه النقيض لكل شيء نادت به ثورة مارغريت تاتشر، لا سيما وأن المتمردين كانوا من أشد المعجبين بهذه الثورة، رغم أن بعضهم قد خشي

فعلاً أن هذا التصويت المخزي سيثير غضباً شديداً في دوائرهم الانتخابية، فأحسوا بالانزعاج من الأعماق، إلاَّ أن غلاة المتشككين كانوا على استعداد للمجازفة بكل شيء. فكانت لعبة مخادعة ولا أحد يدري أي الجانبين يخدع بطريقة أفضل.

واجتمع المتمردون من المحافظين ليضعوا خطة لتكتيكاتهم، وليطمئنوا أنفسهم بأنهم جماعة لها أهميتها إن هم صوتوا ضد الحكومة. وعندما أحصى ريتشارد رايدر عددهم توقع لنا الخسارة، رغم بعض المفاجآت من أشخاص مستائين من الأوضاع مثل اليميني جون كارلايل John Carlisle الذي يبدو أنه يميل نحونا. وجلست أفكِّر بضرورة كتابة كلمة ألقيها أثناء المناقشات البرلمانية، وضرورة عقد سلسلة من الاجتماعات مع ريتشارد رايدر ودوغلاس هيرد وكين كلارك وطوني نيوتن رئيس المجموعة البرلمانية. إذ اتضح لنا أنه لا يوجد حل سهل: ومرة أخرى إما أن نكسب جولة التصويت أو نواجه الكارثة.

في يوم الثلاثاء الواقع في 20 تموز / يوليو أحصى حاملو السوط عدد المعارضين، فوجدوا أننا سوف نخسر بخمسة وعشرين صوتاً، منهم خمسة عشر زميلاً من زملائنا يصوتون ضدنا وستة عشر يمتنعون عن التصويت، وليس لدينا أمل بكسب أحزاب الأقلية. كان جيم مولينو Jim Molyneaux متعاطفاً معنا ويرغب ببقاء الحكومة لكن أعضاء آخرين في حزبه ـ حزب اتحاديي ألستر Ulster Unionists ـ من أمثال جون تيلر John Taylor ودافيد ترمبل David Trimble فكانوا أغلب الظن منحازين للعصبة من المتمردين في حزبنا في كل ما له علاقة بالسياسة الأوروبية.

وفي صباح اليوم التالي تلقيت مذكرة من دوغلاس هيرد تتضمن بعض الأفكار حول الطريقة التي يمكننا بها أن نرد على هزيمتنا. فقد اقترح من حيث الجوهر أن تتم المصادقة على المعاهدة بعد اقتراح يقدم للبرلمان بالتصويت على الثقة بالحكومة. ثم دخل في ترتيبات معقدة اشتملت على أن نطلب من

المجلس فيما إذا كانت أية إجراءات مستقبلية بموجب الفصل الاجتماعي سيتم التفاوض بشأنها في المجلس الأوروبي، بموجب الاتفاقية الاجتماعية (التي تستثني المملكة المتحدة)، أو بموجب معاهدة روما والقانون الأوروبي الموحد (الذي لا يستثني المملكة المتحدة). كانت خطة بارعة في منتهى الذكاء. لكن الأحداث كانت تتسارع.

في غضون ذلك كان ميردو ماكلين Murdo Maclean السكرتير الخاص العتيد لكبير حاملي السوط لدى الحكومة منذ سنة 1978، يدرس عدداً من الاقتراحات الخاصة بطرح الثقة بالحكومة، منها اقتراح يقضي بالموافقة على سياستنا بخصوص الفصل الاجتماعي ـ وهي فكرة انبثقت أثناء حديث جرى مع مايكل هوارد Michael Howard ـ وبهذه الطريقة نعكس أي هزيمة نتعرَّض لها تسمح لنا بالتصديق على القانون.

وبتاريخ 21 تموز / يوليو أكدت السلطات البرلمانية أن هذا الاقتراح يعطي القانون القوة التنفيذية. وطلبت إلى طوني نيوتن رئيس المجموعة البرلمانية أن يعقد اجتماعاً مع زملائه ليستطلع آراءهم. وكان كين كلارك بكل قوة إلى جانب الخيار ذي المجازفة الأكبر حيث قال: «إذا كنا نعتقد أنه ليس بإمكاننا الحصول على الأغلبية حين التصويت على الثقة بالحكومة فما الحكمة من بقائنا في الحكم؟» وكذلك كان موقف المحامي العام نيك لايل Nick Lyell الذي قال: «لا نستطيع أن نجعل المتمردين يغيرون وجهتهم. علينا أن نواجههم بعزم وتصميم». وتنبأ دافيد هيثكوت آموري David Heathcoat Amory الذي تحدث بالنيابة عن ريتشارد رايدر بأن الديمقراطيين الأحرار لن يقفوا إلى جانبنا، وأعرب عن موافقته على هذا. أما داڤيد هانت David Hunt وزير شؤون التوظيف فلم يكن واثقاً من فوزنا، لكنه لم يرَ خياراً أفضل. وكذلك، كان جون ويكهام John Wakeham زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات غير راضٍ عن هذه الاقتراحات في البدء لكنه انضم إلى الركب في النهاية. وبينما كان طوني نيوتن

يلخص مجريات المداولات انضم إلى الاجتماع دوغلاس هيرد وريتشارد رايدر. وكان رأي ريتشارد «لا بد من فعل شيء ما قبل جلول [العطلة الصيفية للمجلس] ـ وإلاّ سيحصل نزف دموي». وقال دوغلاس محذراً: «لا نستطيع أن نترك هذا الأمر يطول، ولكن لا ينبغي أن نحشر أنفسنا في الزاوية».

نقل أليكس ألان إلي نتائج هذا الاجتماع، وكان هذا ما أملته، حيث كنت على ثقة أكيدة بأنه يتوجب علينا أن نحسم الأمر سريعاً. إن خسرنا في هذا التصويت فإنني أفضل طرح اقتراح بالتصويت على الثقة بالحكومة في أقرب وقت ممكن، وهو يوم الجمعة. ولا يمكن أن نسمح بتسرب شيء عن نوايانا هذه. وأدركت أنه لا بد من عقد اجتماع لمجلس الوزراء مساء يوم الخميس، أي أقرب ما يكون لموعد جلسة الاقتراع، وذلك بغية الحصول على موافقة الجميع على اقتراح الثقة بالحكومة وما يحمله ذلك الاقتراح من أخطار جسام في اليوم التالي. وطلبت إلى أليكس أن يقوم بالتحضيرات اللازمة لهذا الاجتماع بأسرع ما يمكن.

كان المتمردون بحاجة إلى سلّم يستعينون به في النزول عن مواقفهم، وكان أملي أن أقدم لهم هذا السلّم علّنا ننهي هذه المعركة الطويلة ونخرج بتصويت موحد. ناقشت هذه الإمكانيات مع ريتشارد رايدر، وقررنا أن نعرض عليهم تأكيداتنا بأننا لن نعود للانضمام إلى آلية سعر الصرف خلال فترة الدورة البرلمانية الحالية. وهذا شيء يرغبون فيه، والعرض لا يكلفنا شيئاً، لا سيما وأن العودة للانضمام إلى هذه الآلية غير متوقعة بكل المقاييس. وكان هذا العرض بمثابة ورقة التين إن كانوا يريدون واحدة. لكنهم كانوا متشددين في موقفهم فرفضوا عرضنا.

وفي اجتماع مجلس الوزراء صباح يوم المناقشات البرلمانية، أي بتاريخ 22 تموز / يوليو سنة 1993، تحدثت بصراحة ودون مقدمات وقلت إن

تقديرات حاملي السوط تشير إلى خسارتنا بنتيجة التصويت على بروتوكول السياسة الاجتماعية. فأصيب بعض الزملاء بالصدمة.

وتابعت قولي: «إذا خسرنا فسوف ينعقد مجلس الوزراء ثانية هذا المساء، لأنني لن أتخلى عن معاهدة حظيت بأغلبية كبرى في المجلس».

وأدرك كل من كان حاضراً هذا الاجتماع بأنه إذا اجتمع المجلس ثانية في ذلك المساء فسوف يكون أمامنا خيارات لا تسرُّ أحداً، لكن لم يعترض أحد على المسار الذي عرضته.

بعد الغداء رأيت جيمس مولينو. كان حزبه، حزب اتحاديي ألستر، في السابق جزءاً من حزب المحافظين، وهو الآن حزب مستقل. وكان جيم رجلاً قصير القامة، حكيماً، يميل في بعض الأحيان إلى الرد على التساؤلات بكلمات بالغة الإيجاز. لكنه مراقب ذكي، وداهية، للمشهد الماثل أمامه. وينتقي كلماته ويزنها بكل دقة، ولعله في هذا يكون شبيهاً بمهبط الوحي من وسيط الوحي ذاته(*). وكأنه يسير بكل تؤدة وانتباه وسط حقل من ألغام السياسة في إيرلندا الشمالية، فكان أعضاء حزبه يعتبرونه بعيداً عنهم. كان يؤيدني ويساندني شخصياً منذ اللحظة التي أصبحت فيها رئيساً لمجلس الوزراء، لكنه لا يختلف عن باقي أعضاء حزبه ـ حزب اتحاديي ألستر ـ في نظرته إلى معاهدة ماسترخت التي لم ترُقْ لهم. كنت آمل أن أقنع حزبه بالامتناع عن التصويت، بيد أن جيم حمل إلي مفاجأة سارة. قال إنه سيقدم تسعة أصوات لصالح الحكومة.

سألته: «لنا؟ ودون امتناع عن التصويت؟».

أجاب: «لكم». وأحس بأنني أنتظر أن أسمع منه ثمناً لهذه المكافأة،

(*) في هذا الوصف إشارة إلى الأسطورة اليونانية Oracle of Delphi، حيث كان اليونان القدماء يعتقدون أن دلفي Delphi تلك المدينة القريبة من جبال بارناسوس هي مهبط وحي الإله أبولو Apollo إله الشعر والموسيقى والجمال، وأنها مهبط الوحي الإلهي حول أمور الغيب. (المعرّب).

فقال: «لا أعتقد أننا يجب أن ندخل في صفقة قذرة، هل تظن ذلك؟ نحن، أنت وأنا، نفعل ما نراه الأفضل». وابتسم ابتسامة تخفي وراءها لغزاً مبهماً.

فقلت له: «سيظن الآخرون أننا عقدنا صفقة، فكيف أجيب على سؤال كهذا؟».

وازدادت ابتسامته وهو يقول: «لم يطلب أحد شيئاً، ولم يعط أحد شيئاً» وهذا صحيح. عندما سئلت عن هذا الأمر في قاعة المجلس، كان ذلك ردي عليهم.

كانت تلك الأصوات التسعة مكافأة لا تتضمن أية عهود ومواثيق. وقدمت إلينا، برأيي، لأن الاتحاديين كانوا يمقتون سياسات كيڤن ماكنمارا Kevin McNamara الناطق الرسمي لحزب العمال بخصوص إيرلندا الشمالية، وصاحب الوثيقة السياسية التي تحمل العنوان الاستفزازي «نحو إيرلندا موحدة». ولم يكن جيم مولينو يرغب بحكومة عمالية قد تأتي إلى الحكم إذا خسرنا في التصويت الذي سيجري ذلك اليوم. وبصمت وهدوء شربت نخبه ـ ونخب ماكنمارا أيضاً. ولكن حتى بوجود هذه الأصوات إلى جانبنا، ما زال الوضع غير مطمئن. هكذا كانت مشاعري وأنا أتوجه إلى مجلس العموم لأفتتح المناقشات.

وكان النقاش ساخناً. الخطر يتهدد مصير المعاهدة. وربما يتهدد ما هو أكثر من ذلك. كانت نورما تجلس في شرفة الزوار بالمجلس وإلى جانبها جيمس ينظران إلى النقاش بقلق ويعلمان ـ ما لم يعلمه المجلس ـ ماذا سيكون موقفي إذا خسرنا.

لم أضع وقتاً في انتقاء كلماتي. كنت أعتقد أن المعاهدة بصيغتها الحالية هي أفضل ما يمكن الحصول عليه، وأن بريطانيا لا يمكن أن تقف جانباً تنأى بنفسها عن التطورات الحاصلة في العالم الخارجي. قلت: «لأول مرة منذ عشرين سنة بدأنا نرى تحركاً ملموساً في جدول أعمال المجموعة الأوروبية

نحو الاتجاه الذي طالما سعت إليه بريطانيا. ومن السخف أن نلقي جانباً ونتخلى عن نفوذنا هذا داخل المجموعة الأوروبية في تلك اللحظة». وفي كلمتي هذه لم أجد مناصاً من التعرض في الحديث عن جون سميث وبادي آشداون. فقد انكشفت ألاعيبهم الحزبية من خلال التعديل الذي تقدما به. الجميع يعرف تأييدهم لجوهر المعاهدة. في أثناء إلقائي لكلمتي تقدم مايكل لورد Michael Lord، النائب المحافظ عن دائرة Suffolk Central وهو من المتشككين المعتدلين حول أوروبا، بمداخلة أعرب فيها عن تأييده للحكومة وكذلك فعل جون كارلايل ونيك ونترتون. فأملت بعد هذه المداخلات أن يحصل زحف جماعي من معسكر المتشككين إلى معسكرنا، لكن ذلك لم يحصل. بل إن تيريزا غورمان Teresa Gorman وبيتر تابسل Peter Tapsell تشددا في معارضتهما وازداد موقفهما رسوخاً. غادرت القاعة لأرى كبير حاملي السوط الذي أنبأني: «لا يزال موقفنا ضعيفاً».

وبالمصادفة، كان ذلك المساء مخصصاً لإلقاء كلمة لي أمام الاجتماع العادي لنواب المقاعد الخلفية بمناسبة انتهاء الدور التشريعي للبرلمان. وتخلف عن هذا الاجتماع معظم المنشقين، أما غالبية النواب فقد رحبوا بي ترحيباً حاراً. وأظن أن السبب في ذلك يعود إلى كلمتي التي ألقيتها قبل ساعات قليلة فكان لها وقع جيد. وربما يعود ذلك لسبب آخر هو أنهم بترحيبهم كانوا يعبرون عن خيبة أملهم من أولئك الأعضاء في حزبنا الذين يشوهون سمعتنا. وعند انتهاء الاجتماع اقترب مني غراهام برايت النائب عن دائرة انتخابية تعتبر غير مضمونة لحزب المحافظين وقال مبتسماً: «سررت بحديثك عن المستقبل».

لكنه تلقى مني جواباً كئيباً: «إذا كان لنا مستقبل».

عند الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم، أي قبل ثلاث ساعات من بدء عملية التصويت، عقد اجتماع آخر لمجلس الوزراء. وقلت للزملاء يعتقد حاملو السوط أن الحكومة لا تزال في منطقة الخطر وأن احتمال هزيمتها ما زال

قائماً. وقلت: «ربما ننجح في إلحاق الهزيمة بالتعديل المقترح من المعارضة، لكن الأرجح أننا قد نخسر الاقتراح الرئيسي». وهذا الوضع سوف يحول دون أن يوضع القانون موضع التنفيذ. وأضفت: «إن حصل هذا فإن اقتراحاً بالتصويت على الثقة بالحكومة سيكون أمراً لا مفر منه».

وعرضت الخيارات التي تدارسناها. نستطيع أن نتقدم باقتراح عام بخصوص الثقة بالحكومة، ثم نتبع ذلك باقتراح من شأنه أن يفضي إلى التصديق على المعاهدة، أو قد نتقدم باقتراح للتصويت على الثقة بالحكومة لغرض مخصص، يتضمن التصويت على الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي وفق شروطه الحالية. وأوضحت للزملاء أن هذه استراتيجية لا تخلو من المخاطر وأنني أفضّلها. ثم دعوت ميردو ماكلين Murdo Maclean للانضمام إلى الاجتماع ليؤكد لنا أن اقتراحاتنا هذه متوافقة مع أحكام النظام قبل أن نبدأ مناقشاتنا.

أيد معظم الزملاء هذه الاستراتيجية التي لا تخلو من أخطار جسيمة. وكان المجلس يدرك جيداً أن الاقتراح بالتصويت على الثقة بالحكومة سوف يكون في حال خسارتنا، خبر نعي الحكومة. لكن المجلس رأى أنها أفضل كثيراً من المعركة الأوروبية التي توالت فصولها طوال فصل الصيف دون أن تحسم. ولم يخرج عن الإجماع إلاّ ثلاثة من الزملاء من المرتبة الأدنى. تحدثوا عن الخطر الكامن في خسران التصويت على الثقة الذي يمكننا من المصادقة على المعاهدة، وكانوا يرغبون باقتراح يجعلنا قادرين على الاستمرار في الحكم. وحيث أن هذا سيعرّضنا لأشهر طويلة من عدم اليقين فلم يؤيدهم أحد.

ثم أوجزت ما تم بحثه في هذا الاجتماع قائلاً إنني آمل أن نكسب، ولكن إن لم نكسب فإن الأغلبية الواضحة في مجلس الوزراء قد وافقت على طرح اقتراح التصويت على الثقة بالحكومة في مجلس العموم، لتأييد رفضنا للفصل الخاص بالشأن الاجتماعي، وبما يسمح لنا بالتصديق الفوري على القانون.

وأضفت إلى ذلك قولي إن خسرنا فسيكون أمامنا مناقشات في صباح اليوم التالي، وأن طوني نيوتن سوف يتقدم باقتراح مناسب من أجل المناقشات البرلمانية قبل أن ينتهي اجتماع مجلس العموم تلك الليلة.

رأيت ريتشارد رايدر يضحك سراً وهو جالس في الطرف الآخر من طاولة الاجتماعات. فلما رآني رافعاً حاجبيّ متعجباً قال «هجوم الفرقة ذات السلاح الخفيف». ثم استطرد في تفسيره: «بعد أن قاد كارديغان الفرقة ذات السلاح الخفيف نحو المدفعية، وتكبد الخسائر الفادحة تقدم منه الرقيب وهو يمتطي صهوة جواده، وأخذ له التحية وقال: (الوضع ذاته مرة ثانية يا سيدي). وهذا ما سوف نفعله».

تميزت الساعتان الأخيرتان قبل التصويت باهتياج شديد، بينما كان حاملو السوط يقومون بدورهم النشط بتمشيط الممرات والردهات بحثاً عن النواب الذين وعدوا بمناصرتنا. وعدت إلى قاعة الجلسات أحمل في جيبي البيان الذي أعددته لألقيه إذا خسرنا. كان المجلس كثير الضجيج ومعادياً، الآراء ثابتة لا تتبدل والحجج سطحية. وقف داڤيد هنت يلقي كلمة ينهي بها النقاش، والنواب جميعاً في هرج ومرج يتحدثون ويصرخون، والجميع ينتظرون المسرحية عند الردهة الفاصلة بين بوابتي التصويت. وبينما كان داڤيد يتحدث بدأ نواب آخرون بالتوافد إلى المجلس ليدلوا بأصواتهم، وبعضهم في مرض شديد أحضرهم حاملو السوط من أجل الاقتراع. وقد بقي بعض هؤلاء في سيارة الإسعاف المتوقفة في ساحة New Palace Yard ينتظرون ليكون اقتراعهم «بإيماءة من الرأس» نحو الردهة الخاصة بالتصويت دون أن يضطروا للسير إليها. وجاءنا خبر بأن بيل ووكر، أحد نوابنا في المقاعد الخلفية الذي ادعى أنه مريض مرضاً خطيراً وأنه في اسكتلندا، قد وصل دون سابق إنذار ليدلي بصوته ضدنا. وقد علمنا فيما بعد أنه لم يكن كذلك وإنما كان متوارياً عن الأنظار مختبئاً في شقة بيل كاش السكنية. لقد كان مثل غيره من المتمردين ذا شخصية تتصف

بازدواجية المواقف وكانت دائرته الانتخابية تغض الطرف عن ذلك.

جرت في تلك الليلة جولتان للتصويت. وكان بمقدورنا ألاّ نخسر أيّاً منهما. أحصى حاملو السوط عدد النواب المحافظين الذين يصوتون إلى جانب حزب العمال وأخبروني أن النتيجة متعادلة. شاهد الملايين من أبناء الشعب البريطاني عملية التصويت في بث حي ومباشر على التلفزيون، حيث أعلنت النتيجة بخصوص التعديل الذي اقترحه حزب العمال: 317 موافقون و317 غير موافقين. أي تعادل في الأصوات. وحسب التقاليد البرلمانية، يدلي رئيس المجلس بصوته في مثل هذه الحالات النادرة إلى جانب الحكومة، وذلك بهدف الحفاظ على الوضع الراهن. وهكذا، فقد نجحنا بصعوبة. لكن اتضح في صبيحة اليوم التالي أن خطأ قد وقع عند إحصاء العدد في الردهات الخاصة بالتصويت. فقد تبين أن النداء «الجميع خارجاً» قد حسبه المسؤول عن العدّ لدى المعارضة اسماً لأحد النواب، بينما هو في الحقيقة يعني أن الردهة قد خلت من النواب. وعند تصحيح هذا الخطأ، اتضح أننا قد كسبنا بفارق صوت واحد. أي أننا لم نكن بحاجة إلى صوت رئيس المجلس.

أما التصويت الثاني وهو دوماً محفوف بالمخاطر. وحيث أن نتيجة التصويت الأول كانت متعادلة فقد شعرنا بأن خسارتنا أكيدة. وهكذا كان الوضع من خلال مشاهد مفعمة بالانفعالات، وبفارق ثمانية أصوت. وكان من أثر ذلك الحؤول دون التصديق على المعاهدة التي وافق عليها المجلس سابقاً بأغلبية كبرى. كان المجلس في غليان شديد، هتافات وهتافات مضادة والاتهامات المتبادلة تملأ الأجواء.

ونهضت على الفور لأعلن أني أطلب التصويت على الثقة بالحكومة، وعلى أن تبدأ المناقشات في اليوم التالي ـ وهذا ما توقعه الكثيرون ـ وأعلنت أيضاً شروط المناقشات ـ وهذا ما لم يتوقعه أحد من خارج مجلس الوزراء أو أسرتي. حيث قلت:

«لم يتوصل المجلس إلى قرار حتى الآن. ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نترك الأمر هكذا. لقد أظهرت مناقشات اليوم عدم وجود أغلبية... لجهة الانضمام إلى الفصل الاجتماعي... أو أغلبية... لصالح التصديق على معاهدة ماسترخت... لذلك يتعين علينا أن نجد الحل، ولا نستطيع أن نسمح لهذا الوضع بالاستمرار أكثر من هذا. لذلك فإنني أقدم لكم إعلاماً بأن الحكومة تدعو المجلس للتوصل إلى قرار غداً وذلك بتقديم اقتراح التصويت على الثقة بالحكومة وفق الشروط التالية:

«المجلس يمنح الثقة لحكومة صاحبة الجلالة فيما يتعلق بتبني البروتوكول الخاص بالسياسة الاجتماعية)».

لقد ترك هذا الاقتراح النواب المحافظين أمام خيار واضح: أن يصوتوا لصالحنا وضد الفصل الاجتماعي وبهذه الحالة يمكن المصادقة على المعاهدة، أو أن يصوتوا ضدنا وبهذه الحالة أطلب حل البرلمان وإجراء انتخابات عامة. وأصدرت تعليماتي إلى المكتب الصحفي في رئاسة مجلس الوزراء بأن يوضحوا هذه الرسالة، وذلك ليزول أي شك بخصوص ما هو معرض للخطر في أذهان الدوائر الانتخابية وكنت آمل، وأتوقع، أن يكون لهذه الدوائر نفوذ قوي على المتمردين.

هدأ الضجيج في قاعة المجلس، وعدت إلى غرفتي في مجلس العموم وعقدت اجتماعاً ثالثاً لمجلس الوزراء في ذلك اليوم. إذ لم يكن لدينا الوقت الكافي لدعوة جميع أعضاء مجلس الوزراء إلى اجتماع يعقد في قاعة الاجتماعات بالمبنى رقم 10. كانت الساعة تقارب الحادية عشرة ليلاً، وكان اللقاء قصيراً ساده جو من الهدوء المتجهم، أجرينا تقييماً للموقف واتخذنا بعض الترتيبات التي من شأنها أن تقنع المتمردين بأن يضعوا أصواتهم إلى جانب الحكومة. واقترحت بداية أيلول / سبتمبر موعداً للانتخابات العامة. ثم عدت إلى المبنى رقم 10 لأبدأ تحضير الكلمة التي سألقيها في اليوم التالي.

كان النقاش بخصوص الثقة بالحكومة نوعاً من الهبوط من الذروة بعد أحداث اليوم السابق. لم أوفق في الكلمة التي ألقيتها وربما كان جون سميث أفضل مني. لكن العمل الحقيقي كان خارج قاعة الجلسات. فقد كانت الدوائر الانتخابية المعروفة بولائها لحزب المحافظين حانقة على أولئك المتمردين الذين يجازفون ببقاء الحكومة وهم يدافعون عن سياسة حزب العمال. وقبيل الظهيرة اتضح لنا بأن أولئك الأوغاد بدأوا يعودون إلى ركبنا بالسرعة التي تسمح بها كرامتهم. وعندما ختم دوغلاس هيرد المناقشات كان المجلس قد أخضع لنا وفزنا بالثقة بشكل مريح جداً، بأغلبية 38 صوتاً. أصبحت معاهدة ماسترخت قانوناً ونستطيع المصادقة عليها. وهكذا انتهت فصول أطول عملية جدال اتسمت بالتوتر في تاريخ السياسة البريطانية الحديث.

أخذت أتأمل بكل تلك الأحداث منذ ذلك اليوم. كانت تتناوبها شدة وتوتر، تصويت يخرج في بعض الأحيان متعادلاً، استياء شديد، إحباط. ابتهاج. بمقدورنا أن نقرأ كل ما تقدم ذكره وكأنه تقرير عن مسرحية بدأت فصولها تتكشف وتخللتها ضربات متتالية، في لحظات كثيرة منها كانت أحداثها تتخذ مسارات مختلفة. أو ربما ينتاب القارئ يأس يجعله يلقي بالمسرحية جانباً، وهذا ما أجد في نفسي الميل لفعله، أو لأسائل نفسي كيف وصلت الأمور إلى هذا الوضع؟ كيف ولأي سبب تفجرت دماء رديئة بمثل هذه السرعة؟ كيف انقلب أعضاء في فريق كان حتى وقت قريب الفريق الكاسب ضد بعضهم بعضاً، وحاكوا الدسائس، وخانوا أنفسهم غير عابئين بما تقدمه كل تلك العداوات من فرص يستفيد منها عدوهم المشترك؟

ولا بد لي من أن أسائل نفسي، بالطبع، كما أفعل دوماً، ماذا بمقدوري أن أفعل لأغير هذا الوضع؟ هل ثمة شيء أستطيع أن أقوله، أو سياسة أتبناها، أو شخص أفصله من عمله، أو شخص أوظفه لدي. أو خطاب ألقيه، أو برنامج إذاعي أشارك فيه، أو حجة أسوقها لكي أبدأ رحلة عودة الحزب الذي

أنتمي إليه إلى العقل والحكمة؟ وهل بمقدور رجل آخر أن يفعل ذلك؟ وإن كان الأمر كذلك، فلست أدري حتى يومي هذا جواباً لأي من هذه الأسئلة، التي لم أعرف جواباً عليها عندما أرهقتني كل هذه التساؤلات في حينها. ولعله من المريح لي الإعتقاد أنه ليس ثمة شيء بمقدور أحد أن يفعله في هذا السياق. وإن كان هناك شيء، فإن معرفة ما يمكن أن يكون لا تزال حتى الآن عصية عليّ.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السادس عشر

# العودة إلى الأسس والثوابت

كانت طبيعة الحياة عند أولئك الذين نشأت بينهم وترعرعت بين ظهرانيهم تعتمد اعتماداً كبيراً وأكثر من أي شيء آخر على أن تقدم لهم خدمات الصحة والتعليم وحفظ النظام والقانون. ولا تزال الحياة هكذا عند أبنائهم وأحفادهم. وكل واحدة من هذه الخدمات جزء من مسؤوليات الدولة وينبغي أن تظل كذلك. وبالرغم من كل شيء ليس للدولة سجل ممتاز في هذا الشأن. عندما تسلمت مقاليد رئاسة الحكومة كانت الأرقام التي تتحدث عن أداء هذه الخدمات ـ إن توفرت مثل هذه الأرقام ـ تبعث على الانقباض. كان كل نائب في البرلمان يعرف هذا الوضع. ويعرف أن عامة الناس غير راضية بمستوى هذه الخدمات. وأردت أن أفعل شيئاً في سبيل تحسينها ورفع مستواها.

وفي أمور الصحة أو التعليم أو الجريمة لا يعمل رئيس الوزراء بمفرده، بل تقدم له العون في هذا الصدد ثلاث وزارات هي أكبر وزارات الدولة الكائنة في شارع وايتهول Whitehall بالإضافة إلى عدد من المنظمات ذات الإدارة الذاتية. فكانت مهمتي أن أقدم المقترحات وأدفع بها نحو التنفيذ، أن أوافق أو أن أنتقد، وأن أضع الخطوط العريضة للسياسة لكنني لا أكتبها. فهذا عمل مناط بالوزراء الذين تعاقبوا على هذه الوزارات وعمل موظفيهم. وهو عمل يحمل في طياته نوعاً من العار السياسي حتى لو حققت السياسات ذاتها الكثير من

التحسينات. ففي المجال التعليمي انطلق كين كلارك وجون باتن ومن بعدهما جيليان شبرد، بتنفيذ الإصلاحات المقترحة في الثمانينيات رغم معارضة قوية من المؤسسة التعليمية التي لا تحب التغيير، ورغم أن وضعها وأيديولوجيتها قد قدمت لأطفال بريطانيا علماً وثقافة أقل بكثير مما يستحقونه. وفي وزارة الصحة عمل ويليام والدغريف وفرجينيا بوتوملي وستيفن دوريل على إدخال تعديلات جذرية وتحسينات في النظام الصحي ذي الأهمية البالغة في حياة شعبنا. وفي وزارة الداخلية تميز عمل الوزراء كين بيكر، وكين كلارك ثم مايكل هوارد بتوجيه أعمال تطبيق القانون والنظام وجهة دقيقة بدقة حركة البوصلة بعيداً عن النزعة التي ترى الجريمة أمراً حتمياً، ونحو نزعة لا يكون فيها ريب بأن المسيء يجب أن يلقى جزاءه.

وقد نجحت هذه السياسات فيما قدمته من نتائج. تحسنت نتائج الأداء في المدارس. وفي المستشفيات وعيادات الأطباء الجراحية ازداد عدد من يتلقون العلاج، وارتفعت سرعة تقديم العلاج أكثر من السابق. وانخفضت معدلات الجريمة. وبفضل الوضع الذي جاء به ميثاق المواطن صار الناس يميزون للمرة الأولى الخدمات ذات الأداء الجيد من الخدمات ذات الأداء الضعيف، فصاروا يطالبون بالأفضل، وفي معظم الحالات ينالون ما يطالبون به.

ولم يكن ذلك كله ظاهراً للعيان في جميع الأحوال. فقد كان عملنا هذا شديد الشبه بدعوة البنّائين لإنجاز البنيان، والنتيجة الفورية لعملهم هي الضجيج وسخونة الجدال والشرارات والصراخ في الجوار، ولكن عندما تهدأ العاصفة وتستقر الأمور تكون النتيجة النهائية مثيرة للإعجاب. ومن هذه الضوضاء خرجت الخدمات العامة أكثر قوة من ذي قبل، وأفضل تمويلاً وأسرع استجابة للحاجات ـ وأولئك الذين هم في المعارضة ولم يرغبوا بفعل شيء، وانتقدونا عندما فعلنا الكثير وهم الذين انتفعوا بها أكثر من الكثيرين غيرهم. لقد أزلنا كثيراً من القشور المتراكمة من الشعور بالرضا الذاتي عما هو قائم في النظام،

مما جعل عامة الناس يشعرون أنهم يتوقعون الأسوأ من خدمات يدفعون الضرائب من أجلها. ثم جاء حزب العمال الجديد إلى الحكم في الوقت المناسب لينال الإطراء والثناء.

لقد كان وراء كل ما فعلت، وما شجعت الوزراء على فعله، مبدأ بات يعرف ويستخدم لسبب مختلف، وهو مبدأ «العودة إلى الأسس والثوابت». في مكان آخر من هذا الكتاب (انظر الفصل 23) عرضت للطريقة التي صار فيها هذا المبدأ أداة في أيدي النقاد في الصحف. ومع أن هذه العبارة قد صودرت على اعتبار أنها تسمية عامة ليست ملكاً لأحد لكونها تتحدث عن مبادئ شخصية في الأخلاق والسلوك، إلاّ أنني لم أنس على الإطلاق معناها الحقيقي. لقد نشأ مصطلح «العودة إلى الأسس والثوابت» من أعماق معتقداتي الشخصية. وأقصد بها المواجهة وقلب الأفكار التي أوصلت السياسات الخاصة بالجريمة والصحة والتعليم إلى طرق مسدودة، وأدت إلى انفصال الحكمة المهنية عن مشاعر العامة وابتعادها عن الواقع. فأردت أن أضع الأمور السياسية في ميزان إنساني.

وفيما يتعلق بالجريمة، فقد رأيت من هذه الحياة ما يكفي لأعرف أن الجريمة تصرف أناني يؤدي إلى إيذاء الآخرين، كما يؤذي مرتكب الجريمة نفسه على حد سواء. ومن السهل جداً تشويه الطريقة المتساهلة بالتعامل مع علوم الجريمة التي تخفي هذه الحقيقة. وقد أخذت صحيفة ديلي تلغراف Daily Telegraph تهجو «المفكر التقدمي» الخيالي القادم من منطقة Hampstead الدكتور هاينز كيوسك Heinz Kiosk الذي كان يقول دوماً «نحن جميعاً مذنبون» وذلك في العمود الذي تنشره بتوقيع Peter Siraple. ولم يكن ذلك الصنف من الغباء غائباً عن المناقشات في التسعينيات، حيث كان يثير حنق كل عضو في حزب المحافظين، مثلما يثير القلق بخصوص «ضحايا» الجريمة.

لكننا، نحن المحافظين، في ردة فعلنا تجاه ما نراه التقويض الخبيث

للمسؤولية الشخصية، قد اعتمدنا لغة بسيطة ساذجة قد تكون مناسبة للمنابر والمؤتمرات إلاَّ أنها لا تنصف التعقيدات المشاهدة في الحياة على أرض الواقع. لهذا يمكن وصفنا بأننا نتجاهل المصاعب المرتبطة بالجريمة على الصعيد الشخصي أو التربوي أو الاجتماعي.

بيد أني لم أتجاهل هذه العوامل على الإطلاق. وكيف لامرئ قضى طفولته في منطقة بريكستون Brixton أن يتجاهلها؟ كنت أعرف حق المعرفة كل تلك الإغراءات التي تعترض سبيل أي امرئ يملأ اليأس حياته وظروف معيشته. رأيت كيف يتولد الأذى من البيئة السيئة وكيف تتولد البيئة السيئة عن الأذى، وكيف تنشئ التربية البيتية طفلاً شقياً ـ أو طفلاً مباركاً.

وكنت أعرف أيضاً أن المرء يستطيع أن يحيا حياة شريفة مهما كانت مناحي الحياة التي يحياها والدخل الذي يعيش عليه. عرفت هذا ورأيت الغالبية العظمى من البشر يحيون حياة شريفة حتى أولئك الذين صادفهم سوء الطالع. لذلك فإن قول عبارة «نحن جميعاً مذنبون» تحمل الإهانة لهم ولكل فرد مكافح قاوم إغراءات الجريمة. المجرم هو المذنب. ويجب ألاَّ يغيب هذا عن بالنا. ويجب أن نعامل المجرم، أو المجرمة، بتفهم لظروفهم وبرحمة، ولكن دون أي تهاون نحو أفعالهم أو نحو من لحق بهم الأذى. إن التغاضي عن توجيه اللوم لمن يستحق اللوم فيه إهانة للضحية، وفيه أيضاً تشجيع للمسيء المحتمل، كما يبخس أيضاً قيمة ما لدى الفرد من قدرة على الحكم الأخلاقي والسلوك الحسن. وأن يعرف المرء كل شيء لا يعني أن يصفح عن كل شيء.

ومع الذنب يجب أن يكون العقاب. وحيث أنني كنت على ثقة أكيدة بأن السجن ليس دوماً العقوبة المناسبة لكل، أو معظم، مخالفات القانون، إلاَّ أنني لم أنس، وأردت من وزراء الداخلية في حكومتي ألاَّ ينسوا، أن نظاماً منظماً لحجز الأفراد المسيئين هو الأساس، وهو العملة الاحتياطية، لأي نظام للعدالة الجزائية. وإن أخفقت أساليب الإنذار واللوم الأخرى وإن لم تنجح أساليب

الردع، أو العدالة «التقويمية» أو إعادة التأهيل، فيتوجب وجود السجن، وسيلة طمأنينة لمن يحترمون القانون ولا يخالفونه وفي الوقت ذاته رادعاً لمن يخالفون القانون، وأن يكون السجن الملجأ الأخير الذي لا يخجل منه الوزراء والذي يرغب البريطانيون أن تكون إدارته إنسانية ولكن حازمة.

لقد كان الرأي التقليدي في بريطانيا على الدوام حضارياً ومهذباً، لكنه في بعض الأحيان لم يركز كلياً على الذعر الذي تسببه الجريمة للكثيرين من الناس. والقسوة في أشد حالاتها توجد في المباني البرجية وفي «البؤر المنسية» والأماكن ذات الكثافة السكنية العالية، فتسبب أكبر الأذى لأولئك الذين لا يسمع أصواتهم من يصنعون السياسة. وهؤلاء هم الجماعة الأسوأ حظاً في المجتمع ومع ذلك تطرق الجريمة أبواب منازلهم الضعيفة.

لقد حمل عقد الستينيات المشؤوم شيئاً علّم بريطانيا ما يلزم عن التسامح والتفاهم والظروف التي فيها تنشأ الجريمة. لكن عقد التسعينيات، برأيي، قدم شيئاً علّم الناس ما يلزم بخصوص المسؤولية الشخصية والقيم التي يعتز بها الفرد. تلك كانت معتقداتي، ولهذا السبب كنت راضياً وقانعاً بأن طريقتنا بالتعامل مع هذه المسائل يجب أن تدعى «العودة إلى الأسس والثوابت» ذلك لأن هذا ما كنت أعنيه بكل دقة.

كان هذا الشعار في ذهني، رغم أنه لم يكن يحمل هذه التسمية في تلك الأيام، عندما عينت كين كلارك Ken Clarke وزيراً للداخلية في أعقاب انتخابات 1992. قد يكون من غير الإنصاف أن يوصف كين بأنه ليبرالي ضعيف من حزب المحافظين، فهو رجل قوي لا يكترث للحكمة التي يتلقاها. وعندما انتقل كين إلى وزارة الخزانة في سنة 1993، استلم حقيبة وزارة الداخلية بعده مايكل هوارد Michael Howard وهو صنف مختلف عن الوزراء الذين اعتادت وزارة الداخلية عليهم. ومايكل رجل ذكي وقدير، اكتسب سمعة عالية كمحامٍ يترافع أمام المحاكم، أمّا في داخله فهو رجل خجول وساحر له أسلوبه الخالي من الحشو

والمتميز بنكران الذات. ويكون في أفضل حالاته عندما لا يوجد أمامه جمهور من المستمعين، وهو أمام الملأ لا يستطيع أن يحرك ساكناً. رأى الكثيرون هذا المحامي الألمعي وهو يترافع أمام المحاكم من ظاهره، ولم يعجبهم ما رأوا لأنهم لم يدركوا الجوهر تحت السطح.

أمّا أنا فقد رأيت أن هذه الصفات المتباينة في شخصية مايكل قد جعلته المرشح المناسب لاستلام مقاليد وزارة الداخلية. فهو سياسي طموح وقدير يعرف كيف يشق طريقه داخل نظام العدالة الخاصة بالجرائم، وله حجته القوية في هذا الشأن. ولأنه كان لا يثق بأصحاب الرأي القويم فقد سر كثيراً لفكرة التعاون الوثيق معي ومع وحدة شؤون السياسات من أجل رفع مستوى وأهمية معركتنا ضد الجريمة.

وقد عمل كل من كين ومايكل على متابعة أعمال من سبقوهما إلى وزارة الداخلية من حزب المحافظين. ازداد عدد رجال الشرطة، وازدادت رواتبهم وتم توظيف المدنيين بأعداد أكبر في وزارة الداخلية ليتولوا الأعمال الروتينية، وبذلك يرفعون عبء هذه الأعمال عن كاهل رجال الشرطة، فينصرف هؤلاء إلى عملهم الأساسي في ضبط الأمن. وكنت حريصاً أيضاً على رفع مستوى فاعلية رجال الشرطة التي لم تكن يوماً كما ينبغي. لذلك وضعت قوات الشرطة تحت سيطرة، وضمن صلاحيات، ميثاق المواطن، فأعطيتْ بذلك مؤشرات خاصة لحسن الأداء. واستطعنا أن نجعل مفتشية الشرطة» أكثر قوة من ذي قبل وندخل عنصر الاستقلالية في تكوينها، وذلك بالرغم من وجود جهود تعويقية تبذل للدفاع عن النظام القائم.

بحلول شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1993، استطاع مايكل أن يستخدم مؤتمر حزب المحافظين ليعلن الانفصال الجذري عن الإجماع القديم بخصوص العدالة الجزائية، عرض سبعة وعشرين بنداً تؤلف السياسة الجديدة لهذه العدالة، كان من أهمها تلك الفكرة التي أثارت الكثير من الجدال، وهي

فكرة «المصانع في السجون». وكان خطابه في المؤتمر نوعاً من الدعاية والإعلان لمشاريع القوانين الموضوعة أمام مجلس العموم، والمتعلقة بالعدالة الجزائية والشرطة، محاكم الصلح التي دخلت مرحلة التنفيذ بعد ذلك بوقت قصير.

وجاء تبني البرلمان لمشروع قانون «العدالة الجزائية والنظام العام» في السنة 1993 ـ 1994 سهلاً ودون صعوبات تذكر، رغم أن بعض مواد هذا القانون التي تعطي الشرطة صلاحيات التصدي للمخربين في أعمال الصيد وللمخبولين، ولمن يسمون أنفسهم «رحالة العصر الجديد» قد أثارت حفيظة جماعات الحريات المدنية. إلاّ أن بعض المواد الأخرى الرئيسية في هذا القانون قد وجدت القبول الحسن، ومنها إقامة مراكز تدريب آمنة للمجرمين الشباب ذوي السوابق، وإعادة النظر بالشروط الخاصة بالإفراج بموجب كفالة. وقد ألغى هذا القانون حق التزام الصمت عند الاعتقال والاستدلال الاستنتاجي في المحاكم. وقد كان من شأن هذه المواد، رغم كثرة الجدال حولها عند طرحها للمناقشة، أن ارتقت بمستوى النظام العدلي دون أن يخل ذلك بالحقوق الأساسية. وقد عارض حزب العمال هذه التعديلات عندما كان في المعارضة لكنه احتفظ بها عندما صار في الحكم.

وفي سنة 1995 أحدثنا هيئة خاصة تحمل اسم «الوكالة الوطنية للوقاية من الجريمة». والجدير ذكره أنني أيدت بقوة المبادرات المحلية مثل توسيع مشاريع المراقبة في الأحياء. وخصصنا عشرات الملايين من الجنيهات لمبادرات من شأنها ردع الجريمة، منها كاميرات تلفزيون الدارة المغلقة والإضاءة الأفضل والحواجز الأمنية. وقد كانت مشاريع كاميرات التلفزيون ذات الدارة المغلقة في قمة النجاح سواء في الوقاية من الجريمة أو في إدانة المجرمين. وحيث أن الجريمة ـ وكذلك التعليم ـ كانت في ذهني لا تبارح تفكيري فقد حثثت وزارة التربية على اتخاذ إجراءات أشد قسوة بخصوص التغيب غير المبرر للتلاميذ عن

المدرسة، كما طلبت إليها أن تنشر أرقاماً عن تغيب التلاميذ عن المدارس في الجداول الخاصة على المستوى الوطني. وخارج إطار المدارس كنت أتوق لأرى انخفاضاً في عدد الاستخدامات للإنذارات الموجهة إلى المسيئين حديثي السن، واستخداماً أوسع نطاقاً لفكرة أوامر منع التجول التي يمكن مراقبتها بالأجهزة الإلكترونية.

وفي الوقت الذي تركنا فيه الحكم كانت تلك الإجراءات قد ترسخت وبدأت تؤتي ثمارها. هبط إلى النصف عدد المشتبه بهم الذين يرفضون الإجابة عن الأسئلة. وكانت معدلات الجريمة سنة 1996 تقل عن مستوياتها سنة 1992 بنحو عشرة بالمئة أو أكثر قليلاً، وهذا أكبر هبوط تسجله معدلات الجريمة منذ بدء تنظيم هذه الجداول، إضافة إلى أن أكبر هبوط في معدلات الجريمة يسجل في أي من الدول الثمانية عشرة الأعضاء في منظمة التنمية الاقتصادية OECD (لا يجارينا في هذه المعدلات سوى دولة واحدة). في هذه الفترة كان معدل انخفاض الجريمة في ألمانيا واحداً بالمئة وفي أمريكا ثلاثة بالمئة.

غير أن الشعار «العودة إلى الأسس والثوابت» لم يقتصر على الجريمة. كانت تشدني رغبة قوية لإحداث تغييرات أيضاً في المجال الصحي. وفي سعينا هذا تابعنا الإصلاحات التي أدخلتها مارغريت تاتشر بغية تحطيم تلك البنية الحجرية الصماء الخاصة بتقديم الرعاية الصحية للمواطنين، والتي زاد عمرها عن أربعين سنة، وأدخلت مكانها نظاماً للإدارة الذاتية في المستشفيات وتشجع ـ دون أن تجبر ـ الممارسين العامين من الأطباء على أن يكونوا قابضين للأموال يعتنون بمواردهم بالنيابة عن مرضاهم. وضمنّا بذلك وجود خدمة صحية شاملة مجانية عند تقديمها في كل مكان. غير أن الانتباه تحوّل إلى رغبات المرضى بشكل لم يسبق حدوثه من قبل. وخلافاً للنظام القديم ذي التخطيط المركزي الذي يسمح بالبناء على ما لم ينجز في السنوات السابقة، فقد رفعت هذه الإصلاحات مستويات الخدمة ورصدت المخصصات لها طبقاً لواقع الحياة والخبرة العملية الواقعية والحاجات الحقيقية على أرض الواقع.

لقد كانت طريقة جديدة وأنيقة في التعامل، وأتاحت للنظام فرصة التكيف لمواكبة أساليب العلاج المتقدمة وباهظة الكلفة التي لم يفكر أحد بها عندما أحدث نظام الصحة الوطني في بادئ الأمر. وقد بقيت هذه الإصلاحات بعد أن تغيرت الحكومة في شهر أيار / مايو 1997 في معظم حالاتها وبأسماء جديدة وبدون السوق الداخلية. ورغم معارضة بعض الأطباء في البداية إلاّ أن الجميع قبل بها بل ورحب بها ترحيباً حاراً. كان عدد المرضى الذين ينتظرون لفترة تزيد عن السنة ليتلقوا العلاج في سنة 1990 يبلغ حوالى 200,000 مريض، وانخفض هذا العدد في سنة 1997 إلى خمسة عشر ألفاً فقط كما انخفض إلى النصف وسطي زمن الانتظار في هذه الفترة ذاتها. وبحلول السنة 1997 كان عدد المرضى المسجلين على لوائح المستشفيات من أجل تلقي العلاج داخل المستشفيات يدخلون المستشفى ضمن فترة لا تزيد عن ستة أسابيع. وصار نظام الصحة الوطني يقدم الخدمة الصحية لـ 133 مريضاً مقابل 100 مريض كانوا يستفيدون من هذه الخدمة قبل إدخال هذه الإصلاحات، أي بمعدل زيادة قدرها ستة آلاف حالة علاجية في اليوم عن المعدلات السابقة.

غير أن إدخال فكرة السوق الداخلية كان عملاً رافقه الكثير من الضوضاء. فاتخذت الرابطة الطبية البريطانية ـ نقابة الأطباء ـ موقف الدفاع عن القديم دون الإشارة إلى أية عيوب في النظام. وبالطبع وثب حزب العمال للتدخل إلى جانبهم. وكنا على الدوام هدفاً لهجوم متكرر من أولئك الذين ظنوا أن إنشاء السوق الداخلية خطوة أولى تعتبر تغطية على طريق خصخصة نظام الصحة الوطني. والواقع غير ذلك. ولم يكن لدينا جواب لاتهام كهذا سوى القول إنه ليس كذلك. لكن هذا الجواب لم يقنع المرتابين لأن نظام الصحة الوطني كان على الدوام وبشكل غير منصف الرمال المتحركة السياسية لحزب المحافظين. وهذا واقع استغله دون خجل حزب العمال الذي، بكل صدق، قدم الحكومات الوحيدة التي عملت على تخفيض رأسمال نظام الصحة الوطني إضافة إلى

تخفيض الإنفاق من الريع. تلك هي سخرية الأقدار التي نصادفها في حياتنا. وكان عامة الناس لا تثق بأن حزب المحافظين فعلاً يؤمن بنظام الصحة الوطني. لكن الواقع أننا نؤمن به. وعلى أية حال فإني من أشد المؤمنين به، لقد استفدت منه شخصياً، وكذلك أسرتي غير أن آمالي في إقناع الناس بإيماننا هذا لم تكن آمالاً كبيرة.

ورغم ذلك كانت لي محاولة في هذا الإطار. في أول خطاب ألقيته في مؤتمر الحزب بعد انتخابي زعيماً له أوضحت موقفي بكل جلاء حيث قلت:

«لقد نشأنا وترعرعنا جميعاً في ظل نظام الصحة الوطني. استفدنا منه، نحترمه ونعتز به. أنا أعرف أن نظام الصحة الوطني يعني الأمن والطمأنينة للملايين من أبناء هذا البلد. وأدرك ذلك لأنني، وكما كنت دوماً، واحد من هؤلاء. أعرف أنه عندما يكون المرء سليماً ومعافى يجلب له هذا النظام هدوء الفكر والضمير لمجرد شعوره بأن النظام موجود. ومن غير المعقول أن أكون أنا، دون كل الناس، من يعمل لسحب تلك الطمأنينة والأمان.

ولكي لا يسيأنّ أحد منهم موقفي هذا، وآمل أن يسمعني جميع المواطنين في كل أنحاء البلاد. أود أن أجعل موقفي هذا أكثر وضوحاً. لن تكون هناك أجور للعلاج في المستشفيات، ولن تكون هناك أجور لزيارات الطبيب، ولن يكون هناك خصخصة للرعاية الصحية، ليس بأجزائها لا جزئياً ولا بمجملها. لا اليوم ولا في الغد وليس حتى بعد الانتخابات القادمة. لن يكون ذلك مطلقاً ما دمت رئيساً للحكومة».

ولكي أوضح أن السوق الداخلية هي عون لنظام الصحة الوطني وليست تهديداً له، عملت على وضع خطط لما أسميته «ميثاق المريض» الذي يصف ويحدد لأول مرة ما هي الأشياء التي يمكن أن يتوقعها الناس من هذا النظام.

وجرت وراء الكواليس نقاشات حادة حول هذا الميثاق. وكان وزير الصحة ويليام والدغريف مقيداً بقلّة الموارد التي لا تتيح له أن يقدم للمرضى في إنكلترا خدمات من ذات المستوى التي تقدم في إسكتلندا حيث التمويل أفضل من إنكلترا، وذلك بموجب صيغة قديمة لهذا التمويل. وفي نهاية المطاف تم الاتفاق على الإبقاء على هذا التباين. في اسكتلندا يضمن المرضى تقديم العلاج الجراحي لهم إذا لزمهم في غضون فترة زمنية لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً، في حين أن أمثالهم في إنكلترا يضطرون للانتظار لفترة لا تقل عن السنتين، في بادئ الأمر. ثم خفضت هذه المدد فأصبحت فترة الانتظار في اسكتلندا سنة واحدة وفي إنكلترا سنة ونصف. إن مجرد ذكر هذه الأرقام يوضح لنا الأسباب الداعية إلى القيام بإصلاحات وإصدار هذا الميثاق.

ومثلما عملنا على إنشاء السوق الداخلية، عملنا أيضاً على تحسين مستوى الرعاية الصحية الوقائية. ترأست ندوة حول هذا الموضوع في مبنى Chequers في شهر نيسان / إبريل سنة 1991، نتج عنها صدور «الكتاب الأبيض White Paper» في سنة 1992، الذي يعرض لخمسة وعشرين هدفاً من شأنها رفع سوية هذه الخدمة حتى السنة 2000. تقدمت بهذا الكتاب وزيرة الصحة ڤرجينيا بوتوملي Virginia Bottomley التي خلفت ويليام والدغريف في منصبه، وهي شخصية فذة قديرة وموضع الثقة ولا يمكن لرئيس وزراء أن يحصل على شخص أفضل. أذكر أنني عندما عزمت على تعيينها وزيرة وعضواً في مجلس الوزراء تقدمت إليّ قائلة: «لست بعد جديرة بمنصب في مجلس الوزراء». بل كانت أهلاً لهذا المنصب. وقد أولت عناية فائقة بالخدمات العامة. لقد جلبت ڤرجينيا إلى هذه الوزارة الرشاقة الفولاذية، وحملت على محمل المرح والدعابة ذلك الزيف والرعاية الكاذبة التي تشد إليها النساء الجميلات اللاتي يعملن في السياسة. وفي مواجهتها لزملاء لها هم جميعاً من الذكور قد تتصنع ابتسامة متجهمة في مناسبة قد تستحق وكزة في الظهر وليس ابتسامة.

وإن وجدت نفسها في موقف جرج في مجلس العموم ـ كما يحصل عادة مع وزراء الصحة ـ تقوم باستعراض الحقائق والأرقام حتى تجعل منتقديها يستسلمون. كانت شجاعة وقوية لا تعرف المهادنة وكانت رائعة، مخلصة لأبعد الحدود (وفيما بعد عندما صارت في المعارضة تابعت اهتماماتها هذه، وواصلت حضورها للجلسات الخاصة بالأسئلة المتعلقة بالصحة في مجلس العموم، فتسمع اللوم الساخر من الوزير العمالي الذي خلفها في منصبها، وهو المستفيد الوحيد من كافة إجراءات الترشيد اللازمة التي اتخذتها حكومة حزب المحافظين، الذي كان يقول عنها ساخراً «مثل كلب يعود إلى ما تقيّأه»، إنها حقاً سخرية لاذعة لا يمكن أن ينساها بعضنا).

لقد عانت ڤرجينيا ـ ومن بعدها ستيڤن دوريل اعتباراً من سنة 1995 ـ من هجوم وانتقادات قاسية تعرضت لها خطتنا الهادفة إلى ترشيد الخدمات الطبية في لندن، التي كانت فعلاً بحاجة للترشيد، باعتراف الأطباء أنفسهم. ومع أن الجميع يريدون تسهيلات ومنشآت أفضل من أجل الأطباء الممارسين العامين، إلاّ أن أحداً لم يرغب بتقديم التمويل اللازم. كان في نيتنا تقديم الخدمة الصحية الأفضل عموماً، غير أن الأثر الذي تركته نيتنا هذه في مؤسسات صحية كبرى ذات أسماء لامعة ـ ليس أقلها مستشفى سينت بارتولوميو St. Bartholomew's Hospital المعروف باسم مستشفى Barts في وسط المدينة الذي كان مهدداً بالإغلاق ـ قد جعلت هذه النية حجة لم نستطع أن نربحها فيما يمكن تسميته العلاقات العامة. لكننا ثابرنا ولم نتراجع وكذلك فعل خصومنا. وأعتقد أن هذا الموضوع كان واحداً من العوامل المؤدية إلى فشلنا في انتخابات سنة 1997.

لقد طغت هذه المجادلات الصاخبة وإدخال مبدأ السوق الداخلية على الحقيقة القائلة إن الإنفاق على نظام الصحة الوطني ازداد اطراداً خلال السنوات التي كان لي فيها أثر مباشر. فقد ارتفعت الأرقام من 32,6 مليار جنيه في سنة

1991 ـ 1992 إلى 42,6 مليار جنيه للسنة 1996 ـ 1997، وكنت تحت ضغط متواصل لتقديم الأموال الأكثر، والخدمة الصحية توفر دوماً المسوغ لتقديم الأموال، وإنه لموقف غير محمود أن يقف وزير من الوزراء ويقول «لا» في هذا الشأن.

وأقولها بصدق، إن الأموال التي تنفق أقل أهمية من الكيفية التي تنفق فيها. وعلى هذا المقياس يمكن القول إن الإصلاحات التي أدخلت في المجال الصحي ناجحة. ولا أزال أذكر الحقائق والأرقام التي كانت بذهني إبان انتخابات سنة 1997. فالأرقام تشير إلى زيادة قدرها مليونان وربع المليون طرأت على أعداد المرضى الداخليين والحالات اليومية التي يقدم لها العلاج في مستشفياتنا في كل سنة عن السنة التي سبقتها ابتداء من السنة 1990. ارتفع عدد عمليات المياه الزرقاء (الساد) في العين بمعدل ستين ألف عملية خلال خمس سنوات. وخففنا إلى درجة كبيرة آلام الانتظار الطويل من أجل العمليات الجراحية. ويمكن القول إنه طوال فترة حكم حزب المحافظين تضاعف عدد الأشخاص الكهول الذين أجريت لهم عمليات جراحية في الورك فقدمت لهم بذلك متعة الشعور بالسعادة والقوة في الحياة، وأصبحت عمليات القلب المفتوح وزراعة القلب ممارسة يومية، كما ارتفع أجر الموظف في سلك التمريض بما يعادل الثلثين، وارتفع دخل الطبيب بما يعادل 175 جنيهاً مقابل 100 جنيه كان يكسبها في السنة 1979.

كل هذا كان واقعاً وليس شعارات. قد ترى المرائين في معبد الاشتراكية يدقون صدورهم ويرتلون بصوتٍ عالٍ تراتيل التقديس والولاء للخدمة الصحية ولمن يعمل فيها، ومع ذلك ينتهكون على نحو يومي سجل هذه الخدمة المليء بالإنجازات الرائعة. ولكن لا يقولنّ أحد عنّا نحن المحافظين أننا لا نعير اهتماماً للمرضى والمسنين فنغمض عيوننا عنهم ونمضي على الجانب الآخر من الطريق.

وأمّا المجال الذي أردت بكل إخلاص أن أجده يعود إلى «الأسس والثوابت» فهو المجال التعليمي. سألت نفسي كم عدد الأشخاص في بلادنا الذين حققوا ما يبتغون؟ وكم عدد الوظائف التي تناسب قدراتهم؟ كم عدد الأشخاص الذين تتوسع آفاق معرفتهم؟ وأجبت عن هذه الأسئلة: «ليس بالعدد الكافي، ولا بعدة مئات من الألوف. يوجد عدد كبير من المدارس الممتازة. ولكن يوجد عدد كبير أيضاً من المدارس غير الممتازة. لذلك أردت أن يرتفع مستوى التعليم في أسوأ المدارس ليجاري مستوى التعليم في أفضلها. فوضعت قضية التعليم في رأس أولويات برنامج عملي الشخصي عندما تسلمت مقاليد رئاسة الوزارة. وقضية التعليم هذه تقليد قديم لحزب المحافظين منذ عهد دزرائيلي Disraeli وبلفور Balfour وبطلر Butler. أضف إلى ذلك أسبابي الشخصية حيث أخفقت في دراستي. وبما أنني لا أستطيع أن أمنع الآخرين من الفشل، فعلى الأقل أستطيع أن أمنع النظام من التسبب لهم بالفشل.

قد يمكن التغلب على رداءة التعليم التي لا يجري تقييمها أو إصلاحها، عن طريق البيت والاعتماد على الكتب. لكن هذا ليس بالأمر السهل. ولرداءة المدارس أثر كبير جداً في الأطفال الذين ليس في منازلهم كتاب واحد. وإن كان مبدأ «المجتمع الذي تنعدم فيه الطبقات» يعني شيئاً، فأول ما يعنيه أن هؤلاء الصغار يحتاجون إلى سلّم يرتقون عليه، وأول درجة من درجات هذا السلّم هي التعليم الأفضل. ومن سخرية الأقدار أن أجد وأنا أسعى جاهداً لإصلاح النظام التعليمي أناساً كانوا تلامذة مدارس وقد كبروا وعملوا في الإعلام يجدّون في البحث والتنقيب عن عدد المواد الدراسية التي نجحتُ فيها بدرجة «O level» كما لو أنها تعني شيئاً لهم بعد مضي ثلاثين سنة عليها.

وفي موضوع التعليم، كما في غيره من الموضوعات، لم أطلق كلماتي جزافاً تخرج من شفاهي فقط. بل لقد أخذت الوقت الكافي للتشاور لأعرف في أي الاتجاهات يكون توجهنا صحيحاً، وفي أيها يكون خطأ. وأعتقد أنه في

كثير من الأحيان يبدو لعامة الناس أن عملية الحكم الحديثة هي مجرد انتقال من عناوين يوم إلى عناوين يوم آخر. لكن الواقع أنه يوجد ـ وبالتأكيد كان يوجد قبل سنة 1997 ـ الكثير من العزم والإصرار الذي استغرق وقتاً طويلاً خلف ذلك العمل كله. كان في ذهني إجراء تغييرات بعيدة التأثير وتهدف إلى وضع التفوق وحرية الاختيار في وسط النظام التعليمي. كنت أعلم علم اليقين أن معركة التغيير طويلة. نظرت إلى تلك الوجوه النضرة لتلامذة المدارس الأولية، وسمعت أصواتاً غاضبة متغربة لعدد كبير من الشبان يملأون ملاعب ويمبلي Wembley كل سنة بعد أن يتركوا المدارس دون شيء من المؤهلات.

أردت أن تنتشر مدارس الحضانة وتكون متوفرة للجميع حالما يصبح بمقدورنا أن نتيح توفرها. وأردت أن يكون تعليم أساسيات قواعد اللغة والإملاء في المدارس الأولية. وكان في نيتي تطوير «المنهاج الدراسي القومي» الذي جاء به كين بيكر سنة 1988، وصودر من قبل أنصار التعليم المتدرج التصاعدي Progressive learning. وكنت مصمماً على توسيع أعمال الاختبارات وجعل النتائج تصل إلى الآباء. وكان يهمني أن أرى نوعية التعليم الذي يقدمه المعلمون وليس كيف يعلّمون. وللآباء كل الحق بالحصول على هذه المعلومات. وكان في اعتقادي أنه إذا توفرت هذه المعلومات حقاً للأهل فسوف يزداد الضغط من أجل رفع مستوى التعليم. وكان من المهم جداً وضع إطار للاختبارات، لكن هذا الأمر واجه معارضة قوية في كثير من الأحيان من المعلمين أنفسهم.

وعلى نحو مماثل، واجهت الخطط الخاصة بتوسيع قاعدة الاختيار معارضة قوية. فمن الناحية النظرية دخلت الطريقة المفتوحة لتسجيل الأطفال في المدارس حيز التنفيذ في سنة 1990، لكنها عملياً غير موجودة. إذ لا تتوفر للأهل المعلومات اللازمة ليمارسوا حق الاختيار. وإن وجدت مثل هذه المعلومات تلجأ السلطات المحلية إلى نظام بيزنطي كثير التعقيد، عميق

المتاهات يغلق أبواب المدارس في وجه الكثير من الأطفال. وكانت في ذهني أيضاً خيارات أخرى من شأنها تحسين حق الاختيار منها تشجيع «المدارس القائمة على المنح Grant - maintained» المتحررة من تحكم السلطات المحلية وتوسيع مشروع «الأماكن التي تتلقى المساعدة Assisted Places» التي تتيح الفرصة للأطفال الأذكياء المتفوقين من الأسر ذات الدخل المتدني الإنتساب إلى المدارس الجيدة والمستقلة. وقد اقترح بعض المسؤولين في وزارة التربية إلغاء هذا المشروع عدة مرات، وقدموا اقتراحاتهم هذه إلى وحدة شؤون السياسات التابعة لمجلس الوزراء، وكنت أرفض هذا الطلب في كل مرة يقدم فيها. علماً أن عداوة حزب العمال لهذا المشروع معروفة وثابتة لم تتغير. (ولا بد من الإشارة هنا أنه في الوقت الذي ألغى فيه حزب العمال هذه الميزة بعد انتخابات سنة 1997 كنا قد قدمنا العون لما يزيد عن خمسة وثمانين ألف طالب تمكن معظمهم من متابعة الدراسة الجامعية، وربما كان طالب مثل هذا، الأول من أفراد أسرته يستطيع الالتحاق بالجامعة. فكان إلغاء هذا المشروع عملاً سياسياً يدل على حقد وانتقام).

من الأشياء المثيرة للحنق في النظام التربوي، وهي كثيرة، عدم وجود بيانات تنشر على الملأ حول أداء المدارس. لقد ذهلت عندما علمت بضآلة مثل هذه المعلومات. فأدخلت مبدأ طباعة نتائج الاختبارات ونشرها من قبل السلطات المحلية أولاً وبعد ذلك تقوم بنشرها المدارس وكل مدرسة على حدة. وشددت إصراري على أن أهالي التلاميذ يجب أن تصلهم تقارير عن سير أعمال أبنائهم في المدارس. غير أن التغيير ذو المدى الأبعد في التأثير هو إدخال فكرة جداول الأداء المقارن لجميع المدارس بموجب «ميثاق المواطن»، وقد أطلقت على هذه الجداول فيما بعد تسمية «جداول الرابطة League Tables». لم ترقْ هذه الجداول لنقابات المعلمين ذلك لأنها تزيد من ضغط العمل على أعضائها. لكنها في النهاية أثبتت نجاحها، وابتداءً من سنة 1992

أخذنا عملياً ننشر نتائج المدارس في الامتحانات العامة. وهكذا وجدت أن الاختيار المتاح للآباء ونشر نتائج المدارس قوة كبرى في سبيل الارتقاء بمستوى التعليم.

ولكي أجعل هذا النظام أكثر انفتاحاً أردت إيجاد نظام تفتيش مستقل. لقد كنا في الظلام فيما يتعلق بالمستويات داخل المدارس، مما جعل البلاد بحاجة إلى «كتاب يوم الدينونة Domesday Book»(*) في المجال التربوي نستطيع بعده أن نبني عليه. كان نظام التفتيش القديم يفتقر إلى الدقة والصرامة وكان ذراع وزارة التربية، في حين أن المنطق يقتضي الفصل بين الجهاز الذي يضع المستويات والمعايير والجهاز الذي يفحص ويدقق بهذه المعايير. وقد تبيَّن لهيئة الرقابة والتفتيش Audit Commission في سنة 1989 أن الكثير من السلطات التربوية المحلية عاجزة عن الوفاء بالتزامها لجهة مراقبة أداء المدارس، وبموجب النظام القائم قد تستغرق عملية تفتيش المدارس في كافة أنحاء البلاد والبالغ عددها نحو أربعة وعشرين ألف مدرسة ما يقارب القرنين من الزمان. فأصدرت تعليماتي إلى وحدة شؤون السياسات للعمل بتعاون وثيق مع كين كلارك لإنجاز نظام تفتيش دقيق وسريع.

وأنا بالطبع لا أحمل أية ضغينة للمعلمين كأفراد. وإنما ضد روح النظام الذي فيه يعمل بعضهم. كان المعلمون طوال سنين كثيرة تتقاذفهم ذات اليمين وذات الشمال موجات متلاحقة من التجارب التربوية. وفي الوقت ذاته لم يكن تدريبهم للعمل داخل الصف على القدر الكافي. ونتيجة لذلك سيطرت عناصر تهوى النضال داخل بعض النقابات، مما جعلها خصماً عنيداً يقاوم التغيير والتقييم المستقل، وللمكافآت الأفضل لأحسن أستاذ صف دراسي في حياته. وهؤلاء هم الأشخاص الذين أردت الاحتفاظ بهم في هذه المهنة. وإنني أعترف

(*) هو سجل عام شامل لجميع أراضي إنكلترا يوضح مساحاتها وقيمتها وملكيتها تم إحداثه في سنة 1086 بأمر من الملك ويليام الفاتح. (المعرّب).

أن عمل المعلمين ازداد صعوبة جراء البيروقراطية والتعليمات الخطية التي تتدفق إليهم دوماً عن أنظمة جديدة صادرة عن وزارة التربية وبعد إحداث «المنهاج الدراسي الوطني». تأزمت العلاقة بين المعلمين والحكومة. وأملت في إصلاح هذا الوضع، وكنت أعلم أن هذا ليس بالأمر الهيِّن على خلفية بعض الإصلاحات التي سوف نفرضها. وهذا ما حصل، للأسف.

أخبرني جون باتن وهو يضع مشروع قانون التربية والتعليم سنة 1994، أن الإصلاح يجب أن يبدأ بتدريب المعلمين. وأنا واثق أنه على صواب، وأننا بحاجة لأن نهيّء للمعلمين بداية عملية أفضل مما هو قائم حالياً، وأن نخفض الزمن المخصص للتدريب النظري، كما هو الحال في معظم الدورات التي يتبعونها لصالح التدريب العملي داخل الصف.

وفي سنة 1994 وضع راب بطلر Rab Butler خطة لنظام تربوي يولي أهمية كبرى للتعليم المهني والفني دون الإقلال من الأهمية التي يوليها للدراسة الأكاديمية. لقد قصَّرنا كثيراً وطوال أربعين عاماً في توجيه الاهتمام الكافي للتعليم الفني الذي يحتاج لهذا الاهتمام. وأردت أن أصحِّح هذا الوضع وأن أجعل التعليم المهني قريباً جداً من التعليم الأكاديمي، ولكن دون أن يندمجا معاً ودون أن نسيء إلى جودة التعليم الأكاديمي. والهدف النهائي الذي وضعته نصب عيني هو أن أجعل التعليم العالي متاحاً لعدد أكبر من الطلاب. وأردت أن أرفع من سوية ومكانة بعض المعاهد التقنية (البوليتكنيك) الجيدة، والتي كانت في مستوى لا يقل عن مستويات الكثير من الجامعات. وكان الهدف من هذه الخطة أن نضمن انتساب طالب واحد من كل ثلاثة طلاب إلى متابعة التحصيل في التعليم العالي بحلول سنة 2000. وقد استطعنا إنجاز هذا الهدف في زمن قياسي وقبل السنة الهدف. لقد كان عملنا هذا تحسيناً كبيراً وعلى نطاق واسع للفرص المتاحة أمام الأجيال القادمة. وهو إجراء لا يمكن الرجوع عنه ومن شأنه أن يساعد بلادنا، كما يساعد مواطنينا، على أن يجهزوا أنفسهم

التجهيز الكافي ليضمنوا النجاح. ولكي أفعل هذا كله أسعدني الحظ أن يكون إلى جانبي على رأس وزارة التربية كين كلارك، الوزير القدير ذو العزم والتصميم القويين، من سنة 1990 إلى سنة 1992. كان يشاطرني طموحاتي الهادفة إلى تحسين مستويات التفوق وتوسيع قاعدة الاختيار والإقلال ما أمكن من سيطرة الدولة.

وحيث أن من أول أهدافي الارتقاء بمستوى المعلمين، فإن المعركة بين كين ونورمان لامونت بخصوص زيادة رواتب المعلمين في سنة 1991 كان لا بد لها أن تنتهي لصالح المعلمين. لكن هذه الزيادة في الرواتب، وكذلك الإعلان عن نيتنا في إحداث هيئة جديدة تسمى هيئة مراجعة رواتب معلمي المدارس School Teachers' Pay Review Body، لم تعمل على تحسين علاقتنا مع المعلمين. وأي تأييد تلقته إجراءاتنا هذه من المعلمين قد غاب في لجّة ردود الفعل السلبية لخطتنا الهادفة إلى إدخال مبدأ الاختبارات الرسمية للأطفال.

وفي ربيع سنة 1991 بدأت الجولة الأولى من اختبار الأطفال من سن السابعة في أساسيات اللغة الإنكليزية والحساب كما يقتضي ذلك المنهاج الدراسي الوطني. ولم تنشر نتائج هذه الاختبارات لكل مدرسة على حدة رغم أنها أظهرت بكل جلاء، كما كنا نخشى، تناقضات واسعة جداً في أداء السلطات التربوية المحلية. لكن هذا سيجري الحديث عنه فيما بعد. كنت أتعاطف مع الشكاوى التي وردتني من المعلمين حول تعقيدات أسلوب الاختبار ووعدت بتبسيطها. لكن وعودي هذه لم تهدئ من موقف النقابات المعادي، لا سيما وأن هذه النقابات أبدت استياءها من الكتاب الأبيض لميثاق المواطن الذي يوضح عزمنا على أن يتم نشر المعلومات الخاصة بالامتحانات العامة لكل مدرسة على حدة، إضافة إلى معلومات حول مستويات تغيب التلاميذ عن المدارس ونتائج الاختبارات المدرسية.

وأخذ المعلمون يقاطعون الاختبارات المدرسية في سنة 1993، فتدخل

جون باتن الذي خلف كين كلارك في منصب وزير التربية الذي جاء بالسير رون ديرنغ Sir Ron Dearing ليكون رئيساً لهيئة أحدثت مجدداً تحت اسم «سلطة المناهج المدرسية والتقييم School Curriulum and Assesmeal Authority» والسير رون ديرنغ أستاذ قدير في فن التسوية، وقد قدم التقارير التي تؤكد أهمية المنهاج الدراسي الوطني، وأهمية الاختبارات التي بسطها وأعاد هيكلتها لكل مادة دراسية بمفردها. وقد استقبلت تقاريره هذه باستحسان كبير. وانتهت بذلك مقاطعة المعلمين للاختبارات المدرسية، وتأكد ثبات هذه الخطوة في المجال التربوي بعد أن سببت بعض الألم.

وبعد أن غدت هذه التقارير عن الاختبارات المدرسية متوفرة، ازدادت أهمية مسار آخر في السياسة التعليمية، ألا وهو العمل على تقوية فاعلية التعليم في المدارس الأولية. فقد أظهرت لنا سلسلة من التقارير المتوالية كمّاً هائلاً من أشياء دون توقعاتنا، وأن أداء التلاميذ في المدارس أقل كثيراً من قدراتهم الطبيعية. إزاء هذا الوضع بات من الضرورة بمكان إحداث هيئة خاصة تحمل اسم مكتب المواصفات القياسية في التربية Office of Staudurds in Education يرمز لها بالاسم المختصر OFSTED، حيث كنت أرغب منذ البداية بإحداث هيئة تكون مهمتها تفتيش المدارس وتكون مستقلة استقلالاً تاماً. لم تجد هذه الهيئة أصدقاء لها في المؤسسة التعليمية، وقد تمكن كين كلارك من استصدار التشريع الخاص بها في سنة 1992. وكانت هذه الهيئة، تحت قيادة رئيسها الأول البروفسور ستيوارت سذرلاند Professor Stewart Sutherland ومن بعده كريس وودهيد Chris Woodhead، جريئة غير هيابة في إدانة وشجب المستويات المتدنية للمدارس لدى كشف النقاب عن المعلومات التي كان يجهلها أهالي التلاميذ.

دخل جون باتن John Patten البرلمان في اليوم الذي دخلته أنا في سنة 1979، وكان أول النواب الجدد يعين وزير دولة. أذكر جيداً كيف كان أصدقاؤه

يحيونه منذ أول أداء له في مجلس العموم. وهو رجل شديد الذكاء، لكنه ضعيف الثقة بنفسه، بل في هذا كان دون ما يوحيه سلوكه المتأنق كأستاذ قادم من الجامعة. وكان مبرزاً في منصبه كوزير دولة، جيد الاستعداد، له أثره في الاحتفاظ بدعم ومساندة نواب المقاعد الخلفية. وعندما عينته عضواً في مجلس الوزراء في نيسان / إبريل سنة 1992، فذلك لأني وجدته جديراً بهذا التعيين من خلال جهوده التي بذلها. لكنه واجه معارك متواصلة داخل وزارته ومع نقابات المعلمين أنهكته فساءت صحته. وفي سنة 1994 قررت أنه بحاجة لإجازة يستعيد فيها صحته، ولو أنه احتفظ باهتمامه المعروف عنه لاستطاع العودة، بل لقد عاد ليتقلّد مناصب رفيعة.

تولّت قيادة وزارة التربية من بعده جيليان شبرد Gillian Shephard، وهي امرأة تخفي وراء سلوك يتسم بالابتعاد عن الرسميات ذهناً متقداً ومهارة سياسية تشبه مهارات رجال الأعمال. تميل إلى الاعتدال وإلى الواقعية البراغماتية، وهي عضو طبيعي في فريق عملي مع أنه من الخطأ أن أصفها بأنها عنصر عبقري في تسهيل تسيير الأمور، فهي امرأة يصعب على المرء أن يبعدها عن طريقه، وقد تكون ليّنة مرحة وقاسية شديدة القسوة مع خصومها في آن معاً. وأدرك حزب العمال هذه الميزة في شخصيتها وعرف أن تلك الشخصية ذات الصوت المغرِّد ليست عصفوراً دورياً مغرِّداً وإنما هي صقر بهيئة عصفور. وقد لازمتها هذه الصفة وهي في الحكومة أيضاً، فكانت تجادل وتحاور دون خوف أو محاباة، وكان ذلك ضدي في بعض المناسبات. لكن ذلك لم يتسبب قط في تردّي العلاقة بيني وبينها، بل كثيراً ما كانت الحليف القوي لي بشخصيتها السياسية الجذابة عندما تشتد الأزمات.

وفي سنة 1994 زودت جيليان هذه المؤسسة بصلاحية إرسال «قوة ضاربة Hit Squad» إلى المدارس التي لا تحقق المستويات المطلوبة، وكإجراء أخير، صلاحية الاستيلاء على هذه المدارس من سلطات الحكم المحلي. وفي السنة

نفسها استصدرنا تشريعاً يقضي بإحداث هيئة تحمل اسم «الوكالة الخاصة بتأهيل المعلمين» بالإضافة إلى «المنهاج الدراسي الوطني لتأهيل المعلمين» على أن يبدأ العمل به اعتباراً من سنة 1997. وفي سنة 1996 أعطي «مكتب المواصفات القياسية في التربية OFSTED» صلاحيات تفتيش المدارس التابعة للسلطات التربوية المحلية. ومن المقرر أن يكون لنتائج هذه التغييرات أثر إيجابي كبير مع مرور الزمن، هذا إذا لم تدخل فيها إجراءات مخففة. وكنا نريد إضافة إلى ذلك أن تترسخ الآليات الأخرى من أجل الارتقاء بالمستويات، وأقصد بذلك الخيار المتاح لآباء التلاميذ. الجدير ذكره أن حق الاختيار أمر جوهري في صلب فلسفة حزب المحافظين، وبالتأكيد في فلسفتي الشخصية. ولهذا السبب دافعت بقوة عن مشروع «الأماكن الجديرة بالمساعدة Assisted Places»، ولهذا السبب أيضاً كنت من أشد المتحمسين «للمدارس القائمة على المنح Grant Maintained التي سمح بإنشائها بموجب قانون إصلاح التعليم لسنة 1988، وخيار هذه المدارس بعدم المشاركة في السلطات التربوية التي لم تقدم لها الدعم الكافي، وذلك بنتيجة اقتراع أهالي التلاميذ على ذلك. وهذا مبدأ بسيط يهدف إلى تحويل السلطة من المركز إلى المدارس ذاتها بما يمكنها من أن تتخذ قراراتها ذاتياً بخصوص الطريقة التي بها تستفيد من مواردها وتعمل على تحسين الأداء ربما يشكل دافعاً لدى المديرين والمعلمين للأداء الأفضل، ويحرِّرهم من السلطات التربوية المحلية التي تكون في بعض الأحيان معادية لهم.

كانت لدينا في سنة 1990 حفنة من المدارس القائمة على المنح. وكم شعرت بالرضا عندما رأيت أعدادها تتزايد، وكان ازدياد عددها في معظم الأحوال رغم معارضة شديدة من المجالس المحلية التي يسيطر عليها حزب العمال أو حزب الديمقراطيين الأحرار، أو مع الأسف بعض أعضاء حزب المحافظين. يبدو أن من أصعب الأشياء في السياسة أن تدع السلطة تفلت من يدك. لقد وجدت المدارس القائمة على المنح خير نصير لها في بطل لا يعرف

الهوادة هو السير بوب بالشين Sir Bob Balchin مؤسس وصاحب «مؤسسة المدارس القائمة على المنح Grand - Maintained Schools Foundation» التي واجهت في مرات كثيرة معارضة قوية من الدعاية التي تمولها المجالس والنقابات في سعيها لتأكيد خيار عدم المشاركة. وقد أبدى مديرو المدارس ومعلموها وآباء الطلاب شجاعة فائقة في التصدي لما كان في كثير من الأحيان ترهيب مباشر. وسمعت في ذلك قصصاً تثير الذعر منها مكالمات هاتفية في وقت متأخر من الليل وتهديدات بالفصل من العمل، إذا كانت نتيجة الاقتراع سلبية، ومن هذه القصص أيضاً مقاطعة تلاميذ هذه المدارس من المشاركة في البطولات الرياضية أو الفرق الموسيقية.

ولكن بالرغم من هذه الحرب التي شنوها ضد حق الاختيار، فقد اختارت نحو 1100 مدرسة خيار عدم المشاركة. واقترع نحو مليون ونصف المليون من الآباء لصالح الانتساب إلى المدارس القائمة على المنح وذلك قبيل أن يقطع حزب العمال وعوده بإنهاء وضع المدارس القائمة على المنح. وهكذا تباطأت سرعة خيار عدم المشاركة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية سنة 1997. واعتباراً من شهر أيار / مايو من سنة 1997 تجاوزت حكومة حزب العمال بزعامة بلير Blair التي لا تشعر بأية رغبة في الخيار الفردي كل تلك المعارك البطولية، وتجاهلت كلياً حق الاختيار الحر الذي دافع عنه نحو مليون ونصف من أسر الأطفال. إن ذلك عمل تخريبي في المجال التعليمي يتوجب على حكومة حزب المحافظين القادمة أن تصحح الوضع وتعيد التأكيد على مبدأ حرية الآباء في اختيار ما يناسب أبناءهم والاستقلال المحلي للمدارس.

عندما بدأ الانتعاش يعود لاقتصادنا فيما بعد سنة 1992 عدت إلى قضية مدارس الحضانة. كنت أريد أن تكون هذه المدارس متاحة لجميع الأطفال من عمر أربع سنوات مع حلول سنة 1997، ولجميع الأطفال من عمر ثلاث سنوات بعد ذلك التاريخ. ووقعت معارك عنيفة في الدوائر الحكومية الكائنة في شارع

وايتهول Whitehall عندما اتضحت رغبتي هذه. أصاب الذعر وزارة الخزانة بخصوص تأمين الموارد اللازمة، وفي الوقت ذاته لم تر وزارة التربية أن موضوع مدارس الحضانة يستحق تلك الأولوية. ورغم ذلك كله، ومرة أخرى انطلاقاً من رغبتي بتوسيع مجالات الاختيار، قررت المضي بمشروع «البطاقة» التربوية، وهو مشروع يقضي بتقديم مبلغ من المال مباشرة إلى الآباء يساعدهم في تسجيل أطفالهم في مدارس الحضانة. ويمكن صرف قيمة هذه البطاقة في أي من القطاعين العام والخاص. ولهذه البطاقة القيمة ذاتها في أي من القطاعين. اعتمد هذا المشروع على أساس مشروع رائد في سنة 1996 ثم عمم على المستوى القومي في سنة 1997. وبموجب هذا المشروع قدم مبلغ 1100 جنيه إلى أسرة الطفل في عمر مدارس الحضانة. وكان المبلغ المعادل لهذه البطاقة يقتطع من مخصصات الإنفاق لدى كل سلطة تربوية محلية. لكننا خسرنا الانتخابات قبل أن يصبح نظام البطاقة التربوية للطفل مقبولاً لدى الجميع، فعمدت الحكومة الجديدة إلى خنق هذا المشروع في مهده. قامت احتجاجات محدودة. ولم يكن الآباء قد اعتادوا على هذا النظام الجديد، وكانت السلطات التربوية المحلية معادية له حتى عندما استغلته، ولم يكن القطاع الخاص سريعاً في استيعاب منافع هذا النظام.

وما أعقب ذلك من أحداث لم يكن بعيداً عن التوقعات. استولت السلطات التربوية المحلية على شؤون مدارس الحضانة تلك، وازدادت بيروقراطية الإدارة والسيطرة وانسحبت من الميدان أعداد كبيرة من الشخصيات والمؤسسات التي تقدم هذه الخدمة من القطاعين الخاص والتطوعي. ووجدت دائرة المواصفة القياسية في التربية أن المستويات في صفوف قبول التلاميذ في مدارس السلطات التربوية المحلية عموماً أدنى كثيراً من مستويات مثيلاتها في القطاعين الخاص والتطوعي. وصار لدينا ما كنت أريد، توفر عام لمدارس الحضانة إنما دون ما كنت أحلم به. وخنقت حرية الاختيار، وازدادت مركزية

الإدارة، ولم تكن المواصفات القياسية للتعليم كما يجب أن تكون.

لكني فخور بأني أطلقت المارد من الزجاجة. دفعنا عملية الاختبارات المدرسية إلى الأمام. وضمنا وجود هيئة تفتيش مستقلة حقيقية. وغدت جداول النتائج تنشر على المستوى العام وعلى أساس المعلومات المناسبة، أتحنا للآباء حرية الاختيار الحقيقي. ولم يعد بالإمكان إخفاء الحقائق الأساسية حول مستويات التعليم. وعندما نكون مسلَّحين بهذه المعرفة تكون لدينا الشجاعة للتخلص من الكثير من أساليب السيطرة والتحكم المهيمنة على التعليم. وقد يكون من الضروري استخدام الاتجاهات العريضة. ولكن هل يتوجب علينا أن نأمر بذلك؟ طالما أن النتائج تتحقق والأطفال يتعلمون المعرفة والقيم واحترام الذات والثقة وأصول التهذيب واللباقة ويكتسبون المؤهلات الكفيلة لنجاحهم في الحياة، فلماذا نغرق المدارس بالقوانين والأنظمة التي تحد من حريتها؟

إذا كانت المدارس تقدم البضاعة المناسبة فلندعها تأخذ بحق حرية خيار عدم المشاركة. لندع الآباء والمدارس تختار. ولنعطِ الآباء الموارد الكافية ليقدموا لأبنائهم التعليم الذي يريدون وحيثما يريدون. ولنبعد السيطرة المركزية والتحكم عن المدارس القائمة ومواقع المدارس الجديدة. ينبغي على التعليم أن يتحرَّر من الخوف من الحرية، ومن الخوف من الاختيار. وينبغي على الدولة أن تضمن حرية المعلومات وحرية الاختيار. وينبغي ألاَّ يسمح للمدارس الضعيفة بأن تقصر في أدائها نحو تلامذتها. أعتقد أن المسؤولية الحقيقية يجب أن تكون في الموضع الذي أردته لها. . . داخل المدرسة ذاتها.

obeikandl.com

الفصل السابع عشر

# حماية تراث الأمة

لم تكن الثقافة تعني لي شيئاً عندما كنت صبياً وذلك ما خلا الفهم السطحي غير الكافي للفرق الاستعراضية الموسيقية، والمسرح الذي تقدم فيه هذه الفرق أعمالها، والتي نقل إليّ شيئاً منها والدي وأنا طفل صغير في حجره. لكن الرياضة ملأت جانباً أكبر من ذلك في حياتي، لا سيما ما يثير المتعة فيها.

وعندما كنت وزير دولة في وزارة الخزانة كانت مباريات الكريكيت على جدول أعمالي الشخصي مثلما كان الاقتصاد. كان نايغل لوسون Nigel Lawson متابعاً حاذقاً لمباريات فريق ليسسترشاير Leicestershire، كما كان بيتر بروك Peter Brooke يعرف تاريخ لعبة الكريكيت أكثر من أي شخص آخر أعرفه. كانت لديه معرفة موسوعية عن أولئك اللاعبين المشهورين الذين كان الواحد منهم يحقق مئة إصابة قبل موعد الغداء في مباريات بنغالور Bangalore في الستينيات من القرن التاسع عشر. وبالتعاون مع السير مايكل كوينلان Sir Michael Quinlan، الأمين العام الدائم لوزارة الداخلية كان بيتر يضع أسئلة امتحان قاسية عن لعبة الكريكيت في صحيفة Spectator وكثيراً ما كنا، بيتر وأنا، يتحدَّى أحدنا الآخر بأسئلة عن الكريكيت طوال خمسة وعشرين عاماً، وفي معظم الأحيان نثير المتعة والتسلية عند الآخرين.

وكان مايكل هيزلتاين يقف مذهولاً أمام هذه التحديات. إذ طالما كانت

لعبة الكريكيت لغزاً غامضاً له. وبعد أن أصبح نائب رئيس مجلس الوزراء، ويجلس إلى جانبي في اجتماعات المجلس كان ينظر بتساؤل واستغراب إلى أوراق كانت تأتيني لاقرأها وكنت أُطلع روبن بطلر عليها Robin Butler قبل أي شخص آخر. وروبن هو أمين عام مجلس الوزراء وحفيد ريتشارد دافت Richard Daft أعظم ضارب بالمضرب في لعبة الكريكيت في عهد الملكة فكتوريا. وكان يجلس في الطرف الآخر من الطاولة، ومن ثم ألقي هذه الأوراق على الطاولة نحو كين كلارك. أوراق يتبادلها رئيس الوزراء وأمين عام المجلس ووزير المالية... فماذا يظن مايكل في هذه الأوراق؟ فافترض في بادئ الأمر أن أوضاع الأسواق في تحسن. وبعد برهة من الزمن، أشفقت عليه وعلى توقه لمعرفة ما يجري، فأريته واحدة منها وكانت تحمل معلومات عن آخر أنباء أهداف المباراة، فتمتم قائلاً: «لا أصدِّق هذا» وهو يهز برأسه. ثم وضع الورقة في جيبه وقال «من أجل الأجيال القادمة». وقد تجمع لديه عدد كبير من هذه الأوراق، ولا أشك في أنها سوف تشكِّل جزءاً لا بأس به من كتاب بعنوان «أوراق هيولتاين» الذي قد يصدر في موعد مناسب. لكنني لا أظن أنه قد عرف أسرار وقواعد هذه اللعبة.

منذ بضع سنين حاول المهندس الطيار المتخصص بفن التصميم والذي كان له الدور الأكبر في تصميم طائرة Valiant وViscount وVCIO والنصف البريطاني من طائرة الكونكورد وهو السير جورج إدواردز Sir George Edwards، أن يكتشف كيف كان رامي الكرة العظيم في فريق Surrey ومنتخب إنكلترا للكريكيت، يجعل الكرة تدور حول نفسها وهي منطلقة في الفضاء. وأمضى شهوراً وهو يقيس المسافات ويجري الحسابات، ولم يوفق. فاستنتج في النهاية: «أن هذا شيء يستحيل تعريفه». وهذا تفسير جيد وواضح للعبة الكريكيت لم أجد أفضل منه. «إنها لعبة يستحيل تعريفها بكلمات».

لكن الكريكيت في الواقع أكثر من مجرد لعبة نستخدم فيها كرة

المضرب. عندما كان السير بارنز واليز Sir Barnes Wallis يختبر «القنبلة النطاطة Bouncing bomb» التي كان لها أكبر الأثر في تدمير السدود الألمانية إبان الحرب العالمية الثانية، حاول أن يجعلها تقفز من نقطة إلى أخرى على سطح الماء بواسطة دورانها السريع حول نفسها. أخفق في بادئ الأمر إذ كانت القنبلة ترتد عن السطح لعدد قليل جداً من المرات ثم تغرق. وكان مدير العمليات التجريبية لدى واليز في مصانع Vickers جورج إدواردز الذي حاججه قائلاً إن دوران القنبلة حول نفسها خلفياً Barkspin يزيد من عدد قفزاتها على سطح الماء. لم يصدق واليز ذلك إلاّ أنه اقتنع في النهاية. وأعيد تصميم القنبلة التي حققت نجاحاً وبالتالي دمّرت جميع السدود الألمانية في وادي نهر الرور Ruhr. وهذا شبيه إلى حد بعيد بضرب الكرة بالمضرب ضربة خفيفة وسريعة يجعلها تنطلق في الجو وهي تدور حول نفسها دوراناً سريعاً في لعبة الكريكيت.

شكلت لعبة الكريكيت جزءاً هاماً جداً من حياتي منذ كنت صبياً ويافعاً. ويعود تاريخ اهتمامي وولعي بها إلى ما قبل ولعي بالسياسة. وسيظل إلى ما بعد العمل السياسي. وفي الأوقات كثيفة العمل وأنا في الحكومة كنت أجلس بعض الوقت لمشاهدة مباراة. وفي كل مرة أدخل فيها إلى ملعب كريكيت سواء في The Oval أو في Lords يزول عني كل هم يؤرقني. وفي اليوم الذي غادرت فيه المبنى رقم 10 للمرة الأخيرة ذكرتني زيارتي إلى ملاعب Lords أن في الحياة شيئاً أكثر أهمية من السياسة.

وعندما كبرت تعلّمت أن أعشق الموسيقى والرسم والنحت. ذهبت لزيارة المباني الجميلة وأعجبت بهندسة بنائها وعمارتها. وكانت زيارة أقوم بها إلى المتحف أو دار للسينما تملأ سحابة يوم ممطر. ثم دخلت في حياتي حفلات الأوبرا ورقص الباليه. ليس لديّ اهتمام المتخصصين بالفنون لكنني أجد فيها متعة كبيرة. وتأكد لي أن هذه الفنون تشكّل جزءاً على جانب كبير من الأهمية في حياتنا وهويتنا القومية. ولا أعتقد أن الإنسان يحيا «بالناتج القومي

الإجمالي» وحده، وأن ضغوط العمل من أجل كيان اقتصادي جيد لا يمكن أن يمحو ذلك العشق الفطري للفن العظيم، مهما كان نوعه، الذي يخطف الأنفاس لشدة الإعجاب.

وفي مجتمعنا المادي حيث يقاس النجاح بمقدار ما يملك المرء من شهرة وثروة، نجد أنفسنا نغمط الفنون حقها وأهميتها، وقد طال الزمن على ذلك. يستحيل علينا أن ندرك لماذا فعلنا ذلك في الوقت الذي يعشق الفنون ويستمتع بها الملايين من البريطانيين، ورغم ذلك فقد فعلنا ما فعلنا. كانت الفنون تعتبر بشكل أو بآخر إضافة اختيارية للحياة أكثر منها جزءاً أساسياً لا يتجزأ منها. وأنا أرى في ذلك خطأً جسيماً. فأنا أرى المشاركة في الفنون والتراث والرياضة والاستمتاع بها يساعد في بناء مجتمع قوي، مثلما يعمل العمل التطوعي والخيري على استدامة هذا المجتمع. فكانت تحدوني رغبة ملحة لتشجيع هذه الأنشطة ذلك لأن أهمية الحياة تتضاءل إذا غاب الاهتمام بهذه الأنشطة أو صعب الوصول إليها.

غير أن الأوضاع الاقتصادية المتردية والعقلية السائدة في السبعينيات بأن الدولة تتولى كل الأمور بالنيابة عن الجميع جعلت الفنون أسيرة الدولة. ثم جاء عقد الثمانينيات وما رافقه من جهود لتحسين الوضع الاقتصادي والاعتماد على الذات، وظلت الفنون تائهة مثل سندريللا البعيدة عن عرّابتها الغائبة. وقد حاول بعض الوزراء، مثل نورمان سانت جون ستيفاس Norman St. John Stevas وغري غاوري Gray Gowrie، أن يرفعوا من أهمية الفنون لدى الحكومة، لكن الأمر كان شاقاً عليهم، فالضرورات الاقتصادية هي المهيمنة، أما المسرّات الآنية فكانت تعدّ أمراً ليس بذي بال.

ومع أن مارغريت تاتشر كانت تهتم بالأشياء الجمالية في الحياة مثل التراث والفنون، إلاّ أن اهتمامها هذا يعود لأسباب يمكن وصفها باعتبارات قومية. مثال ذلك الحملة النشطة التي أطلقتها في سبيل أن تضمن لبريطانيا

استعادة مجموعة Thyssen الفنية الرائعة. ولم تشاطر حزب المحافظين في تحاملاته المضادة لإغراءات الحفاظ على القديم ورأيه المسبق الحكم بأن الثقافة «عبارة عن شخص إيطالي بدين يرتدي ثياب الراقصين الضيقة». بل كانت محافظة في ذوقها وفق المعنى التقليدي للكلمة وليس كعضو في حزب المحافظين. وليس لها علاقة مهما كانت مع مؤسسة الفنون الليبرالية اليسارية سوى عدم الاهتمام المتبادل بينهما.

ولم يكن للرياضة دور في حياتها رغم أن زوجها ينيس يعشق الرياضة ومباريات الغولف بشكل خاص، وهو حكم سابق فيها. ولا بد أنه عرَّفها بأهمية الرياضة. كانت تحاول بين الفينة والفينة أن تظهر اهتماماً بالرياضة، وتذهب لحضور الأحداث الرياضية الهامة بدافع الواجب ليس أكثر، لكنها كانت تبدو دائماً وكأنها في غير المكان المناسب. ذات مرة حضرت المباراة النهائية لكأس اسكتلندا، وعند انتهاء المباراة أخذت تتحدث وتطنب في وصفها لأداء لاعب معيَّن، ثم تبيَّن أن اللاعب هذا لم يشارك في المباراة رغم أن اسمه موجود في البرنامج. ولم يخبرها أحد بهذه الحقيقة مع أن الجميع كانوا من ارتباكهم يحرِّكون أقدامهم أو ينظرون إلى السقف.

عندما عُيِّنت في مجلس الوزراء وزيراً مسؤولاً عن تخصيص اعتمادات الإنفاق العام، أخذت أفكِّر بما يمكن أن أقدم من مساعدة عملية للفنون. فأنا لست من الأشخاص المعادين لفكرة تقديم الدعم المالي، فالفنون تجلب المتعة والسرور للكثيرين ممن لا يملكون أن يدفعوا الثمن التجاري للاستمتاع بها، ناهيك عن كونها تؤدي هدفاً اجتماعياً مفيداً. فكنت على قناعة تامة بأن ثمة ما يسوّغ رصد أموال أكثر للرياضة والفنون، أول هذه المسوغات توسيع مجالات الوصول إليها لكي يفد إليها عدد أكبر من الناس بغية المشاركة والمساهمة والاستمتاع. وثانيها تشجيع ورعاية المواهب الكثيرة المتواجدة في بريطانيا وإفساح المجال أمامها للتعبير عن ذاتها، وثالث هذه المسوغات تشجيع التجربة

واستكشاف الآفاق الجديدة وكل ما تتضمن من أعمال وأساليب. وقلما تكون هذه المسوغات مربحة في منطق المال النقدي، لكنها في غاية الأهمية من حيث إضفائها الحيوية للقطاعين التجاري والمدعوم وللتلاقح بينهما. ومهما تكن الأذواق العامة فإن الفنان المبدع بحق لا يكون مصدر إلهامه إعادة رسم لوحة The Mousetrap لمرات كثيرة دون تحسين أو إبداع.

ومن موقعي كوزير دولة في وزارة الخزانة رأيت الحكومة كلها وما فيها من دوائر وإدارات مختلفة، ولاحظت أن مسؤولية الاهتمام بالثقافة موزعة بين مختلف الوزارات، ولا تحظى باهتمام في أي منها. ومع أن وزارة الفنون والمكتبات وزارة مستقلة إلاّ أن وزير هذه الوزارة ليس عضواً في مجلس الوزراء. وكانت الرياضة ضمن مسؤوليات وزارة التربية، وكانت دور السينما تخضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة، والإذاعة تتبع وزارة الداخلية، والسياحة دائرة من دوائر وزارة شؤون التوظيف والتراث من مسؤولية وزارة البيئة. فوضى!

وكانت الفنون والرياضة بمجملها تحظى بميزانية سنوية للإنفاق تقدر بمليار جنيه. لكنها عند المناقشات السنوية ليس لها نصيب من النجاح في المطالبة بالمزيد من المخصصات أمام منافسة متطلبات التعليم أو الدفاع أو الصحة. بل كانت تخصص زيادات صغرى كل عام لا تكفي للابتكار أو التوسع. ولم يوجد أحد يناضل حقاً من أجلها. ففي امبراطورية الوزراء الأعضاء في مجلس الوزراء تعتبر الرياضة والفنون مسؤوليات الوزن الخفيف ونوعاً من التحول عن المهم في غير محله.

وهكذا، لم تكن هذه الأنشطة تحظى باهتمام في مجلس الوزراء إلاّ إذا وقعت مشكلة تسترعي الانتباه (مثل أعمال العنف والشغب التي يقوم بها المشاغبون أثناء مباراة كرة قدم أو الأزمات المالية المتكررة بخصوص المكتبة البريطانية). ولا يوجد مسؤول واحد يستطيع أن يضع استراتيجية مستقلة

ومتماسكة وإيجابية. ومع ذلك فهذه الأنشطة كلها تهم الملايين من أبناء الشعب. لهذا وجدت أننا نخفض قيمة كنوزنا الوطنية ونضيع فرصة سياسية.

ووجدت أيضاً أن النظام القائم يميل إلى محاباة مصالح لوبي الفنون في لندن لما له من علاقات واتصالات جيدة. طلبت إلى وزارة الخزانة أن تقدم لي بيانات مدعومة بالأرقام، فوجدت أن مجلس الفنون في لندن والجنوب الشرقي قد أنفق في عقد الثمانينيات ما يعادل الإنفاق على الفنون في كافة أنحاء البلاد. قد يكون هذا القدر من الإنفاق أمراً لا مناص منه، لا سيما وأن مؤسساتنا الوطنية العظيمة، القمة في التفوق، ويفتخر بها كل مواطن، موجود في لندن. لكن هذا الوضع لا يرضي أحداً. فهناك كم متواصل قادم من المسارح القومية والفرق الموسيقية الأوركسترالية، وحتى من نوادي الهواة والفرق الموسيقية المحلية. وقد أحدث هذا الاختلاف شرخاً عميقاً فيما بينها. فالفنون مصدر ديمقراطي للمتعة والثقافة مثل أي شيء آخر معروف عند البشر ويجب أن تكون كذلك. ومع ذلك يبدو أنها خاصة بالنخبة، وربما ثمة ما يسوغ هذه الرؤية في معظم الأحيان. لكن يبدو أن هذه «النخبة» قد نسيت بأنها إن لم توسع قاعدة الدعم الشعبي للفنون وما لم تدرك أن الفنون جزء من التقاليد التي تبدأ في المدرسة وفي صالة القرية فإنها تجازف بحقها في المطالبة بالدعم المالي. والمشكلة تكمن في الطريقة التي من خلالها يمكن أن تحفز المشاركة الأوسع والمتعة في الفنون عندما لا تتوفر في هذا السياق الأموال الكافية مما يدفعه المواطنون من ضرائب.

وقد أعلنت في سنة 1989، وأنا في سدة وزارة الخزانة، عن سلسلة من الزيادات الهامة في مجال الإنفاق على الفنون، وكانت أولى حلقاتها زيادة بنسبة 12,9 بالمئة للسنة 1990 ـ 1991 وهي الأولى من ثلاثة اتفاقات تسوية مع الوزراء جعلت تمويل الفنون يزداد زيادة كبرى متخطياً التضخم. ورصدت أموالاً أخرى من أجل دعم الرياضة منها تخفيض الرسوم المفروضة على رهانات كرة القدم

بحيث تستخدم هذه التخفيضات الضريبية للإنفاق على إجراءات تحسين سلامة المتفرجين في الملاعب، وكان ذلك عقب الأحداث الدامية التي وقعت في Hillsborough وراح ضحيتها عدد كبير من الأبرياء.

وعندما تسلمت مقاليد رئاسة الوزارة بدأت عملاً دؤوباً يرمي إلى رفع مكانة الفنون والرياضة إلى حيث يجب أن تكون. وكنت على قناعة بأن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلاَّ من خلال إحداث وزارة خاصة بالفنون والرياضة والتراث يتولى قيادتها وزير برتبة عضو في مجلس الوزراء، تكون لديه الشجاعة السياسية الحقيقية ويتمتع بدعم مباشر مني. كان هدفي من ذلك أن يكون لهذه الوزارة الجديدة صوت قوي يسمعه كل من يجلس حول طاولة الاجتماعات في المبنى رقم 10. وكنت أعرف من هو الوزير المناسب لها.

وكنا بحاجة أيضاً لاعتمادات تخصص لهذه الوزارة إذا أردنا لهذه الوزارة أن تقوم بواجبها على أكمل وجه. ورأيت أن من الممكن تأمين هذه الأموال إذا أصدرنا اليانصيب الوطني، بحيث يكون ريعه بعيداً عن المعركة السنوية حول اقتسام كعكة الإنفاق العام، ويستخدم حصراً في سبيل القضايا التي لا تحظى بالاهتمام الكافي من الإنفاق المخصص في موازنة وزارة الخزانة. وحددت هذه القضايا بأنها الرياضة والفنون والتراث القومي والجمعيات الخيرية بالإضافة إلى الصندوق الخاص باحتفالات الألفية القادمة.

وأهم من ذلك كله أنني رأيت في ريع اليانصيب وسيلة تشجع وترعى المواهب وتحفز المشاركة على مستوى القواعد الشعبية في كافة أنحاء البلاد. لماذا لا يستطيع طفل من أسرة ذات دخل متواضع أن يحصل على فرصة مماثلة لطفل من أسرة أفضل حالاً للاستمتاع بالفنون والرياضة؟ ألا ينبغي أن يحصل طفل من أسرة فقيرة على فرصة أفضل مما أُتيح لأبويه؟ كان هذا رأيي، ووجدت أن اليانصيب سوف يساعد في تحقيق مثل هذه الغاية. إذ طالما

تصورت أن تكون المشاريع الكبرى لمؤسساتنا الوطنية الرئيسية جديرة بالتمويل. وفوق ذلك كله أردت لليانصيب أن يكون عملية تبدأ جذورها في القواعد الشعبية، وتصعد أغصانها للأعلى لتثمر أفكاراً ومشاريع قادمة من المجتمعات المحلية، وتكون غاياتها الواضحة والصريحة المشاركة الأكبر وسهولة وصول عامة الناس إليها والثقافة للجميع.

وكانت رغبتي أن يتولى دافيد ميللور David Mellor قيادة هذه المبادرة، وناقشت معه الأمر قبل انتخابات سنة 1992. لذلك ليس مستبعداً أن يكون قد حسب بأنه سيكون أول وزير لهذه الوزارة الجديدة إذا كسبنا الانتخابات. لكن بعضهم قد ظن بأن دافيد شخص ضعيف لا يصلح لها. غير أن معرفتي بدافيد تنبئني بأنه رجل على دراية جيدة بالفنون وأنه شديد الحماس لها، وخصوصاً الموسيقى، وأنه يعشق الرياضة. عيَّنته مارغريت تاتشر وزير دولة للفنون في حكومتها لفترة وجيزة. رأى الفرص المتاحة أمامه كما رأيتها عندما كنت وزير دولة في وزارة الخزانة. فهو الرجل المناسب لهذا المنصب. وقد طاب له حيث قال بعد استلامه المنصب إن مركزه الجديد سيكون متعة كبرى». وصار قوله هذا موضع تعليقات الكثيرين الذين وصفوا وزارة التراث القومي بأنها «وزارة المتعة».

ولسوء الحظ اتسع التعريف الذي طلع به دافيد عن المتعة كثيراً جداً وتجاوز حدود مسؤولياته الوزارية. إذ لم يمض شهران على تعيينه وزيراً في شهر تموز / يوليو من سنة 1992 حتى نشرت الصحف أنباء عن علاقة له بإحدى الممثلات. وكثر الجدال والشجار وزاد اهتياج العامة، وشدد الإعلام هجومه عليه، ولم يكن أمامه خيار سوى الاستقالة. وكان صريحاً في جلساته الخاصة حين قال: «لقد كنت في غباء شديد». وكان ذلك حقاً. لكنه تحمل الانتقادات الكثيرة بصبر ولم يشعر مرة بشفقة نحو نفسه.

بيد أن خسارة دافيد كانت ضربة للحكومة. ومن حسن الطالع أن الوزير

السابق لشؤون إيرلندا الشمالية، بيتر بروك Peter Brooke وهو رجل حضاري، ومثقف، ويعرف أوجه الاختلاف بين بيكاسو Picasso ولوتريك Lautrec، قد أبدى استعداداً للعودة إلى الحكومة. وسرعان ما ألف العمل في الوزارة الجديدة التي أصبحت تحت قيادته جزءاً هاماً من المشهد الحكومي القائم في شارع وايتهول Whitehall.

كانت عمليات التسوية والاتفاقات الخاصة بالإنفاق العام بين وزارة الخزانة وبقية وزارات الدولة تتسم بقسوة شديدة وصعوبة بالغة في منتصف الستينيات، وقد تدخلت شخصياً أكثر من مرة لحماية الفنون والرياضة من أعمال السلب والنهب. فالأموال القليلة في نظر الوزارات الكبرى كانت تعدُّ في وزارة التراث القومي مبلغاً كبيراً من المال. وكم تمنيت لو أصاب ذلك نجاحاً. لكن هذه الحماية من سلّم التخفيضات المفروضة في أكثر من مكان لم يعجب أولئك الذين أصرُّوا على الاعتقاد بأن المعاملة الّتي تلقاها الفنون هي معاملة غير عادلة. وهذا كلام صحيح. ولم أكترث لكل هذه الانتقادات ذلك أن المورد الجديد للتمويل الذي فكرت به، وهو مورد منتظم ويمكن الاعتماد عليه، سوف يفوق كل ما سبق من مساعدات تقدم في هذا الميدان.

لم تكن فكرة اليانصيب الوطني فكرة جديدة. فهو حقيقة ثابتة من حقائق الحياة في باقي الدول الأوروبية، وفي غيرها من بقاع العالم. أما في إنكلترا فقد صدر أول يانصيب وطني فيها سنة 1569 وقد رصد ريعه لإعادة إعمار Sinque Ports. ثم صدر يانصيب وطني آخر رصد ريعه لتأمين الأموال اللازمة لبناء المتحف البريطاني. أما آخر يانصيب فقد أغلق في سنة 1826 وذلك بعد أن اختلس أمواله موظفو وزارة الخزانة. وقد ظهرت دعوات خلال المئة سنة الماضية لإعادة إصدار اليانصيب. وفي سنة 1978 أوصت هيئة ترأسها اللورد روتشيلد Lord Rothschild بأن يكون في البلاد يانصيب واحد يرصد ريعه للفنون والرياضة وأهداف وقضايا خيرية. وفي سنة 1988 وإبان إجراء مراجعة لخدمة

الصحة الوطنية، فكرت الحكومة بمبدأ إصدار اليانصيب الوطني بهدف توفير الدعم المالي لنظام الصحة الوطني. وعلى أية حال، أحس الجميع ـ وهم على حق في هذا ـ أن مورداً مالياً مثل هذا اليانصيب الذي يعد بطبيعته عملاً تطوعياً يجب ألاَّ يستخدم كمصدر مالي يدعم الإنفاق العام الرئيسي.

عندما طرحت فكرة مشروع اليانصيب الوطني لأول مرة سنة 1991 دهشت حين رأيت المتحمسين الوحيدين للمشروع تيم رنتون Tim Renton وزير الفنون وكينيث بيكر Kenneth Baker وزير الداخلية آنذاك، وذلك باستثناء سارة هوغ وكريس باتن. أكثرية الوزراء والمسؤولين الآخرين لم يظهروا أي اهتمام بهذه الفكرة في حين اتخذ آخرون موقفاً معادياً. وكذلك الأمر في وزارة الخزانة التي لم ترق لها فكرة وجود مصدر تمويل كبير يقدم الموارد لأهداف خاصة علاوة على التمويل الحكومي الذي أكدت على استمراره. والأهم من ذلك أن هذه الوزارة شعرت بقلق شديد بأن اليانصيب الوطني سوف يؤثر سلباً في العائدات المتولدة عن مراهنات مباريات كرة القدم التي كانت تملأ خزائن الدولة. لكنني أذكر بكثير من الامتنان أن نورمان لامونت لم يشاطر رأي كبار موظفي وزارته وكان متحمساً لهذه الفكرة حتى أنه أعرب عن نيته في الإعلان عن رغبة الحكومة باستصدار التشريع الخاص باليانصيب الوطني في خطابه الذي يقدم به موازنة الدولة في شهر آذار / مارس سنة 1992.

وبالطبع مضى مشروع اليانصيب في طريقه إلى التنفيذ، وأذعنت وزارة الخزانة رغم أن المشاعر القديمة لهذه الوزارة كانت تطفو على السطح بين الفينة والأخرى. وفي خطاب ألقيته في شهر تموز / يوليو 1994 أثناء مناقشة السياسة المالية وتوجهاتها التي بموجبها سوف يعمل موزعو اليانصيب، ذكرت: «يوجد بعض الموظفين في شارع وايتهول ممن يجدون صعباً عليهم أن يتخلوا عن تلك الدرجة من السيطرة التي كانوا يمارسونها قديماً». وكانت كلمتي هذه بمثابة طلقة تحذيرية لوزارة الخزانة. وكما لو أنه كان يتصرف بوحي ممن يلقنه

الكلام، أصدر مايكل بورتللو MiChael Portello وزير الدولة في وزارة الخزانة آنذاك تعميماً وُزِّع على بعض الدوائر الحكومية المنتشرة في شارع وايتهول يقترح فيه بأن تخضع كافة مشاريع اليانصيب التي يزيد ريعها عن 10 مليون جنيه للفحص والتدقيق ثم الموافقة من جانب الوزارات المختصة. ومثل هذا الشرط من شأنه أن يستفز استقالات كثيرة من جانب الهيئات المختصة بتوزيع اليانصيب التي كانت تحمي نفسها بضراوة من خلال بقائها بعيدة المنال عند الحكومة بموجب التشريع الخاص بذلك، ناهيك عن كون اقتراح مايكل باهظ الكلفة ومغرق في بيروقراطيته. وهكذا ذهب هذا المقترح إلى سلة المهملات فهو أمر غريب يصدر عن شخص يعدّ مدافعاً صلباً عن الحكومات الصغرى.

هذا، وقد أكدت على ضرورة أن يكون هذا اليانصيب بنداً من بنود برنامجنا الانتخابي لسنة 1992. وعقب فوزنا في هذه الانتخابات لم أجد صعوبة في إعطاء الأولوية في خطتنا لاستصدار التشريع الخاص بإطلاق اليانصيب الوطني. تقدم بيتر بروك بهذا المشروع وتابعه حتى أنجز ثم حظي بالموافقة الملكية في خريف سنة 1993.

واستدرجنا عروض الأسعار اللازمة للإشراف على توزيع اليانصيب وبيعه. وبعد دراسة مستفيضة ومضنية صدر القرار من المدير العام لليانصيب الوطني بيتر ديفيز Peter Davis بإحالة الترخيص إلى مجموعة Camelot Group وهي مجموعة شركات معظمها بريطانية الجنسية.

وفي غضون ستة أشهر فقط، وهي مدة قياسية، بل أقصر كثيراً مما توقعه الكثيرون، أحدثت مجموعة كاميلوت شركة كبرى لها عشرة آلاف منفذ بيع تفتح جميعاً في اليوم الأول للتعامل في الأسواق. ثم قفز هذا الرقم إلى نحو أربعين ألف منفذ خلال الشهور القليلة التالية. كما قامت هذه الشركة بتدريب ما ينوف عن خمسة وثلاثين ألف موظف، وأسست شبكة من المكاتب وخطوط المساعدة الإقليمية. كانت مشروعاً ضخماً بكل ما في الكلمة من معنى.

في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 1994 أطلقت اليانصيب الوطني الخاص ببرج لندن Tower of London، وذات يوم طلب إليّ أن أشتري بطاقة يانصيب ففعلت. غير أن فكرة الربح، حسب قانون الاحتمالات، أفزعتني. فأنا أعرف نفسي، ليس من شيمتي الاحتفاظ بالمال. وقد أجد الحرج والارتباك حين أحاول تقديم المبررات لأسرتي حول كيفية إنفاق مبلغ ثمانية ملايين جنيه أو نحو ذلك، رغم أنهم سوف يتفهمون. ومن هنا أجدني ربما الشاري الوحيد لبطاقة اليانصيب الذي يتمنى ألاَّ تربح جائزته.

منذ اللحظة الأولى لإطلاق اليانصيب ظهرت آراء متباينة حوله ومن عالمين متوازيين مختلفي الميول، ولا علاقة لأحدهما بالآخر. الآلاف المؤلفة من لجان القرى في طول البلاد وعرضها بالإضافة إلى الفرق الموسيقية والفنية الصغيرة والمسارح المحلية والنوادي الرياضية والجمعيات الخيرية جميعاً أخذت تحلم بمشاريع خيالية بأمل أن تحظى بتمويل يأتيها عن طريق اليانصيب. وقد سجلت وسائل الإعلام المحلية أفراح مجتمعاتها التي تمكنت من تحقيق أحلامها بجوائز مالية من اليانصيب. وازدحمت الشوارع الرئيسية بأشخاص يحملون بطاقات اليانصيب ويتلهفون لشيء من المتعة البريئة خلال عمليات السحب الأسبوعي. لكن في أماكن أخرى كان الترحيب باليانصيب فاتراً.

فقد أعرب بعض الأساقفة عن قلقهم بشأن تفشي القمار وذلك أثناء مرحلة مناقشة القانون وبعدها. أظن أن مخاوفهم هذه ليست في محلها. فاحتمالات الفوز بالجائزة الكبرى هي واحد مقابل 14 مليوناً. واليانصيب لا يجذب إليه المقامر الجاد بالمقامرة. وهو متعة بريئة وسيبقى كذلك. وبعد أن وضع القانون موضع التنفيذ انتهز الكثير من الرجال القائمين على خدمة الكنيسة الفرصة وتقدموا بطلباتهم للحصول على التمويل اللازم لتجديد الأجراس أو إصلاح أسطح الكنائس. وبذلك انتهى الجدال والنقد الموجه لليانصيب. سررت كثيراً لصرف بعض الأموال في هذا الميدان حيث أن الكنائس جزء هام

من تراثنا القومي، والمساعدة في صيانتها والحفاظ عليها من بعض أهداف مشروع اليانصيب الوطني.

وهكذا وجدنا أن الأموال التي تم جمعها لأهداف قضايا الخير فاقت كل التوقعات والأحلام. وبدا أن ما يزيد عن 30 مليون شخص يشترون بطاقات اليانصيب كل أسبوع. وقد أحدث اليانصيب شيئاً من التميز في طبيعة الحياة البريطانية. وفي الفترة ما بين سنة 1994 التي شهدت انطلاقته الأولى وشهر تموز / يوليو سنة 1997 حقق اليانصيب نجاحاً لم يحققه أي ابتكار تقدمت به حكومة منذ سنين كثيرة. حيث أمكن جمع ما يزيد عن 3,5 مليار جنيه لصالح الجمعيات الخيرية والرياضة والتراث والفنون ومشاريع الاحتفالات الخاصة بالألفية الجديدة. ومن المتوقع أن يجمع اليانصيب في سنة 2001 مبلغاً من المال يزيد بمقدار ملياري جنيه عما هو متوقع.

إنه حقاً إنجاز رائع تفخر به بريطانيا. ورغم ذلك كله، لم تتوقف الدعاية السيئة التي ألقت بظلالها على اليانصيب. وفي هذا الصدد أذكر تعليقاً لاذعاً كتبه أحد أفراد مكتبي الخاص برئاسة مجلس الوزراء على بيان صحفي يذكر تفاصيل الجوائز حيث قال: «انتقاء مقبول وشعبي ولن يتلقى أية دعاية».

لكن كان ثمة الكثير من الدعاية لبعض الانتقادات الموجهة إلى اليانصيب، التي كانت في معظمها نقداً يطال المديرين في مجموعة كاميلوت Camelot Group حيث أن الريع من بيع بطاقات اليانصيب الذي وصل إلى مبالغ غير متوقعة قد ولَّد أرباحاً تفوق ما كان متوقعاً. فأثارت هذه الأرباح جدالاً حاداً حرَّكه حزب العمال الذي تحدث عن «القطط السمينة» وعن التعويضات التي تعطى للمدخرين. بيد أن هؤلاء النقاد تجاهلوا الحقيقة القائلة إن اليانصيب معرض للفشل مثلما هو معرض للربح وأن شركة كاميلوت قد تخسر كل استثماراتها.

كما نسي هؤلاء النقاد أن شركة كاميلوت قد فازت بهذا الترخيص بناء

على عرض أسعار قدم أعلى ريع ممكن لصالح قضايا الخير واحتفظت الشركة لنفسها بنسبة لتغطية التكاليف والأرباح أقل من غيرها من المنافسين. واستغل حزب العمال هذا النوع من الدعاية ليقدم التزاماً ووعداً بأنه سوف يضع هذا اليانصيب بتصرّف مشغّل لا يسعى للربح وذلك لكي «تستفيد قضايا الخير من أكبر قدر ممكن من التمويل»، وهذا في واقع الأمر استنتاج لا يتفق مع المعطيات التي يعرفها حزب العمال حق المعرفة. وإذا كانت لدى أي من المشغّلين الذين لا يسعون للربح أية آمال بأن يحال اليانصيب إلى أحدهم فسوف يخيب ظنهم. والجدير بالذكر أن حزب العمال غيَّر رأيه عندما استلم مقاليد الحكم.

في بداية عهد اليانصيب كان ستيفن دوريل Stephen Dorrell وزيراً للتراث. عندما عيَّنته في هذا المنصب في شهر تموز / يوليو سنة 1994 بدا فزعاً خائفاً. فهذا المنصب هو أول منصب له في مجلس الوزراء، ولم تكن هذه الوزارة هي التي يتمناها، فلم يشعر بالارتياح فيها. ملامح وجهه الصبيانية وطريقته في التعامل وأسلوب حياته الذي يدل على ضعف ووهن كانت تخفي وراءها طموحاً حاداً وشهوة عارمة للعمل. دخل إلى البرلمان سنة 1979 حين انتخبتُ عضواً في السنة ذاتها (وكان عمره آنذاك سبعة وعشرين سنة الأصغر سناً من النواب المحافظين). عرف عنه موقفه المؤيد لأوروبا الذي يميل نحو اليسار وقد تأثر في هذا من خلال عمله مع بيتر ووكر Peter Walker، رغم أنه لم ينضم إلى تلك «النزعة الغاضبة المعتزلة» من هؤلاء الأغرار في مجلس العموم. ودون أن يهادن فيما يؤمن به ألقى بنفسه في خضم السعي نحو المنصب حيث أفاده كثيراً ذهنه المتوقد وتعبيره الواضح المؤثر. وقد شعر بارتياح كبير عندما نقل من وزارة التراث إلى وزارة الصحة بعد سنة واحدة.

قبيل انتقال ستيفن من هذه الوزارة في شهر أيار / مايو سنة 1995 بدأت

الحلقة الأولى من سلسلة من المناقشات الحادة حول المنح التي توزع من ريع اليانصيب، وذلك عندما أعلن صندوق ذكريات التراث القومي National Heritage Memorial Fund، وهو الهيئة المختصة بتوزيع المشاريع التراثية، من منحة قدرها 11 مليون جنيه لشراء أوراق ووثائق ونستون تشرشل(*) Winston Churchill التي يمتلكها حفيده السير ونستون تشرشل النائب المحافظ عن دائرة Davyhulme. ثم تبع هذه المناقشات جدال حاد آخر عندما أعلن مجلس الفنون Arts Council عن منحة قدرها 55 مليون جنيه لإعادة إعمار دار الأوبرا الملكية. وقد التقطت هذه المشاريع على الفور على أنها دليل بأن اليانصيب ليس سوى ثوب جميل يرتديه متأنقون من أجل متأنقين آخرين، وأنه يصادر من قبل النخبة المقيمة في لندن لصالح مشاريع يعتبرونها ذات أولوية بينما تترك المناطق والأقاليم في حال يشبه حال المتسول الذي يقرقع في وعاء يستخدمه المتسول من أجل الحصول على بقايا تفيض عن موائد الآخرين.

والواقع أن لندن بما فيها من كنوز وطنية ثمينة منها دار الأوبرا الملكية قد تلقت إعانات من منح اليانصيب أقل مما تلقته مانشستر Manchester أو ميرسيساند Merseyside أو يوركشاير Yorkshire، على سبيل المثال لا الحصر، إذا قيست بنسبة عدد السكان. وفي سنة 1996 اشتكى اللورد غاوري Lord Gowrie الذي عُيِّن رئيساً لمجلس الفنون بعد استقالته من الحكومة، بأن طلبات الحصول على المنح التي تصله من لندن ومن الجنوب الشرقي من البلاد آخذة بالتناقص. والأهم من ذلك أن المنح الكبرى التي تزيد عن مليون جنيه تعادل في نسبتها أقل من 3 بالمئة من إجمالي المنح، وأن حوالي 80 بالمئة من المنح كانت مبالغ صغيرة لا تتجاوز المنحة الواحدة منها مبلغ 100000 جنيه. لكن

(*) هو Sir Winston Leonard Spencer Churchill (1874 ـ 1965) سياسي بريطاني شهير تولى رئاسة الوزارة من 1940 ـ 1945 ثم من 1951 ـ 1955 وحاز على جائزة نوبل للآداب سنة 1953. (المعرّب).

النقاد يتجاهلون هذه الحقائق، وكل ما نسمعه هو صوت صرير أقلام هؤلاء النقاد.

وكانت المشاكل تزداد سوءاً في بعض الأحيان لأن مؤسسات التوزيع لم تكترث لحسن التعامل مع الإعلام. وبدا المجلس الخاص بالجمعيات الخيرية Charities Barrd متخصصاً بإرسال إشارات سلبية، ذلك أن بياناً أصدره هذا المجلس يفيد بأن المؤسسات الخيرية الطبية لن تعطى أولوية في الجولة الأولى من المنح قد أفضى إلى الكثير من الشكاوى بأن المؤسسات الخيرية الطبية غير مؤهلة للمنح، وكان ذلك خطأ لم يستطع المجلس ذاته أو الوزراء في وزارة الداخلية أن يصححوه. وظهرت بعدئذ شكاوى لم تكن غير متوقعة بخصوص منح أخرى لم تكن متوافقة مع قضايا الشعب.

تقول إحدى المزاعم إن اليانصيب قد تسبَّب في الإقلال من تبرعات الأفراد إلى الجمعيات الخيرية، حيث أنه قد شجع الناس على الاعتقاد بأنهم بشرائهم لبطاقات اليانصيب فإنهم يعطون أشياءهم الرخيصة في سبيل «قضايا الخير». والذي أثار هذا الهراء هو المجلس الوطني للمنظمات التطوعية National Council for Voluntary Organization الذي زعم في سنة 1995 وبناء على دليل إثبات ضعيف جداً أن الجمعيات الخيرية سوف تخسر 200 مليون جنيه سنوياً جراء اليانصيب، في حين تكسب 150 مليون جنيه فقط، أي أن صافي الخسارة هو 50 مليون جنيه.

بيد أن الأرقام الصادرة عن هذا المجلس ذاته تشير إلى أن الجمعيات الخيرية تتلقى من اليانصيب نحو 300 مليون جنيه في السنة. وهكذا فإن ما زعمه ذلك المجلس غير صحيح. لقد كان اليانصيب مورد دخل جديد وهائل للجمعيات الخيرية وظل على هذه الحال. ولا يوجد أي دليل بأن اليانصيب بكل أشكاله قد كان له أثر سلبي على التبرعات الخيرية. وحقيقة الأمر أنه من قبل أن تخرج فكرة اليانصيب إلى حيِّز الوجود ظهر انخفاض في قيمة التبرعات

التي يقدمها الأفراد للعمل الخيري. ومثل هذه الأدلة خير برهان على أن اليانصيب لم يؤثر إطلاقاً في ضمائر الناس ونزوعهم للعمل الخيري. وقد أظهر استطلاع للرأي أجري في سنة 1995 أن اثنين بالمئة فقط قالوا إنهم قلّلوا من تبرعاتهم الخيرية بعد صدور اليانصيب، بينما قال أربعة بالمئة إنهم زادوا من حجم تبرعاتهم هذه. وتظل الحقيقة أن الناس يشترون بطاقات اليانصيب للمتعة والمرح.

والواقع إن عجزنا عن الرد على هذه الانتقادات كان واحداً من العوامل التي دفعتني في سنة 1996 إلى نقل المسؤولية عن الجمعيات الخيرية من وزارة الداخلية إلى وزارة التراث القومي. وكانت خطوة لقيت ترحيباً واسعاً من أوساط المؤسسات الخيرية وقطاع العمل التطوعي جميعاً. ومع ذلك ألغى حزب العمال هذا النقل لسبب أو لآخر.

وبالمقابل كانت لي مواقف متعاطفة مع شكل آخر من النقد الموجه إلى اليانصيب، حيث يقول بعض هؤلاء النقاد إن اليانصيب لا يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الإنفاق الريعي وما يرافق ذلك من خطر أن ينتهي بنا الأمر إلى الإنفاق على قطيع من الفيلة البيضاء(*) والمباني الجميلة الفارغة التي لا يملك أحد أن يستفيد منها. كان لهذه الحجة قوتها بكل تأكيد رغم وجود أسباب جيدة تدعونا لحصر التمويل من ريع اليانصيب في المشاريع الكبرى في المقام الأول. يكمن أول هذه الأسباب، ولمعرفتي بالطريقة التي تفكر بها وزارة الخزانة، في رغبتي بالدفاع عن اليانصيب في مواجهة ضغط هذه الوزارة نحو استخدام ريع اليانصيب مصدراً من مصادر الإنفاق العام الرئيسي. لكن القاعدة الأساسية الكبرى ساعدت في تحصين اليانصيب أمام مثل هذا الضغط وأكدت على المبدأ القائل إن اليانصيب لن يستخدم بديلاً للإنفاق الحكومي القائم. وثانياً، كنت

(*) الفيل الأبيض كناية عن اقتناء الإنسان لشيء يجد نفسه في نهاية الأمر عاجزاً عن تقديم ما يلزم هذا الشيء من نفقات. (المعرّب).

أشعر بالحذر إزاء تحول اليانصيب إلى التزام طويل الأمد فيصبح مصدراً من مصادر الدخل الحكومي. كنت أعلم أنه منذ اللحظة التي تفتح فيها صنبور التغذية بالتنقيط لتقديم مساعدة الدعم المالي يصبح المتلقي شديد الاعتماد عليها ويستحيل بعدئذ إغلاق هذا الصنبور. ولم أرغب برؤية الموارد تستهلك على هذا النحو، فالهدف الكلي لليانصيب هو الحث على صدور مشاريع جديدة وليس مجرد دعم استدانة المشاريع القائمة.

ومع ذلك كنت أنوي أنه حالما يتصدى اليانصيب للحاجات الرئيسية الملحّة فسوف يكون من المعقول أن تتاح فسحة للإنفاق اليومي. وهكذا، أعلنت فرجينيا بوتوملي Virginia Bottomley، التي تولّت منصب وزيرة التراث القومي، عن بعض التعديلات في سنة 1996 تجعل من الممكن تقديم التمويل المحدود للفنون والرياضة من جهة ولصيانة المباني التراثية من جهة أخرى.

ولو أننا كسبنا انتخابات سنة 1997 لكنت سمحت بإنفاق أكبر من دخل اليانصيب على الرياضة والفنون لأضمن الفائدة لهما قبل انتهاء أعمال الصندوق الخاص باحتفالات الألفية الجديدة. وكان خياري المفضل أن أقدم الرواتب لمعلمي الرياضة المتفرغين وأن أعيدهم إلى مدارس الدولة. لكن هذا لن يحدث الآن مع الأسف الشديد، ذلك أن حكومة حزب العمال استخدمت هذه الأموال في مشاريع صغيرة لا أهمية لها. وهذا شيء يدعو للأسف. إن رعاية مواهبنا الفتية وتنميتها بما يكفل لها أن تتيح الفرصة لبلادنا لتهزم العالم بأسره في كرة القدم والكريكيت والركبي يفعل الأعاجيب في رفع معنوياتنا القومية.

لقد ظن بعض الزملاء أن اهتمامي ببعث الرياضة والفنون ونهضتها وفي تقديم العون لكل ما له علاقة بالتراث والأعمال الخيرية ما هو إلاّ ضرب من السلوك الغريب. لم أتفق معهم في رأيهم هذا تلك الأيام ولا في هذه الأيام. إن قضاء وقت الفراغ بمتعة ثقافية أو رياضية أمر في غاية الأهمية، ولا يقل شأناً

عن هذا تشجيع الجهود التطوعية أو الحفاظ على تراثنا العمراني. إنها ثروة تغني حياتنا. قد يهتم الكثيرون من رجال السياسة بالحديث عن الواجب والالتزام وينسون الحديث عن المتعة التي تشكل جزءاً هاماً في الحياة أيضاً.

في سنة 1994 عينت أيان سبروت Iain Sproat وزير دولة للرياضة ووجهته للعمل على رفع مستوى الرياضة. وفي السنة التالية أطلقنا مبادرتنا تحت شعار «لنرفع مستوى الألعاب Raise the Games» وذلك بغية إعادة الألعاب الرياضية إلى ما كانت عليه سابقاً، في وسط الحياة الأسبوعية في كل مدرسة وتشجيع وتوثيق العلاقات بين المدارس والنوادي الرياضية. كانت هذه الخطوة طموحاً طالما راودني. وكنت أؤمن أن من حق كل طفل أن يعطى فرصة الاستمتاع بالرياضة، إلى جانب إيماني أن هذه المبادرة مع مرور الزمن سيكون لها شأن كبير في رفع مستوى التفوق على الصعيد الوطني.

أبدى أيان حماساً شديداً لهذه المبادرة كما توقعت. وهو رجل لا يطيق البيروقراطية ولا يكنُّ احتراماً للأقدمية في العمل، وأساء إلى مشاعر الكثيرين، لكنه كان نشيطاً وفعالاً في عمله ويعرف أنه يستطيع الاعتماد على دعمي ومؤازرتي. وبمشاركة وحدة شؤون السياسات في رئاسة مجلس الوزراء بالمبنى رقم 10 أطلق الكثير من المبادرات: في فترة لم تتجاوز اثني عشر شهراً تلقت حوالى مئة مدرسة إعانات من منح اليانصيب بلغ مجموعها 20 مليون جنيه؛ كما أطلق مجلس الرياضة Sports Council وبرعاية مشتركة من اليانصيب والقطاع الخاص برنامجاً تحت شعار «البرنامج الوطني لرياضة الناشئة National Junior Sport Programme»؛ وترأس كولن كاودري Colin Cowdrey، أحد عظماء لاعبي الكريكيت في منتخب إنكلترا، لجنة دعيت «السفراء الرياضيون» مهمتها بث الحماس للرياضة في نفوس الناشئة. كما وضعنا خطة لإنشاء الأكاديمية البريطانية للرياضة، على أن تتبعها أكاديميات أخرى في الأقاليم. وأعلنّا عن بناء الإستاد الوطني الإنكليزي الجديد في ويمبلي Wembley بحيث ساهمت في بنائه

أموال من ريع اليانصيب بمبلغ 120 مليون جنيه، بالإضافة إلى 60 مليون رصدت لمشروع إقامة استاد كبير في مدينة مانشستر. واستفادت السباحة أيضاً من هذه الإعانات حيث رصد مبلغ 20 مليون جنيه لإنشاء مسبح جديد من أجل استضافة دورة ألعاب دول الكومنولث في سة 2002. ووافقت، إضافة إلى ما تقدم، على تقديم الدعم إلى اتحاد كرة القدم ليعرض استضافة بريطانيا لبطولات كأس العالم لسنة 2006، وأحدثت آلية خاصة للإشراف على هذه القضية تتألف من ممثلين عن الحكومة واتحاد كرة القدم. فالرياضة جانب على قدر كبير من الأهمية في حياتنا القومية وكانت بي رغبة شديدة لدعمها.

في أعقاب انتخابات سنة 1997 اتخذت موقف المراقب اليقظ لأرى ما ستفعله حكومة حزب العمال بوزارة التراث القومي التي لم تزل في طور الجنين وبالمسؤوليات الملقاة على عاتقها. وسرعان ما علمت بالذي فعلوه. لم يتركوها على حالها. حولوا اسمها إلى «وزارة الثقافة والإعلام والرياضة». ونبذوا بعضاً من الخطط التي وضعتها لدعم الرياضة وامتصوا الكثير من أموال اليانصيب. وهذه الخطوة الأخيرة التي تعد شيئاً من أعمال اللصوصية تثير السخرية. إذ عندما كان العمال في المعارضة كانوا سريعي الانقضاض على أي اقتراح ويقولون فيه إنه يعرّض اليانصيب لخطر أن يكون البقرة الحلوب التي تقدم الموارد لوزارة الخزانة. وهذا ما حصل بعد استلامهم الحكم. فقد أعلنت حكومة حزب العمال الجديدة أنه بعد سنة 2001 سوف يستخدم ريع صندوق الألفية الجديد في سبيل تقديم «الدعم المباشر لسلسلة من المشاريع التعليمية والبيئية ومشاريع الصحة العامة». وأنا واثق أن هذه المشاريع تتطلب إنفاقاً لا يستهان به رغم أنها من المشاريع الخاضعة للإنفاق الحكومي ويجب أن يكون تمويلها من جبايات الضرائب.

وهكذا، في الوقت الذي احتفل فيه عالم الفنون بانتخاب حكومة عمالية جديدة، نجد أن حزب العمال قد نجح حيث فشلت وزارة الخزانة بقيادة حزب

المحافظين، فقد استطاعت أن تنهب أموال اليانصيب. وبات الباب مفتوحاً أمام الحكومة لتتعامل مع اليانصيب على أنه مورد دخل مضمون، ولنجد المسوغات التي تبرر التخفيضات في الإنفاق العام على أنشطة تستفيد من ريع اليانصيب. وهذا الذي أردت بكل جوارحي أن أتجنبه لأنه إن حدث فسيفقد اليانصيب الهدف دون أي تغيير مدة عشر سنين أو أكثر، ودون أن تسلب الحكومة ريعه، فإنه سوف يحدث ثورة في عالم الرياضة والفنون وتراثنا المعماري.

لقد حقق اليانصيب إنجازات كبيرة في فترة وجيزة من عمره. فقد أنشئت مراكز للفنون في أماكن مختلفة، واستحدثت المجمعات الرياضية الجديدة في مواقع مختلفة، وتم ترميم الكنائس. بنيت الصالات في القرى، وأقيمت المهرجانات وتم شراء الآلات الموسيقية للكثير من الفرق الأوركسترالية، وشقت الطرق الخاصة براكبي الدراجات، وافتتحت الحدائق العامة داخل المدن وغير ذلك الكثير من المنافع الأخرى التي بثت الحياة في تلك الفرق الصغيرة، التي تجعل من بلادنا ذلك البلد الذي أعتقد أنه أفضل مكان في العالم يمكن العيش فيه.

في سنة 1996 قالت لجنة الانتقاء للتراث القومي National Heritage Select Committee: «إن تأسيس اليانصيب وإطلاقه وضمان استمراريته لإيصاله إلى هذا النجاح العظيم الذي حققه يدل على رؤية متبصرة». وإنه من دواعي فخري واعتزازي أن هذه الرؤية هي رؤيتي. وآمل أن يستمر اليانصيب في فعل سحره الذي حوّل الأحلام إلى حقيقة وأغنى حياتنا جميعاً.

الفصل الثامن عشر

# الاتحاد في خطر

تحقق الاتحاد بين إنكلترا واسكتلندا في الأول من أيار / مايو سنة 1707. وقد واجه هذا الاتحاد معارضة قوية ومتواصلة منذ ذلك التاريخ من جانب طلائع حزب المحافظين الاسكتلندي الحالي. وبتاريخ الأول من أيار / مايو سنة 1997 ـ أي بعد 290 عاماً بالتحديد ـ أزيح حزب المحافظين، وهو الحزب السياسي الوحيد الذي يعتبر الدفاع عن هذا الاتحاد أمراً أساسياً في صميم سياسته، عن جميع المقاعد البرلمانية التي كان يحتفظ بها في اسكتلندا وذلك من خلال نتيجة كارثية للانتخابات. لقد كانت هذه النتيجة المعركة الكبرى هرمجدون Armageddon، الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشر بل جاءت متأخرة عن موعدها. لقد توقعنا نتيجة كهذه في انتخابات سنة 1992، إلاّ أن حملتنا لصالح الاتحاد أجبرت حركة المدّ هذه على التراجع فحصلنا على مكتسبات صغيرة. وهكذا نجد أن سنة 1997 قد أعطى خمس سنوات أخرى من أعمال نقل السلطات إلى وحدات الحكم المحلي، وفي هذا العام أيضاً وجدت حكومة حزب المحافظين نفسها وقد أنهكتها خمس سنوات أخرى كانت خلالها الهدف العام لجميع الأحزاب السياسية والإعلام في اسكتلندا.

لاسكتلندا شأن كبير في نفسي. ومنذ اللحظة الأولى التي اعتليت فيها سدة الحكم كنت أحس بخطر انزلاقها نحو الاستقلال من خلال تزايد أعمال



obeikandl.com

انتقال السلطات إلى وحدات الحكم المحلي. وكنت أرى في هذا التوجه ضرراً كبيراً للمملكة المتحدة كلها وليس في صالح اسكتلندا.

كنت أرى ضعفاً كبيراً يصيب المملكة المتحدة إذا انفصلت عنها اسكتلندا، فهي أقل قدرة واقتداراً على دفع ثقلها في اجتماعات المجلس الأوروبي أو في العالم أجمع، تفقد مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي، وربما تستبعد من مجموعة الدول الصناعية السبعة. أرى اسكتلندا وإنكلترا تخوضان تنافساً رهيباً بدلاً من أن تعملا معاً بتناغم وانسجام. وأرى الاستثمارات الداخلية تهجر اسكتلندا التي تفقد أيضاً نفوذها السياسي وتواجه ارتفاعاً في الضرائب تحرضها ضد إنكلترا مشاعر استعباد للقومية. فكان دعمي للاتحاد بين هذين الإقليمين يستند على حكمي وقراري السياسي بأن هذه الشراكة قد حققت نجاحاً وينبغي الحفاظ عليها وعدم السماح بفصم عراها. لكنني كنت أعلم أن المشاعر الشعبية قد بدأت تتحرك ببطء وعناد نحو انتقال السلطات من الحكومة المركزية نحو الحكم المحلي.

لم تكن مشاعري نحو المحافظة على الاتحاد نوعاً من التبدل في السلوك الشخصي، بل هي مشاعر يشاطرني فيها غالبية الأعضاء في حزب المحافظين الاسكتلندي. ومن منطلق كوننا اتحاديين، كنا ندافع عن هذا الاتحاد عن قناعة حتى لو لم يكن هذا الدفاع بالضرورة لصالح حزب المحافظين. بل إنه في مصلحة المملكة المتحدة. وهذا كافٍ برأينا.

ومع أن حزب المحافظين احتفظ لفترة وجيزة في الخمسينات بأغلبية الأصوات والمقاعد في اسكتلندا، فقد كان ذلك أمراً غير عادي. إذ لم يحمل سكان المناطق فيما وراء الحدود الشمالية وعبر تاريخهم الطويل أية مشاعر ود نحو حزب المحافظين. وفي مرحلة ما بعد الحرب أثرت فيهم أساطير وخرافات جعلتهم ينسون الحقائق. وقد أدى هذا الوضع إلى تباين واسع في سلوك الناخبين حتى أمسى حزب العمال يحظى بالأغلبية الكبرى في اسكتلندا

بينما احتفظ حزب المحافظين بأغلبيته في إنكلترا. وخلال الاستعدادات لانتخابات سنة 1997 ادعى كل من حزب العمال وحزب الأحرار وحزب القوميين الاسكتلنديين أن اسكتلندا لم تلق معاملة عادلة في ظل حكم المحافظين الذين لم يكترثوا لها، وأن حزب المحافظين حزب إنكليزي، وأن الصناعات في اسكتلندا قد أغلقت عن سابق إصرار وتصميم، وأن حزب المحافظين لأسباب غير معروفة لم يوضح شيئاً عنها يريد الإضرار بمصالح اسكتلندا. وهذا كله هراء لا أساس له من الصحة، طبعاً. لكن الضجر والملل من حكومة ظلّت تدير شؤون البلاد لمدة ثمانية عشر عاماً يعطي مظهراً من الصدق لكل كذبة.

كانت اسكتلندا منذ عهد بعيد الجار كثير الاضطرابات والقلاقل لإنكلترا. والأبطال في القصص الشعبية الاسكتلندية، من أمثال ويليام والاس William Wallace وروبرت بروس Robert the Bruce، يدينون ببطولاتهم وشهرتهم لعدائهم للإنكليز. يقول روبرت لويس ستيفنسون Robert Louis Stevenson في إحدى رواياته: «يجلس الرجل الإنكليزي مبتعداً يكاد يتفجر لشدة كبريائه وجهله. ويتميز بين أقرانه في ساعة السلام بما يحمله من ازدراء قاده إلى النصر». ولم يتغير شيء عما كان في الماضي. وأمثال هؤلاء لا يزالون يرجحون كفة الميزان كما كانوا في السابق.

والواقع أن النجاح الذي حققه الاقتصاد الاسكتلندي المتغير، وليس إخفاقه، هو الذي سبب أكبر الضرر لحزب المحافظين. فالجرعة الدوائية التي قدمتها مارغريت تاتشر للاقتصاد الاسكتلندي قدمت خدمة كبرى لاسكتلندا، وسرت على خطاها في التسعينيات. ومثل هذه التغييرات غالباً ما تكون مؤلمة، إذ حصل من جرائها تسريح للموظفين والعمال في أحواض بناء السفن في كلايد Clyde وفي حقول مناجم الفحم، كما تدهورت أوضاع معمل الحديد الصلب في Ravenscraig مما أدى إلى إغلاقه. هذه كلها أمور مؤلمة ومسببة للضرر،

وقد جرى تفسير كل حادثة من هذه الحوادث على أنها من أعمال حكومة إنكليزية «لا تهتم».

ورغم ذلك كله كان الأداء الاقتصادي في اسكتلندا مع حلول سنة 1997 أفضل من باقي أقاليم المملكة المتحدة كما تبين في سلسلة واسعة من المؤشرات الاقتصادية، سواء على صعيد الإنتاجية أو الاستثمارات الداخلية أو نمو الصادرات أو ارتفاع مستويات المعيشة. كان حقاً تبدلاً بارزاً وهاماً عما كان عليه الوضع في السبعينيات عندما ظهر أن مستقبل اسكتلندا يشير إلى انحدار متواصل نحو الهاوية لم يهدئ من حدته إلاَّ بعض المساعدات التي بدأت تصل إليها بالتنقيط. وفي مطلع سنة 1997 انبثق إحساس متجدد بالثقة بالنفس جعل الاسكتلنديين يعتقدون أن اسكتلندا تستطيع المضي قدماً وحدها دونما عون من أحد، وترافق ذلك مع تنامي المشاعر المناوئة لحزب المحافظين، أو لنقل لكل ما هو إنكليزي.

وعندما استلمت مقاليد رئاسة الوزارة في سنة 1990 كانت احتمالات نجاح حزب المحافظين في اسكتلندا، وفي الحفاظ على هذا الاتحاد، غير مشجعة، بل كئيبة ومتجهمة. ففي انتخابات سنة 1987 انخفض عدد المقاعد التي نحتفظ بها في اسكتلندا من 72 إلى عشرة مقاعد فقط. وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1991 أصبح العدد تسعة مقاعد بعد أن خسرنا مقعد دائرة Deeside Kincardine في الانتخابات التكميلية. وعندما اقترب موعد انتخابات سنة 1992 أشارت استطلاعات الرأي إلى تنامي التأييد للقوميين وإلى الرغبة في الاستقلال التي عبر عنها ما بين الثلث والنصف من عدد الناخبين. بيد أن نذير السوء في هذه المؤشرات أن الحماس من أجل الانفصال كان على أشده عند الناخبين الأصغر سناً.

كانت ثمة مقولات على نطاق واسع بأننا نريد تدمير كل شيء فيما وراء الحدود الشمالية. وقد أرقتني هذه الأقاويل كثيراً. حتى لو فزنا بأغلبية برلمانية

جيدة في جميع أنحاء بريطانيا، فإنني لم أدرِ كيف سيتسنى لنا أن نستمر في حكم اسكتلندا إذا لم يكن لدينا العدد الكافي من النواب الاسكتلنديين ذوي المهارات الجيدة ليعملوا في وزارة شؤون اسكتلندا. ويبدو أن عملية نقل السلطات إلى وحدات الحكم المحلي سيكون أمراً لا مفر منه، وأنني أنا الذي سوف أقوم بهذا العمل. فثبط من عزيمتي مجرد التفكير بهذا الأمر، ومن هنا قررت وعزمت على أن أجعل مبدأ الحفاظ على الاتحاد محور توجهنا إلى اسكتلندا في الانتخابات العامة القادمة.

في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1990 حان موعد انتقال مالكوم ريفكند Malcolm Rifkind وزير الدولة لشؤون اسكتلندا من منصبه. فعينته وزيراً للنقل وعينت خلفاً له عضواً في مجلس الوزراء أيان لانغ Ian Lang. وكان من المهم جداً لنا أن نطعن بتلك الأساطير والأكاذيب التي قيلت حول سجلنا واهتماماتنا باسكتلندا. وكنت أعرف أن أيان يرى المشكلة كما أراها أنا، وأنها تهم الحزب بكامله بل وتهم الأمة بأسرها، وليس فقط للطرف الإنكليزي من هذه الأمة. كان أيان رجلاً دمث الأخلاق، قديراً، وعالي التهذيب، ولديه القدرة على الإقناع التي كنا بحاجة إليها في سنة 1990 للتصدي للموقف الاسكتلندي من حزب المحافظين وما يرونه فيه من عدم اهتمام وتطرف.

ولم يمض وقت طويل حتى واجه أيان مشكلة دقيقة تتطلب البراعة نجمت عن انتهاء الحرب الباردة، ذلك أن «أرباح السلام» التي رحب بها الجميع كانت إضافة جديدة لمشاكلنا في اسكتلندا. في شهر تموز / يوليو من سنة 1991 اقترحنا تخفيض عدد أفراد الجيش البريطاني من 156000 إلى 116000 فرد، أي ما يعادل 25 بالمئة، بالإضافة إلى تخفيض عدد الفرق أو دمج بعض الفرق ببعضها. فظهرت معارضة عنيفة لهذا التخفيض في جميع أنحاء البلاد تدّعي أن الفرق العسكرية تعرضت للتهديد. وكانت هذه المعارضة على أشدها في اسكتلندا، وأكثر شدة من أي جزء آخر من البلاد، حيث يشمل التخفيض

الفرقتين Gordon Highlanders وRoyal Scots من ضمن الفرق الأخرى. فنشط النواب الاسكتلنديون المحافظون في المقاعد الخلفية الخمسة جميعهم بحملة ضغط لإنقاذ هاتين الفرقتين من التخفيض. وقد عرض هذه المشكلة عليّ شخصياً في مقر رئاسة الوزارة السير هيكتور مونرو Sir Hector Monro النائب في البرلمان عن دائرة Dunfries، وهو نائب ذو تاريخ طويل ومحبوب على نطاق واسع.

وبينما كانت مشاكلنا في الحكم تتزايد، رأت الصحافة ـ وضخمت ما رأت ـ ظهور مشاعر مؤيدة لانتقال السلطات إلى وحدات الحكم المحلي في جزء صغير من الحزب الاسكتلندي. فقد وجد هؤلاء الأعضاء في حزب المحافظين، رغم قلة عددهم، أن لديهم التزاماً نحو برلمان استكلندي يرون فيه الوسيلة الأفضل لتفادي حصول أزمة دستورية إضافة إلى تحسين فرصنا في الانتخابات العامة القادمة. ولهذه الحجة بعض القوة في إطار العمل الحزبي إلاّ أنني رأيت فيها خللاً أساسياً. وكنت أعتقد أن نقل السلطات إلى وحدات الحكم المحلي يحمل في ثناياه خطر الاستقلال. ورأيت فيه أيضاً خطأ من الناحية التكتيكية. قد يكون التأييد للاتحاد في اسكتلندا مقتصراً على الأقلية (حوالى 26 بالمئة من الناخبين) لكن هذه الأقلية لا يستهان بها. وتشير المحاكمات العقلية بأنه مقابل هذه التحاملات السائدة فإن من يحمل الإيمان بالاتحاد يحمله عن قناعة ويتمسك به بقوة. وعلاوة على ذلك أظهرت استطلاعات الرأي في معظمها أن القضايا الدستورية تأتي في أدنى مراتب اهتماماتهم. لذلك كان اعتقادي أن الكثير من مؤيدي الاتحاد سوف يدلون بأصواتهم لصالح حزب يؤيد الاتحاد بغض النظر عموماً عن سياسات هذا الحزب. وفي الواقع أدلى اشتراكيون متمرسون بأصواتهم لصالحنا في اسكتلندا على هذا الأساس. سمِّ ذلك تسويقاً «في المكان المناسب» إن شئت.

فوق ذلك كله، فإن السبب الذي يدعوني ألاَّ أحبذ نقل السلطات إلى

الحكم المحلي ينبع من مبدأ أؤمن به، وليس من واقعية براغماتية. فقد كنت أؤمن أن هذه الخطوة ستقود في النهاية إلى فصل استكلندا عن إنكلترا. كنت وأيان، منذ البداية، متفقين على رأي واحد هو الحفاظ على الاتحاد والدفاع عنه، حتى لو أدى ذلك لأن نجازف بأنفسنا سياسياً، وحتى لم لم يكن لهذا الاتحاد مؤيدون في الإعلام الاسكتلندي، وحتى لو كانت أحزاب المعارضة، بطريقة أو بأخرى، تلتزم بسياسات يرجح أنها ستفضي في نهاية المطاف إلى إنهاء هذا الاتحاد.

لقد كنت واضحاً جداً في قولي إن أفكار حزب العمال بخصوص نقل السلطات إلى برلمان اسكتلندي جديد يتمتع بصلاحيات فرض الضرائب، كانت خدعة لكسب الثقة (أعلن هذه الأفكار حزب العمال وحزب الديموقراطيين الأحرار بتفصيلاتها قبل انتخابات سنة 1992). وكنت أعتقد أن تأسيس برلمان في اسكتلندا سيخلق نوعاً من الاحتكاك مع ويستمنستر، وفي الوقت ذاته لا يلبي مطالب الذين يريدون الاستقلال لاسكتلندا. إن صلاحيات رفع معدل ضريبة الدخل بنسبة 3 بنس للجنيه الواحد سيكون له أثر سيِّئ جداً على كثير من الأسر الاسكتلندية، وسيخلق للمرة الأولى في تاريخ المملكة المتحدة تبايناً في معدلات التكليف الضريبي (وهذا ما جعل مايكل فروسيث Michael Forsyth يطلق حملة فيما بعد ضد ما أسماه أيان لانغ «الضريبة المشابهة لقماش مخطط بألوان مختلفة Tartan Tax»). ومع ذلك فإن الأموال التي تجبى جراء هذه الزيادة الضريبية لا تشكل أكثر من 3 بالمئة من إجمالي الإنفاق العام في اسكتلندا، وهي نسبة ضئيلة جداً، وأقل كثيراً مما تنفقه السلطات المحلية الاسكتلندية بالنسبة للفرد الواحد. أما باقي النفقات البالغة 97 بالمئة فيبقى كما في السابق يعتمد في مجالات إنفاقه على قرارات تصدر عن وزارة الخزانة الكائنة في شارع وايتهول Whitewall وعن البرلمان في وستمنستر. وحيث أن نصيب الفرد في اسكتلندا بموجب النظام السري المعتمد في وزارة الخزانة لرصد مخصصات

الإنفاق العام يزيد بمقدار 25 بالمئة عن نصيب الفرد في إنكلترا، وتنفق كما يرى الوزراء في وزارة شؤون اسكتلندا، فإن من المرجح أن يسعى النواب الإنكليز مع مرور الزمن لاسترجاع شيء من هذه الزيادة تاركين للبرلمان الاسكتلندي أن يسعى لملء ذلك الفراغ من خلال الريع المتوفر من زيادة ضريبة الدخل بمعدل 3 بنس للجنيه الواحد. وإن حدث مثل هذا الأمر فسوف تتولد المرارة والألم وسيتيح الفرصة للذين يريدون الانفصال أن يزعموا بأن الإنكليز يقومون بعمل انتقامي مقابل تأسيس برلمان في اسكتلندا. وليست هذه الأمور جميعاً بعيدة عن التوقعات.

وكنت أخشى أيضاً أنه من خلال كشف واقع المعاملة التفضيلية الممنوحة لاسكتلندا في مجال الإنفاق العام، أن تتسبب إجراءات انتقال السلطات إلى الحكم المحلي في إيقاظ مشاعر هاجعة تحرك استياء قومياً إنكليزياً فيؤدي إلى رد فعل عكسي. وكنت أعلم أن ثمة شعوراً بعدم الرضا داخل الدوائر الإنكليزية بخصوص الأرصدة الممنوحة لاسكتلندا. لكن هذا الاستياء كان في معظمه تذمراً ظل وراء الكواليس ضد حجم التمويل المخصص لاسكتلندا. وكانت مشاعر المرارة تحز في نفوس بعض أعضاء البرلمان الإنكليز الذين تقع دوائرهم الانتخابية في مناطق تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية (مثل منطقة الجنوب الغربي والشمال الشرقي وأنحاء كثيرة في لندن) مماثلة لبعض المناطق الاسكتلندية، وقد خسرت كثيراً في الجولات السنوية للإنفاق العام، ولا تملك أي نفوذ اقتصادي لما تمارسه الوكالة التابعة للحكومة وتحمل اسم «المشروع الاسكتلندي Scottish Enterprise».

بيد أن هذه المعاملة التي تفتقر إلى العدل والإنصاف أعقبها شعور بالارتياح عندما بدأنا تطبيق «ميثاق المواطن»، وأخذنا نقيس ونقارن مستويات الأداء في الخدمات العامة. وعندما حددنا الأهداف الخاصة بفترات الانتظار لدخول المستشفيات للعلاج أو للعمليات الجراحية اتضح لنا، مقدار الفائدة

الأكبر التي يتمتع بها الاسكتلنديون على أرض الواقع. وبينما كانوا يمضون قدماً بخطوات سريعة يحققون هدفاً وراء الآخر، كانت المستشفيات الإنكليزية تتخلف وراءها. وكنت أقول، وليس في كل الأحوال قادراً على إقناع الآخرين أو نفسي، إن هذا ثمن يجدر بنا أن ندفعه حفاظاً على الاتحاد ومن أجل كبح جماح وزارة الخزانة في مقترحاتها بشأن الانفاق الاسكتلندي. ومع ذلك كان واضحاً أن ثمة بئر عميق مليء بمشاعر الاستياء في إنكلترا يهدد بالطفو على السطح لو أن التسامح الإنكليزي وضع على المحك وتجاوز الحدود المعقولة.

ولم تكن تلك المصاعب الوحيدة التي أحسست بقرب وقوعها. إنه لشيء غير عادي ألاّ تؤخذ وجهة النظر الإنكليزية على محمل الجد في ذلك العالم الضيق المتعصب للمؤسسة اليسارية الاسكتلندية. كانوا يقولون إن التهديد برد الفعل العكسي الإنكليزي ليس حقيقياً. ومع ذلك، كانوا يطلبون من الإنكليز أن يقبلوا من حيث المبدأ بأن تكون اسكتلندا قادرة على جمع أموال خاصة بها فتزيد بذلك من عدم المساواة، وذلك بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية عند تخصيص الاعتمادات المالية على المستوى القومي. وهذا أمر سخيف وغير منصف ومن شأنه أن يفضي حتماً إلى المتاعب.

ولم تكن القضايا المالية الشيء الوحيد الذي تضعه إجراءات نقل السلطة إلى الحكم المحلي في بؤرة الاهتمام. التمثيل البرلماني كان أيضاً نقطة خلاف. فقد كان تمثيل اسكتلندا في مجلس العموم ومنذ زمن بعيد أكبر مما ينبغي، يمثلها 72 نائباً، أي بزيادة قدرها 10 بالمئة عن العدد الذي يحق لها بموجب الحجم السكاني. وإن كان ثمة أحد يعاني من أخطاء الديموقراطية فهم الإنكليز. وليست المشكلة في أن حزب العمال لا يملك المقترحات للتصدي لها، بل إنه على استعداد ليزيدها سوءاً، النواب الاسكتلنديون في وستمنستر لهم الحق في التصويت على قضايا خاصة بإنكلترا مثل الصحة والتعليم والحكم المحلي والعمل الاجتماعي والإسكان والتنمية الاقتصادية والنقل وضبط النظام

والقانون والبيئة والرياضة والفنون، أمّا في اسكتلندا فهذه القضايا جميعاً تكون من اختصاص البرلمان الاسكتلندي وليس للنواب الإنكليز أي قول أو رأي مهما كان. إنها فعلاً صفقة غير متوازنة للإنكليز. وما الذي يسوغ هذا؟ إنه سؤال من حيث جوهره «سؤال لوثيان الشهير Lothian Question» الذي اتخذ اسمه من اسم النائب العمالي تام داليل Tam Dalyell من دائرة West Lothian الذي كان أول من أثار هذا الموضوع. وعندما أثاره تعرض هذا النائب الشريف والخصم العنيد لمبدأ نقل السلطة إلى وحدات الحكم المحلي للكثير من الإساءة والترهيب والتهديد من زملائه في الحزب.

وفيما كنت أتطلع للمستقبل رأيت هجرة الوظائف والاستثمارات نحو الجنوب هرباً من الضرائب الاسكتلندية العالية. وأستطيع أن أرى البرلمان الاسكتلندي، وقد أحبطه عجزه عن إيقاف هذه الهجرة، يؤكد النزعة السائدة حالياً بأنهم يلقون معاملة تفتقر إلى العدل والإنصاف فيزيد بذلك من مشاعر التغرب عن باقي أجزاء المملكة. فملأتني كل هذه الهواجس بنذر تنبئ بالشؤم.

ووضعت كل هذه الحجج أمام الاسكتلنديين، وكلها بالطبع حجج سالبة، يسهل تمثيلها بعبارة موجزة «إنهم لا يستطيعون أن يحكموا أنفسهم» وليس هذا هو المقصود بالطبع، فهم يستطيعون أن يحكموا أنفسهم. بل المقصود بذلك ما هو الثمن السياسي والاقتصادي الذي يطلب إليهم أن يدفعوه مقابل ذلك، وما هو أثر ذلك عموماً في المملكة المتحدة؟

بعض مشكلة حزب المحافظين أننا نتجه للدفاع عن هذا الاتحاد اعتماداً على أمجاد غابرة. وهذه الأمجاد لا تزال تحتفظ بقوتها في بث الروح الإيجابية، وهي محورية في شد أزر هذا الاتحاد داخل حزب المحافظين. ففي السنوات التي كانت فيها الأمبراطورية في أوج مجدها تجلّت فوائد هذا الاتحاد للاسكتلنديين العنيدين الذين قدموا الجنود والإداريين والرسل المبشرين ورجال

الفعاليات الاقتصادية الذين كانوا الرعيل الأول للتقدم الإمبراطوري البريطاني. ولكن مع اضمحلال الحلم الإمبراطوري لم يبق لهذه الحجج أثر يذكر لدى الاسكتلنديين الشباب. وأكثر من ذلك، عجزوا عن تجسيد فهم أو تعاطف لديهم مع الرغبة الاسكتلندية بهوية مستقلة وباعتزاز الأمة بتاريخها الخاص المستقل.

وأحسست أن قضية الاتحاد يجب أن تقدّم بطريقة تجعلها شديدة الارتباط بالمستقبل مثلما هي وثيقة الصلة بالماضي، وأن نعرض هذه القضية على أنها الاختيار الطبيعي لأولئك الأشخاص الذين يفخرون بتسمية أنفسهم الشعب الاسكتلندي. وقررت القيام بذلك على ثلاثة محاور: أولاً، أن أحمل قضية الاتحاد إلى اسكتلندا وأبين بشكل عملي قيمة هذا الاتحاد في عالمنا المعاصر وذلك من خلال استضافة اسكتلندا لبعض الأنشطة القومية والعالمية. وثانياً، أن أستمع للاهتمامات الاسكتلندية، وأن تُتخذ القرارات الخاصة بها داخل اسكتلندا حيثما أمكن ـ وهذا ما أسميناه «إحياء الاتحاد». وثالثاً، أن أقوم بزيارات متكررة لاسكتلندا قدر المستطاع وذلك لعرض القضية بصورة شخصية على الشعب الاسكتلندي.

وقدمنا الحجة التي أدعمها بقوة، والقائلة إن للاتحاد أهميته الكبرى وعلاقته المباشرة سياسياً ومعنوياً في تكوين مجتمعنا. إضافة إلى ذلك كان له في الماضي، مثلما له في الحاضر، أهميته الحيوية التي أعطت للمملكة المتحدة النفوذ الكبيرة في الشؤون العالمية. ولو قدر للمملكة المتحدة أن تنقسم إلى كيانات مستقلة هي حالياً أجزاء منها فلن يكون لها هذا النفوذ. بل سوف تهمّش بعد أن تتجزأ.

وهذه مسألة قومية. ومن هذا المنطلق أيضاً كان إصراري على دعم الاتحاد والحفاظ عليه. ولم يكن لهذا الموقف أية فوائد قد يجنيها حزب المحافظين. لهذا لا أستطيع أن أفهم ذلك السر الغامض الذي جعل كثيراً من

الاسكتلنديين يعتقدون أن التزامنا هذا نابع من شعور أناني. وفوق ذلك كله، ليس لدينا من النواب في اسكتلندا سوى تسعة من أصل اثنين وسبعين نائباً، ومن حيث الظاهر فإن الانفصال يؤدي حتماً إلى زوال عقبة انتخابية من طريق حزب المحافظين. وهذه ناحية أثرتها في خطاب ألقيته بتاريخ 22 شباط / فبراير سنة 1992 أمام جمع من المرشحين الاسكتلنديين للانتخابات العامة في مدينة غلاسكو Glasgow حيث قلت:

«ليس حزب المحافظين من يكسب، أو قد كسب، من هذه العلاقات بين اسكتلندا وإنكلترا. ومع ذلك فإن حزبنا هو الحزب الداعم للاتحاد. وليس ذلك لأن الاتحاد كان مفيداً لنا، وإنما لأننا نرى فيه الشيء الصحيح. وليس ذلك دوماً لمصلحتنا السياسية الخاصة، بل لأن في ذلك مصلحة للمملكة المتحدة وللبلدان المنضوية فيها».

ومنذ البداية شرعت بالتعاون مع أيان لانغ بتوضيح واقع المملكة المتحدة داخل اسكتلندا ذاتها على أنها علاقة شراكة ناجحة. وفي شهر أيار / مايو من سنة 1991 وقع اختياري على كاتدرائية غلاسكو لتكون مكاناً للاحتفال القومي بعيد الشكر بمناسبة انتهاء حرب الخليج. وكان وقع هذا الاختيار حسناً، قوبل بترحيب الجميع حتى من جانب خصومنا السياسيين الذين عضوا على النواجذ وأعربوا عن موافقتهم. لكن، للأسف، عكر صفو هذا الاحتفال جدال سخيف أُثير عندما اكتشف الجميع أن القس عظيم الاحترام الدكتور ويليام (بيل) موريس Very Reverend Dr William (Bill) Morris، المسؤول عن هذه الكاتدرائية قد دعا كبير أساقفة يورك York ليلقي الموعظة. وحيث أن المناسبة قومية بدت لي دعوة رجل دين عالي المقام من جنوب الحدود أمراً معقولاً. لكن الآخرين لم يوافقوني الرأي. وتناولت الصحف هذا الأمر وأخذت تتساءل: لماذا لا يكون رئيس مجلس الكنيسة الاسكتلندية؟ أو حتى كبير أساقفة غلاسكو الكاثوليك؟

هل السبب في ذلك أنهم عارضوا الحرب؟ أليس ذلك إشارة أخرى للغطرسة الإنكليزية؟ لكن الحقيقة المحزنة هي أنه كلما ظهر ضيم أو مظلمة تلتقط الصحافة الاسكتلندية وإلى جانبها أحزاب المعارضة هذه المظلمة، وتتخذها دليلاً على أن الإنكليز لا يفهمون الاسكتلنديين.

كان القداس الذي أقيم في غلاسكو أول مناسبة من المناسبات القومية التي أوضحنا من خلالها قيمة الاتحاد للاسكتلنديين. في شهر كانون أول / ديسمبر سنة 1992 اخترنا مدينة أدنبرة Edimburgh لاستضافة القمة الأوروبية. والسبب في ذلك رغبتنا بأن نبرهن للاسكتلنديين فوائد المحافظة على صوت واحد داخل المجموعة الأوروبية. كما تم اختيار مدينة غلين إيغلز Gleneagles لاستضافة مؤتمر وزراء البيئة الأوروبيين. ومن هذا المنطلق الأساسي أيضاً، رغم أن النتيجة كانت أقل سروراً، اخترت أن أدلي ببيان هام جداً حول التزامي بآلية سعر الصرف الأوروبية أمام مجلس رجال الأعمال والصناعيين في مدينة غلاسكو في شهر أيلول سنة 1992، وذلك قبل أيام معدودة من انسحاب الجنيه من آلية سعر الصرف. فقد رأيت أن الاتحاد بكل ما فيه من حسنات ومساوئ يجب أن يكون حاضراً.

وأردت أيضاً أن أبين للجميع أن الخلافات بين اسكتلندا وغيرها من أقاليم الاتحاد يمكن أن تحل داخل الاتحاد. والدفاع عن حق اسكتلندا بأن تكون مختلفة ليس دوماً مسألة هيّنة. ففي التعليم بشكل خاص يسبب هذا الحق الكثير من الصراع. مثال ذلك، حركة المدارس القائمة على المنح التي أصابت نجاحاً ولقيت قبولاً شعبياً في إنكلترا، لم تنسجم مع التقاليد الاسكتلندية المختلفة. وهذا المشروع، بالطبع، يتمتع بحق الاختيار والتميز. ومع مرور الزمن لم تقدم سوى مدرسة واحدة أو مدرستين اسكتلنديتين على اختيار حق عدم المشاركة ولأسباب خاصة جداً. ونتيجة لذلك لم تجد رسائلنا الهامة حول التعليم وهي أفكار كبرى في اجتماعات الحزب، مكاناً لها في اسكتلندا. وقد ألح علي

بعض المستشارين بأن أصرّ على دفع مسيرة المدارس القائمة على المنح فيما وراء الحدود الشمالية، لكنني في النهاية أخذت برأي الوزراء الاسكتلنديين الذين رأوا في هذا المشروع نوعاً من عملية فرض الحلول الإنكليزية على اسكتلندا، وهذا ما لا يقبل به أحد. وفي هذا الأمر، كما في غيره من الأمور المتعلقة باسكتلندا أحسست وكأننا نتطرق لمسائل في غاية الحساسية.

وعلى الرغم من هذه الإحباطات كنت أعتقد اعتقاداً جازماً أن من الأنسب أن تتخذ القرارات الخاصة باسكتلندا، وحيثما أمكن، داخل اسكتلندا. وما يثير الانزعاج أن الاصطلاح القائل بنقل السلطات من المركزية إلى الوحدات المحلية قد استأثر به بعض الذين يبغون الانفصال في نهاية المطاف. كنت دوماً إلى جانب من يقولون بتخفيف حدة المركزية، ولكن حين يكون من المعقول أن يدير الاستكلنديون شؤونهم وعلى أن يكون ذلك من خلال الوزارة المعنية باسكتلندا، والسلطات المحلية وإدارة المدارس والمستشفيات متجاوزين بذلك رجال السياسة. وكانت هذه الخطوة الأخيرة راديكالية بنظر أنصار نقل السلطات إلى وحدات الحكم المحلي الذين يريدون للمؤسسات الاسكتلندية أن تكون بيدها الصلاحيات، وليس مجرد أفراد اسكتلنديين.

تلك هي الأفكار العريضة التي طورناها قبل وبعد انتخابات سنة 1992. غير أن الأمور بدت كئيبة في الفترة التي سبقت الانتخابات. وقد استبعد أيان لانغ وبدعم مني أية خطوات قد تفضي إلى إقامة برلمان استكلندي وذلك في سلسلة من خطابات ألقاها في ذلك الحين. لكننا لم نفلح حتى تلك اللحظة في بث النقاط الإيجابية لصالح الاتحاد. وأعرب أيان عن رغبته بأن أقوم بزيارة إلى اسكتلندا قبل موعد الانتخابات، وأن ألقي خطاباً هناك يكون الحديث فيه مقتصراً على الدستور وحده ولا شيء سواه. وكنت متشوقاً لمثل هذه الزيارة.

وعلى خلفية موجة عارمة من المشاعر المنادية بالقومية ذهبت بالطائرة إلى مدينة غلاسكو صباح يوم الثاني والعشرين من شهر شباط / فبراير سنة 1992،

وكان يوماً شتائياً بارداً ومكفهراً لأتحدث أمام مؤتمر لمرشحينا الاسكتلنديين. كنت أحمل معي نص خطاب مليء بدفاع حماسي عن الاتحاد كتب بأسلوب لم يسبق لأي رجل سياسي أن ألقى مثله منذ سنوات كثيرة. وكان يداخلني شعور من الخشية حول الطريقة التي سيستقبل بها خطابي. استقبلني أيان لانغ في المطار واتفقنا على أن نبرهن لهم بأننا نستمع إلى مطالبهم وفي الوقت ذاته نستبعد فكرة البرلمان الاسكتلندي، سوف نوافق على «إجراء عملية جرد» للحكم في اسكتلندا داخل الاتحاد لنرى كيف يمكن أن نعمل على تحسين الأوضاع، وتكون أكثر استجابة للمشاعر الاسكتلندية. وبعدئذ صرحت بهذا الإعلان من خلال مقابلة أجريتها مع برنامج إذاعي لمحطة إذاعة اسكتلندا التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية Radio Scotland - BBC.

ومع أن خطابي هذا في غلاسكو كان في كثير من نقاطه إعادة للحجج التي ذكرتها مراراً في السابق، إلاّ أن المعلقين رأوا أنه يحمل «بذور التطور». والحقيقة أن العاطفة التي تجلت في هذا الخطاب نحو التزامي القوي بالاتحاد كانت مباغتة للجميع. بعضهم، ولأول مرة بدأوا ينظرون نظرة جادة لما يعنيه هذا الاتحاد لاسكتلندا، وفيما إذا كان نقل السلطات إلى وحدات الحكم المحلي هو فعلاً كما زعمت أنا، منحدر شديد الانزلاق، وأنه حصان طروادة في سبيل الاستقلال. والأكثر أهمية من وجهة نظري هو ذلك التأثير الذي أحدثه خطابي في نفوس أنصارنا في اسكتلندا، حيث قلت: «أريد حزب المحافظين الاسكتلندي أن يفعل ما لا يفعله أي حزب آخر في اسكتلندا ألا وهو أن يضع قضية الحفاظ على الاتحاد أمام الشعب». وهكذا انطلق المرشحون في حملتهم تجمعهم وتوحدهم همة حماسية واحدة.

لم نوجه الضربات الكثيرة إلى الخطط الخاصة، بالحكم المحلي لدى حزب العمال وحزب الديموقراطيين الأحرار، غير أن زخم حملتنا ازداد قوة عندما نشرت تفاصيل خطة برلمان اسكتلندي قبيل بدء حملة سنة 1992 كانت قد

وضعت على أثر مؤتمر دستوري بإيحاء من حزب العمال وحزب الأحرار. وما إن ظهرت هذه التفاصيل حتى شعرت أنني وسط معركة لي فرصة كبيرة فيها لكسب العقول والقلوب، ورفع مستوى النقاش إلى ما فوق الصخب السياسي ونحو مستوى مختلف اختلافاً كلياً.

والواقع أن الاستراتيجيين المتخصصين بالانتخابات في المكتب المركزي للحزب لم يعطوا الأولوية لفكرة الاتحاد والحفاظ عليه كفكرة تعتمد أثناء الحملة الانتخابية. وكانوا يرون أن الأفضل عدم التركيز عليها. وشعرت أنهم على خطأ في هذا. وما إن بدأت الحملة حتى قررت أن تكون مسألة الدفاع عن الاتحاد الفكرة الأساسية في حملتنا، وهذا ما أثار غيظهم. أما أيان لانغ فقد كان يركّز في كل خطاب يلقيه، أو مقابلة صحفية يجريها، أو بيان صحفي يدلي به، على هذه القضية الدستورية. وقد قدم دوغلاس هيرد أيضاً عدداً من المساهمات الفكرية لهذه الحملة. وفي مهرجان خطابي أقيم في أدنبره بتاريخ 26 آذار / مارس ألقيت خطاباً تضمن دعماً للاتحاد كان له صداه. وعندما أعلنت ذلك ضجت القاعة بالتصفيق وامتلأت بالحياة، وحين نظرت حولي رأيت العيون تغرورق بالدموع فتسيل على الخدود. فالاتحاد فكرة تضرب وتراً حساساً في عمق المشاعر الإنسانية. ولا أعتقد أن ما ينوف عن ألف شخص حضروا المهرجان ذلك المساء هم وحدهم الذين حركتهم تلك المشاعر.

وتابعت هذه الفكرة في الخامس من نيسان / إبريل في مهرجان خطابي آخر أقيم في ويمبلي Wembley، حيث ألقيت خطاباً اعتبر الدفاع الأكثر عاطفة وحماسة عن الاتحاد بكل ما ألقي من خطب في تلك الحملة. وقد تضمن نوعاً من التحذير يحمل رؤية مستقبلية حيث قلت: «لو استطعت أن أستجمع كل صلاحيات منصبي هذا فإنني سأضعها في جملة تحذيرية واحدة هي (إن المملكة المتحدة في خطر. استيقظوا يا بني وطني! استيقظوا الآن قبل فوات الأوان)».

لا أعرف جيداً مقدار الدعم الذي حمله ذلك الدفاع عن الاتحاد لصالح حزب المحافظين في اسكتلندا خلال هذه الانتخابات، أو كيف أثّر في توسيع قاعدة التأييد لنا. ومن العسير تقديم البراهين في أي من هذين الاتجاهين. إلاّ أنّ إحساسي أنبأني أنه كان لهذا الدفاع أثر قوي شارك فيه الكثير من المعلقين الصحفيين آنذاك. وهناك شواهد قصصية تشير إلى أن المواطنين قرروا أن يصوتوا لصالح حزب المحافظين خلال تلك الحملة لسبب بسيط هو إدراكهم بأننا «أكثر وطنية» من خصومنا.

وكانت النتيجة أننا سببنا الإرباك والذهول لكتّاب النعي سنة 1992. فقد ازداد عدد الأصوات التي كسبناها في اسكتلندا وكان مجموع عدد المقاعد التي ربحناها، رغم قلة عددها، أحد عشر مقعداً بعد أن كانت تسعة مقاعد. وكسبنا مقاعد في دوائر كانت تُعدُّ تابعة لحزب العمال أو حزب القوميين الاسكتلنديين، ومن ضمنها المقاعد التي تعتبر غير مؤكدة بعدد ضئيل جداً من الأصوات مثل دائرة Stirling ودائرة Ayr. واستعدنا مقاعدنا لدائرة Deeside وKincardine بعد أن سلبها منا الأحرار الذين كانت نتيجتهم الانتخابية كارثية. لم تكن تلك النتيجة انقلاباً حاسماً لصالح حزب المحافظين بعد فترة من انحدار الدعم له فحسب، بل أحدثت شيئاً من التوقف في الصعود المتنامي لغيرنا، وأعطتنا فسحة للتنفس.

وبعد الانتخابات مباشرة بدأت بالتعاون مع أيان لانغ بإكساء العظام لحماً في التزامنا نحو «عملية جرد» للروابط الدستورية بين إنكلترا واسكتلندا. وعقدنا خلال الأشهر القليلة التي أعقبت الانتخابات سلسلة من جولات المباحثات مع قادة الرأي في اسكتلندا لمناقشة أفضل السبل للارتقاء بهذه العلاقات. وتبين لنا أن تلك المناقشات كانت تلقى القبول الحسن وأننا نصغي لآرائهم. ثم أصدرنا الكتاب الأبيض White Paper في ربيع سنة 1993 الذي تضمن اقتراحاتنا، دون التطرق لموضوع البرلمان الاسكتلندي، التي تعطي استكلندا سلطة أوسع في

تقرير أمور تتعلق بمصيرها. وتضمنت هذه المقترحات صلاحيات أوسع في المناقشات والمداولات التي تقوم بها اللجنة الاسكتلندية الرفيعة Scottish Grand Committee المؤلفة من نواب اسكتلنديين فقط؛ حيث تضمنت هذه الصلاحيات تولي أمور التشريع في قضايا لا تحمل صفة المنازعات وعقد الاجتماعات في المدن والبلدات في استكلندا والاستماع إلى بيانات يتقدم بها الوزراء الاسكتلنديون والمسؤولون عن تطبيق القانون وإعادة دراسة هذه البيانات ومحاسبة الوزراء الاسكتلنديين خلال فترة المساءلة البرلمانية. وحوّلنا سلطات أوسع من الإدارة المركزية إلى الوحدات المحلية بحيث تتولى هذه السلطات وزارة شؤون استكلندا بما في ذلك المسؤولية عن التدريب، وأعلنا نقل الموظفين المدنيين المعنيين ببترول بحر الشمال من لندن ليكون مقر عملهم في مدينة أبردين Aberdeen. وفيما بعد أظهرنا تفهماً أفضل للرأي الاسكتلندي عندما رفضنا كل المقترحات الداعية إلى خصخصة كاملة لمشاريع المياه، خلافاً لما هو قائم في إنكلترا.

وفي شهر تموز / يوليو سنة 1995 وبُعيد انتخابي زعيماً للحزب للمرة الثانية عينت أيان لانغ رئيساً لمجلس التجارة وعينت مايكل فورسيث Michael Forsyth وزيراً عضواً في مجلس الوزراء للشؤون الاسكتلندية. يُعد مايكل من أقوى المؤيدين للطب الاقتصادي الذي تمارسه مارغريت تاتشر، وقد أثار عاصفة من الجدال في اسكتلندا (حيث وصفوه بـ «الملك الشرير») كما أن تعيينه أثار دهشة الجميع. ومثله مثل إينوك باول Enoch Powell كان عند المفكرين الرجل الذي ينادي بسلطة الشعب. وهو ليبرالي في مجالسه الخاصة ومن حيث المعتقد فهو يؤمن بحرية العمل والفكر ويمتلك حساً مرهفاً بالأشياء القابلة للتسويق مما ورثه عن مارغريت تاتشر وبصورة خاصة تلك التي يمكن تسويقها في اسكتلندا. لكن المشكلة فيه أنه يعاني من مظهر يدل على أنه يدبر المكائد حتى لو لم يكن كذلك. وسواء كان صحيحاً ما يقوله الناس عن ابنته بأنها تربي

الأفاعي، أم لا، فقد كانت هذه القصة موضع تسلية لمروّجي الشائعات. وهو أشد ارتباطاً بالحجج الدامغة والمعتقدات من كثيرين من معاصريه الأكثر رقة منه. وكان طموحاً، وله أسلوبه الخاص بانتقاء الكلمات، ويستطيع أن يخوض مع الاشتراكيين ببراعة فيها الكثير من القسوة، وليس صانع سلام، تحيط به دوماً هالة من الشعور الموحي بالقلق والإحساس الغامض بعدم الأمان.

بيد أنه سرعان ما غدا مدافعاً قوياً عن المصالح الاسكتلندية مثل الكثيرين غيره الذين تولوا وزارة الشؤون الاسكتلندية قبله. لقد كان بكل تأكيد رجل اسكتلندا في مجلس الوزراء وليس رجل مجلس الوزراء في اسكتلندا. وقد أثبت مقدرة على الابتكار والبراغماتية بأكثر مما يتوقعه أحد منه. تابع عمل أيان واقترح توسيع دور اللجنة الاسكتلندية الرفيعة لجهة مساءلة الوزراء غير الاسكتلنديين الذين تمتد أعمال وزاراتهم لتشمل اسكتلندا. وهذا يعني أن اللجنة الرفيعة ستكون لها صلاحيات مماثلة للصلاحيات التي كان خصومنا من خلالها ينادون ببرلمان اسكتلندي، فيما عدا صلاحية فرض ضرائب جديدة في اسكتلندا.

لكن العاطفة والمنطق معاً كانا يحركان المناقشات. ونحن ما زلنا نواجه الاتهامات اليومية بأننا غير اسكتلنديين وبأننا مناوئون للاسكتلنديين. وهو اتهام خطير، لا سيما عند وزراء اسكتلنديين في مجلس الوزراء من أمثال مايكل فورسيث ومالكوم ريفكند وأيان لانغ وكل الاتحاديين الذين ناضلوا بصلابة في سبيل المصالح الاسكتلندية في ويستمنستر.

وفي مطلع سنة 1996 اقترح مايكل فورسيث إعادة حجر المصير Stone of Destiny(*) إلى اسكتلندا. ولم يكن عندي لبس في هذا الموضوع. وهذا

(*) حجر المصير، أو حجر سكون Stone of Scone رمز من تقاليد تتويج ملوك اسكتلندا حيث عليه يجلس الملك حين يعطى صولجان الملك ويوضع التاج على رأسه. =

الحجر، للذين لا يعرفون قصته، قد بقي تحت عرش التتويج في كنيسة ويستمنستر طوال القسم الأعظم من هذه الألفية، غير أن تاريخ هذا الحجر الرملي الذي يميل لونه إلى الأصفر يعود إلى ما قبل هذه الحقبة. وتقول القصص الرومانسية إنه الحجر الذي اتخذه يعقوب وسادة له يضعه تحت رأسه وهو يحلم بمعراج يصعد به إلى السماء، حفظ هذا الحجر في كنيسة مدينة سكون Scone بمقاطعة بيرتشاير حيث كان يجري تتويج ملوك اسكتلندا، قبل أن ينقله الملك إدوارد الأول في سنة 1296 إلى كنيسة ويستمنستر. وبعد ثلاثين سنة من ذلك التاريخ أمر الملك إدوارد الثالث بإعادته إلى اسكتلندا، لكن أسقفاً شديد البأس تولى رعاية كنيسة ويستمنستر في ذلك الحين رفض إعادة الحجر، وهكذا بقي طوال هذه السنين تحت عرش تتويج الملك إدوارد.

لكن عدم رغبتي المبدئية بإعادة هذا الحجر إلى اسكتلندا لم تثنِ مايكل فورسيث عن عزمه. ثم وقعت بعد ذلك سلسلة من الأحداث جعلت خطته تلقى التأييد. وسوف يفرج قريباً عن السجلات التي تحكي قصة سرقة القوميين لهذا الحجر سنة 1950. وهذا ما أثار القضية ثانية بعد رقاد طويل فشكلت مركز اهتمام للقوميين الاسكتلنديين شئنا ذلك أم أبينا. والأكثر أهمية أن سنة 1996 يصادف الذكرى المئوية السابعة لانتقال هذا الحجر من اسكتلندا بأمر من الملك إدوارد الأول. وهكذا يزداد الاهتمام أكثر بهذا الموضوع.

وأخذت أدرس مقترحات مايكل حول إعادة الحجر. ولم أشأ أن يحصل نزاع يؤجج لواعج الغضب ويثير المشاعر المؤيدة للقوميين والمناهضة لإنكلترا. فرأيت أنه من حيث القانون والمنطق يوجد لدى اسكتلندا ما يبرر قضيتها لاستعادة الحجر. سألت جيمس ماك كي James Mackay رئيس مجلس

= مكانه الأصلي في مدينة سكون Scone إلى الشمال الشرقي من مدينة Perth الاسكتلندية وقد جاء به إلى إنكلترا الملك إدوارد الأول سنة 1296 ووضعه في كرسي تتويج الملك في كنيسة ويستنمستر. (المعرّب).

اللوردات عن رأيه (وهو استكلندي آخر في مجلس وزراء يقال عنه إنه مناوئ للاسكتلنديين) فقال إن القضية لصالح إعادة الحجر تفوق المساوئ.

وثمة سبب آخر أضيف إلى هذه القضية. فالتاج، مجسداً بشخص الملكة، هو المالك القانوني للحجر. وإذا ظهر نزاع بشأن إعادته إلى موطنه، كما هو متوقع أن يحصل، فسوف تقحم الملكة في هذا النزاع. وإذا تقدم الوزراء برأي للملكة يوصي بعدم إعادته، فالجدال والنزاع سيحدثان حتماً. وإذا أعيد الحجر على أثر تلك المنازعات فسوف يدعي القوميون أنهم أصحاب الفضل في ذلك. ولم يرق لي أي من هذه الاستنتاجات. فقررت تفادي هذه المنازعات وإعادة الحجر.

واليوم، عاد الحجر إلى موطنه الذي صرت أعتقد أنه إليه ينتمي، وهو في خزنة قلعة أدنبره إلى جانب جواهر التاج الاسكتلندي. لقد عاد الحجر في صبيحة عيد القديس آندرو St. Andrew's Day سنة 1996 واستقبل استقبالاً احتفالياً رائعاً من جانب المؤسسة الاسكتلندية، إنما كان الاستقبال فظاً فاتراً من جانب الذين كانوا يشككون في دوافع الحكومة.

ولم يكن لأي من كل تلك الإجراءات أثر في تلبية مطالب الاسكتلنديين من أجل الحكم الذاتي الأوسع. ورغم ذلك، بدّل مايكل رؤيته السياسية عن نفسه، إن لم يكن عن الحكومة. واستطاع أن يقوم بعمل استثنائي إذ أصبح الشخصية المرغوبة عند الإعلام الاسكتلندي ولدى خصومه أيضاً. لكن نجاحه هذا أعطى مفعولاً عكسياً في واحد من المجالات. فقد أثبت براعة فائقة في كشف الأخطاء المنطقية لخطط حزب العمال الخاصة بانتقال السلطات إلى وحدات الحكم المحلي مما جعل طوني بلير يعلن في سنة 1996 وضد رغبات حزبه أنه لا بد من طرحها للاستفتاء العام قبل المباشرة بها (في حين كان يقول سابقاً إن الاستفتاء غير ضروري). وفيما بعد ذهب أبعد من ذلك وأعلن أن إدارة حزب العمال في اسكتلندا لن تقوم بجباية الضريبة التي عرفت باسم

Tartan Tax في الفصل الأول من حكمها. إنه حقاً تراجع وقد أظهر ضعف دراسة حزب العمال لخططه.

لقد انتزعت هذه الالتزامات زخم الحماس لعملية انتقال السلطات إلى الحكم المحلي كموضوع أساسي في انتخابات سنة 1997. حيث استطاع حزب العمال أن يدعي أن هذه أمور يقررها الاسكتلنديون أنفسهم فيما بعد، وأن الإجابات الكاملة لكل المسائل المعلقة سوف تعرض في كتاب أبيض سيصدر بعد الانتخابات. ولكن للأسف، عندما صدر الكتاب الأبيض، ومن بعده الترشيح، لم تكن ثمة أية إجابات، وبات أمر الحكم المحلي وما إذا كان سيؤدي إلى الانفصال أم لا، موضوعاً سوف يتم اختباره قريباً بالتجربة.

لكن الذي دمر فرص نجاحنا في انتخابات سنة 1997 لم يكن الدستور وإنما المشاكل داخل حزب المحافظين عموماً. ففي الموضوع الأوروبي كان الحزب منقسماً على نفسه في اسكتلندا مثلما كان منقسماً على نفسه في إنكلترا. ومضاعفات مرض جنون البقر BSE أضاعت كل تأييد كنا نتمتع به في المناطق الريفية التي عانت كثيراً من الحظر الأوروبي المفروض على المملكة المتحدة بأكملها، وبصورة خاصة المزارعون الاسكتلنديون الذين ترعى قطعانهم الأعشاب فلم تتأثر هذه القطعان بالمرض. وفي شهر نيسان / إبريل سنة 1995 أخفقنا في الحصول على مجلس واحد من المجالس المحلية الاسكتلندية، وبعد شهر واحد فقط فشلنا مرة أخرى في الانتخابات التكميلية لدائرتي Perth وKinross على أثر وفاة النائب المحافظ المنشق نيكولاس فيربيرن Nicholas Fairbairn، وكانت خسارتنا هذه لصالح حزب القوميين الاسكتلنديين في واحدة من الدوائر الانتخابية الاسكتلندية التي تعدّ الأكثر ازدهاراً. ومرة أخرى قامت جماعة من أعضاء حزبنا في اسكتلندا برفع العلم لبرلمان اسكتلندي.

ووصلت الأمور إلى منتهاها قبيل بدء حملتنا الانتخابية عندما سرت موجة وصلت إلى اسكتلندا تحمل أخباراً عن مشاد وسوء سمعة. كانت البداية عندما

سحب ترشيحه للانتخابات ألان ستيوارت Allan Stewart، النائب عن دائرة Eastwood والوزير السابق في وزارة شؤون اسكتلندا، في أعقاب كشف معلومات عن حياته الخاصة. وبتاريخ 29 آذار / مارس ذهلت لسماعي أنباء تفيد بأن صديقي ميكي هيرست Micky Hirst رئيس شؤون الحزب في اسكتلندا قد استقال من منصبه، حيث خشي أن تنشر الصحافة قصصاً عن حياته الخاصة. انزعجت كثيراً، فاستقالة ميكي كانت خبراً رهيباً ليس فقط على الصعيد السياسي حيث كان حليفاً قوياً لي، بل وأيضاً على الصعيد الشخصي. فقد كان ميكي الأكثر محبة وأصالة من كل الأشخاص الذين عرفتهم في ميدان العمل السياسي. لقد كانت المهانة التي أحس بها وأسرته شديدة القسوة عليهم جميعاً ولم تكن في محلها.

وعلى هذا النحو بدأت حملة انتخابية تعيسة للغاية في اسكتلندا، لم يكن فيها أحد يهتم بالاستماع إلى الحجة. وبدا حزب العمال يحارب في حملة سليمة غير ممتعة فيما وراء الحدود الشمالية يركز على قضايا تعد في صميم رزق الإنسان وعيشه، ويستغل انحسار شعبيّتنا بعد ثماني عشر سنة متواصلة من الحكم. وتبين لنا أن لا شيء على الإطلاق ولا حتى تأييدنا المنقطع النظير للاتحاد يمكن أن ينقذنا من الكارثة.

وفي وسط هذه الحملة ذهبت إلى دائرة غوردون Gordon التي يفترض أنها مضمونة لنا بسبب التغييرات الحدودية، فوجدت الأمزجة فاترة ومتكلفة وشعرت أن الأمور على غير ما يرام. ولم أقض سوى دقائق قليلة حتى تأكد لي أننا لن نربح في هذه الدائرة ـ وإن لم نكسب دائرة غوردون المضمونة، فأية دائرة سنكسب في اسكتلندا؟ وتركزت آمالي على احتمالات فوز أيان لانغ ومالكولم ريفكند ومايكل فورسيث الذين تؤهلهم شخصياتهم للفوز، وعلى احتمال فوز جيمس دوغلاس هاملتون James Dowglas - Hamilton المرشح النبيل البارع في فن الهروب والنجاة عن دائرة غرب أدنبره Edinburgh West.

لكنني لم أكن متفائلاً. ففي دائرة غوردون رأيت الهزيمة في اسكتلندا وفي الانتخابات عموماً.

وجاءت الهزيمة. انهار كل مقعد من المقاعد المحسوبة لحزب المحافظين. ورغم ذلك كانت خسارتنا فيما وراء الحدود الشمالية أقل إيلاماً منها في بريطانيا بمجموعها فقد كسبنا 17,3 بالمئة من أصوات اسكتلندا.

ما الذي حدث منذ ذلك التاريخ؟ قرر الاسكتلنديون من خلال استفتاء شعبي الموافقة على مقترحات حزب العمال بإحداث برلمان مستقل لهم. كما فشلت الحكومة، بالرغم من وعود قطعتها أثناء الانتخابات، في معالجة كثير من الأسئلة التي بقيت دون جواب. واقترحت لجنة الانتقاء التابعة لوزارة الخزانة أن يكون الإنفاق الاسكتلندي مماثلاً وعلى قدم المساواة مع الإنفاق في إنكلترا؛ وهذا يعني خفضاً في الإنفاق. والاستياء الإنكليزي بدأ يطفو على السطح داخل البرلمان ويزداد اتساعاً. وبدأ المرشحون لمنصب عمدة لندن في أول عملية انتخاب مباشر للعمدة ينادون باعتمادات إضافية لميزانية لندن على أن تقتطع هذه الأموال من الأرصدة المخصصة لاسكتلندا. أما في اسكتلندا فقد استجمع الزخم من أجل الاستقلال الكامل قوته وأخذ يغذ السير نحو الاستقلال، وثمة دلائل تشير إلى قرب حصوله. لقد وصلنا إلى المنحدر الذي نبهت إليه سابقاً.

ولم يكن أي من هذه الأمور مفاجئاً لي. لكن الغريب في الأمر هو الطريقة التي أقنع حزب العمال نفسه فيها بأن المشكلة في اسكتلندا ليست أكثر من كراهية لحزب المحافظين. وقد اكتشفوا الآن أنها أكثر عمقاً من ذلك، رغم أني لست من الأشخاص الذين تسرهم رؤية تنبؤاتهم تتحقق. كان حزب العمال يدعي دوماً أن تحويل السلطات إلى برلمان اسكتلندي أمر لا يتعارض مع المحافظة على الاتحاد. لكنهم الآن غير واثقين من ذلك. وأما حساباتهم بأن تأسيس برلمان اسكتلندي سوف يفجر فقاعة الهواء لأولئك القوميين، فسوف تنتظر ليتم إثبات صحتها. ومن سخرية الأقدار أن الخطب التي بدأ طوني بلير

يلقيها وهو رئيس للوزراء قد يخطئ من يسمعها ويظن أني أنا الذي ألقيها: «اسكتلندا وإنكلترا وباقي أجزاء المملكة المتحدة جميعاً معاً، أقوياء معاً، ضعفاء متفرقين، في حال جيدة وهم معاً، وفي حال سيئة في كونهم متفرقين». الكلمات منه، لكن الرسالة مني. والفرق بيننا أنني قلتها من قبل وعن قناعة، وهو قالها من بعد وعن خوف بأن التشريع الذي تقدم به ولم يكن قد أشبع دراسة سيكون من شأنه أن يمزق الاتحاد.

وافتتح البرلمان الاسكتلندي باحتفالات رائعة وأبهة فخمة، ولقي ترحيباً حاراً في اسكتلندا ولكن ظلت كثير من المشاكل الخطيرة بحاجة إلى حلول. إن نشأ نزاع بين أدنبره ووستمنستر، من سيكون الفائز منهما؟ ماذا سيحدث لو أن القوميين الاسكتلنديين فازوا في انتخابات سوف تجري مستقبلاً؟ ماذا سيكون رد فعل الجماهير الاسكتلندية عندما ينخفض تمثيلهم في مجلس العموم، وعندما تخفض الاعتمادات المخصصة لهم في وزارة الخزانة؟ وعندما يستخدم البرلمان الاسكتلندي صلاحيته بفرض الضرائب هل سينجم عن ذلك هجرة الاستثمارات الداخلية إلى المناطق جنوب الحدود حيث الضرائب أقل؟ كم من الوقت سيمضي قبل أن يطالب البرلمان الاسكتلندي بصلاحيات أوسع؟ أو بتمثيل مباشر في الاتحاد الأوروبي؟ أسئلة كثيرة يتعين علينا أن نواجهها في الشهور والسنين القادمة.

لقد وجد حزب العمال وزعيمه طوني بلير أنفسهم ضحايا لذلك النوع من الاستغلال السياسي من جانب حزب القوميين الاسكتلنديين الذي وقعت ضحية له مارغريت تاتشر، ومن بعدها أنا طوال ثمانية عشر سنة. لقد دخل حزب القوميين الاسكتلنديين في جلد حزب العمال وأخذ يستهزئ به، واصفاً إياه بأنه حزب فرعي تصنع سياساته في لندن، ويقول عن طوني بلير إنه لا يفهم اسكتلندا. إنها الورقة ذاتها التي يلعبون بها «ورقة مناهضة الإنكليز» ولكن بغلاف جديد.

ربما يحتفظ طوني بلير بذكرى دائمة لا ينساها أنه قد لبى الرغبات قصيرة المدى للاسكتلنديين، لكنه تغاضى عن المصالح بعيدة المدى لهم وللمملكة المتحدة بمجموعها. ويتوجب عليه الآن التصدي لأسئلة لا تريحه سوف تبرز من خلال أفعاله، منها إعادة التوازن الدستوري ويأخذ في اعتباره ذلك الاستياء المتصاعد في المناطق جنوب الحدود. وإن لم يفعل ذلك ـ وما هو بالعمل الهين ـ فلسوف تنشأ احتكاكات قد تفضي إلى الانفصال واستقلال اسكتلندا. وهذا أخشى ما أخشاه سابقاً وما أزال.

لم يقل الحقيقة للاسكتلنديين أحد سوى حزب المحافظين. وهي رسالة لا تعجب أحداً لكنها الحقيقة كانت وما زالت، وكما يدل عليها زمننا الراهن. وقف حزب المحافظين وحده، ولم يسانده حزب العمال، في نضاله في سبيل الاتحاد والحفاظ عليه. واستغل العمال رسالتنا التي لم تعجب أحداً، رغم دقتها ليضربونا بها على الرؤوس. ولكننا لن نعاملهم بالمثل. فنحن لا نزال حزب هذا الاتحاد. وإذا ناضل حزب العمال لإنقاذ هذا الاتحاد فسوف أقدم له دعمي وتأييدي الكاملين.

الفصل التاسع عشر

# في الضباب: آمال مشرقة، وأفعال قاتمة

في وقت مبكر من مساء يوم ضبابي مكفهر من أيام شهر شباط / فبراير من سنة 1993، وصلتني رسالة تحمل نبأً مفاجئاً، بينما كنت وحدي في غرفة الاجتماعات بمبنى مجلس الوزراء منهمكاً بالعمل في بعض الأوراق. كانت الرسالة من القيادة المؤقتة وقد جاءت عبر حلقة وصل استخباراتية بيننا وبين هذه القيادة من أجل الاتصالات السرية. تقول الرسالة:

«انتهى الصراع لكننا بحاجة لرأيكم حول الطريقة التي نضع فيها خاتمته. نريد وقفاً لإطلاق النار غير معلن يمهد لحوار يفضي إلى السلام. لا نستطيع أن نعلن عن تحرك كهذا خشية أن يؤدي ذلك إلى فوضى في صفوف المتطوعين، ذلك أن الصحافة سوف تفسر هذا التصرف تفسيراً خاطئاً فتصفه بالاستسلام. لا نستطيع تلبية طلب وزير الخارجية بإعلان نبذنا لأعمال العنف، لكننا قد نعطي هذا الإعلان سراً شريطة أن نضمن عدم وجود خدعة».

كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة وطوال سنين كثيرة ترفض أن تشرك القيادة المؤقتة هذه في المفاوضات، وتشترط لذلك وقف الإرهاب. وقد ظهرت الآن شخصيات قيادية في المجلس المؤقت للجيش Provisional Army Council أخذت ترسل إلينا إشارات عن رغبتهم بإنهاء الصراع في إيرلندا

الشمالية. لقد كانت الرسالة تطوراً مفاجئاً. فهل كانت حقيقية؟ هل يمكن تصديق ما جاء فيها؟ وهل القيادة المؤقتة فعلاً مستعدة لإنهاء العنف؟ أم أن ذلك كله خدعة؟ هل كانوا يريدون جرّ الحكومة إلى مفاوضات يطالبون فيها بتنازلات لا نجد لها مبرراً لقاء موافقتهم على وضع حد لأعمالهم في قتل الأبرياء؟ وإن لم يحصل هذا هل سيحمّلوننا مسؤولية تجدد أعمال العنف؟

وأدركت أن زملائي سينظرون إلى هذه الرسالة نظرة كئيبة، ولهم أسبابهم الكافية التي تبرّر هذه النظرة. وهكذا سيفعل الاتحاديون Unionists في إيرلندا الشمالية. وأرقني مجرد التفكير بأنها خدعة. لقد تم عزل الجيش الجمهوري الإيرلندي عن عالم الواقع، فهم غارقون في تعصبهم الأعمى وقساة لا يعرفون الرحمة، متورّطون بالإجرام والقتل، يسيطرون على المجتمعات من خلال الخوف والترهيب، ولا يتورعون عن إرهاب المتقاعدين وتكسير أرجل الشباب اليافعين بالقضبان الحديدية. حاولوا قتلي في شهر شباط / فبراير سنة 1991 عندما ألقوا قذيفة مدفع هاون على حديقة مبنى مجلس الوزراء أثناء انعقاد اجتماع اللجنة الوزارية، ولو اقتربت تلك القذيفة من المبنى مسافة عشرة أقدام لقتلت نصف أعضاء مجلس الوزراء.

إن هذه الحركة المعروفة باسم «القيادة المؤقتة» متورطة بجميع أعضائها بأعمال إرهابية فظيعة. والكثير من هؤلاء الأعضاء لا يعرفون وسيلة لكسب العيش غير العنف والإجرام. ولن يتخلوا عن وسائلهم هذه طوعاً. فهم لا يعرفون الشفقة والرحمة ولا يعيرون أذناً صاغية للعقل والمنطق. والميليشيات في الجانب الآخر لا يقلّون سوءاً عنهم. وهذا بدوره أدّى إلى بروز تعقيدات أخرى للوضع. فهل يستجيب هؤلاء أيضاً؟

لقد أكّد خبراء وزارة شؤون إيرلندا الشمالية لي وللوزير المختص باتريك ميهيو Patrick Mayhew أن هذه القناة السرية موثوقة ويمكن الاعتماد عليها، وأن الرسالة صحيحة لا لبس فيها. ومع ذلك قد تكون فخاً. لذلك فإن المجازفة

السياسية إذا تابعنا الأمور ستكون شديدة المخاطر. والشروع في حوار، حتى لو كان تمهيدياً، مع سين فين Sinn Fein شبيه بالسير في حقل ألغام سياسي خطر. فمن أجل مكسب غير مؤكد قد نخاطر بالابتعاد عن غالبية الوحدويين من سكان إيرلندا الشمالية، ناهيك عن المعارضة الشديدة من جانب نواب البرلمان المحافظين والاتحاديين Unionists. وليس من قبيل الوهم أن يذهب تفكيري إلى ما هو أبعد من ذلك، إذا ظننت أن حياتي السياسية، وكذلك حياة ميهيو السياسية، سوف تصل إلى نهايتها إن سارت الأمور خطأ. فالوضع في أفضل حالاته مجازفة غير مضمونة. وفرص النجاح النهائي بعيدة عن التفكير. أخفقت في الماضي مبادرات سياسية كثيرة مثل: محادثات واتيلو Whitelaw سنة 1972، واتفاق Sunringidale الذي أبرمه تيد هيث Ted Heath سنة 1973، وJim Prior's Assemplys سنة 1982، والاتفاقية الانغلو ـ إيرلندية التي وقعتها مارغريت تاتشر سنة 1985، على سبيل المثال لا الحصر. فبدا الوضع أمامي مجازفة سياسية كبرى ودون مكافأة ترجى. في وقت لاحق من تلك السنة وعندما قدمت إيجازاً خاصاً إلى جون سميث نظر نظرة فيها البهجة وفيها أيضاً عدم الثقة، لكنه قال ليس لديه مشكلة في دعمنا لأنه لا أحد يستطيع أن يكسب الأصوات في البر البريطاني من خلال إيرلندا الشمالية.

لكن الرسالة أثارت اعتبارات أخرى. لنفترض أن قادة الجمهوريين من أمثال جيري أدامز Gerry Adams ومارتن ماك غينيس Martin Mc Guinness أدركوا في النهاية أنه ليس بمقدور الجيش الجمهوري الإيرلندي أن يحقق الفوز وأن نحو ربع قرن من الأعمال الإرهابية لم تحقق لهم أهدافهم وأن الرأي العام قد انقلب ضدهم. فماذا بعد؟ لم أكن واثقاً من النتائج. بل، على الأقل، بات ممكناً القول إننا بدأنا نرى ثمار سياستنا طويلة الأمد في معالجة الظلامات المشروعة للقوميين، وبناء الدعم للعملية الديمقراطية لدى الطيف السياسي الكامل داخل إيرلندا الشمالية وخارجها، واقتلاع الإرهاب بكل الوسائل الممكنة، سواء بالإقناع أو بالعمل العسكري.

لكن قيادة الجيش الجمهوري الإيرلندي لها منطقها المعوجّ. فهم يرون أن أي عرض للسلام ينبغي أن يكون مترافقاً مع العنف، وغايتهم في ذلك أن يظهروا للمتطوعين لديهم أنهم لا يستسلمون. لهذا، وبالرغم من رسالتهم السرية لنا، تواصلت الأعمال الإرهابية التي يقوم بها الجيش الجمهوري الإيرلندي على أشدها. على أن الرسالة التي وصلتني، رغم أنها كانت مفاجأة لي من حيث توقيتها ووضوح لهجتها، لم تأتِ من فراغ. فقد تلقينا تقارير استخباراتية تفيد أنهم كانوا يعيدون النظر بالطريقة التي ينتهجونها.

ومن هنا تقضي الاستجابة السياسية السليمة بعدم المجازفة، وأن ندعوا جماعة الجيش الجمهوري الإيرلندي لإظهار حسن نيتهم ويعلنوا وقف إطلاق النار. وكنت أعلم في الوقت نفسه أن الذين أرسلوا تلك الرسالة قد جازفوا فعلاً. وسوف ينظرون إلى ردنا على أنه رفض لما تقدموا به، ونكون بذلك قد أضعنا فرصة ثمينة للسلام. والجائزة أعظم من أن يتجاهلها أحد. فاتفقت مع بادي ميهيو على المضي قدماً.

كنا نعلم حق العلم أن فرص النجاح ضعيفة جداً. لكننا أحسسنا أن علينا مسؤولية استكشاف ما إذا كانت الرسالة جادة، وأن نرى فيما إذا كانت القيادة المؤقتة راغبة بنبذ الإرهاب، وقادرة على ذلك إذا توفرت لها معاملة عادلة ومتكافئة. ولا بد من التنويه أنني عندما اعتليت سدة الحكم قررت أن أجعل من قضية إيرلندا الشمالية في أعلى سلّم الأولويات. والوقت الآن لا يسمح لي بالتراجع عن هذا القرار.

وعندما استلمت مقاليد رئاسة الوزارة في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1991، لم تكن لديّ معرفة كافية بإيرلندا الشمالية، ولم أكن قد زرت أي مكان في الجزيرة سوى مرة أو مرتين. والوظائف السياسية التي تقلدتها سابقاً لم تهيء لي فرصة التعرف جيداً على هذه القضية. أضف إلى ذلك أن الحكمة التقليدية تقتضي أن يحافظ رؤساء الوزارات على مسافة معينة. عندما تدخلت مارغريت

تاتشر شخصياً في الشؤون الإيرلندية (الاتفاقية الانغلو إيرلندية سنة 1985) كلّفها هذا التدخل استقالة أيان غاو Ian Gow من حكومتها وهو واحد من أشد المخلصين لها، كما حرّك مشاعر من عدم الرضا لدى الاتحاديين دامت سنين طويلة لم يروا فيها منافع تذكر. إن إيرلندا الشمالية عموماً قضية شائكة والأفضل أن تترك لقوات الأمن ولوزير شؤون إيرلندا الشمالية الذي يقوم بعمل جدير وضروري ولا يحمده أحد على أفعاله.

بيد أن جهلي بشؤون هذا الإقليم كانت له فوائده، منها يداي النظيفتان وعدم وجود علم مسبق. لكنني كنت أعلم في الوقت نفسه أن الهلاك ينتظرني إن تدخلت في القضية دون أن تكون لديّ أرضية صلبة. والسياسيون في إيرلندا بحاجة لأن يتخلوا عن تاريخهم، وأي شخص يأتي من الخارج يجب أن يتحسس مشاكلهم. لذلك كان عليّ أن أتعرّف كيف أميّز بين خطاب القوميين أو الخطاب «الأخضر»، وخطاب الاتحاديين، أو الخطاب «البرتقالي». وكان يتعيَّن عليّ أن أجابه القادة السياسيين الذين يحفظون عن ظهر قلب كل خفايا المفاوضات السابقة. فكنت بحاجة لأن أتعرَّف على شعب إيرلندا الشمالية وأتفهمه، وأكسب ثقته ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

وكانت البداية سهلة للغاية. عليّ أن أرضى بالوضع غير الطبيعي للحياة في إيرلندا الشمالية، وأن أقوم بمحاولة احتواء الإرهاب الذي لم يكن مقبولاً عندي، مثلما لا أرضى به حتى لو كان في مقاطعة هنتنغدون شاير التي أنتمي إليها. فالمملكة كلها سيان عندي ولا يمكن فصل جزء عن باقي الأجزاء والتعامل معه بصورة مختلفة. وحيث أنني لا أملك تصورات مسبقة حول كيفية التحرك إلى الأمام غير إيماني بسياسة العقل قررت أن أتعرَّف بصورة أفضل على ذلك الجزء من المملكة وسكانه ومشكلاته. وعزمت أن أرى إذا كان التدخل الشخصي والمباشر والمتواصل من رئيس الوزراء وبمساعدة فريق وزاري يحمل الالتزام ذاته يمكن أن يكون له أثر مختلف. لذا وضعت قضية إيرلندا الشمالية على الموقد الأمامي بهدف تغيير الكليشيه القديمة.

أبقيتها على الموقد. ذهبت في زيارات متكررة لهذا الإقليم خلال فترة ست سنوات ونصف السنة تفوق في عددها زياراتي لأي إقليم آخر في المملكة المتحدة عدا مدينة لندن. يضاف إليها عدد لا يحصى من اجتماعات عقدتها في مبنى رئاسة مجلس الوزراء. ومن هذه الزيارات والاجتماعات أحمل أفضل الذكريات عن فترة رئاستي للحكومة؛ منها الاستقبال الحار من الناس العاديين في الشوارع سواء في مدينة بلفاست أو مدينة لندندري، أو في دائرة Antrim الانتخابية التي يمثلها أيان بيزلي Ian Paisley، أو معقل الجمهوريين في Newry أو في جلسة سباق الخيل التابعة لجيم مولينو Jim Molyneaux في منطقة Lagon Valley. ومن هذه الذكريات لا أنسى قول سيدة اغرورقت عيناها بالدموع عندما رأت نورما في الشارع الرئيسي فقالت إن لقاءها مع نورما هو أسعد لحظات حياتها. وربما تبدو روايتي لقصص من هذه الذكريات غير مناسبة الآن. لكن الذي رأيته في إيرلندا الشمالية يلج إلى أعماق المشاعر الإنسانية فيعجز اللسان عن وصفه. كانت شجاعة العمال التطوعيين والجماعات في المجتمع تدعو للإعجاب. وكانت لي حوارات مؤثرة للغاية في قلعة هيلزبورو Hillsborough Costle مع مندوبين لجماعة تمثل مختلف قطاعات المجتمع تسمي نفسها «العائلات ضد الإرهاب والترهيب»، تضم في عضويتها بروتستانت وكاثوليك فقدوا أحباءهم جراء أعمال الميليشيات الذين لم يكتفوا بالقتل بل ومثلوا بالجثث. وكانوا قد جازفوا بسلامتهم وبحياتهم في سبيل وضع حد لأعمال العنف. لقد كانت زياراتي لإيرلندا الشمالية مليئة بما يحرك المشاعر العاطفية سواء في الأوقات الطيبة أو السيئة. وكانت الأيام التي قضيتها هناك طويلة ومتعبة، لكنني لم أرجع مرة من هذه الزيارات إلاّ وكانت معنوياتي عالية لكثرة ما رأيت من شجاعة وإقدام. وكل زيارة من هذه الزيارات كانت بمثابة شاحن يزيد من قوة تصميمي وإصراري على إزالة تلك اللطخة من جبين هذا الإقليم الذي لوثه الإرهاب.

في أواخر شهر شباط / فبراير سنة 1991، أي بعد ثلاثة أشهر من تقلدي منصب رئيس الوزراء قمت بأول زيارة إلى إيرلندا الشمالية وأنا بهذه الصفة، وكنت قد زودت نفسي بمعلومات جيدة عن الإقليم، ساعدني في ذلك مناقشاتي السياسية الكثيرة مع وزير شؤون إيرلندا آنذاك بيتر بروك Peter Brooke، الذي أدخل في عمله التزاماً كبيراً وقوة فكرية لا يستهان بهما. وقد أحرز بعض التقدم في عقد الثمانينيات نحو معالجة التظلمات التي أججت نيران «المتاعب»، وأصدر التشريعات اللازمة والمتشددة حول العدالة في التوظيف لكافة الطوائف الدينية. وتحسنت مستويات الخدمات العامة. فكانت إيرلندا الشمالية تتمتع بأفضل المدارس الرسمية وأحسن خدمات الإسكان العام في المملكة المتحدة. وتم احتواء الوضع الأمني. وكانت أساليب الحياة في مجالات كثيرة في تحسن مستمر. ولكن لم يتم إحراز أي تقدم سياسي في سبيل إنهاء أعمال العنف.

غير أن واحداً من الأمور المنغصة، هو التمثيل السياسي المتنوع على كافة الأصعدة في ذلك الإقليم. توجد بعض الأدمغة الحكيمة. ولكن حيث أن الكثير من قدامى الشخصيات قد بقيت في مناصبها لسنوات كثيرة، فإن التفكير قد تصلَّب. أما بالنسبة للكثير من أفراد جيل الشباب فلم تكن السياسة التقليدية تروق لهم. والكثير من الشباب الأذكياء يهجرون الإقليم، وممن بقوا ولم يغادروا، قليلون جداً أرادوا دخول معترك السياسة المحلية. والمنازعات والمخاوف القديمة أغرقت الأحزاب السياسية في ردود فعل عكسية قاسية وراسخة. وعلى هذه الخلفية بدت لنا فرصة إحداث تغيير من الداخل ضعيفة جداً.

كان بيتر بروك شديد الإصرار في عدم قبوله للوضع الراهن. فوضع في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1990 بعض النقاط الأساسية من أجل المستقبل، وأعلن للملأ وللمرة الأولى أن الحكومة البريطانية «ليس لها مصالح استراتيجية واقتصادية خاصة بها في إيرلندا الشمالية. . . وأن غاية بريطانيا لا

تتمثل بالاحتلال والاضطهاد والاستغلال». وغدا هذا التصريح الاستثنائي مثيراً للجدل وفي الوقت ذاته حجر الزاوية للسياسة المستقبلية. لقد كان بيتر بكل بساطة يهدف إلى القول إن بريطانيا ليس لها «مصالح» خاصة «بمعزل عن مصالح شعب إيرلندا الشمالية» لكن أيان بيزلي Ian Paisley زعيم حزب الاتحاديين الديمقراطيين Democratic Unionist Parly المتشدد أساء تفسير أقوال بيتر بروك، وعن قصد تجاهل كلمة «خاصة بها» الهامة جداً، واعتبر ذلك البيان نوعاً من التعبير عن اللامبالاة وفتور الإحساس، أو حتى تعبيراً عن رغبة واستعداد للتفريط بإيرلندا الشمالية. وهذا تحريف للحقيقة. نحن على استعداد للقبول بالرغبات الديمقراطية لشعب إيرلندا الشمالية، وكنا ننتظر من القوميين الإيرلنديين ومن ضمنهم الحكومة الإيرلندية وجماعة السين فين Sin Fein أن يقابلونا بالمثل. إذا كانت الغالبية العظمى من شعب إيرلندا الشمالية ترغب بالانفصال عن المملكة المتحدة، فلن نرغمهم على البقاء فيها رغم تمسكنا الشديد بوحدة البلاد كلها. وفي الوقت نفسه لن نجبرهم على الخروج. إنها الديمقراطية في أجلى صورها. الشعب هو الذي يقرر.

وهذا الموقف على جانب كبير من الأهمية إذا كنا نريد العمل كوسيط نزيه في المفاوضات الرامية إلى إنهاء العنف. قد يكون أيان بيزلي يقصد الأذى في سوء تفسيره لهذا الموقف ووصفه له بأنه تعسفي، لكنه أصاب في اكتشافه رغبتنا الأكيدة في أن ندع الشعب، من كلتا الطائفتين، البروتستانتية والكاثوليكية، يؤثر في السياسة. ولو أننا شوهدنا نعتمد الإنصاف في المساواة في تعاملنا مع كلتا الفئتين، الاتحاديين والقوميين، فسوف يكون أمامنا فرصة لضمان التأييد العام لأية مبادرة. وكنا إلى جانب ذلك بحاجة لإزالة تلك الصورة الزائفة التي عمل على ترويجها رجال الدعاية الجمهوريون، الذين صوروا الوجود البريطاني في إيرلندا الشمالية على أنه احتلال. وانتشرت هذه التهمة في الرأي العام الساذج في أمريكا وكانت بمثابة عنصر توظيف للإرهاب. إلاّ أن بيان بيتر بروك كان

عوناً كبيراً لأولئك القوميين المعتدلين في حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي Social Democratic Labour Party بزعامة جون هيوم John Hume الذين يريدون تحقيق الوحدة الإيرلندية بالوسائل الديمقراطية. فقد قبلوا بالتقسيم القائم لإيرلندا على أنها حقيقة من حقائق الحياة الديمقراطية، وهم يعرفون أن الأكثرية الكاثوليكية لا ترغب بالانفصال عن المملكة المتحدة والانضمام إلى جمهورية إيرلندا. إن موقفنا المحايد الذي لا ينحاز لأي طرف من الأطراف لا يعني مطلقاً عدم الاكتراث، فقد حملت بريطانيا على عاتقها عبئاً ثقيلاً في الدفاع عن الديمقراطية وضمان حكم القانون في إيرلندا الشمالية، وليست بي رغبة بأن أزيح هذا العبء عن كاهلي.

كان بيتر بروك يعمل على استكشاف إمكانية التحرك على مسارين متوازيين. فهو يعلم أن جيري أدامز زعيم السين فين Sinn Fein يجري محادثات منذ سنة 1988 مع جون هيوم؛ وأن لدينا الدلائل الكافية بأن أحد الفصائل في القيادة المؤقتة Provisional قد بدأ يبحث عن وسيلة للخروج من «الكفاح المسلّح» الذي لا يؤدي إلى أية نتيجة إيجابية. وفي سنة 1990 سمح بيتر بإعادة فتح تلك القناة الاستخباراتية التي عبرها وصلتني تلك الرسالة السرية من القيادة المؤقتة. وفي الوقت نفسه كان يعمل على تطوير الخطوط العريضة لمبادرة سياسية جديدة.

ومن هذا المنطلق بدأت وبيتر نعمل على بناء خطتنا المشتركة ببطء، وبالتدريج خلال السنة الأولى وربع السنة من عهدي في رئاسة الحكومة. وأعلن بيتر مبادرته في شهر آذار / مارس سنة 1991. استخدم مهارته وحرصه في إقناع حكومة إيرلندا والأحزاب «الدستورية» الأربعة للمشاركة في عملية المحادثات الجديدة. والأحزاب الأربعة هي: حزب اتحاديي ألستر Ulster Unionists بزعامة جيم مولينو، والحزب الاتحادي الديمقراطي Democratic Unionists بزعامة أيان بيزلي وحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP

بقيادة جون هيوم وحزب التحالف Alliance Party برئاسة جون الدردايس John Alderdice.

ولكي يحقق توازناً بين المصالح المختلفة وضع بيتر صيغة تتألف من ثلاثة مسارات، يغطي المسار الأول منها التطورات السياسية الداخلية في إيرلندا الشمالية مع التركيز على رغبة الاتحاديين بإعادة تأسيس الجمعية الوطنية لإيرلندا الشمالية Northern Ireland Assembly ودرجة معينة من الحكم الذاتي. وحيث أن هذا المسار مسألة داخلية صرفة للمملكة المتحدة فإن الحكومة الإيرلندية لن تشارك فيه. ربما أن الموضوع يخص إيرلندا الشمالية لن يكون الأمر بهذه السهولة؛ فالقوميون ليسوا على استعداد لمناقشة موضوع الجمعية الوطنية إلاّ إذا وافق الاتحاديون على مناقشة مسألة توثيق العلاقات بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا، وقبلوا بتدخل معين في العملية بكاملها من جانب الحكومة الإيرلندية (التي يرى فيها القوميون نصيراً ومدافعاً عنهم). أما المسار الثاني فيبحث في العلاقات بين شمال إيرلندا وجنوبها، في حين يقتصر المسار الثالث على مباحثات تجريها الحكومتان في سبيل تطوير علاقات وثيقة بين المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا. غير أن الميزة الهامة هنا هي أن المسارات الثلاثة كانت متشابكة، ولا يمكن الاتفاق على شيء من المواضيع إلاّ إذا تمت الموافقة على الأشياء جميعها. وهذا ما هدَّأ روع المخاوف عند القوميين بأن الاتحاديين سوف يفوزون بالاتفاق الخاص بالجمعية الوطنية الجديدة ثم ينكصون عن الوفاء بتقديم التنازلات الخاصة بالعلاقات الأوثق بين الشمال والجنوب.

ولم نتوقع، أنا أو بيتر، تحقيق تقدم سريع في المحادثات. إلاّ أن مجرد جمع هذه الأطراف حول طاولة المفاوضات ـ في الواقع هي ثلاث طاولات اجتماع ـ هو بحد ذاته إنجاز. أي أننا أخيراً لدينا عملية تفاوضية، لم تكن موجودة في السابق. بل كان يوجد حالة من الركود السياسي. ففي الشهور الثلاثة الأولى حققت المحادثات بعض التقدم المفيد، ثم توقفت في شهر تموز

/ يوليو من سنة 1991. ولم نستطع أن نستأنف هذه المحادثات حتى ما بعد انتخابات سنة 1992. أصابنا الإحباط جراء بطء سيرها، فالشكوك المتبادلة بين أحزاب إيرلندا الشمالية قوضت كل معنى للاستعجال حيث أن كل واحد منها قد عزز مواقعه في خنادق عميقة وباتت أية محاولة لتحريكهم قيد أنملة ذات اليمين أو ذات اليسار تتطلب جهداً عظيماً. ومع ذلك، فقد وضع بيتر بروك من خلال صيغته المؤلفة من ثلاثة مسارات أسس الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد سبع سنوات من ذلك التاريخ وفي عهد حكومة أخرى غير حكومتنا وعرف فيما بعد «باتفاق الجمعة العظيمة».

عندما دعوت إلى انتخابات سنة 1992 كانت المحادثات قد ولجت في ثغرة عميقة ولأمد طويل. لقد وضع بيتر بروك كل ما لديه من طاقة في هذا العمل وكان بحاجة لفسحة للراحة. وقد عرض أن يستقيل من منصبه قبل شهرين، وذلك في أعقاب حادثة وقعت له حين تحايلوا عليه ليغني أغنية «Oh My Darling Clementine» في برنامج تلفزيوني إيرلندي بعد انقضاء بضع ساعات من عملية نفذها الجيش الجمهوري الإيرلندي. ومع أنه بقي في منصبه يسانده في ذلك تأييد قوي في مجلس العموم إلاَّ أن تلك الحادثة كانت معوقاً له في عمله، حيث اختار الاتحاديون أن يشعروا بالإساءة ولم يكونوا في عجلة من أمرهم ليصفحوا عنه.

ولم يكن اختياري للشخص الذي يخلفه في منصبه بالأمر الصعب. وأردت لهذا المنصب باتريك ميهيو Patrick Mayhew. فكان تعيينه مريحاً لي، فهو مثل سلفه ملتزم كل الالتزام بالبحث عن السلام في إيرلندا الشمالية، قبل سنوات، وبالتحديد في سنة 1981 كان باتريك رئيسي في العمل حين كنت السكرتير الخاص للشؤون البرلمانية في مكتبه الخاص، وظل إلى جانبي صديقاً مقرباً. والعمل الذي أسند إليه بحاجة لشخصية قوية وباتريك هو الرجل المناسب ذو الشخصية الآسرة والنزاهة التي لا يطالها الشك.

لكل سياسي مساوئه ونقاط ضعفه. وكنت أعلم أن بعض الإيرلنديين سيقولون عن بادي Paddy (باتريك) إنه أرستقراطي أكثر مما ينبغي، إلاّ أن لطفه وكياسته ونزاهته لم تكن قط موضع شك. حتى نقاده سوف يغيّرون رأيهم فيه لو أنهم كانوا معي في مكتبه في Stormont ذات يوم عندما جلسنا سوية لبضع دقائق قبل ن يحين موعد المؤتمر الصحفي الذي كان مقرراً أن يتحدث فيه، وقد قرر أن يبدل قميصه، فخلعه، ثم جال في المكتب وهو نصف عارٍ، ورأى أن حذاءه بحاجة للتلميع. فأخرج علبة تلميع الأحذية القديمة وأخذ يلمّع حذاءه بينما كنا نستعرض معاً الخطوط العامة لأجوبته على الأسئلة التي ستواجهنا في المؤتمر الصحفي. لم يفكّر أبداً بأن يطلب من أحد في مؤسسته أن يلمّع له حذاءه. وأخيراً، هذا الوزير في حكومة صاحبة الجلالة (نصف عارٍ) التفت إلى سكرتيره السابق للشؤون البرلمانية وقال بكل تواضع: «سيدي الرئيس، هل تسمح لي أن ألمّع حذاءك؟» قد يخطر ببالي بعض الزملاء الذين قد يبدو لهم هذا الوضع نوعاً من الاستعباد. . إلاّ باتريك ميهيو. عندما عيّنت بادي Paddy في هذا المنصب فإنني في الواقع عيّنت شخصين براتب شخص واحد، ذلك أن زوجته جين Jean انضمّت إليه في عمله وألقت بنفسها دون توانٍ في هذا الخضم. واتخذا مكاناً لإقامتهما في قلعة هيلزبورو Hillsborough Castle حيث وجدا حرارة الترحيب. كانت تخرج إلى الشارع في إيرلندا الشمالية دون صخب أو ضجيج. تفتن الجماهير وتستمع إليهم وقد فعلت الكثير لتشجيع الجماعات المختلفة. وكان التزامها بالعمل ومهمة الهوائي اللاقط الذي مثلت دوره لا يقدران بثمن.

واستؤنفت العملية ذات المسارات الثلاث دون إبطاء بعد انتهاء انتخابات سنة 1992. وأحرزت تقدماً جيداً في بدايتها. واستطعنا في شهر تموز / يوليو أن ندخل في محادثات رسمية في مبنى لانكاستر هاوس Lancaster House بلندن حول المسار الثاني الذي يتطرق للعلاقات بين إيرلندا الشمالية وجمهورية

إيرلندا. وقد حصل اختراق جيد، حيث أنه للمرة الأولى يجلس ممثلو أحزاب إيرلندا الشمالية جميعاً حول طاولة واحدة مع مندوبين عن المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا. وقد تم التوصل إلى اتفاق حول نقاط كثيرة قبل حلول إجازة الصيف. وسررت بشكل خاص إذ رأيت الاتحاديين قد تناولوا الدواء المر والمؤلم حين قبلوا مشاركة الحكومة الإيرلندية رغم أنهم ينظرون بارتياب كبير إلى نفوذ هذه الحكومة، ولم ينظروا بعين الرضا إلى أية اقتراحات بشأن العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب.

لكن حكومة دبلن خيَّبت أملنا بامتناعها عن الموافقة على تعديل المادتين الثانية والثالثة من الدستور الإيرلندي اللتين تطالبان بعودة أراضي إيرلندا الشمالية إلى جمهورية إيرلندا، وهذا موقف يتنافى مع مبدأ حق تقرير المصير لشعب إيرلندا الشمالية. وبالنيابة عن حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP، أصر جون هيوم على وجوب أن تخضع الجمعية الوطنية المستقبلية لستة مفوضين. ويبدو أنه كان يكره أن يبادل الاتحاديين بتنازلات يقدمها لهم مقابل ما يقدمون من تنازلات. ثم تبين لي مع مرور الزمن، ولدهشتي، أنه قد فقد كل اهتمام بالعملية التفاوضية. فتوقفت المحادثات ثانية في خريف ذلك العام.

هذا وقد اتضح لي أن التضاد في موقف هيوم الازدواجي ينبع من انشغاله بمحادثات مستقلة مع القيادة المؤقتة Provisionals. أما نحن، من جانبنا، فقد كنا نرغب بإحراز تقدم في المحادثات الدستورية ذلك أن هذه المحادثات هي التي تزيد من قوة الضغط على القيادة المؤقتة. وقد أوضح باتريك ميهيو في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1992 ومن مدينة كوليرين Coleraine أننا على استعداد للتعامل بصورة عادلة مع جميع التطلعات والآراء، وأننا لا نغلق الأبواب بوجه أحد وأن القيادة المؤقتة يمكنها أن تشارك في المحادثات إذا نبذت الإرهاب. كنا نأمل أن نجعل هذه القيادة تدرك أنها إن استبعدت نفسها عن المشاركة من خلال استمرارها بالقيام بالعمليات الإرهابية

فسوف تواجه التهميش الكامل. لكن الذي حيَّرني هو أن جون هيوم الذي لم أشك يوماً في رغبته بالسلام قد بدأ يتجه في تفكيره اتجاهاً آخر. فقد ظهر وكأنه يريد الانتظار حتى تكون القيادة المؤقتة على استعداد للتحرك إلى الأمام. وقد رأيت أن هذا الموقف يدل على محاولته وضع المجرمين في المقعد الأمامي لقيادة السيارة، وأيديهم على مكابحها. وليس هذا بالموقف التفاوضي الجيد بالنسبة لأي منا.

وثمة حلقة أساسية وجوهرية في السلسلة، وهي حلقة تحسين العلاقات بين لندن ودبلن، رغم الاختلاف الشديد بين موقفينا إزاء الطريقة المعروفة باسم طريقة أدامز ـ هيوم Hume - Adams و«المشاكل» في إيرلندا الشمالية قد أشعلت ناراً كانت تحت الرماد، والعلاقة بين الحكومتين كانت سيئة ومتوترة. وهذا أمر منافٍ للعقل والمنطق. فنحن لسنا جارين فحسب تجمعنا لغة واحدة وعلاقات اقتصادية وسكانية متشابكة وإنما أيضاً زملاء وأعضاء على قدم المساواة في الاتحاد الأوروبي، وليس هناك أدنى شك بأن عضويتنا المشتركة في الاتحاد الأوروبي عامل مساعد لنا. فالوزراء من كلا الجانبين يجتمعون معاً بشكل دوري وعلى أرضية مشتركة وبخصوص قضايا غير إيرلندية، ومثل هذا التآلف من شأنه أن يخفف كثيراً من حدة المنازعات والتوترات بين الجانبين. وهناك أيضاً تطورات أخرى تشكِّل عاملاً مساعداً في تحسين الأجواء، فاقتصاد جمهورية إيرلندا بدأ ينمو نمواً متصاعداً وبشكل يقلّص الفروق الاقتصادية بين الجنوب والشمال المزدهر.

وإذا كان لنا أن نتوصل إلى تسوية فمن المهم جداً أن تعمل دبلن ولندن معاً ضمن شراكة تجمعهما. كنت أريد من دبلن أن تمارس تأثيرها البنّاء على القوميين في الشمال الذين كانوا بحاجة إلى ما يطمئنهم بأن مصالحهم ستؤخذ بعين الاعتبار ولن تهمل. وفي الوقت نفسه كان من الضروري أن يتوضح الأمر لاتحاديي ألستر Ulster Unionists بأن دبلن تعترف بحق إيرلندا الشمالية

الديمقراطي في تقرير مصيرها. فقد رأى هؤلاء الاتحاديون أن أعضاء من الجيش الجمهوري الإيرلندي يستمتعون ولسنوات طويلة بالملاذ الآمن في جمهورية إيرلندا (حيث يعيشون ويختزنون الأسلحة ويجرِّبونها). ورأى هؤلاء الاتحاديون أيضاً أن أولئك الأفراد يتلقون الدعم المالي ممن يتعاطفون معهم في أمريكا. وهذا هو الأكسجين الذي يتنفسه الاتحاديون فيدب في نفوسهم الخوف. ولكي أوصد هذا الباب الذي منه يأتي التموين للجيش الجمهوري الإيرلندي، أردت من حكومة دبلن وحكومة الولايات المتحدة أن تكونا داعمين قويين لمسيرتنا نحو تسوية عادلة.

في سنة 1991 اتفقت مع رئيس وزراء إيرلندا الشمالية تشارلز هوي Charles Haughey بأن نلتقي مرة كل ستة أشهر، لكن العلاقات بين الحكومتين لم تشهد تحسناً حتى جاء خلفه ألبرت رينولدز Albert Reynolds في شهر شباط / فبراير سنة 1992. وقد التقيت ألبرت سابقاً عندما كنت وزيراً للمالية، وهو رجل يسهل التعامل معه، فهو بطبعه رجل ذو روح مرحة يحب الإكثار من الكلام، ولا يختلف عني في حرصه على تحقيق تقدم حقيقي في إيرلندا الشمالية. ومع مرور الزمن، وأثناء ولايته وبعدها، فإن للكلمات التي قالها وللشوق الذي أظهره في سبيل تحقيق السلام في إيرلندا الشمالية شأن كبير في جعله يحتل تلك البقعة المتميزة في الزخرف، وأما التزامه القوي في هذا الصدد فهو نقطة إيجابية إضافية لصالحه. وكذلك كان عشقه لعقد الصفقات، فهو بفطرته يبني ثروة له من بيع أطعمة الحيوانات المدلَّلة وامتلاك صالات للرقص، وكما يقول فيه موظفوه «إن ألبرت رجل صعد السلم من درجته الأولى». وكان أيضاً موضع اهتمام الصحافة، لكنه كما وصفه أحد مساعديه «لم يمر يوماً من أمام ميكروفون مفتوح في حياته». ولا يحمل هذا القول أذى لأحد. وأعلن ألبرت موقفه بطريقة يضمن فيها حسن استقبال جمهور المستمعين إليه من جموع القوميين، لكن للأسف كان لهذه الخطوة وقع سيء في نفوس

الاتحاديين. وهذا ما أخرج العملية التفاوضية عن مسارها في مناسبة أو مناسبتين، لكنه ثمن كنا على استعداد لدفعه مقابل جاهزية ألبرت لعقد الصفقات.

أعجبت بألبرت أيما إعجاب. واعتقدت أننا معاً نستطيع أن ندفع الأمور إلى الأمام. ذات يوم دعوته للعشاء بعد أسبوعين من انتخابه رئيساً للوزراء. وكانت العلاقة بيننا جيدة حيث جاء في وصفه لها: «إن الثقة والتفاهم القائمين بيننا نقطة بداية طيبة لنا لا سيما وأن أحداً منا لا يحاول خداع الآخر. واتفقنا في هذا اللقاء الأول على أن نفعل كل ما هو ممكن لكي لا نترك لجيل آخر في إيرلندا الشمالية أعمال قتل طائفية». والتقينا مرتين بعد هذا العشاء في سنة 1992. وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر من سنة 1992 أعيد انتخاب ألبرت ثانية لرئاسة الحكومة، كما انتخب ديك سبرنغ Dick Spring زعيم حزب العمال نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية في حكومة ائتلافية. ومع أن ألبرت قد أقصي عن منصبه بعد أقل من سنتين على انتخابه، إلاّ أن أشياء كثيرة قد تبدلت في هذه الفترة.

«عملية السلام»، كما أصبحت تعرف آنذاك، ازداد زخمها في سنة 1993 عندما بدأت عناصر مختلفة تجتمع معاً. لا توجد وصفة سحرية لفتح باب السلام، بل كان يتعيَّن علينا أن نتحرك إلى الأمام على جبهة عريضة، وأن نأخذ في اعتبارنا المصالح المشروعة لجميع الفئات وليس لفئة واحدة فقط. وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية للحكومة البريطانية بصفتها السلطة الدستورية في إيرلندا الشمالية. أما الأطراف المشاركة الأخرى مثل الأحزاب المعترف بها والحكومة الإيرلندية، فقد تتخذ مواقف منحازة، مثلما فعلت الميليشيات من كلا الجانبين بشكل متطرف جداً. ونحن فقط، دون غيرنا، ننظر إلى المشكلة من جميع جوانبها ونتحمل مسؤولية القرارات التي نتخذها ومسؤولية الأخطاء التي قد تنجم عنها.

وبمرور أيام سنة 1993 وجدنا أنفسنا نتعامل مع العملية السلمية التي كانت

في مهدها من خلال ثلاث سنوات، أو لنقل أربع سنوات، وهي: المحادثات ذات المسارات الثلاث مع الأحزاب الدستورية، والقناة الخلفية أو السرية باتجاه رئاسة القيادة المؤقتة، ومبادرة الإعلان المشترك التي عبرها كان جون هيوم وألبرت رينولدز ينقلان الرسائل على خطين متوازيين، وفي معظم الأحيان كانت الرسائل متعارضة في مضامينها.

وفي تعاملنا مع هذه المفاوضات متعددة الأبعاد، كان من الضروري لنا أن نبعث برسالة واحدة ثابتة المبدأ إلى كل من جيري أدامز وجون هيوم وألبرت رينولدز حول ما يمكن للحكومة البريطانية أن تقبل أو لا تقبل به. أما أنا فكان أمامي عدد من النقاط الهامة التي يتوجب احترامها. جميع الأحزاب القادمة إلى مائدة المفاوضات يجب أن تلتزم بالسلوك الديمقراطي والدستوري التزاماً كاملاً وبشكل حصري. وأولئك الذين يواصلون أعمال العنف أو يهددون باستخدام العنف يجب ألاَّ يدخلوا عملية المفاوضات الجوهرية، فنحن لسنا على استعداد لمناقشة مستقبل إيرلندا الشمالية تحت الضغط والإرهاب، ولا نسمح للآخرين بذلك. نبذ الإرهاب بصورة واضحة هو جزء من بطاقة الدخول إلى المحادثات.

وقد أكدنا على أسس معينة للمفاوضات تضمن العدالة لجميع الأطراف، ولا تكون ذات ميل يميل نحو نتيجة واحدة. والأحكام أو القوانين لن تكتب لصالح رأي أو آخر، والحكومة البريطانية لن تنحاز لجانب أو آخر. وقد مارس جون هيوم وألبرت رينولدز ضغطاً علينا لنكون «عنصر إقناع» من أجل توحيد إيرلندا، وقالا إن دورنا يجب أن يكون نحو «التخلي» عن الاتحاديين. ولم يكن في نيتي فعل ذلك، فهذا أمر غير واقعي وغير ديمقراطي. وفوق ذلك كله كانت طريقة هيوم ـ رينولدز في التعامل قد قوضت الأهمية الحاسمة لمبدأ الموافقة والتوافق. والحكومة البريطانية على استعداد لأن تكون منفتحة الذهن بخصوص مستقبل إيرلندا الشمالية، ومن هنا كان إصرارنا على أن وضع هذا الإقليم لا

يمكن أن يتغير إلاَّ بموافقة واضحة من أغلبية سكانه، وعلى أن يظل الحق الديمقراطي بتقرير المصير داخل إيرلندا الشمالية، ولن يكون تغيير وضع هذا الإقليم بقرار يتخذ رغماً عن سكانه من جانب الحكومة في لندن، فما باله يتخذ من جانب حكومة في دبلن.

وبغض النظر عن هذا المبدأ الهام في العملية الديمقراطية، فإن أية تسوية لا تتمتع بموافقة صحيحة صادقة لن يكون لها نصيب من النجاح. فالأغلبية العظمى المكونة من الاتحاديين سوف تجعل من إيرلندا الشمالية إقليماً يستحيل حكمه، وبذلك نكون قد جئنا بمشكلة أكبر من المشكلة القائمة. لهذا كان لزاماً علينا أن نذكِّر دبلن وواشنطن على الدوام أن لهذا الصراع جانبين، ذلك أن هاتين العاصمتين، لشدة شغفهما بعقد اتفاقات مع القيادة المؤقتة، نسيتا وجود الاتحاديين. وكنا نعرف أن التوصل إلى تسوية دائمة لا يمكن أن يتحقق دون قبول الجميع بمبدأ الموافقة والتوافق. ومع ذلك فإن أية تسوية لا بد وأن تشمل السين فين Sinn Fein وجناحها العسكري المتمثل بالجيش الجمهوري الإيرلندي الذين نظروا إلى مبدأ الموافقة والتوافق على أنه أمر لا يمكن القبول به. وقد أفسد هذا اللغز المحير جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل.

من هذه القنوات المختلفة كانت محادثات المسارات الثلاث التي تشكل استمراراً لمبادرة بيتر بروك الأقل نجاحاً في سنة 1993. إذ لم نستطع إقناع الأحزاب بالعودة إلى طاولة المفاوضات، أظهروا استعدادهم للحوار معنا، وليس لديهم استعداد للحوار فيما بينهم. كان الاتحاديون يرتابون في أمر حوار كان يجريه جون هيوم مع القيادة المؤقتة في الوقت نفسه، وهذه القيادة لم تعط أية إشارة على تراجع في عملياتها الإرهابية. وأما من جانب القوميين Nationalists، فلم يقدم حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP أو الحكومة الإيرلندية أية بادرة تشير إلى تراجع في موقفهما من القضايا التي أدَّت إلى توقف المحادثات سنة 1992. وما جعل الأمور تزداد سوءاً إقدام دبلن على تعويم

اقتراح (أو لعل أحداً ما عمل على تسريب الاقتراح) يقضي بسيادة مشتركة على إيرلندا الشمالية. وهذا أمر غير مقبول إطلاقاً لدى الأغلبية الاتحادية، مما جعلهم لا يقبلون بالدخول في مفاوضات تشارك فيها الحكومة الإيرلندية. وهكذا اتضح لنا أن اهتمام دبلن واهتمام جون هيوم ليس في عملية المحادثات بصورة رئيسية وإنما يتركز اهتمامهما على الإشارات التي يلتقطونها ـ ونلتقطها نحن ـ من القيادة المؤقتة.

أشرت في بداية هذا الفصل إلى الإشارة المثيرة التي مرَّرها لي باتريك ميهيو بعد أن جاءته من القيادة المؤقتة عبر القناة السرية في شهر شباط / فبراير سنة 1993، وإلى قرارنا بالرد عليها. لقد كانت هذه الرسالة تختلف عن الرسائل القليلة التي أرسلتها هذه القيادة إلينا منذ افتتح بيتر بروك هذه القناة سنة 1990. فقد تبين لنا أن جيري أدامز وماك غينيس يرسلان إشارات يطلبان فيها العون. وكان باتريك ميهيو قد أبلغهم مسبقاً بما سيقوله في خطاب سوف يلقيه في Coleraine حيث وعد باتفاق منصف وعادل لجميع الأطراف وكل من ينبذ الإرهاب. ثم جاءت رسالتهم بعد شهرين لتقر بشكل صريح بمطلبه بخصوص نبذ العنف كشرط مسبق للمشاركة في المحادثات. وهذا ما يقدمونه الآن ولكن بشكل غير معلن.

ولكي نقلّل ما أمكن من خطر حصول تسريب للمعلومات، اتفقت وباتريك ميهيو على حصر تداول رسالة القيادة المؤقتة ضمن دائرة صغيرة من الزملاء. ثم اتفقنا في مطلع آذار / مارس على أن يقدم باتريك جواباً كاملاً، لكن حذراً، يقول فيه إن الحكومة توافق على «محادثات استطلاعية» إذا كان ثمة «إنهاء حقيقي وثابت لكل أعمال العنف». وأكدنا أن المفاوضات المستقبلية لا يمكن أن تكون لها نتيجة مقررة مسبقاً. وقلنا بأن النتيجة النهائية لمثل هذه المحادثات «قد تكون» إيرلندا موحدة ولكن بشرط موافقة شعب إيرلندا الشمالية على هذا الاتحاد. وأنهينا ردنا بعبارة: «ومن المهم جداً تثبيت ما إذا كان هذا

الأمر يشكّل قاعدة للانطلاق إلى الأمام. ونحن على استعداد للإجابة عن أسئلة محددة أو إعطاء إيضاحات أخرى». فالعملية إذن في مسارها.

وقد عرف ردنا هذا بأنه «رسالة من تسعة بنود». وكان تأكيداً على مبدأ الموافقة والتوافق. ولم يحمل في ثناياه اقتراحاً بعيداً عن التصور بخصوص تخلي الحكومة البريطانية عن موقفها السابق لتعمل نحو توحيد جزيرة إيرلندا. فقد أكدت الرسالة على ما يلي:

> «ليس لدى الحكومة البريطانية، ولن تتبنى، أي هدف مسبق يرمي إلى «إنهاء حالة التقسيم» وأن الحكومة البريطانية مستمرة في موقفها بالحفاظ على الاتحاد ما لم يعبر شعب إيرلندا الشمالية عن وجهة نظر أخرى» [أي يعبرون عن رغبة بإيرلندا موحدة].

وعلى أية حال، فإن النقطة الرئيسية التي طرحت أولاً في هذه الرسالة ثم تطوَّرت لاحقاً من خلال الاتصالات عبر القناة السرية هي العرض الذي قدمناه بخصوص إجراء حوار استكشافي، «أي محادثات حول المحادثات». وذلك إذا أكدوا لنا بأن العنف المنظم قد انتهى. لكن هذا العرض، في تلك المرحلة، لم يكن قد أعلن على الملأ، رغم أنه قدر له أن يحظى بأهمية محورية قبل انتهاء السنة.

وفي الأسابيع التي أعقبت تلك الرسالة ثبت لنا أن حذرنا له ما يسوغه. إذ لم تحصل أية انفراجات في الأعمال الإرهابية التي ينفذها الجيش الجمهوري الإيرلندي. ومن السخرية اللاذعة أن الجيش الجمهوري الإيرلندي قد فجَّر قنبلة في مركز مدينة وارنغتون Warringhton بمقاطعة Cheshire أدَّت إلى مصرع اثنين من الفتيان هما تيم باري Tim Parry وجوناثان بول Jonathan Ball. وقد وقع التفجير في ذات اليوم الذي سلمت فيه رسالتنا عبر الوسطاء إلى مارتن ماك غينيس. تلقيت نبأ هذا التفجير عبر مكالمة هاتفية وأنا في منزلي Finings عصر يوم مشمس. شعرت بالأسى واليأس أمام مثل هذه الوحشية التي لا يمكن إيجاد

تفسير لها وبصورة خاصة في وقت بدأت فيه التحركات نحو السلام. شعرت برغبة ملحة بأن أتحدث للملأ عن هذه العملية، وأندِّد بالجيش الجمهوري الإيرلندي وأعمال الغدر التي يقومون بها. ولم يمنعني من ذلك إلاَّ معرفتي أن هذا هو تكتيكهم المعتاد في محاولتهم، كما يرون، إظهار أنفسهم «أقوياء» تمكنهم قوتهم من المفاوضة. لكنهم نجوا بأعجوبة من هذا التنديد. والجريمة التي راح ضحيتها تيم وجوناثان وضعت نهاية مفاجئة لعملية السلام.

وفي الشهر التالي وقع انفجار ضخم في محلة Bishopsgate في وسط لندن أحدث دماراً هائلاً وراح ضحيته شخص واحد. والواضح أن من ارتكبوا أعمال التفجير هذه كانوا يعملون وفق الفرضية التقليدية للجيش الجمهوري الإيرلندي (التي لم تستطع أعمالهم الإرهابية طوال نحو ربع قرن أن تجسدها) القائلة بأنهم من خلال إلقاء القنابل يستطيعون أن يشقوا طريقهم نحو مائدة المفاوضات. ولم يكن مفاجئاً لي أن يتبع ذلك الهجوم على Bishopsgate رسائل من مارتن ماك غينيس وصلتني في أواخر شهر نيسان / إبريل وفي العاشر من أيار / مايو. لم يعرض إنهاء أعمال العنف كما طلبت وإنما عرض وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار، ومقابل ذلك يطلب من الحكومة أن تحدد زمان ومكان المحادثات.

ورأيت من الضروري أن أوضح للقيادة المؤقتة أن هذه التكتيكات لن تجدي نفعاً. فنحن لن ندخل في محادثات استكشافية تحت التهديد بالعنف. إن المسؤولية الملقاة عليهم أن يقنعونا بأنهم حقاً ودون مواربة قد غيَّروا أسلوبهم. ومن هنا دعوت للمناقشة كلاً من دوغلاس هيرد الذي له باع طويل من الخبرة في شؤون إيرلندا الشمالية من مختلف جوانبها، وكينيث كلارك، وزير الداخلية آنذاك، والمحامي العام نيك لايل Nick Leyll. وعملنا جميعاً بالتعاون مع بادي ميهيو على صياغة رسالة ثانية تتضمن بنداً ينص على أن سين فين Sinn Fein لن تستطيع الدخول في المفاوضات السياسية («عملية المحادثات») إلاَّ إذا أظهرت «ما لا يدع مجالاً للشك أنها لا تحتضن أعمال العنف». لكننا أوقفنا عملنا بهذه

الرسالة عندما واصل الجيش الجمهوري الإيرلندي أعماله التفجيرية بعد حادثتي Warrington وBishopsgate وفجر قنبلة أحدثت دماراً هائلاً في وسط مدينة بلفاست. لقد كنا مصممين على جعلهم يدركون أن الإرهاب والمحادثات لا يمكن أن يسيرا معاً. ووافقت على رسالة «توقف» ترسل إليهم عبر القناة إياها في شهر تموز / يوليو وتكرَّر إصرارنا على وضع نهاية دائمة لأعمال العنف. وبدت الأمور وكأننا نتجه نحو طريق مسدود.

وجددت القيادة المؤقتة اتصالاتها عبر هذه القناة بتاريخ الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر. وكانت في موقف دفاعي، حيث أن الجيش الجمهوري الإيرلندي أقدم في الثالث والعشرين من شهر تشرين الأول / أكتوبر على تفجير قنبلة في محل لبيع الأسماك في منطقة خاضعة لأنصار Loyalisls في شارع Shanhill Road في بلفاست أدَّت إلى مصرع عشرة أشخاص من بينهم الشخص الذي قام بالعملية. وبعد أسبوع من هذه الحادثة قام الأنصار بالثأر فردوا بهجوم رهيب على حانة في Greysteel نجم عنه مقتل ثمانية أشخاص وجرح ما لا يقل عن تسعة عشر معظمهم من الكاثوليك. أدَّى هذان الحادثان إلى تزايد مشاعر الاستياء والاشمئزاز لدى الطائفتين في إيرلندا الشمالية. وفي غضون ذلك ازداد إحساس القيادة المؤقتة بالقلق حيال استبعادهم أو الالتفاف عليهم. فحملت رسالتهم إلينا شكواهم من أننا عاجزون عن إيجاد حل للمشكلة مع ألبرت رينولدز وديك سبرنغ وبأننا رفضنا طلباً للقيادة المؤقتة لإجراء المحادثات في شهر أيار / مايو، كما اقترحت بأن تكون رسالتنا ذات البنود التسعة وردهم عليها بتاريخ العاشر من أيار / مايو أساساً للتفاهم. لكن الأهم من ذلك أنهم سألونا في رسالتهم عن زمن البدء بالحوار «في حال حصول إنهاء كامل للأعمال العدوانية».

وكما كانت رسالتهم المؤرخة في شهر شباط / فبراير، بدأت هذه الرسالة وكأنها إشارة بأن القيادة المؤقتة مستعدة للتفكير في وقف دائم للأعمال

العدوانية. ولم تحاول هذه القيادة أن تضع شروطاً مسبقة، عندئذ عقدت اجتماعاً امتد حتى ما بعد منتصف الليل، في ليل 3 ـ 4 تشرين الثاني / نوفمبر. واستؤنف هذا الاجتماع مرتين في اليوم التالي. حضر هذه الاجتماعات وزير الداخلية الجديد مايكل هوارد ووزير الدفاع مالكولم ريفكند Malcolm Rifkind الذي انضم إلى بادي ميهيو، ودوغلاس هيرد وكين كلارك وزير المالية آنذاك، ومايكل هيزلتاين رئيس مجلس التجارة آنذاك، وأنا. وقررنا أن نضع تفاصيل ما يمكننا عرضه على هذه القيادة من خلال الحوار الاستكشافي، وماذا يتوجب على القيادة المؤقتة أن تفعل لتكون مؤهلة للدخول في الحوار.

وأكدنا أننا لن نعقد أي اتفاق سري معهم، وأنه لا يمكن الشروع في الحوار إلاّ بعد إنهاء أعمال العنف بصورة دائمة. وإذا أكدوا لنا ذلك بصورة لا لبس فيها وتطابقت الأحداث على الأرض مع هذه التأكيدات فإننا على أتم الاستعداد للشروع في الحوار الاستكشافي «خلال أسبوع واحد من عودة البرلمان للاجتماع في شهر كانون الثاني / يناير». لقد كنا في حقيقة الأمر نبحث عن التزام علني من جانبهم تتبعه فترة هدوء مدتها عشرة أسابيع تؤكد هذا الالتزام. وقد وعدناهم بأن الحوار الاستكشافي سوف يتطرق إلى ما نحتاجه من سين فين لكي تتأهل للدخول في المحادثات الدستورية، وللقيام بدور فاعل في الحياة العامة مثلهم مثل الأحزاب الأخرى، ويتعين عليهم أيضاً أن «يدرسوا جيداً النتائج العملية لإنهاء أعمال العنف» حيث كنا نقصد بهذا القول تفكيك جميع ترسانات الأسلحة التي حشدتها الميليشيات. وعرفت الآن أن الحكومة الإيرلندية كانت تركز على هذا الهدف عبر قنواتها السرية مع القيادة المؤقتة وبصورة أكثر صراحة، وقد سبقتنا في ذلك. ففي رسالة أرسلها في شهر أيار / مايو سنة 1993 ذكر ألبرت رينولدز أن «الأسلحة والعتاد» واحدة من القضايا التي ينبغي معالجتها دون إبطاء حالما تتوطد الثقة العامة بالسلام.

وبعثنا رسالتنا بتاريخ 5 تشرين الثاني / نوفمبر. وكانت آخر رسالة تحمل نصاً جوهرياً ترسل بالطريق السري إلى أدامز وماك غينيس وزملائهما. ثم حدثت بعد ذلك حادثة من حوادث تسريب المعلومات التي كانت تؤدي على فترات متقاربة إلى تقويض عملية السلام. في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني / نوفمبر سرت شائعات في إيرلندا الشمالية تطورت إلى خبر نشر في صحيفة الأوبزرفر Observer مفاده أن للحكومة البريطانية قناة اتصال مع القيادة المؤقتة. ولم يعرف مصدر هذا الخبر.

ومهما كانت نية هذا الشخص المجهول الذي أطلق الإشاعات، فقد حرَّك هذا الخبر من يشير بإصبع الاتهام ضد الحكومة، وعرض عملية السلام للخطر. وجهت اتهامات لي ولباتريك ميهيو بأننا تراجعنا عن تأكيداتنا بأن الحكومة لن تفاوض سين فين حتى توقف أعمال العنف. وكنت قد ذكرت في مجلس العموم في وقت سابق من شهر تشرين الثاني / نوفمبر وبعد حادثة التفجير في شارع Shanhill Road، «أنه من المقزز لي» أن أجلس وأتحادث مع الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت، وأنني لن أفعل ذلك، لأن اجتماعي بهم يضفي عليهم الشرعية، لكن من الضروري أن تكون لنا حلقة اتصال بهم. فهذا أمر مختلف عن المفاوضات المباشرة.

وقررت الاتفاق مع باتريك أن ننشر تسجيلاً لما دار بين الحكومة والقيادة المؤقتة، حيث أن نشر هذه المعلومات سوف يبين للجميع أننا استخدمنا قناة الاتصال لعرض موقف الحكومة المعروف، وأننا لم نجر أية محادثات، ولم نعقد اتفاقات سرية. وقد فعل باتريك هذا من خلال بيان تقدم به إلى مجلس العموم بتاريخ 25 تشرين الثاني / نوفمبر. وقد أعرب المجلس عن تأييده الكبير لهذا البيان. وقد اتضح أن موظفي وزارة شؤون إيرلندا الشمالية، بسبب سرعتهم في تدوين الوثائق، ارتكبوا عدداً من الأخطاء المطبعية، مما سبب إرباكاً كبيراً لباتريك الذي اضطر لتصحيح هذه الأخطاء في البرلمان، وعرض أن

يقدم استقالته من منصبه بداعي الشرف والكرامة المعروفين عنه. غير أن الأمر الأكثر خطورة أن هذه الأخطاء البيروقراطية قد أضرَّت بمصداقية التقرير الذي تقدمت به الحكومة، مثلما أساء إلى مصداقية الحكومة أمر آخر حين اكتشفنا أن واحداً من الوسطاء الذين نستعين بهم ـ ودونما تفويض من أي من الوزراء ـ أجرى مباحثات غير مأذونة وجهاً لوجه مع مارتن ماك غينيس.

لقد أتاحت هذه العثرات للقيادة المؤقتة أن تتقدم بنسختها الخاصة المضادة لما دار بيننا وبينها عبر القنوات السرية. وبحسب نسختهم أنكر ماك غينيس أنه أرسل لنا رسالة في شهر شباط / فبراير يقول فيها إن الصراع قد انتهى. وقال في مؤتمره الصحفي: «لا أعتقد أن شخصاً واحداً في إيرلندا عنده ذرة عقل يمكن أن يصدق أنني سلَّمت وثيقة كهذه أو أجريت اتصالاً شفهياً مع الحكومة البريطانية». وبحسب ادعاء القيادة المؤقتة، قلنا لهم في شهر شباط / فبراير سنة 1993 إن كل ما هو مطلوب منهم أسبوعان أو ثلاثة أسابيع من «وقف» لأعمال العنف، يتبع ذلك جولة مكثفة من المحادثات إلى أن يتم التوصل إلى قرارات. وزعموا أيضاً أننا عرضنا أن نقدم لهم طائرة تنقل وفداً من الجمهوريين إلى اسكتلندا، أو السويد، أو النرويج، أو الدانمرك، أو جزيرة مان Isle of Man للتفاوض مع ممثلي الحكومة. وادعوا علاوة على ذلك أن رسالة الحكومة المكونة من تسعة بنود والمرسلة إليهم بتاريخ 19 آذار / مارس قد تبعها بعد أربعة أيام رسالة شفهية تناقض ما جاء في الرسالة الخطية. وفي حين أن رسالتنا الخطية طالبت بإنهاء مؤكد وثابت لأعمال العنف، زعمت القيادة المؤقتة أننا كررنا اقتراحاً بتعليق أعمال العنف لمدة أسبوعين، وقالوا «الحل النهائي هو الاتحاد وتسلسل الأهداف التاريخية ـ أوروبا ـ هو الذي يحتم ذلك. نحن ملتزمون بأوروبا، ويتعين على الاتحاديين أن يتغيروا. وهذه الجزيرة ستكون واحدة». إن هذه الدعاية من الجمهوريين الذين تدفعهم مصالحهم الخاصة ليست أكثر من نسيج من الأكاذيب.

تزعم جماعة سين فين Sinn Fein ومن يدافع عنها أن باتريك ميهيو قد زوَّر السجل بما يناسب هواه وبدل فيه وأخفى منه أشياء وتلاعب بالرسائل. وهذا محض افتراء لا يمكن تصديقه. ولم يكن مفاجئاً لنا أن نجد القيادة المؤقتة تقدم نسخة مضادة تختلف عن نسختنا. فالكشف عن قناة الاتصال هذه من جانب عناصر تقصد الشر والأذى من جانب أو آخر، أو من كلا الجانبين، يضع ماك غينيس وزملاءه في وضع محفوف بالمخاطر، وهم بحاجة إلى غطاء. وقد جازفوا، مثلما فعلنا، مجازفة كبرى.

غير أن الأحداث التي تبعت ذلك أثبتت أن نسختنا هي النسخة الصحيحة. لو كنا خدعنا أدامز وماك غينيس كما زعموا؛ ولو كنا تقدمنا بعرض لإجراء محادثات مباشرة غير مشروطة بخصوص إيرلندا موحدة ثم سحبنا عرضنا؛ ولو كانت نواياهم تختلف عن تلك النوايا التي بعثوا لنا بإشارات عنها من خلال القناة السرية، لما حدث وقف لأعمال العنف في سنة 1994. فالرسائل التي تلقيناها من القيادة المؤقتة في شباط / فبراير وأيار / مايو وتشرين الثاني / نوفمبر سنة 1993 والرسالتان الجوابيتان اللتان بعثنا بهما إليهم بتاريخ 19 آذار / مارس و5 تشرين الثاني / نوفمبر بما تحملانه من أمور جوهرية قد ساعدت جميعاً في تمهيد الطريق لوقف أعمال العنف حيث ذكرنا بصراحة ووضوح ما نعرضه عليهم، وبصورة خاصة حين حددنا شروط «المحادثات الاستكشافية». وإنني أشعر بالأسف لخسارتنا تلك القناة السرية. صحيح أنها سببت لنا بعض اللحظات الصعبة لكنها قامت بدورها خير قيام. فصنع السلام عمل يحتاج للحذق والبراعة.

وانهارت القناة السرية في الوقت الذي كانت فيه مبادرة أخرى غير معلنة على وشك التحرك سريعاً إلى الأمام، وهي مبادرة «الإعلان المشترك». انبثقت فكرة إصدار إعلان مشترك عن المحادثات التي أجراها جون هيوم مع جيري آدامز التي بدأت في سنة 1988، وبعد ذلك شاركت فيها الحكومة الإيرلندية

مشاركة فاعلة. ومع حلول سنة 1991 كانت حكومة دبلن تناقش النص مع آدامز. وفي شهر كانون الأول / ديسمبر من سنة 1991، وخلال اجتماعنا الثاني، قدم لي رئيس الوزراء الإيرلندي آنذاك تشارلز هوي Charles Haughey اقتراحاً لأول مرة يقضي بإصدار إعلان مشترك بين حكومتينا يضع المبادئ للتسوية بحيث تجذب إليها القيادة المؤقتة. وكانت ردة فعلي لا تدل على أية مواقف. لكنني قلت إنني مستعد للنظر في النقاط الإيجابية لهذا الاقتراح. وبعد شهر واحد، وبالتحديد في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1992 قدم لنا المسؤولون الإيرلنديون نص هذا الإعلان، وكان أول نص أراه. وفي شهر شباط / فبراير قدم جون هيوم نسخة مختلفة إلى وزارة شؤون إيرلندا الشمالية يبدو أنها نسخة قادمة من السين فين Sinn Fein.

ولم نستغرق وقتاً طويلاً في دراسة هذين النصين. فهما في النهاية يميلان لجانب واحد، وقد كتبا بطريقة توحي بالتوجه نحو الوحدة الإيرلندية، ولهذا لا يصلحان أن يكونا أساساً للمفاوضات. إذ لا يتضمن هذان النصان شيئاً أكثر من دعوة للحكومة البريطانية لتتخلى عن أغلبية السكان في الشمال، والابتعاد عن المبادئ الديمقراطية التي ندافع عنها دوماً. وقد اعترف أحد المسؤولين الإيرلنديين سراً أن القيادة المؤقتة لا ترمي من وراء ذلك إلى القبول العام لما جاء في هذا النص. وإنما يهدفون إلى توحيد الحكومة الإيرلندية وحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP في جبهة قومية عريضة تقوم بالتفاوض مع الحكومة البريطانية حول مستقبل إيرلندا الشمالية رغماً عن الاتحاديين.

وقد أدهشني حقاً أن أرى جون هيوم وتشارلز هوي، وكلاهما سياسيان محترفان لهما خبرة طويلة، يتخذان أسلوباً غير واقعي. لا بد أنهما يعرفان أن أية تسوية لا يشارك فيها الاتحاديون لن تكون حلاً للمشكلة. ومع ذلك كان في هذا الأسلوب شيء مثير للاهتمام في جانب واحد منه، فهو إلى جانب التقارير

الاستخباراتية يوحي بأن بعض زعماء القيادة المؤقتة يبحثون عن وسيلة للخروج من دائرة الإرهاب والدخول في المفاوضات.

ومع اقتراب ربيع سنة 1993 وضعت فكرة الإعلان المشترك جانباً حيث ظل في زاوية النسيان لأكثر من سنة. غير أن النشاط تجدد في أعقاب رسالة مثيرة وصلتنا عبر القناة السرية من ماك غينيس McGuinnes. فقد نشرت إحدى الصحف الصادرة في دبلن خبراً عن أحد اللقاءات التي عقدها هيوم في منزله بمدينة لندندري Londonderry مع آدامز. وفي أواخر شهر نيسان / إبريل نقل هيوم إلى وزارة شؤون إيرلندا الشمالية نصاً لإعلان مشترك يحمل بعض التعديلات لكنه ما زال غير صالح للمناقشة. وفي شهر حزيران / يونيو دخل اللعبة بكل نشاط ألبرت رينولدز Albert Reynolds الذي خلف تشارلز هوي في منصب رئيس الوزراء نتيجة للانتخابات التي جرت في السنة السابقة.

أمضى رينولدز سنة كاملة وهو يحاول إقناع القيادة المؤقتة باتخاذ الأسلوب الواقعي. كانوا يصرون على وضع جدول زمني لتوحيد إيرلندا، وهو يحاججهم قائلاً إن مثل هذا الجدول يتناقض مع مبدأ الموافقة والتوافق، وأن مثل هذه الفكرة لا يمكن تسويقها للبريطانيين أو الاتحاديين. ونحن لا نقبل أن نلعب دور «من يقنع» الآخرين بتوحيد الجزيرة. والظاهر أنه لم يفلح في تحقيق إجراء التعديلات في نص الإعلان المشترك التي كان يعلم أنها ضرورية. ومع ذلك، قرر أن يرسل لي نصاً لا يرضينا لمجرد الاختبار وجس النبض. ومهما كانت هواجسه الداخلية، فقد قدم هذا النص على أساس «الأخذ به أو رفضه» ـ تلك هي طريقته المعتادة في التفاوض. كما رفضت اقتراحاً غير معقول بأن نلتقي سراً في مكان ما داخل المملكة المتحدة. ولم تكن بي رغبة بإعطاء رد فعل فوري، ورأيت أن تسريباً للخبر قد يكون شيئاً لا مفر منه. عوضاً عن ذلك طلبت إلى أمين عام مجلس الوزراء السير روبن بطلر Sir Robin Butler أن يذهب

إلى إيرلندا لاستلام الرسالة التي أصر رئيس الوزراء الإيرلندي على تسليمها بصورة شخصية.

قال رينولدز لروبن بطلر إن مسودة الإعلان تشكل اختراقاً، وأنها أساس لوضع «نهاية دائمة لأعمال العنف». وزعم أن القيادة المؤقتة قد قبلت بمبدأ الموافقة والتوافق، وحق تقرير المصير بشكل منفصل داخل إيرلندا الشمالية. وبعد يومين قدم لنا جون هيوم الذي أزعجه هذا التصرف نسخة مضادة، حيث أبدى تذمره قائلاً: إن رينولدز برغم كونه رئيس وزراء إيرلندا لم يفهم التعقيدات الواردة في النص فقدم لنا نسخة لا ترضي.

ودرسنا النصين. لم يشكل أي منهما اختراقاً. ولم يتضمن أي منهما شيئاً يمكن أن تقبل به الحكومة البريطانية، فكيف تقبل به الأغلبية الاتحادية التي لم يقدم النص لها شيئاً؟ صحيح أن عبارة «موافقة وتوافق» ظهرت في النص، وهذا تقدم، لكنه غير كافٍ. والأهم من ذلك، أن النص لا يقدم لإيرلندا الشمالية حق تقرير المصير. بدلاً من ذلك، ورد ذكر «حق تقرير المصير لسكان إيرلندا كلها»، وهذه صيغة يقصد بها ضمان الوحدة الإيرلندية من خلال إغراق أصوات الشماليين وأصوات الجنوبيين معاً. كما طلب النص من الحكومة البريطانية أن تقنع شعب إيرلندا الشمالية بقبول الإجراءات التي تؤدي إلى توحيد الجزيرة، هذا بالإضافة إلى افتقاره لأشياء كثيرة تمس نواحٍ كثيرة أخرى. إن هذا النص بكل بساطة لا يصلح أن يكون بداية ننطلق منها. ولا بد أن ألبرت رينولدز قد عرف بكل تأكيد أن النص غير مقبول لدينا، والمؤكد أن نائبه ديك سبرنغ كان يعرف ذلك، حتى من قبل أن يؤكد له ذلك السير روبن بطلر.

ثم جاء رينولدز وسبرنغ معاً إلى المبنى رقم 10 في منتصف شهر حزيران / يونيو. وفي عشاء عمل استعرضنا المشاكل الكثيرة التي وجدناها في النص المقترح من جانبهم للإعلان المشترك وأخبرتهم أن هذا النص لا يصلح لأن يكون مسودة تقوم المفاوضات على أساسها. وكانت حجة رئيس الوزراء

الإيرلندي أن تلك المسودة قد أظهرت تحركاً من جانب القيادة المؤقتة. وهذا صحيح، لكنها ظلت برنامج عمل للقوميين وليست اتفاقاً محتملاً. والمطلوب تحرك واسع إذا أردنا أن يكون للوثيقة أي قيمة.

وفي شهر أيلول / سبتمبر بعث لي رينولدز رسالة سرية وشخصية، تضمنت التماساً لي كي أفاوض على أساس نص يحمل «دعم وتأييد الذين يستطيعون أن يقدموا السلام من جانبهم» [يقصد بذلك الجيش الجمهوري الإيرلندي]. وادعى أنهم لا يصرون بالضرورة على «الوحدة الإيرلندية أو أي أمرٍ في تلك المنطقة ضمن جدول زمني محدد»، وأن مبدأ الموافقة والتوافق بكليته مقبول لديهم. تلك هي طبيعة رينولدز التسويقية في أفضل صورها، لكنها كما بدت لي لم تكن فاتورة بضاعة دقيقة. فالنص بكل بساطة لا يتطابق مع الوصف الذي قدمه. وقال المسؤولون عنده للمسؤولين عندنا لا يوجد مجال لإجراء التعديلات. ثم جاء جون هيوم يحمل لي رسالة موازية. وكانت لا تزال بطريقة «خذها أو ارفضها» ولم تكن جديرة بأن نفكر بها.

إذن، العملية متوقفة، وفرص إنقاذها تراجعت كثيراً. وبتاريخ 25 أيلول / سبتمبر، وضد رغبة رينولدز أصدر آدامز وهيوم بياناً مشتركاً يهدفان من ورائه إلى الضغط علينا نحن الاثنين، قالا فيه إنهما أحرزا تقدماً جيداً، وأنهما سيقدمان تقريراً إلى دبلن، وإنهما يعلقان حوارهما بانتظار «دراسة أكثر شمولية من جانب الحكومتين». أي، الكرة في ملعبنا، ومع ذلك فإن فرصة ضمان موافقة الاتحاديين على أي شيء يأتي من آدامز وهيوم كانت معدومة. ولم ترسل حكومة دبلن هذا التقرير إلى لندن.

بيد أننا استلمنا من إيرلندا وثيقة كانت إلى حد ما أفضل من السابقة. كان ألبرت في تلك الفترة نشطاً لم يهدأ. ودرست مع بادي ميهيو الاحتمالات، إن استطعنا أن نؤمّن تحسينات أخرى، وأن نطور نصاً مستقلاً عن النص أحادي الجانب الذي قدمه هيوم وآدامز معاً بنتيجة مباحثاتهما، فقد يكون لدينا أساس

للمفاوضات. وعقدت اجتماعاً ضم عدداً أكبر من أعضاء مجلس الوزراء. واتفقنا على أهداف أساسية للتفاوض رغم أن بعض الزملاء ذوي الأقدمية في المجلس شككوا بفرص تحقيق هذه الأهداف، وأبدوا قلقاً حيال مخاطر فشل المفاوضات. ومن جهة أخرى، بدأت بمشاورات سرية مع زعيم حزب اتحاديي ألستر Ulster Unionists جيمس مولينو James Molyneaux. ولكي تكون لي فرصة جيدة لكسب موافقة الاتحاديين رأيت من الضروري أن نعطيه ثقتنا وأن نصغي لآرائه ونعلمه بما يجري. فهو رجل يتصف بالحكمة ورجاحة العقل، وهو بطبعه هادئ، بعيد النظر، له خبرة طويلة ويلقى المحبة والاحترام من النواب المحافظين. إنَّ العون الذي يقدمه لا يقدر بثمن لكن معارضته تسبب الهلاك.

أبدى مولينو تشككه. وتساءل عن قدرة القيادة المؤقتة على الوفاء بوعدها بإنهاء العنف دون انشقاق فئات عنها. أشار إلى بعض البنود في النص التي رأى فيها حاجة لتغيير جذري واختلالاً في التوازن. وفي أعقاب اجتماع وزاري آخر أوفدت السير روبن بطلر إلى دبلن حاملاً رسالة قصدنا أن تكون غير مشجعة، حيث أنني أردت رينولدز أن يفهم أن الإعلان المشترك بصيغته الحالية ليس مقبولاً لدى الحكومة البريطانية أو الاتحاديين، واقترحت وجوب البحث عن وسائل أخرى للتحرك إلى الأمام.

في الأسابيع التالية كانت العملية معلقة على جرف ضيق، وفي اعتقادي أنها كانت على وشك الانهيار لولا تدخل المآسي التي حدثت في Shankill وGreysteel. فقد شارك جيري آدامز، فيما تمليه عليه تقاليد الجمهوريين، في تشييع جنازة توماس بيغلي Thomas Begley أحد أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي الذي فجر القنبلة في Shankill ولقي مصرعه جراءها. والتقطت له الصور وهو يحمل النعش. وبسبب موجة الاستياء العارمة التي أعقبت حادث التفجير هذا، اتخذت الحكومة الإيرلندية موقفاً أكثر انتقاداً للعملية التي عرفت باسم عملية هيوم ـ آدامز. وفي البرلمان Dail وضع ديك سبرنغ مشروعاً من ستة

مبادئ يتضمن وعداً بإعادة دراسة مطلب إيرلندا الدستوري بالجزء الشمالي، وتأكيداً شديداً على مبدأ الموافقة والتوافق، كان هذا المشروع بياناً ذا عون كبير أخذه الاتحاديون بعين الاعتبار. بعدئذ، كان لي لقاء خاص مع ألبرت رينولدز أثناء اجتماع المجلس الأوروبي في بروكسل، واتفقنا أن العملية المعروفة بعملية هيوم ـ آدامز لا يمكن وصفها إلاّ أنها غير قابلة للاستعمال، وأن الوسيلة الوحيدة للتحرك قدماً تكمن في أن تتولى الحكومتان كل تلك المسائل. وذكرنا في بيان مشترك وافق عليه رينولدز بسهولة أدهشتني: «إن أية مبادرة لا يمكن أن تكون إلاّ من جانب الحكومتين و... ليس ثمة مجال للشك أو الجدال بخصوص تأييدهما أو تبنيهما للتقرير الخاص بالحوار الذي قُدِّم مؤخراً إلى رئيس وزراء إيرلندا والذي لم يبعث به إلى الحكومة البريطانية».

لقد مهد اجتماع بروكسل والبيان الذي أدلى به ديك سبرنغ الطريق أمام مفاوضات حقيقية، وعملية أكثر توازناً من السابق، ليست على الإطلاق العملية التي كان يحركها آدامز. ولم يكن ذلك بالخطوة الهينة لألبرت رينولدز ـ لكن ألبرت يملك الشجاعة الكافية. لكن الأجواء ازدادت سخونتها عندما خرج جون هيوم من اجتماع عقدناه معاً في المبنى رقم 10 ليقول للصحافة «سيكون هناك سلام خلال أسبوع واحد» إذا تمت الموافقة على المقترحات التي تقدم بها بمشاركة آدامز، لكن مؤيديه قد سببوا إحراجاً كبيراً لرينولدز أثناء مؤتمر الحزب المنعقد بعد ذلك بوقت قصير. أصيبت الحكومة الإيرلندية بالذعر جراء الضغط المتزايد عليها، واضطررنا على أثر ذلك أن نتحمل مكالمات هاتفية ساخنة طوال أسبوعين، بالإضافة إلى الرسائل والتهديدات بانهيار المحادثات حتى قبل أن تبدأ، وحاولت تهدئة الأجواء من خلال تأكيدات ذكرتها أثناء حفل عشاء دعا إليه عمدة لندن بتاريخ 15 تشرين الثاني / نوفمبر، قلت: إن أوقف الجيش الجمهوري الإيرلندي أعمال العنف فسوف يسمح للسين فين Sinn Fein بعد فترة زمنية مناسبة بدخول الميدان السياسي كحزب ديموقراطي. لكن النيران ازداد

تأججها عندما تسربت وثيقة تعتبرها الحكومة الإيرلندية ورقة عمل، تعرب فيها عن أملها بأن تؤيد الحكومة البريطانية هدف توحيد إيرلندا، أعقب ذلك بيان مشترك بهذا الخصوص من هيوم وآدامز.

في غضون ذلك، كان علينا أن نقرر قبيل القمة الثنائية المقرر انعقادها في دبلن في الثالث من كانون الأول / ديسمبر فيما إذا كنا سنتحرك باتجاه إصدار إعلان مشترك، وكيف يتم هذا التحرك؟ كنا بحاجة إلى نص يختلف عما عرض علينا. فوضعت أمامي خيارين لا ثالث لهما استعرضتهما مع زملائي أعضاء مجلس الوزراء بتاريخ 23 تشرين الثاني / نوفمبر. أولهما أن نعيد صياغة آخر نص وصلنا من رينولدز يقول إن إعداده قد جرى بالاستعانة بمعلومات قدمها هيوم. والخيار الثاني أن نقدم نصاً من إعدادنا. ثم وقع القرار على الخيار الثاني وتقديم نص من إعدادنا. كنا نعلم أن الإيرلنديين لن يقبلوا به، أو بالأحرى لا يستطيعون أن يقبلوا به إذ هو نص بريطاني جملة وتفصيلاً، لكنه يوضح مقدار اتساع الفجوة الفاصلة بيننا ويساعد في البحث عن أرضية وسط بين الموقفين. وقد عملنا بكل جد واجتهاد من أجل تلك الأرضية الوسط من خلال مشاورات سرية مع جيمس مولينو وغيره، وطلبنا رأي رئيس كنيسة إيرلندا كبير الأساقفة روبن إيمز Archbishop Robin Eames، وتكونت لدينا فكرة واضحة حول نتيجة هذه الوثيقة.

وكان رد فعل رئيس وزراء إيرلندا كما توقعنا ـ رفضها في البداية، ثم هدد بنشر النص الذي تقدم به ويلغي قمة دبلن، وبعد ثلاثة أيام فقط عرض تقديم تنازلات على جانب من الأهمية، كما عرض اتفاقاً يتم الاتفاق عليه أثناء القمة. وبشكل سري، عرض علي خلال محادثة هاتفية بتاريخ 29 تشرين الثاني / نوفمبر أن يتخلى عن اقتراحه الخاص بمؤتمر إيرلندي عام Lrish Convention كان مولينو قد اعترض عليه بقوة، ولم يوافق عليه الأسقف إيمز. ومع أنه كانت ثمة نقاط كثيرة تحتاج إلى حل إلاّ أن التوقعات تحسنت بخصوص انعقاد القمة ـ

وذلك قبل حصول هبوط مفاجئ وسريع على أثر ما ذكرته الصحف بتاريخ 28 تشرين الثاني / نوفمبر حول وجود قناة سرية بيننا وبين القيادة المؤقتة. اتهمتنا دبلن بالازدواجية في التعامل، وأظهرت استياء شديداً. لكن هذا الأمر لا يختلف عن اتصالاتهم السرية المباشرة مع القيادة المؤقتة. أم أن ما تستسيغ طعمه أنثى الأوز لا يستسيغه ذكرها!

نتيجة لذلك، وصلت وألبرت رينولدز إلى مؤتمر القمة وأمامنا مسودة إعلان مشترك معلقة بالميزان تنوء بعبء تراكمات كبيرة من عدم الثقة بين الجانبين وتظلمات يتبادلانها. عقدت القمة في قلعة دبلن Dublin Castle التي كانت في الأيام الخوالي مقر السلطة البريطانية في إيرلندا. كان من المقرر أن تكون هذه القمة مناسبة يتم فيها تحديد كل الأمور في مسار المفاوضات الطويل. لكن الواقع كان غير ذلك، كان ألبرت في غضب شديد إزاء القناة السرية والمسودة البريطانية للإعلان المشترك، كما كنت غاضباً بسبب سلسلة من التسريبات والتهديدات والبيانات الصحفية المشوهة للحقائق (معظم هذه البيانات جاءت من مصادر مقربة فعلاً من رئيس وزراء إيرلندا).

كنا بحاجة لإعادة بناء الثقة. قبل ألبرت باقتراحي بأن نبدأ أعمال القمة باجتماع ثنائي مغلق، عقدناه في غرفة جلوس فخمة في القلعة، بينما عقد الوفدان الكبيران برئاسة بادي ميهيو وديك سبرينغ في غرفة أخرى. كانت محادثاتي معه الأكثر صراحة والأكثر عنفاً من أية محادثات أخرى أجريتها مع زعيم دولة أخرى زميل لي طوال عهدي كرئيس للوزراء لست سنوات ونصف السنة. بعد نصف ساعة من بدء الاجتماع المغلق طلبنا حضور مستشارينا المقربين وتابعنا مناقشاتنا لساعة أخرى. اشتكى ألبرت من أن الحكومة البريطانية تتصرف بأسلوب من يجري مزاداً هولندياً(*) فيما بين القناة السرية مع

(*) المزاد الهولندي هو مزاد علني يعيّن فيه السمسار سعراً ثم يخفضه تدريجياً إلى أن يقع على مشترٍ. (المعرّب).

القيادة المؤقتة والإعلان المشترك. وتحدثت عن موقف الحكومة الإيرلندية المتثاقل والمتردد عن قصد بخصوص عملية المحادثات ذات المسارات الثلاث وأنهيت حديثي بكلام واضح حول النقاط الرئيسية التي يتوجب تضمينها في مسودة الإعلان المشترك أو حذفها منه.

الجدير بالذكر أن الشيء الهام في علاقتي مع ألبرت رينولدز هو المحبة المتبادلة بيننا وأننا يمكن أن ندخل في نزاع وجدال حادين دون أن يخاصم أحدنا الآخر. لهذا كان الجو العام هادئاً وصافياً عندما خرجنا من لقائنا المغلق. وتكرس حديثنا أثناء الغداء على الرياضة دون التطرق للسياسة. وعندما بدأنا محادثاتنا بعد الظهر ولدى انضمام أعضاء الوفدين كان مصير الإعلان المشترك غير مؤكد. تركز الحديث على النص الإيرلندي الذي أدخلت عليه تحسينات كثيرة جسدت بعض خطاب الأسقف إيمز. وللمرة الأولى أدخلنا التعديلات التي نريدها. اشتكى ألبرت أن هذه التعديلات تضع نهاية للتوازن في هذه الوثيقة. واستشاط غيظاً أحد أعضاء وفده وكاد يستخدم لغة الشتائم. بعد تسعين دقيقة طلب ألبرت فسحة من الوقت وغادر قاعة الاجتماع مع أعضاء وفده. وتساءلنا فيما بيننا إذا كانوا يتباحثون في أمر إلغاء هذه العملية برمتها، لكن الظاهر أنهم ظنوا أننا سوف ننسحب. ثم عاد الوفد الإيرلندي بعد أربعين دقيقة، وأمارات الانزعاج بادية عليهم. استأنف ألبرت العملية التفاوضية، واتخذ موقفاً متشدداً. أصر على فكرة «المؤتمر الإيرلندي العام» من ضمن خمس نقاط لم نستطع أن نجد لها حلاً. غير أننا اتفقنا على مواصلة التفاوض على مستوى الموظفين، وعلى أن نلتقي ثانية في بروكسل بعد أسبوع.

لقد دخلنا أخيراً في عملية مفاوضات حقيقية بعد شهور طويلة من المبارزة. ولكن اعتباراً من قمة دبلن وما بعدها كان من شأن الإخفاق أن يكون باهظ التكاليف لكل من الجانبين، وفي الوقت نفسه ليس ثمة ما يؤكد النجاح. وأمضينا أسبوعين من المساومات الصعبة في سبيل التوصل إلى اتفاق، ثم

تلاقت المواقف حول النقاط الخمس التي وضعتها. وكانت لي جلسة مباحثات صعبة مع رئيس وزراء إيرلندا في بروكسل بتاريخ العاشر من كانون الأول / ديسمبر. وتوصلنا إلى حل وسط يمكن أن يقبل به جيمس مولينو بخصوص المؤتمر الإيرلندي العام الذي استبدل اسمه باسم «منتدى السلام والمصالحة» الذي رأى فيه الاتحاديون ورشة محادثات لا ضرر فيها، وليس مؤسسة جديدة فيها تهديد بالخطر عليهم. ولم أحاول الضغط على جيم مولينو ليعلن التزامه الصريح بالنص. حيث كنا قد اختبرنا موقفه مثلما فعلنا مع غيره، رغم أنه لم يكن طرفاً في المفاوضات. وعلى أية حال، افترضت جدلاً أنه لن يعارض، وهذا أمر من الأهمية بمكان لنجاح هذه الوثيقة.

وبتاريخ 14 كانون الأول / ديسمبر توصلت وألبرت رينولدز إلى حل للنقاط النهائية عبر المكالمات الهاتفية، إذ لم يكن أي منا يريد إضاعة الوقت قبل الخروج بالاتفاقية. توقعنا أن يقوم أيان بيزلي وغيره بشجب هذه الاتفاقية (وهذا ما فعله قبل أن تقدم المسودة إليه ـ حيث علّق أحد المسؤولين قائلاً: «إنها تشبه زواجاً يتم بفائدة رجال الدين») وكنا بحاجة لنحتل أرضاً مرتفعة. وفي صباح يوم الخامس عشر من شهر كانون الأول / ديسمبر، أي بعد أقل من ست عشرة ساعة من التوصل إلى الاتفاق، جاء ألبرت إلى لندن لنذيع «إعلان داوننغ ستريت Downing Street Declaration» من خلال مؤتمر صحفي مشترك نعقده سوية. وقد أتبعت هذا المؤتمر الصحفي ببيان أدليت به في البرلمان، وكان أول بيان من رئاسة الوزراء يقدم إلى البرلمان بعد حرب الخليج). هكذا كانت نهاية عملية ماراتونية طويلة، لكنها ليست سوى مرحلة واحدة من مراحل كثيرة في سباق طويل.

بيد أن هذا لم يكن «السلام خلال أسبوع واحد»، أو السلام قبل حلول عيد الميلاد، الذي تمناه ألبرت بكل تفاؤل. ولم تكن لدي أسباب تدعوني لمثل هذا التفاؤل. فالإعلان كان وثيقة إعلان مبادئ، ولم يكن اتفاقاً مع

المليشيات من أي جانب. قوبل باستحسان وترحيب من كل الأحزاب في البرلمانين البريطاني والإيرلندي، كما تلقته وسائل الإعلام بكلمات المديح والإطراء. وانهالت التهاني مثل الطوفان من مختلف أنحاء العالم. لكن مشكلتنا الآن تكمن في خمود الآمال، حيث أنه في المكان ذي الأهمية الحقيقية، وهو إيرلندا الشمالية، كانت ردود الفعل حذرة جداً.

شعر الاتحاديون، حتى المعتدلون منهم، بالريبة حيال إعلان مشترك تم توقيعه مع رئيس وزراء إيرلندا، ولقي أوسع ترحيب في دبلن. ووجدوا فيه امتداداً للحوار بين جون هيوم وجيري آدامز. لم يستطيعوا أن يجدوا فيه ما يدل على التفريط بهم، لكن رأوا أن الخطاب فيه «أخضر» أكثر مما ينبغي ولا يقبلون به، وخشوا أن يكون فخاً نصب لهم، أو بداية لمنحدر شديد الانزلاق. غير أن جيم مولينو امتنع بكل شجاعة عن إنتقاده، وعمل سراً ليضم إلى موقفه أعضاء حزبه، حزب اتحادي ألستر Ulster Unionists، لكن معظمهم هاجموا الإعلان، بينما كان حزب الاتحاديين الديموقراطي Democratic Unionists المتطرف وزعيمه أيان بيزلي في أشد الإصرار على تدميره.

أما من جانب القوميين فمع أن جون هيوم قد شعر بخيبة أمل لأننا لم نذهب إلى ما هو أبعد من الإعلان، ورغم أن الأرضية الوسط كانت بيدنا، فقد أعرب عن تأييده. في غضون ذلك، وضعت هذه الوثيقة القيادة المؤقتة في معضلة عسيرة الحل. ففي نظر القوميين في الشمال والجنوب أقدمت الحكومتان على تجريد القيادة المؤقتة من أي مسوغ للأعمال الإرهابية التي يرتكبونها. ورأوا أننا قدمنا عرضاً عادلاً لدخول السين فين في العملية السياسية إذا أنهت أعمال العنف.

يحب المؤرخون تحديد نقاط انعطاف عند كتابتهم للتاريخ، لكن لا يبدو أن تاريخ إيرلندا الشمالية قد شهد نقطة انعطاف في الخامس عشر من كانون الأول / ديسمبر سنة 1993، وعندما بدأ هذا التاريخ يشهد انعطافاً لم يكن ذلك

نتيجة للإعلان المعروف باسم «إعلان داوننغ ستريت» وحده. فأصول هذا الإعلان ترجع إلى مصادر كثيرة وأشخاص كثيرين. أهمها وجود الاهتمام بالمفاوضات من جانب جيري آدامز ومارتن ماك غينيس، وذلك من خلال محادثاتهما مع جون هيوم أولاً، ومن ثم مع المبعوثين السريين لحكومة دبلن، وكذلك من خلال رسائلهم إلينا. كما يدين بالكثير لرؤية جون هيوم وخطابه السياسي. ولم يكن ليحدث هذا الإعلان لولا الشجاعة السياسية وقوة الدفع من جانب ألبرت رينولدز. كان الكثير من زملائه الوزراء غير واثقين من النجاح (وكذلك كان الحال في حكومتي). وأمّا بخصوص الاتحاديين، فقد قدم كبير الأساقفة روبن إيمز Robin Eams الرأي السديد والحكمة الشجاعة، لكن جيمس مولينو تعرض لموقف صعب ومحرج واجهه بكل شجاعة، مثله في ذلك مثل ألبرت رينولدز، غير أنه أنقذ حزبه، حزب اتحاديي ألستر UUP، من خطأ تاريخي إن هم عارضوا الإعلان، وكان ذلك على حساب ذخيرته السياسية. وفي وقت لاحق أثناء العملية السياسية، وجدنا الاتحاديين يقتطفون عبارات من هذا الإعلان على الدوام دفاعاً عن موقفهم.

فهل كان إعلان داوننغ ستريت جديراً بكل هذه الجهود الضخمة؟ علامَ يدل؟ الواقع أن هذا الإعلان كان رمزاً قوي الدلالة. إذ بعد ما يقرب من ربع قرن من الصراع، وما ينوف عن سبعين سنة من تقسيم الجزيرة بين شمال وجنوب، لدينا الآن مجموعة من المبادئ يمكن أن تقبل بها الحكومتان البريطانية والإيرلندية. وهذا ما لم يحدث من قبل، ويحتوي جوهراً. والقسم الأكبر منه كتب بلغة مكثفة ومعقدة وذلك بسبب الرغبة بالحفاظ على التوازن الذي كان موضع نقاش مؤلم. فلا يمكن لهذا الإعلان أن ينال جائزة لوضوح اللغة وخلوها من الغموض. لكنه من خلال تلك الأجمة من الكلمات يضمن الإنصاف في التعامل. فقد تمت طمأنة الاتحاديين بأن وحدة إيرلندية لن تفرض عليهم، وتم التأكيد للقوميين بأن تقاليدهم وتطلعاتهم سوف تحترم، وأكدنا

للميليشيات أن باستطاعتهم دخول الحياة السياسية إذا قبلوا بالديموقراطية وحكم القانون ونبذوا العنف. إلى جانب هذا فإن الإعلان لم يصمم ليكون مسودة لتسوية يمكن التوصل إليها، وإنما مهد لها الطريق.

اتصفت ردة فعل جيري آدامز بالبراعة والدهاء. وكان الضغط يمارس عليه. فقد أظهر استطلاع للرأي أجري في جمهورية إيرلندا أن 97 بالمئة من السكان يعتقدون أنه يتوجب على القيادة المؤقتة أن تنبذ أعمال العنف فوراً. لذلك لم يرغب في أن يشاهد أحداً يرفض الإعلان. لكن الحركة التي يتزعمها كانت منقسمة على نفسها، فلم يستطع أن يحقق الإجماع داخلها، أو أن يتوصل إلى إنهاء فوري لأعمال العنف من داخل الحركة. ولكي يكسب الوقت تقدم بطلب يحمل البراءة في ظاهره من أجل لقاءات مع ممثلي الحكومة البريطانية «لكي يوضحوا» له هذا الإعلان.

وأسعدني أن أعطيه الوقت الذي يشاء وبالقدر الذي يريد ولم أحدد له موعداً نهائياً. فالإعلان ليس ملزماً من جهة الزمن، وقيمته لا تتوقف على جواب يأتي من القيادة المؤقتة. لكنني لست مستعداً للخوض في اجتماعات تخصص لإعطاء تفسيرات أو لأعيد التفاوض حول وثيقة توصلنا إليها بشق الأنفس، تحت غطاء «توضيحات». فهذا العمل يدمر الوثيقة. ولكن مهما طال الزمن لا بد وأن تقتنع القيادة المؤقتة أن المبادئ التي تضمنها الإعلان غير قابلة للتفاوض.

كان هدفي أن أقنع القيادة المؤقتة بالدخول في المفاوضات والإقلاع عن العنف. وأردت أن يدركوا أن فرصة أفضل من هذه للسلام لا يمكن أن تتاح لهم. وأنهم سيفقدون كل دعم يتمتعون به في إيرلندا وأمريكا إذا هم رفضوا هذا الإعلان. وشعرت أن هذا الإعلان يوفر لهم أفضل فرصة لتحقيق اختراق مبكر. وأراد آدامز أن يزيح الضغط عنه من خلال إحداث انقسام بين الحكومتين البريطانية والإيرلندية. وكانت ردة فعل ألبرت رينولدز للإشاعات القائلة إن

القيادة المؤقتة سترفض المبادرة بأن ترفع الحظر الإذاعي المفروض على سين فين منذ عشرين سنة، وطلب إلى موظفيه توضيح نص الإعلان للقيادة المؤقتة وأرسل مذكرة بهذا الخصوص إلى آدامز.

لكن النجاح العظيم الذي حققه جيري آدامز كان في الولايات المتحدة الأمريكية. حتى تلك اللحظة لم أكن أضع قضية إيرلندا الشمالية على جدول مباحثاتي مع بيل كلنتون. وفي مطلع سنة 1993 وبناء على طلبي تراجع كلنتون عن وعد قطعه أثناء حملته الانتخابية بتعيين مبعوثٍ للسلام. وهذا التعيين لن يرضى به الاتحاديون. وقد أعرب عن تأييده لإعلان داوننغ ستريت. وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر رفض منح جيري آدامز تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة بحجة أن الجيش الجمهوري الإيرلندي يواصل أعمال العنف. وتقدم آدامز ثانية بطلب الحصول على تأشيرة الدخول في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1994، وبتعليمات مني اتصل رود لاين Rod Lyne سكرتيري الخاص للشؤون الخارجية بالبيت الأبيض لينقل تأكيداتنا بأننا نعتقد أن عرض منح تأشيرة الدخول ينبغي أن يظل مفتوحاً حتى تنتهي أعمال العنف، وأن هذا سيكون عاملاً مساعداً لنا. وعلى هذا النحو كان الرأي الذي قدمته وزارة الخارجية ووزارة العدل الأمريكيتان، إضافة إلى مكتب التحقيقيات الفدرالي والسفارة الأمريكية في لندن. وفي غضون ذلك مارست مجموعة الضغط الإيرلندية الأمريكية وحالفها في ذلك عدد من الأعضاء الديموقراطيين في مجلس الشيوخ الأمريكي ضغطاً بالاتجاه المعاكس. وبناء على تعليمات من البيت الأبيض طلب القنصل الأمريكي في بلفاست إلى جيري آدامز أن يقدم إقراراً بأنه شخصياً ينبذ العنف ويؤيد وضع حد للصراع على أساس إعلان داوننغ ستريت. وتقدم آدامز بإقرار مائع لا يلبي الشروط الأمريكية، ومع ذلك، ولدهشتي البالغة وانزعاجي الكبير، منح البيت الأبيض التأشيرة اللازمة إلى جيري آدامز.

واستقبل آدامز في نيويورك استقبال المشاهير، واستغل هذه الحفاوة أيما

استغلال. وهاجم المملكة المتحدة هجوماً شديداً. وانتقد مبدأ الموافقة والتوافق نقداً عنيفاً مما سبب إحراجاً للبيت الأبيض. لقد كان الأمريكيون يمنّون أنفسهم بأن هذه الزيارة ستؤدي إلى وقف مبكر لإطلاق النار، لكن آمالهم لم تتحقق. غير أن الأثر الفوري لهذا الترحيب الذي لقيه آدامز في الولايات المتحدة هو زعزعة ثقة الاتحاديين، وتقوية موقف القيادة المؤقتة بمواجهة الضغط الممارس عليها لقبول الإعلان. (عندما تقدم آدامز بطلب آخر في وقت لاحق للحصول على تأشيرة دخول لأمريكا مدعياً أن زيارة أخرى ضرورية لاستراتيجية السلام قوبل طلبه بالرفض من جانب البيت الأبيض ـ ومن حيث الظاهر دون أن يؤثر ذلك سلباً في فرض وقف النار).

وجاء عيد الفصح ولم نحرز أي تقدم. كان ألبرت رينولدز قد تنبأ بتوقف أعمال العنف في شهر شباط / فبراير قائلاً إن ذلك سيكون «عاجلاً ليس آجلاً». لكن تنبؤاته هذه لم تتحقق بل انهارت توقعاته أثناء انعقاد المؤتمر الحزبي للسين فين عندما ارتأى آدامز أن من الحكمة والدهاء أن يصلّب موقفه. وبتاريخ التاسع من آذار / مارس شن الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت هجوماً بمدافع الهاون على مطار هيثرو Heathrow. ولم يترك هذا الهجوم أي أثر في مصداقية آدامز في أمريكا، وبشكل خاص قوله المبطن بالتهديد تعليقاً على هذا الهجوم: «سوف يتكرر مراراً حدوث شيء مثير يسترعي الانتباه لتذكير العالم الخارجي». وتعرض جيمس مولينو لضغط متزايد من داخل حزبه ـ حزب اتحاديي ألستر UUP ـ لسحب تأييده للإعلان. وجاء أيان بيزلي إلى مقر رئاسة الحكومة في شارع داوننغ ستريت، وقدم أداءً تاريخياً رائعاً، قائلاً إن هذا الإعلان «الجائر» أعقبه أربعة وسبعون حادث تفجير، وخمسة وسبعون حادث إطلاق نار وتسع جرائم قتل. وأنهى هو ونائبه بيتر روبنسون Peter Robinson هذا اللقاء بنشيد أنشداه معاً «شعب إيرلندا الشمالية وحده» وذلك بهدف منعي من الكلام ـ وهذه طريقة غريبة يسلكها نواب في البرلمان بمناقشاتهم الجادة ـ

لكن المشاعر كانت مشحونة ومتأججة. غير أنني وجدت استقبالاً أفضل في إيرلندا الشمالية حيث لمست التشجيع من خلال التأييد العام للإعلان من جانب قوات الأمن ورجال الأعمال وقادة الجاليات، حتى أن سيموس مالون Seamus Mallon، نائب جون هيوم، وصف هذا التأييد بقوله: «أفضل خطوة في إيرلندا منذ مئة وخمسين سنة».

وفي محاولة منا لإزالة الجمود الذي أصاب العملية لعبنا ورقتين. كان آدامز قد أرسل لي رسالتين يجدد فيهما طلبه للاجتماع بالحكومة، ونشر هاتين الرسالتين، وكان الرد من رئاسة مجلس الوزراء، وقد نشر أيضاً، أنه لن يكون ثمة اجتماع حتى تنتهي أعمال العنف. وقد أكدنا موقفنا هذا بإعادة التذكير بعرضنا من أجل حوار استكشافي يبدأ خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من انتهاء أعمال العنف، وقد قدمنا عرضنا هذا عبر القناة السرية في شهر تشرين الثاني / نوفمبر الفائت. ثم انتقلنا للإشارة إلى خديعة آدامز بخصوص الإعلان وطلبنا من الحكومة الإيرلندية سراً أن تطلب إليه تحديد النقاط التي يقول إنها بحاجة لإيضاح. فأرسل آدامز إلى حكومة دبلن لائحة تتضمن عشرين سؤالاً، كان من شأنها أن تؤكد وجهة نظرنا، فيما خلا سؤالاً واحداً منها له علاقة بالإيضاحات التي يريدها للنص. أمّا الأسئلة التسعة عشر الأخرى فقد أثارت أموراً جانبية لا علاقة لها بالإعلان أو كانت محاولات واضحة لإعادة البدء بالمفاوضات حول الإعلان المشترك. وليست لدينا مشكلة في تقديم إجابات حقيقية مبنية على موقفنا المعلن. وقد صيغت هذه الإجابات بلغة تتحاشى المجابهة. وقد علقت صحيفة Irish Times على جوابنا هذا قائلة: «إنني وضعت عبء المسؤولية على سين فين Sinn Fein كي يعترفوا بموجبات السياسة الدستورية وليسعوا جاهدين لإنهاء العنف». وتلك هي نيتنا.

ومع دخول شهر حزيران / يونيو ومن بعده شهر تموز / يوليو ازدادت الدلائل بأن القيادة المؤقتة تسير ببطء شديد نحو إعلان وقف إطلاق النار.

استفسرت هذه القيادة من حكومة إيرلندا حول عرضنا بخصوص المحادثات الاستكشافية. في تلك الأثناء أعربت هيئة السلام Peace Commission التابعة للسين فين عن تأييدها القوي لوقف أعمال العنف. ومارسنا الضغط عبر البيت الأبيض وقد عكس رئيس شرطة إيرلندا الشمالية السير هيو آنيسلي Sir Hugh Annesley التقييم الذي أجرته دائرة الشرطة RUC بإعرابه عن تفاؤل مشوب بالحذر في تعليقاته على الوضع. وفي مطلع شهر آب / أغسطس أشار سفيرنا في دبلن إلى تنامي الشعور بأن إعلاناً لوقف إطلاق النار سوف يكون في نهاية الشهر. وعندما عدت من إجازتي بتاريخ 25 آب / أغسطس وردني إشعار مؤكد من وزارة شؤون إيرلندا الشمالية بأنهم يتوقعون هذا، وتنبأوا، وعلى وجه الدقة، أن هذا الإعلان لا يتضمن كما طلبنا بنداً خاصاً بنبذ الإرهاب نبذاً نهائياً ودائماً. وكان هذا البند في ذهني وأنا أتحدث مع ألبرت رينولدز بتاريخ 29 آب / أغسطس. وكان رأي رينولدز المتفائل أن القيادة المؤقتة «سوف تقطع هذه المسافة». مؤكداً موقفه الثابت من حيث إصراره على وقف دائم لأعمال العنف والتزام كامل بالعملية الديموقراطية. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم وافقت رئاسة الوزارة سراً على طلب أمريكي بشأن سفر أحد قدامى المحاربين من الجيش الجمهوري الإيرلندي، جو كاهيل Joe Cahill، إلى الولايات المتحدة ليبلغ شركاءه من أعضاء القيادة المؤقتة المتواجدين هناك. وفي يوم الأربعاء الواقع في 31 آب / أغسطس سنة 1994 أعلن الجيش الجمهوري الإيرلندي «وقفاً تاماً للعمليات العسكرية» اعتباراً من منتصف الليل، حيث جاء في بيانهم:

«نعتقد أن فرصة التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة قد وجدت الآن. . . نلحظ أن إعلان داوننغ ستريت ليس حلاً، ولم يقدمه أصحابه إلينا على أنه حل. فالحل لا يمكن أن يوجد إلاّ نتيجة لمفاوضات شاملة».

وكان ردي على ذلك:

«لقد أعلن الجيش الجمهوري الإيرلندي وقفاً تاماً لأعمال العنف. وهذا

أمر مشجع جداً. لكن ينبغي أن نكون واضحين. أن هذا الوقف هو حقاً نبذ دائم لأعمال العنف، أو بعبارة أخرى أبدي دون رجعة. فإن كان كذلك فإن ثمة خيارات كثيرة مفتوحة أمامنا. إذا كانوا يلتزمون التزاماً حقيقياً لا رجعة فيه نحو استخدام الوسائل السلمية والديمقراطية في المستقبل فسوف نستجيب لهم بصورة إيجابية ـ كما ذكرنا ذلك في الإعلان المشترك ـ فلتنعكس الأقوال الآن في الأفعال».

وما إن أعلن الجيش الجمهوري الإيرلندي وقف العمليات العسكرية حتى خرج مؤيدوهم إلى الشوارع يحتفلون بالنصر. عندما يقدم المرء تنازلات فإن من الذكاء السياسي أن يدعي النصر. وكانوا في الجيش الجمهوري الإيرلندي أذكياء. لكن فرحتهم الظاهرة هذه أثرت سلباً في معنويات الاتحاديين الذين ظنوا أنهم قد غدر بهم. وامتلأت أجواؤهم بشائعات عن وجود اتفاقات وصفقات سرية واضطررنا للتأكيد لزعماء الاتحاديين ولرجال الدين البروتستانت أنه لا توجد أية صفقة سرية ـ فنقلوا هذه التأكيدات إلى أتباعهم الذين اشتد التوتر لديهم. لقد كان وقف النار الذي أعلنه الجيش الجمهوري الإيرلندي عملاً من جانب واحد، وكان استجابة لموقفنا المعلن الذي أوضحناه في إعلان داوننغ ستريت وغيره من التصريحات والبيانات.

لكن المشكلة هي أن الإعلان الذي أذاعه الجيش الجمهوري الإيرلندي لا يتضمن النبذ الدائم للعنف. ولم يفِ جيري آدامز بالتزام قدمه إلى ألبرت رينولدز يقضي بأن يعلن للملأ أن ربع قرن من الصراع قد انتهى الآن. لكن جون هيوم أسرّ لي في شهر تموز / يوليو بأن الجيش الإيرلندي لن يكون بمقدوره استئناف أعمال العنف إذا التزم بوقفها لمدة ثلاثة أشهر. لهذا كان تفسيره، وكذلك تفسير رينولدز، للبيان الذي أذاعه الجيش الجمهوري الإيرلندي بأنه يعني وقفاً دائماً لأعمال العنف التي يقومون بها. تمنيت أن تكون ثقتهما بمحلها، ولكن لا أستطيع أن أعوّل عليها. لقد اتخذت القيادة المؤقتة

خطوة جبارة وأردت أن أشجعهم لاتخاذ خطوات أخرى نحو السلام الدائم. غير أن التقارير الأمنية التي وصلتني أفادت أنهم تركوا خيار الإرهاب مفتوحاً. لذلك قررت أننا بحاجة لأدلة أكثر قبل البدء بوضع جدول زمني للحوار الاستكشافي.

وعاد الهدوء إلى أجواء إيرلندا الشمالية تدريجياً. بتاريخ الثامن من أيلول / سبتمبر أشارت القيادة العسكرية المشتركة لميليشيا الأنصار Combined Loyalist Military Command أنهم أيضاً سوف يعلنون وقف إطلاق النار إذا توفرت لديهم القناعة بأن الجيش الجمهوري الإيرلندي يعني ما يقول، وأنه لا توجد أية اتفاقات سرية. وفي السادس عشر من أيلول / سبتمبر، وبعد أسبوعين من هدوء لم يعكر صفوه أية أعمال هجومية من جانب الجيش الجمهوري الإيرلندي، رأيت أن الوقت قد حان لإعطاء أول رد لنا يتضمن النقاط الجوهرية. فأعلنت أثناء زيارتي إلى بلفاست رزمة من الإجراءات المتوازنة. ولكي أطمئن أولئك الذين ظنوا أننا قد غدرنا بهم أعلنت التزام الحكومة بإجراء استفتاء شعبي عام في إيرلندا الشمالية حول أية نتيجة قد تنجم عن المحادثات الدستورية. واستجابة لوقف أعمال العنف أعلنت رفع الحظر المفروض على بث بيانات الناطقين باسم القيادة المؤقتة والميليشيات بأصواتهم (حيث بات من السخرية أن يقوم الممثلون بقراءة بياناتهم)، وبناء على توصية من رئيس الشرطة أعلنت تخفيف بعض الإجراءات الأمنية. وكانت ردود الفعل الإيجابية التي وردت من جميع الجهات تشير إلى أننا أصبنا فيما فعلنا.

عمل بادي ميهيو وفريقه بكل جد واجتهاد طوال شهر أيلول / سبتمبر للتحضير للمراحل القادمة من العملية. وشاركت في اجتماع تخطيطي معهم بتاريخ 28 أيلول / سبتمبر. كان واضحاً أن القيادة المؤقتة غير عازمة على تقديم التزام شفهي واضح بإنهاء أعمال العنف إنهاء تاماً ودائماً. صحيح أنهم لم يقدموا على قتل إنسان واحد منذ أعلن وقف النار في 31 آب / أغسطس، وأن

الدعم الداخلي لوقف العمليات العسكرية ظل قائماً، إلاَّ أن مستوى أعمال الترهيب والاعتداءات «العقابية» ارتفع خلال تلك الفترة. وفي محاولة لجذبهم نحو العملية السياسية، قررنا أننا سوف نحتاج في مرحلة معينة إلى وضع «افتراض عمل» بأن وقف النار المعلن يقصد به أن يكون دائماً، وكان هدفي أن أفعل ذلك في النصف الثاني من شهر تشرين الأول / أكتوبر.

ثم وردتنا تقارير في مطلع شهر تشرين الأول / أكتوبر تفيد بأن ميليشيات «الأنصار» بدأت تحركها نحو إعلان وقف النار. وبمبادرة لا تخلو من المغامرة سمح بادي ميهيو لمندوبي هذه الميليشيات بالتشاور مع زملائهم في السجن. وكان لهذه البادرة نتيجتها الإيجابية. فقد أوقفت ميليشيات الأنصار حملاتها بتاريخ 13 تشرين الأول / أكتوبر فأزالوا بذلك خطر قيام الجيش الجمهوري الإيرلندي باستئناف أعمالهم العدوانية نتيجة لهجمات «الأنصار». وهذا ما ساعد بالتالي في تمهيد الطريق أمام المرحلة القادمة. وكان جيم مولينو من بين أولئك الذين شعروا بضرورة «تحركنا نحو ديمومة» الهدوء والسلام.

ومثلما كانت خطوتي الأولى التي أعلنت في السادس عشر من أيلول / سبتمبر، جاءت الرزمة الثانية من الإجراءات لتهدف إلى استدامة الزخم والاستجابة بصورة متوازنة لما يقلق الجانبين. ومرة ثانية حرصت على إطلاق هذه الرزمة من داخل إيرلندا الشمالية بدلاً من إعلانها من ويستمنستر. ففي خطاب متلفز موجه إلى معهد إيرلندا الشمالية للمديرين Northern Ireland Institute of Directors بتاريخ 21 تشرين الأول / أكتوبر كشفت النقاب عن خمسة عشر قراراً أو مبادرة جديدة لكنني بقيت متوخياً الحذر حيال ديمومة وقف النار، فقلت إنني على استعداد، بناء على أفعال القيادة المؤقتة، لأن أتخذ «افتراض عمل working assumption أن وقف النار هذا يقصد به أن يكون وقفاً دائماً». وأشرت إلى أننا سوف نبدأ المحادثات الاستكشافية قبل نهاية السنة. وأعلنت أن «الأنصار» سيكونون مؤهلين للمشاركة في الحوار الاستكشافي نتيجة

لإعلانهم عن وقف إطلاق النار، وبالشروط ذاتها التي قدمت للقيادة المؤقتة. وذكرت أيضاً أن الموضوعات التي تغطيها هذه المحادثات تتضمن: «النتائج العملية لإنهاء أعمال العنف ـ وبصورة أوضح كيف سيتم رفع الأسلحة والمتفجرات غير المشروعة من الحياة العامة في إيرلندا الشمالية». وتحدثت إلى جانب ذلك عن زيادة في تخفيف الإجراءات الأمنية. وفي سبيل تقديم إيضاح أفضل للمنافع التي سيجلبها السلام، قطعت وعداً بأن الحكومة سوف تدعو إلى مؤتمر استثماري يعقد في مدينة بلفاست، وتوقعت أن تأتي أموال أكثر من الاتحاد الأوروبي.

وكنا طوال هذه الفترة نتعرض لضغط متواصل من جانب الاتحاديين، يرمي إلى تسريع دخول السين فين في المحادثات الاستكشافية، وقد أسرع لتحذيرنا بعض من أكدوا لنا سابقاً بأن وقف العمليات العسكرية غير قابل للرجوع عنه، قائلين إن وقف النار هذا قد ينهار ما لم نقدم تنازلات للقيادة المؤقة. وكإجراء لتوطيد الثقة لدى السين فين دعا ألبرت رينولدز إلى عقد أول اجتماع لـ «منتدى السلام والمصالحة» في أواخر شهر تشرين الأول / أكتوبر، وبذلك أعطى القيادة المؤقتة صفة المشاركة في الحوار المفتوح مع السياسيين في كل من جمهورية إيرلندا وإيرلندا الشمالية (طبعاً دون أن يتضمن ذلك الحوار الاتحاديين الذين ظلوا خارجه).

وعلى الجانب الآخر ازداد قلق الاتحاديين جراء خوفهم أن يتم التخلي عن المبادئ بفعل ضغط التهديد بالعودة إلى العنف. ولم يثقوا إطلاقاً بنوايا الجيش الجمهوري الإيرلندي. وقد أشارت الدلائل الأمنية أنهم على حق فيما يرون. فقد تبين لنا أن آدامز وعدداً من أفراد القيادة المؤقتة ملتزمون بالعملية السياسية إلاّ أن الجيش الجمهوري الإيرلندي بقي في أتم الجاهزية والنشاط، وكان يحاول استغلال وقف النار لتجنيد متطوعين جدد، وفي بعض الأحيان يقوم أفراد من هذا الجيش باستطلاع أهداف معينة بشكل علني ومفضوح. وكعادتنا دوماً لم

نأخذ بوجهة نظر أحادية المصدر. والتسوية، أي تسوية، لا يمكن التوصل إليها من خلال الخضوع لرغبات الجيش الجمهوري الإيرلندي. وحيث أنني وجدت نقداً موجهاً إليّ من كلا الجانبين فهذا دليل على موقف متوازن.

وقد تأكدت لي وجهة النظر هذه من خلال الطريقة التي استقبلت بها رزمة الإجراءات الثانية. بعد أن ألقيت كلمتي ذهبت إلى مدينة Newry الحدودية، المعقل الحصين للجمهوريين المتشددين في منطقة عانت الويلات من أعمال الجيش الجمهوري الإيرلندي. لم تكن هذه المدينة سابقاً تعتبر مكاناً آمناً لرئيس وزراء بريطاني. ولو كنا، كما يقول بعضهم، نعامل الجمهوريين معاملة غير عادلة لوجدت استقبالاً معادياً في هذه المدينة. بل كان الأمر عكس ذلك، فقد كانت الاستجابة تدعو للدهشة، حيتني الجماهير المحتشدة بحرارة في مراكز التسوق، وتدافع الناس ليشدوا على يدي، ويقدموا لي الهدايا. كما استقبلت استقبالاً لا يقل ابتهاجاً عنه من جانب الاتحاديين في اليوم التالي في Lagan Valley الدائرة الانتخابية لجيم مولينو.

اتجهت الأنظار كلها في أعقاب الخطاب الذي ألقيته بتاريخ 21 تشرين الأول / أكتوبر إلى افتتاح المحادثات الاستكشافية، لكننا قبل البدء بهذه المحادثات يتعين علينا أن نتغلب على عقبتين أخريين. بعد أقل من ثلاثة أسابيع على زيارتي للمدينة قام بعض المسلحين من القيادة المؤقتة بالإغارة على مكتب البريد في Newry وقتل أحد سعاة البريد. ثم تبين لنا أن هذا العمل كان عملاً إجرامياً وليس خرقاً لوقف النار، وأشارت القيادة المؤقتة أنه يستحيل ردع مثل هذه الأعمال.

ثم جاءت استقالة ألبرت رينولدز من منصبه كرئيس لوزراء إيرلندا ومن زعامة حزبه Fianna Fail (حزب المصير Party of Destiny) وذلك بسبب بعض المشاكل الداخلية حول قضية قضائية. حزنت شخصياً لفراقه مثلما آلمني ذهابه سياسياً. لكنني في الوقت نفسه أسعدني الحظ بمجيء خلفه جون بروتون John

Bruton زعيم حزب Fine Gael (حزب إيرلندا الموحدة United Ireland). أمّا ديك سبرنغ Dick Spring، زعيم حزب العمال ذي الأقلية البرلمانية فقد نقل تأييده إلى حزب Fine Gael وبذلك احتفظ بموقعه كنائب لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في الحكومة الائتلافية الجديدة.

ومع أن وجود ديك سبرنغ في الحكومة ضمن استمرارية العمل نحو عملية السلام، إلاّ أن التغيير الحاصل في الحكومة كان له أثره. صحيح أن ألبرت رينولدز كان شريكاً غريباً كثير التقلب في مواقفه في مشروعنا هذا، إلاّ أنه كان شجاعاً، أعرفه وأقدره. وقد غاب عن عملية السلام الوليدة هذه وهي تدين له بالكثير. أما أسلوب جون بروتون فقد كان مختلفاً، اتسم بكونه أقل رشاقة واستخداماً للكلمات من أسلوب سلفه، بل وأكثر صراحة، بالدخول مباشرة بالموضوع. لم أجتمع به سابقاً سوى مرة أو مرتين، وكان في البداية متهيباً من مهمة وصلت إليه دون سابق توقع. وقد استغرقنا زمناً ليتعرف جيداً أحدنا على الآخر، لكنه غدا صديقاً قوياً بالرغم من بعض الخلافات التي كانت تحصل بيننا أحياناً، وهو جريء، لطيف وكريم، جدير بالاحترام. وفي كثير من الأحيان تصدى لمهام تتطلب حذقاً وبراعة أكثر مما صادف رينولدز، غير أن حزبه أقل قوة من حزب ألبرت، وكان ائتلافه الحكومي أقل تماسكاً ـ فقد حصلت بعض الاحتكاكات بينه وبين ديك سبرنغ في الماضي. وأهم من ذلك أن مواقف بروتون التصالحية مع الاتحاديين والمملكة المتحدة جعلت الجمهوريين ينظرون إليه بارتياب كبير فأطلقوا عليه اللقب غير المحبب «جوني الاتحادي Johny Unionist». وكنت أعلم أنّ عليه أن يراقب خطواته على الدوام، وأنه سيجد من العسير عليه أن يقدم لنا تنازلات، غير أنه كان ملتزماً بالتقدم إلى الأمام.

انتهت سنة 1994، مثلما انتهت السنة التي سبقتها، بنغمة عالية الإيقاع. بتاريخ 9 كانون الأول / ديسمبر جلس فريق من المسؤولين البريطانيين إلى طاولة محادثات كان يجلس على الطرف الآخر منها وفد من السين فين وذلك

للمرة الأولى منذ ربع قرن. وفي الأسبوع الذي تلاه عقدت جلسة مباحثات مماثلة مع «الأنصار Loyalish». وفيما بين هذين الأسبوعين اتخذت عملية بناء السلام خطوة جيدة نحو الأمام تمثلت بمشاركة رجال الأعمال وممثلي الحكومات من مختلف البلدان في مؤتمر استثماري افتتحته يوم الثالث عشر من كانون الأول / ديسمبر في فندق Europa Hotel في مدينة بلفاست الذي تم ترميمه بصورة رائعة الفخامة بعد الدمار الذي لحق به. ثم دخلنا سنة 1995 ونحن نشعر أن أمامنا منحدراً شديد الوعورة علينا أن نتسلقه، لكن الأمزجة كانت مفعمة بالتفاؤل.

وبالتوازي مع الإعلان المعروف باسم «إعلان داونغ ستريت» كانت وزارة شؤون إيرلندا الشمالية تتابع عملية المحادثات ذات المسارات الثلاث مع الأحزاب الدستورية الأربع والحكومة الإيرلندية. إذ بذلنا جهوداً منذ سنة 1992 دون جدوى لكي نجمع هذه الأحزاب حول طاولة واحدة رغم أن باتريك ميهيو ووزير الدولة في وزارته مايكل أنكرام Michael Ancram كانا على اتصال معهم على فترات متقاربة. وحاولت وزارة شؤون إيرلندا الشمالية أن تقنع الحكومة الإيرلندية بالانضمام إلينا في العمل على صياغة وثائق خاصة بالأمور المتفق عليها في محادثات سنة 1992. وفي شهر كانون الثاني / يناير سنة 1994 اقترح بادي ميهيو على ديك سبرنغ بأن يقوم موظفون من كلا الحكومتين بصورة مشتركة بالتوسط لتسويق «مسودة توضيحية للنتيجة المحتملة للعملية». ثم وضعت وزارة شؤون إيرلندا الشمالية مسودة لخطوط عريضة «أسمتها «ورقة أفكار» عارضتها حكومة دبلن وبالتالي سرّبت إلى الصحافة الإيرلندية وعارضتها جماعة الاتحاديين أيضاً. رد الاتحاديون على ذلك بتقديم اقتراح يقضي بتأسيس جمعية وطنية في إيرلندا الشمالية تستبعد فيه فكرة التعاون بين الشمال والجنوب. وفي غضون ذلك تعرض جيمس مولينو لهجوم شديد داخل حزبه بسبب موافقته على إعلان داوننغ ستريت فاضطر لاتخاذ موقف أكثر تصلباً. وهكذا بدا التقدم الذي أحرزناه مؤخراً يتفكك ويتحلل.

وعلى أية حال، أثناء لقاء جمعني وباتريك ميهيو بألبرت رينولدز وديك سبرنغ قبيل المباراة الدولية في الركبي بين منتخبي إنكلترا وإيرلندا في مطلع سنة 1994، أعرب المسؤولان الإيرلنديان عن موافقتهما على الالتزام بعملية المحادثات. ومع حلول شهر أيار / مايو دخل مسؤولون من وزارة شؤون إيرلندا الشمالية في عملية تفاوضية مع نظرائهم من حكومة دبلن أفرزت وثائق عرفت «بوثائق إطار».

لقد وضعت أسس هذه المفاوضات أثناء محادثات سنة 1991 ـ 1992 حول خطة بيتر بروك، المعروفة بخطة المسارات الثلاث التي لم تتغير. فالمسار الأول يقترح ترتيبات جديدة للحكم داخل إيرلندا الشمالية ـ مثل جمعية وطنية وسلطة تنفيذية... إلخ، لذلك فهذا المسار هو مسؤولية المملكة المتحدة وحدها ويتم التباحث فيه مع أحزاب وشعب إيرلندا الشمالية فقط دون سواهم، ورفضنا بحزم طلبات من الحكومة الإيرلندية بأن يجري التشاور معها بشأن صياغة الوثيقة التي تحدد هذه الترتيبات. وقد حددت الخطوط العريضة هذه الوثيقة أثناء المحادثات. ولكن أن يظن أحد أننا تفاوضنا مع حكومة دبلن على الدستور الداخلي لإيرلندا الشمالية فإن مجرد الظن هذا يدمر العملية بكاملها.

أمّا المقترحات الخاصة بالمسارين الثاني والثالث فتوضع في وثيقة أخرى مستقلة، ينبغي التفاوض بشأنها مع دبلن، ذلك أن المسار الثاني يغطي العلاقة بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا، بينما يتطرق المسار الثالث إلى العلاقة بين المملكة المتحدة بمجموعها وجمهورية إيرلندا.

تحمل هذه الصيغة المعقدة دوراً لكل واحد. فالسياسيون المحليون داخل إيرلندا الشمالية مجرّدون من الصلاحيات بموجب الحكم المباشر لهذا الإقليم من ويستمنستر منذ سنة 1972. ومن هنا أراد الاتحاديون أن يكون لهم رأيهم في طريقة الحكم، وأن يستعيدوا الجمعية الوطنية والسلطة التنفيذية التي يعرفون بكل تأكيد أنهم يشكلون الأغلبية فيها. أما القوميون فكانوا على استعداد لإظهار

تسامحهم إزاء عودة الديموقراطية المحلية، شريطة أن توازنها علاقات أوثق مع جمهورية إيرلندا. وأن توضع إجراءاتها بحيث تتيح لحكومة دبلن أن تلعب دور الحامي لمصالح الجمهوريين في الشمال. ردّ الاتحاديون على هذا بقولهم إنهم مستعدون لقبول علاقات أوثق مع دبلن إذا كانت هذه العلاقات لا تلغي سيادة المملكة المتحدة على إيرلندا الشمالية ولا تمثل خطوة نحو توحيد إيرلندا. وهم يقبلون بالتعاون (عن غير طيب خاطر وضمن حدود معينة) ولكن شريطة ألاّ يعني ذلك سلطة مشتركة على إيرلندا الشمالية من جانب الحكومتين. لقد أرادوا أن تتخلى جمهورية إيرلندا عن مطالبتها بالسيادة على كامل جزيرة إيرلندا كما يؤكد ذلك الدستور الإيرلندي.

إذن فالمسارات الثلاث لا بد أن تتشابك. لا للجمعية الوطنية للاتحاديين دون مؤسسات شمالية جنوبية كما يطالب القوميون، ولا للمشاركة من حكومة دبلن كما يريد القوميون إذا لم يحصل تعديل في الدستور الإيرلندي كما يطالب الاتحاديون. . . وهكذا دواليك. وعلى هذا النحو، ظل شعار المحادثات: «لا يمكن الإنفاق على شيء دون الاتفاق على كل شيء».

واستغرق التوصل إلى اتفاق مع حكومة دبلن حول وثيقة الإطار الثانية زهاء عشرة أشهر من شهر أيار / مايو 1994 حتى شباط / فبراير سنة 1995، وفي تلك الأثناء كانت ميليشيات الجمهوريين والأنصار والأجنحة السياسية لكل منهما، تتحرك جميعاً نحو وقف كامل لأعمال العنف، وباتجاه المشاركة في المحادثات الاستكشافية مع الحكومة البريطانية يأمل أن تنضم إلى المحادثات الدستورية. فكان هذا الطموح المشترك من خصمين عنيدين تأكيداً لأهمية وثيقتي الإطار باعتبارهما مقترحات من أجل المحادثات، غير أن مهمتنا اصطدمت ببعض الصعاب عندما نشأ صراع داخل حزب اتحادي ألستر Ulster Unionists حول التوجه المستقبلي للحزب. واشتد هذا الصراع خلال سنة 1994 عندما تعرض جيم مولينو لهجوم من زملائه الحزبيين. فالأشياء التي يمكن إقناع

حزب اتحاديي ألستر بالقبول بها تعد من القضايا المحورية في حسابات وثيقة الإطار. وهذا قرار يصعب اتخاذه عندما يكون هذا الحزب منقسماً على نفسه، وتكون سلطة زعيم الحزب مهددة بالانهيار.

وسارت المفاوضات الأولية حول وثيقتي الإطار بين مسؤولين يحاولون أن يجدوا طريقاً لهم وسط مساحات شاسعة من النصوص. كنت أتدخل بين الآونة والأخرى، وكذلك كان يفعل رينولدز، وذلك في محاولة منا لتقديم حلول لقضايا عسيرة عليهم، منها عدم رغبة حكومة دبلن بشطب مطالبتها بإيرلندا الشمالية من الدستور الإيرلندي، ومنها أيضاً الضغط الإيرلندي من أجل تضمين الوثيقة خطة طموحة لإحداث عدد من الهيئات المشتركة بين الشمال والجنوب تتمتع بصلاحيات واسعة، والمطالبة التي تقدمت بها إيرلندا من أجل أن يتمتع المؤتمر الحكومي بصلاحية الانعقاد إذا لم تحترم أحزاب إيرلندا الشمالية الاتفاقيات الموقعة ـ وهذا ما دعي «بآلية التخلف عن المشاركة default mechanism»، التي، إن منحت، تعطي حكومة جمهورية إيرلندا الحق في التدخل في شؤون إيرلندا الشمالية. أضف إلى ما تقدم أن حكومتي البلدين في لندن ودبلن لم تتفقا على الوضع الخاص بوثيقتي الإطار. فقد كان في نيتنا أن نقدم وثيقة تتعلق بالمباحثات إلى الأحزاب. أما دبلن فقد أرادت التزاماً صارماً من جانب الحكومتين نحو مواقف معينة ومحددة، وبذلك تضيق مجالات حرية العمل في المفاوضات أمام الممثلين المنتخبين من إيرلندا الشمالية.

وفي خضم هذا العمل الطويل المشتمل على الكثير من التفاصيل الذي قام به باتريك ميهيو وديك سبرنغ وفريقاهما كنت وألبرت رينولدز نتدخل لإزالة الخلافات حول نقاط كانت تستدعي تدخلنا، وذلك في اجتماعات كثيرة عقدناها سواء في المبنى رقم 10 بشارع داوننغ ستريت في شهر أيار / مايو، أو في جزيرة كورفو Corfu على هامش قمة أوروبية في شهر حزيران / يونيو، أو في شهر تموز / يوليو على هامش قمة أوروبية أخرى عقدت في بروكسل، أو

في اجتماع عقدناه في مبنى Chequers في لندن في شهر تشرين الأول / أكتوبر. هذا عدا المراسلات والأحاديث الهاتفية التي تخللت تلك الاجتماعات. كما كنا في الوقت نفسه نشارك في موضوع منفصل يعنى بوقف أعمال العنف والمحادثات الاستكشافية. وقد استطعنا تدريجياً وشبراً وراء شبر أن نضيّق شقة الخلاف بيننا حول وثيقة الإطار.

وكما يحصل دوماً، كان من شأن حوار رينولدز المتواصل مع الإعلام الإيرلندي أن يزيد من حدة الشكوك لدى اتحاديي ألستر ومن صعوبة المفاوضات. قبل اجتماعنا في جزيرة كورفو Corfu اليونانية أثار توقعات حول إحداث «سلطة لها سيطرة على جانبي الحدود تتمتع بصلاحيات واسعة» فجاءني جيمس مولينو على الفور ليحذرني بأن هذا الأمر يؤدي إلى ازدياد احتمالات عدم قبول الاتحاديين بأية مؤسسة مشتركة بين الشمال والجنوب، ويعرض للخطر موقفه المعتدل حيال هذا الموضوع.

وفيما بين الاجتماعين اللذين عقدناهما في جزيرة كورفو في شهر حزيران / يونيو وفي بروكسل في شهر تموز / يوليو قدم ألبرت بعض التنازلات ـ رغم أنها غير كافية ـ بخصوص التعديل المتعلق بالمطالبة الدستورية بإيرلندا الشمالية، وأكد أنه قدم كل ما لديه حتى أبعد الحدود». وأصر مولينو أننا يجب ألاّ ندفع ثمناً عالياً مقابل إلغاء هذه المطالبة الدستورية التي ليس لها ما يؤيد صحتها. وفي غضون ذلك تم إحراز تقدم في قضايا أخرى. ففي الاجتماع الذي عقدناه في مبنى Chequers بلندن في أواخر شهر تشرين الأول / أكتوبر اتفقت ورينولدز أن الفجوة الفاصلة بين موقفينا يمكن تجاوزها وبالتالي من الممكن إتمام ذلك قبل أعياد الميلاد. بعد ذلك، وفي أسوأ الأوقات أزيح رينولدز عن منصبه.

أدى انتقال السلطة من رينولدز إلى جون بروتون John Bruton في شهر تشرين الثاني / نوفمبر إلى توقف المحادثات حول وثيقة الإطار للقسم الأعظم

من فترة الشهرين، وقد أخبرني بروتون بكل صراحة في أول اجتماع عقدناه معاً في داوننغ ستريت قبيل عيد الميلاد إنه لا يستطيع تقديم أية تنازلات أخرى بصرف النظر عن وجهة نظره الخاصة. فالحزب الذي يتزعمه ألبرت رينولدز، حزب Fianna Fail قد أصبح الآن في المعارضة بزعامة بيرتي أهيرن Bertie Ahern، وينتظر اللحظة التي يتهم فيها بروتون وديك سبرنغ بالضعف، أو أسوأ من ذلك، إذا قدما أرضية للبريطانيين (حتى لو كانت الأرضية التي كان ألبرت رينولدز على استعداد لتقديمها في سبيل الوصول إلى اتفاق ـ كما أشار إلى ذلك في رسالته الأخيرة لي قبل تنحيه عن منصبه).

وخلال فترة التوقف هذه خسرنا حزب اتحاديي ألستر UUP، فقد استنفد جيم مولينو بكل شجاعة رصيده داخل حزبه من خلال تعاونه معنا سراً بخصوص إعلان داوننغ ستريت. كما أن الاتحاديين لم يتقبلوا ذلك الظهور على نطاق واسع لجيري آدامز ـ حيث كان يزور أمريكا باستمرار ويظهر على شاشات التلفزيون ويستقطب الاهتمام ـ بينما كان مولينو الذي لا يحب الظهور بطبعه لم يستطع مجاراته، يكره الإعلام فلم يكن نداً له. وفي الوقت نفسه كان أيان بيزلي يعمل جاهداً لجذب الاتحاديين إلى صف المعارضة ويستهزئ بجيم مولينو واصفاً إياه بأنه «يهوذا الأسخريوطي». وفي هذه الأثناء لم تكن الحكومة في حوار مع القيادة المؤقتة فحسب، بل كانت أيضاً تعمل على تطوير اتفاق مع حكومة دبلن. استغل منافسو مولينو في قيادة الحزب هذا الوضع وحركوا شبح عودة الاتفاقية الأنغلو ـ إيرلندية لسنة 1985 التي بسببها لم يصفحوا عن مارغريت تاتشر (حيث لم يؤخذ رأيهم فيها).

التقيت جيم مولينو في ذات اليوم الذي اجتمعت فيه مع جون بروتون وذلك بتاريخ 20 كانون الأول / ديسمبر سنة 1994. كان منزعجاً لأن أحداً لم يطلعه على مسودة وثيقة الإطار التي كنا نناقشها مع الإيرلنديين، والتي لم يقدم له منها سوى عبارات عامة وذلك رغم الطلبات المتكررة التي تقدم بها إلى

وزارة شؤون إيرلندا الشمالية. وفي هذه الأثناء كان ألبرت رينولدز يذيع مقتطفات منها ويعطي الانطباع بأن هذه الوثيقة سوف تفرض نوعاً من السلطة المشتركة بين المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا على إيرلندا الشمالية. طمأنته بأن هذه الوثيقة لا تتضمن شيئاً من هذا القبيل، لكنه لم يقتنع وتردَّدت أصداء قلقه في الإعلام وفي مجلس العموم. ثم جمعنا لقاء آخر بتاريخ 24 كانون الثاني / يناير سنة 1995 حين رفض جيم عرضاً لأطلعه على النص، وأثار يومئذ سلسلة اعتراضات على ما كان يظنه بنوداً رئيسية في الوثيقة، ولم يرغب بالإطلاع على النص لأنه لا يريد أن يكون على علاقة مباشرة بما تنص عليه. وأكدت له أن عملنا في هذه الوثيقة يقتصر على وضع مقترحات، وأننا لسنا في وارد الغدر بالاتحاديين لأن هذه المقترحات تستوجب موافقة الأحزاب والبرلمان وشعب إيرلندا الشمالية من خلال استفتاء عام، أي أنه قفل ثلاثي الطبقات. ومع ذلك ألحَّ عليّ بوقف المفاوضات مذكراً إياي كذريعة لذلك بالتسريبات الكثيرة من جانب الحكومة الإيرلندية. ولما ازداد الضغط عليه عبَّر عن قلقه علانية وأجرى مقاربة مع سنة 1985 وزعم أن الموظفين المدنيين البريطانيين والإيرلنديين على حد سواء يسيئون إلى رئيسي الحكومتين في معرض إصدار وثيقة إطار من أجل المشاورات العامة.

استؤنفت المفاوضات مع حكومة دبلن في أواخر شهر كانون الثاني / يناير، واستطاع بادي ميهيو أن ينتزع التزاماً مقبولاً منها بخصوص التعديلات الواجب إدخالها في الدستور الإيرلندي. غير أن الآمال بتأمين استماع معقول لها من جانب الاتحاديين تلاشت بل نسفت نهائياً. وقد تسرب جزء من نص وثيقة الإطار إلى صحفي شاب يعمل في صحيفة التايمز The Times، وحالما علمنا أن خبراً سوف ينشر في الصحيفة حول هذا الموضوع طلبت من سكرتيري الصحفي أن يتصل برئيس تحرير صحيفة التايمز ويخبره أن الخبر عار عن الصحة ومن شأنه أن يخرِّب عملية السلام كلها. ومع ذلك فقد نشر الخبر

إلى جانب تعليقات موجزة من جانبنا في محاولة لسحب السمّ منه. وكان تسريب الخبر هذا قد صيغ بأسلوب مختل التوازن يؤكد دون مسوغ أن وثيقة الإطار تتضمن «احتمالات تجعلها أقرب إلى تحقيق الوحدة الإيرلندية أكثر من أي وقت مضى منذ تقسيم الجزيرة سنة 1920».

ولكي نعمل على تهدئة المخاوف التي أثارها نشر هذا الخبر في صفوف النواب المحافظين في مجلس العموم، استدعيت عدداً كبيراً من زملائي النواب لاجتماع في غرفتي في مجلس العموم في وقت متأخر من الليل، وكانت مناسبة عالية التوتر. ولكن التأييد لموقفنا جاء من روبرت كرانبورن Robert Cranborne زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات المعروف عنه دعمه لقضية الاتحاديين. وقد ساعد تأييده هذا في تهدئة المشاعر. تحدث بادي ميهيو عن «عمل في الظلام عند مفترق الطرق»، وفعلت ما بوسعي للتخفيف من الضرر وأذعت بياناً بالإذاعة ذكرت فيه الحقائق ولكن دون جدوى، وكان بودّي أن أنشر النصوص الكاملة لمسودات الوثائق لكنها لم تكن قد اكتملت بعد.

ولم يكن بمقدورنا التراجع أمام هذا السلوك الخبيث. فضاعفنا جهودنا لإنهاء المفاوضات مع حكومة دبلن، ودعوت جميع أحزاب إيرلندا الشمالية للاجتماع بي. لم يلبِّ الدعوة أيان بيزلي حتى انتهت المشاورات. ولم يحضر جيم مولينو الذي طلب إليَّ الاجتماع بثلاثة من المتمردين من داخل حزبه هم ويلي روس Willie Ross ومارتن سميث Martin Smyth ودافيد ترمبل David Trimble. وقضيت ساعتين كاملتين أحاول أن أبعد عنهم مخاوفهم جراء إحساسهم بأن هذه الوثائق هي «أجندا للقوميين». ومع ذلك بعثوا إليّ بكتاب يعبرون فيه عن رفضهم للنص الذي لم يروا إلاّ جزءاً منه وبصورة مختصرة.

بعد أن حصلت على لائحة نهائية من دبلن تتضمن ثلاثة وأربعين تعديلاً أذعت وثيقتي الإطار المشتركتين بمشاركة جون بروتون من مركز المؤتمرات في قصر بالمورال Balmoral القريب من بلفاست بتاريخ 22 شباط / فبراير. وقد

استبق حزب اتحاديي ألستر هذا الإعلان بإصداره وثيقة يزعم فيها أن مؤسسات عموم إيرلندا ذات الصلاحيات التنفيذية سوف «تفرض الأمر» وأن الحكومة الإيرلندية ترمي إلى «وضع سياسيي حزب الاتحاديين في القفص بحيث لا يعملون إلاَّ وفق معايير رسمت لهم بإحكام. ومع أن السين فين سوف تعاني كثيراً من وثيقتي الإطار على أرض الواقع إلاَّ أن جيري آدامز تصرَّف بذكاء وأعلن ترحيبه بهما وذلك بهدف دق إسفين عميق بين الاتحاديين والحكومة.

وكنا عند وعدنا. وطرحنا مقترحاتنا للتشاور العام. نشرنا النصوص ووزعناها داخل إيرلندا الشمالية، وظل رد فعل اتحاديي ألستر على حاله معادياً لها كما كان قبل نشرها. ورمزوا لعدائهم هذا بأن انحازوا إلى حزب العمال في مجلس العموم أثناء التصويت بخصوص الاتحاد الأوروبي في الأول من شهر آذار / مارس. ثم جاءني وفد من أساقفة كنيسة إيرلندا الانجليكانية يتذمرون، ووفد من الكنيسة Presbyterian يحذر بأن الوثيقتين تميلان نحو «الأخضر» أكثر مما ينبغي. وازداد موقف مولينو ضعفاً داخل حزبه عندما ظهر منافس له على زعامة الحزب رشح نفسه بقصد حرمانه من الحصول على الأصوات الانتخابية التي تؤهله للفوز، فحصل هذا المنافس على تأييد قوي في مؤتمر حزب اتحاديي ألستر المنعقد في نهاية شهر آذار / مارس.

لم نستعجل الأمور ولم نسرع خطواتنا. كلما تمعن الاتحاديون في قراءة الوثيقتين، ازدادت آمالنا بأنهم سوف يرون فيهما أننا نقف بقوة مع إعلان داوننغ ستريت. وقد وجدوا القليل من النقاط التي تبرر لهم زعمهم بأن الوثيقتين «أجندا القوميين». وتركزت اعتراضاتهم ـ فيما خلا تلك التي كانت سوء تفسير ـ على ما وصفوه لهجة وأسلوب «لغة خضراء» أو «خطاب هيوم».

واتضح لنا في شهر نيسان / إبريل أن حزب اتحاديي ألستر UUP لن يقبل بوثيقتي الإطار المشتركتين أساساً للمفاوضات، أو بالأحرى لا يمكن أن نراهم يتخلون عن معارضة مبالغ فيها. وبغية الشروع في استئناف المشاورات

استخلص باتريك ميهيو مقتطفات للنقاط الهامة في النصين، وحذف الكثير من أسلوبها النثري المثير للجدل وصاغها في وثيقة مختصرة أسماها «ورقة القضايا Issues Paper»، واستطاع أن يفتتح بها المباحثات مع حزب الاتحاديين بتاريخ 9 أيار / مايو وفي 18 منه. عقدت وباتريك ميهيو جلسة مباحثات مشتركة مع حزب اتحادي ألستر UUP وحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP. وسرعان ما تبدلت العلاقات بيننا وبين اتحادي ألستر بعد هذه الجلسة إلى عكس ما كانت عليه، وذلك على أثر ردة فعل غاضبة إزاء أول لقاء يحصل بين بادي ميهيو وجيري آدامز أثناء مؤتمر استثماري عقد في واشنطن، فاضطر جيم مولينو للانسحاب تحت ضغط من حزبه. لقد كان مولينو يدنو من نهاية حرب استنزاف طويلة داخل حزبه.

في شهر تموز / يوليو من سنة 1995 ارتقى دافيد ترمبل إلى مكانة رفيعة في صفوف حزبه الساخط وذلك عندما قاد مسيرة احتجاج قامت بها جماعات من نظام أورانج Orange Order في مدينة Drumeree تطورت إلى مواجهات مع الشرطة عندما أقدمت الشرطة على تحويل المسيرة بعيداً عن منطقة Partadown التي يسيطر عليها القوميون. وفي نهاية شهر آب / أغسطس أخرج جيم مولينو من زعامة الحزب وخلفه دافيد ترمبل الذي اعتبر الخيار المقبول لدى أعضاء القيادة، رغم أنني سمعت من زملائه الحزبيين النواب في البرلمان أن أحداً منهم لم يصوت لصالحه. لقد احتفظ جيم مولينو بمنصبه زعيماً للحزب زهاء ست عشرة سنة، أي من بداية حكم مارغريت تاتشر ولخمس سنوات أخرى من عهدي كرئيس للحكومة. أقمت له حفل غداء وداعي في مبنى Chequers. يومئذ أماط اللثام عن المؤامرات التي أودت به إلى التخلي عن زعامة الحزب رغم ما يعرف عنه من مقدرة أسطورية في التبصر والتمييز وحسن الإدراك. كان في الخامسة والسبعين من عمره وله سجل حافل بالمنجزات والنضال من أجل شعبه. صحيح أنه في بعض اللحظات تسبب في بعض الإزعاجات لي ولباتريك

ميهيو إلاَّ أنه قدم خدمات جليلة لإيرلندا الشمالية من خلال تأييده لإعلان داوننغ ستريت.

وفي الوقت الذي غاب فيه جيم مولينو عن المسرح ظهر لنا وكأن وثيقتي الإطار المشتركتين قد أخفقتا بكل تأكيد. في شهر أيلول / سبتمبر سنة 1995، أي بعد مرور سنة على سريان مفعول وقف النار كانت ميليشيات القيادة المؤقتة والأنصار على موقفهما البعيد عن المشاركة في عمليات المحادثات «الشاملة للجميع». وفي الوقت ذاته لم تقدم وثيقتا الإطار الأرضية اللازمة لتجديد المفاوضات الدستورية مع الأحزاب الديمقراطية الأربعة. وإنني لألوم نفسي لعدم إقدامي على تضمين المسودتين منظوراً سياسياً أكثر اتساعاً وشمولاً، لكنني كنت طوال سنة 1994 منشغلاً بالعمل على التوصل إلى وقف لإطلاق النار والتجاوب له، فلم أوجه اهتمامي بالقدر الكافي لصيغة وخطاب مسودات النصوص حتى مطلع سنة 1995، حين فات الأوان لإدخال أي تعديل جوهري فيهما. لقد عمل الخبراء عملاً جيداً. لكن المنتج النهائي لم يكن سهل الاستعمال. فكانت النصوص مطولة ومكثفة وغارقة في التفاصيل مما جعلها هدفاً سهلاً لمن أراد الهجوم عليها منتقياً مقتطفات منها، ناهيك عن كون الخطاب في هذه النصوص يميل إلى «الأخضر» أكثر مما يحتويه الجوهر.

إضافة لذلك، فإن ما قوض هاتين الوثيقتين هو ما كان يجري حولهما. لقد تحولتا إلى سلاح بيد من أرادوا انتزاع القيادة من جيم مولينو في حزب اتحاديي ألستر UUP، واتخاذ خط أكثر تشدداً في مواجهة القوميين وضد المسار الذي رسمته الحكومة في عملية السلام. إزاء هذا الوضع يستحيل إنقاذ هذه المبادرة من هجوم الاتحاديين حتى لو صيغت بأفضل صياغة ممكنة. وكان قراري بالمضي قدماً بهاتين الوثيقتين قد أكد كذب ادعاء المعلقين القوميين الذين زعموا أن للاتحاديين سيطرة على الحكومة بسبب تراجع أغلبيتها البرلمانية، مع أن مثل هذا الادعاء الكاذب استخدم ضدنا في كثير من الأحيان.

غير أن هذه الوثائق تبدو من منظور أوسع أكثر إيجابية. فهي خطوة على الطريق الذي اختطه بيتر بروك عندما أطلق مبادرته بخصوص المحادثات ذات المسارات الثلاثة في شهر آذار / مارس سنة 1991، وانتهى بالاتفاقية المعروفة باسم «اتفاقية الجمعة العظيمة» الموقعة في شهر نيسان / إبريل سنة 1998. وإذا أخذت النصوص وتم تفكيكها ثم أعيد تجميعها نجدها الأساس الذي عليه بنيت الاتفاقية التي أيدها الكثيرون ممن عارضوا وثيقتي الإطار قبل ثلاث سنوات.

في سنة 1995 ـ وهي أول سنة في ربع قرن من الزمان لم تحدث فيه أعمال قتل إرهابي في إيرلندا الشمالية رغم أن أعمال العنف تواصلت على نطاق ضيق جداً ـ كان هدفنا أن ننجز نقطتين منفصلتين للمفاوضات، فالمفاوضات مع الأحزاب الدستورية الأربعة سارت على نحو متعثر في سياق وثيقتي الإطار المشتركتين. وفي «الحوار الاستكشافي» ابتداء من شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1994 كنا نحاول أن نجد قاعدة مقبولة تجعل السين فين والقيادة المؤقتة والحزبين الصغيرين للأنصار (حزب الاتحاديين التقدميين PUP وحزب ألستر الديمقراطي UDP) ينضمون إلى المحادثات الدستورية على قدم المساواة كمشاركين ديمقراطيين يحترمون القانون.

اعترضت الصعوبات والعراقيل محادثاتنا مع سين فين Sinn Fein بخصوص ترسانة الجيش الجمهوري الإيرلندي من أسلحة ومتفجرات، والتي كانت العقبة الكأداء منذ ابتداء عملية السلام. والهدف بسيط لكنه شديد التعقيد. يتعين على القيادة المؤقتة أن تختار بين أن تصبح حزباً سياسياً ديمقراطياً أو أن تظل على ما هي عليه، حركة إرهابية وبذلك تبقى طريدة العدالة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تكون الشيئين معاً في آن واحد. وبدا لنا أن أدامز وماك غينيس على استعداد ليعطيا التزاماً يلتزمان فيه بالعمل بالوسائل الديمقراطية حصراً. ولكن هل يستطيعان أن يحملا الحركة كلها على السير في هذا الاتجاه؟

وكان واضحاً لنا على الدوام أن من الأهمية بمكان معالجة قضية أسلحة

الميليشيات. وقد نص إعلان داوننغ ستريت على «وضع حد دائم ونهائي لاستخدام الميليشيات للعنف أو دعمه». وعلى «الالتزام الكامل بالوسائل السلمية حصراً». وهذه شروط واضحة الدلالة من حيث كونها تتنافى مع حيازة أسلحة غير مشروعة. وعند هذه المرحلة لم يكن ثمة وضوح كافٍ بين الحكومتين البريطانية والإيرلندية بخصوص الأسلحة غير المشروعة. ولكن إن دلَّت الأمور على شيء فلا بد من القول إن ألبرت رينولدز وديك سبرنغ افتتحا الحديث بهذا الموضوع. ففي رسالة بعث بها إلى جيري آدامز قبل ستة أشهر حول الخطوات الواجب اتخاذها بعد وقف أعمال العنف ذكر ألبرت رينولدز ما يلي:

> «حالما تتوطد الثقة العامة بالسلام يتوجب بذل كل جهد ممكن للتعامل سريعاً مع قضايا ظلت دون حل لأمد طويل مثل قضية السجناء باستثناء الحالات المتعلقة بعنف خطير ضد الأشخاص بصورة خاصة، وكذلك قضية الأسلحة والمعدات، وذلك لكي نترك وراء ظهورنا وبأسرع ما يمكن إرثاً انتقل إلينا عبر خمس وعشرين سنة وكلفنا الكثير».

وكنت قبل ذلك، وبالتحديد في شهر أيلول / سبتمبر من سنة 1993، قد بحثت هذه المشكلة في مبنى مجلس الوزراء في شارع داوننغ ستريت مع جون هيوم الذي كان على اتصال مع آدامز، مثلما كان رئيس وزراء إيرلندا. كان هيوم واضحاً في حديثه بأن هذه المشكلة يجب أن تعالج في إطار وقف أعمال العنف. وفي الشهر التالي أكد باتريك ميهيو أن على الجيش الجمهوري الإيرلندي أن يضع ما لديه من أسلحة ومتفجرات ليبرهن لنا أن العنف قد انتهى إلى غير رجعة. ثم أعاد ذكر تأكيده هذا عندما أذيع إعلان داوننغ ستريت بتاريخ 15 كانون الأول / ديسمبر سنة 1993. وكذلك فعل ديك سبرنغ متحدثاً بالنيابة عن الحكومة الإيرلندية أمام برلمان إيرلندا حيث قال:

> «أثيرت أسئلة كثيرة حول كيفية تقرير الوقف الدائم لأعمال العنف.

نحن نتحدث عن تسليم الأسلحة. ونؤكد إصرارنا على أن هذا الوقف ليس وقفاً مؤقتاً لأعمال العنف ريثما نرى ما سوف تقدمه لنا عملية السلام. ليس ثمة أي لبس أو غموض فيما يتعلق بعزم وتصميم الحكومتين معاً في هذا الشأن».

لا يمكن أن يكون الأمر أكثر وضوحاً.

وعندما شاركت القيادة المؤقتة في المحادثات الاستكشافية بعد سنة أو أكثر من هذه التصريحات من جانب الحكومتين، كانت تعلم جيداً النتيجة التي ستفضي إليها المحادثات. وقبل شهرين من إعلانهم لوقف إطلاق النار ذكرها ديك سبرنغ بذلك قائلاً:

«ينبغي أن يوجد تحقق من تسليم الأسلحة. وكما ذكرت علانية وأمام الملأ، وفي مناسبات كثيرة، لا جدوى من محاولة إشراك الناس في حوار سياسي، إذا كانوا يفعلون ذلك على قاعدة مجرد المحاولة، وإن لم تنجح المحاولة يعودون إلى الرصاصة والقنبلة. ينبغي أن يكون هذا الحوار على أساس الديمومة وينبغي تقديم الدليل على ذلك... لن تكون ثمة مشاركة من جانب السين فين / الجيش الجمهوري الإيرلندي في المباحثات السياسية مع أي من الحكومتين حتى يقدموا التزاماً أكيداً وثابتاً بأن العنف قد انتهى».

ولكي أتفادى أي احتمال للشك، أعدت التأكيد على هذا الموقف عندما افتتحت المحادثات التمهيدية للحوار الاستكشافي بخطاب ألقيته بتاريخ 21 تشرين الأول / أكتوبر سنة 1994 وذكرت أن المحادثات سوف تغطي:

«النتائج العملية لإنهاء أعمال العنف ـ وبوضوح أكثر كيف ننزع الأسلحة والمتفجرات غير المشروعة من حياة الناس في إيرلندا الشمالية. ولا يمكن تأكيد السلام نهائياً حتى تقوم الميليشيات من كلا الجانبين بتسليم أسلحتها. إنها قضية صعبة لكن لا مفر منها. لذلك يتوجب علينا أن

ندرس الطريقة المثلى التي من خلالها يتم وضع البنادق والمتفجرات وسحبها. وهذه الأسلحة موجودة في الشمال والجنوب على جانبي الحدود. لهذا فإننا سوف نتشاور مع الحكومة الإيرلندية لتنسيق التعامل مع هذه القضية».

وعلى هذه الخلفية اختارت القيادة المؤقتة سبيل المفاوضات. وفي مرحلة لاحقة وفي محاولة منها لتبرير ثقتها في موضوع الأسلحة ادعى من يروجون الدعاية لها أننا قد أدخلنا كلمة «سحب الأسلحة» كشرط «جديد» بعد الإعلان عن وقف النار. وهذا كذب مفضوح. وبصورة لا تقل سخفاً عن سابقتها زعموا أن الحكومة البريطانية تطلب «استسلام» الجيش الجمهوري الإيرلندي. وقالوا إننا ارتكبنا خطأً كبيراً لعدم فهمنا «لسيكولوجية الجمهوريين» أو للتقليد الإيرلندي العريق الذي يقضي «بوضع الحربة في السقف القش» واعتزازهم بسلاحهم. فإذا كان الأمر كذلك فإن عدم فهمنا لهذه السيكولوجية يشاركنا فيه آخرون ومنهم ألبرت رينولدز وبصورة خاصة ديك سبرنغ الذي يستحيل أن يكون جاهلاً بعقلية الجمهوريين، والذي أدلى بتصريحات تعتبر الأكثر تشدداً بخصوص نزع السلاح. وقد حرصت أشد الحرص على عدم المطالبة باستسلامهم. بدلاً من ذلك، أخذت أعمل بالتعاون مع بادي ميهيو ومع رينولدز وديك سبرنغ في البحث عن طريقة تبدأ بها الميليشيات بالتخلي عن أسلحتها دون أن يسلموها لنا. وكان هذا الأمر في ذهني عندما اجتمعنا في مبنى Chequers في شهر تشرين الأول سنة 1994 وشكلنا مجموعة عمل لتطوير خطة مشتركة ترمي إلى سحب الأسلحة برئاسة السير جون كيلكوت Sir John Chilcot الأمين العام الدائم لوزارة شؤون إيرلندا الشمالية وتيم دالتون Tim Dalton الأمين العام الدائم لوزارة العدل الإيرلندية.

ثم طلع علينا جيري آدامز وآخرون بحجة ثالثة أكثر دهاء. قالوا إن السلام يتطلب «التجرد من الصفة العسكرية» أو «إخراج البندقية من السياسة

الإيرلندية». ووافقت على ذلك بكل قوة. وكان فراق بيني وبين آدامز عندما قال إن الأسلحة التي تحملها قوات الأمن، وهي أسلحة مشروعة، يجب أن تسحب منهم بصورة متوازية. إذ يستحيل معاملة الجيش والشرطة على قدم المساواة مع الإرهابيين، وهم لم يقدموا على أي عمل من أعمال التفجير، ولم يرتكبوا جرماً ولم يسببوا إصابة عجز لأحد. فكان موقفنا واضحاً وبسيطاً ومرناً في آن معاً. لست مستعداً للتفاوض حول معاملة قوات الأمن والميليشيات على قدم المساواة. لكنني على أتم الاستعداد لتخفيف الإجراءات الأمنية حالما يتبين لنا أنه ليس ثمة حاجة لها. وكنت أتطلّع لتلك اللحظة التي تعود فيها هيئة الشرطة RUC إلى وظيفتها المدنية العادية وسحب قوات الجيش من إيرلندا الشمالية ونقلها إلى مكان آخر يؤدون فيه واجباتهم. وقد أوضحت موقفي هذا عملياً بتخفيف الإجراءات الأمنية استجابة لوقف إطلاق النار، ومع استقرار السلام تخفيف دوريات الجيش تمهيداً لسحب القوات العسكرية. والإشارات التي أرسلناها دليلاً لحسن نيتنا لا تحتمل الفهم الخاطئ.

في الجولة الأولى من المحادثات الاستكشافية التي بدأت في التاسع من شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1994، أوضح المسؤولون البريطانيون للسين فين أن الاحتفاظ بالأسلحة غير المشروعة يشكل حاجزاً يحول دون مشاركتهم في المفاوضات السياسية. وتعهدوا بتقديم وثيقة حول آلية سحب السلاح. ورد مارتن ماك غينيس على ذلك بالمطالبة «بنزع الصفة العسكرية» ـ ويقصد بذلك سحب الجيش البريطاني من إيرلندا الشمالية ـ وإطلاق سراح السجناء من أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي دون إبطاء. وفي الاجتماع الثاني بتاريخ التاسع عشر من شهر كانون الأول / ديسمبر رفضت السين فين الدخول في مباحثات حول سحب الأسلحة، أو حتى استلام الوثيقة التي أعدتها الحكومة. واتخذ ماك غينيس الموقف التمثيلي المضحك حين قال إنه لا يمثل الجيش الجمهوري الإيرلندي وليس له سيطرة أو نفوذ على أفراده. وبينما كان «الأنصار» يشاركون

جدياً في حورٍ موازٍ، طالبت جماعة السين فين بالدخول في مفاوضات تضم كل الأحزاب ودون ضجيج أو صخب، وقالوا إنهم سيكونون أكثر واقعية في التعامل مع مشكلة الأسلحة في تلك المحادثات.

وفي هذه المرحلة الحاسمة قام جون بروتون بأول زيارة له إلى مقر الحكومة في شارع داوننغ ستريت منذ توليه منصب رئاسة الوزارة خلفاً لألبرت رينولدز. وكان ذا شخصية تختلف اختلافاً كبيراً عن شخصية ألبرت، لكنه لا يقل عنه التزاماً بالتوصل إلى تسوية لقضية إيرلندا الشمالية. وأعرب عن تأييده الكامل لعملية السلام وللمفاوضات الخاصة بسحب الأسلحة التي يتولى رئاستها كيلكوت ودالتون. وكان من الأهمية بمكان أن نحرز تقدماً في هذا الشأن، كما صرح بذلك للصحافة. وبعد اجتماعنا هذا تولد عندي يقين بأننا نستطيع معاً أن نسير بهذه العملية إلى الأمام.

ثم عقد اجتماعان آخران مع السين فين أحدهما في منتصف شهر كانون الثاني / يناير والآخر في مطلع شهر شباط / فبراير من سنة 1995. وسجلنا تقدماً في عدد من القضايا. ولكن عندما تطرقوا إلى موضوع الأسلحة كان ثمة إشارة غير مباشرة حول إمكانية استخدام السين فين لنفوذها لدى ميليشيات الجمهوريين بصورة إيجابية. ولكي يتفادوا احتمال جذبهم أبعد من ذلك، ماطلوا وقاموا بأعمال تحرف المحادثات عن مسارها. طالبوا برفع مستوى هذه الاجتماعات إلى مرتبة الوزراء، وأنذرونا بأن وقف النار قد ينهار، وهذا ما يتعارض مع التأكيدات الكثيرة من جانب الجمهوريين بأنه قرار كامل وناجز لوقف النار. وبتاريخ التاسع من شهر شباط / فبراير انسحبت جماعة السين فين من الاجتماع الخامس للحوار الاستكشافي متذرعين بوجود أجهزة تنصت في الغرفة المجاورة لقاعة الاجتماعات في مبنى Stormont. تم تفتيش الغرفة بحضورهم ولم يعثر أحد على شيء من هذا القبيل.

وبتاريخ 28 شباط / فبراير رفع كيلكوت ودالتون تقريرهما المشترك

الذي أوصى بضرورة البدء بعملية سحب الأسلحة، وأن تكون الخطوة الأولى سحب «كمية كبيرة من الأسلحة»، وأن يجري تشجيع ذلك بحصول تقدم موازٍ في مجالات أخرى مثل الإجراءات الأمنية وإطلاق سراح السجناء. لكن للأسف الشديد تعرضت هذه الخطوة البناءة في التقرير لانتكاسة، عندما نقل عن ديك سبرنغ قوله في واشنطن إن الإصرار على أن شيئاً لا يمكن أن يتحقق قبل سحب الأسلحة هو بمثابة «وصفة تفضي إلى الكارثة». وشككت كثيراً عندما نقل إليّ قول ديك سبرنغ ولم أصدق، فقوله هذا يتناقض مع موقفه الثابت سابقاً. ولكن الواقع أنه بمجرد أن ذكرت تعليقاته هذه حصل الدمار. حاول بروتون إصلاح ما أفسده سبرنغ فأعلن أنه يتوجب البحث عن وسيلة لسحب الأسلحة قبل الشروع في المحادثات السياسية، قائلاً: «لا يمكن أن نرى أيان بيزلي أو جيم مولينو يجلسان في محادثات مع جيري آدامز حتى تتم معالجة هذا الموضوع. وإن كان المرء ينتهج الطريق الديمقراطي فلن يحتاج أحد للسلاح. لقد بات السلاح اليوم شيئاً لا لزوم له. والسؤال الآن كيف يكون التعامل معه». وهذا كلام فيه من الوضوح ما يكفي. بيد أن زلة اللسان المزعومة من ديك سبرنغ أخذت تتكرر مراراً وكيفياً ورفعت الضغط عن سين فين والجيش الجمهوري الإيرلندي.

وعلى هذا النحو من رفع الضغط جاء الإعلان بتاريخ 9 آذار / مارس عن دعوة وجهها الرئيس كلنتون إلى جيري آدامز لحفل استقبال أقامه الرئيس بمناسبة عيد القديس باتريك St. Patrick's Day، وكذلك الإعلان عن رفع الحظر الأمريكي المفروض على جمع التبرعات لصالح القيادة المؤقتة. دعي إلى هذا الحفل أيضاً زعماء آخرون من شمال إيرلندا وجنوبها فيما رآه البيت الأبيض مساواة في التعامل مع الجميع. لكن الواقع ليس كذلك. فالدعوة الموجهة إلى جيري آدامز شجعت القيادة المؤقتة على تصليب موقفها بصورة متزايدة. وما يدعو للإحباط أن باتريك ميهيو كان في واشنطن قبل يومين من هذا الحفل ونقل

تأكيداته إلى البيت الأبيض بأن أي تنازل آخر يقدم إلى القيادة المؤقتة يجب أن يكون مشروطاً بالبحث الجاد في موضوع سحب الأسلحة، وقد أفسدت الدعوة الموجهة إلى آدامز كل هذه الأمور. لقد أعلن بادي صراحة وعلانية ما الذي نبغيه من الشروط التي صارت تعرف فيما بعد باسم «شروط واشنطن» وهي:

1 ـ الاستعداد من حيث المبدأ لنزع السلاح بصورة تصاعدية.

2 ـ تفاهم عملي مشترك للشكليات، أي ماذا سينجم فعلاً عن سحب الأسلحة.

3 ـ لكي يتم اختبار الترتيبات العملية وللبرهان على حسن النية تُسحب بعض الأسلحة كإجراء ملموس لبناء الثقة وكإشارة لبدء العملية.

تمت صياغة هذه الشروط بحرص شديد لتكون ضمن ما يمكن تسليمه إلى القيادة المؤقتة. وهذا يعني أن المطلوب منهم تسليم «بعض الأسلحة» ليبرهنوا عن التزامهم بعملية السلام قبل أن يشاركوا في المفاوضات السياسية على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى دون أي سلاح كان. وهو اقتراح معقول في جوهره يمثل، إن كان يمثل شيئاً، مرونة في موقف الحكومة، ولأنه كذلك هاجمه الاتحاديون الذين قالوا بأننا نذعن للجيش الجمهوري الإيرلندي.

أعقب دعوة البيت الأبيض مباحثات مع آدامز ذكر فيها للأميركيين أنه سوف «يبحث مسألة سحب الأسلحة بصورة جادة» إذا رفع مستوى المحادثات الاستكشافية إلى مرتبة الوزراء. وليس هذا بالشيء الجديد، بحسب ما رآه البيت الأبيض، إنما كان تكراراً لما قيل لنا سابقاً. وعلى أية حال، رُفع الحظر الأمريكي عن جمع التبرعات لصالح القيادة المؤقتة، في وقت كان فيه الجيش الجمهوري الإيرلندي في الأسواق يبتاع السلاح، وهذا ما أثار حفيظة الإيرلنديين الشماليين واستفز غضبهم. لقد نبهت الرئيس كلنتون في رسالة بعثت بها إليه بتاريخ العاشر من آذار / مارس إلى أنه بناء على السجل المعروف عن السين فين فإن القيادة المؤقتة سوف تضع التنازلات الأمريكية وتلعب بها ضد

الحكومة البريطانية ولا تقدم شيئاً بالمقابل. وهذا ما حصل فعلاً. بتاريخ الثالث عشر من آذار / مارس أنكرت السين فين الالتزام الذي ادعى البيت الأبيض الحصول عليه منها، ولم يعترف به آدامز. لقد خدعت جماعة السين فين الأمريكيين، الذين أدركوا ذلك فسارعوا لإصلاح الأمور، اتصل الرئيس كلنتون بي هاتفياً وبعث لي برسالة خطية أقسم من خلالها أنه سيطلب من آدامز الوفاء بالتزامه وسيواصل القول إن على السين فين أن تواجه السؤال الصعب بخصوص سحب الأسلحة، وأن تبدأ التباحث بشأنه الآن، وليس آجلاً.

ساورتني شكوك كثيرة حول قدرة القيادة المؤقتة على التحرك قدماً، فأردت اختبار التزامهم فاقترحنا استئناف الحوار الاستكشافي، ورفعنا مستوى الوفد إلى رتبة وزير الدولة مايكل أنكرام Michael Ancram وحددنا أساساً للحوار الشروط المعروفة بشروط واشنطن. وافق مارك غينيس خطياً على «مباحثات جادة وجوهرية وبنّاءة» لا يستبعد منها أي موضوع بما في ذلك سحب الأسلحة. وعندما قدم مايكل أنكرام اقتراحاً بجدول أعمال مفصل إلى السين فين ماطلوا وسوفوا وطلبوا إضافة بند جديد بخصوص «إزالة الوجود العسكري».

وحيث أن أمامي وعداً قطعته السين فين للبيت الأبيض ولم تفِ به قمت بزيارة إلى واشنطن في أوائل شهر نيسان / إبريل. وأثناء تناول الإفطار أبلغت نائب الرئيس آل غور Al Gore بمواصلة الميليشيات لاستخدامهم أساليب «الضرب العقابي» البربرية، وأخبرته بالتفسير الذي يفترضه زعيم السين فين ميتشل ماك لوخلين Mitchel McLanghlin لعبارة «إزالة الوجود العسكري، بحيث يقصد بذلك إعادة الجيش البريطاني إلى ثكناته تمهيداً لسحبه نهائياً من إيرلندا الشمالية. إن طلباً كهذا بأن لا يكون للقوات البريطانية مقر في جزء من بلادنا هو بحد ذاته تكتيك هدام. ومن جانبه أجرى آل غور، الذي لديه فهم جيد لقضية إيرلندا الشمالية، عن انزعاجه لطلب كهذا، وسألني كيف يصلحون

الأمور. عرضت له بعض النقاط، ولدى اجتماعي بالرئيس كلنتون في وقت لاحق من ذلك اليوم قبل بهذه النقاط كلها وتحدث في مؤتمر صحفي مشترك عقدناه قائلاً:

«لقد كنت شديد الوضوح عندما منحت تأشيرة الدخول إلى آدامز، وأذنت له بجمع التبرعات، مشيراً إلى أنه يجب أن يكون ثمة اتفاق ـ التزام ـ عن حسن نية من أجل البحث الجاد والسريع في موضوع سحب الأسلحة. وبدون تعامل جاد مع قضية سحب الأسلحة، لن يكون هناك حل لهذا الصراع. لذلك آمل أنه لا يوجد اختلاف في موقفينا حول هذا الشأن لأنني أعتقد أن رئيس الوزراء محق في هذا. يتعين علينا أن نعالج موضوع سحب الأسلحة وأنا أعلم أن هناك محاولة من جانب الحكومة للتعاون مع الميليشيات في كلا الجانبين في سبيل تحقيق هذا الهدف. وهذا في رأيي ما يتوجب فعله... يجب على الميليشيات من كلا الجانبين أن يتخلصوا من أسلحتهم نهائياً لكي لا يعود العنف إلى إيرلندا الشمالية».

كان كلامه هذا تأييداً مدوياً لموقفنا رغم أنه جاء متأخراً عما كنا نتمنى. ورغم ذلك انشغلت القيادة المؤقتة لشهر كامل بعد ذلك بمراسلات تدور حول أمور جدلية لفظية قبل أن يجتمعوا مع مايكل أنكرام في العاشر من شهر أيار / مايو. وقد فعل جون بروتون ما بوسعه لتقديم المساعدة. اقترح جولة مباحثات أخرى تكرس للتخطيط لعملية سحب الأسلحة، وأصر أن يشرع آدامز بالتباحث مع أنكرام حول سبل تحقيق ذلك.

كان أنكرام أول وزير بريطاني يجتمع مع القيادة المؤقتة بصورة علنية. وكان قد عقد قبل هذا أربعة اجتماعات مع «الأنصار Loyalists». ولم يتغير موقف تلك القيادة من سحب الأسلحة واستخدمت عبارة قالها ديك سبرنغ سابقاً حين وصف هذا العمل بأنه «وصفة تفضي إلى الكارثة»، وطالبت

بانسحاب الجيش البريطاني من إيرلندا الشمالية، وبتفكيك «هيئة الشرطة RUC»، وأكدت أن الجيش الجمهوري الإيرلندي لن يضع سلاحه في هذه المرحلة، حيث يتوجب حل هذه المشكلة في إطار التسوية عبر المفاوضات ـ وقد تبين بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ أنه وعد لم يتحقق. أما التقدم الوحيد، والبسيط، فقد كان قبول ماك غينيس بنسخة عن الوثيقة التي وضعتها الحكومة حول الشكليات. وعلى العموم كانت السين فين تماطل وتعرقل وتتجنب الدخول في محادثات حقيقية.

وبعد أن حققت هذه القيادة مبتغاها واجتمعت مع مايكل أنكرام طالبت بلقاء مع وزير شؤون إيرلندا الشمالية. وتوقعت الرفض من جانبنا لتستخدم هذا الرفض ذريعة لتعنتها ولكي نحول دون ذلك التقى باتريك ميهيو مع جيري آدامز على هامش مؤتمر استثماري عقد في واشنطن بتاريخ 24 أيار / مايو، وأكد له ضرورة إحراز تقدم ملموس في موضوع سحب الأسلحة قبل دخول سين فين في مفاوضات جوهرية. واستغل الرئيس كلنتون هذه المناسبة ووجه نداء إلى الميليشيات قائلاً: «اتخذوا الخطوة التالية وضعوا السلاح جانباً... سلِّموا الأسلحة».

ثم عقد اجتماع ثانٍ بين مارتن ماك غينيس وأنكرام في الخامس والعشرين من شهر أيار / مايو، لكنه لم يحرِّك ساكناً في موضوع سحب الأسلحة. ووجدنا أن التكتيك الذي اتبعته القيادة المؤقتة بعد اجتماعين عقدا منذ شهر شباط / فبراير، أو بالأحرى بعد ستة اجتماعات بصورة إجمالية هو تجنب الخوض في حوار استكشافي آخر، والتهرب من أسئلة تحرجهم حول الأسلحة أو حول مواصلتهم لأعمال العنف التي تطورت إلى «عمليات ضرب عقابي». من جهة أخرى، شارك «الأنصار» في اثنتي عشرة جولة من المحادثات كانت مباحثات مستفيضة حول سحب الأسلحة. غير أن القيادة المؤقتة التي لم تعمل على تلبية مطالبنا التي حددناها بدقة، قدمت طلباً جديداً حيث أصرَّت على

الدخول غير المشروط بمفاوضات سياسية كاملة، وتراجعت عن التكتيك القديم لها بالعودة إلى الإرهاب، كما ذكر آدامز في مقابلة أجراها مع صحيفة ديلي تلغراف Daily Telegraph.

استعرضت هذه الأوضاع مع جون بروتون في لقاء عقدناه على هامش مؤتمر القمة الأوروبية المنعقد في مدينة كان Cannes بتاريخ 27 حزيران / يونيو، وقررنا أنه في سبيل مساعدة القيادة المؤقتة للتغلب على مشكلة سحب الأسلحة التي لا تروق لهم، نستطيع البناء على فكرة اعتماد هيئة دولية كان قد عرضها أول مرة كين ماغينيز Ken Maginnis من حزب اتحاديي ألستر UUP. ولهذه الفكرة أهميتها البالغة ذلك أن المشاركة الدولية في هذا الصدد كانت حتى تلك اللحظة أمراً غير مقبول لهذا الحزب. وها هم الآن يقترحونه. وفوضنا كيلكون ودالتون اللذين يعملان بصبر دون كلل بتطوير مقترحات محددة بهذا الشأن. وبعيد اجتماعنا المنعقد في مدينة كان Cannes، اجتمع السفير الأمريكي في لندن الأدميرال ويليام كراو Admiral William Crowe، المعروف بصراحته في الكلام المباشر، مع آدامز وأعرب عن احتجاجه لرفض القيادة المؤقتة القيام بأي تحرك في قضية سحب الأسلحة ولتهديداتها بالعودة إلى أعمال العنف قائلاً له إن الرئيس كلنتون أقدم على مجازفة خطيرة و«أنتم لم تقدموا له شيئاً بالمقابل».

اشتد التوتر في شهري تموز / يوليو وآب / أغسطس وحتى موعد الذكرى السنوية الأولى لإعلان الجيش الجمهوري الإيرلندي وقف إطلاق النار في الحادي والثلاثين من آب / أغسطس. ظهرت ردود فعل غاضبة من جانب القوميين بخصوص توصية تقدمت بها في شهر تموز / يوليو هيئة مستقلة شبه قضائية هي «هيئة مراجعة أحكام السجن المؤبد Life Sentence Review Board» ذكرت أن جندياً بريطانياً، الجندي لي كليغ «Private Lee Clegg»، صدر بحقه حكم بالسجن المؤبد بتهمة قتل فتاة كاثوليكية عندما أطلق النار على سيارة اجتاحت حاجزاً بريطانياً على الطريق يجب أن يفرج عنه. استغلت القيادة

المؤقتة هذه المناسبة ونظمت مظاهرات تخلّلتها أعمال عنف، عندما قام المتظاهرون بتدمير الممتكات وحرق السيارات. وبعد أيام قليلة قامت ميليشيات الاتحاديين والأنصار بمسيرة احتجاج، وحصلت المواجهات بينهم وبين هيئة الشرطة RUC عرفت فيما بعد «بحصار درومكري Drumcree». وتحرَّك أيان بيزلي ليشد الاهتمام إليه ويسخن الأجواء وقال: «إن أحداث درومكري هي مسألة حياة أو موت... مسألة الخيار بين الحرية والعبودية».

بيد أننا واصلنا ضغطنا وجهودنا وسط هذه الأحداث لنقنع القيادة المؤقتة بضرورة التحرك قدماً. وأذنت بثلاثة اجتماعات وزارية مع السين فين محاولاً بذلك كسر الجمود الذي اكتنف عملية المفاوضات. ضم الاجتماع الثاني منها باتريك ميهيو ومايكل أنكرام وجيري آدامز ومارتن ماك غينيس وعقد على أرض تابعة للكنيسة في مدينة لندندري Londonderry بتاريخ 18 تموز / يوليو. كان اجتماعاً سرياً ثم عرف عنه الجميع فيما بعد وانتقده الاتحاديون بقوة. أظهر آدامز وماك غينيس خلاله شيئاً من التعقل فقد وجدا نفسيهما في زاوية ضيقة ويريدان منا المساعدة للخروج منها. وهنا أطلق بادي ميهيو مبادرة المسار المزدوج التي عمل عليها بالتعاون مع الإيرلنديين منذ اجتماع كان، وتقضي بالتحرك المتوازي في موضوع سحب الأسلحة والقضايا السياسية. أبدى آدامز اهتماماً بها لكنه أراد أن يعلقها على لقاء يتم بمستويات عالية لكافة الأحزاب ومن ضمنها السين فين. واتخذ موقفاً مماثلاً بعد ثلاثة أيام عندما التقى جون بروتون وديك سبرنغ وأظهر ميلاً نحو ما آلت إليه فكرة الهيئة الدولية التي طورناها اعتماداً على اقتراح ماغينيز. ووضع جون هيوم ثقله إلى جانب آدامز بخصوص الاجتماع ذي المستوى الأعلى للأحزاب واقترح أن تدعو الحكومة إلى محادثات تشارك فيها كافة الأحزاب في شهر أيلول / سبتمبر رغم علمه أن مثل هذا الاجتماع سيرفضه الاتحاديون. وبتاريخ السابع والعشرين من شهر تموز / يوليو وأثناء اجتماعه الثاني مع ميهيو وأنكرام تراجع آدامز عن كل شيء

قاله فيما يتعلق بمؤتمر يضم جميع الأحزاب، وهو يعرف أنه لن يحصل، ثم عارض فكرة الهيئة الدولية الخاصة بنزع الأسلحة، وهذا ما سبَّب لنا الإحباط وخيبة الأمل.

اعتقدت أن الجيش الجمهوري الإيرلندي قد أنذره بعدم قبول الاقتراح البريطاني الإيرلندي المشترك الذي يقضي بالبحث عن سبيل للدخول في موضوع سحب الأسلحة. ومع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لوقف إطلاق النار استغلت القيادة المؤقتة ضعف الموقف في دبلن وتهديداتها بانهيار وقف إطلاق النار، فانهالت الطلبات على لندن لتقدم التنازلات وتقوم بتهدئة الأوضاع (كما حسبت القيادة لذلك). استبق بادي ميهيو هذه الذكرى السنوية بأن أصدر قراراً يساوي فيه بين معدلات العفو عن أحكام السجن في إيرلندا الشمالية وبقية المناطق والأقاليم في المملكة المتحدة. ومرَّت الذكرى السنوية بهدوء ودون أن ينهار وقف إطلاق النار رغم الهواجس التي أحست بها حكومة دبلن.

لقد عقدت العزم على ألاَّ أدع معارضة القيادة المؤقتة لفكرة الهيئة الدولية تثني الحكومتين عما تحمله هذه الفكرة من وعود. فقد عملنا معاً بتعاون وثيق منذ لقاء مدينة كان Cannes على بناء عملية المسار المزدوج، نوازن التقدم على المسار السياسي مع فكرة الهيئة الدولية الخاصة بسحب الأسلحة. ثم برزت فكرة تجد القبول من جانب الاتحاديين وتقضي بأن توجد هيئة منتخبة تلعب دوراً في المفاوضات. وفي شهر تموز / يوليو أرسل باتريك ميهيو ملخصاً عن العملية ذات المسار المزدوج إلى ديك سبرنغ، باركه جون بروتون في اتصال هاتفي أجراه معي حيث حددنا السادس عشر من أيلول / سبتمبر موعداً لإطلاق هذه المبادرة من لندن.

وكالعادة كانت التفاصيل مليئة بمشاكل يصعب الخوض فيها. فكان الإيرلنديون يوضحون ويزيلون الصعاب عند كل خطوة يتخذونها مع القيادة المؤقتة، وعند كل خطوة كانت هذه القيادة تزيد الرهان. وبتاريخ 28 آب /

أغسطس ظن جون بروتون أنه أقنع السين فين فانضمت إلى الركب. وفي اليوم التالي مباشرة تراجعت الحكومة الإيرلندية على أثر حوار ساخن مع القيادة المؤقتة حين قدم جيري آدامز وجون هيوم سلسلة من المطالب لا يحمل أي منها أملاً بالقبول العام، بخصوص مؤتمر يضم كل الأحزاب يعقد في شهر أيلول / سبتمبر أو تشرين أول / أكتوبر، ومن أجل وضع تاريخ محدد للمفاوضات السياسية التي تشارك فيها جميع الأحزاب بمعزل عن أي تقدم يحصل في غضون ذلك، ومن أجل استبدال الهيئة الدولية المقترحة بمحكّم واحد يكون عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق السيناتور جورج ميتشل George Mitchell. ولم يحاولوا التمييز بين الأسلحة المشروعة التي بحوزة قوات الأمن والأسلحة غير المشروعة بيد الميليشيات. ولم تقدم القيادة المؤقتة أي تنازل ولم تقم بأي تحرك، حتى ولا أي تصور عنهما. كان هيوم وآدامز يريدان أن يجلس الاتحاديون للمفاوضات مع حركة إرهابية مدججة بالسلاح تهدد بصورة مبطنة بالعودة إلى العنف. وليس هذا بالعرض المغري، مما دعا بادي ميهيو للهزء به. محدثاً صوت استنشاق ينم عن ازدراء، وهذه علاقة تصدر دوماً من رجل عرف عنه أنه من أكثر الرجال تعقلاً ورصانة عندما يرى أن شخصاً ما يحاول التجرؤ عليه ليرى إلى أي مدى يستطيع المضي بسلوكه هذا. وكانوا حقيقة يفعلون ذلك.

في الأول من شهر أيلول / سبتمبر توصل المسؤولون العاملون في مكتبي إلى اتفاق مع رئيس وزراء إيرلندا حول إعلان بخصوص انعقاد مؤتمر القمة بعد خمسة أيام من تاريخه، إذ من المقرر أن تطلق في هذه القمة مبادرة «الهيئة الدولية الخاصة بسحب الأسلحة»، إضافة إلى تفاهم مشترك بضرورة إحراز تقدم ملموس في مجال الأسلحة غير المشروعة قبل الشروع في المحادثات التي تضم جميع الأحزاب. وعلى المسار السياسي اقترحت الحكومة إجراء لقاءات مع الأحزاب كل على حدة من أجل التحضير لمحادثات جميع الأحزاب.

وأعلنا هدفاً، دون أن يكون موعداً نهائياً، بأن تعقد هذه المحادثات قبل انتهاء سنة 1995 موضحين أن هذا يتوقف على تحقق الشروط اللازمة.

غير أن القيادة المؤقتة فعلت كل ما بوسعها لتعطيل هذا الاتفاق. إذ وصلتنا تقارير تفيد باستدعاء عدد من المسؤولين الإيرلنديين إلى اجتماع في بلفاست مع بعض زعماء القيادة المؤقتة، وأنهم تلقوا تهديدات في هذا الاجتماع بالعودة إلى العنف إذا سارت عملية محادثات المسار المزدوج قدماً. وقيل لنا إنهم سمعوا أيضاً عبارة «ستملأ الجثث الشوارع» وأنهم يتحملون مسؤولية ذلك. إنه ابتزاز هزّ حكومة إيرلندا. وحاول جون بروتون، الذي يعلق أهمية كبرى على حسن النية، الإمساك بالخيط. تبادلت معه عدداً من المحادثات الهاتفية التي اتسمت بالتأييد والمشاعر الطيبة. وبتاريخ الخامس من أيلول / سبتمبر أكد بروتون تمسكه بالاتفاق، إلاّ أن جون هيوم، الذي ازداد نفوذه لدى دبلن بسبب شعبيته المتزايدة في طول إيرلندا وعرضها، ألقى بثقله إلى جانب معارضة آدامز لاتفاقية المسار المزدوج. وهذا ما حطَّم أعصاب الحكومة الإيرلندية. فخرج بروتون متوتراً من اجتماع لمجلس الوزراء ساده اضطراب شديد ليوضح لي الوضع. تغيَّر الموقف الإيرلندي عدة مرات عصر ذلك اليوم حيث عمَّت الفوضى، وعمد عدد من المسؤولين الإيرلنديين إلى سحب النصوص المرسلة إلينا وبعثوا إلينا بنصوص مغايرة. ولم يكن أمامي خيار سوى أن أؤجل القمة المقرر انعقادها في اليوم التالي.

افترض معظم العالمين ببواطن الأمور أن عملية محادثات المسار المزدوج قد ماتت وانتهت. وبصورة خاصة بعد انتخاب دافيد ترمبل David Trimble زعيماً لحزب اتحاديي ألستر UUP بتاريخ 10 أيلول / سبتمبر وذلك بناء على برنامج عمل متشدد. لم أوافقهم الرأي ـ وستثبت الأيام أن ترمبل هذا يحمل لنا المفاجآت ـ فالفكرة أساساً سليمة، وهكذا كان رأي نظرائنا الإيرلنديين. وليس

أمامنا بديل لها. إنما تدخل هيوم وآدامز تسبب بإضاعة ثلاثة شهور هامة من عمر العملية السلمية.

قام الأمريكيون بأول محاولة لهم لإحياء هذه المبادرة في منتصف شهر أيلول / سبتمبر أثناء زيارة آدامز إلى واشنطن. والواقع أن إرجاء مؤتمر القمة قد أزعج البيت الأبيض، ذلك أن بيل كلنتون كان يعتزم القيام بزيارة إلى إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا قبل بدء حملته الانتخابية، لكن آدامز أفشل دبلوماسية موظفي البيت الأبيض وصلّب موقفه.

بعد ذلك التقى زعماء الاتحاد الأوروبي في مايوركا Majorca لقضاء عطلة نهاية الأسبوع، فأتيحت لي الفرصة للقاء خاص جداً مع جون بروتون في حدائق فندق Formentor Hotel الغناء. وأكد لي حرصه الذي لا يقل عن حرصي لإعادة إحياء المقترحات الخاصة بالمسار المزدوج ـ أي المقترحات الخاصة بالهيئة الدولية لنزع أسلحة الميليشيات والمحادثات السياسية ـ وقدم عدداً من المقترحات البناءة. جاءتنا المساعدة من جهة لم نتوقعها. فقد ألقى دافيد ترمبل أول خطاب سياسي له كزعيم لحزب اتحاديي ألستر حين كنا في مايوركا Majorca. وأدهشني ما جاء في خطابه، مثلما أدهش رئيس الوزراء الإيرلندي، لا سيما حين قدم اقتراحاً معتدلاً بخصوص الجمعية الوطنية المنتخبة، بحيث تكون ذات صلاحيات محدودة. فهذا اقتراح من شأنه أن يسهل التوصل إلى محادثات جميع الأحزاب.

وكانت المفاجأة الثانية لقائي المريح والبنّاء في رئاسة مجلس الوزراء بالمبنى رقم 10 مع أيان بيزلي الذي تقدم باقتراح آخر بخصوص الجمعية الوطنية المنتخبة التي تتولى عملية التفاوض، وأبدى استعداده للجلوس مع السين فين. غير أن جون هيوم رفض البحث في أي شكل من أشكال آلية منتخبة، واصفاً إياها بـ «الباب الخلفي لبرلمان ستورمونت Stormont» ومع ذلك وافق جون بروتون عبر حديث هاتفي على دراسة فكرة «الجمعية الوطنية Assembly»

وعرض الأمر على جيري آدامز ثم نقل إليّ أن هذا الأخير أبدى معارضة أقل من هيوم وأنه موافق على احتمال عقد مؤتمر تفاوضي عام محدد لفترة زمنية (ولم يوافق على مبدأ الانتخاب لهذا المؤتمر) وقد وجد تشجيعاً من دافيد ترمبل خلال حديث أجراه معه، حيث أن ترمبل قد خرق تقليداً اتبعه الاتحاديون مؤخراً وذهب بصورة علنية إلى دبلن ليلتقيه بتاريخ الثاني من تشرين الأول / أكتوبر.

لقد أثبت ترمبل أنه زعيم يتمتع بخبرة ومرونة فاقت توقعاتنا. وهو رجل حذر وفي بعض الأحيان يقسو في الكلام إلى درجة المشاكسة، أعلن معارضته الصريحة لإعلان داوننغ ستريت ولوثيقتي الإطار، ولم ترق له مواقف مولينو وإذعانه لنا في بحثنا عن تسوية. وكانت علاقته مع بادي ميهيو شائكة في معظم الأحيان، الأصوات تتعالى والأوراق تنثر بعيداً بقوة بينما كان دافيد يحاول إثبات رجولته وسيطرته. ومع ذلك عندما تولى زعامة الحزب خلفاً لجيم مولينو أظهر واقعية اتخاذ القرار أنه شخص براغماتي جديد على أتم الاستعداد للاستعانة بإعلان داوننغ ستريت ويقتطف فقرات منه ليؤكد حجة يقولها. وازدادت شهرته على المسرح السياسي. وظل على هذه الحال حتى ما بعد انتخابات سنة 1997 حين وطد تعاونه مع الحكومة الشمالية الجديدة ولو على حساب موقعه السياسي. وكان جديراً بالحفاوة التي لقيها حينذاك.

بغية توجيه المبحثات نحو هدفها عمدت وزارة شؤون إيرلندا الشمالية إلى إعادة رزم المقترحات الخاصة بالمحادثات ذات المسار المزدوج، ووضعتها في وثيقة مشاورات سميت وثيقة لبنات البناء Building - blocks paper، وكانت موضع نقاش اتسم بالتعقيد والتعرج طوال شهري تشرين الأول والثاني / أكتوبر ونوفمبر ليتم التوصل إلى نتيجة، كانت في جوهرها عوداً على بدء لما كانت عليه المفاوضات في شهر أيلول / سبتمبر.

كانت أولى تلك التعقيدات زيارة قام بها مستشار الأمن القومي الأمريكي

طوني ليك Tony Lack ومستشار شؤون إيرلندا الشمالية نانسي سودربرغ Nancy Soderberg، حيث نقل مراسل صحيفة Irish Times في واشنطن، وبصورة غير مفيدة للمباحثات أن هذين المستشارين يحملان مقترحات جديدة وأنهما «سوف يعملان على إعادة الأشخاص إلى صوابهم». وهذا هدف جدير بالمحاولة، إنما المقترحات التي حملاها (والتي قدمت بشكل مسبق إلى آدامز عبر هيوم) تسببت في فوضى وإرباك كبيرين. وقد رفض آدامز وماك غينيس المجيء إلى لندن للقائهما. فبدأ البيت الأبيض يشعر بالمعاناة التي نواجهها يومياً. ثم طلع علينا هيوم بإحباط جديد من خلال تقديمه، وبالتوازن مع ماك غينيس، بياناً مضاداً كانت واشنطن ودبلن قد نصحتاه بعدم طرحه. ذلك أن من شأن هذا البيان أن يجعل الهيئة عاجزة عن القيام بأي عمل، كما يهدف إلى توجيه إنذار نهائي بخصوص محادثات جميع الأحزاب بحيث يجعلها تفقد كل أمل لها بالانطلاق، كما أشار إلى ذلك بروتون في حديثه معي. وبينما كان بعض أعضاء السين فين يظهرون اهتماماً غير معلن بالهيئة المنتخبة ظل جون هيوم على موقفه العنيد في معارضته لهذه الهيئة.

ثم حدث أمر مفاجئ آخر في أوائل شهر تشرين الثاني / نوفمبر. على أثر لقاء مايكل أنكرام اتسم بالمجابهة وحدّة النقاش فقد أبلغت السين فين الصحافة، أن الحكومة البريطانية لا تزال تصر على استسلامهم. فنشرت وزارة شؤون إيرلندا الشمالية وثيقة «لبنات البناء» في محاولة منها لكشف زيف وكذب ادعاءات السين فين هذه. وهذا ما أفزع جون بروتون الذي أرسل لي مقترحات بديلة حين كنا في القدس نشارك في تشييع اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل المقتول اغتيالاً. ثم كان عليّ أن أغادر إلى نيوزيلندا لحضور مؤتمر دول الكومنولث. وهناك استلمت رسالة جون. كان هو أيضاً يتعرض لضغط من شركائه في الائتلاف الحكومي، ومن جون هيوم في الوقت نفسه، بهدف أن تتخذ حكومته موقفاً أكثر عدائية نحو الأفكار التي طرحناها. ولم يعر أذناً صاغية

للنداءات الأمريكية، وأطلق العنان لما بداخله من غضب وألقى خطاباً غير معهود، وهاجم الحكومات البريطانية السابقة والحالية وعزف نغمة مقبولة لدى مستمعيه من القوميين. أثار خطابه هذا الصحافة التي أشارت إليه بعناوين تدل على أزمة. فإذا أريد للمحادثات ذات المسار المزدوج أن تنجح، فينبغي على الحكومة الإيرلندية أن تفرض سيطرتها على القيادة المؤقتة وتتجاهل اعتراضاتها. وقد أدركت ما يرمي إليه جون بروتون في خطابه. كان يريد أن يرى تأييداً قوياً له وأن يظهر تعاطفاً مع عقيدة القوميين المقدسة. وحزنت لأنني كنت في نيوزيلندا بعيداً عما يجري هنا وغير قادر على مساعدته.

أما آخر المشاكل فقد تمثلت بالصياغة الدقيقة للبيان. بعثت بمسودة هذا البيان إلى جون بروتون بتاريخ 17 تشرين الثاني / نوفمبر وأجرينا محادثات مكثفة خلال الأيام الأحد عشر التالية، جرى التركيز فيها على مرجعية «الهيئة الدولية» الخاصة بسحب الأسلحة، وعلى الطريقة الواجب اعتمادها في التعبير عن مقتضيات التقدم في مسألة الأسلحة قبل دخول الميليشيات في المفاوضات السياسية.

لم تكن المحادثات بين لندن ودبلن ترقى إلى مستوى المفاوضات، بل المفاوضات كانت فيما بين الشركاء داخل الائتلاف الحكومي الإيرلندي. كان جون بروتون عازماً على إطلاق المبادرة قبل زيارة الرئيس كلنتون المرتقبة. ولم يكن نائبه ديك سبرنغ، زعيم حزب العمال، مستعداً للقبول بأي حل وسط. وقد أدّى هذا التوتر المتصاعد في دبلن إلى حدوث أمور غريبة الشكل. في لحظة معينة جاء أحد مساعدي رئيس الوزراء الإيرلندي إلى لندن، وتوصلنا معه إلى اتفاق حول معظم النقاط العالقة، وفي اليوم التالي حضر إلينا عدد كبير من المسؤولين الإيرلنديين من وزارات مختلفة في مطاردة ساخنة ليفسدوا كل ما تم الاتفاق عليه.

وفي صباح يوم 29 تشرين الثاني / نوفمبر كان المقرر أن تحط طائرة

الرئيس كلنتون على أرض المطار، اتصل بي جون بروتون هاتفياً في الساعة الثامنة من صباح يوم 28 تشرين الثاني / نوفمبر يريد إنجاز الاتفاق. لم أنزعج من التوقيت. فمعالجة هذا الأمر أكثر أهمية من ذلك. كان جون في عجلة من أمره، وأبلغ الصحف أنه سيجتمع بي في الساعة العاشرة ليلاً. وعلم المكتب الصحفي لدي أن طائرته تستعد للإقلاع من مطار دبلن. كان يريد هذا الاتفاق قبل وصول العم سام، أضف إلى ذلك أنه بعد تجربته المريرة في شهر أيلول / سبتمبر، رأى أن عليه أن يتحرك بسرعة ليحول دون أن يقوم أحد بنسف الاتفاقية ثانية.

وافق على جميع النقاط التي تهمني قبل أن يستقل طائرته. وبعد ساعتين اجتمعنا في المبنى رقم 10 بشارع داوننغ ستريت، وكان الصحفيون ينتظرون في صالة الطعام الرسمية بالطابق العلوي التي أعدت لهم على عجل. لكن هذه ليست نهاية القضية. كان ديك سبرنغ قد وصل إلى لندن في الوقت نفسه قادماً من إسبانيا. فطلب رئيس الوزراء الإيرلندي ونائبه أن نخصص لهما غرفة يجتمعان فيها. وهكذا جلست وبادي ميهيو ننتظر في قاعة الاجتماعات بالطابق الأرضي، وكنت بين الفينة والأخرى أرسل الرسل إليهما لأرى إن كانا على استعداد للاجتماع بنا. وحانت المواعيد وانقضت، ولم يكن بوسعنا أن نجعل الصحفيين ينتظرون إلى ما لا نهاية، وعاد الرسل إلينا وتعابير الوجوه تنم عن غضب، يحملون إلينا طلبات بالانتظار بضع دقائق أخرى.

وأخيراً جاء الوفد الإيرلندي إلى قاعة الاجتماعات، وليس ثمة ما يوحي بأجواء احتفالية في هذه القاعة التي شهدت قبل سنتين توقيع إعلان داوننغ ستريت بحضور الأشخاص أنفسهم ما عدا ألبرت رينولدز الذي حل محله جون بروتون. كان جون متوتراً، مطبقاً فمه غير ميّال للكلام. وكانت نظرات ديك سبرنغ تشع غضباً. جلس جون بروتون إلى جانبي بينما دار ديك سبرنغ حول طاولة الاجتماعات الطويلة قبل أن يختار لنفسه مكاناً يجلس فيه وحيداً قبالة

رئيسي الوزراء اللذين أحاط بهما دوغلاس هيرد وبادي ميهيو، بينما تحلق كبار المسؤولين البريطانيين والإيرلنديين على جانبي الطاولة كما يقف جمهور من النظارة في الشارع يشاهد نزالاً بين رجلين.

وشرع ديك سبرنغ الغاضب بتوجيه أسئلته إليّ حول النص. لم يوافق على موقفنا من قضية سحب الأسلحة (رغم أن هذا كان موقفه في البداية). وقال إن الخلافات بين لندن ودبلن قد تؤدي إلى كارثة. وفي الوقت نفسه كانت المصاعب السياسية التي يعانيها جون بروتون غير خافية على أحد. والحكومة هي في واقع الأمر ائتلاف حتى لو كانت مؤلفة من حزب واحد. لكن معاناة جون بروتون أظهرت الجانب السيء للائتلاف. لا سيما وأن ديك سبرنغ الذي يتزعم حزب أقلية وبحجم متواضع، وقد أسقط الحكومة السابقة دون انتخابات لمجرَّد أنه حوَّل ولاءه. كان في ذلك المساء وكأنه سيفعل الشيء نفسه مع الحكومة الحالية.

وبينما كانت عقارب الساعة تقترب من منتصف الليل (وطائرة بيل كلنتون في الجو تقترب من لندن) أذعنا الإعلان أنا وبروتون من صالة الطعام الرسمية في المبنى رقم 10 بشارع داوننغ ستريت. قدم بروتون أداء اتسم بالجرأة والشجاعة. لم يتظاهر بقوله إن الهيئة الدولية تتمتع بذات المرجعية التي أرادها، لكنه أعلن التزاماً صادقاً بمبادرة تجعل القيادة المؤقتة تتحرك قدماً نحو نزع الأسلحة بمساعدة جورج ميتشل، ويكون من شأنها أن تجعل جميع الأحزاب (الاتحاديين والقوميين والجمهوريين) تقبل بفكرة الشروع في محادثات فيما بينهم. وطلبنا إلى الهيئة الدولية برئاسة ميتشل أن ترفع تقريرها قبل منتصف شهر كانون الثاني / يناير سنة 1996، وأعلنا «هدفنا الثابت» لتحقيق محادثات جميع الأحزاب قبل نهاية شهر شباط / فبراير.

توقعت أن أسمع حججاً عنيفة بخصوص عضوية تلك الهيئة الدولية المكونة من ثلاثة أعضاء، لكن تبين لي أن هذا هو الجانب السهل من

المفاوضات. كان اتفاقنا مع الإيرلنديين أن تكون هذه الهيئة برئاسة جورج ميتشل. لكن الاتحاديين لم ترق لهم فكرة ضلوع أشخاص خارجيين في قضية إيرلندا الشمالية. وكانوا لا يثقون بإدارة الرئيس كلنتون التي كانوا يعتقدون أنها تخضع لضغط من اللوبي الإيرلندي داخل الحزب الديمقراطي. غير أن جورج ميتشل قد بدأ يستميلهم إلى جانبه بصفته المستشار الرئاسي الخاص لمبادرات اقتصادية في إيرلندا، وهكذا أسكتت جميع الشكاوى التي أثيرت حول تعيينه.

كان جورج ميتشل رجلاً يتحلّى بالصبر وعذوبة الكلام وهدوئه، يتمتع باحترام الجميع في مجلس الشيوخ الأمريكي. وهو الرجل المناسب في المكان المناسب والمؤهل لإقناع القيادة المؤقتة بالإقلاع نهائياً عن العنف والالتزام بالعملية الديمقراطية. زعم الجيش الجمهوري الإيرلندي أن تقديمهم التنازلات لنا يعني «الاستسلام»، لكنهم لا يستطيعون أن يقولوا هذا لجورج ميتشل. أضف إلى ذلك أن مشاركته في هذه العملية ستكون بمثابة رسالة إلى من يدافعون عنهم في أمريكا بأن اتفاقاً عادلاً سوف يرى النور. وعندما أشركته الحكومتان في هذه العملية لمدة ستة أسابيع، كنا نعتقد أنه سيضطلع بدور جيد في المرحلة القادمة، مرحلة التحكيم في بدء سحب الأسلحة. ولم أدرِ إن كان هو، أو زميله الكندي الجنرال جون دو شاستيلين General John de Chastelain، قد شعرا أن هذه المهمة ستكون بداية لعمل جديد لهما سيواصلان العمل به بعد أربع سنوات. لقد أظهرا قدرة تدعو للإعجاب في تذكر الأشياء. انضم الجنرال جون دو شاستيلين للعمل معنا كخبير عسكري. تلقى علومه في بريطانيا قبل أن ينتقل مع أبويه للعيش في كندا حيث ارتقى في المناصب حتى مرتبة رئيس هيئة أركان الدفاع. وله سجل أعمال جيد يضاهي جورج ميتشل. أما العضو الثالث في تلك الهيئة فهو هاري هولكري Harri Holkeri رئيس وزراء فنلندا السابق، الذي يتمتع بخلفية محايدة.

بعد تسع ساعات من وداعي لرئيس وزراء إيرلندا عند باب المبنى رقم 10

رحبت باستقبال بيل كلينتون وزوجته هيلاري في كنيسة ويستمنستر. لقد كانت رغبة الرئيس، وكذلك رغبتي، أن تكون هذه الزيارة تعبيراً عن التأييد القوي لعملية السلام، وأن تتيح مبادرة المحادثات ذات المسار المزدوج الفرصة للانتقال إلى محادثات جميع الأحزاب. وقد عملت وزارة شؤون إيرلندا بكل جد واجتهاد لتضمن التوازن في برنامج زيارة الرئيس إلى إيرلندا الشمالية، بحيث لا تدع مجالاً لتفسيرات خاطئة أو أن يقال إنه يحابي جانباً على حساب جانب آخر من ذلك المجتمع.

وخلال زيارته إلى بريطانيا وإيرلندا التي امتدت لثلاثة أيام لم يضع بيل كلنتون قدماً في غير موضعها. أتى إلينا في أعقاب معركة حامية حول الموازنة في بلاده، لذلك لم يذق طعم النوم في ليلته تلك. وبعد مراسم مختصرة في كنيسة ويستمنستر، ومصافحات باليد مع جموع المستقبلين الذين اصطفوا على طول الممرات لمسافة ربع ميل وهو في طريقه إلى المبنى رقم 10، اصطحبته منفرداً إلى قاعة الاجتماعات. استعنت بمعلومات احتفظت بها لنفسي خوفاً من التسرب، وقدمت له إيجازاً عن الاستعدادات النشطة من جانب الجيش الجمهوري الإيرلندي للعودة للعمليات الإرهابية، وعن مواصلة هذا الجيش لأعمال العنف والترهيب داخل الجماعات الكاثوليكية في الشمال. وقد صدم لما علم أن القيادة المؤقتة نفذت نحو 148 هجوماً عقابياً مختلفاً منذ إعلان وقف إطلاق النار سنة 1994، بينما نفذ «الأنصار» خمسة وسبعين هجوماً.

وأثناء زيارته لإيرلندا الشمالية في اليوم التالي لوصوله أطلق رسالة قوية حث فيها كافة الأحزاب على اقتناص فرصة مبادرة المسار المزدوج، وشجب أعمال الضرب العقابي، وكان في منتهى الصراحة بخصوص الإرهاب حين قال: «يجب عليكم أن تقفوا بقوة وحزم ضد الإرهاب. يجب عليكم أن تقولوا «لا» لأولئك الذين لا يزالون يستخدمون العنف وسيلة لتحقيق مآرب سياسية ـ أنتم الماضي، وقد ولّى عهدكم». كان قوله هذا قوياً أحسن تسديده للهدف.

وكان رد الجيش الجمهوري الإيرلندي الذي جاء بعد أسبوع لطمة في الوجه، حين قالوا: «ليس ثمة جدال بشأن تلبية الجيش الجمهوري الإيرلندي لذلك المطلب السخيف الخاص بأن يسلم الجيش الجمهوري الإيرلندي أسلحته، سواء كان ذلك من الباب الأمامي أو من الباب الخلفي».

قمت بزيارتي الثالثة عشرة إلى إيرلندا الشمالية بصفتي رئيساً لمجلس الوزراء قبل عيد الميلاد. كانت زوجتي نورما تصحبني، وكانت البداية زيارة إلى معقل البروتستانت في باليمينا Ballymena حيث وجدت حرارة الاستقبال من أيان بيزلي وزوجته وحشد كبير من أبناء دائرته الانتخابية الذين وقفوا تحت المطر والثلج ينتظرون قدومنا. وبعد قداس وأغاني الميلاد، وزيارة إلى مدينة داونباتريك Downpatrik ذات الأغلبية من القوميين، اتجهنا بالطائرة جنوباً نحو دبلن. كنت أصبو إلى لقاء خالٍ من الهموم مع جون بروتون وعائلته بعد تلك المفاوضات المتوترة حول محادثات المسار المزدوج، وفي الوقت نفسه أظهر له تأييدي الكامل. أجرينا جولة محادثات قصيرة واستمتعنا بعشاء شهي امتد لوقت طويل تبعته زيارة خاطفة لإحدى الحانات المزدحمة ونحن في طريقنا إلى الصالة الوطنية للموسيقى، حيث أدركنا النصف الثاني من أوبرا Massiah لهاندل Handel. عند دخولنا الصالة، استقبلنا الحضور بالتصفيق الحاد، وعند انتهاء الأوبرا صفق لنا الجمهور ومعهم الممثلون تصفيقاً لا يقل عنه حماسة وصفقوا لنا ونحن خارجون إلى الردهة. وكما حصل في مدينة Newry في السنة السابقة كانت حرارة الاستقبال واللقاء مع الشعب الإيرلندي شيئاً باعثاً على السرور ورفع المعنويات، لا سيما وأن رؤساء الوزارات البريطانيين لا يتوقعون استقبالاً حاراً في باليمينا Ballymina أو في دبلن، فما بالك أن مثل هذا الاستقبال يحصل في كلتا المدينتين وفي يوم واحد؟

لكن مرونة العملية السلمية امتدت حتى نهايتها مع حلول سنة 1996. مضى ستة عشر شهراً منذ إعلان وقف إطلاق النار بالرغم مما تخللها من أعمال

عنف أودت بحياة تسعة أشخاص سنة 1995 نسبت إلى جماعة تسمي نفسها «أصحاب المتاعب Troubles»، مقارنة مع إحدى وستين وفاة في العام الذي سبقه وأربعاً وثمانين وفاة سنة 1993. كان أمامنا الشروع في المحادثات الشاملة لجميع الأحزاب التي حدد لها هدف نهاية شهر شباط / فبراير، وليس أمامنا ما يشير إلى إمكانية وصولنا لهذا الهدف. الاتحاديون غير مستعدين للمشاركة في المفاوضات السياسية مع السين فين إذا لم يحصل تقدم في قضية سحب الأسلحة غير المشروعة.

والقيادة المؤقتة صلَّبت موقفها. أما فيما يتعلق بالجيش الجمهوري الإيرلندي، فإن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقدموه بمثابة تنازل هو التوقف عن قتل الأشخاص لبرهة من الزمن. ولم يسجلوا أي تحرك للأمام في المجالات الأخرى منذ إعلان وقف إطلاق النار، إنما استغلوا الفرص التي أتاحها وقف النار لتجنيد المتطوعين وتدريبهم واستطلاع الأهداف، يقيسون مسافات مواقع مدافع الهاون حول مطار Aldergrove قرب بلفاست والجلوس بصفاقة خارج ثكنات الجيش يقيسون توقيت حركة البوابات الكهربائية. كنا نعلم أن هؤلاء المتشددين يأخذون استراحة. لهذا كان تحديد موعد لبدء محادثات جميع الأحزاب محفوفاً بالمخاطر، ذلك أن هذا التاريخ قد يكون هدفاً لاستئناف أعمال التفجير. وكما علمنا لاحقاً، كانت إحدى جماعات الجيش الجمهوري الإيرلندي غير مستعدة للانتظار حتى ذلك التاريخ، بل كانت تعد نفسها لانتهاك وقف إطلاق النار.

رفع جورج ميتشل تقريره بخصوص الهيئة الدولية بتاريخ 24 كانون الثاني / يناير. وقد لحظ التقرير «تأييداً يكاد يكون عالمياً. . . لنزع السلاح الكلي والخاضع للتحقق من جميع منظمات الميليشيات»، وأن نزع الأسلحة هذا «يجب أن يستمر في كونه الهدف الرئيسي». ثم استطرد التقرير خارج الإطار، وذكر أن الهيئة تطالب بستة شروط تلتزم بها جميع الأطراف المشاركة في

المفاوضات، من ضمنها «نزع السلاح كاملاً من جميع منظمات الميليشيات»، واستخدام الوسائل السلمية وحدها دون غيرها، ووضع حد لأعمال القتل أو الضرب «العقابي». وهذا موقف ثابت، رغم أنه إعادة صياغة لمبدأ الموافقة والتوافق المذكور في إعلان داوننغ ستريت، وذلك في محاولة لإبقاء القيادة المؤقتة ضمن السرب.

وبخصوص موقف الميليشيات، حدد السيناتور ميتشل «التزاماً واضحاً للعمل بشكل بنّاء لإنجاز نزع السلاح الكامل والقابل للتحقق باعتبار ذلك جزءاً من عملية المفاوضات الشاملة لجميع الأحزاب». وكانت هذه العبارة الأكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بموقف الجيش الجمهوري الإيرلندي، وبدت أساساً للتحرك إلى الأمام. وكانت تقييماً كريماً لا سيما وأن القيادة المؤقتة لم تقدم دليلاً واحداً على مثل هذا الالتزام ـ ولم يكن التزاماً عليهم الوفاء به عندما بدأت مفاوضات جميع الأحزاب سنة 1998 ـ وقد أوضح ميتشل في وقت لاحق أنه قد توسع في تلك النقطة إلى حدود بعيدة لأسباب تكتيكية، لكنه في داخل نفسه راودته شكوك بأن الجيش الجمهوري الإيرلندي كان على وشك انتهاك وقف النار. ولم تكن تلك المرة الأولى ولا الأخيرة التي تتطلب فيها عملية السلام تفسيراً ذكياً للحقائق.

وانتهى ميتشل في تقريره إلى «أن منظمات الميليشيات لن تقوم بتسليم أسلحتها قبل مفاوضات جميع الأحزاب». لذلك، توصي الهيئة بأن تنضم الأطراف إلى المبادئ الستة، وأن تقوم الميليشيات بنزع بعض الأسلحة أثناء المفاوضات، وذلك كحل وسط. وفي معرض إشارته إلى البيان الخاص بالمسار المزدوج والهيئة المنتخبة، ذكر ميتشل «أن العملية القائمة على الانتخاب قد تسهم في بناء الثقة».

كان تقرير ميتشل محاولة متوازنة ومعقولة في سبيل إيجاد طريق للخروج من الأزمة. وقد قبلت بتوصياته من خلال بيان تلوته في مجلس العموم. لكنه

لم يقدم الحلول لجميع مشاكلنا. وكما لاحظت، لم يقل ميتشل إن الجيش الجمهوري الإيرلندي وغيره من الميليشيات «لا يستطيعون» البدء بالتخلص من أسلحتهم، بل قال «لن يبدأوا». وبموجب هذه الشروط ـ ولسبب معقول ـ لن يدخل الاتحاديون في محادثات معهم. فالطريقة الوحيدة التي من خلالها يمكن أن نجعل الأحزاب كلها تلتقي معاً هي الهيئة المنتخبة. والاتحاديون مستعدون للقبول بها، هذا بالإضافة إلى أن ناطقاً رسمياً واحداً على الأقل للسين فين هو ميتشل ماك لوخلين Mitchel McLaughlin قد وعد بأن منظمته «سوف تدرس جدياً» موضوع المشاركة. لكن جون هيوم لن يتراجع عن موقفه المعارض «مما أثار حفيظة نائب زعيم حزب اتحاديي ألستر UUP جون تايلور John Taylor فوصفه بأنه «العقبة في وجه عملية السلام وليس الشخص الذي يشجعها على طول الطريق». ومثل هذه المناوشات الكلامية بين شخصيات قيادية من الاتحاديين والجمهوريين أدخلت شيئاً من الحيوية في عملية السلام، لكنها لم تغير شيئاً في وجهة نظر هيوم.

وفي مجلس العموم شن هيوم هجوماً عنيفاً على اقتراح الهيئة المنتخبة. واتهم الحكومة بتأييد هذا الاقتراح في «محاولة منها لكسب الأصوات لتبقى في السلطة». دهشت لما قاله، فهو يعلم جيداً أن الحكومة، رغم أغلبيتها المتناقصة، لم تفكر يوماً بمقايضة عملية السلام بأصوات انتخابية. وكنا في كثير من الأحيان نختلف مع الاتحاديين الذين حجبوا تأييدهم عنا في مناسبات استدعت تصويتاً حاسماً. إنه لمن المؤسف حقاً أن أرى جون هيوم الذي أعطى الكثير لصالح إيرلندا الشمالية يتخذ هذا الموقف السلبي ودونما تفسير منطقي لمعارضته لفكرة الانتخاب، ولم أجد ما يبرر موقفه سوى الافتراض أنه لم يتخلص بعد من ندوب خلفتها جراح ما حصل في ستورمونت Stormont.

وأمام رفض القيادة المؤقتة مجرد التفكير بوضع البنادق والقنابل جانباً، ورفض الاتحاديين التفاوض حتى تبدأ الموافقة بالتخلص من السلاح بدت

العملية القائمة على الانتخاب الطريقة الوحيدة المجدية للتحرك قدماً. وكانت هي الخيار الذي ناقشناه مع دبلن منذ شهور كثيرة، وهو الخيار الذي أبدى رئيس الوزراء الإيرلندي اهتماماً به. ثم تبين أن أشد الخصوم له هو ديك سبرنغ الذي هاجَم الحكومة البريطانية وخاض حرباً كلامية مع رجال السياسة في إيرلندا الشمالية. وهاجمه جون تايلور واصفاً إياه بأنه «السياسي الذي يحتقره الجميع في إيرلندا الشمالية». لكن هذا التراشق بالكلمات لا يشجع على المشاورات. حتى زعيم حزب التحالف Alliance المعتدل جون آلدردايس John Alderdice علّق على ذلك بقوله: «إن ديك سبرنغ غير مستعد للإصغاء إلى الاتحاديين.

ورغم ذلك كله، فقد اقترح ديك سبرنغ أثناء اجتماعه مع باتريك ميهيو بتاريخ السابع من شهر شباط / فبراير بأن تؤسس لمحادثات أسماها «محادثات تقارب Proximity talks تشمل كل الأحزاب، وبحيث تتفق على أسس المفاوضات الدستورية ووضع جدول زمني لها. وكان اقتراحه هذا بديلاً لعملية تقريب الأحزاب إلى بعضها البعض من خلال هيئة منتخبة، وفي هذه الأثناء لم يتبق للتاريخ الهدف المحدد للمحادثات الشاملة لجميع الأحزاب سوى ثلاثة أسابيع.

وبعد يومين اثنين وقع أسوأ ما كنت أخشاه. خلال فترة السبعة عشر شهراً التي صمد فيها وقف إطلاق النار، كانت تردني تقارير استخباراتية من جميع المصادر السرية وغير السرية تفيد بأن قسماً كبيراً من حركة القيادة المؤقتة قد انشق عن الاستراتيجية «غير المسلّحة» لآدامز. إذ رأى هؤلاء المنشقون أن وقف إطلاق النار ليس سوى تكتيك، وبعض الفصائل داخل الجيش الجمهوري الإيرلندي غير الراغبة في الاشتراك بالمفاوضات السلمية التي كنا نسعى إليها، كانت تعد نفسها لتجديد حملتها. فالسلام يشكل تهديداً لأولئك الذين يرون قوتهم في العنف وترهيب الآخرين والذين لا يبرعون إلاّ في القتل والتمثيل بالجثث.

كنت في دائرتي الانتخابية مساء يوم الجمعة التاسع من شباط / فبراير عندما قيل لي إن الجيش الجمهوري الإيرلندي أعلن انتهاء وقف إطلاق النار، مشيراً في إعلانه إلى «إن المسؤولية الكاملة عن الإخفاق الحاصل حتى الآن في عملية السلام الإيرلندية تقع على جون ميجر وحكومته». وبعد ساعة واحدة انفجرت سيارة شاحنة محمّلة بعبوات ناسفة في رصيف Canary Wharf في حوض Docklands بلندن وكانت حصيلة الانفجار مصرع اثنين وجرح أكثر من مئة.

وأخذت أفكر بكل تلك الآمال التي علقها شعب إيرلندا الشمالية على عملية السلام، وشعرت بقلبي يسقط من بين ضلوعي. فالأغلبية العظمى من هذا الشعب، جمهوريين كانوا أم اتحاديين، يريدون مستقبلاً يخلو من أعمال العنف. وها هي القيادة المؤقتة الآن تعود لأعمال التفجير والكذب في أقوالها. ومرة أخرى تعود أعمال قتل الأبرياء والتمثيل بالجثث في سبيل حملة سياسية يقوم بها رجال أشرار. وفي تلك اللحظة من ذلك المساء شعرت بأنني لا حول لي ولا قوة، إذ يبدو أن سياسة العقل والحكمة قد وُضعت جانباً.

وحاولت القيادة المؤقتة وفق طريقتهم التقليدية المعتادة أن تلقي بمسؤولية عملهم الإجرامي على الحكومة البريطانية حين صرح ناطق باسم الجيش الإيرلندي قائلاً: «لقد قدمت قيادة الجيش الجمهوري الإيرلندي وقفاً كاملاً للعمليات العسكرية على أساس من التفاهم المشترك الواضح والخالي من أي غموض بأن مفاوضات شاملة سوف تبدأ سريعاً بغية تحقيق اتفاق سياسي وتسوية سلمية... وقد نكث جون ميجر بهذه الالتزامات». كما وجهوا أصابع الاتهام إلى جون بروتون حين قالوا إنه «يعرف الأساس الذي بموجبه اتفقنا على الوقف الكامل للأعمال العسكرية في شهر آب / أغسطس سنة 1994. لقد كان تفاهماً يقوم على تقديم شيء مقابل شيء ويقضي بأن تبدأ محادثات جميع الأحزاب سريعاً... وهذا ما كان واضحاً لدى رئيس الوزراء السابق، والذي

نقله إلى جون بروتون عندما تسلّم مقاليد رئاسة الوزارة». وقد أنكر كل من بروتون ورينولدز وجود أي اتفاق من هذا القبيل. وبالتأكيد لم أكن طرفاً في أي اتفاق. وهذا الكلام ليس سوى محاولة ضعيفة لتبرير جاء متأخراً يقوم به الجيش الجمهوري الإيرلندي، ويتأكد ضعف هذه المحاولة إزاء حقيقة ثابتة مفادها أن الحكومتين البريطانية والإيرلندية كانتا تعملان بشكل مكثف لإطلاق محادثات جميع الأحزاب في أواخر شهر شباط / فبراير.

وبالنسبة لنا جميعاً ـ أنا وباتريك ميهيو وفريقه المخلص والحكومة الإيرلندية وبيل كلنتون لا سيما أن الحادث وقع إثر زيارته التاريخية وفوق ذلك كله بالنسبة لشعب إيرلندا الشمالية ـ كان حادث التفجير في رصيف كناري Canary Wharf (الذي جرى التخطيط له قبل ثلاثة أشهر من وقوعه كما اكتشفنا في الحال) نكسة كبرى لعملية السلام. ولكن هل هو نهاية الطريق؟ رفضت أن تكون تلك النهاية. فالوقت ليس وقت التخلي عن مسار نحن وضعناه، رغم وجود بعض النواب المحافظين الذين ألحوا علي بالتخلي عن هذه العملية. وكثيرون أظهروا تشككاً بخصوص السياسة المتبعة. لكنني شعرت، وشاركني بادي ميهيو هذا الشعور، أنه لا يوجد من يوافق على المجازفات التي كنا على استعداد لتحملها من أجل السلام.

رأيت تفسيرين محتملين لسلوك الجيش الجمهوري الإيرلندي هذا. يشير أحدهما إلى أن هذا السلوك مدفوع من الجمهوريين المتطرفين الذين لا يريدون لعملية السلام أن تنجح لأن نجاحها يعني تخليهم عن أسلوبهم في الحياة وبالتالي إلقاء السلاح. أما التفسير الثاني فيرجح أن يكون هذا السلوك ناشئاً عن اعتقاد قديم لدى الجيش الإيرلندي يقول إن من شأن القنابل والتفجيرات أن تليّن الموقف البريطاني. وسواء كان التفسير الأول أو الثاني هو الصحيح فإن تمسكنا بموقفنا هو الرد الصحيح. وقد ذكرت في مجلس العموم أنني لا أوصد الأبواب في وجه أحد لأن خصوم عملية السلام قد يستغلون ذلك. وأضفت إلى

ذلك قولي بأننا سنواصل السعي للسلام الدائم ولإيجاد تسوية سياسية شاملة، وسوف نتعاون مع جميع الأحزاب السياسية الديموقراطية ومع الحكومة الإيرلندية، لكنني أكدت أن الوزراء البريطانيين لن يجتمعوا مرة أخرى مع السين فين حتى تكون هناك نهاية حقيقية لهذا العنف المتجدد.

لكنني في داخل نفسي كنت أعوّل على عمل طويل كثير الأعباء. لقد دفعت القيادة المؤقتة ثمناً باهظاً لانتهاكها لعملية السلام وذلك بفقدها الدعم والتأييد من إيرلندا وأمريكا. أضف إلى ذلك أن مصداقية جيري آدامز أصيبت بنكسة مؤلمة. لكن وقتاً طويلاً قد يمضي قبل أن يفهم الآخرون ذلك، وقبل أن يدركوا أن ردة فعلنا ليست كما يتوقعون. وكنا على أعتاب سنة انتخابات جديدة، وهذا ما سوف يؤثر في حساباتهم.

وأعود إلى بياني في مجلس العموم. لقد أردت أن أوضح سريعاً أن جهودنا في سبيل الترتيب للمحادثات لم تتوقف ـ سواء شاركت السين فين أم لا. وحادثة التفجير في رصيف كناري Canary Wharf قربت الحكومتين في لندن ودبلن إلى بعضهما. رحب ديك سبرنغ ببياني هذا وبدأ يتخلى عن معارضته لفكرة الهيئة المنتخبة، وقال الانتخابات «إن فرضت فرضاً» لن تجدي نفعاً (وافقت على ذلك، فنحن لم نقترح فرض العملية الانتخابية) وإنما الانتخابات المتفق عليها وبناء على الشروط المناسبة قد تجدي». وعوّم جون بروتون أفكاراً حول «توليفة» من محادثات «التقارب» وانتخابات تفضي إلى محادثات شاملة لجميع الأحزاب. وهكذا نجح الجيش الجمهوري الإيرلندي في جعل الحكومة الإيرلندية توافق على سلوك درب الانتخابات.

واستطاعت الحكومتان بتاريخ 28 شباط / فبراير أن تطلقا معاً اقتراحاً يقضي بالشروع في المحادثات الشاملة لجميع الأحزاب بتاريخ العاشر من حزيران / يونيو، وعلى أن يتم الإعداد لصيغة وهيكلية هذه المحادثات أثناء محادثات التقارب، وأن تجرىٰ انتخابات الهيئة المفاوضة في شهر أيار / مايو،

وعلى جميع الأحزاب أن تلزم نفسها بمبادئ الديموقراطية واللاعنف، والباب مفتوح أمام السين فين لتشارك في هذه المحادثات إذا جدد الجيش الجمهوري الإيرلندي وقف إطلاق النار. وقد تحدث مارتن ماك غينيس بالنيابة عن السين فين واصفاً مقترحاتنا بأنها «غير ديموقراطية» لكنه لم يدرِ كيف يفسر بأي نحو يكون حادث التفجير في Canary Wharf عملاً أكثر ديموقراطيةً من الانتخابات. وتواصلت أعمال الجيش الجمهوري الإيرلندي. إحدى القنابل فجرت حاملها في منطقة Aldwych بلندن، وقنابل أخرى زرعوها في مناطق أخرى لم تنفجر.

ومع أن الأحزاب الأخرى قد وافقت على رزمة المقترحات، إلاَّ أن محادثات التقارب ـ التي ثبت أنها ليست تقارباً على الإطلاق ـ كانت مفاوضات صعبة اتسمت بكثير من صيحات الغضب من جانب المفاوضين. ظن الاتحاديون أننا قدمنا تنازلات أكثر مما ينبغي للقوميين، وغضب القوميون لأنهم رأوا أن هذه الهيئة المنتخبة سوف توسع صلاحياتها لتصبح بالتالي بعثاً جديداً لبرلمان ستورمونت Stormont الذي كان الاتحاديون يشكلون أغلبيته العظمى. ولكي نهدئ هذه المخاوف وضعنا مدة زمنية مبدئية على شكل منتدى لفترة اثني عشر شهراً. وتواصل الجدال صاخباً حول وضع بند سحب الأسلحة في جدول الأعمال. وكنا قد قررنا وضع صيغة معقدة للانتخابات تضمن مقعدين على الأقل لكل حزب من الأحزاب الفائزة ولنكفل انتشاراً واسعاً بحيث يتم تمثيل كافة الآراء. ومع انتهاء مفعول وقف إطلاق النار الذي أعلنه الجيش الجمهوري الإيرلندي أخذت ميليشيات الأنصار تشعر بشوق شديد للانطلاق وفعل ما يريدون. وكان من الضروري أن نرى ممثليهم السياسيين يجلسون إلى طاولة المفاوضات إذا كنا نريد لهم أن يشاركوا في المحادثات بعيدين عن الإرهاب.

واستطعنا إجراء الانتخابات بتاريخ 30 أيار / مايو وهذا ما أذهل وأربك المتشككين. شاركت السين فين في الانتخابات بعد تهديداتها بمقاطعتها،

وحققت أفضل نتيجة لها على الإطلاق إذ حصلت على أكثر من 17 بالمئة من الأصوات (مقابل 24 بالمئة لحزب اتحادي ألستر UUP بزعامة داڤيد ترمبل و21 بالمئة لصالح حزب العمال الديموقراطي الاجتماعي بقيادة جون هيوم وما يقرب من 19 بالمئة لحزب الاتحاديين الديموقراطيين بزعامة أيان بيزلي). وقد انقسم العالمون بالأمور على أنفسهم حول ما إذا كانت هذه النتيجة التي حققتها السين فين تعتبر تأييداً للحملة التي يقوم بها الجيش الجمهوري الإيرلندي، أم أنها بمثابة تشجيع ودعوة لهم للإعلان عن وقف جديد لإطلاق النار والمشاركة في المفاوضات. وأعطى الجيش الجمهوري الإيرلندي جوابه على ذلك عندما أقدم على عملية تفجير ضخمة دمرت مركز مدينة مانشستر بتاريخ 15 حزيران / يونيو، أي بعد أيام قليلة على بدء محادثات جميع الأحزاب برئاسة جورج ميتشل. فالواضح من هذا العمل أنهم لا يطلبون الاشتراك في هذه المحادثات. وهنا أقدم جون بروتون على تصليب موقفه وأعلن مطالبته بوقف لإطلاق النار غير مشروط وغير قابل للرجوع عنه قبل أن يدخلوا في المحادثات.

أسفر حادث التفجير في مدينة مانشستر الذي وقع في وسط كثير الازدحام عن إصابة نحو مئتي شخص بجروح مختلفة إضافة إلى إثارته للسخط العميق، وتأكيده على أن الجيش الجمهوري الإيرلندي ثابت على موقفه، يكرره ويعيده. وما زاد في الإحباط في رسالتهم السياسية هذه هو انقلابهم نحو طائفية واسعة ظهرت بجلاء خلال فصل المسيرات في شهري تموز وآب / يوليو وأغسطس بالرغم من المحادثات الجارية. وكما حصل سنة 1995 انطلقت من مدينة Drumcree. ولكي يحول دون حصول اشتباكات قام رئيس الشرطة هيو أنزلي Hugh Annesley بتحويل مسار المسيرة التي نظمها أتباع نظام أورانج Orange Order بعيداً عن منطقة Garvaghy Road الكاثوليكية. لكن قراره هذا استثار خطر اندلاع أعمال عنف أشد. وكان لا بد من التراجع عنه. إلاّ أن التراجع عن القرار أشعل الشغب وزاد من حدة التوتر بين الطائفتين لعدة أسابيع قادمة.

وتدهورت العلاقات مع دبلن. فقد انتقد كل من جون بروتون وديك سبرنغ الحكومة البريطانية بخصوص قرار رئيس الشرطة، بالرغم من أن أحداً من الوزراء أو بادي ميهيو لم يتدخل في قراره بغمزة أو حتى بلمزة. صحيح أن القرار هذا يعد بمثابة هزيمة للقانون والنظام لكنه كان نصراً مؤكداً للعقل والحكمة، ذلك أنه أنقذ حياة الكثيرين. فقد كان رئيس الشرطة يعرف جيداً أن نحو ستين ألف شخص من أتباع نظام أورانج Orange Order قد تجمعوا، وأن ثمة من يريدون تحطيم دفاعات الشرطة في طريقهم إلى Drumcree وليس لديه العدد الكافي من رجال الشرطة والجيش ليضمن السلامة والأمن في تلك المنطقة. وكان يخشى أن تتسلل إلى المسيرة جماعات تهوى العنف فتعمد إلى إشعال الحرائق في Garvaghy Road. لقد مثلت أمام السيد أنزلي حالة صعبة للغاية تكاد تكون مستحيلة، وكان شجاعاً في تراجعه عن قراره بغية تفادي حصول أخطار تهدد حياة الناس، بدلاً من أن يصر على موقفه ويحتفظ بمنصبه ويرى حياة الناس تضيع. لكن أياً من هذه الاعتبارات لم يكبح جماح النقد الموجه إلى رئيس الشرطة والحكومة البريطانية.

علّقت محادثات السلام، ولم يعد بمقدورها أن تستعيد زخمها. ومع انتهاء فصل الخريف وقدوم فصل الشتاء تحولت الاهتمامات كلها إلى الانتخابات العامة. فكان من الطبيعي أن تقف الأحزاب جميعها وتنتظر لترى من سيفوز، ومن سيوفر عليهم تقديم التنازلات. وكان الفائز حزب العمال، والتقط طوني بلير Tony Blair عصا سباق التتابع بكل طاقته.

أمّا بالنسبة لي فقد كانت مبادرة إيرلندا الشمالية عملاً لم يكتمل. كانت له نجاحاته مثلما كانت له إخفاقاته. والآن وأنا أدوّن هذه المذكرات بعد سنتين من ابتعادي عن الحكم، أرى هذه المبادرة غير مكتملة رغم أنها تطورت لتصبح «اتفاقية الجمعة العظيمة Good Friday Agreement لسنة 1998. الميليشيات لا تزال تحتفظ بأسلحتها ولم تسلّم قطعة واحدة منها. وأعمال الهجوم العقابي

متواصلة. صحيح أن وقف إطلاق النار الجديد قد صمد لفترة أطول من سابقه، لكنه ليس وقفاً دائماً للنار، وقد تخلّلته اندفاعات قام بها المتشددون، كان أكثرها هولاً ذلك الانفجار الذي وقع وسط مدينة Omagh في شهر آب / أغسطس سنة 1998 وأسفر عن مصرع ما لا يقل عن تسعة وعشرين من الأبرياء.

لقد كان العمل في سبيل إيجاد تسوية في إيرلندا الشمالية أكثر الأعمال صعوبة، وإحباطاً، وابتداء من السنة 1993 كانت المشكلة الأكثر استهلاكاً لوقت الحكومة خلال عهدي كرئيس للوزراء. لكنه كان في الوقت نفسه عملاً مجزياً. لم أندم قط على قراري بأن أكون مشاركاً بصورة مباشرة على هذا النحو. كان بودي لو أنجزت أكثر مما تحقق. أردت أن أصل إلى المرحلة التي عندها أجلس إلى طاولة المفاوضات مع جيري آدامز (رغم ماضيه المخزي) ندرس القضايا ونقلّب الرأي فيها بشكل مباشر، مثلما فعلت مع جيم مولينو وداڤيد ترمبل وجون هيوم وأيان بيزلي وجون ألدردايس، وبالطبع مع ألبرت رينولدز وجون بروتون. وفي هذا كان خَلَفي في رئاسة الوزارة مصيباً فيما فعل. لكن العملية هذه في عهدي لم تحقق تقدماً كافياً تتيح لي فرصة المشاركة الشخصية مع سين فين.

لا يوجد أمام الحكومة البريطانية خيارات سهلة في إيرلندا الشمالية ويستحيل عليها أن تنأى بنفسها عن جزء من أراضيها. وعلى عاتقها تقع مسؤولية الاعتناء بمواطنيها جميعاً على أسس من العدل ـ سواء أولئك الذين يرغبون بالبقاء جزءاً من المملكة المتحدة أو الذين لا يرغبون. وليس بمقدورها أن تفرض تسوية معينة، فالتسوية المفروضة لا تنجح ولن تدوم. وبالمثل، فإن إجراءات الطوارئ المتخذة لمكافحة الإرهاب لا تضمن له نهاية دائمة، إذ لا يلبث أن يعود من جديد وبصورة أكثر إيلاماً. ربما يكون عدد الإرهابيين صغيراً، ومعظمهم تعرفه قوات الأمن إلاّ أن شن حرب شاملة عليهم قد يفيد في المدى القصير لكن ذلك يؤدي إلى توسيع شقة الخلاف بين الطائفتين وسقوط الشهداء وزرع بذور مرحلة جديدة من أعمال العنف.

من أجل هذا لا مفر من التوصل إلى تسوية تشارك فيها الأحزاب الممثلة لكلا الطائفتين، الاتحاديين والقوميين ـ أو بصورتيهما الأكثر تطرفاً الأنصار والجمهوريين. في معظم المفاوضات الجانب الأقوى هو الذي يستطيع أن يقدم بعض التنازلات. لكن الوضع في إيرلندا الشمالية مختلف. كل جانب فيها يحمل عقلية الأقلية المهددة: القوميون لأنهم أقلية في إيرلندا الشمالية ويشعرون بأنهم الأقلية المضطهدة عندما استغل الاتحاديون موقعهم المسيطر في برلمان ستورمونت Stormont قبل أن يلغى ويفرض الحكم المباشر سنة 1972(*)؛ والاتحاديون يشعرون هذا الشعور لأنهم الأقلية في الجزيرة الإيرلندية ويخشون أن تتخلى عنهم بريطانيا في نهاية المطاف ويصبحون خاضعين لإيرلندا الموحدة.

فكان من أشق المهام التي صادفتها في حياتي محاولة إقناع الجانبين بالتزحزح ولو قيد أنملة عن مواقفهما. وكل حركة أقدم عليها اقتضت مني التفكير العميق لحساب توازنها بمنتهى الدقة. فالشكوك التي تساور كل جانب حيال الجانب الآخر أو حيال الحكومة البريطانية كانت شديدة. وكذلك كانت المشاعر والعواطف. إن شعر أحد الجانبين بالرضا والسعادة، أدركت أن تحركي خاطئ. وإن كانت ردة الفعل لمقترحاتي التذمر والشكوى أو الرضا المشوب بالسخط عرفت أني على الطريق الصحيح. وكان وقف إطلاق النار الذي أعلنه الجيش الجمهوري الإيرلندي في آب / أغسطس سنة 1994 أوضح مثال لسيكولوجية هاتين الأقليتين. فالاتحاديون لم يفرحوا به، بل كانوا شديدي القلق في أعماقهم، ذلك لأن الجمهوريين ادعوا ذلك نصراً لهم وأقاموا له الاحتفالات. أما الجانب الآخر فقد حسبوه هزيمة للإتحاديين.

---

(*) في أعقاب أحداث الشغب وأعمال العنف المتصاعدة أقدمت بريطانيا في آذار / مارس سنة 1972 على تعليق البرلمان وفرضت حكماً مباشراً على إيرلندا الشمالية وعينت وليام وايتلو حاكماً على الإقليم (المعرّب).

وكان لهذه الظاهرة أثرها الواضح في إلحاق الأذى بالمسيرة السنوية التي ينظمها أتباع نظام أورانج Orange Order(*) إلى مدينة Drumcree، وذلك خلال السنوات الخمس الماضية. فإذا اتجهوا بمسيرتهم نحو منطقة الكاثوليك في Garvaghy Road فهي هزيمة للقوميين، وإن تغير اتجاه المسيرة فهي هزيمة للاتحاديين. ولن يتراجع أي من الجانبين، ولم يكن أي منهما على استعداد للقبول بما يمليه العقل والحكمة. وكل جانب ينحي باللائمة على رئيس الشرطة Ruc وعلى الحكومة البريطانية حيال أي قرار يتخذونه. كل جانب يتهمنا بعدم فهم «سيكولوجية الجمهوريين» أو «سيكولوجية الاتحاديين». لقد تعلمت الكثير عن هذه السيكولوجيات المتناقضة خلال فترة رئاستي للحكومة التي امتدت ست سنوات ونصف السنة. تعلمت ما هي سيكولوجية الأقلية وذلك الشعور العميق بعدم الأمان المسيطر على الطائفتين في إيرلندا الشمالية، وهي في الواقع حجر عثرة كبير يقف في طريق كل من يحاول أن يصنع السلام فيما بينهما.

ومع انتهاء سنة 1996 تعطلت مقاييس الأداء كلها فكانت بحاجة لجولة جديدة من الانتخابات العامة لتعيدها للعمل ثانية. والانتخابات وحدها هي التي تتيح للأحزاب (وللحكومتين) الفرصة لإعادة ضبط المواقف بما يتناسب مع الوضع الجديد. ولو نجح حزب المحافظين في الانتخابات وعاد للسلطة وبيده تفويضاً جديداً فباعتقادي أن بمقدورنا أن نحرز التقدم في العملية، إذ سيدرك

(*) تعود أصول هذا النظام إلى جمعية تأسست في إقليم ألستر Ulster (إيرلندا الشمالية) سنة 1795 تحت اسم Loyal Orange Institution غايتها دعم سيطرة المذهب البروتستانتي ومقاومة البرنامج الكاثوليكي بعنوان «وحدة الإيرلنديين». اتخذت الجمعية اسم أورانج تيمناً باسم أسرة الملك وليام الثالث، ملك إنكلترا الذي جعل البروتستانتية المذهب الرسمي لبريطانيا على أثر انتصاره في معركة Boyne سنة 1690. وتعبيراً عن اعتزازهم بالاسم يرتدي أعضاء هذا النظام وشاحاً برتقالي اللون ويضعون على صدورهم شارة برتقالية اللون أيضاً، تمييزاً لهم عن الكاثوليك الذين اتخذوا اللون الأخضر رمزاً لهم. (المعرّب).

اللاعبون الآخرون أن عليهم مواجهة الواقع وأنهم سوف يتعاملون معنا لخمس سنوات جديدة. غير أن تغيير الحكومة جعل التقدم أكثر سهولة.

عندما كان في المعارضة وقف طوني بلير موقف التأييد الكامل لعملية السلام بل كان موقفه أكثر ثباتاً ونزاهة مما أبغي. وعندما اعتلى سدة الحكم وعد بمواصلة العمل في هذا الاتجاه، وتبنى جميع الاتفاقات التي حققناها ولم يثقل كاهله كل ذلك العبء المتراكم عبر سنين طويلة من المفاوضات لذلك كان أقدر على إظهار مرونة تكتيكية، ولم يدخر جهداً في سبيل التوصل إلى السلام. إن برزت المشاكل كان يتدخل شخصياً لحلها. لكن من غير المعقول أن نفعل نحن الاثنين الشيء ذاته بطريقة واحدة ونتوصل إلى قرارات وأحكام متماثلة. لكنه في كل مناسبة من المناسبات كان يتصرف وفق ما يراه مناسباً للمساعدة في دفع مسيرة السلام إلى الأمام.

لم أعتقد يوماً أنه توجد لحظة محددة تكون فيها المسألة الإيرلندية قد وصلت ببساطة إلى «التسوية». فالمشكلة لها تاريخ طويل مليء بالآلام. والمواقف والمخاوف متأصلة الجذور في الأعماق. الطائفية فيها لن تزول ولو طال الزمن. لكن المؤكد أن إيرلندا، بشمالها وجنوبها، لن تعود إلى ما كانت عليه قبل عشر سنوات أو نحو ذلك، حين كانت غارقة إلى الأعماق في المتاعب. وليس بعيداً عن اليقين أن مصاعب جديدة ستحدث مستقبلاً. قد تحدث ـ وربما لبضع سنين ـ بعض الحوادث الإرهابية المتفرقة. إذ ليس من السهل انتزاع الغيتوهات من قبضة المجرمين العصاة الذين لا يعرفون الرحمة في الميليشيات. لكن عادات السلام والسلوك الحضاري سوف تضرب جذورها في الأعماق. وفي غضون ذلك لا يساورني أي شك بأن عملية السلام التي ابتدأت بالاختراق المثير لبيتر بروك، ومروراً بإعلان داوننغ ستريت والجهود المضنية من جانب بادي ميهيو وحتى اتفاقية الجمعة العظيمة وما بعدها قد دفعت

بالإرهاب إلى الهوامش. ومع مرور الزمن سوف نتمكن من محوه من هذه الصفحة في تاريخ إيرلندا الشمالية.

والعملية هذه عملية رابحة. لعبت دوراً بارزاً فيها التنمية الاقتصادية والتعليم وحقوق الإنسان في إيرلندا الشمالية. وكذلك كان شأنها في تحديث الاقتصاد والمجتمع في جمهورية إيرلندا. وبات الجميع يقبلون بالحقيقة الثابتة بأن إيرلندا الشمالية ستبقى الجزء الشرعي والقانوني من المملكة المتحدة طالما هذه هي رغبة شعب إيرلندا الشمالية. وقد ساهم في هذا الوضع التحسن الكبير الذي شهدته العلاقات بين لندن ودبلن.

وأهم من ذلك كله أن سكان إيرلندا الشمالية رأوا بأم أعينهم أنه يوجد البديل للقبول الصامت بدورات العنف التي لا نهاية لها. تبدلت المواقف وانخفض استعداد الناس للتسامح مع السلوك الهدام للميليشيات. وتجلى غضبٌ صحيٌ ضدهم. ولكن مهما كانت النكسات، لا أعتقد أن عقارب الساعة قد ترجع للوراء.

الفصل العشرون

# العالم الواسع

اعتليت سدة رئاسة الوزارة في لحظة من تاريخ العلاقات الدولية مفعمة بالتفاؤل. الحرب الباردة أذنت بالأفول وباتت نهايتها وشيكة، وكان «النظام العالمي الجديد» في مرحلة مخاض عسير. وعندما وطئت قدمي أرض المبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من سنة 1990 كانت الشيوعية في حالة تفسخ، سقط جدار برلين وتوحدت ألمانيا. تحررت بلدان أوروبا الشرقية لكنها لم تزل في مرحلة من عدم الاستقرار، والاتحاد السوفياتي واقتصاده المفكك على وشك الانهيار.

وفيما وراء القارة التي نحن جزء منها، بدت الحرب في الخليج أمراً لا مفر منه، والمسألة الفلسطينية في زخمها المعتاد كما كان دوماً. وكانت هونغ كونغ أكبر المستعمرات البريطانية الباقية تعد نفسها للعودة لحكم الصين رغم المجزرة التي ارتكبت في ميدان تيانانمان سنة 1989. وكانت جنوب إفريقيا تسير بخطى وئيدة متعثرة نحو حكم الأغلبية. وكانت منظمة الأمم المتحدة التي عوقت أعمالها المنازعات فيما بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي قد بدأت تستعيد موقعها الطبيعي.

وكانت أيضاً لحظة لا تخلو من البهجة. الجولة الجديدة لمفاوضات تحرير التجارة كانت تجري على قدم وساق، والتي إن نجحت فسوف تدفع

عجلة النمو الاقتصادي. التكنولوجيا بدأت بالتغير، وشبكة الإنترنت والاتصالات عبر الأقمار الصناعية بدأت تفتح آفاقاً جديدة وتضيء الزوايا المعتمة في هذا العالم. وظهر إدراك متنام لقضايا البيئة التي ظلت هاجعة طوال القسم الأعظم من حقبة هذا العصر الصناعي، وباتت اليوم في موقع ليس بمقدور أحد أن يتجاهله. كل شيء في حركة ولا شيء مستقر.

ومع انتهاء الحرب الباردة أمست الحقائق القديمة للسياسة الخارجية غير قابلة للتطبيق فصار يلزمنا بوصلة جديدة تحدد لنا الاتجاهات. فالنفوذ البريطاني أخذ يتضاءل شيئاً فشيئاً عبر عقود من الزمن. وحتى سنة 1990 كانت لدينا بعض الدوافع المتبقية من تلك الدولة الإمبراطورية بالرغم من زوال الإمبراطورية. لكن لبريطانيا أهميتها. فهي واحدة من الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعضو في مجموعة السبعة (G7) دول صناعية كبرى في العالم. كما أن فاعلية قواتنا المسلحة التي لا تدانيها قوات في العالم، والروابط الخاصة ضمن مجموعة دول الكومنولث، وعلاقاتنا الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه الأمور مجتمعة تؤكد أنّ لنا صوتاً مسموعاً من أعلى منبر دولي؛ وكان عزمي أكيداً على استمراريته.

أمّا في الساحة الخلفية في أوروبا الغربية فنحن عضو قيادي في المجموعة الأوروبية. ومع أن لألمانيا الثقل الاقتصاد الأكبر، إلاّ أن بريطانيا وفرنسا هما القوتان الدوليتان الأكثر أهمية. وليس لدي الوقت للاستماع لذلك الجدل السخيف المتهيب من أوروبا والذي يدعونا لأن «نختار» بين تحالفنا الأطلسي مع الولايات المتحدة وبين شركائنا في المجموعة الأوروبية، فدورنا الاقتصادي في أوروبا يتنامى، وفي الوقت نفسه لدينا علاقات تجارية متينة مع الولايات المتحدة، ناهيك عن العلاقات العسكرية والأمنية الوثيقة معها. لذلك يتعين علينا أن نطور علاقاتنا مع الحلفين، ومن هذا الرأي أيضاً راي سيتز Ray Seitz سفير الولايات المتحدة في بريطانيا للقسم الأعظم من ولايتي في رئاسة الوزارة

والدبلوماسي الذي لديه ولع شديد بإنكلترا، الذي قال لي مراراً إن نفوذ بريطانيا في أمريكا ينمو باطراد مثلما ينمو ويتطور دورها في أوروبا.

وإذا كان التحالف الأنكلو أمريكي بحاجة للتأكيد، فالشاهد على ذلك حرب الخليج التي كانت عملية عسكرية بقيادة أمريكية. وهي حرب حقيقية شرعية خضناها لأسباب عادلة وكسبناها بسهولة لم نتوقعها (انظر الفصل العاشر). ومع أن عبارة «علاقات خاصة» يساء استخدامها في كثير من الأحيان، إلاّ نها تعبير عن علاقة تآلف ووئام، هي نسيج وحدها فيما بين بريطانيا والولايات المتحدة. إذ ليس لدى الساسة والعسكريين البريطانيين ذلك التحفظ في التعامل مع نظرائهم الأمريكيين الذي يظهرونه في أماكن أخرى، ويتبادلون الثقة فيما بينهم كأمر طبيعي وعادي. وقد رأيت ذلك رأي العين مرات كثيرة وسررت كثيراً لأن ذلك يحصل بصورة طبيعية دون تكلف. وهذا برأيي نتاج تاريخ طويل وعلاقات ثقة مديدة بين دولتين ديموقراطيتين متماثلتين تجمعهما لغة واحدة ومصالح متشابهة ـ غير متطابقة ـ في العالم أجمع.

نشأت وترعرعت وأنا أستمع لحكايا عن أمريكا. كان والدي يحمل حباً وحنيناً دائمين لتلك الديموقراطية العظمى حيث عاش لفترة من حياته، وشربت هذا الحب وأنا في حجره. ثم كبرت وتعرفت على هذا البلد بما فيه من فضاءات رحبة وقلوب كريمة. ولم يخب أملي فيها. عاصرت رئيسين لهذا البلد خلال وجودي في رئاسة الوزارة، ينتميان لفلسفتين متعارضتين ولكل منهما خلفية وشخصية تختلف اختلافاً كبيراً عن الآخر. لكن المصالح الأمريكية لا تتبدل مع تبدل الرؤساء. كلاهما يؤيد مبدأ التجارة الحرة ومنظمة حلف شمال الأطلسي NATO والعلاقات المتينة مع أوروبا. وكلاهما شكا لي ضيقه من الكونغرس وتصرفاته الانطوائية. قد تكون مشاعر كل واحد منهما مختلفة عن الآخر، إلاّ أن الرؤية السياسية لكل منهما تجاه مسؤولية أمريكا الدولية فهي رؤية واحدة إلى حد كبير.

كان جورج بوش George Bush أول رئيس عرفته جيداً، وقد ذكرت في مكان آخر من هذا الكتاب لقائي معه بخصوص حرب الخليج والطريقة المريحة التي ميزت تعاوننا. كان جورج الرائد لما عرف بدبلوماسية الهاتف التي هيأت له فرصة الاحتفاظ بصداقاته في العالم أجمع، وفي المنتجع الرئاسي، سواء في كامب ديڤيد Camp David أو في كينيبكبورث Kennepukport، رأيت هذا الرجل الإنسان بعيداً عن منصب الرئاسة، مختلفاً عما هو عليه كرجل من الشخصيات العامة في ناحية واحدة فقط هي تلك المسحة التنافسية الجبارة. إن ركب القارب البخاري السريع تراه ينشد السرور الهائل في ابتعاده كثيراً عن حرّاسه. وهو صبور هادئ يحوز الإعجاب بصبره وهو يعلّم ولدي جيمس كيف يصيد السمك. وإن لعب كرة المضرب أو الغولف ـ حتى إن لعب رمي الحلقات على الوتد ـ فهو يلعب للمتعة لكنه لا ينسى أهمية الفوز.

يؤمن جورج إيماناً قوياً بالخدمة العامة والقيم الأسرية. الاعتدال والاحتشام عنده رد فعل انعكاسي طبيعي وذاتي. وهو صديق جيد ولا يعرف الحقد والكراهية ـ وهما صفتان نقيضتان للوصف المعروف عن رجال السياسة. معرفته بالعالم الواسع لا تضاهى بالرغم من مشاغله الكثيرة بالالتزامات الدولية لأمريكا والتي كلفته غالياً في الانتخابات الرئاسية سنة 1992 حين كان اهتمام الناخبين يتركز على المسائل الداخلية. لكن الإرث الذي تركه للرئيس المقبل كان اقتصاداً متنامياً، وهذا شيء لم يدركه الشعب الأمريكي إلاّ في وقت متأخر بعد فوات الأوان له ليستفيد من ذلك سياسياً.

عندما انتخب بيل كلنتون Bill Clinton رئيساً للجمهورية في تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1992 ظن الكثير من النقاد أن صداقتي مع جورج بوش لن تؤهلني لبناء علاقة فاعلة مع خلفه. وقيل، كما لو أن القائل عليم ببواطن الأمور، أن ثمة عداءً متأصلاً فيما بيننا وأن الجميع دهشوا حين التقينا وسارت الأمور سيراً

حسناً. صحيح أنه كان ثمة قضيتان آنئذٍ اختلفت حولهما مواقف بريطانيا عن مواقف أمريكا وهما قضية البوسنة وإيرلندا الشمالية.

عندما دخل الرئيس كلنتون إلى البيت الأبيض كان الصراع في البوسنة الهمّ الذي يشغل بال الكثيرين على جانبي المحيط الأطلسي. وظل الجرح المؤلم لكلينا لمدة عامين. وجاء أشد النقد لموقفنا من الصقور في مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكيين، الذين كانوا تواقين لفرض السياسة وغير راغبين في نشر القوات الأمريكية في البوسنة، حيث سيواجهون المخاطر التي تتعرَّض لها القوات الأوروبية (انظر الفصل الثاني والعشرين).

في الأيام الأولى من إدارة الرئيس كلنتون أضافت بعض الأمور الأكثر شخصية إلى الصقيع الذي ساد العلاقات بين لندن وواشنطن. وقد تسبَّب في هذا الجمود بعض التقارير القائلة إن وزارة الداخلية قد درست ملف هجرة بيل كلنتون منذ كان طالباً في جامعة أكسفورد بحثاً عن معلومة قد تحرجه إبان حملته الانتخابية لرئاسة الجمهورية. وقد جاءتني تأكيدات أن هذا كله هراء، رغم أن الكثيرين كانوا يعتقدون أنه صحيح. وقد استاء لهذا الأمر مساعدو كلنتون ولم يخفوا مشاعرهم.

وازداد غضب بعض المقربين إليه عندما رأوا اثنين من المسؤولين في حزب المحافظين يعملان إلى جانب الحزب الجمهوري في حملته الانتخابية سنة 1992. ولم يكن ذلك بعلمي ولا بأمرٍ مني. ورغم ذلك كله، لم يداخلني اليأس، وكنت متفائلاً ذلك أن المحادثات الحزبية بين بريطانيا وأمريكا لم تكن بالشيء الجديد. أثناء الاستعدادات للانتخابات العامة البريطانية سنة 1997 قام مسؤولون كبار في حزب العمال يرافقهم بعض المستشارين بعبور الأطلسي ليتلقوا التدريب لدى الحزب الديمقراطي الأمريكي حول أفضل السبل لإلحاق الهزيمة بنا. لكن بيل كلنتون لم يحدثني إطلاقاً بهذه القصص القديمة. كان

الأمر مجرد نزاع بين موظفين ولم يكن قط قضية بيننا نحن الاثنين.

بعد وقت قصير من تنصيبه رئيساً للجمهورية في مطلع سنة 1993 دعاني الرئيس الجديد إلى لقاء في واشنطن ـ وهو أول زعيم عالمي يفعل ذلك ـ حيث أعرب عن حرصه الشديد ومنذ اللحظات الأولى على التعاون الوثيق بيننا. وهو إلى جانب ذلك كريم الوفادة. عندما علم أن والدي، وجدي من قبله، أقاما في مدينة بتسبرغ Pittsburgh اتخذ ترتيباته على الفور لنقوم بزيارة معاً إلى تلك المدينة. وصلنا إليها في ليلة شديدة البرودة، وكان في استقبالنا جموع من المتظاهرين، حيث اصطف على أحد جانبي الشارع المتعاطفون مع الجيش الجمهوري الإيرلندي، بينما اصطف على الجانب الآخر الخصوم المحليون للرئيس. فعقدنا اتفاقاً ونحن جالسان في السيارة بأن أقوم بمصافحة خصومه فيما هو يصافح المعارضين لي.

تناولنا العشاء في مطعم Tin Angel وتحدثنا بأمور لا تمت للسياسة بصلة، عن أيام الطفولة، وعن الطبقات الفقيرة في مجتمعاتنا وعن أفضل السبل للارتقاء بمستوى التعليم والصحة. وفي وقت متأخر من الليل طرنا عائدين إلى واشنطن. وبعد أن حطت الطائرة على أرض المطار انتقلنا إلى حوامته الخاصة Marine One لتقلنا تلك المسافة القصيرة من المطار إلى البيت الأبيض. ونحن في الأجواء طلب الرئيس إلى الطيار أن يدور بالطائرة ليريني عاصمة بلاده من الجو. لكن الساعة الحيوية في داخلي لا تزال وفق توقيت لندن، وتصر عليّ أن الساعة لا تزال الخامسة صباحاً. وكنت أعلم أن علينا البدء بالمفاوضات في وقت مبكر من صباح اليوم التالي. إلاّ أن حفاوة بيل كلنتون لا تتضاءل. بعد أن حطت الحوامة على أرض البيت الأبيض الخضراء أخذني الرئيس في جولة داخل القصر الذي خيَّم عليه الظلام، نستطلع مجموعة كتبه القيِّمة ونتفحص الأثاث العتيق المنثور في الغرف التي عمل هو وزوجته هيلاري على إعادة ترميمها وزخرفتها. ثم ذهبت للنوم في ذلك الهزيع المتبقي من الليل في السرير

الذي كان يوماً سرير السيدة لنكولن(*) الكائن في الجناح الذي أقام فيه ونستون تشرشل إبان الحرب العالمية الثانية. وعندما استيقظت مبكراً في الصباح وجدت الرئيس يخوض في حديث جاد مع سكرتيري الخاص رود لاين Rod Lyne الذي اصطحبته بهذه الزيارة حول فوائد معجون الأسنان.

كان بيل كلنتون الأكثر حنكة سياسية من كل رؤساء الحكومات الذين تعاملت معهم. عندما نخوض في مباحثاتنا معاً، كنت أراه، وأحس به، يحسب الزاوية السياسية، ويجري تقييماً للناس ليضبط طول الموجة ثم يختار طريقة التعامل معهم. وهذا شيء فطري لديه مثل استنشاق الهواء. وهو لا يكف عن العمل، حتى مكتبي الخاص بالمبنى رقم 10 كان يستخدمه للعمل، يدخل إليه ويشد على أيدي الموظفين، يتذكر الأسماء ويشد الناس إليه. في ذلك اليوم ألقى خطاباً أمام مجلسي البرلمان وكان من روائع الكلام شكلاً ومضموناً وكسب إلى صفه كل من استمع إليه حتى المتشككين.

كان ميل بيل كلنتون لإرضاء الآراء داخل وطنه يجعل من العسير على حلفائه خارج بلاده أن يتنبأوا كيف سيكون تصرف إدارته، رغم أنه احتفظ بموقع متقدم في استطلاعات الرأي. وهذا هو الفرق الكبير بين رئاسته للإدارة الأمريكية ورئاسة جورج بوش. في بعض الأحيان في أوائل عهده في الرئاسة كنت أجده غير ملمّ الإلمام الكافي بموضوع ما، لكنه إذا ركّز اهتمامه فيه تراه يغوص فيه بما يدعو للإعجاب. ذات مرة قال لي إنه سيقضي عطلة نهاية أسبوع طويلة في دراسة جادة للمحادثات التي دارت في جولة الأوروغواي الخاصة بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade Gatt

(*) هي السيدة ماري تود لنكولن Mary Todd Lincoln (1818 ـ 1882) زوجة إبراهام لنكولن Abraham Linclon (1809 ـ 1865) الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة (1861 ـ 1865) في عهده وقعت الحرب الأهلية الأمريكية، وحرر العبيد في الجنوب سنة 1863 ولقي مصرعه اغتيالاً على يد John Wilkes Booth. (المعرّب).

ـ وهذا موضوع جاف وصعب ـ وبأنه سوف يقنع الكونغرس بالموافقة عليها. وقد فعل ووفى بوعده.

إبان عهدي رئيساً للوزراء كان يحكم القوة العظمى الأخرى في العالم رجلان استثنائيان هما ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev وبوريس يلتسين Boris Yeltsin. وكان غورباتشوف شيوعياً يؤمن بإمكانية إصلاح النظام الشيوعي، لكن يلتسين كان مناهضاً للشيوعية ويؤمن بضرورة الخلاص من الشيوعية. وكلاهما من الإصلاحيين، ولكل منهما أثره في تغيير مستقبل بلدهما. عندما تقلدت منصب رئاسة الوزارة كان غورباتشوف محبوباً خارج بلاده أكثر منه داخلها. وسياسة الانفتاح Glasnost التي تبناها جلبت الحرية السياسية وأنهت الحرب الباردة، أما سياسة إعادة البناء Perestroika فلم تفعل شيئاً للتغلب على المصاعب التي يعاني منها الاقتصاد السوفياتي المحطم. بل زاد الحالة سوءاً. وكان من شأن هذه المشكلة أن تقضي على كل شيء حاول غورباتشوف أن يفعله، وما حاول أن يفعله بوريس يلتسين ابتداء من سنة 1992.

في شهر تموز / يوليو سنة 1991 ترأست مؤتمر الدول الصناعية الكبرى في العالم المعروفة باسم مجموعة السبعة G7 الذي عقد في لندن. ومددت المؤتمر يوماً إضافياً ليتاح لغورباتشوف الحضور والمشاركة. وبعد انتهاء أعمال المؤتمر جلسنا حول مائدة عشاء متأخر نتجاذب أطراف الحديث حول آماله ومخاوفه بخصوص روسيا. كان قد تتلمذ على أيدي من علّموه حكايات تحكي عن طواحين خيالية. وعرض صورة للملكية الخاصة تتسم بمزايا العصر الفكتوري. كان فهمه لقضية الخصخصة غير ذي بال، إذ يبدو أنه يعتقد بأن الخصخصة هي مجرد أن تقوم الدولة ببيع شركة من شركاتها إلى مالك من القطاع الخاص يسعى وراء الربح. وليس له اهتمام سوى رفع الأسعار دون الالتفات إلى مستوى الخدمات. ولم يكن لديه أي تصوّر عن اقتصاد السوق

وفوائد المنافسة. ولم يستطع أن يفهم كيف يمكن أن تكون شركة ما مملوكة لعدد من المساهمين الذين يقبضون حصصاً من الأرباح وأنهم قد يتعرضون للخسارة إذا انخفضت قيمة أسهمهم. وليس لديه فهم، أيضاً، كيف يكون لهؤلاء المساهمين الحق ببيع أسهم يملكونها في الشركة في أي وقت من الأوقات. صحيح أن غورباتشوف قد غيَّر وجه روسيا لكنه لم يكن قادراً على استيعاب المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق الذي دفع بلاده إليه.

يتمتع غورباتشوف بروح مرحة جريئة ولاذعة. وقد روى في ذلك المساء الكثير من التعليقات المضحكة، كان يبدأها جميعاً بعبارة «عندما يثور الشعب ضدي. . .» وهذا تعبير مثير يقوله زعيم لحزب أعلن عن نفسه أنه حزب ثوري. وقد تأكد لي من طريقة كلامه أنه لا يستبعد الإطاحة به. ولم تمض سوى أسابيع قليلة حتى كان ذلك مصيره. كنت في مكتبي بمبنى رئاسة مجلس الوزراء صباح يوم التاسع عشر من آب / أغسطس عندما وردني نبأ قيام الشيوعيين المتشددين في الاتحاد السوفياتي بمحاولة انقلابية، وأنهم يحتجزون غورباتشوف رهينة لديهم في قصر ريفي على البحر الأسود. كان الوضع غامضاً، لكنني بعد اجتماعي مع مستشار شؤون السياسة الخارجية بيرسي كرادوك Percy Cradock كنت أول زعيم غربي يصرح بأن هذا الانقلاب عمل غير دستوري. يبدو أن زعماء العالم الآخرين كانوا ينتظرون ليروا من يبدأ أولاً قبل أن يكشفوا ما بيدهم من أوراق. لقد كنت أعتقد أن هذا الانقلاب عمل غير شرعي وقلت رأيي بكل صراحة. حاولت الاتصال هاتفياً بغورباتشوف ولم أفلح. وفي عصر اليوم التالي استطاع مكتبي في المبنى رقم 10 الاتصال هاتفياً ببوريس يلتسين الزعيم الروسي ـ وليس السوفياتي ـ الذي كان محتجزاً في مبنى البرلمان الروسي المعروف باسم البيت الأبيض. كان شديد الانفعال، وقلت له إننا نراقب الأحداث بقلق بالغ، وقبل أن أكمل حديثي أخذ يتحدث بانفعال صارخ طالباً الدعم. قال إن غورباتشوف معزول عن العالم. فرض منع التجول

في موسكو وانطلق المتظاهرون بمئات الألوف يجوبون الشوارع احتجاجاً على الانقلاب. وبذلت محاولات للاستيلاء على المبنى الذي كان يتحدث فيه. وتبين أن ادعاءات قادة الانقلاب بأنهم يسيطرون على البلاد غير صحيحة.

وفيما أنا أتحدث مع يلتسين وأبلغه بأني أشجب الانقلاب علناً ووصفته بأنه عمل غير شرعي ومنافٍ للدستور، قاطعني قائلاً إن الدبابات في طريقها إلى البيت الأبيض (البرلمان)، وقال بصوته الجهوري «ليس أمامي سوى دقائق قليلة». وطلب تدخل الغرب للمطالبة بإطلاق سراح غورباتشوف، وأعطاني لائحة بالأعمال التي رغب إليّ أن أناقشها مع الرئيس بوش وزعماء المجموعة الأوروبية. فقد كان كلامه وانفعالاته في غاية الإثارة. بعدئذ عقدت مؤتمراً صحفياً عاجلاً وفورياً أمام مدخل المبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت نقلت فيه رسالة يلتسين ذات الموضوعات المختلفة وأعربت ثانية عن تأييدي للإصلاحات في الاتحاد السوفياتي.

نقلت إذاعة لندن (العالمية World Service) تصريحاتي إلى روسيا، واستمع إليها غورباتشوف الذي أخبرني فيما بعد أنه سمع ما قلت وهو في ذلك القصر المحتجز فيه على شاطئ البحر الأسود يحيط به الحراس من كل جانب. وما هي إلاّ أيام قليلة حتى تأكد فشل المحاولة الانقلابية وعاد غورباتشوف إلى موسكو. لكنه لم يستعد سلطته، في حين وجد أن موقف بوريس يلتسين أصبح قوياً، وتعززت ثقته بنفسه جراء وقوفه الحازم في وجه الانقلابيين. وبعد أربعة أشهر، أي في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1991، وبينما كنت أحضر مؤتمر قمة أوروبية في ماسترخت، سمعت بخبر انهيار الاتحاد السوفياتي. وبرز بوريس يلتسين زعيماً لروسيا المستقلة، وضمن رابطة جديدة حملت اسم رابطة الدول المستقلة Commonwealth of Independent States.

لم ينس يلتسين موقفي المعارض للانقلاب وكوني أول من أعرب عن التأييد له. كانت لغة الجسد التعبيرية تشير إلى ذلك كلما التقينا ـ كما أخبرني

المترجمون ـ كان يشير إلى ذلك باستخدامه الضمير الشخصي في الكلام تعبيراً عن تودده ومحبته. وهو رجل تحكمه العواطف، ضعيف، ويميل لتغيرات سريعة في المزاج، رحب كثيراً بالتأييد لدوره المنفرد. وكانت مهمته في إدخال الإصلاحات إلى روسيا شبه مستحيلة، لكنه كان رجلاً قوياً وصديقاً للغرب بخلاف من وصفه بأنه يكثر من شراب الفودكا وبأنه السياسي المتعثر.

كانت أهم علاقات يلتسين بالغرب علاقاته مع ألمانيا. لقد كان غورباتشوف بعيد النظر حقاً سنة 1989 عندما أمر بسحب قواته من ألمانيا الشرقية، وبذلك أتاح الفرصة لإعادة توحيد ألمانيا. وما أن اتحدت ألمانيا حتى بدأ الاتحاد السوفياتي يتفكك. كانت روسيا بحاجة للعون. وكنت أناقش وضعها المتردي مع هيلموت كول كلما التقينا، وتطابقت وجهتا نظرنا. فالتحرك نحو الديمقراطية واقتصاد السوق داخل روسيا أمر على جانب كبير من الأهمية خارج حدودها. وينبغي تشجيعه. فالعمل على إحداث تغيير بمثل هذه الضخامة يستغرق سنين كثيرة وربما عشرات السنين، لهذا كان من مصلحة الغرب أن يمد يد العون إلى روسيا لتفعل ذلك.

كانت روسيا بحاجة لإعانات مالية كبيرة ـ وقد تلقتها ـ رغم أن الحديث عن «مشروع مارشال Marshall Plan» لم يكن واقعياً، ولم يؤد إلى نتيجة. ودورها كدولة مدينة لا يليق بدولة عظمى، وكنت أؤمن بضرورة جذبها إلى الطريقة الغربية في صنع القرار. أضف إلى ذلك أن عدم الاكتراث بروسيا في حال ضعفها وحاجتها للعون قد لا تنساه عندما تستعيد قوتها.

لكن بعض شركائنا الأوروبيين الذين يخافون روسيا منذ أمد بعيد كانوا أقل إحساساً ببؤس حالها. عندما التقى بوريس يلتسين على مائدة العشاء مع زعماء مجموعة السبعة أو زعماء الاتحاد الأوروبي، كان يجد نفسه وكأنه في جلسة تحقيق يتوجب عليه الإجابة عن أسئلة كثيرة حول مقدار ما يسجل من تقدم في مضمار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وذلك في وقت لم يكن بمقدور

أحد من هؤلاء الزعماء أن يتخذ إجراءات مماثلة في بلدانهم الديمقراطية. وشعرت أن هذه التحقيقات ضرب من السلوك غير اللائق، وليس بالسياسة الجيدة.

شاركني في شعوري هذا هيلموت كول وانتهج طريقة غير تقليدية ترمز إلى المساواة بينه وبين يلتسين، وذلك بأن ذهبا معاً إلى حمامات البخار «ساونا». واقترحت حلاً أكثر واقعية يقضي بإشراك روسيا في مجموعة الدول الثمانية بحيث تعقد هذه المجموعة اجتماعاتها عقب القمة السنوية لمجموعة الدول السبعة مباشرة. وجد هذا الاقتراح قبولاً لدى هيلموت كول الذي خاض في تفسيرات وإيضاحات مطولة حول الأسباب السيكولوجية الداعية لمساعدة يلتسين. وقال لي: «أنا أحادث بوريس هاتفياً بشكل دوري ومنتظم». وحثني على أن أحذو حذوه مؤكداً «ليس من الضروري أن يحل ذلك جميع مشاكلنا، لكنه يعني له الكثير».

رأيت هذا التكتيك في حالة العمل أثناء زيارة قمت بها إلى بون. كنت وهيلموت نناقش قضية البوسنة عندما وردتنا تقارير تفيد بتجدد قصف الصرب للعاصمة سيرابيفو Sarajevo. كان العنصر الجديد في هذه التقارير إشاعة تقول إن مقر الأمم المتحدة في تلك العاصمة كان مستهدفاً وقد قصف فعلاً. وبينما كان الموظفون يروحون ويجيئون حولنا للتأكد من صحة الخبر، اقترح كول أن نتصل هاتفياً بيلتسين ونحثه على ممارسة ضغط على الصرب. وبعد محاولات استطاع موظف الهاتف أن يعثر عليه في العاصمة مينسك Minsk حيث يشارك في مؤتمر قمة لقادة دول رابطة الدول المستقلة. من الواضح أنهم كانوا على الغداء يستمتعون بالطعام والشراب. استدعي المترجمون. ولم يكن لدى يلتسين في مينسك مترجمون أكفاء. لم يكن لدى كول مترجم يستطيع التعامل بآن واحد باللغات الإنكليزية والألمانية والروسية. لذلك كان الهاتف ينتقل من كول إلى مترجم ألماني روسي، بينما كانت كلماتي تنتقل عبر مترجم ثان ينقلها

إلى الألمانية ومن ثم إلى الروسية، وعبر هذا الطريق ذاته انتقلت إليَّ كلمات يلتسين. وعند الممارسة لم يكن الهاتف ضرورياً، حتى ولا المترجمون ضروريين. إذ تحدث كول بصوتٍ عالٍ يكاد يسمع في مينسك وهو يقول: «حبيبي بوريس Liebe Boris». وفي الطرف الآخر حاول يلتسين الذي أخذ على حين غرة أن يستوعب ما سمع قبل أن يرد بصوتٍ عالٍ وبعبارة لا تقل حباً ومودة عن الأولى قائلاً: «حبيبي هيلموت Dorogoi Helmut» و«حبيبي جون Dorogoi John». وعلى الجانب الآخر من طاولة المحادثات جلس وزيرا خارجيتنا والسفيران والسكرتيرون الخاصون يحاولون أن يخفوا مشاعر خوف مهني. مثل هذا الحديث لا يجدي إطلاقاً في معالجة أزمة دولية، لكن لحسن الحظ تبين لنا أنه لم تكن ثمة أزمة آنية، وأن الخبر عن قصف سيراييفو كان مبالغاً فيه، وليست هذه المرة الأولى.

تعد ألمانيا ذات موقع محوري في علاقات بريطانيا مع الدول الأوروبية. كنت ألتقي مع هيلموت كول في جلسات المجلس الأوروبي الكثيرة. وقد توطدت معرفة كل منا بالآخر من خلال لقاءاتنا غير الرسمية. وقد جرى أحد هذه اللقاءات في منتجع Bad Hofgastein الجبلي النمساوي حيث يقضي، ولعدة سنوات خلت، إجازة الاستشفاء أثناء عيد الفصح في فندق صغير متواضع لا يبدله. في ربيع سنة 1993 شاركته في نزهة مشياً على الأقدام في ذلك المنتجع ذاته نتحدث أحاديث مختلفة لا تمت للأعمال الرسمية بصلة. كنا وحيدين فيما عدا دوروثي Dorothea، مترجمته الخاصة، لا سفراء ولا حتى موظف مراسم. وقدَّمت لنا دوروثي وجبة غداء رائعة تشتمل على عدد من ألوان الطعام، فيما جلس هيلموت ينظر إلينا دون أن يشارك، ويشرب الشاي الخفيف فقط. قال: «أنا أخفف وزني، طبعاً، لكنني أستعيده فيما بعد» ثم أشار بإصبعه إلى رأسه وأضاف: «لكن هذا النظام الغذائي يخلِّص الذهن من الشوائب». وبعد الغداء التفت إلى الصحفيين الذين كانوا يتسكعون حولنا وقال: سوف

نصعد الجبل مشياً. لكننا مشينا حتى وصلنا إلى سيارته وصعدنا الجبل بالسيارة، وهناك جلسنا في مقهى صغير مفضل لديه، حيث تناولت الكعك أما هو فشرب الشاي. ثم عدنا إلى السيارة ونزلنا من الجبل، ونسينا أمر النزهة مشياً على الأقدام.

بادلته تلك المودة فدعوته لقضاء يوم بعيد عن الرسميات في مبنى Chequers، ولم نصطحب معنا سوى واحد أو اثنين من المستشارين الشخصيين لكل منا ونبعدهم عنا إذا تطرقنا لأحاديث خاصة، فنطلب إليهم الذهاب في جولة في حدائق هذا القصر. لكن للأسف كان أفراد شرطة بكنغهامشاير Buckinghamshire الذين لا يغمض لهم جفن، في حالة تأهب دائم فظهروا لهم من بين الأشجار يحملون بنادقهم الآلية ويوجهون الأسئلة إلى مساعدي كول، وهم جميعاً من رتبة سفير. وقد سرّ كول كثيراً عندما جاءه سكرتيري الخاص رود لاين Rod Lyne يحمل له الاعتذار عن فظاظة المعاملة غير المقصودة. وكان لهذا الاعتذار شأن كبير في إضفاء المزيد من الود في ذلك اليوم. وبعد الانتهاء من الحديث عن شؤون السياسة الخارجية، اتسمت أحاديثنا أثناء تناول الغداء بالبعد عن الدبلوماسية نروي الحكايا والنوادر، وازدادت متعتنا عندما حاولت دوروثي جاهدة أن تحتفظ بجديتها ووقارها وأخفقت.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي حرصت على بناء علاقة جيدة مع فرنسا. وتسارعت هذه الخطوات عندما اعتلى جاك شيراك Jacques Chirac سدة رئاسة الجمهورية في شهر أيار / مايو سنة 1995 خلفاً لفرانسوا ميتران Francois Mitterrand، وشكل حكومة في البداية بدعم من زملائه اليمينيين في الجمعية الوطنية وأضاف لمسة شعبية وأسلوباً لهذا المنصب أكثر جرأة ومرحاً من أسلوب سلفه فرانسوا ميتران. وهو يتكلّم الإنكليزية جيّداً حيث تلقى علومه في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يتكلّف في انتقائه للألفاظ في أي من اللغتين. بعد أيام قليلة من اعتلائه منصبه دعا زعماء الاتحاد الأوروبي إلى حفل عشاء في

قصر الإليزيه Élysée للتعارف قبل أن يترأس الاجتماعات الرسمية خلال فترة رئاسة فرنسا الدورية للاتحاد الأوروبي، وقد أدهش الجميع عندما وضع جانباً اللغة الدبلوماسية المعتادة وما تتصف به من حذر وتردد، وأطلق العنان للآراء اللاذعة والجريئة حول أخطاء وعيوب الاتحاد الأوروبي. وكان هذا شيئاً يحسن أن نراه، لكن آراءه هذه لم تلق تقديراً من رئيس المفوضية الأوروبية جاك ديلور Jacques Delors، أو من رئيس وزراء هولندا فيم كوك Wim Kok اللذين تعرَّضا كلٌّ بدوره لنقد عنيف من شيراك، إذ وصفت بلاد فيم كوك بأنها «بلد الخدمات norco - state»، وقيل له إن المخدرات المتوفرة فيها بصورة حرة تفسد الشباب الفرنسي.

التقيت شيراك في مناسبات كثيرة قبل انتخابه رئيساً للجمهورية، ووجهات نظرنا حول كثير من القضايا متطابقة. وأخذنا نبني علاقات متينة بين بلدينا، ودون استبعاد الآخرين، ودون أن تكون هذه العلاقة منافسة للعلاقة الخاصة التي تربط فرنسا وألمانيا، إنما بطريقة تتيح الاستفادة من قوة البلدين ومصالحهما المشتركة. بريطانيا وفرنسا هما الدولتان النوويتان الوحيدتان في المجموعة الأوروبية، وهما الدولتان الوحيدتان اللتان تتمتعان بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وحتى تلك اللحظة نساهم بأكبر عدد من القوات في قوة الحماية الدولية في البوسنة Unprotection Force. لهذا صدرت التعليمات مني ومن الرئيس شيراك لتقوية التعاون الثنائي بين البلدين بما في ذلك الاجتماعات الدورية المنتظمة عبر التلفزيون Video - Conferences بين موظفي الدفاع والأمن المسؤولين عن تنفيذ سياستنا هناك. وعلى هذا النحو أيضاً عملنا على تشجيع المشاريع المشتركة في ميدان الصناعة الدفاعية (يوجد منها ما ينوف عن عشرين مشروعاً ومنها أيضاً مشاريع بمشاركة دول أخرى)، هذا بالإضافة إلى الروابط المباشرة بين قواتنا المسلحة. وقد سرني أن رأيت من جاء بعدي إلى رئاسة الوزارة قد واصل هذا التعاون، وتابع الجهود التي بذلتها مع شيراك

في وأد ذلك التنافس الذي استعر قديماً بين بريطانيا وفرنسا في القارة الأفريقية.

وفي سبيل تمتين هذا التوافق حصلت على موافقة الملكة لتقوم بتوجيه دعوة في القريب العاجل إلى الرئيس شيراك ليزور بريطانيا زيارة رسمية، وهذه أعلى درجة من درجات التكريم الدبلوماسي. من المعتاد أن تحصل زيارات مثل هذه مرتين أو ثلاث مرات في العام. أضف إلى ذلك أنها تعني إلى جانب ذلك انتقال شيراك سريعاً إلى مقدمة الرتل وبشكل لم يسبق له مثيل. لكن الذي حيَّرنا أن قصر الإليزيه يبدو أنه أحرج بهذه الدعوة إذ تأخر الرد كثيراً. بعثنا باستفسارات كثيرة فجاءتنا قصة غريبة مفادها أن دعوتنا قد وضعت الرئيس في مأزق. فقد كان من أول أعمال الرئيس الجديد إلغاء بعض مظاهر الأبهة التي كان يهواها سلفه، ومنها الموكب الرسمي الذي يسير به في شوارع باريس تحيط به ثلّة من راكبي الدراجات النارية. وكان يقلق شيراك كثيراً أن يرى نفسه راكباً تلك العربة التقليدية إلى جانب الملكة، تسير بهما عبر شارع The Mall في لندن وسط حشد كبير من الجنود ببزاتهم العسكرية. وهذا مظهر لا ينسجم مع الصورة التي يريدها شيراك لنفسه بصفته رئيساً من الشعب. وتطلب منا الأمر تقديم الكثير من التأكيدات لهم في فرنسا بأن الزيارة الرسمية يمكن أن تشتمل على مراسم عملية تخلو من مظاهر الأبهة. عندئذ اقتنع الرئيس. وقد تعاطفت مع آرائه هذه ذلك أني شخصياً لا أحب مثل تلك الرسميات. وعندما لبَّى الدعوة، كانت زيارته في قمة النجاح.

في أوائل التسعينيات اتخذت كل من روسيا والصين خطوات جريئة وواسعة نحو الدخول في عالم الغرب. وشرعت كل منهما بإصلاح سياسي وإقتصادي رغم أن الأولويات التي اختارتها كل منهما قد تم التراجع عنها فيما بعد. ابتدأت روسيا بالإصلاح السياسي وفي نيتها أن تتبع ذلك بإصلاح اقتصادي، في حين اختارت الصين البدء بالإصلاح الاقتصادي واستخدمت القوة الغاشمة لقمع الدعوات المنادية بالتحرر السياسي. كان زعماء الصين،

وهم في معظم الأحيان من الكهول المتقدمين بالسن، رجالاً قديرين وجيِّدي الإعداد، بل وينتمون إلى مدرسة سياسية تتسم بالصلابة والعناد ولا تعرف المرونة.

بدأت أولى محاولاتي للغوص في العلاقات الصينية البريطانية سنة 1991، عندما قمت بزيارة إلى بكين أثارت الكثير من الجدل، حيث كنت أول زعيم غربي يقوم بزيارة ذلك البلد بعد الأحداث الدامية لمجزرة ميدان تيانانمان Tiananman Square، التي راح ضحيتها الكثير من الطلاب المحتجين في شهر حزيران / يونيو سنة 1989. ربما كان الأسلم لي سياسياً لو لم أذهب، لكنني أعلم أنه يتعيَّن علينا أن نتعامل مع الصين بخصوص هونغ كونغ، ورأيت أن زيارة أقوم بها إلى الصين في وقت مبكر قد تكون خير عون لي في هذا الصدد. وفي الصين أثرت موضوع حقوق الإنسان بصورة أكثر حدة مما توقعه الزعماء الصينيون، ولم يكن حديثي هذا نوعاً من الطقوس التطهرية للروح الديمقراطية بل كان رسالة أردت أن يسمعها البلد المضيف. وقد شجعني في خطوتي هذه أولئك الشباب الصينيون الذين جاؤوا لمقابلتي بترتيب من سفارتنا هناك، وكانوا جميعاً يتوقون لأفكار جديدة ولا يحملون شيئاً من العقيدة الشيوعية التي آمن بها أجدادهم.

وكان يهيمن على تعاملي مع الصين أمر واحد فقط هو وضع هونغ كونغ، حيث من المقرر أن تعود هذه الجزيرة إلى الصين في الأول من تموز / يوليو سنة 1997. وكنت في سنة 1992 قد عينت كريس باتن Chris Patten، الرئيس السابق للحزب في مجلس الوزراء، الحاكم العام الأخير لهذه المستعمرة. وكنت أعلم جيداً أنه قادر، بل ويريد ذلك، على ترسيخ أكبر قدر ممكن من الديمقراطية في تلك المنطقة قبل عودتها للسيادة الصينية. أما في بريطانيا فقد تحدث «العمال الصينيون القدامى» بكل قوة ضد هذه السياسة. زعموا أن هذه السياسة سوف تسمِّم أجواء علاقاتنا كلها مع الصين، وتسيء إلى المصالح

التجارية والسياسية العليا لبريطانيا، وتفسد النظام الذي حقق للمستعمرة ذلك الازدهار الاقتصادي الرائع الذي تنعم به. ولم يكونوا وحيدين في نقدهم، إذ كان يوجد رجال أعمال بريطانيون لهم عقود تجارية وقد تعرضت للخطر (وبعض أعضاء حزب المحافظين) جاؤوا جميعاً يحذرونني من مغبة معاداة الصين.

كنا نسترشد في سياستنا نحو هونغ كونغ بالإعلان المشترك الصادر سنة 1984 والذي تم التفاوض بشأنه من قبل جيفري هاو ومارغريت تاتشر. فقد أسس هذا الإعلان لمبدأ «دولة واحدة ونظامين مختلفين» يجري اعتماده بعد انتقال الجزيرة إلى السيادة الصينية سنة 1997، وعندما استلمت مقاليد رئاسة الوزارة كانت الصين ذاتها قد بدأت تعمل بمبدأ التجارة الحرة. إذن للرأسمالية مستقبل في هونغ كونغ. ومع ذلك كان من الأهمية بمكان أن نضمن بأن تظل القاعدة السياسية الناجحة لهذه المستعمرة متماسكة لا يمسها ضرر بعد تسليمها للصين، وهي سياسة عرفت فيما بعد في سياق تلك الأشياء «بالقطار الذي لا يتوقف Througl train»، وكلما تزايدت الشكوك حول إمكانية مواصلته السير دون توقف لما بعد سنة 1997، ازداد الخطر الذي يتهدد عافية هونغ كونغ على المدى البعيد. وكانت معرضة للخطر تلك المشاريع التي بدأ العمل بها في ظل الحكم البريطاني مثل مشروع قطار شك لاب كوك Chek Lap Kok. لذلك كان أحد أهداف زيارتي إلى الصين سنة 1991 التأكيد على أهمية استمرار هذه المشاريع. ولم يكن الصينيون آنذاك على استعداد للموافقة على ذلك. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص إلاّ بإرشاد وتوجيه من الحاكم كريس باتن.

وصل كريس باتن إلى هونغ كونغ حاكماً عاماً لها في تموز / يوليو سنة 1992. وقدمت له، منذ استلامه مهام منصبه، الدعم الكامل سراً وعلانية في سبيل تنفيذ سياسته الخاصة بالتحرر السياسي، ناهيك عن الدعم غير المحدود من جانب دوغلاس هيرد. من الطبيعي أن يتغير دستور هونغ كونغ مع تغير

وضعها. فالمستعمرة هذه كانت طوال عقدي الستينيات والسبعينيات قاعدة تصنيع زهيد التكاليف، وليس لها أي مطلب يتعلق بالإصلاح السياسي. أما في عقد التسعينيات فقد غدت مركزاً مالياً جيد الثقافة وله أهميته على الصعيد الدولي. فأضحت الآمال والتوقعات كبيرة جداً. أصبح مواطنو هونغ كونغ أكثر شوقاً للإصلاح السياسي، وليس من الصواب في شيء أن ننكر عليهم ذلك رغم أن التغييرات التي أحدثناها كانت بالضرورة من ضمن شروط الإعلان المشترك. هكذا كان اعتقادي، رغم أن بعض النقاد في بريطانيا والصين اعتقدوا خلاف ذلك.

زرت هذه المستعمرة مرتين وأنا رئيس للوزراء. الأولى في سنة 1991 وكانت توقفاً قصيراً فيها وأنا في طريق عودتي من بكين. أما الثانية فكانت في شهر آذار / مارس سنة 1996 وهي الأكثر أهمية لا سيما وأنها آخر زيارة يقوم بها رئيس وزراء بريطاني قبل انتقالها إلى الصين. وباعتبارها كذلك، فقد كانت فرصة لي لوضع مبادئ التعامل المستقبلي بين بريطانيا وتلك المنطقة. وبهذه المناسبة ألقيت كلمة في غرفة التجارة جاء فيها: «إذا كانت ثمة أية إشارة لانتهاك الإعلان المشترك، فالواجب يحتم علينا أن نستخدم الوسائل القانونية وغيرها كما هو متاح لنا. والتزامات بريطانيا نحو هونغ كونغ لن تنتهي في الصيف القادم». ولكي أؤكد قولي هذا أعلنت أن حاملي جوازات سفر هونغ كونغ سيواصلون الاحتفاظ بحرية السفر إلى بريطانيا دون تأشيرة دخول بعد انتقال الجزيرة إلى الصين.

وكانت لديّ أخبار سارّة للأرامل اللاتي قضى أزواجهن في الحرب وعددهن تسع وعشرون وما زلن يعشن في هذه المستعمرة. فقد تبنى قضيتهن جاك إدواردز وهو أحد أفراد القوات المسلّحة البريطانية سابقاً ويعيش في هونغ كونغ. كان يقف على باب الحاكم والعلم البريطاني في يده وبيده الأخرى يحمل التماساً من أجل قضيتهن، لكن أمله بتحقيق مطالبهن كان ضعيفاً. طلبت

أن يسمحوا له بالدخول لمقابلتي وأخبرته أننا سنعيد الجنسية البريطانية وكامل حقوق التقاعد لهؤلاء الأرامل. أشرق وجهه لهذه المفاجأة السارة. وقلت في نفسي قلما يتوقع أصحاب قضية أن تستمع الحكومة لمطالبهم، فكيف يكون الحال إن استمعت واستجابت؟

وكانت هناك قضية أخرى تنتظر الحل. يعيش في هونغ كونغ نحو خمسة آلاف مواطن من أصول جذورها في شبه القارة الهندية، ومستقبل حياتهم غير مضمون تحت الحكم الصيني، وقد منح بعضهم الجنسية البريطانية. فأوضحت لهم خلال زيارتي هذه أن بريطانيا سوف تقدم لهم المأوى إذا تعرضوا بعد سنة 1997 لضغوط ترمي إلى ترحيلهم عن الجزيرة. لقي هذا التأكيد الترحيب في هونغ كونغ، لكنه قوبل باستياء في بعض أوساط حزب المحافظين والصحافة البريطانية. ومع ذلك فإن هذا القرار من وجهة نظر إنسانية هو عين الصواب.

في الساعات الأولى من صباح اليوم الأول من تموز / يوليو سنة 1997 نُصّب تونغ تشي هوا Tung Chee Hua أول رئيس تنفيذي لإقليم الإدارة الخاصة Special Administration Region بحسب التسمية الصينية الجديدة لهونغ كونغ. وكانت مستعمرتنا السابقة تزهو بحلة قشيبة. فقد ازدادت الاستثمارات فيها منذ سنة 1992 بمقدار النصف وتنامى الناتج المحلي الإجمالي GDP بمقدار الربع وارتفعت قيمة صادراتها بمعدل الثلثين. وذاق شعب هونغ كونغ طعم الحقوق السياسية التي منحهم إياها كريس باتن فأحبوها وأعطوا أصواتهم بقوة لصالح حزب الديمقراطيين المتحدين United Democrats في انتخابات سنتي 1991 و1995. ورغم أن الصينيين قد وصموا كريس باتن بأسماء غريبة ومتباينة مثل «العاهرة المختالة بمشيتها» و«راقص التانغو» و«الأفعى» و«المغتصب الثلاثي»، منذ سنة 1993، إلاّ أن المحادثات حول مستقبل هونغ كونغ تواصلت وإن توقفت في بعض الأحيان. وبفضل نجاح هذه المفاوضات تمت عملية انتقال الجزيرة إلى السيادة الصينية سنة 1997 بهدوء ويسر ودون كلمة احتجاج من

أحد، علماً أن فكرة الحديث عن هذا الانتقال كانت قبل عشر سنوات غير مقبولة نهائياً كما كانت سبباً لهجرة الكثيرين. وعلاوة على ذلك لم يحدث أي تدهور لعلاقات بريطانيا مع الصين في الأعوام التي سبقت عودة الجزيرة إلى الحكم الصيني. بل على العكس تضاعف حجم صادرات بريطانيا إلى الصين ما بين سنتي 1992 و1997 من ملياري جنيه إلى أربعة مليارات جنيه أو يزيد. وهذا شاهد على حسن صنع السياسة. والآن وأنا أدوّن مذكراتي هذه في سنة 1999 أرى الحريات السياسية الأساسية في هونغ كونغ قد بقيت سليمة لم تمس واقتصاد تلك المستعمرة السابقة قد نجا من تلك الأزمة الاقتصادية الكبرى التي ضربت بعض الدول الآسيوية وآثارها السيئة.

كانت هونغ كونغ جزءاً من إرث تركه لنا الماضي الامبراطوري لبريطانيا. ورابطة الكومنولث جزء آخر من هذا الإرث. والرابطة هذه مؤسسة غريبة ليس كمثلها شيء، وهي في الوقت نفسه ساحرة تفتن الأنظار. تتكوّن من دول متعددة منها الصغيرة والكبيرة تربطها معاً روابط مودة وألفة وتاريخ مشترك. في ظاهرها لا توجد أشياء مشتركة تجمع بين الكثير من دولها. المملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا دول مزدهرة ثابتة المواقع في النظام الغربي للديمقراطية بغض النظر عن مواقعها الجغرافية. أما سنغافورة وماليزيا فهما قوتان اقتصاديتان تتناميان، ولكل منهما ثقافة تختلف عن الأخرى. جنوب أفريقيا ونيجيريا أنهكتهما حروب أهلية امتدت لعقود من الزمن، إنما لديهما ثروات طبيعية هائلة تؤهلهما لبناء ازدهارهما. وأما الدول الصغرى الأخرى فتعتمد على المساعدات، وفي بعض الحالات منها تعتمد على طلب السوق لمحصول واحد تملكه. لكنها ضمن رابطة الكومنولث لكل منها أهميتها، وهي مشدودة إلى بعضها بعضاً بروابط قد لا يراها أحد إنما هي روابط فاعلة. كان من شأن نظام الفصل العنصري (الأبارثيد apartheid) أن زرع بذور الشقاق بين هذه الدول لسنين كثيرة، ومع ذلك بقيت رابطة الكومنولث ولم يتسبَّب هذا

الشقاق بانهياره. والآن وقد أصبحت جنوب أفريقيا تحت حكم الأكثرية فقد زال هذا الضغط.

بيد أن القوة العظمى التي حفظت لهذا الكومنولث بقاءه هي النظام الملكي. فالدول الأعضاء جميعاً تكن الحب والاحترام للملكة، والملكة بدورها تبادلهم هذه المحبة كاملة. ولديها معرفة واسعة عن كل هذه الدول بلا استثناء. إن ذكرت لصاحبة الجلالة مشكلة معينة معاصرة لنا في دولة من دول الكومنولث، فإنها تبدأ جوابها بعبارة «أذكر أن. . .» ثم تتحدث عن جذور هذه المشكلة وتعود بذاكرتها إلى عدة سنين خلت. وهذا يذكرني بأن الملكة قرأت الأوراق الرسمية للدولة منذ عهد ونستون تشرشل في رئاسة الوزارة. وفي معظم الأحيان تخاطبني قائلة: «أعرف والده. . .» إن ذكرت أمامها اسم شخصية سياسية، ثم تتابع قولها هذا بوصف حي لشخصيته. أتمنى أن يطلب طوني بلير نصحها ويعمل كما تقول، فقد وجدت نصائحها ثمينة جداً في كثير من المناسبات.

أكن محبة خاصة لجزر البحر الكاريبي، وليس ذلك فقط لأن زعماء هذه الدول، دون استثناء تقريباً، من محبي لعبة الكريكيت، بل وأيضاً لأنهم يحبون بريطانيا. وعلى سبيل المثال، كانت السيدة يوجينيا تشارلز Dame Eugenia Charles رئيسة وزراء جمهورية الدومينيكان الصغيرة وطوال خمسة عشر عاماً الداعية القوي للقيم البريطانية والنظام الملكي فيها، وكانت تدافع عن قضية بلادها وزراعة الموز فيها بحماس شديد تضعف المقاومة أمام دفاعها. فالكومنولث بالنسبة لدولة صغيرة كهذه ليس فقط درعاً واقياً وإنما أيضاً منبراً للتعبير عن قضاياها.

وازدادت هذه الرابطة قوة بعد انتخاب نيلسون مانديلا Nelson Mandela رئيساً لجمهورية جنوب إفريقيا سنة 1994، فعادت بلاده إلى مجموعة دول الكومنولث بعد عزلة دامت زهاء ثلاثة عقود من الزمن، فعلت بريطانيا خلالها

كل ما بوسعها لتشجيع انتقالها نحو حكم الأغلبية دون فرض عقوبات كاملة، ذلك أن حكومات المحافظين المتعاقبة تؤمن أن هذه العقوبات سوف تدمر اقتصاد جنوب إفريقيا، وتلحق الضرر بالمواطنين السود عوضاً عن مساعدتهم. ولم يتفق معنا الآخرون. أما الآن فقد انتهى الجدال، وبات الجميع يبغون بناء المستقبل. وبريطانيا لديها مصلحة في جنوب إفريقيا تفوق مصالح أي بلد آخر. فنحن أكبر مستثمر فيها من وراء البحار، ولدينا أكثر من مليون نسمة يحملون جوازات سفر بريطانية ويقيمون فيها. لهذا كانت نهاية نظام الفصل العنصري apartheid مبعث ارتياح لنا مثلما كان للأفارقة الجنوبيين. وإلى ف. و. دوكليرك F. W. de Klerk آخر زعيم أبيض لجنوب إفريقيا يعود الفضل في تلك النهاية السلمية لهذا النظام. وبالطبع ساهم في ذلك نيلسون مانديلا وله فضل في ذلك.

أطلق سراح نيلسون مانديلا من السجن في شهر شباط / فبراير سنة 1990. وقد تحدثت معه في مناسبات كثيرة. لكن أجمل الذكريات التي أحملها عنه تتصل بزيارة قام بها إلى المملكة المتحدة في أعقاب توليه منصب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا المتعددة الأعراق. إذ ليس لزيارته مثيل في كل الزيارات الأخرى التي حصلت في عهدي. اعتاد العاملون في المبنى رقم 10 بشارع داوننغ ستريت على رؤية ضيوف لهم هالتهم الاحتفالية، لذلك فإن قدوم زائر من هؤلاء قلما يحرّك ساكناً فيهم. ولم يكن الوضع كذلك في هذه المناسبة، فقد خرج كل من يعمل في هذا المبنى من مكاتبهم، احتشدوا في الممرات لتحية هذا الرئيس الذي صافحهم فرداً فرداً وقال: «لقد عرفت الآن سبب هذا النجاح الكبير الذي حققه جون، فلديه كل هؤلاء الناس يعملون معه».

كان مانديلا الرجل القدير الذي استطاع مجابهة المتشددين في حزبه، وتمكن من إقناع البيض ومن ثم إعادة بلاده إلى الأسرة الدولية بطريقة ليس

بوسع أحد سواه أن ينتهجها. جزء من سحره تلك الشجاعة الأدبية التي يتحلى بها والتي كانت نتاج ما تحمَّله إبان فترة سجنه التي امتدت سبع وعشرين سنة. كانت استجابته لأزمة مرض متلازمة نقصان المناعة المكتسبة (الإيدز) الذي اجتاح جنوب إفريقيا أمراً يثير العجب وتجدر ملاحظته. فالمعروف أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي حزب شديد التزمت وقوي التمسك بأهداب الفضيلة، لكن مانديلا لم يكترث لما يراه هذا الحزب محرمات لا يجوز التطاول عليها، وبكل جرأة وإقدام عقد على رأسه تلك العصابة التي تميِّز مرضى «الإيدز» وتكلم عن هذا المرض في إطاره الاجتماعي. ولا أحد سواه يستطيع أن يفعل ذلك.

ذهبت في زيارة إلى جنوب إفريقيا في شهر أيلول / سبتمبر سنة 1994 أي بعد انقضاء خمسة شهور على إجراء أول انتخابات ديمقراطية بكل ما في الكلمة من معنى في تاريخ ذلك البلد. وألقيت خطاباً أمام البرلمان، وبالرغم من وجود حدود لمقدار المساعدة العملية التي بمقدور بريطانيا أن تقدمها من أصل الميزانية الخاصة بالمساعدات لما وراء البحار والتي تستهدف الدول الأكثر فقراً، فقد وعدت في خطابي هذا بتقديم مساعدات تبلغ قيمتها 200 مليون جنيه. وبعد هذا الخطاب وأثناء مأدبة الغداء ـ التي أقيمت في القاعة ذاتها التي فيها ألقى هارولد ماكميلان Harold Macmillan قبل ثلاثين سنة خطابه الشهير الذي تحدث فيه عن «رياح التغيير» ـ رأيت شيئاً من تلك الروح الرائعة التي انتقلت بالبلاد إلى عهد جديد. رأيت السجناء السابقين الذين أمضوا ردحاً طويلاً من الزمن في سجن جزيرة روبن Robben Island يتحدثون مع نواب البرلمان البيض الذين كانوا في السابق أعضاء في حكومة الحزب الوطني National Party.

أحمل ذكريات جميلة وكثيرة عن تلك الزيارة، بعد انتهائي من ذلك الخطاب أمام البرلمان غادرت إلى مدينة جوهانسبرغ بالطائرة يصحبني نجوم

الرياضة البريطانيون من أمثال أليك ستيوارت Alec Stewart وجودي سمبسون Judy Simpson وروب آندرو Rob Andrew وبوبي تشارلتون Bobby Charlton. وكان ينتظرني هناك كولن كاودري Colin Cowdrey الذي جاء في سنة 1991 يرافقه أحد إداريي فريق جنوب إفريقيا للكريكيت (والرئيس السابق للمنتخب الدولي) علي باشر Ali Bacher طالبين مساعدتي لإعادة قبول منتخب جنوب إفريقيا في المباريات الدولية. وفي مدينة الاسكندرية Allxandria القريبة افتتحت الملاعب الرياضية الجديدة التي أُنشئت بأموال بريطانية بينما كان النجوم البريطانيون يعزفون بعض الألحان لموسيقى القرب للأطفال، ثم شرعوا يدربونهم. ولسروري العظيم قذفت في شباك المرمى الكرة التي مررها لي ستيف تشويت Steve Tshwete وزير الرياضة الجنوب إفريقي من أول رمية. لقد كانت حقاً من أسعد الزيارات التي قمت بها.

إن جنوب إفريقيا وهونغ كونغ واليابان وروسيا والولايات المتحدة كلها دروب مألوفة للدبلوماسية البريطانية. لكنني، وأنا رئيس للوزراء، سرت في طرق جديدة، كانت أمريكا الجنوبية واحدة منها. فأنا أول رئيس حكومة بريطاني تطأ قدماه أرض تلك القارة منذ خمسين سنة. وكان ذلك عندما ذهبت في زيارة إلى كولومبيا في شهر حزيران / يونيو سنة 1992 ورافقني في هذه الرحلة تريستان غاريل جونز Tristen Garel Jones الذي كان آنذاك وزير دولة في وزارة الخارجية. وكانت أهم محطة في هذه الزيارة المنشآت النفطية العائدة لشركة BP البريطانية في الغابة المطرية. توجهنا إلى هذا الموقع بطائرة هليكوبتر عالية الضجيج وكان معي فيها تريستان غاريل جونز وغوس أودونيل Gus O'Donnell. واستقل الصحفيون طائرة هليكوبتر أخرى وصلت إلى الموقع قبل وصولنا، فيما كان الصحفيون على أرض المطار ينتظرون قدومنا سمعوا إشاعة تقول إن الطائرة التي تقل رئيس الوزراء قد تحطمت. وعلى الفور قام كريس مونكريف Chris Moncrieff الصحفي المخضرم ومراسل وكالة الأسوشيتد برس

في ويستمنستر بالاتصال بلندن وسرعان ما تناقلت الوكالات هذا الخبر. بعد دقائق قليلة وعندما حطّت طائرتي على أرض المطار سليمة لم تصب بأذى، جاءني كريس يسأل: «ماذا حصل للجنيه؟» وقد علمت أن سعر الجنيه قد انخفض عندما شاع ذلك الخبر.

كانت رحلتي إلى كولومبيا مقدمة ذات أهمية محورية لزيارتي إلى أمريكا الجنوبية، وتحديداً لحضور مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في ريو دي جانيرو. كنت أول زعماء مجموعة السبعة أعلن عن عزمي على حضور هذه القمة. وهذا ما شجع زعماء آخرين على المشاركة. واجتمعت وفود تمثل نحو مئتي دولة للتباحث في أفضل السبل للتوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. لقد كان ارتفاع درجة حرارة الجو همّاً يقض مضاجع الجميع ولم أكن وحيداً في رؤيتي ما يثير السخرية في أن مؤتمراً بمثل هذه الضخامة ينعقد لمناقشة مسألة سخونة الهواء. بل إن العمل الجماعي أمر بالغ الأهمية. وليس من المفيد في شيء أن تسلك دولة واحدة سلوكاً جيداً ونظيفاً في حين تواصل الدول الأخرى عملها في تلويث الجو.

تمت الموافقة في هذه القمة على اتفاقيتين هامتين، تتعلق إحداهما بالتغيرات المناخية وتلزمنا جميعاً بخفض انبعاثات الغازات الدفينة «غازات البيت الزجاجي» بشكل تدريجي بحيث تكون مستوياتها في الجو عند نهاية القرن كما كانت في سنة 1990. أما الاتفاقية الثانية فهي خاصة بالتنوع الحيوي bio-diversity. وفي قمة ريو Rio هذه تقدمت بمبادرة دعوتها باسم «مبادرة داروين Darwin تهدف إلى الاستفادة من الخبرة البريطانية في مساعدة الدول النامية الفتية بالتنوع الحيوي فيها لكنها تفتقر إلى الموارد المالية. وعلى أثر هذه المبادرة تم وضع نحو ثمانين مشروعاً منها مشاريع لحماية حيوان المينك Mink وثعلب الماء Otter المصدرين الغنيين للفراء، إضافة إلى حماية بعض سلالات المحار والحشرات والفطريات والجروف المرجانية وسبخات شجر المانغروف

الاستوائي الذي تتولد من أغصانه جذور جديدة. لقد حققت هذه المبادرة نجاحاً منقطع النظير. وقد أظهر وزير البيئة مايكل هوارد Michael Howard التزاماً بهذا المؤتمر أدهش الجميع لا سيما أولئك الذين لا يعرفون عنه سوى صورة رجل قانون لا يثير الاهتمام ويميني الاتجاه؛ ولا يعرفونه جيداً. لقد كان خلال هذه القمة كثير النشاط ولافتاً، وشديد التأييد لقضية البيئة.

كانت مبادرة داروين Darwin من بنات أفكار السير كريسبن تيكل Sir Crispen Tickell الذي لم يكن خبيراً في السياسة البيئية فحسب، بل وأيضاً سفيراً لبريطانيا لدى الأمم المتحدة. وهو دبلوماسي واسع العلم، قوي الذاكرة يأتي لزيارتي عدة مرات في السنة، وعلومه التي ينقلها إليّ لا تقدر بثمن. وبينما كانت الأفكار تتطور لتصبح سياسة، كانت بريطانيا تنفض عن كاهلها تلك السمعة التي لحقت بها دون استحقاق ووصفتها بأنها «رجل أوروبا القذر»، وغدت الرائد المجلي في هذا المضمار.

في شهر أيار / مايو من سنة 1993 انتقلت حقيبة وزارة البيئة من مايكل هوارد إلى جون غومر John Gummer الذي كان شديد الحماس لقضايا البيئة. وهو من طراز الأشخاص الذين إن تبنوا رأياً يتمسكون به بقوة (ذات يوم ألقى محاضرة في مجلس الوزراء عن التنمية المستدامة كانت غزيرة العلم والمعرفة، فعلّق أحد الزملاء قائلاً: «إنه عضو كامل العضوية في اللواء الأخضر»). وكوّن لنفسه سمعة ممتازة لدى جماعات الضغط، وكان شديد النقد للسياسات التي لا تأخذ في اعتبارها مسألة حماية البيئة. كما كان القوة المرشدة والملهم من وراء إصدار «الكتاب الأبيض حول التنمية المستدامة» في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1994. ويجدر بي أن أشير إلى جهوده في أن يحثني على الإفراد لموضوع البيئة في كل خطاب ألقيه.

تضمن الكتاب الأبيض بنداً يقضي بتأسيس «هيئة خاصة للتنمية المستدامة» برئاسة كريسبن تيكل Crispin Tickell. وغاية هذه الهيئة أن تجعل

الاهتمامات البيئية جزءاً من العمل اليومي للحكومة، ودراسة مجالات معينة مثل التسعير البيئي والتربية والتعليم واستنفاد المخزون العالمي من الأسماك. وأصدرت تقارير سنوية تحث فيها الحكومة على مواءمة السياسة مع الاهتمامات البيئية. واستجبنا لها بإصدار وثيقة تعرض الخطوط العامة لما في نيتنا فعله ولم يكن ذلك مادة لعناوين الصحف بل كان التزامنا لقمة الريو Rio Summit الذي تحول إلى أفعال من خلال الدراسة المتأنية. وكان جون غومر يشرف على ذلك كله.

كنت أستفيد من رحلاتي الدولية من خلال الجمع بين السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية البريطانية. لذلك كنت أدعو عدداً من رجال الأعمال لمرافقتي في هذه الزيارات. وكان دوري في ذلك كله أن أفتح الأبواب وأسهِّل اللقاءات، أما دورهم فهو توقيع العقود. وكان يرافقنا عادة فريق من رجال الصحافة الذين يضطلعون بدور كتابة الأخبار والمقالات التي تبرِّر أثمان تذاكر سفرهم.

في شهر كانون الثاني / يناير سنة 1993 رافقتني في زيارتي إلى الهند بعثة تجارية بناء على اقتراح من رئيس وزراء الهند ناراسيمها راو Narasimha Rao الذي دعاني لأكون ضيف الشرف في احتفالات ذكرى إعلان الجمهورية، وهي أهم احتفالات العام. تضمنت هذه البعثة عدداً من الرؤساء والمديرين التنفيذيين لشركات بريطانية متقدمة في المجال الصناعي، فكانت الزيارة بالنسبة لهم نجاحاً عظيماً. وقد وقعت شركة Brish Gas عقداً بقيمة 100 مليون جنيه في أول يوم وصلنا فيه إلى الهند، وتبعه توقيع عدد لا بأس به من العقود.

قضينا في الهند بضعة أيام غادرنا بعدها من بومباي إلى عُمان لألتقي السلطان قابوس الذي كان يومئذ في الصحراء يقوم بزيارته السنوية للقبائل البدوية. حطَّت بنا الطائرة في المخيم الذي أقامه وسط الصحراء، وكان في استقبالنا ثلة من حرس الشرف يرتدون التنورة الاسكتلندية ويعزفون موسيقى

القرب، فكان مشهداً بعيداً كل البعد عن الانسجام والتناغم. لكن السلطان يحب المفاجآت. وقدم لنا الغداء في سرادق أقيم في الصحراء نصبت فيه الموائد العامرة بينما وقف البدو ينظرون إلينا من بعد. وقبل أن تغرب شمس النهار توجهت بالطائرة إلى الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية حيث تناولت العشاء على مائدة الملك فهد. واستمر العشاء الرسمي حتى منتصف الليل، لكن محادثاتي مع الملك تواصلت حتى الساعات الأولى من الصباح، فهو رجل يحب العمل إلى وقت متأخر من الليل وكانت الرحلة في قمة النجاح. لكن الوضع في الوطن بدأ يشكل صعوبة أمام الحكومة، وكانت التغطية الصحفية مؤلمة، فالصحفيون الذين رافقوني في الرحلة لم يلقوا بالاً للنجاح الذي حققته أي من هذه الزيارات، ووجدوا المسرحيات التي تجري على المسرح الداخلي أكثر إثارة للقراء.

وفي أيلول / سبتمبر سنة 1993 رافقني في زيارتي إلى اليابان وماليزيا وفد آخر من رجال الأعمال البريطانيين كان بكل تأكيد أكبر وأقوى وفد يذهب إلى خارج المملكة المتحدة على الإطلاق. وتم التوقيع على صفقات تجارية في هذين البلدين تبلغ قيمتها الإجمالية نحو مليار جنيه. لكن المناخ السياسي في الوطن كان يثير الاضطراب وهذا الفريق الضخم من الصحفيين المرافقين لنا ظل متجاهلاً النجاح التجاري للزيارة التي وصفها بعضهم في المبنى رقم 10 بأنها «الرحلة القادمة من الجحيم». وبدأت تتصاعد التكهنات السنوية في بريطانيا حول زعامة الحزب، والإعلام يبحث عن قصص سلبية المضمون دونما اهتمام بالطريقة التي بها يحصل على مثل هذه القصص.

وكمثال يوضح ما جرى أسوق ما جاء في صحيفة Independedt on Sunday حيث ذكرت: في لندن أجاب كينيث كلارك عن سؤال وجه إليه بهذا الخصوص قائلاً: «تبذل محاولات كثيرة... في سبيل إثارة الاهتمام بالتنافس

على زعامة الحزب. ولا أعرف شخصاً لديه الحكم السياسي الحقيقي للتفكير بهذا الأمر».

وفي طوكيو سألني الصحفيون: «هل كان من الحكمة أن يثير كين كلارك موضوع الانتخابات لزعامة الحزب؟»

فأجبت: «الله وحده يعلم من أين يأتي هذا الهراء».

وفي هذا الصدد، ذكرت صحيفة Daly Mail: «تصاعدت التكهنات جراء تعليقات من... كين كلارك... بأن ثمة فئات تحاول حشد التأييد... لمنافسة رئيس الوزراء».

ربما كان هذا كلاماً صحفياً يفتقر إلى الدقة، لكنه لم يكن بحال من الأحوال حادثة فريدة. أثناء حفل استقبال أقيم في حديقة السفارة البريطانية في طوكيو تحدثت إلى الصحفيين عن الإحباط الذي أشعر به جراء ذلك السلوك الغريب من جانب النقاد داخل حزبي. ومثل هذه الأحاديث تكون عادة على أساس «للخلفية فقط» وليس للنشر. لكن ما قلته في هذه المناسبة وجد طريقه للنشر واستيقظت بريطانيا في اليوم التالي لتقرأ آرائي التي وصفت فيها من ينتقدني بالحمق والغباء.

وتواصل هذا الهجوم في المؤتمرات الصحفية التي عقدت في اليابان. وانهالت الأسئلة المعادية لي من الإعلام البريطاني حول الأمور السياسية في بلادنا بطريقة ذهل لها اليابانيون الذين استمعوا غير مصدقين لما يدور بيني وبين الصحفيين.

في طريق العودة من اليابان توقفت لزيارة قصيرة في ماليزيا شعرت خلالها بشيء من الارتياح. وخلال مأدبة العشاء شن رئيس وزراء ماليزيا الدكتور مهاتير هجوماً دون سابق إنذار على سياستنا في البوسنة، ينم عن عدم معرفة كافية. وكان من شأن هذا الهجوم أن أثار حديثاً لاذعاً فيما بيننا طوال العشاء. ولم

يعجبني أن أكون موضع الهجوم أمام جمهوره المحلي، وقلت له رأيي بصراحة. ولكن بعد أن ضمن الدعاية التي يريدها وخرج المصورون من القاعة عاد الدكتور مهاتير إلى أنس الحديث ورقته. وفي مساء اليوم التالي ضحك وسرّ كثيراً أثناء مأدبة عشاء خاصة حين أخذ ريتشارد نيدهام Richard Needham، وزير التجارة، يمتع الحضور بقصص ونوادر غير محتشمة (ومضحكة جداً). تم التوقيع على عدد من العقود التجارية، ويمكنني القول إن الغاية من الزيارة قد تحققت. ولكن الثمن الذي دفعته لقاء الدعاية السلبية كان عالياً جداً.

قد يصعب على المرء أن يحصي فوائد الدبلوماسية الدولية بعبارات الكم. لكن يمكن القول إن محادثات جولة الأوروغواي Urugway Round بخصوص الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة «الغات Gatt» قد وضعت أسس نظام ليبرالي جديد للتجارة العالمية بعد استكمال هذه المحادثات في شهر كانون الأول / ديسمبر 1993. امتدت هذه المحادثات لعدة سنوات، وكان سيرها بطيئاً ومتقطعاً، قدمت خلالها كل دولة تقريباً مديحاً لفوائد التجارة الأكثر حرية في الاقتصاد العالمي، لكن معظم هذه الدول ظلت محتفظة بنظام الحماية لديها حرصاً على مصالحها الخاصة. وفي أوائل عقد التسعينيات أصيب الاقتصاد العالمي بحالة من الركود، وكان بحاجة للنمو، فرأيت أن استكمال أعمال اتفاقية الغات Gatt هو من أهم الأفعال التي يتوجب على الحكومات القيام بها ذلك أن هذه الجولة هي التي تتيح النمو للاقتصاد بمعزل عن الآثار الجانبية السيئة للتضخم.

وقد وافق زعماء دول مجموعة السبعة في مؤتمراتهم التي عقدت في السنوات 1990 و1991 و1992 و1993 على وجوب إنهاء جولة الغات هذه قبل نهاية السنة، وكانت في كل سنة من تلك السنوات تعجز المحادثات عن الوصول إلى نهايتها. كانت مساهمتي في سبيل التغلب على هذا الإخفاق تتألف من شقين. بصفتي رئيس وزراء دولة لها صوت مسموع في الاتحاد الأوروبي

أستطيع أن أعمل على تقريب وجهات النظر بخصوص مختلف المطالب التي يصر عليها شركاؤنا. وعلى سبيل المثال، كانت فرنسا على وجه الخصوص لا تريد إدخال المنتجات الزراعية في الاتفاقية النهائية، وبدون هذه المنتجات لا توافق الولايات المتحدة على تسوية نهائية. وبفضل الضغط البريطاني إلى حد ما وافقت المجموعة الأوروبية على اتفاقية بلير هاوس Blair House (نسبة إلى اسم المبنى الذي يحل فيه الضيوف الأجانب في واشنطن) في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1992، وقد تضمن هذا الاتفاق المنتجات الزراعية.

وضعت هذه الاتفاقية أسس الخاتمة لجولة الأوروغواي. لكن المسألة لم تحسم إلاَّ من خلال مفاوضات مؤتمر القمة الاقتصادية الذي انعقد في طوكيو سنة 1993، حيث تم الاتفاق على التفاصيل الرئيسية خلال وقت قصير قبل انتهاء السنة. وفي سنة 1994 بدأت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) عملها في مراقبة سياسات التجارة الحرة للقوى الاقتصادية الكبرى في العالم وافتتاح الأسواق الجديدة. وكان هذا كله لمنفعتنا ذلك أن الأسواق البريطانية كانت في معظمها أسواقاً مفتوحة. وليس من قبيل المصادفة أن اتفاقية الغات GATT قد تبعها نمو اقتصادي مستدام في كثير من الدول التجارية الكبرى في العالم (ولا يمكن استبعاد عوامل أخرى كثيرة ساعدت في هذا النمو).

في ولايتي كرئيسٍ للوزراء والتي امتدت زهاء ست سنوات ونصف السنة قضيت شهوراً كثيرة في الأسفار خارج البلاد، وما دعاني لهذه الأسفار المصالح البريطانية العالمية وروزنامة الأحداث الدولية التي تزداد اكتظاظاً باطراد. وكل جولة قمت بها كانت تحتاج لإعداد دقيق جداً من جانب العاملين في رئاسة مجلس الوزراء وفي الوزارات الأخرى الموزعة في شارع وايتهول Whitehall. وقبل الشروع في أي من الزيارات كانت تواجهني أكوام كالجبال من الأوراق المتضمنة للمعلومات الهامة والتي أعدتها الآلة الحكومية. كنت أحاول جاهداً

معرفة كل شيء عن رؤساء الحكومات قبل أن ألتقيهم. فالتآلف والمودة يبعثان الطمأنينة ويوفران الإنتاجية في المحادثات. درست لغة الجسد عند كل منهم، سألت المترجمين عن لغتهم وما إذا كان يكتنفها شيء من الغموض أو إن كانت تشتمل على معانٍ أكثر مما تحمله الكلمات. ومثل هذا التبصر النافذ للداخل ذو قيمة كبرى تتعزز أكثر إن كان المترجمون على دراية كافية بالاستخدامات الاصطلاحية للغة التي اختاروها، فيكون بمقدورهم القيام بالترجمة أمام رئيس الحكومة الذي اعتزم لقاءه.

تولى رئاسة الحكومة من قبلي ومن بعدي أشخاص كانوا نسبياً مبتدئين في علوم السياسة الخارجية. لكن الحظ أسعدني في السنوات الأولى من ولايتي بوجود دوغلاس هيرد وزيراً للخارجية ومن بعده مالكولم ريفكند. كان مالكولم اختصاصياً في الشؤون الخارجية، مثله في ذلك مثل دوغلاس هيرد. ارتقى من وزير دولة في وزارة الخارجية إلى منصب وزير للدفاع، فهيأت له خبرته هذه أساساً متيناً للتصدي لكافة القضايا التي عليه مواجهتها. ومن خلال تجربتي الخاصة أعرف عنه أنه كان مفاوضاً عنيداً يتقن فن الكر والفر. وهو رجل له أذن واعية، يقظة على الدوام لكل الأشياء التي تهم حزبنا. وهو خطيب مفوّه. في معظم الأحيان يرتجل خطابه دون تحضير مسبق، يتمتع بذهن غني بالمعرفة والحجج التي لا تخلو أحياناً من القدح والذم.

وفي رئاسة مجلس الوزراء بالمبنى رقم 10 كان لدي عدد من (أمناء السر) للشؤون الخارجية، وجميعهم من ذوي الكفاءات العالية: تشارلز باول Charles Powell وستيفن وول Stephen Wall وورود لاين Rod Lyne وجون هولمز John Holmes، الرباعي الرائع. أما تشارلز، فللأسف غادرنا بعد أن ترك الخدمة المدنية، في حين بقي الآخرون. عيّن ستيفن سفيراً لدى الاتحاد الأوروبي وورود سفيراً في جنيف وسوف ينقل قريباً إلى موسكو. وجون سفيرنا في لشبونة. وكان لي مستشاران للشؤون الخارجية هما بيرسي كرادوك Percy

Cradock وروديك بريذويت Roderic Braithwaite، أسهم كل منهما إسهاماً جيداً ومكملاً لعمل وزارة الخارجية. لقد تركت تجربتي في وزارة الخارجية ورئاسة الوزارة في نفسي انطباعاً مفعماً بالإعجاب بمقدرة أعضاء السلك الدبلوماسي البريطاني. قد يعمد البعض إلى الإساءة إلى سمعتهم في أوساط معينة، لكن معرفتي بهم أثبتت لي أن مهارتهم وهي الأفضل في العالم وينبغي الاعتزاز بهم فهم رصيد لا يقدر بثمن لأمتنا.

obeikandl.com

الفصل الحادي والعشرن

# مؤتمرات القمة

تشكل مؤتمرات القمة الدولية مشكلة خاصة لرئيس وزراء بريطانيا. فنحن عضو في نوادٍ تحب عقد مؤتمرات قمة تفوق في عددها عدد القمم التي تشارك فيها أي دولة أخرى في العالم: الاتحاد الأوروبي (مرتين إلى أربع مرات في السنة)، مجموعة الثمانية G8 (مرة في السنة)، رابطة الكومنولث (مرة كل سنتين وتستمر لعدة أيام)، الناتو ـ منظمة معاهدة شمال الأطلسي NATO (مرة كل سنتين تقريباً)، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (مرة كل سنتين)، منظمة آسم Asem (مجموعة من دول آسيا والاتحاد الأوروبي تلتقي مرة كل سنتين)، وبالطبع منظمة الأمم المتحدة. وفوق هذا كله، بدأ الاتحاد الأوروبي يعتاد على عقد مؤتمرات قمة مع بعض المجموعات الإقليمية مثل رابطة دول آسيان Asean ورابطة دول جنوب شرق آسيا Association of South - East Nations، ودول أمريكا اللاتينية. يضاف إلى ذلك، المؤتمرات التي تعقد لأغراض معينة في حينها واللقاءات التي تجري بمناسبة احتفالات سنوية.

قد تبدو لقاءات القمة ذات سحر خلاب في مظهرها الخارجي، تعقد في أماكن بعيدة غريبة جذابة مثل كورفو Corfu وكان Cannes وماريوكا Majorca ونابولي Naples. كانت في السابق مناسبات نادرة بالغة الأهمية، العملة الذهبية في الشؤون الدولية. لكنها في السنوات العشرين الأخيرة صار شأنها شأن العملة

التي خفضت قيمتها نظراً لانتشارها الواسع. ثم تفجرت هذه القمم باندفاعات شديدة في عقد التسعينيات، وباستثناء اجتماعات القمة الثنائية ـ عادة لقاء لمدة لا تتجاوز الساعات المعدودة يتخللها وجبة طعام مع رؤساء فرنسا أو روسيا أو الولايات المتحدة أو غيرها ـ فإنني باعتباري رئيساً لمجلس الوزراء يتوجب عليّ أن أقضي ما مجموعه ثلاثة أسابيع في العام في أسفار لحضور هذه المناسبات متعددة الأطراف. وكل رحلة منها تتطلب الإعداد الكافي والتزود بالمعلومات اللازمة وربما بياناً أدلي به في مجلس العموم إثر عودتي. وفي أغلب الأحيان أجد نفسي مضطراً للاستماع إلى خطب طويلة وكأنها لا نهاية لها قبل التوقيع على البيان الختامي الذي أعد بشكل مسبق يتضمن كلاماً وقولاً أكثر مما يتضمن من أفعال.

غير أن مؤتمرات القمة كانت تتيح الفرص لتكوين شبكة مع زعماء آخرين على «هامش» المؤتمر وفي «ممراته» (يقصد بالهوامش والممرات هنا مآدب الطعام الفاخرة أو قصور الضيافة الرائعة أو الأجنحة الرئاسية في الفنادق). وفي كثير من الأحيان تكون لمثل هذه اللقاءات قيمة أكبر من مؤتمر القمة ذاته. ولكن عندما يجد المرء نفسه يلتقي مع القادة أنفسهم وفي مناسبات مختلفة قريبة التتابع، يجد ينبوع العمل الجاد قد جف.

وإن شعرت يوماً بإحباط جراء الجولات التي لا تنتهي لمؤتمرات القمة، فذلك لأن عمل رئيس وزراء بريطانيا، خلافاً للكثير من نظرائه يشتمل على أعباء تغطي أربعة أعمال هي تسيير أمور الحكومة وقيادة حزبه داخل البرلمان وقيادة الحزب على مستوى الأمة وبصفته نائباً في البرلمان عن دائرته الانتخابية. وإن أهمل أياً من هذه الواجبات فذلك قد يعرضه (أو يعرضها) للخطر. وعلى النقيض من هذا، ليس رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولاً عن تسيير كل الأمور في السياسة الداخلية (التي تتم معالجتها في كل ولاية على حدة، أو من جانب الموظفين مثل رئيس «هيئة الاحتياطي الفدرالي») وقلما يحضر جلسات

الكونغرس، ولا يقود حزباً على المستوى القومي ويستطيع أن يوكل بعض المهام إلى نائب الرئيس. وكذلك الرئيس الفرنسي الذي لديه رئيس وزراء، وأمامه أيضاً الجمعية الوطنية (البرلمان) لكنه ليس مضطراً لحضور جلساتها، بل واهتمامه بها ضئيل. وفي ألمانيا تقع معظم أعمال الحكومة ضمن مسؤوليات رؤساء وزارات الأقاليم وليست مسؤولية المستشار الاتحادي. وهكذا دواليك حتى آخر القائمة التي تحمل أسماء من يجلسون إلى جانبي حول مائدة المباحثات في أي من مؤتمرات القمة. وفي هذا الصدد تحدث الموظفون العاملون لدى بيل كلنتون قائلين لموظفي مكتبي بكل فخر إنهم يحددون ساعات عمل الرئيس بحيث لا تتجاوز ستين ساعة أسبوعياً كحد أقصى. وربما يسعد الموظفين عندي لو استطاعوا أن يحددوا عدد ساعات عملي (وعملهم أيضاً) بمئة ساعة في الأسبوع. ومؤتمرات القمة المتكررة كثيراً والتي تطول اجتماعاتها كثيراً هي حقاً متعة يسرُّ بها المرء لكن يسعدني لو استطعت تجاوزها.

أقرب هذه المؤتمرات كلها إلى قلبي اجتماعات قمة دول الكومنولث لا سيما بعد أن تحررت من عبء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. والكومنولث أشبه بالنادي منه إلى منظمة دول ترتبط ببعضها برابطة معينة، ويصعب إيجاد تفسير دقيق له. لكن ما يشد هذه الدول إلى بعضها بعضاً روح الجماعة المشتركة، وأهم من هذا كله اللغة الواحدة المشتركة. والمناقشات تكون أكثر حرية وأكثر سهولة عندما تكون لغة الكلام ودقائقه مباشرة لا تمر عبر مصافي المترجمين. ويمكن للمرء أن يتجاذب أطراف الحديث دون معوقات مع الزعيم الذي يجلس إلى جواره في مأدبة عشاء أو عند تناول المشروبات.

من كل هذه المؤتمرات التي حضرتها وأنا رئيس للوزراء تبقى في ذهني ذكريات عن مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث الذي عقد في سنة 1991 في هراري، عاصمة زيمبابوي. وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر بعد خروج نيلسون

مانديلا من السجن ومعه جاء الإحساس أيضاً بأن الجراح قد اندملت. تجلّت أهمية وجوهر هذا المؤتمر بالإعلان الصادر باسم «إعلان هراري» الذي وضع أسس الحكم الجيد المنتظر من الدول الأعضاء في رابطة الكومنولث، وكان خطوة على جانب كبير من الأهمية، ليس أقلها أنه تصدى للشكاوى القائلة بأن الكومنولث يأوي حكاماً طغاة. ومع حلول سنة 1997 كانت كل دولة عضو في هذه الرابطة تحكمها حكومة منتخبة.

وفي هراري شاركت في مباراة كريكيت، جرت على أرض ملعب Wanderers. وشارك في اللعب أيضاً بوب هوك Bob Hawke رئيس وزراء أستراليا، ونواز شريف Nawaz Sharif رئيس وزراء الباكستان، وغرايم هيك Graeme Hick لاعب المضرب في المنتخب الدولي الإنكليزي المولود في زيمبابوي. افتتحت المباراة بضربات مضرب مني ومن بوب هوك، لكنه عند نهاية كل فترة مخصصة لقذف الكرة باليد over(*) كان يقوم بالركض الفردي بطريقة ماكرة ويقتنص الكرة ويقذفها باليد bowling، وكان ارتياحي عظيماً عندما طلب إلينا الاستراحة بعد بضع فترات لنفسح المجال «للاعبي الكريكيت الحقيقيين» كما قال أحد حكام المباراة. كان هوك يعلم جيداً أن مدة بقائنا على أرض الملعب محدودة، وقد نسي أن يخبرني أن الاستراليين يلعبون بقوة.

تولى رئاسة الوزارة بول كيتنغ Paul Keating بعد بوب هوك، وكان مثله في لعبة الكريكيت لكن يبدو أنه يهوى الكلام والبلاغة أكثر. وفي جلساتنا الخاصة وجدته ذكياً وساحراً، وقد فعل الكثير في سبيل تحديث اقتصاد بلاده، وسواء من قبيل المصادفة أم عن قصد، كان لسانه اللاذع حاضراً دوماً.

---

(*) الفترة المخصصة لقذف الكرة باليد هي تلك الفترة الزمنية التي خلالها يقوم لاعب bowler من أحد الفريقين بقذف الكرة بيده باتجاه ضارب المضرب Batsman من الفريق الآخر يقف عند الهدف wicket عدداً معيناً من المرات. تختلف عدد المرات هذه بين إنكلترا وأستراليا. ففي إنكلترا يقذف اللاعب الكرة ست مرات في هذه الفترة بينما يبلغ عددها في أستراليا ثمان مرات. (المعرّب).

وكانت إحدى هذه المناسبات أثناء الاستعدادات لمؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث الذي انعقد في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1995 بمدينة أوكلاند Auckland بنيوزيلندا. في ذلك الوقت كان الرأي العام الأسترالي غاضباً جداً جراء قرار الرئيس شيراك إجراء تجارب نووية تحت الأرض في جزر موروروا المرجانية Mururoa بالمحيط الهادئ. وكان بول كيتنغ يعرف جيداً أن هذه التجارب تجري تحت سيطرة تامة وأنها مقدمة لدخول فرنسا في اتفاقية الحظر التام على التجارب النووية، وأهم من ذلك أنه يعرف أيضاً أن موقع التجارب الفرنسية أكثر بعداً عن أستراليا من موقع جزر لوب نور Lop Nor حيث يواصل الصينيون تجاربهم دون مراقبة دولية، ودون شكوى أو احتجاج من الحكومة الأسترالية التي تحاول حماية مصالحها التجارية والسياسية مع الصين. وفي تلك الأثناء كان كيتنغ يخوض حملة لإعادة انتخابه. ووجد أن توجيه ضربة واحدة لفرنسا وبريطانيا أمراً مغرياً، وانتقدني بشدة بلغة تخلو من صفات رجال الدولة في مقابلة بثتها إذاعة أسترالية محلية. لم يزعجني هذا الأمر. فالانتخابات مشكلته، ومثل هذا النقد الذي أعده غير ذي بال ولن يغير شيئاً في سياستنا المؤيدة لفرنسا في هذه المسألة. غير أن الحادثة بحد ذاتها كانت بمثابة المنّ النازل من السماء عند الصحافة البريطانية. عندما وصل كيتنغ إلى أوكلاند لاحقه قطيع من الصحفيين المأجورين بأمل استفزازه في هجوم جديد، ثم وضع عدد من أفضل صحفيي لندن ثقلهم في هذه الحملة، فما كان منه إلاّ أن خاطبهم ببلاغته المعهودة قائلاً: «أخرجوا من هنا، أنتم أيها الذباب!» ورد عليه أحد مراسلي الصحف «التابلويد» قائلاً قبل أن يفر وينجو بحياته: «أنت تعرف يا سيدي الرئيس ما الذي ينجذب إليه الذباب». وعندما جاء كيتنغ ليراني في اجتماع ثنائي على «هامش» المؤتمر كان مبتهجاً قدر استطاعته ومتشوقاً لإصلاح ذات البين.

ولكن وراء كل هذا الضجيج المفتعل حول التجارب النووية توجد قضية

مبدأ. فأنا شخصياً لديّ بعض الشكوك حول القرار الفرنسي، وهم لهم أسبابهم العلمية المشروعة، حيث يريدون التأكد من خلال تلك التجارب ذات النتائج المخفضة، أن قوة الردع النووي لديهم كانت في الجانب الأسلم والفعال قبل الانضمام بصورة نهائية إلى اتفاقية الحظر الكامل على التجارب النووية. وبما أن بريطانيا زميل نووي لفرنسا فسيكون من قبيل النفاق أن تضم بريطانيا صوتها إلى ذلك القطيع في ثغائه وهجومه على فرنسا. وهذا هو النهج الذي سلكته كثير من دول أوروبا الغربية، وكذلك أستراليا ونيوزيلندا اللتان كانتا في قمة السعادة إبان الحرب الباردة حين كانتا تحتميان بالمظلة النووية التي صانت وجودهما. لذلك لم يكن يهمني أن أنضم إليهم.

وحين عقد المؤتمر، ضاعت الجلسة المسائية كلها في مناقشات حول قضية التجارب النووية. ولم تظهر الهند أو الباكستان، اللتان لديهما برنامج نووي سري، أي اهتمام بالحديث عن هذه المسألة. وأغلبية الدول الأعضاء من القارة الإفريقية أو منطقة الكاريبي رأت الموضوع بعيداً جداً عن اهتماماتها، ولم ترَ سبباً موجباً للوقوف ضد بريطانيا في عمل تقوم به فرنسا. فوضع الموظفون صيغة لبيان حول هذا الموضوع كي ننتقل لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال الحقيقي للمؤتمر. وكانت صيغة البيان تفتقر إلى الصراحة والوضوح، فوضعت تكملة له بياناً من عندي. وقد توقفت التجارب الفرنسية بعد ذلك بوقت قصير.

غير أن اليومين الثاني والثالث أظهرا رابطة دول الكومنولث في أفضل صورها. هيمنت على المناقشات قضية نظام الجنرال ساني أباشا Sani Abacha الدكتاتوري في نيجيريا. اعتذر أباشا عن حضور المؤتمر وأناب عنه وزير خارجيته إيكيمي Ikimi، الذي لم يجد صديقاً له في نيوزيلندا لما يتمتع به من غطرسة وعدوانية. وفي صباح اليوم التالي استيقظنا على خبر يقول إن النظام في نيجيريا قد أعدم شنقاً المنشق السياسي الأديب كين سارو ويوا Ken Saro - Wiwa

وعدداً من نشطاء جماعة أوغوني Ogoni الذين قاموا بمسيرات احتجاج ضد الأضرار البيئية الناجمة عن حفر آبار البترول. دعوت فريق العمل الذي كان يرافقني إلى اجتماع عاجل أثناء تناول الإفطار لنناقش رد فعل مجموعة دول الكومنولث. وكان موقفنا واضحاً حول وجوب تعليق عضوية نيجيريا، ولم يكن واضحاً لدينا ما إذا كانت الدول الإفريقية الأخرى ستوافق على ذلك، وخشينا أن تكون فرصة نجاح اقتراح كهذا ضئيلة إن جاء من بريطانيا، لكننا لا نستطيع أن نلتزم الصمت إزاء عمل يعتبر إساءة كبرى لحقوق الإنسان ولرابطة دول الكومنولث ذاتها.

وجاء الجواب بالنيابة عنا من نيلسون مانديلا الذي كان يشارك في هذا المؤتمر لأول مرة بصفته رئيساً. لم ينتظر الرئيس مانديلا ليعرف آراء الآخرين. إذ بعد أن قضى زهاء سبعة وعشرين سنة في السجن لا يريد أن ينأى بنفسه عن مسائل تتعلق بحقوق الإنسان. فظهر على التلفزيون وطالب بتعليق عضوية نيجيريا في رابطة دول الكومنولث. وأدليت ببيان يؤيد ما قاله. وركبنا الطائرة سوية، مانديلا وأنا ورئيس وزراء نيوزيلندا جيم بولغر Jim Bolger متجهين إلى جزيرة South Island من أجل خلوة عطلة نهاية الأسبوع. وفي اليوم التالي حصلنا على موافقة الرابطة، ليس فقط بخصوص تعليق عضوية نيجيريا، بل وأيضاً على رزمة من الإجراءات من شأنها أن تزيد من الضغط على نظام أباشا في سبيل العودة إلى الحكم الديمقراطي. وبعد أربع سنوات عادت نيجيريا للعضوية الكاملة في هذه الرابطة عقب انتخاب أولوسيغون أوباسانجو Olusegun Obasanjo رئيساً لها، وهذا ما زاد في سرورنا.

وقد تصادف موعد هذه الخلوة مع احتفالات بريطانيا بالذكرى السنوية لشهداء الحربين العالميتين الأولى والثانية Remembrance Day(*)، والخلوة هذه

(*) تحتفل بريطانيا وكندا بذكرى شهداء الحربين العالميتين يوم الأحد الأقرب لتاريخ 11 تشرين الثاني / نوفمبر. (المعرّب).

هي مناسبة يلتقي فيها رؤساء حكومات دول الكومنولث في أجواء مريحة بعيدة عن الرسميات، وذلك في عطلة نهاية الأسبوع التي تلي المؤتمر. تألمت كثيراً لكوني بعيداً عن بلادي ولا أستطيع المشاركة في المراسم عند النصب التذكاري للشهداء بلندن بمناسبة الذكرى الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. أما شعب نيوزيلندا الذي حارب أبناؤه إلى جانبنا في كافة أنحاء المعمورة، وفي حربين عالميتين فيكرّم شهداءه في يوم آخر غير اليوم الذي تحتفل فيه بريطانيا. يوم الشهداء عندهم يصادف في شهر نيسان / إبريل. لكنهم شاركونا احتفالاتنا بهذه الذكرى وأقاموا مراسم خاصة عند النصب التذكاري للحرب خارج مدينة آروتاون Arrowtown. والنصب التذكاري هذا عبارة عن مسلّة نصبت على قمة تل صغير عند سفوح الوادي، ووقف جنود نيوزيلنديون ـ بينهم واحد من محاربي قبيلة الماوري Maori ـ في كل ركن من أركان النصب. وفي صباح يوم مشرق من ربيع تلك البلاد، والثلج يغطي قمم الجبال البعيدة وقفت مجموعة المرتلين تنشد، وصدحت ألحان من أبواق النفير وألقيت كلمات في منتهى الجمال لهذه المناسبة وفي هذا المكان المناسب لها. وقد صحبني في هذه الرحلة ممثلون لرابطة الجنود البريطانيين فوجدوا كل رعاية ملكية من رفاقهم في السلاح في نيوزيلندا. وضعوا أكاليل الزهور، ووقفنا جميعاً احتراماً لهذه الصداقة المتينة التي تربط شعبينا القريبين جداً لبعضهما بعضاً رغم البعد الجغرافي الفاصل بينهما. وقبل أن ينتهي اللحن الأخير من نافخي النفير حلّقت في الجو طائرتان من طراز Merlin، ثم لاحت أمام ناظرينا طائرتان من طراز Spitfire وابتعدت صاعدة فوق الجرف الجبلي البعيد. إن كنا بحاجة لما يذكرنا ما هي رابطة دول الكومنولث فهذا أصدق شاهد عليها.

كان قراري بعدم المشاركة في قمة كوبنهاغن «الاجتماعية» الذي نظمته الأمم المتحدة أسهل القرارات التي اتخذتها. وقد توسلت إليّ وزارة الخارجية وكذلك الدانمركيون كي أعدل عن قراري. قيل لي إن نحواً من ستين أو سبعين

رئيس دولة سوف يشاركون في هذا اللقاء الضخم، ومنهم جميع القادة الأوروبيين (ولم يكن بينهم الرئيس كلنتون). وأكدوا لي بأنني إن لم أحضر وألقي كلمة بريطانيا في هذا المؤتمر، فسيبدو الحال وكأننا لا نكترث للفقر في العالم. هذا عدا الأثر السلبي الذي ستتركه عدم مشاركتي على علاقاتنا مع الدانمرك الدولة المضيفة.

فقد آثرت على هذه المشاركة الوفاء بوعد قطعته في وقت سابق للقيام بزيارة إلى إسرائيل والأردن وفلسطين. والواقع أنني قد وطدت علاقة شخصية مع كل من رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين والملك حسين عاهل الأردن. وكنت أول زعيم غربي يقوم بزيارة إلى ياسر عرفات في غزة في ذلك الكيان الفلسطيني الحديث. واستطعت أن أقدم مساعدة متواضعة لعملية سلام الشرق الأوسط المتعثرة، وذلك من خلال التوسط في التوصل إلى اتفاقية بين رابين وعرفات بخصوص المراقبين الذين سيفدون من الاتحاد الأوروبي للإشراف على الانتخابات في غزة. وأعتقد أنني قد قدمت شيئاً جيداً وعملياً لفقراء العالم عندما أعلنت عن رزمة جديدة من المساعدات لغزة، التي ألمَّ بها الفقر من خلال تشجيعي لرجال الأعمال البريطانيين المرافقين لي في هذه الزيارة، للتفكير في الاستثمار والشراء في فلسطين والأردن حيث أنهم بسبب المقاطعة العربية لإسرائيل لم يكونوا سابقاً قادرين على السفر بين إسرائيل والأردن. لذلك ركز معظمهم على السوق الإسرائيلية الأكثر ربحاً.

في غضون ذلك، سجل مؤتمر قمة كوبنهاغن برعاية الأمم المتحدة نجاحاً «اجتماعياً» بكل تأكيد. جلسات المؤتمر في النهار امتلأت بخطابات من روائع الكلام ولم تكن بعيدة عن التوقع، تبعتها في الليل مناسبات اجتماعية تميزت بأطايب الطعام والشراب. الدول الغنية أرسلت وفوداً كبيرة نقلتها طائرات رئاسية تحرق وقوداً دفعت أثمانه من الأموال العامة كان من الممكن أن تفيد فقراء العالم. والدول الفقيرة أيضاً بعثت بوفود كبيرة تقلها طائرات رئاسية

أيضاً تستهلك وقوداً يهدر مواردها الضئيلة التي كان من الأفضل لو استخدمتها في التنمية. مثلت المملكة المتحدة وزيرة التنمية لما وراء البحار ليندا تشوكر Lynda Chalker بخبرتها المعهودة، وما عرف عنها من هدوء وثقة بالنفس (ودون أن تذهب بطائرة رئاسية وحاشية كبيرة من المرافقين). وبقيت علاقات المملكة المتحدة الممتازة مع الدانمرك على حالها، ولم يكن لغيابي عن المؤتمر أي أثر في نتيجته النهائية، بل قد يفوق مشاركة أولئك الرؤساء الستين أو السبعين الذين قدموا من مختلف دول العالم.

غير أن تلك «القمة الاجتماعية» ملأت جيوب أصحاب الفنادق والمطاعم في كوبنهاغن الذين هم أصلاً أغنياء. والمؤسف أنها لم تجعل فقراء العالم أقل فقراً ولو بفلس واحد. فالدول الفقيرة بحاجة لتنمية اقتصادية حقيقية تأتي قبل كل شيء من زيادة التجارة والاستثمار والتعليم، وليس من وثيقة لا تحمل شيئاً جديداً تعب في صياغتها دبلوماسيون يقيمون في نيويورك ولا يقرأها أحد.

أما مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي ـ اجتماعات المجلس الأوروبي ـ فهي تميل لأن تكون نوعاً من التجارب القاسية والمتعبة، وفي كثير من الأحيان غير ديمقراطية (كما أصف ذلك في الفصل الرابع والعشرين). شاركت في نحو عشرين وترأست اثنين منها. كانت فيها لحظات خفيفة، لكن لا أستطيع أن أتظاهر بأنني استمتعت بها، أو بما يجري فيها من خداع أو جدال حول من يعمل ماذا، والتي كانت في معظم الأحيان ظاهرة مميزة لها.

ورغم ذلك كله، ومع أنني لم أكن راضياً عنها كل الرضى، فإنني أحمل عنها ذكريات جميلة. أذكر مؤتمر القمة الذي ترأسته في أدنبره في شهر كانون أول / ديسمبر سنة 1992، الذي طلع بنتائج تعتبر أفضل ما قدمه أي اجتماع آخر للمجلس الأوروبي منذ انضمام بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية، أذكر منها التسوية الممتازة للموازنة، والاحتفاظ بالحسومات الخاصة بنا والقرار الخاص

بالشروع في مفاوضات لتوسيع الاتحاد الأوروبي بحيث تنضم إليه النمسا وفنلندا والنرويج والسويد.

أما اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في مدينة ايسن Essen في كانون الأول / ديسمبر سنة 1994 ـ والذي جاء في أعقاب اجتماع جزيرة كورفو Corfu حيث استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد تعيين جان لوك ديهايني Jean - Luc Dehaene رئيساً للمفوضية، واجتماع بروكسل الطارئ حيث تمت المصادقة على تعيين جاك سانتير Jacques Santer ـ فقد كان بإدارة هيلموت كول، الذي عمل على إزالة تلك الخلافات الصغرى وقام بتسليم منصب الرئاسة إلى جاك سانتير.

لكن بداية النهار لم تكن جيدة. كان موظفو المراسم قد حجزوا لنا غرفاً في فندق كئيب يبعث على التشاؤم وسط الغابة، واستيقظت صباحاً وكان يوماً شديد الرطوبة أشعر بألم وانسداد في أذني، والمقرر أن أجري مقابلة مع الإذاعة الرابعة لمحطة إذاعة لندن BBC في برنامج Today، وأكاد لا أسمع شيئاً. المعروف أن رؤساء الوزارات عادة يصطحبون طبيباً في أسفارهم، ولم يكن يرافقني غير سكرتيري الخاص رودريك لاين ، الذي هرع إلى مطبخ الفندق وطلب إلى الطاهي الذي فوجئ به أن يعطيه زجاجة تحتوي زيت الزيتون وملعقة. سخَّن الزيت على نار عود الثقاب وصبَّ قليلاً من الزيت في أذني، ثم قفزت إلى الأعلى والأسفل عدة مرات قبل أن أستعيد سمعي. من الضروري أن تتوافر مثل هذه الصفات لدى رجال الدبلوماسية البريطانية الحديثة.

لمرة وحيدة سررت أنني استطعت أن أستمع إلى جاك ديلور وهو يلقي كلمته. أقيم حفل عشاء في قصر كان يملكه قبل الحرب أحد البارونات، أعتقد أن أسرة كروب هي التي بنته. وتهيأ لنا أننا سوف نتوقع سماع خطاب يتضمن بياناً يحض على تكامل أوروبي أوثق. لكنه فاجأنا جميعاً لا سيما وأنه يلقي خطابه بعد يوم واحد من اعتماد الاستراتيجية الاقتصادية لبريطانيا حكمة تقليدية

لأوروبا. فقد قال ما معناه إن رؤيته لأوروبا كانت خاطئة. والأولوية الأولى ينبغي ألاَّ تكون في العمل نحو زيادة مجالات السياسات الداخلية التي تشملها عملية مركزية لصنع القرار. ويتعين علينا أن نقتنص الفرصة ونضم الديمقراطيات الجديدة إلينا، وتوسيع الاتحاد ليضم خمساً وعشرين دولة أمر ضروري وحتمي، وهذا بالطبع يجعل من المستحيل اعتماد المركزية الشديدة.

لو أن شهادة ديلور هذه نشرت لما أثارت ضجة كبرى، لكن المخجل أنها قيلت في اجتماع خاص. والجدير بالذكر أن ديلور مدين في تعيينه بهذا المنصب لمارغريت تاتشر التي آثرته على شخصية فرنسية أخرى هو كلود شيسون Claude Cheysson. ولم يكن معادياً لبريطانيا مع أن الصحافة البريطانية هاجمته بقسوة. كنت أختلف معه في الرأي في معظم الأحيان لكنني أحترم نزاهته وآداب سلوكه. وقد غادرنا وهو يحمل عظيم التقدير منا.

والذي يجدر ذكره أن مؤتمر قمة إيسن Essen قد خلا من تلك المشاحنات الخفيفة التي كانت في كثير من الأحيان تشوه صورة المجلس الأوروبي. وللمرة الأولى فعل رؤساء الحكومات ما ينبغي عليهم فعله مدفوعين نحو ذلك بما قاله ديلور وعبَّر به عن اهتمام بمشاعر الآخرين. ونظروا إلى تلك الصورة الكبيرة، وناقشوا العنوان العريض للاتحاد الأوروبي والطريقة التي بها نجعل هذه القارة مكاناً أفضل نعيش فيه. حتى أنهم تجرأوا وسألوا أنفسهم لماذا تنخفض معدلات البطالة في بريطانيا (وأمريكا) بينما تواصل تصاعدها في بلدان مثل ألمانيا وإسبانيا نحو معدلات مماثلة لما كان عليه الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية. واقترحت عليهم أننا يجب أن نتناول في مناقشاتنا مثل هذه الموضوعات وأن نكرس اجتماعاً خاصاً للبحث عن أفكار تفيد في هذا الصدد.

وهذا ما حصل في شهر أيلول / سبتمبر سنة 1995 حين دعتنا الرئاسة الإسبانية للاتحاد إلى قمة غير رسمية في ماريوكا Majorca دون أن يكون أمام هذه القمة جدول أعمال مفصَّل أو بيانات رسمية أو قرارات. وكان هذا اللقاء

أكثر المؤتمرات التي حضرتها من اجتماعات المجلس الأوروبي بهجة وسروراً. بل وأكثرها فائدة. لقد ضرب فيليب غونزاليس Felipe Gonzales على الوتر الصحيح. أقمنا في فندق بعيد منعزل يقع في شبه جزيرة فورمنتور Formentor Peninsula، ليس كثير الفخامة، إنما حديقته جميلة غناء. وأقام الصحفيون في أقرب مدينة إلينا رغم أنها تبعد عنا أميالاً. وبقي وزراء الخارجية ومعظم الدبلوماسيين في بلدانهم لأن فيليب غونزاليس أراد أن يكون اللقاء خاصاً برؤساء الحكومات، حيث سمح لكل رئيس بثلاثة مساعدين فقط ضمن نطاق الفندق. غايته أن يكون الرؤساء وحدهم (باستثناء المترجمين) لنتكلّم بكل حرية. لكن هذا الوضع حرّك تمرداً من جاك شيراك الذي قال إن رؤساء الجمهورية في فرنسا لا يسجلون ملاحظاتهم بأيديهم (وفي الحقيقة أن جاك أقدر الجميع على تدوين الملاحظات بنفسه باعتباره خريج كلية الخدمة المدنية الفرنسية ENA الشهيرة). وعلى أية حال استطعنا أن نحافظ على هذا الجو المريح الخالي من الرسميات لوجود مستشار دبلوماسي واحد إلى جانب كل من الرؤساء.

ناقشنا الاستراتيجية الاقتصادية لأوروبا في الجلسة المسائية لليوم الأول، حيث جرى التأكيد على رسالة قمة إيسن . وعلى نحو مفاجئ وجد الجميع أن الضرائب العالية والإنفاق العام المتزايد وسيطرة الدولة والتخطيط المركزي وأنظمة الحماية وغير ذلك من الشعارات الاشتراكية لا تتناسب والعصر الحديث. وتكلمت عن أسواق مرنة للعمالة تساعد في خلق فرص عمل حقيقية والإقلال ما أمكن من تلك الأنظمة والقوانين التي تعوق الأعمال، كما طالبت بتكاليف اجتماعية يقدر الجميع عليها، وفوق ذلك كله لنجعل من أوروبا منطقة تجارة حرة قائمة على التنافس إذا أريد لنا أن نحافظ على ازدهارنا وندخل القرن الجديد ونحن أكثر قوة.

ثم حدث شيء غير عادي. في تلك القاعة المنعزلة والبعيدة رأيت

شركاءنا الأوروبيين وقد أخذتهم الجرأة والشجاعة ووافقوا على ما يقوله رئيس الوزراء البريطاني. وفيما عدا أنيبال كافاكو دا سيلفا Anibal Cavico da Silva رئيس وزراء البرتغال الذي يتمتع بذكاء خارق، لم يكن لدى أحد من المجتمعين ذلك الإدراك التقني للعلوم الاقتصادية، لكن كان بمقدورهم أن يروا عدم جدوى الأساليب القديمة. وبات العمل من أجل التغيير، كما فعلنا في بريطانيا، أمراً مسلماً به. ووقف الخطباء، واحداً بعد الآخر، ليتحدثوا، ويفتتحوا مداخلاتهم، خلافاً لما جرت عليه العادة المتأصلة لدى الأوروبيين بقولهم «أوافق على ما يقوله جون». وللحظة قصيرة جداً عرفت كيف تبدو مشاعر المرء لو كان مكان هيلموت كول.

وفي نهاية تلك الجلسة طلب فيليب غونزاليس من الحضور ترشيح واحد منهم ليترأس جلسة اليوم التالي التي تدور مناقشاتها حول آفاق السياسة الخارجية والأمنية في أوروبا. وعرض عليّ ذلك، لكنني اقترحت هيلموت كول، حيث أنني أحسست بحاجة للراحة بعد حديثي الطويل والوحيد ذلك المساء. لم يكن لدينا مادة معدة مسبقاً حول هذا الموضوع. فذهبت، يرافقني سكرتيري الخاص، إلى الشاطئ ودوَّنت بعض الملاحظات حول البيئة الأمنية المتغيرة ابتداءً من روسيا وأوروبا الشرقية ومروراً بذلك القوس من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وحتى الضغوط التي تمارسها القارة الإفريقية على خاصرتنا الجنوبية. وهذه الجلسة أيضاً مضت بشكل مرضٍ. وغادر الرؤساء، وكل واحد منهم يحمل رؤية مشتركة مع الآخرين للمدى المتوسط، وتوقفوا قليلاً أمام الصحفيين ليخيبوا آمالهم حول أية خلافات بينهم. لا خلافات، لا أخبار، بل اتفاق برهن فيه القادة الأوروبيون أنهم قادرون على التعاون إذا حاولوا ذلك حتى لو كانت وجهة النظر البريطانية هي المحور.

أما القمة السنوية لقادة الدول الصناعية الكبرى فقد قصد به أصلاً أن يكون لقاء يخلو من الرسميات، يقتصر فيه البحث عن أفكار جديدة، ويشبه إلى حدٍّ ما ذلك الاجتماع غير الرسمي لقادة دول الاتحاد الأوروبي الذي عقد في

Formentor بمايوركا. عقد أول هذه المؤتمرات دون بيروقراطيات ودون تكلف مصطنع في مدينة رامبوييه Rambouillet سنة 1975 بدعوة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستانغ Valery Giscard d'Estaing، وكان يضم ست دول هي فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان. ثم أضاف الرئيس فورد Ford إليها كندا سنة 1976. وفي شهر تموز / يوليو سنة 1991 عندما عقد المؤتمر في لندن وكنت آنذاك أحدث رئيس حكومة ينضم إلى هذا النادي ويجلس في كرسي الرئاسة. وجدت أن مجموعة السبعة هذه قد غدت اجتماعاً يتسم بمظاهر تكلف الفخامة ومرهقاً وباهظ التكاليف. ثم توسع المؤتمر ليضم رئيس المفوضية الأوروبية والدولة التي تتسلم الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي (وهذا يخوّل اللوكسمبورغ التي لا يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة أن تجلس إلى طاولة القمة الدولية). وصار هذا النادي يفرّخ قبائل من «المتسلقين» ومن «متسلقي المتسلقين» الذين يقضون شهوراً كثيرة في مناقشة البيانات والإعلانات قبل أن يضع قادتهم أختامهم عليها، وصارت تأتي إلى الاجتماعات وفود ضخمة جداً، وتحرسها جيوش جرّارة من رجال الأمن، وتغطي أخبارها حشود من الإعلاميين يضيق بهم ملعب كرة القدم. والمناقشات التي بذل الكثير من الجهد في التحضير لها ضغطت كثيراً حتى صارت تعقد فقط ما بين مناسبات التقاط الصور التذكارية ومآدب الطعام الفاخرة والارتباطات البروتوكولية. أما الغاية الأساسية لهذا المؤتمر فقد غابت عن الأنظار.

أدخلت تعديلاً واحداً في الصيغة المعدة مسبقاً لقمة لندن. كنت قد زرت موسكو قبل ثلاثة أشهر من موعد انعقادها. ورأيت أن ميخائيل غورباتشوف في وضع خطر غير مستقر. وفي محاولة مني لمساندة عملية الإصلاح في روسيا دعوته لزيارة لندن ـ ليس كعضو في مجموعة السبعة، وإنما فقط ليجتمع مع هؤلاء القادة ويتلقى الدعم منهم ـ إذ لم يكن الدعم الذي قدمناه له كافياً على المدى القصير ـ وجدير بالذكر أن الانقلاب ضد غورباتشوف وقع بعد شهر

واحد. وعلى أية حال لقد زرعنا بذور علاقة وثقى جعلت روسيا الاتحادية بزعامة بوريس يلتسين تصبح العضو الثامن في هذا النادي الذي صار يحمل اسم «مجموعة الثمانية».

غير أن القمة التي عقدت في ميونيخ سنة 1992 وفَّرت لديَّ القناعة بضرورة العودة إلى التصور الأصلي لمجموعة السبعة. إذ لم يكن بوسع قمة ميونيخ أن تحقق شيئاً من وراء تلك المواجهة الاحتفالية الرائعة. فلا هي قدمت قرارات (كما يتوجب أن تفعل بغية التغلب على العقبات التي ظهرت في محادثات جولة الأوروغواي حول اتفاقية التجارة والتعرفة «الغات GATT»، ولا هي اتسمت بالمناقشات المفيدة. ولم أكن وحيداً في تشككي حيال قيمة هذه المناسبة في رزنامة دولية تزخر بالأحداث. وشاركني جورج بوش في مشاعري هذه.

بعد انتهاء قمة ميونيخ وجهت رسائل إلى جميع المشاركين فيها أحثهم على اعتماد أسلوب أكثر بساطة لهذا المؤتمر ومناقشات أكثر صراحة وانفتاحاً. فعلت ذلك بتأييد من الموظفين المسؤولين في الوزارات المتواجدة في شارع وايتهول Whitehall، الذين رغم تأييدهم هذا رأوا أن ذلك قد يسبب نوعاً من الإساءة وقد لا يحظى بنجاح. ثم عقدت قمة مجموعة السبعة في طوكيو سنة 1993، وأثبتت أن رأي هؤلاء المسؤولين كان في محله، لكن القمة كانت في الوقت نفسه نقطة انعطاف. لم يدخر اليابانيون شيئاً في سبيل الحفاوة بضيوفهم، وأسرفوا في تكريمهم. فقد جندوا لحماية الزعماء الثمانية نحو عشرين ألفاً من رجال الشرطة والجيش. وحضر زهاء اثني عشر ألفاً من المصورين الصحفيين والتلفزيون ومهندسي الصوت والصحفيين ليسجلوا كل خطوة أو نفس من هؤلاء القادة. وعندما طلبت القهوة لي ولأربعة من أعضاء وفدي المرافق كنا في اجتماع في جناحي الخاص بنفدق New Otani أحضرها لنا خمسة من النادلين يرتدون المعاطف الخاصة لتقديم العشاء.

عقد المؤتمر في قصر آكاساكا Akasaka الكهفي باتساعه وعمقه وجلاله. ومن أجل اجتماعنا هذا الذي يفترض أن يكون لقاء حميمياً وخالياً من الرسميات جلس الزعماء الثمانية (وخلف كل رئيس منهم جلس واحد من «المتسلقين» أو مسؤول كبير، . لتدوين الملاحظات) حول طاولة تحلقت حول فسحة تصلح أن تكون ملعب ريشة طائرة. واستطعنا بعد مساعدة جيدة من المسؤولين المتواجدين خارج قاعة الاجتماع أن نزيل بعض العقبات من طريق مفاوضات جولة الأوروغواي. وفيما عدا ذلك لا أذكر شيئاً مما تناولناه في البحث، بل أذكر تلك المأدبة البالغة السخاء التي أقامها الإمبراطور. وقد وجدت في بيل كلينتون حليفاً في الدعوة لإصلاح مؤتمرات القمة هذه، إذ حضر تلك القمة لأول مرة، وشاركني في شعوري بالإحباط، واستطعنا أن نحصل على موافقة الجميع بأن يكون مؤتمر السنة القادمة أقل بذخاً وثراء مما عليه الحال.

استضافت إيطاليا قمة سنة 1994، وكان سيلڤيو بيرلسكوني Silvio Berlusconi قد انتخب رئيساً للوزراء. وهذا ما ساعدنا في جهودنا حيث أنه رجل أعمال ومعتاد على التحرك بسرعة. دعينا إلى نابولي حيث حرارة الطقس في شهر تموز / يوليو خانقة. (ذكر تقرير لوزارة الخارجية أن أحد رؤساء الوزارات الزملاء كان «يجد سرواله الداخلي ملتصقاً به» وأظن أن في هذا خطأ طباعياً، وليس إشارة إلى حرارة الطقس). عندما وصلت إلى الفندق كان غارقاً في ظلام دامس، لا المصاعد تعمل ولا تبريد أو تكييف. يبدو أن أجهزة تصوير المستندات ومعدات الاتصال التي جلبناها معنا، نحن والكنديون، كانت أكبر من استطاعة محطة التحويل الكهربائي فعطلتها. ذهبت إلى حفل عشاء رسمي وتركت الموظفين يتصببون عرقاً وهم يتدارسون الوثائق الخاصة بالقمة على ضوء مصابيح الشارع.

ومع أن اجتماعنا كان مرة أخرى في أحد القصور (وقد حولته الحكومة

إلى صالة للفنون لهذه المدينة)، وفي قصر آخر تناولنا العشاء وحضرنا عرضاً أوبرالياً قصيراً (هو قصر كاسيرتا Palace of Caserta الرائع الذي بناه قديماً أحد ملوك نابولي في مكان موغل في الداخل ليتفادى القصف البريطاني من البحر)، إلاَّ أن الإنجاز الذي حققه بيرلسكوني أنه أجلسنا حول طاولة صغيرة مستديرة الشكل لا تفصل المسافات أحدنا عن الآخر. وبدلاً من أن يضطر الواحد منا لإلقاء خطاب نحو الآخر كما جرت العادة أخذنا نتحدث جميعاً ونقاطع أحاديث الآخرين وكأننا نجلس في مأدبة عشاء. تبدل مناخ المؤتمر وتغيرت قيمة الأحاديث. انضم إلينا بوريس يلتسين في اليوم الثاني لهذا المؤتمر. وللمرة الأولى عاملناه كشريك لنا وصديق، وليس كشخص جاء يتوسل إلى من هم أعلى منه مرتبة. وقد شعر بالتقدير لهذه المعاملة.

كان من النتائج التي لم يجر التخطيط لها في هذا اللقاء الحر أننا بدأنا نتداول في كيفية إدخال تغييرات في المؤسسة الدولية الرئيسية بحيث تغدو مؤهلة لمواجهة تحديات السنوات القادمة. وكنا جميعاً على اتفاق حول ضرورة إصلاح وتحديث منظمة الأمم المتحدة. وكان صندوق النقد الدولي IMF يواجه بعض المصاعب في تصديه للأزمات المالية وفي محاولته التغلب على المشاكل الناشئة بين الحين والآخر. وبينما كنا نضع تصوراتنا عن الخطوات الواجب اتخاذها تسربت بعض الأخبار عن مداولاتنا إلى الغرف المجاورة داخل القصر، حيث كان وزراء الخارجية والمالية يعقدون محادثات منفصلة، المعروف أن مؤتمرات قمة دول مجموعة السبعة تجري وفق نظام بدائي غريب، وكل رئيس حكومة يسمح له باصطحاب واحد من «المتسلقين» فقط إلى داخل قاعة الاجتماعات، وليس ثمة أجهزة تقوية لنقل الصوت إلى الغرف الأخرى، ولا توجد آلة لتسجيل الصوت. ولكن يوجد «متسلق واحد» ـ وكان معي رئيس مكتبي الخاص أليكس ألان Alex Allan ـ يجلس خلف رئيسه ومعه جهاز فاكس، ويدون بخط يده وبالسرعة التي يقدر عليها بحيث يكون ما يكتبه مقروءاً

ثم يرسل ما يدونه بالفاكس إلى باقي أعضاء الوفد المتواجدين في غرفة أخرى. قيل لي إنه عندما بدأنا النقاش حول مستقبل العالم شوهد وزراء الخارجية يذرعون الممرات خارج قاعة الاجتماع جيئة وذهاباً وقد علت ووجوههم علائم الشحوب، يتمتمون قائلين إننا لا نملك المعلومات الكافية للتباحث في هذه الأمور. كان بعضنا قد تجاوز فعلاً الخط المرسوم للجماعة، ومن المؤكد أنه ليس من اختصاص مجموعة السبعة أن تضع قانون عمل منظمة الأمم المتحدة حتى لو كانت أربع دول من الدول الخمسة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي ممثلة في هذه القاعة.

وبعد مناقشات مثيرة توصلنا خلالها إلى درجة جيدة من التوافق سمحنا لوزراء الخارجية والموظفين المسؤولين عن الصياغة اللغوية أن يحوّلوا ما توصلنا إليه من نتائج إلى بيان رسمي مشترك. وعلى أية حال فقد بدأنا عملاً مفيداً، وعزمنا على الدخول في نقاش أكثر عمقاً في هذا الموضوع في مؤتمر القمة القادم، وبعد أن يكون الرؤساء قد زودوا أنفسهم بمعلومات أفضل. بيد أن هذا النقاش شكل حافزاً للبحث الجاد في إصلاح منظمة الأمم المتحدة.

استضافت كندا مرة قمة مجموعة السبعة G7 في فندق بناؤه من جذوع الأشجار يقع بالقرب من مونتبللو Montebello، حيث كان الصحفيون يقيمون في مدينة تبعد عن الفندق نحو ساعة من الزمن. فقد قرر جان كريتيان Jean Chretien سنة 1995 أن تعقد القمة في مرفأ هاليڤاكس، المطل على المحيط الأطلسي من شبه جزيرة نوڤاسكوتيا Nova Scotia. وهاليڤاكس مثالية لهذه المناسبة، فهي مدينة نظيفة متواضعة لا تشتهر بالقصور. وأكثر ما يذكره الناس عنها أنها كانت موقع انفجار سفينة كانت تحمل الذخائر إبان الحرب العالمية الأولى.

وقبل أن تبدأ أعمال القمة جاء المندوب السامي الكندي إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء في شارع داوننغ ستريت ولديه تعليمات من حكومته لمعرفة الأولويات التي نريدها. وأبلغه سكرتيري الخاص أن الأولوية الأولى وجود

طاولة صغيرة مستديرة الشكل، وعرض أن يقدم له على سبيل الإعارة إحدى الطاولات التي استخدمت أثناء القمة المنعقدة في لندن سنة 1991 والموجودة حالياً في إحدى قاعات الاجتماعات بالمبنى رقم 10، وقد نصحه في الوقت نفسه بأن يصنعوا واحدة شبيهة بتلك التي جاء بها بيرلسكوني. وأعتقد أنهم استعاروها منه.

وصلت إلى مطار هاليفاكس في منتصف شهر حزيران / يونيو وانتقلت من المطار بسفينة صغيرة تابعة لسلاح البحرية. كانت الاحتفالات تقام في الشوارع ترحيباً بالقمة. ثم التقى الزعماء في مؤتمرهم في بناء مخصص للمكاتب قريب من المرفأ تشغله شركة خاصة تتعاطى أعمال المحاماة أُقنعت بإخلائه طيلة فترة انعقاد المؤتمر. ومن هذا المبنى أستطيع أن أذهب إلى الفندق سيراً على الأقدام بمدة لا تزيد عن عشر دقائق. وفي كل مكان نذهب إليه، كنا نشاهد الجماهير ترحب بنا وتمد الأيادي لمصافحتنا تعبيراً عن سرورها بل هو شعور يختلف اختلافاً بعيداً عن أية مشاعر انزعاج تسببه المواكب الرسمية والاحتياطات الأمنية الخاصة. تناولنا الغداء في نادي اليخوت، والعشاء في منزل متواضع كان يقطنه سابقاً الحاكم العام لكندا. وفي المساء ذهبنا لمشاهدة السيرك، وليس الأوبرا. وشعرت بحنين معين، وقلت في نفسي لو قدّر لوالديّ، وكلاهما لاعب سيرك، البقاء على قيد الحياة حتى تلك اللحظة لملأتهما الغبطة والسعادة وهما يشاهدان ولدهما يجلس داخل خيمة مع مجموعة من رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزارات يستمتع بمشاهدة سيرك (ليس فيه حيوانات) هو Cirque du soleil الكندي.

وفي هاليفاكس ذهب أحد ضباط الأمن المرافقين لي للركض الصباحي، وبالمصادفة سلك الطريق الذي يركض فيه الرئيس كلنتون. أوقفه رجال المخابرات الأمريكيون وسألوه ماذا يفعل، فأجابهم: «إنه طليعة الراكضين المرافقين لرئيس الوزراء».

كانت قمة هاليفاكس واحدة من ستة مؤتمرات اقتصادية شاركت فيها. وإن كنت أحسست بضجر في أي منها، فإنني لم أجد في هذه القمة ما يبعث على الملل. أثناء فترة الاستراحة بين الجلسات وقع الزعماء جميعاً بإمضائهم على مضرب كريكيت قصد به أن يوضع في مزايدة علنية لغاية خيرية. وكانت هذه القمة إلى جانب ذلك أكثر هذه المؤتمرات إنتاجية. ناقشنا موضوع إصلاح منظمة الأمم المتحدة بعمق. وتدارسنا في مشكلة البوسنة والأزمة المالية في المكسيك. وفي أوضاع روسيا ـ وتحدثت مع بيل كلنتون في قضية إيرلندا الشمالية وأفضل السبل للإفادة من زيارته المقبلة إليها. وانتهزت فرصة هذه القمة أيضاً للتفكير جدياً في الدعوة إلى انتخابات قيادة حزب المحافظين (انظر الفصل 25).

تمتليء المفكرة اليومية لرئيس الوزراء عادة إلى جانب مؤتمرات القمة المتنوعة والمتعددة بمواعيد المناسبات السنوية التي يتوجب الاحتفال بها، والتي قد تتحول أحياناً إلى اجتماعات قمة خاصة بالمناسبة موضع الاحتفال. وقد اشتملت فترة رئاستي للحكومة على كل أشكال احتفالات الذكرى الخمسين لأعياد النصر. التي تخلّد انتصارات الحلفاء على دول المحور واليابان في الحرب العالمية الثانية. وهي أعياد D - Day وVE - Day وVJ - Day(*) وذكرى تأسيس الأمم المتحدة. لكن الانتخابات وفرت عليّ الاحتفال بالألفية الجديدة.

شعرت أن الذكرى الخمسين لنزول قوات الحلفاء وبدء تحرير أوروبا من الاحتلال النازي التي تصادف في شهر حزيران / يونيو سنة 1994 جديرة

(*) D - Day هو السادس من حزيران / يونيو 1944 ذكرى نزول القوات الأمريكية والبريطانية والكندية والفرنسية والبولونية على السواحل الشمالية لفرنسا. VE - Day هو الثامن من أيار / مايو 1945 ذكرى الانتصار في أوروبا Victory in Europe واستسلام القوات الألمانية. VJ - Day هو الخامس عشر من آب / أغسطس سنة 1945 ذكرى الانتصار على اليابان Victory in Japan وإعلان استسلام القوات اليابانية. (المعرّب).

بالاحتفال بروح تخلو من الشوفينية أو المغالاة في التعصب للوطن، وإنما لاستذكار ذلك التحالف الاستثنائي إبان الحرب العالمية الثانية الذي حقق السلام والحرية للعالم الغربي. وضع برنامج الاحتفال روبرت كرانبورن Robert Cranborne بحيث تكون البداية في مقبرة شهداء الحرب الأمريكيين في مادينغلي Madingley قرب كامبردج حيث وضعت والرئيس بيل كلنتون أكاليل الزهور، وينتهي بقيام نحو خمسة عشر رئيس جمهورية أو رئيس حكومة بالانتقال إلى اليخت الملكي Brittania، حيث يتوجهون على رأس أسطول بحري ضخم إلى فرنسا. كان احتفالاً مهيباً ومؤثراً وفي قمة النجاح.

وبعد شهرين غادرت بالطائرة إلى بولونيا للمشاركة في احتفالات الذكرى الخمسين بمناسبة أخرى تعود بذكراها أيضاً إلى فترة الحرب العالمية الثانية. هي ذكرى انتفاضة وارسو المشؤومة. ففي شهر آب / أغسطس من سنة 1944 قام شعب بولونيا بمحاولة بطولية لصد تقدم الجيش الأحمر من خلال تحريرهم بأنفسهم لعاصمة بلادهم من الاحتلال النازي. آنذاك حاول الحلفاء في الغرب تقديم المساعدة لهم عن بعد وذلك بإلقاء المؤن إليهم من الجو بطائرات حملتها من قواعد في إيطاليا. ووقف ستالين ينظر فرحاً وهو يشاهد النازيين يسحقون الشعب البولوني بكل قسوة ووحشية.

والبولونيون الذين تحرروا الآن من الاحتلال الشيوعي مثلما تحرروا سابقاً من الاحتلال النازي كانوا في حالة عاطفية عالية في احتفالهم بهذه الذكرى. التقيت بمجموعة صغيرة من المحاربين القدماء الذين شاركوا في ذلك الجسر الجوي لنقل المؤن. وكان بينهم واحد من أولئك الطيارين كان قد نجا بأعجوبة في تلك الأيام لدى سقوطه من علو عدة آلاف من الأقدام عندما أصيبت طائرته وتعذر عليه فتح المظلة. أخبرني هؤلاء المحاربون القدامى أنهم كانوا يلقون الترحيب ويعاملون بحفاوة حيثما ذهبوا. وإن أرادوا شراء شيء ما فلا أحد يسمح لهم بدفع قيمة ما يشترون. وفي المساء حضرنا احتفالاً أقيم بالهواء

الطلق قدمت فيه فرقة بولونية مسرحية أعادت إحياء تلك الانتفاضة. وحضر الاحتفال الرئيس الألماني رومان هيرتزوغ Roman Herzog كبادرة مصالحة وأعرب عن عميق وصادق أسفه لما جرى في تلك الحرب. كان الطقس في ذلك اليوم من أشد الأيام حرارة ورطوبة، تبلّلت ملابسنا جراء هذه الرطوبة العالية، ولم يجد نفعاً مهما بدلنا من ملابس، وكان أطفال الكشافة يطوفون عبر الحشود الضخمة يوزعون زجاجات الماء. وما أن وصلت هذه الاحتفالات وما صاحبها من استعراضات للضوء والصوت إلى ذروتها حتى فتحت السماء أبوابها وانهمرت الأمطار الغزيرة وتبللنا بالماء ثانية.

عدت والوفد المرافق لي وثيابنا مبتلة بأوحال الأمطار إلى منزل السفير البريطاني الذي كان المطر يتسرب إلى داخله. وفيما كنت أهيء نفسي لمؤتمر قمة مصغر مع رؤساء دول البلطيق الثلاثة في ليتوانيا في اليوم التالي شعرت بجوع شديد حيث لم أتناول شيئاً من الطعام طوال النهار إذ أفقدتني حرارة الجو الحس بالجوع. ذهب المسكين سكرتيري الخاص إلى المطبخ ثانية ولم يجد سوى بعض البيض وقليل من شرائح الخبز فجاءني بشريحة من الخبز المحمص عليها شيء من البيض المقلي. إن وجود رئيس وزراء في مؤتمر قمة يتطلب منه ما هو أكثر من كتابة خطاب خاص بتلك المناسبة وتذكر رؤساء الدول ومن يرأس أية دولة.

ثم جاء دور الألمان بعد البولنديين. لقد صانت القوات البريطانية والفرنسية والأمريكية برلين الغربية موئلاً للحرية طوال نصف قرن. والآن وبعد أن سقط جدار برلين وعادت ألمانيا لوحدتها يمكن القول إن هذه القوات قد أنجزت مهمتها. فأراد هيلموت كول أن يوجه الشكر لهم بأسلوب بديع وهم يغادرون المدينة. وفي الوقت نفسه أراد أن يقوم بمبادرة خاصة لصديقه فرانسوا ميتران الذي كان يعاني من مرض السرطان، فدعاني، ودعا ميتران أيضاً إلى حفل خاص لوداع هذه القوات في شهر أيلول / سبتمبر سنة 1994، مثّل

الولايات المتحدة فيه وزير خارجيتها وارن كريستوفر Warren Christopher.

وكان يوم آخر من الأيام المفعمة بالعواطف. كانت الرقة والوداعة تقطر من كل بوصة في جسده الضخم. أقيم عرض عسكري لهذه المناسبة في الثكنة البريطانية ووضعت أكاليل الزهور عند النصب التذكاري الذي يخلّد ذلك الجسر الجوي ثم حفل غداء فاخر. وبعد الظهر دعينا إلى حفل موسيقي أنشد فيه تلامذة المدارس بعض الأناشيد وقدمت فرقة برلين الفيلهارمونية بعض السمفونيات من أعمال بيتهوفن. أعقب ذلك إلقاؤنا للخطب التي لم تكن من نمط تلك الكلمات الرسمية المعهودة التي اعتدنا عليها. كان فرانسوا ميتران الذي احتجب عن الأنظار منذ بضعة أسابيع واهن الجسد لكثرة ما تناوله من عقاقير وأدوية، وأطباؤه بجانبه لا يفارقونه. وقد بذل جهداً كبيراً لحضور هذا الاحتفال حيث ارتجل كلمة لمدة عشرين دقيقة كانت من روائع الكلم. وكان أداؤه بعد هذا الغياب الطويل يدل على شجاعة استثنائية. وألقيت كلمة كتبها لي خصيصاً لهذه المناسبة روبرت كوبر Robert Cooper أحد موظفي سفارتنا في بون. أما هيلموت كول الذي كان طوال الحفل يحاول أن يمسح الدموع عن عينيه فقد جاء دوره الأخير في ترتيب إلقاء الكلمات، وأخذ يكيل الإطراء والعرفان بالجميل لهؤلاء الحلفاء الذين كانوا منذ عهد ليس بالبعيد أعداء لبلاده والذين دافعوا عنها طوال فترة الحرب الباردة.

وعندما جن الليل توجهنا إلى منصة نصبت مؤقتاً حول ساحة بوتسدام Potsdamer Platz قبالة بوابة براندنبرغ Brandenburg Gate التي غمرتها الأضواء. اصطف على جوانب الساحة جنود من القوات الثلاث المتحالفة. أما فيما وراء البوابة فكان الظلام دامساً. كان الجو يوحي بعصر الفنان فاغنر Wagner الذي كانت ألحانه العسكرية وافتتاحيات سمفونياته تصدح بقوة في أرجاء تلك الساحة، فتثير حماس الجماهير. وأخيراً قدم الجيش الألماني عرضاً عسكرياً رائعاً بأسلوب توارثه من عهد الامبراطور فردريك الكبير Frederick the Great.

فكان وجودي في برلين ذلك المساء مناسبة استلهمت فيها التاريخ والثقافة الألمانيتين.

أما ميتران، فإنه بالرغم من مرضه العضال، فكان مصراً على البقاء في منصبه حتى آخر يوم في الإليزيه التي انتهت في شهر أيار / مايو سنة 1995. وكانت مناسبة الذكرى الخمسين لعيد النصر في بلاده Ve - Day مناسبة لاعتزاله الحياة السياسية. في صباح يوم السابع من أيار / مايو أقيم قداس استلهمنا فيه ذكرى من سقطوا في الحرب تضمن الشكر والأمل في كاتدرائية القديس بولس St. Paul's Cathedral حضرته الملكة وإلى جانبها عدد كبير جداً من زعماء العالم لم تشهد لندن مثله منذ احتفالات تتويج الملكة سنة 1953. وفي المساء غادرت بالطائرة إلى باريس حيث كان الضجيج يصم الآذان. إذ ليس بعيداً منا وفي ميدان الكونكورد Concorde كان أنصار جاك شيراك يحتفلون بفوزه، وأقاموا حفلاً موسيقياً أحياه الفنان جوني هاليداي Johnny Hollyday. وفي يوم الاثنين شارك ميتران ضيوفه في مشاهدة العرض العسكري الذي أقيم في الشانزليزيه Champs - Elysees. ولآخر مرة يكون فيها مضيفاً استضافهم إلى مأدبة غداء في قصر الإليزيه. وفي المساء توجهت بالطائرة إلى برلين حيث كان هيلموت كول يحتفل بذكرى مماثلة مع بوريس يلتسين. ومن هناك تابعت سفري إلى موسكو حيث وصلتها في الساعات الأولى من الصباح وذهبت للنوم مباشرة. لقد تكبدت روسيا في الحرب العالمية الثانية أفدح الخسائر إذا قيست بما تكبده غيرها من الحلفاء، لهذا حرصت على الذهاب إلى موسكو والمشاركة في تكريم ضحايا الحرب هناك في ذكراهم الخمسين يوم الثلاثاء التاسع من أيار / مايو حتى لو كان برنامج عملي كثيفاً. كان لي لقاء خاص مع بوريس يلتسين الذي لم يخف عظيم تقديره لحضوري. ولدى عودتي إلى أرض الوطن بعد المشاركة في احتفالات الذكرى الخمسين في أربع دول خلال ثلاثة أيام، تذكرت كيف استطاع هارولد ماكميلان Harold Macmillan قبل جيل واحد فقط

أن يتغيب عن مقر الحكومة في شارع داوننغ ستريت لعدة أسابيع قام خلالها بجولة بحرية حول إفريقيا.

يبلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة 185 دولة، معظمها من الدول الصغيرة والفقيرة، ولا أحد من قادتها يملك أن يقاوم إغراءات المشاركة في مؤتمر قمة لهذه المنظمة يجمعهم مع قادة آخرين من العالم، وبصورة خاصة إذا كانت القمة فرصة للالتقاء المباشر مع زعماء الدول القوية والغنية، ناهيك عن كون هذا اللقاء مناسبة للظهور على شاشات التلفزيون، أما قادة الدول الكبرى فهم عرضة لحجة تقول إن عليهم ألاَّ يبتعدوا، وأن بلدانهم سوف تخسر الفرص التجارية في آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أي مكان آخر إن لم يحضروا تلك المؤتمرات. وهم أيضاً تتاح لهم فرصة الظهور على الشاشة الصغيرة لا سيما إن تصادفت المناسبة في سنة انتخابات.

وبهذه المناسبة لا يسعني إلاَّ أن أعرب عن عظيم إعجابي بالطريقة التي يستطيع بيل كلنتون، وهو أستاذ في فن توظيف التلفزيون لصالحه، أن يدور في أرجاء قاعة الاجتماعات أثناء قمة دول حلف شمال الأطلسي «الناتو NATO» التي عقدت في بروكسل سنة 1994. يومئذ أخَّر دخوله إلى القاعة إلى أن تأكد أن جميع القادة الخمسة عشر يجلسون في أماكنهم في تلك القاعة ذات الشكل الدائري. (وهذا يعني أنه اختطف الصيد الثمين من فرانسوا ميتران المريض جداً على قواعد البروتوكول، حيث أنه بصفته الأقدم بين الرؤساء يجب أن يستخدم حقه في أن يكون آخر من يدخل القاعة). يستغرق كلنتون نحو سبع دقائق ونصف الدقيقة ليصل من باب القاعة إلى مكان جلوسه إلى الطاولة. يمشي بطيئاً حول القاعة، يتوقف مع كل زعيم بمفرده يصافحه ويتحدث معه بحرارة لبرهة وجيزة لا تتجاوز ثلاثين ثانية، ويميل برأسه ليتيح للمصورين المرافقين له التقاط الصور المناسبة حتى عندما يكونون في الفسحة وسط الطاولة المستديرة. وهذه اللقطات هدية شخصية لكل واحد من هؤلاء الزعماء، فالنشرات

الإخبارية المسائية في بلدانهم سوف تعرض صورة رئيس البلاد وهو منهمك في حديث عميق مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، هذا عدا التلفزيون الأمريكي الذي سوف يبث صورة الرئيس على أنه محور تلك المناسبة.

لكن تلك الأوزة التي تضع البيض الذهبي على هيئة صور متلفزة ليس بإمكانها أن تسمن أكثر. فالجولة السنوية لمؤتمرات القمة هذه قد خرجت عن السيطرة، وأخذت تبتلع ملايين الجنيهات من أموال دافعي الضرائب، وتملأ صفحات كثيرة من جدول أعمال رئيس الوزراء. قد نجد المبررات لبعض مؤتمرات القمة بالنتائج المترتبة عن أعمالها. لكن كثرتها لا تفيد. وفي كثير من الأحيان يقوم وزراء الخارجية أو الدبلوماسيون بالعمل الحقيقي قبل انعقادها. ويقتصر عمل الرؤساء على إلقاء الكلمات وحضور مراسم التوقيع، والمشاركة في المآدب الفاخرة، ومناسبات التقاط الصور التي لا مفر منها.

إن خفض قيمة مؤتمرات القمة حالة مناسبة جداً للبراغماتية البريطانية. وأعتقد أننا، فيما بين قمة ميونيخ سنة 1992 وقمة هاليفاكس سنة 1995، استطعنا أن نحول دون انجراف مؤتمرات القمة الاقتصادية لمجموعة السبعة نحو اللاعلاقية. وفي بيرمنغهام سنة 1998 استطاع طوني بلير أن يواصل الجهود الهادفة إلى جعل هذه الاجتماعات أقرب إلى الواقع. وفي مؤتمرات دول رابطة الكومنولث، كنا أول من سعى لتحرك نحو اتجاه تقصير مدتها وإبعادها عن الشكليات. وقد تم الاتفاق على هذا الوضع في قمة أوكلاند سنة 1995، ودخل حيز التنفيذ في مؤتمر أدنبره سنة 1997. وعلينا أن نحث المجلس الأوروبي على اعتماد مباحثات على مستوى أدنى، وبأسلوب مشابه لقمة مايوركا وإدخال هذا الأسلوب في تلك الضخامة التي يتميز بها المجلس الأوروبي. وعلينا أن نسعى جادين بمشاركة الدول الأخرى التي تضخ الأموال في ميزانية الأمم المتحدة لاحتواء ذلك الاندفاع نحو عقد مؤتمرات قمة موسعة كبيرة الحجم. لقد كان من شأن قمة الأرض المنعقدة في ريو دي جانيرو سنة 1992 التي شاركت فيها

إلى جانب ما ينوف عن مئة من زعماء العالم، أن نبهت حكومات العالم إلى ضرورة القيام بعمل جماعي عالمي لحماية البيئة. لكن مناسبات أخرى مثل قمة كوبنهاغن الاجتماعية، واحتفالات الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، وكلاهما في سنة واحدة، وبالتأكيد احتفالات الألفية الجديدة المخطط لها أن تجري في خريف سنة 2000، ما هي إلاّ مضيعة للوقت والجهد والمال ولا أرى العالم يقدر على ذلك.

obeikandl.com

## الفصل الثاني والعشرون

# مطبخ الجحيم

مثلت أزمة الخليج في مواجهة الغرب بصورة مباشرة، منذ اليوم الذي تسلمت فيه مقاليد رئاسة الوزارة وكانت بكل وضوح أول اختبار لي. وتسلل إلينا الصراع في البوسنة في وقت كانت أنظارنا واهتماماتنا تتركز على الفوضى التي ضربت أطنابها في الاتحاد السوفياتي، فأخذنا على حين غرة. كان صراعاً ليس كمثله صراع، وأزمة يكاد يستحيل التصدي لها مثلما يكون التعامل مع أي مشكلة سياسية أخرى. جذوره تبعث على الذهول ودوافع المشاركين فيه متباعدة كل البعد عما هو معلن. وصفه ذات يوم وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر لدى خروجه من اجتماع تميز بالفوضى والأحاديث المتشعبة قائلاً: «وقد خلت أن الشرق الأوسط مسألة معقدة!» كما وصفه في مناسبة أخرى المفاوض الأوروبي هانز ڤان دين بروك Hans Van den Broek إثر خروجه من اجتماع عاصف بعد شهر قائلاً: «ما هؤلاء الناس! وما هذا البلد!».

يقول المقدم بوب ستيوارت Lt. Col. Bob Stewart من فرقة شيشاير Cheshire الذي كان على أرض الصراع آنذاك، وهو يستذكر الوضع في البوسنة «إنه أكثر تعقيداً مما يتصوره أحد» ويضيف «ثمة فئات ضمن جماعات، وجماعات ضمن فئات». . . «الوضع هناك نوع من الفوضوية لم أشهد مثله في حياتي».

ومن خلال ما رأيت فإنني أتفق معهم في كل ما قالوه.

ترجع أصول هذا الصراع الأخير في البلقان إلى كل تلك الضغوط التي تعرضت لها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعقاب رحيل زعيمها في فترة ما بعد الحرب المارشال تيتو سنة 1980 وإلى انهيار الشيوعية في أوروبا سنة 1989. وفي تلك الأيام كان يهيمن على يوغوسلافيا الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش Slobodan Milosevic الذي شرع يقوض ذلك النظام المتوازن للحكم الذاتي في بلاده وقرر أن تنهض دولة «الصرب الكبرى» من تحت رماد يوغوسلافيا. ورأى أن العنصر الأساسي المؤثر لهذه الدولة الجديدة هو العدد الضخم من السكان الصرب في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك، وكلتاهما جمهوريتان من الجمهوريات الكثيرة التي تشكل الاتحاد اليوغوسلافي. لكن طموحات ميلوسيفيتش حرضت الجمهوريات الأخرى لتؤكد ذاتها. عند الحدود مع النمسا توجد جمهورية سلوفينيا Slovenia ذات الازدهار الاقتصادي والتي أظهرت استعداداً للاستقلال. وفي كرواتيا يوجد زعيم ند لميلوسيفيتش هو فرانيو توديمان Franjo Tudjman الذي أغضبت مشاعره القومية الأقلية الصربية في كرايينا Krajina وفي شرق سلافونيا Slavonia، فبدأت هذه الأقلية التحرك نحو الاستقلال وتنظر إلى بلغراد.

وأخذت جميع الأطراف تستعيد ذكريات عفا عليها الزمن، وتنقّب في الأرض عن جرائم عرقية ارتكبت في يوغوسلافيا. عندما حذت كرواتيا حذو سلوفينيا وأعلنت استقلالها، تذكر الصرب المقيمون في كرواتيا أقاربهم الذين قتلوا إبان الحرب العالمية الثانية على أيدي النظام الفاشي لهذا البلد. وثاروا متمردين. واندلعت حرب واسعة النطاق بين بلغراد وزغرب خلال شهري تموز وآب / يوليو وأغسطس من أجل السيطرة على المناطق الصربية في كرواتيا. وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر سقطت مدينة ڤوكوڤار الكرواتية بيد الصرب على أثر قصف وحشي لسكانها.

إزاء هذه الأوضاع رأت الأسرة الدولية التي تخشى اندلاع أعمال العنف قرب حدود أوروبا الغربية، أن الحفاظ على يوغوسلافيا موحدة هو أفضل فرصة لإحلال السلام. وعيّن الاتحاد الأوروبي اللورد كارنغتون Lord Carrington الذي كان أول وزير خارجية في حكومة تاتشر وسيطاً لحل هذا النزاع، وفرضت الأمم المتحدة حظراً على توريد السلاح إلى المنطقة. لكن الصرب كانوا يعارضون كل فكرة تقدم بها اللورد كارنغتون. وبات واضحاً أن يوغوسلافيا التي كان تيتو زعيماً لها لم يعد لها وجود، وأن شعار «الإخاء والوحدة» قد ذهب إلى غير رجعة.

بتاريخ 16 كانون الأول / ديسمبر سنة 1991، وفي وقت متأخر من المساء اتصل بي دوغلاس هيرد وأنا في منزلي Finings، ليبلغني بأن الدول الإحدى عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية تريد جميعاً الاعتراف باستقلال كرواتيا. وكانت حجة هانز ديترتش غينشر، وزير الخارجية الألماني المخضرم أن تأخير هذا الاعتراف يشجع الصرب على مواصلة الحرب، وأكد أن ألمانيا سوف تعترف بكرواتيا من جانب واحد إذا لم يوافق الجميع على هذا القرار. وأبلغ زملاءه وزراء الخارجية أن الرأي العام الألماني غاضب جداً لهذه الوحشية التي يرتكبها الصرب. وبعد أن ضمن وزراء خارجية المجموعة الأوروبية الموافقة على حدود الأقليات وافقوا جميعاً على الاعتراف بكرواتيا. إزاء هذا الوضع، غضب بيتر كارنغتون قائلاً إن الغرب قد أضاع الفرصة الوحيدة المتاحة لإجبار الجمهوريات اليوغوسلافية على معاملة الأقليات لديها معاملة إنسانية، وعلى الموافقة على إيجاد تسوية تسبق إعلان الاستقلال. ولكن سيطر الرأي الألماني.

وفي هذا الإطار انبثقت أكذوبة تقول إن بريطانيا قد خضعت للرأي الألماني بخصوص الاعتراف بكرواتيا مقابل حصولها على عون ألمانيا في مفاوضات معاهدة ماسترخت. وهذه فكرة سخيفة جداً وغير صحيحة على

الإطلاق. لكن عبارة قالها غينشر أعطت شيئاً من الصحة لهذه الأكذوبة. إذ قال ما معناه: «لقد ساعدناكم في معاهدة ماسترخت، والآن استمعوا إلينا في هذه القضية». لقد كانت هذه العبارة طلباً شخصياً منه ولم تكن قط جملة افتتاحية لصفقة وعدنا بها. نحن حصلنا على ما نريد في معاهدة ماسترخت لأنني رفضت التوقيع على المعاهدة حتى نحصل على ما نريد. ولست مديناً للألمان بأي أفضال في هذه المعاهدة، وليس لهذا السبب إطلاقاً وافق دوغلاس هيرد على الاعتراف بكرواتيا.

وضع اعتراف المجموعة الأوروبية باستقلال كرواتيا ـ وباستقلال سلوڤينيا ـ في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1991، سابقة من شأنها أن تفضي إلى الاعتراف بالبوسنة في سنة 1992، ورآه البعض سبباً لاندلاع الحرب في يوغوسلافيا. لكن الواقع غير ذلك. فقد حصل القصف على ڤوكوڤار Vokovar وأُجبر سكانها الكرواتيون على مغادرتها قبل الاعتراف بهاتين الجمهوريتين، أو في كرواتيا، على الأقل، كانت رحى الحرب دائرة عندما اعترفنا باستقلالها، وإن كان ثمة سبب واحد فقط لهذه الحرب فهو المشاعر القومية التوسعية التي وظفها ميلو سيڤتش واستخدمها وسيلة لصعود عامود السياسة الصربية الزلق. والحق يقال لقد صدق بيتر كارنغتون في اعتقاده بأننا باعترافنا بالجمهوريات اليوغوسلافية كدول مستقلة قد رمينا من أيدينا ورقة تفاوضية قبل الأوان. غير أن الذي حصل بعد الاعتراف لا يشير إلى أن حجب الاعتراف سوف يمنع الشرور التي وقعت بعده.

في شهر شباط / فبراير سنة 1992 قام وزير الخارجية الأمريكية الأسبق سايروس ڤانس Cyrus Vance بوصفه مندوباً عن الأمم المتحدة، بالتوسط لإدخال قوة حماية دولية UNPROFOR إلى المناطق الصربية في كرواتيا، حيث عملت هذه القوات لثلاث سنوات على حفظ السلام المتعثر هناك. غير أن قدوم هذه القوات كان مقدمة للبؤس الذي عانت منه يوغوسلافيا، بعد انفصال

كرواتيا وسلوڤينيا باتت البوسنة عرضة للأخطار وأمام خيار لا تحسد عليه: إما البقاء ضمن يوغوسلافيا المفككة التي تهيمن عليها مشاعر الصرب القومية بزعامة ميلوسيڤتش، أو أن تجازف وتحاول الانفصال عنها. أجري استفتاء عام في البوسنة كانت نتيجته أن اختارت الخيار الثاني. وأعلن الرئيس عليا عزتبيغوڤتش Alija Izetbegvic زعيم صرب البوسنة الذي أعلن قيام «جمهورية صربيا» كدولة مستقلة ضمن أراضي البوسنة وعاصمتها سيراييغو التي وصفها بأنها «الآن تحت احتلال الأعداء». واندلع القتال الشرس في شرق البوسنة. وكان الهجوم الذي شنه الصرب في شهر أيار / مايو سنة 1992 على العاصمة سيراييغو مقدمة لحصار دام ثلاث سنوات على المدينة. ومع حلول صيف سنة 1992 كان صرب البوسنة قد اجتاحوا نحو 70 بالمئة من أراضي جمهورية البوسنة والهرسك بمساعدة الجيش الوطني اليوغسلافي الذي أصبح جميع أفراده من الصرب. وفرّت أرتال طويلة من اللاجئين ـ بلغ تعدادهم ثلاثة أرباع المليون في شهر حزيران / يونيو ـ جراء إرهاب القوات الصربية للسكان المدنيين. وانتشرت شائعات بشعة تتحدث عن «التطهير العرقي» ـ يقصد بهذا النوع من التطهير القتل أو التهجير القسري للمدنيين من مختلف الجماعات العرقية أو الدينية. وفي شهر آب / أغسطس كشفت للعالم بأسره حقيقة وجود الآلاف من الأشخاص يموتون جوعاً في معسكرات الاعتقال. كان مطبخ الجحيم يقوم بعمله.

بتاريخ 18 آب / أغسطس سنة 1992 قطعت إجازتي الصيفية وعدت إلى لندن حيث عقدت اجتماعاً طارئاً استغرق زهاء ست ساعات في قاعة كوبرا Cobra Room الكائنة تحت المبنى رقم 10 وذلك للتدارس فيما يمكن لبريطانيا أن تفعله في سبيل التخفيف من حدة هذا الوضع. استفسرت من رؤساء الأركان العسكريين حول إمكانيات الفصل بين الفئات الثلاثة المتحاربة، وإن كان ذلك ممكناً كم عدد الجنود سيلزمنا للقيام بهذه المهمة. وكان جوابهم رقماً مخيفاً ـ حوالى 400,000 ـ أي ما يقارب ثلاثة أضعاف الجيش البريطاني. وعلاوة على

ذلك فإن أي التزام بإرسال قوات برية لحفظ السلام سوف يكون لأمد طويل. وليس من السهل تصور كيف يمكن إعادة هذه القوات إلى أرض الوطن بعد أن تنشر هناك. ولم يكن ممكناً تصور شيئاً كهذا يمكن فعله دون مشاركة كاملة من حلف الأطلسي. وليس هذا بالأمر الممكن حالياً. ومن المؤكد أن دولاً أخرى قد أجرت مثل هذا التقييم العسكري أيضاً.

في هذه الظروف كنت أرى اثنين من الاهتمامات يمليان علينا سياستنا: أولهما أن نعمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الناس من هذه المجزرة المتواصلة، وأن نفعل كل ما بوسعنا فعله لوضع حد لهذا الصراع. وقد أبلغني رؤوساء الأركان أثناء اجتماعنا في قاعة كوبرا، أن قوة قوامها ثمانمئة رجل تستطيع حماية قوافل المساعدات الإنسانية التي تنقل الأغذية لهؤلاء اللاجئين، وتستطيع الدفاع عن نفسها في الوقت ذاته. ولكن إن تعرضت هذه القوة للهجوم تكون فرصة الدفاع عن نفسها في حال أفضل لو كان قوامها ألفاً وثمانمئة رجل، وبهذا العدد تكون القوة متمتعة باكتفاء ذاتي وأكثر قدرة على تنفيذ مهام أكبر. وقررنا أن نرسل قوة قوامها 1800 رجل. وأرسل الفرنسيون والكنديون قواتهم إلى هناك أيضاً.

في غضون ذلك، قال بعض الساسة والمعلقون الصحفيون إن هذا قرار خاطئ، وليس لبريطانيا مصالح استراتيجية في البلقان. ولم أوافقهم الرأي. لم يكن عندي شك قط بأن ثمة أسباباً وجيهة لهذه السياسة تسوغ لنا إرسال قواتنا. فيما عدا القلق والاهتمام الإنساني توجد نقاط خطر أخرى بإمكان الوجود الدولي المبكر في البوسنة أن يخمدها. وأكثر ما يدعو للقلق إقليم كوسوفو Kosovo وهو أرض مقدسة عند الصرب لكن تقطنه أغلبية من السكان الألبان، وأقلية صربية تهوى الحرب والقتال. وكنت أخشى وقوع حرب واسعة النطاق في البلقان وعلى الحدود المجاورة للاتحاد الأوروبي.

اختلطت ردود الفعل في مجلس العموم حول قرارنا بإرسال قواتنا

لمساعدة قوافل المساعدات. وهذا ما أوحى لي بقوة بأن الثوابت القديمة للسياسة البريطانية خلال الحرب الباردة قد بدأت تتفتت. فالمحافظون المشدودون بقوة إلى الجناح اليميني والمؤيدون للخيار العسكري مثل السير نيكولاس بونسور Sir Nicholas Bonsor لم يؤيدوا القيام بعمل عسكري في البوسنة، بينما الآخرون من داخل حزب المحافظين وخارجه كانوا يحضوننا على القيام بمغامرة عسكرية. والسياسة الخارجية دوماً تحتوي ذلك الصدع بين اليمين واليسار. والآن تبين أن هذا الصدع يحاذي محوراً يكتنفه الغموض بين اليمين واليسار، وتشكل تحالف غير معقول ضد سياستنا يضم اليساريين من أمثال طوني بن Tony Benn، والوسطيين من أمثال تيد هيث Ted Heath واليمينيين من أمثال جورج غاردنر George Gardiner.

لا يوجد حزب سياسي شهد انقساماً مثلما شهد حزب المحافظين الذي انقسم على نفسه إلى أربعة معسكرات. بعضهم قال ليس لبريطانيا مصالح معرضة للخطر، وينبغي ألاَّ يكون لنا علاقة بالحرب. وقال آخرون علينا أن نقدم المساعدة الإنسانية شريطة ألاَّ تتعرض قوانا لأية معارضة على الأرض. وثمة مجموعة ثالثة كانت تحثنا على قصف القوات الصربية، ومجموعة رابعة تريد أن نقصف وننشر قوات برية. وعلى العموم وجدت عدم ارتياح بالغ إزاء ضلوع متزايد لبريطانيا في ظروف رآها بعضهم غير مضمونة وقد تؤدي إلى كارثة عسكرية.

انعكست هذه الآراء المتباينة في مجلس الوزراء. إذ لم يكن كين كلارك ومايكل بورتللو مرتاحين للعملية ناهيك عن تساؤلهما حول كلفتها. أمّا مايكل هيزلتاين فقد أعرب عن تأييده لهذه الخطوة، إنما أرّقه ما يحيط بهذه السياسة. وكان روبرت كرانبورن ومعه وزير الدفاع مالكولم ريفكند متشككين. لكنني ودوغلاس هيرد كنا ملتزمين كلياً باستخدام القوة العسكرية للتخفيف من معاناة السكان المدنيين في البوسنة. وكنت مصراً على رأيي بأن حرباً عامة في البلقان

كلها تعني وجود مصلحة لبريطانيا بالتدخل. وكنت أؤمن أن الإحجام عن فعل شيء إزاء هذه المعاناة المريعة إنما هو عمل لا أخلاقي. وإزاء تقارير تفيد بأن ما ينوف عن مليون شخص من البوسنة معرضون للموت بسبب الجوع والبرد خلال الشتاء المقبل، وجدت نفسي مجبراً على إرسال قواتنا لضمان وصول الغذاء والدواء والبطانيات إلى أولئك الجياع والمرضى الذين يقاسون قرّ البرد. وبالرغم من كل هذا النقد المرير الذي تعرضنا له مع توالي الأحداث المفزعة في البوسنة، لم يكن ثمة إجماع واضح حول سياسة بديلة سواء في مجلس العموم أو على مستوى البلاد كلها. ولم تجد المعارضة ما يدعو للانقسام حول هذا الشأن في أية مرحلة من المراحل.

بتاريخ 26 آب / أغسطس سنة 1992 أي بعد انقضاء أسبوع واحد على قرارنا بإرسال القوات، شاركت الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في رئاسة مؤتمر حول البوسنة عقد في لندن، حيث كانت بريطانيا الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي. شاركت في هذا المؤتمر نحو ثلاثين دولة بالإضافة إلى مندوبين يمثلون أطراف النزاع. وقد أثارت الارتباك حركة ليست من الدبلوماسية في شيء ويندر حدوثها. فقد نسي الجميع دعوة روسيا للمؤتمر. وبالطبع اعتبرت موسكو هذا التصرف على أنه ليس من قبيل المصادفة، وقد أعرب يلتسين عن امتعاضه وصدرت دعوة على عجل، وانضم إلى المؤتمر في وقت لاحق وزير خارجية روسيا أندريه كوزيريف Andrei Kozyrev، الذي كنا فعلاً بحاجة إليه.

والواقع أن أولئك الذين وصفوا المؤتمر في حينه بأنه «نصر» ثم قالوا فيما بعد إنه «فاشل» لم يدركوا الغرض الرئيسي منه. إذ لم يكن أحد ينتظر من هذا المؤتمر أن يقدم «حلاً» للأزمة القائمة في البوسنة. بل قصد منه أن يقدم الآلية التي تساعد في التحرك إلى الأمام نحو عملية السلام، مثلما هو حال القرار 242 الصادر عن الأمم المتحدة بخصوص أزمة الشرق الأوسط سنة 1967، والذي

شكل الإطار الذي لا يزال حتى اليوم الناظم لكل وساطة في تلك المنطقة. وكانت النية أن تبدأ عملية السلام هذه في لندن.

وكان أمل الجميع آنذاك أن يواصل الذين شاركوا في المؤتمر لقاءاتهم. في شهر أيلول / سبتمبر 1992 أقدم داڤيد أوين David Owen الذي عين مندوباً عن الاتحاد الأوروبي، وسايروس فانس Cyrus Vance مندوب الأمم المتحدة على تأسيس منظمة مؤتمر في جنيڤ، وكان الاتفاق على أن تتواصل المحادثات هناك بين المسلمين والكروات وصرب البوسنة بالإضافة إلى مندوبين عن حكومة البوسنة. وكانت مهمتنا أن يكون شهر آب / أغسطس البداية الواعدة والمبشرة بالخير لما سيأتي مستقبلاً. والحقيقة أن تنظيم المؤتمر وتحقيق انعقاده كانا نتاج كفاح مرير من البداية وحتى النهاية. وعندما أشرف المؤتمر على نهايته غضب الهولنديون لأن المؤتمر كاد ينتهي دون توجيه توبيخ إلى صربيا. وبتشجيع من عزتبيغوڤتش تقدم الهولنديون باقتراح يقضي بإدانة أعمال الصرب الوحشية والفظائع التي ارتكبوها. عندئذ أعلن الوفد الصربي أنه سوف ينسحب من المؤتمر إذا قُبل اقتراح الهولنديين، وأعلن الهولنديون أنهم سوف ينسحبون إذا لم يُقبل اقتراحهم.

وبات المؤتمر مهدداً بالانهيار أمام هذا الطريق المسدود وهذا من شأنه أن يكون ذريعة للصرب ليقاطعوا أي اجتماع يعقد في المستقبل. واجتمعت مع الوفود الأخرى، وكان العون الذي قدمه كوزيريڤ وزير خارجية روسيا لا يقدر بثمن إذ استطاع إقناع الوفد الصربي. وتم الاتفاق على حل وسط مفاده أن يقدم الاقتراح الهولندي في اللحظة الاخيرة قبل الإعلان عن اختتام أعمال المؤتمر بحيث لا يكون ثمة مجال، أو وقت كافٍ لمناقشته أو للتصويت عليه.

وفي كلمتي الختامية التي أوجزت فيها ما دار في المؤتمر من مناقشات، عرضت الاقتراحات المقدمة وذكرت أن كل واحد اطلع عليها وأعلنت اختتام المؤتمر. وعلى نحو مفاجئ أراد الوفد الألباني أن يخاطب المؤتمر وقيل لهم

فات الأوان. في تلك اللحظة نهض ميلان بانيتش Milan Panic، الرئيس اليوغوسلافي الذي تظاهر بأنه يخفي صربيا الكبرى وراء «يوغوسلافيا» والذي أذن له ميلوسيفيتش بأن يمثل الوفد الصربي بدلاً منه كرئيس للصرب، من مكانه في الطرف البعيد من القاعة وتقدم نحوي حيث كنت أجلس وبأسلوبه البلقاني شكرني لأنني أنقذت وفده. والواقع أن جل اهتمامي انحصر في إنقاذ العملية والإبقاء على الحوار، وليس مجرد إنقاذ وفده.

حصلت أثناء المؤتمر مسرحية هزلية تكشف أشياء كثيرة. فقد تبين أن الرجل الذي عهد إليه ميلوسيفيتش قيادة وفده كان أقل طواعية له مما كان يتصور. كان بانيتش يريد إنهاء الصراع بكل صدق وإخلاص. وأخذ يقدم المقترحات التي جعلتني أشعر بأنها تثير استغراب ميلوسيفيتش وينظر مشدوهاً وهو جالس في مكانه في الصف الثاني. وعندما حاول هذا الأخير أن يتكلم مرر له بانيتش ورقة كتب عليها باللغة الإنكليزية كلمة «اخرس». وفي غرفة مجاورة وصل النقاش بين الرجلين إلى حافة استعمال الأيدي. وما كان من ميلوسيفيتش إلاّ أن تخلص من بانيتش فيما بعد. إذ لم تمض سوى ثلاثة أيام على اختتام المؤتمر حتى وجد هذا الرجل الذي فاوض معنا على الموقف اليوغوسلافي المزعوم نفسه أمام تصويت يحجب عنه الثقة. وهذا مثال واحد يوضح تلك المسرحية الطويلة التي طبعت المفاوضات مع يوغوسلافيا السابقة.

إذا نظرنا إلى الأوراق فإننا نظرياً أحرزنا تقدماً كبيراً. فقد وافقت جميع الأطراف المتحاربة على المطالب التي قدمت في المؤتمر والمتمثلة بـ: إشراف الأمم المتحدة على الأسلحة الثقيلة؛ الاتفاق على الاعتراف بحدود البوسنة؛ منطقة «حظر جوي» في أجوائها (مع أن هذا الحظر في الواقع لم يشمل طائرات الهليوكوبتر لأسباب عسكرية). ووافقت الأطراف أيضاً من حيث المبدأ على عودة اللاجئين، وعلى محاكم تحقق في الجرائم ضد الإنسانية. وبدا الوضع وكأنه اختراق له أهميته الحاسمة.

ثم أدركنا أن «اتفاقاً» يجري التوصل إليه مع دول يوغوسلافيا السابقة ما هو إلاَّ واحداً من أقل الوثائق فائدة في التاريخ. لم يف أي جانب بالوعود التي قطعها. ولم يحترم الوفد الصربي أي تعهد من التعهدات التي أخذها على عاتقه.

وصلت قواتنا إلى أرض البوسنة كما هو مخطط لها في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1992 وكانت الوكالات المخصصة بتقديم المساعدات تقوم بعملها على خير وجه تفعل ما بوسعها للتخفيف من معاناة السكان المدنيين التي كانت بمقاييس لم تشهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وكان من الضروري تأمين الحماية لقوافل المساعدات إذا أريد لها أن تصل بما تحمله من غذاء ودواء إلى أهدافها. وكانت قواتنا تضطلع بدورها في توفير هذه الحماية مع غيرها من القوات.

في شهر كانون الأول / ديسمبر تقدم الأمريكيون بخطة من أربع نقاط لحماية قوافل المساعدات تتضمن تطبيق حظر على الطيران العسكري في أجواء البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة حسب قرار الأمم المتحدة. وافقنا على أهداف الخطة لكننا وجدنا شيئين يثيران القلق. إذ لا يبدو أن العسكريين الأمريكيين يعرفون كيف يطبقون الحظر على الطيران، وكانت القوات البريطانية المنتشرة على طول خط مقداره 150 ميلاً عرضة لأخطار أعمال انتقامية يقوم بها صرب البوسنة. وقد أدرك الأمريكيون هذه التهديدات سريعاً.

قبل يومين من عيد الميلاد قررت الذهاب إلى هناك لأرى بعيني ما يجري على أرض الواقع. سافرت بالطائرة إلى مرفأ سبليت Split على البحر الأدرياتيكي، وانتقلت بطائرة هليوكوبتر إلى مطار صغير يقع على الحدود الفاصلة بين البوسنة وكرواتيا. عملت على تهيئته مجموعة من جنود المشاة البريطانية يضعون على رؤوسهم الخوذة الزرقاء رمز الأمم المتحدة. وجدت في

انتظاري المقدم بوب ستيوارت آمر الكتيبة الأولى من فرقة تشيشاير Cheshire الذي رافقني للقاء الجنود البريطانيين. صعدنا تلاً صغيراً وشاهدنا القاعدة البريطانية حيث شاد الجنود بناء خشبياً يشبه إلى حد كبير ما نعرفه عن الغرب الأمريكي وذلك بهدف الدفاع عن أنفسهم. ومن هذه القاعدة وهذا البناء الذي أسموه حصن Fort Redoubt كانت فرقة تشيشاير بإسناد من سلاح الهندسة الملكي تقوم بتسيير دورياتها فتجعل الجميع يشعرون بوجودها في ذلك الشتاء القارس في البوسنة يساعدون في إيصال المساعدات وفي إخماد القتال حيثما يستطيعون غير آبهين بالأخطار التي يتعرضون لها بشكل يومي.

وفي طريق عودتي عرَّجت على قاعدة مخصصة للنقل والهندسة في مدينة توماسلافغراد Tomaslavgrad التي كانت تحيط بها السيارات الشاحنة الضخمة التابعة للأمم المتحدة. وتقودها نسوة جنود. دخلنا إلى الثكنة ودهشت لما رأيت. كل واحدة من هؤلاء الجنديات تضع على وسادتها عدداً من الدببة الدمى وغيرها من الألعاب. إنها صورة لم يخطر ببالي إطلاقاً أن أراها في الجيش. وفي القرية المجاورة لهذه القاعدة رأيت مسجداً وكنيسة كاثوليكية تقرع أجراسها. وفي كثير من المنازل شاهدت شجرة عيد الميلاد وقد وضعت عند مداخلها. وعلى الأرض السلام، ولكن فقط عند ذوي النوايا الطيبة.

في الأيام الأولى من السنة الجديدة وفي أعقاب هجوم تعرضت له القوات البريطانية، طلب مالكولم ريفكند الموافقة على إرسال تعزيزات من الأفراد الأساسيين، بالإضافة إلى مجموعة حاملة طائرات تتمركز في البحر الأدرياتيكي مجهزة بدفاع جوي وبطارية مدافع خفيفة. وتمت الموافقة على طلبه. واتخذنا الترتيبات لإرسال مدفعية ثقيلة وقوة دعم جوي. وبدا لنا أن ما كان يقلقنا لجهة تنامي التزامنا هناك قد بدأ يتحقق على نحو أسرع مما توقعنا.

وفي شهر شباط / فبراير من سنة 1993 التقيت الرئيس كلنتون في البيت الأبيض حيث اتضح لي أن لديه الرغبة في تقديم المزيد لمساعدتنا في جهودنا،

لكنه يجد نفسه عاجزاً عن ذلك بفعل الرأي العام الداخلي في الولايات المتحدة. وفي تلك الأثناء كان داڤيد أوين وسايروس فانس يطوران اقتراحاً يقضي بتقسيم البوسنة فيما بين الأطراف المتحاربة. وهذا التقسيم يتطلب إرسال المزيد من القوات العسكرية لتطبيق الخطة ومن أجل الفصل بين هذه الأطراف. ولم يكن لدى الأمريكيين الاستعداد لتقديم هذه القوات.

وتابعنا مباحثاتنا أثناء العشاء الذي حضره نائب الرئيس آل غور Al Gore. وهنا لا يسعني إلاَّ أن أستذكر كيف كان جوج بوش متفهماً للأهمية التي نعلقها على سلامة جنودنا عندما التقينا سوية في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1992. لكن يبدو أن الرأي الأمريكي قد تغير عما كان عليه حينذاك فأضحى يهتم بالتعاليم والمعتقدات أكثر من اهتمامه بالسلوكيات فيما يتعلق بسياسة «ارفع واضرب» ـ أي رفع الحظر عن توريدات السلاح والشروع في قصف جوي لصرب البوسنة ـ التي تقلقنا كثيراً. واتضح لي من مناقشاتنا أن الحديث عن سياسة «ارفع واضرب» التي شرع الرئيس في إعادة تقييمها تتضمن شيئاً من الشعارات الطنانة لحملة انتخابية تمهد لانتخابات الرئاسة المقرر لها أن تجري في شهر تشرين الثاني / نوڤمبر سنة 1992. وغادرت البيت الأبيض أحمل في نفسي الانطباع بأن أولئك الذين يفضلون سياسة «ارفع واضرب» لن يفلحوا في تنفيذها في نهاية المطاف وإن يكن قرار بهذا الشأن يتمتع بميزة معينة.

وفيما كانت القوات العسكرية تحاول إعادة شيء من مظاهر الحياة الطبيعية في المناطق التي مزقتها الحرب، فإن فسحة التنفس هذه التي أوجدوها بحاجة للدعم من خلال تسوية دبلوماسية بين الأطراف المتحاربة. بيد أنه لا يوجد ما يشير إلى إمكانية تحقيق أي اتفاق حول التسوية. الأمريكيون يعطون الإشارات بأنهم يعارضون مشروع السلام الذي اقترحه أوين وفانس. لم يوافقوا على تقسيم المنطقة إلى كانتونات ورأوا في هذا المشروع تنازلاً يقدم إلى الصرب. وما أن تبلور الرأي الأمريكي حتى اتسعت شقة الخلاف حول كيفية

معالجة مشكلة البوسنة حتى بات أسوأ خلاف أنكلو أمريكي منذ أزمة السويس قبل ثلاثين سنة.

لقد تفهمت التقييم الأمريكي للوضع وقرارهم بعدم التورط على الأرض، ومثلما فعل العسكريون لدينا، نصح العسكريون الأمريكيون حكومتهم بعدم نشر قواتهم هناك. ذكريات حرب ڤييتنام لا تزال متجذرة في أعماق أذهانهم. وسياسياً أظهر الأمريكيون ميلاً للابتعاد عن الميدان، ذلك أن الأزمة مشتعلة في الحديقة الخلفية للمجموعة الأوروبية في وقت كانت فيه أوروبا تعمل جاهدة لتكون قوة لها شأنها على الساحة الدولية. وفي هذا الصدد أعلن جاك بوز Jacques Poos وزير خارجية اللوكسمبورغ صراحة «لقد طلع فجر العصر الأوروبي». هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك الكارثة التي تعرضوا لها في الصومال ولم تكن بحسبانهم وفي وقت لا تزال فيه الحقيقة ماثلة أن الولايات المتحدة هي التي قادت حرب تحرير الكويت. وهذا ما جعل الولايات المتحدة تؤثر البقاء في المقعد الخلفي بخصوص البوسنة.

هذا تقييم قبلت به، لكن ما لا يمكن القبول به هو أن رجال السياسة الأمريكيين بعد أن أعرضوا عن إرسال قواتهم البرية، وجهوا الاحتجاجات الداخلية ضد هذا الصراع إلى مطالب تحث الإدارة على اعتماد خيار «ارفع واضرب». والمؤلم في هذا أنه يتفادى تقديم القوات العسكرية ومع ذلك يحافظ على وتيرة أخلاقية عالية والظهور بمظهر الضالع في هذه الأزمة. والبراعة في إتقان هذه الوصفة تخفي وراءها ضرراً مهلكاً ومميتاً لعمليات الإغاثة الإنسانية. والضربات الجوية على يوغوسلافيا السابقة لا تتوافق مع المهمات الحيادية داخل ذلك البلد والتي تهدف إلى تقديم المعونات الإنسانية، ناهيك عن كونها تعرض قواتنا البرية لأخطار جسيمة. لكن الرأي العام والرأي السياسي وضعا الإدارة الأمريكية تحت ضغط شديد وأفضى إلى مقترحات كان علينا في بعض الأحيان أن نعترض عليها. لقد كان شقاقاً حاداً بيننا وبينهم.

في عطلة نهاية الأسبوع المصادفة للتاسع عشر من نيسان / إبريل سنة 1993 تحدثت مع كل من الرئيس كلنتون والرئيس ميتران حول البوسنة. وأبلغني الرئيس كلنتون أن «ليس لديه سياسة نهائية» وأنه يعارض فكرة الضربات الجوية ويميل نحو القبول بفكرة رفع الحظر عن تصدير الأسلحة إلى مسلمي البوسنة، رغم أنه أضاف إلى ذلك قوله ساخراً إنه يتلقى آراء متباينة حول هذا الموضوع. والروس أيضاً كانوا يعارضون بقوة رفع الحظر عن توريد الأسلحة. أما الرئيس ميتران فكان في غاية الصراحة في معارضته للضربات الجوية وفي تقديم القوات البرية.

بعد أسبوع واحد عقدت اجتماعاً للجنة الوزارية لمناقشة الخيارات. فنحن لا نعتقد أن رفع الحظر عن الأسلحة يعطي مسلمي البوسنة ذلك التفوق الحاسم الذي زعموه، ولا نعتقد أن الضربات الجوية تفيد. ولم نستبعد أياً منهما عن عدم اكتراث. واستفسرت من رؤساء الأركان حول جدوى القصف في حماية المدنيين، فأشاروا أن ذلك يكاد يكون مستحيلاً نظراً للطبيعة الجغرافية والمناخية للبوسنة والفوضى العارمة على الأرض.

وفي الوقت ذاته رأوا أن القوة الجوية وحدها لا تكفي لإنهاء الصراع دون وجود قوات برية على الأرض. حتى في حرب الخليج لم تكن القوة الجوية وحدها كافية بالرغم من انبساط الأرض والظروف المناخية المناسبة في العراق التي توفر أفضل الشروط لاستخدام القوة الجوية. أما في البوسنة فالعكس هو الصحيح. توجد سحب تغطي المناطق الجبلية بصورة شبه دائمة وهذا يعني أن على الطيران أن يحلق على ارتفاع منخفض تحت غطاء من السحب وعلى طول الوادي وهذا يجعله هدفاً سهلاً لهجمات صاروخية من الأرض. وفي مثل هذه الظروف لا ترى الأهداف إلاَّ بصورة خاطفة.

وكان ثمة شيء آخر باعث على القلق. إذا نفذنا القصف الجوي فسيكون جنودنا عرضة لهجمات انتقامية. وقد تحدث صرب البوسنة مراراً وتكراراً أنهم

يردون بهجمات انتقامية ضد قوات حلف شمال الأطلسي العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة المتواجدة على الأرض (والواقع يقصدون جميع العاملين التابعين للأمم المتحدة ووكالات الإغاثة). وقد تلقيت رسالة بهذا المعنى من زعيم صرب البوسنة رادوفان كاراديتش في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1992. وهذا بدوره أكد لنا ما كان يساورنا من قلق تحدث عنه العسكريون. إذن ليس من الممكن توفير الحماية أمام هذه التهديدات في ظل الظروف التي يعمل بها جنودنا دون إرسال تعزيزات كبيرة.

كما أننا لم نحبِّذ رفع الحظر على توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية بغية الحيلولة دون تصاعد الحرب وانتشارها. وشعرنا أن النتيجة المحتملة لرفع الحظر أن يقرر الصرب شن حرب واسعة النطاق يبغون منها الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي قبل أن تدخل الأسلحة الجديدة في هذه المعادلة. وعندئذ نفقد بعثة الأمم المتحدة التي لن يعود بإمكانها البقاء أمام هذا المستوى الجديد من الصراع. والحق يقال إن قوة بروفور التابعة للأمم المتحدة UNPROFOR كانت فعلاً تقوم بعملها حتى آخر مدى ممكن ضمن الحدود المقبولة للحظر وأحياناً حتى وراء تلك الحدود. وقد يقرر الكرواتيون أنهم لن يقبلوا البقاء بعيداً عن خارطة التقسيم النهائية للمنطقة، فينضمون مجدداً للقتال. وقد تنهار البوسنة قبل وصول الأسلحة الجديدة. فإن أرادت أمريكا والأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) تجنب حصول كارثة إنسانية فعليها أن تخوض حرباً باهظة التكاليف للدفاع عن دولة البوسنة. وهذه هي النقطة الأساسية: لقد قامت فكرة «إرفع واضرب» على فهم خاطئ لقراءة الواقع. والحالة الأخلاقية ذات الإغراءات القوية والداعية إلى رفع الحظر لم تكن إلاَّ حالة تفرض نفسها ظاهرياً فقط. وأما عرض هذه الفكرة على موظفي الأمم المتحدة المتواجدين على الأرض على أنها حل سريع المعالجة فلا تعدو كونها فكرة مربكة ومحفوفة بالأخطار. وقالوا بقوة إن الذين يطالبون

بها هم المهتمون بالحلول الجذابة والسريعة لإنهاء الحرب بالإضافة إلى أولئك الذين يريدون استخدامها كعصا يلوّحون بها في وجه الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فكرنا طويلاً وعميقاً بماهية مبررات حظر توريد الأسلحة. من الواضح أن صرب البوسنة هم المتفوقون عسكرياً، وبصورة خاصة لديهم الأسلحة الثقيلة التي «ورثوها» عن الجيش اليوغوسلافي، لذلك بدا لنا أن ثمة حالة أخلاقية في السماح لمسلمي البوسنة بأن يعدلوا الكفة ويكونوا أنداداً لما هو مكدَّس ضدهم. لقد كان من شأن هذا الحظر أن قوَّض إحساس الناس بالعدالة، وفسَّر مسلمو البوسنة أعمال الغرب في تنفيذ الحظر على أنه مثال واضح على أن الغرب يتحمل اللوم أخلاقياً بسبب معاناتهم، وهي حجة تركت أثراً بالغاً لدى الجماهير في الغرب وفي واشنطن حيث بقيت الإدارة الأمريكية متمسكة بفكرة «ارفع واضرب».

وفي شهر أيار / مايو قام وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر بجولة أوروبية يعرض فيها سياسته هذه ويحاول كسب التأييد لها، لكنه لم يجد حماساً لها في أي مكان زاره، مع أن الألمان كانوا في تلك الآونة يميلون لقبول فكرة رفع الحظر إلاَّ أنهم لم يحبِّذوا الضربات الجوية. وظهرت في غضون ذلك مبادرات أخرى لكنها لم تجد قبولاً. اقترح الفرنسيون بأن يقوموا هم ومعهم الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا بنشر القوات في المدن المسلمة المعرَّضة لأخطار الهجوم، لكن هذا الاقتراح لم يجد طريقه إلى النور عندما رفضت الولايات المتحدة مجرَّد التفكير فيه.

واستقرت قواتنا في البوسنة. ولكن أثناء العرض العسكري الذي أقيم بمناسبة عيد ميلاد الملكة شعر مالكولم ريفكند بقلق شديد حيال احتمال تعرض قواتنا لأعمال انتقامية على أثر تقارير ذكرت أن جندياً بريطانياً ضمن القوة العاملة في إطار الأمم المتحدة أطلق النار على رجل صربي. فاتفقت ومالكولم على أن أكلم قائد القوات البريطانية في المنطقة وأستوضح الأمر منه. لم أجده

مهتماً للأمر وقال لي: «لا توجد مشكلة يا سيدي الرئيس. قبضنا على عدد من القناصة. وكان هذا الشخص هو الوحيد الذي رآه الصحفيون. عندما يطلقون النار علينا، نرد عليهم بالمثل. تلك هي قواعد اللعبة في البلقان. ويظنون أن هذا هو العدل. ومع ذلك سوف نعتني بأنفسنا، وسأبلغ الشباب أن يضعوا خوذهم على رؤوسهم ليوم أو يومين».

في يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر تموز / يوليو سنة 1993 التقى مسؤولون كبار من بريطانيا وأمريكا في اجتماع لم يكشف النقاب عنه دام ثلاث ساعات ونصف الساعة في فندق Goring Hotel بلندن. كانت خلفية اللقاء مكفهرة، حيث أن شرور القتال في البوسنة تعني أن مؤن الطعام لدى المدنيين سوف تنفذ وخطر المجاعة في الشتاء القادم آخذ بالتزايد، والصرب يضربون حصاراً خانقاً على سيراييفو ويعطلون أية محادثات بناءة لإحلال السلام تجري في جنيف. وبدا واضحاً في ذلك الاجتماع المنعقد في فندق Goring أن الولايات المتحدة قد قررت أن تعمل بنشاط في سبيل التوصل إلى تسوية «واقعية» وأن تساعد في فرض هذه التسوية. أقلقهم احتمال ظهور من يصرخ قائلاً: «من أضاع البوسنة؟» إذا سيطر الصرب، وأقلقهم أيضاً الضرر الذي قد يلحق بالعلاقات عبر الأطلسي، فاقترحوا تقديم العون في تطبيق وتنفيذ اتفاقية يجري التوصل إليها بين الصرب والكروات والمسلمين تحت تهديد صادق بضربات جوية. ولم يستبعدوا إرسال قوات برية أمريكية. وأرادوا وقف إطلاق النار ودولة بوسنية ذات سيادة، لكن لم يكن لديهم أي تصور مسبق للتسوية النهائية. وفي هذا الإطار قال أحد مندوبي الولايات المتحدة: «إنها الفرصة الوحيدة لصنع الليمونادة من الليمون». إنه حقاً تبدل في الموقف له أهميته المحورية.

ولكن ليس من السهل إنجاز تسوية سياسية بالرغم من البحث المتواصل، ذلك أن أحداً من زعماء الجماعات المتحاربة لم يظهر ميلاً نحو حل وسط

يفضي إلى السلام بالرغم من المعاناة الشديدة التي ألمّت بشعوبهم. ومع حلول سنة 1994 لم تكن الأسرة الدولية قد نفذت أي ضربات جوية ضد الصرب، إلاّ أنها كانت على وشك القيام بها. كانت الأوقات عسيرة، وباتت عمليات الإغاثة عرضة لمخاطر أكثر من السابق، وبدت التسوية في منأى بعيد. كنت في منزلي فايننغز Finings يوم السبت الخامس من شباط / فبراير عندما وردني خبر يقول إن قذيفة هاون قد أطلقت على سوق مكشوف في مدينة سيراييفو أسفرت عن مصرع سبعين شخصاً على الأقل وجرح ما يزيد عن مئتين آخرين. ودارت الشبهات حول الصرب ـ الذين أنكروا بشدة مسؤوليتهم عن الحادث ـ بينما أثبتت القرائن فيما بعد أن القذيفة قد أطلقت من موقع بوسني. لا أحد يمكن أن يكون على يقين، حيث كلا الجانبين قادر على تلك الفعلة. ومع ذلك فإن ما حصل لم يمنع الرئيس عزتبيغوفتش من القول: «نشعر وكأننا محكوم علينا بالموت. كل حكومة تؤيد قرار حظر السلاح على هذا البلد تعتبر شريكاً في تلك الأعمال الوحشية مثل هذا الحادث».

بيد أن قذيفة الهاون التي أطلقت في سيراييفو حفزت نشاطاً دبلوماسياً وعسكرياً. في غضون أيام معدودة، وبناء على طلب من الأمم المتحدة، وجه حلف شمال الأطلسي إنذاراً إلى الصرب للانسحاب من سيراييفو خلال عشرة أيام أو أن يضعوا أسلحتهم الثقيلة تحت سيطرة قوات الأمم المتحدة. وأصدرنا تعليماتنا إلى جون ويستون John Weston سفيرنا لدى الأمم المتحدة بالموافقة على قيام القوات الأطلسية بضربات جوية في حال حدوث قصف بالمدفعية أو الهاون مرة أخرى على سيراييفو. واستجبنا أيضاً لطلب من الجنرال مايكل روز Gen. Michael Rose قائد قوات الأمم المتحدة UNPROFOR وأرسلنا كتيبة عسكرية إلى البوسنة. وفي شهر آذار / مارس تم إحراز بعض التقدم لجهة سحب الأسلحة الثقيلة. ومع حلول فصل الصيف لتلك السنة كان وارن كريستوفر يحدِّد أهداف مؤتمر جنيف للسلام التي ما زالت تتضمن رفع الحظر عن السلاح.

وبغية توضيح عدم صوابية رفع الحظر قام الجنرال مايكل روز باصطحاب الجنرال جون غالفن Gen. John Galvin المستشار الخاص للرئيس كلنتون في جولة يشاهد فيها جيش البوسنة على أرض الميدان. وما أن تعرَّف غالفن على الوضع الحقيقي حتى وافق على رأي الجنرال روز. وأدرك أن تدفق الأسلحة المستوردة لن يصنع فرقاً. فالجيش هذا يفتقر إلى التدريب والانضباط وهما المشكلة الرئيسية التي تحول دون الاستفادة من الأسلحة الجديدة. وإيجاد حل لهذه المشكلة يتطلب سنين كثيرة. يضاف إلى ذلك أن البوسنيين في مرات كثيرة أظهروا فشلهم وتقصيرهم من خلال هجمات قاموا بها ولم يحسنوا التخطيط لها فانتهت بهم إلى كارثة. والعامل الرئيسي الذي حال دون هزيمة البوسنة ومسلمي البوسنة لم يكن جيش البوسنة سواء كان لديه سلاح جديد أم لا. بل هو وجود قوات الأمم المتحدة التي وحدها أعطت «دولة البوسنة» معنى إقليمياً مفيداً على الأرض. وأخيراً بدأ الأمريكيون يراجعون الافتراضات التي على أساسها قامت حلول قصيرة الأجل مثل فكرة «ارفع واضرب». وفي وقت لاحق ـ وفيما يبدو ليس محض مصادفة ـ أعلن الرئيس عزتبيغوفتش أنه بصدد «إرجاء طلبه برفع الحظر عن صادرات الأسلحة إليه لمدة ستة أشهر أخرى. لقد كانت فكرة «ارفع واضرب» طوال سني الصراع الحل السحري، والآن وبعد أن وصل الأمر إلى ذروته، نجد المستفيد الوحيد من مبدأ «رفع الحظر» هو الذي يطلب التأجيل.

سرعان ما اتضحت محدودية مبدأ «الضرب الجوي» عندما قام صرب البوسنة باختطاف 250 شخصاً من موظفي الأمم المتحدة وأودعوهم رهينة لديهم، وذلك بعد سلسلة من الضربات الجوية نفذت لحماية سيرابيفو خلال شهر أيار / مايو سنة 1995. وكان بين هؤلاء الرهائن ثلاثة وثلاثون من فرقة مشاة ويلسن الملكية Royal Welech Fusliers وضابط من سلاح الجو الملكي RAF يعمل بصفة مراقب. والمحزن جداً أن هؤلاء الرهائن استخدموا درعاً بشرياً

بعد أن تم تقييدهم بسلاسل ربطت إلى المدفعية الثقيلة لاتقاء أي هجوم مستقبلي من قوات حلف شمال الأطلسي. فدعونا إلى اجتماع طارئ للـ OPD، حيث تبين أن تفاقم المشكلة قد بدأ يزعزع ثقة الكثير من الحاضرين حول جدوى هذه المهمة. ثم دعونا البرلمان إلى جلسة طارئة أيضاً لمناقشة هذه الأزمة بتاريخ 31 أيار / مايو ووجهنا إنذاراً إلى صرب البوسنة نهدِّد بعواقب وخيمة إن أصيب الرهائن بأذى أياً كان نوعه. والواقع أن أحداً منهم لم يصب بأذى، لكن الحادثة ذاتها أوضحت مدى الخطر الذي قد تتعرَّض له قوة حفظ السلام إذا تبين أنها تشارك في القتال. لقد كانت أنشطة قوة حفظ السلام وقوة حماية قوافل المساعدات الإنسانية عرضة للأخطار على الدوام سواء من الناحية السياسية أو الجسدية. وقد استهدفت القوات الفرنسية والبريطانية المشاركة في حفظ السلام في محاولات قتل كثيرة قامت بها عناصر معزولة أو غير معزولة من الأطراف الثلاثة المتحاربة، وكل طرف منها ينظر إليها عدواً له أو مسانداً للطرف الآخر. وكان واضحاً أن قوات حفظ السلام وأولئك الذين يقدمون المساعدات لن يتمكنوا من القيام بواجباتهم إلاَّ إذا نظر إليهم بأنهم غير منحازين إلى أي من هذه الأطراف. هكذا كانت وجهة نظرنا سنة 1992. وهكذا كان قولنا على الدوام، رغم ما رافق ذلك من سوء معاملة وانتقادات من بعض السياسيين وغيرهم من الذين يحبون التأثير في الآخرين وهم جالسون في الكراسي المريحة الآمنة من كل خطر، ولا يحسون بأية مسؤولية نحو حياة من يحفظون السلام على الأرض.

كانت أزمة الرهائن بعيدة كل البعد عن نهاية العدوان الصربي. اشتعلت ثانية في أوائل شهر تموز / يوليو عندما هوجمت قوافل الأمم المتحدة وقواعدها ومدينتا سيراييفو وسربرينيتشا Srebrenica وغيرهما من المدن. وارتكبت المجازر بعد أن سقطت سربرينيتشا بأيدي الصرب. وتعالت الأصوات الغاضبة على الصعيد العالمي ـ وبقيادة من باريس وواشنطن ـ تطالب برد قوي

وصارم، إنما دون غزو بري واسع النطاق. وبقي السؤال كيف سيكون؟ ولا يوجد اتفاق.

في يوم الجمعة الرابع عشر من تموز / يوليو سنة 1995 دعوت إلى اجتماع ثانٍ لمؤتمر لندن على أن يعقد في الأسبوع التالي، وذلك وسط أصوات غاضبة من أولئك الذين يحبذون القيام بعمل عسكري قبل دراسة ماهية هذا العمل. كانت رغبتي من وراء الدعوة لهذا المؤتمر أن نتخذ سياسة منسقة وليس عملاً عسكرياً نقوم به بناء على رد فعل فوري ومتهور. كان من شأن هذا المؤتمر أن يكسر الجمود، وقبيل انتهائه تراجعت الولايات المتحدة عن إصرارها بخصوص القصف العام، وقدم الفرنسيون خطة أحادية الجانب، تثير الخوف فتجعل الشعر ينتصب، تقضي باحتلال مدينة سربرينيتشا. وتم الاتفاق أخيراً على إرسال قوة ردع سريعة أنغلوفرنسية مشتركة قوامها 1700 رجل لتدافع عن سيراييفو في حال تعرضها للهجوم، إضافة إلى التصدي لأي هجوم يقوم به صرب البوسنة بقوة أكبر وأعنف. غير أن ما حفزنا لتوجيه هذا الإنذار هو اعتداء جديد بقذائف الهاون على السوق في سيراييفو أودى بحياة سبعة وثلاثين شخصاً بتاريخ 29 آب / أغسطس.

وبدأت الحملة الجوية. بقيت المشاكل الفنية كما هي، إلاّ أن كل شيء عداها قد تبدل. فقد الصرب في البوسنة الرعاية السياسية الروسية، ولأسبابه الخاصة أوقف ميلوسيفيتش دعمه ودعم حكومة بلغراد، وبدأت العقوبات تعض بنابها، واستبد القلق بميلوسيفيتش حول وضعه السياسي. وتدخل الأمريكيون دبلوماسياً في الصراع بصورة فعالة لم نشاهدها من قبل. وأعاد الكرواتيون تشكيل جيشهم وزودوه بالأسلحة، وبدأوا يلحقون الهزائم بالصرب في كرواتيا، ويطهّرون بلدهم عرقياً، وأخذ اتحاد مسلمي كرواتيا Crout Muslem Federation يهاجم المناطق الغربية من البوسنة، وواجه صرب البوسنة قوة ردع سريعة تابعة للأمم المتحدة، أكثر عدداً وعدة حول سيراييفو مدعمة بالمدفعية الثقيلة ومدافع

الهاون. وتجمعت هذه العوامل كلها لتعطي مصداقية للضربات الجوية، لكنها حتى تلك اللحظة لم تكن العامل الحاسم في تقهقر القوات الصربية. وقدم اقتراح بتسوية سياسية وجد القبول وللمرة الأولى لدى الأطراف كلها. ولم يكن أي شيء من هذا القبيل ينطبق على الوضع عندما قلنا «لا» للضربات الجوية. أما الآن فينطبق كل شيء.

ابتدأ مؤتمر دايتون Dayton للسلام في ولاية أوهايو بتاريخ 31 تشرين الأول / أكتوبر سنة 1995. وتقرر أن يشرف على تنفيذ اتفاقية السلام نحو ستين ألف جندي من قوات حلف شمال الأطلسي، تتضمن، أخيراً، قوة برية أمريكية لها أهميتها الحاسمة، والتي طالب بها مشروع أوين ـ فانس ولم يحظ بالموافقة. وبالرغم مما صرح به جاك بوز Jacques Boos سابقاً حول النفوذ الأوروبي والذي جاء قبل أوانه، بأن المشكلة الأمريكية أمر لا سبيل إلى الاستغناء عنه منذ بداية الأزمة وبهدف التوصل إلى تسوية نهائية كاملة. إلاّ أن تأخر هذه المشاركة لثلاث سنين كان مأساة. وفيما التقت الأطراف أخيراً في باريس لتوقع على معاهدة السلام في شهر كانون الأول / ديسمبر وقف العالم الغربي ينظر بعين الرضا إلى إنجاز حققه وهو يعتقد، لكنه اعتقاد خاطئ، أنه ينظر إلى آخر أعمال القتل في البلقان.

والآن وأنا أعود بذاكرتي إلى الوراء أرى أن ما يثير الانتباه والذعر حقاً هو تلك المؤامرة التي حاكتها الأطراف جميعاً عامدة متعمدة، بإشعال حرب جلبت الموت والدمار لشعوبهم ومدنهم ومواصلة هذه الحرب بكل قوة. تجاهلت سلوفينيا كل وساطة وقررت أن الحرب ـ ولحسن الحظ كانت قصيرة الأمد كما تبيَّن لاحقاً ـ هي أفضل سبيل لها نحو الاستقلال والحرية. أما صربيا وكرواتيا فقد ظلتا حتى الساعة الأخيرة تعبثان بصندوق باندورا Pandora الخاص بالقومية والمليء بالشرور وأعلنتا أنه سياسة التجدد القومي. وأما حكومة مسلمي البوسنة

فكانت تصر بكل عناد على عدم تحقيق نهاية مبكرة للقتال مهما كانت التكاليف.

كان بإمكان يوغوسلافيا أن تجذب نفسها بلطف وهدوء نحو وسط وغرب أوروبا وبعيداً عن الشيوعية. فالديمقراطية واقتصاد السوق وحرية التجارة وارتفاع مستوى المعيشة في هذه البلدان أقرب إليها من كثير من دول أوروبا الشرقية. لكن العناصر القدامى للشيوعية والقادة الجدد للقومية في الدول الناشئة حديثاً، سواء بسواء، وجدوا أن القومية والحرب هما السياسة الأكثر عقلانية فاتبعوها في العقد الأخير من القرن العشرين ووَضعوها لشعوبهم دون تردد.

لا أقصد بكلامي هذا أن الجميع يتحملون الذنب بصورة متساوية. كان ميلوسيفيتش القوة الدافعة وراء ذلك وفعل الكثير لإشعال نار الحرب متعمداً ذلك. لكنه لم يكن وحيداً. فهناك فرانيو توديمان Franjo Tudjman الذي تحدث بشكل يبعث على الغثيان في النفس عن «قدره» بأن يخلق دولة كرواتية صافية العرق أكبر من أية دولة عرفها تاريخ بلاده. في مطلع سنة 1991 بدأ الاثنان، توديمان وميلوسيفيتش، سلسلة لقاءات بينهما ورتبا كيفية تحرك كل منهما، وبوقت واحد، لتحقيق أهدافهما بالتوسع القومي واقتسام غنائم يكسبانها جراء تقسيم البوسنة. وسرت هذه الخيانة من أعلى المستويات حتى أدناها. ولم يتوقف هذان الزعيمان في لحظة من اللحظات ليقولا «نعم» للسلام وللجماعة ولحياة أولئك البؤساء من أبناء شعبيهما. فكيف يمكن للمفاوضين أن يفاوضوا عندما يكون المنطق المعوج والمصلحة الشخصية ديدن قادة يوغوسلافيين يحبون سفك الدماء؟

وثمة أوغاد كثر في تلك الحكاية المحزنة عن البوسنة. ويوجد أيضاً أبطال حقيقيون لم يتغن بأمجادهم أحد. ولست من المؤيدين الذين يتعشمون بآمال غير معقولة من الأمم المتحدة. إنما المريع حقاً أن نرى من يطعن في جهود الأمم المتحدة والتأييد البريطاني لها. وإنه لأمر يدعو للاستغراب

والعجب أن تبدو السياسة البريطانية في خيال الناس، وكأنها تتصرف بقسوة لا ترحم وهي تنفض يدها من تلك المعاناة الليلية للأبرياء كما تظهر على شاشات التلفزيون في طول البلاد وعرضها. هناك دول كثيرة وقفت موقف المتفرج ولم تفعل شيئاً لمساعدة شعب البوسنة. ولم تكن بريطانيا واحدة منها.

تعدَّد المنتقدون لسياستنا. وأضرَّ بنا كثيراً أثر ذلك النقد والاستهزاء، وكثر المتحاملون الذين رفعوا لواء القضية يطالبون بالمستحيل وجلّهم يتجاهل التعقيدات اللامتناهية للوضع في البوسنة، وعن قصد لم يكترثوا بما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله (أو هي مفوضة بفعله).

صحفيون كثر أوفدتهم مؤسساتهم الإخبارية وصلوا إلى البوسنة وأخذوا ينظرون إلى تلك الوجوه الشاحبة بحثاً عن قصص تأخذ بعقول قرائها، فانساقوا نحو المنطق الذي يملي عليهم تجاهل الثمار الطيبة التي أفرزتها الجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة أو المؤن التي قدمتها. وهكذا لم يسمع الجمهور الغربي كثيراً، على سبيل المثال عن إعادة توصيل كافة المرافق في سيراييفو، وعودة الحافلات الكهربائية للسير في شوارعها، وعن توقف أعمال القناصة وعودة السلع الاستهلاكية للظهور في المحلات التجارية في سنة 1994 بعد غياب فترة طويلة من الزمن. وفي غضون ذلك، وبينما كانت حكومة البوسنة تشكو وتتذمر من عدم جدوى جهود الأمم المتحدة، كان شعب البوسنة الذي تحسنت أحواله كثيراً عن السابق بفضل وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPROFOR، ويجزي الشكر لهؤلاء الجنود في الشوارع ويقولون لهم إنهم يشعرون بالأمان بوجودهم. ومع ذلك، تجاوزت جهود الأمم المتحدة ونجاحاتها، وأغفلت بعض الناس خارج حدود البوسنة. إذ كانت أعظم انتصاراتها الجهود الوقائية لذلك لم يلحظ أحد إنجازاتها هناك. والمؤسف حقاً أن نجد من يقول: «إن إنقاذ حياة الآلاف من الناس من الموت في البوسنة» ليس خبراً يستحق النشر.

لقد رأيت بأم عيني حقيقة ذلك الأثر المفرح غير المعترف به الذي تركه وجود القوات البريطانية في حياة سكان سيراييفو اليومية عندما زرت المدينة في شهر آذار / مارس سنة 1993، وتجولت في شوارعها بمرافقة الجنرال مايكل روز. ترجلنا من السيارة ووقفنا ننظر إلى ذلك الشارع وسط المدينة الذي كانوا يسمونه «حارة القناصة»، كانت تسير فيه دورية من جنديين بريطانيين. قلت لصاحبي لا أرى قناصة. فأشار الجنرال روز إلى شخص يقف في مكان عالٍ يبعد عنا مسافة مئة ياردة، وهذه مسافة تقع في مجال الرمي. اصفر لون الضباط المرافقين لي لحمايتي، لكن الجنرال لم يهتم لهذا الرجل، وقال: «أترى أولئك الجنود البريطانيين في الدورية. نحن نسيطر على الأرض هنا. ولسنا مثل غيرنا. لدينا الخبرة التي كسبناها في إيرلندا الشمالية. وهذا يعني أننا نسيطر على الشوارع. يطلقون النار علينا. ونحن نرديهم قتلى. وهم يعرفون ذلك، لن يطلقوا النار».

تجولنا في مدينة سيراييفو عصر ذلك اليوم ورأيت حجم المساهمة البريطانية. وتصادف أن شاهدنا مدرعة روسية يقال إنها تقوم بحراسة أحد الجسور. اقترب الجنرال روز منها ورأى الجنود الروس بداخلها يغطون في نوم عميق. لم يعجبه المنظر.

في طريق عودتي إلى أرض الوطن حدثني في الطائرة طيار عن عنبر الشحن لطائرة من طراز Hercules كان يقودها لنقل مساعدات الإغاثة فقال الطائرات البريطانية التي تحمل المساعدات مجهزة بنظام رادار يعطي إشارات صوتية عند اكتشافه لصاروخ أطلق على الطائرة، بينما الطائرات الروسية غير مزودة بمثل هذا النظام. سألته «أليس هذا مصدر ألم مبرّح للأعصاب؟» فأجاب: «ولماذا أجهد نفسي لأعرف؟»

أما المقدم بوب ستيوارت Lt. Col. Bob Stewart الذي قدم إنجازات رائعة في البوسنة، شأنه في ذلك شأن الجنرال روز، فلم يكن واهماً عندما تحدث عن مهمة الأمم المتحدة، إذ كتب لاحقاً يقول:

«أعتقد أن الأمم المتحدة حققت إنجازات كبيرة في البوسنة. ذهبنا إلى هناك... في وقت كان فيه من يتنبأ بأن مئات الآلاف من الناس سيلقون حتفهم في ذلك الشتاء في وسط وشمال البوسنة. ولكن بفضل الجهود الجماعية التي بذلتها مفوضية اللاجئين UNHCR وقوة الحماية الدولية UNPOFOR وهما تعملان بتعاون وثيق فيما بينهما لم يحصل ذلك... كان الجوع والبرد العدوين اللذين ذهبنا إلى البوسنة لردعهما. وأظن أننا نجحنا».

فهل كان تجاهل مثل هذه الإنجازات لأنها تحققت دون ضجيج ودون احتفاليات، اعتبرت غير ذات أهمية بسبب حصولها يومياً؟ أظن أن مهمة الأمم المتحدة كانت حتمية نجاحاتها بأن جعلت الاستثناء هو القاعدة. وكنت أعلم جيداً آنذاك كيف كان الدور الذي اضطلع به الجنود البريطانيون والأمم المتحدة عموماً يُذم ويُطعن فيه بكل فخر.

إن ما أقوله ليس دفاعاً عن السياسة الغربية في البوسنة. وكما جاء في تأملات دوغلاس هيرد فيما بعد: «كان التواضع سمة مميزة لنا جميعاً في تعاملنا مع السياسة الخاصة بالبوسنة. كنا نبحث عن طريقة لإنهاء تلك الحرب الوحشية التي استمرت لفترة طويلة من الزمن». وهذا هو الصحيح. وشعر به بعمق كل من كان له دور ومسؤولية في صنع السياسة. وفيما يخص دور بريطانيا وهي تعمل مع الأمم المتحدة تحت ضغوط مستمرة كانت تحد من خياراتنا، فإنني أشعر بعدم وجود سياسة بديلة علّها تكون أفضل من تلك التي اتبعناها. ولو كانت لدينا سياسة بديلة في أية مرحلة من المراحل وضمن إمكانياتنا المتاحة ومن شأنها أن تنقذ حياة أشخاص أكثر لكنت قد تبنيتها.

كان على الجنود البريطانيين (وإلى جانبهم الجنود الفرنسيون وهي أكبر القوات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة) أن يقبلوا بالسيء ليتجنبوا الأسوأ. وفي بعض الأحيان أن يقبلوا بالرهيب المروع ليتفادوا حصول ما لا يمكن

تصوره. وليس لدى الأمم المتحدة ما يكفي من قوات لتفرض ذاتها من تلقاء ذاتها. لذلك كان عليها أن تقبل الحلول الوسط والتعاون مع الأطراف المتحاربة. وليست هذه غلطة الأمم المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا. لقد وقع شعب البوسنة في شرك حرب أهلية شريرة بالغة القسوة والإيلام، كانت تحصل فيها أسوأ الأشياء فتصيب أكثر الناس ضعفاً. وفي كثير من الأحيان، وبسبب عدم كفاية القوات كانت الأمم المتحدة مجبرة على عدم العمل في ظروف مريعة جداً، إما لأنها لم تدرك تلك الظروف أو لأنها اضطرت لتجاهلها أو كانت على بعد أميال كثيرة منها، أو لأنها عجزت عن إيقافها. ومن المناسب أن نقبل بهذا بملء الحرية. ويجب ألاَّ ننسى أن الكثير من أعمال التطهير العرقي كانت تجري في شرق البوسنة حيث لا توجد قوات للأمم المتحدة.

مأساة شعب البوسنة أن الأزمة وقعت في ذلك التوقيت، وعندما كان حلف شمال الأطلسي والمجموعة الأوروبية وأمريكا غير واثقين من أدوارهم على الساحة الدولية. ولم يكن قد وُلد فن حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبصفتي زعيماً لدولة عضو في الأسرة الدولية فإنني أقبل باللوم الذي لا بد وأن يلقى على كواهلنا جميعاً لعدم كفاية تجاوب العالم الخارجي لهذه الأزمة في حينها وفي السنوات اللاحقة. ومع ذلك لا بد من الاعتراف بأن بريطانيا قد فعلت أكثر بكثير مما فعله الكثيرون غيرها.

الفصل الثالث والعشرون

# سلوك لا برلماني

توجد فرصة جيدة لأن يذكر الجميع، بعد أن ينسوا المنجزات الكثيرة التي حققتها آخر حكومة لحزب المحافظين في هذا القرن، شيئاً واحداً فقط هو «السلوك اللاأخلاقي والمشين». لقد وُجهت هذه التهمة جزافاً ودون تمييز إلى الحكومة بمجموعها بسبب سلوك عدد محدود من الأفراد الذين ينتمون لحزب المحافظين. والتصقت بنا جميعاً ولم يعد بمقدورنا أن نبرئ أنفسنا منها، ذلك أن سلوك حفنة من الأفراد قد بث اليأس في نفوس عدد كبير من الناس، ولا ننسى أن الإعلام والمعارضة قد عملا على تأجيج إوارها. ودفع الحزب ثمناً غالياً لأن تلك الأقلية أطلقت العنان لأهوائها وشهواتها. وكما قال حزب العمال أثناء انتخابات سنة 1997: «كان السلوك اللاأخلاقي هو السمة الغالبة طوال ذلك العهد. والسلوك اللاأخلاقي هو الغاية النهائية، ولا توجد عبارة أفضل منها لتعبر عن رأي الناس في هذه الحكومة. وسيكون هذا السلوك المشين واحداً من الأسباب التي تفضي إلى الإطاحة بالحكومة».

وبشكل أو بآخر كان هذا السلوك السبب في سقوط حكومتنا. ولم يكن ذلك لأن التهم الموجهة ضد هؤلاء الأفراد كانت بالضرورة على جانب كبير من الخطورة، كما أراد الإعلام والمعارضة أن يصوروها، ففي معظمها لم تكن على تلك الدرجة من الخطورة، كما لم يكن السبب ثبوت هذه الاتهامات إنما

كان من شأنها أن غذَّت اعتقاد العامة بأن حزب المحافظين كمؤسسة حزبية طال بقاؤه في الحكم فتفشت فيه العادات السيئة. وكما هي حال الموسيقى التي نسمعها في ختام الفصل الأخير، كانت مهمة السلوك اللاأخلاقي تدق في أسماعنا مع دقات الساعة. وهذه التهم، التي تكرر الحديث عنها حتى إن لم تكن صحيحة، أضرَّت بنا كثيراً في عيون الناخبين، وأضرَّت بإيماننا بأنفسنا، ولا تزال تؤلمنا. لقد اختار منتقدونا هذا الوصف للسلوك واستخدموه عبثاً دون وازع من ضمير.

ولسوف يتساءل التاريخ عن الأسباب التي جعلتنا نتعرض للمعاناة بسبب سلوك نواب من حزب المحافظين في التسعينيات لم يكن أكثر عرضة للوم من سلوك أجيال سابقة من السياسيين ـ بل في معظم الحالات أقل عرضة للوم منهم ـ بينما هم لم يعرفوا مثل هذه المعاناة في كثير من الأحيان. ولسوف يتساءل التاريخ أيضاً لماذا أفلتت حكومة حزب العمال التي تسلَّمت مقاليد الحكم في الثاني من شهر أيار / مايو سنة 1997 من ازدراء عامة الناس الذي انهال على رؤوسنا، رغم كل الذي كشف عن السلوك الشخصي لأعضاء بارزين في الحكومة، وعن تبدل في سياسة الحكومة مرتين على الأقل بما يناسب أولئك المتبرعين الكبار لخزائن حزب العمال.

لقد كانت عبارة «السلوك اللاأخلاقي» بحد ذاتها العامل الأقوى في القوة التدميرية لتلك القضية، وتكمن قوتها هذه في كونها قوية وضعيفة في آن معاً. فهي قوية في قدرتها على حمل كل معاني الانحطاط والشرور. وقوية في قدرتها الاستيعابية على الإحاطة بكل شيء ابتداء من الإثم الجنسي وحتى التقصير المتعمد في أداء الواجبات الوظيفية. لكنها حقيقة في مقدرتها على التحديد الدقيق لأي سوء سلوك حقيقي. وتحت تشعباتها العريضة تجمعت بعض الحكايات، منها ما يحكي عن «قبض أموال لقاء طرح أسئلة في البرلمان»، بعضها صحيح، وبعضها خطير، وقصص عن «تصدير السلاح إلى

العراق»، وجميعها في النهاية لم تثبت صحتها، وهناك قصص تحدثت عن أخطاء شخصية لا أرى فيها شخصياً ما يسيء إلى سلوك الحكومة، وكلها حكايات ليس فيها ما يجمع بينها سوى التأكيد عليها من جانب من لهم مصلحة بالحديث عنها ووصفها بأنها «سلوك لا أخلاقي» وبأنها غلطتنا نحن.

وتبنيت موقفاً متزمتاً لا يعرف التسامح إذا كان سوء السلوك يتعلق بالأمور المالية، وموقف التسامح حيال جنحة شخصية لكنني كنت في غضب شديد وسخط بالغ إزاء تهمة بيع الأسلحة للعراق، وحرصت على اعتماد الانفتاح من أجل تصحيح المناخ الذي رافق تهمة «قبض الأموال مقابل طرح الأسئلة»، وفي الوقت ذاته معارضة تلك الدعوات التي تنادي بفرض سيطرة الدولة على الصحافة، كما حرصت على إزالة كل غموض اكتنف موضوع «بيع الأسلحة للعراق». وحاولت ألاَّ أصدر حكمي إلاَّ بعد الرجوع إلى أمرين: هل التهمة صحيحة؟ وهل تشكل إساءة استخدام للوظيفة العامة؟ وحسبما رأيت لا شيء سوى هذين الأمرين له صلة.

لقد أرَّقني كما أرَّق الآخرين ما قيل عن استفادة بعض النواب مالياً جراء سلوك غير لائق. وكان رد فعلي سريعاً إزاء المزاعم القائلة إن بعض الوزراء تصرفوا بصورة تفتقر إلى النزاهة فيما يتعلَّق بصادرات دفاعية إلى العراق. وفي كلتا الحالتين طلبت فتح تحقيق مفتوح ومستقل حتى لو اتهمني بعضهم بالسذاجة لأنني طلبت ذلك، لا سيما وأن هذا الموضوع بعينه كان موضع تغطية واسعة ومطولة. ولم أقدم على ذلك. فاتهامات مثل هذه يجب إثباتها أو إسقاطها. وطريقتي المنفتحة هذه قادتني إلى ردود فعل غاضبة إزاء مزاعم ضئيلة الأهمية تتعلق بجنح شخصية ارتكبها عدد قليل من النواب المحافظين واعتبرتها بعض الأوساط «سلوكاً مشيناً» من جانب الحكومة. وفي هذا الإطار وقعنا ضحية للمعارضة التي لا تعرف وازعاً أخلاقياً وللإعلام الذي لا يعرف الشفقة أو الرحمة. فحزب المحافظين لم يخترع الإثم والجنس لكنه عانى كثيراً من

شهوة الآخرين للكشف عن الفضائح التي تمس الأخلاق الشخصية، وفي بعض الحالات لابتكار هذه الفضائح أو التشجيع عليها.

في يوم من أيام شهر تموز / يوليو سنة 1992 كنت في طريق عودتي إلى منزلي Finings بعد تناول الغداء مع دافيد وكارينا فروست David and Carina Frost عندما رن جرس هاتفي في السيارة، وكان المتحدث دافيد ميللور David Mellor يخبرني أن خبراً سوف ينشر في صحيفة People يكشف عن علاقة تربطه بإحدى الممثلات. لم ينكر حقيقة العلاقة وحدَّثني بتفاصيلها. تعاطفت معه، وقلقت لمشاعر زوجته جوديث Judith وكنت أكيداً بأن هذا الخبر لن يؤثر في عمله كوزير للتراث القومي. لكن تبين لنا أن هذه الحادثة ما هي إلاَّ بداية لما أصبح فيما بعد أطول وأسخف قصة تتحدث عن جماعة من الناس في السياسة البريطانية المعاصرة: صحافة التابلويد الرخيصة تتصيد الثرثرة حول الحياة الخاصة لنواب المحافظين في البرلمان وتستخدم في رصيدها الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

وسرعان ما غدا هذا النوع من الصيد عملاً روتينياً متكرراً. يرن جرس الهاتف في منزلي Finings في يوم سبت لأسمع من يقول لي من مكتبي الخاص: «قد توجد قصة شائكة» في اليوم التالي. ولم أكن مرة واثقاً من نشر هذه القصة، أو من ماهية تفاصيلها أو حتى فيما إذا كانت صحيحة. لكنني كنت عادة أعلم أنها ستكون محط الاهتمام، ودائماً أدرك أنها سوف تثير عاصفة.

بيد أن مشاعري تدفعني لأفترض البراءة في صاحب القصة حتى يثبت العكس. وإلى أن يثبت العكس أقدم الدعم والمساندة لمن تدور حوله القصة، وأنأى بنفسي عن مشاركة تلك الجوقة التي تظهر على الساحة فوراً لتتظاهر بالحنق على ما يجري. وقد أقلت وزراء من مناصبهم لأن سلوكهم الوظيفي خالف القواعد الثابتة للحكم، لكنني لم أرغب قط بأن أنحِّي أشخاصاً من عملهم بسبب لغط لم يعجبني ينشر في مجلة News of the World. ربما كان

عليّ أن أكون قاسي الفؤاد، لا أرحم أحداً. ويبدو أن توخي العدالة والرفق يحمل في طياته ثمناً سياسياً. فقد رأى بعضهم أنني شخص متردد لا رأي لي، وأن الحكومة قد أصابها التلوث وتشوَّهت سمعتها، وإن استقال الوزير في آخر الأمر يقال إنني استسلمت أمام هجوم الصحافة وقصفها المتكرر. لكنني كنت على استعداد لتحمل ذلك كله في سبيل أن أعدل في تصرفاتي. توقعت أن تتبدل أحوال المناخ، ففي كل دورة طبيعية في العمل السياسي يوجد تبدل في الظروف المناخية. ولكن مع وجود جراح مميتة أصابت حزب المحافظين جراء الموضوع الأوروبي جرى دمنا في الماء وحامت حوله أسماك القرش النافرة من الإعلام وظلّت تحوم حتى جاء يوم الانتخابات العامة. كنت أقول في نفسي كلما ظهرت قصة جديدة: «لا يمكن أن يستمر هذا الحال. وبالتأكيد لن تحدث قصة أخرى من هذا القبيل». بل توجد قصص أخرى إذا أمعن المرء نظره. وهناك كثيرون يمعنون النظر.

وفي غياب أخبار ذات طابع جوهري هام، تكون أخبار القصص الجنسية والآثام هي وحدها المروّج لمبيعات الصحف. وطالما تلتقط العامة والإعلام شيئاً فيه ما يسبب الخزي لشخص معيَّن تجد أية جماعة من 650 رجلاً وامرأة من مختلف الأعمار قادرين على تزويدك بأمثلة لسلوك يثير التساؤل. وإن كانت الشهوة لمثل هذه الأخبار عارمة فإن أية جنحة مهما كانت تفاهتها تكفي لترويج المبيعات. وأعتقد أن مستوى الآثام في نظامنا السياسي ظل على ما كان عليه ولم يتغير إنما هي الشهوة لدى الإعلام للتحدث عنها هي التي تظهر وتغيب كما الأمواج.

عندما كشف النقاب عن علاقة دافيد ميللور بإحدى الممثلات قال السياسي الفرنسي جاك لانغ Jacques Lang لاهياً ومتعجباً: «أهي علاقة مع ممثلة؟ ولماذا إذن يصبح المرء وزيراً للثقافة؟» غير أن دافيد لم ينتهك حرمة من حرمات قواعد السلوك الوزاري. وأي تفسير لهذه القصة فهو مدين به لزوجته

ولأسرته بالدرجة الأولى. في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم الذي نشر فيه الخبر في الصحف، اتصلت هاتفياً بروبن بطلر Robin Butler وزير شؤون مجلس الوزراء لأناقش الأمر معه. وكان حديثاً عادياً. رأى روبن أنه لا يوجد جانب أمني في هذه القصة فقررت إبقاء دافيد في منصبه وعدم إقالته.

بقي ولم يبرح منصبه. انقضت فضيحة ذلك الصيف، وبقي هذا الرجل الذي كان ضحية حملات مغرضة وأكاذيب محضة في الوزارة حتى شهر أيلول / سبتمبر. وكان بإمكانه البقاء مدة أطول من ذلك ـ كما حدث مع روبن كوك Robin Cook بعد ست سنوات ـ رغم تلك الحادثة التي لوثت سمعته نوعاً ما، لولا ظهور مزاعم جديدة تقول إنه قبل دعوة لقضاء الإجازة في إسبانيا من ابنة المسؤول عن الخزينة في منظمة التحرير الفلسطينية. ومرة أخرى تحدثت مع روبن بطلر. لكن الحديث هذه المرة تضمن السؤال فيما إذا كان سلوك دافيد لائقاً بوزير حتى لو لم يكن لهذا الوزير علاقة بسياستنا الدولية؟ وكنت أميل لأن أطلب منه أن يقدم استقالته، غير أن الشيء الذي أدَّى بالنهاية إلى هذه الاستقالة هو رد الفعل القادم من نواب المقاعد الخلفية في لجنة 1922 الذين أصروا على وجوب مغادرة دافيد. الواقع أن هذه القصة قد تطورت عندما هوجمت الحكومة من جهات أخرى مثل «يوم الأربعاء الأسود» والنزاع المستعر حول خطتنا لإغلاق أقسام كثيرة من صناعة مناجم الفحم. ولم يكن لأي من هذه الأمور نصيب في مساعدة دافيد، بل تجمعت لتعمل ضده.

لا أعتقد أن حكمي على دافيد ميللور قد تأثر بهذا كله، إنما شجع الحزب لاتخاذ موقف الحذر الذي رآه أفضل المواقف وبناء عليه لا بد من تنحية دافيد، الذي ألقى خطاب استقالته بتاريخ 24 أيلول / سبتمبر 1992 بأسلوب يدل على الامتعاض والتجهم ينحي فيه باللائمة على «وابل من القصص التي تتحدث عني في صحف التابلويد الرخيصة». لقد كان سلوك دافيد طوال عهده بالوزارة جيداً لا تشوبه شائبة، وقد جاء لزيارتي عدداً من المرات بعد استقالته ليعرب لي

عن شكره وامتنانه لدعمي ومساندتي له. وهكذا كانت هذه القصة الضربة الأولى التي تلقيناها.

لقد كانت فترة اتسمت بالتجهم والكآبة. فمن بين كل تلك المشاكل الكبيرة التي واجهت الحكومة آنذاك، كانت قضية دافيد ميللور دون شك أقلها أهمية. واعتبرتها مسألة عارضة تدعو للأسف ولم يخطر ببالي أنها بداية لسلسلة من المشاكل من هذا القبيل. تحركت سريعاً وطبقاً لما أملته عليّ مشاعري بأنه هو التصرف اللائق مرتين، كانت الأولى في شهر تموز / يوليو عندما لم أطلب من دافيد الاستقالة، والثانية في شهر أيلول / سبتمبر عندما ظهرت اتهامات أخرى تستوجب استقالته.

بعد شهور ليست كثيرة، وتحديداً في أوائل سنة 1993، وجدتني مضطراً لاتخاذ إجراء قضائي ضد مجلة New States man of Society بدعوى القذف والتشهير لنشرها على نحو متكرر افتراءات غير صحيحة (ذكرت أصلاً في مجلة ساخرة غير معروفة ولا يلقي لها أحد بالاً) تزعم أنني أقمت علاقة مع كلير لاتيمر Clare Latimer، صاحبة شركة تعمل في مجال تقديم خدمات الطعام وتتعامل مع رئاسة مجلس الوزراء. وعلمت أن الشائعات كانت تدور في شارع فليت ستريب Fleet Streeb [شارع الصحافة] منذ بعض الوقت. وليس لهذه الشائعات أساس من الصحة. ولما لم يجد الصحفيون شيئاً يدعمون فيه أقاويلهم، لأنه ليس ثمة شيء من هذا، لم يظهر في الصحف الكبرى شيء سوى حملات افتراء والغمز من قناتي. ومع ذلك تكوَّن لديَّ الانطباع بأن الحملة هذه قد أسهمت في التيار التحتي الوقح الذي يجرف المحررين الصحفيين.

إن اتخاذ إجراء قضائي قد يعطي شيئاً من الصحة لقصة قد تتلاشى ويفنى الحديث عنها خلال أيام قليلة دون هذا الإجراء. وقد يبدو تصرفاً غير مشرّف لرئيس الوزراء ـ يكاد يكون دفاعياً ـ أن يقاضي فقيراً مفلساً، أو مجلة رفيعة

الثقافة غير ذات انتشار واسع بخصوص قضية كل ما فيها كلام فارغ لا يجد فيها أحد ما يصدقه. لكن كان ثمة ضرب من الافتراضات آخذ في التنامي في بريطانيا في السنوات الأخيرة مفاده أن «عدم وجود تعليق» يعني أن صاحب الشأن «مذنب» فيما يقال عنه. لذلك فإن مجرد تكذيب الخبر دون دعوى قضائية تتبعه يشجع الكثيرين في هذه الأيام على التكهن بأن القصة ليست مختلقة. والصحفيون رغم شكاويهم الكثيرة من القوانين الخاصة بالقذف وتشويه السمعة يسرعون لإثارة الاستغراب والشكوك وليلحظوا أن الشخص المقصود لم يرفع دعوى قضائية. هكذا كان المناخ في تلك الأيام، وهذا ما جعلني أقرر بأنني إن تجاهلت تلك القصة فسوف يصار إلى تكرارها كثيراً وبشكل غير محدود فتشق طريقها من المجلات إلى الصحف الجادة، وفي النهاية تظهر في تعليقات خطيرة على صورة «سؤال مفتوح بقي دون جواب».

ولم أكن على استعداد لأن أعرّض نورما وكلير لاتيمر وأولادي ونفسي للخطر لسبب كهذا. فقرّرت أن أوجه ضربة في الرأس قاضية لهذه القصة. غير أن المسألة تمت تسويتها في النهاية خارج قاعة المحكمة، إذ لم تكن بي رغبة في إجراءات قضائية قد تطول، ولا أن أعرّض المجلة للإفلاس جراء هذه القضية. حسبي أنني حسمت الأمر وضمنت إلاّ يكرر أحد محاولة قذف الآخرين التي كانت ستعتبر كذلك.

لكن هذا لم يضع حداً لشهوة الإعلام للبحث عن الفضائح. ففي شهر كانون الأول / أكتوبر سنة 1993 ألقيت خطابي السنوي أمام مؤتمر حزب المحافظين. وكان خطاباً أفتخر به. قلت فيه: «إن الرسالة الصادرة عن هذا المؤتمر بسيطة وواضحة».

> «علينا أن نعود إلى الأسس والثوابت. نريد لأطفالنا أن يتعلموا أفضل تعليم، ولخدماتنا العامة أن تقدم أفضل الخدمات، وصناعاتنا البريطانية أن تكون الأفضل في العالم، وأن يظل حزب المحافظين يقود البلاد في

استعادة هذه الثوابت في كل مجال: أموال سليمة، تجارة حرة، تعليم تقليدي، احترام للأسرة والقانون وفوق ذلك كله أن يقود حملة جديدة لقهر ذلك السرطان المتمثل بالجريمة».

وبدت لي هذه المشاعر شيئاً ليس بالاستثنائي، فهي تعبير عما كنت أؤمن به ولا أزال، وهي تعبير عن أشياء لها أهميتها عندي كما يجب أن تكون لها أهميتها عند كل سياسي. ولم أعتقد يوماً أن هذا الخطاب سيكون مثيراً للجدل إلى حد بعيد، رغم أنني أردت أن يكون التعبير عن اهتمامنا بهذه القيم بشكل أكثر توكيداً وأن يلحظه الجميع. والآن وأنا أدوّن هذه المذكرات وأعيد قراءة هذا الخطاب أجده تكراراً وقلما يتميز عن خطب أي زعيم آخر تلقى في مؤتمرات حزبية. لكنه لقي ترحيباً جيداً آنذاك، أعجبت به الصحافة واقتطفت منه فقرات في مناسبات كثيرة. وكان أملي أن يكون شعار «العودة إلى الأسس والثوابت» الخطاب الرئيسي في السنوات القادمة.

وكان كذلك، ولكن ليس كما أردت.

إذا عدت بذاكرتي إلى الوراء أجد من السهل اكتشاف مكامن الخطر. قبل أن ألقي خطابي أجرى تيم كولنز Tim Collins أحد موظفي المكتب الصحفي في المكتب المركزي، وهو حالياً نائب في البرلمان، استقصاء ليتعرف على آراء الصحفيين حول ما إذا كان شعار «الأسس والثوابت» يتضمن ثوابت أخلاقية، وأكد لي أنهم فعلاً يعتقدون ذلك. ربما وجد أنه من غير الطبيعي أن يعطيني جواباً غير ذلك. وبالطبع لم يكن في نيتي أن أقوم بحملة أخلاقية تتسم بالتشدد والتزمت ـ وقد أزعجتني قليلاً بعض التعليقات الصادرة من منبر المؤتمر عن وزير الضمان الاجتماعي بيتر ليللي Peter Lilley بخصوص القيم الأخلاقية. إلى جانب ذلك وجه جون ردوود John Redwood نقداً عنيفاً وقبل شهرين من انعقاد المؤتمر هاجم فيه «الأمومة خارج نطاق الزوجية»، وفعل ذلك مرة أخرى بعد انتهاء أعمال المؤتمر. لكن شعار «العودة إلى الأسس والثوابت» لم يهدف

اطلاقاً إلى انتقاد الأمهات العازبات أو تقديم المواعظ حول الإخلاص الجنسي لدى المواطنين عموماً. فقد كنت أعرف جيداً المشاكل التي تعاني منها الأسر ذات الأبوة الأحادية: كانت كل من شقيقتي ووالدة نورما تعملان على تربية أولادهما دون وجود الأب.

ربما انقاد بعضهم للاعتقاد بأن ما قاله بيتر ليللي وجون ردوود كان جزءاً من حملة أردت ألاَّ يكون لي أي ارتباط بحملة أخلاقية تحمل عنوان «سياسة العائلة». وكنت حذراً جداً أخشى أن يقوم السياسيون بالتعدي على حرمات الأخلاقيات الجنسية، وأعارض بقوة أية حملة تبدو في ظاهرها أنها توصم أية جماعة بالشرور.

وفيما أتأمل تلك الأحداث، أرى أنه كان يتعين عليّ أن أدرك الخطر الكامن. كان اهتمام الإعلام في هذه الأمور قوياً جداً. والدليل على هذا ملاحقة قصة دافيد ميللور. ورؤساء التحرير الذين لا يجدون ما يشبع جوعهم لقصص ذات اهتمام إنساني يريدون «مشجباً» يعلّقون عليه مثل هذه القصص. وكان أحد هذه المشاجب الادعاء بأن كشف النقاب عن قصص كهذه هو في سبيل «الصالح العام». وقرروا أنني قد أعطيتهم الفرصة ليستخدموا خط الدفاع هذا. ومنذ ذلك اليوم بات من الممكن أن ينشر أي لغط أو أقاويل حول زميل في البرلمان على أنه خبر سياسي جاد، وذلك بعد فقرة افتتاحية للخبر تقول ما معناه مثلاً «رئيس الوزراء جون ميجر ليلة البارحة أُحرج كثيراً في دعوته للعودة إلى الثوابت الأخلاقية وذلك عند الكشف المفاجئ بأن السيد «س» الذي يشغل الآن منصب وزير دولة لشؤون «مشابك الورق» أمضى ليلة حمراء...»، وهكذا دواليك. أستطيع أن أكتب مثل هذا الهراء، وأي إنسان أحمق يستطيع ذلك. وقد فعل ذلك حمقى كثيرون.

لكن هذه الأشياء آتية. غادرت بلاكبول Blackpool حيث عقد المؤتمر وأنا مسرور بالخطاب الذي ألقيته، قوبل باستحسان الجميع وتناولته الصحافة بصورة

إيجابية ولم يساورني أية أفكار ولو لمحات حول الطريقة التي سوف يساء استخدامه بها.

علمت ذات يوم أن أحد وزراء الدولة من غير الأعضاء في مجلس الوزراء واسمه تيم يو Tim Yeo قد ولد له طفل خارج رباط الزوجية. وردني هذا التقرير في مكتبي في أواخر خريف ذلك العام. ولم أجد فيه سبباً يدعوه للاستقالة حكماً. وبعد أن استجمعت الحقائق حول هذا الموضوع لم أتصرف بشيء. كان جيداً في عمله، وزوجته صفحت عنه وهو ينفق على طفله ويؤمن له احتياجاته. لكنه كان وزيراً، إذن القصة خبر يجدر نشره، وثورات الحنق والغضب يمكن أن تصنع. وادخرت مجلة News of the World كل قسوتها إلى يوم تسبب فيه أشد الألم لكل من لهم ضلع في هذه القضية، ونشرت الخبر صباح يوم الإهداء Boxing Day(*). أردت أن يبقى تيم يو في وظيفته وأوضحت رغبتي هذه وكذلك كانت رغبة كل من ريتشارد رايدر، كبير حاملي السوط، والوزير جون غومر رئيسه في عمله. وقدرت أن كل تلك الثرثرة سوف تهدأ وتفنى لا سيما وأن البرلمان في إجازة. لكن تقديري هذا كان قراءة خاطئة للوضع. فالصحافة التي لم تجد شيئاً تنشره في تلك الفترة ما بين عيد الميلاد ورأس السنة التقطت صحف أخرى هذا النبأ ونشرته وأعادت الحديث عنه. وبدأ الناخبون في دائرته الانتخابية يرتابون في أفعاله وتصرفاته. وأمسى في وضع لا يحسد عليه واستقال من منصبه في الخامس من كانون الثاني / يناير سنة 1994.

وكانت تلك الضربة الثانية في الرأس وجاءت من الإعلام. وفي الأسابيع التي تلت استقالته نشرت الصحف سيلاً من الأنباء لا تعدو كونها ثرثرة لا يلفت

(*) هو أول يوم من أيام الأسبوع الذي يلي عيد الميلاد، ويعتبر عطلة رسمية في بريطانيا وبعض دول الكومنولث، حيث تقدم فيه الهدايا إلى عمال الخدمات العامة وبخاصة سعاة البريد. (المعرّب).

الانتباه إليها شيء سوى افتقارها إلى الأهمية. في اليوم التالي لاستقالة تيم أعدت الحديث عن شعار «العودة إلى الأسس والثوابت» وقلت: «إن هذا الشعار ليس حملة مقدسة من أجل الأخلاق الشخصية، ولم يقدم للجميع بهذه الصفة. إنه من أجل قضايا في السياسة تهم الجميع في هذا البلد». لكن يبدو أن الأوان قد فات. فوقع وزراء وسكرتيرون برلمانيون لا يتقاضون أجراً وحتى نواب المقاعد الخلفية، جميعهم وقعوا ضحية التوركيمادا(*) القابع في شارع فليت ستريت Fleet Street حيث تصدر الصحف بينما كانت الأسرة المالكة ضحية له في السنة السابقة. والقسم الأعظم مما تنشره الصحف غير صحيح، أو قد يحمل شيئاً ضئيلاً من الصحة، لكنه يقصد به الإثارة.

بيد أن الذي حزَّ في نفسي لم يكن الثمن السياسي لما يجري بل هو الأثر الذي تتركه مثل هذه القصص في نفوس الأشخاص الذين تتناولهم. وفي بعض الأحيان يشملني هذا الأثر. ذات ليلة، وكانت ليلة السبت من شهر تشرين الثاني / يناير سنة 1994 تلقيت مكالمة هاتفية في منزلي فايننغز Finings وكان المتحدث مالكولم كيثنس Malcolm Caithness وزير النقل في مجلس اللوردات، يخبرني وقد بلغ به التأثر كل مبلغ أن زوجته قد انتحرت. حاولت تهدئته، فالخبر مفجع تنفطر له القلوب. وسرعان ما نشرت الصحف الأخبار عن مصاعب ومشاكل ملأت حياته الزوجية. وأدركت من فوري أن استقالته ستكون موضوع حديث

(*) هو راهب إسباني من جماعة الدومنيكان Tomas de Torquemadas (1420 ـ 1498) عيّن كبير قضاة محاكم التفتيش سنة 1487. أظهر ورعاً وموهبة إدارية غير عادية منذ ريعان شبابه وورث حقداً كبيراً لأعداء بلاده وعقيدته الدينية. أعجبت به الملكة إيزابيلا وزوجها الملك فرديناند فاتخذاه كاهن اعتراف لهما ومستشاراً. عينه البابا سنة 1483 كبير قضاة محاكم التفتيش في مدينتي قشتالة وأراغون تحكي الروايات التاريخية أن نحواً من 100,000 قضية نظرت فيها محاكم التفتيش خلال رئاسته لها ويقال إنه أسهم في صياغة المرسوم الملكي لسنة 1492 الذي قضى بطرد جميع اليهود الذين لم يعتنقوا المسيحية من إسبانيا. (المعرّب).

في الصحف عن «السلوك اللاأخلاقي». وهذا ما حصل فعلاً، رغم أن القصة ذاتها لا تسوغ اهتماماً بها يخلو من الشفقة.

ثم حصلت بعد ذلك قصة أخرى لا تقل عنها ترويعاً. في عصر يوم من أيام شهر شباط / فبراير دخل أليكس ألان ليقطع اجتماعاً كنت أعقده مع رؤساء هيئة أركان الدفاع ويقدم لي رسالة صغيرة تقول: «وجد رجال الشرطة جثة أحد النواب التابعين لك. ويقال إن الظروف المحيطة بالحادث مزعجة جداً». وجاءني الخبر في ذلك المساء بينما كنت أحضر الحفلة الراقصة الشتوية لحزب المحافظين في فندق Grosvenor House، أن ستيفن ميليغان Stephen Milligan، النائب المحافظ الشاب عن دائرة Eastligh قد قضى من تلقاء نفسه فيما يبدو أنه نوع من الطقوس الغريبة. وأكد لي أليكس ألان تفاصيل الحادث بعد أن عدت إلى المبنى رقم 10 عقب الحفلة. إنها مأساة حقاً. لم أعرف ستيفن معرفة جيدة فقد كان حديث العهد في مجلس العموم، انتخب سنة 1992، لكنه رجل يحبه كل من يعرفه وقال عنه حاملو السوط إنه قدير ومرشح محتمل للترقية في المستقبل القريب. غير أن وفاته هذه أكدت الاعتقاد السائد بأن حزب المحافظين بأسره مذنب في تهمة السلوك اللاأخلاقي.

إن كنت قد غضبت من الإعلام الذي أخذ يتصرف بخيلاء فيما يتعلق بالأخلاق الشخصية فليس ثمة ما يسبب الحنق والقلق أكثر من تلك المزاعم التي تحدثت عن قضية أصبحت تعرف بمشكلة بيع الأسلحة للعراق والتي تواصلت منذ أواخر عقد الثمانينات وحتى سنة 1996. ولو كانت هذه المسألة صحيحة لكانت في غاية الخطورة. لكنها لم تكن صحيحة.

كانت المسألة برمتها تبعث على اليأس والإحباط. ولا يسعني أن أقول بادئ ذي بدء إن العنوان الذي أعطي للمسألة تسمية خاطئة ـ بريطانيا لم تصدِّر أسلحة إلى العراق ولم يكن لدى الحكومة أية نية لفعل ذلك. والواقع أن الحكومة قد فرضت وطبقت قوانين صارمة بخصوص ما يمكن وما لا يمكن

تصديره من الأسلحة وذلك خلال القسم الأعظم من ذلك العقد من الزمن الذي سبق استلامي مقاليد رئاسة الحكومة. وحافظت الحكومة على تطبيق هذه القوانين طوال ولايتي، خلافاً لسياسات كثير من الدول الأخرى. وعندما خاضت قوات الأمم المتحدة حرب الخليج وجدت في مواجهتها طائرات فرنسية الصنع ودبابات روسية وصواريخ صينية، ولم تجد سلاحاً له أهميته من صنع بريطاني.

ثانياً، القصة ذاتها ظهرت للوجود قبل أن أكون وزيراً للخارجية أو وزيراً للمالية، فكيف وأنا رئيس مجلس الوزراء؟ ولهذه القصة جانبان على قدر كبير من الأهمية أولهما أن مراجعة القوانين الناظمة لتصدير معدات ذات علاقة بالدفاع حصلت في مطلع سنة 1989، أما الجانب الآخر فهو مقاضاة مديري شركة ماتريكس تشرشل Matrix Cherchell الصانعة لعدد الآلات بتهمة التصدير غير المشروع للعراق عن عمليات تصدير وقعت سنة 1988 وما قبل.

ثالثاً، لقد عانينا كثيراً جراء صراحتنا وانفتاحنا. مجرد وجود تحقيق أنا أمرت به شخصياً استثار الحديث عن «ثقافة السرية» التي افترض وجودها لدى الدوائر الحكومية الكائنة في شارع وايتهول Whitehall، وأدّى إلى ترويج إشاعات تتحدث عن الفساد وسوء الأداء الوظيفي، وشجع على الاقتراض العام أن في القضية شيئاً يفوق ما هو ظاهر منها. وقد عملت الصحافة وساعدتها في ذلك المعارضة، على تعزيز ذلك الاعتقاد الخاطئ، وبصورة غير مقصودة أسهمت في تشجيعه طبيعة ذلك التحقيق الذي امتد لردح طويل من الزمن برئاسة السير ريتشارد سكوت Sir Richard Scott. ولو أنني تركت الكلاب النائمة غارقة في سباتها عندما بدأ طرح الأسئلة حولها لما وصل الأمر إلى ما سمي بالفضيحة لكن الحكومة في هذه الحال تكون أقل انفتاحاً.

وحيث أن الأمر كان كذلك، فقد أتاحت العملية بمجملها الفرصة لكي يُلقى بالوحل في وجوهنا، وبشكل يومي تقريباً. استمتعت المعارضة بما رأته

حتى الثمالة. اتهمنا روبن كوك Robin Cook، الذي استلم حقيبة وزارة الخارجية في حكومة حزب العمال، بأننا «نحاول التستر على دورنا في تسليح صدام حسين»، وجون بريسكوت John Prescott الذي عين فيما بعد نائباً لرئيس مجلس الوزراء في الحكومة الجديدة أشار إلى أننا «كنا على استعداد للحكم بالسجن على أبرياء لكي نحمي ظهورنا». أما طوني بلير Tony Blair فقد أصر على أن القصة برمتها جعلت الحكومة تغوص حتى الركبتين في الخزي والعار. والواقع هو ما ذكره السير ريتشارد حين نشر تقريره، حيث أكد عدم وجود مؤامرة، أو تستر على شيء، وليس ثمة وزير واحد حاول عامداً متعمداً أن يضلل مجلس العموم، وليس ثمة أي فعل قصد به إدانة أشخاص أبرياء، ولا يوجد أية مبيعات للأسلحة إلى العراق، ولا حتى تشجيع على هذا البيع. وكان تعليق بلير على الأقل عموماً، أما تعليقات كوك وبريسكوت فكانت اتهامات محددة لا أساس لها من الصحة، وقد ثبت عدم صحتها. ولم يقدم أي منهما اعتذاراً عما صدر عنه.

أعتقد أن جميع المذكرات السياسية تتضمن نصيباً خاصاً بها من الأعذار والمبررات والدفاع عن اتهامات معينة. وإن وجد القارئ في هذه المذكرات بعض المبررات التي وردت فيها عن غير قصد فله أن يضع قليلاً من الملح ويقبل بها. غير أن القصة لدى سكوت Scott تختلف عن ذلك. وأتمنى أن يتوقف القارئ المتهم قليلاً ليتمعن في تقريره، ذلك أن خصومنا بذلوا الكثير من الجهد لإشاعة تلك التخرصات عن فضيحة خطيرة حتى أن الشكوك لا تزال حتى يومنا هذا، إذ لا توجد فضيحة والقصة من أولها لآخرها أسيء تفسيرها بشكل مغاير للواقع.

تكمن جذور هذه المشكلة في تلك الحرب الوحشية بين العراق وإيران التي تواصلت بكل قسوة طوال القسم الأعظم من عقد الثمانينيات. وفي أواخر سنة 1984 فرضت الحكومة البريطانية من جانب واحد قيوداً على تصدير

الأسلحة إلى العراق ـ أو تحديداً على تصدير أية مواد قد تدخل في استخدامات الأسلحة مثل الكمبيوترات والبرمجيات والمواد الكيماوية والإشعاعية. وفي هذا الإطار يتوجب على كل شركة ترغب في تصدير شيء من هذه السلع أن تحصل على موافقة الحكومة، وفي حالات كثيرة لم تعط الحكومة موافقتها، فلجأت بعض الشركات التي لم يعجبها هذا الأسلوب إلى إخفاء طبيعة صادراتها. واحدة من هذه الشركات، شركة ماتريكس تشرشل Matrix Chuchill، اشتبه بأمرها فقُدم مديروها إلى المحاكمة بتهمة تصدير آلات خراطة المعادن إلى العراق لتستخدم في صناعة الأسلحة. وقد زعمت الشركة في مستندات الشحن أن هذه الآلات خاصة بالاستعمال المدني. وزعم مديرو الشركة أيضاً أن آلان كلارك، وزير التجارة السابق والوزير في وزارة الدفاع، كان على علم بذلك. استدعي كلارك، المعروف عنه أنه مارق، وفيما بعد من كتاب اليوميات، للمثول أمام إدارة الجمارك والمكوس حيث قال إنه لا يعلم شيئاً عن هذا الموضوع.

وفي شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1990 وقبل وقت طويل من بدء المحاكمة زعمت صحيفة صنداي تايمز Sunday Times، أن ادعاء آلان بأنه غير متورط في هذه الصفقة ليس إلاَّ كلاماً مضلّلاً. بإزاء ما نشر في هذه الصحيفة استدعيته إلى مكتبي في رئاسة مجلس الوزراء صباح يوم الثالث من كانون الأول / ديسمبر، أي بعد أيام معدودة من تسلمي منصب رئيس الوزراء لأعرف الحقيقة. وقد أكد لي ولروبن بطلر Robin Butler أن ما نشرته الصحيفة غير صحيح وأن قولها بأنه كان يقدم المشورة للشركات حول طريقة تحضير طلبات التصدير بصورة تخفي فيها الاستخدام العسكري للبضاعة موضوع التصدير محض افتراء لا يمت للحقيقة بصلة. وعلى أساس من هذا الجواب الصريح والواضح تحدث أمام مجلس العموم ذلك المساء تيم سينزبوري Tim Sainsbury الوزير المسؤول في وزارة التجارة، وأنكر صحة الخبر المنشور في صحيفة

صنداي تايمز. وفيما كان تيم يتحدث في المجلس كان آلان يجلس إلى جواره في المقاعد الأمامية.

مَثُلَ مديرو شركة ماتريكس تشرشل أمام المحكمة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1992. وعندما سُئِل آلان كلارك عن الأدلة غيّر إفادته، وقال للمحكمة إنه كان «مقتصداً. . . في ذكر الحقائق» عندما أدلى بإفادته أمام المدعي العام ـ وهذا يعني أيضاً أثناء حديثه معي. ويبدو لي أن هذا هو الجوهر في قضية «صادرات الأسلحة إلى العراق».

وردني نبأ انهيار محاكمة شركة ماتريكس تشرشل بتاريخ 9 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1992، وأنا أهيء نفسي لاستضافة الرئيس الروسي بوريس يلتسين في حفل عشاء. وكان رد فعلي الأولي (ولم يتبدل) أن أرتاب فيما إذا كان يوجد سوء أداء آخر من جانب الحكومة (وإن كان ثمة غمز أو لمز مهما يكن من جانب آلان كلارك). لماذا أحسست بهذا الشك؟ لم يكن الدافع لهذا الشعور معرفتي وثقتي بأولئك الوزراء الذين لهم علاقة مباشرة فقط. بل السبب الرئيسي في ذلك هو أن الحكومة عادة لا تعمل على هذا النحو. فالعلاقة التكاملية بين الوزراء وموظفي الخدمة المدنية، وكلاهما يعملان على خطين متوازيين من السلطة والمحاسبة لا تسمح بحصول مثل هذه الأمور. إذا تآمر الوزراء لإدخال أشخاص أبرياء إلى السجن، فإن آلية العمل في الدوائر الحكومية الكائنة في شارع وايتهول تدق ناقوس، الخطر فيتنبه وزير شؤون مجلس الوزراء ويدخل إليّ ليقابلني على الفور.

ومع ذلك كان واضحاً أنه لا مفر من إجراء تحقيق، لا سيما وأن المعارضة أسرعت إلى توجيه أفظع الاتهامات التي لو ثبتت صحتها لكانت عاراً يندى له الجبين. فجاء على لسان روبن كوك قوله في سنة 1992: «لا يستطيع المرء أن ينتقص من مستوى فضيحة سياسية لحكومة تعمل بصورة سرية وغير منظورة ودون تصريحات معلنة على تسليح شخص مختل العقل عدواني

السلوك ومتوحش». وفي سنة 1993 زعم «ثمة وزراء مستعدون لأن يروا رجال أعمال يدانون خطأً في المحاكم دون أن يقولوا ما لديهم من معلومات عن تجارة السلاح مع العراق». مثل هذه التعليقات التي تكرر ذكرها وطرحت في التداول كثيراً ولجت في لا شعور العامة من الناس، وباتت الحقائق من قبل أن يُنشر تقرير السير ريتشارد سكوت ويبرهن أنها غير صحيحة.

ومهما تكن الأخطاء التي ارتكبت (وأنا شخصياً منفتح أمام إمكانية حصول الخطأ) فإنني لا أريد أي تستر عليها. واجتمعت مع روبن بطلر وأليكس آلان لمناقشة شكل التحقيق وصيغته ومرجعيته. واستقر الرأي على تعيين أحد كبار القضاة، وعلى أن يجري التحقيق وفق ما سار عليه ـ وبكل نجاح ـ التحقيق في قضية انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي Bank of Credit and Commerce International. واستشرنا اللورد ماكي Lord Mackay، رئيس مجلس اللوردات، وطلبنا إليه ترشيح قاض يستطيع أن ينهض بهذا الدور. اقترح عدداً من الأسماء كان بينها اسم السير ريتشارد سكوت Sir Richard Scott الذي وصفه بقوله: «إن سكوت واحد من القضاة الليبراليين». لقد كنت على ثقة أكيدة بأنه لا يوجد ثمة ما نخفيه، وأعجبني السير ريتشارد بما يتمتع به من استقلال في الرأي. وكان أملي أن تعيينه لن يدع مجالاً لأية شبهة بأن التحقيق لن يكون نزيهاً أو أنه سيخفي بعض الأخطاء. وعلى هذا النحو أيضاً منحت اللجنة مرجعية عريضة جداً. وأعلنت نبأ تعيين سكوت في مجلس العموم في اليوم التالي مباشرة، وكان ذلك بتاريخ العاشر من شهر تشرين الثاني / نوفمبر.

لكن تبين لنا أن هذا التعيين كان خطأً. صحيح أن السير ريتشارد كان قاضياً نزيهاً، يتمتع بذكاء حاد وهو رئيس ملتزم للجنة التحقيق، وقدم تقريراً متكاملاً عن تحقيقاته، إلاّ أنه اتضح لنا عندما بدأ عمله أنه لا يستوعب جيداً طريقة عمل الحكومة وهذا ما يلزمه ليضع القضية موضوع التحقيق ـ هي انهيار محاكمة شركة ماتريكس تشرشل ـ ضمن إطارها. فقد أدهشني أن تقريره الذي

وضعه في مجلدات ضخمة لم يأت على ذكر ذلك التصريح المضلّل الذي أدلى به تيم سينزبوري عن قلة معرفة أمام مجلس العموم سنة 1990، والذي أتاحت محتوياته البدء بمحاكمة شركة ماتريكس تشرشل. عوضاً عن ذلك، بدأ تحقيقاً مطولاً يكاد يكون منفصلاً عن القضية ذاتها في معالجة التعليمات الحكومية الشاملة لعمليات التصدير إلى العراق. ومع أن مرجعية التحقيق تتضمن مثل هذه التعليمات، وبصورة خاصة فيما يتعلق بمحاكمة شركة ماتريكس تشرشل، إلاّ أن التحقيق الذي تولاه السير ريتشارد بدا لي بعيداً كل البعد عن القضية، لا سيما وأن تفسير تعليمات التصدير ليس هو المقصود بالتحقيق. لو أن شركة ماتريكس تشرشل صرحت في البداية أن آلات خراطة المعادن التي صدرتها للعراق سوف تستخدم في صنع القذائف والصواريخ لمنع الوزراء تصديرها أصلاً، وذلك استناداً لأي تفسير قد يعطى لتعليمات التصدير. وحيث أن الشركة لم تصرح بذلك شرعت دائرة الجمارك والمكوس بمقاضاتها.

وبسبب توسيع تحقيقاته لتشمل النواحي الفنية لصادرات الأسلحة تأخر السير ريتشارد في إصدار تقريره ـ لم ينشر هذا التقرير إلاّ في شهر شباط / فبراير سنة 1996، أي بتأخير سنتين. وفيما عدا هذا التأخير وذلك الاستطراد فقد استاء الكثيرون وتحرك فيهم الذعر من أولئك الأشخاص الكثيرين الذين مثلوا أمام السير ريتشارد، وأمام مستشار لجنة التحقيق بريزيلي باكسنديل Presiley Baxendale جراء تحقيقات وتحقيقات مضادة. لكنني عندما وقفت أمام سكوت بتاريخ 17 كانون الثاني / يناير سنة 1994 لأناقش ضلوعي المحدود في هذه القضية عندما كنت وزيراً للخارجية، وفيما بعد وأنا رئيس للوزراء عوملت معاملة جيدة وبكل لطف ومجاملة. ومع ذلك شعرت بالقلق بأن هذا التحقيق يجري وكأنه في قاعة المحكمة. فالشهود لم يسمح لهم باصطحاب محاميهم ليساعدوهم في عرض قضيتهم، رغم أن السير ريتشارد أبدى مجاملته بأن سمح للأشخاص الذين وردت أسماؤهم في التقرير أن يقدموا ملاحظاتهم على نتائج التحقيق.

وتباطأ التحقيق في سيره الهوينى عبر أقسام كثيرة داخل الدوائر الحكومية المتواجدة في شارع وايتهول. وفي غضون ذلك كانت ثمة مسألتان على جانب من الأهمية سبَّبا القلق لسكوت. تدور المسألة الأولى حول الاعتبارات التي اتخذت في أوائل سنة 1989 لتداعيات انتهاء الحرب الإيرانية العراقية من أجل تصدير الأسلحة إلى المنطقة. التعليمات لم تتغير، لذلك لم يقدم بيان بهذا الشأن إلى البرلمان. لكن الإشارة إلى هذا الصراع في التعليمات والأنظمة باتت لزوم ما لا يلزم. وحتى أكثر المحققين تمسكاً بالقوانين قد يجد مثالاً واحداً فقط جرى فيه وضع مثل هذا التلميع الليبرالي في إجازة التصدير وكان وجوده وعدم وجوده سيان. وليس له أدنى أثر في قضية ماتريكس تشرشل.

إلاَّ أن الذي جعل القلق يستبد بالسير ريتشارد احتمال أن يكون البرلمان قد تم تضليله من خلال الإجابات الخطية المقدمة إليه بخصوص هذه القضية، وخصوصاً تلك التي قدمها ويليام والدغريف الذي كان آنذاك وزيراً في وزارة الخارجية. والمعروف أن ويليام والدغريف رجل فكر شديد الحساسية. ولم يدر بخلدي أنه قد يورِّط نفسه عن معرفة في عمل غير محمود العواقب. لقد عانى كثيراً من التهم الموجهة إليه.

أما المسألة الثانية التي أقضت مضجع سكوت فكانت أوثق صلة بموضوع التحقيق ألا وهي محاكمة شركة ماتريكس تشرشل وبصورة خاصة استخدام شهادات تعرف باسم شهادات حصانة الصالح العام Public Interest (PIIs) Immunity Certificates. وهي وثائق تتضمن معلومات فنية يوقع عليها الوزراء شخصياً وتقتضي السرية التامة لأسباب أمنية فيما لو ظهرت ضرورة لإبراز الوثائق أمام المحكمة. فهل كان استخدام هذه الشهادات في هذه القضية إشارة إلى أن المحاكمة لم تجرِ بنية حسنة؟

وحقيقة الأمر أن هذه الشهادات ليست أوامر يقصد بها كمُّ الأفواه (كما كان يحلو للصحافة والمعارضة أن تصفها). والقاضي وحده الذي ينظر في

القضية هو من يقرر فيما إذا كان الموضوع المادي لشهادة كهذه يقدم دليلاً في المحكمة. وفي قضية شركة ماتريكس تشرشل قرر القاضي أن هذه الوثائق مطلوبة. وقد كان لها دورها في استجواب الشهود، الذي أفضى إلى البيان الذي أدلى به إلان كلارك وبالتالي تبرئته. ولم يتعرض رجال أبرياء لخطر السجن بسببها.

كان استخدام هذه الشهادات العنصر الوحيد الهام في قصة «مبيعات أسلحة للعراق» خلال عهدي كرئيس للوزراء في المبنى رقم 10. وقد وقع عدد من الوزراء ـ لم أكن بينهم ـ على شهادات حصانة PIIs قبل قضية ماتريكس تشرشل، وكان مايكل هيزلتاين واحداً منهم، والواقع أنه لم يفعل ذلك إلاّ بعد أن أوضح له المحامي العام السير نيكولاس لايل Sir Nicholas Lyell أن واجبه القانوني يحتم عليه توقيعها. ونيك لايل رجل شريف لا تشوب سلوكه شائبة، وهو رجل قانون بطبعه ومهنته، وأما فيما يخص ويليام والدغريف فلم يساورني أدنى شك بأنه تصرف بما يتناسب مع القضية.

والحق فإن الرأي الذي قدمه صحيح لا غبار عليه، وليس مفاجئاً لنا أن نعلم أن دائرة المسؤولين القانونيين قد بحثت هذا الموضوع قبل سنتين. ولم يكن النقد الموجه لاستخدام شهادات الحصانة هذه سوى عاصفة حركتها دوافع سياسية. فقد كان روبن كوك من المعارضة ينتهز كل فرصة تسنح له ليسبب لنا الألم بخصوص هذا الموضوع، وهو نفسه وقع شهادة حصانة PII عندما كان وزيراً للخارجية لتستخدم ضد رجل أعمال متورط في قضية تصدير الأسلحة للعراق. والجدير بالذكر أن وزراء في حكومة حزب العمال وقعوا خلال عامين اثنين فقط بعد انتخابات سنة 1997 نحو خمسين شهادة حصانة PII مقابل ثلاثين شهادة أصدرتها حكومة حزب المحافظين في السنتين السابقتين لهذه الانتخابات. وقد تبين، حتى من قبل ابتداء محاكمة شركة ماتريكس تشرشل، أن نيك لايل قد بذل جهوداً كبيرة ليضمن قراءة القاضي لجميع الوثائق التي

تشملها شهادة الحصانة. وعندما مثل ألان كلارك أمام المحكمة ثانية بناء على طلب من لايل وسئل فيما إذا أعطى تلميحاً بالموافقة للشركة الصانعة للعدد والآلات أن تصدر ما تشاء، أجاب بالنفي.

كان تصرف كل من ويليام والدغريف في سنة 1989 ونيك لايل في سنة 1992 تصرفاً لا يخرج إطلاقاً عن حدود اللياقة. ولكن قبل أن يثبت ذلك، استمتع خصومنا بانفرادهم بالساحة وهم يحملون صورة مشوهة. وتردى هذا الوضع أثناء سير التحقيق حين كان جميع الوزراء يمارسون «طقوس نكران الذات»، ويلتزمون الصمت ولا يقولون شيئاً دفاعاً عن أنفسهم. بل إن مغريات الكلام دفاعاً عن النفس كانت قوية جداً، ليس أقلها تسرب معلومات عن المسودة الأولى للتقرير في شهر حزيران / يونيو سنة 1995 وتضمنت انتقادات ضد ويليام والدغريف ونيكولاس لايل إلى محطة إذاعة BBC وشبكة ITN وصحيفة الأندبندنت Independent. رفض السير ريتشارد سكوت طلباً تقدم به ويليام والدغريف لاستصدار إنذار قضائي يمنع نشر مسودة التقرير، وبدلاً من ذلك سمح لنفسه أن تقوم شركة ITN بتصويره راكباً دراجة يدور بها حول المبنى كي تبث الصورة في نشرة أخبار الساعة العاشرة تلك الليلة، وحيث أنهم لم يفلحوا بالتصوير اضطر لفعل ذلك ثانية.

وأخيراً، وبتاريخ 15 شباط / فبراير سنة 1995 نُشر تقرير سكوت، ولم تتضمن نسخته النهائية تلك الانتقادات التي تسربت من المسودة. وفيما يتعلق بالأسئلة المحورية بُرئت ساحة الوزراء من تهمة تعمّد السلوك غير اللائق. وبذلك جاء دور أيان لانغ Ian Lang الرئيس الجديد لمجلس التجارة Board of Trade ليستلم التقرير ويقدمه للبرلمان. إنه حقاً عمل جبّار، مثقل بعبء التصدي لتيار حملات التعريض والتشهير والافتراءات الذي أغرقنا في مستنقع طوال ثلاث سنوات وفي يوم واحد يعمل على ردّه عنا. وكان يعلم في قرارة نفسه أن

إخفاقه يعني أن اثنين من الوزراء على الأقل سوف يسقطان من الحكومة، وقد لا تنجو الحكومة ذاتها من السقوط.

شرع أيان لانغ في التحضير لطباعة التقرير في أواخر سنة 1995 بذهن منفتح. وقد وجد، مثلما وجدت، إشارات يصعب تصديقها بأن عدداً من الزملاء قد تآمروا لزج رجال أبرياء في السجن، لكنه كان على استعداد للقبول بأن سكوت حاول إثبات أن ذلك وقع فعلاً. التقى عدداً من المسؤولين طوال شهرين، وقرأ جميع الأوراق التي تعود لأوقات سابقة، ولم يتمكن من رؤية التقرير ذاته إلاّ قبل أيام قليلة من الإفراج عن التقرير. وفي غضون ذلك لم يستطع الناطقون باسم المعارضة أن يصلوا إليه. روبن كوك، مثلاً، حاول استغلال حقيقة أنه لم تتح له سوى ثلاث ساعات لقراءة واستيعاب تقرير مؤلَّف من 1800 صفحة، وأنه حري بنا أن نعطيه وقتاً أطول. بيد أننا كنا نعلم أن المناقشات سوف تتبع نشر التقرير. وحيث أن كوك حضر بعض جلسات التحقيق (وقام فعلاً بتشويه ما شاهد) فلم نتعاطف معه مثلما تعاطفنا مع متحدث آخر باسم حزب العمال. وكنا أيضاً قلقين من حصول تسرب للمعلومات قبل أوانها، وهذا ما أضرَّ بنا كثيراً أثناء سير التحقيق. وعلى أية حال، لم يكن كوك مهتماً كثيراً، ذلك أنه قضى عشر دقائق من الوقت المسموح به لقراءة التقرير وهو يتحدث إلى الصحفيين المتواجدين في الشارع خارجاً.

وبتأييد من مجلس الوزراء الذي عقد جلسة صباح يوم الخامس عشر من شباط / فبراير استطاع أيان لانغ أن يدحض الاتهامات الخطيرة التي أخذ يكيلها كوك وغيره لفترة طويلة من الزمن، حيث قال:

> «طوال السنوات الثلاث المنصرمة، وأسبوعاً وراء آخر، وشهراً يعقب شهراً، عمد هذا الرجل الشريف على إمداد المجلس والصحافة والجماهير بسيل من الافتراءات والأكاذيب والتخرصات. كانت واحدة من أشد حملات الدعاية السوداء والاستغلال البشع التي يمكن

للمجلس أن يذكرها. والآن وجد العضو المبجَّل عن دائرة لفنغستون أن ذلك كله لا أساس له وأن تقرير سكوت قد أثبت ذلك. إنها حقاً حملة تجريح رخيصة وقذرة شاركه فيها حزبه بأسره. لقد كان سلوكهم جميعاً يدعو للازدراء».

كان غضب أيان واضحاً للعيان، وشاركته في مشاعره هذه. أما روبن كوك فلم يحاول تبرير اتهاماته السابقة ـ الواقع أنه لم يستطع لأن سكوت قد أبطلها ـ إنما أخذ يشوه ويغالي في انتقادات أقل أهمية جاء على ذكرها سكوت في تقريره. وكان أداؤه في ذلك يكسبه الاستحسان، لكن سلوكه أدَّى إلى احتقار الكثير من النواب المحافظين له.

وبالرغم من كل ذلك الضجيج والغضب المرافقين للمناقشات البرلمانية فإن تقرير سكوت قد حدد معالم هذا الموضوع برمته. وبعد نشره، ورغم اللغط الكثير من جانب المعارضة والصحافة لم تعد أمانة واستقامة سلوك الوزراء مفتوحة على الشك. إلاَّ أن المسألة امتدت أكثر من ذلك لهدف واحد فقط هو أن تكون مطية للمعارضة لتواصل هجومها على الحكومة. وبعد انقضاء أحد عشر يوماً على نشر التقرير وإذاعة البيان الوزاري الرسمي افتتح مجلس العموم مناقشاته حول التقرير. كان حزب العمال يأمل أن يستخدم هذه المناقشات لإلحاق الضرر بالحكومة من خلال إجبار عدد من الوزراء على الاستقالة. وبما أننا لا نملك الأغلبية الثابتة، وفي أحسن الأحوال أغلبية برقم مفرد، فقد كانت الفرصة مهيأة لهم لإنجاح لعبتهم الدنيئة.

ألقى أيان لانغ كلمته الختامية حول الموضوع ذاته أثناء هذه المناقشات بتاريخ 26 شباط / فبراير، متبعاً أسلوباً أكثر ضبطاً مما فعل في المرة السابقة قبل أسبوع واحد، فقد كان همه آنذاك أن يضع حداً لتلك الحملة التي سارت في ركابه بهدف التجريح وإساءة السمعة، أما الآن فقد حاول الاعتراف بوجود بعض الانتقادات المشروعة في التقرير معظمها ذات طبيعة إدارية محضة

تستهدف عدداً من المسؤولين عبر عدد من السنوات. تركزت انتقادات سكوت بشكل خاص على طريقة تعامل إدارة الجمارك والمكوس للبيانات قبل قضية شركة ماتريكس تشرشل. وأشار بصورة خاصة إلى عدم التطابق في إفادات ألان كلارك وهذا ما كان ينبغي اكتشافه في وقت مبكر. وقدم توصية تقضي بإدخال تعديلات جوهرية في القانون الخاص بشهادة الحصانة PII. وانتقد بشدة أيضاً الطريقة التي لم يتم من خلالها إعلام البرلمان بالشكل المناسب في أواخر عقد الثمانينيات ودعا إلى اعتماد أسلوب أكثر انفتاحاً لبيانات الوزراء.

لكن المناقشات لم تتطرق إلى هذه النقاط الهامة. والحسابات السياسية التقريبية الخالية من الدقة حلّت محل الاعتبارات العقلانية. كان مجلس العموم مكتظاً بالنواب في الليلة التي جرى فيها التصويت ولم يتغيَّب عن الجلسة سوى حفنة قليلة من الأعضاء. بعد أن ابتدأت المداولات جاءني إلى غرفتي في المجلس ويليام والدغريف ونيك لايل. وكنت راضياً كل الرضى عن صوابية موقفهما، ومع ذلك كانا يعلمان بأنه يتعين عليهما تقديم استقالتيهما من الحكومة إذا جاءت نتيجة التصويت لغير صالحنا. وهكذا قبلا بالوضع. وكان أيان لانغ يفكّر بالاستقالة أيضاً إذا خسرنا بنتيجة التصويت رغم أنه لم يخبرني بذلك مباشرة. واستقالة ثلاثة وزراء رئيسيين بسبب موضوع خطير مثل هذا يعد ضربة قاضية للحكومة أشك في بقائنا في الحكم على أثرها.

في الردهة خارج قاعة اجتماعات المجلس حيث يتجمع النواب قبل التصويت سوف يتواجد نواب حزب العمال وحزب الديمقراطيين الأحرار ويعملون ضدنا، وهذا واضح بما فيه الكفاية. وسوف يتواجد أيضاً نواب متذبذبون من حزب المحافظين. في هذه الأثناء عمل روجر فريمان Roger Freeman مستشار دوقية لانكاستر Duchy of Lancaster على إقناع روبرت ألاسون Ropert Allason النائب المحافظ عن دائرة توربای Torbay ومعروف أيضاً بأنه كاتب قصة يؤلف قصصاً عن الجاسوسية تحت اسم نايغل ويست،

وبأنه رجل لا يمكن التنبؤ بتصرفاته، وفي موضوع تقرير سكوت كان صاحب قضية يدافع عنها، بتأييد الحكومة. وهكذا كسبنا ألاسون إلى صفنا، كما كسبنا بالتالي صوتاً آخر هو صوت نائب من المتشككين اسمه جون مارشالGohn Marshall.

إلى جانب ذلك كان دافيد ترمبل David Trimble زعيم حزب اتحاديي ألستر يسعى لتعزيز موقعه التفاوضي، ويحاول الفوز باتفاق لصالح إيرلندا الشمالية مقابل تأييد نوابه لنا. رفضت مجرَّد التفكير في مثل هذا الاتفاق الصفقة لأنني أدركت أن هكذا وضع قد يفضي إلى شيء من التنازلات في عملية السلام. رغم أني أعلم وأنا أبلغه رفضي أن التصويت سيكون على ما يبدو في غير صالحنا.

اتسمت مناقشات المجلس بالفوضى ودونما شيء من الإضاءة وانتهت بالصخب والضجيج. وقرع جرس التوجه للتصويت وانطلق النواب يدفع بعضهم بعضاً في طريقهم إلى الردهات. وبعدئذ، وفي مناخ يعتبر الأشد توتراً أعلنت نتيجة الاقتراع. لم يصوت ضد الحكومة من النواب المحافظين إلاّ كوينتن ديفيز Quentin Davies النائب الجاد والانعزالي عن دائرة ستانفورد Stanford. فزنا بأغلبية صوت واحد فقط إذ كانت النتيجة 320 مقابل 319. واحتفظ ويليام والدغريف ونيك لايل بمنصبيهما.

وهكذا نجد أن كل تلك الاتهامات القاسية التي وجهت إلينا بخصوص بيع أسلحة إلى العراق ليس لها ما يؤيدها. غير أن التحقيق الجاري بقيادة سكوت تناول مجموعة أخرى من المزاعم تتعلق بسلوك لاأخلاقي مشين من جانب حزب المحافظين، تتهم بعض النواب بالتصرف داخل البرلمان بالنيابة عن مصالح خارجية ودون التصريح بهذه الحقائق حسب الأصول. أعتقد أن هذا أيضاً فيه كثير من المبالغة. ومرة أخرى لم يثبت أن للوزراء علاقة بتصرف يوصم بالفساد. فمعظم ما جاء في التقرير كان نتيجة لإلقاء الضوء بصورة مفاجئة على ثقافة الوصل بين الأعمال والسياسة التي تنامت داخل البرلمان

خلال فترة مضت مقدارها خمس وعشرون سنة. ولا أنكر أن التقرير قد كشف النقاب عن سلوك خاطئ من جانب سياسيين محافظين.

أول حادثة من هذا النوع تبعث على الحيرة فعلاً. في شهر أيار / مايو سنة 1995 نُشر خبر في الصحف مفاده أن مايكل ميتس Michael Mates وزير الدولة في وزارة شؤون إيرلندا الشمالية، أعطى رجل أعمال قبرصي اسمه أسيل نادر Asil Nader ساعة يد رخيصة الثمن نقشت عليها عبارة «لا تدع المتنصتين ينالون منك». ونادر، المعروف عنه أنه الرجل المحبوب في سوق الأوراق المالية، تبرع بمبلغ من المال لحزب المحافظين عندما كانت مارغريت تاتشر رئيسة للوزراء. وفي وقت لاحق استدعي للتحقيق لدى «مكتب الغش والتدليس Serieus Fraud Office بتهمة الغش والتلاعب في الحسابات. لم يكن مايكل ميتس وحده الذي شعر أن نادر قد غُبن باستهدافه هذا، بل كان ثمة آخرين.

تعرف مايكل على قضية نادر، رجل الأعمال المقيم في دائرته الانتخابية، عندما كان نائباً من نواب المقاعد الخلفية وتابع اهتمامه بها بعد انضمامه للحكومة. وهذا كله شرعي ليس فيه مخالفة للقانون. ولم يظهر في أي وقت من الأوقات ما يشير إلى أنه كسب مالاً من خلال ضلوعه في هذه القضية. وعندما كشف النقاب أول مرة عن قصة هذه الساعة الهدية، قلت في مجلس العموم إنها «سوء تقدير»، وليست «جريمة تستحق الشنق». وازداد الوضع سوءاً حين هرب نادر إلى شمال قبرص ليتجنب المحاكمة في هذا البلد. بعدئذ تصرف مايكل تصرفاً طائشاً، ذهب لتناول العشاء مع أحد مساعدي نادر في نادي Reform Club وليس هذا بالتصرف الحكيم وليس فساداً. وتفجر الهجوم الإعلامي واستقال مايكل تفادياً للتسبب في إحراجات أخرى للحكومة.

كان من شأن هذه القصة الصغيرة الغريبة أن وضعت مسألة استقامة ونزاهة سياسيي حزب المحافظين على جدول الأعمال. وفي أعقاب هذه القصة، كان زعيم حزب العمال جون سميث ينتهز كل مناسبة تتاح له ليوجه الأنظار إلى

الروابط التي تربط حزب المحافظين مع الشركات الكبرى، وكان يركز نيران هجومه على مناصب تقلدها بعض الوزراء بعد إحالتهم للتقاعد، وعلى ادعاءات تزعم باتباع المحسوبية في التعيينات بالوظائف العامة. ومع أنه لا توجد اتهامات محددة بسوء التصرف أو دليل مادي ثمين يؤيد أياً من تلك المزاعم (إحدى اللوائح التي قدمها حزب العمال وتثير الضحك والسخرية تضمنت وجود اسم الجنرال السير بيتر دو لا بيليير Gen. Sir Peter de la Billiere واسم دوق كنت Duke of Kent في قائمة تعيينات حزب المحافظين) إلاّ أن هذه الحملة قد نجحت في زرع بذور الشك. ولم يتصور أحد آنذاك حجم الحملة التي قام بها حزب العمال بلا كلل، لمتابعة موضوع أموال الشركات أثناء الاستعدادات للانتخابات العامة لسنة 1997 وما بعد.

وتحولت الأنظار إلى سلوك النواب أنفسهم حين نشرت صحيفة صنداي تايمز Sanday Times بتاريخ 10 تموز / يوليو سنة 1994، خبراً يقول إن اثنين من النواب المحافظين وهما غراهام ريديك Graham Riddik، ودافيد تريدينيك David Tredinnick قبضا نقوداً من بعض الصحفيين الذين تخفوا بصورة رجال أعمال، وذلك لقاء توجيه أسئلة معينة في البرلمان. كنت في ذلك الوقت في نابولي أحضر مؤتمر قمة مجموعة السبعة G7 عندما وردني هذا الخبر وأذهلني. لم أصدِّق أن شخصاً قد يكون بهذا الغباء. ولكن يبدو أن الحقائق دامغة غير قابلة للطعن. تحدثت هاتفياً مع ريتشارد رايدر واتفقنا أن هذين الرجلين يجب كف يدهما عن العمل فوراً بوصفهما سكرتيرين للشؤون البرلمانية (وهو عمل غير مأجور)، وأمرت بإجراء تحقيق فوري حول مجريات هذا الموضوع.

غضبت كثيراً لهذا التصرف الأحمق من هذين الرجلين. لا يوجد تفسير لما فعله ريديك وتريدينيك سوى الغباء. وليس الخسة والنذالة. كيف لهما أن يتصرفا بهذا الشكل؟ وفكرت طويلاً بأمرهما. ولم يكن رد فعلي مجرد التأكيد أنهما الاستثناء، واستبعادهما من صفوفنا. بل كان جلّ اهتمامي يتركز حول

المصالح بعيدة المدى للبرلمان. وما إذا كانت هذه الحادثة تكشف النقاب عن أشياء في ثقافتنا السياسية بحاجة للإصلاح.

هناك عدد كبير من النواب يعملون مستشارين لبعض الشركات، ومعروفون بعملهم وبصفتهم هذه كانوا يطرحون الأسئلة في البرلمان. وأحياناً يعملون لصالح من يوظفونهم. وقد صرحوا عن مصالحهم هذه في السجل العام. وكان الوزراء يعرفون جيداً متى يكون لنائب معين حصته في قضية تطرح للمناقشة في المجلس. لكن حقيقة وجود أمر ما قد أصبح ممارسة ثابتة لا تعني أن هذه الممارسة هي الشيء الصحيح. وأرقني جداً أن أرى الحدود الفاصلة للسلوك البرلماني قد أمست غير واضحة المعالم، وأن التحقيق الذي أمرت به بقيادة اللورد نولان Lord Nolan قد زرع بذوراً له في أعماق تفكيري.

وجّه تأنيب رسمي إلى ريديك وتريدينيك عندما أقرت لجنة برلمانية من عموم الأحزاب أن «سلوكهما كان دون المواصفات التي من حق المجلس أن يطلبها من أعضائه»، علماً أنهما شخصياً تعرضا لتكتيك من الخداع والمراوغة، ولهذا السبب وجه توبيخ إلى صحيفة صنداي تايمز Sunday Times من لجنة الشكاوي الصحفية Press Complaint Commission. بيد أن سلوك هذين النائبين عرّى الغموض الذي يكتنف المبدأ الأعم. وتساءلت في نفسي ما هو الفرق من حيث المبدأ بين أن يقبض النائب مالاً ليطرح أسئلة في البرلمان وبين أن يكون وكيلاً لمجموعة ضغط ويطرح الأسئلة بهذه الصفة. وبدا لي أنه لا يوجد فرق من حيث الجوهر ـ إنما الفرق هو الصراحة والانفتاح.

وخرجت القضية للسطح بعد ثلاثة أشهر. بتاريخ 20 تشرين أول / أكتوبر سنة 1994 نشرت صحيفة الغارديان The Guardian بعض المزاعم القائلة إن تيم سميث Tim Smith الوزير المتأنق في وزارة شؤون إيرلندا الشمالية، والوزير نيل هاملتون Neil Hamilton العنيد الأحمق، وزير الشؤون الاستهلاكية والشركات، قبضا أموالاً وتلقيا الهدايا، وعندما كانا نائبين في المقاعد الخلفية من محمد

الفايد صاحب محلات هارودز Harrods وذلك لقاء تصرف يقومان به في البرلمان لصالحه، ودون التصريح عن ذلك في سجل مصالح الأعضاء Register of Members Interrests. وكان الجدول الخاص بالأسئلة الموجهة إلى رئيس الوزراء لذلك المساء مليئاً بالقضايا. وحاول طوني بلير استغلال هذه القضية أبشع استغلال ووصف الحكومة التي أرأسها بأنها «باتت مصابة بالتلوث» ـ علماً أن الأحداث موضوع النقاش تعود بتاريخها إلى سنوات خلت. وكان هدفه بالطبع كسب بعض الفوائد السياسية ـ وهذا واجب المعارضة. أما هدفي أنا فكان الرد على اتهامات محددة رغم أنها تعود لأحداث وقعت قبل أن أتسلم مقاليد رئاسة الوزارة.

ومن خلال ردي ذكرت أن الخبر المنشور في صحيفة الغارديان لم يكن مفاجئاً لي. وقلت في جوابي على أول سؤال طرح ذلك المساء: «لقد وردني خبر تلك المزاعم بصورة سرية منذ ثلاثة أسابيع. والواضح أن هذه المزاعم صدرت عن السيد الفايد Fayed أصلاً ولم ترد إليّ بشكل مباشر. وأوضحت آنذاك بما لا يدع مجالاً للشك أنني غير مستعد للتوصل إلى أي ترتيب مع السيد الفايد» ـ وهنا قوطع كلامي بكثير من الصخب والضجيج من جميع الجهات ـ «وعلى الفور أوضحت أن هذه المسائل سوف تخضع للتحقيق وطلبت إلى وزير شؤون مجلس الوزراء تشكيل لجنة تحقيق مستقلة. وقد فعل ذلك ولا يزال يواصل عمله».

بدأت هذه القصة قبل ثلاثة أسابيع. مساء يوم التاسع من أيلول / سبتمبر كنت منكباً على عملي في مكتبي برئاسة مجلس الوزراء بالمبنى رقم 10 عندما جاءني سكرتيري الصحفي كريستوفر ماير Christopher Meyer ليبلغني أن برايان هيتشن Brian Hitchen رئيس التحرير في صحيفة صنداي إكسبرس Sunday Express يريد أن يناقش معي «مسألة عاجلة». اقترح كريس أن يناقش هذه المسألة معه نيابة عني. وأصرَّ هيتشن أنه لن يتحدث إلاَّ معي. ودخل. وانضم إلينا أليكس ألان.

وبكل ثقة وصف لي برايان هيتشن مزاعم تتعلق بسلوك أربعة وزراء هم مايكل هوارد Michael Howard وجوناثان أيتكن Jonathan Aitken وتيم سميث Tim Smith ونيل هاملتون Neil Hamilton، وأوضح لي أن هذه المعلومات جاءته من فايد الذي طلب إليه أن يقوم بدور الوسيط، وقال إن فايد يريد أن يقابلني شخصياً ليطلب سحب تقرير صادر عن وزارة التجارة والصناعة بخصوص شرائه مخازن هارودز أو أن تتم مراجعته. كان فايد يهدد بأنه سوف ينقل اتهاماته تلك إلى المعارضة. أجبت بأنه يستحيل عليّ أن ألتقي فايد في مثل هذه الظروف. وخرج هيتشن من اللقاء.

لم أصدق هذا الأسلوب الذي يتبعه فايد. وبرزت أمامي معضلة. ولم تكن بي رغبة في تصديق اتهامات فايد، لا سيما وأن اثنين منها ـ بخصوص الوزيرين جوناثان أيتكن ومايكل هوارد ـ لم يكونا بالشيء الجديد، وقد ثبت سابقاً أن لا أساس لهما. أما المزاعم التي قيلت في سميث وهاملتون فقد كانت جديدة. وحيث أنها قد وصلت لعلمي فلا بد أن أتصرف. وطلبت إلى وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء روبن بطلر أن يتحقق من صحة ما قاله فايد.

وبدأ روبن تحقيقه واستدعى الوزيرين. اعترف تيم سميث بما نسب إليه وقال: «لقد فعلت شيئاً غبياً». وأقرّ بأنه عندما كان نائباً في المقاعد الخلفية في الثمانينيات طرح أسئلة في البرلمان بناءً على طلب فايد وأنه تلقى أموالاً لقاء ذلك. (وفي تحقيق لاحق أكد أن مقبوضاته هذه تضمنت أموالاً وصلته ضمن مغلفات).

واستغرق روبن زمناً أطول للاتصال بنيل هاملتون ـ حيث كان مؤتمر الحزب منعقداً ـ وعندما التقاه، أنكر هاملتون بقوة أنه تلقى أموالاً من فايد، رغم اعترافه بأنه استلم بعض الهدايا، وأنه أقام لفترة من الزمن في فندق ريتز Ritz بباريس الذي يملكه فايد. وهنا برزت أمامنا مشكلة. فقد أكد تيم سميث

أن اتهامات فايد له صحيحة. والدليل الظرفي يشير إلى أن الاتهامات ضد هاملتون قد تكون صحيحة أيضاً، لكنه أنكرها.

نقل روبن بطلر إليّ مجريات التحقيق يوم الاثنين الواقع في 17 تشرين الأول / أكتوبر لدى عودتي من مؤتمر الحزب. وكان واضحاً مما قاله إنه يتوجب على تيم سميث أن يستقيل من منصبه الوزاري. وأردت أن أتأكد أيضاً أن نيل هاملتون لم يقبض أموالاً. فقررت أن يقوم روبن ومعه كبير حاملي السوط بالتحدث معه ثانية. وقررت في الوقت نفسه أن أرجئ قبول استقالة تيم حتى الانتهاء من التحقيق مع هاملتون. وفيما كانا يقومان بالتحقيق نشرت صحيفة الغارديان وبتشجيع من فايد تلك الاتهامات الموجهة إلى سميث وهاملتون.

إزاء هذا الوضع استقال تيم سميث على الفور، وقبل بمصيره دون شكوى أو تذمر. ولم يقدم نيل هاملتون استقالته، حيث أن تحقيقات روبن بطلر لم تكتمل. وكان من شأن هذا كله أن يخلق فضيحة كبرى استثمرتها المعارضة حتى النهاية. وحقيقة الأمر أن الفضيحة الوحيدة التي تأكدت هي تلك المتعلقة بأنشطة تيم سميث عندما كان نائباً في المقاعد الخلفية، وقبل أن أعتلي سدة رئاسة مجلس الوزراء بوقت طويل. وآلمني أن تلقى تبعات ذلك على الحكومة التي أرأسها.

أتم روبن بطلر تقريره في الأسبوع التالي. وقررت أن ينشر هذا التقرير لكي يعلم الجميع أنه لا يوجد تستر على أحد. وأدليت ببيان أمام مجلس العموم بتاريخ 25 تشرين الأول / أكتوبر ذكرت فيه أن التقرير يشير إلى لقائي مع هيتشن وتأكيدي له «إذا ثبت أن الوزراء مذنبون بتهمة القيام بفعل خاطئ. . . فإنني لن أعقد اتفاقاً من أي نوع مهما كانت كلفة ذلك في سمعة الحكومة». وهذا هو مبدئي طوال عهدي. أريد أن يعرف الجميع الحقيقة.

أوضح تقرير روبن بطلر علاوة على ما تقدم، وكما ذكرت أمام مجلس

العموم، أن النائب عن دائرة تاتون Tatton [نيل هاملتون] رفض بشدة وتصميم ذلك الاتهام الموجه إليه بخصوص عدم الاستقامة، شفهياً وخطياً. لكن ذلك ليس نهاية القصة فيما يتعلق بنيل هاملتون. فقد كانت ثمة مشكلة خاصة تتمثل بكونه وزير شؤون الشركات. والاتهام الموجه ضده يسيء إلى مقدرته في منصبه إلاَّ إذا ثبت بطلانها. إضافة إلى ذلك، فإن سلوكه منذ برزت هذه القضية للعيان، اتسم بفقدان الإحساس والغباء، مثال ذلك قيامه بزيارة إلى إحدى المدارس في دائرته الانتخابية ومشاهدة الجميع له وهو يخرج منها حاملاً بيده بعض بسكويت الزنجبيل، وقوله للصحفيين: «يتعيَّن عليّ أن أتذكر ضرورة التصريح عن هذا في سجل مصالح الأعضاء». كانت نكتة أساء تقديرها. وفوق ذلك كله، شبَّه وضعه بوضعي وأنا بخصوص مشكلة كلير لاتيمر. وهذا أمر يحمل الإهانة والعبثية.

لم أشأ أن أقيله من منصبه لأنني لو فعلت ذلك فإني أعطي الانطباع بأن التهمة الموجهة ضده صحيحة. لكنني كنت أعلم أنه لن يستمر في منصبه في الحكومة. وتمنيت لو أنه يدرك المأزق الذي وضع نفسه فيه ويطلب التنحي، ولو فعل ذلك لكسب قدراً كبيراً من التعاطف في البرلمان وضمن لنفسه فرصة العودة للحكومة إذا ثبت بطلان الاتهامات. لكنه لم يقدم استقالته حتى واجهه كبير حاملي السوط الذي لم يضع أمامه سوى خيار الاستقالة، وواجهه أيضاً مايكل هيزلتاين رئيسه في الوزارة الذي أوضح له الأسباب الموجبة لاستقالته. وادعى مؤيدو هاملتون بأنني قد أقلته من منصبه، إنما كنت جباناً فلم أقم بهذا العمل شخصياً. والحقيقة أنني حاولت مساعدته بأن أجعله يترك العمل بأكبر قدر ممكن من الكرامة والاحترام.

استقال سميث وهاملتون من منصبيهما خلال أسبوع واحد من الانتشار العلني لخبر اتهامات فايد لهما. أما موقف الوزيرين الآخرين اللذين وجهت التهمة لهما خلال لقائي مع هيتشن وهما مايكل هوارد وجوناثان أيتكن فقد كان

مختلفاً. كنت أشارك روبن بطلر الرأي الأكيد بأن الادعاء بأن مايكل هوارد قد تلقى أموالاً غير صحيح على الإطلاق. ولم يظهر دليل واحد يطعن في حكمنا هذا. كما أن روبن لم تساوره أية شكوك بخصوص التهمة الثانية التي تزعم أن جوناثان أيتكن الذي رقيته حديثاً لمنصب وزير الدولة الأول عضو في مجلس الوزراء، قد أقام في فندق ريتز بباريس ضيفاً على رجل أعمال سعودي عندما كان وزيراً بلا حقيبة.

وقد توصل روبن إلى رأيه هذا بعد البحث والتمحيص في هذه المسألة بناء على طلب من جوناثان أيتكن نفسه وذلك قبل عدة شهور. وبعد أن وجهت صحيفة الغارديان الاتهام له أكد جوناثان أنه ذهب إلى باريس لأسباب عائلية وأن الشخص الذي دفع حساب فندق ريتز هو صديق قديم للعائلة وعرَّاب ابنته وليس رجل الأعمال. وبناء على أقواله هذه اقتنع روبن بعدم وجود أي مخالفة لقواعد سلوك الوزراء.

غير أن أيتكن أراد أن يبرهن أنه هو نفسه دفع فاتورة الفندق وقدَّم إلى روبن صورة الفاتورة كدليل إثبات. نظر روبن وأليكس ألان بتمعن في هذه الوثيقة ولاحظ أليكس وجود فرق ما بين المبلغ المدفوع والقيمة الحقيقية لمدة الإقامة في الفندق. إذاً يفترض وجود شخص دفع قيمة هذا الفرق. وبذل جوناثان جهوداً معقدة غير ناجحة ليثبت أن زوجته هي التي دفعت الفرق. طعنت صحيفة الغارديان بصحة هذه القصة ونشرت طعنها هذا على صدر صفحاتها. واستقال جوناثان أيتكن من الحكومة على أثر ذلك في شهر تموز / يوليو سنة 1995 ليتابع دعوى قذف وتشهير رفعها أمام المحكمة ضد الصحيفة. وانهارت القضية في سنة 1997 عندما ثبت للمحكمة أنه ضلَّلها عامداً متعمداً. وفي سنة 1999 أُدين بتهمة الحنث باليمين وحُكم عليه بالسجن لمدة ثمانية عشر شهراً.

وهكذا كانت النهاية المحزنة والوضيعة. كان جوناثان أيتكن، وهو حقاً،

رجلاً يحب المغامرة، سياسياً قديراً وذا موهبة عالية. وكان كاتباً صاحب قلم جيد ـ وكتابه عن قصة حياة نيكسون كتاب ممتاز ـ كما كان حليفاً قوياً لي لا سيما في الفترات الصعبة. ربما كان عليّ أن أصلّب موقفي دفاعاً عنه عندما وجهت إليه الاتهامات، لكن ليس من طبعي أن أتصرف لمجرد سماعي إشاعة ليس لها ما يؤيدها. وكانت مشاعري تلهمني دوماً أن أصدّق ما يقوله الزملاء حتى تظهر بيّنة تلقي الشك على ما يقولون. ولم يكن ثمة دليل واحد ضده إلى أن كشفت صحيفة الغارديان أن زوجته لم تكن معه في باريس لتسدّد فاتورة الفندق، وهذا دوماً مظهر قليل الأهمية في الاتهام. وكان المسؤولون لديَّ راضين عما فعلوا. وكنت راضياً عن ذلك أيضاً. وهذا يكفي.

رُبَّ سائل يسأل لماذا أقدمت على تعيين رجل مغامر يتمتع بموهبة وذكاء؟ وأجيب على ذلك بقولي إني أحب من يهوى المجازفة وقد يحتاجهم المرء في الحكومة. وكان دزرائيلي(*) محباً للمجازفة. ولم يكن جوناثان من هؤلاء العصبة من المجازفين إنما كان ذكياً وسريعاً مفعماً بالحياة، ومتحدثاً بارعاً، ارتحل كثيراً ويعرف أناساً كثيرين، وهو محبوب في وطنه وخارج وطنه حيث يقتضي إنجاز بعض أعمال الحكومة. ربما دارت حوله بعض الشائعات، لكنها لم تفرزه عن غيره من الأفراد ذوي المناصب العالية في كلا الجانبين من مجلس العموم. وبعض الرجال والنساء الذين تنطبق عليهم هذه المواصفات يقدمون خدمة ممتازة ومميزة. ولو كان صحيحاً أن شخصاً واحداً أو اثنين من داخل حزب المحافظين قد همس في أذني قائلاً توجد علامات استفهام حول جوناثان، فالصحيح أيضاً أنه توجد علامات استفهام حول أولئك الوشاة أيضاً. يوجد همس كثير في ويستمنستر، وفي كل حين، وتوجد أيضاً علامات

(*) هو بنجامين دزرائيلي Benjamin Disraeli (1804 ـ 1881) رئيس وزراء بريطانيا سنة 1868 ثم للفترة من 1874 وحتى 1880. (المعرّب).

استفهام كثيرة. وفي النهاية يصدر المرء حكماً. وأصدرت حكمي، وكان حكماً خاطئاً.

منذ برزت للوجود قضية ريديك وتريدينيك وأنا أفكر جدياً بإحداث لجنة مستقلة من نوع أو آخر تكون مهمتها، ولفائدة الجميع، تقرير ما هي بدقة القواعد المطلوبة بخصوص مصالح النواب خارج إطار المجلس. وحيث أن الدلائل كلها تشير إلى انخفاض أوضاع النواب في نظر الجماهير إلى أخفض مستوياتها، فمن الواضح أنه لا يكفي مجرد إحالة هذه المسألة إلى مجلس العموم. وجزء من المشكلة وجود الكثير من المناطق الرمادية ـ ليس بعيداً عنها العلاقات المالية بين النواب وشركات الاستشارات متعددة الزبائن. وثمة بعض النواب الذين اتهموا بسوء التصرف، والذين احتجوا بأنهم لم يدركوا ما هي هذه القواعد. وفي ذلك المناخ المحموم الذي ساد في أعقاب استقالة تيم سميث ونيل هاملتون، عرفت أنه لا يوجد أمامي خيار سوى أن أتصرف سريعاً لأعيد الثقة للجماهير من خلال إحداث لجنة تحقيق كهذه.

في وقت مبكر من صباح يوم الأحد التالي لنشر صحيفة الغارديان اتهاماتها الأولية ضد سميث وهاملتون، اتصلت هاتفياً بروبن بطلر لأناقش الفكرة معه. وكانت هذه الفكرة نقطة البداية لما أصبح يعرف فيما بعد «تحقيق نولان». لقد تصرفنا سريعاً. إذ كانت التفاصيل قد استقر الرأي عليها عندما أدليت ببياني بتاريخ 25 تشرين الأول / أكتوبر، حيث أبلغت مجلس العموم: «لقد قررت إحداث هيئة تتمتع بالمرجعية التالية: القيام بدراسة عميقة للاهتمامات الحالية الخاصة بالمواصفات القياسية لسلوك كل من يشغل منصباً في الخدمة العامة، بما في ذلك كافة الترتيبات المتعلقة بالأنشطة المالية والتجارية، وأن ترفع توصياتها الخاصة بإدخال التعديلات التي تراها مناسبة في الترتيبات الحالية، والتي من شأنها أن تضمن أعلى مستويات النزاهة والاستقامة في الحياة العامة».

قوبل بياني هذا بالاستحسان داخل البرلمان وخارجه. وبدأت اللجنة التي عرفت باسم «لجنة نولان Nolan» عملها على الفور، وأخذت تجمع الأدلة والقرائن. وخلف كل شيء توجد قضية مبدأ أساسي يتعلق بطبيعة الديمقراطية البرلمانية التي تطورت عبر القرون في بلادنا، ألا وهو: هل يتوجب على النواب أن يكونوا مندوبين للعالم خارج السياسة، أم هل ينبغي أن يكونوا كادراً من محترفي السياسة المتمتعين بالذكاء العالي؟ ويبدو أن بعض المعلقين ذكروا شيئاً عن وجوب ألاّ يكون لهم مصالح خارج البرلمان على الإطلاق، في حين اشتكى آخرون بأن الكثير من النواب لا يتمتعون بالفهم الكافي «للعالم الواقعي».

وبرزت أمامنا ثلاثة أسئلة ملحّة، أولها: هل من الصواب أن يكون للنواب مصادر دخل أخرى إضافة لرواتبهم من البرلمان؟ وثانيها: هل يسمح لهم بتلقي أجور مقابل خدمات أو استشارات يقدمونها ولا يمّكن أن تأتيهم إلاّ بصفتهم البرلمانية؟ وأخيراً، ما هي القواعد الواجب توافرها ليتم التصريح عن الهدايا والضيافات والمصالح المالية عموماً؟

كانت لديّ بعض التحفظات الهامة حول العلاقة بين النواب والشركات المتعددة الزبائن. وشعرت بأهمية أن يكون النواب في موقع يتيح لهم أن يعرفوا بأن الشركات التي يتعاملون معها تتمتع بسمعة حسنة. غير أنه بحسب طبيعة الترتيبات الحالية يستحيل على النائب أن يكون واثقاً.

أما بخصوص موضوع التصريح عن الدخل فقد تنازعتني فكرتان. كنت على قناعة أكيدة بوجوب التصريح عن المبالغ الحقيقية شريطة أن يتضح وجود دخل يكسبه النائب. وقد سنّ البرلمان قانوناً ينص على أن لحملة أسهم الشركات المساهمة الحق في معرفة الرواتب التي يتقاضاها مديرو الشركات، وفي ضوء هذا القانون ليس من حق الناخبين في الدوائر الانتخابية أن يعرفوا ماذا يكسب ممثلوهم في البرلمان؟ لكن حملة الأسهم هم مالكو الشركة التي تدفع

رواتب المديرين. أما الناخبون فيمكن أن يقال عنهم إنهم «يملكون» النواب وهم نواب، لذلك يجدر بهم أن يعرفوا ـ وهم فعلاً يعرفون ـ ماذا يقبضون من أموال لقاء قيامهم بعملهم هذا. إلاّ أن أية تعويضات أخرى يتقاضونها فتظل منطقة رمادية، تكون أحياناً ذات صلة بعمل النائب، وأحياناً تكون خاصة.

أوضحت أفكاري حول هذا الموضوع بتاريخ 14 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1994 في خطابي السنوي الذي ألقيته بمناسبة المأدبة التي يقيمها عمدة مدينة لندن حيث ذكرت: «إنني أنأى بنفسي عن فكرة أن يكون السياسي محترفاً للسياسة وحدها. ينبغي ألاّ يعتبر خطأ وجود مصالح أخرى للنواب. لكن الخطأ الفادح أن يكون البرلمان، كما هو في بعض الأحيان، مطية للوصول إلى أعمال أخرى. فمجلس العموم هو جمعية نيابية، ومنتدى، وفوق ذلك كله فهو الهيئة التشريعية. وهو بحاجة لكل الاختصاصات ويجب ألاّ يكون مكاناً لتأجير الاختصاصات».

وما أن شرع نولان بالاستماع إلى الإفادات حتى تحول الحماس المبدئي لدى نوابنا إلى سخط. لقد كان واضحاً منذ البداية أن المعارضة لم تكن بعيدة عن الاهتمام بالموضوع، بل كانت تستخدم لجنة نولان كعصا في متناول يدها لتنهال ضرباً على حزب المحافظين. أما المحافظون الذين أظهروا عداء للجنة وتوجسوا خيفة من أن تخرج هذه اللجنة بتوصيات قد تمس مصالح النواب التجارية، فقد اتهموني بمحاولة إثارة عش الدبابير الدستوري. لكنني ظللت على ثقتي بأنني تصرفت التصرف المناسب لحماية سمعة البرلمان، وقلت في نفسي إن هذه المرارة التي أحسوا بها إنما هي دليل على أن اللجنة تتقن عملها. وهناك من قال، وقوله صحيح، إن لرئيس الوزراء دورين منفصلين عليه الاضطلاع بهما، فهو زعيم تلك القبيلة المتمثلة في حزبه الذي ينتمي إليه، وهو أيضاً رئيس للحكومة التي تحكم الشعب كله. وقد يتصارع هذان الدوران، ليس أقلها عندما يتعلق الصراع بالمصالح المالية لقبيلة أحدهم. ربما كان من دواعي

قلقي وحرصي على فعل ما هو صواب للأمة بأسرها أنني أخطأت في حساباتي الخاصة بقوة شاعر القبيلة.

وفي خضم هذه الصراعات كلها تابع نولان ولجنة العمل ما يدعو للإعجاب ـ وخلافاً للجنة سكوت Scott ـ رفضت أن يكون عملها سعياً لمرضاة الجمهور. ولم يكترث لما كان يأتيه من طلبات لإعطاء تعليقات بخصوص مزاعم تتعلق بسلوك لاأخلاقي، وتمسك بصورة بطولية بما لديه من واجبات تقضي بأن يرفع توصياته المتضمنة القواعد والمبادئ الواجب تطبيقها في الحياة العامة.

قدمت لجنة نولان تقريرها الأول في شهر أيار / مايو سنة 1995 وقد تضمن التوصيات الشاملة لسلوك النواب والوزراء وموظفي الخدمة المدنية والمنظمات غير الحكومية العاملة بتمويل حكومي ونظام الصحة الوطني. وفيما يتعلق بنواب البرلمان أوصى التقرير وبصورة أثارت الكثير من الجدل بمنع العمل في المؤسسات متعددة الزبائن ووضع شرطاً جديداً يقتضي التصريح عن الدخل المكتسب من استشارات خارجية، كما أوصى بإحداث هيئة جديدة للمواصفات القياسية تتمتع بالاستقلال التام. وقد وضعت هذه التوصيات في سياق تقرير أعلن أن «كثيراً من القلق العام بشأن المواصفات القياسية للسلوك في الحياة العامة قائم على أساس من تصورات ومعتقدات غير مدعومة بالحقائق. ونعتقد أن الغالبية العظمى من الرجال والنساء العاملين في الحياة العامة البريطانية يتمتعون بالنزاهة والاستقامة، وهم مجدّون في عملهم ويتقيدون بمستويات أخلاقية رفيعة». وقلت في نفسي أحمد الله على ما قدمه نولان. وعلاوة على ذلك، أكد التقرير أن البرلمان تتدنى فاعليته إذا كان جميع أعضائه من السياسيين المتفرغين، وأن النواب يجب ألاَّ يُمنعوا من أن تكون لهم أعمال خارج البرلمان. لقد كان تقريراً جيداً ومقنعاً بذلت فيه غاية الجهد والعناية.

وبدا لي أن هذه النقاط التي أتى على ذكرها التقرير هي بيانات مبادئ لها

أهميتها وجديرة بدعاية واسعة. لكن للأسف، في الوقت الذي قدم فيه نولان تقريره كان قد ضاع كل معنى للانسجام والتوافق. فقد رأى بعض الزملاء أن التقرير يتضمن هجوماً وافتراءً على نزاهة النواب، وتهديداً يمس سيادة البرلمان وتهديداً أيضاً رغم أنهم لم يفصحوا عن ذلك علانية لحريتهم في العمل التجاري. أما بالنسبة للجماهير فإن ردود الفعل من النواب المحافظين أكدت لهم أسوأ مخاوفهم. ولم ينجحوا فقط في إعطاء الانطباع بأن نولان قد استنتج في تقريره بأنهم جماعة من المخادعين المحتالين، وهذا بالطبع ما لم يحدث إطلاقاً، بل استطاعوا أيضاً أن يوحوا للآخرين بأن ثمة شيئاً من الصحة في تلك المزاعم من خلال احتجاجاتهم الكثيرة. ولم يكن مشهداً يبعث على السرور.

عندما وصل اللورد نولان إلى مجلس العموم ليستمع إلى المناقشات نهض لمهاجمته أمام كاميرات التلفزيون ألان دنكان Alan Duncan النائب عن دائرة روتلاند Rutland واتهمه بأنه يريد أن يلغي تمثيل الطبقات المهنية في المجلس. وتطور الجدال إلى أن بات غير واقعي. وقاد الهجوم تيد هيث إذ قال: «لقد وصلنا الآن إلى مرحلة أمسى فيها كل رجل وامرأة في هذا المجلس موضع شبهة». وقوله هذا صحيح، لكن ذلك ليس غلطة نولان. واحتدم النقاش وظهر مجلس العموم في أسوأ صورة له، منطوياً على نفسه، في خدمة أنانيته، يستلهم بكل غرور حقوقاً قديمة يخفي تحت عباءتها المصالح الخاصة. وهنا اقترح طوني نيوتن بصفته زعيم الأغلبية البرلمانية تشكيل لجنة من نواب المقاعد الخلفية ذوي الأقدمية البرلمانية لدراسة مقترحات نولان وتقويم توصياتها. وغدت قاعة البرلمان شبه خاوية.

أدركت وأنا أستعيد بذاكرتي تلك الأحداث أن على طوني بلير أن يسألني بإلحاح إذا كانت «الحكومة» تعتزم تنفيذ توصيات تقرير نولان بحذافيرها. ويبدو أنه لم يستوعب الفرق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. وكنت أعتقد منذ البداية أن البرلمان وحده، دون سواه، هو الذي يدرس توصيات نولان ويتخذ

قراره بهذا الشأن. وقد ذكرت ذلك في البداية، وكما حصل، كان حزب العمال وحزب الديمقراطيين الأحرار يريدان إلحاق أكبر ضرر سياسي بالحزب من خلال تهديدهم بمقاطعة لجنة عموم الأحزاب، التي أعلنّا عن تشكيلها لدراسة تقرير نولان.

غير أن الخلاف الأكثر أهمية والذي يتعيّن على اللجنة أن تأخذه بعين الاعتبار يدور، حول ما إذا كان يتوجب على النواب الذين يقدمون الاستشارات مقابل أجر أن يصرحوا ليس بهذه الحقيقة فقط، بل وأيضاً كم يتقاضون. وفي رأي تقرير نولان أن فرض حظر على أي عمل يقوم به النواب ليس بالأمر العملي. لكنه أيّد فكرة التصريح عن الدخل ـ المكتسب من تقديم الاستشارات وأي عمل آخر خارج نطاق العمل السياسي. لكن لجنة الانتقاء Select Committee رأت خلاف ذلك في تقريرها الذي نشرته في أواخر سنة 1995. وكانت برئاسة طوني نيوتن، رغم أن رأيها هذا لم يكن بالإجماع.

لم يكن أي من هذين الموقفين منافياً للعقل والمنطق أو ضعيفاً لا يمكن الدفاع عنه. وبرأيي تبقى الكلمة الأخيرة فيهما لمجلس العموم. واخترت أن أطرح الموضوع للتصويت الحر، مع الإشارة إلى أن مقترحات لجنة الانتقاء Select Committee هي خيارنا المفضل، ومن المرجح أن تكون أيضاً رأي الأغلبية في المجلس. كما كانت الأغلبية في حزب المحافظين تحبذ مقترحات لجنة الانتقاء، فكانت آراؤهم بخصوص ـ التصريح عن الدخل تدنو كثيراً ـ مما هو غير مطبوع. وتلقى النواب العماليون رأي حامل السوط بإعطاء أصواتهم لصالح تقرير نولان رغم أن الكثيرين منهم كانت لديهم شكوكهم وهواجسهم الخاصة.

شعرت بكثير من التفاؤل للنتيجة. وبدا من المرجح أن عدداً كافياً من المرتدين عن حزب المحافظين قد يجلبون النصر للحل المقترح من نولان. ومع ذلك بذلت جهوداً حثيثة لأخفض إلى الحد الأدنى ذلك الانشقاق داخل

حزب المحافظين رغم علمي أننا قد نخسر بنتيجة التصويت. وعندما جرى الاقتراع بتاريخ 7 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1995 أدلى عشرون نائباً محافظاً بأصواتهم إلى جانب المعارضة بهدف إلحاق الهزيمة بمقترحات لجنة الانتقاء. واستخدم طوني بلير تكتيكه في التعامل مع المناقشات ليحصل على أكبر فائدة ممكنة لصالح العمال.

تبع هذه القصة انشقاق إيما نيكولسون Emma Nicholson النائب المحافظ عن دائرة ديڤون ويست وتوريدج Devon West and Torridge وانضمامها إلى حزب الديموقراطيين الأحرار، والسبب الظاهري لعملها هذا هو السلوك اللاأخلاقي المشين داخل حزب المحافظين، والواقع أن إيما كانت تريد منصباً وزارياً، واتصلت بحاملي السوط وأعربت عن رغبتها هذه. ذكر لي حاملو السوط أنها لا تليق بالمنصب وأنها غير محبوبة على نطاق واسع، فأسقطت اسمها عندما أعدت تشكيل الوزارة في المرة السابقة، لكن تعيين اثنتين من النواب المحافظين، هما أنجيلا براوننغ Angela Browning وأنجيلا نايت Angela Knight وكلتاهما أقل منها قدماً قد ساعد في تكوين قناعة لديها بأن فرصتها ضئيلة. أعلنت عن انشقاقها عن الحزب في نشرة الأخبار المسائية يوم عيد الميلاد، وعقب إذاعة هذا النبأ من محطة BBC تلقيت منها فاكساً تبرر فيه تصرفها هذا. لم تكن في السابق قد حدثتني عن رغبتها ونواياها. وقد رشحها حزب الديموقراطيين الأحرار عضواً مدى الحياة في مجلس اللوردات.

سوف ننسى أمر إيما. لكننا لن ننسى تقرير نولان ـ وهو برأيي لفائدة الديموقراطية في بلدنا. ومع أن حزبي فضل الأسلوب الذي اقترحته لجنة الانتقاء بخصوص التصاريح، إلاّ أن مجلس العموم تبنى تقرير نولان القابل للتطبيق والمتمتع بكل فرص النجاح. بعد الإعلان عن نتيجة التصويت بدأنا على الفور العمل لتطبيقه وتطبيق توصياته. عيّن السير غوردون داوني Sir Gordon Downey في أوائل سنة 1996 أول مفوض برلماني للمواصفات القياسية

Parliamentary Commissioner for Standards ونشرت نتائج التحقيقات التي أجراها مع الكثير من النواب الذين وجه إليهم النقد خلال الاستجواب في قضية «أموال مقابل الأسئلة» بعد انتهاء الانتخابات العامة في السنة التالية. وقد بُرئت ساحة معظمهم، ولم يكن نيل هاملتون من بينهم، بالرغم من أنه واصل تأكيداته حول براءته.

لقد سبب لي تقرير نولان حزناً شخصياً، ناهيك عن الصعوبات الكثيرة التي وضعها في وجه الحكومة، إلاّ أنني مع ذلك فخور بأنني أثبت بهذه اللجنة إلى حيز الوجود فقدمت مقترحاتها وتوصياتها. ولا يسعني أن أقبل بديلاً عنها. ولكن لو كنت من يقدم المشورة لرئيس وزراء يهتم بفوائد قصيرة المدى لاقترحت عليه أن يسلك طريقاً مختلفة. فأنا بطبعي أنزع إلى عدم التسرع في توجيه الاتهام لأحد وإن سمعت اتهاماً لأحد فإني لا أعده حقيقة ثابتة، بل أحزم أمري للبحث وتقصي المشاكل الكامنة وراء مثل هذه التهم، أستسفر وأسأل، وإذا لزم الأمر أحاول الإصلاح ـ ولو كان التغيير محرجاً لجانبي. لذلك أدانني خصومي لإعطائي الفرصة لزملائي المتهمين للرد على الاتهامات الموجهة إليهم وفي غضون ذلك، وأثناء تقديم ردودهم كنت أعطيهم فائدة الشك [عدم ثبوت التهمة لعدم كفاية الأدلة]. وأدانني زملائي أيضاً للمخاطر السياسية المتلازمة مع التحقيقات التي تحرق ببطء والتي كانت إحداها تشير بإصبع الاتهام إلى مصالحهم الخاصة.

رُبَّ ناصح ينصح رؤساء الوزارات الأقل دقة بتبني فلسفة مغايرة لهذه، فيقول لهم مثلاً: «عش مع الأخبار وإدارتها، ولا تعش مع العقل». حاول أن «تكسب» المعركة الصباحية لعناوين الصحف من خلال الإسراع بالانضمام لصفوف من يدينون الشخص الذي يلاحقه الغوغاء، ويحكمون عليه دون محاكمة، ولكن احرص على أن يكون لديك لجان تحقيق داخلية فقط وتجنب

المراجعة الأكثر جدية والتي قد تثير في وقت لاحق أسئلة مزعجة لا يمكن التنبؤ بها. لا تحاول البتة الإقلال من شأن مصالح القبيلة التي تنتمي إليها.

لكنني أصر على اتباع النهج الأول. فالأشياء المتضمنة في مثل ذلك النهج نوع من اللامبالاة فيما لو أعطي المرء فضلاً في ذلك. لكن المهم حقاً هو ما إذا كان البرلمان، بأجمعه، الأفضل لنولان، أم لم يكن، وقد كان الأفضل.

obeikandl.com

الفصل الرابع والعشرون

# أوروبا في خط الصدع

في شهر آب / أغسطس من سنة 1993 ذهبت ونورما لقضاء إجازة في البرتغال حيث مكثنا في منزل أصدقائنا أيان وسينثيا سيمنغتون Ian and Cynthia Symington الكائن في وادي دورو Douro Valley. كان الطقس جميلاً والطبيعة خلابة، ومنظر وادي دورو ينبسط رحباً بامتداد بعيد أمام ناظرينا. جلست في حديقة المنزل أمتع نفسي بدفء شمس تلك البلاد، بينما تسرح أفكاري نحو المعضلة الأوروبية.

مضى على عضوية بريطانيا في المجموعة الأوروبية زهاء عشرين سنة. وما يقرب من نصف حجم تجارتنا الخارجية مرتبط مع جيراننا الأقربين، ومع أن النصف الباقي موزع بين مختلف دول العالم، إلاّ أن مصالحنا الاقتصادية الذاتية مشدودة إلى القارة برباط لا سبيل إلى فصمه. فنحن لم نعد تلك القوة الإمبراطورية التي كانت، بل نحن بلد متوسط الحجم ونستطيع «أن نضرب بقوة تفوق ثقلنا»، وذلك بفضل إرثنا التاريخي ومهارة دبلوماسيتنا وبأس قواتنا المسلحة.

ونحن همزة الوصل بين الولايات المتحدة وأوروبا. وأكبر مستثمر داخل الولايات المتحدة وأكبر وعاء لاستثماراتها. ونحن أقرب حلفائها إليها ضمن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO). نتكلم لغة واحدة. مشاعرنا

وأحاسيسنا ونظرتنا إلى الأمور أكثر تناغماً مع أمريكا الشمالية منها مع أوروبا الغربية. فلا عجب أن نجد الكثيرين من المحافظين يشدهم توق قوي لتحالف أنغلوسكسوني عبر المحيط الأطلسي بدلاً من تحالف مع القارة عبر القنال. ومع ذلك قد لا يجدي مثل هذا التحالف. والولايات المتحدة لا تريد أن تضيف ولاية جديدة إلى ولاياتها الخمسين. وكما أوضح لنا السفراء الأمريكيون المتعاقبون فالولايات المتحدة تريد أن تكون بريطانيا صوتها الداوي في أوروبا، حيث الموقع الجغرافي والأوضاع الاقتصادية والقيم المشتركة تشير إلى ما يجب أن نكون.

كسبنا الكثير من المناظرات الجدلية مع شركائنا الأوروبيين. فنمو التجارة الحرة ضمن السوق الواحدة هو نجاح حققته بريطانيا بقيادة مارغريت تاتشر، وتحرير انتقال رؤوس الأموال مبادرة جاءت من نايغل لوسون. أما مساهمتي في هذا الإطار فكانت الترتيبات المستقبلية للتمويل التي تم الاتفاق عليها في قمة أدنبره سنة 1992، وهذا يعني أن أوروبا أخيراً باتت تعيش ضمن وسائلها الخاصة. وهذا كله تحرك في الاتجاه الذي رسمته بريطانيا. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتخفيض الكبير في أعقاب معاهدة ماسترخت من التوجيهات الخاصة بمساعدات الدعم الحكومي للسلع. ففي سنة 1993 وحدها تبنى المجلس الوزاري خمسة وستين توجيهاً في حين انخفض هذا الرقم سنة 1994 إلى سبعة عشر على أثر معاهدة ماسترخت.

ومع ذلك كانت معاهدة ماسترخت نقطة افتراق على الطريق. كان شركاؤنا يريدون عملة واحدة ونحن لا نريدها. يريدون تضمين المعاهدة فصلاً خاصاً بالشأن الاجتماعي ونحن لا نريده. يريدون تنسيقاً وتناغماً أكبر في السياسات ونحن لا نريد ذلك. يريدون سيطرة أكبر للمجموعة الأوروبية على شؤون الدفاع ونحن لا نريد. وأخذوا يتحدثون سراً وبصورة متزايدة عن اتحاد فدرالي في نهاية المطاف رغم أنهم يؤكدون علانية رغبتهم بأن تظل أوروبا متعددة الدول.

بعدما أمضيت قرابة ثلاث سنوات أجلس إلى تلك الطاولة العليا اكتسبت فيها خبرة جيدة، تطورت لدي أفكاري الخاصة، وعندما غدوت رئيساً للوزراء وجدت علاقاتنا مع شركائنا في وضع غير جيد. لم أشعر بأي عداء نحو المجموعة الأوروبية، وفي الوقت نفسه لم أكن مؤيداً لها بتفاؤل وحماس الساذجين. كنت كمن لا يدرك الأشياء إلاّ بظواهرها رغم قربي منها. ربما تمنيت لو أن القضية الأوروبية غير موجودة، لكنها أمامنا ولا يمكن تجنبها.

حينئذ بدأت اعرف زملائي رؤساء الحكومات الأوروبيين عن كثب. كان هيلموت كول العماد الضخم للاتحاد الأوروبي، حجماً وأهمية، تاركاً وراء ظهره بدايته المتعثرة كمستشار لألمانيا. قاد حملة إعادة توحيد ألمانيا حتى أنجزها، بما في ذلك قراره المثير للجدل بخصوص تحويل المارك الشرقي إلى المارك الغربي بسعر متساوٍ. كان سياسياً وجسدياً يقف شامخاً، يعلو فوق كل الشخصيات السياسية الأخرى في بلاده، يظهر في دورة انتخابية وراء أخرى مقدرة متميزة على استيعاب الناخبين وإرشادهم واستغلال عواطفهم. وكان وزراؤه يكنّون له عظيم الاحترام أثناء وجوده، وبدون استثناء إلى حدٍ ما كان رؤساء حكومات دول الاتحاد الأوروبي الآخرون يرهبونه فيفعلون ما يريد. ودونما اعتبار لآرائهم الخاصة كان هؤلاء الرؤساء ينظرون إليه ليقول لهم من أين تهب الريح: فالأمر أكثر من مجرد اتكال اقتصاديات بلدانهم على السخاء الألماني عبر ميزانية المجموعة الأوروبية وما تجود به عليهم، بل أكثر مما يجدر بها أن تقف في وجه تلك الريح. وفي كل القضايا الدولية الكبرى، كانت السياسة الألمانية تُصنع داخل المستشارية الاتحادية، وبصورة عامة دونما اعتبار لآراء وزارة الخارجية.

كان هيلموت كول رِجلاً يعلق أهمية كبرى على العلاقات الشخصية والصداقات. قد يكون قاسياً عديم الرحمة إذا غضب، ولا يتورع عن التهديد والوعيد لينفذ ما يريد، لكنه في الوقت نفسه رجل له دفء المشاعر، عاطفي،

يحبه من يعرفه، ويتمتع بروح الفكاهة. وبالنسبة لنا، نحن الاثنين، يوجد هدف سياسي للصداقة التي نشأت بيننا. والجدير بالذكر أن العلاقات غير الحسنة ما بين سلفي في رئاسة الوزارة وبين كول لم تكن عوناً للمصالح البريطانية في أوروبا. وفيما عدا تلك الكيمياء الشخصية التي طبعت علاقاتهما ـ والتي تشبه إلى حد كبير إسقاط بعض حبيبات المغنيسيوم بالماء ـ فقد شعر كول بإساءة بالغة لما رآه من معارضة مارغريت تاتشر لإعادة توحيد ألمانيا. وبينما هو لم يخف شيئاً من برود علاقته مع مارغريت، فإنه لم يتخذ موقفاً معادياً لبريطانيا على الإطلاق. بل كان في معظم الأحيان في حيرة من أمره إزاءنا. وتألم من الهجوم المتسم بعقدة الخوف من الأجانب في بعض صحافتنا. بل كان يبدي اهتماماً كبيراً ببريطانيا وبالسياسة البريطانية. وزوجته هانيلور Hannelore تتحدث الإنكليزية بطلاقة تامة (وحسب علمي لا يعرف كول لغة أجنبية). وابنه بيتر Peter عمل في أحد المصارف في الوسط التجاري لمدينة لندن. لكن الأهم من ذلك كله أن كول يدرك أهمية بريطانيا لأوروبا ـ بصفتها واحدة من أكبر أربعة اقتصاديات في العالم، ودولة ذات المصالح، وبالتالي النفوذ، الأوسع في العالم، وبوصفها صاحبة القوة العسكرية الأكبر في أوروبا الغربية لفترة ما بعد الحرب. وبالطبع كان يتوق لأن يرانا «أوروبيين» في نظرتنا ومظهرنا. وأمّا استبعاد بريطانيا عن أوروبا فهذا ما لم يكن هدفه على الإطلاق. وهو مستعد دوماً لدور المتصالح.

بيد أنه توجد رابطة استثنائية غير عادية تجمع بين هيلموت كول والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. وكما يحدث في بعض الأحيان، فهي رابطة تشد الضدين لبعضهما بعضاً. ينتمي كول للحزب الديموقراطي المسيحي Christian Democrat المحافظ، يحب الحياة البسيطة المتواضعة، بينما كان ميتران اشتراكياً، بالاسم على الأقل، يهوى الاستمتاع بزخرف الحياة الإمبراطورية للرئاسة الفرنسية. وبينما كان كول رجلاً من عامة الشعب يحب المرح

والضحيج، كان ميتران رجل فكر يحب العزلة. كان كول شرهاً محباً للطعام يجد المتعة بتناول نقانق الكبد مع البيرة، ويقال عنه إنه يلتهم في المرة الواحدة عشاء يكفي لشخصين، في حين كان ميتران الذواقة الخبير في أصناف الطعام والشراب، عرف عنه أنه في أيامه الأخيرة قبل وفاته تناول وجبة مترفة من لحم بلبل غرّيد محرّم في عشائه الأخير مع بعض أصدقائه المقربين.

كنت أجد ميتران ثابتاً على دمائته وحسن معشره ومتوافقاً مع الأعراف والتقاليد، يحب الرسميات ويهوى الثنائي يقف عند هيبة وجلال منصبه الرئاسي. ويستحيل أن أتبادل معه مزاحاً كالذي كان يتخلل أحاديثي مع كول. وفي السنوات الأخيرة من عمره وبينما كانت صحته في تدهور على مرأى من الجميع، وقد أجبرته ظروف اندحار حزبه في الانتخابات على التعايش مع رئيس وزراء وحكومة جاءت من المعارضة، ظهر وكأنه بعيد عن الأعمال اليومية للحكومة. وهو بالتأكيد ليس رجلاً للمهام الخاصة. وعلى سبيل المثال، كانت مباحثاتنا معه حول الصراع في البوسنة تتحول إلى ندوة يتحدث فيها ـ عن النفوذ العثماني في جنوب شرق أوروبا منذ أواخر العصور الوسطى ـ نوع من استعراض للمعلومات يدعو للإعجاب إنما لا علاقة له من قريب أو بعيد بالقرارات التي علينا اتخاذها. والواضح أنه لا يحب الاقتصاد ولا يفقه فيه شيئاً، فكانت أسئلتي حول النتائج الاقتصادية للعملة الأوروبية الواحدة تمر أمامه مرور الكرام لا تحرك عنده ساكناً.

تمحورت سياستي داخل أوروبا حول السعي للاستفادة من المزايا التي تمنحنا إياها عضويتنا في هذه المجموعة. وهذا يعني بالنسبة لي ميزة الإجماع، أجل؛ السيادة المشتركة حيث المنطق يملي ذلك، أجل. وكنت أنادي عن قناعة بتوسيع الاتحاد الأوروبي، وهذا ما كنت أعده التزاماً تاريخياً نحو الدول والشعوب التي تركناها على الجانب الخطأ من الستار الحديدي. إلاّ أنني لم أقبل بأية تغييرات من شأنها أن تقلّص الامتيازات الخاصة بالبرلمان البريطاني.

وكنت أدرك في قرارة نفسي أن مثل هذه التغييرات سوف تحدث يوماً ما، وأن علينا أن نبتلع كبرياءنا لكنني كنت دوماً أبحث عن مزايا معارضة. فأنا رجل براغماتي، أنزع نحو الشيء العملي، ولا أصبو للأمور المثالية، لكنني براغماتي حذر أيضاً. فالاتحاد الأوروبي بالنسبة لي شيء أكبر من مجرد علاقة تجارية، ومع ذلك لا أريد له أن يتحول إلى دولة اتحادية فدرالية. وباعتقادي هكذا هي وجهة النظر البريطانية العامة، هكذا كانت، ولا تزال.

منذ بدايات عهدي كرئيس للوزراء حاولت دوماً تعظيم المزايا التي تجنيها بريطانيا من عضويتها في الاتحاد، والإقلال ما أمكن من التنازلات التي علينا أن نقدمها. وعرضت وجهات نظرنا بنبرة أرق وألطف من تلك التي استخدمتها رئيسة الوزراء التي سبقتني ـ ودون أدنى تغيير في السياسة ـ وسعيت لإقامة علاقات تسودها الألفة والمحبة الشخصية مع رؤساء الحكومات الآخرين، وخرجت عن سبيلي المعروف لكي أعمل من داخل تلك الدائرة الساحرة لإيصال وجهة نظرنا بدلاً من الوقوف على الشرفة بعيداً والصراخ بصوت عال.

وإلى حد ما نجحت واندملت آثار الجراح القديمة. ووجدت القضية البريطانية من يستمع إليها. وفي المفاوضات الخاصة بمعاهدة ماسترخت قدمت لي التنازلات والتعاون، وهذا ما لم يكن متاحاً من قبل. ولم أكن واهماً في ماسترخت، إنما درجة معينة من المصالح الذاتية داخل هذا الاتحاد قبل وبعد يوم الأربعاء الأسود قد بدأت تزيل غشاوة الوهم عني. فأخذت مشاعري تزداد صلابة إزاء ما رأيته من نفاق وغطرسة من رئيس المفوضية الأوروبية جاك ديلور، وإزاء تصرفات فرانسوا ميتران عندما تأخرنا في التصديق على المعاهدة. فأثار ديلور المتشككين وغيرهم بتدخلاته التي أساء تقديرها، ولم يتفهم ميتران مدى الضرر الذي سببه الاستفتاء الفرنسي للمصادقة على معاهدة ماسترخت في أسواق صرف العملات الأجنبية.

لم تشهد حكومة واحدة من حكومات الاتحاد الأوروبي ما شهدته بريطانيا

من مصاعب في سبيل الحصول على موافقة البرلمان للتصديق على معاهدة ماسترخت. ومع ذلك وفيت بوعدي، رغم أن الحكومة كادت تسقط وهي تسعى لذلك. عندما تسلمت مقاليد رئاسة المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من سنة 1992 وضعت صيغة الإجماع الذي جعل الدانمرك قادرة على تصديق معاهدة ماسترخت، وبذلك أنقذت هذه المعاهدة. وقد ساءتني كثيراً تلك الانتقادات التي لا مسوغ لها، والموجهة إليّ من أولئك الذين لا يملكون الإجماع في مجالسهم التشريعية، والذين تفتقر برلماناتهم إلى قوة التاريخ.

لقد رأيت الآن كيف يعمل الاتحاد الأوروبي من الداخل. وهي تجربة لا تبعث على التفاؤل. يلتقي رؤساء الحكومات الأوروبيون عدة مرات في السنة من خلال اجتماعات المجلس الأوروبي. ودوماً توجد تراتبية مميزة في تلك المناقشات، فالأهمية الأولى يجب أن تكون لديلور وكول وميتران، وبأسلوب يبعث على الغثيان يشار إلى إسهاماتهم في البلدان الأخرى. وتغدو عبارة.. «أوافق على ما قاله هيلموت...» اللازمة المتكررة المهيمنة في جميع المناقشات الدائرة حول الطاولة المستديرة. كان جوليو أندريوتي Giulio Andreotti رئيس وزراء إيطاليا عضو الشرف الإضافي في تلك الدائرة المصغرة بسبب أقدميته، وكان دوماً يتحدث عما أسميته في قرارة نفسي «الإجماع العائد للرجل العجوز». وفي السنوات التالية كانت علاقتي جيدة مع رؤساء الحكومات الإيطالية المتعاقبة. جوليانو أماتو Giuliano Amato كان ضيفي في مبنى Chequers سنة 1993، وكارلو تشامبي Carlo Ciampi الذي عرفته سابقاً عندما كان رئيساً للمصرف المركزي، وسيلفيو بيرلسكوني Silvio Berlusconi رجل الأعمال المنطلق بحرية الذي استضاف قمة مجموعة السبعة G7 في نابولي سنة 1994 وأدارها برشاقة وتميز حاز الإعجاب، ولامبرتو ديني Lamberto Dini الذي أعده زميلاً لي في نادي وزراء المالية السابقين، والذي نظم مؤتمر قمة لا

ينسى بين المملكة المتحدة وإيطاليا في قصور فلورنسا (كان يفتقر إلى التدفئة في يوم شديد البرودة). لكن مشكلتي مع هؤلاء هي أنني حالما أوطد علاقتي الشخصية مع أحدهم أجده وقد أزيح عن منصبه، فأضطر للعود على البدء من جديد.

وفي مكان آخر من هذا «النادي المتوسطي» يوجد فيليب غونزاليز Felipe Gonzalez رئيس وزراء إسبانيا الذي يحظى بإعجاب كبير من اليساريين، ولهذا السبب ليس مرشحاً لأن يكون صديقاً حميماً لبريطانيا من حزب المحافظين. كان فيليب شاباً يحبذ الإجماع، ومع ذلك كان يقف بقوة في وجه هذا الإجماع إذا رأى فيه ما يهدد مصالح إسبانيا. وفي هذا يكون المدافع القوي عن مصالح بلاده لا يتزحزح عن موقفه حتى تفوز وجهة نظره أو يثير غضب زملائه فينتحي به كول جانباً ويطلب إليه أن يقبل بحل وسط. وفي اليونان يوجد رئيس حكومة اشتراكي آخر، إنما شهد أياماً أفضل من نظيره ذاك، وهو أندرياس باباندريو Andreas Papandreou البالغ من العمر ستاً وسبعين سنة. كان يقوم بعمله بقوة ونشاط رغم أن جسده آخذ بالضعف. إلاَّ أنه كان يجد السند في مؤتمرات القمة الأوروبية من زوجته الشابة الثانية، لكنه لم يقو على متابعة جلسات الاجتماعات المطولة.

وإلى الشمال من تلك البلاد كان رود لوبرز Ruud Lubbers رئيس وزراء هولندا من أقرب أصدقاء بريطانيا إليها. كان مهيئاً لينفش ريشه، وقد فعل ذلك. يميل إلى الابتعاد عن الشعارات، والتمسك بمنطق الأشياء وحصافة الرأي. كنت أجده حليفاً لي في كثير من الأحيان، وكذلك كان أنيبال كاڤاكو سيلڤا Anibal Cavaco Silva رئيس وزراء البرتغال الذي أكن له عظيم الاحترام.

كانت مناقشات المجلس الأوروبي تسير في نمط يبعث على الملل. كل من يجلس حول طاولة الاجتماعات يطرح وجهة نظره في خطاب معد مسبقاً يقصد به الاستهلاك المحلي أكثر من أن يكون له أثر في القرارات التي سوف

تتخذ. وغالباً ما يكون السبب في ذلك أن القرار قد أعد مسبقاً في السر ولا تكون المناقشات إلاّ لتأكيده. وقبل انعقاد مؤتمرات القمة، يلتقي زعماء الديموقراطيين المسيحيين في مؤتمرهم الحزبي ويتوصل الألمان والفرنسيون لموقف يتفقون عليه إذا كان ذلك ممكناً. وتكون المفوضية الأوروبية على اتصال بكلتا الجماعتين.

كانت المفوضية الأوروبية هي التي تقترح معظم القرارات وذلك بعد مفاوضات مع فرنسا وألمانيا والدولة التي تترأس الاتحاد لتلك الدورة. أما الدول الصغرى التي كانت جميعاً المستفيدة من ميزانية المجموعة الأوروبية فكانت تشتكي سراً من هذا الوضع إلاّ أنها علانية كانت تتصرف مثل رجل عاقل بالغ يعطي موافقته عن اقتناع. وكلما شاهدت هذه الظاهرة تخطر في بالي طريقة أنورين بيڤان Aneurin Bevan الشهيرة في إقناع الأطباء غير الراغبين بالانضمام إلى نظام الصحة الوطني، حيث قال: «كنت أحشو أفواههم بالذهب». وهكذا كان بريق ذلك المعدن الثمين يلمع من خلال صمت الكثير من رؤساء الحكومات. ومن هنا لم يكن أي منهم على استعداد لمعارضة التوافق الفرنسي الألماني، وهذا ما يثير الدهشة، وفي الوقت نفسه الإزعاج لبريطانيا.

قلما تجد المفوضية الأوروبية من يعترض على قراراتها. وإن وُجد مثل هذا الاعتراض، فيتم التعبير عنه بجبن وخوف. وأي اقتراح مضاد ينبغي أن يكون مصحوباً بأنشودة تسبّح بأمجاد تلك المفوضية، مع إشارة خجولة جداً بأنه من الممكن، ودون شك لأسباب معقولة جداً، كان اقتراح المفوضية خطأ. أمّا جاك ديلور، الواثق جداً من موقفه، فلا يكترث لتلك الشكاوي الخالية من أي حماس، وفي أغلب الأحيان بدعم ألماني، وربما يضاف إليه دعم فرنسي. وهنا ينضم الآخرون للإجماع يغمرهم اعتداد بالنفس. أمّا من وجه النقد، فيجد نفسه معزولاً، ومجبراً على الاعتراف بأنه تصرف تصرفاً غير لائق، فيتنازل عن نقده. إنها طريقة سخيفة، عبثية شديدة القسوة في عمل المفوضية.

وحدها بريطانيا كانت الشوكة في الحلق. لقد رأيت بأم عيني كيف ولماذا باتت مارغريت تاتشر غير محبوبة من زملائها رؤساء الحكومات الأوروبية. فهي معتادة على نظام ديموقراطي يكون فيه النقد أحياناً قاسياً وفي معظمه غير عادل، فيه يتحدث الناس عن كل ما يدور بخلدهم. لذلك لم يكن هذا المناخ المفعم بالخوف من التعبير عن الرأي في المجلس الأوروبي متوافقاً مع مزاجها، مثلما لم يكن متوافقاً مع مزاجي. وإذا تحدث الوزراء البريطانيون في بروكسل بالطريقة التي يستخدمونها عندما يتكلمون في ويستمنستر ينظرون إليهم وكأنهم انتهكوا المقدسات، أو كأن أحداً منهم قد بصق في الكنيسة فينأى الآخرون بأنفسهم عنا ويقولون إننا «خارجون عن الاجماع»، وتتراص الصفوف ضدنا في هذا النادي. ومرة أخرى تجد بريطانيا نفسها معزولة. إنه وضع شديد الإحباط.

منذ اللحظة الأولى التي تخطيت فيها عتبة المبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت كرئيس لمجلس الوزراء شعرت بخوف على حزب المحافظين من ذلك الأثر المحتمل لأوروبا. وفي سنة 1990 أدركت عمق المشاعر إزاء هذا الموضوع. ومع حلول سنة 1993 صارت تلك المشاعر في علم اليقين عندي. وعندما تم التصديق على معاهدة ماسترخت (انظر الفصل 12) أخذت الآمال تحدوني بأن ذلك العذاب وتلك الآلام ستنتهي. لكنها لم تنته. ففي المجلس كان ثمة إرث لا يزال قائماً، يشتعل بين آونة وأخرى، ليلقي بظلاله على كل شيء تقريباً كانت الحكومة تحاول أن تفعله. وبدأت أظن أن فئة قليلة من الناس تريد لذلك الحنق والاستياء أن يزداد اشتعالاً. وأخذت أساءل نفسي هل يبغون من وراء ذلك أن يفرضوا علينا موقفاً أكثر تشككاً بحيث يكون هدفهم النهائي، غير المعلن، الانفصال الرسمي عن شركائنا، ومبارحة الاتحاد الأوروبي؟ فالموضوع الأوروبي يحمل إمكانية إحداث شرخ ـ في حزب المحافظين ومن ثم إلقائه في البراري ـ حتى أني خشيت أن يكون سبباً في تدميره نهائياً بحيث لا

تقوم له بعد ذلك قائمة. ولم تبرح مخيلتي صورة السير روبرت بيل Sir Robert Peel(*).

فالموضوع الذي يهددنا يمس صميم وجوهر حزب المحافظين. وحزبنا، مثله مثل أي حزب سياسي آخر، يتكون من ائتلاف من عدة فئات. وتمثل أمامنا قضية متوضعة في خط الصدع. يرى أحد المسارات في الحزب أنه لا مفر من اتخاذ خطوات أكثر نحو التكامل مع أوروبا، لذلك يتعين علينا أن نحتضن هذا التوجه ونقوده، وحجتهم في ذلك أن بريطانيا لا تستطيع إذا كانت معزولة أن يكون لها هذا النفوذ والتأثير. أما إن كانت جزءاً من أوروبا فإنها ستفعل ذلك دون أي تقصير، أما القوميون أصحاب الأفق الضيق والرؤية المحدودة فيجب على حزب المحافظين أن ينبذهم، فالحزب هو حزب إلى جانب أوروبا وعليه أن يظل كذلك. وهذا هو الاعتقاد الراسخ لدى المؤمنين بأوروبا في الحزب.

وثمة فئة داخل حزب المحافظين كانت تحس بأثر التاريخ وأثر المشاعر الدفينة، وحجة هؤلاء أن بريطانيا كانت على الدوام أمة تعتز بذاتها وبحكمها الذاتي وبرلمانها القوي، وتاريخنا في القرن العشرين كان القطب المضاد لتاريخ جيراننا الأوروبيين. فنحن دولة لم تتعرض للغزو الخارجي، ولم نمارس سياسة الإجماع وتجارتنا تصل إلى كل بقعة في العالم. ويجب علينا ألاَّ ننتقص شيئاً من قوة البرلمان البريطاني، فهذا شيء يتعارض مع مصالحنا القومية. وهذا هو الاعتقاد الراسخ لدى المتشككين في أوروبا.

إلاَّ أن الخطر الذي يتهدد حزب المحافظين يكمن في تلك الحماسة لدى كل من هاتين الطائفتين، وكل واحدة منهما تعتقد أنها منسجمة مع تاريخ الحزب ومشاعره. وكل واحدة منهما تعتقد أن المصالح القومية إلى جانبها،

(*) السير روبرت بيل (1788 ـ 1850) سياسي بريطاني، تسلم مقاليد رئاسة الوزارة سنة 1834 ـ 1835 ثم للفترة 1841 ـ 1846. (المعرّب).

وكل واحدة منهما تعتقد أن الحلول الوسط خيانة. والأهم من ذلك كله أن لكلا الطائفتين قادة قديرين يقنعون أتباعهم بأن ما يؤمنون به هو الصواب بعينه. كان إدوارد هيث أوروبي التوجه، ولم تكن مارغريت تاتشر كذلك. وكان جيفري هاو من أنصار المغامرة الأوروبية، ولم يكن نورمان تيبت ذلك المغامر.

وتضمنت حكومتي كل ألوان هاتين الطائفتين. كان مايكل هيزلتاين ودوغلاس هيرد وكين كلارك وجون غومر وداڤيد هانت من أنصار المضي قدماً. أما مايكل هيوارد وجون ردوود ومايكل بورتللو وبيتر ليللي فكانوا من أنصار التراجع. وأما الغالبية العظمى في المجلس ـ من أمثال الزملاء أيان لانغ وجيليان شبرد وطوني نيوتن ووليليام والدغريف ـ فكانوا عموماً من الرأي القائل: «إلى هنا وكفى». وبمثل هذه السياسة وحدها كنا نحصل على الأغلبية داخل مجلس الوزراء. وحتى في داخل هذه المجموعة الوسط وجدت ألواناً كثيرة من الآراء. بعضهم من أمثال مالكولم ريفكند وڤرجينيا بوتوملي يفضلون «عدم التوغل أكثر» في الوقت الحاضر، أمّا مستقبلاً فربما. وآخرون قبلوا بفكرة المضي قدماً بخطوات أكثر لكنهم كانوا يعتقدون أن ذلك مستحيل سياسياً في بريطانيا، وثمة فئة ثالثة كانت تعتقد أننا انجرفنا أكثر مما ينبغي ولم يعد باستطاعتنا المقاومة، وأن الانعزالية البريطانية عن التقدم الأوروبي غدا شيئاً يتعذر الدفاع عنه.

ووسط هذه القناعات الكثيرة حافظت على موقفي البراغماتي. لم يرقْ لي ذلك الانجراف نحو اتحاد أوروبي فدرالي، ولم أعتقد أنه يتعين علينا الانضمام إليه، ولم أعتقد أن البلاد قد تكون مستعدة لذلك. وفي الوقت نفسه لم تعجبني الصرخة الحادة في قضية المتشككين التي كانت القناعات الوطنية الحقيقية لدى بعضهم تلبس لباس الارتياب في الآخرين والخوف من كل ما هو أجنبي. وبدأ التعبير عن مخاوف مبالغ فيها يكسب الحجة عند الجماهير يؤيدها في ذلك مع الأسف مغالطات في نقل أخبار القضايا الأوروبية في صحافة ممالئة للمتشككين

في أوروبا. وكان المناخ يتفاعل ليفرز قريباً حزب الاستفتاء المناهض لأوروبا بزعامة السير جيمس غولد سميث Sir James Goldsmith.

بيد أنّ قلقي كان نحو شيئين. أولهما يتمثل بالسؤال ما هي السياسة الصائبة لبريطانيا؟ وهنا اعتقدت أن السياسة الصحيحة هي سياستي التي رأيت فيها ولوجاً حذراً في أوروبا مع معارضة شديدة للفدرالية. أما الهمُّ الثاني فيتركز حول ما إذا كانت هذه السياسة سوف تفضي إلى إعادة توحيد حزب المحافظين، أو على الأقل تضع حداً للتشرذم في داخله.

كان يهمني كثيراً أن أرى حزب المحافظين في معافاة تامة طويلة المدى. فأنا أنتمي لهذا الحزب بكل ما لدي من قناعات ومشاعر، وأحمل محبة دائمة لأسلوب الحياة التي يمثلها، وفي رأيي أن بلادنا قد تكون في حال يرثى لها لو لم يوجد فيها حزب للمحافظين يتمتع بالمصداقية سواء في الحكم أو في المعارضة. وكنت أدرك جيداً أنه إن لم تتم تهدئة هذه الفئات المتناحرة داخل الحزب فلن أستطيع أن أحميه من هزات قصيرة، وربما من هزيمة سياسية. لكنني وأنا أحمل في ذهني تلك المعاناة طويلة الأمد لهذا الحزب أستطيع، وبكل عزم أكيد، أن أحميه قدر إمكانياتي من انفجار تلك القنبلة التي يحملها بيديه وتطلق دخانها. لا أريد لهذا الحزب أن ينقسم على نفسه، رغم أنني أخشى حصول ذلك.

السياسة متقلبة، وليس ثمة شيء أكيد ثابت فيها. كانت هذه الحقيقة في ذهني عندما تركت الخيارات مفتوحة بخصوص العملة الأوروبية الواحدة. وكان هذا الموقف باعتقادي هو الموقف الصائب للبلاد والحزب. في سنة 1993، لم يكن مؤكداً أن فكرة العملة الواحدة سوف تمضي قدماً. ولم تكن التداعيات الاقتصادية والسياسية لهذه العملة قد اتضحت بعد. كنت أريد أن يمضي وقت كافٍ لكي تتضح الآراء، وتتضح السبيل أمامنا. والآراء تتبدل. وقد لا تكون سياسة بطولية، إنما البطولة قد يكون من نتائجها تحطيم الحزب، سواء في

انضمامنا إلى هذه العملة أو في معارضتها. غير أن الواقع الاقتصادي في خاتمة المطاف هو الذي يقرر انضمامنا إلى هذه العملة أو عدم انضمامنا. وفي كلتا الحالتين كانت بريطانيا بحاجة لحزب محافظين قوي ينبض بالحيوية والنشاط.

كانت هذه الحسابات الحزبية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لي. لكنها لم تكن همي الأول. صحيح أن الحزب ومصالحه يهمني، إنما كانت مصلحة البلاد تهمني أكثر. ولم أكن على استعداد لأن أضحّي بواحد في سبيل الآخر. والتداعيات التي يتركها قرار مبكر حول العملة الواحدة على الاقتصاد البريطاني قد تكون خطيرة وقاسية. وقد يكون من التهور أن ألزم البلاد بالانضمام إلى هذه العملة على مطية معضلة آلية سعر الصرف ERM. أشياء كثيرة جداً بحاجة لإيضاح. متى ستدخل العملة الواحدة حيز التنفيذ؟ وما هي شروط الانضمام إليها؟ وهل تلاقت حولها الاقتصاديات الأوروبية؟ وهل يكون السعر الموحد للفائدة مناسباً لجميع الدول المنضمة لهذه العملة؟ إلى أين ستفضي؟ ما هي التغييرات السياسية التي ستتبع مثل هذا التغير الاقتصادي؟ وهل سيتم تنسيق سياسات أخرى، مثل الضرائب؟ لا أحد يدري.

والأهم من ذلك كله، وكما كنت أحاول في معظم الأحيان، لم تكن هناك ضرورة لاتخاذ قرار مبكر. في ماسترخت فاوضت على حقنا بالانضمام أو البقاء خارجاً، كما نشاء، عندما يعتمد قرار العملة الواحدة. وكنت عازماً على أن أحسم أمري عندما يتضح لنا أن الانضمام سيكون في مصلحتنا القومية أو ضدها. وفي غضون ذلك، وحيث أن مشاعري كانت ضد هذا المشروع، سوف أسعى جاهداً لتأخيره، وأبيّن مكامن الخطر، وأشجع شركاءنا على التركيز حول توسيع الاتحاد بحيث تنضم إليه دول أخرى قبل الحديث عن خطوات أخرى نحو التكامل.

ثم قادني تفكيري وتأملي حول هذا الموضوع وأنا أقضي إجازة الصيف في وادي دورو Douro Valley سنة 1993 إلى كتابة مقالة نشرت في مجلة

الإيكونوميست The Economist في خريف ذلك العام، ذكرت فيها أن على أوروبا أن توجه أنظارها إلى ما تريده شعوبها، وليس على إصلاح المؤسسات كما يريد قادتها. فالسلام والاستقرار والنمو والازدهار وإيجاد فرص العمل هي التي يجب أن تكون محط اهتمامنا الأول. وعارضت الرأي السائد والقائل بأن علينا المضي قدماً نحو توحد سياسي واقتصادي. لقد وصفت في هذه المقالة وجهة نظري العامة:

«إن الدول هي التي تبني أوروبا، وليس لأوروبا أن تسعى لتحل محل الدول. أريد أن أرى المجموعة الأوروبية وقد أصبحت اتحاداً واسعاً وعريضاً يضم أوروبا ديمقراطية بأسرها في سوق واحدة وضمن ترتيبات أمنية مشتركة ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO). أريد أن أرى أوروبا منافسة وواثقة بقدراتها، تولّد فرص عمل لمواطنيها وتضمن الخيارات أمام المستهلك. أريد أن أرى المجموعة الأوروبية وقد كفت عن قضم الحريات الوطنية، وبذلك تستقطب حماس الدول المنتسبة لعضويتها.

وهكذا مجموعة ستكون اتحاداً أوروبياً أكثر أصالة وديمومة من أي شيء لدينا الآن. يقدم لنا السلام ويوطد الأمن ويوسع التجارة الحرة ويصون، ويعزز الديمقراطيات التي لا تزال في مهدها، ويسير جنباً إلى جنب مع شعوب حرة في دول حرة. إنه طموح للقرن الجديد يعلو ويشمخ فوق أحلام مؤسسي هذه المجموعة. ومعاهدة روما ليست عقيدة دائمة بل هي أداة يجب العزف عليها بما يتوافق مع ألحان العصر».

أثار المقال اهتياجاً، وكان في الوقت نفسه مضيعة للمداد الذي استخدمته في الكتابة. لم يتخلَّ شركاؤنا عن طموحاتهم، وفي داخل حزب المحافظين ضاعف المتشككون من جهودهم. في المؤتمر العام للحزب المنعقد في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1993 كشف نورمان لامونت عن ستره وكان أول

عضو جاد في الحزب يلمّح بالإنسحاب من الاتحاد الأوروبي. أدهشتني سرعة انتقاله إلى معسكر المتشككين لا سيما وأنه طوال السنين التي عمل فيها معي لم يلمّح إطلاقاً لمثل هذا الاقتراح. والآن أجده يتحدث بكل صراحة عن ذلك. بيد أن هذا الانتقال السريع لم يفاجئ الآخرين، وهذا بدوره يشير إلى أن نورمان قد قدَّم لهم آراءه التي حجبها عني. وفي ذلك اليوم عينه أسَّس جيمس غولد سميث «مؤسسته الأوروبية» المناوئة لأوروبا والتي صارت تعرف فيما بعد «بحزب الاستفتاء».

وتسارعت وتيرة التعليقات المناهضة لأوروبا. صحيفتا الغارديان The Guardian والاندبندنت The Independent هما الصحيفتان الوحيدتان اللتان نشرتا تعليقات فيها شيء من التوازن بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها كريستوفر ماير Christopher Meyer الذي قدم من وزارة الخارجية والتحق بوظيفة سكرتيري الصحفي في المبنى رقم 10 خلفاً لـ غوس أودونيل في مطلع سنة 1994، وقد وصفه أحد الكتاب المأجورين في الصحف بقوله: «إنه برنارد إنغهام بشخصه ولكن بأسلوب أنيق في الكلام». لم يكن كريس واهماً إطلاقاً بخصوص ضخامة العمل الذي تصدى له. وقد يقول أحياناً: «يزداد تدفق الأدرينالين في دمي عندما توجد المشاكل». ولا بد أن هذا الأدرينالين ازداد تدفقه مراراً وتكراراً. في شهر شباط / فبراير سنة 1994 تحدث مايكل بورتللو في تعليق غير مكتوب قائلاً إنه خلافاً لما هو سائد في بريطانيا فإن المؤهلات في دول أوروبية أخرى يمكن أن تباع وتشرى وأن العقود والمعادلات يمكن أن يكسبها المرء بالرشوة. لكنه سحب اتهاماته تلك سريعاً مدعياً أنه قالها في «لحظة غضب». لقد كان حقاً تعليقاً يتصف بالطيش والتهور استفز دعوات كثيرة لإقالته من منصبه، وهو وزير قدير ليس من السهل طرده من وظيفته لمجرد هفوة. وقبلت منه سحب هذا التعليق علانية. وهذا ما ترك في نفسي أثراً، فقد أوضح لي أنه بالغ في رد فعله أمام هجوم لا مبرر له على الحكومة تناول اتهامات لها

علاقة بالسلوك اللاأخلاقي. تعاطفت معه لهذا التفسير، ولم أتخذ أي إجراء.

كانت تعليقات مايكل سخيفة، وكان تصرفه حكيماً في إنكارها سريعاً. لكن هذا لم يمنع هيو دايكس Hugh Dykes، النائب المحافظ عن دائرة هارو ايست Harrow East والنصير القوي لأوروبا، من القول إن مايكل «قد كشف عن حقد دفين يكنه للاتحاد الأوروبي زملاء يمينيون متطرفون في الحزب». وهذا أمر لا يساعد في القضية. وعلى هذا النحو أيضاً، ظهر تعليقان آخران يدلان على الطيش وقلة الدراية كان من شأنهما أن زادا في حدة الضرر اللاحق بحزب المحافظين، وفي تعميق الكراهية بين جناحي هذا الحزب. أحداث مثل هذه وقعت كثيراً داخل الحزب جعلتني أقوم بدور رجل المطافئ.

وكانت ثمة مشكلة أكثر سوءاً تتدبر تحت السطح كانت قد أفضت إلى أدنى النقاط في عهدي كرئيس للوزارة. فالكثير من القرارات في الاتحاد الأوروبي تتخذ وفق ما يعرف «بالأغلبية المؤهلة Qualified Majority». لكل دولة عضو في الاتحاد عدد معين من الأصوات مخصص لها. فمثلاً خصص لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا عشرة أصوات، بينما خصص للبرتغال خمسة أصوات، وللدانمرك ثلاثة أصوات. وعندما يجري التصويت على القرارات تحسب هذه الأصوات، ويمكن حجب القرار إذا اعترضت عليه أقلية ذات حجم معقول. وفي مثل هذه الحال يلزم ثلاثة وعشرون صوتاً لحجب القرار.

كان الاتحاد الأوروبي في سنة 1994 على وشك التوسع بعد أن خططنا لانضمام النمسا والسويد وفنلندا والنرويج (رغم أن الشعب في النرويج قرر البقاء خارج الاتحاد حسب نتيجة الاستفتاء الشعبي). فبرز أمامنا السؤال: هل يتوجب رفع عدد الأصوات اللازمة لحجب اتخاذ القرار حيث يؤخذ في الاعتبار عدد الدول الأعضاء الجدد؟ والمنطق يقول: «أجل». إنما المصالح البريطانية الخاصة تقول «لا». كنت أريد أن نحتفظ بصلاحيتنا في حجب السياسات التي لا تروق لنا دون أن نضطر لتجميع ائتلاف واسع من الدول الأعضاء.

ولم أكن وحيداً في موقفي هذا. كان لنا حلفاء أقوياء منذ البداية. فقد عارضت كل من فرنسا وألمانيا وإسبانيا أي تعديل يهدف إلى رفع سقف الأقلية الحاجبة للقرارات. وكان الرأي الذي أشار به عليّ الموظفون المسؤولون أن هذه معركة يمكننا أن نكسبها. وعرضت القضية على مجلس الوزراء. وكانت النتيجة إجماع الرأي والوضوح التام: يجب أن نجادل من أجل الحفاظ على سقف 23 صوتاً للأقلية اللازمة لحجب القرارات. حتى أقوى المؤيدين لأوروبا داخل مجلس الوزراء أعربوا عن دعمهم ومساندتهم لهذه السياسة. الجميع وافقوا ولم يعترض أحد. ولم يصدر عن أي عضو في هذا المجلس تحذيرات عن أخطار قد نصادفها.

أما في مجلس العموم وفي الصحافة، وكالعادة، كان المتشككون يطرحون مطالبهم ويبالغون في أهمية هذه المسألة. أصدر طوني مارلو وبيل كاش تحذيرات شديدة اللهجة بأن التنازلات سوف تؤدي إلى انقسام الحزب، وهذا رمز، بالطبع، إلى أنهما عازمان على القتال وعدم الاهتمام بوحدة الحزب، كما هو شأنهما دوماً.

عندئذ بدأت الأرض تهتز تحت أقدامنا. بعد مداولات سرية فيما بينهما غيرت ألمانيا وفرنسا من موقفهما، وأيدتا رفع سقف الأقلية إلى سبعة وعشرين صوتاً. وبدأت وزارة الخارجية تشعر بالقلق والضيق، ولم تغير موقفها، ولا رأيها حول إمكانية فوزنا. وتبين لنا أن إسبانيا حليف يمكن الاعتماد عليه. وتمسكنا بموقفنا، وازدادت المخاطر أمامنا، فالتراجع عن هذا المبدأ سوف يثير عاصفة داخل مجلس العموم، حيث لن يرى النواب في ذلك خطوة براغماتية تهدف للابتعاد عن قرار غير جدير بجدال كبير، وأنما يرون فيه «تحركاً يدنو بنا نحو الفدرالية» وأنه «خيانة تتصف بالضعف». . وغير ذلك. والتوصل إلى حل وسط في هذا الأمر سوف يسبب كارثة آنذاك داخل حزب المحافظين. وبالرغم من ذلك كله، قد يكون التراجع تصرفاً أكثر حكمة، وربما يكون قرارنا في

مجلس الوزراء بعدم التراجع المذلة والهوان لنا. على أية حال لا تزال أمامنا فرصة حقيقية للفوز إذا وقفت إسبانيا إلى جانبنا، فوجود دولتان تعترضان يمكن أن يجنبنا تغييرات لا تفيدنا.

عندما طرحت هذه المسألة في بروكسل في مطلع شهر آذار / مارس سنة 1994 عرض دوغلاس هيرد قضيتنا وناقشها، ثم أرجئ القرار بهذا الشأن إلى اجتماع أكثر أهمية يعقده وزراء الخارجية في وقت لاحق من الشهر في مدينة أيوانينا Ioannina في اليونان. وفي هذه الأثناء كانت نواقيس الخطر تقرع بصوتٍ عالٍ فالمسألة بدأت تتفاعل وتتزايد في أهميتها داخل الوطن، وشركاؤنا الأوروبيون أخذوا يصلِّبون مواقفهم الداعية للتغيير. أما مجلس الوزراء ومن ضمنه المؤيدون لأوروبا فقد ظل متمسكاً بموقفه الرافض بشدة لأية تنازلات. وفي أيوانينا باليونان وجد دوغلاس هيرد نفسه معزولاً. فقد غيَّرت إسبانيا موقفها على نحو مفاجئ. وبات الخيار أمامنا كئيباً قاسياً: التنازل ومواجهة العاصفة في مجلس العموم؛ أو التمسك بموقفنا والوقوف بوجه انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد، أو السعي للتوصل إلى حل وسط. ولم يجد دوغلاس هيرد أمامه سوى القبول بالخيار الثالث.

تضمنت مقترحات دوغلاس هيرد التي وافق عليها شركاؤنا بامتعاض، القبول بسقف سبعة وعشرين صوتاً باعتباره الأقلية المعتادة لحجب القرار على أن يتضمن بنداً ينص على أن لمعارضي التشريع الجديد الحق في إيقافه لفترة معقولة من الزمن، رغم أنها غير محددة، شرط توافر الثلاثة والعشرين صوتاً معارضاً. هكذا تصنع الحلول الوسط عادة في الاتحاد الأوروبي.

التقيت دوغلاس في رئاسة مجلس الوزراء بالمبنى رقم 10 فور عودته من اليونان. وأبلغني ما عاناه، والمشاكل التي صادفها مع زملائه الأوروبيين. كان مكتئباً على نحو غير معتاد. لقد شاهدنا تبدلاً غير جيد في المواقف. وكلانا يعرف ذلك. ثم انضم إلينا كين كلارك الذي أعرب عن توقعاته بحصول ما لا

تحمد عقباه في مجلس العموم. لكنه كان واثقاً أن تصرف دوغلاس وقبوله الحل الوسط كان أمراً جيداً. وتكوَّن لديّ الانطباع بأن دوغلاس سوف يستقيل من الحكومة إن رفضت الحل الذي قبل به، وتمسكت برأيي بخصوص الأصوات الثلاثة والعشرين سقفاً للأقلية الحاجبة للقرار. وليس من عادة دوغلاس أن يهدِّد بالاستقالة ليفرض قراراً معيناً. لقد استحال الصقور في مجلس الوزراء إلى حمائم. ورأيت فيما رأيت ألمانيا وفرنسا وإسبانيا ووزارة الخارجية والزملاء في مجلس الوزراء يبتعدون عن موقفنا واحداً بعد الآخر. إذن ليس أمامي أي خيار آخر فقبلت هذه الصفقة.

لقد كان تراجعاً فيه كل الذل والهوان، وآلمني كثيراً. ووجدت الإحباط يدخل في أعماقي، لأن من الممكن تفادي هذا التراجع. كان عليّ أن أدرك أين الخطر. توجد ظروف تخفيفية، بالطبع، ولكن لا توجد أعذار حقيقية. وازداد الوضع إيلاماً لي من خلال حديث جرى بيني وبين جون سميث في مجلس العموم قبيل انعقاد مؤتمر أيوانينا وذلك عندما وصفته أثناء جلسة «الأسئلة الموجهة لرئيس الوزراء» بأنه «السيد نعم ـ الكلب المدلَّل podle لبروكسل». كان اتهاماً لا مسوغ له ويفتقر إلى الكياسة واللباقة. وأدركت خطأي منذ اللحظة التي خرجت فيها الكلمات من فمي أثناء احتدام المناقشة. وعندما هزمت بعد أيام قليلة أخذت هذه الملاحظة تعود إلى ذهني وتقض مضجعي. آنذاك طالبني طوني مارلو ـ الذي كان مرة أخرى يزايد ليكون أول جرذ يغادر المركب ـ بالاستقالة وهو على منبر مجلس العموم يتكلم بفظاظة. لقد كان على الأقل أميناً في التعبير عن رأيه، أما الآخرون فكانوا يتمتمون بعبارات كهذه سراً ولا يقولون ذلك علانية. أما الوضع داخل الحزب فكان عنيفاً والصحافة شرسة. كان زمناً مريعاً، ازداد سوءاً عند إدراكي أن الجرح ذاتي الإيلام.

وكان جرحاً عميقاً. وعادت القصة للحياة من جديد عندما صارت محور الأحاديث أثناء حفلات الكوكتيل الحزبية، والتكهنات حول زعامة الحزب كلما

التقى سياسيون وصحفيون وأخذت القصص تدور في الأوساط. أحد الصحفيين واسمه سايمون هيفر Simon Heffer توقع: «أن يرشح بيتر ليللي نفسه وقد يلقى الدعم من بيل كاش ومن بيتر ستوثارد Peter Stoothurd [رئيس تحرير في صحيفة التايمز]». وحمل آراء مماثلة آندرو نيل Andrew Neil رئيس تحرير صحيفة صاندي تايمز حيث قال: «كنت دوماً من المؤيدين لهيزلتاين، وستثبت الأيام أني على حق. أما بخصوص تأييد الحزب له فسوف نرى. يتعيَّن عليَّ أن أناقش الأمر مع روبرت [مردوك]». ونقلت إليّ هذه الآراء على علاَّتها، سواء كانت صحيحة أم لا. ولم يكن الصحفيون وحدهم في موقفهم هذا. فقد علمت أن بيل كاش، قال، في وقت لاحق، أمام بعض أصدقائه: «سوف نتخذ قرارنا بخصوص ما إذا كان ثمة دعوة لانتخابات جديدة لزعامة الحزب من جانبنا، وذلك في الشهر الفاصل بين الاتخابات الأوروبية وعطلة مجلس العموم». كما بلغني أيضاً أن مارغريت تاتشر تؤيد ذلك إلاَّ أنها لم توافق على كل ما جرى من حديث حول زعيم جديد للحزب، إذ قالت: «يجب علينا أن نضع حداً لهذه النوبة من الجنون السخيف، فكل واحد يصيبه الأذى من قنبلة ذات شظايا كثيرة».

أعجب حزب العمال بهذا كله وسعد به. إذ تساءل بيتر ماندلسون Peter Mandelson قائلاً: «لماذا كل هذا الضجيج حول أوروبا داخل حزب المحافظين؟ نحن أيضاً منقسمون على أنفسنا، لكننا نبقي ذلك كله تحت القبعة».

بعدئذ، وبتاريخ 12 أيار / مايو سنة 1994 توفي جون سميث. كنت أتناول طعام الإفطار في شقتي السكنية عندما جاءني أليكس ألان ليخبرني بهذا النبأ المؤلم. لم أصدق أذني عندما سمعت الخبر أول مرة. لكن صحة هذا الخبر تأكدت سريعاً وأنا في قاعة اجتماعات المجلس. طلبت إلى الجميع أن يتركوني وحيداً لبضع دقائق أفكِّر فيها لنفسي وبفاجعة موته. كتبت رسالة عزاء إلى أرملته اليزابيث. وكانت أول رسالة أبعث بها إليها. ورأيت أنه من الواجب

تكريمه في البرلمان في ذلك اليوم، ومن بعد تعليق جلسات مجلس العموم حداداً. شاركني هذا الرأي سكرتيري الخاص الذي عمل بتعاون وثيق معي في جلسات «أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء» وبدأنا معاً نكتب عنه كلمة تقدير وإجلال.

وبدأت كلمتي بعبارة: «كان جون سميث واحداً من البرلمانيين البارزين في السياسة المعاصرة». وجاء فيها أيضاً:

«لم يحمل حقداً. ثمة أشياء اهتم بها كثيراً. عاش لها، وناضل في سبيلها وأولاها جل اهتمامه. إنما كان نضاله عادلاً. دون حقد، ودون فحش في الكلام. وإن ترك نزاع معه جراحاً فهي تتلاشى وتزول فور انتهاء النزاع.

إنه قدر زعماء الأحزاب السياسية في ديمقراطيتنا البرلمانية أن يختلفوا ويتنازعوا الأمر فيما بينهم. قد يزدري أحدهم الآخر ويختلف معه في الرأي. تلك كانت طبيعة العلاقة السياسية التي ربطتني مع جون سميث. كنا نتصارع في كثير من الأحيان وعلى مسمع من الملأ. وداخل مجلس العموم. ومع ذلك كنا نلتقي فيما بيننا وبكثير من الحميمية، ومرة أخرى لا توجد آثار لجراح. وعلى نحو لا سبيل إلى تجنبه لا بد لرئيس الحكومة وزعيم المعارضة أن يعملا معاً بعيداً عن الأضواء في مسائل لها طابع السرية. وكلما التقينا كنت أجده دوماً ذلك الإنسان اللبق، الدمث، المتفتح الذهن والبنّاء في تعامله. لكنني أجده صلباً فيما يسعى إليه وما يؤمن به. قد نلتقي معاً لتناول الشراب، وأحياناً الشاي، وفي بعض الأحيان يكون لقاء دون تناول الشاي. كانت مناقشاتنا في تلك المناسبات تتجاوز العمل الرسمي الذي نحن بصدده. وكانت هذه الاجتماعات تمتد إلى ما بعد الوقت المقرر لها، وهذا ما كان يبعث اليأس في نفوس موظفي مكتبي الخاص، وربما في نفسه هو أيضاً.

الخلافات السياسية ليست كل شيء ولا نهاية كل شيء في العلاقات ما بين أعضاء مجلس العموم. عندما أفكر في جون سميث، أراه خصماً لي، وليس عدواً وعندما أتذكره فإني أحمل له كل الاحترام والمحبة».

لقد سبَّبت وفاته حزناً عميقاً داخل حزب العمال وخارجه. كان في منتصف الخمسينات من عمره عندما وافته المنية، لكنه في العمل السياسي كان في حيوية الشباب. وما زاد في ذلك الحزن توقعاته بأنه سيكون يوماً رئيس الوزراء وأنه قد خدع في مسعاه هذا.

عقب وفاة جون سميث، تسلَّمت مارغريت بيكيت Margaret Beckett زعامة حزب العمال بصورة مؤقتة، فكان سلوكها وتصرفها في تلك الظروف المأساوية يدعو للإعجاب. أعلن الحزب الحداد العام لوفاته وشاركته هذا الأمة كلها. توقفت العداوات الحزبية داخل البرلمان. واحتفظ الطامحون بتاج حزب العمال بطموحاتهم بعيداً عن أعين الجميع.

توفي جون سميث إبان الحملات الانتخابية للبرلمان الأوروبي التي كان مقرراً لها أن تجري في 9 حزيران / يونيو. وتنبأ الكثير من المعلقين، والفرحة تملأ قلوبهم، الهزيمة الكاملة لحزب المحافظين. وجرت في اليوم نفسه خمس جولات انتخابية تكميلية كانت نتائجها عندما أعلنت أول مرة في غير صالحنا، أربعة مقاعد منها كانت للعمال، وقد استعادها العمال بأغلبية كبيرة، في حين انخفض نصيبنا في دائرة East Leigh التي جرت الانتخابات فيها على أثر وفاة ستيفن ميليغان إلى الربع وفاز بمقعدها الديمقراطيون الأحرار.

أعلنت نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي يوم الأحد. وكانت خسارتنا فيها أربعة عشر مقعداً من أصل اثنين وثلاثين كانت لنا. وكسبنا ما يزيد قليلاً عن 25 بالمئة من الأصوات على المستوى القومي. كان أداء في منتهى السوء. إلاَّ أنه رغم ذلك كان أفضل لصالح الحكومة مما توقع الكثيرون. وقد نسب الفضل إليّ في أنني قدت حملة ناجحة. وخفض منتقدو سياستي في الحزب من

غلواء نقدهم الداعي إلى انتخابات لزعامة الحزب. وقد ذكر بيل كاش ذلك حين قال: «إنه دون شك في مكان أمين حتى شهر تشرين الثاني / نوفمبر، كما اتفقنا في اجتماعنا يوم الثلاثاء». كما قال دافيد إيفانز العضو التنفيذي للجنة 1922 مؤكداً وقف هجومه «إلى ما بعد التعديل الحكومي.. لكنه إذا أقال بورتللو أو ردوود أو ليللي من مناصبهم فإنها... الحرب».

وحدثت بعد ذلك انتخابات قيادة حزب العمال. كان أداء مارغريت بيكيت، الرئيسة المؤقتة للحزب رائعاً في دورها هذا. ولم تكن مرشحاً لهذه الزعامة. ولم يكن كذلك جون بريسكوت John Prescott مع أنه يناسبني كثيراً أن يكون هو زعيم الحزب. وبدا غوردون براون، وزير مالية حكومة الظل، الخيار الأقوى. وهو شخص أرحّب به لهذه الزعامة. ومع أنه برلماني جيد إلاّ أنه يحمل سيماء العبوس والكآبة، ويعتبر الابتسامة أمام الآخرين، على الأقل، فضلاً إضافياً يمنّ به عليهم. وقد أسرّ لي أحد حاملي السوط في حزب العمال: «لن نختار غوردون. فهو يبدو شبيهاً بحفاري القبور في الأفلام السينمائية عن الغرب، الذين يأخذون مقاييس الرجل ليصنعوا له النعش من قبل أن يبدأ النزال بالمسدسات».

وهذا يترك أمامنا طوني بلير، وزير الداخلية في حكومة الظل والأثير لدى الصحافة منذ البداية. لست أعرف عنه شيئاً بصورة مباشرة حيث أن عمله البرلماني لم يضعه في مواجهتي. مع أن زملائي الذين التقوه ذكروا لي أنه جيد الثقافة، وقدير. كما وصفه مايكل هوارد بقوله: «إنه يحسن استخدام الصحافة، فهو يسرّب إليها الكثير من المعلومات وبشكل جيّد وفعّال». كان طوني بلير يبدو بطلعته وكلامه وكأنه من الوسط المعتدل في حزب المحافظين. كان مرشحاً قوياً رغم أنه لا يزال شاباً وقليل الخبرة. ومع ذلك أحسست أنه سيفوز بكل تأكيد، وبشكل أو بآخر رحبت به. وكان لديّ شعور أن فوزه سوف يضع حداً لذلك الخلاف المصطنع بين أكبر حزبين سياسيين في البلاد، ويضع حداً

كذلك لحركة النواس في تأرجحه بين اليمين واليسار، حين كانت كل حكومة جديدة تأتي تلغي الكثير من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التي سبقتها. إضافة لذلك، فإن مزاياه الشخصية من شأنها أن تقلص إلى حد بعيد تلك الرؤى التي تستند إلى الطبقية لتميز بين العمال والمحافظين والتي كانت تضر كثيراً بذلك الجدل السياسي الذكي. لكن لم يخطر ببالي مقدار حجم ذلك الخطاب المحافظ الذي اعتمده وسرق من سياساتنا. لقد تبين لي فيما بعد أن هذا المرشح الجذاب كان مصاباً بهوس السرقة من الآخرين.

في تلك الأثناء كانت طاحونة المتشككين تدير حجر رحاها. وكلما ازدادت صعوبة موقفنا السياسي، ازداد دوران حجر الرحى عند المتمردين. كانوا يعتقدون أن إظهار العداء لأوروبا سيعيد الحزب إلى موقعه الجيد عند الجماهير. والواقع غير ذلك. بل على النقيض، ازدادت قناعة الناخبين بأننا أصبحنا أكثر انقساماً على أنفسنا من أي وقت مضى. وكانت نغمات النشاز الصادرة عنا تهيمن على كل الموجات الصوتية. وزاد في الطنبور نغماً الصحافة المعادية التي سارت جنباً إلى جنب مع المتشككين. وفيما وراء شواطئنا بدا شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي يميلون إلى الاعتقاد بأن كل موقف أوروبي نتخذه إنما هو نتيجة لصراعات داخلية وليس استناداً لقرارات موضوعية. وهذا غير صحيح، لكنه يبدو ظاهرياً أنه صحيح وكان من شأنه أن أضعف قضيتنا. ثم برز جدال قوي إقتنع به شركاؤنا.

كان من المقرر أن يتقاعد جاك ديلور في نهاية سنة 1994، بعد أن أمضى فترة ولايتين في منصبه كرئيس للمفوضية الأوروبية. وبرز مرشحان قويان لخلافته أحدهما ليون بريتان Leon Brittan وزير الداخلية السابق في حكومة المحافظين، وقضى خمسة أعوام في منصب مفوض في هذه المفوضية. وقد طلب إليّ أن أدعم ترشيحه لرئاسة المفوضية. إمكاناته وقدراته لا مجال للشك فيها. وكان يعتقد أن باستطاعته جذب أصوات من حكومات أخرى. لم أكن

واثقاً من ذلك، لكنني أحسست بسعادة لأن أدعم مرشحاً قديراً بريطاني الجنسية. أما المرشح الآخر فهو رود لوبرز Ruud Lubbers رئيس وزراء هولندا الذي كان الجميع يعتقدون بأنه الخليفة المتوقع لديلور. ثبوتياته قوية. وبدا لي أنه المرشح الممتاز إذا لم يحالف الحظ ليون. ولم يخالجني أي شعور بالتردد إزاء دعم لو برز كخيار ثانٍ. ثم ظهر مرشح ثالث غير مرغوب فيه من وجهة النظر البريطانية هو جان لوك ديهايني Jean - Luc Dehaene رئيس وزراء بلجيكا والحليف لكول وميتران، ومن أنصار الفدرالية. وكان تواقاً ليدفع بقوة وسرعة في الاتجاه الذي لا نريده. وهو بكل تأكيد ليس المرشح الذي أريد.

التقيت هيلموت كول في شهر نيسان / إبريل سنة 1994 وأبلغته أنني أريد ترشيح ليون بريتان، وقال هيلموت إنه لم يحسم أمره بعد. ولم يذكر لي شيئاً عن ديهايني. لذلك فوجئت عندما علمت في الاجتماع المنعقد في شهر أيار / مايو أن كول ميتران عقدا صفقة سراً خلال اجتماعهما في بلدة مولهاوس Mulhouse على الحدود الفرنسية الألمانية اتفقا خلالها على دعم ترشيح ديهايني، ليس أقل من ذلك أنني، ومثلي كثير من القادة الأوروبيين كنا نعتقد أنه من المرجح أن يؤيد لوبرز (وهكذا كان اعتقاد لوبرز أيضاً). وهنا بدا لي أن اتفاق كول وميتران ما هو إلاّ محاولة جديدة من هذين الزعيمين لتخطي الهيكلية الطبيعية لاتخاذ القرارات في الاتحاد. ثم علمنا أن أحد المسؤولين في إدارة كول كان مدير الحملة التي قادها ديهايني. ويعطي تعليماته إلى الدول الصغرى الأعضاء في الاتحاد وبأسلوب تعوزه الكياسة واللطف في التعبير كيف ينبغي عليهم أن يدلوا بأصواتهم. أدّى هذا الأسلوب إلى شيوع مشاعر غير طيبة في كافة أنحاء أوروبا. كان لوبرز رئيساً لوزراء هولندا لما يقرب من عقد من الزمان ويتمتع باحترام الجميع، ولم يسعد الكثيرين من زملائه رؤيته وقد نحي جانباً، ودون احترام، لصالح واحد من رؤساء الوزارات في الاتحاد الأوروبي يعتبر حديث العهد في الحكم وأقل قدما منه. البلجيكيون أنفسهم أظهروا تحفظاً

لترشيحه، لا سيما وأنهم ينظرون إليه على أنه غير قادر على الحفاظ على وحدة بلاده، وأنه لن يفتقده أحد في حال انسحابه من الحكم.

ليس التكتيك الذي استخدمته فرنسا وألمانيا بالشيء الجديد. إذ طوال سنين خلت، كان البلدان يجهضان مؤتمر قمة بعد آخر من خلال رسائل مشتركة أو تصريحات مشتركة تهدف إلى التأثير في القرارات بحيث تكون السياسة لصالحهما. ورأيت أنهما إذا نجحتا في وضع الرجل صنيعتهما رئيساً للمفوضية الأوروبية فإننا وبقية الدول الأعضاء لن نزعج أنفسنا ونحضر الاجتماعات. واتضح أمامي المسار الذي يجب عليَّ أن أسلكه. فأنا لا أكره ديهايني، بل أحبه، وهو رفيق جيد حسن المعشر، يحب كرة القدم ولديه حس مرهف للفكاهة. يخفي وراء مظهره الخارجي القاسي ذهناً وقاداً، لكنه من الناحية السياسية يقف على الطرف الآخر من ذلك الطيف الأوروبي المناقض للموقف البريطاني. وفوق ذلك كله فإن المبدأ الذي اعتمده كول بغية إبعاد لوبرز، ويقرر مع ميتران كيف يفرضان ديهايني غير المعروف إلى حد ما، والمطواع لهما، على شركائهما العشرة، هذا مبدأ خاطئ، غير مقبول. وعندما استطلعنا الآراء وجدنا امتعاضاً غير معلن لدى هؤلاء الشركاء، باستثناء بلجيكا. ووجدنا دولاً، مثل البرتغال، لم تقدر على معارضة الرأي الفرنسي الألماني المفروض، وكانت سراً تتعاطف مع موقفنا.

في تلك الآونة، لم يكن المرشحان المعلنان سوى بريتان ولوبرز. ومع ذلك، وعلى خلفية الشائعات الرائجة إثر اتفاقية مولهاوس، أعلمت البلجيكيين أننا لا نقبل بترشيح ديهايني، وأنني سوف أستخدم حق النقض «الفيتو» ضده. وأضفت إلى ذلك قولي بأننا نعلمهم بموقفنا هذا بشكل خاص، وبأنني لا أضمر شيئاً ضد شخص ديهايني، وأرغب في أن أجنّبه الإرباك والإحراج أمام الآخرين. والتقيت مع بريتان عدة مرات في غضون ذلك وأكدت له دعمي، وأبلغني أنه طاف بالعواصم الأوروبية وتلقى ردوداً إيجابية.

قبل أسبوع واحد من موعد انعقاد قمة كورفو Corfu في 25 ـ 26 حزيران / يونيو سنة 1994 حيث سيتخذ القرار النهائي بخصوص من يخلف ديلور، وبعد ثلاثة أسابيع من ذلك اللقاء الألماني الفرنسي في بلدة مولهاوس، تم الإعلان رسمياً عن ترشيح ديهايني رغم التحذيرات التي وجهتها سراً وبشكل خاص إلى مكتبه. ومرة أخرى أبلغت ألمانيا وفرنسا وبلجيكا أنني لن أقبل به رئيساً للمفوضية، وأبلغت الحكومة اليونانية التي ستتولى رئاسة القمة أنني لا أريد أن يكون ثمة أي شك بخصوص موقفنا. لم يحاول أحد أن يقنعنا بالعدول عن موقفنا والدفاع عن مزايا ديهايني. إنما فقط لحظوا موقفنا، وافترضوا، دون شك، أنني سوف أرضخ وأقبل به إن كانت لهم الأغلبية.

عندما وصل وفدنا إلى كورفو باليونان كان واضحاً أن ديهايني هو المرشح الأقوى. وكانت أهدافنا معروفة وواضحة للعيان. لم تحدث مشاورات، وأشارت التوقعات إلى احتمال فوز الشراكة الفرنسية الألمانية. وكان عرضاً كلاسيكياً لكل شيء لا أقبل به للطريقة التي بها تنجز الأعمال في الاتحاد.

في مساء اليوم الأول التقى رؤساء الحكومات في مأدبة عشاء أقيمت في قصر أكيليون Achilleion الرائع، وتغيب عن هذا اللقاء لوبرز وديهايني اللذان أنابا عنهما وزيري خارجيتهما. وكان مضيفنا أندرياس باباندريو المريض واهن الجسد رئيس المؤتمر، الذي لم تكن لديه أية آراء قوية حول رئاسة المفوضية. أراد فقط أن يرى القرار يتخذ دون ضوضاء ودون مشاحنات. فاقترح أن تقوم كل من هولندا وبلجيكا وبريطانيا بتسمية مرشحها. اعترض كول. فاقترحت أن نتناول بالنقاش مزايا كل واحد من هؤلاء المرشحين.

واقترح ألبرت رينولدز، رئيس وزراء إيرلندا، أن يجري اقتراع سري بحيث تذكر كل دولة أفضليتها الأولى والثانية. وحيث أن معظم القادة لا يرغبون بالكشف لصالح من يعطون أصواتهم (إذ ليست بهم رغبة بمعاداة الفائز أو معاداة ألمانيا وفرنسا) فقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح. وأظهرت النتيجة

أن ثمانية من القادة أعطوا أصواتهم إلى ديهايني كأفضلية أولى، وثلاثة أصوات لصالح لوبرز، وصوت واحد فقط ـ هو صوتي أنا ـ لصالح بريتان. وحصل لوبرز على ستة أصوات كأفضلية ثانية. ومع أن ديهايني جاء في المقدمة، إلاَّ أنه لا يوجد إجماع. ومرة أخرى قلت إنه غير مقبول لدى بريطانيا.

عند هذه المرحلة، وقد تجاوزت الساعة منتصف الليل استحالت الأحداث إلى فوضى. غادر باباندريو القاعة أثناء الاستراحة، وأبلغنا الموظفون أن الاجتماع قد انتهى. كان باباندريو شيخاً طاعناً في السن، يعاني من المرض، واعتقدنا أنهم قد نقلوه إلى سرير نومه. ولم يكن ذلك مفاجأة لنا، بل شعر الجميع بالتعاطف معه. ووصلت السيارات، وغادر الجميع. وفيما كان الجميع يستعد للرحيل، حشر مسؤولون من إسبانيا وإيطاليا في إحدى الزوايا، ثم وافقوا تحت ضغط من فرنسا وألمانيا على تحويل أصواتهم إلى ديهايني، وكما وصفوا هذا التغيير قالوا «حفاظاً على الوحدة». وفي مثل هذه اللقاءات تستخدم هذه العبارة تعليلاً تقليدياً لأي تغيير في المواقف والإذعان بعد قدر معين من لوي الذراع. وحيث أن كلتا الدولتين بحاجة لدعم من أموال الاتحاد، ليس صعباً أن يعرف المرء كيف حصل مثل هذا التبدل في المواقف.

وعند هذه المرحلة، ولحسن الحظ أنني لم أكن قد غادرت، استؤنف الاجتماع. ولم يكن أحد غيري من القادة بمثل خطي، فقد اضطر معظمهم للعودة من فنادقهم. واضطر الموكب الإيرلندي للانعطاف للوراء وهو في الطريق العام لكي يعود ألبرت رينولدز إلى القصر. في هذا الاجتماع الذي التأم في الساعات الأولى من الصباح تمسكت بموقفي المعارض لديهايني وشاركني الرأي فيم كوك Wim Kok وزير خارجية هولندا الذي واصل دعمه لرئيس وزراء بلاده رود لوبرز. وقلت في نفسي إنه أمر غير مقبول البتة أن يتم اختيار رئيس جديد للمفوضية بهذه الطريقة. ولم يحصل أي تقدم. وبالتالي أنهينا الاجتماع عند الساعة الثانية صباحاً.

لدى عودتي إلى الفندق استدعيت دوغلاس هيرد وكافة المسؤولين معاً ـ وكانت الساعة الثالثة صباحاً ـ واستعرضنا أحداث ذلك المساء. تمنيت أن يسود صوت العقل وأن يسحب ديهايني ترشيحه في صباح اليوم التالي. وإن لم يفعل، قلت فإن نيتي تتجه لاستخدام «الفيتو» ضده. وسمعت دمدمة، لكن لم يحاول أحد أن يقنعني بالعدول عن رأيي.

في وقت لاحق من صباح ذلك اليوم كانت تنتظرني صدمة لم أتوقعها عندما التقيت فيم كوك. لقد تراجع الهولنديون. سألت عن السبب، ولم يدر كوك جواباً. انسحب ليون بريتان وكنت على استعداد لتأييد لوبرز، لكن الهولنديين لم يبدو أي استعداد. حاولت إقناع كوك بالمحافظة على تأييده للوبرز، لكن اتضح لي أنه لا يملك الحرية لذلك.

وعدت إلى المكتب المخصص لوفدنا. لقد تعرض الهولنديون لضغط كبير، كما كان لعلاقة بلادهم الوثيقة مع بلجيكا أثرها البالغ. وهكذا بقيت وحيداً في معارضتي لديهايني. وفي هذه الظروف كنت واثقاً أن الفرنسيين والألمان سيواصلون اقتراح اسمه معتقدين أنني سوف أضطر للقبول به حيث لا يوجد مرشح آخر.

عندما كنا في أيوانينا Ioannina انسحب حلفائي من حولي متسللين بعيداً. والآن يحدث هذا الانسحاب ثانية مع اختلاف بسيط، ذلك أنهم في هذه المرة لم تكن لديهم الشجاعة للتراجع عن فكرة توسيع الاتحاد. واتخذ القرار بخصوص الرئاسة «بالإجماع» لكنه بحاجة لإجماع الرأي دون معارضة أحد. وهذا ما لم يكن لدينا. ولم يبدل غياب الحلفاء عني شيئاً في معارضتي لديهايني لقد أصبح الأمر بالنسبة لي مسألة مبدأ. وباعتقادي ليس هو الرجل المناسب ليكون رئيساً للمفوضية. كان التحالف الألماني الفرنسي يحاول دفعه للأمام بقوة. وأمام هاتين الفكرتين قررت أن أمنع انتخابه.

عندما بدأت الجلسة الصباحية أعلن باباندريو أن لوبرز وبريتان سحبا

ترشيحهما. وقيلت فيهما كلمات الثناء. وبقي مرشح واحد هو جان لوك ديهايني. وجال باباندريو بنظره حول القاعة كلها علّه يسمع شيئاً من الموافقة أو بعض المداخلات تأييداً لهذا المرشح الوحيد. وضغطت على الزر أمامي أشير إلى رغبتي بالكلام. وساد القاعة صمت مطبق. لم تسمع همسة واحدة تدل على تأييد أو انزعاج. وأعدت إلى أذهان زملائي ما يعرفون عن موقفي، وأكدت أنني أوضحت رأيي منذ البداية وبأنني لم أغيره ثم استخدمت حق النقض «الفيتو» رسمياً ضد جان لوك ديهايني كرئيس للمفوضية الأوروبية.

لم تحدث أية مشاحنات، أو ضوضاء. ولم يعمد أحد إلى ضرب الطاولة بيده بقوة أو يتكلم بعنف. كان الجميع يعرفون موقفي ولم يكن ثمة مجال لأحد ليتذمر أو يقول إن قراري هذا كان مفاجأة لهم. وأظن أن بعضهم أبدى سروراً في قرارة نفسه لرؤية مرشح هذا التحالف الفرنسي الألماني قد أوقف عند حده، مع أن أحداً، بمن فيهم أنا، لا يحمل ضغينة شخصية لديهايني. ولاحظت أن لوبرز جلس صامتاً وقد ذهب عن وجهه التعبير عن أية مشاعر، حتى رعشة واحدة لم تدغدغ طرفي فمه. وقلت في نفسي لو أنه انتخب لكان رئيساً مثالياً للمفوضية.

وانفض الاجتماع. ومع انفضاضه كان واضحاً أن تلك التحفظات لدى رؤساء الحكومات أثناء اجتماع المجلس الأوروبي لم تمتد لتشمل وفودهم الذين أخذوا يقدمون الإيجازات الصحفية ضدي. أما جان لوك ديهايني فقد كان تصرفه يدل على الوقار والشعور بالكرامة، لكن الآخرين لم يكونوا كذلك. وتوقع المسؤولون في الاتحاد الأوروبي إعادة ترشيح ديهايني، بينما توقع باباندريو حصول أزمة إلاّ إذا تراجعت بريطانيا عن موقفها. غضب الفرنسيون لتجاوزي حدود اللياقة (وهذه مخادعة واضحة فالمعروف أن الجنرال ديغول عطل قرارات المجلس الأوروبي لمدة ستة شهور) واستذكرت التعنت الفرنسي بخصوص جولة الغات GATT سنة 1993، ولم تؤثر بي انتقاداتهم.

أما في أرض الوطن فقد زعمت مارغريت بيكيت زعيمة حزب العمال المؤقتة أنني استخدمت الفيتو ضد ديهايني لمجرد تهدئة المتشككين في أوروبا داخل حزب المحافظين، بينما أرغى بادي أشداون وأزبد مطلقاً تهديداته دون جدوى. لكن المحافظين، ولأول مرة، أعربوا عن غبطتهم، وكان كلام من انتقدوني مفعماً بالإطراء. اختفى الحديث عن تغيير في زعامة الحزب. ودهشت أيما دهشة بأن تصرفاً واحداً جرى لأسباب مختلفة يستطيع أن يفعل فعله في تغيير الآراء. وحتى يومي هذا، وبعد كل هذا الفاصل الزمني فإنني ما زلت أكيداً بأن استخدامي الفيتو كان عملاً صحيحاً. لقد تسبَّب في هزة لفرنسا وألمانيا، رغم أنه للأسف لم يكن حافزاً للدول الأخرى لأن تناضل في سبيل قضاياها ومن منظورها الخاص بقوة أكبر.

وكثرت التكهنات حول ما يمكن أن يحصل. تناقلت الشائعات أن شخصاً بلجيكياً آخر من أنصار الفدرالية سوف يقترح ترشيحه، أو أن ديهايني سوف يعاد ترشيحه. ذكر اسم بيتر سذرلاند Peter Sutherland المدير العام للغات GATT، الذي يقدر له أن يكون رئيساً ممتازاً. لكن الفرنسيين هدَّدوا باستخدام الفيتو ضده. بعد أسبوعين اتصل بي هيلموت كول هاتفياً واقترح اسم جاك سانتير Jacque Santer رئيس وزراء اللوكسمبورغ، وهو من حزب الديمقراطيين المسيحيين Christian Democrats.

كان سانتير في معظم الأحيان حليفاً لي فيما يتعلق بالإعانات المالية وتخفيض النفقات الأوروبية، لكنه ليس الرجل المثالي للمنصب، فاعترضت. إذ ليس هو المرشح الذي أريد. والذي أريده هو لوبرز، بفرض أنه لن يتم تعيين ليون بريتان. واتضح لي أن كل الدول الأعضاء قد تمت استشارتها في هذا الاقتراح، وكانت قانعة به. لذلك، فإن «فيتو» بريطاني جديد لن يمكن تبريره بسهولة. وهكذا حصل سانتير على المنصب، وفي الحال أخذ كول يتحدث عنه ويمتدحه واصفاً إياه بأنه لا يختلف في توجهاته عن ديهايني. وبما

أن كول له أثر كبير في كلا الترشيحين، لم يكن رأيه مفاجئاً لي. لكن ما قاله فيه يحمل شيئاً من الخطأ. فمن وجهة النظر البريطانية يُعدُّ ديهايني أكثر خطراً، فهو يتمتع بشخصية تحب فرض رأيها على الآخرين ولا يميل إلى التوصل لحلول وسط. وهو اشتراكي، وليس من الديمقراطيين المسيحيين، وشديد التأييد للفدرالية. وفي حين يظهر سانتير بعض الحذر، نرى ديهايني جريئاً مقداماً. ومثل هذه الجرأة تتجلى في السياسات التي لا تتفق والمصالح البريطانية. ومع أن كلا المرشحين حظيا بموافقة فرنسا وألمانيا، إلاَّ أن مشاعر سانتير تنزع نحو تشجيع الإعانات المالية بينما تتجه مشاعر ديهايني نحو المركزية. كان سانتير يحبذ الإقلال من إصدار التوجيهات الأوروبية، في حين يفضل ديهايني المزيد منها. وكان سانتير يسعى للحفاظ على الأرقام الإجمالية لميزانية الاتحاد بينما كان ديهايني يريد زيادتها. ومع أنهما يشتركان في رؤية واحدة للطموحات بعيدة المدى لأوروبا، إلاَّ أنهما من خلال هذه الرؤية يختلفان كثيراً فيما بينهما.

آنذاك وصفت سانتير بقولي: «إنه الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الزمن المناسب». وكان قولي هذا، بالطبع، رداً على تلميحات تشير إلى عدم وجود فرق بينه وبين ديهايني. ولو أنني قلت «إنه المرشح المتاح وبأدنى درجة من الترحيب» لكان وصفي هذا له يعكس بدقة أكبر وجهة نظري، لكنه سيبدو أقل لياقة وأقل جدوى لبريطانيا بعد أن تم تعيينه. ورغم ذلك، كان ترحيبي به تعليقاً سوف أندم عليه ما حييت، كان تحذيراً أولياً للمخاطر الكامنة في المبالغات الدبلوماسية.

توجد تتمة مسلية لما تقدم ذكره حدثت في القمة الأوروبية المنعقدة في بروكسل في شهر تموز / يوليو للمصادقة على تعيين سانتير. خلف الأبواب المغلقة لاجتماع المجلس الأوروبي وجد ميتران صعوبة بالغة في تقبل الهزيمة التي لحقت به بخصوص ديهايني، بل أشد صعوبة من تقبل كول لها. فقدم مداخلة مطولة عميقة مليئة بالعبارات المبهمة جاءت متأخرة عن أوانها يجادل

فيها بعدم صلاحية استخدام «الفيتو» عند اختيار رئيس المفوضية الأوروبية. لم يبد أحد تأييداً لقوله هذا، حتى كول نفسه التزم الصمت. وبينما كنا نغادر قاعة الجلسة دنا مني رئيس وزراء ميتران زميلي القديم كوزير للمالية إدوارد بالادور Edouard Balladur ولمسني من مرفقي وقال هامساً: «جون ـ لقد أعجبني الفيتو».

وهدأ الموضوع الأوروبي داخل الحزب للفترة المتبقية من الصيف لكنه لم يغب عن الأذهان نهائياً. بل كان على نار هادئة إلى أن تطور لمرحلة الغليان في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1994 حين عاد مجلس العموم للانعقاد في دورته الجديدة.

وأعود بذاكرتي إلى أواخر سنة 1992 عندما ترأست القمة الأوروبية في مدينة أدنبره التي اعتمدت إتفاق تمويل مستقبلي للاتحاد الأوروبي مدته خمس سنوات، حددت فيه الحصص المالية التي يتوجب على كل دولة عضو أن تسهم فيها للاتحاد، أو تتلقاها منه. وكان اتفاقاً ممتازاً بالنسبة لبريطانيا، نحتفظ فيه بحقنا في الحسومات، ويحمينا ضد أية زيادات كبرى في حجم مساهمتنا.

لكن هذا الاتفاق بحاجة إلى تشريع ليدخل حيز التنفيذ. وقد ورد ذكر هذا التشريع في خطاب الملكة الذي يعرض برنامج عمل حكومتنا خلال الدورة البرلمانية الجديدة. وهنا بدأ المتشككون داخل الحزب يتذمرون ويدمدمون، قائلين إنهم سوف يعارضون هذا التشريع. وصدقتهم. فقد كانوا آنذاك في مزاج معارض لكل شيء أوروبي، سواء تضمنت معارضتهم شيئاً من المنطق، أم لا. وناقشت هذه المعضلة مع كل من ريتشارد رايدر ودوغلاس هيرد وكين كلارك على انفراد. وكان واضحاً لنا جميعاً أننا لا نملك أن نعود من جديد إلى ذلك النزاع الطويل حول مشروع قانون معاهدة ماسترخت، ومع ذلك فالمرجح أن ذلك سيحصل.

في يوم الأحد، الثالث عشر من شهر تشرين الثاني / نوفمبر، أي قبل

ثلاثة أيام من عودة البرلمان لاستئناف جلساته التقيت كبار الوزراء على مأدبة عشاء أقمتها لهم في المبنى رقم 10 للتدارس في أمور تتعلق بدورة الانعقاد الجديدة لمجلس العموم. وقد دعوت إلى هذا العشاء بالإضافة إلى ريتشارد ودوغلاس وكين كلاً من مايكل هوارد ومايكل هيزلتاين ومالكولم ريفكند. اجتمعنا عند الساعة السابعة والنصف قبل وصول كين الذي يعمل في مكتبه حتى وقت متأخر. وكثر الكلام والمزاح عن سبب تأخره، ومنهم من قال ـ وقد قالها ريتشارد رايدر ـ إنه توقف قليلاً في مطعم . وقد تبين أن هذا ما حصل فعلاً. وأخيراً وصل كين متأخراً خمساً وأربعين دقيقة، وكله رقة ووداعة واعتذارات، مضمناً حديثه قصة عن حفرة لتسريب المياه وجدها وهو قادم إلى لندن.

ولم يطل بنا الوقت قبل أن يتحول حديثنا إلى التحدي الكبير الماثل أمامنا، ألا وهو مشروع القانون (المالي) للمجموعة الأوروبية الخاص بتنفيذ اتفاق إدنبره. أكد دوغلاس هيرد أن مشروع القانون هذا هو التزام بمعاهدة دولية، ولا يمكن إسقاط هذا الالتزام دون استقالة الحكومة (أيَّد هذا الرأي روبن بطلر فيما بعد أثناء اجتماع عقد في قاعة اجتماعات المجلس). وأيده في هذا مالكولم ريفكند. وكان كين كلارك شديد الإصرار على ضرورة التعامل بحزم مع المتمردين. وقال مايكل هيزلتاين يجب علينا ألاَّ نتراجع قيد أنملة. وأوضحت للجميع أن علينا تطبيق هذا القانون مهما بلغت الصعاب التي تواجهنا.

ومع تقدم سير هذه المناقشات بات واضحاً أن هذا هو الرأي السائد. لقد أجمع رأي كبار الوزراء الأعضاء في المجلس أن مشروع القانون هذا هو مسألة ثقة بالحكومة وأنني بغية تفادي أية شكوك يتوجب عليّ أن أذكر هذا منذ البداية. إن خسرنا فسوف تستقيل الحكومة وسوف أطلب إلى الملكة أن تحل البرلمان.

رُبَّ قائل يقول إن هذا كلام استفزازي. لكنني كنت أعتقد أنه أمر لا مفر

منه. فنحن مجبرون على تطبيق هذا الاتفاق بموجب الالتزامات التي تتضمنها المعاهدات. عندما خضنا المعركة في موضوع معاهدة ماسترخت ـ وبعد شهور طويلة من التدمير الذاتي ـ وصلنا في النهاية إلى نقطة التصويت على الثقة بالحكومة. ولم تكن بي رغبة بالعودة مرة أخرى لمثل هذه التجربة المريرة. وافقني في هذا الرأي ريتشارد رايدر، لكنه أضاف أن هذا الأسلوب قد يقود إلى تصويت على أمور أخرى». وهذا ما حصل في حينه.

أوضحت موقفنا هذا يوم الأربعاء السادس عشر من تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1994 عندما افتتحت النقاش حول خطاب الملكة في مجلس العموم، حيث قلت أمام المجلس إن مشروع القانون هذا، وبشكل لا مناص منه، مسألة ثقة». أصيب نواب المقاعد الخلفية من حزبنا بالصدمة. لكن ليس ثمة ما يدعوهم للدهشة. فكل واحد في مجلس الوزراء لديه علم مسبق بموقفنا، ولم يأتِ إليّ أحد ليعترض أو يحتج.

وحدثت إثر ذلك بعض الانفجارات الصغرى، ليست جميعاً متصلة ببعضها بعضاً، إلاّ أنها أسهمت في خلق «أزمة» حكومية أخرى. فقد أجرى المكتب المركزي بعض البحوث بناء على طلب الوزير السابق جون مابلز John Maples تسربت محتوياته إلى صحيفة الفايننشال تايمز Financial Times وكشفت رأي الجماهير غير الإيجابي بالحكومة. ومن جهة أخرى أقدم نيك بونسور Nick Bonsor النائب عن دائرة Upminister، وهو من يمين الوسط على تحدي ماركوس فوكس Marcos Fox في رئاسته للجنة 1922، وباعتقادي أنه سوف يتحدى ماركوس على أية حال، لكن هذا التحدي فُسِّر على أنه طلقة تحذيرية ضد تأييد ماركوس للتصويت على الثقة (ولحسن الحظ فاز ماركوس رغم أن فوزه كان بأغلبية عدد قليل من الأصوات، ولولا فوزه هذا لتطورت القصة وتفاعلت). ثم أدلى كين كلارك بإيجاز صحفي كان من شأنه أن أعطى عكس النتائج المرجوة منه. وقد استمع كين لبعض الأحاديث المتداولة في غرفة

تناول الشاي بالمجلس، وسمع قول المتشككين بالموضوع الأوروبي بأنهم سيمنعون سيارتي من المرور في شارع The Mall إذا حاولت حلَّ البرلمان. وأدرك كين أن الزملاء لم يستوعبوا خطورة الموقف الذي نحن فيه، وقرر أن يوضح الأمر. وهكذا وبينما كان يتحدث إلى الصحفيين حديثاً ليس للنشر، أكد أن كبار الوزراء اجتمعوا مساء يوم الأحد «ليؤكدوا أن مشروع القانون المالي هو مسألة ثقة (أشير إلى اجتماعنا هذا أنه «سري» لذلك اعتبر ذا أهمية بالغة للنشر). وقد سخر كين من بعض الاقتراحات القائلة إنني سوف أستقيل إذا أخفق المشروع، وأن أحد أعضاء الحكومة سوف يحل محلي. كان يعلم جيداً أن جميع أعضاء مجلس الوزراء قد أعلموا بهذا القرار، وحرص أن يضمن حديثه الموافقة على ذلك. استنتج الصحفيون من إيجازه أن القرار كان جماعياً، وفسر هذا الكلام أن كل وزير في هذه الحكومة قد وافق على هذه الاستراتيجية، وسرعان ما تناقلت الأنباء أن مايكل بورتللو المستاء كثيراً لم يوافق وأنه هو وبيتر ليللي وجون ردوود لم يؤخذ رأيهم بهذا القرار وأن لديهم شكوكاً حياله. ومرة أخرى وجد المعسكران، المؤيد والمعارض لأوروبا، نفسيهما في خصام شديد.

كان ذلك مأزقاً حقيقياً. فالإيجاز الصحفي الذي قدمه كين، وهو عن حسن نية ولكن دون استشارتي أو استشارة كبير حاملي السوط، بالإضافة إلى تصريحات مضادة، أجج نار الصراع. وكان الإعلام الممالئ للمتشككين في الموضوع الأوروبي متنبهاً ويقظاً وعلى أهبة الاستعداد لاقتناص قصص كهذه. وكان يجد الغذاء في وجبة خاصة تقدم له على هيئة إيجاز صحفي ـ كانت في معظم الأحيان تبدو بصورة مصادر خاصة أو «أصدقاء» مقربين من الوزراء ـ وكان يستحيل التعرف على «هذا المسؤول». لقد أزعجني كثيراً أن أعلم شيئاً عن عدم ارتياح بعض الزملاء في مجلس الوزراء عن طريق طرف ثالث، ومن خلال التعليقات التي تنشرها الصحف بدلاً من أن أسمع هذا في مجلس الوزراء

أو من الوزير صاحب العلاقة شخصياً. وهذا شيء مخالف للمسؤولية الجماعية المتضامنة. وشعرت برغبة ملحة في تنحية الوزير المعني لولا أن عاملين اثنين منعاني، أولهما أن ذلك سيكون خسارة للحكومة بفقدانها لوزراء قديرين ـ بغض النظر عن سلوكهم في هذا الشأن ـ والأهم من ذلك أن تنحية الوزير سوف يرسخ الانقسامات داخل الحزب بخصوص الشأن الأوروبي ويوسع شقة الخلافات. والخاسر في هذه الحال سيكون حزب المحافظين. واحتفظت بهذه الأفكار في نفسي لأعود لدراستها ثانية عند إجراء التعديل الحكومي في الصيف القادم.

رغم ذلك كله رأيت الوقت مناسباً لعقد اجتماع عاجل للجميع. وفي اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي، شددت على إصراري بوجوب الاتفاق الجماعي الكامل بأن مشروع القانون «بكل ما فيه من أسس جوهرية» هو مسألة ثقة بالحكومة. قال جون ردوود (في وقت متأخر جداً) إنه كان على «وشك الاستقالة» لهذا السبب. ربما كان، لكنه حينئذٍ أبقى تحفظاته لنفسه ولم يفصح لي عن رأيه.

وازداد الغليان عندما قدم بيل كاش اقتراحاً بإدخال تعديل على مشروع القانون، وقال كريستوفر جيل Christopher Gill أثناء جلسة أسئلة إلى رئيس الوزراء إنه يفضل الاستقالة من حصانة حامل السوط على أن يصوت لصالح هذا القانون. أما نورمان لامونت الذي انقلب الآن إلى معارض متناغم مع المعارضة المعتادة في المقاعد الخلفية، فقد كتب قائلاً: «حكومة غير مقبولة من الجماهير تهدد نفسها بالفناء في سبيل زيادة الضرائب التي ندفعها لبروكسل». وذات مرة قال لسفير إحدى الدول الأوروبية عضو في الاتحاد الأوروبي: «لم نر خيراً في معاهدة ماسترخت، أو في اتفاقية أدنبره»، وأضاف إلى ذلك قوله: «لا خير إطلاقاً يأتينا من أوروبا». من العسير أن نصدق أن نورمان هذا هو الذي رحب باتفاقيتي ماسترخت وأدنبره عندما كان وزيراً للمالية.

وفي غمرة هذه الحملات وما تحمله من ضرر متعمد، عاد الهمس والحديث ثانية حول التحديات لزعامة الحزب، وكثرت التكهنات والكتابة عنها حتى استهلك في ذلك مداد يقدر بالبراميل. وغدا الإدلاء بإيجازات صحفية من جانب المتشككين في أوروبا جزءاً من المشهد اليومي في البلاد ومرة أخرى لم تجدِ نفعاً. وصارت عقلية بعض الزملاء في البرلمان تعمل بأسلوب «تقديم مسرحية كل يوم» وجعلت الزملاء يتجمعون زمراً لتبادل الثرثرة فيما بينهم في زوايا المجلس. وكلما شوهد وزير عضو في مجلس الوزراء يتحدث إلى أحد المتشككين، تنقسم الآراء حول هذا المشهد، فمنهم من يقول إنه يحض على الشقاق ومنهم من يقول إنه يعمل لتحقيق الوئام. وكان المنظر العام أشبه ما يكون بمنزل للمجانين. وفي هذا الصدد ذكر أحد المصورين الصحفيين العاملين لدى محطة BBC وهو عادة يقوم بتغطية أخبار مناطق الحروب في تعليق له أثناء إحدى المناسبات التصويرية، وكان ذلك على مسمع من بعض المقربين إلي: «لعل من الأفضل لرئيس الوزراء أن يأتي إلينا ويعيش معنا حيث لا يوجد لدينا سوى طلقات الرصاص، ثم نبقى أحياء بعد ليزداد قلقنا حياله».

بتاريخ 28 تشرين الثاني / نوفمبر كان موعد القراءة الثانية لمشروع القانون المالي. وتحدث كين كلارك بالنيابة عن الحكومة، فأثار موجة من النقد كان من الممكن أن أواجهه أنا، لا سيما وأن الموضوع مسألة ثقة بالحكومة. والحقيقة أنني كنت ناقشت الأمر مع كين ودوغلاس هيرد وريتشارد رايدر، وقررنا حفظاً للتوازن أن وزير المالية ـ الذي يقع القانون ضمن اختصاصه ـ سيكون أكثر قدرة في التأكيد على طبيعة تصميم مجلس الوزراء بخصوص مشروع القانون، والحيلولة دون السماح بعودة تلك المسرحية الخاصة «بالتصويت التمهيدي Paving Vote» عندما وجه لي الاتهام بكل وقاحة بالتهديد بحلّ البرلمان إذا خسرت التصويت.

اتسم النقاش بالحدة والصخب. وأبلغ كين المجلس أن هذا القانون

سوف يزيد من حجم مساهمتنا الصافية في الاتحاد الأوروبي بمقدار 75 مليون جنيه خلال سنة وبمقدار 250 مليون جنيه حتى سنة 1999. وهذا الرقم يناقض التقديرات الأولية التي أجراها المتشككون والتي رأت زيادة تزيد عن هذا المبلغ بعشرة أضعاف خلال السنة وحتى 8 مليار جنيه مع حلول السنة 1996 ـ 1997. وهنا اتهم نيك بدجن Nick Budgen الحكومة «بابتزاز» نواب المقاعد الخلفية لكي تمرر القانون. فوقف نورمان لامونت ـ وسط صرخات ترحيب به من دينيس سكنر Dennis Skinner الذي وصفه بقوله «نورمان الذي يمشي ببطء وشموخ» ـ وانتقد هذه الأرقام، وشاركه في نقده هذا غوردون براون Gordon Brawn النائب العمالي من المقاعد الأمامية. وشبَّه جون ولكنسون John Wilkinson زملاءه المتمردين بأولئك المناهضين للتهدئة الذين عارضوا اتفاقية ميونيخ، وكان قوله هذا أكثر إضاءة لوضعه الذهني المضطرب من حديثه عن النقاش حول الميزانية.

ولكي يزيد الشقاق في صفوفنا عمد حزب العمال إلى تقديم اقتراح يقضي بإدخال تعديل على القانون يجعل مساهمتنا المالية الجديدة تعتمد على الإقلال من الغش والتدليس وخفض تكاليف السياسة الزراعية المشتركة. وكان هذا الاقتراح مجرد وسيلة لإثارة المتاعب ليس أكثر والخروج بتصويت يستطيعون من خلاله معارضة قانون كانوا في السابق من الموافقين عليه. وقد نجحوا في خطتهم هذه رغم أن القانون الرئيسي فاز بأغلبية 285 صوتاً وهزم التعديل الذي اقترحه العمال بفارق 27 صوتاً، علماً أن الأغلبية التي حققناها كانت من خلال تأييد حزب اتحاديي ألستر، في حين امتنع عن التصويت على التعديل ثمانية من النواب المحافظين وذلك رغم التحذير الواضح والثابت بأنهم سيخسرون حصانة حامل السوط وأنهم سيواجهون انتخابات عامة جديدة في حال هزمت الحكومة. وكما تم الاتفاق بشأنه أثناء عشاء يوم الأحد قبل أسبوعين سحب ريتشارد رايدر حصانة السوط عن هؤلاء الثمانية، وهم: تيدي

تيلر وتيريزا غورمان وريتشارد شبرد وكريستوفر جيل وجون ولكنسون وطوني مالرو ونيكولاس بدجن ومايكل كارتيس. أما ريتشارد بودي الزميل المتعاطف معهم في كل الأمور المتعلقة بأوروبا فقد استقال من حصانة السوط من تلقاء نفسه احتجاجاً، وانضم إليهم.

كانت لحظة كئيبة تصادفت مع الذكرى الرابعة لانتخابي زعيماً لحزب المحافظين. وفي حين كاد التمرد ضد معاهدة ماسترخت يودي بنا إلى الهزيمة، استخدمنا الآن أقوى تهديد متاح لنا لكي نتجنب تكرار ما حصل آنذاك. ووجدنا أنفسنا الآن مكرهين على تنفيذ هذا التهديد أمام عدم اكتراث زملائنا له. ولست نادماً على ذلك، إنما اليأس دفعنا إلى مثل هذا التصرف، رغم قناعتي أننا تعرضنا للهزيمة دون اقتراح للتصويت على الثقة بالحكومة.

اعتبر هؤلاء التسعة الذين سحبت عنهم حصانة السوط أنفسهم شهداء القضية وكسبوا الثناء العام من المتشككين. لكنني أعتقد أنهم من وراء الكواليس كانوا يحسون بهول المفاجأة بالرغم من أن حاملي السوط قد حذروهم من التداعيات المترتبة على إحجامهم عن تأييدنا. فباتوا مثل سيرك متنقل يحاولون الترويج لآراء المتشككين في الموضوع الأوروبي أينما ذهبوا وحيثما حلُّوا. وقد وضعت تيريزا غورمان بمشاركة كريستوفر جيل كتيباً بعنوان «لا فلساً واحداً زيادة» (Not a Penny More) كان بمثابة برنامج عمل لحزب سياسي مناوئ لأوروبا. كما أخذ جيل يقول إن مجلس الوزراء كان «عازماً عزماً أكيداً» على ضخ أموال أكثر إلى أوروبا، وهذا ما يتناقض تماماً مع المعركة التي خضتها في إدنبره في سبيل حماية مصالحنا في الحسومات الخاصة بنا وفي سبيل معارضة أي زيادة في الإنفاق في ميزانية المجموعة الأوروبية، وتخفيض صافي مساهمتنا النسبية من إجمالي الميزانية. إلاَّ أن الضرر الحقيقي جاء من البرلمان. إذ بدون الأغلبية خسرنا الأصوات الهامة ـ وبخصوص أي شيء له علاقة بأوروبا ـ لم نعد واثقين من حسن تسيير أعمال الحكومة. وكانت إحدى النتائج الآنية

والمتوقعة تلك الثورة المضادة والناجمة التي تأججت جراء فرض ضريبة القيمة المضافة TVA على الوقود والطاقة، وهذا يعني أن على كين كلارك أن يقدم ميزانية مصغرة يعوض فيها الإيرادات المفقودة. لقد كان وضعاً صعباً للغاية.

في أوائل شهر كانون الثاني / يناير سنة 1995 قام سبعة من المتمردين المحرومين من حصانة السوط بهجوم جديد. وكسبنا التصويت بأغلبية ضئيلة بخصوص السياسة الأوروبية المتعلقة بالثروة السمكية. كانوا يسعون لإضعاف روابطنا مع أوروبا. وواصلنا سيرنا في طريق وعرة مليئة بالمطبات عندما رفضت التخلي عن طريقتي المتمثلة «بأن أنتظر لأرى» ما سيحصل في موضوع العملة الواحدة، وذلك وسط تذمر كبير من جناح اليمين في الحزب. فصار من المعتاد أن أسمع ادعاءات من يقول إنني قد أمسي ضد هذه العملة لو لم يمنعني من ذلك التأييد الذي يمنحني إياه مايكل هيزلتاين وكين كلارك وجون غومر وغيرهم من أعضاء مجلس الوزراء في سبيل الانضمام إليها. والواقع عكس ذلك. كنت أؤمن إيماناً عميقاً بأننا يجب ألاَّ نلزم أنفسنا بقرار حتى توضح لنا الظروف كيف يكون أثر انضمامنا أو عدم انضمامنا على خير اقتصادنا. وقلت ذلك مرات كثيرة. والأكثر من ذلك أن موقفي هذا يلقى التأييد من عصبة كبيرة من أصحاب الرأي الوسط داخل الحزب وفي مجلس الوزراء، وبالمثل كان الرأي العام بمجمله كما تبين في استطلاعات الرأي. ورغم ذلك كله، كان لأصحاب الرأي الثابت ـ سواء في الانضمام أو عدمه ـ أفضل الفرص، وفي كثير من الأحيان كان صوتهم يطغى على الأصوات البراغماتية الصاعدة من الوسط. فكان التحرك السياسي الوحيد الذي فكرت فيه هو إجراء استفتاء شعبي قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بانضمامنا إلى العملة الواحدة.

واغتاظ كين كلارك من موقف المتشككين وهاله أن يرى السياسة تميل نحو كفتهم حتى وصولها إلى حد الاستفتاء الشعبي، فأجج الغليان أكثر من خلال خطاب شديد التوجه نحو أوروبا كان يعتزم إلقاءه بتاريخ 9 شباط / فبراير

أمام «الحركة الأوروبية European Movement». ذعر المكتب السياسي التابع لمجلس الوزراء في المبنى رقم 10، عندما اطلع على مسودة هذا الخطاب. كان كين يعتزم أن يقول إن من الممكن وجود اتحاد نقدي، دون اتحاد سياسي من شأنه أن ينحي جانباً قضية السيادة. ليس من هذا القول ما يخالفني الرأي فقط، بل وجدت فيه ما يثير زوبعة من الجدال. حاول سكرتيري للشؤون السياسية هويل جيمس Howell James العمل ليحذف من الخطاب الكلمات المسبِّبة للإساءة. ولم يفلح. أحضر لي المشكلة وأنا أرتدي ملابسي الرسمية من أجل حفل عشاء رسمي. صدمت لرؤية الخطاب وأرسلت رسالة إلى كين، إنما بعد فوات الأوان، فقد ألقى خطابه وتبع ذلك ضجيج وضوضاء. وكان من نتائج هذا الخطاب أن كانت الأسئلة الموجهة لرئيس الوزراء في مجلس العموم، وفي الإعلام في غاية السوء. ولم أستطع أن أرد بصراحة على طوني بلير عندما سألني إن كنت موافقاً أو غير موافق على ما قاله وزير المالية.

علاقة العمل التي تربطني مع كين علاقة وثيقة، وفيما عدا موقفه الحماسي الشديد التأييد لأوروبا قلما كنا نختلف. كنت أرى أنه في حال سقوطي تحت عجلات حافلة سياسية فإن المتوقع أن يخلفني كين في منصبي، وقد أبلغته ذلك. ورغم علمه هذا كان يرفع صوته عالياً تأييداً لي كلما صادفتني مصاعب، وكان دوماً يتمسك بالسياسة المتفق عليها في مجلس الوزراء، فيما عدا تلك اللحظات التي كان يحس فيها بأن المتشككين يحاولون جذب السياسة باتجاههم. وإن استفزه أحد فهو عنيد شديد الإصرار، وإن تعرض أحد بسوء لما يؤمن به فإنه يرد الكلمة بكلمة مماثلة. ونتيجة لذلك سالت دماء كثيرة لعلها أرضت كلا الجناحين المتعارضين في الشأن الأوروبي، لكنها لم ترضني فوقفت أحاول مسح هذه الدماء عن الأرض.

وأصدرت تعليماتي إلى مجلس الوزراء مرة ثانية في شهر شباط / فبراير لوضع حد «للتكهنات والمناقشات» حول مسألة العملة الواحدة. لكنني كنت

أعلم في قرارة نفسي أن كلماتي هذه لن يكون لها الصدى الذي أريد. وكما توقعت تواصلت التصريحات «غير المخصصة للنشر» حول الموضوع ذاته. وبدا لي أن كل واحد منهم كان يحس برغبة للحديث عن هذا الهاجس أو كما يقال ليهرش ذلك الأكال في جلده. وازداد الوضع سوءاً بسبب أقلية من «المستشارين» لدى بعض الوزراء الذين بداعي الثرثرة قدموا آراءهم للصحف تحت ستار «مصدر مجهول» أثناء تناول الغداء. وعندما واجهت الوزراء بذلك، ادعوا البراءة أمامي، وكان جواب كل منهم: «ليست لديّ أدنى فكرة من أين جاء هذا الكلام... فأنا لم أره [للصحفي] منذ عهود بعيدة». لقد كانت حرباً فئوية بالوكالة أودت بالحكومة بأسرها إلى وضع أدنى كثيراً من المصالح الذاتية للوزراء أو للفئات التي ينتمون إليها. وكان من المستحيل التعامل مع هذه الحال. وهذا شيء لا يستطيع أن يفهمه ويلي وايتلو Willie Whitelaw الذي شغل سابقاً منصب كبير حاملي السوط ثم نائباً لرئيس مجلس الوزراء، حين ذكر لي ذات مرة «لماذا يتصرف زملاؤنا بهذا السوء؟ ألا يفهمون شيئاً؟»

في مطلع شهر آذار / مارس طلب حزب العمال افتتاح نقاش في مجلس العموم حول سياستنا الأوروبية. وصوّت حزب اتحاديي ألستر ضدنا وكذلك فعل نورمان لامونت الذي أصبح الآن من الأصوات الغاضبة، لكننا كسبنا بأغلبية خمسة أصوات فقط، وكان بعض المتمردين الذين رفعت عنهم حصانة السوط في صفنا، وبعضهم الآخر امتنع عن التصويت. ترافق هذا الموقف الليّن ظاهرياً مع دعوات من المتعاطفين معهم في الجناح اليميني للحزب بضرورة إعادة حصانة السوط لهم. (نقل إليّ أن واحداً من التسعة الذين رفعت عنهم حصانة السوط قال: «يرغب نيك بالعودة إلى الصفوف إذ ليس كل أعضاء الجماعة يملكون الشجاعة للنضال»). وكذلك فعل ماركوس فوكس رئيس لجنة 1922 الذي حض على عودة الحصانة إليهم. مثل هذه الرسائل التي نقلت إليّ، أو إلى حاملي السوط، أو إلى جون وورد John Ward الذي خلف غراهام

برايت Graham Bright في منصب سكرتيري الخاص للشؤون البرلمانية كثرت في الآونة الأخيرة. وجاءني أعضاء لجنة 1922 يدافعون عن قضية هؤلاء المنبوذين. كما تدخل مايكل سبايسر Michael Spicer، زعيم المتشككين طوال فترة التمرد الذي رافق الجدال حول معاهدة ماسترخت، يتوسط في مسألة إعادة حصانة السوط إليهم. وتحدث بهذا الشأن مع غراهام برايت وسأله إذا كان بإمكانه أن يراني. وحدد له جون وورد موعداً للقاء.

كان مايكل مقنعاً في حديثه. أعرب عن تأييده للرأي الذي تبناه المتمردون الذين رفعت عنهم حصانة السوط، لكنه انتقد سلوكهم، وقال: «نحن جميعاً نريد أن نكسب الانتخابات، وهم الآن يريدون العودة». وقد قال لي نيك بدجن كلاماً مشابهاً لهذا في غرفة الشاي بالمجلس. وأصر مايكل أن هذا هو شعورهم جميعاً.

سألته: «هل يطيعون الأوامر؟»

أجاب: «أجل، أعتقد أنهم سيفعلون شريطة أن يحفظوا ماء وجوههم. وسأفعل ما بوسعي ليكون سلوكهم حسناً».

كان غراهام برايت على ثقة بأن مايكل كان صادقاً في محاولته إنهاء هذا المأزق، وتكوَّنت لديَّ هذه القناعة. وكنت بالطبع أعلم أن المتمردين لا يجهلون ما يقوم به مايكل وعقدوا اجتماعاتهم الخاصة ليناقشوا كيفية عودتهم. وتهيأ لي أن مايكل الذي حافظ على وحدة المتشككين معاً في معارضتهم لقانون معاهدة ماسترخت قادر على جمعهم معاً تأييداً للحكومة مستقبلاً. وراهنت على مقدرته هذه وتحدثت مع ريتشارد رايدر الذي ساوره شك كبير حول إعادة قبولهم، لكنه في النهاية وافق على عودتهم، إنما عن غير قناعة. لم يكن حاملو السوط مسرورين بذلك، لكنني رأيت أن الظهور بمظهر الحزب الموحد يساعد مرشحينا في الانتخابات المحلية القادمة.

وكان ثمة عوامل أخرى أيضاً. فقد لفتت نظري مقالة أعجبتني نشرها نيك

بدجن في صحيفة التايمز The Times في أواخر شهر كانون الثاني / يناير تحدث فيها عن رغبة المتمردين بالعودة إلى صفوف الحزب، وكانت دعوة مغرية، حيث جاء فيها:

> إن هذا الانقسام حول الشأن الأوروبي أمر يدعو للسخرية. فالحظ العاثر وسوء الإدارة وضعانا في وسط تلك الجلبة من الزحام. لكن كرم القيادة وموقفها الحازم سوف يخرجنا من هذه الورطة. ونحن الثمانية أو التسعة من المحافظين الذين نوصف بالتمرد حصلنا على أهمية في نظر الإعلام لم نكن نتوقعها.
>
> وبقليل من الكرم وشيء من الحكمة نستطيع أن نعود ثانية إلى ذلك المكان البعيد عن الإعلام الذي نستحقه دون شك».

وقررت أن أثق بالوعود التي قطعها نيك وأكون كريماً معهم، وأعتمد على حسن النية وحدها، وألاَّ أطلب تأكيدات بالولاء من زملاء كانوا قبل كل شيء أعضاء في الحزب وتم انتخابهم بناء على برنامج الحزب ذاته. وارتأيت أن أعيد إليهم حصانة السوط بصورة انتقائية، إلى نيك بدجن وريتشارد شبرد أولاً، والآخرين فيما بعد. لكنني استبعدت هذه الفكرة لسببين: أولهما أنني لم أعتقد بأن بدجن وشبرد قد ينفصلان عن زملائهما وحتى لو فعلا، فإن ذلك سوف يزيد من ألم المرارة والعداوة عند الآخرين. فقررت عودتهم جميعاً معاً، وأن أثق بأنهم سوف يقدرون هذه المبادرة بإعادتهم دون عقوبة وأن يضعوا مصلحة الحزب فوق كل اعتبار. لكن ثبت أن ثقتي هذه ليست في محلها وأن شكوك ريتشارد رايدر هي الصحيحة.

وعادت هذه الثلة من الذين رفعت عنهم حصانة السوط إلى صفوف الحزب صباح اليوم التالي، لكنهم سرعان ما عقدوا مؤتمراً صحفياً لم يتضمن أي اعتذارات، وانتقلوا بعده للوقوف أمام عدسات التصوير التلفزيونية في حديقة كولدج غرين College Green تعبيراً عن انتصارهم. لم يتحدثوا بأية لهجة

تصالحية، ورفضوا إعطاء أية تأكيدات بالولاء للحزب. وبعد أيام قليلة وأثناء حديثه أمام «الرابطة المناهضة للسوق المشتركة» تكلم كريستوفر جيل مطالباً «بفك الارتباط مع كل شيء أوروبي عدا السوق».

واستخدم طوني بلير هذه الذخيرة التي قدموها له استخداماً كاملاً. وكانت ملاحظته الساخرة اللاذعة ضدي أفضل ما قاله: «أنا أقود حزبي و[أنت] تتبع حزبك». وعندما أتأمل كيف فعلت كل ما هو ممكن في سبيل حزبي ـ وأحياناً ضد نصيحة حاملي السوط ـ لأجنّب هؤلاء المتمردين الإحراج وهم يعودون لصفوف الحزب، أجد كم يدعو للازدراء سلوك هؤلاء.

أعتقد أن بعض المعلقين لم يجدوا أية مفاجأة في هذا السلوك. قبل أيام قليلة من عودتهم كتب الصحفي بيتر ريديل Peter Riddell المعروف باتزانه في رصد الأحداث يصف أولئك النواب المتمردين قائلاً:

> «كان بعضهم مدفوعاً بكراهيته لجون ميجر، وبعضهم تدفعه معارضة عاطفية للاتحاد الأوروبي.
>
> أما من ينتقدون السيد ميجر بصورة رئيسية، أو على الأقل أكثرهم كلاماً في نقده فهم من الجانب اليميني المناهض لأوروبا. لكن ثمة هوة واسعة تفصل بين اليمين في مجلس الوزراء وحلفائهم من نواب المقاعد الخلفية. وأما المتشككون في الشأن الأوروبي في مجلس الوزراء... فيحتفظون بمعارضتهم ضمن حدودها. ولن يعملوا على قلب السفينة عاليها واطيها مثلما يبدو أن طوني بلير وتيريزا غورمان والقلة الآخرين مستعدون للتفكير بهذا الأمر».

كان ينبغي عليَّ أن أطلب وعوداً فيها الكثير من التفاصيل بسلوك جيد منهم، لكنني لم أفعل لأنني اعتقدت أن سلوكهم سيكون حسناً ومتصالحاً بسبب رغبتهم الظاهرية بالعودة. ولم يفعلوا شيئاً من هذا القبيل. اتهمني

الإعلام بالتراجع عن موقفي وغضب المخلصون في الحزب، وكان لهم الحق في ذلك كما يتبين لاحقاً.

كانت الاستعدادات للانتخابات المحلية تدعو للرثاء، وكانت النتائج مريعة. خسرنا ما يزيد عن ألفي مقعد، معظمها كان يحتفظ بها أعضاء مجالس مخلصون وقديرون ذوو خدمة طويلة فيها. وبدأت تتشكل في ذهني خطة نهائية تحمل الكثير من المجازفات لإعادة رص صفوف الحزب. وسوف تشهد الشهور القادمة كيف أنفذها.

obeikandl.com

## الفصل الخامس والعشرون

# إصبر على المكروه أو افعل ما يلزم

في مساء أحد أيام مطلع شهر حزيران / يونيو سنة 1995 التقيت مايكل هيزلتاين قبيل التصويت في البرلمان كان مقرراً أن يجري عند الساعة العاشرة، ودعوته إلى تناول كأس من الشراب في الحجرة المخصصة لي في مجلس العموم. تدارسنا في بعض الأمور الخاصة بوزارته، ثم انتقل بنا الحديث إلى الصراعات الدائرة حول الشأن الأوروبي، والتي تتسبب بهذا الدمار الواسع في صفوف نوابنا في البرلمان.

كانت هذه الصراعات تقوض كل شيء نفعله. ويبدو أن لا شيء سواها يحظى باهتمام الإعلام. كان مايكل تواقاً ليتصدى بصورة مباشرة لأولئك المتشككين. وأنا أيضاً كانت تحدوني رغبة شديدة بعزل غلاة المتشككين، لكنني لم أر كيف نستطيع أن نفصلهم عن تلك العصبة الأكبر حجماً من الزملاء الذين لم يكونوا مناوئين لأوروبا، بل كانوا يشعرون بامتعاض إزاء الطريقة التي بات الاتحاد الأوروبي من خلالها أكثر فرضاً لآرائه وأكثر تطفلاً في شؤوننا. وخشيت أن يعمل تكتيك مايكل بالمواجهة المباشرة على إفساد الأمور كلية.

ثم تطرقنا في حديثنا إلى التعديل الوزاري القادم. ومايكل عنصر هام جداً في هذا التعديل. فهو الأفضل أداءً على الصعيد الإعلامي، لكنه يجد نفسه مقيداً بمسؤولياته الكبرى في وزارة التجارة والصناعة. والتحرك الواضح أمامي

أن أسند إليه منصب رئيس شؤون الحزب، وشعرت أنه لن يرحب بهذا العرض، لقد كان يجد المتعة الكبرى في عمله بوزارة التجارة والصناعة، وفي صنع سياستها.

وعلاوة على ذلك، لم أكن واثقاً أن هذا المنصب يليق به. وسألت نفسي، هل هو في صحة جيدة بما يكفي بعد إصابته بالذبحة الصدرية في حزيران / يونيو سنة 1993؟ ربما ـ لكنني لست مستعداً للمجازفة. أعرف أن بمقدوره أن يقوم بهذا العمل بشكل رائع، لكنني لا أريد له أن ينوء تحت الأعباء الإدارية المنوطة بمنصب رئيس شؤون الحزب، ناهيك عن الخطب التي لا عدّ لها ولا حصر التي يتوجب عليه إلقاءها في الدوائر الانتخابية، فالعمل الذي يقوم به رئيس شؤون الحزب إبان الاستعداد للانتخابات مرهق جداً، ولا أريد أن أجازف وأراه في يوم من الأيام يعاني المرض جراء ذلك.

أخذت أقلب الأفكار في ذهني منذ بعض الوقت، والمنصب الوحيد الذي استقر رأيي عليه هو منصب دون حقيبة وزارية، ويتيح له حرية الظهور الإعلامي الذي أتقنه بصورة فريدة لا يجاريه فيها أحد. وأخذت أسقط البدائل واحداً بعد الآخر. منصب زعيم الأغلبية البرلمانية في حكومة أغلبيتها ضئيلة يحتاج لسياسي تصالحي، ومايكل سياسي محارب هجومي النزعة ولا يصلح لهذا المنصب. وفكرت أيضاً بمنصب مستشار دوقية لانكاستر Chancellor of the Duchy of Lancaster وهو منصب وزاري دون حقيبة. إمكانية جيدة لا بأس بها، لكنها وظيفة لا تتناسب مع أقدميته في الوزارة. وشيئاً فشيئاً، ولعدم وجود الأفضل، أحسست بفكرة تفرض نفسها علي، هي أن أسند إليه منصب نائب رئيس مجلس الوزراء. لكن هذا المنصب أيضاً لا يخلو من المشاكل. والكثير من الزملاء يرغبون فيه، لا سيما وأنه منصب لا يوجد دائماً، ولا يشتمل على مسؤوليات واضحة. بيد أن الكسب المتوقع منه جيداً. ووجود مايكل في مواجهة الناطق باسم المعارضة إعلامياً سيكون بمثابة مدفع رشاش في مواجهة بندقية يلهو بها الأطفال.

في ذلك المساء سبرت غور مايكل بلطف وهدوء ووضعت أمامه مجموعة من الخيارات المحتملة للتعديل الوزاري، وأوضحت له أنني لم أتخذ أي قرار بعد، ولن أفعل لعدة أسابيع قادمة. وكان من ضمن عرضي له منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ـ إلاّ أن أي عرض كهذا سوف يعتمد على الهيكلية التي لم تتقرر بعد لإعادة التشكيل الحكومي ككل. وأكد لي مايكل أن هذا الدور ـ إن تحقق ـ يروق له، لكنه قال إنه يريد التحدث مع زوجته آن. وهنا توقف الحديث بيننا، لم نتفق على شيء. لم يكن العرض مؤكداً. ولم يحصل أي التزام من أي جانب. ولم نعد للحديث عن هذا الموضوع حتى صباح يوم الرابع من شهر تموز / يوليو.

لقد جرى الحديث بيننا آنذاك على خلفية الوضع المحموم السائد في حزب المحافظين في ربيع وأوائل صيف سنة 1995. فقد تلاشت وانتهت كل مشاعر التفاؤل وكل النجاحات التي حققناها سنة 1992. ولم يكن ثمة أي إحساس بأن القوم يستجمعون قواهم استعداداً للانتخابات العامة التي قد تجري خلال سنة، ليس ثمة أي إحساس بضرورة أن نسلّح أنفسنا للمعركة. حتى بات من النادر أن يفتح المرء جهاز المذياع أو التلفزيون دون أن يسمع أحداً يدخل في نقاش جاد حول ما إذا كنت سأستقيل أم لا، أو أحداً يطرح موضوع التنافس على زعامة الحزب.

في تلك الآونة كان الاقتصاد قد بدأ ينتعش وينفض عنه غبار الركود، والبطالة آخذة في التناقص والخدمات العامة تسير نحو الأحسن. كنا آنذاك نقدم العون في سبيل إحلال السلام في البوسنة وفي إيرلندا الشمالية. والتمويل العام في تحسن، والضرائب على وشك التخفيض. معدلات التضخم وأسعار الفائدة في مستوياتها الدنيا. وليس لدى المعارضة بديل واضح بوسعها أن تقدمه. ومع ذلك كان حزب العمال يسجل في استطلاعات الرأي نقاطاً تعادل ضعف ما تسجله الحكومة. كان وضعنا ينذر بكارثة.

ربما أجد عزائي في قول مأثور كان يردده كريس باتن Chris Patten : «لا يوجد شيء اسمه انتعاش اقتصادي بعيد عن التصويت». لكن القدر على ما يبدو قد ترك ذلك كله لوقت متأخر نوعاً ما. ومع أنني كنت على ثقة أكيدة بأن الاقتصاد سوف تتحسن أحواله، إلاّ أنني فوجئت لتأخر حصول هذا التحسن. وكل ما كنا بحاجة إليه هو الوقت والهدوء. وكما قال نورمان بلاكويل Norman Black Well، رئيس وحدة شؤون السياسات التابعة لمجلس الوزراء، أمام اجتماع سياسي لمجلس الوزراء في شهر نيسان / أبريل: «علينا أن نوضح أوجه المفارقة بين ما نسعى إليه وما يمكن أن يفعله حزب العمال. لقد سرقوا منا خطابنا، لذلك يتعين علينا أن نعرّي سياستهم وأن نكشف الغطاء عن تلك الفجوة الفاصلة بين ما يقولون وطريقة تصويتهم». وتمنينا أن تكون الأفكار التي عرضناها لسياستنا قد شكلت أرضية واضحة المعالم تفصلنا عن المعارضة. لكن هذه الأفكار ضاعت وسط ضجيج النزاعات حول أمور تافهة داخل حزبنا. وكما قال نورمان في اجتماع سياسي آخر لمجلس الوزراء: «لكي نكسب الانتخابات القادمة، يتعين على الحزب أن يبين للجميع وحدة الهدف لديه». ولم يكن هذا تبصراً مفزعاً. فنحن جميعاً نعرف الحقيقة. ومع ذلك قرأت تعليقاً نشر في صحيفة التايمز The Times في اليوم ذاته يقول: «يريد المتشككون في المسألة الأوروبية تعهداً يذكر في بيان رسمي بمقاطعة العملة الواحدة. إنها الشقاق والخلاف أولاً وقبل كل شيء، أما الوحدة فلا سبيل إليها.

ينبغي لهذا الصراع الداخلي أن ينتهي. فالأغلبية العاقلة داخل الحزب كانت على الدوام في وضع غير مستقر بسبب جماعة قليلة العدد لا يمكن تجاهلها. وكثيراً ما كانت هذه العصبة من القوم أقل تماسكاً مما تحمله عبارة «المتشككين في الشأن الأوروبي» وقد ضمّت هذه الجماعة كل الساخطين والمستائين الذين تجمعهم معاً وترص صفوفهم عداوتهم لأوروبا، والكثيرون منهم تحدوهم رغبة ملحّة للانتقال بالحزب إلى اليمين السياسي. ثم انضم إلى

هذه الأقلية عدد من الزملاء النواب الأكثر اعتدالاً، وشكلوا تحالفاً ضم أولئك الذين تملأهم الهواجس والذين استبد بهم القلق بالإضافة إلى ذوي النية الحسنة. وعلى الجانب الآخر توجد قبيلة من المؤيدين المتحمسين لأوروبا وليست في هذه المرحلة مثيرة للقلاقل.

وعلى هذا النحو أيضاً كان الوضع داخل مجلس الوزراء. غالبية الأعضاء يشاركونني الرأي والموقف إزاء العملة الواحدة، لم ترق لنا هذه العملة، لكننا كنا نعلم أننا في يوم من الأيام سوف ننضم إليها. لقد كان معظم الزملاء، من أمثال دوغلاس هيرد وطوني نيوتن وجورج يونغ وڤرجينيا بوتوملي وباتريك ميهيو وأيان لانغ، يتفقون معي في الرأي ولا يمكن وصفهم إلاَّ بالمخلصين. وفي الوقت ذاته كان ثمة زملاء لا يهمهم أمر العملة الواحدة، إنما كانوا مؤيدين لي شخصياً مثل مايكل هوارد وجيليان شبرد وروبرت كرانبورن. أمّا بيتر ليللي وجون ردوود ومايكل بورتللو فكانوا شديدي العداء لسياستنا الأوروبية، في حين أدرك الآخرون من أمثال كين كلارك ومايكل هيزلتاين وجون غومر أن حماسهم الشخصي لأوروبا غير عملي على خلفية موقف الحزب بمجموعه.

لقد كان المتشككون ينكأون الجراح المؤلمة على مسمع من الملأ رغم علمهم أنهم كلما فعلوا ذلك، كانوا يضعفون قدرتنا على استعادة مواقعنا في مواجهة حزب العمال الذي يحمل توجهات نحو الفدرالية أكثر من أي واحد منا. وفي عملهم هذا كانوا يجدون التشجيع من عدد قليل من كبار أعضاء الحزب، منهم مارغريت تاتشر ونورمان تيبت، تدعمهم في تصرفاتهم هذه صحافة محسوبة على حزب المحافظين تقف إلى جانب المتشككين عموماً. فاعتقد بعضهم أن مبادئ حزب المحافظين تقتضي موقفاً معادياً بشكل كلي لأوروبا وأي شيء خلاف ذلك ينبغي معارضته مهما كان الثمن.

غير أن معظم الجماهير لم يقبلوا بهذه الرؤية السلبية. لم يكونوا مغرمين بأوروبا، وهذا ما أغاظهم ـ خصوصاً من خلال أمثلة قد تكون حقيقية أو مختلقة

لتدخلات في شؤوننا اليومية ـ لكنهم لم يحملوا هاجساً نحوها. وفي مفاوضات ماسترخت ضمنت لبريطانيا خيار عدم المشاركة في الاتحاد النقدي، وأوضحت للجميع أننا من غير المرجح أن ننضم إلى العملة الواحدة في الموجة الأولى من الانضمام، لكنني أعتقد أنه من الصعب استبعاد ذلك في المستقبل البعيد. ولو أنني فعلت ذلك لحرمت بلادي من نفوذ أو تأثير جاد بخصوص ما إذا كان الاتحاد النقدي الأوروبي EMU سوف يسير قدماً، وإن مضى قدماً، بخصوص الظروف التي تحكم تقدمه. ربما أننا ضمنّا لأنفسنا امتيازاً فريداً من نوعه في مفاوضات ماسترخت ـ وذلك باختيارنا الانضمام أو عدم الانضمام، حسب خيارنا وما نراه نحن ـ لذلك فإنه من العبث أن نتخلى عن حقنا في التأثير بالأحداث في غضون ذلك. وممارسة هذا النفوذ دون التزام بالانضمام إلى العملة الواحدة هو شيء من الرفاهية وشيء يمقته بشدة بعض شركائنا الأوروبيين. فلماذا نتنازل عنه؟ وسوف أذكر لاحقاً كيف حاول من جاء بعدي إلى المبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت التمسك بهذه الأفضلية التي تركتها له ـ وقد كان في موقفه هذا يفعل الصواب عينه.

لا شيء في موقفي إزاء الاتحاد النقدي يلزم المملكة المتحدة بالانضمام إلى العملة الواحدة وحاولت قدر استطاعتي في مجلس العموم أن أطمئن جناح المتشككين في الحزب حول هذه النقطة. وأكدت أثناء إجابتي على «أسئلة موجهة لرئيس الوزراء» في مجلس العموم بتاريخ 11 حزيران / يونيو سنة 1995: «لا أعتقد شخصياً أن مسألة الانضمام إلى العملة الواحدة سوف تعود للظهور ثانية لبعض الوقت. ومن المؤكد أن الظروف لن تكون مؤاتية دوماً».

ولم أكن على استعداد للمضي أبعد من ذلك في هذه المسألة. وليس هذا من الصواب في شيء. كنت مصمماً على ألاَّ أستسلم للآراء المتطرفة في عدائها لأوروبا والتي أخذت تجد مكاناً لها. ومع أنني لم أكن شخصياً شديد الحماس، إلاَّ أنني كنت أشعر في قرارة نفسي أن العملة الواحدة سوف تتحقق.

وإن تحققت وأثبتت نجاحها، فإن مصالحنا الاقتصادية الخاصة قد تجبرنا على الانضمام. وكنت أعتقد، من وجهة النظر السياسية، أن أية حكومة تتبنى مثل هذه السياسة سيكون من الحكمة لها أن تحصل على الموافقة الأكيدة والخاصة من الناخبين. ولهذا السبب كنت أحبذ فكرة الاستفتاء الشعبي في مسألة الانضمام إلى العملة الواحدة. وقد أقنعت دوغلاس هيرد بضرورة الاستفتاء قبل حصول الانتخابات للبرلمان الأوروبي سنة 1994. لكن كينيث كلارك ومايكل هيزلتاين وجون غومر ـ ولأسباب مختلفة، مايكل بورتللو ـ عارضوا هذه الفكرة التي لم تتبناها الحكومة كسياسة لها حتى نهاية سنة 1995. والآن وأنا أعود بذاكرتي إلى تلك الأحداث أجد من المؤسف أنني لم أحاول فرض هذه السياسة قبل ذلك الأوان. لقد أخطأت لعدم فعلي ذلك.

لكنني حتى لو حاولت فإن ثمة مجموعة من الزملاء داخل الحزب قد تقدمت بمطالبها وزادت فيها ـ وهم جماعة لا ترضى بما هو أقل من سياسة مناهضة لأوروبا. وبعض هؤلاء تنتابهم هواجس نحو أوروبا فيستبعدون أية مصالح أخرى، وهم من أمثال طوني مارلو وكريستوفر جيل ونيكولاس بدجن وتيريزا غورمان وبيل كاش. أما أولئك الذين بمقدورهم إلحاق أكبر الضرر بنا فكان منهم بعض الوزراء السابقين والحاليين في حكومتي وكانوا لا يكلّون ولا يألون جهداً في قضيتهم، منهم على سبيل المثال نيل هاملتون، وزير الدولة السابق لشؤون الشركات في وزارة التجارة والصناعة، وإدوارد لي الذي تحالف مع جون ردوود. وثمة نواب جدد مثل برنارد جنكن وأيان دنكان سميث اللذان كانا من مروّجي الدعايات ويعملون وفق خطة مرسومة في غرفة الشاي في مجلس العموم. وكانوا يلقون التشجيع من الأعضاء الأقدم منهم الذين باتوا من المتمردين. وكانت الصحافة التي سارت على خط المتشككين تشيد بهم وتمتدحهم. وما أن انتهى الربيع وأقبل الصيف حتى ازداد هجومهم شراسة، وكانت بعض الجهات الصحفية المتعاونة بشكل وثيق معهم أكثر صعوبة من

السابق. وقد حذرني سكرتيري السابق للشؤون البرلمانية غراهام برايت بألاّ أقلّل من شأن هذه المعارضة حين قال لي بصراحة: «بإمكانهم أن يزيحوك عن منصبك إن استطاعوا».

وهكذا بدأت التكهنات حول ما إذا كانت قيادتي للحزب قد تتعرض لمنافسة تستنزف قدرات الحكومة. وصارت تحجب رؤيتنا عن كل شيء نريد أن نفعله، واتضح لي أننا لن نستطيع الإمساك بزمام المبادرة السياسية إلاّ إذا فقأنا الدمّل، وبدأت أعتقد أننا إذا أرجأنا انتخابات زعامة الحزب حتى موعدها المعتاد في شهر تشرين الثاني / نوڤمبر فإن هذا التأخير سوف يمحو أربعة أشهر من الزمن المتناقص أمامنا لنعيد الحكومة إلى مسارها الطبيعي قبل موعد الانتخابات العامة، وسوف يسمم أجواء التعديل الحكومي المقرر أن يجري في صيف تلك السنة، كما أنه سوف يتيح المجال لاستمرار الخراب والدمار في شهري آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر، ناهيك عن كونه مدمراً لمؤتمر الحزب العام الذي سيعقد في شهر تشرين الأول / أكتوبر، وبالتالي سيؤكد حصول التحدي لزعامة الحزب في شهر تشرين الثاني / نوڤمبر. وسيغرق الإعلام في بحر من الإشاعات والثرثرات والمكائد والمكائد المضادة، ونعود بذلك خطوات إلى الوراء.

وهكذا وجدت الأمور كلها تشير إلى وجوب قيامي بضربة سريعة وعاجلة، تتمثل بإجبار الجميع على الدخول في انتخابات مبكرة لزعامة الحزب، وأدعو كل من كان ينتقدني «لأن يتحمل بصمت أو يتصرف بما هو مناسب». لقد فكرت بالماضي بمواجهتهم دون إنذار مسبق وناقشت الأمر مع سارة هوغ، وطرحت الفكرة مع بعض الأصدقاء لأرى ردود فعلهم، ثم قررت عكس ما قالوا في معظم الأحيان. إنه خيار المرة الوحيدة فقط وكان عليّ أن أكون متأكداً بأنني إن جازفت فمجازفتي صحيحة.

وفوق هذا كله، كانت المعلومات المتسربة عن التحقيق الذي قام به السير

ريتشارد سكوت في قضية «مبيعات الأسلحة للعراق» قد أنذر بهبوب العاصفة. إذ زعمت «نشرة أخبار الساعة العاشرة» أن التقرير سوف يوجه الاتهام إلى ثلاثة وزراء ـ من ضمنهم ويليام والدغريف الوزير في مجلس الوزراء ـ بتضليل البرلمان «عن قصد وتصميم». وتأجج غضبي بأن ثمة شخصاً ما يمرر معلومات ومقتطفات بصورة انتقائية من تقرير لم ينته إعداده، ويهدف من وراء ذلك إلى تشويه سمعة الحكومة، وتدمير مستقبل هؤلاء السياسيين الثلاثة. لقد كانت حملة تشويه في أسوأ صورها، لا سيما وأن التقرير، بعد أن اكتمل ونشر في شهر شباط / فبراير سنة 1995 لم يوجه أي اتهام لهم بمخالفة السلوك البرلماني. وحيال ذلك حوّل طوني بلير نيران هجومه عليّ في جلسة مجلس العموم الخاصة بأسئلة موجهة إلى رئيس الوزراء في اليوم التالي. فكان رفضي الالتزام بأية خطة عمل قبل أن أدرس ما قاله السير ريتشارد سكوت حقاً في تقريره بمثابة لقمة سائغة ثانية تقدم للصحافة. وازداد غضبي ثانية عندما أشارت بعض المصادر المقربة من لجنة التحقيق بقولها إننا سرّبنا خبر هذه القصة بغية انتزاع إبرة اللسع من التقرير قبل نشره. نحن لم نفعل ذلك، وكما تبين من التقرير بعد نشره لم تكن بنا حاجة لذلك.

ثم زجت مارغريت تاتشر بثقلها في المعركة عندما نزل إلى الأسواق المجلد الثاني من مذكراتها بعنوان «الطريق إلى السلطة The Path to Power». كان وصفها لأيام الطفولة في غرانتام Grantham بريئاً لا ضرر فيه، إلاّ أن الكتاب تضمن «خاتمة» ليس لها علاقة بعنوان الكتاب أو مجال بحثه، ولا يمكن تفسير ما جاء فيها إلاّ بكونه هجوماً على السياسة التي أتبعها. لقد كانت بالتأكيد نوعاً من الدعاية تفوق في حجمها كل ما احتواه الكتاب. وكان يستحيل علي أن أغض الطرف عن هذه الضربات التي تكال لي من شخص قد سبقني إلى الحكم، لا سيما وأن كل من يلتقيني يثير هذه الأمور في كل فرصة. ولا بد أنها كانت تعلم ذلك.

وبعد نشر هذا المجلد أجرت مارغريت تاتشر مقابلة تلفزيونية كان من شأنها أن زادت الأمور سوءاً. تحدثت فيها عن «تاريخ عمره ألف سنة يتعرض للدمار من عملة واحدة». وكان حديثها هذا، حتى من وجهة نظر أنصارها، في غير محله. هاجمتني لأني رفعت حصانة السوط عن ثمانية من النواب المنشقين الذين أدلوا بأصواتهم ضد الحكومة في مسألة لها علاقة بالثقة في الحكومة. كنت أعرف، بالطبع، أنها كانت تقدم دعماً قوياً لقضية المناوئين لأوروبا، لكنني لم أتوقع منها أن تهين وتهزأ بالانضباط الحزبي التقليدي بطريقة تلحق الضرر بالحكومة.

وتذكرت كيف كان رد فعلها هي ونورمان تيبت إزاء نقد ألطف من هذا وجه للحكومة إبان رئاستها للوزارة. لست معارضاً إطلاقاً لحقها في أن تبدي وجهة نظرها، لكنها بصفتها زعمياً سابقاً للحزب بإمكانها أن ترفع سماعة الهاتف، أو أن تأتي إليّ لتحدثني عما يقلقها في أي وقت من الأوقات، لكنها لم تفعل. واختارت أن تتحدث علانية على مسمع من الملأ جميعاً، أو في مناسبات أخرى، كانت تتمتم بكلمات لاذعة في أحاديث خاصة. وعندما تبدي تذمراً وانتقاداً في جلساتها الخاصة كان أعوانها يحرصون على أن تذاع كلماتها تلك علانية.

كانت مارغريت قد بدأت تسير في خطتها. في كلمة ألقتها بعد ذلك بوقت قصير دعت إلى إعادة المفاوضات بخصوص معاهدة ماسترخت. وطلبت إليّ أن «أفعل ما فعلته (هي) فيما بين سنتي 1979 و1990». ورجعت بذاكرتي إلى «القانون الأوروبي الموحد Single Wuropean Act» وما تضمنه من فقرات تحمل تنازلات عن السيادة البريطانية، ودهشت كثيراً من طريقة تفسيرها للتاريخ(!) إن إعادة التفاوض بشأن معاهدة ماسترخت، التي انضممنا إليها قبل أربع سنوات وحظيت بموافقة مجلس العموم بأغلبية كبرى أمر يخلو من أية مصداقية. ولا بد أنها تعلم جيداً أن إلغاء معاهدة ماسترخت في هذا الوقت هو

السخف بعينه. لكنه شيء يتوافق مع أسلوبها في مثل هذه الأمور: تبدل في التعامل مع قواعد وضعتها هي نفسها ثم وجدتها غير مناسبة، ويصاحب ذلك نقد عنيف لأولئك الذين من وجهة نظرها لا يلعبون الكريكيت بضربة مباشرة من المضرب. لو أن أي رئيس وزراء بريطاني ذهب إلى أوروبا وطلب إعادة التفاوض حول معاهدة حصلت بريطانيا فيها على موقع كبير الفائدة لها فإنه بالتأكيد لن يحظى بأي اهتمام ـ ويكون قد استحقه.

كنا نشعر بكل هذه الآلام في مجلس العموم. أحس بها كلما دخلت قاعة الجلسات، ولم يجدِ نفعاً رفع حصانة السوط عن ثمانية متمردين. فهل يجدي الحوار؟ بتاريخ 23 حزيران / يونيو قبلت دعوة لإلقاء كلمة أمام مجموعة من نواب المقاعد الخلفية تسمي نفسها «مجموعة البداية الجديدة»، وهم جماعة يمينية ومن أعضائها نواب كانوا خير معين لي، بالإضافة إلى بعض النقاد الذين لم يقدموا لي أي عون. قال لي مايكل سبايسر Michael Spicer الذي ترأس اللقاء إنه يأمل بأن يساعد حضوري في بناء الجسور. لكنه ثبت بعد ذلك أنه أخطأ في توقعاته. فاللقاء كان كالسقالة شديد الاهتزاز قد يسقط في أية لحظة، فقد تبين لي أن بعض نواب المقاعد الخلفية قد تمرنوا على أدوارهم الهجومية، وأوشكوا على الانقضاض على كل من يحاول الابتعاد عن موقفهم المعادي لكل ما له علاقة بأوروبا. لقد كانت حملة منظمة تهدف إلى تغيير سياستنا الأوروبية، وفي هذا الأمر كنت الشخص الذي يمكن الاستغناء عنه.

خلت اللقاء حضارياً، أعرض فيه موقفي من أوروبا، وعليه يرد الآخرون، ونتبادل الرأي بأسلوب عقلاني. وخاب ظني. تلك كانت البداية. عرضت وجهة نظري من العملة الواحدة أمام زهاء خمسين نائباً من النواب حضروا الاجتماع. وكما فعلت في كثير من المناسبات الأخرى، تحدثت بصراحة واضحة قائلاً إنني لست مستعداً لاستبعاد الانضمام لهذه العملة،

وشرحت الأسباب التي تدعوني لذلك. وقلت: «من الضروري أن نشارك بالمفاوضات. وإن كانت غير مناسبة لنا فلن ننضم إليها، ونحن لدينا أفضل عالم في الدنيا، ومن الغباء أن نلقي به جانباً».

وسرعان ما اتضح لي، بل بأسرع مما تصورت، أن معظم النواب الحاضرين لم يوافقوا على ما قلت. وباتت أسئلتهم هجومية وعدائية. ثم جاءت مداخلة من نورمان لامونت ـ وكانت تلك المرة الأولى التي يوجه لي كلاماً منذ ترك الوزارة ـ كانت بمثابة رمح يطعن في الضلوع وليس فأساً مسلطاً على العنق. أما جون تاونند John Townend، النائب عن دائرة Bridelington، فكان مفرطاً في عدائه إذ قال: «فيما يتعلق بمعظم الأعضاء في الحزب، لقد حان الوقت يا رئيس الوزراء، أن تتنحى عن منصبك». وبهذه الكلمات الفظة تدنت لغة اللقاء إلى الحضيض. إلاَّ أن جورج غاردنر كان مداهناً ومتملقاً. وأثار أيان دنكان سميث بعض النقاط التفصيلية الذكية والمثيرة للفضول، لكنه لم يحسن رؤية المكاسب التي حققناها من خلال إبقاء خياراتنا مفتوحة. وسمعت برنارد جنيكن يتمتم قائلاً: «لا، لا، لا،». أمّا بيل كاسن الذي لم يكن قط وقحاً في كلامه رغم ما لديه من هواجس فقد كان مدفوعاً من الآخرين، وكان يثير الضجر فيما يتعلق بأوروبا، ومناقشة الموضوع الأوروبي مع بيل كاسن تشبه إلى حد بعيد قضاء أمسية في قراءة وتدارس قصيدة «البحار القديم» Ancient Mariner. أمّا إيڤان لورنس Ivan Lawrence فكان كثير الانفعال، لكنه ليس خصماً عنيداً، بل كان في كثير من الأحيان يقف إلى جانبي. إلاَّ أن مشاعره في هذه القضية ليست بالمشاعر القوية. وكانت طريقته تتمثل في سؤاله إن كنت سأسير في وجهتهم، لكنه لا يشتمني إن لم أفعل. والحقيقة أنني ذهبت إلى أقصى ما أستطيع دون أن أستفز خصومة مماثلة، ولكنني عارضت الشقاق الحاصل في أماكن أخرى داخل الحزب.

وفي ردي على من قالوا إن موقفاً مناوئاً لأوروبا سوف يجتاح البلاد كلها أثناء الانتخابات العامة القادمة، قلت في ذلك الاجتماع إن العملة الواحدة لم تشكل هاجساً لدى الجماهير كما فعلت لدى النواب الحزبيين، وإن السياسة البريطانية برمتها ينبغي ألاّ ترتكز على أمر تافه يقضي باستبعاد فكرة ما إذا كنا سوف ننضم إلى العملة الواحدة أم لا ـ وقبل خمس سنوات من موعده ـ وأضفت إنه من السخف الاعتقاد بأنه علينا أن نعارض كل أمر أوروبي لكي نستعيد شعبيتنا.

كان اللقاء كارثة. بعض الحاضرين أفزعتهم لهجة الأحاديث المتبادلة. كان جون ويتنغديل John Whittingdale النائب والمستشار السابق لمارغريت تاتشر يجلس في المؤخرة بين مستشاريّ نورمان بلاكويل Norman Blackwell وهويل جيمس Howell James، وأخذ يتمتم قائلاً: «إن أعطى الإجابات الصحيحة فهذا شيء حسن، وإن لم يفعل فثمة متاعب حقيقية». لكن إجاباتي الصحيحة لم تكن ما يريد سماعه معظم الحاضرين. بعض المتشككين المتطرفين كانوا بعيدين جداً عن المنطق السياسي ورأوا تدمير سياستنا الأوروبية جزءاً من حملتهم المقدسة.

وبعد الاجتماع وبينما كنت في طريقي إلى غرفتي في الطابق الثاني في مجلس العموم يصحبني جون وورد John Ward سكرتيري للشؤون البرلمانية، اعترفت له أن النقاشات الحاصلة في الاجتماع كانت مدمرة وأنها ستكون خبر الساعة في الصحف، في حين قال جون: «سوف تتسرب أخبار هذه المناقشات، ومعها كالعادة الإضافات المثيرة. وهذا ما حصل فعلاً. وقد لمت نفسي إلى حد ما. فقد حسبت زملائي كلهم منفتحين على النقاش في حين لم يكن بعضهم كذلك. وعندما سارت الأسئلة على نحو مشاكس وبشكل مفرط، ازداد عنادي وتمسكي بموقفي. بعدئذ، سألت نفسي هل كان يتوجب علي أن

أكون مهادناً وأهدئ الانفعالات؟ لكنني شككت إن كان ذلك سوف يحدث فرقاً.

وإلى حدٍ ما جعلني ذلك الاجتماع أحسم أمري. يجب علينا أن نضع حداً لهذا التعفن والتفسخ، وأدركت الآن كيف أقوم بهذا العمل. في استطلاع للرأي أجرته لجنة الشؤون الأوروبية لنواب حزب المحافظين في المقاعد الخلفية، تبين أن القسم الأعظم من أعضاء الحزب يرون أسلوبي المتمثل بـ «لننتظر ونرى» بخصوص الاتحاد النقدي أسلوباً صائباً، رغم أنهم التزموا الصمت. وقد طالبت زعماءهم من أمثال راي ويتني Ray Whitney بإلحاح بألاّ يتحدثوا علانية. إذ يكفي أن يكون جناح واحد في الحزب شاهراً سلاحه. أمّا وجود جناحين فهذا زلزال أكيد في وقت أسعى فيه للحفاظ على وحدة الحزب.

لقد كانت الضغوط والإحباطات التي واجهتها في محاولتي لحفظ التوازن بين الجانبين كبيرة وضخمة. ولم أكن مستعداً لتحمل الألم أكثر من ذلك بل كنت متأهباً لأعرّض زعامتي للحزب للخطر. وقررت أن أعطي نواب حزبنا الفرصة لاختيار بديل عني، فيزيحوا عن كاهلي مسؤولية الحفاظ على وحدة حزب المحافظين، أو يؤكدوا تأييدهم لي، فأكون في هذه الحال في موقع أكثر قوة لأعيد للحزب وحدته. وكنت في غضون ذلك راضياً بأية نتيجة يخرجون بها. لقد أمسى الوضع الحالي مدمراً للحزب ولا أطيق تحمله.

مرت بي لحظات أحسست فيها باكتئاب عميق إزاء ما يجري داخل الحزب. وكنت كلما راودتني هذه المشاعر أشغل تفكيري بأشياء أخرى ـ أفكر في النجاح الذي حققناه على الصعيد الاقتصادي، وأفكر بأشياء بعيدة عن السياسة. كنت أشعر بالراحة إن تجولت في حديقة منزلي «فاينغز Finings»، فالطبيعة تضع الأشياء في المنظور العام. وتذكّرني بأن السياسة رغم كونها جزءاً هاماً في حياتي إلاّ أنها ليست كل شيء.

ولكن قبل أن أشغل تفكيري بانتخابات زعامة الحزب، كان عليّ أن أغادر إلى هاليڤاكس في نوڤا سكوتيا Nova Scotia في منتصف حزيران / يونيو لحضور مؤتمر قمة مجموعة السبعة السنوي G7. كانت الرحلة محنة وعذاباً. وكعادتي عملت بمعدل سبع عشرة ساعة في اليوم تحضيراً للمؤتمر رغم معاناتي الشديدة من ألم في ظهري وكتفي وأسفل عنقي ـ وهو ألم أصابني منذ سنوات بصورة متكررة، لكنه ازداد سوءاً في الآونة الأخيرة.

وصلنا إلى هاليڤاكس في المساء، واشتد بي ذلك الألم بسبب طول الرحلة، ولم أستطع النوم تلك الليلة. ولم أنم إلاّ قليلاً في الليلة الثانية. وقد خفف الألم بعض الشيء وخز بالأبر وعمليات تدليك. لكننا أخفينا أمر هذه الآلام ولم نسمح بأن تكون معروفة للجميع إذ إنه في ضوء الأجواء السائدة سوف تنشر الصحف في بريطانيا عناوين مثل: «ميجر: ألم في العنق» أو «ميجر اليائس يبحث عن طب بديل». وقد أحس كريس ماير Chris Meyer سكرتيري الصحفي، بارتياح كبير لأن إشارة عن هذه الآلام لم تتسرب إلى الصحافة.

ذات مساء وبينما كنت أتجاذب أطراف الحديث مع هيلموت كول ونحن نحتسي كأساً من النبيذ قبيل عشاء عمل بدأت أطرح فكرتي المعروفة، وهي أن اجتماعات قمة مجموعة السبعة قد تكون أكثر فائدة لو أنها أصغر حجماً وأقل رسمية، فنحن لسنا بحاجة لوجود تلك الأعداد الضخمة من الوزراء والمسؤولين. وافقني هيلموت الرأي، لكنه أشار إلى أن ألمانيا بحاجة لوجود رئيس الوزراء ووزير الخارجية لأنهما ينتميان لحزبين مختلفين. فأجبته على ذلك بقولي: «أما أنا فلديّ حكومة ائتلافية خاصة بي».

كانت مجرد نكتة. ومع أنه لا يوجد صحفيون معنا في الحديقة، وأقربهم إلينا كان يبعد عنا مسافة ثلاثين ياردة، فقد التقطت ميكروفوناتهم ذلك التعليق

وتناقلته الصحف في بريطانيا، وتسبب في حصول اهتياج في الصحف حول زعامة الحزب. وفي صباح اليوم التالي وبينما كنت أهمّ بمغادرة الفندق سألني الصحفيون أسئلتهم المعتادة حول الانقسامات داخل الحزب فيما يتعلق بالشأن الأوروبي، وجرى تشويه لإجاباتي وفسرت على أنها توبيخ موجه «عبر الأطلسي» من رئيس الوزراء إلى نواب المقاعد الخلفية. والحقيقة أني ذكرت عبارة واضحة لا تحتمل أي تفسير واجتهاد، وهي «لا توجد وصفة سحرية» تنعش الموقف السياسي للحزب. وقلت: «لقد رسمت المسار وهو مسار صحيح ومعقول وعملي على نحو واقعي».

لكن دوائر الموجة اتسعت أكثر بشكل غير مقصود وكان السبب كينيث كلارك. عقد مؤتمر صحفي في اللحظة الأخيرة ولم يحضره كين ـ وسبب تغيبه بسيط جداً، فقد ظن أن الجانب الرسمي لهذه الزيارة قد انتهى، فحزم أمتعته بما فيها ملابسه الرسمية، وأبقى لنفسه بعض الملابس العادية جداً التي بوسعه أن يرتديها من أجل زيارة لحديقة الطيور قبل المغادرة. وجاءه نبأ المؤتمر الصحفي فحسبه (وهو على حق) غير ذي أهمية، فتغيب عنه ـ خشية أن يثير وجوده بملابس صيد استغراباً وتساؤلاً. لكن فسّر غيابه عن المؤتمر تفسيراً خاطئاً. وبالغت الصحافة والإعلام في حديثها عن انزعاجي من الفرقة السائدة في صفوف الحزب، والآن يتغيب زير المالية في حكومتي عن لقاء صحفي أخير أعقده! هكذا يتم صنع القصص الإخبارية.

ونحن في الطائرة عائدون إلى أرض الوطن تحدثت ثانية مع دوغلاس هيرد حول تقريب موعد الانتخابات لزعامة الحزب. قلت له إن الوضع الحالي قد أمسى متعذراً القبول به. أستطيع أن أترك منصبي وأرحل وبإمكاني أن أصلّب موقفي وأواجه المنافسة على زعامة الحزب في فصل الخريف، وبمقدوري أن أباغت من ينتقدني. وقلت له أيضاً أمّا خياري الثالث ـ وهو الاستقالة ودخول

المنافسة في الانتخابات التي تعقب استقالتي ـ فهو الخيار الذي أميل للأخذ به.

وتحدثت مع كين بصورة منفصلة حول الأفكار ذاتها ومرادي من ذلك أن أستمع لرأي كل واحد منهما على حدة. أعرب كل واحد منهما عن بعض التحفظات إلاَّ أنهما كانا مخلصين في تأييدهما لي. ووجد الاثنان خطتي منطقية، لكن لم يحبذها أي منهما. وما أن حطت بنا الطائرة في قاعدة ألكونباري Alconbury التابعة لسلاح الجو الملكي، وهي الأقرب إلى منزلي Finings حتى أدركا ما يجول بخاطري، واحتفظ كل منهما بالموضوع سراً لنفسه.

وصلت إلى منزلي حوالى الساعة الثانية صباحاً من يوم الأحد الواقع في 18 حزيران / يونيو وأويت إلى فراشي على الفور. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وكما أفعل دوماً كلما اعترضتني أفكار تعلق بقرار عليّ أن أتخذه خرجت للتجوال في حديقة المنزل، أمعن التفكير بالخيارات التي وضعتها لنفسي وأستعيد الحجج في ذهني. تحدثت مع نورما وجيمس وإليزابيث وعرضت لهم خطتي. كانوا جميعاً متحمسين لها. وبالمصادفة اطلعت على تعليق منشور في صحيفة صنداي تايمز Sunday Times لذلك اليوم يدعوني فيه كاتب المقال إلى «أن أتحمل المكروه بصمت أو أتصرف بما يناسب». وأظن أنه لم يكن أحد من قريب أو بعيد يتصور ماذا أنوي أن أفعل. لكن هذا المقال في الصحيفة أكد لي قراءتي للوضع. وكانت تتنازعني أفكار بأن قراري قد يفتقر إلى الحكمة، لكنني في تلك اللحظات شعرت بالتزام به.

وبينما كنت أتجول في الحديقة رنت في أذني كلمات الشاعر مونتروز Montrose التي طالما أعجبت بها:

قد يكون خوفه من قدره كبيراً،

أو أن الصحاري أمامه ضيقة الآفاق،

فذاك الذي يبعد عنه الاتصال،

ليكسب أو يفقد كل الأشياء.

طبعاً، نفذ حكم الإعدام بالشاعر مونتروز لكن المبدأ الذي نادى به صحيح لا غبار عليه.

وفي غضون ذلك كانت الأمور تزداد سوءاً داخل الحزب. في استطلاع للرأي غير معروف مصدره نشرته صحيفة الديلي تلغراف Daily Telegraph صباح يوم الاثنين التاسع عشر من حزيران / يونيو تبيَّن أن سبعين نائباً من النواب المحافظين يؤيدون إجراء انتخابات لزعامة الحزب. وامتلأت الصحف كلها بأحاديث عن حلف انتخابي يضم هيزلتاين وبورتللو. لست أدري إن كانت هذه القصة مجرد تلفيق صحفي أم أنها تحمل أصولاً من إيجاز صحفي فيه مصلحة ذاتية. لكن فكرة حلف انتخابي بدت لي وصفاً غريباً لا يصدق لا سيما وأن ثمة اختلافاً واسعاً بين الرجلين في الرأي حول أوروبا رغم أنهما يحملان اسماً واحداً. وإذا كان الجناح اليميني لا تعجبه سياستي الأوروبية فالله وحده يعلم ماذا يفعلون حال تسلم هيزلتاين مقاليد رئاسة الحكومة.

وهاجمتني الصحافة أيضاً عندما كتبت مقدمة لكتيب من تأليف راي ويتني Ray Whitney كان شديد الحماس لأوروبا. غير أن هذا الهجوم كان نقداً سخيفاً. كان بمقدوري أن أضع مقدمة من فقرة أو فقرتين أنتقي كلماتها بحذر شديد لأي كراس ذي أهمية تصدره جماعة حزبية، من اليمين أو اليسار، إذا طلب إليّ ذلك. وسوف نجد جون ردوود يشير إلى هذا الأمر إبان الحملة الانتخابية لزعامة الحزب. فقد أظهرت إشارته كم هو غريب ذلك العالم الذي يعيش فيه. كان اعتراضه بخصوص ما كتبت أقل من معارضته لحقيقة أنني كتبت

شيئاً يدل على حرصي على إبقاء علاقات ودية مع جميع الجماعات المسؤولة في الحزب الذي أتولى قيادته. وهنا اتضح لي أن هواجسه نحو أوروبا تشير إلى وجود عنصر في الحزب لا يقبل بحسن نيتي، إلاَّ إذا ترافق حسن النية هذا مع سوء نية نحو أولئك الذين يخالفونهم الرأي.

في صباح يوم الثلاثاء طلبت إلى سارة هوغ الحضور إلى المبنى رقم 10. كان يوماً دافئاً والشمس ساطعة فجلسنا في الحديقة. ذكرت لها ما يجول في ذهني، وأريتها مسودتين أعددتهما لبيانين سوف أقدم أحدهما إلى المسؤول التنفيذي للجنة 1922 والثاني إلى الصحف. وكنت أعلم أن سارة سوف تستعرض الحجج المضادة لخطتي، وأردت لها أن تعمل فكرها الوقاد في هذا السبيل. وعلى هذا النحو أستطيع أن أختبر إذا كان حكمي سيئاً بسبب نفاد صبري. لكنني في تلك اللحظة قد حسمت أمري وقررت الاستقالة وخوض المعركة إلاَّ إذا واجهتني عقبة تمنعني من ذلك. كانت سارة ضد هذه الخطة وعارضتها بقوة، لكنها لم تملك حجة واحدة تدحضها. وأظن أنها عندما غادرت أدركت ماذا سأفعل.

بيد أني لم أكن واثقاً من نتيجة الانتخاب، مع أنني، ودون علمي، كنت في وضع جيد. في الأسابيع التي سبقت موعد الانتخابات تحدث عدد من كبار الوزراء الذين راعهم ما رأوا من انقسامات في صفوف الحزب مع غراهام برايت Graham Bright سكرتيري السابق للشؤون البرلمانية، ولم أدرِ بحديثهم هذا. وبعضهم حضروا مأدب عشاء غير رسمية أقيمت في منزل جوناثان أيتكن Jonathan Aitkin في شارع لورد نورث Lord North Street ومن خلال أحاديثهم استعرض الوزراء جون غومر وجيريمي هنلي وروبرت كرانبورن وأيان لانغ ودافيد ديفيز وآن ويدكومب كيف يتصدون لتلك الحرب المستعرة داخل الحزب ويعيدون الحزب لوحدته. وكان اللاعب الأهم في هذا السير آرشي هاملتون Sir

Archie Hamilton الذي كان من أنصار المدرسة القديمة ومن أفضل أنواع الرجال. لم يكن أحد منهم يعلم بخطتي ومع ذلك شكلوا فريق عمل للحملة الانتخابية التي من المرجح حصولها عاجلاً أم آجلاً، وسواء رضيت بذلك أم لم أرضَ.

عندما كان سكرتيراً لي للشؤون البرلمانية عمل غراهام على تكوين فريق عمل من مهامه الاتصال مع مختلف الآراء داخل الحزب وتمرير المعلومات الاستخباراتية. وكان أعضاء هذا الفريق يجتمعون بشكل دوري وبصورة رئيسية في منزل غراهام بلندن. وكان هذا الفريق يضم في عضويته كرانلي أونسلو Cranley Onslow وبيتر هوردرن Peter Hordern وآرشي هاملتون وتيرينس هيغينز Terence Higgins. وكان غراهام يحتفظ على الكمبيوتر بملف كامل لآخر آراء النواب بحيث يكون جاهزاً عند طلبه في أية انتخابات قد تجري من أجل زعامة الحزب. ولهذه الغاية كان وفريقه يعملون على تجميع آراء النواب قبل ثلاثة أو أربعة أسابيع من إعلاني عن موعد الانتخاب. ولم يعد غراهام سكرتيراً للشؤون البرلمانية لديّ، بل كان يعمل معي بحريته، ولم يكن في تلك المرحلة يعلم ما أنا بصدده. لكن عمله هذا كان ببساطة نوعاً من السلوك الاحترازي من صديق قديم يرغب في تقديم الحماية، وأقلقه أن يحين موعد الانتخاب في خريف ذلك العام. والواقع أننا توصلنا إلى نتائج واحدة بخصوص هذا الخطر مع أن كل واحد فينا كان يعمل بمفرده.

نتيجة لذلك، عندما بدأت الحملة الانتخابية فعلاً كان أكيداً من توقعاته بفوزي. أبلغني بذلك عندما حادثته على الهاتف وهو في منزله مساء يوم الأحد عقب عودتي من هاليفاكس لأكلّمه عما يجول بخاطري، وقال: «سوف تكسب. أؤكد لك ذلك. لكنني لا أعتقد أن عليك أن تمضي بخطتك الآن».

أعلى: صاحبة الجلالة الملكة إليزابيث، الملكة الأم ترعى مراسم الاحتفال بالذكرى الخمسين لعيد النصر في أوروبا VE-Day الذي أقيم في هايدبارك ترافقها صاحبة السمو الملكي الأميرة مارغريت، وروبرت كرانبورن: 6 أيار/مايو 1995.

اليسار: مرافقاً جلالة الملكة أثناء احتفالات الذكرى الخمسين لعيد النصر VE-Day: 7 أيار/مايو 1995.

obeikandl.com

أعلى: أثناء إعلاني استقالتي من زعامة حزب المحافظين في حديقة المبنى رقم 10 شارع داونغ ستريت، 22 حزيران/يونيو 1995.

اليسار: في اليوم التالي لاستقالتي من زعامة الحزب، قضاء يوم في زيارة إلى مدرسة أيلوين في منطقة رامزي التابعة لدائرتي الانتخابية: 23 حزيران/يونيو 1995.

أسفل: جون ردوود (في الوسط) يعلن ترشيحه لزعامة الحزب يحيط به أنصاره (من اليسار) طوني مارلو وتيريزا غورمان وادوار لي: 26 حزيران/يونيو 1995.

لدى عودتي لزعامة الحزب، خارج مقر قيادة الحملة الانتخابية في شارع كاولي Cowley بتاريخ 4 تموز/يوليو 1995. مع فرجينيا بوتوملي وغراهام برايت ونورما ومايكل دوبس ـ المؤلف ونائب رئيس حزب المحافظين في الخلف.

الجميع في توافق وانسجام: مجلس الوزراء يجتمع لأول مرة بعد انتخابات زعامة الحزب في حديقة المبنى رقم 10في شارع داونتغ ستريت بتاريخ 6 تموز/يوليو 1995. مع جون غومر ومايكل هيزلتاين وجيليان شبرد ومايكل بورتللو.

أعلى: في نادي ميل وول لكرة القدم لدى إطلاقي لسياستي الرياضية بعنوان «لنرفع مستوى اللعب»: 14تموز/يوليو 1995.

إلى اليمين: أروي قصة إلى بادي أشداون وطوني بلير قبيل احتفالات الذكرى الخمسين لعيد النصر في اليابان VJ-Day بتاريخ 20 آب/أغسطس 1995.

إلى اليسار: نورما وأنا في استقبال بيل وهيلاري كلنتون لعشاء رسمي على شرف الرئيس في المبنى رقم 10 شارع داونغ ستريت بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. على الجدار صور لجميع رؤساء الوزارات السابقين.

obeikandl.com

أثناء إلقائي كلمة أمام الجنود البريطانيين في قاعدة لهم في مدينة سيبوفو Sipovo التابعة لصرب البوسنة تبعد نحو 50 ميلاً إلى الغرب من سيرايفو خلال زيارة استمرت يوماً واحداً إلى البوسنة والهرسك بتاريخ 24 أيار/مايو 1996.

لحظة استراحة أثناء تناول الغداء عقب الجلسة الافتتاحية لقمة مجموعة السبعة بمدينة ليون بفرنسا بتاريخ 28 حزيران/يونيو 1996 (بحسب اتجاه عقارب الساعة) بيل كلنتون والمترجم وريوتارو هاشيموتو رومانو برودي وهيلموت كول وجاك شيراك.

زيارة فريق من ثلاثة مغنيين أوبراليين الاسبان دومينغو وخوسيه كاريراس ولوشيانو بافاروتي) إلى المبنى رقم 10 شارع داونغ ستريت قبيل حفلتهم الموسيقية في استاد ويمبلي بتاريخ 4 تموز/يوليو 1996.

لحظة استراحة في مبنى Chequers حزيران/يونيو 1996.

اليسار: مع بوريس يلتسين لدى اختتام مؤتمر صحفي قبيل مغادرته القاعدة برايز نورتون التابعة لسلاح الجو الملكي عقب زيارة لمدة يومين إلى مبنى Chequers، أيلول/سبتمبر 1996.

أسفل: في محاولة لإنقاذ الاتحاد أثناء زيارتي إلى اسكتلندا إبان الحملة الانتخابية عام 1997 مع أيان لانغ ومايكل فورسيث.

أعلى: مغادرة المبنى رقم 10 للمرة الأخيرة مع نورما واليزابيث وجيمس وشركائهم بتاريخ 2 أيار/مايو 1997.

اليمين: وأسدل الستار. مختتماً آخر بيان أدليت به من المبنى رقم 10 شارع داونتغ ستريت: 2 أيار/مايو 1997.

# الحياة بعيداً عن مسؤوليات العمل

اليسار: أثناء حفل عشاء مع فرقة رولنغ ستونز قبيل الحفلة التي قدمتها الفرقة في مدينة شرلوت بولاية نورث كارولاينا: تشرين الأول/أكتوبر 1997.

اليمين: علاقة خاصة دائمة مع جورج وبربارة بوش في كينيبنك بورت، أيلول/سبتمبر 1998.

اليسار: واحد من أكثر خصومي مودة، أحدث فهد صغير في جنوب إفريقيا: تشرين الثاني/نوفمبر 1998.

تدوين هذه المذكرات لفترة تزيد عن عامين أطوف العالم وأعبر القارات: في الطائرة في أجواء الولايات المتحدة (1997) وفي رحلة نهرية في نهر النيل (1999).

obeikandl.com

وأجبته: «لقد فكرت ملياً. وأخبرت نورما والعائلة بذلك. وقد اتخذت قراري. لا نستطيع الاستمرار فيما نحن عليه».

لكن الذي لم يعرفه غراهام، ولا يعرفه أي شخص آخر شارك في الحملة، هو أنني ناقشت النتيجة التي أريدها مع نورما. بناء على النظام الداخلي للحزب يتوجب عليّ الحصول على 165 صوتاً (وهي الأغلبية قياساً لعدد النواب الحزبيين) يضاف إلى ذلك موضعاً متقدماً عن أي مرشح آخر يفارق 15 بالمئة من عدد الأصوات لكي أفوز. لكنني كنت أطمح للحصول على 230 صوتاً أو أكثر. وقررت أن أستقيل إن حصلت على 215 صوتاً أو أقل. ولم أكن واثقاً من تحقيق هذا الرقم. لكنه هو الحد الأدنى الذي أقبل به إذا كان عليّ الاستمرار في قيادة الحزب ودوَّنت هذا الرقم على قطعة من الورق، وبحركة شبه مسرحية وضعت هذه الورقة ضمن مغلف وأغلقته.

وكتب الصحفيون الذين لا يعرفونني أنني إن استطعت أن أظل متمسكاً بأطراف أصابعي بباب المبنى رقم 10 فسوف أبقى. وكانوا على خطأ. كنت أعلم من قبل أن أدعو لإجراء الانتخابات أن ثمة احتمالاً كبيراً بأن تؤدي إلى استقالتي من رئاسة الوزارة. وقلت في نفسي إن كان إخفاقي في هذه الانتخابات مقنعاً فإنني أهز كتفيّ بلامبالاة، وأقول «إلى هنا وكفى» وأرحل. ولن أقف في وجه من يخلفني لأنني لا أرغب أن أدمِّر فرص الحزب في الانتخابات العامة القادمة.

بدا لي من غير المجدي أن أجازف وأعلن موعد الانتخابات قبل جلسة «أسئلة موجهة إلى رئيس الوزراء» وهي الأخيرة لذلك الأسبوع والتي كان موعدها يوم الخميس عقب استراحة الغداء. فكانت اللحظة المناسبة لهذا الإعلان في وقت متأخر من عصر يوم الخميس، حين يكون خصومي قد تفرقوا وذهب كل واحد منهم لقضاء عطلة نهاية الأسبوع فنبدأ نحن المعركة مستفيدين

من عنصر المباغتة. وكنت أعرف من أريدهم أن يكونوا رؤساء الأركان عندي وشرع المستشارون يضعون مذكرة تتضمن تفاصيل ما يتوجب علينا فعله قبل الإعلان. لكنني بسبب استعجالي لوضع الأمور في حالة حركة وبسبب كثافة جدول أعمالي اليومي بصفتي رئيساً للوزراء، لم يتسنَّ لي الوقت الكافي لأحدد بدقة أسماء من يجب أن يعرفوا وماذا ومتى يعرفون. ربما لو كرَّست قليلاً من التفكير لهذا الأمر لحصل فرق. لكنني لن أعرف.

عصر يوم الأربعاء جاءني جون ردوود John Redwood وزير شؤون ويلز للقاء بناء على طلبه وفي جعبته سلسلة من المقترحات بخصوص سياستنا. كانت بعض أفكاره ذكية بينما لم يكن بعضها الآخر مقبولاً سياسياً. لقد كنت في معظم الأحيان أدعو الوزراء إلى غرفتي لأتحدث معهم حول مجريات الأمور لديهم، ولم تكن زيارة هذا الوزير لي غير مسبوقة... إلاَّ أنها بكل تأكيد كانت غير عادية. كان يلحّ عليّ منذ بعض الوقت من أجل اجتماع عاجل، وهذا ما جعلني أتساءل في نهاية اللقاء إن كان قد قال كل ما لديه.

اتسم حديثنا في تلك المناسبة بانعدام الرشاقة في التعبير. ففي الأسابيع التي سبقت هذا اللقاء سمعت شكاوى من بعض كبار الوزراء من أمثال كينيث كلارك ودوغلاس هيرد بأن جون قد استمرأ عادة عدم تنقيح خطابه قبل إلقائه وأنه كان يتجاوز حدود مسؤولياته ويتدخل في مسؤوليات الآخرين. أرسلت له مذكرة حادة الكلمات بهذا الخصوص عندما ألقى خطاباً تحدث فيه حول السياسة الصحية في ويلز كان من نتيجته حدوث مشادة كلامية بينه وبين فرجينيا بوتوملي وزيرة الصحة، وذلك على أثر مقال نشر في صحيفة ديلي ميل Daily Mail، فأرسل جون رده لي قائلاً: «لقد كنت مثلك، انزعجت كثيراً من هذا المقال الذي نشرته صحيفة Mail. أنا لم أقدم إيجازاً للصحافة. وبعد نشر المقال سألت إن كان أحد في وزارة شؤون ويلز قد أعطى تصريحاً غير مفيد

على هذا النحو. . . لقد اتخذت كل خطوة تلزم لأقتل هذه القصة». وأمام هذا الرفض البات من جون بشأن إعطاء أي تصريح مضاد لفرجينيا أنهيت المسألة.

ومن جهة أخرى، نزل إلى الأسواق بعيد انتهاء الانتخابات العامة كتاب من تأليف مستشار جون وصديقه الحميم هيويل وليامز، أوضح أن مثل هذه الشكوك والوساوس قلما تحدث. والظاهر أن السيد وليامز الذي ساءه ألاَّ يلقى نقد جون ردوود لسياستنا الصحية الاهتمام الأكبر، قرر أن «يدعو مجموعة من الصحفيين ليحدثهم بشيء من التفصيل عن الخطاب. . . لقد أشعل الفتيل وكانت النتيجة تلك «الإثارة» التي حدثت في اليوم التالي». لم يكن هذا السلوك شيئاً غير معتاد.

واشتكى آخرون بأن الصحف بدأت تنشر أخباراً عن اجتماعات خاصة كان يحضرها جون ردوود. وسواء كانت هذه التقارير الإخبارية منصفة أم لا، فقد ساد الاعتقاد أنه كان يسرِّب الأخبار بشخصه أو أنه كان يتحدث إلى شخص ما في حاشيته بقصد تسريب بعض الأخبار. وهذا يعني أن الوزراء الآخرين كانوا يحجمون عن التحدث بصراحة أثناء تواجده بينهم.

أما هو شخصياً فقلما يقدم مداخلة في مجلس الوزراء. ولم يكن يحب شعب ويلز الذي كان يبادله هذا الشعور. من أجل ذلك وضعت علامة استفهام كبرى حول مستقبله في الحكومة. وعندما جاء لمقابلتي ذلك اليوم سألت نفسي إن كان قد سمع شيئاً من تلك الثرثرة التي أتت على ذكر فرصة ضئيلة له للبقاء في الحكومة بعد التعديل الوزاري المقرر إجراؤه في شهر تموز / يوليو. إذا كان الأمر كذلك، فهذا يفسر لماذا تجرأ بعد أيام قليلة للوقوف ضدي في الترشيح لزعامة الحزب. ليس لديه ما يخسره. لعلي لم أنصفه. أو لعله كان يشعر برغبة ملحة ليظهر تأييده لرئيس وزراء كان يسعى لإزاحته عن منصبه بعد أيام قليلة.

إذا كان المرء يفكِّر بإقالة شخص من منصبه فهو لا يضعه موضع ثقة ولا

يدنيه من علاقة حميمية. لذلك لم أخبر جون بما أخطط لليوم التالي. ثم أخذ يقول فيما بعد إنه تألم كثيراً لذلك. لم يكن هذا مريحاً لي، لكنني لم أملك خياراً آخر. والمهم جداً أن يحتفظ المرء بعنصر المفاجأة.

سرَّني كثيراً أن خبراً واحداً عن خطتي لم يتسرَّب، وهذا استثناء مثير للقاعدة المعروفة في ويستمنستر. كان لي لقاء عند الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء في شقتي السكنية بالمبنى رقم 10، تم ترتيبه مسبقاً، مع ويلي وايتلو وريتشارد رايدر وروبرت كرانبورن. قال ويلي: «لا يمكن أن تستمر الأمور على هذه الحال». وبعد مغادرته دعوت ريتشارد وروبرت للبقاء قليلاً واستعرضت معهما خياراتي الثلاثة وهي: الاستقالة أو تصليب الموقف أو المعركة المبكرة. وأبلغتهما أنني ناقشت هذه الخيارات مع دوغلاس هيرد وكينيث كلارك وطوني نيوتن، زعيم الأغلبية البرلمانية وأضفت إلى ذلك قولي: «إذا أردتما أن تبعداني عن خياري الثالث فينبغي أن تقدما لي الحجة المقنعة». ولم يحاولا. تحدثنا كثيراً ونحن نحتسي الويسكي. عينت روبرت مديراً للحملة وهو رجل جيد التركيز، ووضع لنفسه آنذاك ماذا يريد أن يفعل. ثم ذهب ليرى طوني نيوتن، فكانت تحية طوني له قوله: «آه، لقد سمعت الخبر إذن».

استيقظت صباح يوم الخميس وأنا في أحسن استعداد وتأهب كحالي دوماً عندما يقترب موعد المعركة. لقد حسمت أمري. وكنت أعلم أننا مقبلون على تطورات مفاجئة وإن لم يوجد سوى ذلك، فثمة احتمال كنت أميل إليه. لم يخطر ببالي أية سابقة لما كنت على وشك القيام به. كنت واثقاً أنني سأفاجئ الجميع وشعرت بالثقة بأن ما أنوي فعله هو في نهاية المطاف لمصلحة الحكومة ومصلحة الحزب.

في صبيحة ذلك اليوم نشرت صحيفة التايمز Times رسالة بتوقيع وزير شؤون إيرلندا الشمالية السير باتريك ميهيو Sir Patrick Mayhew يقول فيها: «على الزملاء أن يمعنوا التفكير بما يفعلون». وقال أيضاً: «لقد وقع ضرر كبير،

لكن يمكن إصلاح الضرر الآن. وأي فتنة أو اهتياج ضد رئيس الوزراء أكثر من هذه قد لا تفضي إلى إصلاح الضرر». الجدير ذكره أنه لم يكن يعلم شيئاً عن خطتي عندما كتب رسالته هذه. ولم يخبرني عما فعل. هكذا هو بادى دوماً، وهذا طبعه، الإنسان الشريف الصادق والداعم. غير أن هذه الرسالة أعطت طوني بلير فرصة ليوجه لي نقداً حاداً ذلك اليوم في جلسة «أسئلة موجهة إلى رئيس الوزراء».

استيقظ روبرت كرانبورن عند فجر ذلك اليوم، واتصل هاتفياً مع أليكس ألان الذي كان في ذلك الوقت في مكتبه بالمبنى رقم 10. وبعد خمس دقائق وصل روبرت إلى شقتي السكنية في هذا المبنى، حيث كان هويل جيمس Howell James سكرتيري للشؤون السياسية قد سبقه وبدأ حديثه معي. واتفقنا حينئذ أن يكون هويل رئيس أركان الحملة. وانضم إلينا ألاستير غودلاد Alastair Goodlad وطوني نيوتن. وطلبت إلى أيان لانغ أن يوافيني عند الساعة التاسعة في قاعة اجتماعات المجلس. وقد أعرب عن دعمه وتأييده دون تردد. كنت أريده أن يقود الحملة الإعلامية، لكنه فعل الكثير، بل أكثر مما ينبغي وهو شخصية ذات أهمية كبرى. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم انضم إلى الفريق مايكل هوارد Michael Howard وبرايان ماوهيني Brian Mawhinney وهما شخصيتان على قدر كبير من الأهمية. وكلفنا غراهام برايت بالتعداد مع السير آرشي هاملتون بالإضافة إلى ترتيبات تمويل الحملة.

كان روبرت المنظم الجيد من الطراز الأول ـ وهو أفضل من لدينا ـ وهو الذي نظم احتفالات الذكرى الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، وكانت احتفالات في منتهى الروعة، ولديه السلطة الشخصية لتنظيم فريق عمل ممتاز. ومما يجدر ذكره أننا دخلنا مجلس العموم معاً في سنة 1979، ومع أننا كنا أصدقاء معرفة فقط ولم تجمعنا صداقة حميمية إلاّ أن العلاقة بيننا كانت جيدة جداً. وكنت أعلم علم اليقين أن حملتي لا يمكن أن تكون في أيدٍ أفضل.

عملت أسرة روبرت، المعروفة باسم عائلة سيسيل Cecil، في الميدان السياسي منذ أكثر من أربعمئة سنة، لهذا فالسياسة تجري في عروق أفراد هذه الأسرة. أذكر أنني قلت عنه ذات مرة: «إذا أراد امرؤ أن يعرف كيف يبدو السيد الوزير سيسيل، الوزير الأول في بلاط الملكة اليزابيث الأولى(*) فليذهب لتناول الغداء مع روبرت، ولن تكون به حاجة ليقلب صفحات كتب التاريخ». ويبدو أن ولعه بالمكائد السياسية سيظهر ثانية، وفي ظروف رائعة عندما أقدم طوني بلير على إقالته من حكومة الظل سنة 1998، لأنه فاوض في إدخال إصلاحات في مجلس اللوردات دون أن تكون له الصلاحية لذلك.

عقد اجتماع لمجلس الوزراء ذلك الصباح، وأذنت لروبرت بالتغيب حيث لديه أشياء كثيرة عليه أن يقوم بها. وقد أسرع ليبلغ السير ماركوس فوكس الرئيس المراوغ للجنة 1922. وبينما هو في طريقه إليه يتبعه ريتشارد مرّ بجماعة من المراسلين الصحفيين الذين كانوا قادمين من أجل إيجاز صحفي عقب اجتماع المجلس. والغريب في الأمر، ولحسن الحظ أيضاً، لم يفكر أحد من هؤلاء الصحفيين أن يسأل لماذا تغيب كبير حاملي السوط وزعيم الأغلبية في مجلس اللوردات عن ذلك الاجتماع.

قبيل الاجتماع وفيما كان الوزراء يتجمعون تحدثت إلى مايكل هيزلتاين الذي رأى قراري قراراً «شجاعاً» وقال إنه «يدعمني». لكن لم يصدر عنه أي تأكيد عفوي غير متكلف بأنه متأكد من فوزي. وبصراحة القول لم يكن متأكداً. وأبلغني أنه لن يرشح نفسه طالما احتفظت بترشيحي، ولكن إن خسرت أو انسحبت فإنه لن يتخلى عن طموحه. كان حديثه هذا رداً مهذباً من رجل كان دوماً يحدوه الأمل بأن يصبح رئيساً للوزراء. إنما عمد واحد أو اثنان من كبار

(*) إليزابيث الأولى (1533 ـ 1603) ملكة إنكلترا وإيرلندا. امتد حكمها من سنة 1558 حتى وفاتها. وفي عهدها أرست دعائم البروتستانتية ديانة لإنكلترا وفي عهدها أيضاً هزم أسطولها الأسطول الإسباني الشهير باسم الأرمادا سنة 1588. (المعرّب).

مساعدي مايكل مثل ريتشارد أوتاواي Richard Ottaway وكيث هابسون Keith Hampson، إلى مد المستشعرات نيابة عنه إبان حملتنا الانتخابية، ولا بد أن مايكل نفسه قد حثهما على التراجع، حيث شعرنا بعدم وجود متابعة. وبمقدوره لو أراد ذلك، أن يقوض موقفي، لكنه لم يفعل. احترم كلمته ووفى بوعده، هكذا عهدي به من خلال التجربة.

كان اجتماع مجلس الوزراء مريحاً، خلواً من أي توتر على نحو يدعو للدهشة، رغم أن بعض الحاضرين يعلمون أني سوف أستقيل. وكان النقاش مسترسلاً بكل حرية. ولم أبلغ الزملاء في اجتماعهم هذا ما أنوي فعله ذلك لأني لم أشأ أن يذاع الخبر في نشرة أخبار الساعة الواحدة. وإبلاغ الزملاء فرداً فرداً يحول دون تسرب المعلومات، في حين أن إبلاغهم بمجموعهم وضمن جماعتهم الكبرى يجعل التسرب أكيداً. وبالرغم من كل الجهود الحاصلة في وقت لاحق ذلك اليوم، كنت مركزاً جل اهتمامي على اجتماع المجلس كما ينبغي لي أن أفعل، ولم أكن على يقين بأن اجتماعات كثيرة سوف تأتي مستقبلاً.

وبعد انتهاء الاجتماع أبلغت مايكل بورتللو بما أنوي فعله. بدت عليه الدهشة لكنه أعرب عن تأييده دون تردد. وفي الوقت نفسه أخذ أيان لانغ وبمساعدة ريتشارد رايدر ومايكل هوارد بالتحدث مع الوزراء الآخرين عما هو آتٍ. سمع ستيفن دوريل بالخبر وهو في ملعب لوردز Lord's يشاهد مباراة كريكيت بين منتخب إنكلترا الدولي ومنتخب West Indies، وكان مالكولم ريفكند في اسكتلندا حيث وصله الخبر وهو هنالك، في حين تم إبلاغ ويليام والدغريف قبيل أن يدلي ببيانه في مجلس العموم. أما جون غومز فكان آخر من علم حيث كان في طريقه إلى نيويورك. لقد كانت مصادفة ليس أكثر أن جون ردوود كان من بين آخر من أبلغوا بالخبر، إلاَّ أن الصوت الرتيب لقرع طبول حرب سياسية قد أخذ يتعالى لينبئني بثورة غضبه لأنه لم يدرِ بشيء من هذا

القبيل عندما جاء يقابلني في اليوم السابق. كان سوء تقدير مني أنني لم أحسن توقعاتي وأنني لم ألتق جون شخصياً لأبلغه بقراري. لكنني في الوقت نفسه لم أجد سبباً يدعوني لأن أتعامل معه وأنا أرتدي في يدي قفازاً للأطفال.

ودخلت إلى مجلس العموم لجلسة «أسئلة موجهة إلى رئيس الوزراء» وفي صدري تعتلج مشاعر توتر خشية أن تكون معلومات عن خططي قد تسربت، وأني سوف أواجه أسئلة حولها. وهكذا حال يضعني في موقف دفاعي، والواقع أنني لم أكن في وضع دفاعي. ولم تكن الجلسة مثيرة للانفعالات. كان حزب العمال يهاجم الحكومة في أمور تتعلق بالسلوك اللاأخلاقي. وتبين أثناء الجلسة أن أعضاء في المجلس المحلي لمدينة Monklands باسكتلندا الذي يسيطر عليه حزب العمال كانوا يوزعون الوظائف ذات الرواتب الكبيرة لأفراد أسرهم. وهنا كان تعليقي «إن دائرة شؤون الموظفين لديهم تشبه دائرة تنظيم الأسرة». وهذا ما أشاع الفرحة من جانبنا وابتسامات خفيفة من نواب حزب العمال.

تجمّع المسؤولون التنفيذيون في لجنة 1922 عند الساعة الرابعة بعد الظهر، قبل أن يأتوا لمقابلتي في غرفتي بمجلس العموم. لم يكن السير ماركوس فوكس قد أخبرهم شيئاً، ولم تكن لديهم أدنى فكرة عما سيحدث. ساروا ببطء وهم يظنون أن اللقاء سيكون عادياً سلساً لا يخبئ ضرراً. طلبت إليهم الجلوس، وقدَّم لهم الشاي، ثم تحدثت عن المصاعب التي واجهتنا خلال الأشهر القليلة الفائتة وقلت لهم إن ضرراً كبيراً يصيب الحكومة جراء عدم اليقين إزاء موقفي، وهذا ما فتئ يتواصل، وأنه لا مندوحة عن وضع حدٍ بشكل أو بآخر لكل هذه الأمور. أومأ الجميع بما يوحي بموافقتهم الصادرة عن حكمة وتروٍ. ثم قلت إنني أنوي أن أستقيل من منصبي كزعيم للحزب وسوف أعلن هذه الاستقالة من المبنى رقم 10 بعد خمس عشرة دقيقة.

ساد صمت رهيب تبعته ثرثرة أكاد أسمعها. أذهلهم هذا النبأ. ثم قلت:

«أعتزم خوض هذه الانتخابات، وإن كسبت فإني أنتظر من الحزب أن يسلك السلوك القويم. وإن خسرت، فليكن، وسوف أقدم كل دعم أقدر عليه لمن يخلفني في هذا المنصب. ومهما يحدث لا يمكن أن نظل على حالنا هذا إن أردنا أن نفوز في الانتخابات العامة القادمة». وسلَّمت السير ماركوس كتاب استقالتي من زعامة الحزب وطلبت إليه أن يتلو هذا الكتاب أمام زملائنا من نواب المقاعد الخلفية، أثناء الاجتماع الدوري للجنة 1922 المقرر انعقاده عند الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم.

تكلم السير ماركوس، وكان شديد القوة والإخلاص في دفاعه عني. وعلى هذا النحو أيضاً كان دفاع جيل نايت Jill Knight التي قدمت لي خير عون قبل خمسة عشر عاماً في سبيل وضع اسمي في لائحة المرشحين لمقعد في البرلمان. وهكذا كان طوني غرانت Tony Grant الصديق في البرلمان والجار في مقاطعة كامبردج شاير Cambridgeshire. وطلبت إلى الحضور جميعاً ألاَّ يتحدثوا بشيء إلاَّ بعد أن يتم الإعلان عن هذه الاستقالة. ثم نهضت وغادرت الغرفة متجهاً إلى مقر مجلس الوزراء في المبنى رقم 10.

كانت نيتي أن أدلي ببياني إلى رجال الإعلام في حديقة المبنى رقم 10، وعندما وصلت وجدت الكراسي قد رتبت ومنضدة الخطيب قد نصبت والصحفيين قد اكتمل جمعهم. فقد دعونا المراسلين الداخليين للحضور عند الساعة الرابعة والنصف لنضمن ألاَّ يتسرَّب إليهم خبر عن انعقاد لجنة 1922. وقفت إلى جوار النافذة في قاعة اجتماعات المجلس أنظر إلى المشهد من علٍ عندما جاءني كريس ماير Chris Meyer سكرتيري الصحفي وهو يفرك يديه فرحاً وقال: «إنهم في حالة ارتفاع في درجة الحرارة. أجل، ارتفاع في درجة الحرارة. وما انفكوا يسألون «ماذا يجري؟» وأنا أقول لهم «لست أدري، وعلى أية حال صادرت منهم هواتفهم المحمولة حين وصلوا، لذلك فهم لا يستطيعون التواصل مع أحد على الإطلاق».

وأجبته: «من المؤسف أننا لا نستطيع أن نبقيهم هكذا لما تبقى من السنة».

وكنت جاهزاً لأذيع بياني، واثقاً بأن لديَّ نصاً جيداً كتبته في الليل ونقحته في النهار، وقرأته جيداً. وعند الساعة الخامسة نزلت إلى الحديقة. وقفت نورما في الشرفة تنظر إلى المشهد وإلى جانبها وحولها سكرتيرتها لورنا روبر كالدبك وأيان لانغ وبرايان ماوهيني وهويل جيمس وغراهام برايت ومساعدتي الخاصة أرابيلا واربرتون وسكرتيرتي للدائرة الانتخابية جينا هيرن ونورمان بلاكويل وآخرون. ووقف أيان ماك كول سكرتيري البرلماني لمجلس اللوردات خلفي في الحديقة. ثم قلت:

«دعوني أدلي ببيان وجيز. لقد شاركت في العمل السياسي منذ كان عمري ستة عشر عاماً. أرى الخدمة العامة واجباً. وإذا عمل المرء في هذه الخدمة فباعتقادي يكون لديه التزام نحو هذا العمل.

لقد أمضيت نحو خمس سنوات الآن في سدة رئاسة الوزارة. وقد حققنا الكثير من الإنجازات في هذه الفترة. لكنني خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة وجدت معارضة من أقلية في حزبنا. وتكررت التهديدات خلال هذه السنين الثلاث بدعوة لانتخابات لزعامة الحزب. وفي كل سنة كان يتبين لي أنها تهديدات غير حقيقية. والآن في سنة 1995 يحصل الشيء نفسه.

أعتقد أنه ليس في مصلحة أحد أن يستمر هذا الوضع حتى شهر تشرين الثاني / نوفمبر. فهو مسيء لسمعة الحكومة ويلحق الضرر والأذى بحزب المحافظين ولست مستعداً لأن أرى الحزب الذي يهمني أمره وأحرص عليه في حال من القلق والتوتر بعد الآن.

ولكي أضع حداً لهذا القلق قدمت اليوم كتاب استقالتي من رئاسة حزب المحافظين إلى السير ماركوس فوكس رئيس لجنة 1922 وطلبت إليه أن يضع الآلية اللازمة لانتخاب زعيم جديد للحزب.

وأكدت للسير ماركوس أني سأكون في عداد المرشحين لهذه الانتخابات. وإن كسبت فسوف أستمر في عملي رئيساً للوزارة وأقود الحزب إلى الانتخابات العامة القادمة وخلالها.

وإن خسرت وهذا ما لا أتوقعه فسوف أستقيل من رئاسة الوزارة وأقدم لمن يخلفني دعمي الكامل.

وعلى حزب المحافظين أن يختار. فكل قائد لا يكون قائداً إلاّ بتأييد حزبه له. وهذا ينطبق عليّ أيضاً.

ولهذا السبب لست مستعداً بعد الآن للتسامح مع الوضع الحالي. وخلاصة القول، لقد آن الأوان لمن يريد أن يصير أو ليقوم بالعمل المناسب. ليس لديّ ما أقوله أكثر من ذلك شكراً جزيلاً لكم».

وفي ملاعب لوردز Lord's حيث كان منتخب إنكلترا على وشك أن يهزم منتخب West Indies أذيع نبأ استقالتي عبر مكبرات الصوت، ولم يأتِ المذيع على ذكر شيء من ترشيح نفسي، حتى بعض الصحفيين الذين استمعوا للبيان الذي أدليت به في حديقة المبنى رقم 10 لم يفقهوا قولي في بادئ الأمر.

ولم تتسرب أية أنباء عن نيتي في دفع الأمور إلى ذروتها. ظن الجميع أن حرب الاستنزاف في صفوف نواب حزب المحافظين سوف تتواصل. لم يتوقع أحد أن أنهض لأتصدى لمن ينتقدني. لقد أساء أولئك الصحفيون فهم نيتي إذ قالوا في تعليقاتهم إنني «أقامر» بكل شيء. والواقع أنني لم أكن مقدماً على مغامرة بل كنت أريد جواباً بسيطاً من حزبي وكان يحدوني الأمل بأنني سأحصل على هذا الجواب. أو لنقل إني كنت أفضل الجواب بكلمة «لا» بصراحة ووضوح على رؤية هذه الفرقة والانقسام في صفوف الحزب. عندما تحدثت كنت أشعر أنني قد أخسر، لا سيما إن كان من سيرشح نفسه ضدي شخصاً من الوزن الثقيل. عقدت العزم على الاستقالة إذا لم أحقق فوزاً بـ 215 صوتاً كحد أدنى. وأسلمت أمري إلى القدر كيفما كانت النتيجة. والأفضل لي أن أخسر

منصب رئاسة الوزارة على أن أسمح لهذه الانقسامات السائدة طوال الشهور الأخيرة بالاستمرار. وبعد أن أنهيت بياني الصحفي رجعت إلى قاعة اجتماعات المجلس، ثم ما لبثت أن عدت إلى الحديقة ثانية بعد أن فرغت من الصحفيين الذين انصرفوا ليقدموا تقاريرهم الإخبارية، وأجريت عدداً من المقابلات الإذاعية والتلفزيونية.

كانت مفاجأة كبرى عمَّت الجميع. ولبرهة من الزمن كان خصومي في حيرة من أمرهم لا يدرون ماذا يفعلون. قرأ ماركوس فوكس كتاب استقالتي أمام لجنة 1922. وقال إن من يريد أن يرشح نفسه لزعامة الحزب عليه أن يتقدم بطلب الترشيح خلال أسبوع واحد، أي قبل 29 حزيران / يونيو، وأعلن يوم الرابع من تموز / يوليو موعداً للاقتراع. وأوضح أن هذه الانتخابات هي الوحيدة لهذا العام والمرجح أنها ستكون الأخيرة قبل الانتخابات العامة، وأعلن أيضاً ـ وكان هذا خطأ كما تبين فيما بعد ـ أن جميع الأعضاء الثمانية عشر في لجنة 1922 سيوقعون على أوراق ترشيحي. ولم يكن باستطاعة نقادي أن يرجعوا في شهر تشرين الثاني / نوفمبر إذ كان الوضع بالنسبة لهم الآن أو ليس ثمة فرصة ثانية.

أما بالنسبة لي، فقد كان العمل مستمراً كعادته. ذهبت بالسيارة إلى منزلي في هنتنغدون Huntingdon، حيث كانت لي بعض الارتباطات ليوم الجمعة جرى ترتيبها منذ وقت طويل. في الصباح قمت بزيارة إلى مدرسة أيلوين Ailwyn وتبعني رهط من الصحفيين. وتعتبر هذه المدرسة من المدارس الناجحة من مجموعة المدارس التي تعتمد على المنح وتقع إلى الشمال من دائرتي الانتخابية. جلست في الحديقة لالتقاط الصور يحيط بي مئات من الأطفال الذين غمرهم السرور والحماس، ربما لأن الفرصة أتيحت لهم للخروج مؤقتاً من مقاعد الدراسة، وليس للقاء رئيس الوزارة. ومع ذلك ولحسن المصادفة كانت الزيارة مناسبة جيدة لأنقل الرسالة التي طالما أردت إيصالها للجميع،

ذلك أن الاهتمامات الرئيسية، ومنها التعليم، أطفأتها تكهنات وأحاديث عن التحديات لزعامة الحزب، وأردت أن تكون هذه الانتخابات وسيلة لإعادة هذه الاهتمامات إلى جدول أعمالنا الرئيسي.

وطلعت علينا صحف اليوم التالي تحمل عناوين مشجعة بل أكثر تشجيعاً مما تمنيت. ذكرت صحيفة التايمز Times بعنوان عريض: «ضربته الصاعقة بثت الفوضى والارتباك في صفوف أعدائه». وقالت صحيفة الغارديان Guardian: «انقلاب رائع». وقال فيليب ستيفنز Philip Stephens في صحيفة فايننشال تايمز Financial Times: «كانت مجازفة يتعين عليه أن يتخذها. قد يسميها بعضهم شجاعة. وأعتقد أنها خطوة صحيحة». أما وودرو وايات Woodrow Wyatt فقد كتب في صحيفة التايمز: «هذا أفضل ما يحدث في حزب المحافظين منذ زمن طويل».

وكان أمامي سؤال لم أدر له جواباً. هل يوجد مرشح آخر ـ وإن وجد فمن هو؟ وقدمت الصحف افتراضاتها وزعمت: إن لم يتقدم أحد، فسوف يتقدم نورمان لامونت. لكنني شككت في هذه الفرضية، رغم جهلي حينئذ، أن إدوارد لي Edward Leigh عرض أن يرشحه. وكان رأيي أن ترشيح نورمان سوف يبدو نوعاً من الانتقام الشخصي، وشككت في إمكانية حصوله على تأييد عدد كبير من الزملاء. وخلت زوجته روزماري Rosemary سوف تثنيه عن ذلك. ومهما كانت الأسباب فإن نورمان لم يعلن ترشيحه. ونجمه الذي سطع بقوة في يوم الجمعة حاملاً البشرى والأمل للمتشككين سرعان ما أفل في نهاية الأسبوع.

في غضون ذلك كان ثمة مرشحون محتملون يعانون من آلام التردد والخوف من اتخاذ القرار وكما وعدني أصدر مايكل بورتللو بياناً يحمل تأييده لي ولعله لم يكن يدري أن أصدقاءه كانوا ينشطون في اختبار آراء الزملاء. وكان دافيد هارت David Hart، مستشاره الخاص، يقول لكل من يسأله إنه يشك

باحتمال دخوله الانتخابات في الجولة الأولى من الاقتراع لكنه لم يستبعد ذلك. بل إن جورج غاردنر George Gardiner كان يحثه على تقديم اسمه. غير أن جون وتنغديل John Whittingdale كان واثقاً أنه لن يفعل. تحدث تريفور كافاناغ Trevor Kavanagh، المراسل السياسي لصحيفة Sun عن حسنات ترشيح بورتللو. إذا نظرنا إلى مايكل على أنه نجم من الجناح اليميني فهو حذر على نحو يدعو للدهشة. ليس هو بالشخص المهمل المتهور، وليس في تكوينه تلك العفوية التلقائية. وهو يدرس ويفكر كثيراً بما يتوجب فعله قبل أن يهيء نفسه للعمل.

أما خيويل ويليامز المستشار الخاص لجون ردوود فقد أرسل إشارات أكثر عدائية. لم يكن ردوود قد أصدر بيانه بعد عندما كان ويليامز يخبر كل من يريد الإصغاء له أن جون لقي مني معاملة سيئة، وأنه ذهب إلى ملاعب Lord's ليشاهد مباراة الكريكيت ليفكر بما حدث وما سيحدث. وأضاف ويليامز أن جون سوف يفصح عن نواياه يوم الاثنين إلاّ أنني لم أعتقد بأن جون سيرشح نفسه لأن الإشارات كانت مختلطة لا سيما وأنه جاء من يخبرني قبل أيام قليلة بأن جون خلال مأدبة غداء دافع عني دفاعاً قوياً أمام تعليقات معادية لي صدرت من الصحفي سايمون هيفر Simon Heffer.

وتعمق في داخلي عدم اليقين عندما حاول روبرت كرانبورن وزملاؤه في فريق العمل الاتصال هاتفياً بمايكل بورتللو أو جون ردوود ولم يرد أي منهما. واستعان روبرت بمقسم الهاتف في المبنى رقم 10 حيث لهذا المقسم القدرة على معرفة مكان الشخص المطلوب في أي بقعة في العالم، لكن عامل المقسم رغم محاولاته الكثيرة طوال أيام الجمعة والسبت والأحد لم يستطع العثور على وزير الدولة لشؤون التوظيف أو وزير شؤون ويلز. إن كان مايكل وجون إلى جانبي فإن عدم ظهورهما يبعث على الحيرة، وإن أبقيا خياراتهما مفتوحة فهذا الغياب يفسر كل شيء. وافترضت أنهما يقومان بالتعداد.

وكانت أيضاً نوايا وزير آخر من أعضاء مجلس الوزراء غير واضحة. إذ لم يصدر بيتر ليللي وزير الضمان الاجتماعي بياناً مبكراً بالتأييد، وغاب عن الأنظار. ووجد فريق العمل إمكانية العثور عليه صعبة فوق العادة. حزنت لذلك كثيراً، لا سيما وأنني أكن احتراماً كبيراً لفكره رغم أننا لم نكن نؤمن بفلسفة واحدة. كان من أوائل المؤيدين لي سنة 1990. ومع أنه قال لمحطة إذاعة BBC إنني فعلت الشيء الصواب، إلاَّ أنني علمت أنه أخبر عدداً من الصحفيين أنه قد وضع كتاب استقالته قبل أن يعلن ترشيحه ثم مزقه عندما علم أن جون ردوود سيرشح نفسه.

في يوم الجمعة كانت الشكوك لا تزال تراودني بأن وزيراً من أعضاء مجلس الوزراء سوف ينافسني في الجولة الأولى من الاقتراع. وقلت هذا في مقابلة مع صحيفة الديلي إكسبرس Daily Express. وإن اضطررنا لجولة ثانية في الاقتراع فإنني أعلم أني سأكون قد انسحبت من الصراع قبل موعده. أريد الفوز بالضربة القاضية، وإلاَّ قسوف أتنحَّى، وعندئذ تكون منافسة مفتوحة وسيكون مايكل هيزلتاين ومايكل بورتللو وكين كلارك أحراراً إن أرادوا دخول حلبة الصراع. أما في تلك اللحظات فقد كان إعلاني مباغتاً لكل المنافسين المحتملين الذين افترضوا جميعاً أن أي انتخاب سيحصل فلن يكون ذلك قبل شهر تشرين الثاني / نوفمبر. والآن ليس هذا الافتراض بالأمر الوارد، وعليهم أن يتخذوا قراراتهم سريعاً.

لكن معمل الشائعات كان يعمل بأقصى طاقته. تنبأ نورمان تيبت وجود كثيرين ممن سوف يمتنعون عن التصويت. نقل إليّ بعض الأصدقاء أن مايكل بورتللو يراوده مثل هذا التفكير، كما وردت رسائل أخرى من معسكر مايكل الذي لم يكن خاملاً على ما يبدو. تقول إحدى هذه الرسائل إن برنارد جنكن كان يطوف في سبيل الحصول على وعود ولاء نيابة عنه. وسمعنا أن مايكل يفضل النائب عن جزيرة وايت Isle of Wight من نواب المقاعد الخلفية وهو

باري فيلد Barry Field ليكون مرشح دريئة لحجب الأصوات بدلاً من نورمان لامونت. وأعلن باري استعداده ليلعب هذا الدور إن لم يتقدم أحد سواه. كما سمعنا أيضاً أن مايكل لم يكن متأكداً مما سيفعله جون ردوود، إنما أعرب عن توقعاته في جلسة خاصة أن عدداً قليلاً جداً من الزملاء الذين سيقترعون لصالحه في الجولة الأولى سوف يظلون إلى جانبه بعد الجولة الأولى. وفي هذه الأثناء تحدث هيويل ويليامز بالنيابة عن جون وأعرب عن قلقه من أن يكون مايكل قد عقد صفقة مع مايكل هيزلتاين.

وقد أوضح زملاء آخرون أن النشطاء في دوائرهم الانتخابية يؤيدونني. إلاَّ أن دافيد ويليتس David Willets ظن أني بدأت أفقد زمام المبادرة. في يوم السبت ألقيت كلمة في اجتماع لرؤساء الروابط عقد في المكتب المركزي، وكانت ردود الفعل لهذه الكلمة رائعة، واستثمرنا هذا النجاح. وفي اليوم التالي ذكرت صحيفة صنداي إكسبرس Sunday Express أنها استطلعت آراء 160 من رؤساء هذه الروابط ووجدت أنهم جميعاً على وجه التقريب يؤيدونني. ونقل عن مايكل ميتس Michael Mates، أحد مساعدي مايكل هيزلتاين أنه كان يعالج هذه الأرقام مع عالم من علماء الانتخابات السياسية هو دافيد بطلر David Butler.

شكل روبرت كرانبورن فريق العمل بمهارة مدهشة. وكان هويل جيمس الكثير النشاط كعادته دائماً قد بدأ عمله فعلاً رئيساً لأركان هذه الحملة. وإلى جانبه داميان غرين Damian Green في المكتب الصحفي، وتيم كولنز Tim Collins المهني الدقيق في حرفته المحرك الرئيسي. أما طوني نيوتن فقد حاول التوفيق بين واجباته كزعيم للأغلبية البرلمانية وبين رغبته في أن يراني أفوز. كان برايان ماوهيني Brian Mawhinney حاداً في طبعه وقد يكون فظاً في بعض الأحيان لكنه دوماً في صميم الموضوع الذي بين يديه. ومايكل هوارد Michael Howard المعروف بدقة عمله ووضوح كلامه، وأحياناً يتظاهر بالعلم والمعرفة،

لكنه محق فيما يقول، ويحسن انتقاء كلماته بحيث تكون لكل كلمة أهميتها. وآرشي هاملتون Archie Hamilton الصريح والواضح والذي لا يقيم وزناً لمشاعر الآخرين كان القوة المحركة للحملة، لا يثق بأحد خارج دائرته الصغرى من فريق العمل (وليست ثقته بهم دائمة) يعمل دوماً في تدقيق وإعادة التدقيق بنوايا الزملاء. ولا أحد يدري، أو يريد أن يدري، كيف تعمل شبكته الاستخباراتية. لكن واحداً على الأقل من العملاء الذين عملوا سراً معنا كان موضع نقد وشتيمة من مؤيدينا.

وانضم إلى فريقنا أيضاً غراهام برايت Graham Bright الذي كان إخلاصه لقضيتنا ينضح من مسام جلده كلها، وألاستير غودلاد Alastair Goodlad الهادئ بطبعه والذي لا يكاد يلحظه أحد، وكان من أفضل من عملوا في سبيل Cecil. وهناك أيضاً جوناثان هيل Jonathan Hill الذي عاد للظهور ثانية وكأن عصا سحرية جاءت به بعد أن أخذ إجازة من عمله لدى شركة لو بيل الاستشارية Lowe Bell لمجرد أن علم بخطتنا. أما جورج بريدجز George Bridges وجورج أوزبورن George Osborne فكانا يقومان بأي عمل يكلفان به. وكانت ديبي دو ساتغي Debbie de Satgé المسؤولة عن أعمال السكرتاريا وكان لدينا مستشارون من أمثال راشيل ويتستون Rachael Whetestone وغريغور ماك كي Gregor Mackay ومايكل ماك ميناس Michael Mac Manus ومايكل سيموندز Michael Simmonds وصوفي ماك إيوان Sophie Mac Ewan التي تولت أعمال الإدارة الداخلية للعمل الإعلامي. وجميعهم استقالوا من أعمالهم لينضموا إلى فريقنا.

شكلنا أيضاً لجنة إدارية كانت تجتمع يومياً في منزل ألاستير غودلاد عند الساعة الثامنة صباحاً. وكانت سيسليا غودلاد تقدم لهم الشاي والقهوة وهم يجلسون إلى طاولة طعام كبيرة. لم أكن أحضر هذه الاجتماعات ـ كان روبرت يعمل على أساس: «إن كنت بحاجة لتعرف، ولم أكن بحاجة لأعرف» ـ لكن سكرتيري الخاص للشؤون البرلمانية جون وورد John Ward كان يطلعني على

آخر المستجدات. وكان روبرت كرانبورن يترأس هذه الاجتماعات ويديرها بأسلوبه الدمث والمهذب ومعشره الطيب المعروف، وكان يجلس إلى جانبه على الدوام شيريل غيلان Cheryl Gillan الحاضر دوماً بصفته سكرتيره الخاص للشؤون البرلمانية.

وكان أيان لانغ الذي أطلق عليه روبرت اسم «الجنرال في ميدان المعركة»، المسؤول عن كل شيء إضافة إلى عمله وزيراً لشؤون اسكتلندا. وهو هادئ في حديثه، حازم في خططه، يخطط لكل تحرك ويقوم بتنفيذه، وطريقته الذكية اللطيفة في إدارة الإعلام فهي من أسرار الحملة الأفضل كتماناً. كان يقضي معظم وقته في المقر الإعلامي للحملة الذي اتخذناه في القبو والطابق الأرضي من منزل غودلاد، حيث كان يعمل نحو عشرين شخصاً في المرة الواحدة وفي ظروف ازدحام شديد تحت وطأة حر الطقس خارجاً. كان الوضع أكثر شبهاً بالفوضى المنظمة بينما كان هذا الفريق يستقصي الأوضاع من الإعلام، يختار من يريد من الزملاء ويتصل بهم لإجراء المقابلات الصحفية، ويراقب ما يكتب في الصحف ويعطي ردوداً على الأخبار، وما يعلنه ردوود ويخطط وينفذ حملتنا الإعلامية، يكتب المقالات للنشر في الصحف ويسعى دوماً ليكون زمام المبادرة في يده ويحافظ على المعنويات العالية. كان أيان لانغ يجري المقابلات الصحفية، الواحدة تلو الأخرى في وقت كان فيه رجال الإعلام يضربون طوقاً من الحصار حول مقر الحملة. وعمل مرتين لإدخال خطوط هاتفية جديدة إلى المنزل. وفي غرفة الطعام داخل المنزل كان تيرينس هيغينز وآخرون يقومون بالتعداد ويدققون في التقارير الاستخباراتية التي تردهم وما تم تجميعه منها. وكانت بيني غومر Penny Gummer تأتي بأقراص الكعك التي صنعتها في منزلها فيلتهمها الجميع على الفور. كنا جميعاً في حال انفعال وحماس.وترقب.

وقلت في نفسي إن كسبت الفوز في الانتخاب فسوف أعين ألاستير غودلاد كبير حاملي السوط عند أول تعديل حكومي قادم. لكنني لم أرغب في

رؤيته يواجه اتهاماً بأنني أكافئه لقاء استخدامنا لمنزله مقراً للحملة. طلبت إلى غراهام برايت أن يجد منزلاً بديلاً. وعاد إليّ وفي جعبته عرض من النائب السابق السير نيل ثورن Sir Neil Thorne وزوجته شيلا Sheila بأن يقدما لنا منزلهما الكائن في شارع Cowley Street وعلى مقربة من مبنى البرلمان أجرت مؤسسة الإتصالات British Telecom مسحاً للمنزل يوم الأربعاء، وركَّبت الخطوط الهاتفية بينما كنت أذيع بياني إلى الصحافة. كان هذا المنزل قاعدة ممتازة لعمل الحملة، رغم أن الكلب (من فصيلة تيرير Terrier) الذي يملكه السير نيل واسمه زوبين Zubin لم يعجبه هذا الغزو للمنزل، ولم يخفِ احتجاجه هذا، وأخذ ينبح في وجه كل أعضاء فريق الحملة طوال فترتها. وعلى أية حال، استخدمنا منزل ألاستير غودلاد سراً، كمقر منعزل لتخطيط الاستراتيجية. وكان المقر الذي تتخذ فيه القرارات الهامة. وبالطبع لم يدر ألاستير أنه سيصبح مستقبلاً كبير حاملي السوط.

وشرع غراهام برايت بجمع الأموال للحملة. وكانت تعليماتي تقضي بألاَّ يوجد متبرعون كثيرو العطاء يبقون في الظل. وجاء القسم الأعظم من الأموال من زملاء برلمانيين، رغم أني لم أعرف هذه الحقيقة حتى وقت متأخر. وكان أكبر مبلغ دفعه الشخص الواحد لا يتجاوز 1000 جنيه، ولم تتجاوز كلفة الحملة برمتها مبلغ 12000 جنيه، وتضمنت هذه المبالغ كلفة إصلاح المرحاض الذي تعطل إبان الحملة.

إنني مدين بطبيعة هذه الحملة إلى فريق العمل الذي نهض بها. كان النصف مني يفضل ألاَّ أكسب البتة على أن يكون فوزي في الانتخاب من خلال عمل رجال يعملون مثل موظفي مبيعات. وكان أفراد هذا الفريق هم الذين أصروا أن تكون الحملة سباقة تحسم الأمور قبل وقوعها. وخالجني شعور يدفعني لأن أقول: «أنا رئيس مجلس الوزراء، والجميع يعرفونني، وعليهم أن يحسموا أمرهم ويقرِّروا». ولم يوافق روبرت وأيان وباقي أعضاء الفريق على هذا. وكانوا على صواب، وقالوا «لا تجازف».

وكانت أفعالهم تطبيقاً لأقوالهم. وامتلأت رزمتان كبيرتان من الورق قياس A 4 بكتابات وملاحظات عن أحاديث جرت في غرفة تناول الشاي بمجلس العموم أو حديثاً استرق السمع إليه، بحيث خصصت صفحة منها لكل نائب في البرلمان. وأسوق أمثلة منها: قال أحد النواب من المقاعد الخلفية: «طبعاً أنا قلت سأعطي صوتي لميجر، لكنني لن أفعل». وقال آخر: «ردوود هو الرجل المناسب، أما بورتللو فهو ضعيف لا يحسم أمره». ونقل إليّ أحد أفراد الفريق عن أحد الزملاء: «يريد ثمناً لتأييده». وذكر عضو آخر في الفريق عن زميل آخر «يريد أن يدلي بصوته للفائز». ووصف بعض النواب من المقاعد الخلفية المعروفين بتذبذبهم بأنهم «يهدفون لاحتضان مجلس الوزراء». كل اهتماماتهم سجلت عليهم، ولم يضع منا شيء.

وأضاف دوغلاس هيرد شيئاً لهذه المسرحية. فقد أعلن يوم الجمعة قراره عن تقاعده. شيء مثير، رئيس الوزراء يقدم أولاً على تقديم استقالته من زعامة الحزب والآن وزير خارجيته يريد أن يتقاعد ويترك الحكومة. لكن التفسير الذي قدمه أقل إثارة. إذ قال إنه كان يريد الاستقالة في السنة السابقة، وأنه لم يغادر الحكومة إلاَّ لأني طلبت إليه البقاء. وقد اتخذ خطوته الآن ليبين للجميع أن قراره هذا ليس له علاقة بنتائج انتخابات الحزب. لو أنه انتظر حتى موعد التعديل الوزاري لظن بعض الزملاء أنه أقيل من منصبه. شعرت بالأسى لرحيله، فتوقيت هذا الرحيل كان بالتأكيد غير مؤاتٍ، إلاَّ أنه فتح مجالاً لتعديل وزاري واسع. وأحس بعض الزملاء من جناح اليمين أن شغور هذا المنصب يدفعهم لتأييدي على أمل أن يتم تعيين أحد مرشحيهم ليحل محل دوغلاس. لكنني لم أشجع هذه الآراء. ولم يفعل أحد من أعضاء فريقي مثل ذلك بإذن مني.

في يوم السبت التالي لإعلاني عن استقالتي ذهبت إلى ملاعب لوردز Lord's، أي إنني كنت هناك بعد أربع وعشرين ساعة من ذهاب جون ردوود إلى

الملعب ليكون إلى جانب سكرتيره دافيد إيفانز، وحيث بقي هناك لا تصل إليه الصحافة، ولا يستطيع العثور عليه أحد من زملائه في مجلس الوزراء الذين كانوا يحاولون معرفة ماذا يريد أن يفعل. في لحظة من اللحظات عندما تصادف حصول فترة هدوء في اللعب بدأ جمهور النظارة يتململون في قواعدهم، ويهتفون تساءلت عن أسباب هذا الضجيج وما لبثت أن رأيت عدسات التصوير التلفزيوني تتجه نحو المنصة حيث أجلس، وظهرت صورتي على الشاشة الكبيرة في الملعب وأنا أشاهد المباراة. أحسست بدفء مشاعر الجماهير وتشجيعهم الذي لا يقل حماسة عن حرارة الاستقبال الذي قوبلت به في طول البلاد وعرضها.

وفي اليوم التالي أيضاً ظهرت أثناء الحملة الملابس الرياضية البيضاء للاعبي الكريكيت، وكان يرتديها هذه المرة جون ردوود الذي أمضى سحابة النهار يشارك في مباراة تم الترتيب لها منذ أمد طويل بالقرب من دائرته الانتخابية. وكان آنذاك لا يزال ممتنعاً عن إعطاء المقابلات الصحفية، وكان هذا خطأ منه حيث عمدت محطة تلفزيون BBC لكي تملأ الفراغ في برامجها، إلى بث فيلم عن جون، وزير شؤون ويلز، يحاول عبثاً إنشاد النشيد الوطني لويلز.

ومع أنه أحس بعدم قدرته على الإنشاد باللكنة التي يتحدث فيها شعب ويلز «Hen Wlad fy Nhadu» إلاّ أنه واصل ولم يمتنع عن الإنشاد. وما أن انقضى نهار يوم الأحد حتى اتضح لنا أن جون يعد العدة ويبحث عن النواب الذين يحتمل أن يقدموا له الدعم والتأييد، ويسعى للحصول على معلومات عن مرشحين محتملين ليختبر نواياهم. لم يرغب أن يرشح نفسه ضدي إذا كانت نتيجة الاقتراع ستضعه في المركز الأخير وفي يده حفنة صغيرة من الأصوات. وقد أكدت في حديثي ضمن برنامج On the Record الذي تبثه محطة BBC أن قرار الترشيح أو عدمه عائد لجون نفسه، لكنني لم أستبعد إمكانية أن يترشح.

وعلى أية حال، كنت في حال مريح عندما سافرت إلى مقاطعة كنت Kent لأنضم إلى نورما، حيث دعينا إلى مأدبة غداء جرى الترتيب لها مسبقاً مع أمين صندوق الحزب فيل هاريس Phil Harris وزوجته بولين Pouline في منزلهما High Guarry القريب من Edenbridge في كنت Kent. كان يوماً مشمساً شديد الحرارة من أيام شهر حزيران / يونيو وموقع المنزل في غاية الجمال والروعة. وبعد الغداء قمت وفيل Phil بجولة في حديقة المنزل وتدارسنا في الاحتمالات القائمة. كان هادئاً وبشيء من اللامبالاة قال: «سواء ربحت أم خسرت، فالحياة مليئة بأشياء كثيرة، وفيها ما هو أكثر من السياسة». لقد عبَّرت هذه الكلمات عن مشاعر دفينة في نفسي. وبينما كنت في طريق عودتي إلى لندن أستمع لأحاديث عن الانتخابات من مذياع السيارة أحسست بثقة في نفسي رغم أن ما قيل عن «خطوة شجاعة» اتخذتها يوم الجمعة صار ينقل الآن على المذياع بأنها «مغامرة» قد لا تنجح. وكان واضحاً أن هذه الأخبار كانت بحاجة إلى إعادة صياغة بينما كان الجميع ينتظر ليرى إن كان ثمة منافس سوف يظهر.

تأكد لي الآن أن جون ردوود سوف يرشح نفسه. وكنت أدرك أنه إذا كان لا بدّ من وجود خصم ينافسني، فهو الأفضل، ذلك أن خسارته في الانتخابات سهلة وهو من جناح المتشككين، والأهم أنه زميل في مجلس الوزراء سيكون من شأن هزيمته أن تسهل تسوية الأمور دونما شكوك. في هذه الأثناء كان مستشاره الخاص هيويل ويليامز يحاول أن يعرف فيما إذا كان مايكل بورتللو على اتصال مع مايكل هيزلتاين (ولم يكن كذلك)، وكان يعطي الوعود بأنه سيدلي ببيان في اليوم التالي. وكان بيل كاش يشيع الأخبار بقوله: «لقد ألقيت حجارة النرد» وأنه يوجد مرشح حقيقي. ولم تكن قراءة الألغاز صعبة، جون ردوود سوف يرشح نفسه.

في صباح يوم الاثنين كانت الصحف سريعة في نقل كل شيء لقرائها عن وزير الدولة لشؤون ويلز الذي كان موقفه غير واضح حتى وقت قريب. وبينما

كنت أهيء نفسي لمغادرة المبنى رقم 10 متوجهاً للمشاركة في احتفالات الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، ومن ثم للمشاركة في مؤتمر القمة الأوروبية في كان Cannes بفرنسا، جاءني أليكس ألان ليبلغني أن جون ردوود، اتصل أخيراً، ـ من هاتفه المحمول ـ ويريد التحدث معي. كان حديثنا قصيراً ولا يتضمن شيئاً هاماً. كان يعرف ماذا يريد أن يقول، لكنه لا يعرف كيف يقول ما لديه بشكل معقول قابل للتصديق. وأحسست إحساساً غريباً في نفسي، شعرت أن قلبي يحمل دفء المشاعر نحوه، فهو ليس ذلك السياسي النذل الذي يمكن أن يتصرف بأسلوب وقح. والواضح أنه قد حسم أمره وقرَّر الاستقالة من منصبه كوزير لشؤون ويلز، ويرشح نفسه ضدي في اليوم السابق (وهذه نقطة ركز عليها منذ ذلك الحين هيويل ويليامز في كتاب من تأليفه). وظننت أنه يفعل ذلك لأنه رأى فرصة ليتفوق في ذكائه على مايكل بورتللو، ويصبح حامل لواء المتشككين في الشأن الأوروبي. وهنا تذكرت زميلتي رئيسة الوزراء السابقة، وكيف غدت زعيمة للحزب حين تجرأت وألقت قبعتها داخل الحلبة عندما أحجمت شخصيات من الوزن الثقيل. وإذا ظن جون أنه لن يبقى في الحكومة بعد التعديل، فليس لديه ما يخسره. وبالطبع لم يقل هو شخصياً شيئاً من هذا القبيل. أخبرني فقط أنه ينوي الاستقالة من منصبه الوزاري لأنني لم أقبل «نصيحته بخصوص السياسة» عندما التقينا يوم الأربعاء المنصرم، ولأنني «فاجأته» عندما تقدمت باستقالتي. بدا منزعجاً ومرتبكاً، وادعى فيما بعد أنه اتخذ قراره بشأن الاستقالة أثناء حديثه معي. لكن هذا الكلام ليس صحيحاً.

في وقت لاحق من ذلك اليوم أصدر جون دعوته إلى مايكل بورتللو للانضمام لحملته. ولم يقبل مايكل بهذه الدعوة، بل قال إنه سيرشح نفسه إذا كان ثمة جولة ثانية للاقتراع، وأنه ينتظر من جون ردوود أن يتنحى لصالحه. رفض جون بدوره ذلك الشرط. وشرع أنصار كل منهما يهاجم أحدهما الآخر.

أثناء نهاية الأسبوع اقترح بعض أفراد فريقي أن أبعث دوغلاس هيرد في

رحلة وداعية إلى مؤتمر القمة الأوروبي في كان Cannes نيابة عني، لكي أتفرَّغ لحملتي الانتخابية في ويستمنستر، واستذكروا صوراً تلفزيونية تعود في تاريخها إلى شهر تشرين الثاني / نوفمبر من سنة 1990، عندما كانت مارغريت تاتشر تحضر حفلات العشاء والشراب في باريس بينما كانت بحاجة لصوتين فقط في لندن لكي لا تخسر منصبها. ولم أتفق في الرأي مع الذين أشاروا عليّ بذلك. فقد كنت أعلم جيداً أن حضوري تلك القمة أمر واجب. ولا يمكن أن أتغيب عنها، إذ أن غيابي سيعطي الفرصة لبعضهم للافتراض أني خائف وهلع. وكما أشار أيان لانغ، ليس سيئاً أن تعطي فرصة لحملة جون ردوود أن تفور وتجيش قبل أن يعمل هجومنا المضاد على سحب قوتها منها.

في كان Cannes أقمت في جناح يسمى جناح ديرك بوغارد Dirk Bogarde في فندق كارلتون Carlton، حيث جلست وهويل جيمس نشاهد على شاشات التلفزيون كيف أطلق جون ردوود حملته الانتخابية من خلال مؤتمر صحفي بثه التلفزيون ضمن نشرة الأخبار. كان مشهداً مسلياً. وكان له أثره الكبير في جعل عدد كبير من نواب المقاعد الخلفية المتذبذبين ينتقلون إلى معسكري. وهذا في الواقع يفوق نشاط عدة أيام من حملتنا. غير أنه نجح في استقطاب كل شخص غير سوي في الحزب وقد ارتدى جميعهم ملابس خاصة للمناسبة. أما المرشح نفسه فقد ضاع وسط ازدحام من المعاطف غريبة الشكل والحرير أخضر اللون. وارتدى طوني مارلو معطفاً رائعاً ربما يبدو جيداً في ملعب للكريكيت في التسعينيات من القرن التاسع عشر. وفي أعقاب هذا المشهد الغريب، غير العادي، تمنيت أن يعقدوا ثلاثة مؤتمرات صحفية في اليوم الواحد. وقلت في نفسي: «إن فعلوا ذلك، فسوف أبقى هنا وأستمتع بدفء الشمس على الشاطئ».

أثار ذلك المؤتمر الصحفي رد فعل لا بأس به. فقد وصف تيم كولنز Tim Collins مؤيدي جون بأنهم «جيش من المجانين»، وكان وصفاً التصق بهم.

ورأى الكثيرون في هذا المؤتمر أن به شيئاً من المسّ. غير أن بعضهم، من أمثال أيان دنكان سميث، قرروا أن يمنحوا تأييدهم لجون. وكانت واحدة أو اثنتان من الصحف تحاولان اصطياد خبر عن حلف مايكل بورتللو ومايكل هيزلتاين، ولكي تحصلا على شيء من هذا القبيل كانتا بحاجة لتجبراني على الاستقالة. فكانت وسيلتهما لذلك أن تقدما الدعم والتأييد لجون ردوود، ومع ذلك ظن سايمون هيفر أن ردوود قد خطف الأضواء من بورتللو ووعده بتغطية واسعة لحملته في صحيفة تلغراف Telegraph.

من جهة أخرى، صرح كين كلارك أن المحافظين «لن يكسبوا الانتخابات لألف سنة قادمة» إن هم تبنّوا «برنامج العمل اليميني النزعة» الذي يدعو إليه جون ردوود، وعلى هذا النحو كانت أيضاً انتقادات دوغلاس هيرد. ووافقتهما الرأي. إلاّ أن روبرت كرانبورن طلب إليهما أن يخففا من حدة تعليقاتهما، ذلك أنه لم يرغب بأن يكون النقد الذي يوجهه المناصرون لأوروبا هو الوسيلة التي تعيد إلى الحظيرة أولئك النواب الذين لم تعجبهم انطلاقة حملة جون. وعلمت فيما بعد أن جون نفسه قد انزعج من المشهد الذي قدمه مؤتمره الصحفي. وربما يمكن التكهن أن حملته لم تستعد عافيتها من تلك البداية، وأنها ربما تكون في وضع أفضل وزخم أقوى لولا هذه البداية.

كان مؤتمر القمة الأوروبية خالياً من أحداث تستحق الذكر، وقد سار سيراً حسناً. ولم يحاول أحد من زملائي رؤساء الحكومات الأوروبية أن يحقق مكسباً سياسياً على حساب المصاعب التي تواجهني في بلدي. وكان ثمة مناسبة أو مناسبتان للجدال حول بعض الأمور التي اكتنفها شيء من الغموض، ومن بعد جدال بيني وبين الرئيس الفرنسي جاك شيراك حول، حجم المساعدات المستقبلية لما وراء البحار من صناديق التنمية الأوروبية. وكان نوعاً من تبادل للأحاديث العادية جداً.

أعلن جون ردوود بيانه السياسي في اليوم التالي، وكان خليطاً غير

عادي، بعض أجزائه كانت من النوع الذي وصفه بعض أعضاء فريقي بأنها «أقوال نيل كينوك Neil Kinnock حوالى سنة 1992». وحيث أنه عضو في مجلس الوزراء، فقد احتوى بيانه على أمور وافق عليها بعد أن اعترض عليها في المجلس. نادى «بتخفيضات ضريبية» وبتخفيض في النفقات بمقدار 5 مليار جنيه في السنة. لم يكن أحد منا ضد تخفيض النفقات أو الضرائب، لكن السؤال هو: كيف ومتى وإلى أي حد يمكن أن يتم ذلك؟ والواقع أن جون قد رفع معدلات الإنفاق في ويلز عندما كان في مجلس الوزراء. أمّا فيما يتعلق بدعوته لخيار عدم المشاركة في العملة الواحدة، فتلك هي سياستنا التي فاوضت عليها في ماسترخت. تعهد أيضاً بأن يكون شديداً في تطبيق النظام والقانون. وسألت نفسي هل سيكون أكثر شدة من مايكل هوارد؟ أراد زيادة في حجم الإنفاق على أمور الدفاع والمستشفيات التابعة للمجالس المحلية. ولكن بما أنه كان يقول إنني مسرف في الإنفاق وهو يريد خفض الضرائب فإن قوله هذا يبدو غريباً. وأخيراً قال: «على حزب المحافظين العمل على الاحتفاظ باليخوت الملكية، وليس التخلص منها».

هل يريدنا أن نحتفظ باليخت الملكي «بريتانيا Brittania؟ حسناً، ذلك هو موقفي رغم أن ذلك لم يكن رأي غالبية الأعضاء في مجلس الوزراء. عارض ذلك كين كلارك لاعتقاده أن نفقات كهذه سيكون لها مفعول عكسي، وتؤثر سلباً في تأييد الجماهير للأسرة المالكة. ولهذا السبب بقي مصير هذا اليخب معلقاً. ولا بد أن جون ردوود الذي حضر مناقشاتنا هذه قد أدرك الوضع. ومن هنا نجد أن اندفاعه الحماسي فيما يتعلق باليخوت الملكية لا ينسجم مع موقفه الداعي لخفض الإنفاق العام. لهذا كان اندفاعه الحماسي من أمور نظرية جافة نحو شعبية صحف التابلويد اندفاعاً أخرق تعوزه الرشاقة وبرأيي، كان مؤلماً له. وكانت تلك غلطته الخطيرة الثانية خلال يومين. ولن يقبل أحد أن يكون عضواً في مجلس للوزراء رئيسه هو الذي وضع وثيقة هذا البيان.

ولم تكن مارغريت تاتشر لتنفر من هذه التناقضات. في يوم الثلاثاء ألمحت بأنها تؤيد جون ردوود. ومع أنها وصفتني، كما وصفته، بأننا «أعضاء جيدون في حزب المحافظين»، إلاّ أن قولها هذا قد فسر ـ وكان تفسيراً صحيحاً ـ بأنه إدانة لي في قناع من الإطراء الخفيف. وقررت أجهزة الإعلام الممالئة ليمين الوسط، بعد أن هزأت بالطريقة التي أطلق فيها حملته، أن ترشيح جون لنفسه في هذه الانتخابات قصة هامة تعود عليها بالربح الوفير. ومن هنا بدأ يتلقى التأييد من الصحافة. وأخذ فريقه يوضح للجميع أنهم لن يفسحوا المجال لمايكل بورتللو بأن يستفيد من جولة ثانية للاقتراع. وفي غضون ذلك كان دافيد هارت، مستشار بورتللو، يقول إن الحزب سوف يخوض سريعاً الانتخابات التي يريد، ألا وهي التنافس بين بورتللو ومايكل هيزلتاين.

لم أشأ أن أترك الصحافة كلية في أيدي جون ردوود بينما أشارك في مؤتمر القمة الأوروبية في كان Cannes. فقبلت دعوة بأن أقدم مقالة تنشر في صحيفة إيڤننغ ستاندرد Evening Standard اللندنية، وهي صحيفة ذات انتشار واسع، ويقرأها الجميع في غرفة تناول الشاي في مجلس العموم لا سيما الناخبون من النواب. يضاف إلى ذلك أنها تشكل مصدراً تتناوله أجهزة الإعلام الأخرى في صباح اليوم التالي. ساعدني في صياغة النص هويل جيمس ونورمان بلاكويل المتواجدان في كان Cannes وجوناثان هيل ونيك ترو المقيمان في لندن. واستندت المقالة على الأفكار الرئيسية التي نريد التأكيد عليها، ونحن ندنو من موعد الانتخابات العامة القادمة، كما تؤكد على طموحي لجهة تخفيض أكبر في الإنفاق العام، بالإضافة إلى تخفيض في ضريبة رأس المال. لكن وزارة الخزانة لم توافق على اقتراحي الخاص بضريبة رأس المال؟ إلاّ أن المقال حقق غايته، وكان موضع تغطية واسعة.

رجعت من كان Cannes مساء يوم الثلاثاء. مفعماً بالأمل بأن القمة سارت سيراً حسناً، ولأجد روبرت كرانبورن وأيان لانغ في مزاج أقل ابتهاجاً. وبادرني

روبرت بقوله: «لقد كنت بعيداً عنا. والآن عليك أن تشارك في الحملة بنشاط».

كانت نصيحة من الصنف الممتاز. لكنني ما زلت رئيساً لمجلس الوزراء وأمامي واجبات رسمية لست مستعداً لتعطيلها في سبيل إعادة انتخابي. أول هذه الواجبات مؤتمر صحفي علي أن أعقده في وزارة الخارجية صبيحة اليوم التالي، أتحدث فيه عن الترتيبات الخاصة باحتفالات الذكرى الخمسين لعيد النصر في اليابان VJ - Day. وكان المؤتمر صريحاً ومباشراً رغم الأسئلة المحرجة حول اليابان وقدامى المحاربين. كان سلوك رجال الصحافة خلواً من أي خطأ، سواء أثناء المؤتمر الصحفي أو في أثناء المقابلة الوجيزة التي أجراها معي الصحفيون بخصوص الانتخابات أمام باب المبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت.

وفي عصر ذلك اليوم أدليت ببيان في مجلس العموم حول قمة كان CAnnes، ولم أدع مجالاً لكي تؤثر الانتخابات فيما أقوله، بالرغم من بعض الضغط من جانب أفراد في فريقي بأن أقول شيئاً عن هذه الانتخابات. وعندما سألني بيل كاسن، وهو من النوع الذي يحب إغاظة الآخرين، سؤالاً فيه شيء من العدوانية ومن على منبر مجلس العموم، أجبته «بأنه يتكلم دون وعي أو تفكير». جواب وقح، ربما، لكنه يستحقه.

في وقت لاحق ذلك المساء علمنا من بعض الصحفيين أن أنصار بورتللو بدأوا يهيئون مقراً لحملتهم، ويركبون خطوطاً هاتفية جديدة. وتأكد هذا الخبر عندما عرض برنامج News night التلفزيوني صوراً لمهندسي الهاتف وهم يمددون الخطوط، وصوراً لأسرّة تخرج من المنزل وتحمل على سيارات شحن مغلقة. وبما أن مايكل أعلن تأييده لي، فقد أثارت هذه المشاهد تعليقات ناقدة، وعلى وجه الخصوص من جانب مؤيدي ردوود، وطلعت صحف اليوم التالي تحمل تغطية واسعة لهذا الخبر مشفوعة بصور لأنصار مايكل وهم

يدخلون إلى ذلك المنزل، وحاول أنصاره أن يبعدوه عن المشهد زاعمين أن ذلك إنما هو «مشروع خاص».

في هذه الأثناء تراجعت أخبار الانتخابات عن الصفحات الأولى من الجرائد، والسبب في ذلك أهداف كانت تجري على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي. فقد اعتقل الممثل البريطاني هيو غرانت Hugh Grant في كاليفورنيا وأجبر على دفع غرامة بسبب «سلوك فاسق». وكرست الصحف خلال الأسبوع التالي مساحات واسعة من صفحاتها لهذه القصة المثيرة التي من غير المقدر لها أن تدوم طويلاً، بل خصصت مساحات لها أكبر مما خصصت لموضوع الانتخابات. وكان المعلقون الصحفيون آنذاك ينقبون في كل خبر من الأخبار علّهم يجدون فيه أثراً محتملاً في مجريات الانتخابات، وحسبما علمت لم يجدوا شيئاً يربط بين مشاكل السيد غرانت ومشاكل جون ردوود أو مشاكلي ـ وهذا إخفاق نادر الحدوث لخيالهم.

وانقضت جلسة مجلس العموم المخصصة لأسئلة توجه إلى رئيس الوزراء ذلك المساء بصورة حسنة. كانت الجلسة مكتظة بحضور عدد كبير من النواب، وسادتها الفوضى، وكانت شبيهة بحلبة مصارعة رومانية.. سوف تهرق الدماء، هذا مؤكد ـ ولكن دماء من؟ من المعتاد في مثل هذه الجلسات أن نتوقع نوع القضايا والأسئلة التي سيطرحها طوني بلير، وكنا في كثير من الأحيان نصيب في توقعاتنا. وظننت أنه في هذه الجلسة سوف يحاول الابتعاد عن أسئلة تتعلق بانتخابات الحزب لعلمه أنني سأكون مستعداً لها. لكنه لم يفعل. واتضح ذلك عندما طرح أوستن ميتشل Austin Mitchell، أول السائلين من حزب العمال، سؤالاً عن هذا الموضوع، وهذه لعبة روتينية يلعبها حاملو السوط لدى حزب العمال، وذلك بهدف أن يفتتحوا المناقشات من نواب المقاعد الخلفية، ثم يتقدم طوني بلير ليواصل المناقشات.

كان طوني بلير يسعى جاهداً لتوسيع شقة الخلاف داخل حزب

المحافظين فسأل إذا كان يتوجب على جون ردوود أن يستقيل من منصبه قبل زمن طالما أنه لا يوافق على سياسة الحكومة. وهنا تعالت أصوات الضجيج من نواب المقاعد الخلفية يوافقونه الرأي. حيث أنهم افترضوا أنني إما أقوم بمهاجمة جون، وبهذا تتوسع الانقسامات فيما بيننا، واجعل منها خلافاً شخصياً، أو أنني سأصلب موقفي، وأبدو بعيداً عن الحزم. وفي كلتا الحالتين، يكون نواب المقاعد الخلفية من حزب العمال على استعداد للضحك والسخرية.

لكن الحظ أسعفني. فقد وجدت في السبب غير الحقيقي الذي قدمه جون لاستقالته وغاية أستفيد منها، وأجبت: «لقد فهمت أن السبب في استقالته من الحكومة انزعاجه لأنني قدمت استقالتي من زعامة الحزب». فتبسّم طوني، وانتهى التوتر وتحول الجو العام في المجلس من مشهد حلبة مصارعة رومانية إلى جو شبيه بقضاء ليلة يوم الأحد في صالة London Palladium.

وعلى وقع نغمات هذا الأسلوب انقضت البقية الباقية من جلسة المجلس المخصصة لأسئلة توجه إلى رئيس الوزراء. نهض النائب العمالي جورج فوكس George Faulkes المستعد دوماً ليسيء للآخرين، وسأل عن مايكل بورتللو وعن قصة الخطوط الهاتفية التي يتم تركيبها لديه استعداداً للجولة الثانية من الاقتراع. تجاهلت السؤال، وأعطيت إجابة فيها مديح وإطراء بكفاءة مؤسسة الاتصالات البريطانية British Telecom، وهذا ما أثار المرح والحبور لدى الجميع، وكانت ملاحظة حاذقة قدمها لي أيان لانغ. وعندما غادرت قاعة المجلس، كان الجميع يصرخون «نريد أكثر، نريد أكثر». مترافقة مع تلويح «بأوراق النظام» من جميع أرجاء القاعة. وهرع بادي أشداون ليتحدث في مقابلة صحفية، ويقول إني أنقذت منصبي» ولم أكن واثقاً على النحو الذي ذكره. لكن ما حصل قد غير موجة الانتقاد، ووضع جون ردوود في موقف دفاعي.

وأطل يوم الخميس، وكان يوماً حسن الطالع. فقد أجرت كل من

صحيفتي التايمز Times والإيكونوميست Economist استطلاعاً للرأي خاصاً بها. وأظهرت نتائجهما أن عدداً من النواب المترددين قد انحازوا إلى صفي. أشار الاستطلاع الأول أن 29 بالمئة من المشاركين وجدوا الموضوع الأوروبي من أهم القضايا التي تواجه بريطانيا ـ وهذا ما كنت أقوله دوماً. وتبين بنتيجة الاستطلاع الثاني أن حزب المحافظين في ظل قيادة جون ردوود سيخسر أربعة وستين مقعداً في الانتخابات العامة القادمة زيادة عما سيخسره لو بقيت زعيماً للحزب. ومثل هذه الاستنتاجات أعادت المعتوهين إلى أقفاصهم.

وأحسست أننا نتقدم نحو الأمام وأن التحدي الذي قام به جون ردوود المتعثر في بدايته ثم جذب تأييداً له قد بدأ يرتطم بالصخور. كان داڤيد إيڤانز، السكرتير الشخصي السابق لجون ردوود، شخصية برلمانية مرموقة، عرف عنه أنه رجل صريح القول من عامة أفراد الشعب، وله عبارة يرددها دوماً يقتبس فيها من آراء زوجته جانيس Janice، واعتاد أن يفتتح أقواله بعبارة: «تقول جانيس...». وجانيس هذه التي يقتطف شيئاً من أقوالها، هي الضد لشخصه وذات الحديث المضحك. وقد أخذ داڤيد هذا يهاجم «العنصر المجنون» في حملة جون عند انطلاقتها. وبالطبع كان داڤيد حاضراً عندما أطلق جون حملته، إلاّ أن ذلك الهجوم غير التقليدي من نائب في البرلمان ينتقد «العنصر المجنون» هو بحد ذاته أمر يدعو للضحك، لكنه بالتأكيد في صالحي. وفي يوم الجمعة وزع فريق جون منشورات تحمل عبارة «لا تغيير يعني لا فرصة، والخيار واضح كل الوضوح. انتخبوا جون ردوود لتنقذوا مقاعدكم النيابية، وتنقذوا حزبكم وتنقذوا بلادكم». كانت لهجة هذه المنشورات دعماً لما كنت أقوله إن انتصار ردوود يعني انقسامات أكثر ومن شأنه أن ينفّر الأنصار بدلاً من أن يجذبهم إليه.

في هذه الأثناء لم يستطع جون أن يقنعني بالدخول معه في مناظرة تلفزيونية وجدت فيها ما يظهر للملأ تلك الانقسامات حول أوروبا داخل حزب المحافظين. فبعثت إليه برد أقول فيه: «عزيزي جون، أذكر يوم رشحت نفسي

عن حزب المحافظين أناضل للفوز بمقعد برلماني لا أمل بكسبه. يومئذ أشار بعضهم عليّ بأن أتحدى النائب صاحب المقعد إلى مناظرة وكان المعنى الواضح من جوابه (محاولة جيدة، لكن لا). ربما يهمك أن تعرف أن هذا النائب مضى في طريقه وفاز بالمقعد بعدد جيد من الأصوات». ولم نسمع شيئاً عن هذا الاقتراح بعدئذ.

ومع اقتراب نهاية الأسبوع تابعت لقاءاتي مع الزملاء لأكسب تأييدهم. كان لي لقاء مع «جماعة اليقين مع أوروبا Positive European Group وكان لقاء جيداً، واجتمعت مع بعض الزملاء بصورة إفرادية، وابتعدت عن أشياء أعرف أنها خاسرة. ورداً على سؤال كثر ترديده أوضحت أني غير مستعد لكسب أصوات المترددين من خلال تعديل سياستي بخصوص العملة الواحدة. . والواقع أنني لا أستطيع ذلك، ولو فعلت لانقسم مجلس الوزراء على نفسه، ولسحب الوسط الصلب داخل الحزب تأييده لي. وعلى أية حال لم يسأل أحد هذا السؤال. واعتقدت أنه من الصواب أن نرفع وتيرة نفوذنا التفاوضي بترك خياراتنا مفتوحة، وألاّ أكون مستعداً لإجراء أي تغيير في سياستنا.

ليس للإعلام صوت في انتخاباتنا لكن صوته كان بالتأكيد مسموعاً. وازداد خطابه سوءاً وسط إشاعات تقول إن مالكي ثلاث مجموعات صحفية يعتبرون تقليدياً حلفاء لحزب المحافظين ـ وهم روبرت مردوك Rupert Murdoch (صاحب News International) وڤير هارمزورث Vere Harmsworth (صاحب Associaled Newspapers) وكونراد بلاك Conrad Black (مالك مجموعة Telegraph Group) ـ اجتمعوا فيما بينهم وبيد كل واحد منهم نقطة سوداء. وسواء كانت هذه المعلومة صحيحة أم خطأ. فقد ساد الاعتقاد أنها معلومة قابلة للتصديق، ويمكن أن تتحدث بما يملأ المجلدات عن المدى الذي وصل إليه الافتراض بأن الصحافة تؤثر في العملية السياسية الداخلية.

وبدت استطلاعات الرأي أكثر تشجيعاً حتى عندما تباعدت المسافة بين

الصحافة وما تفضله الجماهير. . . فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة صنداي تايمز Sunday Times أن 55 بالمئة من الناخبين المحافظين يفضلونني زعيماً للحزب. وهذه نسبة تفوق ما حصل عليه هيزلتاين وبورتللو وردوود مجتمعين. أما الاستطلاع الذي أجرته صحيفة صنداي إكسبرس Sunday Express لرؤساء الدوائر الانتخابية فقد أظهر فوزاً ساحقاً لي بما يعادل 96 بالمئة. وكذلك الاستطلاع الذي أجرته MORI حيث كانت النسبة التي حصلت عليها متقدمة جداً. ومع ذلك كانت أغلبية الصحف الآن ملتزمة بالتغيير وبذلت قصارى جهدها لتهندس هذا التغيير، وكان أكثر ضرراً وتدميراً صحيفة التلغراف Telegraph وهي من الصحف الأولى الموالية لحزب المحافظين.

انحازت صحيفة صنداي تلغراف لتأييد جون ردوود ونشرت لي الديلي تلغراف اليومية مقالة كانت طلبت إلي كتابتها، ودون أن تكشف لي عن نيتها بأن هذه المقالة سوف تنشر على الصفحة المقابلة لتعليق الصحيفة المعادي لي. وبعد أيام قليلة نقلت صحيفة الأندبندنت Independent أن رئيس التحرير ماكس هيستنغز Max Hastings قد تعرض لضغط من كونراد بلاك Conrad Black لكي يحول تأييده إلى جون ردوود، وبقي على موقفه هذا فيما بعد. ولم يكن البتة حليفاً لي سواء كتب في صحيفة تلغراف Telegraph أو في صحيفة Evening Standard. غير أن السيد بلاك لم ينقطع عن الإعراب عن تأييده وصحفه لي كلما التقينا.

غير أن حشد هذا التأييد الإعلامي يعلِّل ولو جزئياً ذلك التبدل الحاصل في حظوظ جون ردوود بعد تلك البداية الكئيبة، لكنه لا يعطي الأسباب كلها. فترشيحه لم يكن في أوله مثيراً للإعجاب، ولم يكن أسلوبه مطمئناً، وكانت وعوده عبثية فكيف والحالة هذه يمكن تفسير وجود كل تلك الجوقة من المغنين؟ فالصحافة لم تخلق له موقفاً متصلباً من جانب النواب المحافظين. لكن، أغلب الظن، أن الذي حدث بعد أن انطفأت التكهنات حول أسماء

وأشخاص الذين يبرزون للمنافسة، وبعد أن هدأت العواطف التنافسية نحو الخيول المتنافسة وجد الحزب نفسه أمام خيار واحد بسيط. ففي هذا الاقتراع ليس أمامهم إلاَّ أن ينتخبوني أو ينتخبوا شخصاً غيري. وهذا الآخر هو جون ردوود الذي كانت لديه الشجاعة، مهما كانت الأسباب، لأن يرشح نفسه. وهكذا انتقل إليه تأييد كل من لم تعجبهم قيادتي للحزب وتأييد من أرادوا أن يجروا الحزب نحو الاتجاه المعادي لأوروبا، وكان تأييداً لا بأس به.

في هذه الأثناء أعد أيان لانغ بناء على طلب روبرت كرانبورن مسودة استراتيجية تبنيناها كخطة عمل للنصف الثاني من الحملة. وحاول في هذه الخطة أن يجمع معاً التأييد المتنامي لزملائنا إلى جانب الأثر القوي لتأييد الدائرة الانتخابية وأضاف إليهما الأثر السلبي المتوقع إذا لم يتم انتخابي، مع تركيز الاهتمام على ضرورة السيطرة الإعلامية حتى موعد الانتخاب وما بعده.

غير أن مقابلة صحفية أجريتها مع صحيفة الفايننشال تايمز Financial Times سبَّبت بعض القلق وعدم الارتياح عند أفراد فريقي. فقد رفضت أن أستبعد فكرة استقالتي في حال فوزي بالانتخاب فوزاً فنياً بحتاً، وكان ذلك في معرض الرد على سؤال مباشر في هذا الصدد. وقد أزعج جوابي هذا كل الزملاء الذين كانوا يعملون لأجلي بكل جد وإخلاص.

وفي غمرة هذه الأحداث نشر يوم الاثنين خبر مؤداه الإفراج عن الجندي لي كليغ Lee Clegg الذي أدين بجريمة قتل سائق كان يقود سيارته بتهور أثناء قيامه بواجبه في إيرلندا الشمالية. كان يقصد بقرار الإفراج هذا تهدئة بعض النواب الذين قام معظمهم بحملة بغية الإفراج عنه، فلم تكن تلك هي النية من وراء الإفراج. إلاَّ أن توقيته غير مناسب، وقد أشعل نقاشاً حاداً في جلسة مجلس العموم المخصصة لأسئلة توجه إلى رئيس الوزراء في اليوم التالي.

وبينما كانت الشائعات تحتدم والتقديرات تجري وتُفحص وتُدقق حول النتائج المحتملة كانت الحملة تدنو من نهايتها. في مساء اليوم الأخير من

الحملة حضرت، كما حضر ردوود، اجتماعاً لمجموعة 92. كان اللقاء مكتظاً بالأصدقاء والأعداء. أحس بعض أفراد فريقي بالقلق خشية أن يعمد أنصار جون إلى توجيه بعض الأسئلة بقصد أن يبينوا للجميع أن التصويت لصالحي يعني استمرار الانقسام داخل حزب المحافظين. لكنهم لم يفعلوا ذلك. ولو أنهم خططوا لمثل هذه الاستراتيجية إذن فالمدعوون هم الأشخاص الخطأ المقصود لهم أن يسألوا. مضى الاجتماع بسلام دون حادثة تذكر، فيما عدا كسب أو خسارة بعض الزملاء من جانبي أو من جانب جون.

ثم جاءت احتفالات عيد الاستقلال الأمريكي في يوم الثلاثاء الرابع من تموز / يوليو. وكانت فرصة للحزب، لو أراد، أن يعلن استقلاله عني. كان يوماً آخر من أيام الصيف الرائعة، لكن الرمية الأخيرة من الصحافة كانت أسوأ كثيراً مما توقعت. فقد جاء في العنوان الرئيسي لصحيفة الديلي ميل Daily Mail «آن الأوان للتخلص من القبطان». وذكرت صحيفة التايمز Times «المحافظون يخشون أن يكون نصرهم أجوف». وكان يستحيل على المرء أن يعرف بحدسه مقدار تأثير هذه التغطية الإعلامية في الزملاء. شعروا بالاستياء من تدخل الصحافة لكنهم في الوقت نفسه يعلمون أن أمامنا انتخابات عامة ينبغي علينا أن نكسبها. ويتوجب علينا أن نتمتع بالقدرة الكافية على عرض سياساتنا، وتوجيه هجومنا على حزب العمال بأقصى جهد ممكن.

في صباح ذلك اليوم جاءني في شقتي السكنية بالمبنى رقم 10 هويل جيمس، وكان متجهم الوجه إزاء ما تبين له من حملة السعي لكسب الأصوات التي كانت نحو 212 صوتاً. نظرت إلى صحف ذلك الصباح المبعثرة على الأرض، وأنا أقول في نفسي إذا كانت هذه التقديرات صحيحة، وإن ظهر أي تناقص في التأييد لي، فإني سوف أعلن استقالتي من رئاسة الوزارة في وقت لاحق ذلك اليوم.

ولم أجد شيئاً مستساغاً بأن أخبر فريقي أن هذا الرقم ليس كافياً لي

لأستمر في عملي بمصداقية. لكن النتيجة النهائية لم تتأكد بعد. ولا يزال أمامنا عمل كثير ينبغي إنجازه ـ إن كسبت فثمة تعديل وزاري هام وفوري يتوجب عليّ إجراؤه. بعد الاجتماع المعتاد عند الساعة التاسعة صباحاً من أجل إلقاء نظرة أولية على الأسئلة الموجهة إلى رئيس الوزراء المقررة لذلك اليوم، طلبت إلى مايكل هيزلتاين أن يأتي إليّ، وناقشنا سوية أموراً خاصة بالاقتراع وبصورة محايدة وموضوعية. لم يكن أحدنا واثقاً من النتيجة النهائية. وافقني مايكل الرأي أن مجرد الفوز وفق القواعد الحزبية للانتخاب ليس جيداً بما يكفي، لكنه لم يفصح عن رأيه بخصوص الحد الأدنى المقبول في مثل هذه الحالة. ونحن الاثنين نعرف أنني ربما أستقيل في صبيحة اليوم التالي، وإن استقلت فهو المرشح الوحيد لرئاسة الوزارة.

غير أن مجرد مكوثه في المبنى رقن 10 لمدة ساعتين ونصف الساعة ذلك الصباح أثار تكهنات وأحاديث غير صحيحة على الإطلاق. تقول القصة المختلقة إننا كنا ندبر مكيدة يحصل من خلالها على مركز قوي لنفسه لقاء قيام أنصار مايكل بالتصويت لصالحي. أي، لن يكون تصويت لي إذا لم يحصل هو على المنصب الذي يريد، وهكذا أخسر وأخرج. تلك كانت نظريتهم.

والواقع أن هذا كله هراء ومحض افتراء. ليس ثمة صفقة من أي نوع. لقد مكث مايكل معي لمدة تقل عن الساعة، أشرت خلالها إلى حديث سابق جرى بيني بينه قبل ثلاثة أسابيع مضت، وعرضت عليه منصب نائب رئيس مجلس الوزراء إلى جانب منصب الوزير الأول إضافة إلى حرية اختيار المسؤوليات، هذا فيما لو أعيد انتخابي زعيماً للحزب في وقت لاحق ذلك اليوم. كان بإمكانه أن يحتفظ بمنصبه وزيراً للتجارة والصناعة، مع إضافة وزير من أعضاء مجلس الوزراء إلى وزارته، وإضافة مهمة تنسيق السياسات وعرضها إلى مسؤولياته. وكان أمامه خيار آخر بأن يستلم مكتب رئاسة مجلس الوزراء مضافاً إليه مهام التنافسية ونقل السلطات المركزية إلى المجالس المحلية مع

تنسيق سياسات الحكومة وعرضها. فاختار الخيار الثاني. وأوضحت له ماذا تعني هذه المسؤوليات وما هي اللجان التي ستعمل تحت رئاسته. لقد أردته أن يستخدم كل مهاراته في الإعلام عند كل مناسبة تتاح له ليفرض هذه السياسات ويرفع وتيرتها. وكان متلهفاً ليقوم بهذه المهام ـ ولم يحدث في أي وقت خلال تلك الأحاديث أن ساومني على شيء يفضله أو ليقدم دعماً مشروطاً لي، أو لمّح بشكل أو بآخر إلى أن ترقيته لمنصب نائب رئيس مجلس الوزراء ضروري له ليضمن تأييده لي في سبيل إعادة انتخابي.

وخرج مايكل من غرفة الاجتماعات في مجلس الوزراء وراح يبحث عن مكتب مناسب له ولوظيفته الجديدة. ألقى نظرة عابرة على غرفة وزير شؤون مجلس الوزراء التي يشغلها روبن بطلر، إلاّ أن روبن لم يعره بالاً. وخلال دقائق معدودة عثر روبن على غرفة اجتماعات أكثر روعة وفخامة قد تكون مناسبة له. ثم رجع مايكل إليّ يطالب بإلغاء وزارتين هما وزارة شؤون التوظيف ووزارة التراث القومي. وأبلغته أنني قررت دمج وزارة شؤون التوظيف مع وزارة التربية والتعليم، بينما تبقى وزارة التراث القومي كما هي.

أمّا في مجلس العموم فقد أخذ صندوق الاقتراع يمتلئ بأوراق التصويت. في اللحظات الأولى للاقتراع أدلى باتريك كورماك وبيتر لوف بصوتيهما لصالحي. في حين اقترع آندرو هارغريفز لصالح جون ردوود، وصرح تيدي تايلر أنه لم يقرر بعد. وأعلن جورج غاردنر أنه إلى جانب ردوود ولم يندهش أحد لهذا الموقف. والواقع أن أحداً لم يعرف كيف كانت تسير عملية الاقتراع، لكن هذا الواقع لم يمنع أحداً من التعبير عن رأيه. وهذا ما جعل آدم بولتون، المحرر السياسي لشبكة Sky News يعتقد باحتمال حصول جولة ثانية للاقتراع. أمّا مايكل برونسون من شبكة ITN فقد توقع لي الفوز، لكن آندرو مار من صحيفة الإندبندنت Independent سمع أقوالاً تشير إلى نتيجة لغير صالحي، لا سيما وأنه رأى عدداً من النواب يمتنعون عن

التصويت، بل إن تريفور كافاناغ من صحيفة Sun كان واثقاً من هذا. وقد تنبأ بعملية تصويت تكتيكية تفضي إلى جولة اقتراع ثانية يدخل فيها مرشحون جدد. كانت صحيفة Sun تريد أخباراً مثيرة تدر عليها الأموال الوفيرة، ولا عجب في أن محررها تنبأ بذلك، لا سيما وقد بدا لها وجود مايكل هيزلتاين ضد مايكل بورتللو البطاقة الرابحة لها. كانت هذه اللقطات تصل إلى أسماع فريقي طوال اليوم.

في عصر ذلك اليوم حضرت جلسة مجلس العموم المخصصة لأسئلة موجهة لرئيس الوزراء. (وكادت تفوتني هذه الجلسة لأن سيارة شحن مغلقة لبعض البنائين عوقت مرور سيارتي في شارع داوننغ ستريت). وبعد الجلسة توجهت إلى الغرفة المخصصة لي في مجلس العموم لأجد ألاستير غودلاد وروبرت كرانبورن بانتظاري. لغة الجسد الصادرة عنهما قبل أن يتكلما أنبأتني بأن لديهما رسالة بالغة الخطورة يريدان نقلها إلي ولا تحتمل الانتظار. وأدركت ما هي. وخرج منهما صوت واحد يقول: «الفوز هو الفوز. جولة واحدة تكفي». وأصرا عليّ أن أجري التعديل الوزاري على الفور وأواصل العمل. ولم أتفق معهما في هذا. إذ كان رأيي إن لم تكن لدي أغلبية جيدة فلن تكون بيدي الصلاحية الحقيقية. ربما أعرب عدد كبير من النواب عن عدم رضاهم، وليس بمقدور الحزب أن يلزمهم، لعل الأفضل وجود زعيم جديد للحزب قد يتمتع بموجة جديدة من التأييد ولا تكبله أعباء ركود اقتصادي أو صراعات حول الشأن الأوروبي.

لم يعجب كلامي هذا أياً من ألاستير أو روبرت. فقالا: «لا» إن أمامي واجباً يحتم عليّ النهوض به. لكنني كنت مصمماً على رأيي. وازداد التجهم في مزاجهما عندما اقتنعا أنني لا أقبل أن يكرهني أحد على فعل شيء لا أوافق عليه. ولكي أتجنب احتدام الجدال سألت: «هل تظنان أن نتيجة التصويت سيئة لدرجة أنها تجعل هذا الأمر ضرورياً؟» فأجابا إنهما لا يعرفان ما الرقم المقبول

عندي، لكنهما يعتقدان أني سأفوز بأغلبية جيدة، عندئذ قلت لهما: «إذن اتركا هذا الأمر الآن، فسوف نعلم سريعاً».

ثم أطل جون وورد ليسأل كيف سارت الأمور في الاجتماع. أجبت «ليس سهلاً. أريد دقيقتين على انفراد، وكوباً من الشاي». أخذت الشاي، وأخذت بنصيحة جون، أيضاً. وقلت في نفسي لو أنني رحلت اليوم، فإنني برحيلي أخذل أولئك الذين عملوا معي «وبذلوا كل ما لديهم من طاقة بمعدل ثماني عشرة ساعة في اليوم». ولن يغفر لي التاريخ إن خذلتهم. لقد قال ما يجول في ذهنه وهذا لمصلحتي، ولم ينتق كلماته انتقاء».

ربما كان ألاستير وروبرت يشعران بانزعاج وضيق عندما غادرا، لكنهما استعادا كل نشاطهما في دقائق قليلة. واتضح لي أنهما أجريا ترتيبات طوارئ ليقنعاني بوجهة نظرهما إن أظهرت شيئاً من التعنت. وفي هذه اللحظات وردتنا رسالة من المؤرخ الشهير والحجة في الأمور الدستورية اللورد بليك Lord Blake يبلغني فيها أنني يجب أن أبقى إذا حققت فوزاً يتوافق مع الأنظمة والقوانين. تأثرت كثيراً بقوله، وذلك إلى أن انتبهت لوجود بعض الكلمات في أسفل الرسالة ـ حيث كتب عبارة «نسخة إلى روبرت كرانبورن». أغلب الظن أنه هو الذي طلب توجيه الرسالة إليّ. سررت كثيراً لوجود روبرت إلى جانبي. وتذكرت ويلي وايتلو Willie Whitelaw الذي وجه رسالة مماثلة، لكنني لا أملك دليلاً وهذا ما أثار تساؤلاتي. ثم جاءني في مكتبي بادي ميهيو تملأه الثقة ويحمل كلمات تصف مشاعره الإيجابية. وحضر أيضاً مالكولم ريفكند، وتلاه موكب من القادمين. وأحضر لي توم كينغ Tom King مذكرة صغيرة بخصوص عدد الأصوات المقبولة، ومكث معي لعشر دقائق تبادلنا خلالها بعض الأحاديث. وجاء زملاء آخرون. كان روبرت يعرف جيداً كيف يؤثر فيّ: عند الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر أخبرنا جوناثان هيل أن صندوق الاقتراع سيقفل بعد نصف ساعة. وأنا لم أدلِ بصوتي بعد. ذهبت للاقتراع ـ وكنت

واحداً من سبعة نواب هم آخر من تقدم للاقتراع. وعدت بعدئذ إلى المبنى رقم 10.

كان في نيتي أن أعلم بالنتيجة ونورما وحدها إلى جانبي. إلاّ أن غراهام برايت أصر على تواجده معنا، وقد أخبر بذلك نورما التي سألته: «هل أنت الرجل الذي يرتدي البزة الرمادية؟» وكانت طبعاً تستذكر تلك الأسطورة التي تتحدث عن أعضاء كبار في حزب المحافظين يقال إنهم يقفون عند رؤساء الوزارات ليذكروهم بأن وقت الرحيل قد حان. عندما وصلت إلى المبنى رقم 10 يرافقني جون وورد، وجدت دوغلاس هيرد وبادي ميهيو وأيان لانغ وبرايان ماوهيني وألاستير غودلاد وآخرين يقفون خارج قاعة اجتماعات المجلس. لقد طلب روبرت كرانبورن تواجدهم ليقنعوني بوجهة نظره حول بقائي في الحكم مهما تكن النتيجة. دعوتهم جميعاً للانضمام إليّ في الطابق العلوي حيث ننتظر النتيجة. إنني مدين لهم جميعاً بالامتنان وعرفان الجميل ورحبت بوجودهم أيما ترحيب. وقلت في نفسي إن لم تكن النتيجة جيدة بما يكفي فسوف أقول رأيي مباشرة. وأدرت مفتاح التلفزيون في الشقة لنشاهد «الكرنفال» المقام في حديقة College Green التي غصت بجماهير حاشدة من الإعلاميين والنواب واللوردات وعامة الناس الذين توافدوا إلى هذا المكان بانتظار إعلان النتيجة.

في بادئ الأمر كان الجميع وقوفاً وأنظارهم مثبتة على شاشة التلفزيون. الجو متوتر. ثم بحث كل عن كرسي وجلس. قدمت لهم المشروب ـ واكتشفت أن كل ما لدي في هذه الشقة هو بعض النبيذ الأبيض غير المبرد، وأرسلت في طلب مزيد من النبيذ البارد والبيرة من الطابق الأسفل. وكانت لدي زجاجة من البراندي.

هرع جون وورد مسرعاً ليتلقى مكالمة هاتفية في غرفة مكتب نورما، إذ كنا نتوقع أن يتصل ماركوس فوكس بما لديه من معلومات أولية عن النتائج، وانضم إليه غراهام برايت ليناقشا معاً المجموع المتوقع للأصوات. كانت

توقعات غراهام 217 صوتاً. وقفت وظهري إلى المدفأة وذراعي حول نورما. وجلس دوغلاس كعادته يضع ساقه اليسرى على ذراع الكرسي ويؤرجحها، ووقف برايان قرب النافذة، وانحنى روبرت أمام شاشة التلفزيون بينما كان بادي يذرع الغرفة ذهاباً وإياباً يمشي متململاً ويتمتم بكلمات مبهمة، ووقف إلى جواري أليكس ألان الذي أجده قربي كلما احتجت إليه.

رن جرس الهاتف. هل هي النتيجة؟ لا، ليس بعد. كان المتحدث إليزابيث تريد أن تبلغنا في اللحظة الأخيرة تمنياتها لي بالتوفيق. ورن جرس الهاتف ثانية وللحظات أحسست كأن رنينه لن يتوقف. دخل جون وورد الغرفة ووجهه يخلو من أية تعابير وبصمت دس في يدي ورقة كتبت عليها النتيجة.

نظرت إليها، وأريتها لنورما ـ إنها تتويج لعمل دام شهوراً طويلة تخلله اليأس والفرقة وحملة انتخابية شاقة. كان المغلف المغلق المختوم الذي يحوي ما حسبته لنفسي الحد الأدنى للنتيجة المقبولة عندي لا يزال في جيبي. وكان في نيتي أن أفتحه إن لم أنل العدد الكافي من الأصوات، وذلك كدليل إثبات بأني قد فكرت بالنتائج منذ وقت مبكر. ونظرت ثانية إلى الأرقام التي قدمها لي جون. وما لبثت نورما أن تحدثت قائلة: «حسن، هذا جيد إذن». وأعادت الورقة إلى جون ليقرأ ما فيها.

جون ميجر 218.

جون ردوود 89.

ممتنعون عن التصويت 8.

أوراق باطلة 12.

إذن النتيجة تزيد بثلاثة أصوات عن الحد الأدنى الذي وضعته لنفسي ـ ومع ذلك فهي أقل مما تمنيت، لكنه أكثر مما خشيت. كانت النتيجة تراوح في المنطقة الرمادية غير أن أفراد فريقي ابتهجوا وهتفوا. قبلات لنورما وعناق

ومصافحات بالأيدي. لم تكن تلك النتيجة الكافية حقاً، لكنها تزيد بثلاثة أصوات عن الحد الذي وضعته لنفسي للاستقالة.

لكن «ضربة المعلّم» من روبرت وألاستير وأيان لانغ لم تأت بعد. في لحظات قليلة تجمع في حديقة College Green ما يقرب من أربعين زميلاً من كبار الأعضاء في الحزب وقد أبهجتهم نشوة الانتصار يجرون مقابلات صحفية ويعلنون نصراً مؤزراً ممتازاً. وترددت أصداء هذه الرسالة في مجلس العموم وفي Millbank وفي المكتب المركزي وفي شارع كاولي ستريت Cowley Street. وكان للزملاء نورمان فاولر وتوم كينغ وجون ماك غريغور وكرانكلي أونسلو وجيفري آرشر جميعاً دور بارز في نشر هذه الرسالة. لقد تحدد الجو العام، وبدا على طوني مارلو وبيل كاسن الفضول والسخرية في البداية ثم علت وجوههما الكآبة. وانتهى كل شيء.

شعرت وكأن حملاً ثقيلاً أزيح عن كاهلي. ولم أكن مبتهجاً. لقد تعززت زعامة الحزب في الدور الحالي للبرلمان. لكن عدد الأصوات التي نالها جون ردوود تنذر بعواصف كثيرة علينا مواجهتها. ألحّ عليّ روبرت أن أذهب إلى المبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت وأعلن انتصاري من هناك، وقال: «التاج تاجك يتدحرج على الأرض. إذهب والتقطه». وهكذا فعلت، واصطحبت معي أعضاء فريقي ليقفوا معي أمام عدسات التصوير. لا يمكن لأحد أن يكون له أصدقاء في أوقات الشدة أفضل من هؤلاء. ثم ذهبت ونورما إلى شارع كاولي ستريت Cowley Street لنحتفي بهذا الفوز ولأعبر عن شكري للكثيرين من أفراد الفريق الذين عملوا معي والذين تجمعوا في حديقة منزل نيل وشيلا ثورن. حتى كلبهم زوبن بدت عليه الفرحة والابتهاج. وبعد قليل حضر زملاء آخرون عملوا في هذا الفريق إلى المبنى رقم 10 حيث تواصلت الاحتفالات. كان آخر الضيوف المغادرين جون وورد الذي تمنى لنا ليلة سعيدة عند الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً. ثم جلست وأليكس ألان في قاعة

اجتماعات المجلس نحضر للتعديل الوزاري الذي سنجريه في اليوم التالي.

أصبح مايكل هيزلتاين نائباً لرئيس مجلس الوزراء. وانتقل مالكولم ريفكند من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية، وخلفه في وزارة الدفاع مايكل بورتللو الذي لم يكن واثقاً من مستقبله في الحكومة ـ بعد قصة الخطوط الهاتفية ـ أما أيان لانغ فقد ارتقى منصبه ليصبح رئيساً لمجلس التجارة، وانضم مايكل فورسيث Michael Forsyth إلى مجلس الوزراء وزيراً لشؤون اسكتلندا. وكان في عداد القادمين الجدد دوغلاس هوغ Douglas Hogg للزراعة وويليام هيغ William Hague الذي حل محل جون ردوود وزيراً لشؤون ويلز، حيث قال معلقاً على تعيينه هذا: «عظيم، سوف أتعلم النشيد الوطني لويلز على الفور». وتم تعيين روجر فريمان Roger Freeman «مستشار دوقية لانكاستر Chancellor of the Duchy of Lancaster»، وبرايان ماوهيني رئيساً لشؤون الحزب، وتبدلت حقائب بعض الوزراء مثل ستيفن دوريل وڤرجينيا بوتوملي وويليام والدغريف وجورج يولغ. كان تعديلاً وزارياً واسع النطاق. ولكن حتى بعد هذا التعديل تسببت الترقية التي نالها مايكل هيزلتاين ومالكولم ريفكند في ظهور بعض الألم والشقاق في صفوف من يريدون موقفاً متشدداً من أوروبا.

وسألت نفسي هل كانت استراتيجيتي ناجحة؟ وهل أحدثت اختلافاً حقيقياً؟ ليس ثمة غير المنظور الطويل للتاريخ من يحكم الحكم المناسب في قصة فريدة من نوعها لرئيس وزراء جازف بمنصبه بكل طواعية. إلاّ أنه قد يكون من المستطاع التوصل إلى بعض الاستنتاجات التقريبية. كان من شأن إعادة انتخابي زعيماً للحزب أن وضعت حداً لتلك الهستيريا داخله، إنما لم تضع حداً للصراع. كانت الخلافات حول الشأن الأوروبي عميقة الجذور، ويستحيل بترها ونزعها من مصدرها. ومع مرور الزمن كانت المرارة والألم المتولدين من هذا الصراع سبباً هاماً جداً للهزيمة الفادحة التي لحقت بحزبنا في انتخابات سنة 1997. وفي النهاية وقع الضرر الذي كنت دوماً أخشى وقوعه نتيجة لهذا الصراع.

وثمة سؤال آخر هل كان جون ردوود محقاً في قوله أثناء حملته «لا تغيير يعني لا فرصة»؟ لعل النتيجة اتي أفرزتها الانتخابات العامة تشير إلى صواب قوله، لكنني واثق كل الثقة أنها ليست كذلك، فالتغيير الوحيد الذي يمكنه أن يصنع ذلك الفرق الحاسم ـ هو تغيير في موقف الحزب كله ـ تحقيق وحدة الحزب في الموقف إزاء أوروبا ـ ولم يكن هذا أمراً ممكناً ـ أو هو التغيير في أحاسيس الناخبين الذين رأوا أننا بقينا في الحكم مدة أطول مما ينبغي.

وإن لم يكن جون ردوود فهل يستطيع زعيم آخر أن يحدث تغييراً في ما آل إليه الحزب؟ لا الانتخابات ولا المشاعر داخل الحزب آنذاك تشير إلى ذلك. ولا أعتقد أن هذا الأمر ممكن. وعندما أقول هذا فإنني لا أبغي أن أحط من قدر وإمكانيات أي زعيم آخر يخلفني، إنما يدفعني إلى ذلك اعتقادي بأن أمزجة الجماهير قد ثبتت عند موقف معين. ولو أن جبريل كبير الملائكة انتخب زعيماً لحزب المحافظين، فإني أشك في قدرة حزب المحافظين على الفوز في الانتخابات العامة القادمة في ظل قيادته.

غير أن هذه الانتخابات أفادتنا في كونها نظفت الجو. ولعلها كانت حاسمة في إنقاذها لزعامتي في الحزب، ولو أني بقيت وانتظرت حتى فصل الخريف تحت رحمة تكهنات وأفكار حول متى ينقض عليّ أعدائي ويفرضون علي موعداً للانتخابات (بدلاً من أن أنقض أنا عليهم) لما حصلت على أصوات أكثر من 218 صوتاً التي كسبتها في شهر تموز / يوليو. وأعتقد جازماً أن إعادة انتخابي زعيماً للحزب قد أرجأ انقساماً لا يمكن إصلاحه بخصوص سياساتنا الأوروبية (وآمل أن يكون قد أنقذ الحزب من هذا الانقسام. وفي ذلك الحين كان من المرجح أن يحصل نزيف كبير لو تم اختيار زعيم يقدم الدعم والتأييد لجانب أو لآخر في قضية تعد أساسية عند أنصارها، ولا أحد لديه الاستعداد للتنازل عنها.

كان الخطر المتمثل في انقسام الحزب حتى درجة الانهيار التام كابوساً

يلاحقني منذ اليوم الأول لتسلمي مقاليد رئاسة الوزارة. وازداد هذا الشعور كثيراً عندما تذكرت الأسلوب الذي أزيحت به مارغريت تاتشر عن منصبها وتلك الانفعالات التي فجرها. وظل يتردد رجع هذه الانفعالات طوال عهدي في رئاسة الحكومة، مفجّرة صراعات شخصية عمّقت الانقسامات التي افتتحت لأول مرة في ذلك اليوم الأسود الذي فيه ابتدأ تداول الكلمات Wet (غرّ ومخطئ بعيد عن الصواب) وDry (جامد ومتحفظ) وصارت توضع على الصدر وكأنها أوسمة شرف نالها حاملها في الحروب. وعندما بدأ الجدال يتحول من «نظريات اقتصادية ونقدية» إلى «أوروبا» ومن العبارات «أغرار» و«متحفظين». إلى تسميات جديدة تصف الأشخاص «بالمتشككين في أوروبا» و«المؤيدين لأوروبا» تشكلت الفئات داخل الحزب وأصبح رأي الأكثرية هدفاً لا بد من الميل نحوه، وصار الإيمان بمبدأ الإجماع ـ أي القبول برأي يتم التوصل إليه بالعقل والاتفاق ـ موضعَ سخرية يوصم بأنه افتقار إلى القناعات الشخصية وافتقار إلى روح القيادة. وهكذا ابتعد المنطق والإدراك والحس الفطري السليم، وبدأت الجماهير تستنتج أن حزبنا مليء بالانقسامات ولا بد من نبذه خارجاً. وتمت إزاحتنا عندما جاء وقت الانتخاب.

obeikandl.com

الفصل السادس والعشرون

# البقرة المجنونة والأوروبيون

في ساعة مبكرة من عصر يوم الاثنين الثامن عشر من شهر آذار / مارس سنة 1996، كنت في قاعة الاجتماعات بمجلس الوزراء أتجاذب أطراف الحديث مع برايان ماوهيني Brian Mawhinney الرئيس المسؤول عن شؤون الحزب، عندما دخل إلينا مايكل هيزلتاين يرافقه أليكس ألان ونورمان بلاكويل رئيس وحدة شؤون السياسات. كان القلق ظاهراً على محيا كل من أليكس ونورمان بينما كانت عينا مايكل تنظران تلك النظرة التي تنم، إضافة لتلك الوثبة في مشيته، عن وجود مشكلة خطيرة.

وبدون مقدمات، تكلم مايكل قائلاً: «سيدي الرئيس، لدينا مشكلة حقيقية». وأخبرني أنه منذ قليل أطلع على مذكرة أعدّها صباح ذلك اليوم وزير الصحة ستيفن دوريل ووزير الزراعة دوغلاس هوغ بصورة مشتركة. وكانت مذكرة موجزة توضح أن اللجنة الاستشارية الخاصة بداء اعتلال الدماغ الإسفنجي Spongiform Encephalopathy Advisory Committee (SEAC) ـ وهي لجنة أحدثت سنة 1990 لتقدم الرأي والمشورة للحكومة بخصوص مرض يصيب المواشي يعرف بداء اعتلال الدماغ الإسفنجي عند الأبقار Bovine Spongiform Encephalopathy (BSE) ـ سوف تجتمع في وقت لاحق من ذلك الأسبوع، ومن المتوقع أن تعلن عن وجود دليل جديد يؤكد وجود علاقة تربط

بين داء اعتلال الدماغ الإسفنجي عند الأبقار، وداء مماثل يصيب دماغ الإنسان يعرف باسم (CJD) أو داء جاكوب Creutzfeldt - Jakob Disease. إنه خبر في غاية الأهمية لا سيما وأننا تلقينا في السابق رأياً يشير إلى عدم وجود أية علاقة بينهما. وقد تضمنت تلك المذكرة عدداً من الخيارات للتصدي لهذا الاحتمال المشؤوم، تبدأ بنزع العظم عن لحم البقر البريطاني وتنتهي بإعدام قطعان هائلة العدد من الأبقار. بعد أسابيع كانت شديدة القسوة علينا، وأشرقت آمالي ببزوغ فترة من الهدوء السياسي، وإذا بي أفاجأ ثانية بحدث خارج كلياً عن سيطرتنا ويبدو أنه سيقضي على كل شيء.

وناقشنا تداعيات هذه المشكلة. أين هو البرهان على وجود تلك العلاقة بين داء اعتلال الدماغ الإسفنجي عند الأبقار (BSE) وداء جاكوب (CJD) الذي يصيب الإنسان؟ لماذا ظهرت هذه العلاقة الآن وبصورة مفاجئة؟ ما هو حجم الخطر على الإنسان في الواقع؟ وما هي الإجراءات التي يوصي العلماء باتخاذها؟ يبدو أن أحداً لا يعرف الجواب. ورتبنا لاجتماع عاجل يحضره دوغلاس هوغ وستيفن دوريل، ويشارك فيه كبير المستشارين المختص بداء اعتلال الدماغ الإسفنجي عند الأبقار البروفسور جون باتيسون John Pattison، الذي وضع أمامنا الحقائق. غير أن كل ما بمقدور العلماء أن يقولوه هو وجود خطر ضئيل مع أنه غير مؤكد، بأن داء الاعتلال الدماغي عند الأبقار قد بسبب داء جاكوب عند الإنسان، مع إمكانية حدوث حالتين اثنتين في أحسن الأحوال، وأكثر من ذلك في أسوأ الظروف. إنها حقاً مشكلة سياسية من أردأ نوع، خطر مجهول لكنه من المرجح أن يكون بالغ الخطورة، مع انعدام اليقين العلمي حول طريقة احتوائه.

هناك اعتقاد بأن داء الاعتلال الدماغي عند الأبقار BSE متسبب عن إطعام الأبقار علفاً مصنوعاً من لحم وعظام أغنام ميتة، أصيب بعضها بعدوى داء عصبي مميت، وهذا مرض يصيب دماغ الأغنام انتشر في البلاد منذ ما يزيد عن

مئتي سنة. وقد فرضت الحكومة حظراً على هذا النوع من العلف سنة 1988، وأمرت بذبح جميع الأبقار المصابة بداء الاعتلال الدماغي هذا (BSE). وبعد سنة من ذلك التاريخ قررت الحكومة أن ترتكب خطأ بشأن ما كان يُرىٰ آنذاك جانب الحذر، وأن تفرض حظراً على نوع محدد من فضلات ذبائح الأبقار ومن ضمنها الدماغ والعصب الشوكي والأمعاء وتمنع بيعها للاستهلاك الآدمي. وفي سنة 1990 تم إحداث اللجنة الاستشارية الخاصة بداء الاعتلال الدماغي الإسفنجي SEAC وأسندت إليها مهمة التحقيق في كافة جوانب هذا المرض. وطوال تلك الفترة كانت السياسة في هذه القضية عملاً من الأعمال المعتادة التي قام بها وزراء الزراعة المتعاقبون ومن خلال اللجان المختصة التابعة لمجلس الوزراء. ولم تتغير كثيراً الخطوط العريضة لتلك السياسة والرأي العلمي الذي تستند إليه. وكانت هذه السياسة متفقاً عليها والجانب المهم هو تطبيق هذه السياسة تطبيقاً فعالاً.

لقد كانت أزمة هذا الداء أكثر خطورة من أية أزمة صحية واجهتها حكومة بريطانية حتى الآن. واعتمدت استراتيجيتنا خلال تلك الفترة على الرأي العلمي المتاح، ولكن حتى في هذا الرأي العلمي توجد مشكلة، فالعلم في تطور لذلك كان الرأي العلمي مؤقتاً ويتبدل دوماً. كانت توجد، ولا تزال حتى الآن، قائمة طويلة من المجهولات. وفي جميع المراحل كان الرأي العلمي، لا يزال، يشير إلى أن خطر انتقال عدوى داء الاعتلال الدماغي BSE إلى الإنسان غير قائم أو أنه متناهٍ في صغره. وهكذا وجدنا أنفسنا بين المطرقة والسندان، مطرقة العلماء وافتراضاتهم وسندان المستهلكين الذين يريدون اليقين والأشياء المؤكدة.

عندما أبلغني مايكل هيزلتاين في شهر آذار / مارس سنة 1996 بأن اللجنة الاستشارية SEAC قد أكدت وجود خطر محتمل على صحة الإنسان، كنا قد اتخذنا إجراءاتنا فعلاً للقضاء على المصادر المحتملة للعدوى في السلسلة الغذائية. وقلة قليلة هم المارقون الذين قالوا بوجود خطر العدوى جراء تناول

قطع من لحم البقر الممتاز. ومن سخريات الأقدار أن نجد هذه الشائعة تهز الصناعة برمتها في وقت لم يثبت فيه علمياً وجود أي خطر على صحة الإنسان من تناول لحوم الأبقار البريطانية.

وفي صباح اليوم التالي وجد أعضاء مجلس الوزراء أمامهم للمناقشة موضوع مرض الاعتلال الدماغي عند الأبقار BSE بدلاً من مناقشة مواضيع سياسية كما كانوا يتوقعون. تساءل بعض الزملاء إذا كان من الصواب أن نذيع هذه الأشياء التي لا نملك لها برهاناً أكيداً، وأشاروا إلى أننا لا نعرف ما يكفي عن هذا المرض لنعطي رأياً مدعماً بالأرقام حول حجم هذه المشكلة، إلاَّ أن آخرين تحدثوا عن عواقب التزامنا الصمت حيالها، ولن يكون بمقدورنا أن نتجاهل الحقيقة في أي تقرير نصدره عن وجود علاقة بين هذا الداء والداء الذي يصيب الإنسان، وبالتالي نكون عرضة لاتهامات بالتستر على الخطأ. وبدأت المعلومات تتسرب، وغدا من العسير علينا أن نظل ملتزمين الصمت إلى أن تتوفر لنا الحقائق العلمية.

وتم الاتفاق بأن يقوم دوغلاس هوغ بإبلاغ مجلس العموم عصر ذلك اليوم بأننا سوف نعمل برأي اللجنة الاستشارية الخاصة بداء الاعتلال الدماغي الإسفنجي SEAC، الذي يوصي بنزع العظم عن اللحم عند الأبقار الأكبر سناً، والتي تعتبر أكثر احتمالاً في كونها مصابة بداء الاعتلال الدماغي، وبأننا بصدد فرض حظر على استخدام اللحوم والعظام في صنع الأعلاف الخاصة بالخنازير والطيور. وتلك هي حقاً الإجراءات الاحترازية التي اتخذناها بناء على الرأي العلمي منذ بداية ظهور داء الاعتلال الدماغي عند الأبقار BSE. وحيث أن المعلومات الجديدة أثارت موضوعاً على جانب كبير من الخطورة على الصعيد الصحي فقد تقرر أن يدلي ستيفن دوريل ببيان في المجلس أيضاً. لكن ثبت فيما بعد أن هذا قرار خاطئ. ففي حين كان الناطق باسم وزير زراعة حكومة الظل غافين سترانغ Gavin Strang مقصراً في رده على دوغلاس هوغ، أعطى البيان

السياسي الذي أدلى به ستيفن دوريل الفرصة للناطق باسم وزير الصحة العمالي هاريت هارمان Harriet Harman، لأن تسجل في سجل الأوراق الرسمية أداءً رائعاً جداً أجج لهيب قضية لاهبة أصلاً.

ولم يكن بمقدور ستيفن أن يجيب بالتفصيل عن كثير من الأسئلة التي طرحت في جلسة مجلس العموم ذلك أنه لا يعرف الجواب. فكانت أقواله بخصوص سلامة لحوم الأبقار البريطانية، رغم أنها صحيحة، متعارضة مع الإجراءات التي تحدث عنها دوغلاس هوغ. فتعرض للكثير من المضايقات والأسئلة التي قصد منها الإساءة إليه، في ظل شكوك سائدة بأننا متأكدون من الخطر الداهم على الصحة العامة أكثر مما يبدو علينا. وبات الأمر مفتوحاً على التكهنات.. صحيفة ديلي ميرور Daily Mirror، على سبيل المثال، قدمت معلومة لقرائها مفادها «أن الخبراء يخشون أن نكون قد استهلكنا أكثر من مليون رأس من الأبقار المصابة بهذا الداء... وبما أن هذا الداء العضال المستعصي يحتاج لفترة عشرة أعوام أو يزيد لكي تظهر علاماته على المصاب، فإن عدداً من الناس يعيشون الآن عمراً مستعاراً». ثم قدمت الصحيفة تنبؤاتها قائلة: «ومن المتوقع أن تنخفض إلى أدنى حدودها مبيعات لحوم الأبقار والفطائر والنقانق واللحم المفروم والقطع الكبيرة من اللحم».

أما الحديث عن وجود علاقة وارتباط بين هذا الداء البقري وذلك الداء المخيف الذي يصيب البشر، والمعروف باسم داء جاكوب CJD فقد سبب الصدمة للجميع فانهارت ثقة العامة بلحوم الأبقار. ونتيجة لهذا الهلع، منعت المدارس والمطاعم ـ وفي مقدمتها سلسلة مطاعم ماكدونالد McDonald الشهيرة ـ تقديم لحم البقر ضمن وجباتها. فانخفضت مبيعات لحوم الأبقار بمعدل 90 بالمئة في يوم واحد فقط. وتم تسريح أعداد كبيرة من العمال الذين يعملون في هذه الصناعة. وهكذا ابتدأت سلسلة من الأحداث كان لها أثرها السلبي البالغ في واحدة من الصناعات البريطانية التي تعد من الأكثر نجاحاً. وكلفت دافعي

الضرائب المليارات من الجنيهات دفعت بصورة تعويضات إلى المزارعن، ناهيك عن كونها قد ألحقت الضرر بعلاقاتنا مع باقي الدول الأوروبية.

كانت ردود الفعل في كافة دول الاتحاد الأوروبي إزاء إعلاننا الأولي عن مرض الاعتلال الدماغي عند الأبقار BSE هستيرياً، وعلى وجه الخصوص في إيطاليا وألمانيا. بتاريخ 25 آذار / مارس، حين كانت مبيعات لحوم الأبقار في كافة أنحاء أوروبا في أدنى مستوياتها بسبب التصريحات البريطانية، فرضت اللجنة البيطرية الدائمة للاتحاد الأوروبي Standing Veterinary Committee حظراً مؤقتاً على تصدير منتجات لحوم الأبقار في كل مكان داخل الاتحاد الأوروبي، ولكي تتمكن بقية الدول الأوروبية من الاستمرار في تصدير منتجاتها. وفي الوقت نفسه لم يعتقد أحد من المسؤولين في الاتحاد الأوروبي بوجود خطر في لحم البقر البريطاني في أعقاب الإجراءات التي اتخذناها، إنما كانوا يستجيبون للمخاوف التي شعر بها المستهلكون في بلدانهم جراء تلك التغطية الإعلامية الهستيرية. والأهم من هذا كله أن الإجراءات المتخذة ضد لحوم الأبقار البريطانية فقط كانت تعني، بل وتحمل الرسالة إلى الجميع أن جميع اللحوم الأخرى ـ أي لحومهم ـ هي اللحوم السليمة.

وما أن سمعت بنبأ الحظر على لحوم الأبقار البريطانية ـ وهذا ما لم نتوقعه، لا سيما وأننا تلقينا قبل بضعة أيام جواباً أقل إثارة للمخاوف من علماء الاتحاد الأوروبي المقيمين في بروكسل ـ حتى اتصلت هاتفياً برئيس المفوضية الأوروبية جاك سانتير Jacques Santer وأبلغته انزعاجي من هذا القرار الذي لا تسوغه الشواهد العلمية، وأكدت له أن ذلك إجراء غير مناسب على الإطلاق ومن شأنه أن يزيد من المخاوف داخل بريطانيا وخارجها. وأشرت أن كلفة إجراء كهذا قد تصل إلى المليارات من الجنيهات الاسترلينية، بالإضافة إلى إغلاق الكثير من الصناعات القائمة على لحوم الأبقار، وبالتالي فقدان أعداد كبيرة جداً من الوظائف، علاوة على إثارة الرأي العام البريطاني ضد الاتحاد

الأوروبي. كان الحديث، من جانبي على الأقل، حاد اللهجة وساخناً جداً. ولم أترك لدى سانتير أية شكوك حيال اعتقادي بأن قرار المفوضية سوف يزيد الوضع سوءاً داخل بريطانيا، وسوف يدمر الثقة بصناعة لحوم الأبقار في أوروبا بأسرها. فوجئ سانتير ولم يدر جواباً.

بعد ثلاثة أيام من فرض الحظر الأوروبي على تصدير لحوم الأبقار البريطانية وصلت إلى مدينة تورينو لحضور مؤتمر القمة الأوروبية. كان هدفي الأول أن أجد طريقة أعيد بها الثقة إلى صناعة لحوم الأبقار داخل أوروبا كلها، وأن أعمل على رفع هذا الحظر. وقد أظهر سانتير تعاطفاً مع قضيتي بعد حديثي معه، وأعرب عن أمله بأن اللجنة البيطرية الدائمة سوف توصي برفع الحظر حالما يتم الاتفاق على إجراءات مقبولة لدى الاتحاد الأوروبي. ووافقت على أن تقوم بريطانيا بدراسة برنامج واسع لإعدام الأبقار ورفع الأكبر سناً منها من السلسلة الغذائية. ولم أكن مقتنعاً بأن هذا الإجراء ضروري من الناحية العلمية، إنما كان يتعيَّن عليَّ أن أقبل بأهميته في عملية إعادة الثقة بلحوم الأبقار البريطانية وسلامتها.

وغدا برنامج الإعدام هذا باعثاً على الإحباط عندما سئل المفوض الأوروبي للشؤون الزراعية فرانتز فيشلر Franz Fishler الألماني، في شهر نيسان / إبريل سؤالاً مباشراً فيما إذا كان يعتبر لحم البقر البريطاني غير سليم، فأجاب: «كلا. لو أننا نعتقد ذلك فإن الحظر على هذه المبيعات يجب أن يشمل بريطانيا مثلما يشمل البلدان الأخرى». ورداً على سؤال آخر إذا كان هو نفسه يأكل من اللحوم البريطانية، قال: «لن أتردد لحظة واحدة في تناول لحم البقر في إنكلترا. ولا أعرف سبباً طبياً يمنعني من ذلك».

وما أن انقضى شهر نيسان / إبريل حتى اتضح لي أن «روح مؤتمر تورينو»، كما أسميتها، ليست بذات أهمية تذكر. فقد أظهر زملائي رؤساء الحكومات الأوروبية تعاطفاً مع قضيتي حين التقيتهم، لكن عيونهم كانت

تذهب بعيداً في نظراتها. كلهم يعرفون جيداً أن الاحتياطات التي نتخذها نحن في مجال الصحة العامة أكثر فاعلية مما لديهم وأحسست بالإهانة من خلال قيام الاتحاد الأوروبي بفرض حظر على مبيع لحوم الأبقار البريطانية خارج أوروبا كما في داخلها. هذا حقهم الشرعي لكنه إجراء غير ضروري، ذلك أنه يضرب على وتر حساس لا سيما وأن شركاءنا الأوروبيين لم يظهروا أي تفهم لمدى الإحباط الذي اعتراني.

وفي الوقت ذاته، لم تكف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن مواصلة تذمرها بأننا لا نفعل ما يكفي لتتوفر عندها القناعة لرفع الحظر عن التصدير، في حين ليست لديها القدرة على اقتراح ماذا يتوجب علينا أن نفعل أكثر مما فعلنا. في أواخر شهر نيسان / إبريل قدمنا مقترحاتنا المعدَّلة إلى المفوضية الأوروبية بخصوص ذبح الأبقار التي يعتقد أنها الأكثر عرضة للإصابة بمرض الاعتلال الدماغي وتقييد حركة تنقلاتها، ومن ثمّ شرعنا بالتفاوض بهدف رفع الحظر عن صادراتنا. ووافق وزراء الزراعة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أثناء اجتماعهم بأن الإجراءات التي وضعناها موضع التنفيذ «ستكون جزءاً من عملية تسمح بالرفع التدريجي للحظر وعلى أساس خطوة مقابل خطوة».

وكان الاختبار المعروف باختبار ورق عباد الشمس، بالنسبة لنا، هو ما نحتاجه من أجل الحصول على موافقة فورية لرفع الحظر عن ثلاثة من مشتقات للإنتاج البقري وهي المادة الهلامية (جيلاتين) والشحم الحيواني والنطفة المنوية، إذ لا يوجد سبب يدعو لفرض الحظر على هذه المنتجات. وقد أعطت منظمة الصحة العالمية رأيها في مطلع شهر نيسان / إبريل بأن هذه المواد سليمة، لا خطر فيها إذا تمت معالجتها وتصنيعها بالطريقة المناسبة. وبتاريخ 8 أيار / مايو ذكرت المفوضية الأوروبية في توصياتها المرفوعة إلى اللجنة البيطرية الدائمة إذا طبقت إجراءات حازمة عند معالجة وتصنيع بقايا الحيوانات،

فإنه ينبغي رفع الحظر عن المادة الهلامية (الجيلاتين) والشحم والنطفة المنوية. ومن خلال لقاءات ثنائية أجريتها أنا ودوغلاس هوغ مع الحكومات الأوروبية الأخرى أعربت هذه الأخيرة عن تأييدها لطلبنا برفع الحظر عن هذه المشتقات الحيوانية.

وقبل انتهاء شهر أيار / مايو بدأنا نشعر بتحقيق بعض التقدم وأن ما قمنا به من إعدام قطعان الأبقار على نطاق واسع، وما تضمن ذلك الإعدام من تكاليف باهظة الثمن قد بدأ يعيد الثقة، وأنه سوف يفضي إلى رفع الحظر في وقت قريب. لكن مشاعر الإحباط التي عمَّت الشارع البريطاني جراء فرض الحظر على صادراتنا قد تضافرت مع مشاعر العداء نحو السياسة الأوروبية برمتها. وأخذ المتشككون في الشأن الأوروبي يتساءلون لماذا يمنع الاتحاد الأوروبي تصدير لحوم الأبقار البريطانية إلى كافة دول العالم، بينما تعتبر هذه اللحوم صالحة للاستعمال داخل بريطانيا؟ أليست هذه الخطوة تأكيداً لسياسة المصالح الذاتية؟ وإن كانت كذلك، ألا يتوجب على بريطانيا أن تستعرض عضلاتها وتقوم بالرد على ذلك؟ أليس هذا الموقف دليلاً على عجز الحكومة البريطانية عن المفاوضة للخروج من هذه المشكلة؟ قدم المتشككون في الشأن الأوروبي حججهم هذه التي وجدت صداها الواسع خارج أوساطهم.

لكن شركاءنا الأوروبيين ـ الذين اعترفوا أنهم يتعرضون لضغوط داخلية ـ تناسوا ذلك القلق المتصاعد في بريطانيا. بتاريخ 20 أيار / مايو عارضت أقلية من مندوبي الدول الأعضاء في اللجنة البيطرية الدائمة، بزعامة ألمانيا والنمسا وهولندا وأحبطت قراراً بأغلبية الأصوات يقضي بالموافقة على مقترحات المفوضية الأوروبية الهادفة إلى رفع الحظر تدريجياً عن المادة الهلامية (الجيلاتين) والشحم والنطف المنوية.

وجاء هذا القرار بالتالي ضربة قوية ثانية توجه لصناعة البقر البريطانية. ومرة أخرى كان قراراً مضاداً لكل ما توقعناه، مما جعل التأكيدات المقدمة إلينا

تبدو في بلادنا جوفاء لا معنى لها، وتضعنا موضع اتهام بأننا «تعرضنا للإهانة». وأحسست أني ضُلِّلت دون شك. وتهيأ لي أن هذا القرار يؤكد ادعاءات أولئك الذين يعانون من عقدة الخوف من الأجنبي بأن شركاءنا الأوروبيين غير صادقين ولا يمكن الوثوق بما يعدون. واهتاجت مشاعر الغضب داخل حزب المحافظين، ليس فقط في صفوف المتشككين في الشأن الأوروبي، بل وأيضاً في صفوف المناصرين لأوروبا الذين ظلوا حتى تلك اللحظة يؤيدون سياستنا الهادفة إلى إعدام الأبقار، وسلوك سبيل التفاوض من أجل رفع الحظر. وقد علمت بعد صدور قرار اللجنة البيطرية أن بعض أعضاء اللجنة الدائمة قد تلقوا تعليمات من حكوماتهم تطلب إليهم التصويت لصالح إبقاء الحظر، والهدف من ذلك تهدئة الرأي العام الداخلي لديهم، وذلك بدلاً من السماح بصدور قرار يستند إلى الدلائل العلمية وحدها.

واستبد بي الغضب من هذه النتيجة مثلما يغضب أي من المتشككين. لعبت اللعبة وفق القواعد التي وضعها النادي، لكن النادي عبث بهذه القوانين وبدلها. وهذا ما أغراني على اتخاذ إجراءٍ، على مضض مني، وقد ندمت عليه فيما بعد، حين كان حتى المناصرون لأوروبا يطالبونني بالقيام بإجراء انتقامي، حيث أن أمراً على هذا النحو أصبح من العسير تجنبه. وقررت أن بريطانيا لا يمكنها التعاون مع شركائها الأوروبيين إذا كانوا لا يرغبون بالتعاون معنا. ومن هنا فسوف نحجب موافقتنا على القرارات التي يتطلب صدورها موافقة بالإجماع، وذلك إلى أن تعمل بقية دول الاتحاد الأوروبي على معالجة مشكلة لحوم الأبقار البريطانية معالجة جادة، وامتنعت عن اتخاذ أي قرار يضر بصناعة اللحوم لدينا ويهدف إلى تهدئة الضجيج داخل بلدانها، ووافقت على إجراء مباحثات حول اتفاقية إطار يتم بموجبها رفع الحظر المفروض على صادراتنا. وبتاريخ 21 أيار / مايو أعلنت أمام البرلمان أن الوزراء البريطانيين سوف يحضرون جميع الاجتماعات الأوروبية وسوف يستخدمون حق النقض «الفيتو»

فيما يتعلق بكافة الإجراءات داخل الاتحاد الأوروبي التي يقتضي تبنيها إجماع الأصوات. ولم يكن هذا الموقف مجرد انفعال غضب بريطاني فريد من نوعه، وإنما هو تعديل في التكتيك استخدمته سابقاً كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. وذكرت في بياني أمام مجلس العموم ما يلي:

«لقد تجاهلت بعض الدول الأعضاء اقتراحاً متوازناً يستند إلى أفضل رأي علمي، وفي بعض الحالات على الرغم من وجود تأكيدات مسبقة بتأييدنا. ولا يسعني إلاّ أن أبلغ المجلس بأنني أعتبر هذا التصرف تهاوناً بالمصالح البريطانية وعدم اكتراث بها. وفي بعض الحالات عدم وفاء بالعهود. . . ليس بمقدورنا مواصلة التعامل كالمعتاد داخل أوروبا عندما نجد أمامنا تهاوناً وعدم اكتراث من جانب بعض شركائنا للعقل والمنطق والمصالح الوطنية البريطانية. ونحن مستمرون في رغبتنا بإحراز تقدم في هذا الصدد من خلال المفاوضات. ولكن إذا لم يكن هذا ممكناً فيجب علينا أن نلجأ للقنوات القانونية المفتوحة أمامنا وللوسائل السياسية المتاحة لنا».

قوبل بياني هذا بسرور ظاهر لدى الكثيرين من النواب المحافظين ومن الصحافة الموالية للمتشككين الذين، كما علمت، رأوا فيه تكتيكاً يجبر شركاءنا على إعطاء الأولوية للدليل العلمي الخاص بلحوم الأبقار ـ وبالتالي الموافقة على رفع الحظر ـ لا يرقى ليكون إعلان حرب على أوروبا. أما حزب العمال الذي لم يقدم أي بديل لطريقة التعامل طوال أزمة داء اعتلال الدماغ عند البقر فقد أدرك هذا الرأي السائد وأعرب عن تأييده لسياسة عدم التعاون التي انتهجتها. وقد حقق هذا الإجراء نجاحاً في هدفه الأول، ذلك بأن جعلنا قضية لحوم الأبقار من أول أولويات جدول أعمال مؤتمر القمة الأوروبية المقرر انعقاده في فلورنسا في نهاية شهر حزيران / يونيو.

أثناء التحضير لهذه القمة دعوت اللجنة الوزارية الخاصة للاجتماع

برئاستي لتقر استراتيجية واضحة الأهداف للقضاء على هذا المرض بحيث نستطيع بموجبها أن نفاوض في سبيل رفع الحظر. وقبيل انتهاء شهر أيار / مايو دعا جاك سانتير إلى الوحدة وطالب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأن تؤيد اقتراح المفوضية القاضي برفع الحظر عن المشتقات الثلاث لهذه المنتجات. وقد رفع الحظر بعد فترة وجيزة عن تصدير النطف المنوية. وبتاريخ 7 حزيران / يونيو تعهد رومانو برودي Romano Prodi، رئيس وزراء إيطاليا الذي سوف يترأس مؤتمر قمة فلورنسا، بإنجاز الاتفاق، وحيث أن شركاءنا الأوروبيين أبدوا المرونة والموقف الإيجابي، دعا المناصرون لأوروبا من أعضاء الحكومة إلى تعليق إجراءاتنا حتى لو كان المتشككون يحبذون ويلحون علينا لتشديد هذه الإجراءات.

ومع حلول اليوم السابع عشر من حزيران / يونيو كنا قد توصلنا إلى مشروع اتفاق مع المفوضية الأوروبية تم بموجبه وضع اتفاقية إطار تهدف إلى الرفع التدريجي للحظر المفروض على تصدير لحوم الأبقار. وقد تضمن هذا المشروع توسيع برنامج إعدام الأبقار بحيث يستهدف سبعة وستين ألف رأس تعرضت للعدوى، كما يتضمن أيضاً تطبيق البرنامج التعريفي للأبقار، إضافة إلى إلغاء توريد اللحوم والعظام المكسوة لحماً إلى معامل الأعلاف والمزارع، واتخاذ إجراءات تحكم ومراقبة أكثر صرامة في المسالخ، وبأن تكون هذه الإجراءات موضع دراسة وتدقيق شديدين. وحيث كنا نعتقد أنه الجزء الهام والحيوي في مجموعة القرارات هذه بعد أن لمسنا سلوك اللجنة البيطرية الدائمة، فقد حصلنا على ضمان منها بأن القرارات التي سوف نتخذها مستقبلاً يجب أن تستند إلى «معايير الصحة العامة والمعايير العلمية الموضوعية حصراً وفقط».

حالما توصلنا إلى هذه الاتفاقية الموجزة التي لا تتضمن جدولاً زمنياً محدداً، أحسست أنه اتفاق جيد ومن غير المحتمل أن نحصل على ما هو

أفضل. كان الحوار معقولاً ومستمراً. وعرفنا ما يتوجب علينا فعله لكي نرفع الحظر عن صادراتنا. وأدركت أنه في الوقت الذي يكون لدينا جدول زمني، فسوف يكون بمقدورنا أن نحرز التقدم في هذا الاتجاه. وعلى هذا الأساس كان لديّ الاستعداد لوضع حد لاستخدامنا حق النقض «الفيتو» على أعمال الاتحاد الأوروبي. بتاريخ 24 حزيران / يونيو، ومن خلال بيان أدليت به في مجلس العموم في أعقاب قمة فلورنسا، أعلنت عن هذا الإجراء، واضعاً شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1996 هدفاً ليتم رفع الحظر، ذلك أنني توقعت أن نكون في هذا الموعد قد حققنا كافة الشروط اللازمة لرفع الحظر حسب مطالب الاتحاد الأوروبي، وبحيث يشمل رفع الحظر كافة لحوم الأبقار التي تقل أعمارها عن ثلاثين شهراً. وجاء في بياني أمام مجلس العموم ما يلي:

«في بياني أمام المجلس بتاريخ 21 أيار / مايو تحدثت عن الإحباطات التي شعرت بها الحكومة عندما وجدت، بعد انقضاء شهرين على فرض حظر غير مبرر على صادراتنا من لحوم الأبقار، بعض الدول الأعضاء تنأى بنفسها عن النظر بمنظار علمي وعقلاني إلى الطريق الواضح المؤدي إلى رفع الحظر. إزاء هذا الوضع أعلنت عن سياسة ننتهجها نؤكد فيها على عدم التعاون حتى يتحقق هدفان معينان هما رفع الحظر عن تصدير مشتقات لحوم الأبقار، وحصول اتفاق حول إطار واضح يفضي في النهاية إلى الرفع الأوسع للحظر، ويتخذ أساساً لذلك مقترحاتنا التي تقدمنا بها. وتطبيقاً لهذه السياسة استخدمنا حق النقض، وعطّلنا صدور أربعة وستين قراراً من القرارات التي يقتضي تبنيها إجماع الأصوات من الدول الأعضاء.

وقد تحقق الهدف الأول بتاريخ العاشر من حزيران / يونيو عندما رفع الحظر عن مشتقات لحوم الأبقار. وأعقب ذلك بتاريخ 19 حزيران / يونيو موافقة اللجنة البيطرية الدائمة بإجماع الأصوات على خطتنا الخاصة بالقضاء على داء اعتلال الدماغ الإسفنجي عند الأبقار. ثم

تحقق الهدف الثاني أثناء مؤتمر قمة فلورنسا عندما وافق المجلس الأوروبي بتاريخ 21 حزيران / يونيو بالإجماع على قبول اتفاق الإطار وتبني الإجراءات المقترحة من جانب المفوضية الأوروبية والهادفة إلى رفع أوسع للحظر. فقد حدد اتفاق الإطار الخطوات الواجب اتخاذها لرفع الحظر على مراحل. توضح نتائج قمة فلورنسا أن قرارات كل مرحلة من المراحل يجب أن تتخذ استناداً لمعايير الصحة العامة والمعايير العلمية الموضوعية على حكم المفوضية.

هذا هو إصرارنا. وقد تحقق. لذلك أستطيع الآن أن أضع نهاية لسياسة عدم التعاون التي اتبعناها، وذلك حالما يتم التوصل إلى اتفاق إطار. والأمر الآن عائد إلينا لكي نفي بشروط رفع الحظر كما جاء في اتفاق الإطار».

وبينما كنت أتحدث، كان مسؤولون في المفوضية الأوروبية يدلون بتصريحات صحفية يقصد بها ألاَّ تكون للنشر، واصفين التأكيدات القائلة بوجوب اتخاذ القرارات بناء على دليل علمي فقط بأنها غير ذات فائدة، لأن «القرارات السياسية لم تكن قط العامل الذي نبدأ به»، وهذا غير صحيح إطلاقاً، بل هو خداع ومكر. وبشكل أكثر إيلاماً ويشبه الطعن بالسكين، أضافوا إلى ذلك قولهم إن اتفاقية فلورنسا ليست أكثر من «قطعة ورق» قدمت في المؤتمر على سبيل تهدئة المملكة المتحدة واسترضائها لكي نتراجع عن سياستنا بعدم التعاون. كان هذا الموقف طعنة في الظهر من جانب موظفين غير معروفين في المفوضية الأوروبية أدت بالتالي إلى انتشار مزاعم داخل بريطانيا بأننا قد «تراجعنا» عن مواقفنا.

وخلال أشهر معدودة طبقت معظم الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في قمة فلورنسا. وفي شهر أيلول / سبتمبر استبعدنا خطط الإعدام الانتقائي للأبقار عند ظهور رأي علمي جديد مفاده أن هذا الإعدام للأبقار لن يفيد في

القضاء على داء الاعتلال الدماغي عند الأبقار BSE وأن خطتنا الحالية الهادفة إلى ذبح جميع الأبقار التي يزيد عمرها عن ثلاثين شهراً تكفي. لكننا لم نجد أمامنا خياراً آخر سوى استخدام الرصاصة القاتلة بعد أن باءت بالفشل كل محاولاتنا لمناقشة هذا الأمر مع الاتحاد الأوروبي ـ حيث كانوا يرون ذبح قطعان الأبقار البريطانية أمراً ضرورياً لإعادة الثقة إلى المستهلكين في بلدانهم. وهكذا بدأت عملية الإعدام الانتقائي للأبقار في مطلع سنة 1997.

وظل الحظر على تصدير لحوم الأبقار ساري المفعول. في شهر أيلول / سبتمبر سنة 1997، أي بعد الانتخابات، أعلن الاتحاد الأوروبي عن استعداده لرفع الحظر عن تصدير الأبقار التي تتغذى على علف عشبي من إيرلندا الشمالية. ولم يرفع الحظر نهائياً حتى الأول من شهر آب / أغسطس سنة 1999. وحتى هذا التاريخ أصرَّت ألمانيا على موقفها بألاَّ تنفذ قرار رفع الحظر بصورة فورية.

لقد كانت القصة بكل ما فيها ضربة أليمة لصناعة لحوم الأبقار في بريطانيا. وألحقت بالحكومة ضرراً كبيراً. ولم يكن لاتّباعنا الرأي العلمي أثر في تخفيف وطأة النتائج السياسية لهذه الأزمة. في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1996 كسبنا بأغلبية صوت واحد فقط، الاقتراع الجاري بخصوص اقتراح تقدمت به المعارضة تهاجم فيه إخفاقنا في التفاوض على رفع الحظر. وطالب عدد من النواب المحافظين بالعودة إلى انتهاج سياسة عدم التعاون. وتمثلت حدة الغضب الذي شعر به النواب المحافظون آنذاك بما قاله اثنان من المتشككين، أحدهما هو جون تاونند John Townend الذي قال: «لقد تعرضت هذه البلاد للخديعة من جانب شركائنا الأوروبيين». والآخر بيل كاش Bill Cash الذي قال: «يجب علينا أن نحصل على ضمانة مطلقة بأننا إن احترمنا التزاماتنا التي تضمنتها اتفاقية فلورنسا، فإن على الأوروبيين أن ينفذوا التزاماتهم برفع الحظر. وإن لم يحصل ذلك، فسوف تظهر مشاكل خطيرة من النواب

المحافظين». ومن جناح المناصرين لأوروبا قال جيم سبايسر Jim Spicer النائب منذ فترة طويلة عن دائرة Dorset West: «أذكر أنني سمعت رئيس وزراء بريطانيا يقول [عن الحظر] إنه أمر سخيف للغاية... ولن يدوم طويلاً. ومع ذلك عادوا واجتمعوا وناقشوا الأمر ثانية، وأصدروا تعليماتهم لمندوبيهم في اللجنة العلمية ليصوتوا لصالح إبقاء الحظر ساري المفعول».

وبما أن دوغلاس هوغ هو وزير الزراعة فقد تعرَّض لهجوم شديد، لكنه كان شجاعاً وعنيداً وظل صامداً رابط الجأش. في مطلع سنة 1997 تقدمت المعارضة باقتراح حجب الثقة عنه. لكن نتيجة التصويت قررت فوزه. وحيث أنه كان الشخص المختص بنقل الأنباء السيئة في تلك الأيام، فقد أمسى الشخصية المثيرة للجدل في عصر كثرت فيه الصيحات القائلة «اقتلوا الرسول». لكن الجميع كانوا يعرفون قدرات هوغ التي رأوها رأي العين إبان تلك الأزمة. فهو ذلك المحامي المعروف الذي يحب البرلمان، ولا يقدر على المرارة (وهذا قد يثير أعصاب من يتوقع جواباً سريعاً فلا يحصل إلاَّ على حقيقة صادقة غير ملمَّعة)، ولا يستطيع أن يجعل نفسه على وفاق وودّ مع مستمعيه. يرتدي قبعة باتت مع مرور الزمن موضع سخرية على المستوى القومي. ذات يوم وبينما كان يهم بمغادرة قاعة اجتماعات مجلس الوزراء، بادرته قائلاً: «دوغلاس، القبعة...» فردَّ عليَّ قائلاً: «إنها قبعة ممتازة جداً، يا سيدي الرئيس». ووضعها على رأسه وشدها إليه، ثم توجه نحو عدسات التصوير التي كانت بانتظاره خارجاً. لكن هذه القبعة لم تنل حظها الجيد في حرب لحوم البقر.

وظل دوغلاس متفائلاً واثقاً من نفسه بالرغم من هجمات القناصة من داخل الحزب وخارجه. ذات يوم، وعلى أثر موجة من موجات النقد الموجهة ضده، اتصلت به هاتفياً لأعرب له عن تعاطفي معه، هرع مسرعاً إلى الهاتف فزلت قدمه وسقط أرضاً وأصيب بكسر في قدمه. لم يذكر لي شيئاً عن هذه الحادثة، وتابع حديثه معي على الهاتف وهو يخفي ألمه. لكن التعاطف معه لم

يكن كافياً. إذ نشرت إحدى الصحف عنواناً بارزاً يقول: «هوغ يكسر قدمه»، لكن دوغلاس لا يدري ما سوف يفعل بعبارات التعاطف.

غير أن دهشتنا واستهجاننا للطريقة التي أدار بواسطتها الاتحاد الأوروبي قضية جنون البقر (داء الاعتلال الدماغي عند الأبقار BSE) لا يعني بالطبع إنكار خطورة هذه القضية ذاتها. وإذا كان مرض الاعتلال الدماغي عند الأبقار BSE حقاً يسبب داء جاكوب CJD عند الإنسان، فهذا أمر مريع للغاية ومأساة حقيقية لكل من يصاب به ولأسرهم جميعاً. لكن، ليس واضحاً الآن ما إذا كان لداء اعتلال الدماغ الاسفنجي عند الأبقار BSE ذلك الأثر الكبير في صحة الإنسان. وقد لا نعرف ذلك لعدة أعوام قادمة. إنما الشيء الواضح الآن أنه خلال السنتين السابقتين لانتخابات سنة 1997 تقلصت أسواق لحوم الأبقار في المملكة المتحدة بمقدار الثلث. وفي الوقت الذي رفع فيه الحظر عن الصادرات البريطانية في شهر آب / أغسطس سنة 1999، كان الثمن الذي قدمه دافعو الضرائب باهظاً جداً وكانت أعداد هامة جداً من قطعان الأبقار قد أعدمت. وبعد انتخابات سنة 1997 بدأت لجنة التحقيق عملها في هذه القضية، ولم تنته من عملها حتى كتابة هذه السطور.

obeikandl.com

الفصل السابع والعشرون

# الاقتصاد: من الفقر إلى الغنى

القصة الحقيقية للاقتصاد البريطاني فيما بين سنتي 1990 و1997، قصة قد تبدو غير منسجمة مع الإدراك الحسي المعاصر مما يجعل روايتها تتوخى الحرص والدقة. إنها قصة ركود ورثناه عن حكومات سابقة؛ وحكاية عن وزيرين للمالية لكل منهما، كما سيتبين فيما بعد، وجهة نظر تختلف اختلافاً كبيراً عن الآخر فيما يتعلق بأوروبا؛ وهي أيضاً قصة سياسة مكافحة التضخم التي انهارت بعد أن حققت أهدافها؛ وحديث عن بناء اقتصاد جديد ومنفتح؛ وعن الإنفاق العام وارتفاع وانخفاض الضرائب. وكانت نهاية هذه الحكاية اقتصاداً مزدهراً ذا نمو مضمون، وارتفاعاً في حجم التوظيف مترافقاً مع هبوط في معدلات التضخم وأسعار الفائدة. وهذا هو الإرث الجيد الذي تركناه لحزب العمال الجديد في شهر أيار / مايو سنة 1997.

توجد في العلة والنتيجة بالاقتصاد عناصر تقدم وتخلف. والإجراءات التي تتخذ في سنة من السنوات توضع عادة في إطار الإجراءات المتخذة في السنة التي سبقتها. فالاقتصاد الذي ورثته مارغريت تاتشر سنة 1979 كان اقتصاداً محطماً، يتطلب الكثير من التجديد. وشرعت مارغريت ووزير ماليتها جيفري هاو بالتجديد المطلوب، لكن الاقتصاد لم يبدأ بالنمو على نحو ثابت حتى أجريت العملية الجراحية المؤلمة من خلال ميزانية سنة 1981 التي قوبلت بنقد شديد على نطاق واسع.

ومن خلال إدارة وإشراف جيفري هاو وخلفه نايغل لوسون هبت رياح منعشة تحمل الثقة بالاقتصاد. غير أن الاقتصاد ظل خاضعاً لقوتي شد متواصلتين تضافرتا معاً لتقوضا كل ما أنجزاه، هما سعر غير منتظم لصرف الجنيه وقوة ضغط مستترة للتضخم، مترافقة مع ارتفاع سريع في الأجور يفوق في سرعته سرعة ارتفاع الأجور في أي اقتصاد منافس. وطوال عقد الثمانينيات لم تسجل المداخيل ارتفاعاً يقل عن معدل 7,5 بالمئة سنوياً، في حين تأرجح سعر صرف الجنيه بين أعلى نقطة له سنة 1987 عندما وصل إلى ما يقرب من خمسة ماركات، وأدنى نقطة له سنة 1985 مسجلاً سعراً معادلاً للدولار الأمريكي.

وبدأ الاقتصاد في سنة 1986 ـ 1987 يتحرك سريعاً في طريق النمو، وفي الواقع، كما تبين لنا، بصورة سريعة جداً يتجاوز حدود الأمان. ثم جاءت انتخابات حزيران / يونيو سنة 1987 التي حملت معها نصراً ثالثاً على التوالي لحزب المحافظين ولتضيف إلى الجو العام من الثقة بالاقتصاد. لكن الأحداث تسارعت وأدت إلى الكارثة. بتاريخ 19 تشرين الأول / أكتوبر سنة 1987 ـ وهو يوم الاثنين الأسود ـ هبطت أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت Wall Street بمعدل الربع تقريباً، تبع ذلك هبوط مماثل في بورصة لندن. وأعربت مجلة الإيكونوميست The Economist عن خشيتها من أن يؤدي هذا الهبوط إلى ركود اقتصادي سنة 1988. ولم تكن هذه المجلة وحدها من هذا الرأي. إذ دعا حزب العمال إلى خفض أسعار الفائدة بغية تفادي حصول تدهور في الاقتصاد. فأقدم وزير المالية آنذاك نايغل لوسون، الذي خشي من حصول ركود اقتصادي، على خفض أسعار الفائدة ثلاث مرات متوالية، في تشرين الأول / أكتوبر، وتشرين الثاني / نوفمبر، وكانون الأول / ديسمبر من سنة 1987. وركز رجال السياسة وعلماء الاقتصاد على حد سواء جل اهتمامهم على الخوف من تباطؤ النمو، وليس على الازدهار الاقتصادي. ومع ذلك بدأ الاقتصاد العالمي يشهد نمواً جعل معدل النمو الداخلي لدينا يرتفع. عندئذ أقدم نايغل لوسون على تحقيق

سيطرة على سعر المارك الألماني، وهذا يعني أنه وضع حداً للقيمة المرتفعة للجنيه، وفي هذا السبيل أجرى تخفيضاً آخر على أسعار الفائدة. وألغى ازدواجية فترة الإعفاء الضريبي على الرهون العقارية في حال وجود عدد من المشترين للعقار الواحد، لكنه أرجأ تنفيذ هذا الإلغاء لفترة معينة، فتكاثرت أعداد المشترين الذين حرصوا على الاستفادة من هذه الميزة الضريبية قبل أن يفقدوها، ونتيجة لتزايد الطلب ارتفعت أسعار المساكن ارتفاعاً حاداً. ثم جاءت ميزانية سنة 1988 وما تضمنته من تخفيضات كبرى في الضرائب، أدَّت إلى زيادة القوة الشرائية بسبب ارتفاع الأجور وتدني معدلات البطالة. فكانت محصلة هذه الأحداث المنفصلة عن بعضها إلى خلق انفراج اقتصادي لم يدم طويلاً. وهذا بدوره أدَّى إلى عودة التضخم وبمعدلات عالية ثنائية الأرقام، كما أفضى إلى ضرورة وضع سياسة تصحيحية.

بعد انتخابات سنة 1987 صرت عضواً في مجلس الوزراء، وزير دولة في وزارة الخزانة ولا بد لي أن أتحمل جزءاً من اللوم وتحمل مسؤولية الأخطاء التي ارتكبت في السياسة بعد هذا التاريخ، مثلما يتحمل المسؤولية أيضاً كل عضو في مجلس الوزراء الذين أقلقهم الهبوط الحاد الحاصل يوم الاثنين الأسود سنة 1987، ثم رحبوا بميزانية سنة 1988، إذ ليس من العدل والإنصاف في شيء أن يتحمل نايغل اللوم وحده. وعلى ما أذكر، لم ينهض أحد من أعضاء مجلس الوزراء في ذلك الحين ليعترض على التخفيضات الضريبية أو يشير إلى أن هذه التخفيضات سوف تقود إلى زيادة غير معقولة في الطلب وبالتالي إلى تضخم سعري. كما أن أحداً منهم لم يتوقع حصول ذلك الأثر المفضي للهلاك في أسعار العقارات التي ارتفعت ارتفاعاً جنونياً نتيجة لقرار إرجاء إلغاء ازدواجية فترة الإعفاء الضريبي على الرهونات العقارية.

ومع ذلك، فإن تلك المسؤولية المشتركة لا تغير شيئاً في محور القضية. فالركود الاقتصادي هو النتيجة المتولدة عن تلك الفترة من ازدهار اقتصادي

شهدناه في أواخر عقد الثمانينيات، وليس على الإطلاق متسبباً عن عضويتنا في آلية سعر الصرف الأوروبية ERM التي انضممنا إليها في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1990. أعرف أن تأكيداتي هذه قد لا تروق لمن يعيدون كتابة التاريخ من أولئك المتشككين، لكن هذا هو الواقع وهذه هي القصة الحقيقية. والمعروف أن أسعار الفائدة العالية التي أدَّت إلى تدهور سوق العقارات وغيره من القطاعات الاقتصادية قد حدثت في سنة 1989. ولم تكن آلية سعر الصرف ERM السبب في هذا الركود الذي بات أثراً حتمياً قبل وقت طويل من انضمامنا إلى هذه الآلية.

وما أن توضح أمامنا مقدار هذا التحسن حتى اتخذ نايغل إجراءاته لكبح جماحه فرفع أسعار الفائدة إلى 15 بالمئة. وكانت أسعار الفائدة عند هذا المستوى عندما توليت منصب وزير المالية خلفاً له في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1989. ولا أحد في وزارة الخزانة في ذلك الحين، أو خارجها على ما أعتقد، قد تصوَّر عمق وطول مدة ذلك الركود الذي كانت الأقدار تخبئه لنا، مع أنه كان واضحاً أن فترة طويلة من الانخفاض العام في الأسعار ستكون مؤلمة قد باتت أمراً لا يمكن تفاديه.

في الفترة التي سبقت انضمام بريطانيا إلى آلية سعر الصرف ERM، وذلك عندما كنت وزيراً للمالية كنا ونحن نضع سياستنا نعاني من ضغط التضخم المتزايد الذي لم يصل إلى ذروته إلاَّ عندما تركت وزارة الخزانة. وبقيت أسعار الفائدة عند معدلها 15 بالمئة، ولم أفكِّر جدياً بتخفيض هذا السعر حتى حصلت على موافقة مارغريت تاتشر من أجل الانضمام إلى آلية سعر الصرف ERM في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1990، عندئذ وافقت مارغريت على خفض هذا السعر بمقدار 1 بالمئة، وكان هذا التخفيض ثمناً لانضمامنا. وفيما بعد تمنيت لو أننا أجرينا هذا التخفيض في وقت سابق لتاريخه. لكن المعلومات

الإحصائية المتاحة لي آنذاك لم تسوغ التخفيض. كنت آنذاك أنظر إلى الكرة الخطأ في الملعب، مثلي في ذلك مثل نايغل. . . أي كنا ننظر إلى الإحصاءات الخاصة بالنقد ولم نكن ننظر إلى الاقتصاد عينه. لقد وقفت مراراً أتأمل في ذلك الحذر الذي التزمناه في وقت كان النشاط الاقتصادي فيه ضعيفاً. لا يمكن تفسير هذا الحذر على أنه عدم اهتمام من جانبنا بالاقتصاد الحقيقي، إنما كان الجميع ـ الوزراء وكبار الموظفين وبنك إنكلترا ـ يركزون جل اهتمامهم على ارتفاع الأسعار، ويتألمون لهذا التضخم الذي وصل إلى معدلات عالية ثنائية الأرقام واستمر على حاله طوال عقدين من الزمن.

في سنة 1990، ارتفع معدل التضخم من 7,7 بالمئة في شهر كانون الثاني / نوفمبر إلى أعلى مستوياته عندما سجل 10,9 بالمئة في خريف ذلك العام، وذلك قبل أن تعطي مفعولها تلك الجرعة الدوائية المؤلمة المتمثلة بخفض أسعار الفائدة. فبدأت معدلات التضخم بالانخفاض في شهر تشرين الثاني / نوفمبر، ثم تسارع انهياره عقب انضمامنا إلى آلية سعر الصرف ERM. ولو أننا انضممنا إلى هذه الآلية قبل ذلك التاريخ، فإني أظن أنه كان بوسعنا تخفيض سعر الفائدة قبل التاريخ الذي خفضت فيه. لكننا لم نفعل.

في شهر تشرين الثاني / نوفمبر تسلَّمت مقاليد رئاسة الوزارة خلفاً لمارغريت تاتشر، وعيَّنت نورمان لامونت وزيراً للمالية، وانضم دافيد ميللور إلى مجلس الوزراء بمنصب وزير دولة أول في وزارة الخزانة. فأصبح لدينا فريق جديد بتصدَّى للمشاكل التي تواجهنا. وتبين لنا آنذاك أن مصالح حزب المحافظين تتعارض مع حاجات الاقتصاد طويلة الأمد. فقد كنا بحاجة ليتم انتخابنا ثانية، والاقتصاد بحاجة لقرارات صارمة. والرأي التقليدي يشير إلى عدم التوافق بين هذه الأهداف، لكنني لم أرَ الأشياء على هذا النحو. كنت أؤمن أننا إذا تصدينا للتضخم ـ الذي أقض مضاجعنا لفترة طويلة من الزمن ـ فسوف نستفيد من ذلك، وسوف تنسب جماهير الناخبين الفضل في ذلك لعزمنا

وتصميمنا. لذلك يجب أن تحتل المعركة ضد التضخم وفي سبيل تخفيض معدلاته المقام الأول في اعتباراتنا، رغم أن العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل في تصاعد مستمر، ولا بد من القول إن هذا التصاعد يشدنا نحو التضخم.

لهذا كان لزاماً أن تكون سياستنا مؤلمة. وعندما ذكرت في خطاب ألقيته بصفتي وزيراً للمالية، «إن لم تكن مؤلمة لا يكون لها جدوى»، كنت أقول الحقيقة بحذافيرها. لم أعتقد أنه بإمكاننا أن نخفض التضخم دون ألم، لأنه لا توجد طريقة أخرى. ومع ذلك يجب تخفيضه وإلاَّ فسوف يكون له أثر سلبي في العملة، وستنخفض قيمة المدخرات، وعندئذ يغدو اقتصادنا عاجزاً عن المنافسة. لقد كانت معضلة سياسية حادة. وفي سبيلنا لتصحيح الأوضاع الاقتصادية ووضع حد للتضخم فإن سياستنا سوف ترفع أعداد العاطلين عن العمل في وقت نستعد فيه لخوض الانتخابات، وهذه السياسة ليست الوصفة الناجحة للحصول على التأييد الشعبي. كنت أعلم أننا إذا امتنعنا عن اتخاذ القرارات الصعبة فسوف تشهد بريطانيا ارتفاعاً في نسبة البطالة قد يدوم طويلاً. وليس أمامنا خيار آخر. فالتضخم، كما أراه، شرٌّ اجتماعي. ولم أفكِّر يوماً بأننا يجب أن نتراجع أمام التصدي له، حتى لو اقتضى ذلك ثمناً سياسياً قصير الأجل.

ثم تحول التباطؤ في نمو الاقتصاد إلى ركود في الربع الثالث من سنة 1990، أي قبل انضمامنا إلى آلية سعر الصرف ERM. وكان ركوداً أخذ يزداد عمقاً حتى منتصف سنة 1991 قبل أن يزداد ضعفاً ويقبع على حدود منطقة النمو الضئيل جداً. ووجدنا من ينتقدنا، وينحي باللائمة، في وقت متأخر، على انضمامنا لآلية سعر الصرف. قال بعضهم إننا دخلنا آلية سعر الصرف في الزمن الخطأ، أو بسعر صرف خطأ، أو ما كان ينبغي علينا أن ننضم إليها. لكن أحداً لم يقدم لنا رأيه عندما دخلنا في عضوية هذه الآلية. والحقيقة الواضحة هي أن سياستنا النقدية فقدت مصداقيتها خارج إطار هذه الآلية، ولو أردنا تخفيض

أسعار الفائدة ـ ونبقي هذه الأسعار منخفضة ـ يتعين علينا أن نكون عضواً في آلية سعر الصرف. إذ، ونحن داخل هذه الآلية، توجد أمامنا فرصة بأن يرى الآخرون سياستنا النقدية ذات مصداقية، ونستطيع عندئذ أن نخفض أسعار الفائدة، والسبب في ذلك هو أن النظام الضابط لآلية سعر الصرف الأوروبية ERM يحول دون حدوث تدهور يؤدي إلى الانهيار في سعر الصرف ويبقي التضخم ضمن فكي «ملزمة» تحكم الشد عليه فيبقى منخفضاً.

وهذا ما حصل. وانخفضت أسعار الفائدة. وليس صحيحاً ما قاله بعضهم بأن الاقتصاد البريطاني لم يتحرر من القيود إلاَّ بعد حوادث يوم الأربعاء الأسود. بل كانت أسعار الفائدة، أثناء عضويتنا في آلية سعر الصرف، توالي انخفاضها بصورة مستمرة، من 15 بالمئة في الرابع من تشرين الأول / أكتوبر سنة 1990، أي في اليوم السابق لدخولنا هذه العضوية، إلى 14 بالمئة في آذار / مارس، و12 بالمئة في نيسان / إبريل و11,5 بالمئة في أيار / مايو، و11 بالمئة في تموز / يوليو، وإلى 10,5 بالمئة في أيلول / سبتمبر، وأخيراً 10 بالمئة في أيار / مايو سنة 1992. كانت فترة انتظار حتى ينخفض التضخم، واشتملت أيضاً على تدابير لتخفيف الشروط النقدية كلما كان ذلك ممكناً.

فهل شكلت عضويتنا في آلية سعر الصرف كوابح للسرعة التي بها نستطيع أن نخفض أسعار الفائدة؟ في السنة الأولى، لا أظن ذلك. وكان بنك إنكلترا Bank of England شديد القلق حيال الضغط المستتر للتضخم، ولشدة قلقه هذا فإنه دون شك سوف يعارض التخفيضات السريعة. ولا بد من القول أولاً إن عضويتنا قد جعلت إجراء هذه التخفيضات أكثر يسراً، ذلك أنها دعمت مصداقيتنا في محاربة التضخم. والواقع أن عوامل الشد والتوتر فيما بين سياستنا النقدية الداخلية وإدارة سعر الصرف لم تصبح حادة إلاَّ في الشهور القليلة الأخيرة من عضويتنا.

لكن الألم الناجم عن سياسة محاربة التضخم كان ألماً حقيقياً ملموساً.

فقد ارتفعت البطالة من 1,75 مليون عاطل عن العمل في اليوم الذي تسلَّمت فيه مقاليد رئاسة الحكومة إلى ذروته التي قاربت ثلاثة ملايين. وقد تسبب هذا الارتفاع في وقوع المآسي الكثيرة عند أولئك الذين خسروا وظائفهم، مما أدَّى إلى اتهام الحكومة بأنها لا تعرف الرأفة والرحمة. وكان للركود الاقتصادي ضحاياه الآخرون أيضاً. فقد تدنت الأرباح كثيراً، وارتفع عدد الشركات التي أعلنت إفلاسها، والأسهم ذات القيم السالبة أوقعت في شراكها الملايين من الأشخاص الذين اشتروا العقارات بأسعار عالية جداً خلال فترة الانتعاش الاقتصادي التي امتدت لبضع سنين. وأثناء البحث عن كبش فداء لكل هذه المآسي وجد الكثيرون ضالتهم في آلية سعر الصرف التي حسبوها السبب لكل المصاعب التي واجهتنا، ورفضوا الاعتراف أنها جزء من العلاج.

كان نورمان لامونت، وزير المالية الجديد، حليفاً لي عموماً في مسعاي لخفض أسعار الفائدة. بالرغم من أن الرأي الرسمي من بنك إنكلترا ومن وزارة الخزانة، وبصورة متكررة، يقضي بتأخير الشروع في هذا التخفيض، وغالباً ما كانوا يطلبون التأخير لبضعة أسابيع. من تلك الآراء التي وردتنا في هذا السياق عبارات مثل: «الوقت مبكر جداً ولا يفيد في مصداقية الوزير الجديد»، أو «لقد رفع المصرف المركزي الألماني أسعار الفائدة لتوّه»، أو «سوف تظن الأسواق أن هذا التخفيض إنما هو (سياسي)»، أو «علينا أن ننظر أولاً إلى النظام الخارجي، ومن بعد إلى الاقتصاد الداخلي». مثل هذه العبارات التحذيرية تسبب الإحباط في وقت كان فيه الاقتصاد يتباطأ. ومع ذلك، لا نملك أن نتجاهلها.

عملت ونورمان بتعاون وثيق بيننا، وازدادت معرفتي به. فهو في الاجتماعات الخاصة يجذب إليه من يحدثه، متحفظ، أقرب إلى الواقعية والسخرية، إنما حذر في تعبيره عن آرائه حتى أنه يثير الفضول، إلاَّ إذا كنا في منطقة مألوفة لديه. التقيته أول مرة في السبعينيات عندما كنت مرشحاً محتملاً

للبرلمان عن منطقة هنتنغدون شاير، وكان وكيل نورمان في الانتخابات بيتر براون Peter Brown صديقاً شخصياً لي، وهو الذي رتب اللقاء بيني وبينه لنتحدث عن طبيعة الحياة في مجلس العموم. وعملنا معاً في الحكومة في الثمانينيات، لكن صداقتنا لم تتطوَّر إلى الحميمية. كانت الأمور بيننا تسير سيرها الحسن. لكن نورمان إنسان له مشاعره وأحاسيسه التي جعلته يشعر بالاستياء والتكدر عندما ارتقيت في منصبي سنة 1987 لأصبح وزير دولة أول في وزارة الخزانة، وبقي هو وزير دولة للشؤون المالية في هذه الوزارة.

وفي الأسابيع القليلة التي سبقت التعديل الوزاري الذي أجرته مارغريت تاتشر في تموز / يوليو سنة 1988 كان الجميع يعلمون أنني سوف أنقل من وزارة الخزانة لأترأس إحدى الوزارات في مجلس الوزراء، وتباحثت مع نايغل لوسون حول من يخلفني في المنصب الذي سوف يشغر في وزارة الخزانة إثر انتقالي منه، وكان نورمان المرشح الوحيد. وكان اعتقادنا آنذاك أن نورمان يجب أن يتحرك إما لمنصب أعلى أو إلى خارج الحكومة، حيث أنه آن الأوان لذلك، ومن غير المنطقي أن يبقى في منصبه أو أن ينتقل إلى منصب أدنى. وطالبت بترقيته، بل ودافعت عنه. ووافقني نايغل هذا الرأي. وبالطبع ليس لي أن أدعي أنني أنا الذي ضمنت له هذه الترقية ليصبح عضواً في مجلس الوزراء، صحيح أن نايغل قد استشارني، واتخذ قراره وحده، إلاَّ أنني أستطيع القول إنني دفعته للأمام، ولو دفعة خفيفة. لكن الشيء الذي لم يعرفه أحدنا، نحن الاثنين، أن نايغل سوف يقدم استقالته بعد ثلاثة شهور من ذلك التاريخ وأنني سوف أحل محله في منصب وزير المالية. عندما عدت إلى وزارة الخزانة، كان نورمان وزير دولة أول، وعملنا معاً بتعاون جيد، وكانت علاقتنا ودية، إنما ضمن حدود العمل. لم يحاول أحدنا البحث عن رفيق حميم في الآخر. لكن، من جانبي على الأقل، كنت أجده رفيقاً حميماً كلما تصادف واجتمعنا سوية.

في سنة 1990 عندما رشحت نفسي لزعامة الحزب، انضم نورمان إلى

جماعة المؤيدين لي، وبما أنه كان يعمل معي في وزارة الخزانة، فقد افترض تفوقه على الآخرين. وكما قيل لي، كان كثير التذمر والشكوى من الخلاف مع الآخرين الذين كانوا أكثر منه معرفة بي وأقرب إليّ. وعند اختتام الحملة الانتخابية اتجهت نيتي لتعيينه وزيراً للتجارة والصناعة، لكنني عدلت عن ذلك بغية الإبقاء على استمرارية السياسة الاقتصادية، فتم تعيينه وزيراً للمالية. وقد ظن الكثيرون أن ترقيته هذه كانت مكافأة له فقط لاشتغاله بحملتي الانتخابية، وليس لشيء آخر، لكن الحقيقة غير ذلك، فالذي دفعني حقيقة لتعيينه في منصب وزير المالية أسباب جوهرية أكثر تعقيداً.

بتاريخ الخامس من شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1990، وفي أول حديث ثنائي بيني وبينه منذ تسلّمت مقاليد رئاسة الوزارة، اطلعنا على المؤشرات الاقتصادية التي لا تبعث على التفاؤل. كانت مؤشرات الإنتاج والبطالة وتجارة التجزئة جميعاً تشير إلى حركة متسارعة نحو تباطؤ النشاط الاقتصادي، رغم وجود مؤشر يدل على نمو في الأرصدة الائتمانية. أما التسويات الخاصة بالأجور فلم تكن تدل على أي هبوط. وفي الوقت نفسه كانت أسعار الفائدة الألمانية العالية تحول بيننا وبين اتخاذ أي إجراء فوري في سياستنا النقدية. كانت النفقات العامة معضلة، وأي معضلة. واردات الدولة في تناقص متزامن مع تباطؤ النمو الاقتصادي، والإنفاق يسير نحو الأعلى في ارتفاع حاد مع تزايد تراكمات التكاليف الاجتماعية التي لا مفر منها. وفي الوقت ذاته أحدث اعتماد ضريبة الرأس آثاراً كارثية في نظام تمويل الحكم المحلي، ذلك أن السلطات المحلية كانت بحاجة إلى دعم مالي إضافي لكي تحافظ على مستوى الكلفة التي يتحملها دافع الضريبة المحلية. ثم جاءت التكاليف المؤجلة وغير المعروفة لحرب الخليج لتضيف إلى مشاكلنا مشكلة جديدة.

وتكشف أمامنا عمق هذا الركود الاقتصادي وآثاره السلبية. في سنة 1991 ـ 1992 أظهرت لنا التوقعات أن اقتراض القطاع العام بهدف ردم الهوة بين

الإيرادات والإنفاق أقل من 8 مليارات جنيه، ثم تبين على أرض الواقع أنه حوالي 14 ملياراً، وفي سنة 1992 ـ 1993 أشارت التقديرات إلى مبلغ 28 مليار جنيه، وغدت في الواقع 36 مليار جنيه. ومن العسير إجراء أي تحليل لهذه الأرقام. فهي تتضمن دخلاً يتدنى بصورة سريعة في حين كان التباطؤ الاقتصادي يتسبب بانخفاض الريع الضريبي، ويتضمن أيضاً الإنفاق المتزايد بسبب التكاليف الاجتماعية التي لا بد منها مثل إعانات البطالة، والإنفاق الخاص للمساعدة في حماية الناس من الآثار السلبية للركود الاقتصادي، وبعض الزيادات المنظورة في الإنفاق، حيث كان التضخم ينخفض بسرعة أكبر مما هو متوقع فيخلف نمواً أكبر مما هو مخطط له في الإنفاق الحقيقي.

وظهر هذا الوضع المتردي للعيان في شهر نيسان / أبريل سنة 1991 عندما ذكر لي نورمان لامونت ونائبه وزير الدولة الأول دافيد ميللور، أن الإنفاق يتزايد تزايداً ملحوظاً، وأنه أثناء جولة المباحثات الخاصة بالإنفاق العام كان الزملاء يطالبون برفع اعتمادات الإنفاق بمقدار 15 مليار جنيه (منها 700 مليون جنيه لتغطية المصاريف الزائدة لدى مؤسسة السكك الحديدية British Rail، وهذا ما جعلني أفكر جدياً بخصخصة هذه المؤسسة).

بذل دافيد ميللور قصارى جهده أثناء المفاوضات الخاصة بالإنفاق، ورغم ذلك بقيت هذه الجولة من المحادثات باهظة التكاليف، أفضت إلى إضافة مبلغ 5,5 مليار جنيه إلى برامج الإنفاق. لم تكن هذه الزيادة نوعاً من الإسراف والبذخ يقصد به دعاية انتخابية لكي يتم انتخابنا مجدداً. حيث تتضمن هذه الزيادة مبلغ 4 مليار جنيه لتغطية عبء التكاليف الاجتماعية المتزايدة، غير أن المجال الكبير الذي رفعنا فيه الإنفاق بشكل مقصود هو الصحة التي رصدنا لها مبلغاً إضافياً قدره 1,65 مليار جنيه. ولكن رغم وجود نمو ملحوظ في ميزانيات الوزارات بصورة إفرادية إلاّ أن إجمالي الإنفاق العام مقارنة بالدخل القومي ظل أدنى من المستوى المتحقق خلال فترة الركود في أوائل عقد

الثمانينيات. لقد كان وضعاً لا يمكن وصفه على الإطلاق بالسلوك اللامسؤول، كما ذكرت بعض التعليقات الصحفية اللاذعة فيما بعد.

غير أن الطلب على زيادة الإنفاق العام لم يتضاءل. في السنة التالية تلقينا، أنا ونورمان، طلبات غير واقعية من مختلف الوزارات تتضمن زيادات جديدة تقدر بمبلغ 14 مليار جنيه، مع أن التضخم قد بدأ ينمو نحو الهبوط، والاقتصاد قد بدأ يتجه نحو التحسن. لقد بات واضحاً أن النظام الخاص بالمطالبة باعتمادات الإنفاق العام آخذ في الانهيار. وأكثر من ذلك. حتى لو لم نوافق على صرف بنس واحد من الأموال الجديدة، فإن تقديرات وزارة الخزانة تشير إلى ارتفاع متوقع في الاقتراض العام، والسبب في ذلك أن واردات الدولة أقل من المتوقع لها، وهذا أمر محرج سياسياً لا سيما وأنني ونورمان قد توقعنا بكل ثقة أثناء الحملة الانتخابية أن خططنا الخاصة بالإنفاق مستدامة. والآن، ولم يمض على البرلمان الجديد سوى أسابيع قليلة تواجهنا المشكلة القديمة نفسها وهي: ضغط الإنفاق أو زيادة الضرائب أو الإكثار من الاقتراض.

طالب نورمان ونائبه وزير الدولة الأول مايكل بورتللو (الذي عُيِّن في هذا المنصب عقب الانتخابات) بإجراءات أشد صرامة في التحكم ومراقبة الإنفاق الحكومي. فلم تجد وزارة الخزانة بداً من النظر إلى وزارة الدفاع لتطبق التخفيض في الإنفاق، لا سيما وأن الحرب الباردة قد انتهت. طالب نورمان بمراجعة واسعة لميزانية وزارة الدفاع. كان رأيي أن هذا إجراء ليس له ما يسوغه، ناهيك عن كونه غير مقبول سياسياً. لكنني وافقت على إجراء مراجعة صغرى، كان من شأنها أن حققت لنا وفراً جيداً.

وفي لقاء ثنائي آخر جمعني مع نورمان في منتصف شهر حزيران / يونيو سنة 1992 توصلنا إلى نتيجة مفادها أن قواعد اللعبة في الإنفاق العام باتت معروفة لدى الجميع، في كل سنة تقوم كل وزارة من الوزارات باعتماد المستوى الحالي للإنفاق لديها وتتخذه حداً أدنى يستحيل التنازل عنه وتقدم

طلباتها للحصول على أموال أكثر لتواكب التضخم وتغطي النفقات الجديدة. ومع أن وزير الدولة الأول كان يبذل كل جهد ممكن أثناء المفاوضات لتخفيض حجم الطلبات الواردة من الوزارات إلاّ أن النتيجة النهائية كانت على الدوام زيادة جديدة ـ صحيح أنها كانت أقل مما تريد الوزارة المعنية، إلاّ أنها أكبر مما يحتمل الاقتصاد.

ومن هنا كانت رغبتي الواضحة في إحداث نظام هرمي يبدأ من الأعلى ويسير نحو القاعدة، يتمكن من خلاله مجلس الوزراء من الموافقة على الحد الأعلى الذي بمقدور الاقتصاد أن يتحمله. واستناداً إلى هذا الأساس يجري رصد المبالغ وتوزيعها على مختلف الوزارات أثناء جولات المفاوضات. أبلغني نورمان أنه كان يعد الإطار المطلوب الذي من شأنه «أن يكبح جماح الإنفاق. ويربطه بالنمو الاقتصادي». إنه إصلاح كان يفترض أن يجري منذ زمن طويل. وفي شهر تموز / يوليو، عندما بدأت جولة المفاوضات الخاصة بالإنفاق اقترح نورمان أن يكون رصد المبالغ ضمن حدود الإجمالي العام المتفق عليه في السنة السابقة، واقترح أيضاً تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير المالية يتقدّم إليها الوزراء الذين يطلبون الإنفاق وذلك بهدف الإجابة على أسئلة يطرحها بهذا الخصوص زملاء لهم أقدميتهم في مجلس الوزراء. عرفت هذه اللجنة باسم EDX وحلت محل جولات المساومة الثنائية. إنها حقاً ابتكار ممتاز ـ وحيث أن أحد أعضاء وحدة شؤون السياسات التابعة لي مباشرة يحضر هذه الاجتماعات بصفة مراقب، وغالباً ما تكون سارة هوغ، فقد استطعت أن أعرف كل ما يجري على أرض الواقع. كانت هذه التحقيقات تمتد لوقت طويل، وفي بعض الأحيان لا تخلو من تذمر وشكوى من كين كلارك الذي لم يرق له تناول وجبات غداء عمل مؤلفة من الشطائر، وهو يجلس يرسم رؤوساً لأشخاص بدون شعر على مجموعة الأوراق أمامه وقد نفد صبره.

رأى الوزراء وكبار الموظفين على حد سواء هذا النظام تجهيزاً جديداً

وتدعيماً للقواعد فلا تفقدها وزارة الخزانة. وكان صدمة ثقافية للدوائر الحكومية الكائنة في شارع وايتهول Whitehall. أمّا في مجلس الوزراء فقد تمت الموافقة على هذا النظام على مضض ودون نقاش طويل. وقد ألح عليّ نورمان أن نكرس هذا النظام الجديد في تشريع خاص، لكنني لم أجد ضرورة لذلك، حيث أنه سوف يكون عرضة لتعديلات صغرى. خصوصاً وأنني بدأت أدرك أنني لا أستطيع الاعتماد على الأغلبية الضئيلة التي تتمتع بها حكومتي في أعقاب الانتخابات.

لم يكن عملنا في وضع حد لتلك الشهوة العارمة لزيادة الإنفاق العام الهم الاقتصادي الوحيد في أوائل عهد البرلمان الجديد. بدأت تظهر لمحات انتعاش اقتصادي طال انتظاره وتلاشت سريعاً. لكن شهر العسل القصير لما بعد الانتخابات اشتمل على معطيات اقتصادية أساسية تبعث على التفاؤل. بدأت مبيعات تجارة التجزئة تنمو، وازداد الإنتاج وأخذت الزيادات الشهرية في أعداد العاطلين عن العمل بالتضاؤل. وبدا تفاؤلي الذي عبرت عنه في دعاياتنا الانتخابية بعبارات مثل «انتخبوا المحافظين يوم الخميس وينتعش الاقتصاد يوم الجمعة» أمراً واقعاً. لكن هذا النمو أخذ يتلاشى، ولم يكن ممكناً ملاحظة أية بادرة للتحسن.

ولم يقصر نورمان جهوده على إدارة الأزمة، بل تعدى ذلك، وأقدم على إلغاء المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية National Economic Developement Council المعروف اختصاراً بـ NEDDY ـ الذي وصفه بأنه «الأثر الأخير الباقي للإدارة الثلاثية الأطراف للاقتصاد» ـ ووقف بقوة في مواجهة الضغوط المطالبة بتقديم الدعم المالي لمشروع تطوير Canary Wharf الذي بدا لفترة وجيزة من الزمن على وشك الإخفاق. وبمشاركة مايكل هيزلتاين وزير التجارة والصناعة، دافع بقوة عن مشروع خصخصة البريد Royal Mail. وجميع المكاتب الفرعية التابعة لدائرة البريد، رغم تحذيرات سابقة من حاملي السوط بأننا لن نتمكن من تمرير التشريع الخاص بذلك.

ومن جهة أخرى، كانت قيمة الجنيه الإسترليني مصدر قلق دائم عندما كان الجنيه عرضة للكثير من المعاناة داخل آلية سعر الصرف ERM. فالضغوط المتولدة عن ارتفاع سعر المارك الألماني، وهبوط سعر الدولار، والاقتصاد المنهار في بريطانيا، والقلق السياسي حيال سياستنا الأوروبية، والاستفتاء الفرنسي على معاهدة ماسترخت، كل هذه العوامل تضافرت معاً لتشيع الفوضى والاضطراب العام في الأسواق في طول أوروبا وعرضها، وهذا ما أجبرنا على سحب الجنيه من آلية سعر الصرف في السادس عشر من أيلول / سبتمبر سنة 1992 ـ يوم الأربعاء الأسود. وقد أشرت إلى هذه القصة بكاملها في الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب، إلاّ أنه يجدر بي أن أذكر في هذا المقام قصة إعادة بناء السياسة الاقتصادية بعد يوم الأربعاء الأسود.

لم يكن بوسعنا بعد أحداث يوم الأربعاء الأسود أن نعود إلى استراتيجيتنا ذات الأهداف النقدية المعمول بها قبل انضمامنا إلى آلية سعر الصرف ERM و«نأخذ في حساباتنا» سعر الصرف. بل كان من المهم جداً أن نطور استراتيجية جديدة. لهذا عقدت اجتماعاً مع سارة هوغ ونورمان لامونت وتيري بيرنز، الوزير في وزارة الخزانة، بتاريخ 22 أيلول / سبتمبر ناقشنا خلاله الخيارات الماثلة أمامنا. هدفنا أن يكون لدينا اقتصاد يتسم بمعدل منخفض للتضخم. وقد طور نورمان هذه الفكرة من خلال اجتماعات عقدها في وزارة الخزانة، وقدمت سارة أفكاراً جديدة وردتها من مقر مجلس الوزراء، وكانت تعمل بتعاون وثيق مع تيري بيرنز وكبار المسؤولين في وزارة الخزانة. وطوال هذه البحوث شاركنا بصورة فعالة أيدي جورج Eddie George حاكم بنك إنكلترا Bank of England الذي سيكون له دور هام في هذه الاستراتيجية. وقررنا أن نضع هدفاً لمعدل التضخم نصب أعيننا.

ولم يكن من السهل التوصل إلى هذا الهدف الذي كان هدفاً طموحاً. وإلى أن اكتمل تحديد هذا الهدف كان من العسير علينا أن نخفي ذلك الفراغ.

وكان لي لقاء آخر مع نورمان حضره تيري بيرنز وألان باد Alan Budd (الخبير الاقتصادي) وسارة هوغ وأليكس ألان لنضع اللمسات الأخيرة لهذه الاستراتيجية. وكان ذلك في أوائل شهر شرين الأول / أكتوبر، أي في اليوم الأول للمؤتمر العام لحزب المحافظين المنعقد في برايتون Brighton. كان اجتماعنا هذا وسط ظروف غير حميدة، إذ بينما كنا نتحدث كانت تصل إلى أسماعنا أصوات المتظاهرين في الشارع خارجاً ـ كانت أصواتهم نوعاً من غناء يؤديه اثنان من المطربين مع الاستعانة بالبوق ومضخم الصوت اليدوي وخطيب اسكتلندي يطلق شعارات معادية للحكومة في رسالة موجهة إلينا. وكان ثمة أيضاً متظاهرون يركبون حافلة أخذت تروح وتجيء في الشارع ويهتفون بشعارات معادية. وبينما كنا نتدارس أهمية بناء المصداقية مرت أمام المبنى سيارة مغلقة تحمل مكبرات الصوت وتطلق إلى أسماعنا رسالة تحثنا على «إعادة بناء اقتصاد بريطانيا». وبينما كنت أنبه المجتمعين بأن التوقيت غير مناسب لتخفيض أسعار الفائدة في أسبوع انعقاد المؤتمر، وصلتنا أصوات مكبرات الصوت تنادي «بتخفيض سعر الفائدة». وعندما تحدثت عن الخيارات المطروحة كانت مكبرات الصوت تدعو إلى «وضع حد للركود وإعادة النمو للاقتصاد». عبارات أطلقها المتظاهرون تقطع علينا مناقشاتنا، ولم يكن هؤلاء المتظاهرون يعرفون ما هو موضوع النقاش. لكن يبدو أننا كنا نتحدث على موجة واحدة، وثبت فيما بعد أن رزمة القرارات التي اتفقنا عليها في قمة النجاح. كانت كثيرة التفاصيل ولا يتسع المجال لنورمان أن يعرضها في خطابه أمام المؤتمر. لكنه تحدث عن هذه الإجراءات في سياق رسالة بعث بها إلى النائب المحافظ جون واطس John Watts رئيس اللجنة الخاصة بشؤون وزارة الخزانة والخدمة المدنية. ثم طور تفاصيل هذه الرزمة في خطابه السنوي المعد مسبقاً والذي يلقيه وزير المالية عادة في نهاية شهر تشرين الأول / أكتوبر في مقر عمدة مدينة لندن المعروف باسم Mansion House.

العنصر الأساسي والهام في هذه الرزمة هو هدف محدد للتضخم مقداره 1 إلى 4 بالمئة، بحيث تهدف التدابير المتخذة إلى تخفيض التضخم حتى معدل 2,5 بالمئة مع انتهاء الدور التشريعي ـ وهذا المعدل هو النصف الأدنى من سلسلة التدابير. وكانت تلك المرة الأولى التي يجري فيها تحديد واضح لهدفنا المتعلق بالتضخم. يضاف إلى ذلك أن عملية صنع السياسة قد غدت أكثر شفافية. وفي المستقبل، وانطلاقاً من هذا الهدف تكون مهمة وزارة الخزانة أن تضع تفاصيل القرارات الأساسية لهذه السياسة بعد لقاءات يجريها وزير المالية مع حاكم بنك إنكلترا. أما بالنسبة لبنك إنكلترا فيتعين عليه أن يعد تقريره عن التضخم ويقدم تقييماً للتقدم الذي تحققه الحكومة في سبيل تحقيق هدفها، في حين تصدر وزارة الخزانة تقريرها الشهري الذي يوضح تفاصيل خركة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وقد عمل نورمان أيضاً على تشكيل مجموعات عمل من غير موظفي وزارة الخزانة سميت «لجنة الحكماء» «The Wise Men». وتواصلت هذه التغييرات فيما بعد بقيادة كينيث كلارك الذي خلف نورمان في منصب وزير المالية وذلك عندما تابع نشر محاضر الاجتماعات مع حاكم بنك إنكلترا.

رغم معاناتنا من تلك الآلام المبرّحة الناجمة عن الاضطرابات العنيفة في أعقاب يوم الأربعاء الأسود، كانت الحكومة تحارب على كل الجبهات. ثم وجدنا أنفسنا في صراع مع عمال المناجم والسبب في ذلك غلطة كادت تفضي إلى إشعال الرأي العام بصورة أكبر من أية حادثة أخرى وقعت خلال عهدي في رئاسة الحكومة. قبيل انعقاد مؤتمر الحزب نقل إلي مايكل هيزلتاين أن مؤسسة الفحم البريطانية British Coal تعتزم إغلاق واحد وثلاثين منجم فحم. وهذا يعني فقدان نحو ثلاثين ألف فرصة عمل، أي أكثر من نصف القوة العاملة. فقد كانت أسواق الفحم المستخرج من المناجم العميقة آخذة في التدهور منذ عقود من الزمن. ففي سنة 1947 كان لدينا 958 منجماً توفر إعالة 718000 عامل، وفي

سنة 1992 لدينا خمسون منجماً يعمل فيها أربعة وخمسون ألف عامل، والزبون الرئيسي لهذا الإنتاج هو منظومة توليد الطاقة الكهربائية التي كانت تتحرق شوقاً للاستعاضة عن الفحم بالغاز المعروف بنظافته ورخص أسعاره. وقد أصدر بنك روتشيلد Rothschild's Bank في وقت سابق، تقريراً داخلياً تسربت معلوماته قبل سنتين، يعرض فيه قضية إغلاق المناجم، لكن أحداً من المعلقين أو الخبراء الاقتصاديين لم يقدم بديلاً عملياً. والآن وأنا أعود بذاكرتي إلى تقرير بنك روتشيلد أجد عدم وجود رد عليه أمراً باعثاً للحيرة، ومع ذلك كان هذا التقرير عاملاً أسهم كثيراً في الطريقة التي من خلالها لم نحسن تقدير الوضع سواء لجهة عمال المناجم أم لجهة الرأي العام.

لا يمكن وصفنا في هذه الحالة بأننا فقدنا الرحمة والتعاطف مع هؤلاء العمال. فقد كانت وتيرة نقاشاتنا الداخلية تتركز حول التغلب على حالة عدم اليقين هذه بالسرعة الممكنة، ومن ثم نلتفت إلى إصلاح أوضاع الأسر التي ستعاني جراء إغلاق المناجم. كانت هذه الأمور موضع تفكير الجميع عندما استطاع مايكل هيزلتاين وتيم إيغار Tim Eggar الوزير المسؤول عن صناعة الفحم أن يحصل على اتفاق ناضلا كثيراً للحصول عليه مع وزارة الخزانة، يقضي بدفع تعويضات مجزية نوعاً ما مقدارها 23000 جنيه للعامل الواحد، وذلك من اعتمادات السنة المالية 1992 ـ 1993. وأعلن هذا الإجراء يوم الثلاثاء الثالث عشر من تشرين الأول / أكتوبر من خلال مؤتمرين صحفيين، عقدت أحدهما مؤسسة الفحم البريطانية British Coal (التي أنحت باللائمة على الحكومة) وعقد المؤتمر الثاني مايكل هيزلتاين الذي فوجئ بردود فعل متفجرة أكبر كثيراً مما كان يتوقع. فقد أدت احتمالات انهيار مستقبل عائلات بأسرها لأولئك العمال إلى إثارة الرأي العام البريطاني ولمست وتراً حساساً لديهم ومن ضمنهم القواعد الشعبية في حزب المحافظين الذين شعروا بالتزام أخلاقي نحو هؤلاء العمال، وبصورة خاصة عمال مقاطعة نوتنغهام Nottinghamshire الأعضاء في اتحاد

عمال المناجم الديموقراطيين Union of Democratic Miners الذين لم ينقطعوا عن عملهم خلال فترة الإضراب الطويل لعمال الفحم في سنة 1984 ـ 1985.

واستبد الغضب لدى النواب المحافظين في البرلمان مثلما اشتد الغضب لدى حزب العمال. وصف ماركوس فوكس، رئيس لجنة 1922 إغلاق المناجم بأنه «عمل غير مقبول». واتخذت الصحافة بمجموعها، ودون استثناء، موقفاً معادياً لنا في عملنا هذا، وعبرت عن سخطها للإغلاق وقالت إننا لم نحسن قراءة الوضع العام. وفي أوج اشتداد العاصفة غادرت لندن لحضور مؤتمر القمة الأوروبية الذي عقد في بيرمنغهام. وكانت مناسبة انعقاد هذا المؤتمر فرصة أثمن من أن يفقدها عمال الناجم، فخرجوا بمظاهرات ضد إغلاق المناجم يهتفون «الفحم إلى الأبد» وتصل هتافاتهم إلى أسماعنا داخل قاعة المؤتمر. ولحسن الحظ، لم يكن هيلموت كول يدري بأسباب تلك المظاهرات، فوقف يلوّح بيديه للمتظاهرين ظناً منه أنه يرد لهم التحية.

لقد أزّم الوضع عاملان جوهريان كان يفترض بنا أن نتوقعهما. ففي أعقاب يوم الأربعاء الأسود وما رافقه من أحداث. كانت الحكومة هدفاً دائماً وبشكل يومي للإعلام، لذلك كان توقيت ذلك الإعلان المثير للجدل أسوأ توقيت ممكن. وعلاوة على ذلك كان قرار الاستغناء «الفوري» عن العمال غلطة كبرى. توجد لحظات يتحتم فيها تجاوز القرارات ذات الخصوصية الاقتصادية البحتة حتى لو أدى ذلك إلى بعض التكاليف المالية على المدى القصير، وكان هذا الوضع واحداً من تلك اللحظات.

وحيث أني لم أفعل ذلك، فقد كان هذا إخفاقاً من جانبي ندمت عليه كثيراً، وبصورة خاصة لأنني كنت أعلم بحدسي كيف سيكون استقبال الجماهير للإعلان الذي أذاعه مايكل هيزلتاين. غير أن وزارة الخزانة ووزارة التجارة والصناعة كانتا تحبذان الإسراع في إغلاق المناجم، كما وردتني أنباء تقول إن عمال المناجم يفضلون وضع مبلغ 50 مليون جنيه شهرياً كانت تذهب هدراً

لدعم المناجم في مشاريع تخلق فرصاً للعمل. الحجج المنطقية كلها كانت إلى جانب القرار الذي اتخذناه، ومع ذلك كان القرار كارثة سياسية بكل المقاييس. وكنت أدرك ذلك في قرارة نفسي، لكن مشاعري تستند إلى الحدس، ليس يسيراً تسويغ هذا أمام الحجج الاقتصادية المنطقية عندما يكون الاقتصاد يعاني أشد المعاناة وعندما يكون وزير المالية ووزير الطاقة على ثقة أكيدة بأن هذه السياسة مجدية وذات نفع. ومع ذلك فإنني أتحمل المسؤولية الكاملة لكل ما جرى.

لقد أدركت منذ لحظة هبوب العاصفة أن علينا أن نقوم بحركة دوران سريع وغير مشرّف إلى الوراء، واجتمعت مع مايكل ونورمان لامونت وعدد قليل من الوزراء في المبنى رقم 10 مساء يوم الأحد الواقع في 18 تشرين الأول / أكتوبر لكي نتوصل إلى حل للمشكلة. لم تكن بي رغبة بالتراجع عن سياسة ليس بوسعنا أن نتفاداها، إنما أردت أن نفعل شيئاً يخفف من آثارها الأكثر سوءاً. ربما توصف طريقة معالجتنا للوضع بالخرقاء والافتقار إلى الحكمة والمهارة، لكننا لم نكن كذلك في حكمنا بأن أسواق الفحم قد انهارت، وليس بمقدور الحكومة أن تواصل دعمها المالي من أموال دافعي الضرائب لصناعة لم يعد إنتاجها مطلوباً. وفي اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي وافق الجميع على قرارنا بعدم التراجع عن هدفنا الذي يقضي بوضع هذه الصناعة على أساس اقتصادي، كما وافق المجلس أيضاً على إيجاد مبلغ إضافي قدره 165 مليون جنيه لصالح عمال المناجم، وعلى إجراء مراجعة لمستقبل واحد وعشرين منجماً من المقرر أن يتم إغلاقها. وتقدم حزب العمال، بعد يومين، باقتراح لمناقشة هذا الوضع في البرلمان، وكان الرأي المبدئي الذي قدمه لنا حاملو السوط أننا قد نخسر بنتيجته التصويت في هذه المناقشة. لكننا وبعد إعلاني قراراً عن تغيير في المسار استطعنا أن نكسب بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً.

وفي شهر آذار / مارس سنة 1993 نشرت المراجعة الخاصة بسياستنا

المتعلقة بالطاقة والتي كنا قد وعدنا المجلس بها. وقد أكدت هذه المراجعة بما لا يدع مجالاً للشك الناحية الاقتصادية الهامة التي لا يمكن أن تقبل نقداً بخصوص تخفيض جديد في إنتاج الفحم. ومع ذلك قدمنا دعماً مالياً إضافياً لتتمكن مؤسسة الفحم البريطانية British Coal من مواصلة مساعيها في البحث عن زبائن جدد، وذلك كحافز قصير الأجل لمساعدة هذه الصناعة في خفض التكاليف، وبالتالي تحسين الفرص أمام المناجم الخاسرة على الأقل. وأعلنا أيضاً عن مساعدة قدرها 200 مليون جنيه تصرف في المجالات التي تأثرت بإغلاق المناجم. ومن جانبها، وافقت مؤسسة الفحم British Coal على عدم إغلاق أي منجم دون أن تعرض للبيع أولاً المنشأة وما فيها من تجهيزات للقطاع الخاص. وبعد أحداث سنة 1992 سارت عملية خصخصة المناجم بكل تجهيزاتها في سنة 1994 بيسر وسهولة وعلى خير ما كنا نتمنى. وتمكنت مؤسسة الفحم British Coal من تخفيض أسعار الفحم تخفيضاً كبيراً مما جعل المناجم عنصر جذب للمستثمرين، حتى الاتحاد الوطني للعاملين في المناجم شارك في المزادات التي تقدم إليها مجموعات الشركات، وعادت صناعة الفحم إلى القطاع الخاص.

بتاريخ 16 تشرين الأول / أكتوبر، وبينما كنت مجتمعاً مع القادة الأوروبيين داخل مركز المؤتمرات في بيرمنغهام، وعمال المناجم يتظاهرون خارج المركز، كانت تجري وقائع مسرحية جديدة في لندن. فقد كان الهجوم على الحكومة خلال شهري أيلول وتشرين الأول / سبتمبر وأكتوبر قوياً وبلا هوادة، وتحمّل نورمان لامونت معظم النقد عقب خروجنا من آلية سعر الصرف، وكان يعاني من ضغط شديد. وفيما كنت أترأس مؤتمر القمة الأوروبية، تلقيت رسالة عاجلة تبلغني بضرورة الاتصال هاتفياً بوزارة الخزانة، وعلى الفور. خرجت من المؤتمر وكلفت دوغلاس هيرد برئاسة المؤتمر بالنيابة عني. علمت من تيري بيرنز أن ثمة أزمة ـ لقد خرج وزير المالية من اجتماع لجنة EDX بعد شجار حاد ولا أحد يعرف مكانه.

تعد لجنة EDX من حيث التعريف منتدى نقاش وجدال شديد القسوة. وعندما تخفق هذه اللجنة، كما يحدث في بعض الأحيان، في حل النزاعات الناشئة حول اعتمادات الإنفاق، يرفع هذا النزاع إلى مجلس الوزراء. كنت أعلم أن الأمور ليست سهلة بالنسبة لنورمان الذي ضعفت سلطته كثيراً أمام زملائه جراء أحداث يوم الأربعاء الأسود، لذلك طلبت إلى سارة هوغ أن تتغيب عن قمة برمنغهام وتبقى في لندن وتحضر اجتماع هذه اللجنة وتراقب ما يجري. وقد واجه نورمان في هذا الاجتماع معارضة قوية وشرسة للمقترحات التي تقدم بها هو ومايكل بورتللو والهادفة إلى خفض الإنفاق. وافق مايكل هيزلتاين وكين كلارك على ضرورة التخفيض لكنهما رأياً أن هذا التخفيض يجب أن يكون من أصل الإنفاق الحالي وليس من الاستثمار الرأسمالي في البنية التحتية، وظن الاثنان أن نورمان يسعى لخفض الإنفاق الرأسمالي كثيراً. وترسخت هذه الفكرة لديهما ولم يكفا الحديث عنها.

وتصاعد الجدال واحتدم النقاش وظل الوزراء الآخرون المطالبون بالإنفاق قانعين بأن يتركوا مايكل وكين يتوليان قيادة الجدال. لكن أحداً منهما لم يكن يدافع عن ميزانية وزارته ـ حيث الاهتمام الرئيسي لمايكل يتركز على التجديد في المدن وتنشيطها، واهتمام كين يتركز على المستشفيات والأبنية المدرسية ـ وكما هي الحال في معظم الأحيان، كان كل واحد منهما يدعم حجة الآخر. وكلما احتدم النقاش ازداد تمسك الواحد منهما بموقفه، وخصوصاً، عندما تضعف حجة نورمان ويعجز عن إقناع الآخرين بمزايا وفوائد مقترحاته، فكانت حجته دوماً «ينبغي أن تكون لدينا الإرادة السياسية لفعل الأشياء» وما فتيء يكرر قوله بضرورة إجراء التخفيضات، وشيئاً فشيئاً بدأ يفقد سيطرته على الاجتماع. أمّا كين الذي تخفي شخصيته فقدان الإحساس بمشاعر الآخرين وأمزجتهم فقد واصل هجومه. وبات الخصمان أكثر تعنتاً، كل واحد منهما يتمسك بموقفه لا يحيد عنه. وفقد نورمان مرونته ولم يبدِ كين أو مايكل

أية مهادنة. فطلع أحد الحاضرين باقتراح يقول إذا كنا لا نستطيع تخفيض الإنفاق الحالي فعلينا أن نرفع الضرائب لنحمي الإنفاق الرأسمالي. وهنا ارتعد نورمان ونهض واقفاً وهو يقول بصوت يكاد يكون مسموعاً: «لا توجد إرادة سياسية... إنها مضيعة للوقت». وخرج من القاعة.

عندئذ تولى نائبه مايكل بورتللو إدارة الاجتماع، وقاده بصورة حسنة، لكن الوضع ظل متأزماً، ولم يعرف أحد فيما إذا كان وزير المالية سوف يتقدم باستقالته. أمّا طوني نيوتن الذي يملك قدرة فائقة على استشراف وجهات نظر الآخرين فقد أحس بدهشة بالغة بأن نورمان وكين ومايكل لم يدركوا ما هم فاعلون، وكان تعليقه: «إذا اكتشف أحد أن وزير المالية قد خرج من الاجتماع فسوف تقع كارثة». وهكذا اتفق الجميع بأن يلتزموا الصمت وبألاّ يتحدث أحد في وزارته عما جرى، وبأن ينبهوني فوراً.

لم يعرف أحد أين ذهب نورمان. تحدث مكتبه مع زوجته روزماري بعد ساعة من مغادرته وكان في منزله، وقد هدأ غضبه. وقد تصرف مايكل بورتللو بكل إخلاص، وفاء عند معالجته لهذا الوضع، حيث أبلغ موظفي وزارة الخزانة أن الأمر ليس سيئاً كما يبدو، وأن مغادرة نورمان للاجتماع جاءت قبيل انتهائه. بيد أن الروايات التي نقلها الوزراء الآخرون كانت مفعمة بحيوية أكبر. وأشار علي بعض الزملاء ونحن في بيرمنغهام بضرورة تنحية نورمان، ومنذ ذلك الحين أخذت هذه الفكرة تكبر وتنمو لدى الزملاء في مجلس الوزراء.

عاد نورمان عصر ذلك اليوم إلى وزارة الخزامة، ورأى الجميع حجم ذلك الإحباط الكبير الذي يعانيه، قال لموظفيه إنه سئم ذلك الإلحاح الذي يأتيه من جميع الأطراف بخصوص سياسة أسعار الفائدة والإنفاق العام، واشتكى بأن لجنة EDX غير مستعدة لخفض المصاريف وأن مقادير التخفيضات المقررة لا يمكن تحقيقها. وأحس بأن مواقف زملائه الوزراء غير واقعية. ربما يجد المرء ما يبرر شكواه هذه، لكن ما حصل ليس بالشيء الجديد، ومثل هذه المناقشات

التي تزداد حدتها أمر عادي جداً في جميع جولات المباحثات الخاصة بالإنفاق العام، وقد قضى نورمان في منصبه الوزاري الوقت الكافي ليدرك هذا، لذلك فإن انفعاله الزائد يدعو للقلق. وعادت بي الذاكرة إلى مفاوضات ماسترخت، وتذكرت أن هذه ليست المرة الأولى التي يغادر فيها اجتماعاً لا يسير على هواه.

التقيت به في المبنى رقم 10 بعد يومين، وكان ذلك عصر يوم الأحد الثامن عشر من شهر تشرين الأول / أكتوبر كان هادئ المزاج، منطقي التفكير ونحن نناقش خيارات الإنفاق والضرائب ورزم القرارات الاقتصادية، بالرغم من أنه أبدى غضبه وانزعاجه بأن حاملي السوط وبعض الوزراء حاولوا تشويه سمعته. قلت له إنه مخطئ في هذا حيث أن حاملي السوط ينقلون إليّ القلق الذي يساور نواب المقاعد الخلفية، ولكن ليس بالطريقة التي تقلل من شأنه أو تحط من قدره. ويبدو أنه لم يقتنع بما قلت.

بعد أحداث يوم الأربعاء الأسود والجدال الحاد بخصوص مناجم الفحم كانت الحكومة بحاجة إلى أن ترفع بالأجندا التي لديها إلى الأمام. كانت رغبة الوزراء أن نعمل على تخفيف شدة السياسة النقدية لا سيما وأن المؤشرات الآن تتيح لنا أن تكون خطوتنا في هذا الصدد ضمن الحدود الآمنة، وكانت سارة هوغ تناقش هذه الحالة منذ أسابيع. ربما لأنني.وجدت التضخم يتحرك نحو الهبوط فقد وافقت على ذلك. غير أن اقتصادنا الداخلي لا يزال في وضع غير سليم، وأسواقنا في الخارج ضعيفة. ولم نكن وحيدين فيما لدينا من مشاكل رغم قسوتها. الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من كساد، والاقتصاد في ألمانيا يتباطأ، واليابان تواجه مصاعب ليست قليلة. وفي محاولة مني لاستعادة المبادرة السياسية، استدعيت الصحفيين الاقتصاديين في اليوم التالي إلى اجتماع عقدته في القاعة المخصصة لي في مجلس العموم، وأبلغتهم بأننا نضع نصب أعيننا استراتيجية للنمو وأتبعت هذا اللقاء بسلسلة من المقابلات

التلفزيونية كي أنقل هذه الرسالة ذاتها إلى الجميع عبر الأثير. لم تكن وزارة الخزانة قد وضعت بعد تفاصيل الخطط، ومع ذلك كنت على ثقة أكيدة أنها السياسة الصحيحة سياسياً واقتصادياً.

وبالتالي هدأت الأجواء في صفوف النواب المحافظين، بالرغم من تواصل هدير الخلافات الشائكة حول الإنفاق العام. إلاّ أن اتفاقاً في هذا الشأن قد تم التوصل إليه في مجلس الوزراء على أثر اجتماعات كثيرة ومطولة وصعبة عقدت في شهر تشرين الأول / أكتوبر. قدم مايكل هوارد ومايكل هيزلتاين ما لديهما من مقترحات، وعرضت على الجميع مسألة الزيادة في الضرائب وتجميد المدفوعات. وكان الجميع يشعرون بقلق شديد حيال التخفيضات في الإنفاق الرأسمالي، وتم التغلب على العقبات المعوقة للتوافق واحدة بعد الأخرى. وكان من شأن القرار الخاص بتوسيع مبادرة التمويل الخاص Private Finance Initiative (PFI) أن أتاح الفرصة لرفع سقف الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية، وأن يكون مخرجاً لذلك الشقاق والتصدع الحاصل أثناء اجتماع لجنة EDX.

وأعلن نورمان النتائج اتي تمخضت عنها تلك الاجتماعات في بيانه الخريفي الذي ألقاه بتاريخ 12 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1992. وحددت الزيادة في الرواتب بالقطاع العام بنسبة 1,5 بالمئة، إلاّ أن قطاع التعليم ونظام الصحة الوطني حصلا على أكبر زيادة في التمويل. وأعلن إلى جانب ذلك عن سلسلة من الإجراءات لتنشيط سوق العقارات ـ تم رصد مبلغ 750 مليون جنيه لشراء الممتلكات الشاغرة التي كانت تحد من نشاط الإسكان. وعمل نورمان أيضاً على التخفيف من شدة القوانين والقواعد التي تعمل بموجبها سلطات الإسكان بغية تنشيط الإنفاق الإضافي من وارداتها ومقبوضاتها الرأسمالية الناجمة عن بيع المنازل العائدة ملكيتها لتلك السلطات؛ وخفض سعر الفائدة ليصبح 7 بالمئة وهذا يعني تخفيضاً في سعر الفائدة بمقدار 8 بالمئة عن

مستوياتها التي كانت عليها قبل انضمامنا إلى آلية سعر الصرف ERM، وهذا يجعل الاقتراض أقل كلفة مما كان عليه قبل خمس عشرة سنة.

وعلى العموم، حققت الحكومة هدفها بعدم إجراء أية زيادة في الإنفاق الحكومي للسنة المقبلة، وبما يتعلق بإجمالي الإنفاق للسنوات الثلاث موضوع الدراسة. وهكذا حافظ معدل نمو الإنفاق العام على مستوى أدنى من معدل النمو الاقتصادي. وقد أثبت هذا النظام الذي دعوته بالنظام الهرمي من الأعلى إلى الأسفل نجاحاً يستحق عليه نورمان كل ثناء، فالقسم الأعظم من الفضل يعود إليه.

وكان السؤال الشائك الذي برز أمامنا في تلك الفترة التي تراكمت فيها الأعمال والإجراءات، هل يتوجب على الملكة أن تدفع الضرائب. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات تزايد نقد الصحافة والإعلام لاستثنائها من دفع الضرائب، ناهيك عن نشر الصحف لتقديرات غير دقيقة لثروة الأسرة المالكة. لكن الذي يجهله هؤلاء النقاد هو أن قصر باكنغهام ووزارة الخزانة، وبمبادرة من الملكة شخصياً، أجريا دراسة جادة حول هذا الموضوع في سنة 1991، وتم تشكيل مجموعة عمل خاصة.

واتجهت النية إلى استصدار مجموعة مقترحات يجري إعدادها بشكل جيد قبيل انتهاء سنة 1992، وأكملت المجموعة دراستها في خريف تلك السنة. وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر شب حريق في قصر وندسور أحدث خراباً كبيراً، وتعالت الانتقادات من عامة الناس عندما علموا بقرار الحكومة حول عزمها على تسديد كلفة الترميم وفي ظل هذه الظروف أجريت مشاورات مع القصر، وبتاريخ 26 تشرين الثاني / نوفمبر أعلنت للجميع أن الملكة، وبمبادرة منها، قررت أن تدفع كل ما يترتب عليها من ضرائب وعلى أساس طوعي، وأن تسدد تكاليف الدخل السنوي البرلماني ولمدى الحياة لمعظم أعضاء الأسرة المالكة. وبناء على هذا فإن كل المزاعم القائلة بأن هذا القرار هو نتيجة النقد

المتزايد الذي تصاعدت حدته أثناء الحريق في قصر وندسور ليس لها أساس من الصحة. إنما التوقيت هو الذي تأثر به.

ثم برز أمامنا إصلاح آخر يتعين علينا القيام به. فقد أراد نورمان لامونت أن يقدم ميزانية «موحدة» يعتزم أن يضم معاً جميع القرارات الخاصة بالإنفاق العام والضرائب، والجدوى من هذه الخطوة لا تحتاج لإيضاح، أو بعبارة أخرى، يمكن القول إنه يوجد ضغط في فصل الخريف من كل سنة من أجل زيادة الإنفاق ودون النظر إلى التداعيات الضريبية، وفي فصل الربيع التالي يوجد ضغط آخر من أجل تخفيض الضرائب بالرغم من زيادة الإنفاق. وكانت وزارة الخزانة في حيرة من أمرها دوماً حول كيفية التوفيق بين هذين الجانبين الهامين والأساسيين في السنة المالية، وفوق ذلك كله، أن الموعد الخريفي يتعارض مع موسم انعقاد المؤتمر العام للحزب، واجتماعات صندوق النقد الدولي IMF السنوية، لذلك كانت الوزارة تخشى من عدم تمكنها من التركيز بشكل كافٍ وفي فترة قصيرة من الزمن على عمل هام وبهذه الضخامة.

وبدعم مني تابع نورمان مسعاه يعاونه تيري بيرنز، وسررت عندما وجدت نورمان يستخدم ذريعة أمام وزارة الخزانة تقول إن الميزانية عادة محشوة بتدابير باهظة الكلفة وقليلة الأهمية ويمكن الاستغناء عنها إذا استطعنا التوفيق بين الضرائب والإنفاق، وكانت ذريعة أحسن انتقاء هدفها. . وقبلت وزارة الخزانة بذريعته هذه. وكانت ميزانية سنة 1993 التي قدمها نورمان آخر ميزانية تخلو من قرارات الإنفاق. وقدم كين كلارك أول ميزانية «موحدة» في تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1993، وكان ذلك بعد عشرة أشهر تماماً من التاريخ الذي قدم اقتراحه فيه سلفه.

غير أن نورمان قدم لي أيضاً في خريف تلك السنة فكرة لم أرحب بها. فقد أراد أن يمنح الاستقلال لبنك إنكلترا Bank of England. ولم يرق لي هذا الاقتراح لأسباب ديموقراطية، إذ كنت أؤمن أن الشخص الذي تناط به

مسؤوليات السياسة النقدية يجب أن يكون مسؤولاً عنها أمام مجلس العموم. وساورتني شكوك أيضاً بأن ثقافة المصرف المستقل قد تدفعه إلى الإقدام على رفع أسعار الفائدة بصورة سريعة وخفضها بصورة بطيئة. لكن نورمان لم يصر على قضيته، وفي الوقت ذاته لم يتخل عنها. وبقيت هذه الفكرة على نار هادئة، فلا هي تروق لي، ولا تجد تأييداً لها من تيري بيرنز في وزارة الخزانة، لكنها، وبما لا يدعو للدهشة، وجدت الحماس لها داخل المصرف ذاته.

في مطلع شهر كانون الثاني / يناير سنة 1993 ابتدأت وبصورة جدية المناقشات التي تسبق الميزانية، وكنت قد تداولت حول أهدافها مع نورمان قبل شهر. وكان رأيي أنه إذا لم يتخذ أي إجراء فإن مستوى الاقتراض الحكومي سوف يظل في مستوياته العليا عند انتهاء الدور التشريعي للبرلمان. وواجه نورمان التوازن الصعب، أي أن يزيد من حجم الريعية، لكي يخفض حجم الاقتراض، ولكن دون أن يؤثر سلباً في الانتعاش الاقتصادي الذي كان في طوره الجنيني. وأدركنا أنه يتعين علينا أن ننظر إلى خيار زيادة الضرائب بغية ردم تلك الهوة.

كانت أحداث يوم الأربعاء الأسود لا تزال تلقي بظلالها. وحسبت أن بإمكاننا أن نخفض سعر الفائدة بصورة أسرع على خلفية هبوط أسعار الإسكان، وعدم وجود أية إشارة تشير إلى عودة التضخم للظهور ثانية. فالأسعار المتدنية للفائدة قد تساعد في حماية الانتعاش الاقتصادي من أثر زيادة الضرائب. لكن الرأي المضاد يقول إن السياسة النقدية قد هبطت هبوطاً حاداً منذ انسحابنا من آلية سعر الصرف، وأن أي تحرك سريع آخر قد يؤثر سلباً في ثقة الأسواق بهذه السياسة. وقد تطرقت إلى هذه الأمور في شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1992 ونحن نتدارس القرار الذي سوف يصدر. وكانت هذه أصعب ميزانية وضعناها معاً على الإطلاق. ويجدر بي أن أشير بالفضل لنورمان الذي قال إن علينا أن نتحلى بالجرأة، وهكذا وضع أسس استراتيجية خاصة لمعالجة العجز

في الميزانية. كان اتفاقنا على الأهداف من حيث المبدأ مقدمة لسلسلة اجتماعات غلب عليها طابع التحفظ والجمود حول ماهية الإجراءات المناسبة.

وجهت وزارة الخزانة أنظارها إلى تلك المجالات التي لا تخضع لضريبة القيمة المضافة 782، ذلك أن رفع قيمة هذه الضريبة لا يزيد الواردات فحسب، بل سوف يوسع أيضاً القاعدة الضريبية للمستقبل. وكانت ذريعة شديدة الإغراء، لا سيما وأن وسطي معدل ضريبة القيمة المضافة هو 10,5 بالمئة، إذا قورن بوسطي معدل هذه الضريبة في دول أوروبية أخرى والبالغ 13 بالمئة. والفارق كبيرٌ جداً بين معدل الصفر وسقف هذه الضريبة الذي يصل حتى 17,5 بالمئة. فلماذا لا نطبق معدلاً مخفضاً لهذه الضريبة قدره 5 أو 8 بالمئة على السلع ذات معدل الصفر؟

وبدا هذا الاقتراح معقولاً. ولكن بما أن المجالات التي يشملها معدل الصفر الضريبي تتضمن الأغذية وملابس الأطفال ونقل الركاب والأدوية الخاضعة لوصفة الطبيب والكتب والصحف والتوريدات القادمة إلى الجمعيات الخيرية والطاقة والوقود المنزلي فهو ليس خياراً مقبولاً، واستبعدت توسيعاً لهذه الضريبة يشمل عموم هذه المجالات. وبالإضافة إلى عدم رغبتي بذلك، كنت أرى احتمالاً كبيراً لعدم موافقة البرلمان على فرض هذه الضريبة على نطاق واسع.

ولا يزال صدى كلمات نورمان يرن في أذني وأنا أستذكر بيانه عن الميزانية قبل الانتخابات الذي جاء فيه: «سأدلي ببيان هام. وأرجو أن يستمع إليه المجلس بجميع أعضائه بكل دقة. ليس ثمة حاجة، وليس لدي اقتراحات أو خطط لتوسيع مجال تطبيق ضريبة القيمة المضافة، أو زيادة نسبتها». وقد استخدمت هذه العبارة كلما طرحت عليّ أسئلة بهذا الخصوص. وعندما قلنا هذا الكلام كنا نؤمن بصحته آنذاك. لكنني لم أكن واثقاً أن هذا الوضع سوف يحمينا في حال ارتفاع الضرائب. وقد استمع المجلس لهذا البيان بدقة أكثر مما

ينبغي، ولا بد أنه استخلص النتيجة بأننا لن نرفع نسبة ضريبة القيمة المضافة تحت أي ظرف من الظروف. والآن جاء وقت طرح هذه القضية، فسألت نورمان كيف نستطيع أن نفسر مثل هذا التراجع؟

فأشار في معرض رده على سؤالي إلى التغير الحاصل في الظروف المالية، وجادل بأن علينا أن نخفض من مستوى الاقتراض، وأن رفع المعدل الضريبي أمر لا مندوحة عنه، إن لم تكن ضريبة القيمة المضافة، فمن أين؟ واستعرضنا الخيارات الأقل ضرراً للانتعاش الاقتصادي الذي لا يزال في طوره الأول، وأخذ نورمان يعود بشكل متكرر لقضية رفع الضرائب غير المباشرة، ودون استثناء لضريبة القيمة المضافة. وتوصلنا إلى حل وسط ليس بمجمله مريحاً. وعندما قطبت سارة هوغ حاجبيها متساءلة ومندهشة لهذا الاتفاق، قلت لها: «ليس أمامي منفذ آخر أدخل منه».

مثل هذه الحلول الوسط أمر عادي وشائع الحصول بين رئيس الوزراء ووزير ماليته، ولكن يبدو أن بعض الأحاديث التي كنا نتبادلها أنا ونورمان كانت تجد طريقها بصورة مشوهة إلى الجماهير، ذكرت بعض التقارير الصحفية أنني لم أكن مستعداً لرفع الضرائب، وأنني سحبت السياسة الاقتصادية من وزارة الخزانة. وتسربت بعض المعلومات أيضاً تفيد بأنني ألحّ على نورمان في مسألة أسعار الفائدة. صحيح أنني كنت أرغب في رؤية هذه الأسعار في أخفض مهدلاتها، لكن الإحباط الذي أصابني كان جراء التأخير في تنفيذ التخفيضات التي أحدثت لتوضع موضع التنفيذ. أردت أن أرى بنك إنكلترا ووزير المالية يدرسان هذه المسألة، وإن كانت لديهما الأسباب المقنعة لعدم التنفيذ فإني أقبل بها. لقد عملت التقارير الصحفية على زرع بذور الشك بين نورمان وبيني. ويبدو أنه عندما يخالفني الرأي يعترض بلطف بيني وبينه، إلاَّ أن اعتراضه ونقده يكون عنيفاً خارج لقائنا. وهكذا حصلت تسريبات للأخبار. والخلاف في الرأي في الجلسات الخاصة أمر يومي في العمل السياسي، لكن إن ظهر هكذا خلاف للعلن فإنه يسبب القلق والاضطراب.

تضمنت الميزانية التي قدمها نورمان سنة 1993، وهي أكثر الميزانيات تشدداً في عشر سنوات، زيادات ضريبية مرحلية على مدى ثلاث سنوات يبلغ مجموعها الإجمالي نحو عشرة مليارات جنيه، بما فيها الحل الوسط الذي توصلنا إليه بخصوص فرض أولي لضريبة القيمة المضافة بنسبة 8 بالمئة على الوقود المنزلي، حيث استقر الرأي على هذه المادة وصرفنا النظر عن أية زيادة أخرى في ضريبة القيمة المضافة، آخذين بعين الاعتبار أن بمقدورنا التوفيق بين حاجتنا لزيادة إيرادات الدولة، والتزاماتنا البيئية التي تعهدنا بها في مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو في حزيران / يونيو سنة 1992. ولا بد من الإشارة أن دراسة، ولو أنها هامشية باعتراف الجميع، بينت أن حزب الديموقراطيين الأحرار قد دافع عن فرض الضريبة على المحروقات لأسباب بيئية، لذلك كنا نطمح للحصول على تأييد هذا الحزب، لكننا لم نندهش لرؤيته يتخلى عن موقفه البيئي وينضم إلى جوقة المغنين المعارضين عندما ارتفعت وتيرة المعارضة لهذه الضريبة.

كانت الزيادات الضريبية التي اضطررنا للجوء إليها بغية خفض مستوى الاقتراض كبيرة جداً. وبصورة كبيرة أيضاً كانت غير مقبولة على الصعيد الشعبي. لهذا لم تكن الحملة الموجهة ضدنا أمراً غير متوقع، ادعى خصومنا أنه كان يتعين علينا أن ندرك منذ الانتخابات الماضية احتمال زيادة حجم الاقتراض وزعموا أننا خدعنا الجميع. لكن ادعاءاتهم هذه بعيدة كل البعد عن الحقيقة ذلك أننا والمتنبئين الاقتصاديين لدينا لم نتوقع قط حصول تدهور في الحسابات العامة، ومع ذلك كان لادعائهم وقعه المؤثر. وكما قال مارك توين Mark Twain(*): «الكذبة تجوب نصف أصقاع العالم قبل أن تنتعل الحقيقة

(*) واسمه الحقيقي ساموي لانغهورن كليمنز Samuel Langhorne Clemens (1835 ـ 1910) أديب أمريكي ساخر يمتاز بملكة قوية لاكتشاف المضحكات والتعبير عنها، وتُعتبر رائعته الشهيرة «مغامرات هكلبري فن The Adventures of Huckleberry Finn قمة في التهكم والسخرية وفن الإضحاك. (المعرّب).

حذاءها وتشرع في رحلتها». نسي الجميع كافة الجوانب الإيجابية في الميزانية ـ مثل الإجراءات الخاصة بالعاطلين عن العمل، وصدور أمر المباشرة للكثير من مشروعات البناء، والزيادة في عتبة رسم الطابع لمساعدة سوق الإسكان، والتجميد في الرسوم البلدية الخاصة بقطاع الأعمال ـ كل هذه الجوانب وضعت جانباً. وازدادت ردود الفعل سوءاً جراء امتناع وزارة الخزانة عن الموافقة ـ والإعلان ـ على المستويات الدقيقة للتعويضات التي سوف تدفع لأصحاب المعاشات التقاعدية، لتساعدهم في تحمل أعباء ضريبة القيمة المضافة على الوقود المنزلي. وكما هو الحال في معظم الأحيان، فإن هذا التدبير الاحترازي لتوفير الأموال قد ثبت أنه باهظ التكاليف في نهاية المطاف.

كان من الممكن تفسير هذه الزيادة الضريبية التي فرضناها لتلبية التنامي غير المنظور في حجم الاقتراض على أنها هي المسؤولة مالياً لو أن ذلك كان الموقف في حينه. لكن الأمر لم يكن كذلك، إذ اعتبرها الآخرون مخالفة لوعد قطعناه على أنفسنا بشأن الضرائب، فحطمت سمعة حزب المحافظين الذي اشتهر بكونه حزب الضريبة المخفضة. والمشكلة أن حجم الاقتراض قد وصل إلى مستوى لم نكن نتوقعه على الإطلاق، وهذا ما لا يمكن تجاهله. وهكذا كان من شأن الزيادات الضريبية التي أعلنت في ميزانية سنة 1993 أن تلحق بنا ضرراً كبيراً بعد أربع سنوات من إعلانها. وعلى هذا النحو لم يحسن زملائي الذين كانوا يصرون على رفع معدلات ضريبة الدخل إدراك أهمية سمعتنا بكوننا حزباً اشتهر بالتخفيض الضريبي.

كان التباطؤ الاقتصادي الذي ابتدأ في سنة 1989 واستمر حتى سنة 1993 شديد الإيلام. فقد انخفضت مقبوضات الدولة من الضرائب في تلك السنوات وارتفع الإنفاق ارتفاعاً حاداً. وكان الفرق في متطلبات الاقتراض بالمقارنة مع توقعات سنة 1989 بحدود 50 مليار جنيه. وكانت ثمة انتقادات مفرطة في تشويه الحقائق تزعم بأننا نبدد الأموال. فالأمر ليس كذلك على الإطلاق، والواقع

أشد تعقيداً من كل ما قيل ـ وكما وجد غولدمان ساكس Goldman Sachs في سنة 1992 فإن «السبب في معظم هذا التدهور في الوضع المالي يعود حكماً إلى نتائج الركود الاقتصادي [ولكن] يوجد أيضاً سبب خارجي عن هذا الركود يتمثل بالإجراءات التخفيفية في السياسة المالية والبالغة نحو 1,5 بالمئة من إجمالي الناتج القومي GDP في سنة 1991 ـ 1992 وسنة 1992 ـ 1993 معاً». واستنتجوا أن ثلثي هذا التخفيف ناجم عن انخفاض مقبوضات الدولة من الضرائب. وهذه الفجوة ذاتها هي التي شرع نورمان في محاولة سدّها.

في نيسان / أبريل سنة 1993، وعندما بدأ العمل بالميزانية، كان من الممكن أن نرى مستقبلاً اقتصادياً أكثر إشراقاً، فالركود الاقتصادي قد بدأ ينحسر أخيراً، والتضخم آخذ في الانخفاض ومبيعات التجزئة والسيارات والإنتاجية الصناعية بدأت في الانتعاش منذ سنة. واستأنف الاقتصاد نموه في الربع الأول من السنة، والأسهم في أعلى معدلاتها والجنيه يزداد قوة. لقد بدأت نهاية ذلك الشتاء الاقتصادي الطويل، لكن البرد القارص لهذا الشتاء أضرّ بالحكومة كثيراً، ولم يلحق ضرراً بشخص واحد أكثر مما أصاب وزير المالية. فقد شنت الصحافة حملة شعواء ضده منذ شهور، ولم تكن لديها إلاّ أشياء تافهة تثيرها في حملتها.

لقد عض الركود الاقتصادي عميقاً بأنيابه الحادة، وكانت الصحافة بحاجة إلى هدف توجه نقدها إليه. فكان نورمان الهدف المناسب، كأنه خلق لهذا الدور. فهو أولاً وأخيراً سيِّئ الحظ. وفي أوائل سنة 1991 أجر القبو في منزله بلندن لسيدة استخدمته دون علمه لتقديم جلسات «علاج جنسي» ـ ولا بد من القول، ليس لنورمان. وهذه قصة رائعة تتخاطفها الصحافة. وكثرت روايات الضحك والسخرية في الصحف، إلى أن تناقلت أنباء عن قيام وزارة الخزانة بدفع جزء من تكاليف إخراج هذه السيدة من المنزل، وهذا ما جعل التغطية الصحفية أكثر عنفاً في نقدها، ولم يجدِ نفعاً القول بأن هذه القصة عارية عن

الصحة. والواقع أن مبلغ 5000 جنيه قد دفع إلى هيئة محامي نورمان ليقدموا إجابات عن أسئلة تدور حول حياة نورمان الخاصة. ولولا ذلك لحوّل المبلغ إلى المكتب الصحفي لوزارة الخزانة. وقد تمت الموافقة على صرف هذا المبلغ من أمين عام مجلس الوزراء ومن الرئيس الدائم في وزارة الخزانة وحظي أيضاً بموافقتي، لكن هذه الموافقات كلها لم تضع حداً لهذه الأكاذيب.

وكانت هناك أيضاً قصص مختلقة أخرى، منها أن نورمان لم يسدد فواتير الفندق بعد انتهاء أعمال مؤتمر الحزب ـ وهذا كذب وافتراء بكل المقاييس، فقد قدمت الفواتير فعلاً. وزعموا أيضاً أنه كان يشتري السكائر والمشروبات من محل رديء السمعة في بادنغتون Paddington. وقد ثبت أن هذا كله من وحي خيال موظف يعمل في ذلك المحل، أغراه ببعض المال أحد الصحفيين العاملين في صحيفة تابلويد. ثم ذكرت بعض الصحف أن تسديد نورمان للمدفوعات الخاصة بحسابات بطاقة الائتمان لديه دوماً متأخرة ـ وهذا صحيح لكنه ليس بذي أهمية. كل هذه القصص أمور تافهة، لكن الأذى بدأ يتراكم ضد نورمان، وضد الحكومة كلها.

وأضافت تعليقاته التي كان يذيعها علانية إلى هذا الوضع المحرج. فقد قال ذات مرة: «الركود الاقتصادي وارتفاع حجم البطالة هما الثمن الذي علينا أن ندفعه في سبيل خفض التضخم». كانت ملاحظة مثيرة للاستفزاز وحركت مشاعر الغضب لدى العاطلين عن العمل. ومن أقواله أيضاً: «أغني في الحمّام» بعد انسحاب الجنيه الإسترليني من آلية سعر الصرف»، و«لست نادماً» أثناء الانتخابات التكميلية الجارية في Newbury في أيار / مايو 1993، وهذا تغير مثير للذعر. (مع أنه في المثال الأول لم يحاول قط أن يصحح الانطباع بأنه شعر بالارتياح لخروجنا من عضوية آلية سعر الصرف).

تدنت مصداقية نورمان إلى أدنى درجاتها. وأدلى الهجاؤون كل بدلوه. وكثرت التكهنات حول بقائه في الحكومة وصارت حديثاً دائماً. وجاءت تقارير

المكتب المركزي ونواب عدد من الدوائر الانتخابية لتشير إلى أن رأي الحزب يرغب في التغيير. كان لهذا كله أثره: فكانت الأسئلة الموجهة إلى الوزراء في المقابلات الصحفية تدور حول نورمان، في حين كانت الأسئلة التي تطرح على نورمان في مثل هذه المقابلات تدور حول أمور ليست بذات شأن، ولا أحد يريد أن يعرف شيئاً عن السياسة الاقتصادية. وفي اللجان التابعة لمجلس الوزراء أخذ يطلب تأكيدات بأنه سيحصل على ما يريد، لذلك اتسمت المناقشات العامة بالتوتر وبدا مثل طائر كسير الجناح. وصار زملاؤه الوزراء يعبرون عن رأيهم بأن وضعه قد بات يتعذر الدفاع عنه من خلال علامات دهشة تظهر من خلال رفع الحاجبين، أو الإشاحة بأنظارهم أو حركات أيديهم. وشيئاً فشيئاً فقد ثقة الصناعة، والوسط التجاري في لندن والإعلام والقسم الأعظم، وليس الجميع، من أعضاء مجلس الوزراء والنواب من حزب المحافظين. وكانت مشاعري وتعاطفي معه أنه رجل لم يأثم إنما أثم الناس بحقه. لكنني لم أملك خياراً سوى أن أجري تعديلاً في الحكومة. وحين اقترب موعد هذا التعديل استشرت كبار أعضاء مجلس الوزراء وأجمعوا على ضرورة تنحيته.

اجتمعت بنورمان في مقر الحكومة بالمبنى رقم 10 في وقت مبكر من صباح يوم السابع والعشرين من أيار / مايو، وأبلغته بنيتي بإجراء تغيير في منصب وزير المالية. لقد فكرت طويلاً وكثيراً بمنصب آخر قد يعجبه لأعرضه عليه، واستقر رأيي أن هذا المنصب ينبغي أن يكون على رأس واحدة من الوزارات الرئيسية. فمنصب وزير بلا وزارة لن يكون كافياً. لذلك طلبت إليه البقاء في مجلس الوزراء، وعرضت عليه منصب وزير الدولة للبيئة، وقدمت له إغراءاً بأن يحتفظ بالمنزل الريفي المخصص لوزير المالية Dorneywood. شحب لونه وتشنج ورفض. طلبت إليه بإلحاح. رفض ثانية. أبلغته أسفي، ومع ذلك ظل على موقفه الرافض. كان عرضي له صادقاً ومخلصاً، وليس من قبيل التكلف والتزلف. وقد أردت له البقاء في المجلس لكن يبدو أنه لم يحتمل

البقاء فيه دون منصب وزير المالية. وكان حديثنا مشوباً بالكثير من التكليف والرسميات التي تعكس تلك البرودة التي هبطت على علاقتنا، وفي الوقت نفسه عمق الألم الذي أحس به نورمان. وكانت العبارات الوحيدة التي تفوه بها خلال هذا اللقاء «نعم، سيدي الرئيس» و«كلا، سيدي الرئيس، وشكراً». و«أريد أن أترك مجلس الوزراء». ثم غادر، ولم نتحدث معاً منذ تلك اللحظة.

علمت فيما بعد أن نورمان أخذ يبث شكواه بأنه أبلغني رغبته بالتنحي عن وزارة الخزانة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر، بعد أن قضى ثلاث سنوات في منصبه وزيراً للمالية، لكنني لا أذكر حديثاً كهذا جرى بيننا. وأحس أيضاً أنه ظُلم لأنني لم أعرض عليه منصباً يستمتع به، مثل منصب زعيم الأغلبية البرلمانية. لكنني عرضت عليه حقيبة وزارة البيئة لأنني سمعت من داخل وزارة الخزانة أنه لن يرضى بأقل من منصب وزاري هام. ليست المشكلة أنني عرضت عليه خياراً من الدرجة الثانية مع علمي أنه لن يقبل به، فالمنصب هذا قبل به مايكل هيزلتاين عندما عاد إلى مجلس الوزراء بعد أن تسلمت مقاليد رئاسة الحكومة، وهو المنصب أيضاً الذي تسلمه جون بريسكوت إضافة إلى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في حكومة حزب العمال. إنه منصب له أهميته.

كان نورمان خلال عهده وزيراً للمالية صاحب الكثير من الابتكارات. فهو الذي أطلق النظام الجديد للإنفاق العام، والميزانية «الموحدة»، والسياسة الاقتصادية الجديدة. وهذه كلها أثبتت نجاحها الوطيد. وقد بدأ بإصلاح نظام الموارد المالية للدولة، وتحمل الكثير من النقد الموجه للكثير من قراراتنا التي لم تجد القبول الشعبي. وكان عليه أن يغادرنا وحزنت كثيراً لفراقه والألم يحز في نفسه، وغضبت كثيراً لما تشدقت به الصحف عن انتصار حققته بخروج نورمان من الحكومة.

غير أن نورمان لم يرحل عن الحكومة بصمت. إذ سرعان ما انتشرت

الشائعات بخصوص ألمه وغضبه. وأحسست بشعور يشدني لأتحدث معه، لا سيما وأنني لم أرغب بحدوث انفصام في علاقتنا الشخصية. لكن حاملي السوط أشاروا بأن حديثي معه لن يجدي نفعاً. وهذا ما حصل فعلاً، إذ كان يشيح بوجهه عني كلما تصادف وجودي قريباً منه في ردهات مجلس العموم أثناء فترات الاستراحة عند الاقتراع. وبتاريخ 9 حزيران / يونيو، وبالتحديد عند وقت الظهيرة حين كنت على وشك التحدث في مجلس العموم ضمن مداولات دعت إليها المعارضة بخصوص سياستنا الاقتصادية والاجتماعية، علمت أن نورمان تقدم باقتراح بأن يمارس حقه، في وقت فات أوانه، في الإدلاء ببيان بخصوص استقالته. وكان التحليل الذي قدمه عن الركود الاقتصادي تحليلاً أشاركه الرأي فيه، حيث قال:

> «لم تكن أسباب الركود الاقتصادي ناجمة عن عضوية بريطانيا في آلية سعر الصرف. لقد ابتدأ هذا الركود قبل انضمامنا إلى هذه الآلية ـ وعلى وجه التحديد ـ قبل أن أتسلم مهام منصبي وزيراً للمالية ـ وقد حدث القسم الأعظم من تدني الإنتاج في أواخر سنة 1990، وبداية سنة 1991، أي قبل أن يقع الإنتاج تحت تأثير عضويتنا في آلية سعر الصرف. بل إن جذور هذا الركود تمتد بعيداً إلى ذلك الازدهار الاقتصادي الحاصل سنة 1988 وسنة 1989. فهذا الازدهار هو الذي جعل الركود أمراً يتعذر تجنبه».

كان قصده من خطابه هذا أن يبعد عنه الكثير من النقد الموجه إليه. لكنه بسبب ألمه لرحيله عن الحكومة هاجم بعض الزملاء الذين لا يزالون في الحكومة، حتى ولو كان ذلك في معرض تقديم تفسير معترض. أما الأشياء التي يتذكرها عن دوره في الأحداث فهذا لا يتفق مع ما أعرفه. فقد زعم أنه كان يصر على إبقاء آلية سعر الصرف خارج إطار معاهدة ماسترخت. والواقع أنها لم تكن على الإطلاق مشمولة بها. ولم يحدثني بهذا الموضوع أحد من رؤساء الحكومات الأوروبية. ولم أجد تفسيراً لقوله إنه أثار معي موضوع

احتمال تعليق عضويتنا في آلية سعر الصرف قبل يوم الأربعاء الأسود، وقال أمام المجلس إنني لم أرغب بذلك. وبالطبع لم يكن هو أيضاً راغباً في ذلك. والحقيقة كما أذكرها هي أن نورمان لم يحدثني بهذا الموضوع إلاّ قبل بضعة أيام من يوم الأربعاء الأسود، وعندما فعل، كان ذلك في معرض كون تعليق هذه العضوية على سبيل مسار عمل محتمل سنة 1993 إذا كنا لا نزال نواجه المصاعب. وأعتقد أن أولئك الذين حضروا هذا الاجتماع يذكرون جيداً إجابتي الفورية له بأن هذا خيار قد نحتاجه في وقت يسبق ذلك الموعد. وأبلغ المجلس أيضاً أنني طلبت إليه ألاّ يقدم استقالته بعد أحداث يوم الأربعاء الأسود. وهذا صحيح، لكنه ترك الانطباع المضلل للجميع بأن طلبي هذا كان بقصد أن أحمي نفسي. ولا أذكر أنه أخبرني بعدم رغبته في البقاء طويلاً في منصب وزير المالية.

وأنهى نورمان بيانه بعبارة مقتضبة كانت، للأسف أفضل من أية عبارة أتقن سبكها خلال فترة وجوده في الحكومة، حيث قال: «نحن نعطي الانطباع بأننا في الحكم ولكن ليس في السلطة». وقد «أصغينا كثيراً لما يقوله المشاركون في استطلاعات الرأي والمديرون في الحزب» الذين لا يتقنون فن السياسة». ومن سخرية الأقدار أن هذا الرأي عينه هو الذي عبر عنه أولئك المديرون في الحزب عن نورمان.

واخترت خلفاً لنورمان كينيث كلارك. وقبل بهذا المنصب قائلاً إنه يريد البقاء في وزارة الخزانة حتى موعد الانتخابات العامة القادمة. وهذا ما كنت آمله، حيث أن خسارة وزير للمالية شيء يبعث على اليأس والإحباط، فما بال خسارة اثنين، فهذا شيء يفوق الوضع العادي. كان كين على الدوام ذلك الشخص الذي يعمل وفق توجهات الشارع، وهو معروف بصراحته، وابتعاده عن اللامعقول، وذو شخصية تتمثل بقوله الذي يردده كثيراً: «أتكلم عن الأشياء كما أراها». وله فكر سياسي قائم على مبادئ اعتنقها منذ زمن طويل. وعملنا

معاً بتعاون وثيق منذ أنشأنا تحالفاً يرمي إلى إصلاح نظام الصحة الوطني عندما كنت وزير دولة أول في وزارة الخزانة. ومنذ ذلك الحين أدركت أن بإمكاننا العمل معاً بيسر وارتياح حتى لو حصل بيننا خلاف في الرأي.

ورث كين عن سلفه اقتصاداً شمسه مشرقة، بل أكثر إشراقاً مما ورث نورمان، وفي الوقت الذي استلم فيه مهام عمله على رأس وزارة الخزانة كان الانتعاش الاقتصادي قد بدأ يؤتي أكله بالرغم من كون هذا الانتعاش يسير بخطى حذرة. أسعار الفائدة انخفضت حتى معدل 6 بالمئة، والتضخم في معدل أدنى من 2 بالمئة. الوضع على العموم أفضل كثيراً من سنة 1990 عندما كان التضخم في ارتفاع وصل إلى معدلات ثنائية الأرقام، إضافة إلى ما رافق ذلك من أخطار داهمت الجنيه الإسترليني فهبطت قيمته إلى النصف خلال عشر سنوات.

غير أن الوصول إلى هذه المرحلة والتغلب على الركود قد خلّف جراحاً لم تبرأ، ومن هنا برزت أمامنا مهمة استعادة سمعتنا الاقتصادية. وقد بدأ نورمان فعلاً بتصحيح الموارد المالية للدولة، إلاّ أن مهمته هذه لم تنجز وعلينا استكمال إنجازها. تمت صياغة إطار مؤسساتي جديد للسياسة، لكنه بحاجة لأن يوضع موضع التنفيذ. وتمثلت أهداف كين باستعادة التمويل العام والحيلولة دون عودة التضخم، فقال موجهاً كلامه للجميع، يتوجب علينا أن نتجنب العودة إلى حالة «ازدهار فانهيار» مهما كان الثمن، وأن «نحقق نمواً مستداماً يتسم بتضخم منخفض». لم تأتِ هذه الرسالة بالجديد، ذلك أنها سياستنا الثابتة على الدوام، والتي لم نحد عنها. إلاّ أنها لقيت استحساناً كبيراً لأنها قيلت في وقت كنا فيه نخرج من حالة الركود، ولم يكن هذا الاستقبال عندما كنا في مستنقع الركود. كان سهلاً على الجميع قبل ابتداء الانتعاش أن يروا تصميمنا وعزيمتنا في مكافحة التضخم رفضاً متعمداً لمساعدة المحتاجين. وتبنى كين شعاراً خدم عرضه خدمة جيدة وكان يردده في معظم الأحيان، حيث كان يقول: «اقتصاد

جيد يعني سياسة جيدة». وبالطبع ليس هذا الشعار صحيحاً في كل حين. وكما يمكن أن يختاره بعض وزراء المالية السابقين. لكنه لما يتمتع به من روح مرحة وثقة بالنفس كان ينقذ نفسه من بعض المواقف في كثير من المجادلات الحادة، ومن فرض إجراءات غير مقبولة.

واستقر به الأمر سريعاً في مهامه الجديدة، واتضح في الحال أن أسلوبه يختلف عن أسلوب سلفه اختلافاً كبيراً. في حين كان نورمان ينكب على دراسة أوراقه ثم يدعو موظفيه للدراسة والمناقشة والخوض في التفاصيل، نجد كين يلقي نظرة سريعة على الرأي المكتوب، ويتخذ قراراته دون أن يرهق موظفيه أكثر من ذلك، وبينما يتجشم نورمان الكثير من العناء والألم، نجد كين واثقاً من نفسه لا يساوره شك في قدراته. وفي الوقت الذي يكثر نورمان فيه من إجراء المشاورات، نرى كين يضع السياسة في إطارها العملي ويمضي. فالاثنان قطبان متقابلان، متعاكسان، لا يجمع بينهما شيء سوى هواية مشاهدة الطيور.

وثمة أيضاً صفة أساسية مميزة تجمع بينهما، وهي كون الاثنين موضع إثارة للجدل مع بعض الاختلاف. فالجدل يسعى وراء نورمان، لكن كين يشير له ليأتي إليه، بل يكون في أسعد لحظات حياته حين يجد نفسه وسط جدال محتدم. لم يلبث قليلاً في منصبه حتى أبلغني أنه يؤيد اقتراحاً يقضي برفع سن التقاعد للنساء من ستين سنة إلى خمس وستين، كما هو الحال عند الرجال. وكان يحبذ منح بنك إنكلترا الاستقلال، شأنه في ذلك شأن نورمان، لكنه بأسلوبه المرح لحظ بأنه لا توجد فرصة له ليحظى بموافقتي، مثلما «لا توجد فرصة لكرة الثلج في الجحيم»، لذلك فقد ألقى ملاحظته إلي مضيفاً إليها شيئاً من صلاحيات تعطى إلى المصرف دون منحه الاستقلال التام. وفي معرض انتقاده الشديد للمستويات العالية من إجمالي الإنفاق العام لفتت نظره مستويات الإنفاق في وزارة الدفاع التي رأى فيها مجالاً خصباً لتحقيق بعض الوفر في الإنفاق.

اضطلع كين بمهامه في وزارة الخزانة على خير وجه. وعزم على أن يحول مبادرة التمويل الخاص Private Finance Initiative من حلم إلى حقيقة تتمثل بسياسة من سياسات وزارته، من شأنها أن تجذب الاستثمارات الجديدة نحو مشاريع البنية التحتية. وعالج هذه الخطة بكل حماس، وقد راعه أن رأى وزارة الخزانة، برأيه. تعد هذه المبادرة وسيلة لطرح هذا الإنفاق خارج صحيفة الميزانية. وأحدث وحدة عمل في وزارة الخزانة مهمتها أن تبعث الحياة في هذه المبادرة، ووضع قواعد جديدة لاستخداماتها. وجلب إليها شخصيات ذات شأن كبير في القطاع الخاص يدافعون عن المبادرة ويحاولون إقناع من لم يقتنع بها. وبعد أن توالت اللكمات، ووصلت المعركة لنهايتها بدأت تظهر المشاريع الجديدة.

وقد أفاد كين كثيراً من شهر عسله وزيراً للمالية، وبمرحه المعتاد يشير إلى المصاعب التي تواجهنا وتكتسي مظهراً مخادعاً ببريقها، ويعمل لإيجاد العلاج المناسب لها. وقد تضمنت أول ميزانية «موحدة» قدمها في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1993 تخفيضات كبيرة في تقديرات الإنفاق، وحدد فيها هدفاً طموحاً يفضي إلى وضع حد للاقتراض الحكومي مع نهاية التسعينات، وجمَّد الإعانات الضريبية للأشخاص، وخفض أيضاً فترة الإعفاء من الضريبة في الرهون العقارية، وخفض ميزانيات بناء المساكن والطرق والدفاع. وعندما أتأمل بالأولويات التي ناقشتها معه، أجد أنه أغار أيضاً على جيوب المدخنين وسائقي السيارات بغية توفير الحماية للتعليم والصحة ومصلحة فرض النظام والقانون. ووسط ازدحام هذه القرارات الفورية أعلن أمام الجميع هدفنا بعيد المدى ـ الذي بات الآن موضع موافقة الجميع ـ المتمثل برفع سن التقاعد للنساء. واتخذ خطوته التي تردَّد طويلاً قبل اتخاذها باتجاه سياسة «الرفاه من أجل العمل» من خلال إلغاء الإعانات الخاصة للعاطلين عن العمل، واستبدلها بتعويض يدفع للعاطلين الذين يبحثون عن عمل. وفيما بعد كانت هذه الخطوة أساساً عليه يتم البناء.

وما يدعو للدهشة أن هذه الرزمة من القرارات القاسية وجدت لها قبولاً حسناً. وكان من شأن هذه القرارات، بالإضافة إلى الميزانية التي قدمها نورمان في شهر آذار / مارس، أن وضعت قضية التمويل العام والاقتصاد معاً على مسارهما الصحيح نحو الانتعاش الكامل. لقد كانت بداية واثقة الخطوات لم يعكر صفوها سوى إجابة عارضة لسؤال ماكر طرحه أحد نواب حزب العمال، غايلز راديس Giles Radice من لجنة الانتقاء الخاصة بوزارة الخزانة طالباً إليه أن يعلن موافقته بأن كلفة الإجراءات التي تضمنتها الميزانية على مدى ثلاث سنوات تعادل إضافة مبلغ 7 بنس إلى النسبة الاعتيادية لضريبة الدخل. كان سؤاله هذا، بالطبع، يستند إلى مجموعة الزيادات الأصلية خلال ثلاث سنوات في اقتصاد سائر نحو النمو، ومن هنا كان سؤاله يرمي إلى التضليل. ولكن بما أن كين وافق على ذلك بأسلوبه المرح، اتخذت هذه القصة لنفسها جذوراً عميقة لتؤكد بأننا فعلاً رفعنا الضرائب بمقدار المعدل المذكور. وأضاف حزب العمال إلى هذه الضربة المباشرة اتهامه لنا بأننا توقعنا منذ انتخابات سنة 1992 حصول هذه الفجوة الواسعة في الاقتراض الحكومي وحاجتنا إلى رفع المعدلات الضريبية. لكن كين، الذي يعلم جيداً أننا لم نتوقع ذلك سابقاً، أظهر عدم اكتراث لهذه الادعاءات.

استعاد الاقتصاد حيويته ونشاطه سنة 1994، تضاعفت الاستثمارات، وانخفضت البطالة، وبقي التضخم في مستوياته الدنيا. وأصيب المتشائمون، الذين لم يصدقوا أن بمقدور بريطانيا أن تخرج من دوامة «التوقف والمسير»، بصدمة عندما غابت إلى غير رجعة كل العوامل السلبية التي كانت في معظم الأحيان ترافق الانتعاش الاقتصادي. فقد ازداد حجم الصادرات، وردمت الفجوة التجارية وبقيت تسويات الموضوعات في مستوياتها الدنيا. وازدادت سعادتي حين كنت أول من يرحب بذلك النمو المتحرر من التضخم، لكن سعادتي هذه تراجعت قليلاً عندما تبين لي أن هذا الانتعاش كان أيضاً دون تصويت.

وقد أدركت وحدة شؤون السياسات التابعة لمجلس الوزراء الخطر الكامن في «انتعاش دون تصويت» في أول اجتماع من الاجتماعين الخاصين بدراسة الأفكار اللذين عقدتهما هذه الوحدة في سنة 1993. فقد أكدت سارة هوغ أن الخطر ناشئ جزئياً من نجاحنا في كبح زخم التضخم في أسواق العمالة لدينا، الذي كان في الماضي يحول بيننا وبين الإفادة من أفضلية النجاح قصير الأجل في معركتنا ضد التضخم. وقد ساعدت عضويتنا في آلية سعر الصرف في تغيير هذه السيكولوجية. وطوال عهدي رئيساً للوزراء، لم تشهد الواردات معدلاً في ارتفاعها يتجاوز نصف أدنى معدل للزيادة التي عرفناها في عقد الثمانينات. وقد جعلنا هذا الأمر في قدرة تنافسية عالية وجنبنا فقدان فائدة تخفيض قيمة الجنيه الحاصل سنة 1992. لكن هذا الوضع أفقدنا الشعبية لأنه لم يترك لنا مجالاً لتطوير عامل «الشعور بالخير والطمأنينة» لدى المستهلكين.

في آذار / مارس سنة 1994 اقترح كين اتخاذ أول إجراء من إجرائين يعتزم من خلالهما تحسين الانفتاح عند الحكومة، وتعزيز شفافية صنع السياسة. وبغية وضع حد للانتقادات القائلة بأن تخفيض سعر الفائدة هو إجراء «سياسي»، أعلن كين أنه بصدد نشر محاضر الاجتماعات، ولستة شهور مضت، مع إدى جورج Eddie George حاكم مصرف بنك إنكلترا. ساورتني شكوك بأن هذا التحرك الصغير يسير باتجاه استقلال المصرف، ومع ذلك أيدت اقتراح الوزير، إنما ازداد القلق في مجلس الوزراء حيال هذه الخطوة. لكن كين أجهض اعتراضات الوزراء عندما استبقهم وأعلن عن إجرائه، لعل ذلك لحسن الحظ. أما الإجراء الثاني الذي يقصده والذي وافقت عليه، فهو تغيير كان ينبغي أن يحصل منذ زمن مضى، فيقضي بأن يعمل مصرف بنك إنكلترا على نشر تقرير دوري عن التضخم ودون انتظار موافقة مسبقة من وزارة الخزانة، كان يتضمن أحياناً بعض التعديلات في النص. ونتيجة لهذه الإجراءات المبتكرة صار بمقدور بنك إنكلترا وحاكمه أن يتحركا قليلاً إلى الأمام ويتجاوزا حدود الوسط التجاري لمدينة لندن The City ونحو رؤية عامة.

كنت ألتقي وزير المالية كل أسبوع، وحيث أن موقعه محوري في الحكومة كنا نتناقش في كل الأمور تقريباً وما تتضمنه من النواحي المالية. ومع أن وجهات نظرنا إزاء العمق المرغوب للتكامل مع الاتحاد الأوروبي كانت في كثير من الأحيان على طرفي نقيض فينقلب النقاش بيننا إلى جدال حاد إلاَّ أنه يندر أن يحصل خلاف بيننا حول أمور أخرى . فكانت آراؤنا دوماً متطابقة بخصوص إصلاح نظام الخدمة المدنية والتحرك نحو تعميم مدارس رياض الأطفال المجانية والإنفاق العام والقرارات الخاصة بالميزانية. وكانت لقاءاتنا تتسم بالراحة رغم امتلائها بثرثرة سياسية، وإن تصادف حصول هذه اللقاءات في المساء، فإن ختامها يكون بتناول كأس من الشراب.

لم يكن الخلاف بيننا في الشأن الأوروبي ذلك الخلاف العميق. يؤمن كين أن العملة الأوروبية الواحدة سوف تخرج إلى حيز الوجود وأن بريطانيا يجب أن تكون جزءاً منها. وكنت أخشى حصول ذلك، وأحسست أننا في يوم من الأيام علينا القبول بأن الانضمام إليها في مصلحتنا القومية. كان كين متحمساً لها، ولم أكن كذلك، بل تركت الخيار مفتوحاً لنا في مسألة الانضمام إلى العملة الواحدة، وقد دعمني كين بكل قوة أمام أولئك الذين يرغبون الإعلان أنه أمر لا مجال للبحث فيه. وشاركني في قناعتي بأن مصلحة بريطانيا الذاتية هي العامل الحاسم في القرار الخاص بهذه العضوية رغم أنني أوليت أهمية أكثر مما فعل للمضامين الدستورية لنظامنا البرلماني. لكن أحداً منا لم يؤمن بالدخول في هذه العضوية ما لم تكن الظروف الاقتصادية مؤاتية لتجعل دخولنا آمناً وسليماً. وهكذا فإن الخلاف بيننا هو خلاف حول الدرجة ولا يعدو كونه خلافاً بسيطاً، وذلك حتى جاء ربيع سنة 1996.

رغم التحسن السريع في الأداء الاقتصادي، فإن متطلبات الاقتراض رغم انخفاضها ظلت أعلى مما ينبغي. استبعد وزير المالية إجراء تخفيضات ضريبية مبكرة وهدفه من ذلك الحيلولة دون ظهور تكهنات تقول إن تحسن الظروف،

يشجع على تخفيض الضرائب في ميزانية تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1994 قبل أن يتم إصلاح الوضع المالي بصورة كاملة. وكان الإجراء الأكثر إثارة للجدل في هذه الميزانية، والذي كان أصلاً مجموعة إجراءات محايدة، هو تطبيق المرحلة الثانية من ضريبة القيمة المضافة، حيث رفعت نسبة هذه الضريبة على الوقود المنزلي من 8 إلى 17,5 بالمئة. وقد حققت لنا هذه الزيادة دخلاً قدره 1 مليار جنيه سنوياً.

ومع أن هذا التدبير عمل غير مرغوب سياسياً، إلاَّ أننا لم نرغب بالتخلي عنه، وقد عارضه عدد من الوزراء الزملاء من بينهم أيان لانغ وجون ردوود وجيريمي هنلي الرئيس الجديد لشؤون الحزب. والسبب في ذلك أن وزارة المالية بحاجة لهذا الدخل، والتراجع عنه سوف يكون سبباً لظهور من يطالب بإلغاء الحزمة الأولى من هذه الضريبة. ومع ذلك فإنه لم يقيد خياراتنا. فمن الناحية المثالية، كنت أحبِّذ البدء بإجراء تخفيض في ضريبة التركات (لا سيما وأن حلمي القديم أن أرى الثروة تنتقل بكليتها عبر الأجيال)، إضافة إلى إصلاح النظام الضريبي الخاص بأرباح رأس المال، وذلك بغية تحسين فاعلية الاستثمارات (وخصوصاً أن جانباً كبيراً من رؤوس الأموال يبقى مجمداً تجنباً لدفع الضرائب على الأرباح). ومع أن أياً من هذين الخيارين ليس باهظ التكاليف إلاَّ أنني وكين أدركنا في الحال استحالة التفكير بهما في وقت كنا فيه نرفع نسبة الضريبة على ضرورة أساسية من ضرورات الحياة مثل الوقود المنزلي، وهذا ما أحزنني أكثر مما أحزنه. وعلى مضض وضعت هاتين الفكرتين جانباً حتى موعد آخر واكتفيت ببعض الخطط المفيدة للميزانية، وبإجراء دراسة أكثر تفصيلاً لفكرة «الرفاه من أجل العمل».

ثم أخذ الدواء الاقتصادي يؤدي النتيجة المتوخاة، ويخفف الضغط على الإنفاق الحكومي، حيث استطاع وزير المالية أن يخفض الإنفاق المتوقع بمقدار 24 مليار جنيه على مدى ثلاث سنوات من تقديرات الإنفاق. وكانت الفكرة

المحورية في بيانه الذي أذاعه أن يقدم الحوافز المشجعة لأرباب العمل لتقديم وظائف عمل مبدئية للعاطلين الذين طال انتظارهم للحصول على عمل. وكان كين سياسياً محنكاً ذا باع طويل في تجاربه العملية، ولم يكن ذلك الشخص من يسار الوسط، ومع ذلك فهو يتصف بميزة البحث عمن هم بحاجة حقيقية للمساعدة، فلا غرو أن نجده يعود بين الفينة والفينة لإدخال إصلاحات من هذا القبيل.

ولم يكن وحيداً في مشاعره هذه. شاركته حماسه لمثل هذه التغييرات، وكذلك فعل بيتر ليللي Peter Lilley الذي تولى مهام وزارة الضمان الاجتماعي. وكنا جميعاً وعلى الدوام هدفاً لهجوم من رالف هاويل Ralf Howel، النائب المحافظ عن دائرة نورث نورفولك North Norfolk، الذي وجد في حوافز العمل حملته المقدسة. كان رالف يحبذ المشاريع الطموحة عالية الكلفة، فأجرت وزارة الخزانة حسابات الكلفة ورفضتها، وها هو كين يقدم الآن مشروعاً بديلاً من لدنه. ومن سخرية الأقدار أن نرى كبار الوزراء في الحكومة يركزون جهودهم على تقديم العون العملي والفعلي للذين لا يملكون إلاَّ القليل، وذلك في وقت كان يدور فيه الحديث عن سلوك لا أخلاقي ومصالح ذاتية لحفنة من النواب المحافظين.

غير أن الذي لفت أنظار العامة في ميزانية سنة 1994 هو تلك المرحلة الثانية من الزيادة في نسبة ضريبة القيمة المضافة، التي تأثر مصيرها سلباً بالمناقشات الحادة حول مشروع القانون الخاص بإدخال تعديلات على مقدار مساهمتنا في الميزانية الأوروبية الناجمة عن الاتفاق الذي أسهمت في التوصل إليه في مؤتمر قمة إدنبره سنة 1992. فقد صوت ضدنا ثمانية من زملائنا، وكان ذلك عشية التصويت على الميزانية، فسحبت منهم حصانة حامل السوط، وازداد التوتر مع تصاعد المشاعر، وكانت الزيادة في ضريبة القيمة المضافة الفتيل الذي ولَّد الانفجار. وعلى الفور تبين لنا وجود تمرد واسع في صفوف

نواب المقاعد الخلفية احتجاجاً على هذه الزيادة. وعلى الرغم من الضمانات التي قدمتها الحكومة بتقديم الإعانات لذوي المعاشات التقاعدية بحدود مبلغ 100 مليون جنيه لتغطية هذه الزيادة فقد رفضها المجلس بعد أسبوع حيث كانت نتيجة التصويت 319 مقابل 311. وتفاقمت المشاعر المناهضة بسبب اتهامات وجهها حاملو السوط أن بعض الزملاء لم يكونوا صادقين في الإفصاح عن نواياهم أثناء التصويت.

كانت الزيادة في ضريبة القيمة المضافة عبئاً سياسياً ثقيلاً دفعنا ثمنه غالياً. لكنني ووزير المالية كنا مصرّين على ضرورة تعويض خسارتنا في الإيرادات البالغة زهاء مليار جنيه (اتفقنا على ذلك قبل هزيمة هذا المشروع في البرلمان)، فكانت النتيجة أن دفع ثمن نزاعنا الداخلي المدخنون ومستهلكو المشروبات الكحولية وسائقو السيارات، وذلك فيما تضمنته ميزانية مصغرة قدمت للبرلمان بعد بضعة أيام. إنها نهاية محزنة لقصة حزينة. وقد دفع هذا الوضع بعضهم لكتابة مرثية مسبقة للحكومة، لا سيما وأن اندحار مشروع قانون يتعلق بأمور خاصة بالميزانية أمر يندر حدوثه. وكان خير نموذج لهذه المرثية ما نشرته مجلة الإيكونوميست The Economist، التي جاء فيها:

> «يبدأ التعفن في الأسماك من الرأس، لكن التعفن الذي أصاب حكومة جون ميجر بدأ من الذيل. والرائحة الكريهة تعم أرجاء ردهات ويستمنستر كلما أخذ الوزراء يحسبون بحزن عميق فرص الحكومة في البقاء... والحقيقة البسيطة هي أن حزب المحافظين في وضعه الحالي قد أمسى حزباً لا يمكن حكمه، ويبدو أن السلطة قد انهكته بعد خمس عشرة سنة قضاها في الحكم».

سادت وجهة النظر هذه على نطاق واسع، وهكذا سرت مسرى الدم في الجسد السياسي مما جعل السياسات الجديدة والسياسات المتأصلة والتحسن الاقتصادي، جميعاً وعلى حد سواء، تدخل دائرة النسيان. ومن المثير للحنق

والسخط أن نرى التمرد المتواجد دوماً لدى أولئك النواب المحافظين الناقمين قد مسح كل ما عداه من الأجندا وفي كل ما له علاقة بالناخبين والمعلقين على السواء. ومع ذلك كان الاقتصاد الذي يعد العامل التقليدي الحاسم الذي يقرر حسن أداء الناخبين أصبح الآن في حال أداء أفضل كثيراً من منافسينا الأوروبيين جميعاً. ومع ذلك كانت ميزانية سنة 1995 قصة خلواً من الإثارة، نال فيها كل من قطاعي التعليم والصحة القسم الأكبر من الزيادة في اعتمادات الإنفاق، وارتفعت فيها رسوم المكوس ارتفاعاً حاداً، وخفّض المعدل الأساسي لضريبة الدخل بمقدار بنس واحد لتصبح 24 بنساً.

ومع حلول سنة 1996 كانت بريطانيا قد شهدت أطول فترة في خمسين سنة يكون فيها التضخم في أدنى مستوياته. وخفضت الضرائب إلى أدنى معدل أساسي لها في ثلاثين سنة. والاقتصاد الحقيقي يسير بقوة إلى الأمام. ارتفعت الصادرات إلى أرقام قياسية، والنمو في صحة وعافية، وانخفضت البطالة إثر ولوجها في أعماق مخيفة قدرت بنحو ثلاثة ملايين عاطل عن العمل، فغدا الآن عدد كبير جداً من المواطنين يذهبون إلى أعمالهم كل يوم، وبقي لدينا عدد من العاطلين أقل كثيراً من أمثالهم في الدول الأوروبية الأخرى. وبدأت رعاية كين كلارك لهذه الأمور تجني الأرباح وتوزع الفوائد. وقد أدّى رفضه لجباية الضرائب على الأعمال والمدخرات والرواتب التقاعدية إلى تشجيع النمو وإلى توفير الضمان الشخصي للملايين.

يفترض بنا في ضوء ما تقدم أن يكون لنا تأييد شعبي كبير. فالنهوض الاقتصادي هو الوصفة الصحيحة للانتعاش السياسي. لكن هذا النهوض لم يأتِ في ظل مناخ لا يعرف التسامح عن أخطائنا. وقد مكثنا في الحكم وفي الفكر العام مدة طويلة وأدّى تراكم كتل من الحطام السياسي إلى تولد أعباء لا يقدر على محوها من ذاكرة الكثيرين شيء حتى الاقتصاد القومي. وزاد في الطين بلّة تلك المهاترات المتواصلة حول الشأن الأوروبي، وبصورة خاصة حول العملة

الواحدة. فكان سلوك حفنة من الزملاء حالة متقدمة من الانتحار السياسي.

في سنة 1994 أقنعت دوغلاس هيرد الذي كان في بادئ الأمر معارضاً لوجهة نظري القائلة، بأننا إذا قررنا الانضمام إلى العملة الواحدة فيجب ألاّ نتخذ مثل هذا القرار حتى نجري استفتاءً شعبياً يصادق على قرارنا. وكانت لي ثلاثة أسباب لذلك. كنت أعتقد أن الانضمام إلى العملة الواحدة يعد تغييراً دستورياً كبيراً، بل أكبر من إمكانية تحقيق الموافقة عليه بقرارات تنجم عن انتخابات عامة. وإذا دخلنا في هذه العضوية ثم انتهت إلى ما انتهت إليه عضويتنا في آلية سعر الصرف، أي بدأت وانتهت كما هيئة الإجاصة، فإن مستقبل الحزب يكون الأكثر سلامة إن حصلنا على تفويض خاص. ولا بد لي من الاعتراف بأنني أملت أن يخفف هذا القرار من التوتر الحاصل في صفوف الحزب.

ولم أفلح آنذاك في إقناع العدد الكافي من الزملاء، حيث أن كلاً من الفريقين، المتحمس منهما للعملة الواحدة والمتشكك في أمرها، أثار قضية دستورية، متذرعاً بأن في الاستفتاء الشعبي تجاوزاً على الوظيفة الشرعية للبرلمان. وقد طرح وزير الزراعة دوغلاس هوغ أثناء مناقشات جرت في مجلس الوزراء بتاريخ 7 آذار / مارس سنة 1996، وبشكل غير متوقع، مسألة إجراء استفتاء شعبي حول العملة الواحدة. ولم تكن تلك المسألة مدرجة في صلب الموضوع المطروح للمناقشة. كان بمقدوري أن أوجه الحوار في هذا الاجتماع وجهة أخرى تقربنا أكثر نحو الجانب الأسلم. لكنني لم أفعل، بل شجعت المضي في حوار مائدة مستديرة أهدف من ورائه إلى تقييم الآراء التي قد تظهر. وتبين لي وجود أغلبية كبيرة تميل إلى أن نلزم أنفسنا باستفتاء شعبي. وبغية تفادي مشكلة تسرب المعلومات التي ألفنا حصولها والتي قد توجه دفة النقاش الأوروبي نحو جهة واحدة دون أخرى، وبذلك تستثير نقاشاً مضاداً يهدف إلى الميل نحو الجهة الأخرى، أعلنت في الجلسة المخصصة لأسئلة توجه إلى رئيس الوزراء عقدت ذلك المساء في مجلس العموم أننا ندرس حالياً الظروف المناسبة للاستفتاء.

كان كين كلارك ومايكل هيزلتاين وجون غومر من الوزراء الذين امتعضوا لهذا الأمر، وشعروا بخيبة أمل مع أنهم قبلوا برأي الأكثرية (أخبرني كين أنه ظن أني سألوم دوغلاس هوغ على ذلك، وهذا ما لم أفعله)، فهم لا يحبون اللجوء إلى الاستفتاء، ويخشون أن يجرنا الاستفتاء نحو اتجاه مضاد للعملة الواحدة. وفي رأيهم أن المناهضين لأوروبا لن يرضوا بشيء، إنما يقبلون بأي تحرك ولو كان ضئيلاً يسير نحوهم، ثم يطلبون المزيد. وقالوا: «انظر وراقب. سوف يعودون». وكان قولهم هذا صائباً، بالطبع، لكنه لم يغير شيئاً في حقيقة كوني قد غدوت أكثر قناعة بأن الاستفتاء ضروري. وشاطرني رأيي هذا عدد من المؤيدين لأوروبا. ولهذه الأسباب وبعد سلسلة من اللقاءات، قبل كين ومايكل وجون بالتزامي بإجراء استفتاء شعبي، لكنهم رغم موافقتهم هذه، لم يجدوا سبباً يدعوهم للتخلي عن خوفهم من حصول أية تنازلات أخرى لصالح المناهضين لأوروبا. وفي مطلع شهر نيسان / إبريل سنة 1996 صادق مجلس الوزراء على موقف مؤداه إذا شعرنا أن الانضمام إلى العملة الواحدة صواب في الدور التشريعي القادم فسوف يجري استفتاء شعبي من أجل الحصول على تأكيد لهذا الانضمام. وكان مجلس الوزراء بكامل أعضائه متضامناً مع هذا القرار، على مضض إلى حد ما. لكنني لم أعلم شيئاً عن تحرك غير هذا في سياستنا الخاصة بالعملة الواحدة قد يكون مقبولاً لدى البرلمان. ولحسن الحظ أنني لم أرغب بأي تحرك آخر.

ثم بدأت أجواء الانتخابات العامة تتخذ موقعاً كبيراً لها في حساباتنا في سنة 1996. وعلى الرغم من النمو الجيد الذي شهده الاقتصاد منذ سنة 1993، فقد كانت جميع الدلائل تشير إلى احتمالات خسارتنا في هذه الانتخابات. استطلاعات الرأي ليست في صالحنا ولا تقدم لنا سبباً يجعلنا نتوقع الفوز. وكنت من جهة أخرى واثقاً بأن النتيجة الحقيقية للتصويت في صالح حزب العمال ستكون أدنى كثيراً مما تشير إليه استطلاعات الرأي، لكن تضافرت عوامل كثيرة أذهبت عني كل شعور بالتفاؤل.

وبقي الاقتصاد أملنا الأفضل والأخير، لذلك عزم وزير المالية على ألاَّ يقوم بأية مجازفة في هذا الميدان. انخفضت أسعار الفائدة قليلاً في النصف الأول من سنة 1996، ثم ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً في شهر تشرين الأول / أكتوبر لتصل إلى 6 بالمئة. وجاءت ميزانية شهر تشرين الثاني / نوفمبر لنضغط الموقف المالي بمقدار 1,75 مليار جنيه بهدف الإقلال ما أمكن من مخاطر عودة أسعار الفائدة إلى الارتفاع. وأشارت تنبؤات الميزانية إلى نمو جيد للاقتصاد، وحققت تخفيضاً جديداً في الضريبة بمعدل بنس واحد على النسبة الأساسية التي أصبحت 23 بنساً. وتم التعويض عن هذه التخفيضات بتمويل مصدره الأساسي زيادات أدخلت على الضرائب غير المباشرة. لكن هذه الميزانية خيبت آمال نوابنا في المقاعد الخلفية الذين كانوا يتمنون العثور على منجم ذهب فيها قبل الانتخابات. إلاَّ أنها في الوقت ذاته عززت الوضع الصحي السليم للاقتصاد. وثبتت صحة قول وزير المالية «اقتصاد جيد يعني سياسة جيدة».

في الشهور الأخيرة من الدور التشريعي افترض بعض النواب أن هذا الاقتصاد المعافى والسليم أمر مسلم به، واتجه التركيز نحو السياسة الأوروبية والسلوك اللاأخلاقي المشين، ونحو الفصول المسرحية المثيرة ذات الأجل القصير. يا لسخرية الأقدار، لقد كسبنا الانتخابات سنة 1992 في ظروف كساد اقتصادي، وها نحن الآن نوشك أن نخسر الانتخابات في ظل مناخ اقتصادي جيد جداً. لا بد أن الآلهة في مكان ما تضحك ضحكتها الساخرة. ويبدو أن القانون الذي يطاله شك والقائل إن الاقتصاد الجيد يفضي حتماً إلى كسب الانتخابات قد تعرض للاختراق.

وجاءت هزيمتنا في الانتخابات في موعدها المحدد. وإن كانت الحكومة الجديدة تشعر بالشكر والامتنان لهذا الإرث الممتاز، فقد أخفته ولم تتحدث عنه. قبلت هذا الاقتصاد المزدهر كما لو أنها هي التي صنعته ودونما خجل أدانت أولئك الذين أبدعوه. احتفظت وتمسكت بالأرقام الخاصة بالإنفاق

العام، وهي الأرقام ذاتها التي أدانتها سابقاً، واصفة إياها بأنها «تخفيضات»، ولم تبدل شيئاً في التعديلات الضريبية التي اعترضت عليها وهاجمتها قبل الانتخابات. ينبغي لنا أن نشعر بالفخر والاعتزاز لأن هذه الحكومة الجديدة أخذت قراراتنا الاقتصادية وتبنتها لنفسها. ومنذ اللحظة الأولى كانت تضع الانتخابات القادمة نصب عينيها وتعمل لها ومن أجلها في حين كانت سجلاتنا الحافلة تلقى الشجب والتنديد في كل مجال من مجالاتها.

عندما تركت رئاسة الحكومة كانت الأرقام تحكي قصة انهيار الاقتصاد ونهوضه. فقد كان العبء الضريبي في أول يوم اعتليت فيه سدة رئاسة الوزارة 36,3 بالمئة. وفي اليوم الأول من أيار / مايو سنة 1997 سجل هذا العبء معدلاً قدره 36,6 بالمئة. وهذا يعني أن السجل الضريبي لحكومتنا طوال هذه الفترة كان في المنظور الأنسب. انخفضت أسعار الفائدة في عهدي من 14 بالمئة إلى 6 بالمئة. كان عدد العاطلين عن العمل 1,75 مليون شخص عندما توليت رئاسة الوزارة وانخفض هذا العدد عند مغادرتي إلى 1,6 مليون ويسير نحو الهبوط. ارتفع حجم الاقتراض الحكومي السنوي من نصف مليار جنيه إلى ما يقرب من 46 مليار جنيه كانت ذروته، ثم انخفض إلى مليار جنيه. وكان معدل النمو الاقتصادي سنة 1990 نحو 0,5 بالمئة ثم انخفض بنسبة 1,5 بالمئة سنة 1991، قبل أن يتعافى وينهض بمعدل 3,5 بالمئة سنة 1997. ومن خلال هذا الركود العميق الذي ورثته، كانت جميع المؤشرات الاقتصادية تزداد سوءاً، لكنها كلها تصححت قبل أيار / مايو 1997. والأهم من ذلك كله أننا حطمنا سيكولوجية التضخم التي أساءت كثيراً لاقتصادنا. كانت نسبة التضخم 9,7 بالمئة في تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1990 انخفضت إلى 2,6 بالمئة في أيار / مايو 1997. إنه حقاً إرث رائع ذلك الذي ورثته الحكومة الجديدة.

## الفصل الثامن والعشرون

# وأسدل الستار

ما أن انتهت الانتخابات حتى أخذت أسمع في كل مكان عبارات يرددها الجميع، مثل: «لم تكن أمامك فرصة»، أو «إنه أمر لا محالة حاصل دوماً»، أو «لم يكن بوسعك أن تفعل أكثر مما فعلت». كان ثمة من يعتقدون أن حزب العمال مهيّأ للفوز حتى قبل أن تبدأ الحملة الانتخابية. وكانوا على صواب. وأعتقد أن معظم الناخبين قد حسموا أمرهم حول من سيصوتون له قبل زمن طويل من ذلك اليوم الذي توجهت فيه إلى الملكة طالباً حلّ البرلمان. أقبلنا على الهزيمة ونحن ندرك أنها واقعة. لكنني كنت أعلم في داخلي أن بمقدورنا أن نصل إلى نتيجة أفضل في الانتخابات، حتى لو لم نربح، إذا أحسنّا إدارة الحملة ومن خلال مجرياتها. ومع أن مشاعر الإحباط سيطرت عليّ، إلاّ أنني قررت ألاّ أستسلم وألاّ أدع هذه المشاعر تبدو أمام الجميع.

رب سائل يسأل عن السبب. وقد سألت نفسي السؤال عينه. ولكن أين المنطق عندما يجهد المرء نفسه ليظهر بمظهر المتفائل المتحدي في حين أنه يدرك في أعماق أعماقه أن اللعبة انتهت؟ ولعلّي أستطيع أن أقدّم سببين في هذه العجالة للعبارة «لا تقل يموت» التي كانت كلمة السر والتي لم يقلها أحد إبان الحملة الانتخابية سنة 1997.

أولهما أن المرء لا يمكن أن يكون واثقاً وأكيداً في العمل السياسي. قد

توجد على الأوراق أسباب ملموسة تدعو للاعتقاد بأن النتيجة قد تكون أكثر قرباً من نتيجة الخصم مما تنبئنا به مشاعرنا. وقد تكون النظرية صحيحة، ومشاعرنا خاطئة. ويجدر بي أن أسجِّل للتاريخ تلك الحجج الجيدة التي ظهرت على الورق، والتي تجعلنا نؤمن أننا دخلنا الانتخابات ولدينا فرصة جديدة، رغم أني لم أؤمن بذلك. فالاقتصاد في وضع جيد ويسير من حسن إلى أحسن. وكان حزب العمال وزعيمه طوني بلير تعوزهم الخبرة والممارسة، وبعبارة أخرى، يمكن القول كانت ثمة فرصة كبرى ليتعثر حزب العمال عندما تصل الحملة الانتخابية إلى ذروة نشاطها، وعندئذ تستفيق في نفوس الناخبين شكوك حيال حزب العمال ظلت هاجعة بصورة مؤقتة. ولم يكن انعدام الفرص ـ وهذا عقبة كأداء ـ كل ما كان يخشاه حزب العمال. بل يوجد فراغ كبير مستتر تحت كل ما لديهم من أشياء يغالون في الإعلان عنها. شخصية طوني بلير السياسية، مثلاً، لا تزال في طور التشكل ولم تتخذ شكلها النهائي بعد. وثمة عناصر هامة جداً في حزبه غير مقتنعة بضرورة التغيير. وكان الناخبون بحاجة لمن يحذرهم، وقد يصغون. وفي الوقت نفسه كانت استطلاعات الرأي تنذر بكارثة، ومع ذلك بينت لنا وجود عدد كبير من الذين «لا يعرفون»، وغالبيتهم من أولئك الناخبين الذين سحبوا تأييدهم لنا، ولم يجدوا من غيرنا التزامات جديدة. ومن المحتمل أن ينتظر هذا الصنف من الناخبين حتى اللحظة الأخيرة قبل أن يقرِّروا إذا كان يتعيَّن عليهم أن يتمسكوا بمن يعرفون، مثلما فعلوا في انتخابات سنة 1992. أما بالنسبة لحزب الاستفتاء الذي كانت بعض استطلاعات الرأي تضخمه، فهل سيقدم البريطانيون العقلاء، عندما تحين ساعة القرار، على تبديد أصواتهم في عقدة الخوف من الأجانب التي لا تفيد في شيء؟ آمل ألاَّ يحدث ذلك.

وثانياً، إن حجم الخسارة ـ إن كانت الخسارة لا محالة واقعة ـ له أهميته الكبرى، له أهميته لدى المرشحين في الدوائر الانتخابية التي ليس من السهل

الفوز فيها، وهام أيضاً لجهة نوعية المعارضة التي سيضطلع بها حزب المحافظين بعد الانتخابات.

وإلى ذلك كله تضاف مسألة الشكل. فالعمل في الميدان السياسي بالنسبة لي أكبر كثيراً من أن يكون هواية أو رياضة. حتى في المباريات الرياضية يلعب المرء ولا يكف عن اللعب حتى يسمع صافرة الحكم التي تنهي المباراة وإن كانت احتمالات الفوز ضئيلة، أو تكاد تكون معدومة. وقد أعددت نفسي لهذه الحملة، ووضعت طاقتي كلها فيها لأنني مدين بكل مثقال ذرة من طاقة بذلت فيها لكل أولئك الذين ناضلوا معي وأعطوني أصواتهم من قبل، والآن يضعون ثقتهم بي، ولأنني مدين أيضاً للحزب الذي أنتمي إليه، ولبلادي، ولمبادئ هذا الحزب التي آمنت بها، ومدين أيضاً لذاتي. من أجل هذا فإن ولوج هذه المعركة الانتخابية بصورة تسلل خفي يعد في نظر الجميع ممارسة رمزية فاقدة الحماس، ونهاية شائنة غير جديرة لما يقرب من سبع سنوات حققنا فيها، رغم كل المصاعب التي واجهتنا، أشياء كثيرة مقدر لها الدوام.

لهذا كانت ثمة أسباب تدعونا للاعتقاد بالفوز، ولو أنني في قرارة نفسي لم أعتقد بذلك. إذ لا يوجد على الإطلاق حزب حاكم حقق فوزاً انتخابياً للمرة الخامسة على التوالي. وقد هيّأت نفسي منذ عهد ليس بالقصير لاحتمالات الخسارة، وربما تكون خسارة مؤلمة، شديدة القسوة. ولم أتوقع قط أن ينسى الناس الركود الاقتصادي ويوم الأربعاء الأسود، وتلك الحرب الأهلية التي لا نهاية لها، والتي مزقت حزب المحافظين وكادت تبعد عنا كل أنصارنا التقليديين. فالناخبون يتوقعون الوحدة في الحزب، ولن ينسوا معاقبة الانقسام. وحيث أنني كنت في نقطة الوسط من هذا الانقسام فقد تباحثت مع سارة هوغ، ومنذ سنة 1993، في أمور هذا الانقسام وسألتها هل يكون الحزب في حال أحسن في ظل زعيم جديد لا يحمل أوزار يوم الأربعاء الأسود ومفاوضات ماسترخت، وتوصلنا إلى قرار آنذاك بأن مثل هذا التغيير لن يفيد في شيء وليس ثمة الآن سبب يدعو لتغيير هذا الرأي.

والآن، وأكثر من أي وقت مضى، توجد لديّ أيضاً أسباب دفاعية تشدني إلى أن أقود هذا الهجوم الأخير. وحيث أنني في مركز الوسط في الحزب لا سيما فيما يتعلق بالمسألة الأوروبية، فالحقيقة أنني أستطيع أن أحفظ وحدة الحزب طوال هذه الحملة. والواقع أنني حققت ذلك، ولم يكن هذا خاتمة ضائعة، رغم أن سقوط رئيس الوزراء احتمال قائم في نهاية المطاف، كما هو في بداية عمله.

لذلك، كنت أدرك أنه يتوجب عليّ الكفاح. إن خسرت فسوف تكون لي أفضل الفرص لأن أقدِّم لمن يخلفني في هذا المنصب، وبصفتي زعيماً للمعارضة، حزباً لا يزال متماسكاً، ولو كانت تناقضاته الداخلية لم تحسم بعد، لكنه بالتأكيد حزب متماسك. وهذا ما كان يهمني آنذاك، ولا يزال.

وماذا لو نجحت وكسبت المعركة الانتخابية؟ كنت أعلم أن ثمة كثيراً من الأمور التي كنت أريد أن أفعلها ولم أتمكن من تحقيقها كاملة خلال عهدي في رئاسة الحكومة بالمبنى رقم 10. كنت جاداً كل الجد في حديثي عن مجتمع تنعدم فيه الطبقات؛ وجاداً عندما ناديت بنظام تعليمي فاعل، وعندما دعوت إلى مبادئ للمحافظين تؤمن بالتعاطف مع الآخرين. وكانت تحدوني رغبة شديدة لو استطعت المضي بعملية السلام في إيرلندا الشمالية نحو نهاية ناجحة. لكن الكثير من هذه الأهداف كان بحاجة إلى موارد مالية لم تكن متوفرة لدينا، وإلى تلاحم سياسي داخل حزب المحافظين كان في معظم الأحيان غائباً عن الوجود. والآن وقد اقترب موعد الانتخابات ووضعنا الاقتصادي جيد، كم وددت لو استطعت أن أستخدم هذه القوة الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي وضعتها نصب عيني قبل انتخابات سنة 1992. من العبث أن أتظاهر بأنني ظننت تلك النتيجة قريبة الاحتمال. ومن غير المجدي أن أدَّعي الآن أننا خطونا إلى الأمام منذ زمن طويل، وغدونا قادرين على أن نضخ هذه الإيجابيات لطموح مستقبلي في حملتنا، لكنني واثق بأنه أمر جدير بالمحاولة فهل حقاً جدير بمحاولة أخيرة للحقيقة؟

إذن، لديَّ الكثير من الأسباب التي تحضني على الكفاح. ولكن لماذا يبدو هذا الكفاح، حتى من بدايته، بأنه نضال ضد التيار؟

يوجد شعور عام على مستوى البلاد بأسرها بأن الناس قد نفد صبرهم وضاقوا بنا ذرعاً. شعرنا جميعاً بهذه الأحاسيس ـ وأعتقد أنه شعور أقوى من أي حماس للبديل لم يكسب حزب العمال الانتخابات لأنهم حزب العمال ـ بل حققوا الفوز لأننا انطلقنا بحملتنا ولدينا شعور بأننا سنخسر. وكان ثمة شعور بأن المحافظين تربعوا على كرسي الحكم فترة أطول مما ينبغي وآن الأوان للانتقال إلى الغير. تقول عبارة ذكرتها مراراً عندما كسبنا انتخابات سنة 1992: «إنها مدّت مطاط» الديمقراطية كثيراً جداً، وهي تصور هذا الواقع. وتم تضخيم هذا الإحساس أضعافاً كثيرة من خلال خصومات ومشاحنات وشجار حول أمور صغيرة وطعن بالظهر حصلت داخل حزب المحافظين، فباتت مثل أمنية يقولها محتضر وهو على فراش الموت، فسبَّبت الضرر الكبير لآمالنا وتوقعاتنا، بل ضرراً أكبر كثيراً مما كان يحلم به طوني بلير.

وما أثار الاشمئزاز ومقت الناخبين تقارير كثيرة تحدثت عن سلوك بعض النواب المحافظين، وقصص تحكي الكثير عن تصرفات شائنة على الصعيد الشخصي أو الجنسي أو المالي امتلأت بها الصحف يوماً بعد يوم. ومع أن معظم هذه القصص مبالغ فيها، وبعضها لا يعدو كونه تلفيقاً، إلاَّ أنها قدمت فرصة ثمينة للعمال ليربطوا بين «المحافظين» و«السلوك اللاأخلاقي المشين». حتى صار هذا الربط شعاراً يومياً تردده الصحف كل صباح. وصارت كل هفوة صغيرة يرتكبها عضو في حزب المحافظين تنسب إلى الحزب كله بدلاً من أن تظل مقترنة بالفرد ذاته. وبدا حزب العمال أمام الناس فوق أي لوم أو ذنب، في حين بدا حزب المحافظين بعيداً عن أي توبة أو خلاص. وفي العمل السياسي يُعد الإدراك الحسي والتوقيت كل شيء، والتقط حزب العمال هذا المزاج

السائد وادعى لنفسه براءة الطفل في جوقة الغناء بالكنيسة وأخذ يكيل لنا الإدانات بلا هوادة.

كانت شكواي آنذاك، وأعتقد أنها لا تزال كذلك، وكررتها حتى صارت حملة أن هذه الإدانة كانت رسماً كاريكاتورياً بشعاً للواقع. قد تكون بعض الاتهامات «بالسلوك اللاأخلاقي» ـ وليس كلها ـ صحيحة أو فيها شيء من الصحة. وكان سلوك من كانوا ضالعين فيها خطأ. لكن القسم الأكبر من تلك الاتهامات ذاتها، وإن كانت غير مستساغة وذات طابع عادي، فهي من النوع الذي يحصل في جميع الحكومات. وقد حصلت في حكومة تاتشر وحكومة تيد هيث وهارولد ولسون وهارولد ماكميلان، قبل أن تحصل في حكومتي. وقد حصلت في حكومة طوني بلير منذ أن تولى هذا المنصب. ومع ذلك، ولفترة لا بأس بها من الزمن، أمست هذه القصص حكاية الموسم التي لا يفكر أحد بشيء سواها ولا يلاحظ ما عداها. وإن حاول شخص ما الحديث عن «سلوك لاأخلاقي» لحزب العمال، تجد العيون تنظر مشدوهة غير مصدقة والانتباه يتشتت. فقد غدا الإثم امتيازاً خاصاً بحزب المحافظين. ويبقى الفساد في العمل السياسي البريطاني، وهو في مستوى متواضع إذا قيس بالمستويات العالمية، لكنه في نظري على مقياس عالٍ، أمراً ثابتاً إلى حد ما. وباعتقادي أن الهواجس التي انتشرت انتشاراً واسعاً في بريطانيا إزاء «السلوك اللاأخلاقي» لحزب المحافظين، هي في واقع الأمر نتيجة وليس سبباً لابتعاد محبة الناس عنا.

فما السبب لهذا كله؟ أعتقد أن للضجر علاقة كبرى بهذا الوضع. أو بتعبير آخر شعور الضيق من الشيء المألوف الذي لا يتصف بالكمال، وهو شعور مرشح ليغدو غضباً مريعاً مع مرور السنين. فكلما طال بقاء المرء، تطول اللائحة التي تسجل إخفاقاته. ومع كل محاولة للإصلاح لا بد من وجود شخص يتعرض للخسارة. كثرت معاناة الناس من ارتفاع أسعار الفائدة، ومن أوجاع الركود الاقتصادي، ولا تزال الذاكرة تحتفظ بكل هذه الآلام، ولا تزال

آثار المصاعب المالية الشخصية ماثلة للعيان. ولم يحاول الناخبون إطلاقاً أن يوازنوا بين القرارات الصعبة التي اتخذت في السنوات الأولى من الركود وبين الأحوال الاقتصادية الجيدة التي يرونها حولهم في كل مكان. كل ما أصاخوا بسمعهم إليه هو تلك الرسالة اليومية حول أوروبا وحول «السلوك اللاأخلاقي». وكل ما رأوه هو تلك الأخطاء الغريبة والدخيلة التي ارتكبها حفنة من النواب. كانوا يعلمون بأنه كان لنا حصتنا من الأخطاء في السياسات، وليس مدهشاً أن نرى المزاج المناوئ لحزب المحافظين قد أخذ يتزايد كثيراً حتى أنه طغى على كل ما عداه.

لكن في واحد من هذه الجوانب كان نصر حزب العمال من صنعه. لقد استطاع هذا الحزب أن ينزع من أذهان الجماهير صورته المرعبة. إذ للمرة الأولى منذ عشرين سنةً أحس القسم الأعظم من الناخبين أن التخلي عن حزب المحافظين ليس محفوفاً بالمخاطر. وكان للنجاحات التي حققناها أثرها الكبير في تغذية هذه الأحاسيس. والتنين المخيف الذي هدد الجميع ذُبح وزال من الوجود. وانحسرت كل تلك المخاوف التي كانت تدفع الناخبين للجوء إلينا، وأبقتهم إلى جانبنا في سنوات 1983 و1987 و1992. اندحرت الشيوعية وزالت الكتلة السوفياتية، وبدلت نقابات العمال مواقفها وغدا الاعتدال صفتها المميزة بدلاً من النضال والمقاومة. ومنذ عهد قريب تهاوى الخوف من التضخم والبطالة وتأرجح أسعار الفائدة. وبوجود هذا الأمن الاقتصادي المتنامي صار بإمكان الناخبين أن ينفسوا عن مشاعرهم المكبوتة دون خوف.

وارتدى حزب العمال قناع حزب المحافظين مما سهَّل الأمر على الناخبين. هاجموا سجل إنجازاتنا وسرقوا سياساتنا ورددوا فلسفتنا كما تفعل الببغاء. وفي ظل استراتيجية تسويق رائعة نبذوا تاريخهم ليطالبوا بالمستقبل، وتخلوا عن قناعاتهم السابقة ليعززوا إمكانية فوزهم في الانتخابات. واتخذوا لأنفسهم اسماً جديداً، «حزب العمال الجديد»، وبهذه الكلمة الواحدة تنكروا

لماضيهم. ولم يكن من غير المعقول أن يبتهج الناخبون. ألقيت بعيداً القلنسوات الحاملة لشعار CND لتوضع على الصدور وأقلعوا عن عقد مجالسهم اليسارية وما فيها من عته. وحيث أنني أعمل في الحقل السياسي ورأيت حزب العمال عن كثب لما يقرب من أربعين سنة. ولا أؤمن بالمعجزات فقد بدت لي كل هذه الأمور بعيدة الاحتمال لكنها في الوقت نفسه ذات أثر فعال على قدر متساوٍ.

كانت حقاً على درجة عالية من التأثير، وألحقت بنا ضرراً كبيراً فوق ما كنا نتصوَّر. وهذا التجسيد الجديد للمعارضة بصورة حزب العمال «الجديد» سرق منا عدداً كنا نعرفه. فبرزت أمامنا معضلة: هل هذا التغيير حقيقي؟ وإن كان كذلك فكيف لنا أن نهاجم حزباً اتخذ لنفسه شعار «نحن نفعل ما يفعله المحافظون، بل بأفضل منهم؟» وإن لم يكن كذلك، فكيف نعرّي هذا الحزب في وقت كانت فيه جموع الناخبين ترغب في تصديق ما يقول بعد أن تفاعل الغضب فيها على حزبنا وتدعمها في رغبتها هذه صحافة ضاق صدرها بنا؟ كانت معضلة لم نجد لها حلاً، ولعلنا نحلها فيما بعد. ولا يقتصر هذا الأمر على ما أراه أمامي، إذ لا أزال أحمل في ذاكرتي صورتين مختلفتين لحزب العمال، أولاهما تلك الصورة القديمة التي عرفتها في ريعان شبابي عندما كنت عضواً في المجلس المحلي لمنطقة لامبث Lambeth، وهي صورة ألفتها وأعرف كل ثناياها وعيوبها. وكنت أعرف لماذا أحاربه، وكيف أفوز عليه، وهذا ما فعلته في سنة 1992. أما هذا العدو الجديد، النسل المنحرف من سلالة طوني بلير، هذا الحزب العمالي، فقد أذهلني، وأربك معظم أعضاء حزب العمال نفسه.

كان هذا الحزب الجديد مشكلة من نوع خاص أمام برايان ماوهيني Brian Mawhinney الذي تولى مهام لا يحسد عليها بأن يكون الرئيس المسؤول عن شؤون حزب فقد شعبيته بعد حكم دام ثماني عشرة سنة. كل رئيس وزراء يحتاج لشخص يتولى شؤون الحزب ويكون صلباً وقاسياً كما يبدو الحذاء

القديم، ويملك فكراً وقاداً يركل الأشياء ليضعها في قالبها الصحيح أمام رئيس الوزراء. وبريان نائب جار لي من دائرة بيترزبورو Petesborough وعمل عملاً باهراً من الطراز الأول، وكان تابعاً مخلصاً في مقر رئاسة الوزارة في شارع داوننغ ستريت. وهو عذب الكلام، يتحدث بلكنة إيرلندية من الشمال توشحها مسحة هجومية. وبمقدوره أن يكون شديد القسوة مع أولئك الذين يعتقد أنهم يضيعون وقتنا. لا يعرف الصبر وبه توق متلهف لا يخفى عن الجميع عندما يبدأ بتحريك فكيه. كان الرجل المناسب الذي يحب عمله ويعض عليه بنواجذه، ويغرز أنيابه في خصومنا ـ ومن وقت لآخر في زملائنا أيضاً ـ وإن كنت في بعض المناسبات أحاول أن أصلح ريشاً نفش لشدة الغضب.

وقررنا أن نقوم بهجوم مضاد نعمل من خلاله على تبيان الأخطار الكامنة في سياسات حزب العمال. وأطلقنا بعض الشعارات منها قولنا «حزب عمال جديد: خطر جديد». والخطر الأول يتمثل في ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، حيث أن سياسة حزب العمال، ورغبته في فرض أعباء جديدة على قطاع الأعمال من خلال موافقته على التشريعات الاجتماعية القادمة من بروكسل من شأنها أن تزيد التكاليف التي يتحملها أرباب العمل عند توفير فرص عمل جديدة، ونتيجة لذلك، سوف تزج هذه الأعباء بأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في خانة الإعانات الحكومية للعاطلين ولفترة طويلة من الزمن. والانتخابات دوماً فرصة يستغلها السياسيون لتوجيه اللوم العنيف بصوت عالٍ لمقترحات يقدمها خصومهم. وقد يبدو هذا التصرف في بعض الأحيان تشككاً في نوايا الآخرين، وسخرية بهم، لا سيما إن تزامن مع شجب طقسي لأفكار معترف بها ـ بعيداً عن عدسات التصوير ـ بأنها أفكار معقولة. (وعلى سبيل المثال، كان حزب العمال الجديد طوال هذه الفترة يصرخ بأعلى صوته قائلاً إن خطط الإنفاق العام التي وضعناها «متعطشة» للموارد. وعندما صاروا في الحكم حافظوا على هذه الخطط ذاتها). لكنني في هذه الحالة كنت أؤمن إيماناً قوياً

بما كنت أقول، وبصورة خاصة عندما قلت إن الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي في معاهدة ماسترخت غير صالح إطلاقاً لجهة فرص العمل أو للاقتصاد. والآن وبعد أن بدأ تطبيق بنوده الرئيسية لم أغير رأيي فيه.

ووضعنا خطراً آخر في دائرة الضوء أيضاً. كان حزب العمال على استعداد لأن يقبل بمشروع أوروبا الاتحادية الفدرالية وكان إيماني هذا حقيقياً، ومرة أخرى أثبتت الأحداث الجارية فيما بعد وجهة نظري هذه.

في صيف سنة 1996 تحدث النائب العمالي من المقاعد الأمامية كلير شورت Clare Short بازدراء عن «قوى تعمل في الظلام» وتحيط بطوني بلير، وبصراحة معهودة تتسم بوقاحة وصفت حزب العمال «الجديد» بأنه «كذبة ـ وخطر». ومن جهة أخرى، أنتج موريس وتشارلز ساتشي Maurice and Charles Saatchi، وهي شركة دعاية وإعلان عملت كثيراً لصالح قضية حزب المحافظين طوال السنوات العشرين الأخيرة، ملصقاً إعلانياً كبيراً يقتطف من أقوالها، ويصور طوني بلير بصورة رجل مصاب بهوس ويرتدي قناعاً شيطانياً. وكانت ردة فعل حزب العمال قوية وشديدة، وأصدر ملصقاً، صار يعرف باسم «عيون الأرواح الشريرة» Demon Eyes، وقوبل بتغطية إعلامية مكثفة، وكتب أحد أعضاء حزب العمال عن هذا الملصق موضحاً مدى تأثير تلك الصورة التي ربحت جوائز كثيرة في صناعة الإعلان. لكنني لم أكن راضياً عن هذا النوع من الدعاية، وبموافقة برايان ماوهيني أصدرت قراراً يضع «الڤيتو» على نشر صور كهذه. خالفني بعض الزملاء في هذا، وعاد التوتر ثانية إلى صفوفنا حول هذه القضية أثناء الانتخابات. وأقدمت على خطوة يمكن أن توصف في عصر أكثر تهذيباً من عصرنا الذي نحن فيه بأنها «أصول التهذيب» في الحملات الانتخابية، وكممت أفواه، وقيدت أيدي بعض الزملاء والموظفين ووكالات الإعلان. أعترف بهذا ولا أنكره.

وبيما كانت الانتخابات تجري على قدم وساق منعت استخدام برنامج

تلفزيوني سياسي يصور طوني بلير إلى جانب شخص شيطاني الهيئة يدخلان في حلف على غرار حلف الدكتور فاوست Faust(*) يبيع روحه لطبيب أفاق. يقول من رأوا شريط الڤيديو لهذا البرنامج إنه شديد القوة وذو تأثير لا يقاوم. وقد ألح عليّ بعض أعضاء فريقنا الانتخابي، ومنهم روبرت كرانبورن وهويل جيمس، أن أعطي موافقتي على إذاعته، لكنني لم أرغب في ذلك. قد تكون الإعلانات الانتخابية سلبية التأثير ـ وبالتأكيد هكذا كانت إعلانات حزب العمال ـ لكنني حرصت على ألاّ أدع فرصة لتفاقمها. وكنت أريد أن أناضل في معركة لا تعطي مصداقية لمزاعم تدعي أنها تمرغت في الوحل. عانيت كثيراً من هجوم شخصي ولا أريد أن يتعرض غيري لمثل ما تعرضت له. ربما كان يتعين علي أن أكون أقل حساسية، لكن مشاعري الداخلية كانت بعكس هذا الاتجاه.

وعلاوة على ذلك لم أكن مقتنعاً بأن حملة سلبية مكشوفة قد تفيدنا، لا سيما وأن حزب العمال الجديد لا يزال غضاً طرياً مما يجعل مثل هذا الهجوم ضعيف التأثير ودون صدى لدى الناخبين، وكما يبدو من المظاهر هناك استعداد عند عامة الناس للتصويت لصالح حزب العمال، وهو استعداد يستند إلى عداء نحو حزب المحافظين، مثلما يستند إلى أي حماس يشدهم نحو البديل. ونحن بحاجة لنكسبهم إلى صفنا، وليس إخافتهم وإبعادهم عنا.

وبالرغم من معقولية تشخيصنا للواقع إلاّ أن الشعار الذي طرحناه «حزب

(*) تحكي قصة فاوستوس Faustus في الأساطير الألمانية حكاية ساحر وكيميائي باع روحه للشيطان لقاء حصوله على المعرفة المطلقة والسلطان. إلاّ أن فكرة التحالف مع الشيطان ترقى إلى عصور موغلة في القدم، لكنها ارتبطت في القرن السادس عشر في ألمانيا باسم ساحر وكيميائي هو Georgius Sabellicus Faustus، ظهرت أولى المؤلفات حول هذا الساحر وقصة تحالفه مع الشيطان سنة 1584. تقول الأسطورة إن فاوست في هذه الصفقة يحصل على خدمة الشيطان لأربع وعشرين سنة من مسرات عقيمة، ولكنه رغم محاولاته للتوبة فإنه يظل محكوماً عليه بالهلاك لأنه فضّل المعرفة الدنيوية على المعرفة الإلهية. (المعرّب).

عمال جديد: خطر جديد» لم ينجح. كم وددت أن أوجه لكمة لتلك الكلمة «الجديد»، لكن قبضة يدي كانت تتراجع بفعل رد الفعل الانعكاسي نحو القديم. وأظن أنني بالمحصلة أخطأت الاثنين، وسرعان ما اتضح لي أن حملتنا لم تعط الجرْس الصحيح في أسماع الآخرين. أعتقد الناس أن حزب العمال قد تغير. أجل، تغير. قد يكون حزباً بلا مبادئ، ولعله تخلى عن أشياء كثيرة كان يؤمن بها. ومع ذلك فإني أوجه التحية وأقول «مرحى» ثلاثاً لطوني بلير لأنه جعل حزب العمال يرى المعقول. طبعاً كان الغموض يكتنف بعض سياسات هذا الحزب، وحكومة الظل ضئيلة الخبرة في الحكم. لكن الناخبين كانوا على استعداد للمجازفة والقبول بالمجهول دون التمسك بحزب المحافظين الذي يعرفونه جيداً. فقد كان الوضع تماماً أن عشقهم لنا قد انتهى.

ولم تكن تلك الصعوبة الوحيدة التي واجهتنا. فقد صنع أعضاء حزب المحافظين الصعوبات بأيديهم. ذكرت سابقاً بشيء من الاقتضاب «السلوك اللاأخلاقي»، إلاّ أن الموضوع الأوروبي كان يعذبنا ويضنينا بلا رحمة. وأجد لزاماً عليّ أن أسجل هنا لماذا كلفنا الشأن الأوروبي ثمناً غالياً، ليس فقط بسبب وجود جهود مكثفة حالياً لإعادة كتابة تاريخ هذه المسألة التي أثارت الكثير من الجدل، ولا يقتصر ذلك على أوساط حزب العمال، بل يتعداها، وبصورة أكثر خبثاً وإيذاء، إلى صفوف المحافظين. لقد تضافرت أعمال الزيف والتشويه والتلفيق المارق لتقدم صورة يبدو فيها المتشككون، رجالاً ونساءاً، شرفاء لا تطال سمعتهم لوثة، يناضلون في سبيل الحفاظ على موقع مبدئي ثابت في مواجهة اعتداءات من عصابات استفزازية من المناصرين لأوروبا الذين تحدوهم آمال غير معقولة، والحاضرين دوماً للمخادعة، ويخونون بلدهم من أجل أهداف «فدرالية». والواقع أنني أنا الذي كنت أناضل، ونضالاً ناجحاً إلى حد كبير، لوضع حد للضغوط من كلا الجانبين، كان الجانب المدعو بالمتشككين أكثر عدداً وأكثر تعسفاً.

وعلى أطلال هزيمتنا، تواصل العمل لإعادة اختراع ماضينا، اعتقد المتشككون أن المناصرين لأوروبا ليسوا فقط سبب انقساماتنا، وإنما أيضاً السبب الأهم لفقداننا شعبيتنا. وأما عن أنصار أوروبا الذين يوجهون الدفة نحو بروكسل، فقد قيل إن باستطاعة حزب المحافظين أن يظل موحداً ضد العملة الواحدة ويؤكد ذاته بأنه معادٍ بشكل كلي للاتحاد الأوروبي. ويقول بعض رجال السياسة والكتاب الذين ينبغي أن يقودهم فكرهم نحو استنتاجات أكثر واقعية وصدقاً أن هذا الأمر بمقدوره أن يفضي بنا إلى كسب الانتخابات.

وفي هذا الإطار طرح مايكل بورتللو وهو أحد المهزومين في الانتخابات هذا السؤال: يتعين عليك أن تفسر لنا لماذا كسبت مارغريت تاتشر وهي من يمين الوسط ثلاثة انتصارات رائعة على التوالي في الانتخابات، في حين هزم الحزب وتحطم إلى شظايا في ظل قيادة ميجر وكلارك وهيرد وهم جميعاً من المعتدلين». لكن هذا التحليل يسقط عند الدراسة والتمحيص. وأقول ولست بحاجة للتأكيد، لقد خسرنا الانتخابات لصالح حزب العمال الذي يصف نفسه بكل وضوح بأنه حزب معتدل بين اليمين واليسار، وأعلن بصراحة حماسه الشديد للشأن الأوروبي، وقد رأينا جميعاً كيف كنا نخسر المقاعد الانتخابية ليربحها حزب الديموقراطيين الأحرار، وهو حزب ثالث من الاتجاه المعتدل وملتزم بهدف الفدرالية. وعلى هذه الخلفية فإن الجناح اليميني لحزب المحافظين (كما وصفه الصحفي ثاقب النظر بروس أندرسون) يملك «كافة مقومات حزب يدافع عن مصالح الشعب، إنما يفتقر إلى الشعبية». ومن هنا أيضاً نجد أن المرشحين المحافظين الذين تلونوا بألوان المتشككين حققوا نتائج في الانتخابات أقل نسبياً من زملائهم، كما هزم حزب الاستفتاء المعروف بعدائه لأوروبا هزيمة منكرة. كما أن الفارق في عدد الأصوات البالغ 17,6 بالمئة ضد تيريزا غورمان في دائرة بيلركي Billercay والهزيمة الساحقة التي لحقت بنورمان لامونت في دائرته الجديدة هاروغيت Harrogate (برغم كل اليافطات التي رفعها أثناء الحملة والقائلة «انتخبوا لامونت لتنقذوا الجنيه») لا

تشير؛ بالنسبة لي، إلى أمة تشاطرهم الرأي حول أوروبا، بل تشير إلى أن الناخبين قد ضاقوا ذرعاً بالانقسامات مهما كان مصدرها، وأصابهم ذعر من تلك الانعزالية اللامعقولة من أولئك المستائين الذين يرفضون الإقرار بأن هواجسهم ومخاوفهم لا تقض مضاجع غالبية أفراد الشعب البريطاني. أو لعلها يجب أن تقض هذه المضاجع ـ لكن هذه حجة مختلفة كل الاختلاف. أما القول بأن بريطانيا أصيبت بضربة مؤلمة سنة 1997 جراء القلق إزاء المسألة الأوروبية فهذا هراء ليس أكثر. إنما سياسيو حزب المحافظين هم الذين تلقوا هذه الضربة، ولم يتلقاها الناخبون.

وللتاريخ أقول إن الموقف الذي تبنيته إزاء أوروبا ـ والذي قبله الجميع عن اقتناع باستثناء اليمين واليسار المتطرفين داخل الحزب ـ هو الموقف الذي يشاركني فيه غالبية الشعب البريطاني العظيم. فأنا لست من دعاة التكامل والفدرالية مع أوروبا، ولست من أنصار انتقال سلطات أكثر مما حصل من لندن إلى بروكسل. إنني أؤمن بأوروبا مكونة من دول ذات سيادة، وخلافاً لما فعلته المعارضة، كنت على استعداد لأجد نفسي معزولاً في أوروبا في قضايا ذات علاقة بمبادئي ـ مثال ذلك الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي في المعاهدة، وبخصوص اختيار خلف لجاك ديلور. ولم أكن متحمساً للعملة الواحدة، وضمنت ألاّ تكون بريطانيا ملزمة بها. ولم تجعل مني معتقداتي بخصوص ما هو الأفضل لمصلحة بلادي عدواً للاتحاد الأوروبي كله. وكنت أعرف أيضاً أن آمالي نحو أوروبا متطابقة مع آراء الزعماء الأوروبيين الآخرين، وقد عرفت هذا لأنني تحدثت إليهم شخصياً. وأشعر بكثير من الفخر والاعتزاز للمنافع الاقتصادية والاجتماعية التي كسبتها بريطانيا من عضويتها في الاتحاد، وأعلم جيداً المصاعب التي ستواجه مستقبلنا إذا قررنا الانسحاب من هذا الاتحاد. وفوق ذلك كله، لم أكن مستعداً لأن أضع رأسي في الرمال وأعلن أن عضويتنا في العملة الواحدة أمر غير وارد البحث فيه في كل الأوقات. وقد أوضحت

شكوكي في هذا الصدد، وضمنت إجراء استفتاء شعبي، لكنني لم أقبل ذلك التأكيد ضيق التفكير، غير الناضج، الذي حاول بعض أعضاء حزب المحافظين أن يلزمونا به.

غير أن الجدال استمر. وكانت تستعر بين وقت وآخر المشاحنات حول سياستنا الأوروبية، وفي أغلب الأحوال حول العملة الواحدة. فأبعدت انتباه الناس عن الأخبار السارة للاقتصاد. ويبدو أن هؤلاء المتحاربين لم يفكروا إطلاقاً بأنهم كلما أطالوا جدلهم حول دقائق سياساتنا أمام الجماهير، انخفضت فرص بقائنا في الحكم لننفذ هذه السياسات. فذكّرني هذا الوضع، كما ذكر الكثير من المعلقين بتلك التشنجات الداخلية التي أضعفت حزب العمال في أعقاب انتخابات سنة 1979. وهناك عدد كبير من المعارك الصغرى التي لا يتسع المجال لذكرها الآن، لكن يجدر بي أن أذكر واحدة أو اثنتني منها لأوضح الحالة التي وصلنا إليها.

في مطلع شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 1996 زعمت صحيفة الديلي تلغراف Daily Telegraph، أنني بصدد أن أتخلى عن موقف الحكومة المتمثل بعبارة «فاوض ثم قرّر» بخصوص العملة الواحدة، وذلك بغية إبعاد هذا الموضوع عن المناقشات البرلمانية طوال عهد الدور التشريعي القادم. ومع أنني تحدثت مؤخراً مع رئيس تحرير الجريدة تشارلز مور Charles Moore وهو من المتشككين في الموضوع الأوروبي، إلاّ أنني لا أعتقد أنني أعطيته مسوغاً يجعله يتصور بأنني أنوي التخلي عن سياسة أعتقد أنها السياسة الصحيحة لخير البلاد. لعل شخصاً آخر قدم له مثل هذا المسوغ. وعلى أية حال، وصف كين كلارك الذي أزعجه الخبر تلك القصة بأنها «منافية للعقل والمنطق». وذلك من خلال مقابلة صحفية أذيعت في وقت مبكر من الصباح. كما نفاها مايكل هيزلتاين حين قال ليس لها أساس من الصحة.

وعندما وقفت في مجلس العموم أثناء جلسة «أسئلة توجه لرئيس الوزراء»

وأعلنت بكل صدق أن سياستنا «لم تتغير»، لفقت الصحيفة تأكيداً بأن كين ومايكل «اعترضا» على تغيير كبير في السياسة كان رئيس الوزراء يعتزم إجراءه. هذا ما أرادت الصحافة الموالية للمتشككين أن تؤمن به، وهذا ما كان الوزراء النواب المتشككون ينقلون إليها من معلومات، وهذا كله جزء من حملة متواصلة دون توقف لتغيير سياستنا من الوسط البراغماتي الذي استقر عليه الرأي في مجلس الوزراء. وكان لهذه القصة قبول ظاهري مخادع، لكنني في الوقت ذاته أشك بأن يقبل كين ومايكل بهذا التغيير لو أنني حاولت أن أصر عليه. لكنني لم أكن أفكر فيه إطلاقاً. وعندما تحدث عدد من الوزراء مع الصحفيين حديثاً ليس للنشر لم يخفوا خيبة أملهم إزاء تمسكي بسياسة الحزب، وفضلتها على إقالة وزير المالية الجيد والناجح ونائب رئيس مجلس الوزراء قبل أسابيع قليلة من موعد الانتخابات.

واستجمعت هذه القصة الخيالية سرعتها وازداد انتشارها عندما التقى كين كلارك مع اثنين من الصحفيين العاملين في إذاعة BBC، وتناولوا الغداء معاً في أحد المطاعم الواقعة في حي West End. كان الحديث بينهم خاصاً، لكن أحد ساسة حزب العمال كان يجلس إلى طاولة أخرى في المطعم رأى وزير المالية. وعندما أذاع واحد من هذين الصحفيين، دون ذكر مصدره، شيئاً من آراء كين المزعومة حول ما نشرته صحيفة الديلي تلغراف، بما في ذلك إيحاءها بأنه سوف يستقيل إذا أقدمت على تغيير سياسة الحزب الخاصة باليورو، انتشرت ثرثرة داخل جدران ويستمنستر وأخذ النواب يربطون الأشياء ببعضها. زعم الخبر الذي أذاعه ذلك الصحفي أن كين اتهم اثنين من مستشاري برايان ماوهيني بتغذية التوقعات بأنني سوف أغير المسار، حيث كان الرد المباشر من كين الذي وجهه إلى الرئيس المسؤول عن شؤون الحزب «قل لأطفالك أن يبعدوا دراجاتهم عن حديقتي».

كان من نتائج ذلك أن هذه الرواية حطمت كل استعدادي لجلسة «أسئلة

توجه إلى رئيس الوزراء» لذلك اليوم. وسارت المداولات فيها على نحو سيِّئ للغاية، وأفضت إلى تبادل اتهامات وكلمات قذرة في لجنة 1922 لنواب المقاعد الخلفية المحافظين. وتسربت أنباء هذه المناقشات وبالطبع كانت هذه التسريبات مادة دسمة لتلك القصة التي ليست بقصة. وفي مناخ غير صحي تجد روايات كهذه انتشاراً واسعاً، مثل حلقة تكبر وتزداد حجماً مع كل دورة من دوراتها.

ليس بوسعي أن أمنع الوزراء من أن تكون لهم آراء تختلف عن آرائي. لكن لي الحق بأن أنتظر منهم موقفاً يتمسك بالمسؤولية الجماعية أمام الجماهير. وبإمكانهم أن يعبروا عن آرائهم وقلقهم خلف أبواب مغلقة فقط. لكنهم لم يفعلوا ذلك. عندما كان المجلس يجتمع ليناقش السياسة الأوروبية كانت تقارير دقيقة عن كل ما قيل ومن قاله، تجد طريقها سريعاً إلى الصحف الصادرة صباح اليوم التالي وبشكل دوري منتظم يدعو لليأس.

كان ذلك نمطاً دائماً لا يمكن احتماله، وليس بالأمر اليسير أن يعرف المرء مَن وراء تسريب المعلومات. حاول المتشككون مراراً أن يميلوا كفة السياسة نحو اتجاههم، وعلى الدوام كانوا يجدون ردوداً من المناصرين لأوروبا تنكأ الجراح. وكان «أصدقاء» للوزراء، ودون ذكر أسماء، يحركون ما في الوعاء لتزداد الإثارة، وفي أغلب الأحيان بطريقة مزرية. وعندما اقترب موعد عيد الميلاد، تحدث بصورة استفزازية «أصدقاء» مايكل هوارد، وهو متشكك، ولكن بأشرف وأفضل معنى لهذا التشكيك، زاعمين أنه «لا يجد مشكلة» إزاء فكرة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. والواقع أن مايكل لم يتحدث إطلاقاً بهذا الإطار، إنما، وكما هي العادة دوماً، هرع الآخرون إلى المايكروفون ليبثوا آراءهم الخاصة. وفي أمور كهذه لا يمكن توجيه اللوم إلى المعارضة. نحن كنا نسيء إلى أنفسنا.

ومع إطلالة السنة الجديدة، لم يكن أحد في مجلس الوزراء، على ما

أظن، يعتقد أن ثمة احتمالاً واحداً بأننا نستطيع أن نهزم طوني بلير في الانتخابات. وفي جلسة خاصة تحدث كين كلارك مبتهجاً وهو ينفي وجود فرصة لنا بكسب الانتخابات. وكان مايكل هيزلتاين الوحيد الذي احتفظ بثقته بالفوز معتقداً أن قوة الاقتصاد ستكون عوناً كبيراً لنا. وحيث أن بعض الوزراء كانوا واثقين من الخسارة فقد شعروا بشيء من الحرية ليتفحص كل واحد منهم مشاعره ودوافعه الداخلية. فهذا سهل عليهم ولا يتطلب منهم أي طاقة بل هو أقل إجهاداً من الوقوف والتصدي لحزب العمال الجديد.

ونتيجة واحدة لهذا التقييم غير السار لفرصنا في الانتخابات كانت شديدة الضرر. فقد عمد بعض الزملاء والصحافة إلى التمعن كثيراً في أفعال وأقوال كبار الوزراء، علهم يجدون دليلاً واحداً يشير إلى استعداد لديهم للدعوة إلى انتخابات جديدة لقيادة الحزب، حيث كانوا يتوقعون حصولها على أثر استقالتي في أعقاب الانتخابات. وجرت مناقشات في أسماء أشخاص من المستبعد احتمال ترشحهم. وحيث أن الطبيعة البشرية هي كما نعرفها، فإن بعض الخطب حملت رسالة لا تدرك بالحواس حول قيادة الحزب، لكن معظمها كان بكل بساطة محاولة لجذب الحزب نحو موقف معين من أوروبا. وقد وصف هذا الموقف واحد من المختصين بالاستراتيجيات داخل الحزب بقوله: «طوال القسم الأعظم من حياة البرلمان هذا كان نواب المقاعد الخلفية هم الذين يستقطبون العناوين ويخذلوننا، أمّا الآن فالوزراء داخل الحكومة هم الذين لديهم «أجندا» خاصة بهم».

وفي شهر شباط / فبراير من سنة 1997، حيث سيجري حل البرلمان (كما تبين فيما بعد) بعد شهر واحد فقط، ألقى وزير الخارجية مالكولم ريفكند خطاباً في بون كان من شأنه أن جعله أكثر قرباً من معسكر المتشككين. وأتبع خطابه هذا بقوله في بعض المقابلات الصحفية إنه شخصياً «شديد العداء للعملة الواحدة». وهذا الكلام، في جانب منه، يعد جزءاً من سياستنا وسياسة حزبنا،

لكنه أزعج كين كلارك، الذي وصف ما قاله ريفكند عندما واجهه الصحفيون بذلك، بأنه «زلة لسان»، وأضاف إلى ذلك «أعتقد جازماً أنه ليس ضد العملة الواحدة، ذلك لأنه انضم إلى سياستنا».

وقد كان لزاماً على مالكولم الذي كان يحاول تهدئة القلق الذي ساور المتشككين أن يخبر كين مسبقاً بما يعتزم قوله. وكان لزاماً على كين الذي يهمه أن يحول دون تمكن المتشككين من إحداث أي تغيير في سياستنا أن يكون أكثر حذراً ووعياً. وهكذا فإن منظر كون وزير الخارجية ووزير المالية على خلاف ظاهر حطم صورتنا الإيجابية.

كانت الثرثرة تقود دوماً إلى استرجاع شيء واحد هو أوروبا. وتجري حالياً عملية إعادة كتابة التاريخ. ومع أن استطلاعات الرأي كشفت لنا، واحداً بعد الآخر، أن اهتمامات الجماهير تتركز حول موضوعات أخرى، إلاّ أن الكثير من نواب الحزب يرون موضوع العداء لليورو هو القضية التي تضمن لنا فوزاً ساحقاً يوم الانتخابات. وبينما كان الضغط يتزايد عليّ لكي أستبعد نهائياً انضمامنا إلى العملة الواحدة ظهرنا أمام الجميع بمظهر أكثر تطرفاً وبعداً عن الجماهير. وليس هذا هو السبيل لدخولنا الانتخابات.

لقد كان القرار بعدم حل البرلمان في شهر شباط / فبراير يعني أن علينا أن نحارب في معركة لا نريدها عندما ندخل الانتخابات التكميلية لدائرة Wirral South في أعقاب وفاة النائب باري بورتر Barry Porter. والطريقة التي خضنا فيها هذه الانتخابات أعطتنا إشارة إلى المدى الذي وصل إليه موقفنا من التفكك والانحلال. لو كنا في موقع متقدم في استطلاعات الرأي، لكان ثمة اتفاق على نطاق واسع بأنه لا جدوى من إجراء انتخابات تكميلية في وقت كانت فيه الانتخابات العامة على الأبواب. لكننا كنا منقسمين على أنفسنا وبعيدين كل البعد عن واقعنا، وهذا ما يجعل التأجيل يبدو خوفاً وهلعاً من جانبنا. وحيث أننا فقدنا الأغلبية في البرلمان، فقد كنا تحت رحمة تصويت في البرلمان يفضي

إلى فوز الاقتراح الداعي إلى إجراء الانتخابات التكميلية. وتبع ذلك هزيمتنا في دائرة Wirral South. لم تكن هذه الدائرة من الدوائر غير المضمونة لنا لكي نكتفي بوصف هذه النتيجة بأنها غير جيدة فحسب، إنما كانت نتيجة فادحة لا سيما وأننا تقدمنا بمرشح قوي. بل إنها أشارت إلى احتمال قوي جداً بوجود أغلبية عمالية تبلغ 300 في الانتخابات القادمة. وكان من نتائج هذه الصدمة أن تزايد الإحساس بالانهزامية لدى زملائنا.

ومع ازدياد رداءة موقفنا ازدادت حاجتنا لأفكار تحمل المصداقية وتكون عامل جذب سياسي لنا. وفيما كان الشأن الأوروبي هاجس حزب المحافظين، لم يكن هذا الشأن مصدر قلق بستبد بالجماهير كما ذكرت ذلك في مناسبات كثيرة، وكما يعلم خصومنا. لقد رأيت منذ كنا في منتصف الدور البرلماني أننا بحاجة ماسة لأن ننهض ونخرج من خلافاتنا ونواجه الصرخة القائلة «حان وقت التغيير» ـ وقد رأيت هذه الحاجة بوضوح أكبر من رؤيتي، ورؤية الزملاء، عدا المتطرفين منهم، للحل. علينا أن نصقل القيم القديمة ونعيد إليها لمعانها.

وقد بدأ العمل فعلاً في هذا الاتجاه بعد أن تم تعيين نورمان بلاكويل Norman Blackwell خلفاً لسارة هوغ في رئاسة وحدة شؤون السياسات التابعة لمجلس الوزراء، وذلك في مطلع سنة 1995. لم يكن من السهل إيجاد البديل لسارة هوغ، وأجريت مقابلات مع عدد لا بأس به من المرشحين ذوي الكفاءات العالية. أعجبني نورمان منذ اللحظة الأولى التي قابلته فيها. يتمتع بموهبة التعبير البطيء، والتحليل العميق وهما صفتان يمتاز بهما كبار المفكرين. وما إن استقر في عمله حتى بدأ يبحث جدياً عن عامل جذب جديد.

كنت قد شكلت عدداً من المجموعات الخاصة بالسياسات تكون تحت رئاسة عدد من الوزراء. وأجريت سلسلة من اللقاءات مع الوزراء الآخرين أستطلع آراءهم. وقدم لنا الجميع لنا أفكاراً جديدة، لكن القسم الأكبر من هذا

العمل كان يجري داخل وحدة شؤون السياسات بتوجيه وإرشاد من نورمان. وكانت الأفكار التي خرجنا بها بعد شهور من المداولات حماية الدستور والفرص والمشاريع وخدمات عامة ذات جودة عالية ومجتمعاً مدنياً آمناً. ومن أجل كل واحدة من هذه الأفكار كنا نبحث عن سياسات جديدة. وضع نورمان هذه الأفكار الجديدة تحت «اختبار في السوق» وذلك من خلال ندوات كثيرة شارك فيها الوزراء أنفسهم. وأشركت في هذه الندوات الحزب مع جماهير الناخبين، وهذا ما أثار هجوماً من الشباب الذين وصفوا عملنا هذا بأنه «استجداء للأفكار». والواقع أننا كنا كذلك لأن مؤسستنا الحزبية في الدوائر الانتخابية التي عم فيها القلق والانقسام كانت بحاجة للمشاركة.

كان إعداد السياسات عملاً اتسم بالدقة والشمول. وبرزت أمامنا في الأسابيع القليلة التي سبقت الانتخابات اثنتان من الأفكار الكبرى، وواجهنا الكثير من النقد، وهناك من قال إننا من خلال تبسيطنا للنظام الضريبي كنا نوجه هذا النظام ضد الزواج، ولم يكن ذلك سياسة متعمدة، إنما هو نتيجة لتراكم تغييرات عبر عقد من السنين أو أكثر. وكانت تحدوني رغبة بأن أبدل هذا الوضع، فخرج نورمان بلاكويل بفكرة السماح للزوجات غير العاملات بأن يحولن التعويضات الضريبية الخاصة بهن إلى أزواجهن. وتحمست لهذه الفكرة، لكن كين كلارك لم تعجبه. فقد كان يعتقد أن مثل هذه الإعانات تنتهي بتاريخها، والأفضل، برأيه، أن نخفض الضرائب عموماً. ثم وافق على الرأي الجديد بعد مداولات مطولة، قال على أثرها «أرى الناحية السياسية في هذا» ثم وقف إلى جانبنا، رغم أنه ظل غير قانع.

وجاءت الفكرة الثانية من بيتر ليللي Peter Lilley الذي كان يعد خطة لإصلاح نظام المعاش التقاعدي بحيث تقدم الفرصة للشباب لتكوين وعاء تقاعدي خاص بهم. يتم تمويله جزئياً من خلال تخفيض مساهماتهم في نظام التأمين الوطني National Insurance. أعجبتني هذه الخطة، فهي مشروع جيد،

فهي صحيحة من حيث المبدأ ولها امتدادات بعيدة المدى وتساعد الناس في بناء ضمان طويل الأمد لحياتهم التقاعدية التي كنا نريد الترويج لها. لكن هناك خطر بأن يجري تفسير هذه الخطة على أنها نوع من الخصخصة، لكنني اعتقدت، وشاركني بيتر في اعتقادي، أن من غير المرجح حصول قصة تخويف مثل هذه، وبصورة خاصة عندما علمنا أن الخبير في مسائل الضمان الاجتماعي لدى حزب العمال فرانك فيلد Frank Field كان يعد خطة تحمل أفكاراً مماثلة. ويبدو أنه يوجد إجماع ينادي بضرورة إدخال إصلاحات طويلة الأمد. وقد ضمّنت خطة بيتر هذه في بياننا الانتخابي. ثم تبين لنا بعد ذلك أنها كانت سبباً لحدوث أشد حالات المشاحنات إبان الحملة.

توجد ثلاث مهام يجب أن تقوم بها كل حكومة تسعى لإعادة انتخابها، وهي أن تدافع عن منجزاتها وتضع سياسات جديدة وأن تعرّي أخطاء خصومها. وقد أدركت أن هذه الحملة الانتخابية، وخلافاً لكل الحملات السابقة، ستكون معركة تدور رحاها حول «الأجندا». سوف يعمد حزب العمال إلى مهاجمة حزب المحافظين بسبب الانقسامات حول الشأن الأوروبي، وسوف يهاجم ما يدعوه «السلوك اللاأخلاقي المشين»، وسوف ينتقد الزيادات الضريبية التي نفذناها. وسوف يردد حزب الديموقراطيين الأحرار ما يقوله حزب العمال. لذلك يتعين علينا أن نسلط الأضواء على الانتعاش الاقتصادي وعلى انخفاض البطالة وتراجع أسعار الفائدة وهبوط معدلات التضخم. وأردت أيضاً أن أؤكد على الحريات التي وسعنا مجالاتها في المدارس وأمام الآباء والأطباء داخل نظام الصحة الوطني. وكنت أعتقد أن نقل السلطات والمسؤوليات إلى المجالس المحلية يعد تغييراً ديناميكياً ومفيداً، وقد يكون عرضة للخطر في ظل حكومة عمالية.

وضع نورمان بلاكويل هذه الأفكار كلها معاً في المسودة الأولى لبياننا الانتخابي في مطلع السنة الجديدة. وفي شهر شباط / فبراير قام بتنقيح وتهذيب نص البيان كل من داڤيد ويليتس David Willetts الرئيس السابق لمركز دراسة

السياسات وجورج بريدجز George Bridges من المكتب السياسي لمجلس الوزراء وداني فينكلشتاين Danny Finkelstein مدير دائرة البحوث في حزب المحافظين. وليس تجميع هذه الأفكار بالعمل السهل، بل إنه تحد في ذاته يتمثل في وضع رزمة أفكار تكون راديكالية وفي الوقت نفسه لا تقلل من شأن منجزاتنا التي حققناها عبر ثماني عشرة سنة من الحكم. وفي الحقيقة تبدو استمرارية حكم المحافظين أمام الناخبين وكأنه خيار استاتيكي. رغم أن طموحاتنا يمكن أن توصف بأي وصف عدا كونها طموحات ثابتة لا تتغير.

وعلى النقيض من هذا كله، من الممكن وصف المعارضة التي سوّقت نفسها بأنها الخيار الجديد بأي وصف آخر سوى أنها الخيار الجديد. ولا أزال مندهشاً من تلك السياسة الجوفاء لحزب العمال الجديد، فهي ضحلة وزيف وسطحية في التسويق. وقد أحسست بازدراء لتلك الطريقة التي اصطادوا بواسطتها آراء «مجموعات الهدف» وأعادوا الحديث عن النتائج وادعوا أنها قناعاتهم. كنت أعتقد أن اعتمادهم على «أقوال» مكررة ولا نهاية لتكرارها أمر تافه وهابط يجعل العمل السياسي رخيصاً. ولم تكن عادتهم الشبيهة بعمل الغراب الذي يسرق أعمال الآخرين سوى محاولات وقحة وفاضحة توقعت لها أن تكون موضع سخرية. لكن لم يعلّق أحد تعليقاً واحداً عليها.

وبرزت أمامنا معارضة أخرى تمثلت بالملياردير غريب الأطوار السير جيمس غولدسميث Sir James Goldsmith الذي أسس حزباً جديداً مناهضاً لأوروبا بكل المقاييس أسماه حزب الاستفتاء Referendum Party اعتزم أن يدخل في الانتخابات. لم أكن أعرف غولد سمث شخصياً مع أنه ذات يوم تناول معي غداء غير رسمي في المبنى رقم 10. أذكر أنني دهشت لرؤية لا معقولية مخاوفه من أوروبا، ومع ذلك فوجئت عندما أسس حزبه في أواخر سنة 1995 وقطع وعوداً يدعم هذا الحزب بملايين الجنيهات من ثروته. كنت أعتقد أن آراءه التي يعوزها النضج والتوازن بعيدة كل البعد عن الاتجاهات السائدة للعمل السياسي

مما يجعلها في نظر الكثير من رجال السياسة وأهل العلم وعامة الناس نوعاً من اللهو والتسلية. لكن بدا من المرجح أن هذا الشخص ـ إن قدر له أن يستمر في عمله ـ سيكون قوة مدمرة ليمين الوسط في السياسة، في الوقت الذي لا تكون له علاقة من قريب أو بعيد بيسار الوسط. وكنت قد التقيت مصادفة مع غولدسميث أثناء حفلة أقيمت في Claridge's بمناسبة عيد ميلاد مارغريت تاتشر في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1995. وتم الاتفاق حينئذ وبحضور تشارلز همبرو Charles Hambro الخازم في حزب المحافظين وصديق الدراسة له في كلية إيتون Eton على أن نلتقي ثانية.

والتقينا في شقة تشارلز السكنية على مأدبة عشاء وانضم إلينا هويل جيمس سكرتيري الخاص للشؤون السياسية، حيث أوضحت له الخطوط العريضة لسياستنا، وحثثته ليدرك الانقسامات داخل حزب المحافظين وطلبت إليه أن يتحلى بالصبر ريثما أتحرك نحو سياسة أعد فيها بإجراء استفتاء حول العملة الواحدة. وقدم لي وثيقة تلخص موقف حزب الاستفتاء ولم نتطرق في حديثنا إطلاقاً إلى موضوع إجراء استفتاء كامل حول عضويتنا في العملة الواحدة ـ إذ لم تتجاوز محادثاتنا موضوع العملة الواحدة والتكامل الأكثر مع الاتحاد الأوروبي. وافترقنا ونحن على ود ووفاق واتفقنا على اللقاء ثانية بعد عودتي من مؤتمر القمة المقبل الذي سيعقد في مدريد. ولم أكن أعرف أن غولدسميث هذا رجل حقود لا يعرف للصفح مكاناً، إذ قال ذات مرة «أكاد أتقيأ على الحكومة» في ملاحظة تخلو من أي ذوق عندما تحدث إلى الصحفي هوغو يونغ Hugo Young. لكنه لم يذكر أمامي شيئاً من هذا القبيل عندما التقينا.

وتابع غولدسميث نشاطه المكثف لتأسيس حزبه، حزب الاستفتاء، وتلقى ردود فعل ودية من الصحف المنحازة لمعسكر المتشككين. وشعر بعض نوابنا في المقاعد الخلفية بوجود حليف لهم في مواقفهم، فأخذوا يعربون عن تأييدهم له رغم علمهم الأكيد أنه يخطط لتمويل مرشحين يعتزمون منافسة نواب

محافظين قائمين على رأس عملهم في البرلمان. ربما أحس بعض زملائي النواب أنهم من خلال دعمهم لغولدسميث يضمنون عدم وجود مرشحين ضدهم من حزب الاستفتاء، فإن ظنوا ذلك فهم مخطئون حتماً.

غير أن كثافة جدول أعمالي اليومي والحذر المعين الذي أحسست به إزاء سياسة حزب الاستفتاء جعلاني أرجئ لقائي الثاني مع غولدسميث. ونقل إليّ تشارلز همبرو رسائل بأن غولدسميث بدأ يتململ، ويكاد يفقد صبره وأنه شرع ينفق الأموال الكثيرة في سبيل الدعاية لحزبه وأهدافه. وأعطاني تشارلز رقم هاتف غولدسميث في مزرعته الخاصة بالمكسيك. فاتصلت به ومن خلال حديث هادئ أوضحت له أفكاري ولماذا كنت أرى توقعاته بعيدة عن أرض الواقع، وأكدت له أن حزب المحافظين باق على حاله لم يتغير وأنه الآن ملتزم بإجراء استفتاء شعبي قبل أن يتخذ أية خطوة نحو الانضمام إلى العملة الواحدة، وذكّرته ثانية بالضرر الذي ستلحقه أنشطته تلك بقضيته هو إذا رفع من مستوى احتمالات فوز حزب العمال وإن عمل على توسيع الانقسامات داخل حزب المحافظين، وأتبعت حديثي الهاتفي هذا برسالة بعثت بها إليه بتاريخ 22 آذار / مارس سنة 1996، جاء فيها:

«عزيزي جيمس،

كلانا متفقان عن أن أوروبا يجب أن تقوم على أساس دول مستقلة وليس على أسس «أجندا» فدرالية. وكتابنا الأبيض IGC يوضح هذا. وخلافاً لحزب العمال ليست لدينا النية بالموافقة على أية خطوات أخرى نحو الأغلبية المؤهلة للفوز في التصويت، أو إلغاء الدور القومي في السياسة الخارجية والدفاع والعدل والشؤون الداخلية، أو تضمين المعاهدة ذلك الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي، أو توسيع تلك الصلاحيات الكبيرة الجديدة للبرلمان الأوروبي، وإني أرى أفكارنا متقاربة في كل ناحية من هذه النواحي.

إن إعلانك الذي وزعته هذا الأسبوع المتضمن مناشدتك لنا بأن نفكر بإجراء استفتاء على معاهدة ماسترخت ليس شيئاً يمكن أن يرحب به حزب المحافظين أو مجلس العموم. غير أنني، من جهة أخرى، أعتقد جازماً أن من المعقول الآن التفكير بالظروف التي يمكن أن تكون مرغوبة، أو لا تكون مرغوبة لإجراء استفتاء حول القرار الخاص بالعملة الواحدة، ونحن الآن بصدد دراسة الشروط والآليات اللازمة لهذا الاستفتاء. وأما في هذه اللحظة، فإني لست واثقاً من أن لقاء بيننا سوف يفي بغرض مفيد.

وفي غضون ذلك، فإني على ثقة بأنك سوف تواصل التفكير جدياً حول العواقب المحتملة لأفعالك على مصالح بريطانيا. إن تصميم حزب العمال على ألاّ يكون معزولاً في أوروبا له معنى واحد بالنسبة للمملكة المتحدة. ونحن الذين نؤمن بأوروبا قائمة على دول مستقلة يجب أن نعمل معاً في هذه المرحلة الحرجة في سبيل تحقيق ذلك، ومقاومة أي تحرك نحو الفدرالية ونمضي قدماً في رؤيتنا المشتركة لشراكة بين الأمم.

مع أطيب التحيات.

جون»

وكشف غولدسميث النقاب عن السؤال الذي يريد طرحه في الاستفتاء في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1996، وهو: «هل تريد المملكة المتحدة أن تكون جزءاً من أوروبا فدرالية؟ أم تريد المملكة المتحدة أن تعود دولة عضواً في رابطة لدول ذات سيادة وتكون جزءاً من سوق تجارية مشتركة؟ وسؤال كهذا يكتنفه غموض شديد حتى ليبدو عديم الفائدة. وقعت في حيرة من أمري آنذاك. ولكن فيما كانت «أجندا» غولدسميث تتسع لتصبح تنديداً شديداً بالإتحاد الأوروبي، رأيت الجانب المفيد من طريقته الضبابية التي يصعب

فهمها، والتي يقصد بها التقاط كل نسمة هواء تهب عداء لأوروبا، ويمكن أن تجذب الأصوات إليها.

ومع اقتراب موعد الانتخابات قرر غولدسميث أن يرشح نفسه شخصياً منافساً لدافيد ميللور في دائرة بوتني الانتخابية Patney، وانضم إليه بضعة مرشحين عن حزب الاستفتاء عدد من الشخصيات المعروفة، منهم الممثل ذائع الصيت إدوارد فوكس Edward Fox وعالم البيئة الملتحي دافيد بيلامي David Bellamy، الذي رشح نفسه ضدي في دائرة هنتنغدون، ولم ألتق به حتى يوم فرز الأصوات. ولم يكن هو أو فوكس من القوميين ضيقي التفكير. ولم يكن الدافع عندهما خوفاً من الأجانب، بل كان إحساساً بأن شيئاً ما سوف يحدث لبريطانيا ولا يريدان حصوله. والحقيقة في ذلك كله، أنهما كانا جنديين يمشيان في جيش غولدسميث المصاب بعقدة الخوف من أوروبا.

ومع ذلك، كان واضحاً تماماً أن الخوف من التطورات الأوروبية قد دخل في أعماق عدد كبير من البريطانيين، بالرغم من اعتقادي بأنهم سوف ينفرون من حزب الاستفتاء بسبب طبيعة سياساته الموسومة بجنون الارتياب بالآخرين. لكن هذه الطبيعة لم تنفّر منها من انضموا إليه مجدداً ومنهم الخازن السابق لحزب المحافظين أليستير ماك ألباين Alistair McAlpine الذي عمل ما بوسعه في سبيل تشجيع ودعم المعارضة لمعاهدة ماسترخت. والآن ها هوذا على استعداد دوماً للقيام بعمل غير مشكور، فانضم إلى حملة تهدف إلى إلحاق الهزيمة بالمرشحين الذين كان يدعمهم سابقاً، فأصبح مناوئاً بكل ما لديه من قوة لحزب المحافظين.

والحق أن غولد سميث حقق إنجازاً كان برأيي نعمة غير ظاهرة، وذلك عندما أقنع جورج غاردنر George Gardiner النائب المحافظ عن دائرة ريغيت Reigate أن يستقيل من حزب المحافظين وينضم إلى حزب الاستفتاء فيصبح نائباً في البرلمان عن هذا الحزب وبالتالي مرشحاً لهذا الحزب. كان غاردنر في

وقت من الأوقات من أقوى المؤيدين للقانون الأوروبي الموحد، أمّا الآن فقد بات عداؤه للاتحاد الأوروبي عميق الجذور. واشتدت معارضته هذه بعد أن تم استبعاده من دائرته الانتخابية التي كان يمثلها بصفته من حزب المحافظين، حيث أن خيانته وعدم وفائه أكبر كثيراً من أن تتقبلها تلك الدائرة. كان مثل ثعبان يسعى في جحر برلماني، وهكذا كان إبان الانتخابات، كان محرجاً للجميع أن نراه يرشح نفسه ضدنا، لكن الذي بعث الارتياح في نفوسنا معرفتنا بأنه لن يعمل على تقويضنا من الداخل.

وبقي السؤال الأهم، متى ندعو للانتخابات؟ كان أحد الخيارات الماثلة أمامنا أن نفاجئ خصومنا بانتخابات مبكرة (ومنهم خصومنا داخل الحزب). وفكرت بهذا الخيار، واخترت أولاً شهر تشرين الثاني / نوفمبر 1996، ثم فكرت بشهر آذار / مارس سنة 1997، وكان هذا الأخير المفضل عندي. ثم تحدثت إلى روبرت كرانبورن، وألاستير غودلاد في فترة أعياد الميلاد سنة 1996 حول إمكانية التوجه للناخبين في أوائل الربيع، وطلبت إلى جورج بريدجز George Bridges أن يشرع في وضع مسودات الخطب التي سوف تلقى أثناء الحملة الانتخابية. لكنني في النهاية وعلى مضض عدلت عن أي من هذين الموعدين ـ لقد وجدت الاقتصاد الذي يخطو خطوات سريعة نحو التحسن وانخفاض أرقام العاطلين عن العمل، فرأيت الأفضل الانتظار حتى اللحظة الأخيرة. عرضت الأمر على كبار الزملاء فوافقوني الرأي. ومع أنه ليس لمجلس الوزراء دور رسمي في تقرير موعد الانتخابات، إلاّ أنني بحثت الموضوع مع برايان ماوهيني، ومايكل هيزلتاين وكين كلارك، ودوغلاس هيرد وغيرهم. ووافقوا جميعاً على وجهة نظري. كان من الممكن أن يجد موعد تشرين الثاني / نوفمبر قبولاً لدى الآخرين لو أن استطلاعات الرأي أظهرت شيئاً من التحسن، وحيث أنها لم تعط نتائج جيدة فإن مسألة الانتظار لا تحتاج للتردد. والوضع نفسه ينطبق بالنسبة لموعد آذار / مارس 1997، الذي كان

الخيار المفضل لدي حتى اللحظة الأخيرة. ولو كانت الظروف مؤاتية لأصريت على هذا الموعد، لكنها لم تكن. والتقارير الواردة من المكتب المركزي توضح بجلاء أن الحزب في أنحاء البلاد غير مستعد لدخول الانتخابات، في حين كان حزب العمال في أحسن حالات الجهوزية.

وبعد أن صرفت النظر عن موعد شهر آذار / مارس، صار الخيار الواقعي أمامنا أن يتم الجمع بين الانتخابات العامة والانتخابات المحلية في الأول من أيار / مايو 1997. والآن وأنا أعود بذاكرتي إلى تلك الأحداث، أجد أن النتيجة لن تكون أقل سوءاً بالنسبة لحزب المحافظين لو أنني حددت موعداً أقرب من هذا، بل إن الموعد الأقرب قد يجعلنا أكثر عرضة للوم والسخرية، وقد ينعتنا بعضهم بأننا نلوذ بالفرار، ونريد الخروج من الساحة في وقت مبكر لأننا نعلم في قرارة أنفسنا أن الاقتصاد سوف تسوء حاله. وحيث أنني وكين كلارك نعلم جيداً أن الاقتصاد يسير سيراً حسناً. ومن قوة إلى قوة، فقد بدا من الحكمة أن نترك أكبر قدر ممكن من الوقت لكي نظهر قوة هذا الاقتصاد.

في يوم الاثنين السابع عشر من آذار / مارس قمت بتلك الرحلة المعروفة من المبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت إلى قصر باكنغهام لأطلب إلى الملكة أن تحل البرلمان. كان لقاءً قصيراً. وراودتني أفكار بأن ثمة احتمال كبير ألاَّ أعود رئيساً للوزراء بعد الانتخابات. لا سيما وأن استطلاعات الرأي تشير إلى تأخر حزب المحافظين عن حزب العمال بمعدل وسطي قدره 22 بالمئة. وأويت إلى فراشي تلك الليلة دون أن أشعر بميل نحو التفكير بمصيرنا، إنما سررت لأن الرحلة قد بدأت.

عندما اخترت الأول من أيار / مايو موعداً للانتخابات، وضعت خطة لحملة تدوم خمسة وأربعين يوماً، وليس طول هذه المدة بالشيء الجديد، فقد جرت ثلاث حملات انتخابية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت مدة الواحدة منها مماثلة لهذه الحملة. وهذا يعني أن يحتفظ النواب بمقاعدهم

البرلمانية حتى موعد حل البرلمان الذي يصادف في مطلع نيسان / إبريل أو بُعيد عيد الفصح، مع أن مجلس العموم لن يعقد جلساته في هذه الفترة. وقد تذمر بعض المعلقين الصحفيين من هذا الوضع، ولهم أسبابهم. وبدا لي أن الوضع يوضح ذاته، إذ عندما تبدأ الحملات الانتخابية لن يكون ثمة عمل مفيد يقوم به مجلس العموم، والنواب يرغبون بالعودة إلى دوائرهم الانتخابية لقضاء عيد الفصح وليشرعوا في حملاتهم.

أردت معركة تستمر لوقت طويل. فقد كنت واثقاً أن استراتيجية حزب العمال تقضي بتجنب الخوض في مناقشة السياسات، وتسليط الأضواء على نقاط الضعف عند المحافظين. هكذا هي سياستهم منذ تولى جون سميث قيادة هذا الحزب، وقد أثبتت نجاحها. والحملة الطويلة التي اخترتها تضمن لنا، بعد أن ينتهي الحديث عن «السلوك اللاأخلاقي»، الوقت الكافي لإلقاء الضوء على القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهيمن على أجواء الانتخابات. وهذه فرصتنا الجيدة للتركيز على الوضع الاقتصادي المتين الذي وجدناه.

وساءلت نفسي وأنا أستعيد تلك الذكريات، هل هي ساذجة تلك الاستراتيجية؟ لعلها كانت كذلك. ولكن من السهل أن ننسى الآن أنها كانت استراتيجية مجدية. وكما توقعت، سيطر الحديث عن «السلوك اللاأخلاقي» طوال الأسبوعين الأولين من الحملة فيما كان حزب العمال يضغط ليبرز أفضليته ضدنا. لكن هذه الأحاديث خرجت عن الصفحات الأولى من الصحف بعد هذين الأسبوعين. وللحظات قليلة في منتصف الحملة بدت الأمور وكأن «أجندا» الانتخابات تتجه لصالحنا. وأخذ حزب العمال يتلوى محاولاً الخلاص من ورطته عندما ازداد الضغط عليه ليعلن موقفه من الخصخصة، وظهرت عناوين الصحف لصالحنا (عنوان صحيفة الأندبندنت Independent: «حزب العمال الجديد يترنح» وصحيفة تلغراف Telegraph ذكرت على صدر صفحتها: «العمال في المقدمة في السقوط الحر»). ثم برز أمامنا موضوع أوروبا

المشؤوم، ومرة أخرى من داخل صفوف حزبنا، فتحول الانتباه كله إلى الجراح التي يعاني منها حزب المحافظين. وعندئذ صارت الشكوك في أمر خسارتنا الفادحة يقيناً.

بعد الإعلان عن موعد الانتخابات قمت برحلة بالطائرة الهليكوبتر إلى دائرة لوتون Luton في أول مشاركة لي بالحملة. وهدفي من هذه الزيارة ترمز إلى امتعاضي من طريقة حزب العمال الذي يحب أن يحتفظ بمسافة هادئة بينه وبين الناخبين. أردت الالتقاء بجمهور الناخبين في حين كان حزب العمال يريد استغلالهم. في سنة 1992 استقبلني الناخبون في لوتون Luton ورحبوا بي بحشودهم الهائلة التي تشبه إلى حد ما حوادث الشغب، وشهدت هذه الدائرة أول انطلاقة لاستخدام الصندوق الخشبي منبراً للخطابة. والآن وبعد خمسة أعوام، ووسط مشاهد مشابهة لتلك عاد هذا المنبر للظهور ثانية. كان بعض الأفراد عدائيين، وقليل منهم مؤيدين بإخلاص لكن الكثيرين في حماس ظاهر لرؤية رئيس الوزراء يقوم بزيارتهم دون إعلان مسبق. وظهر بين الجماهير بعض الصحفيين المزعجين العاملين في صحيفة «العامل الاشتراكي Socialist Worker» ولم يبدُ عليهم أي تغير عن موقفهم السابق. في الانتخابات الماضية كان الحشد الجماهيري ضخماً جداً حتى أنني لم أتمكن من الوصول إلى الساحة التي نصبت فيها الميكروفونات والصندوق الخشبي. ولهول الضوضاء أشك أن أحداً سمع ما قلت. وكما هي العادة دوماً، وجدت نفسي وسط جموع تتدافع نحوي، الكل يريد أن يسأل، ويمد يده ليصافحني، ويندفع نحوي بقصد التواصل مباشر معي. ثم عدت أدراجي إلى المبنى رقم 10 وأنا في حالة من النشوة والمعنويات العالية.

لكن سرعان ما تبخرت هذه المشاعر. فقد نشر طوني بلير منذ أيام قليلة مقالة في صحيفة «صن Sun» حول العملة الواحدة. وكانت مقالة متوافقة مع تحاملات الصحيفة ذاتها. ظننت للوهلة الأولى أن المقصود من المقالة أن تكون حافزاً للجريدة لتحول تأييدها نحو حزب العمال. وعندما عدت من رحلتي إلى

لوتون Luton ودخلت قاعة مجلس الوزراء عرفت أن حدسي كان بمحله. ففي اليوم التالي مباشرة حملت الصحيفة على صدر صفحتها الأولى عنواناً واضحاً في تأييدها لحزب العمال، رغم وضوح كل الإشارات. وما زلت مندهشاً من اللاعقلانية المصاحبة لذلك القرار. كان واضحاً أن حزب العمال من المرجح أن يدخل الجنيه الاسترليني في عضوية العملة الموحدة، واحتمالات قيامه بذلك أكبر كثراً من قيام حزب المحافظين بذلك، ورغم هذا كله، ها هي صحيفة «صن Sun»، الأكثر قومية، ورافعة الراية تقدم دعمها لحزب العمال لذريعة واهية جداً.

كنت أعرف أن أفكار رئيس التحرير ليست من صنعه هو، بل من صنع مالك الجريدة وصاحبها، وكما أعرف هذا، فإني لا أجهل إطلاقاً، بالرغم من كل ما تدعيه، أن هذه الصحيفة لم تكن قط عوناً لي في كسب انتخابات سنة 1992، وأنها لن تكون وحدها سبباً في خسارة انتخابات سنة 1997. لقد كانت بداية غير سعيدة للحملة. كانت شكوكي ـ في ذلك الحين، وبعده ـ قوية، رغم أني لم أستطع إثباتها، بأن حب السيد بلير المصطنع للجنيه الاسترليني أقصر أمداً مما كانت تظن صحيفة «صن Sun».

وبينما كنت أفكر بالخطوة التي قامت بها صحيفة «صن Sun» انتقلت أفكاري إلى كل تلك الصحف الأخرى العاملة في شارع Fleetstreet. لقد توقعت أن تكون معظم الصحف حليفة غير مؤكدة في أحسن الحالات. قد تكون صحيفتا التلغراف اليومية والأسبوعية The Telegraph وSunday Telegraph إلى جانبنا، إنما دون حماس، لا سيما وأن مشاعر العداء لديهما عميق الجذور. وتوقعت أن تقوم صحيفة الديلي ميل Daily Mail بمهاجمة حزب العمال، رغم أن تأييدها لنا مبطن بشيء من الفتور. وعلى هذا النحو سيكون موقف كل من صحف صنداي تايمز Sunday Times والاكسبرس Express وميل أون صنداي Mail on Sunday. واعتقدت أن تبقى صحيفة التايمز Times على

موقفها المساند للمتشككين (صباح يوم الانتخاب وجهت الصحيفة نصيحتها للقراء بأن ينتخبوا خليطاً من اليمين المتشكك والمتطرفين من حزب العمال القديم، ولحسن الحظ، تجاهل معظم القراء هذه النصيحة الغريبة). وكان لديّ إحساس بأن صحف صن Sun وميرور Mirror والغارديان Guardian والأوبزرفر Observor سوف تناصر حزب العمال، وأن صحيفة الأندبندنت Independent لن تكون إلى جانبنا. وتوقعت لصحيفة إيفننغ ستاندرد Evening Stendard اللندنية التي يرأس تحريرها ماكس هيستنغز Max Hastings الحانق وغير المتعاطف أن تكون شديدة العداء لنا.

وكان ثمة من يحاول إقناعي قبل بدء الحملة على التودد إلى أصحاب الصحف ومالكيها. ولم أكن أحبذ مثل هذا التوجه، وخصوصاً لأن الصحافة كانت شديدة الصلف في هجومها على الحكومة. كانت قاسية ومؤلمة في تعاملها مع بعض الوزراء ودون أن تستثني رئيس الحكومة. كنت أزدري الطريقة التي من خلالها كان حزب العمال يتملق نزعة «الأنا» عند أصحاب الصحف، وربأت بنفسي عن منافسة حزب العمال في هذا المسلك. وخلال عهدي في رئاسة الحكومة لم أستخدم قط نظام «الشرف» Honours لتقديم المكافآت للصحفيين وأصحاب الصحف، فأنا لست مديناً لهم بشيء، ولا أريد أن أقع في الدين الآن.

ومع ذلك، وقبل أسابيع قليلة من دعوتي لإجراء الانتخابات دعوت روبرت مردوك Rupert Murdock وزوجته آنا Anna إلى مأدبة عشاء. كانت أمسية مفعمة بالمودة إلاّ أنها دون نتيجة عملية. وجدت مردوك رجلاً ودوداً حسن المعشر، لكنه متحفظ وخجول بعض الشيء، وبعيد كل البعد عن تلك الأسطورة التي تصوره بصورة بارون الإعلام العدواني النزعة. إنما في سنة 1997 لم يعرض إطلاقاً أن يقدم لنا الدعم، وأنا لم أطلب منه ذلك. وبعدئذ، ولدهشتي تلقيت دعوة لعشاء خاص من اللورد روذرمير Lord Rothermere

صاحب جريدة ميل Mail وهو رجل كثير التقلب ومثير للحيرة، ورئيس التحرير لديه دافيد أنغليش David English. تحدث الاثنان سابقاً وبطريقة يقصد بها الإزعاج بإشارة واضحة إلى أن صحفهما ستدعم حزب العمال، لكنهما في هذه المناسبة على العشاء تحدثنا عن الطريقة التي تمكننا «نحن» من كسب الانتخابات. وكما لو أنهما كانا من الصميم إلى جانبنا. لكن الأحداث أثبتت عكس ذلك.

لم يمض يوم واحد على بدء الحملة حتى بدأت حرب تبادل القذائف. وجاءت الطلقة الأولى مما هو أكثر من بارودة أطفال. في الجلسة المخصصة لأسئلة توجه إلى رئيس الوزراء كان مجلس العموم في حال تعتبر نهاية الدور التشريعي. نهض سايمون هيوز Simon Hughes النائب عن دائرة ساوث ورك وبيرموندسي Southwrk and Bermondsey وهو من الديمقراطيين الأحرار، ليسأل سؤالاً، لكنه تعثر وتلعثم، ولم يتفوه بشيء فأثار ضحك وسخرية النواب وتعليقاتهم الهازئة، فوبخته السيدة رئيسة المجلس وقالت له: «هيا يا سيد هيوز، قل سؤالك!»

كان العبء الذي أثقل لسانه عن النطق سؤالاً لماذا طلبت حل المجلس في هذا الوقت المبكر. وزعم أن هدفي من وراء ذلك هو الحيلولة دون نشر تقرير السير غوردون داوني Sir Gordon Downey حول مشكلة «أموال تدفع مقابل أسئلة تسأل». وكان واضحاً أنه يريد أن ينتزع نقطة سريعة أكثر من رغبته في أن يسجل نقطة خطيرة. وكنت تعرضت للوم ساخر من جانب حزبه وبشكل يومي تقريباً لعدم دعوتي لإجراء الانتخابات. الجميع يعرفون أن تقرير السير غوردون لم ينشر لأنه لم يكتمل، والواقع أنه لم ينشر حتى تاريخ الثالث من تموز / يوليو أي بعد الموعد الأخير المقرر للانتخابات، وبذلك فنَّد جميع المزاعم القائلة إن المسألة سوف تحسم في غضون أيام معدودة.

لم يكن لي أي دور في توقيت هذا التقرير. وقد قطعت وعداً على نفسي

بأن يجري تحقيق مستقل وشديد الدقة. وهذا ما قام به السير غوردون (ولو أنني مارست ضغطاً معيناً من خلال قنوات خاصة لينتهي من تحقيقاته قبل أن أدعو للانتخابات لوجهت إليّ الانتقادات بأني أتدخَّل في نزاهة التحقيق ولجنته). ومع ذلك؛ وبعد يوم واحد فقط وعندما تم الإعلان عن انخفاض عدد العاطلين عن العمل بمقدار ثمانية وستين ألف شخص، وهذا ما أعطى المصداقية لادعائنا بأن الاقتصاد يسير نحو الأحسن، عمد بعضهم إلى تغذية هذا المطلب الخاطئ الخاص بنشر تقرير داوني، ووضعوا أجنحة له ليحلق عالياً ويشيع. وكما يعرف حزب العمال جيداً كان مطلباً غير واقعي، لم يفكر به أصلاً، وسخر العمال من سايمون هيوز عندما طرح سؤاله. غير أن تلك المشاحنات برزت في الإعلام، ووجهت إلينا تهمة المراوغة ومحاولة التملص والنصب والاحتيال. وليس هذا أسلوبنا في العمل. كانت مشادة كلامية خافضة للمعنويات وعملاً سياسياً في أسوأ حالاته. ونسي الجميع ذلك الرقم الدال على انخفاض عدد العاطلين بمقدار ثمانية وستين ألف شخص.

نشر السير غوردون، وبمبادرة شخصية منه، تقريراً مؤقتاً عن نتائج تحقيقاته، وقد برَّأ ساحة خمسة عشر نائباً (ليسوا جميعاً من حزب المحافظين) من تهمة التقصير المتعمد في أداء الواجب، وأوضح السير غوردون في تقريره أن التحقيق مع عشرة نواب آخرين لن ينتهي قبل موعد الانتخابات العامة، وشجب الممارسة الخاطئة المتمثلة بتسريب معلومات عن بعض فصول التقرير واصفاً هذا العمل بأنه «ضد مصلحة العدالة الطبيعية»، وهو فعلاً كذلك. لكن الأرنب المطلوب اصطياده قد أطلق ليجري، ولم يجدِ نفعاً أي قدر من التفسيرات التي أقدمها لتوقف هذا الأرنب عن الجريان.

تركز الاهتمام في بادئ الأمر على أولئك الذين لم تبرأ ساحتهم بعد، أو الذين وجه داوني إليهم النقد، وعلى وجه الخصوص، اثنين من الوزراء السابقين هما تيم سميث Tim Smith، ونيل هاملتون Neil Hamilton. ولا بد لي

من الاعتراف أن ثمة شيئاً من الغموض يكتنف وضعهما، هل هما مذنبان، أم غير مذنبين، في التهم الموجهة إليهما من حزب العمال وصحيفة الغارديان؟ لست أدري على وجه الدقة. ولكن بما أن داوني لم يذكر شيئاً عنهما في تقريره، فقد رأيت من العدل أن يسمح لهما بالترشيح عن حزب المحافظين إذا كان هذا ما يريدان، وما تريده الروابط الحزبية في دائرتيهما الانتخابيتين. وحاول مايكل هيزلتاين أن يذكر الإعلام والصحافة «أن كل إنسان بريء حتى تثبت إدانته». ودافعت عن ترشيح هاملتون حتى النهاية لأنني اعتقدت أن ذلك هو عين الصواب من الناحية الأخلاقية. ودافعت عنه رغم تآمره ضد قيادتي للحزب في السنوات القليلة الماضية.

وسرعان ما ثبت أن دعمي لتيم سميث ليس ضرورياً. حيث أنه اعترف بعد انقضاء أسبوع واحد على بدء الحملة أنه قبض مبلغ 25000 جنيه نقداً من محمد الفايد، صاحب محلات هارودز Harrods. لقد كلفته علاقته مع محمد الفايد عمله السياسي ومنصبه الوزاري وعضويته في البرلمان. جاءني خبر قرار تيم سميث وأنا في السيارة متجهاً لحضور أحد الاجتماعات. كان المراسلون الصحفيون بانتظاري وفي جعبتهم الكثير من الأسئلة حول هذه القضية، وحيث أنني لا أعلم شيئاً عنها، فقد مرَّت بي بعض اللحظات العصيبة. يحدث كثيراً في العمل السياسي أن يطلب إلى المرء إعطاء جواب فوري وسريع رغم ندرة المعلومات لديه. وهذا أمر يقدم الإثارة لكنه لا يفضي إلى حكم رزين.

كانت استقالة تيم سميث كارثة مزدوجة، فقد تراجع أمامها الاهتمام بالإحراج لدى حزب العمال بسبب السياسة غير الثابتة بما يتعلق بإعادة حقوق نقابات العمال. ومع انسحاب تيم سميث تعمقت الفوضى في صفوف حزب المحافظين، واختفت من صفوف حزب العمال. فهل هذا سوء حظ؟ أجل، إنه كذلك. ولكن إلى حد معيَّن. ولا بد لي من الاعتراف بأن الصحافة في هذا الوقت عينه لم تكن تهتم بأي شيء سوى الأخبار السيئة عن حزب المحافظين.

ولا يمكن أن يعزى هذا الاهتمام إلى ذكاء من حزب العمال. ومن منظوري الخاص ـ وفيما بين موقع الناخبين الذين نفد صبرهم والموقع الصعب عند اقتراب يوم الانتخاب ـ تبين لي أن ما تقدمه المقرات الحزبية من معلومات إلى الأوساط الصحفية أقل أهمية من عملية التحرير التي تعالج المدخلات الواردة إليها لتحيلها إلى مخرجات تظهر في صفحات الجرائد الأولى.

وفي غمرة هذه الأحداث كلها، ظل نيل هاملتون مصراً على موقفه بالترشح عن دائرته الانتخابية تاتون Tatton، يسانده في ذلك غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية في دائرته ـ وليس تأييداً خالصاً من بعض الهواجس والشكوك ـ بالإضافة إلى تأييد زوجته كريستين Christine التي لا تقهر. كان هاملتون في مركز الوسط من الهجوم الموجه ضدنا بسبب السلوك اللاأخلاقي المشين. أنكر التهم الموجهة إليه، وأصر على براءته من أية أفعال رديئة (وظل على إصراره هذا حتى هذا اليوم). وكان قراره بمتابعة النضال مفهوماً، لكنه سبب ضرراً كبيراً لحزب المحافظين على المستوى القومي، وبالتأكيد كلفنا ذلك خسارة عدد من المقاعد، وجعل الأمر يبدو وكأن الحزب بعنجهية واستعلاء يتجاهل اهتمامات الناس بخصوص مسألة السلوك اللاأخلاقي. والواقع، كانت تلك المزاعم الخطيرة المتعلقة بالنواب مهما كانت انتماءاتهم الحزبية مصدر قلق لي أيضاً. وهذا ما أفضى إلى تشكيل لجنة تحقيق برئاسة السير غوردون داوني أصلاً.

إزاء هذا كله اتخذت القرار المثير للجدل وأن أقف إلى جانب هاملتون. كنت أعتقد، وما زلت، أنه هو نفسه الذي يتعين عليه أن يقرر سحب ترشيحه، كما فعل تيم سميث. وقد اتضح لنا خلال وقت قصير أن ترشيحه هذا قد أضر بحزب المحافظين. كان يعرف ذلك، لكنه اختار أن يضع مصلحته الشخصية في المقام الأول. وكان بمقدوري أن أعلن رغبتي بأني أريده أن ينسحب، إنما بحسب التقاليد الهيكلية للروابط المحلية لحزب المحافظين، لن يجدي إعلاني

نفعاً. وكان باستطاعتي أن أنكر فرع الحزب في دائرته الانتخابية، لكنه رغم ذلك يبقى مرشحاً يلقى التأييد والدعم من الرابطة المتمردة التي ينتمي إليها، وهذا يجعلني أبدو أمام الغير دون سلطة ونفوذ، وأكون فعلاً دون نفوذ في هذه المسألة.

وفي خطوة ذكية من العمل السياسي أقنع حزب العمال وحزب الديمقراطيين الأحرار مرشحيهم في دائرة تاتون Tatton بالانسحاب لصالح مرشح مستقل وصف بأنه «أنصع بياضاً من الأبيض ذاته» هو مارتن بيل Martin Bell مراسل الأخبار العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية BBC الذي يحترمه الجميع، والذي أطلق حملته الانتخابية ضد هاملتون (وبالتالي هزمه). كانت هذه الحادثة أول إشارَة تدل على المدى الذي وصل إليه هذان الحزبان في تعاونهما معاً ـ ببراعة وذكاء أحياناً، وفي أحيان أخرى دون ذلك ـ في تحالف مناهض لحزب المحافظين، كان من شأنه أن يوجه نتيجة الانتخابات ضدنا، وأن ينشئ أغلبية برلمانية كبرى لصالح حزب العمال. لا أعتقد شخصياً أن السيد بيل كان يعلم أنه متورط في هذه المؤامرة. لكن ترشيحه في هذه الدائرة قدم لنا مثالاً واضحاً ألقى الضوء على القوة المحتملة لرسالة بسيطة تكون ضد حزب المحافظين.

لقد تأكد لي، عندما واجهتنا مشكلة ترشيح بيل، لو أن أنظمة الحزب تسمح لي بأن أجبر هاملتون على الانسحاب، ولو أني فعلت ذلك، فسوف يفترض الجميع أنني حكمت عليه أنه مذنب فيما نسب إليه من اتهامات، مهما تكن المبررات التي أسوقها لصالحه. وكنت أعلم أن طريقتي هذه بعدم التدخل سوف تعرضني لتهمة أني السبب في تردي أوضاع فرصتنا في الانتخابات لفقداني سلطة القيادة. لكنني اعتقدت أنه عمل غير لائق أخلاقياً بأن أسعى لتدمير مستقبل هاملتون السياسي في وقت لم نظهر فيه أية إثباتات للتهم الموجهة إليه. وكنت أعلم أيضاً أن لديه الكثير من الأصدقاء وعلى وجه

الخصوص في جناح اليمين من الحزب، الذين سيشعرون الشعور ذاته. وفيما أستعيد الآن تلك الذكريات أرى أنني فعلت الصواب لعدم إجباري إياه على سحب ترشيحه، وأنه مخطئ كل الخطأ لأنه لم يسحب ترشيحه من تلقاء نفسه.

أولت الصحافة وحزب العمال معاً اهتماماً كبيراً لقصة تيم سميث ونيل هاملتون، وأقل ما يمكن قوله في هذا أن لديهم مبرراتهم لاعتبار التهم خطيرة. ولا يمكن أن يقال الشيء ذاته عن قصص أقل أهمية أثيرت إبان الحملة الانتخابية رغم أن الكلفة التي تحملها أولئك الذين ألصقت بهم كانت عالية لا تقل عن السابقة الذكر. وهذه القصص في ظل ظروف غير هذه لا تعتبر سلوكاً لاأخلاقياً، بل قد توصف بأنها أدنى من أن ينالها الانتباه.

وقعت أولى هذه القصص قبيل عيد الفصح. شاهدت، غير مصدق ما أرى، كيف سحب ترشيحه ألان ستيوارت Allan Stewart ذلك الرجل الصريح الواثق من نفسه ذو الشاربين العريضين، مرشحنا عن دائرة ايستود Eastwood أقوى المقاعد لنا في اسكتلندا، وذلك على أثر مزاعم تتعلق بحياته الشخصية نشرتها بعض الصحف. لم أكن أعرف ألان شخصياً ـ رغم أنه هزمني ذات مرة بفارق صوت واحد في ترشيحات حزب المحافظين لمقعد في المجلس المحلي لمنطقة برومليBromley ـ شعرت بالأسى للطريقة القاسية التي أنهت حياته السياسية. وقد تراجعت أمام استقالته هذه كل الأخبار الجيدة عن أرقام حققناها في حسابنا التجاري تعتبر الأفضل منذ أكثر من عشر سنوات. ومرة أخرى يجري الحديث عن الذنوب والأخطاء في كل مكان، ولا مكان للحديث عن الاقتصاد. وباتت الأخبار الجادة عن الاقتصاد لا تقوى على الصمود أمام قصص عن السلوك اللاأخلاقي في الاهتمام الإعلامي.

تبعت هذه القصة ضربات أخرى. فقد نشرت صحيفة «صن Sun» قصة عن علاقة النائب بيرز ميرشانت Piers Merchant مع إحدى بنات الهوى ذات السبعة عشر ربيعاً من حي سوهو Soho، وهذا النائب يسعى لإعادة انتخابه عن

دائرة بيكنهام Bechenham ذلك المكان الهادئ الذي عشت فيه لفترة من الزمن. وقدم أدلته على هذه العلاقة أحد المصورين الصحفيين الذي كان يترصد النائب من خلف السياج. وكان تعليقي عندما وردني هذا النبأ في المبنى رقم 10 «ماذا بحق السماء يظن نفسه فاعلاً؟» لا بد أن الملايين من البريطانيين قرأوا هذا الخبر وهم يتناولون فطورهم الصباحي، ولا بد أن تعليقاتهم كانت على نحو ما ذكرت.

لكن زوجة ميرشانت وقفت إلى جانبه وساندته. أما مايكل هيزلتاين فقد أوشك أن يقول علانية إن الرابطة الحزبية في دائرته الانتخابية يجب أن تسحب ترشيحه. لم أكن أعلم أن مايكل كان يعتزم قول ذلك، ومع أنه كان على حق في ضوء الحاجات الآنية لحزب المحافظين إلاَّ أن دعوته تلك تتجاهل حقيقة ثابتة وهي أن الروابط الحزبية المحلية مخلصة للخطأ. بمقدور رئيس الوزراء ونائبه أن يفعلا أشياء كثيرة إلاَّ أن إقالة مرشح ينتمي إلى حزب المحافظين ليس ضمن هذه الأشياء، وهي المشكلة ذاتها التي واجهتنا مع نيل هاملتون. وبعد بضعة أيام قضتها الرابطة المحلية في دعاية سيئة بغيضة، تبنت ترشيح ميرشانت لدائرة بكنهام. وبعد احتجاجات متوالية مدعياً البراءة، وبعد فوزه في الانتخابات بفارق ضئيل في عدد الأصوات، عاد إلى تلك الفتاة، وبالتالي ـ أخيراً ـ قدم استقالته.

وكانت أسوأ صدمة لي عندما سحب مايكل ـ ميكي ـ هيرست الرئيس المسؤول عن شؤون الحزب في اسكتلندا، الذي تقدم باستقالته حين علم أن صحيفة اسكتلندية تعتزم نشر بعض المزاعم عن حياته الشخصية. ومايكل رجل مهذب لبق الحديث يهتم دوماً بفعل ما يراه مناسباً لمصلحة بلاده وحزبه. لا أستطيع أن أتخيله يفعل شيئاً خارج السبيل القويم، وقد تصرف حتماً بشرف وبدافع الإخلاص لي. واستقال ليس لأن المزاعم كانت خطيرة، وليس بالضرورة صحيحة، إنما لأنه رأى ما لقصص السلوك اللاأخلاقي من ضرر وأثر

سيء في هذه الحملة، فكان أمله أن يجنِّب الحزب المزيد من الآلام.

كان لدينا بكل تأكيد ما يكفينا لنحزن لأجله. وإن كانت القصة المهيمنة في الأسبوعين الأولين تتعلق باتهامات وجهت لنا بخصوص السلوك الأخلاقي. وإن كانت المشقة في ذلك أن نعمل على درئها عنا، فإن الشهر الأخير لهذه الحملة لم تشهد خروجاً عن موضوع واحد فقط هو ذلك الموضوع الذي سبَّب كل تلك المقترحات المهلكة داخل حزب المحافظين حول كل ما هو أوروبي. وأخذ الوزراء ونواب المقاعد الخلفية، واحداً بعد الآخر، يذيعون خطاباتهم الانتخابية المتضمنة معارضة شديدة وصارخة للعملة الواحدة، وأخذت الصحف، واحدة بعد أخرى، تنشر أخبار هذا التمرد المكشوف. وبمساعدة من ألاستير غودلاد Alastair Godlad، كبير حاملي السوط ومعتدل حيال الشأن الأوروبي، قمت بالتحدث مع النواب على انفراد محاولاً إقناعهم بوحدة الصف والابتعاد عن الفرقة، وكانت حجتنا قوية في محاولة ثنيهم عما يفعلون. فنحن لم نطلب إلى النواب أن يدافعوا عن شيء يعترضون عليه، بل كنا نطلب إليهم فقط أن يكبحوا جماح هذه المعارضة الصارخة للعملة الواحدة إلى أن تتضح الظروف، لكن ضرورة الإخلاص للحزب لم تفلح في تغيير مواقف معظم النواب الذين تحدثنا إليهم، فقد كانوا يعتقدون أن موقفهم المناهض للعملة الواحدة سيجعلهم يكسبون أصواتاً أكثر، حتى لو اتسعت الانقسامات داخل الحزب وزعزعت استقرار الحملة. فكان الضرر الذي ألحقه بالحملة هؤلاء النواب المخدوعون، والكثير منهم من كبار الأعضاء في الحزب، وبعضهم أعضاء في الحكومة، لا يمكن حسابه. لهذا لم يكن بعيداً عن المعقول أن تقدم الأجهزة الإعلامية استنتاجاتها الخاصة التي تشير إلى أن قيادة الحزب فقدت سيطرتها.

السذج فقط من زملائي يمكنهم أن يتصوَّروا أنني سوف أعلن معارضتي الصريحة للاتحاد النقدي الأوروبي قبل أسابيع قليلة من يوم الانتخاب، في وقت كنت لسنوات خلت أوضح أنه ليس من المصلحة القومية في شيء أن

أفعل ذلك. اتهمني كثير من المتشككين في الشأن الأوروبي أني ضعيف القيادة، والسبب في ذلك أنني لم أغير رأيي لأمزق سياسة فاوضت عليها في سنة 1991، ودافعت عنها منذ ذلك الحين. وبقيت متمسكاً باعتقادي أن سياستنا هي السياسة الصحيحة من أجل بريطانيا. وعلاوة على ذلك فإن التراجع عنها، لو أردت أن أتراجع، يحمل خطر أن يقوم عدد من كبار الوزراء القديرين والملتزمين بتقديم استقالاتهم، ومنهم مايكل هيزلتاين، وبذلك يزداد الانقسام داخل الحزب إلى غير رجعة.

يبدو أن المتشككين داخل الحزب لم يدركوا أن المناصرين لأوروبا لديهم مبادئ قوية وفعالة ولا تقل في قوتها عن مبادئهم. ذات مساء، كنا إذ ذاك في منتصف الحملة، كنت عائداً إلى مقر الحكومة بعد جلسة سؤال وجواب علنية في ويستمنستر. كانت جلسة ممتعة، كان الحضور فيها كثيفاً والأسئلة وثيقة الصلة بالموضوع، رغم أن أشياء كثيرة في الحملات الانتخابية تعد مصطنعة ومرسومة. ومرة أخرى كانت معنوياتي عالية بعد التواصل المباشر مع الناخبين. جلست أحتسي بعض الويسكي وأهيء بعض الأعمال الرسمية للصندوق الأحمر، وهذا عمل لا يمكن تجنبه حتى في أوقات الانتخابات العامة.

وعلى نحو مفاجئ رن جرس الهاتف وكان المتحدث برايان موهيني وفي صوته شيء من اليأس، يبلغني أن اثنين من الوزراء المساعدين هما جيم بيس Jim Paice وجون هورام John Horam (الذي أقدم على عمل غير عادي بأن انشق عن حزب العمال وانضم إلى حزبنا بعد أن قضى فترة من الزمن في حزب الديمقراطيين الاجتماعيين SDP) قد أصدرا بياناً انتخابياً يخالفان فيه سياستنا الخاصة بالعملة الواحدة. راودتني فكرة إقالتهما من منصبيهما على الفور. وشجعني في ذلك بعض كبار الوزراء. لكنني تريثت إذ لم أكن أريد أن أرى شهداء آخرين تمتدحهم الصحافة الموالية للمتشككين، فيدفع ذلك آخرين للاستقالة تضامناً معهما. وكنت أعرف، كما يعرف القليلون غيري، كيف

أوشك بعض الزملاء على القيام بتمرد مشابه. وقلت في نفسي «التزم الصمت تسرع في الإصلاح».

وإقالة الوزراء تستفز ضجيجاً وتعوّق أي أمل لي بالتحرك نحو جدول عمل إيجابي. وقررت أن أضع شكوكهم هذه في اعتباري عند أول تعديل وزاري يجري بعد الانتخابات (إذا كان ثمة تعديل وزاري)، وأصف عملهم هذا بالسخف والغباء وأتابع تحركي بالسرعة الممكنة. ومع أن هذا التصرف عرضني لانتقادات شخصية، إلاّ أن هذا النقد كان أهون الشرَّين إذا قورن باستفزاز كارثي حاولت جاهداً تجنبه.

وأويت إلى فراشي في تلك الليلة أستشيط غضباً جراء الغباء الذي تميز به تصرفهما، وهذا ما أجبرني على التخلي عن خطتي لتسليط الأضواء على تدني أرقام البطالة في المؤتمر الصحفي المقرر انعقاده صباح اليوم التالي، وأكرس الحديث فيه عن القانون الخاص بسياستنا الأوروبية. كان مناخ التوقعات السائد لدى رجال الإعلام عندما نهضت لأتحدث إليهم بعيد الساعة التاسعة صباحاً في تلك الغرفة التي نستخدمها عادة للإيجازات الصحفية في المكتب المركزي، مشابهاً إلى حد كبير لذلك المناخ الذي أتصوره لتجمع جماهيري عام طال انتظاره لرؤية حالة إعدام شنقاً.

كنت في ثورة غضب، ولم يكن لديّ نص مكتوب، وتوجهت بكلامي مباشرة إلى جماهير الناخبين رغماً عن الرؤساء الحزبيين والإعلاميين. وطبعاً لما وصفه من كان يشاهد المؤتمر كان أداءً مريعاً. كنت على قناعة بما أقول. وللمرة الأولى وصلت رسالتي إلى الجميع، وللمرة العشرين عرضت وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لانضمامنا إلى العملة الواحدة. وقلت بإصرار ليس الوقت مناسباً الآن للانحياز إلى جهة دون الأخرى، وقلت «سواء أحببتم أم كرهتم، لا تجعلوا يديَّ مغلولتين عندما أفاوض بالنيابة عن الأمة البريطانية».

كان ذلك المؤتمر الصحفي، الجديد بما احتواه من أشياء غير متوقعة،

أكثر المؤتمرات غنىً خلال الانتخابات. حتى طوني بلير وصفه بأنه «أكثر اللحظات في هذه الحملة الانتخابية تعريفاً بما يجري»، مع أن المؤتمر في تلك اللحظة حدد نصره القادم في الانتخابات. كان المؤتمر تتويجاً لسنوات طويلة من الانقسام في صفوف حزب المحافظين. وعندما انتهى المؤتمر أدرك الذين يعارضونني أنهم يواجهون أصعب الخيارات وأكثرها قسوة. فهم قد يواصلون التمسك بموقفهم المنشق عن الحزب، وهذا ما يكلفنا الانتخابات كلها، ويكلف الكثيرين مقاعدهم، أو أن يتبنوا موقفي ويؤيدوني، ويبتعدوا عن محاربة بعضهم بعضاً علَّهم ينقذون حياتهم السياسية. وتابعت جهودي تلك الليلة، وبناء على نصيحة موريس ساتشي Maurice Saatchi وجهت رسالتي إلى الناخبين مباشرة من خطاب متلفز تلوت فيه البيان الثاني لحزبنا. لكن الرسالة في تلك اللحظة فقدت صفة الاستعجال.

وهدأت بعد ذلك قضية العملة الواحدة، ولكن بعد فوات الأوان. فقد وقع الضرر ولا سبيل إلى إصلاحه، وبدا الحزب منقسماً على نفسه انقساماً يصعب إنقاذه، يراه بعض الناخبين «متطرفاً» وفي نظر آخرين «ضل طريقه». ومما يدعو للسخرية أن أرى الآن، وأنا أدوِّن هذه المذكرات، حزب العمال في الحكم، وحزب المحافظين في المعارضة يعتمدان طريقتي المتمثلة بـ «لننتظر ونرى» (مع اختلاف بينهما في طول وقت الانتظار)، في قضية أكسبتني عداوة الكثيرين. والتشكي، دون شك، غير مجدٍ، رغم أن هجوم حزب العمال على ما أسموه حينذاك «التردد» قد سبب ضرراً كبيراً (إنما هم يسمونه الآن «حذراً» في سبيل الصالح القومي).

غضبت كثيراً لما كلفنا النزاع حول أوروبا من خسارة في الأصوات، وازداد غضبي لمعرفتي ذلك المدى لهذا النزاع الذي حال بيننا وبين حصولنا على الأصوات. ليست قصة انتخابات سنة 1997 مجرد حكاية أزمة وصراع داخل حزب المحافظين، على الأقل ليست كذلك تماماً. في شهر نيسان /

إبريل أحرزنا بعض التقدم، عندما صمدنا بقوة وكان التأييد لحزب العمال ضعيفاً والحزب متعثر. وبعد أسبوعين من ذلك التاريخ، أي قبل أسبوع واحد من يوم الانتخاب، علمت خبراً سررت له بخصوص استطلاع للرأي أجرته ICM ونشرته صحيفة الغارديان Guardian وقد أشار إلى تقلص ملحوظ للفارق بين الحزبين ليصبح 5 بالمئة فقط. وقد علم حزب العمال بهذا الخبر أيضاً قبل نشره، وحاول لعدة مرات أن يحصل على تفاصيل استطلاع الرأي هذا من صحيفة الغارديان التي رفضت رفضاً قاطعاً إعطاء أية معلومات عنه. ثم تبين فيما بعد أن الاستطلاع كان مزيفاً، فالمركز المتقدم لحزب العمال لم يطرأ عليه تغيير، إنما تلك الأرقام المثيرة جعلتهم يقتنعون أن المركز المتقدم هذا قد انخفض إلى رقم أحادي الخانة، فانتقلوا إلى الخطة «ب».

كانت الخطة «ب» نوعاً من المخادعة الواضحة والتزييف لخطة بيتر ليللي الخاصة بالمعاشات التقاعدية. وأعاد طوني بلير وغوردون براون تكرار القصة الباعثة على الخوف بقولهم «إن حزب المحافظين يريد إلغاء المعاش التقاعدي من الدولة». وطوني بلير هو صاحب شعار «ثقوا بي» الذي جعله محور ندائه للناخبين. وهما يعرفان حق المعرفة أن هذه القصة غير حقيقية، وأن خططنا كما أعلنها بيتر ليللي تضمن المعاش التقاعدي من الدولة في مستواه الحالي، وبما يتلاءم مع التضخم. ويعرفان أيضاً أن خططنا للإصلاح ليس لها أي أثر سلبي لدى المواطنين الذين تجاوز الواحد منهم سن الخامسة والعشرين، ومع ذلك تمادوا في غيهم الذي أفزع المواطنين الأكثر ضعفاً وفقراً في مجتمعنا.

إن هذا خداع وزيف يتجاوز الحدود المعروفة في الحملات الانتخابية، وزعموا أيضاً ـ وبصورة سخيفة منافية للمنطق ـ أن إلغاء المعاش التقاعدي من الدولة هو «أجندا» سرية للجناح اليميني في حزبنا. وهذا محض افتراء. وفي هذا الصدد قلت صراحة: «لو أن أحداً من أعضاء حكومتي كسب موقفاً في هذه القضية، فإنني لن أغادر مقر الحكومة في شارع داوننغ ستريت فحسب، بل

سأعتزل العمل السياسي أيضاً. لا يمكن لأحد أن يرتاب بأن أية حكومة من حزب المحافظين قد ترضى باقتراحات مثل هذه».

وتابع بيتر ليللي هذه المسألة، وهو بالتأكيد من الجناح اليميني في حزبنا، وقال إن هذه «الاتهامات العشوائية» من حزب العمال ليست سوى «كلام فارغ». ولكن حتى بعد هذا الإنكار الواضح الذي لا لبس فيه، استمر حزب العمال في اتهاماته. ووردتنا تقارير من كافة أنحاء البلاد حول نشاط الحزب الذي من خلاله يحذرون الناخبين كبار السن بأن معاشاتهم التقاعدية مهددة بالزوال. وكانت استطلاعاتنا الخاصة تشير إلى نجاحهم في خطتهم هذه.

ربما يبدو ما تقدم ذكره وكأنه مخيب، وبكاء على الأطلال من فريق خاسر، وقد غدت الانتخابات لعبة شديدة القسوة لا تنطبق فيها القوانين المعروفة عند الرجال المهذبين. ولكنها تعطي الانطباع أحياناً ـ وقد تنامى هذا الانطباع كما أرى خلال السنوات التي أعقبت الانتخابات ـ أنه لا توجد قواعد لهذه اللعبة إطلاقاً. ومن المهم الإصرار أن القواعد موجودة ـ وكانت موجودة ـ وأن هذا التكتيك، من جانب حزب العمال الذي أحب أن ينعم بادعاءاته بالشرف والأمانة، هو الذي حطم تلك القواعد. والشيء الذي وجدته غير عادي في هذه القصة هو تلك الرغبة الشخصية عند طوني بلير ـ حتى بعد أن دحضت اتهاماته ـ أن يواصل توجيه ذلك الاتهام بخصوص المعاشات التقاعدية التي يعرف جيداً أنها باطلة. ولم أتوقع منه سلوكاً على هذا النحو.

كان من شأن هذا الأداء الوضيع من جانب طوني بلير أن قوّى من اعتقادي بأني لو دخلت معه في مناظرة وجهاً لوجه يدور النقاش فيها حول المعاشات التقاعدية فإني سوف أبزه. وقد أشارت هذه الفكرة إلى الأفضلية الممكنة التي قد تنجم عن مناظرة تلفزيونية فيما بين زعيمي حزبين. ولم تكن بالفكرة الجديدة، فقد عزفت في انتخابات سنة 1992 عن الدخول في مناظرة مع نيل كينوك لاعتقادي بأنني لن أجني منها شيئاً، في حين أنه سيجني كل شيء.

لكن انتخابات سنة 1997 مختلفة، فنحن في موقع متأخر في استطلاعات الرأي. وأنا أكثر منه معرفة ودراية في السياسات، وكانت لديّ القناعة بأن هذه المناظرة إن حصلت فسوف تتناول كافة السياسات ولن يستطيع الصمود أمامي بما لديه من معلومات سطحية ومقتطفات أقوال صغيرة.

كان حزب العمال البادئ بالجولة الأولى. في سنة 1996 أعلن بيتر ماندلسون، أحد أعوان طوني بلير المقرَّب جداً إليه وواضع استراتيجية الحملة الانتخابية، عرضه المغري بأن زعيم حزبه يرغب بالدخول في مناظرة معي «في أي وقت وأي مكان». وقويت هذه الفكرة لديّ مع اقتراب موعد الانتخابات وعدم تحسن نتائج استطلاعات الرأي. واشتد حماس المذيعين وازدادت لهفتهم رغم أن المياه قد عكر صفوها رغبة حزب الديمقراطيين الأحرار بالمشاركة. ولكي أقدم إغراءً لطوني بلير عرضت أن يسند دور إلى بادي أشداون علماً أن مشاركته سوف تكون خروجاً عن الموضوع الأساسي. فالنقطة الرئيسية بالنسبة لي هي لقاء مطوَّل بين اثنين بما يكفي، لنتجاوز من خلاله الأفكار السطحية ونركز على الاقتصاد والشؤون الداخلية والخارجية.

ولكن لم يقدر لهذه المناظرة أن تحصل. وما كان يقال «في أي زمان وأي مكان» بات «لا زمان ولا مكان»، وذلك عندما سحب حزب العمال كل اهتمامه. وفي جانب من هذا كان الوضع مريحاً لي. لقد قبلت التحدي، لكنني لست مضطراً لأن أعرض نفسي لمجازفة جراء تنفيذي لوعدي، حيث كنت أدرك أن زلة واحدة في هذه المناظرة سوف تسحب الأضواء منها وتوجهها إلى زعامتي للحزب. ومع ذلك وددت أن أجازف وأن أقول للشعب البريطاني بأسره وبصورة مباشرة لماذا كنت أريد الفوز ولماذا يجدر بالمعارضة أن تخسر.

بيد أن حزب العمال ارتكب أخطاء كثيرة في حملته الانتخابية هذه، ولم نحسن استغلالها على الوجه الأمثل. وعندما حاولنا استغلال بعض هذه الأخطاء، لم تنقل الصحف شيئاً عما فعلنا. وإن فعلت، لم تتناغم مثل هذه

الأخبار مع أمزجة الجماهير. لقد ماتت الحياة في آلتنا، والكثيرون من أعضاء حزبنا الذين قضوا السنوات القليلة الماضية يعانون من وطأة هجوم لا يرحم ولا يكاد ينتهي، ودعايات محبطة، ويعلمون أن النتيجة ستكون إلى حد ما ذات الاستنتاج المعروف مسبقاً أخذوا يسترجعون المقترحات، وعندما جاء يوم الانتخاب كانوا أكثر اهتماماً بمستقبلهم الشخصي من مستقبل الحزب. وغابت في انتخابات سنة 1997 جميع مشاعر الإصرار على الفوز والخوف مما قد يفعله حزب العمال، والإحساس بأن حكومة من حزب المحافظين هي المستقبل الأفضل لبريطانيا التي كانت بكليتها حاضرة في انتخابات سنة 1992.

فهل كان ذلك غلطة مني؟ لقد حاولت أن أبعث الروح في الحزب، ونقلت المعركة إلى من ينتقدني بخصوص أوروبا، وبذلت أفضل الجهود لتكون الحملة ناجحة. وكذلك فعل برايان موهيني الذي لم يدخر جهداً. وكانت المؤتمرات الصحفية التي نعقدها يومياً تجري على خير ما يرام. وانضم إليّ في هذه الحملة أفضل الرجال الجسورين. مايكل هيزلتاين الذي لا يعرف الاستسلام في أي شيء يؤمن به، وأيان لانغ كان على الدوام سنداً قوياً، وكثيرون آخرون ناضلوا بقوة حتى اللحظة الأخيرة. تولى روبرت كرانبورن المهام الصعبة لرئيس أركان الحملة، وجوناثان هيل ترك وظيفته في شركة Lowe Bell وعاد إلى مقر الحكومة في المبنى رقم 10 ليساعدنا في جهودنا ويتولى جدول المقابلات الصحفية تعاونه في هذا شانا هول Shana Hole. وبذل تشارلز لوينغتون Charles Lewington قصارى جهده لإيصال رسالة الحزب وسياسته إلى الإعلام؛ واستخدم موريس ساتشي Maurice Saatchi وتيم بيل Tim Bell وبيتر غومر Peter Gummer كل ما لديهم من مهارات في الدعاية لنا. وكان نيك ترو Nick True وروني ميلر Ronnie Millar فريقاً في غاية الروعة في سبك النصوص وكتابة الخطب التي ألقيتها مثلما فعلوا في سنة 1992. وانضم للعمل معهما أيضاً في هذه الحملة جورج بريدجز. وأنا مدين لهم جميعاً بالشكر والعرفان.

لكنهم كانوا في معظم الأحيان أصواتاً لا تجد من يستمع إليها، وغابت الروح الجماعية. ومن داخل الحزب، عوَّقت معرفة الجميع بالزلزال القادم جهودنا التي نبذلها للحيلولة دون وقوعه. أذكر يوماً كنت فيه عائداً إلى المبنى رقم 10 وقد أضناني التعب بعد أيام طويلة أجريت فيها مقابلات صحفية وجولات في ربوع الوطن لأجد نفسي أمام أمرين إما النشرات الصحفية المتنافسة أو العروض المتباينة لأجراء تعديلات في برنامج الحملة. وليس هكذا تُخاض الحروب.

تولّد الحملات الانتخابية في ذاكرة المرء ذكريات غنية، بعضها يبعث على السعادة، وبعضها الآخر لا يخلو من الحزن. في تلك الآونة مرضت دي Dee والدة نورما. وطال مرضها شهوراً. وفي شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1996 انتقلت للإقامة في منزلنا فايننغز Finings. في وقت مبكر من صباح أحد أيام السبت أومأت إليّ للدخول إلى حجرتها. كانت عيناها مغرورقة بالدمع وهي تقول: «أريد أن أسرّ إليك بشيء لا أريد التحدث به أمام نورما. لقد أجريت بعض الفحوص الطبية، وتبين أني مصابة بالسرطان». احتضنتها وواسيتها بكل ما لديّ من كلمات المواساة. قائلاً لها إن أنواعاً كثيرة من السرطان قابلة للشفاء وقد يشفى منه الكثير من المرضى، سنكون إلى جانبك ولن نتخلى عنك. لكنها تعلم ذلك. وقالت: «كنت دوماً أريد أن أعرف كيف أموت وقد عرفت الآن».

ومع حلول الانتخابات كانت دي ولشهور خلت تخضع للعلاج الكيماوي. وتحملت بشجاعة وصبر كل التأثيرات الجانبية لهذا العلاج. وكانت نورما تعتني بها جيداً سواء كانت في منزلها في بكنهام Beckenham أو في منزلنا فايننغز حيث كانت تقضي معظم أوقاتها. وعندما بدأت الحملة الانتخابية ساءت حال دي الصحية، واضطرت نورما لتكون إلى جانب والدتها بعيداً عني في هذه الحملة. لم نعلن شيئاً عن مرضها. فهذه مسألة عائلية، ولها حقها في

خصوصياتها وهي تصارع معركتها الخاصة. غير أن غياب نورما عن الأضواء في هذه الحملة كان صيداً ثميناً لصحيفة التايمز Times التي نشرت تعليقاً كتبه أحد محرِّريها جاء فيه «اختفت أمس فجأة ابتسامة نورما ميجر الجميلة والشهيرة، لتظهر عوضاً عنها ملامح وجه كئيب حزين.. وسواء كانت تعاني من توتر عصبي لليوم الأول، أو من ملل طبيعي ينتاب الزوجة، إلاَّ أن تلك الملامح المتجهمة لم تفعل شيئاً للتخفيف من الوضع الذي وصل إليه حزب المحافظين في حملته». كان تعليقاً قاسياً وفظاً أزعجني كثيراً كما أزعج شيلا غان Sheila Gunn التي انتدبها للعمل معنا المكتب الصحفي التابع للمكتب المركزي، فاستدعت هذا الصحفي وتحدثت معه، فلم يعد يكتب شيئاً من هذا القبيل بعد ذلك.

وفي تلك الأثناء أيضاً اكتشفت نورما «شامة سوداء» في ظهرها. وخشينا أن تكون خبيثة. استشارت أيان ماك كول Ian McColl سكرتيري الخاص للشؤون البرلمانية في مجلس اللوردات وهو طبيب جراح شهير، فأشار عليها بضرورة استئصالها فوراً. وحيث أن نورما لم تكن تحبذ الدخول إلى المستشفى إبان الحملة حين تكثر الشائعات، تطوع أيان أن يقوم هو نفسه باستئصال تلك «الشامة» في المبنى رقم 10. وفي مساء أحد الأيام، وعقب حفل عشاء أقيم في المبنى رقم 10 لإعانة جمعية جون غرومز John Grooms Association، وهي المناسبة الاجتماعية الوحيدة الباقية في مفكرة رئاسة الحكومة بسبب طبيعتها الخيرية، تسللت نورما من الحفل ودخلت غرفتها الخاصة حيث كان بانتظارها أيان وزوجته جين الطبيبة أيضاً، وهما يرتديان الأقنعة والثياب الخاصة بالعمليات الجراحية. استلقت نورما على السرير ووقف أمامها أيان رافعاً يده للأعلى والمبضع في يده.. في تلك اللحظة ذاتها فتح أحد المراسلين الخاصين بالمبنى باب الغرفة ورأى جراحاً بكامل ملابس الجراحين، رافعاً يده للأعلى تحمل المبضع وعلى وشك البدء بإجراء عمل جراحي لشخص غير معروف ممدَّد على السرير، فولَّى هارباً.

وأصرّت نورما على مشاركتي في جولة اعتزمت القيام بها في اليوم التالي مباشرة. كنا في ساحة السوق المكتظة بالجماهير، وإذ بصديق يربت على ظهرها، وكادت تسقط مغشياً عليها لشدة الألم من الجرح الذي فتح ثانية، فعادت أدراجها إلى الحافلة المخصصة لهذه المعارك الانتخابية. تناولت وسائل الإعلام هذه الحادثة ووصفتها بفقدان الحماس للانتخابات من جانب نورما. وفي نشرة الأخبار المسائية بثت محطات التلفزيون لقطات لنورما وهي تطل برأسها من نافذة الحافلة بينما كنت ألقي خطاباً أمام الجماهير. في هذه المرحلة كنا ننتظر نتائج تحليل الخزعة. وجاءتنا النتيجة بعد يوم أو نحو ذلك وكانت «الشامة» ولله الحمد غير خبيثة.

كنا طوال الحملة نسير على هدي برنامج يومي شديد القسوة. ننتقل في طول البلاد وعرضها بطائرة من طراز بوينغ 737 Boeing 737 قدمها لنا على سبيل الإعارة مايكل بيشوب Michael Bishop رئيس مجلس إدارة شركة British Midland، بالإضافة إلى حافلة تم تعديلها خصيصاً لهذه الغاية، هي «حافلة المعارك» كما كنا نسميها. لها طرف جانبي إذا خفّض قليلاً نحو الأسفل يصلح أن يكون منبراً للخطابة. أذكر أنني ذات مرة وقفت عليه ألقي خطاباً في ساحة بلدة بريكون Brecon عندما أزعجني بأسئلته شاب حليق الرأس تماماً إلاّ من خصلة شعر في قمة رأسه. كنت في خطابي أحث الشباب على دخول الجامعات بأعداد أكبر فصرخ بأعلى صوته مشتكياً من أمر ما، فرددت عليه قائلاً: «أنا آسف فأنت لم توضح ما ترمي إليه».

أجاب بأعلى صوته: «أنا دخلت الجامعة، أما أنت فلم تدخلها».

نقطة لصالحه، لا شيء لصالح رئيس الوزراء.

كانت الأجواء خلال جولاتنا مشجعة والمعنويات عالية رغم وجود أخبار كئيبة يومياً. انقطعت في تلك الآونة عن ويستمنستر، ولا وقت لديّ لأشاهد أخبار التلفزيون، ولم تتح لي الفرصة للاستماع إلى المذياع أو قراءة الصحف.

كنت منعزلاً عما يجري حولي. كان سكرتيري للشؤون السياسية هويل جيمس مرحاً لا ينقطع عن مرحه. وكان جون وورد John Ward رفيقاً مسلياً كثير الظرف. وقد اصطحبتهما إلى كل مكان ذهبنا إليه خلال تلك الأسابيع الستة المتعبة من الحملة الانتخابية الضخمة. وكذلك الأمر بالنسبة لشيلا غان التي عالجت مطالب الأجهزة الإعلامية بكل اقتدار، وشيرلي ستوتر Shirley Stotter التي كافحت على الصعيد اللوجستي. ومن وقت لآخر كان آخرون من أمثال روبرت كرانبورن وأيان ماك كول ونورمان بلاكويل يبتعدون عن أدوارهم المحورية ليوم أو بعض يوم لينضموا إلينا في جولاتنا.

كان ذلك كله حلماً يفوق الواقع. تواصلت الجولات، وجاءت مواعيد إلقاء الخطب وإجراء المقابلات الصحفية وانتهت. قمت بزيارات إلى الساحات في الأسواق وإلى المصانع في ما ينوف عن خمسين دائرة انتخابية، ولكن لا حياة لمن تنادي. المناخ غير المناخ الذي ساد في سنة 1992. أحسست بدفء المشاعر ولم أشعر بعداء لنا، لكن الأمور لا تبدو على خير. فالناس ابتعدوا عنا، وحسموا أمرهم ولم تغير الحملة في ذلك شيئاً. الممثلون يؤدون أدوارهم، لكن النتيجة مقررة مسبقاً. وكل ما نراهن عليه هو حجم الخسارة.

عند دخول الأسبوع الأخير من الحملة تنبأ طوني غاريت Tony Garett من المكتب المركزي أننا سوف نخسر ما بين أربعين إلى خمسين مقعداً في البرلمان بكل تأكيد، وربما يصل هذا الرقم إلى تسعين. وأضاف: «أما العامل المجهول في هذه العملية فهو حجم الاقتراع التكتيكي الذي قد يزيد الأمور سوءاً». لم يفاجئني بقوله هذا، حيث أن المخاوف التي لم تبرح مخيلتي هي نتيجة أسوأ من هذه. وأخذت تنبؤات طوني على محمل الجد، لا سيما وأن المكتب المركزي وجد توقعاته لنتائج سنة 1992 متطابقة مع الواقع، خلافاً لكل توقعات الصحف.

ورغم ذلك كله كافحنا وناضلنا حتى النهاية. وتابعت جولاتي في كافة

بقاع المملكة المتحدة حتى آخر يوم في الحملة. . أحذر من مخاطر نقل سلطات أكثر من المركزية إلى المحلية، ذهبت إلى الدوائر الانتخابية التي لا نضمن نتائجها. وانتهى آخر يوم في هذه الحملة مثلما ابتدأ اليوم الأول منها بمشاهد من جماهير مشاكسة، وفي هذه المرة في دائرة ستيفنج Stevenage ترجلت من الحافلة الخاصة بالحملة، وركبت سيارتي في منطقة خارج المدينة بعد أن ودَّعت رفاقي الذين عملوا معي بكل وفاء وإخلاص طوال هذه الحملة، وعدت أدراجي إلى منزلي فايننغز عصر ذلك اليوم المشمس. التقيت بعائلتي ذلك المساء وحدثتهم عن النتيجة التي عليهم أن يتوقعوها.

استيقظت مبكراً صباح يوم الانتخاب، ونزلت إلى الحديقة حيث جلست أفكِّر. أكَّد لي بيتر براون Peter Brown وكيلي في الدائرة الانتخابية وجود أغلبية جيدة في دائرة هنتنغدون. وأخذت أتأمَّل بما سوف يأتي. قبلت الأمر الواقع واحتمالات مغادرتي للمبنى رقم 10 في شارع داوننغ ستريت، واتخذت قراري بالاستقالة من منصبي كزعيم للحزب. وحاول روبرت كرانبورن الذي كان على علم بنيتي هذه أن يثنيني عن عزمي إلاَّ أنني رأيت هذا هو المسار الممكن. إذ بعد ثماني عشرة سنة في الحكم، يحتاج حزب المحافظين إلى الشروع في بداية جديدة. وكنت أعلم أن جملة ما أنجزته طوال سني ولايتي في الحكم ستكون هدفاً سهلاً تستهدفه الحكومة الجديدة. فكرت في البقاء لفترة وجيزة من الزمن لكنني إن بقيت، فالواضح أن الانقسام داخل الحزب سيزداد بسبب الحملات الانتخابية للمتنافسين على الزعامة والتي سوف تبدأ على الفور. ومن الأفضل إعطاء فرصة نظيفة.

وثمة عامل آخر كان له أثره في قراري الذي اتخذته، فقد كنت متعباً للغاية. فقد أنهكني وأخذ مني كل مأخذ معنوياً وجسدياً ذلك التحدي المائل على الدوام طوال أربع عشرة سنة متوالية دون انقطاع، منها عشر سنوات في مجلس الوزراء، ورئيساً للحكومة لما يقرب من سبع سنوات، وكنت أدرك

ذلك. وكان لغياب الأغلبية المريحة في السنوات الأخيرة يضاف إليها تلك الجهود المضنية جراء المعارك اليومية مع المعارضة ومع زملاء من داخل الحزب، أثرها في ارتكاب الأخطاء. ليست لديّ شكوك أو أوهام، إن منينا بخسارة كبيرة فيجب أن أرحل وأن أقدِّم دعمي الكامل لمن يخلفني.

وبينما أنا جالس أفكِّر بكل هذه الأشياء وصل جيفري آرشر Jeffrey Archer، كعهده دوماً صباح يوم الانتخاب ليرافقني في جولتي بالدائرة الانتخابية. ما زال الوقت مبكراً ـ قبل الثامنة قليلاً ـ وقمنا بجولة معاً في أرجاء الحديقة دون أن نتكلم بالسياسة على الإطلاق.

وبعد قليل ذهبت ونورما للإدلاء بأصواتنا. وكان ذلك في صالة القرية القريبة من منزلنا. توقعت نورما أن تجد عدداً من المصورين الصحفيين المستعدين لالتقاط الصور، فهمست في أذني قائلة: «لا تتوقف قرب اللوحة التي تشير إلى الخروج». إنه لأمر غريب حقاً أن نفكِّر بأن مثل هذه الاهتمامات قد أمست طبيعة فينا منذ سنة 1990، وأنها لن تكون كذلك بعد الآن. ثم غادرت يرافقها جيمس وصديقته إيلين ليقوموا بجولة في دائرتي الانتخابية الواسعة بينما شاركني رئيس الرابطة التي أنتمي إليها، جون بريدج John Bridge، يرافقنا بيتر وجيفري، في جولة بهذه الدائرة في الاتجاه المعاكس لجولة نورما.

وانقضى النهار دون أن يعكر صفوه شيء. خرج الناخبون في دائرة هنتنغدون للتصويت لصالح حزب المحافظين، أوفياء كما هم دوماً، لا تؤثر فيهم عوامل الجذب لدى حزب العمال الجديد أو معسكر حزب الاستفتاء. عند الساعة الخامسة مساء اتصل بي وأنا في السيارة طوني غاريت من المكتب المركزي وقال: «الأخبار ليست جيدة يا زعيم. فالتقارير سيئة. العمال يكتسحون الموقف في الدوائر غير المضمونة، وينقلون العاملين إلى الدوائر المضمونة. والوضع أسوأ مما توقعنا».

ليس ثمة ما يمكن أن نفعله. وعدت إلى منزلي فايننغز، حيث وصلت في

الساعات الأولى من المساء، وأمامي ليلة طويلة مؤلمة. لقد أوضحت لي هذه المكالمة من طوني أن خسارتنا فادحة، رغم وجود بصيص من الأمل بأن النتيجة النهائية لن تكون كارثية.

جلست في الحديقة أتأمل هذه التوقعات. جاءت أرابيلا وربرتون Arabella Warberton من لندن تحمل معها مشاعر البهجة وتسحب وراءها مجموعة من البالونات وبعض عبارات الإطراء. لقد ودَّعت زملاءها في المكتب الخاص في المبنى رقم 10 وأدركت أن اللعبة قد انتهت، لكنها لم ترغب أن تعترف لي بذلك. أخبرتها بأنني أتوقع نتيجة سيئة جداً وتجولت معها في الحديقة. اتخذنا المسار ذاته الذي اتخذته صباح ذلك اليوم مع جيفري، مع اختلاف وحيد هو تلك الظلال التي امتدت مسافات أطول، وتحدثنا بأمور غير هامة لا علاقة لها بنتائج الانتخابات.

كانت أمسية ربيعية جميلة. ولحظت العمل الذي يتوجب عليّ فعله. ذلك السياج من شجيرات الزان النحاسي ينمو جيداً، لكن نموه بطيء. لعل موقعه في ذلك الركن من الحديقة رطب أو جاف أكثر مما ينبغي فأبطأ نموه. ونظرت أبحث عن أماكن يمكن أن نزرع فيها أشجاراً مثمرة بعد أن نقتلع أشجار التفاح التي كانت بحاجة للتقليم. نحن بحاجة إلى نبتة ورد متسلقة نزرعها قرب الجدار. وثمة مساحة عند طرف الحديقة يمكن أن تزرع فيها بعض الأشجار ونرتب أحواضاً جديدة للزهور. أشجار الليمون كثرت أوراقها، ونبتة الفرجينيا المتسلقة بدأت تتفتح، ونبتة الوبستيريا أزهرت بشكل بديع. تفتحت أزهار الربيع.. والانتخابات بعيدة جداً عني.

وامتد بنا المسير ونحن نمشي الهوينا إلى أرض مهملة تقع إلى الشمال من منزلي وتبلغ مساحتها نحو ثمانية آلاف متر مربع [2 آكر] كنت أنوي شراءها مع أنها غير معروضة للبيع. أردت أن أوسِّع حديقتي وأجعل منها غيضة أشجار من خشب صلب ـ كالبلّوط والكستناء وشجر الدردار ـ فأعوض بها عن تلك

الأشجار التي أتلفها المرض قبل سنوات قليلة، وتوجد أيضاً مساحة كافية لشجر الكرز وأزهاره والليلاك. رأيت هذه الأشياء كلها في عين مخيلتي. وصديقتي هي ملاذي وهي المكان الذي أجد فيه الهدوء وهكذا هي منذ زمن بعيد. ولبرهة من الزمن استولت جولتي هذه في الحديقة على كل مشاعري وتفكيري وأبعدت عن ذهني كل احتمالات ما سوف يحدث. غابت الشمس، أحسست بالانتعاش وبأنني على استعداد لتلك المجزرة.

أغلقت صناديق الاقتراع في كافة أنحاء بريطانيا عند الساعة العاشرة ليلاً. وأذاعت شبكات التلفزيون النتائج الأولية التي تتوقعها. ونبهتنا إلى ما يمكن أن تكون النتائج. ثم بدأت النتائج تتوالى. المقاعد المعروفة لحزب المحافظين تهاوت دونما اعتبار لصفات أو مزايا المرشحين وآرائهم بخصوص العملة الموحدة، أو غيرها من القضايا. وخلوت إلى نفسي في غرفة الجلوس بينما جلست نورما نشاهد النتائج على التلفزيون. لم نتبادل حديثاً فيما بيننا سوى الإعراب عن حزننا لنتائج معينة، في حين جلست أرابيلا وهويل جيمس ولورنا روبر كالدبك Lorne Roper - Caldbeck، سكرتيرة نورما في غرفة أخرى واتخذت شيلا غان وشيرلي ستوتر مكاناً لهما في المطبخ. أما إليزابيث وصديقها لوك Lake، وجيمس وصديقته إيلين Elaine فكانوا يتنقلون بين الحجرات يوزعون كلمات المواساة هنا وهناك.

عند الساعة الثانية صباحاً طلبت إلى أليكس ألان أن يتصل هاتفياً بطوني بلير لكي أحدثه وأهنئه على فوزه. ومن غرفة مكتبي في المنزل تحدثت إلى رئيس الوزراء الجديد بينما وقف هويل جيمس إلى جانبي مكتئباً. لا أذكر شيئاً مما قلته له، فقد كنت متعباً جداً، سوى أن حديثنا كان ودياً. وتناهت إلى سمعي عبر الهاتف أصوات الضجيج من دائرته سدجفيلد Sedgefield، وقلت في نفسي لا بد أن ذلك بداية الاحتفالات. ثم غادرت المنزل لأشهد فرز الأصوات في دائرتي.

إنها قصة قهر وكبت للمشاعر. لا أحد يدري أين ينظر وماذا يقول عندما وصلت ترافقني نورما. الجميع مكتئبون. حتى خصومنا غاب عنهم الشعور بنشوة الانتصار. شاهدت عملية فرز الأصوات وتحدثت قليلاً مع المرشحين الآخرين، ثم جلست أنتظر في الحجرة المجاورة. أشاهد أخبار الانتخابات على شاشة التلفزيون، ظهرت شائعات تقول إن مايكل بورتللو خسر مقعده، وظهرت صورة لجيليان شبرد وهي تحضر عملية فرز الأصوات تجلس على صندوق مقلوب تهز رأسها بحزن عميق، ومن حسن حظها أنها ربحت لكن كثيرين غيرها خسروا.

وغابت أسماء طوني نيوتن وأيان لانغ ومالكولم ريفكند، وكذلك الأمر بالنسبة لمايكل فورسيت ووليام والدغريف وروجر فريمان، وجميعهم من أعضاء مجلس الوزراء، وغاب اسم روبرت أتكنز واسم غراهام برايت وهما الصديقان الحميمان منذ أكثر من أربعين سنة. أمّا في اسكتلندا وويلز فكانت الهزيمة فادحة، ونتائج لندن شديدة الإيلام. اكتسح الديموقراطيون الأحرار مناطق الجنوب الغربي من البلاد، وحقق العمال فوزهم في باقي المناطق. خسر دافيد ميللور مقعده في دائرة بوتني Puttney، ووجدت العزاء والسلوان في عدد الأصوات التي أحرزها السير جيمس غولدسميث وبما يدعو للشفقة، حيث أنه، ومثله كثيرون من أعضاء حزب الاستفتاء، خسروا المبالغ التي أودعوها تأميناً لخوض الانتخابات. وفي جميع أنحاء بريطانيا حل محل الأشخاص الطيبين الذين لا يزال لديهم الكثير من العطاء أشخاص مغمورون لا يعرفهم أحد ـ بعضهم لا شك لديهم المقدرة الكبرى والاستقلال في الرأي، لكن الكثير منهم، كما ثبت فيما بعد، لا يملكون القدرة على رؤية ذلك الخط الفاصل بين الولاء للحزب والخنوع.

لم أشعر بالسرور لخسارة أولئك الذين أساؤوا للحكومة من داخل الحزب. خسر نورمان لامونت مقعده. وكانت خسارته فادحة. ولم ينج

كذلك من هذه المذبحة أي من نيكولاس بدجن وطوني مارلو وروبرت ألاسون الذين كانوا سبباً كبيراً في وصولنا إلى هذا الوضع المزري. وتأكدت هزيمة مايكل بورتللو في دائرة إنفلد ساوث غيت Enflied Southgate. فقد خسر المرشحون الذين كانوا يطعنون بسياسة الحزب، مثلما خسر أولئك الذين تمسكوا بها.

وأعيد انتخابي في دائرة هنتنغدون بأغلبية 18140 صوتاً، ولم أنس في خطاب قبولي بالنتيجة أن أعرب عن شكري وامتناني لنورما، كما فعلت في انتخابات سنة 1992. كان تعبيراً صادقاً يخرج من القلب. أعربت عن امتناني لها، لفتنتها وكياستها ودماثة خلقها في السراء والضراء طوال خمس وعشرين سنة. لقد كنت فخوراً بها في كل الأوقات. تزوجت شاباً عضواً في المجلس المحلي، ثم حمل القدر تلك الفتاة الخجولة لتضطلع بدور بارز في الحياة العامة لم تكن تسعى إليه، وقامت به خير قيام. وعندما غادرنا عمليات الفرز في طريق عودتنا إلى لندن اضطررنا لأن نشق طريقنا بصعوبة بالغة، وسط زحام رجال الإعلام والصحافة الذين لا همّ لديهم سوى الحصول على خبر جديد ينشرونه. وكان سؤالهم الملحّ «هل ستستقيل؟» لم أعطهم الجواب. فسوف يعرفونه عما قريب.

لحقت بنا نورما وإليزابيث وجيمس ولوك وإيلين في رتل من السيارات تسير بنا عبر الطريق رقم A1 الذي بدا خالياً من أية حركة مرور. جلست ونورما في السيارة نستمع إلى الأخبار الكئيبة. توقفنا قليلاً على جانب الطريق لنتيح للسيارات الأخرى أن تلحق بنا. وعندما بزغ الفجر، تناهت إلى أسماعنا أصوات الاحتفالات الجارية في قاعة الاحتفالات الملكية Royal Festival Hall عبر النهر حيث كان حزب العمال يحتفل بنصره.

استقبلنا لدى وصولنا إلى المكتب المركزي برايان موهيني الذي فاز في دائرته نورث ويست كامبردج شاير North - West Cambridgeshire ومايكل

بورتللو الذي كانت خسارته أكبر صدمة في الانتخابات. احتضنت مايكل معرباً له عن تعاطفي ومواساتي، وتذكرت في الوقت نفسه تلك الخسارة التي مني بها كريس باتن في دائرته باث Bath قبل خمس سنوات. وسألت نفسي إن كانت خسارته هذه فاتحة لمهنة جديدة وواعدة، جاءته مبكراً بسبب هزيمة في وقت غير مناسب. لقد كانت ضربة قاسية توجه لشخص كان من المرجح أن يخلفني في منصبي (وهو واحد من خصوم المتشككين في الشأن الأوروبي الأشداء). لقد وحّدنا هذا المصاب في الهزيمة ولو لم نكن على وفاق دوماً داخل الحكومة.

كان المكتب المركزي خليطاً من وجوه حزينة مع مسحة من التعب والإرهاق وبهجة مصطنعة. صفق الجميع وهتفوا عندما وصلت. شكرت جميع العاملين فيه، وألقيت كلمة قصيرة وأنا أقف على الدرج. شاركت الجميع في تناول كأس أو كأسين من الشراب وبعدئذ وللمرة الأخيرة بصفتي رئيساً للوزراء انطلقت إلى المكان الذي عشت فيه خلال السنوات القليلة المنصرمة، في المبنى رقم 10 بشارع داوننغ ستريت.

وصلنا إلى المبنى في الساعات الأولى من الصباح، ووجدنا الشقة السكنية في الطابق العلوي والحجرات الرسمية فيها خاوية. فقد حزمنا أمتعتنا قبل قليل وهيأنا أنفسنا للمغادرة. لم يكن في الشقة سوى عدد قليل من الأشخاص. أليكس ألان الذي أشرف على إدارة المبنى رقم 10 بإخلاص واحترافية عالية طوال القسم الأعظم من الزمن الذي قضيته فيه كان صديقاً صدوقاً، وهو من أفضل السكرتيرين الذين يمكن أن يحظى به أي رئيس للوزراء، لا ينسى أن يقدم لي الشاي والعناية براحتي. وكان يعلم، كما أعلم، أنه يتوجب عليه الشروع في مهمته التالية للتهيئة لقدوم الحكومة الجديدة. استلقيت على الفراش لبضع ساعات ونوم متقطع قبل أن أنهض مع الفجر لأشاهد ملخصاً شاملاً لأنباء الانتخابات على شاشة التلفزيون. عندئذ وصل

برايان ماوهيني رئيس شؤون الحزب الذي بذل جهوداً جبارة تكاد تكون مستحيلة. وعندما غادرت المبنى رقم 10 كنت مصطحباً إياه.

كانت مغادرة هذا المبنى مؤلمة جداً. من التقاليد المتبعة في هذه الظروف أن يصطف جميع الموظفين على جوانب الممر المؤدي إلى الباب الأسود: ليصفقوا «تصفيق الوداع» لرئيس الوزراء المغادر، ثم ليصفقوا «تصفيق الاستقبال» لرئيس الوزراء الجديد. كنت أدرك في قرارة نفسي أن وداعنا هذا سيكون لحظة مؤثرة مثقلة بالعواطف، وأعرف أني لا أقوى على مواجهتها، ولا أستطيع أن أظهر بمظهر الرجل المتحرر من كل عاطفة أمام جمهور الصحافة والإعلام المحتشد خارجاً.

طلبت إلى أليكس ألان أن يعد لي كلمة وداعية أقولها لهيئة الموظفين في الطابق الأول. ودخلنا إلى تلك القاعة، نورما وأنا، وفي نفسي شيء من التردد، غير واثق مما يمكن أن أراه. وجدت دفء المشاعر العظيمة، ولطفاً لا مثيل له. فالعلاقات الودية والمحبة والقرب من الآخرين لها أثرها. وكان لفترة امتدت لست سنوات ونصف السنة أثرها الكبير في أن جعلتنا نحب هؤلاء الأشخاص حباً جماً وأحسست أن هذه المشاعر نفسها موجودة لديهم ويبادلوننا إياها.

شاهدت العيون تذرف دمعاً في كل أرجاء الغرفة. ومنها ما دهشت لرؤيته. تحدثت ونورما مع الجميع تقريباً قبل أن ألقي كلمة الشكر الموجزة. ثم غادرنا القاعة ويدي بيد نورما، صعدت إلى الطابق العلوي ثانية للحظة أخيرة أقدم فيها رمز محبة لطوني بلير وزوجته تشيري Cherie، فقد تركت لهما زجاجة شمبانيا مع رسالة صغيرة تقول: «إنه عمل عظيم ـ استمتع به». ثم رحلت، غادرت المبنى رقم 10، ولن أعود إليه، فهو مبنى مخصص للحكومة، وليس للذكريات.

وخارج المبنى، توقعت أن أرى صياحاً وشماتة من رجال الإعلام،

لكنني لم أجد ذلك رغم أن مشاعر الحماسة والانفعال وحالة من الاحتفالية كانت تغمرهم. كان يوماً تاريخياً. خرج المحافظون ودخل العمال. أخبار جديدة ووجوه جديدة. الجميع مبتهجون ولكن حتى في وجوه النقاد الأشد عداء لنا، لم أجد مرحاً ـ مع أن بعضهم حرص على الابتعاد عن ناظري، وألقيت كلمة خارج المبنى للمرة الأخيرة:

«إنه امتياز عظيم لي أنني توليت مهام رئيس الوزراء لست سنوات ونصف السنة. وهو شرف لا يحظى به إلاّ القليلون جداً من الأشخاص. وهو شرف ثمين جداً. وأستطيع أن أقول متوخياً الدقة فيما أقول في هذه اللحظة التي أغادر فيها هذا المبنى وفي هذا الصباح أن البلاد الآن في حال أفضل كثيراً مما كانت عليه عندما دخلت هذا المبنى.

الاقتصاد في وضع جيد ويسير نحو الأفضل، أسعار الفائدة ومعدلات التضخم منخفضة والبطالة في هبوط. وضعنا نمطاً جيداً للنمو. الخدمات الصحية تتوسع والخدمات التعليمية في حال أحسن. وتشير الإحصاءات إلى انخفاض نسبة الجريمة. لذلك، سوف ترث الحكومة الجديدة ـ التي أكرر تهنئتي لها بالفوز ـ خير مجموعة من الأرقام الإحصائية الاقتصادية منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، وأتمنى من أعماق قلبي أن تكون ناجحة لما فيه مصلحة الأمة البريطانية بأسرها.

قضيت ثماني عشرة سنة عضواً في مجلس العموم، وعضواً في الحكومة أربع عشرة سنة، عضواً في مجلس الوزراء لعشر سنوات ورئيساً لمجلس الوزراء منذ سنة 1990، وعندما يسدل الستار تأتي لحظة مغادرة المسرح. وهذا ما أعتزم فعله. سوف أبلغ زملائي في البرلمان أن يختاروا زعيماً جديداً لحزب المحافظين.

وأود أن أضيف فكرة أخيرة. خلال السنوات الست ونصف الماضية التي قضيتها في المبنى رقم 10 وجدت لطفاً ومحبة من عدد لا يحصى

من الأشخاص الذين لم ألتق بمعظمهم سابقاً وأود أن أجزي الشكر لهم وللملايين من الأمة البريطانية الذين وضعوا ثقتهم بي. لن أقول شيئاً آخر هذا الصباح: إذ يتعين علي أن أمثل بين يدي صاحبة الجلالة الملكة لأرفع لها استقالتي، وليتم تعيين الحكومة الجديدة بصورة رسمية. وبعد ذلك سوف نذهب، نورما والأولاد وأنا، إلى «الأوڤال Oval» حيث نتناول الغداء، ومن ثم للعب الكريكيت عصر هذا اليوم».

لقد فكرت بهذه الكلمة منذ عدة شهور، وأعددتها بمساعدة نيك ترو في وقت سابق هذا الأسبوع، وبينما كنت أتحدث بدت كلماتها معروفة لدي، وكأنني قد ألقيتها من قبل.

ومن شارع داوننغ ستريت قطعت تلك المسافة القصيرة إلى قصر باكنغهام ترافقني نورما. وبعد أن استأذنت الملكة مودعاً حيث تخليت رسمياً عن منصب رئيس الوزراء، ذهبنا إلى «الأوڤال» The Oval حيث كان بانتظارنا جيمس وإليزابيث ولوك وإيلين، تناولنا الغداء بين الأصدقاء في قاعة Committee Room ومن الشرفة شاهدنا مباراة بين نادي سري Surrey والفريق الجامعي المشترك انتزع فيها إعجابنا لاعب مضرب شاب اسمه ويل هاوس Will House.

كان جمهور النظارة المنتشر جماعات حول الملعب متعاطفاً ومواسياً. صاح أحدهم قائلاً: «كان أمامك قرار صعب، يا صديق».

فأجبته: «ربما. إنما قرار الحكم هو القرار النهائي».

وعدنا إلى منزلنا فايننغز في الساعات الأولى من المساء، يتبعنا جيمس وإليزابيث ولوك وإيلين. وبعد لحظات وصلت أرابيلا لتقضي عطلة نهاية الأسبوع معنا. ولترد على المكالمات الهاتفية، وتتولى بعض الأعمال التي يتوجب إنجازها. لقد وعدتني منذ بضعة أسابيع أنها ستغادر المبنى رقم 10 عندما أغادره وتتولى أمور مكتبي الخاص.

أحضرت أرابيلا وجيمس وإيلين بعض الطعام وقضينا أمسيتنا نحن السبعة في الحديقة. فالطقس منعش ومعتدل على غير عادة هذا الموسم. استمتعنا بعشاء طويل وتناولنا بضع زجاجات من الشراب. ليس أمامي صناديق حمراء أو أزمات مفاجئة. واسترجعنا ذكريات أيام قضيناها في المبنى رقم 10، تذكرنا أشخاصاً سوف نفتقدهم، وتحدثنا عن زيارات قمت بها لما وراء البحار. تكلمنا عن السياسة وما فيها من لحظات أمل ولحظات يأس، وأحسست بارتياح كبير بأن حياتي الآن قد أصبحت ملكي، وأنا مَن يتحكم بها. لم أقضِ أمسية مع عائلتي في الحديقة منذ سنوات كثيرة.

ومع استطالة امتداد ظلال المساء وصلتنا زهور ورسائل كثيرة، لا تمضي لحظات إلاَّ ويأتي أحد رجال شرطة كامبردج شاير الذين يشكلون قسماً من فريق الحماية المخصص لي حاملاً بيده أجمل باقة ورد. وكانت نورما تروح وتجيء تبحث عن زهرية جديدة تنسق فيها الأزهار ثم لتختار موضعاً لها في غرفة بعد أخرى من غرف المنزل. كان ذلك كله مؤثراً. ربما يبدو أمراً غير عادي أن يروي المرء أحداث يوم كان كارثياً على الصعيد السياسي، إلاَّ أن ذلك المساء كان يوماً مليئاً بذكريات جميلة أعتز بها. ورغم أن معظمنا لم يذق طعم النوم خلال الساعات الست والثلاثين الماضية، فقد امتدت بنا السهرة ولم نأوِ إلى أسرّتنا حتى وقت متأخر من الليل.

كان يوم السبت يوم خمول وتكاسل. استيقظنا جميعاً في وقت متأخر. وهذا شيء جديد بالنسبة لي. نورما وأنا استمتعنا بنوم هنيء، وامتد نوم الأولاد لمدة أطول. وجاء رجال الشرطة يحملون إلينا صناديق البريد، مئات من الرسائل، معظمها كتب على عجل وفور إعلان النتائج. جلست أرابيلا في غرفة الجلوس تفتح الرسائل وتفكر كيف ترد عليها ـ كان حجم الرسائل في ذلك اليوم الأول كبيراً جداً. فالشعب البريطاني رائع حتى حين يقرر إخراج المرء من عمله. يكتبون الرسائل التي تحمل التأييد علها تخفف من الألم. حيث أن

الرسائل لم ترد كلها من أفراد ينتمون إلى حزب المحافظين.

ومع ارتفاع معنوياتي جراء هذا الخضم الواسع من الرسائل، كان ينبغي عليّ أن أشرع من فوري لأخط رسائل لعدد كبير من أعضاء حزب المحافظين الذين خسروا مقاعدهم البرلمانية، لكنني لم أفعل. ولا يمكن أن أغفر لنفسي هذه الخطيئة، إلاّ أنها لم تكن خطأ مقصوداً، فقد كنت متعباً للغاية، وحيث أن المبنى رقم 10، مقر الحكومة، قد شغله الآن طوني بلير، والبرلمان ليس في حال انعقاد، لم يكن لدي مكتب خاص أجلس فيه لأعمل. وعندما انتقلنا إلى مكتب زعيم المعارضة، توالت الأحداث مسرعة، فجعلتني أنسى نواياي الحسنة. لكن الرسائل ذهبت أخيراً ولكن بعد أن تأخرت كثيراً.

لم أحاول الاستماع إلى المذياع أو مشاهدة التلفزيون طوال عطلة نهاية الأسبوع. ولم يكن السبب في ذلك أنني أحسد حزب العمال على نصره، إنما لم تكن بي رغبة أن أراقب عمله. حتى صحيفة الديلي تلغراف آثرت عدم قراءتها وألقيتها في سلة المهملات دون أن أفتحها.

في يوم السبت الذي أعقب نتائج الانتخابات كنا جميعاً جلوساً حول الطاولة في المطبخ وقد انتهينا من تناول الغداء، عندما رن جرس الهاتف، وخرج الصوت من آلة تسجيل الرسائل وكان صوتاً ألفناه منذ زمن يقول: «هل هذا صوت نورما ميجر الجميل؟» والحقيقة كان صوت أرابيلا الجميل التي وضعت آلة تسجيل الرسائل على الهاتف لترصد المكالمات القادمة. وتابع الصوت القادم من الهاتف يقول «هذا جورج بوش».

أمسكت نورما سماعة الهاتف، وتحدثنا، كلانا، مع جورج الذي قال: «أنا أعرف ماذا تعني الخسارة... فقد جربتها». وتابع حديثه معنا موجهاً الدعوة لنا لزيارته قائلاً: «تعال إلى كينيبكبورت Kennebunkport، وأحضر الأولاد، فالسمك الأزرق كبر ويعلق بالصنارة بسهولة. بربارة تبلغكم تحياتها ومحبتها». كانت حقاً مكالمة منه مفرحة وترفع المعنويات. هكذا هو جورج

بوش دوماً. صديق رائع. كان أول شخص يبلغني تهنئته عندما تسلمت مقاليد الحكم رئيساً للوزراء وأول شخص يتصل بي بعد خسارتي.

واتصل بي أيضاً بيل كلنتون، وكعادته دوماً كان ودوداً ومريحاً. وكذلك فعل برايان وميلا ملروني Brian and Mila Mulroney من كندا، وغيرهم كثيرون. والمجاملات لا تغيب في المعارك السياسية.

كان رجال الصحافة ينتظرون عند أبواب المنزل يطلبون أن يلتقطوا لنا الصور. وأخيراً وافقنا على طلبهم ودخلوا المنزل جميعاً عدا واحد منهم. رأت نورما بينهم خصماً لدوداً كان قد ضايق جيمس وأزعجه، ولم تشأ أن تقف أمامه ليصورها. فانطلق مسرعاً عندما رأى منها ذلك الموقف الصلب. فنحن لسنا الآن من «الأملاك العامة»، هكذا كان رأيها. ونود أن نتعاون مع الجميع، ولكن وفق شروطنا.

كان الطقس جميلاً عندما استلم حزب العمال الحكم، لكننا ونحن في منزلنا فاينغز أخذنا نفكر بالمستقبل. اعتزمنا دعوة بعض الأصدقاء المقربين إلى غداء «بوفيه» يوم الأحد. وكان الرأي أنه سيكون احتفالاً، أو جمعاً بمناسبة الانتهاء من العمل. وكان حدثاً مفرحاً. لم نلحظ من ضيوفنا حركات في العيون أو عبارات «آسف» تقال كثيراً. فالمعرفة التي تربطنا بمعظمهم جيدة جداً. كان ثمة احتضان ودموع والكثير من البهجة والحبور. حضر الحفل أصدقاء قدامى، وأصدقاء جدد، وكان منهم تلك المجموعة من الأصدقاء الذين أحيوا معنا الاحتفال برأس السنة منذ سنوات خلت. وجاء آخرون. وغزونا أفضل الشراب الذي لدي، ولم يبق منه شيء.

وامتد الغداء حتى العشاء والحفلة مستمرة، كانت نهاية أسبوع رائعة شكلت حاجزاً بوجه الرياح. وأويت إلى فراشي دون أن أفكر بما مضى، بل بما هو قادم.

obeikandl.com

# بعدما أسدل الستار

سألني كثيرون بعد انتخابات سنة 1997 لماذا تسلك بريطانيا هذا الأسلوب المؤلم في تغيير حكوماتها؟ إذ ليست هذه الطريقة مقبولة بحال من الأحوال لدى أشخاص ذوي حساسية مفرطة ـ حيث يكون المرء في لحظة من اللحظات رئيساً للوزراء، وفي لحظة يلقى به خارجاً ـ لكنني أقبل بهذه الطقوس، فهي التعبير الصادق والنقي للديمقراطية، والشعب هو الذي يقرر خروج القديم وقدوم الجديد.

غير أن هذه الطريقة تسبِّب للمرء صدمة. في عطلة الأسبوع التي أعقبت الانتخابات، بدأ تريفور بطلر Trevor Butler رئيس الفرع الخاص التابع للفريق المكلف بحمايتي عمله الجديد في مرافقة طوني بلير، لقد أصبح واجبه الآن أن يوفر الحماية لرئيس الوزراء الجديد. وتم تعيين فريق جديد لحراستي. وفي الأيام التي تلت الانتخابات، صار الفريق الفني المشرف على مقسم الهاتف في المبنى رقم 10 يحوّل المكالمات إلى «السيد ميجر» بعد أن كان يحوِّلها إلى «السيد رئيس الوزراء». وإن اتصل الأصدقاء يودون الحديث معي هاتفياً، كانوا يفضلون الرسميات في حديثهم فيدعونني «السيد رئيس الوزراء» عندما كنت على رأس عملي، صاروا الآن يكتفون باستخدام اسمي الأول «جون». لقد طويت صفحة من حياتي.

وتلقيت في الشهور القليلة التي تلت يوم الانتخاب ما يزيد عن أربعمئة ألف رسالة، جميعها عدا القليل منها، كانت بمنتهى الرقة واللطف، رغم أن الكثيرين ممن بعثوا برسائلهم أرادوا إيضاح الأسباب التي جعلتهم يحجبون

أصواتهم عن حزب المحافظين. وكانت الفكرة المتكررة في معظم هذه الرسائل «أننا تربعنا على كرسي الحكم مدة أطول مما ينبغي» أو «نحن منقسمون على أنفسنا في الشأن الأوروبي» أو «نحن بحاجة لفترة نقضيها في المعارضة لنجدد تفكيرنا».

عندما غادرت المبنى رقم 10، غادرته أيضاً أرابيلا وربرتون Arabella Warburton، وكذلك فعلت لورنا روبر كالدبك Lorne Roper - Caldbek، مساعدة نورما. وخلال تلك الفترة الوجيزة التي عملت فيها زعيماً للمعارضة، نمارس مهمتنا من مكاتب رديئة التجهيز داخل مجلس العموم كان طوني بلير قد خرج منها، كان يساعدنا في عملنا أولئك الأشخاص الذين عملوا معي في المكتب السياسي بالمبنى رقم 10، وهم فريق عمل ممتاز تقوده بكل كفاءة واقتدار جودي مورهاوس Judy Moorhouse. لكننا استطعنا في نهاية المطاف من إنجاز كافة الإجابات على ذلك الكم الهائل من الرسائل شيئاً فشيئاً ومن خلال عمل دؤوب متواصل لأيام طويلة تواصلت مع عطل نهاية الأسبوع. وخلال تلك الفترة العصيبة أيضاً تمكنت سكرتيرتي في الدائرة الانتخابية جينا هيرن Gina Hearn من إنجاز ذلك الدفق الهائل من الأعمال القادمة في هنتنغدون ببراعة تدعو للإعجاب.

ومع أنني طلبت إجراء انتخابات جديدة لزعامة الحزب فور الانتهاء من الانتخابات العامة، إلاّ أنني مارست عملي زعيماً للمعارضة حتى نهاية شهر حزيران / يونيو عندما تم انتخاب ويليام هيغ William Hague زعيماً للحزب. وكان أصغر زعيم يتولى قيادة حزب المحافظين سناً منذ ولاية ويليام بت William Pitt(*). ولزعيم المعارضة واجبات شديدة القسوة في كل الأوقات.

(*) هو ويليام بت الأكبر William Pitt Hu Elder (1708 ـ 1778) أو هو ويليام بت الأصغر William Pitt Hu Younger (1759 ـ 1806)، وكلاهما شغلا منصب رئيس وزراء بريطانيا. (المعرّب).

وتزداد هذه الأعباء قسوة عندما يكون الحزب المعارض قد أمضى ثماني عشرة سنة في الحكم ومني بهزيمة منكرة في الانتخابات. واستطاع ويليام أن يجدِّد الفكر، وهو على حق في هذا، وذلك ليتمكن الحزب من الانعتاق من الماضي، وليخلي الطريق أمامه للتقدم إلى الأمام. كانت سنوات حكم المحافظين مكلَّلة بالنجاح لأن سياساتنا كانت صحيحة في حينها. لكننا رغم كل ما بذلنا من جهود لم نكتشف الكأس المقدسة للسياسة. فزنا في انتخابات سنة 1979 ليس بسبب قوتنا وحدها، وإنما لأن حزب العمال كان منهكاً وفاقد المصداقية. وكسبنا ثانية سنة 1983 وسنة 1987 ليس بسبب قيادة مارغريت تاتشر وإنما لأن حزب العمال غير مؤهل للانتخاب، بل كسبنا الانتخابات لأننا تحركنا نحو اليمين في حين ازداد التيار اليساري قوة في حزب العمال. وكسبنا الانتخابات أيضاً في سنة 1992 لأننا بدونا في عيون الناخبين في حلة جديدة بينما بقي حزب العمال بحاجة للإصلاح. ولم يساورنا قلق آنئذ بأن المعارضة ستسعى للانقضاض على تلك الأرض الوسط بين اليمين واليسار وتحتلها لأنها خسرتها خسارة شاملة. لكن هذا الأمر لم يعد صحيحاً. إذن فالمعركة التي واجهها ويليام تتمثل بأن يجعل مبادئ وسياسة حزب المحافظين مقبولة لعموم الناخبين وتجذبهم إليها كما كانت تفعل في السابق. واليمين لا يستطيع الفوز في الانتخابات إذا ضاع الوسط. وكان على ويليام أن يحدث تغييرات في الحزب، ربما تسيء إلى الجيل السابق من المحافظين، وفيما هو يفعل ذلك ينبغي على من سبقوه إلى هذا المنصب أن ينظروا وفي عيونهم التسامح والرضى وأن يقدموا له الدعم الذي يريد.

كانت السنتان الأوليان من ولاية ويليام عصيبة، لكنه تصدى للصعاب بكل شجاعة، فهو الند البرلماني لأي شخص كان في الحكومة. وكان من قواته المستنفدة بعض القادمين الجدد من ذوي الكفاءات العالية ـ كان داميان غرين Damian Green وأندرو لانسلي Andrew Lansley وتيريزا مي Theresa May

وكارولين سبيلمان Caroline Spelman وأندرو تيري Andrew Tyrie من بين أولئك الذين انضموا فيما بعد إلى زملاء آخرين أكثر خبرة وممارسة ليعملوا معاً في بناء حماس كبير لبرنامج جديد لحزب المحافظين.

ليست مبادئ حزب المحافظين فلسفة تلقي الذعر في قلوب الآخرين. وثمة طريقة واحدة فقط لتغيير هذا الموقف، وهي أن نفقد الإحساس بالتوازن أمام الشأن الأوروبي. وقد وضع ويليام لنفسه خطاً ثابتاً ومعقولاً إزاء الانضمام إلى العملة الواحدة في المدى المنظور، لكنه يواجه، كما واجهتُ، صرخة من بعض أعضاء الحزب يطالبون بموقف أكثر تصلباً من الاتحاد الأوروبي، وله الحق كله في مقاومة هذه الصرخة. ويوجد في مقاعد مجلس العموم أولئك النواب من المحافظين الذين يريدون التزاماً من الحزب لإعادة التفاوض حول شروط عضويتنا في الاتحاد الأوروبي أو الانسحاب منه نهائياً. وعلى هذه الدرب هناك الجنون والمعارضة التي لا تنتهي. والتشكك إن كان بناءً سياسة يسهل الدفاع عنها أما العداء الصارخ فلا يفيد في شيء. بيد أنني أعتقد أن حزب المحافظين سيعود للحكم ثانية من خلال إلحاقه الهزيمة بحزب العمال في موضع الوسط من السياسة. ولا ينبغي للحزب أن ينطوي على نفسه ويدير ظهره لأوروبا.

انقضت الآن سنتان وحزب العمال في الحكم. وليس سهلاً أن يجري رئيس وزراء سابق تقييماً منصفاً لأعمال من جاء بعده إلى المبنى رقم 10، لا سيما إذا كان هذا الخلف قد هزمه هزيمة فادحة في الانتخابات العامة، عندئذ يكون مثل هذا التقييم في غاية الصعوبة. ولكن عندما يقوم هذا الخلف بالاستهزاء والاستخفاف بسجل من سبقوه إلى هذا المنصب، يصبح من العسير على المرء أن يقاوم إغراءات أن يضع الموضوعية جانباً ويكيل الصاع صاعين.

عندما كان في المعارضة ندَّد طوني بلير بمبادئ وسياسات حزب المحافظين بعبارات شديدة التطرف، حتى بعد أن سرق بكل هدوء مواقف

وسياسات حزب المحافظين. وتابع حزب العمال مزاعمه واصفاً «السلوك اللاأخلاقي المشين» بأنه ظاهرة ينفرد بها حزب المحافظين. وأطلق حملة مقدسة جوفاء باسم الأطباء والأسر وحيدة الوالد، والفقراء والشيوخ. وأما الخطط الخاصة بالخصخصة والتي سيحاول حزب العمال أن يهندسها ـ بخصوص دائرة البريد والخدمة الوطنية لمراقبة النقل الجوي ومؤسسة النقل تحت الأرض لمدينة لندن ـ فقد وصفها بالغموض عندما كانت موضع دراسة لدى حزب المحافظين. وأجج حزب العمال لهيب المواقف المناهضة لأوروبا داخل حزب المحافظين، ولم يعترف بأن ألسنة اللهيب هذه كانت تشتعل بقوة داخل صفوفه.

والأشياء التي برع حزب العمال في تشويهها كانت في معظمها الأعمال اليومية للحكومة. مثل الخيارات والإحباطات والأخطاء التي تحدث عادة. ثم بدأوا يعرفون ويجربون تلك الحلول الوسط التي لا بد من اللجوء إليها في الحكم. والوعود التي أعلنوها إبان الانتخابات واستطاعوا الوفاء بها طبَّلوا لها وزمروا، أما تلك التي لم يستطيعوا الوفاء بها فلم يكترثوا لها بأمل ألاَّ يلاحظها أحد. ضاع الأطفال الذين ينتمون لبيئات متواضعة والذين حصلوا على مساعدات للانتساب إلى المدارس الخاصة. وضاعت المدارس القائمة على المنح. والضرائب على الأعمال التجارية رفعت معدلاتها خلسة. وكانت محبة حزب العمال للجنيه على حساب اليورو تتأرجح مع تأرجح استطلاعات الرأي. وضع الدستور جانباً دون أي تفكير بمضامينه الدائمة، وتم تسييس الآلة الحكومية العاملة في شارع وايتهول بشكل لم يسبق له مثيل، وجرى تهميش البرلمان كلما أتيحت لهم الفرصة لذلك. وانتقلوا بالتلاعب بالصورة إلى ارتفاعات عالية.

لم يختف السلوك اللاأخلاقي في الأول من أيار / مايو 1997. استقال وزراء رفيعو المقام من الحكومة في ظروف مشابهة كل الشبه لما حدث في

السنوات السابقة. وقّع وزير الخارجية بإمضائه على شهادات حصانة الصالح العام، وهي الوثائق نفسها التي أدانها سابقاً واصفاً إياها بأنها «أوامر كمّ الأفواه». وتعرّض تمويل حزب العمال لكثير من المصاعب وسط شبهات تقول إن سياسة الحكومة تتبدل بما يتناسب مع مصالح المتبرعين وسخائهم. ولم يحصل أي تقصير في الشرور والآثام التي كان يرتكبها الجانب الموالي للحكومة في البرلمان منذ انتهاء الانتخابات. ومع مرور الزمن سوف يرتد إلى نحرهم ذلك الشوق الذي غمرهم في الماضي والحاضر لإرواء تعطش الإعلام لقصص عن سلوك لا إخلاقي لحزب المحافظين.

ومن الإنصاف القول إن حزب العمال وهو في الحكم منافق يدعي التقوى والصلاح، متعجرف، لا يتصف بالعدل، غير متسامح، وفظ قليل التهذيب على مرأى من الجميع، وسعيد الحظ. وإذا كان هذا كل ما لديّ لأقوله، فإنني، بعد أن أخرجت ذلك من صدري، يجب أن أسطر خطأ في نهاية هذا الفصل وأنهي بذلك هذا الكتاب.

ولكن ثمة شيء آخر يتعيَّن عليّ أن أقوله، وما لم يستجمع حزب المحافظين وهو في المعارضة ـ وهذا يشملني أيضاً ـ كل قوته ليضم صوته إلى صوتي ويقول بأن عقيدتنا سوف تنهار في نظر الناخبين. إن الطريقة الصحيحة للتعامل مع هذه الحكومة العمالية الجديدة أن نكون يقظين، حذرين وعلى أهبة الاستعداد، نشكك في طيبة نواياهم في أغلب الأحيان، وفي الوقت ذاته ألاّ نتوانى عن توجيه الشكر والتقدير لمكامن القوة الشخصية والسياسية والفلسفينة حيثما ثبتت هذه القوة أثناء الحكم.

لقد تناول حزب العمال ذلك الإرث الذي تركه له المحافظون ولم يتعرضوا له، أبقوه على ما هو عليه، التشريعات التي أصدرناها بخصوص نقابات العمال ظلت كما هي؛ ولم يقدموا على إلغاء أي من مشاريع الخصخصة الكثيرة التي انتقدوها وعارضوها سابقاً، وحافظت الحكومة الجديدة، ولكن

تحت غطاء جديد، على نظام نقل السلطات إلى المجالس المحلية الذي أدخلناه في نظام الصحة الوطني؛ ووجدت السعادة في استثمار أهداف الأداء وجداول الربط التي جاء بها ميثاق المواطن إلى الخدمات العامة؛ وتمسكت بالنهج الذي أدخله مايكل هوارد في مجال فرض القانون والنظام؛ واحتفظت أيضاً بالتخفيضات الضريبية التي أُحدثت إبان حكم المحافظين. ربما ينبغي للمرء أن يشعر بالإطراء والتكريم عندما يرى الإرث الذي تركه والنجاحات التي حققها ظلت في جوهرها كما هي، كاملة متماسكة، بل صانها من ورثها وقلَّدها، وحتى أنه بنى عليها (مهما بلغت الإساءة السياسية المرافقة لذلك)، وربما ينبغي له أن يجلّ ويحترم الحس السليم عند أولئك الذين قدروا ذلك الإرث السياسي وصانوه في أفعالهم إن لم يكن في أقوالهم.

ولا ينبغي لحزب المحافظين أن يوجه اهتمامه فقط إلى إنجازاتنا التي صانها حزب العمال ولم يبدل فيها شيئاً، فإن لهذا الحزب أيضاً أفكاراً جيدة في بعضها. وهذا «الاتفاق الجديد» الذي قدمه ربما هو نوع من الدعاية المفرطة والمغالاة وبعيداً جداً عن الواقع، لكن هذه الحكومة تصرفت تصرفاً صائباً عندما وجهت اهتمامها إلى ذلك الوضع المعروف بالاستبعاد أو الصد الاجتماعي. لكن إلغاء العنصر الوراثي في عضوية مجلس اللوردات ليس بالعمل الجيد وله نتائجه الخطيرة على نظامنا الديمقراطي، غير أنني في الوقت نفسه، ومثل غيري من المحافظين، أرى ضرورة للإصلاح. وربما تحقق الحكومة نجاحاً في مسعاها نحو أهدافها المتمثلة في تقريب السياسات الدفاعية والأمنية في أوروبا إلى بعضها بعضاً.

وإذا عرفنا ونحن في مقاعد المعارضة أين هي مكامن القوة ومكامن الضعف والخطأ عند هذه الحكومة، يكون انتقادنا لها أكثر أهمية وثقلاً، وربما يكون لما نقدمه من نصح إيجابي ثقله أيضاً. لقد ذكرت في موضع آخر من هذا الكتاب أن نظامنا السياسي الذي تحرر الآن من الاشتراكية قد اقترب كثيراً نحو

ذلك النظام المتبع في الولايات المتحدة، حيث يتعلَّم الحزبان ـ الجمهوري والديمقراطي ـ من بعضهما، يتوافقان أحياناً، وبالطبع يختلفان، وقد يكون التباين بينهما في أشده. وبهذه الروح لا أنثني عن تحذيري للحكومة الجديدة لخصوص تعاملها مع اسكتلندا وويلز. ليس في مصلحة أحد أن يحصل تفكك في بريطانيا، وينبغي ألاَّ نسمح له أن يحصل بسبب عدم الاكتراث لهذا الأمر. وفي هذا الإطار أقدم تأييدي الكامل وبكل قوة لجهود طوني بلير في سبيل المضي قدماً في عملية السلام لإيرلندا الشمالية. لكنني في الوقت ذاته أشك في استعداد حكومته أن تأخذ على محمل الثقة التزامات أولئك المسؤولين في المقام الأول عن المصاعب التي عانى منها ذلك الإقليم. وبصفتي أكثر خبرة من الكثيرين غيري بالآثار الناجمة عن حصول تفكك داخل حزب سياسي، فإنني رغم ذلك واثق بأن التصميم الذي أبداه طوني بلير ومستشاروه المقربون نحو قمع أي انتقاد من أتباعهم، ونحو تجاوز دور البرلمان والإقلال من شأنه يسيء إساءة بالغة لجوهر نظامنا الديمقراطي.

أذكر بكثير من التقدير والعرفان الإدراك السليم والشجاع من رئيسة الوزراء التي سبقتني والحسابات التي تتصف بالدهاء من رئيس الوزراء الذي جاء بعدي. كل واحد منا استمتع بشرف وامتياز المنصب. وكل واحد منا يدرك المصاعب التي لا مفر من مواجهتها في هذا المنصب. ولا أقول في خاتمة العمل إنني أشتكي وأتذمر من هذه الصعاب رغم أنني تفوهت في حينها ببعض ألفاظ التذمر. لقد أحببت المبنى رقم 10 وجميع من يعمل فيه، أحببت المنصب، وأحببت المسؤولية، وأحببت ـ وسوف أظل أحب ـ هذا البلد الذي خدمته. والآن انتهى كل شيء وتستمر الحياة.

## ملحق (أ)

# التسلسل الزمني للأحداث

1943 29 آذار / مارس، تاريخ ولادة جون ميجر، ووورستر بارك، لندن.

1950 أيلول / سبتمبر، دخول مدرسة Cheam Common Junior School.

1954 أيلول / سبتمبر، دخول مدرسة Rutlish Grammar School، في ميرتون Merton.

1955 أيار / مايو، انتقال العائلة إلى حي Coldharbour Lane في منطقة بريكستون.

1959 جون ميجر يترك مدرسة Rutlish.

1960 انتقال العائلة للسكن في شارع بيرتون Burton بمنطقة بريكستون.

1962 27 آذار / مارس، وفاة توم والد جون ميجر.

1963 جون ميجر رئيساً لشبيبة المحافظين في بريكستون.

1964 أيار / مايو، ترشيح للمجلس المحلي لمنطقة لامبث، دائرة Larkhall وإخفاق في الانتخاب.

1966 كانون الأول / ديسمبر، ابتداء العمل في مصرف ستاندرد بنك في مدينة جوس Jos بنيجيريا.

1967 أيار / مايو، العودة من نيجيريا إلى إنكلترا إثر حادث سيارة.

1968 أيار / مايو، انتخاب ج.م، عضواً في الملجس المحلي لمنطقة لامبث، دائرة Ferudale.

1969 كانون الثاني / يناير، ج.م. نائب رئيس دائرة الإسكان في مجلس منطقة لامبث.

1970 حزيران / يونيو، رئيساً لدائرة الإسكان في مجلس منطقة لامبث.

17 أيلول / سبتمبر، وفاة والدة جون ميجر، غوين.

3 تشرين الأول / أكتوبر، الزواج من نورما جونسون.

1971 أيار / مايو، خسارة الانتخابات لمجلس منطقة لامبث، دائرة ثورنتون Thornton.

تشرين الثاني / نوفمبر، اختيار ج.م. مرشحاً محتملاً للبرلمان عن حزب المحافظين لدائرة St. Pancras North، ولادة إليزابيث.

1974 ج.م. يرشح نفسه للانتخابات البرلمانية عن دائرة St. Pancras North في شباط / فبراير وتشرين الأول / أكتوبر، وخسارة الانتخابات.

1975 كانون الثاني / يناير، ولادة جيمس الابن.

1976 كانون الأول / ديسمبر، اختيار ج.م. مرشحاً محتملاً عن حزب المحافظين لدائرة هنتنغدون شاير.

1979 أيار / مايو، الانتخابات العامة، انتخاب ج.م. نائباً في البرلمان عن دائرة هنتنغدون شاير بأغلبية 21563 صوتاً.

13 حزيران / يونيو إلقاء أول خطاب في مجلس العموم.

1981 كانون الثاني / يناير، تعيين ج.م. سكرتيراً خاصاً للشؤون البرلمانية لباتريك ميهيو وتيموثي ريزون.

1983 كانون الثاني / يناير، التعيين بمنصب مساعد حامل السوط والمفوض Lord.

1985 أيلول / سبتمبر، التعيين بمنصب وكيل وزارة للشؤون البرلمانية في وزارة الضمان الاجتماعي.

1986 أيلول / سبتمبر، التعيين بمنصب وزير دولة في وزارة الضمان الاجتماعي.

1987 حزيران / يونيو، الانتخابات العامة، إعادة انتخاب للبرلمان عن دائرة هنتنغدون بأغلبية 27044 صوتاً، عضواً في مجلس الوزراء بمنصب وزير دولة أول في وزارة الخزانة، والتعيين أيضاً عضواً في Privy Council مجلس شورى الملك.

1989 تموز / يوليو، التعيين وزيراً للخارجية.

تشرين الأول / أكتوبر، التعيين وزيراً للمالية.

1990 آذار / مارس، ج.م. يقدم الميزانية إلى مجلس العموم.

5 تشرين الأول / أكتوبر، دخول بريطانيا في آلية سعر الصرف.

27 تشرين الثاني / نوفمبر، ج.م. رئيساً للوزراء وزعيماً لحزب المحافظين محل مارغريت تاتشر عقب انتخابات حزبية كان المنافس فيها مايكل هيزلتاين.

28 تشرين الثاني / نوفمبر، جلالة الملكة تطلب من ج.م. تشكيل الحكومة.

1991 كانون الثاني / يناير، بدء عملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

شباط / فبراير، الجيش الجمهوري الإيرلندي يهاجم مقر الحكومة في شارع داوننغ ستريت بقذائف الهاون، وقف إطلاق النار في حرب الخليج.

آذار / مارس: إعلان «ميثاق المواطن».

تشرين الأول / أكتوبر، ج.م. يشارك في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث المنعقد في هراري، زيمبابوي حيث صدر «إعلان هراري» بخصوص الحكم الجيد.

كانون الأول / ديسمبر، ج.م. يشارك في مفاوضات معاهدة ماسترخت.

1992 نيسان / أبريل، الانتخابات العامة، إعادة انتخاب حكومة المحافظين بأغلبية برلمانية لا تتجاوز 21 صوتاً، إعادة انتخاب ج.م. عن دائرة هنتنغدون

بأغلبية 36230 صوتاً، نشوب القتال في البوسنة، يوغوسلافيا السابقة.

آب / أغسطس، ج.م. يترأس مؤتمر لندن حول النزاع في يوغوسلافيا السابقة.

16 أيلول / سبتمبر، (يوم الأربعاء الأسود) تعليق عضوية بريطانيا في آلية سعر الصرف.

كانون الأول / ديسمبر، ج.م. يترأس مؤتمر قمة إدنبره التي شهدت مفاوضات حول حماية الحسومات البريطانية من الاتحاد الأوروبي ومساعدة الدانمارك في المصادقة على معاهدة ماسترخت.

1993 أيار / مايو، المجموعة الأوروبية مشروع قانون (التعديل) ـ معاهدة ماسترخت ـ انتهاء القراءة الثالثة في مجلس العموم، تعديل وزاري ـ كينيث كلارك يحل محل نورمان لامونت وزيراً للمالية.

23 تموز / يوليو، التصويت في البرلمان حول الفصل الخاص بالشأن الاجتماعي، والمصادقة على معاهدة ماسترخت في أعقاب نتيجة متعادلة في التصويت على الثقة بالحكومة في اليوم السابق.

تشرين الأول / أكتوبر، خطاب ج.م. في مؤتمر الحزب وإطلاق مبادرة «العودة إلى الأسس والثوابت».

كانون الأول / ديسمبر، صدور الإعلان المشترك مع رئيس وزراء إيرلندا ألبرت رينولدز الذي يضع أسس وقف إطلاق النار مع الجيش الجمهوري الإيرلندي.

1994 حزيران / يونيو، استخدام حق النقض «الڤيتو» ضد انتخاب جان لوك ديهايني، رئيس وزراء بلجيكا رئيساً للمفوضية الأوروبية.

تموز / يوليو، انتخاب طوني بلير زعيماً لحزب العمال.

آب / أغسطس، الجيش الجمهوري الإيرلندي يعلن وقف النار.

أيلول / سبتمبر، ج.م. يقوم بزيارة إلى جنوب أفريقيا ويلقي كلمة أمام البرلمان.

تشرين الأول / أكتوبر، إطلاق اليانصيب الوطني.

1995 شباط / فبراير، نشر وثيقة إطار حول مستقبل إيرلندا الشمالية.

22 حزيران / يونيو، ج.م. يستقيل من قيادة حزب المحافظين ويتحدى خصومه للوقوف ضده في الانتخابات.

4 تموز / يوليو، ج.م. يهزم جون ردوود في انتخابات زعامة الحزب بحصوله على 218 صوتاً مقابل 89.

تشرين الثاني / نوفمبر، صدور اتفاق دايتون Dayton وإنهاء الصراع في البوسنة وذلك عقب مؤتمر لندن الثاني المنعقد في شهر تموز / يوليو.

1996 شباط / فبراير، حادثة تفجير في Docklands تضع نهاية لوقف إطلاق النار مع الجيش الجمهوري الإيرلندي، نشر تقرير سكوت Scott حول قضية «مبيعات الأسلحة للعراق».

آذار / مارس، بيان مجلس العموم يشير إلى أن داء الاعتلال الدماغي عند الأبقار BSE قد يكون خطراً على صحة الإنسان.

أيار / مايو بدء العمل بسياسة عدم التعاون مع أوروبا ـ «حرب لحوم الأبقار» ـ التي تستمر حتى شهر حزيران / يونيو.

حزيران / يونيو، بدء محادثات عموم الأحزاب في إيرلندا الشمالية.

1997 آذار / مارس، ج.م. يعلن أن الانتخابات العامة سوف تجرى في الأول من أيار / مايو.

أيار / مايو، حزب العمال يفوز في الانتخابات وطوني بلير يصبح رئيساً للوزراء، إعادة انتخاب ج.م. عن دائرة هنتنغدون بأغلبية 18140 صوتاً، ويعلن اعتزامه الاستقالة من زعامة حزب المحافظين.

حزيران / يونيو، انتخاب ويليام هيغ زعيماً لحزب المحافظين.

1999 كانون الثاني / يناير، جلالة الملكة تقلد ج.م. وسام الشرف Companion of Honour.

obeikandl.com

ملحق (ب)

# التشكيلات الوزارية
# فيما بين تشرين الثاني / نوفمبر 1990
# وأيـار / مايو 1997

الاسم بالحرف الأسود هو اسم الوزير الذي انتقل لمنصب آخر أثناء التعديل.
الاسم بالحرف الأسود المائل هو اسم الوزير الذي يدخل الوزارة لأول مرة.

خرجت مارغريت تاتشر وسيسيل باركنسون من الوزارة في التعديل الجاري بتاريخ 29 ـ 30 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1990

**من 1990/11/30 ـ 1992/4/11**

| | |
|---|---|
| رئيس مجلس الوزراء | **جون ميجر** |
| وزير المالية | **نورمان لامونت** |
| وزير الخارجية | دوغلاس هيرد |
| وزير الداخلية | **كينيث بيكر** |
| رئيس مجلس اللوردات | اللورد ماك كي أوف كلاشفيرن |
| وزير شؤون اسكتلندا | **إيان لانغ** |
| وزير شؤون ويلز | داڤيد هنث |
| وزير شؤون إيرلندا الشمالية | بيتر بروك |



obeikandl.com

| | |
|---|---|
| زعيم الأغلبية في مجلس العموم | جون ماك غريفور |
| زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات | **اللورد وادينغتون** |
| وزير التجارة والصناعة | بيتر ليللي |
| وزير الدفاع | توم كينغ |
| وزير الصحة | وليم والدغريف |
| وزير الضمان الاجتماعي | طوني نيوتن |
| وزير البيئة | **مايكل هزلتاين** |
| وزير النقل | **مالكولم ريفكند** |
| وزير التوظيف | مايكل هوارد |
| وزير التربية والعلوم | كينيث كلارك |
| وزير الزراعة | جون غومر |
| وزير الطاقة | جون ويكهام |
| دوقية لانكستر (رئيس شؤون الحزب) | **كريس باتن** |
| وزير الدولة الأول في وزارة الخزانة | **دافيد ميللور** |
| كبير حاملي السوط (ليس عضواً في المجلس) | **ريتشارد رايدر** |

**من 11/4/1992 ـ 24/9/1992**

خرج من الحكومة كل من كينيث بيكر، واللورد وادنغتون، وتوم كينغ، وبيتر بروك، وكريس باتن.

ألغيت وزارة الطاقة وتولت وظائفها وزارة التجارة والصناعة وأحدثت وزارة جديدة باسم وزارة التراث القومي، وأحدثت أيضاً وزارة الخدمات العامة والعلوم، تابع كريس باتن مهامه رئيساً لشؤون الحزب حتى شهر أيار / مايو 1992، وأحدث تعديل في تسمية وزارة التربية حيث دمجت الشؤون العلمية في وزارة الخدمات العامة والعلوم، واحتفظ مايكل هيزلتاين بمقعده في مجلس الوزراء بصفته رئيساً لمجلس التجارة Board of Trade.

| | |
|---|---|
| رئيس مجلس الوزراء | جون ميجر |
| وزير المالية | نورمان لامونت |
| وزير الخارجية | دوغلاس هيرد |
| وزير الداخلية | **كينيث كلارك** |
| رئيس مجلس اللوردات | اللورد ماك كي أوف كلاشفيرن |
| وزير شؤون اسكتلندا | أيان لانغ |
| وزير شؤون ويلز | دافيد هنت |
| وزير شؤون إيرلندا الشمالية | **باتريك ميهيو** |
| زعيم الأغلبية في مجلس العموم | **طوني نيوتن** |
| زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات | **اللورد ويكهام** |
| مجلس التجارة (وزارة التجارة والصناعة) | **مايكل هيزلتاين** |
| وزير الدفاع | **مالكولم ريفكند** |
| وزيرة الصحة | **فيرجينيا بوتوملي** |
| وزير الضمان الاجتماعي | **بيتر ليللي** |
| وزير البيئة | **مايكل هوارد** |
| وزير النقل | **جون ماك غريغور** |
| وزيرة شؤون التوظيف | **جيليان شيفرد** |
| وزير التربية | **جون باتن** |
| وزير الزراعة | جون غومر |
| وزير التراث القومي | **دافيد ميللور** |
| دوقية لانكستر (وزارة الخدمة العامة والعلوم) | **ويليام والدغرين** |
| وزير الدولة الأول في وزارة الخزانة | **مايكل بورتللو** |
| الرئيس المسؤول عن شؤون الحزب (ليس عضواً في المجلس) | **نورمان فاولر** |
| كبير حاملي السوط (ليس عضواً في المجلس) | ريتشارد رايدر |

**من 1992/9/25 ـ 1993/5/27**

خرج دافيد ميللور من الحكومة

| | |
|---|---|
| رئيس مجلس الوزراء | جون ميجر |
| وزير المالية | نورمان لامونت |
| وزير الخارجية | دوغلاس هيرد |
| وزير الداخلية | كينيث كلارك |
| رئيس مجلس اللوردات | اللورد ماك كي أوف كلاشفيرن |
| وزير شؤون اسكتلندا | أيان لانغ |
| وزير شؤون ويلز | دافيد هنت |
| وزير شؤون إيرلندا الشمالية | باتريك ميهيو |
| زعيم الأغلبية في مجلس العموم | طوني نيوتن |
| زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات | اللورد ويكهام |
| مجلس التجارة (وزارة التجارة والصناعة) | مايكل هيزلتاين |
| وزير الدفاع | مالكولم ريفكند |
| وزيرة الصحة | فرجينيا بوتوملي |
| وزير الضمان الاجتماعي | بيتر ليللي |
| وزير البيئة | مايكل هوارد |
| وزير النقل | جون ماك غريغور |
| وزيرة شؤون التوظيف | جيليان شيبرد |
| وزير التربية | جون باتن |
| وزير الزراعة | جون غومر |
| وزير التراث القومي | **بيتر بروك** |
| دوقية لانكستر (وزارة الخدمة العامة والعلوم) | ويليام والدغرين |
| وزير الدولة الأول بوزارة الخزانة | مايكل بورتللو |



obeikandl.com

| | |
|---|---|
| الرئيس المسؤول عن الحزب | نورمان فاولر |
| (ليس عضواً في المجلس) | |
| كبير حاملي السوط (ليس عضواً في المجلس) | ريتشارد رايدر |

**من 27/5/1993 ـ 20/7/1994**

خرج نورمان لامونت من الحكومة

| | |
|---|---|
| رئيس مجلس الوزراء | جون ميجر |
| وزير المالية | **كينيث كلارك** |
| وزير الخارجية | دوغلاس هيرد |
| وزير الداخلية | **مايكل هوارد** |
| رئيس مجلس اللوردات | اللورد ماك كي أوف كلاشفيرن |
| وزير شؤون اسكتلندا | إيان لانغ |
| وزير شؤون ويلز | **جون ردوود** |
| وزير شؤون إيرلندا الشمالية | باتريك ميهيو |
| زعيم الأغلبية في مجلس العموم | طوني نيوتن |
| زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات | اللورد ويكهام |
| مجلس التجارة (وزارة التجارة والصناعة) | مايكل هيزلتاين |
| وزير الدفاع | مالكولم ريفكند |
| وزير الصحة | فرجينيا بوتوملي |
| وزير الضمان الاجتماعي | بيتر ليللي |
| وزير البيئة | **جون غومر** |
| وزير النقل | جون ماك غريغور |
| وزير شؤون التوظيف | **دافيد هنت** |
| وزير التربية | جون باتن |
| وزيرة الزراعة | **جيليان شيبرد** |

| | |
|---|---|
| وزير التراث القومي | بيتر بروك |
| دوقية لانكستر (وزارة الخدمة العامة والعلوم) | ويليام والدغرين |
| وزير الدولة الأول بوزارة الخزانة | مايكل بورتللو |
| رئيس شؤون الحزب (ليس عضواً في المجلس) | نورمان فاولر |
| كبير حاملي السوط (ليس عضواً في المجلس) | ريتشارد رايدر |

**من 1994/7/21 ـ 1995/7/6**

خرج من الحكومة كل من بيتر بروك وجون ماك غريغور وجون باتن واللورد ويكهام

| | |
|---|---|
| رئيس مجلس الوزراء | جون ميجر |
| وزير المالية | كينيث كلارك |
| وزير الخارجية | دوغلاس هيرد |
| وزير الداخلية | مايكل هوارد |
| رئيس مجلس اللوردات | اللورد ماك كي أوف كلاشفيرن |
| وزير شؤون اسكتلندا | أيان لانغ |
| وزير شؤون ويلز | جون ردوود |
| وزير شؤون إيرلندا الشمالية | باتريك ميهيو |
| زعيم الأغلبية في مجلس العموم | طوني نيوتن |
| زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات | **اللورد كرانبورن** |
| مجلس التجارة (وزارة التجارة والصناعة) | مايكل هيزلتاين |
| وزير الدفاع | مالكولم ريفكند |
| وزيرة الصحة | فرجينيا بوتوملي |
| وزير الضمان الاجتماعي | بيتر ليللي |
| وزير البيئة | جون غومر |
| وزير النقل | **برايان ماوهيني** |

| | |
|---|---|
| وزير شؤون التوظيف | **مايكل بورتللو** |
| وزيرة البيئة | **جيليان شيبرد** |
| وزير الزراعة | ويليام والدغرين |
| وزير التراث القومي | **ستيفن دوريك** |
| دوقية لانكستر | **داڤيد هنت** |
| وزير الدولة الأول لوزارة الخزانة | **جوناثان إيتكن** |
| وزير بلا حقيبة (رئيس شؤون الحزب) | **جيريمي هنلي** |
| كبير حاملي السوط (ليس عضواً في المجلس) | ريتشارد رايدر |

استقال جون ردوود من منصبه وزير شؤون ويلز بتاريخ 26/ 6/ 1995 وتولى داڤيد هنت أعمال وزارة شؤون ويلز بالوكالة خلال فترة الانتخابات لقيادة الحزب

**من 6/7/1995 ـ 2/5/1997**

خرج من الحكومة كل من دوغلاس هيرد وداڤيد هنت وريتشارد رايدر وجوناثان إيتكن، وكان جون ردوود قد استقال منذ فترة، وانتقل جيريمي هنلي إلى منصب آخر ليس عضواً في مجلس الوزراء.

ألغيت وزارة شؤون التوظيف ونقلت معظم مهامها إلى وزارة التربية، وأحدث منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ومنصب وزير الدولة الأول.

| | |
|---|---|
| رئيس مجلس الوزراء | جون ميجر |
| نائب رئيس مجلس الوزراء | **مايكل هيزلتاين** |
| وزير المالية | كينيث كلارك |
| وزير الخارجية | **مالكولم ديفكند** |
| وزير الداخلية | مايكل هوارد |
| رئيس مجلس اللوردات | اللورد ماك كي أوف كلاشفيرن |
| وزير شؤون اسكتلندا | **مايكل فورسيت** |
| وزير شؤون ويلز | **ويليام هيغ** |

| | |
|---|---|
| وزير شؤون إيرلندا الشمالية | باتريك ميهيو |
| زعيم الأغلبية في مجلس العموم | طوني نيوتن |
| زعيم الأغلبية في مجلس اللوردات | اللورد كرانيورن |
| مجلس التجارة (وزارة التجارة والصناعة) | **ايان لانغ** |
| وزير الدفاع | مايكل بورتللو |
| وزير الصحة | **ستيفن دوريل** |
| وزير الضمان الاجتماعي | بيتر ليللي |
| وزير البيئة | جون غومر |
| وزير النقل | **جورج يونغ** |
| وزيرة التربية والتوظيف | جيليان شيبرد |
| وزير الزراعة | **دوغلاس هوغ** |
| وزيرة التراث القومي | **فرجينيا بوتوملي** |
| دوقية لانكستر (وزارة الخدمة العامة والعلوم) | **روجر فريمان** |
| وزير الدولة الأول بوزارة الخزانة | **ويليام والدغرين** |
| وزير بلا حقيبة (رئيس شؤون الحزب) | **برايان ماوهيني** |
| كبير حاملي السوط (ليس عضواً في المجلس) | **ألاستير غودلاد** |

obeikandl.com

# الفهرس


آدامز (جيري) 548، 773، 780، 781، 785، 791، 792، 794، 798، 809، 818، 821، 825، 827، 846

آرثر (جيفري) 147، 348، 351، 1098، 1226

آروتاون (مدينة) 896

آستون (توماس) 53

آسيا 914

آشداون (بادي) 416، 434، 436، 539، 540، 673

آلان 90

الآن انتهى كل شيء وتستمر الحياة 1246

آلدرداين (جون) 843

آلنت (ريغ) 110

آلية سعر الصرف الأوروبية (ERM) 271، 277، 278، 281، 283، 297، 300، 303، 304، 306، 307، 326، 385، 557، 559، 565، 567، 569، 579، 580، 591، 598، 604، 623، 640، 1002، 1124، 1125، 1126، 1135، 1146، 1154، 1157

آموري (دافيد هيثكوت) 669

آن (Ann) 68، 90، 633

آن الأوان للتخلص من القبطان 1091

آنا (Anna) 1205

آنيسلي (هيو) 797

الإبادة الجماعية 443، 446

الأبارثيد = (الفصل العنصري)

أباثا (ساني) 894

أبردين (مدينة) 746

أبلياري (همفري) 294

أبليارد (لين) 411، 437

ابن المدينة ضد ابن الريف 143

أتالي (جاك) 295

الاتجاه المعاكس 794، 1226

الاتحاد الاقتصادي والنقدي 501

اتحاد أكسفورد 178

الاتحاد الأوروبي 240، 523، 536، 577، 626، 630، 639، 768، 869، 885، 889، 897، 995، 1004، 1005، 1013، 1019، 1028، 1037، 1108، 1185، 1196، 1142

الاتحاد السوفياتي 442، 498، 855، 864، 865، 917

اتحاد فدرالي 990

الاتحاد في خطر 729

اتحاد مسلمي كرواتيا 938

الاتحاد النقدي (الأوروبي) 251، 271، 278، 279، 283، 299، 489، 490، 497، 500، 510، 1042، 1213

الاتحاد النقدي والاقتصادي (EMU) 512

الاتحاد اليوغوسلافي 918

الاتحاديون 756، 757، 781، 791، 840، 851

الاتحاديون الديمقراطيون 667

الاتفاق الجديد 1245

اتفاقية بليرهاوس 886

اتفاقية الجمعة العظيمة 815، 849

الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الغات (Gatt) 885

اتفاقية ميونيخ 1028

إتكنز (روبرت) 250، 361، 1229

أتكنز (همفري) 174

أتلي (كليمنت) 23، 62

الاتهامات العشوائية 1218

إثيوبيا 256

اجتماع الصلاة 168، 187

أجل سيادة الرزير 292، 294

الأجور المتدنية 492

إحداث التغيير نحو الأفضل 29

إحدى عشر (11) شارع داونتغ ستريت 218

إحياء الاتحاد 739

الإخاء والوحدة 919

اختبار في السوق 1193




obeikandl.com

اختبار ورق عباد الشمس 1110
الاداء الأعلى 606
الادميرالية 18
أدنبرة (مدينة) 650، 652، 741
ادوارد 417
إدوارد (الملك) 56
إدوارد الأول ( الملك) 748
إدوارد الثالث (الملك) 748
إدواردز (الملك) 873
إدواردز (جورج) 708، 709
إديث 134
إذاعة أسترالية 893
إذاعة لندن (BBC) = محطة بي. بي. سي
أرابيلا 1228، 1236
الأربعاء الأسود = يوم الأربعاء الأسود
اربوثنوت (جيمس) 623
الارتقاء بالمستويات 447
الأرجنتين 246، 254، 263
الادرينالين 1004
الأردن 897
ارسطو 59
ارفع واضرب (سياسة) (فكرة) 929، 930، 932، 933، 936
الأرملة السوداء 215
الإرهابيون 819
إريتريا 165
أرينز (موشيه) 255
إزالة الوجود العسكري 823
ازدهار فانهيار 1159
أزرق ضد أزرق 439
أزمة الخليج 311، 312، 404، 917
أزمة السويس 930
إسبانيا 250، 251، 603، 900، 950، 996، 1006، 1007، 1008، 1017، 1113
إست آنغليا 183
استجداء للأفكار 1193
أستراليا 191، 260، 875، 894
الاستعادة 47
إسرائيل 171، 255، 412، 433، 435، 897
الإسرائيليون 172
أسرة بوليزر 39
الأسس والثوابت 953
اسكتلندا 102، 189، 293، 329، 330، 389، 401، 460، 542، 546، 574، 637، 654، 675، 691، 729، 730، 731، 732، 733، 735، 737، 738، 739، 740، 743، 745، 752، 753، 779، 1063، 1211، 1212، 1229، 1246
الاسكتلنديون 548
الاسكندرية (مدينة) 879
الأسلحة الكيميائية والجرثومية 413
الأسلحة النووية 165
أسئلة موجهة لرئيس الوزراء 1042، 1061، 1064، 1187، 1188
الاشتراكية 537
الاشتراكيون 62
أصبح اللعب على المكشوف 266
إصبر على المكروه أو افعل ما يلزم 1037
أصول التهذيب 1182
إضرابات عمال المناجم 135
الأطلسي 859
أظن أنني سأنتظر 223
إعادة التأهيل 685
إعادة توحيد ألمانيا 304
إعادة كتابة التاريخ 1191
الإعانات للطقس البارد 206
اعتلال الدماغ الإسفنجي (داء) 1103، 1104
الإعدام للأبقار لن يفيد... 1116
الإعفاءات الضريبية 293
إعلان داوننغ ستريت 790، 792، 794، 804، 812، 816، 832، 841، 853
إعلان هراري 892
إغلاق المناجم (قضية) 1138، 1139
الأغلبية المؤهلة 1005
أغني في الحمام 1154
أفريقيا 99
اقتراح أول النهار 619، 628
اقتراح الساعة العاشرة 659
الاقتصاد البريطاني 1121
اقتصاد جيد يعني سياسة جيدة 1159
الاقتصاد! من الفقر إلى الغنى 1121
الاقتصاد المنهار في بريطانيا 1135
اقتصاداً محطماً 1121
اقتلوا الرسول 1118
أكاد أتقيأ على الحكومة 1196
الأكراد 443، 444
الاسون (روبرت) 969، 1230
الألمان 922
الان (أليكس) 637، 906، 957، 962، 978، 1009، 1061، 1079، 1097، 1098، 1103، 1136، 1231، 1232
البابن (أليستيرماك) 611
التق مع الناس 532
التقوا جون ميجر... 531، 532
الدردايس (جون) 850
الفريد 43، 46
الكساندر فلمنغ هاوس (مبنى) 194
ألكونباري (قاعدة) 165، 1053
ألمانيا 253، 280، 297، 299، 301، 302، 311، 337، 503، 506، 560، 570، 571، 572، 578، 591، 592،

# الفهرس


603، 655، 855، 865، 869، 900،
903، 911، 919، 997، 1005، 1006،
1008، 1015، 1016، 1017، 1020،
1051، 1108، 1117، 1144
ألمانيا الديمقراطية 411
ألمانيا الشرقية 865
ألن (أليكس) 569، 574، 586، 587
إلى هنا وكفى 1057
إيران 959
إليزابيث 131، 132، 133، 138، 191،
250، 287، 351، 392، 421، 545،
1009، 1053، 1097، 1228، 1230،
1234
إليزابيث الأولى (الملكة) 654، 1062
إليزابيث الثانية (الملكة) 654
إليسون (ريتشارد) 191
إليفايت آند كاسل 93
الأم البيضاء العظيمة 243
الأم تتحدث عن إنكلترا 637
أم المعارك 438
أماتو (جوليانو) 570، 573، 581، 995
الامبراطورية 738
امبراطورية التجارة الحرة 634
امرأة جديدة 46
أمريكا 43، 69، 101، 248، 349، 425،
688، 762، 793، 837، 846، 857،
932، 944
أمريكا الجنوبية 48، 879، 880
أمريكا الشمالية 990
أمريكا اللاتينية 185، 914
الأمريكيون 831
الأملاك العامة 1237
الأمم المتحدة 418، 427، 881، 916،
932، 933، 940، 941، 942، 944
أموال تدفع مقابل أسئلة تسأل 1206
أموال مقابل الأسئلة 987
الأمومة خارج نطاق الزوجية 953
أميس (دافيد) 545
الأنا (نزعة) 1205
أنا زوجة القس 126
أناشيد من روما القديمة 616
الانتحار السياسي 1169
انتخابات بالزي العسكري 521
انتخبوا لامونت لتنقذوا الجنية 1185
انتظر وسترى 268
انتعاش دون تصويت 1163
أندرسون (بروس) 638
أندرو (روب) 879
أندريوتي (جوليو) 504، 505، 515، 995
أنشودة السعادة 577
أنصار الديمقراطية 248
الأنغلوسكسون 397
أنغليش (دافيد) 1206
إنغهام (برنارد) 225، 262، 345
انقلاب رائع 1069
الإنكا (فندق) 185
أنكرام (مايكل) 804، 823، 824، 833
إنكلترا 48، 102، 103، 113، 143، 179،
191، 192، 329، 334، 383، 483،
666، 691، 716، 729، 730، 731،
735، 736، 740، 745، 746، 750،
752، 753، 857، 1109
إنكلترا ضد العالم 636
إنني أستطيع التسلق مثل قرد 88
إنها مدّت مطاط 1177
أنهار من دماء 109
انهيار الاتحاد السوفياتي 864
انهيار بنك الاعتماد... 962
انهيار الدولار الأمريكي 571
انهيار الشيوعية في أوروبا 918
أنيد 88
الأهواز بجنوب العراق 443
أهيرن (بيرثي) 809
أوامر كمّ الأفواه 1244
أوباسانجو (أولوسيفون) 895
أوتاواي (ريتشارد) 1063
أودونيل (غوس) 290، 291، 393،
411، 437، 497، 499، 515، 564،
587، 645، 653، 879، 1004
أوراق هولتاين 708
أوربليا 118
أوروبا 237، 252، 256، 257، 263،
279، 282، 298، 301، 306، 308،
324، 341، 344، 365، 387، 407،
478، 479، 482، 483، 485، 489،
495، 505، 559، 560، 562، 563،
570، 571، 578، 602، 612، 616،
619، 623، 635، 652، 664، 779،
857، 901، 909، 989، 992، 999،
1001، 1003، 1029، 1037، 1041،
1047، 1054، 1109، 1113، 1121،
1185، 1186، 1190، 1195، 1197،
1198، 1199، 1202، 1206، 1220،
1242
أوروبا الشرقية 902
أوروبا الغربية 36، 856، 990
أوروبا فدرالية 486، 492
أوروبا في خط الصدع 989
أوروبا المتحدة 336
الأوروغواي 48، 885
أورويل (جورج) 664
أوزبورن (جورج) 1073
الأوغاد 105، 607، 609
الأوفال (منطقة) 78، 79، 1234
أوقات صعبة 55
أوكس (سفن) 137
أوكلاند (أنطوني) 417
أوكلاند (جيني) 349
أوكلاند (مدينة) 893
أوكلي (ديريك) 371
أوكلي (روبن) 366

أولتون (بوبي) 73
أولويات الموازنة 289
أوليفانت 112
أوماج (Omagh) مدينة 85
أونسلو (كرانلي) 356، 360، 373، 374، 1056، 1098
أوين (دافيد) 925، 929
أيان 989
إيبيزا 128
إيتانزويل 161
إيتكن (جوناثان) 80، 975، 977، 978، 1055
الإيدز (مرض) 878
إيران 434
إيرلندا 603، 771، 784، 786، 788، 793، 807، 837، 838، 846، 853
إيرلندا الشمالية 36، 115، 168، 232، 330، 381، 540، 548، 671، 672، 716، 755، 757، 772، 783، 794، 799، 807، 810، 815، 819، 824، 828، 831، 833، 837، 839، 850، 852، 854، 909، 942، 970، 1039، 1090، 1117، 1176، 1246
إيرلندا الموحدة 672، 851
الإيرلنديون 487
إيريكا 138
إيست آنغليا 186
ايستود 1211
ايسن 899
إيسيكس 159
إيطاليا 487، 508، 563، 564، 570، 571، 573، 582، 903، 905، 1005، 1017، 1108، 1113
إيغار (تيم) 1138
إيفانز 111
إيفانز (دافيد) 1077، 1087
إيفانز (غاريت) 259
إيفانز (كاريس) 229، 236
إيڤرتون 76
ايكس لي بين 32
إيكيمي 894
إيليس (روث) 72
إيلين 1126، 1228، 1230، 1234
إيمز (روبن) 787، 792
أيمكنك أن تصفح عنها؟ 39
أيوانينا (مدينة) 1007، 1018

الباب الأسود 1232
باب خلفي لأوروبا فيدرالية 338
الباب الخلفي لبرلمان ستورمونت 831
باباندريو (أندرياس) 996، 1017، 1019
بات 53، 55، 97، 127
باتن (جون) 156، 176، 551، 698، 700
باتن (كريس) 141، 152، 156، 236، 332، 341، 360، 384، 393، 394، 402، 484، 522، 524، 527، 528، 531، 533، 534، 535، 537، 541، 542، 717، 871، 874، 1040، 1231
باتيسون (جون) 1104
باث (مدينة) 152، 535، 545، 546، 573، 574، 575، 1231
باد (آلان) 1136
بادلي (أوليف) 354
بادلي (إيريك) 147
بادنغتون (دائرة) 137، 1154
بادي (Paddy) 145، 168، 530، 766
باربر (طوني) 140
بارك لين (جي) 200
باركنسون (سيسيل) 231، 236، 239، 272، 367، 390، 490
بارنغتون 78
البارونة تاتشر 621
باري (تيم) 774
باريس 246، 247، 248، 250، 301، 347، 353، 427، 570، 600، 913، 937، 978، 979، 1080
باريس (ماتيسو) 25، 152، 178، 179، 199
باشر (كلي) 879
باشروا العمل 425
باكسنديل (بريزيلي) 963
باكيتهيد (اللورد) 547
بالادور (إدوارد) 1022
بالشين (بوب) 703
باليمينا 839
بان (بيتر) 56
بانتر (Bunter) 163
بانكس (طوني) 129
بانيتش (ميلان) 926
باول (إينوك) 109، 113، 631، 746
باول (تشارلز) 236، 243، 261، 336، 411، 417، 421، 430، 431، 437، 445، 887
باول (كولن) 413، 419، 439
بايثورن 165
الباين (اليستير ماك) 546
الببغاء الأسترالية 66
بت (ويليام) 1240
بترول بحر الشمال 746
بتسبرغ (مدينة) 43، 860
البحار العجوز 648
البحار القديم 1048
البحث عن توم ميجر 41
البحر الأدرياتيكي 928
بحر الشمال 311
بدجن (نيكولاس (نيك)) 318، 601، 631، 1028، 1029، 1034، 1043، 1230
بدسر 78
برادفورد 291
برادمان (دونالد) 81، 82
برادوك 44

برامبتون 151
براون (بيتر) 208، 350، 547، 1129، 1225
براون (جورج) 125
براون (رون) 125
براون (غوردون) 302، 321، 1012، 1028، 1217
براوننغ (أنجيلا) 986
برايان 1237
برايت (جون) 626
برايت (غراهام) 152، 157، 349، 350، 352، 353، 354، 356، 357، 358، 360، 368، 370، 518، 543، 644، 673، 1033، 1055، 1061، 1066، 1073، 1075، 1096، 1229
برايتون 171، 178، 186، 229، 639، 1136
برايمر 575
بربارة 421
بربازون (إينون) 242
البرتغال 603، 989، 1005
البرتغاليون 487
برج لندن 719
بركان فيزوف 158
برلمان ستومونت 847، 851
برلين 913
برلين الغربية 911
برمنغهام 109، 652
برميل بارود 113
برنامج 618
برنامج مولدن 279
البرنامج الوطني لرياضة الناشئة 726
برنسون (مايكل) 608، 609
برنغتون 165
بروتون (جون) 802، 808، 809، 811، 821، 826، 827، 828، 829، 831، 833، 834، 836، 839، 845، 848، 849، 850
برودي (رومانو) 1114
بروس (روبرت) 731
بروك (بيتر) 141، 219، 236، 551، 707، 716، 761، 762، 763، 765، 805، 815، 853
بروكسل 319، 336، 592، 786، 789، 807، 914، 998، 1007، 1021، 1108، 1181، 1185، 1186
برواملي (منطقة) 1211
برونسون (مايكل) 1093
برونفيلز (بيتر) 184
بريتان (ليون) 256، 277، 1013، 1014، 1018
بريتانيا (اليخت الملكي) 1082
بريدج (جون) 1226
بريدجز (جورج) 1073، 1195، 1200، 1220
برينويت (رودريك) 888
بريستول 540
بريسكوت (جون) 959، 1012
بريسلي (ألفيس) 100
بريطانيا 37، 72، 135، 151، 200، 205، 248، 249، 251، 253، 255، 259، 268، 271، 277، 280، 296، 299، 302، 307، 311، 316، 317، 321، 337، 396، 409، 414، 431، 439، 451، 480، 479، 484، 485، 488، 491، 492، 500، 505، 525، 542، 554، 561، 563، 572، 577، 604، 613، 617، 624، 635، 642، 648، 653، 655، 664، 672، 710، 720، 733، 761، 837، 838، 869، 870، 873، 874، 875، 876، 884، 851، 856، 857، 893، 894، 896، 900، 903، 919، 923، 933، 944، 992، 994، 998، 1016، 1047، 1051، 1109، 1116، 1126، 1162، 1164، 1178، 1186، 1199، 1214، 1220، 1246
بريغوفوا (بيير) 572
بريكنستون (مدينة، منطقة) 47، 66، 69، 72، 87، 89، 90، 106، 107، 122، 144، 363، 537، 689
بريكون (Brecon) 1223
بريمروز كورت 116، 128، 137
بريمنر (روري) 630
برين (برنارد) 158
برينتري 159
بسبي (مات) 73
بسمرتنوڤا (ناتاليا) 117
البطالة 382، 525، 526، 560، 900، 1130، 1131، 1168
بطرس غالي (بطرس) 924
بطلر 694
بطلر (بيرت) 99
بطلر (تريفور) 1239
بطلر (دافيد) 1072
بطلر (راب) 30، 32، 698
بطلر (روبن) 218، 377، 392، 411، 437، 459، 130، 708، 782، 785، 950، 960، 962، 975، 976، 978
بطلر (مايكل) 298
بعد ما أسدل الستار 1239
بغداد 414، 421، 428، 436، 440، 441
البقرة الحلوب 330
البقرة المجنونة والأوروبيون 1103
بكين 249، 871، 873
بلاتش (إميلي) 147، 151
بلاد الحكماء 199
بلاك (ربيب) 635
بلاك (كونراد) 635، 1088، 1089
بلاكبول (مدينة) 256، 522، 954
بلاكويل (نورمان) 1040، 1049، 1066، 1083، 1103، 1192، 1194، 1224
بلانكو 48
بلايت (جيمس) 469

بلايذ (مارك) 509
بلجيكا 477، 487، 508، 564، 1016، 1018
بلد الخدمات 869
بلدان أمريكا اللاتينية 254
بلدان أوروبا الشرقية 855
بلّغ تريستان سلامي 363
بلغراد 918
بلفاست (مدينة) 760، 776
بلفور 694
البلقان 15، 918، 922، 923، 934
بلنكنسوب 74
بلير (طوني) 23، 385، 398، 399، 451، 452، 532، 554، 638، 703، 749، 753، 849، 853، 876، 915، 959، 974، 1012، 1031، 1045، 1062، 1085، 1174، 1177، 1180، 1182، 1190، 1203، 1217، 1218، 1219، 1232، 1236، 1239، 1242، 1246
بليك (اللورد) 666، 1095
بليموث 48
بمبرتون (روبن لي) 308، 315، 588، 591، 592
بن (طوني) 421، 923
البنت السباتي (أوبرا) 116
البندقية (مدينة) 666
بنفالو 54
بنك إنكلترا 302، 312، 313، 318، 320، 572، 586، 588، 590، 1125، 1127، 1137، 1143، 1150، 1160، 1163
البنك الأوروبي للإعمار 295
بنك روتشيلد 1138
بنك فرنسا 300
بوابة لا 364، 376
بوابة نعم 376
بوارو (هيركول) 509
بوب 88
بوت (بول) 246
بوتش (كلب) 66
بوتشر (جون) 161
بوتني (دائرة) 139، 1229
بوتو (ابن باريز) 261
بوتوم (سكس مايل) 193
بوتوملي (بيتر) 200
بوتوملي (فرجينيا) 199، 398، 466، 551، 682، 691، 725، 1000، 1041، 1058، 1099
بودي (ريتشارد) 629، 630، 1019
بورت أوف سبين (مدينة) 321
بورتر (باري) 1191
بورتللو (مايكل) 490، 494، 551، 552، 609، 622، 634، 658، 718، 923، 1000، 1004، 1012، 1025، 1041، 1063، 1069، 1070، 1071، 1078، 1079، 1086، 1094، 1099، 1132، 1142، 1143، 1185، 1219، 1230
بورصة لندن 1122
بورصة وول ستريت 1122
بوركشاير 218
بوركينا فاسو 199، 200
بوز (جاك) 487، 930، 939
بوسطن 52
بوسكاوين (بوب) 178، 188
البوسنة 869، 884، 859، 909، 917، 918، 920، 921، 922، 923، 924، 927، 928، 931، 932، 934، 936، 941، 943، 1039
بوش (جورج) 247، 375، 376، 414، 417، 418، 419، 420، 422، 429، 439، 440، 446، 858، 861، 904، 929، 1236
بوغوتا 238، 254
بول (إبراهام توماس) 42، 43، 63
بول (جوزيف) 42
بول (جون (ميجر)) 42، 43، 64
بول (جوناثان) 774
بول (كارل أوتو) 315
بولتون (آدم) 1093
بولتون (مدينة) 47، 517، 518
بولدوين (ستانلي) 32
بولغر (جيم) 895
البولنديون 911
بولونيا 910
البولونيون 910
بولين (آن) 199، 200، 1078
بومباي 882
بون 485، 866، 1190
بونسور (نيك) نيكولاس 923، 1024
بويسون (رودس) 468
بياتريس (الملكة) 502
بيافرا 98
بيان الخريف 278، 280
البيت الأبيض 411، 417، 445، 498، 794، 795، 797، 821، 822، 823، 831، 833، 859، 860، 864، 928
بيت (داڤيد) 122
بيت لحم 172
بيتر 97، 119، 992
بيتربورو 148
بيتر (كين) 236
بيتهوفن 912
بيتي 90
بيدميد (تيم) 89
بيرت بورو 123
بيرتا الكبرى (مشروع) 403، 404
بيرتون رود (شارع) 538
بيرتون (روبن لي) 313
بيرتي 133
بيركنز (برنارد) 110، 111، 114، 123، 125

# الفهرس


بيركنهيد 47
بيرلسكوني (سيلفيو) 905، 906، 908، 995
بيرمنغهام 47، 915، 1141، 1143
بيرموندسي 1206
بيرنز (آندرو) 238
بيرنز (تيري) 218، 287، 291، 313، 569، 573، 574، 584، 588، 595، 1135، 1136، 1141، 1147
البيرو 185
بيروت 171
بيرويك 157
بيري (طوني) 178
بيريفوفا (بيير) 294، 583، 591
بيز (فيليس) 69
بيزلي (أيان) 667، 760، 762، 763، 821، 850
بيس (جيم) 1214
بيشارد (مايكل) 462
بيشوب (مايكل) 1223
بيع أسلحة إلى العراق 970
بيغلي (توماس) 785
بيڤان (أنورين) 997
بيڤان (ناي) 99
بيڤر بروك 634
بيڤن (جون) 317، 612، 630، 656
بيڤنز (طوني) 528، 529
بيكاسو 716
بيكر (جيمس) 247، 248، 414، 425، 917
بيكر (كين) 682، 695
بيكر (كيست) 163، 220، 272، 329، 330، 331، 389، 550، 573، 621، 717
بيكنهام 144، 1212، 1221
بيكويك (السيد) 69، 161
بيكيت (مارغريت) 1011، 1012، 1020
بيل (تيم) 1220
بيل (روبرت) (بوب) 130، 134، 380، 999
بيل (مارتن) 1210
بيلامي (داڤيد) 1199
بيلوف (ماكس) 611
بيلير (بيتر دو لا السير) 410، 423، 430، 972
بين (كين) 94

تابسل (بيتر) 631، 673
تاتشر (دينيس) 374
تاتشر (مارغريت) 52، 70، 138، 146، 157، 162، 168، 169، 173، 180، 181، 186، 187، 189، 205، 206، 207، 208، 209، 213، 225، 232، 233، 238، 240، 248، 252، 258، 260، 261، 268، 277، 278، 281، 283، 296، 301، 303، 308، 322، 324، 327، 330، 334، 336، 347، 361، 363، 373، 374، 376، 379، 384، 388، 399، 401، 402، 409، 414، 426، 479، 486، 488، 490، 493، 494، 521، 548، 549، 602، 603، 612، 621، 633، 635، 640، 647، 688، 710، 731، 753، 809، 872، 900، 971، 992، 998، 1009، 1041، 1045، 1046، 1080، 1083، 1101، 1121، 1124، 1125، 1129، 1185، 1196، 1241
تاتشر (مارك) 374
تاتون (Tatton) 977، 1209
تافرن (بريدج) 42
التأمين الوطني 1193
تاونند (جون) 1048، 1117
تايتانيك (سفينة) 351
تايلر 291
تايلور (تيدي) 317، 1093
تايلور (جون) 842، 843
التباطؤ الاقتصادي 1152
التجارب النووية 894
تجارة التجزئة 1130
تحالف أنغلوسكسوني 990
التحرر 390
تحرير الكويت 441، 446
تخفيض سعر الفائدة 1136
تدنيس المقدسات 401
ترمبر 82
ترمبل (دافيد) 668، 811، 813، 830، 831، 850، 970
ترمبنغتون (جين) 188، 193
ترو (نيك) 394، 454، 459، 460، 461، 463، 468، 530، 531، 542، 1083، 1220، 1234
ترولوب (أنطوني) 39، 59
تريدينيك (دافيد) 972، 973
تريستان 159، 200، 201
تريستان غاريل = جونز
ترينيداد 320
التسلسل الزمني للأحداث 1247
تشابلن (جوديث) 273، 276، 393، 665
تشارلتون (بوبي) 879
تشارلز 55، 237، 238، 262، 876
تشالكر (ليندا) 444
تشامبي (كارلو) 995
تشايفرز (كيت) 460
تشرشل (ونستون) 32، 62، 105، 482، 722، 861، 876
التشكيلات الوزارية... 1253
تشوكر (ليندا) 242، 298، 898
تشويت (ستيف) 879
تشي هوا (تونغ) 874
تشيري 1232
تشيكوسلوفاكيا 116
تشيليكن 116، 117
تشين (القس ج. فرانكلين) 92

تصدير السلاح إلى العراق 946
تصفيق الاستقبال 1232
تصفيق الوداع 1232
التصويت التمهيدي 1027
التطهير العرقي 921
التعاقدات الخارجية 453، 458
التعاون الأوروبي 665
التعديلات الضريبية 290
تعرضنا للإهانة 1112
التعليم، ثم التعليم، ثم التعليم 398
تعويم سعر صرف الجنيه 302
التفتيش عن الأسلحة 446
تقرير ديلور 296، 478، 488
تقسيم البوسنة 929، 940
تل دنمارك 68
التهور 171
توابل الكاري 81
توتو (ديزموند) 258
توحيد ألمانيا 559
توديمان (فرانيو) 918، 940
التوركيمادا 956
التورنادو (طائرات) 434
تورينو (مدينة) 1109
توسكاني 568
التوقف والمسير 1162
التوقيت صحيح 316
توم 68
توم الابن 68، 69
توماس (جون ستراداننغ) 522
توماسلاڤغراد (مدينة) 928
تومسون (آندرو) 141، 142، 151
تومبسون (دونالد) 176
توميم (ستيفن) 462، 474
توين (مارك) 1151
تيانانمان 248، 249، 263
تيبت (نورمان) 209، 211، 277، 318، 490، 493، 602، 639، 647، 648، 1041
تيتماير (هانز) 599
تيتو 918، 919
تيري (تيرنبول) (آندرو) 42، 53، 63، 70، 88، 97، 126، 127، 186، 207، 233، 236، 273، 276، 309، 362، 374، 375، 376، 378، 393، 569، 1242
تيربن (ديك) 220
تيسا (Tessa) 290
تسكل (كريستين) 254، 256، 881
تيلر (تيري) 633، 1029
تيلر (جون) 668
تينيسون (اللورد) 81

ثعلب الماء 88
ثقافة السرية 958
ثورن (نيل) 1075
ثورنتون هيث 91، 97، 128
الثورة الفرنسية 457
ثورة الفلاحين 43
ثورة المعلومات 475

جاغوار 433
جاكوب (داء) 1104
جامعة أكسفورد 859
جانيس 1087
جائزة الميثاق 470
جبال البنين 519
الجبناء 336
جدار برلين 911
جداول الرابطة 696
جرائم عرقية 918
جريء وشجاع 315
جريدة ميل (Mail) 1206
جريمة تستحق الشنق 971
جزر باناباي 158، 159
جزر البحر الكاريبي 876
جزر بولينيزيا 159
جزر الفولكلاند 173، 174، 180
جزر الكاريبي 114
جزر لوب نور 891
جزر موروورو المرجانية 893
جزر الهند الغربية 113، 121، 123، 320
الجزيرة الإيرلندية 851
جزيرة كانفي 159
جزيرة كورفو 807، 808، 899
جزيرة مان 779
جزيرة وايت 1071
جغنز (روجر) 148
جماعة أوغوني 895
جماعة بلوتشيبس 156، 157
جماعة السين فين 762، 780
جماعة اليقين مع أوروبا 1088
جمعية جون غرومز 1222
الجمعيات الخيرية 723
الجمعية العامة للأمم المتحدة 253
الجمعية الوطنية 831
الجمعية الوطنية لإيرلندا الشمالية 764
جمهورية إيرلندا 831
جمهورية سلوڤينيا 918
جمهورية صربيا 921
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية 918
الجمهوريون 851
الجمود الاقتصادي 501
الجميع خارجاً 676
جناح ديرك بوغارد 1080
جنكن (باتريك) 634
جنكن (برنارد) 634، 1043، 1048
جنكنز (روي) 296
جنكنز (سايمون) 602، 638
جنوب أفريقيا 246، 254، 257، 258، 259، 260، 533، 647، 875، 876، 877، 878، 879، 891، 855
جنوب شرق أوروبا 993

جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا 243
جنون البقر (قضية) (مرض) 554، 750، 1119
جنيف 887، 925، 934
الجنيه الاسترليني 279
جوبلنغ (مايكل) 176، 177، 178، 182، 369
جوديث 948
جورج (إيدي) 314، 315، 567، 588، 592، 1135، 1163
جورج (لويد) 37
جوس (مدينة) 98، 103
جولة الأوروغواي 861
جونز (تريستان غاريل) 158، 178، 180، 235، 325، 347، 350، 354، 360، 496، 511، 618، 662
جونز (غاريل) 156
جونز (كلايف) 90، 91، 109، 111، 122، 128
جونسون (بول) 238
جونسون (جو) 147
جونسون (نورما) 119
جوني الاتحادي 803
جوهانسبرغ (مدينة) 878
جي (أنطوني) 292
جي (مارغريت) 134
جي (مايكل) 445، 497
جيب 420
الجيش الأحمر 910
الجيش الأوروبي الموحد 499
الجيش البريطاني 733
جيش البوسنة 936
الجيش الجمهوري الإيرلندي 54، 178، 186، 404، 43،، 622، 756، 758، 765، 769، 774، 776، 786، 794، 795، 798، 819، 838، 843، 845، 848، 860
الجيش الصيني 250
الجيش العراقي 436
جيش من المجانين 1080
الجيش الوطني اليوغوسلافي 921
الجيش اليوغوسلافي 933
جيفري 90
جيل (كريستوفر) 627، 656، 1026، 1029، 1043
جيمس 138، 191، 250، 421، 430، 431، 545، 858، 1053، 1228، 1230، 1234، 1237
جيمس (روبرت رودس) 369، 630
جيمس (سي. إل. آر.) 79، 80
جيمس (هويل) 1031، 1049، 1061، 1066، 1072، 1080، 1083، 1091، 1183، 1196، 1224، 1228
جين (Jean) 90، 104، 107، 115، 133، 766، 1222
جينغز (كانون رونالد) 163
جيني 417
جينيڤا درايف (حي) 123

حارة القناصة 942
حافلة المعارك 1223
حامل (حاملو) السوط (مكتب) 17، 36، 176، 178، 179، 181، 187، 189، 192، 196، 235، 254، 297، 617، 620، 621، 627، 628، 646، 651، 660، 665، 675، 957، 1032، 1140، 1167
حان وقت التغيير 1192
حب المتاعب 171
حبيبي بوريس (جون) (هيلموت) 867
حدائق سينت جيمس 368
حدائق شارع داوننغ ستريت 292
حدائق هورس غاردز 206
الحدود الكويتية 423
حديث الساسة 34
حديقة كولدج غرين 1034
حديقة منزل نيل 1098
حرب إبادة شبه جماعية 443
الحرب الإيرانية العراقية 964
الحرب الباردة 855
حرب توزيع الصحف 636
حرب الخليج 15، 326، 407، 409، 411، 419، 426، 443، 484، 521، 790، 855، 857، 858، 958، 1130
الحرب العالمية الأولى 1233
الحرب العالمية الثانية 53، 909، 913، 918، 927
الحرب العراقية ـ الإيرانية 412
حرب الفولكلند 246، 255، 324، 415، 431
حرب ڤيتنام 930
الحرس الجمهوري العراقي 412، 436، 439، 440
الحركة الأوروبية 1031
حركة المد والجزر 604
الحروب النابوليونية 22
حرية التجارة 940
الحزب الاتحادي الديموقراطي 763، 791
حزب الأحرار 21
حزب الاستقتاء 625، 1004، 1185، 1195، 1196
حزب الستر الاتحادي الرسمي (UUP) 539، 646، 668، 671، 763، 785، 791، 792، 806، 809، 812، 813، 842
حزب إيرلندا الموحدة 803
حزب التحالف 764
حزب التوري 21
الحزب الديموقراطي المسيحي 992
حزب الديموقراطيين 21
حزب الديموقراطيين المتحدين 874

حزب العمال الجديد 1179، 1181، 1183
حزب العمال الجديد يترنح 1202
حزب العمال الديموقراطي الاجتماعي (SDLP) 763، 767، 813
حزب غولد سميث 625
حزب المصير 802
حزب المؤتمر الوطني الإفريقي 878
الحزب الوطني الاسكتلندي 667
حزب الويغز 22
حسين (صدام) 409، 412، 413، 414، 418، 422، 425، 435، 438، 440، 441، 442، 443، 446، 959
حسين عاهل الأردن (ملك) 897
حصار دورمكري 827
حظر جوي 926
حقوق الإنسان 854
حقوق الإنسان في العراق 245
حقوق المرأة 397
حقول مناجم الفحم 731
الحكومة البولونية 246
حكومة دبلن 767
الحكومة سوف تفعل كذا 33
حكومة هارولد ويلسن 109
حلف الأطلسي 922
حلف شمال الأطلسي الناتو = الناتو
حماية تراث الأمة 707
الحوار الاستكشافي 815
حوار الطرشان 492
الحي الغربي 69
حي وست إند (West End) 1188

خارجون عن الإجماع 998
الخدمات العامة 475
خصخصة البريد 468، 1134
الخصخصة 463، 467
خطاب العرش 281، 326
خطة الأسهم الشخصية 290
الخطوط الجوية البريطانية 451
خطوة شجاعة 1078
خفض سعر الفائدة 282
خفض الضرائب 529
الخليج 415، 419، 422، 427، 430، 437، 531
خميس الرجفة 208
الخوذة ذات المسامير 564
خيار استاتيكي 1195
الخيار السهل 566
الخيانة على وجهها ابتسامة 356

داء الاعتلال الدماغي الإسفنجي (SEAC) 1106
دار الاعتلال الدماغي عند الأبقار (BSE) 1105، 1117، 1119
داء جاكوب (CJD) 1107، 1119
داخل الغابة (مسرحية) 393
داسيلفا (أنيبال كافاكو) 902
دافت (ريتشارد) 708
دافعو الضرائب 451
دافيد (سلوك) 950
دافيد (السير) 145، 148
دافيد (الكوماندر) 92
دافينا 145
دالتون (تيم) 818، 820
داليل (تام) 421، 738
الدانمرك 558، 561، 616، 651، 779، 898، 995، 1005
الدانمركيون 487، 510، 553، 616، 618، 896
داو (كريستوفر) 605
داونباتريك (مدينة) 839
داوننغ ستريت (شارع) (المبنى رقم 10) 54، 72، 136، 146، 157، 162، 173، 182، 187، 205، 206، 212، 236، 268، 270، 316، 322، 342، 347، 374، 375، 377، 392، 400، 404، 443، 449، 520، 521، 541، 546، 553، 566، 622، 795، 807، 809، 816، 836، 855، 864، 877، 907، 998، 1042، 1084، 1181، 1201، 1217، 1225، 1231
داوننغ ستريت هارولد ويلسون 136
داوني (غوردون السير) 986، 1206، 1209
دائرة ورثنغ 349
دايكس (هيو) 1005
دبابات الجيش الصيني 248
دبلن 300، 768، 772، 782، 784، 785، 791، 797، 807، 828، 832، 833، 834، 843، 846، 854
درامسري (Drumcree) مدينة 848، 852
الدردايس (جون) 764
دزرائيلي (بنجامين) 21، 694، 979
الدفاعات الجوية العراقية 436
دكتاتورية المارك الالماني 583
دلفين 90
دن بروك (هانز ڤان) 498
دنكان (آلان) 361، 371، 616، 984
دنكان سميث (أيان) 1043
دوبشيك (ألكساندر) 116
دورست ساوث 139
دورو 143، 420
دوروثي 867
دوريس 147
دوريل (ستيفن) 156، 157، 682، 692، 721، 1063، 1099، 1103، 1104، 1106، 1107
دورية إسرائيلية 172
دوغلاس (أليك) 270، 386
دوفيلد (ڤيڤيان) 575
دوكان (السير إدوارد) 174

دوكليرك (ف. و) 877
الدول الإفريقية 895
دول أمريكا اللاتينية 889
دول أوروبا الشرقية 940
دول أوروبا الغربية 894
دول البنيلوكس 487
دول الكتلة الاشتراكية 643
دول الكومنولث (رابطة) 260، 261، 875، 892، 894، 895، 896
دول المحور 909
دول المواجهة 260
دولسي 250
دولويتش 89
دوما (رولان) 251، 252، 280
الدويتش (Aldwych) بلندن (منطقة) 847
دويل (آرثر كونان) 58
دي (طوني) 120، 126، 130، 132، 134، 141
دي (Dee) والدة نورما 1221
ديرنغ (رون) 700
ديستانغ (فاليري جيسكار) 903
ديغول (الجنرال) 611، 1019
ديفا (نيرج) 619
ديفيز (بيتر) 718
ديفيز (تير) 106
ديفيز (دافيد) 348، 358، 361، 618، 622، 629، 658، 665، 1055
ديفيز (كوينتن) 970
ديفيز (هوارد) 311، 579
ديكس (تيري) 661
ديكسون (دون) 657
ديلدر فيلد (آر. إف.) 105
ديلور (جاك) 256، 280، 480، 869، 899، 997، 1013
الديموقراطية 857
الديموقراطيون المسيحيون 477
دين بروك (هانزڤان) 917
ديني (لامبرتو) 995
دينيس 188، 261
ديهايني (جان لوك) 899، 1014، 1015، 1016، 1017، 1019، 1021
ذبح قطعان الأبقار البريطانية 1117
رابطة بريكستون 114
رابطة دول آسيا 889
رابطة دول جنوب شرق آسيا 889
رابطة (دول) الكومنولث = دول الكومنولث
رابطة الدول المستقلة 864
الرابطة الطبية البريطانية 465
الرابطة المتمردة 1210
رابين (إسحق) 833، 897
راتر (جيل) 214، 222، 229
راديس (غايلز) 1162
دامبوييه (مدينة) 903
رانجي 82
راو (ناراسيمها) 882
راي مورتيمر 140
رايت (باتريك) 239، 242، 260
رايدر (ريتشارد) 289، 358، 361، 368، 372، 375، 390، 493، 587، 589، 614، 617، 618، 622، 646، 647، 649، 651، 658، 665، 668، 670، 675، 955، 972، 1022، 1023، 1028، 1033، 1034، 1060، 1063
رجل أوروبا القذر 881
رحالة العصر الجديد 687
الرحلة 537
الرحلة القادمة من الجحيم 883
ردوود (جون) 468، 609، 953، 1000، 1012، 1026، 1041، 1043، 1054، 1058، 1059، 1063، 1070، 1071، 1072، 1076، 1078، 1079، 1080، 1087، 1090، 1097، 1165
رزمة رعاية من أجل الميزانية 286
رسم المجتمع 484
رصيف كناري 845، 846
الرفاه من أجل العمل 1161، 1165
رفع الخطر 936
رقصة التانغو 555
رقصة العنكبوت 215
الركض 62
الركود (الاقتصادي) 277، 322، 379، 385، 520، 525، 541، 885، 1124، 1130، 1131، 1153، 1154، 1157، 1175، 1178
الرماد أخفى تحته جمراً 226
الرمادي (اللون) 39، 40
رومبولد (آنجيلا) 398
رنتون (تيم) 717
رنتون (دافيد) (الراند، اللورد) 107، 145، 146
رو (دينيس) 150
روايات آيفانهو 57
رواية إيست لين 59
روبرت (ريتشارد) 251، 1060
روبرتا 186
روبرتس (مارغريت) 147، 148
روبرتس (مايكل) 182
روبرتسون (بيريل) 147
روبرتسون (مايك) 147
روبنسون (بيتر) 795
روبيك 653
روتشيلد 716
روتليش 64
روتنام (فيليب) 461
رودجرز (دافيد) 138
روز رمير 524، 1205
روز (مايكل) 935، 936، 942
روز ماري 1069، 1143
روزبير (جاك دولا) 295
روس (آيفور) 148

روس (ويلي) 811
روسلب نورثوود 139
روســيـا 116، 420، 426، 427، 498، 595، 862، 863، 865، 866، 870، 879، 902، 903، 909، 933
الروم 321
روما (قمة) 337، 338
الرومان 516
رونسي (روبرت) 428
روي 63
رياح التغيير 878
الرياض (عاصمة المملكة العربية السعودية) 423، 435، 883
ريبل فالي 403
ريتشارد (بول) 100، 101، 102، 298
ريختهوفن (هرفون) 599
ريد (بوب) 462
ريد (ويليام) 462
ريدلي (نيك) 216، 229، 230، 236، 277، 304، 306، 331، 332، 336، 486
ريديك (غراهام) 972، 973
ريديل (بيتر) 1035
ريزون (تيموثي) 167، 168، 169
ريس (غوردون) 370
ريغيت 1199
ريفكند (مالكولم) 222، 293، 390، 733، 747، 751، 777، 887، 923، 928، 933، 1000، 1023، 1063، 1095، 1099، 1190، 1229
رينز بورو (ويليام) 383
رينولدز (ألبرت) 294، 769، 771، 776، 782، 783، 784، 786، 788، 790، 792، 793، 797، 798، 801، 802، 803، 805، 807، 809، 810، 816، 820، 835، 850، 1016، 1017
رينويك (روبن) 598
ريو دي جانيرو 880، 915، 1151
رئيس الوزراء 379

زغرب 918
زفافي (يوم) 91
زلة لسان 1191
زوبن (كلب) 1075، 1098
زيمبابوي 892

ساتشي (تشارلز) 1182
ساتسي (موريس) 1216، 1220
ساتغي (ديبي دو) 1073
ساحة بوتسدام 912
سار سينللي (ماريو) 315، 319
سارو ويوا (كين) 894
سافيرز (ديل كامبل) 171
ساكس (غولدمان) 1153
سانت (نورمان) 710
سـانـتـيـر (جـاك) 445، 515، 899، 1020، 1021، 1108، 1114
ساهام توني (منطقة) 54
ساوث (لوتون) 518
ساوثمبتون (مدينة) 517
ساوثوارك 125
سبايسر (جيم) 1118
سـبـايسـر (مـايكل) 619، 628، 660، 1033، 1047
سـبـرنـغ (ديك) 770، 776، 783، 785، 786، 788، 803، 804، 805، 807، 816، 821، 824، 828، 834، 843، 846، 849
سبرنغ (هوارد) 30، 105
سبروت (أيان) 726
سبع البحر 44
سبيرز 70
سبيلمان (كارولين) 1242
سبينوزا 59
ستافورد 614
ستالارد (جوك (جون)) 130، 136، 137
ستالين 427، 910
ستامفورد بريدج 76
ستاندنغ (ماريون) 89، 108
ستريتهام 112
ستش (اللورد) 547
ستملأ الجثث الشوارع 830
ستوتر (شيرلي) 532، 1224، 1228
ستوثارد (بيتر) 635، 636، 1009
ستورمونت 842
ستوكتون (أون تيز) (مدينة)) 47، 48
ستوكلي 148
ستون (ديريك) 90، 91
ستيفان (جون) 710
ستيڤن 270
ستيفنج (دائرة) 1225
ستيفنز (فيليب) 1069
ستيفنسون (روبرت لويس) 731
ستيل (بيتي) 166
ستيل (جون) 116
ستيوارت 78
ستيوارت (آلان) 751، 1211
ستيوارت (أليك) 879
ستيوارت (بوب) 917، 928، 942
سجن جزيرة روبن 878
سحقاً لعامل الخدمة الاجتماعية 465
سد جفيلد 1228
سذرلاند (بيتر) 1020
سذرلاند (جوان) 119، 120
سذرلاند (ستيوارت) 474، 700
سربرينيتشا 937، 938
سردج 79
السعودية (المملكة العربية) 409، 410، 433، 437
السفراء الرياضيون 726
سفن أوكس 139
سفوح جبال غريدوس 250

سقط جدار برلين 855
سقوط إمبراطورة 323
سكاربرا (مدينة) 454
سكارغيل (آرثر) 135
سكاوكروفت (برنت) 417، 435، 445، 498
سكنر (دينيس) 662، 1028
سكوت (ريتشارد) 958، 959، 962، 966، 1045
سكوير مايل 559
سكيت (تريفور) 614
سكينر (السيد) 148
سلاح الجو الملكي 436
السلام خلال أسبوع واحد 790
سلامة اليدان 193
سلدون (أنطواني) 102
سلسلة مطاعم ماكدونالد 1107
السلطة المعنية بالصحة الخاصة 204
سلطة المناهج المدرسية والتقييم 700
سلوفينيا 918، 920، 921، 939
سلوك فاسق 1085
السلوك اللاأخلاقي (المشين) 945، 946، 947، 957، 1177، 1178، 1179، 1184، 1194، 1202، 1209، 1212، 1243
سلوك لا برلماني 945
سمبسون (جودي) 879
سمبسون (هاري) 115، 125، 126
سمرز (جيل) 69
سميث (أيان دنكان) 64، 1048، 1081
سميث (تيم) 973، 975، 976، 1207، 1208، 1209، 1211
سميث (جون) 316، 317، 528، 536، 565، 602، 663، 673، 678، 757، 971، 1008، 1009، 1010، 1011، 1202
سميث (جيمس غولد) 611، 1001، 1004، 1199
سميث (روبرت) 423
سميث (مارتن) 811
سنغافورة 875
سنكلير (كارولين) 395
سنيب (بيتر) 171، 172
السنيور باساني 69
السهم الأسود 57
سؤال لوثيان الشهير 738
سوانتون (إي. دبليو) 79، 80، 81
سودربرغ (نانسي) 833
السوق الأوروبية المشتركة (الواحدة) 135، 478، 488، 610
السوق الداخلية 228
سومرليتون (شارع) 123
سوندهايم (ستيفن) 393
سونيا 89
سوهو (حي) (Soho) 1211
السويد 603، 653، 779، 1005
السويديون 590
سياسة الانفتاح 862
سياسة أوروبية موحَّدة 251
سياسة العائلة 954
سياسة الفصل العنصري 260
السياسة الهادئة 38
سيتز (راي) 856
السيدة الحديدية 282
سيرابيغو 866، 867، 921، 934، 935، 936، 937، 938، 941، 942
سيربيرس (كلب) 109
سيكولوجية الاتحاديين 852
سيكولوجية الجمهوريين 852
سيكومب (هاري) 69
سيلفا (أنيبال كاڤاكو) (دي) 515، 996
سيلكين (جون) 174
سيليت (بيتر) 76
سيمنغتون (سينثيا) 989
سيموندز (مايكل) 1073
السين فين (جماعة) 757، 763، 772، 775، 778، 781، 786، 796، 815، 820، 823، 825، 829، 831، 840، 842، 846، 847
سينت بانكراس نورث (منطقة، دائرة) 130، 133، 136
سينت نيوتس (حي) 145
سينزبوري (تيم) 242، 960، 963

شاتواي (تريس) 76، 83
الشاذون جنسياً (قضية) 396
شارع بيرتون (رود) 45، 97
شارع تمبلار 112
شارع داوننغ ستريت = داوننغ ستريت
شارع غيفير = غيفير (شارع)
شارع القرنفل (مسرحية) 69
شارع كولدها برلين 88
شارع كولديو ستريت 88
شارع لونغفيلو 62
شارل الأول (الملك) 16
شارل الثاني (الملك) 16
شاستيلين (جون دو) 837
شاطئ البحر الأسود 864
شافون (بول) 212
شالتون (بول) 229
شاميوريرا (ناتان) 259
الشانزليزيه 913
شاؤول (داڤيد) 321
شبرد (جيليان) 551، 595، 682، 701د 1000، 1041، 1229
شبرد (ريتشارد) 630، 1029
شبرد (غيليان) 361
شبكة الإنترنت 856
شبكة (ITN) أي تي أن 966
شبه جزيرة فورمنتور 901
شبه جزيرة كاولون 249

شبه القارة الهندية 874
شحادة (وليد) 24
شرطة بكنغهامشاير 868
الشرف = نظام الشرف
شرق أوروبا 295
الشرق الأوسط 171، 412، 902، 917
شرق البوسنة 921، 944
شرق لندن 357
الشركات البريطانية 492
شركة آندرو كارينجي للصلب 44
شركة (ITN) أي تي إن 966
شركة إيروسبيس 424
شركة برايس فوربز 86، 87
شركة بومبارديير 233
شركة روثمانز 291
شركة شورتس إخوان 232
شركة لوبيل الاستشارية 1073
شركة ماتريكس تشرشل (محاكمة) 958، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 969
شروبشاير (مقاطعة) 42، 52، 627
شروط واشنطن 822، 823
شريف (نواز) 892
شعار سي أن دي (CND) 1180
الشعور بالخير والطمأنينة 1163
شفارزكوبف (نورمان) 419
شكر وتقدير 25
شكرز 287
شكولار (مايكل) 313
شلتون (بيل) 122
شلوتر 515
شليزنجر (الدكتور) 537، 563، 576، 579، 583، 585، 591، 599
شهادات حصانة الصالح العام 964
الشهرة هي الحافز (للعمل) 30، 59
شورت (كلير) 451، 1182
شوشكوفيش 498
شيراك (جاك) 868، 870، 893، 901، 1081
شيرد (جيليان) 397
شيرلي 91، 97
شيسون (كلود) 900
شيفيلد (مدينة) 291، 541
شيفيننغ 225، 286، 287، 288
شيكيرز (Chequers) 474
شيلا 1075
الشيوعية 117، 246، 855، 862، 940، 1179
الشيوعيون المتشددون 863

صادرات الاسلحة إلى العراق 961
صاروخ كروز 165
صالة البرت الملكية 577
صحافة التابلويد 367
صحيفة الإكسبرس 1204
صحيفة الإندبندنت 316، 373، 966، 1004، 1089، 1202، 1205
صحيفة الاوبزرفر (observor) 318، 778، 1205
صحيفة إيفننغ ستاندرد 75، 179، 1083، 1205
صحيفة الإيكونومست 516، 1087
صحيفة بانوراما 112
صحف التابلويد 635، 1154
صحيفة تايمز 339، 366، 516، 637، 810، 1034، 1040، 1060، 1069، 1087، 1091، 1204، 1222
صحيفة تلغراف (Telegraph) 656، 1081، 1089، 1202
صحيفة التلغراف الاسبوعية 1204
صحيفة التلغراف اليومية 1204
صحيفة الدفاع العراقية 428
صحيفة ديلي إكسبرس 72، 634، 1071
صحيفة الديلي تلغراف 316، 367، 516، 683، 826، 1054، 1187
صحيفة ديلي ميرور 1107
صحيفة ديلي ميل Daily Mail 93، 884، 1058، 1091، 1204
صحيفة سبكتيتر 336، 551
صحيفة صن (SUN) 360، 544، 645، 1070، 1094، 1203، 1204، 1205، 1211
صحيفة صنداي إكسبرس 142، 1072، 1089
صحيفة صنداي تايمز 316، 367، 564، 960، 972، 973، 1053، 1089، 1204
صحيفة صنداي تلغراف 316
صحيفة العامل الاشتراكي 1203
صحيفة الغارديان (Guardian) 316، 973، 976، 978، 979، 980، 1004، 1069، 1205، 1208، 1217
صحيفة فايننشال تايمز 266، 316، 544، 1024، 1090
صحيفة فايننشال ويكلي 301
صحيفة لوموند 583
صحيفة ميرور (Mirror) 1205
صحيفة ميل أون صنداي 417، 1058، 1204
صحيفة هندلزبلات 585
صدام حسين = حسين (صدام)
الصراع العربي الإسرائيلي 171
الصراعات في أوروبا 302
صرب البوسنة 921، 925، 927، 931، 933، 937، 938
الصرب 866، 918، 919، 921، 929، 934، 935، 937
صربيا (الكبرى) 926، 939
صعود السلم 191
الصقور 859
الصندوق الأحمر 1214
صندوق باندورا 362، 939
الصندوق الخشبي 1203
صندوق ذكريات التراث القومي 722

صندوق النقد الدولي (IMF) 321، 906، 1147
صواريخ سكود 433، 435
الصين 248، 250، 255، 263، 411، 420، 552، 870، 871، 872، 873، 855، 875، 893

الضرب الجوي 936
الضرب العقابي 823
ضربة المعلم 1098
الضريبة البديلة 403
ضريبة الرأس پول تاكس (Poll Tax) 43، 279، 292، 302، 322، 324، 328، 331، 332، 341، 400، 402، 403، 524، 535
ضريبة رسم المجتمع 335
الضريبة العقارية 327
ضريبة المجلس (المحلي) 362، 405
ضريبة النسبة المركبة 290
الضمان الاجتماعي 193، 196، 207، 1194

طائرات بوكانير 433
طائرات التورنادو 424، 433
طائرات هوك البريطانية (Hawk) 245
طائرات ويستليد المروحية (Westland) 341
الطائف 422
الطريق إلى السلطة 1045
طريقة أدامز هيوم 768
طريقة هيوم رينولدز 771
طموح يتحقّق 265
طوكيو 884، 886، 904

الظهران 424، 435، 442

العاصفة الثانية 262
عاصفة الصحراء = عملية عاصفة الصحراء
العالم الواسع 855
العائلات ضد الإرهاب والترهيب 760
عائلة سيسيل (Cecil) 1062
عائلة ونترتون ـ نيكولاس 633
العراق 245، 246، 311، 321، 409، 410، 412، 414، 418، 422، 427، 428، 434، 435، 436، 437، 441، 947، 957، 958، 959، 960، 962، 965، 970، 1045
العرب 422، 425، 428
عرفات (ياسر) 171، 172، 897
العرق 38
عزتبيغوفتس (عليا) 921، 925، 935، 936
عزيز (طارق) 255
عش مع الأخبار وإدارتها... 987
عشرة (10) داوننغ ستريت 29، 58
عشيرة جي 497
علاج جنسي 1153
العلاقات الأنغلو ـ إسرائيلية 255
علاقات خاصة 857
علامة الجودة في الميثاق 450
العم توم 69، 70
العمال الصينيون القدامى 871
عمال مقاطعة نوتنغهام 1138
عمال المناجم 1141
عمال الياقة البيضاء 384
عمال الياقة الزرقاء 365، 384
العمالة المكافحة 492
عُمان 882
العمل الاجتماعي (الجماعي) 465، 737، 880
العملات المتنافسة 279، 280، 299
العملة الأوروبية الواحدة (المشتركة) 283، 284، 294، 298، 501، 559، 1190، 1198
عملة نفطية 311
عملية جرد 745
عملية السلام 770
عملية سلام الشرق الأوسط 897
عملية السلام في إيرلندا الشمالية 294
عملية عاصفة الصحراء 430، 442، 521
عملية غرانبي 410
عملية هيوم ـ آدامز 785
العنصر المجنون 1087
العودة إلى الأسس والثوابت 681، 683، 685، 688، 953، 956
عيد القديس آندرو 749
عيد القديس باتريك 821
عيد النصر في اليابان 1084
عيون الأرواح الشريرة 1182

الغات (اتفاقية التجارة والتعرفة) 904
غارات القصف الجوي 432
غاردنر (جورج) 631، 657، 923، 1048، 1070، 1093، 1199
غاردين (جوك بروس) 143
غاريت (طوني) 542، 545، 1224، 1226
غاريل (جونز (تريستان) 176، 199، 250، 879
غافين (سترانغ) 1106
غالفن (جون) 936
غان (شيلا) 1222، 1228
غانا 99
غاهي (ميك ماك) 135
غاو (أيان) 759
غاوري (غري) 710، 722
غرانت (دافيد) 47
غرانت (طوني) 1065
غرانت (هيو) 1085

غرانتام 52، 1045
غراندا ونيل (فندق) 186
غراهام (بيتر) 140
غرب أدنبره 751
غري (آرشي) 144، 147، 151
غري (بول) 313
غري (جون) 39
غرير (أيان) 368
غريس 82
غريڤز (جيمي) 76
غريفشام 533
غريفيث (برايان) 204
غريفور (جون ماك) 206، 212، 384
غرين (داميان) 1072، 1241
غرينبري (ريتشارد) 462
غرينبيري (ريك) 470
غرينسبان (آلان) 598
غزل البنات 452
غزة 897
غزو العراق للكويت 321، 326
الغطرسة 495
غلادستون 285
غلاسكو (مدينة) 144، 580، 633، 740، 741، 743
غلوفر (جوليان) 25
غلين إيغلز (مدينة) 741
غلينآرثر (سايمون) 219
غلينيز كينوك 547
غمر (جون) 236
غودلاد (الاستير) 1061، 1073، 1074، 1094، 1096، 1200، 1213
غودلاد (سيسليا) 1073
غور (آل) 823، 929
غورباتشوف (ميخائيل) 422، 426، 427، 442، 865، 862، 863، 864، 903
غوردون 751
غورمان (تيريزا) 397، 494، 626، 673، 1029، 1043، 1185
غورملي (جو) 135
الغوغائيون المخربون 291
غوفر (آلف) 81
غولد سميث (جيمس) 625، 1195، 1197، 1229
غولد (فيليب) 528
غولدز (بيتر) 115، 118، 130، 142، 375
غولدزورثي (ديانا) 460
غومر (بيتر) 1220
غومر (بيني) 1074
غومر (جون) 358، 360، 363، 491، 881، 882، 955، 1000، 1030، 1041، 1055، 1170
غونر (جون) 374
غونزاليز (فيليب) 500، 503، 505، 515، 901، 902، 996
غوين 52، 55، 56
غيديس (ديانا) 118، 122
غيف (جون) 273
غينشر (هانز ديتريش) 487
غيفير (شارع) 361، 366، 368، 371
غيل (Gail) 178
غيلان (شيريل) 1074
غيلمور (داڤيد) 599
غينيس (مارتن ماك) 773، 774، 782، 823
غينشر (هانز ديتريتش) 280، 284، 919

فابريكانت (مايكل) 619، 661
فارس عابر سبيل 59
فاغان (مايكل) 169
فاغنر 912
فافل (طوني) 317
فالون (مايكل) 474
الفانت آند كاسل (منطقة) 194
ڤانس (سايروس) 920، 925، 929
فاوست (الدكتور) 1183
فاوض ثم قرّر 1187
فاولر (نورمان) 192، 193، 197، 198، 201، 212، 213، 238، 293، 540، 550، 614، 1098
الفايد (محمد) 974، 1208
الفايكنغز 617
فاينانشل (منزل) 184، 191، 209، 239، 250، 269، 287، 348، 354، 421، 545، 935، 956، 1050، 1221، 1225، 1226، 1234
الفحم إلى الأبد 1139
فخ الفار 105
الفدرالية 486
فرانس (بيير منديز) 406
فرانكلاند (أليس مود) 50
فردريك الكبير (الإمبراطور) 912
فرسان المائدة المستديرة 57
الفرصة سنة (2000) 398
فرقة برلين الفيلهارمونية 912
الفرقة البيضاء 58
فرقة شيشاير 917، 928
فرقة مشاة ويلسن الملكية 936
فرنسا 251، 253، 280، 297، 299، 302، 427، 445، 483، 503، 505، 558، 561، 563، 570، 571، 577، 585، 603، 868، 869، 870، 886، 856، 893، 894، 901، 903، 910، 944، 997، 1005، 1006، 1008، 1015، 1016، 1017، 1020، 1113
الفرنسيون 618
فروست (داڤيد) 368
فروست (كارينا) 948
فروسيث (مايكل) 735
فريز (دنيس) 134
فريسكي 61
الفريق آ. 536
فريق رويال ماسونيك 75

# الفهرس


فريق سري 72، 78، 79، 81
فريق ليستر شاير 707
فريق مانشستر يونايتد 73
فريق ورستر بارك 61
فريق وولڤز 76
فريمان (روجر) 969، 1099، 1229
الفصل الاجتماعي 480
الفصل العنصري الأبارثايد (نظام) 254، 875، 877، 891
فلتشر 79
فلسطين 897
الفلسطينيون 171
فكرة اليوم 166
فنلندا 1005
فليت ستريب (شارع) 951
فنادق بيروت 171
فندق بلازا 256
فندق ريتز بباريس 975، 978
فندق غراند أوتيل 211
فندق غورينغ بلندن 934
فندق كارلتون 1080
فنزويلا 185
فنك (الآنسة) 63
فنلندا 653
فهد (الملك) 883
فوائد الرهونات العقارية 284
فوت (مايكل) 99، 174، 451
فورث (إيريك) 658
فورد (Ford) 903
فورد (آن) 142، 144
فورسيث (مايكل) 746، 747، 748، 751، 1099، 1229
فورمان (نايغل) 139
فورمانتور (Formentor) 903
الفوز بالتفويض 517
فوستر (ديريك) 657
فوغان (جيري) 649، 652
فوكس (إدوارد) 1199
فوكس (جورج) 1086
فوكس (ماركوس) 1024، 1032، 1062، 1064، 1066، 1068، 1096، 1139
فوكسهول (دائرة) 108، 122
ڤوكوڤا (الكرواتية) 918، 920
فول هولو 44
فولبروك (جوليان) 150
ڤولتير 59
في الضباب: آمال مشرقة، وأفعال قاتمة 755
في قلب أوروبا 485
في مجلس العموم 155
في مجلس الوزراء 211
ڤيتنام 248
الڤيتو (حق النقض) 299، 502، 1018، 1022، 1112، 1115، 1182
فيربيرن (نيكولاس) 750
فيرنديل (دائرة) 7106 108، 128
فيروَذَر (باتريك) 260
فيشر (نايغل) 174
فيشلر (فرانتز) 1109
فيشويك (جون) 112، 115
فيغل (ڤيو) 508، 576، 591
فيلادلفيا 43
فيلد (باري) 1072
فيلد (فرانك) 1194
فيلغيت (روبن) 460
الفيلة البيضاء 724
فيليبس (كولن) 202
فينكلشتاين (داني) 1195

قابوس (السلطان) 424
القارة الأفريقية 870
قاعدة الكونبري الجوية 425
قاعدة مولزورت 165، 167، 341
قاعة كوبرا 921، 922
قاعة ويستمنستر 347، 348
القانون الأوروبي الموحد 478، 612، 640، 669، 1046
قانون العملة الواحدة 296
قداس العشاء الرباني 664
القدس 435
القرار (242) 924
قصر آكاساكا 905
قصر أكيليون 1016
قصر الإليزيه 869، 870، 913
قصر باكنغهام 169، 529، 1146، 1201، 1234
قصر بالمورال 581، 584، 811
قصر كاسيرتا 906
قصر نوركاسة 502
قصر وندسور 1146
قصر ويستمنستر 609
قصة حياة ناي بيفان 99
قصور فلورنسا 996
قضية ريديك وتريدينيك 980
قضية ماتريكس تشرشل 964
القطار الذي لا يتوقف 872
القطط السمينة 720
قلعة آشفورد 294
قلعة دبلن 788
قلعة هيلزبورو 760، 766
القمة الاجتماعية 898
قمة أوكلاند 915
قمة إيسن 901
قمة برمنغهام 1142
قمة فلورنسا 1114، 1115، 1116
قمة كان (CANNES) 1084
قمة كوبنهاغن 896، 916
قمة كورفو 1016
قمة مايوركا 915
قمة مجموعة السبعة (G7) 907
قمة ميونيخ 904، 915
قمة هاليفاكس 909، 915
قنبلة الضرائب 527
القنبلة الموقوتة 334، 663، 667

القنبلة النطاطة 709
القوات الجوية العراقية 434
قوات صدام البرية 432
قوات صديقة 439
القوات العراقية 432
القوات المسلحة العراقية 412
قولتا العليا 200
القوميون الويلزيون 548
القوة الإمبراطورية 989
قوة بروفور 932
قوة حماية دولية 920
القوة العسكرية للولايات المتحدة 420
القوة المتعددة الجنسيات 410
القوة المشتركة للطلبة 74
قوى تعمل في الظلام 1182
القيادة المؤقتة 756، 763، 767

كاتدرائية القديس بولس 913
كاترين بليس 354
كاثلين 50
كادبوري (جوسلين) 159
كادوك (بيرسي) 413
كار (جون) 497، 507، 510، 513، 587
كاراديتش (رادوفان) 932
كاربنتر (جون بويد) 393
كارتيس (مايكل) 649، 650، 651، 652، 1029
كارثة إنسانية 443
كاردس (نيڤيل) 79، 80، 105
كارسبرغ (بريان) 462
كارشالتون 139
كارلايل (جون) 161، 630، 668، 673
كارلتون غاردنز (Carlton Gardens) 241، 305
كارنغتون (بيتر) 174، 491، 919، 920
كارولاين 42
كارول 68، 90
كاري (بيتر) 110، 111، 114، 115، 123
الكاس المقدسة 300
كاسن (بيل) 1048، 1084، 1098
كاش (بيل) 318، 619، 625، 657، 660، 1006، 1009، 1043، 1117
كافاناغ (تريفور) 1070، 1094
كافكا 59
كالاهان (جيم) 296
كالدبك (لوناروبر) 1066، 1228، 1240
كاليغولا 252
كاليفورنيا 1085
كامب داڤيد 417، 419، 420، 858
كامبردج شاير (مقاطعة) 240، 369، 1065
كامبرويل 47
كامبل سافيرز (ديل) 172
كان (إدواردو) 160
كان (Cannes) مدينة 826، 828، 1079، 1080
كانو (Kano) 104
كاهيل (جو) 797
كاودري (كولن) 83، 726، 879
كاولي ستريت (شارع) 1098
كبش فداء 1128
الكتاب الأبيض 395، 460، 463، 465، 468، 470، 691، 699، 745، 750، 881، 1197
كتاب يوم الدينونة 697
الكتب الصوتية 58
الكتلة السوڤياتية 1179
الكذبة تجوب نصف أصقاع العالم... 1151
كرادوك (بيرسي) 411، 437، 863، 887
كرافشوك 498
كران (جيمس) 627، 656
كرانبورن (روبرت) 140، 156، 159، 199، 811، 910، 923، 1041، 1055، 1060، 1061، 1070، 1072، 1074، 1081، 1083، 1090، 1094، 1095، 1096، 1183، 1200، 1220، 1224، 1225
كراو (ويليام) 826
كرايينا 918
كربلاء 434
كرنبورن (روبرت) 156
كرة القدم 31
الكروات 925، 934
كرواتيا 918، 919، 920، 921، 927، 938، 939
كروموبل (أوليڤر) 40، 164
كريتشلي (جوليان) 429
كريتيان (جان) 907
كريستوفر (وارن) 912، 933، 935
كريستي (أغاثا) 66، 105
كريستين 1209
كريسون (إديث) 397
كريغ (داڤيد) 410، 411، 416، 419، 421، 430، 437
الكريكيت (لعبة) 60، 63، 75، 77، 79، 81، 626، 708
كساد 1144
الكفاح المسلح 763
كل إنسان بريء حتى تثبت إدانته 1208
كل حياة إنسانية غالية 420
الكلاب تنبح والقطط تموء... 528
كلارك (آلان) 960، 961
كلارك (كين) (كينيث) 79، 212، 221، 227، 229، 295، 321، 341، 354، 355، 384، 395، 454، 455، 474، 491، 494، 504، 550، 589، 625، 668، 669، 682، 685، 697،

# الفهرس


699، 700، 708، 775، 777، 883،
884، 923، 1000، 1022، 1030،
2041، 1052، 1058، 1158، 1170،
1187، 1190، 1193، 1200

كلارك (جو) 259

كلافام (منطقة) 106، 109، 112، 128

كلام فارغ 1218

كلايد 731

كلاين (فرنسيس) 134

كلمة لا بد منها 29

كلنتون (بيل) 794، 823، 824، 825،
826، 831، 834، 838، 845، 858،
859، 860، 861، 897، 905، 908،
909، 910، 914، 928، 931، 936،
1237

كلويد (آن) 245

كليغ (لي) 826، 1090

كليفلاند (غروفر) 45

كلية إيتون 1196

كنت (دو) 972

كنت (مقاطعة) 533

كندا 65، 875، 903

كننغتون 112

كنوت (الملك) 594

كنيسة سكون 748

كنيسة ويستمنستر 838

كو (سباستيان) 83

كوالا لامبور 257، 269

كوب (جون) 181، 186، 189

كوبر (روبرت) 912

كوتز (ڤلاديمير) 76

كوربين (جيري) 245

كورت (جي بريمروز) 116

كورفو (باليونان) 889، 1016

كورماك (باتريك) 1093

كوزيريف (أندريه) 924، 925

كوزينز (جون) 133

كوسوڤو 922

كوفمان (جيرالد) 180، 422

كوڤنت غاردن 119، 120

كوك (روبن) 255، 950، 959، 961،
965، 968

كوك (فيم) 501، 503، 512، 869،
1017

كوك (مقاطعة) 600

كوكيت (نورمان) 197، 198

كوكيرام (ريتشارد) 98

كول (جون) 354

كول (ماك) 203، 204

كول (هيلموت) 253، 297، 445،
477، 478، 480، 481، 482، 483،
484، 495، 500، 503، 506، 512،
514، 562، 563، 564، 570، 572،
573، 577، 582، 591، 598، 654،
865، 866، 867، 899، 902، 911،
912، 991، 992، 1014، 1020،
1051، 1139

كولدهار برلين (شارع) 66، 70،
71، 72، 520

كولمان (الليدي) 121

كولن 120

كولنز (تيم) 538، 545، 953، 1072،
1080

كولورادو 48

كولومبيا 185، 235، 238، 254، 879،
880

كوليت 59

كولين (مدينة) 767

كوماندر (ديڤيد) 88

كومبتون (دينيس) 79، 80

كومنولث الدول المستقلة (CIS)
261، 498، 611

كونستابل 79

الكونغرس 422، 862

كوبار (خافير بيريز دي) 428

الكويت 311، 321، 409، 410، 414،
418، 422، 428، 432، 437، 440،
441، 442، 446، 930

الكويكرز (طائفة) 629

كوينلان (مايكل) 707

كيتي 47، 50

كيتس (مالكوم) 289، 956

كيرانز (جين) 97

كيركوود (آرشي) 659، 660

كيشن (كيان) 248، 255

كيشوت (دون) 224

كيلكوت (جون) 818، 820

كين 272

كيتنغ (بول) 892، 893

كينغ (توم) 232، 272، 410، 415،
430، 437، 551، 1095، 1098

كيننغتون 125

كينوك (نيل) 315، 316، 376، 415،
434، 435، 436، 518، 521، 526،
527، 531، 533، 540، 544، 549،
565، 587، 622، 645، 1082

كينيبكبورت 858، 1236

كينيدي 600

كينيدي (لوري) 110

كيوسك (هاينز) 683

لا أريدها إنها مقبرة 387

لا تثقوا أبداً بالألمان 336

لا تقل يموت 1173

لا توجد فرصة لكرة الثلج في الجحيم 1160

لا توجد وصفة سحرية 1052

لا دخول لا تخفيض 314

لا فلساً واحداً زيادة 1029

لا يعرفون 1174

لاتيمر (كلير) 951، 952، 977

اللاجئون العاديون 247

لارووود (هارولد) 82

لافبراجنكش 67

للأغلبية وليس للقلة القليلة 399

لامبث (منطقة) 94، 106، 107، 110، 117، 333، 1180
اللاموس 328
لامونت (نورمان) 219، 240، 280، 287، 300، 350، 358، 360، 361، 367، 370، 373، 384، 405، 461، 468، 496، 507، 508، 509، 512، 516، 524، 526، 528، 560، 568، 573، 579، 584، 591، 593، 598، 613، 606، 617، 654، 717، 1003، 1032، 1048، 1069، 1072، 1125، 1128، 1135، 1140، 1147، 1229
لانسلي (أندرو) 1241
لانغ (أيان) 156، 176، 353، 354، 356، 361، 372، 389، 401، 403، 733، 743، 744، 747، 751، 967، 968، 1000، 2041، 1055، 1063، 1066، 1074، 1080، 1083، 1086، 1096، 1099، 1229
لانغ (جاك) 949
لانغلي (جين) 110
لانكاستر (دوقية) 17
لانكاوي (جزيرة) 261، 262
لايتباون (داڤيد) 620، 648
لايتفوت (ووريك) 273
لايتون (رون) 429
لايل (نيك) (نيكولاس) 152، 201، 669، 775، 965، 966، 969
لاين (رود) (رودريك) 794، 861، 868، 887، 899
لبنان 246
اللجنة الاستشارية SEAC 1105
اللجنة الاسكتلندية الرفيعة 746
لجنة الانتقاء (للتراث القومي) 728، 985
اللجنة إي دي إكس (EDX) 1133، 1141، 1142، 1143، 1145
اللجنة البيطرية الدائمة 1109، 1110
لجنة الحكماء 1137
لجنة الخارجية والدفاع 245
لجنة سكوت 983
لجنة نولان 981
لحوم الأبقار البريطانية 1108، 1109، 1110، 1112
لشبونة 887
لفرهامبتون 48
لقاء سري 255
لقد أحببت المبنى رقم (10)... 1246
لم تكن أمامك فرصة 1173
لماذا السياسة 29
لندن 99، 115، 118، 124، 133، 141، 198، 208، 212، 255، 266، 311، 348، 350، 358، 437، 513، 520، 535، 540، 547، 560، 572، 692، 753، 768، 772، 784، 828، 833، 834، 846، 883، 854، 903، 992، 1078، 1083، 1142، 1153، 1155، 1186، 1230، 1243
لندن (جاك) 58
لندندري (مدينة) 760، 782، 827
لنرفع مستوى الألعاب 726
لنكولن 861
لنكولنشاير 52
لننتظر ونرى 1216
لو (ويلي وايت) 168
لوبرز (رود) 477، 495، 498، 499، 500، 501، 507، 511، 512، 514، 996، 1014
لوتريك 716
لوثون (Luton) 152، 1203، 1204
لوثيان (إيست) 157
لورد (مايكل) 78، 673
لوردنورث (شارع) 1055
لورنس (إيڤان) 1048
لوس (ريتشارد) 174
لوسون (نايجل) 114، 186، 192، 208، 213، 214، 217، 218، 225، 227، 231، 237، 238، 266، 267، 271، 277، 284، 297، 299، 300، 304، 306، 318، 329، 331، 333، 345، 367، 380، 406، 707، 990، 1122، 1129
لوف (بيتر) 1093
لوك 78، 1228، 1230، 1234
لوكاس (جين) 114، 121، 138، 139
لوكسمبورغ 444، 445، 477، 486، 903
لومارشان (سبنسر) 179
لويد (بيتر) 658
لويد (سيلوين) 37
لويد (ماري) 41
لويلين (إدوارد) 545
لوينفتون (تشارلز) 1220
لي (إدوارد) 658، 1043، 1069
ليبتون (ماركوس) 85، 94، 122
ليبيا 205
ليتوانيا 911
ليفربول 43، 98
ليفينغستون (كين) 129
ليك (طوني) 833
ليللي (بيتر) 141، 219، 289، 358، 490، 496، 550، 609، 953، 1000، 1009، 1012، 1041، 1071، 1166، 1193، 1217، 1218
ليلي (الرسام) 40
لين (رودريك) 482
لينكر (غاري) 292

م. (جون) 272
ما عاصمة كولومبيا؟ 235، 238
مابلز (جون) 543، 1024
ماثر (كارول) 178، 188
المادة الهلامية (الجيلاتين) 1110، 1111
مادينغلي 910

# الفهرس


ماذر (غراهام) 462
مار (آندرو) 638، 1093
مارتنز (ولفريد) 500، 502، 505، 515
مارسيليا 291
مارشال (جون) 970
مارشال (مارغريت) 157
مارغريت = تاتشر (مارغريت)
مارفن 420
مارك 68
المارك الألماني 279، 301، 311
المارك الشرقي (الغربي) 991
ماركوس ليبتون (ولاية) 122
مارلو (طوني) 171، 343، 628، 657، 1006، 1008، 1043، 1080، 1098، 1230
مارلوف (طوني فون) 628
ماري 70
ماريا 89
ماريوكا 889، 900
ماس (كيس) 509
ماسترخت (معركة) 297، 477، 485، 488، 491، 497، 499، 516، 523، 600، 608، 610، 613، 639، 864، 994، 1082، 1175
ماشوبيشو 185
ماغينيز (كين) 826، 827
مافيا إست أنغليا 183
ماك البين (أليستير) 625، 1199
ماك إندو (آرشيبولد) 179
ماك إيوان (صوفي) 1073
ماك برايد (ويلي جون) 647
ماك غريفور (جون) 272، 1098
ماك غينيس (مارتن) 757، 779، 792، 819، 825، 827، 833، 847
ماك كول (أيان) 204، 205، 1066، 1222، 1224
ماك كي (جيمس) 748
ماك كي (غريغور) 1073
ماك كي (مارغريت) 122
ماك كيلين (أيان) 396، 397
ماك لوخلين (ميشل) 823، 842
ماك ميناس (مايكل) 1073
ماكارثي (جون) 246
ماكدونالد (رامزي) 23
ماكلويد (أيان) 30، 109، 284، 383
ماكلين (ميردو) 669، 674
ماكميلان (هارولد) 30، 32، 37، 85، 611، 878، 913، 1178
ماكنزي (كالفن) 636
ماكنمارا (كيڤن) 672
ماكولي (أوليف) 147، 616
ماكي (اللورد) 962
المال أصل كل تقدم 284
مالابي (كريستوفر) 484، 577
مالون 337
مالرو (طوني) 1029
مالكولم 90
مالون (سيموس) 796
ماليزيا 875، 883، 884
مان (جاكي) 246
ماندلسون (بيتر) 1009، 1219
مانديلا (نيلسون) 876، 877، 878، 892، 895
مانشستر (مدينة) 47، 722، 727، 848
الماوري (قبيلة) 896
ماوهيني (برايان) 152، 156، 157، 1061، 1066، 1072، 1096، 1099، 1103، 1180، 1182، 1188، 1200، 1232
ماير (أنطوني) 281، 282، 325
ماير (طوني) 347
ماير (كريس) 1051، 1065
ماير (كريستوفر) 974، 1004
مايكل 66
مايوركا 831
مبادرة التمويل الخاص 1161
مبادرة داروين 880، 881
المبادئ الميجرية 368
مبارك (رئيس مصر) 425
مباريات بنغالور 707
مباريات الكريكيت 31
مبنى الأدميرالية 600
المبنى رقم (10) في شارع داوننغ ستريت: داوننغ ستريت (شارع)
مبنى شيكرز (Chequers) (بلندن) 808، 868
مبنى لانكاستر هاوس 766
مبيعات الأسلحة للعراق 1045
متجر إيليز 73
المتحف البريطاني 716
مترددة 406
مترو الأنفاق في لندن 458
المتسلقون 903، 905، 906
المتشككون في أوروبا 1101
المتمردون 626، 628، 630، 639، 658، 660، 667، 668، 1013، 1034
متى يعترف الفلسطينيون بإسرائيل؟ 171
مثل كلب يعود إلى ما تقيّأه 692
مجتمع بلا طبقات 365، 383
مجلس الأمن الدولي 855
مجلس الرياضة 726
مجلس العموم 20، 155، 168، 339، 493، 778، 1008، 1157
مجلس الفنون 722
مجلس اللوردات 20، 219، 647
المجلس المؤقت للجيش 755
مجلس النجوم 224، 231
مجلس الوزراء 211
المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية 1134

المجلس الوطني للمنظمات التطوعية 723
مجلة الإيكونوميست 1002، 1122، 1167
مجموعة البداية الجديدة 1047
مجموعة بروغز 484
مجموعة الثمانية (G 8) 889، 909
مجموعة ثيسن (Thyssen) 711
مجموعة دول الكومنولث 856
مجموعة السبعة (السنوي) (G 7) 862، 1051
مجموعة كاميلوت 720
مجموعة المحافظين لشمال لامبث 114
مجموعة مصارف ستاندرد بنك 98
محادثات استطلاعية 773
المحادثات الاستكشافية 780
محادثات تقارب 843
محادثات واتيلو 757
محرقة ستريتهام هيل 127
محطة بي بي سي (BBC) 743، 864، 899، 966، 986، 1027، 1071، 1077، 1188
محطة كنغز كروس (149، 176
محطة لافيرا جنكشن 72
محطة ميرتون ساوث 72
محطة ومبلدون شيس 72
محلات سينزبري 371
محلات هارودز 974
المحيط الأطلسي 415، 611
مخازن هارودز 975
المختصر 145
المدارس القائمة على المنح 696
مدرسون للقتال 616
مدرسة الأطفال المشتركة 57
مدرسة أيلوين 1068
مدرسة باترسون 259
مدرسة برنغتون 165
مدرسة تشارتر هاوس 84
مدرسة جونيور 57
مدرسة روتليش (الثانوية) 63، 66، 72، 74، 85
مدرسة شيم 63
مدريد 254، 307
المدققون الماليون 502
مديرو شركة ماتريكس تشرشل 961
مذبحة ميدان تيانانمان 249
المذهب التاتشري 340
المذهبية 382، 383
المرأة الحديدية 175، 324
مراه (ساره آن) 42
مردوك (روبرت) 635، 1088، 1205
مرفأ سيليت 927
مرفأ هاليڤاكس 907
مركز مدينة مانشستر 848
مركز نوفيلد 58
المزاد الهولندي 788
مسألة عاجلة 974
المسألة الفلسطينية 855
مستشفى سان هيلبير 53
مستشفى سينت بارتولوميو 692
مستشفى سينت توماس 205
مستشفى غاي (Gay) 205
مستشفى كينغز كولدج 131
مستشفى مي دي (Mayday) 104، 126
المستقبل الأفضل لبريطانيا 535
مسرح البولشوي 116
مسرحيات شكسبير 664
مسلمو البوسنة 933، 936
المسلمون 259، 925، 934
المشروع الاسكتلندي 736
مشروع الأماكن الجديرة بالمساعدة 702
مشروع أوروبا الاتحادية الفدرالية 1182
مشروع أوين ـ فانس 939
مشروع بيرتا الكبرى = بيرتا الكبرى
مشروع تطوير 134
مشروع خاص 1085
مشروع قطار شك لاب كوك 872
مشروع مارشال 865
مشكلة إنسانية عالمية 246
مشكلة بيع الأسلحة للعراق 957
المصالح البريطانية 627
المصانع في السجون 687
مصر 646
المصرف الاتحادي (المركزي) 560
مصرف باركليس 104
مصرف بنك إنكلترا 276
مصرف ديستريكت بنك 95
مصرف ستاندرد بنك 98، 105، 140
مصرف فرنسا المركزي 318
المصرف المركزي الإيطالي 318، 500، 560، 561، 564، 569، 570، 576، 582، 584، 599
مطار جزيرة دييغو غارسيا 429
مطار الديرغروف (Aldergrove)
مطار طبيل 433
مطار كارديف 534
مطار ميونيخ 73
مطار هاليڤاكس 908
مطار هيثرو (لندن) 104، 263، 421، 433، 795
مطبخ الجحيم 917، 921
مطعم ميجانو 305
معاهد البوليتكنيك 395
معاهدة الاتحاد الأوروبي 610، 613، 641
معاهدة روما 488، 669

معاهدة ماسترخت 477، 486، 521، 553، 558، 562، 567، 578، 584، 585، 587، 600، 607، 614، 621، 624، 628، 640، 654، 655، 664، 671، 677، 678، 920، 990، 995، 998، 1022، 1033، 1046، 1182، 1198
معركة شاطئ آنزيو 204
المعركة الصباحية 987
معسكر سلام 165، 166، 341
معسكر وايكومب 416
معسكرات الاعتقال 921
المعطف الأوروبي الموحد 180
معقل البروتستانت في باليمينا 839
معمل الحديد الصلب 731
معهد إيرلندا الشمالية للمديرين 800
مفاوضات ماسترخت = ماسترخت
مفوضية اللاجئين 943
مفيلد (مايك بلو) 148
المقاطعة العربية لإسرائيل 897
مقبرة بريز 51
مقبرة شهداء الحرب الأمريكيين 910
مكتب البريد 467
مكتب التحقيقات الفدرالي 794
مكتب الغش والتدليس 971
مكتب المواصفات القياسية في التربية 700، 702
المكسيك 99، 1197
المكوس 289
الملاذ الآمن 445، 446
ملاعب لوردز 1067، 1076
ملاعب اليزيان 82
ملاك الموت 632
ملروني (برايان) 261
ملروني (ميلا) 1237
ملعب الأوڤال 191
الملك الشرير 746
الملكة 1146، 1234
المملكة العربية السعودية = السعودية
المملكة المتحدة 251، 256، 257، 260، 283، 295، 296، 297، 299، 321، 330، 381، 412، 413، 441، 505، 506، 509، 542، 558، 563، 570، 578، 590، 658، 730، 740، 763، 767، 795، 810، 828، 875، 890، 898، 996، 1116، 1198، 1225
من أضاع البوسنة؟ 934
من بريكستون إلى وستمنستر 87
من يحكم بريطانيا؟ 136
من يحكم البلاد 135
المناجم 1139، 1140
مناقشات بتني 383
المناقشة التمهيدية 622
منتخب إنكلترا الدولي 1063
منتدى السلام والمصالحة 790، 801
منظمة الأمم المتحدة 855، 906، 909
منظمة التجارة العالمية 886
منظمة التحرير الفلسطينية 950
منظمة التنمية الاقتصادية (OECD) 688
منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو (NATO) = الناتو
منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو (NATO) 889
مهاتير 258، 884، 885
المنهاج الدراسي الوطني (القومي) 695، 698
موا (دانييل آراب) 243
موازنة حكومة الظل 528
مؤتمر اتصف بالملل 262
المؤتمر الإيرلندي العام 789
مؤتمر أيوانينا 1008
مؤتمر دايتون 939
مؤتمر (دول) الكومنولث 246، 263
مؤتمر دولي في جنيف 247
مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث 253
مؤتمر السلام في كمبوديا 246
مؤتمر قمة إدنبره 915، 1166
مؤتمر قمة إيسن 900
مؤتمر (القمة في) مدريد 238، 267، 268، 276، 304، 310
مؤتمر قمة مجموعة السبعة (G 7) 972
مؤتمر قمة مصغّر 251
مؤتمر كوالا لامبور 265
مؤتمر لندن 938
مؤتمر ماسترخت 295
مؤتمر نورثامبتون 276
مؤتمرات القمة 889
مود (فرانس) 342
مود (فرنسيس) 242، 355، 358، 361، 365، 366، 372، 374، 461، 462، 468، 469، 495، 543، 613
مور (تشارلز) 367، 635، 1187
مور (جون) 223، 227، 272
موراي (جيف) 116
مورهاوس (جودي) 124
موريس 1182
موريس (آرثر) 83
موريس (ويليام (بيل)) 740
موريسون (بيتر) 342، 346، 347، 357
موس 69
موس (جيمس) 46، 47، 70
موس (ماري) 46
مؤسسة الاتصالات البريطانية 1086

مؤسسة السكك الحديدية 458، 533، 536، 1131
مؤسسة الفحم البريطانية 1138، 1141
مؤسسة كونراد أديناور 484
موسكفورتسكي 116
موسكو 422، 442، 864، 887، 903، 913
موسى 99، 100، 101
موغ (ويليام ريس) 638، 666
مولدن (برايان) 279
مولزورث 165، 166
مولن (كريس) 545
مولهاوس (بلدة) 1014، 1016
مولينو (جيم، جيمس) 668، 671، 672، 760، 763، 785، 787، 790، 791، 792، 795، 800، 802، 804، 806، 813، 814، 821، 850
مونتاغيو (ساموبل) 298
مونتروز 1053
مونرو (مارلين) 252
مونرو (هيكتور) 734
مونكريف (كريس) 879
مونكلاندز (Monklands) مدينة 1064
مونموث 522
مي 78
مي (تيريزا) 1241
مي فير (منطقة) 200
ميتران (فرانسوا) 251، 253، 295، 297، 427، 445، 446، 478، 480، 483، 487، 498، 501، 503، 505، 506، 507، 515، 558، 562، 572، 868، 911، 912، 913، 914، 931، 992، 993، 994، 1014، 1015
ميتس (مايكل) 330، 971، 1072
ميتسوتاكيس 515
ميتشل (أوستن) 1085
ميتشل (جورج) 829، 836، 837، 840
ميتشل (جون) 848
ميتشناتيلي (طوني) 147
ميثاق الشعب 457
ميثاق المريض 690
ميثاق المواطن 198، 449، 457، 458، 469، 543، 551، 696، 736
ميجر: ألم في العنق 1051
ميجر (توم) 41، 42، 47، 63
ميجر (جون) 28، 138، 661، 954، 1097
ميجر (نورما) 1236
ميدان ترافلغار 334
ميدان تيانانمان (مجزرة) 250، 855، 871
ميدان الكونكورد 913
ميدستافورد شاير 333
ميدل تيمبل (Middle Temple) 146
الميدلاندز (الغربية) 43، 46
ميدلتون (بيتر) 218، 287، 297، 308، 313
ميدلزبورو 47
ميرسيساند 722
ميرشانت (بيرز) 1211، 1212
ميزانية سنة (1993) 1147
ميزانية سنة (1988) 1123
ميزانية من أجل المدخرين 290
ميكليس (جياني دي) 487
ميكيافيلي 497
ميلر (روني) 530، 531، 542، 1220
ميلز (جون) 395، 463
ميللور (داڤيد) 139، 156، 157، 176، 227، 231، 390، 553، 715، 948، 949، 950، 1125، 1131، 1199، 1229
ميلوسيڤيتش (سلوبودان) 918، 920، 921، 926، 938، 940
ميليشيات (الأنصار) 799، 800، 824
ميليغان (ستيفن) 957، 1011
ميناء بورتسموث 175
ميناء جبيل 423، 424
ميناء ساوثمبتون 48
مينت 96
مينسك 866، 867
المينك (حيوان) 880
ميهيو (باتريك) 167، 411، 756، 765، 773، 780، 805، 807، 825، 828، 845، 1041، 1060
ميهيو (بادي) 168، 169، 437، 777، 788، 799، 800، 804، 811، 836، 849، 853، 1095، 1096
ميونيخ 904

الناب 273
نابليون 306
نابولي 889، 995
الناتو (NATO) (منظمة حلف شمال الأطلسي) 643، 857، 932، 935، 944، 989، 1003
نادر (أسيل) 971
نادي الإصلاح 287
نادي تشيلزي 76
نادي جوس 99، 102
نادي ريفورم كلوب (Reform Club) 971
نادي سبورز (Spors) 291، 292
نادي سري (كاونتي للكريكيت) 76، 78، 1234
نادي سري للكريكيت 215
نادي غاي فوكس 157
نادي فودفيل 49
نادي الكارلتون 558
النادي المتوسطي 996
النازيون 910
نان (Nan) 68
نايت (أنجيلا) 986

نايت (جيل) 129، 1065
نايت (غريغ) 665
نايغل 187، 226، 265، 266
النجف 434
نحن جميعاً مذنبون 683، 684
نحن نؤيد إينوك 110
النرويج 603، 779، 1005
نريد مستقبلاً أفضل لشعبنا 34
النزعة الغاضبة المعتزلة 721
نشرة أخبار الساعة العاشرة 1045
نظام أورانج 849، 852
نظام أوروبي فدرالي 611
نظام الشرق 1205
نظام الضربة العقارية 332
النظام العالمي الجديد 855
نظام عديم الرحمة 206
النظرية النقدية وتطبيقاتها 106
النفوذ العثماني 993
النقاش التمهيدي 645
النمسا 653، 918، 1005
نهاية دائمة لأعمال العنف 783
نهر بليت 48
نهر التايمز 194، 570
نهر الفرات 439
نوادي العشاء 156
نورثامبتون 274
نورثولت 444
نورما 126، 132، 138، 144، 151، 176، 184، 191، 209، 240، 250، 269، 294، 350، 351، 357، 368، 374، 581، 839، 952، 989، 1053، 1057، 1066، 1078، 1097، 1228، 1230، 1235
نورمان 196، 287، 1026، 1143، 1155، 1158، 1159
نوروود 112، 128، 129
نوريس (جورجينا) 539
نوط (جون) 175
نولان (اللورد) 973
نيتشه 59
نيجيريا 98، 99، 100، 102، 130، 204، 875، 894
نيدهام (ريتشارد) 172، 173، 885
نيكسون 600
نيكولاس 68، 69
نيكولسون (إيما) 986
نيل (آندرو) 42، 564، 1009
نيوبري 393
نيوتن (طوني) 193، 194، 227، 595، 668، 669، 675، 985، 1000، 1041، 1060، 1061، 1072، 1143، 1229
نيوري (Newry) مدينة 802
نيوزيلندا 595، 833، 875، 894، 896
نيويورك 255، 427، 445، 586، 794، 898، 1063

هابسون (كيث) 1063
هاتواي (هاري) 73
هارت (داڤيد) 1069، 1083
هارغريفز (آندرو) 1093
هارفورد (مايك) 148
هاركس (جيمس) 121، 122
هارمان (هاريت) 1107
هارمزورث (ڤير) 1088
هاروغيت 588، 1185
هاريس (فيل) 1078
هاغارد (رايدر) 58
هالياداي (جوني) 913
هاليڤاكس 908، 1051
هامبستيد (هيميل) 152
هامر سميث 118
هاملتون (آرشي) 1055، 1056، 1061، 1073
هاملتون (جيمس دوغلاس) 751
هاملتون (نيل) 973، 975، 976، 977، 980، 1043، 1207، 1209، 1211، 1212
هانت (جون) 63
هانت (داڤيد) 669، 1000
هاندل 839
هاي (داڤيد) 294، 445
هانيلور 992
هاو (إليزابت) 241
هاو (جيفري) 163، 164، 225، 236، 238، 241، 248، 266، 269، 277، 278، 287، 304، 322، 338، 343، 367، 380، 386، 872، 1121، 1122
هاوس (ويل) 1234
هاويل (رالف) 1166
هذا أصعب خيار أمامنا 418
هذا ليس قرآناً 259
هذه هي نهايتي 103
هراري (عاصمة زيمبابوي) 891، 892
الهرسك 918، 927
هرمجدون 729
هسي (مرمادو) 204
همبرو (تشارلز) 1196، 1197
همنغفورد غري 145، 185
هنت (داڤيد) 346
هنتنغدونشاير (منطقة) 28، 49، 107، 123، 141، 142، 144، 147، 153، 159، 164، 176، 181، 184، 206، 208، 350، 354، 358، 371، 532، 759، 1068، 1129، 1199، 1230، 1240
الهند 81، 882
هنري الثاني (الملك) 483
هنلي (جيريمي) 1055، 1165
هوارد (مايكل) 141، 358، 361، 490، 496، 511، 669، 682، 685، 777، 881، 975، 977، 978، 1023، 1041، 1061، 1063، 1072، 1145، 1189، 1245
هوبز (جاك) 82

هوثورن (نايغل) 294
هوديني (هاري) 41
هورام (جون) 1214
هوردرن (بيتر) 1056
هورس آند غروم 202
الهوسا (قبائل) 99
هوغ (دوغلاس) 156، 1099، 1103، 1104، 1106، 1118، 1170
هوغ (سارة) 393، 403، 404، 454، 459، 461، 468، 484، 497، 535، 536، 543، 545، 566، 568، 569، 580، 584، 588، 717، 1044، 1055، 1135، 1136، 1142، 1144، 1163، 1175، 1192
هوغ (كوينتين) 109
هوغ يكسر قدمه 1119
هوك (بوب) 892
هول (شانا) 1220
هولامبي (تيد) 115
هولدرس (اللورد) 205
هولكري (هاري) 837
هولمز (جون) 887
هولندا 488، 564، 655، 1016
الهولنديون 486، 925
هوليز (إيريك) 83
هونغ كونغ 246، 247، 248، 249، 250، 552، 553، 855، 871، 872، 874، 875، 879
هوورث (جيرالد) 621
هووي 515
هوي (تشارلز) 769، 781، 782
هيتشن (برايان) 974، 975، 976، 977
هيث (تيد) 109، 134، 135، 138، 169، 386، 421، 434، 488، 491، 610، 757، 923، 1178
هيدل (جون) 161، 294
هيرتزوغ (رومان) 911
هيرو (جودي) 305
هيرد (دوغلاس) 222، 229، 237، 272، 301، 305، 346، 351، 353، 354، 356، 357، 360، 363، 366، 373، 385، 392، 410، 414، 415، 430، 431، 437، 481، 487، 488، 494، 496، 502، 503، 507، 516، 550، 587، 589، 598، 617، 652، 654، 662، 668، 670، 775، 777، 836، 872، 887، 919، 920، 923، 943، 1000، 1007، 1018، 1022، 1041، 1052، 1058، 1060، 1076، 1079، 1081، 1096، 1141، 1169، 1200
هيرست (مايكل ـ ميكي) 751، 1212
هيرن (جينا) 162، 1066، 1240
هيرن (ستان) 239
هيزلتاين (مايكل) 166، 167، 213، 325، 326، 341، 343، 346، 347، 348، 350، 355، 356، 357، 359، 360، 362، 367، 373، 374، 376، 386، 388، 389، 400، 404، 405، 468، 491، 550، 587، 589، 593، 625، 650، 652، 666، 707، 777، 923، 965، 977، 1000، 1023، 1030، 1037، 1041، 1054، 1062، 1071، 1072، 1078، 1083، 1092، 1094، 1099، 1103، 1105، 1134، 1137، 1138، 1139، 1142، 1145، 1170، 1187، 1190، 1200، 1208، 1212، 1220
هيزلهرست (آلان) 144
هيستنغز (ماكس) 47، 595، 1089، 1205
هيغ (ويليام) 358، 361، 1099، 1240
هيغينز (تيرينس) 349، 1056، 1074
هيغنز (ستيوارت) 636
هيفر (سايمون) 597، 1009، 1070، 1081
هيك (غرايم) 892
هيل (جوناثان) 394، 543، 545، 586، 1073، 1083، 1095، 1220
هيل (ستيفن) 165
هيلاري 838
هيلز بورو 291
هيلي (دينيس) 140، 296، 421
هيوارد (مايكل) 1000
هيوز (بوب) 665
هيوز (سايمون) 1206، 1207
هيوم (السير اليك دوغلاس) 94
هيوم (باسيل) 428
هيوم (جون) 763، 764، 767، 768، 771، 773، 780، 781، 786، 791، 792، 798، 816، 827، 831، 842، 850
هيوود (جيريمي) 511، 574
هيوورد (روبرت) 361، 366
هيئة الإذاعة البريطانية BBC = محطة بي. بي. سي
هيئة خاصة للتنمية المستدامة 881
هيئة الرقابة والتفتيش 697
هيئة السلام 797
هيئة الشرطة (RUC) 825، 827
هيئة كهرباء لندن 93، 94، 194
هيئة مراجعة أحكام السجن المؤبد 826
هيئة مراجعة رواتب معلمي المدارس 699

واتيلو (ويلي (ويليام)) 213، 224، 239، 277، 390، 481، 550، 1032، 1060، 1095
وادل (كريس) 291
وادنغتون (دافيد) 367، 390، 403، 551
وادي دورو 989، 1002

# الفهرس


وادي نهر الرور 709
وارتون (أرابيلا) 1066
وارسو 910
وارنفتون (مدينة) 774
وأسدل الستار 1173
واشنطن 294، 321، 386، 414، 417، 772، 821، 831، 860، 933، 937
واطسون (جون) 152، 1136
والاس (نيفيل) 89
والاس (ويليام) 731
والترز (آلان) 266، 267، 268، 270، 275، 277، 283، 312
والدغريف (ويليام) 156، 176، 242، 469، 551، 682، 691، 964، 965، 966، 969، 1000، 1045، 1063، 1099، 1229
واليز (بارنز) 709
واليس (بربارة) 108، 111، 161، 371
وايات (وودرو) 1069
وايت لو (ويلي) 169
وايتهول (شارع) 214، 218، 236، 432، 438، 450، 453، 459، 468، 474، 566، 681، 704، 716، 717، 735، 886، 904، 958، 961، 964، 1134، 1243
وبستر (دانيد) 120
وثيقة لبنات النساء 832، 833
وحدة ستافوردز الأولى 439
وحدة العملة الأوروبية الصعبة الايكيو (ECU) 294، 298، 299، 300، 338، 344، 603
الوحش اليومي 635
وربرتون (أرابيلا) 1227، 1240
ورستر بارك 45، 52، 54، 66
ورقة أفكار 804
ورقة التوت 319
ورقة القضايا 813
ورقة مناهضة الإنكليز 753
وزارة التجارة والصناعة 466
وزارة الثقافة والإعلام والرياضة 727
وزارة الخارجية 240
وزارة الخزانة 207، 385، 1149، 1153، 1161
وزارة الدفاع 245
وزارة الطاقة 466
وزارة المتعة 715
وزارة المعايير في القطاع التعليمي 474
وست ميدلاندز (منطقة) 42
وستمنستر 87، 588، 753
الوقت يمضي مسرعاً 425
الوكالة الخاصة بتأهيل المعلمين 702
الوكالة الوطنية للوقاية من الجريمة 687
الولايات المتحدة الأمريكية 165، 248، 310، 409، 413، 414، 417، 421، 425، 439، 440، 493، 561، 571، 595، 648، 794، 795، 879، 886، 896، 903، 930، 933، 938، 989، 1144، 1246
الولايات المتحدة الأوروبية 486
ولسول 42
ولسون (هارولد) 23، 94، 122، 604، 1178
ولفسون (مارك) 137
ولكنسون (جون) 611، 629، 1028، 1029
وليامز (هيويل) 1059
ونتر (سو) 137
ونترتون (نيك) 468، 673
ونزور 73
وود (ريتشارد) 205
وود (هنري) 59
وودكوك (جون) 80
وودهيد (كريس) 474، 700
وورد (جون) 137، 1032، 1049، 1073، 1095، 1096، 1224
ووكر (بيتر) 123، 220، 229، 550، 721
ووكر (رولاند) 134
وول ستريت 559، 561
وول (ستيفن) 58، 238، 242، 256، 260، 269، 445، 482، 497، 498، 510، 512، 587، 596، 597، 887
ويت (تيري) 246
ويتستون (راشيل) 1073
ويتش (كين) 172
ويتنغديل (جون) 619، 647، 1049، 1070
ويتنول (آندرو) 459، 460
ويتني (راي) 1050، 1054
ويدكومب (آن) 1055
ويست أوك (منطقة) 137، 138، 144
ويست ديربي شاير 152
ويست (نايغل) 969
ويستمنستر 357، 358، 390، 615، 735، 747، 748، 800، 805، 880، 979، 998، 1060، 1167، 1188، 1214، 1223
ويستون (جون) 444، 935
ويستوود (بيل) 166
ويغان (مدينة) 46
ويكس (نايغل) 298، 313، 315، 496، 501، 508، 513، 592
ويكهام (جون) 181، 186، 187، 212، 411، 437، 523، 669
ويلز (ولاية) (Wales) 111، 182، 220، 404، 550، 666، 1058، 1077، 1099، 1229، 1246
ويلسون (هارولد) 136
ويليام الأول 483
ويليامز (خيويل) 1070

ويليامز (هيويل) 1072، 1078
ويليتس (داڤيد) 462، 1194
ويليتس (مايكل) 1072
ويلينهول 42
ويمبلي 102، 726، 744
ويموث (طوني) 75

اليابان 571، 879، 883، 884، 903، 909، 1084، 1144
الياقة البيضاء 526
اليانصيب (الوطني) 36، 716، 717، 720، 723، 728
يلتسين (بوريس) 498، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 904، 906، 913، 924، 961
يمين الوسط 324
يهوذا الأسخريوطي 809
يو (تيم) 955
يوركشاير 722
اليورو 1188
يوغوسلافيا 572، 918، 919، 920، 921، 926، 930، 940
يولغ (جورج) 1099
يوليزر (مايكل) 298
يوم الاثنين الأسود (1122، 1123
يوم الأربعاء الأبيض 605
يوم الأربعاء الأسود 278، 557، 562، 602، 622، 623، 624، 634، 639، 645، 950، 1135، 1137، 1139، 1142، 1144، 1148، 1158، 1175
اليونان 477، 564، 1007
يونغ (جورج) 109، 111، 118، 136، 224، 229، 1041
يونغ (داڤيد) 209
يونغ هوغو 638، 1196

openkandl.com